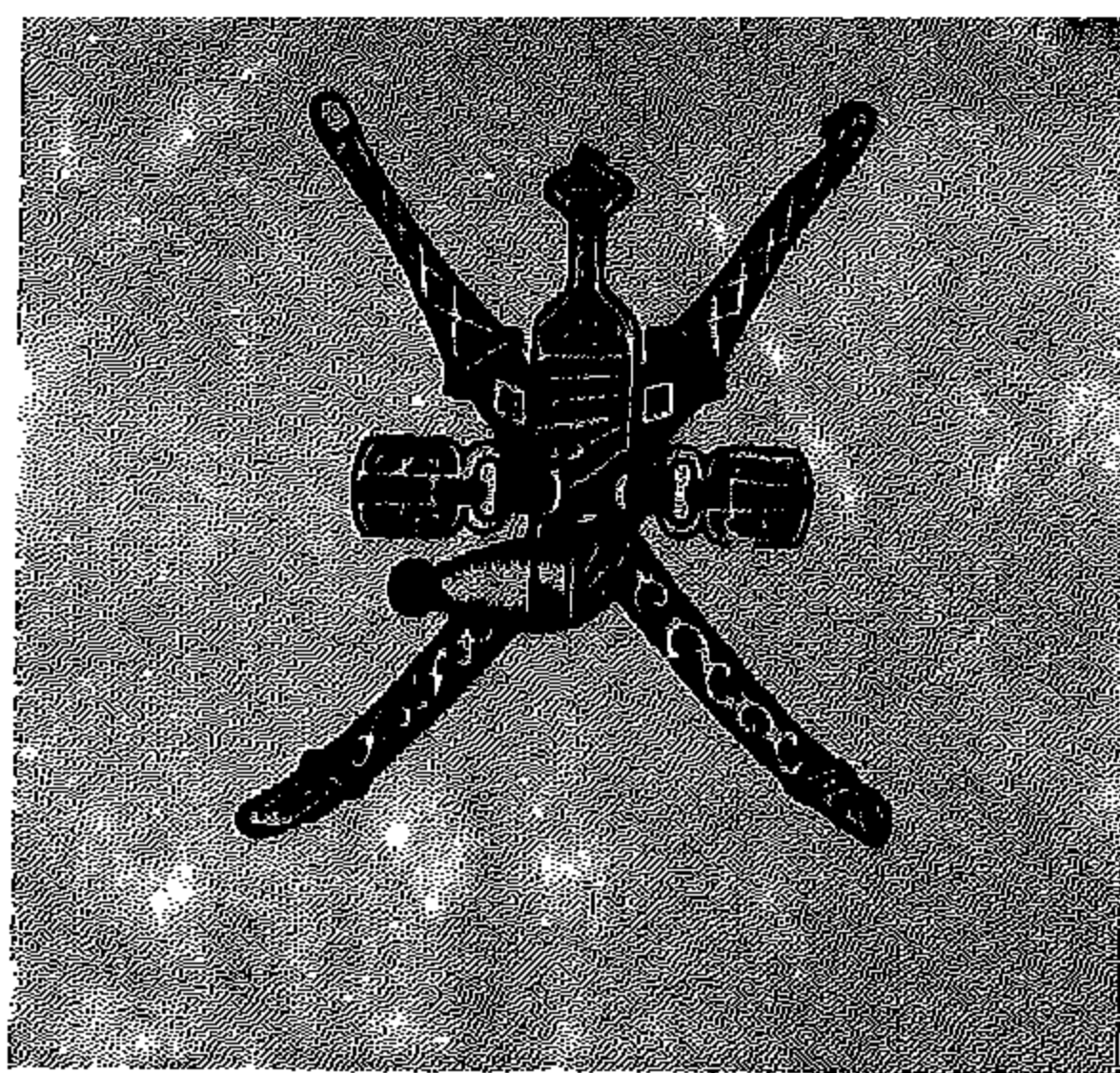


سَاطِنَةُ عُمان
وَزَارَةُ التَّراثِ القَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ



بريطانيا والخليج

١٧٩٥ : ١٨٧٠

تأليف
چون. ب. كيلی

الجزء الثاني

ترجمة
محمد أمين عبد الله



Bibliotheca Alexandrina



0024427

سَلْطَنَةُ عُمان

وزارة التراث القومى والثقافة

بريطانيا والخليج

١٧٩٥ : ١٨٧٠

تأليف

جون. ب. كيلنى

الجزء الثانى

ترجمة

محمد أمين عبد الله

راجع الكتاب وأشرف على طبعه الأستاذ

عبد المنعم عامر

طبع بمطبعة غيتي الباني الجلي وشركة

الفصل العاشر

تجارة الرقيق فى شبه الجزيرة العربية

١٨٠٠ - ١٨٤٢

ينبثق نظام الرق فى الاسلام من تشريع القرآن ومن الظروف التاريخية . وترجع اباحة هذا النظام الى التعليمات التى جاء بها رسول الله (سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) باعتباره حقا من الحقوق الدينية التى تجيز للمسلم تملك الرقيق من الأسرى المشركين . ولقد ساعد التوسع الاسلامى على انتشار هذا النظام نتيجة حروب الجهاد التى خاضها المسلمون ، ووقع فى أيديهم نتيجة لذلك أعداد غفيرة من الأسرى المشركين . وبمضى الوقت وتوطد نفوذ المسلمين فى المناطق الجديدة التى احتلوها ، أصبح للمسلمين الحق فى الاتجار فى الرقيق وفقا لتعاليم الرسول دون ما التزام بشرط الجهاد . وهكذا أصبح الرق جزءا لا يتجزأ من البنية الاجتماعية للاسلام كما أفسح الطريق لقيام تجارة الرقيق فى العالم الاسلامى وكان يؤتى بهم من مناطق متباعدة عن بعضها البعض كغينيا فى افريقيا ، وجورجيا فى القوقاز . وكانت أفريقيا المورد الأكبر لهذه القوة البشرية : فمن غربها كانت دول البحر الابيض المتوسط الاسلامية تحصل على حاجتها من العبيد ، أما السودان فقد كان يزود مصر وأقطار آسيا الصغرى ، بينما كانت الحبشة وافريقيا الشرقية تغذى منطقة شبه الجزيرة العربية .

ان القسوة التى اقترنت بالحصول على العبيد والاتجار فيهم قضية معروفة حتى أن مناقشتها تعتبر من الحديث المعاد . غير أنه لابد لنا من

أن نشير الى طبيعة هذه التجارة ، وذلك فى ضوء الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية من تجارة العبيد العربية فى أوائل القرن التاسع عشر .

ان الشرع الاسلامى يفرق بين نوعين من الملكية للعبيد (الملكية المطلقة والملكية المستحبة) والعبد الذى يندرج ضمن الفئة الثانية قد ينال حريته فى النهاية وفق بعض الشروط ، فمنح الحرية للعبد يعتبر عملا من أعمال البر ، وقد ركز عليه القرآن الكريم . كما ان القرآن قد حث أصحاب العبيد على حسن معاملتهم ، والمسلمون يعملون بموجب هذه التوصية كما شهد بذلك الأوروبيون الذين احتكوا بالمجتمعات الاسلامية . وقد وصف ارنولد كامبل الذى كان يشغل منصب مساعد المقيم البريطانى فى بوشهر فى تقرير له عام ١٨٤٢ حول تجارة العبيد ، بأن معاملة العرب للعبيد لم تكن فى أى وقت من الأوقات معاملة قاسية ومجحفة ، وأضاف أن العبيد بعد شرائهم تتغير حالتهم المادية الى الاحسن ، وأن سادتهم يعاملونهم كمعاملتهم لأفراد أسرهم سواء بسواء ، وبالتالي فإن هؤلاء العبيد بالمقابل يخلصون ويجدون فى أعمالهم بمنتهى الرغبة والحماس ، وتظهر عليهم امارات الرضا والسعادة . (١)

« أما اتكنس همرتون أول قنصل بريطانى فى زنجبار فيصف حالة العبيد فى ١٨٤٤ » أنهم عموما يتناولون طعاما جيدا ، ولا تساء معاملتهم ومن

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٥ . مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٦ المؤرخ ١٨٤٢/٩/٣٠ من كامبل الى اللفتنانت كولونيل روبرتسون (المقيم بالوكالة) جزيرة خرك ١٨٤٢/٧/٨ ومرفق لخطاب روبرتسون الى ويلوبى (كبير امناء حكومة بومباى) ١٨٤٢/٧/٩ (رقم ١١٦ الادارة السرية) .

النادر ضربهم (١) وبعد بضع سنوات تحدث أحد الذين خلفوه فى منصبه عن معاملة العرب للعبيد فيقول « لا توجد طبقة فى المجتمع سعيدة وخالية البال وتحظى بمعاملة كريمة كطبقة العبيد المسلمين » (٢) وفى فترة أقرب الى عصرنا أبدى أرنولد ويلسون الكاتب والمؤرخ ملاحظاته عن وضع العبيد فى المجتمع العربى فقال : « ثمة بون شاسع بين حالة العبيد قبل انتقالهم من مواطنهم الأصلية وحالتهم بعد دخولهم الى حوزة العرب . فبعد الظروف القاسية التى تصاحب عملية نقلهم أو الحصول عليهم ، أو الظروف التى كانوا يعيشون فيها قبل وصولهم الى الوجهة الأخيرة تتغير حالتهم الى الأفضل بمجرد انتقالهم أو بيعهم الى العرب . وعلى الرغم من صعوبة الحياة التى يحياها العبيد الا انها ليست أسوأ من حياة المواطن العربى العادى ، أو لعلها أقل شقاء من حياة رجل القبيلة الافريقى ، فهى بالقطع ليست حياة مهينة . فالعبيد قد يرقون الى أعلى المناصب ، كما انهم بعد اعتناقهم للعقيدة الاسلامية ، من حقهم تحت ظروف متفق عليها أن ينالوا حريتهم كاملة » .

وقد أكد هذه الحقيقة برترام توماس من واقع خبرته ومعرفته الوثيقة بحضرموت وعمان « ان معاملة العربى للعبد قد قصت نهائيا على وصمة العار

(١) «افريقيا الشرقية وغزاتها» تأليف كوبلاند ص ١٥١٤ وقد أشار الى خطاب همرتون الى اللورد ابردين بتاريخ ١٨٤٤/١/٢ ومن ملف الخارجية البريطانية) .

(٢) زنجبار وتجارة الرقيق « الجنرال رجبى وسى بى » رسل طبعة لندن ١٩٣٦ ص ٢٠٣ وقد أشار فيه الى خطاب اللفتنان بليفير ١٨٦٥/٥/٣٠ .

التي تلازم العبيد في المناطق الأخرى ، وذلك أن المعاملة الحسنة والرفق بالعبيد هي السمة الغالبة اليوم في معاملة العرب للرقائق .

وعلى حين يكلف العبد بأعمال يدوية ، داخل البيوت عادة أو في الزراعة ، أو كما هو الحال في الخليج في صيد السمك وفي استخراج اللؤلؤ فان بعض العبيد وصلوا الى مناصب عالية من السلطة ، أو الى تحقيق ثروات ضخمة ، أو كما هو الحال في مصر والعراق حيث هم الذين أسسوا دولا حاكمة . وعلى أي حال فان مستقبل العبيد لا يعتمد على موطنه الأصلي بقدر ما يعتمد على كفاءته الشخصية . وعلى حين يحتمل أن يصل العبد من أصل حبشي الى موقع السلطة في شبه الجزيرة ، وزميله الذي من جورجيا قد يتقلد زمام الحكم في العراق ، فان أغلبية العبيد الذين يتم شحنتهم من افريقيا الى الاقطار العربية ، لا يصلون الى هذه المستويات .

لقد كان الخليج هو المعبر الذي تمر منه تجارة الرقيق الى أسواق المناطق الشرقية من شبه الجزيرة والعراق وفارس من افريقيا والحبشة . وعلى الرغم من أن افريقيا الشرقية كانت منذ عهد طويل المصدر الأساسي لتجارة الرقيق ، إلا أن الاستغلال على نطاق واسع لتجارة الرقيق لم يبدأ إلا بعد استيلاء عمان على منطقتي زنجبار والجزيرة الخضراء (ييميا) في افريقيا في أواخر القرن السابع عشر . وقد تحولت زنجبار تحت حماية دولة اليعاربة ومن بعدهم آل بوسعيد حكام عمان الى سوق للعبيد ، بحيث أصبحت على أيام السيد سعيد بن سلطان أكبر مراكز تجارة العبيد في الشرق ، وكان يتم جلب العبيد اليها من داخلية افريقيا الشرقية من أقصى غرب في ضفاف بحيرتي نياسا وتنجانيقا . وكانت الطريق التي تسلكها تجارة الرقيق الى داخلية المنطقة في أوائل القرن التاسع عشر تمتد من كلوة على الساحل الجنوبي من زنجبار عن طريق نهر دوفوما الى كرال متاكا ،

ومنها الى بحيرة نياسا والى أقصى الشمال تمتد طريق أخرى من باجامويو الى تسيساكي وتبورا ومنها غربا فى اتجاه اوزينجا واوجيجى وبينما يمتد طريق ثالث من ساحل تانجا الى جبال كيلميا نجارو، ومنها الى بلاد مساي(١) .

أما العبيد الذى يتم جلبهم من المناطق الداخلية الى المناطق الساحلية فيتم شحنهم بالسفن الى زنجبار لبيعهم هناك ، للعمل فى مزارع العرب المقيمين بالجزيرة أو الى المتعاملين فى الرق من الأقطار العربية فى الشمال . وفى كل عام مع انطلاق موسم الرياح الشمالية الشرقية فى شهر نوفمبر ، تبدأ سفن عرب الشمال فى الوصول الى ميناء زنجبار لنقل شحناتها من العبيد ، وتعود الى الشمال قبل ان يصل موسم الرياح الشمالية الغربية الى أقصى حدتها على الساحل الغربى للمحيط الهندى فى شهر ابريل أو مايو .

أما تجارة الرقيق الخاصة بزنجبار فقد كانت حكرا تاما لعرب مسقط وحكامهم ، الذين كانوا يحصلون على دخولهم من الضرائب الجمركية المفروضة على أستيراد العبيد (٢) . وكانت مسقط فى أوائل القرن التاسع عشر أكبر مركز ترانزيت لتجارة الرقيق الى دول الخليج وفارس والعراق والهند ، غير أن هذا المركز تقلص فى النهاية عندما أخذت تنافسها مدينة صور الواقعة الى الجنوب من مسقط . وقد جرت العادة على أن تقوم احدى سفن القواسم بالرحلة الطويلة من موانئها الى شرق افريقيا لاحتضار

(١) افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٣٠٥ .

(٢) كانت الضرائب الجمركية تؤخذ سنويا من التجار الهنود

(البانيان) الذين يقيمون فى هذه الموانئ .

العبيد مباشرة الى ساحل القرصنة ، وقبل أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر درج سكان الدول الساحلية للخليج على الاكتفاء بحصة ما فى تجارة تصدير العبيد من موانئ مسقط . ولم يكن كل العبيد الذين يشحنون من زنجبار الى الشمال يصدرون الى مسقط أو صور . فقد كانت هناك سفن الحضارم التى تخرج من المكلا وغيرها من الموانئ على ساحل حضر موت تقوم برحلات سنوية الى زنجبار ، وتأخذ مجموعات من العبيد لبيعهم فى المكلا أو فى غيرها من موانئ البحر الأحمر كمخا والحديدة . على أن الأدلة على هذا النوع من تجارة الرقيق ضئيلة جدا ، غير أن الطلب على العبيد الزوج كان موجودا فى الحجاز واليمن ، لأن العبيد الأحباش كانت أثمانيهم مرتفعة ، كما أنهم لم يكونوا يصلحون للأعمال الشاقة . وكان تجار العبيد من منطقة البحر الأحمر يبحرون عادة الى زنجبار فى فصل الخريف ويعودون فى موسم الرياح الشمالية الشرقية ، فى الوقت الذى يبدأ تجار العبيد من منطقة الخليج الفارسي رحلاتهم السنوية الى زنجبار . وذلك فى الوقت الذى تبدأ الرياح الجنوبية الشرقية تهب على المنطقة السفلى من البحر الأحمر . وقد كان الاتجار من زنجبار الى منطقة البحر الأحمر خلال موسم الرياح الجنوبية الغربية يكاد يكون متعذرا أو مستحيلا بسبب هبوب الرياح الشمالية على البحر الأحمر فى هذا الوقت ، بحيث تكون رحلة السفن العربية الى خليج عدن وعن طريق مضيق باب المندب تفدو مستحيلة (١) .

(١) مرفقات لخطابات بومباي السرية مجلد ٣٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٩ المؤرخ ١٨٤١/٧/١٧ من الكابتن هينيس (المعتمد السياسى فى عدن) الى ويلوبى ١٨٤١/٧/٥ (رقم ٥٤ الادارة السرية) و « صيد العبيد فى المحيط الهندي » تأليف الكابتن كولومب طبعة لندن ١٨٧٣ ص ٥٣ - ٥٤ .

وأغلب العبيد المصدرين الى عمان يتم بيعهم فى عمان نفسها ، أما من يبقى منهم فيتم بيعهم الى بعض تجار ساحل القرصنة ، وعلى الأخص القواسم الذين يبيعونهم بدورهم فى مناطق الساحل نفسها أو فى أسواق فارس والعراق والبحرين والكويت ونجد . وكان القواسم أكبر المتاجرين فى العبيد فى أسواق الخليج ، هذا على الرغم من النشاط الذى كانت تقوم به سفن أهل البحرين والكويت من وقت الى آخر فى مضمار تجارة الرقيق بين الموانئ العمانية والمناطق العليا للخليج . كما كان يتم نقل العبيد من ميناءى مسقط وصور الى موانئ السند مثل كتش وكاتياوار والى اقليم بومبى على ظهر السفن العمانية وسفن ساحل القرصنة والبحرين والكويت والسفن الهندية نفسها ، كما أن موسم تجارة الرقيق فى الخليج يتوافق عادة مع ذروة الموسم التجارى والذى يعتمد بدوره فى الدرجة الأولى على موسم حصاد البلح فى البصرة . واعتبارا من شهر يوليو فصاعدا تبدأ السفن التابعة للمنطقة السفلى من الخليج ومسقط رحلاتها السنوية الى شط العرب بمناسبة موسم الحصاد ، وهناك وأثناء رحلتها تتوقف هذه السفن فى بعض الموانئ الواقعة على طريقها لافراغ شحنتاتها من الرقيق الى تلك الموانئ . ويتم انزال العبيد المصدرين الى الموانئ الفارسية فى ميناء بوشهر ، وان كان يتم انزال بعضهم فى لنجة والشارقة ورأس الخيمة . وكان لكل من الكويت والبحرين حصة فى هذه التجارة ، بينما يرسل العبيد المصدرون الى المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة وانزالهم فى ميناء القطيف . وخلال الفترة الاولى من القرن التاسع عشر كان من النادر أن يجلب العبيد من البحر الأحمر عبر شبه الجزيرة وذلك لبيعهم فى منطقة ساحل الخليج . وكان العدد الأكبر من العبيد الذى يجلب الى الخليج يتم بيعهم فى البصرة ، وأن المبالغ التى

تتجمع من هذه الصفقات تنفق بوجه عام على شراء البلح من البصرة لاستهلاك منطقة الساحل او لبيعها فى مسقط (١) .

ان أية محاولة لوضع تقييم دقيق لحجم وسعة تجارة الرقيق الأفريقية فى بداية القرن التاسع عشر مقضى عليها بالفشل منذ البداية لعدم توفر أرقام صحيحة عن الفترة المعنية ، والتي تتراوح من وقت الى آخر الى حد كبير . والخلاصة من كل هذا أن نقوم هنا بمحاولة للربط بين هذه الأرقام التي لم يتأت لأى من الكتاب السابقين فى محاولتهم تقييم حجم هذه التجارة . وأحد هذه التقديرات هو للكابتن تى.سمى من بحرية بومباى الذى أبحر الى افريقيا الشرقية سنة ١٨١١ على ظهر السفينة ترنيت ، برفقة السفينة سيلف فى رحلة استطلاعية كانت قد تبنتها حكومة بومباى . ويقدر سسمى عدد سكان زنجبار فى ذلك الوقت بـ ٢٠٠٠٠٠ نسمة بينهم ١٥٠٠٠٠ من العبيد . ويقدر عدد العبيد الذين يصدرن الى مسقط وغيرها بنحو ٦٠٠٠ و ١٠٠٠٠ عبد (٢) .

وثمة فجوة تمتد نحو عشرين عاما بين تقدير سسمى والتقدير الآخر

(١) مجموعة المجلس مجلد ١٣٩٨ مجموعة ٥٥٤٤٠ من الماجور و ليسون (المقيم البريطانى فى الخليج) الى نوريس (كبير امناء حكومة بومباى) بوشهر ١٨٣١/١/٢٨ .

(٢) ملاحظات رحلة استطلاعية بحرية عبر الساحل الشرقى من افريقيا من رأس الفضروفى جنوبا الى زنجبار، مترجمة عن مجلة جمعية جغرافية بومباى مجلد ٦/١٨٤٤ ص ٤٤ - ٤٦ وعلى أى حال يذكر سسمى ص ٦ بأن رقم ١٥٠٠٠ الذى يمثل عدد السكان العبيد فى زنجبار مجرد تخمين .

الذى قام به أحد الضباط البريطانيين وكانت له علاقة وثيقة بهذه التجارة، وهو الماجور ديفيد ويلسون المقيم البريطانى فى الخليج سنة ١٨٣١ . وفى شهر يناير من ذلك العام كما ذكر ويلسون فى تقريره كان يمر عن طريق جمارك مسقط من ١٤٠٠ الى ١٧٠٠ عبد كل عام ، وكان ثلاثة أرباع هؤلاء العبيد من افريقيا الشرقية وكانت اعمارهم تتراوح بين سبع سنوات الى أربعة عشر عاما ، وكان عدد الاناث ضعف عدد الذكور . وكان يتحصل مبلغ ريالين نمسويين كرسوم استيراد على كل عبد . غير أن عددا كبيرا من العبيد كان يهرب الى المنطقة . فقد بلغ عدد الذين تم تهريبهم من ٢٥٠ الى ٣٠٠ عبد من أصل ١٢٠٠٠ عبد وصلوا الى مسقط سنة ١٨٣٠ . ولم يوفق ويلسون فى تحديد رقم العبيد الذين استوردوا الى صور (١) ، أما بلين الذى خلف ويلسون كمقيم بريطانى فيقدر عدد العبيد الذين تم شحنهم من زنجبار خلال عام ١٨٣٢ - ١٨٣٣ ب ١٢٠٠٠ عبد ، ولكنه لم يحدد ، كم هو العدد الذى كان يصل منهم الى منطقة الخليج . وأفاد رحالة فرنسى يدعى فونتينييه بعد رحلات عديدة قام بها الى الخليج فيما بين ١٨٣٥ و ١٨٣٨ بأن عدد العبيد الذين تم استيرادهم الى مسقط كل عام نحو ٤٠٠٠ عبد والى كل من

(١) مجموعة مجلس الادارة مجلد ١٣٩٨ من ويلسون الى نوريس ١٨٣١/١/٢٨ ويقول الوريلى (تاريخ السيد سعيد) ص ٢٩ كان السيد سعيد يتقاضى دخلا سنويا مقداره ٧٥٠٠٠ ريال من تجارة الرقيق وبما انه لم يذكر ما اذا كان هذا الرقم يشمل كلا من مسقط وزنجبار ، أو من مسقط نفسها أو ماهى الرسوم المفروضة على هذه التجارة أو ما اذا كان الرقم يشمل المعاملات الخاصة بالسيد سعيد ، فان ذلك لا يمكن اعتباره وسيلة لتحديد عدد العبيد الذين تشملهم هذه التجارة .

البصرة وبوشهر من ٣٠٠ الى ٤٠٠ (١) عبد ويقدر الكابتن كوجان من الاسطول الهندي الذى كان فى زيارة لزنجبار سنة ١٨٣٩ عدد العبيد الذين يشحنون كل سنة من الجزيرة الى أقطار البحر الأحمر وشبه الجزيرة وفارس والخليج بحوالى ٢٠٠٠٠ نفر وقد توصل الى نفس التقديرات الدكتور مكنزى الذى كان يشغل منصب المقيم بالوكالة فى السنة التالية على أساس المعلومات التى جمعها أثناء وجود الممثلة البريطانية فى جزيرة خرك بصورة مؤقتة ، كما علم من بحارة السفن الغربية التى كانت تتوقف فى خرك وهى فى طريقها للتزود بالماء والمرشدين لمواصلة رحلتها الى البصرة بأن نحو ٤٠٠ عبد من مجموعات العبيد الذين يجلبون الى مسقط وصور تم بيعهم داخل منطقة الخليج (٢) .

وقد وضع اللفتنان كولونيل روبرتسون المقيم بالوكالة فى الخليج سنة ١٨٤٢ تقديرات أعلى من هذه عن تجارة صادرات العبيد فى زنجبار ، وحدد

(١) رحلة عبر الهند فصل ١ ص ٢٧٧ ومجموعة المجلس مجلد رقم ٧٣٨١٦ من فونتينييه الى الكابتن جوليان ، بومباى ١٩/١٠/١٨٣٨ للاطلاع على هذه المعلومات ارجع الى ص ٤٣٤ أدناه .

(٢) وزارة الخارجية من مكنزى الى ريد (سكرتير حكومة بومباى) ، جزيرة خرك ١٦/١٠/١٨٤٠ (رقم ٩٣ الادارة السياسية) واحيلت الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣/٤/١٨٤١ وابتداء من ١٨٤٠ فصاعدا كانت جميع التقارير المتعلقة بتجارة الرقيق والتى تصل الى مجلس الهند تحال لادارة تجارة الرقيق بوزارة الخارجية . وقد اغفل المجلس اكثر من مرة فى أن يحتفظ بنسخة من التقارير المذكورة .

الرقم بنحو ٣٠٠٠٠ عبد ، غير أن معلوماته هذه موضع تساؤل (١) وقد أجريت تحريات حول هذا الموضوع بدقة أكثر في أواخر العام . وتوافقت مع عملية رصد للسفن حاملة العبيد في جزيرة خرك خلال الموسم السابق وكشفت عن أن نحو ١٨٨٧ عبدا قد استوردوا للبصرة وبوشهر والشارقة والبحرين خلال ذلك الموسم . وعلى أى حال فلقد كان من الصعوبة بمكان التأكد من عدد العبيد الذين وصلوا الى مسقط وصور سابقا وكم عدد الذين استوردوا مباشرة من افريقيا للبيع وقد أشار الكابتن همرتون في تقرير له بتاريخ شهر مايو سنة ١٨٤٢ بأن عددا يتراوح بين ١١٠٠٠ و ١٥٠٠٠ عبد كان يباع في ممتلكات السيد سعيد الافريقية كل عام وقد توصل الكومندور بركس قائد اسطول الخليج الى نفس الرقم ، وذلك في شهر اكتوبر من نفس العام . وحسب تصور بركس فان نحو ٥٠٠٠ عبد من هؤلاء كانوا يتوجهون الى موانئ البحر الأحمر ، وعلى الأخص الى جدة ونحو ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ الى

(١) مرفقات لخطابات بومباي السرية مجلد ٤٥ رقم ٥٨ في ١٨٤٢/٥/٢٣ من روبرتسون الى ويلوبى ، جزيرة خرك ١٨٤٢/٣/٤ (رقم ٣٥ الادارة السرية) وكانت لدى مكنزى معلومات تفيد بان مايربو على ١٠٠ سفينة كانت تستخدم في نقل العبيد من زنجبار الى مسقط في كل عام ، وأن كل سفينة كانت تنقل من ٥٠ الى ٢٠٠ عبد ويقول روبرتسون أن ١٠٠ سفينة من سفن صور كانت تشترك في العملية بحيث يصل مجموع ماتحضره عشرة آلاف عبد ، وهي مبالغة واضحة . وكانت تقديراته لما تستورده صور ومسقط من العبيد ٢٠ الف عبد وما يصل الى موانئ الخليج نحو ١٠ الاف عبد . ولكن بما أن معظم العبيد الذين يتم بيعهم في موانئ الخليج كانوا قد استوردوا لمسقط وصور سابقا ، فلا يمكن ادراجهم ضمن اى تقديرات اجمالية .

مسقط ، ونحو ٥٠٠ الى الموانئ الجنوبية من شبه الجزيرة كعدن والمكلا .
وكان يتم شحن ١٠٠٠ عبد الى السند وكتش وكاتياوار وغيرها من ولايات
الهند . أما الباقي فأما أن يتم استبقاؤهم داخل عمان وساحل القراصنة،
أو يتم بيعهم في المناطق العليا من الخليج . وقد قيل لبركس بأنه قد بيع
٢٥٠٠ عبد في بوشهر وحدها عام ١٨٤١ ، ويعتقد بركس بان سفن الكويت
والبحرين كانت تعود من افريقيا بنحو ٣٠٠ الى ٤٠٠ عبد كل عام بينما كانت
سفن لنجة وبندر عباس وقشم وغيرها من الموانئ الفارسية بنحو ٤٨٠ عبدا ،
وأما سفن ساحل القراصنة والتي كان عددها يتراوح فيما بين خمسة الى
سبعة سفن فقد كان كل منها يعود من الرحلة بنحو ٣٥ الى ٤٠ عبدا .

واذا قارنا هذه الاحصاءات مع الظروف المتغيرة لتجارة الرقيق في
زنجبار في السنوات التي انقضت منذ اعدادها كاختفاء المشتريين الاوربيين
تدرجيا ، وظهور سفن القواسم بصورة ملحوظة خلال فترة الثلاثينات من
القرن التاسع عشر والتي كان بحارتها لا يتورعون عن سرقة العبيد بدلا من
شرايهم ، فان الصعوبة تزداد لوضع تقديرات صحيحة عن تجارة الرقيق
العربية في أوائل القرن التاسع عشر . وان أصبح رأى حول هذه القضية
هو الزيادة في عدد العبيد المصدرين سنويا من زنجبار فيما بين عام ١٨١١
عندما وضع سمي تقديراته ، وسنة ١٨٤٢ عندما وضع روبرتسون
وهمرتون وبركس تقديراتهم ، أما اذا كانت الزيادة كبيرة ، كما قدرها
روبرتسون أي من ٦٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ في عام ١٨١١ الى ٣٠٠٠٠ في عام
١٨٤٢ فمسألة يحوم حولها الشك . ولعل أرقام بركس وهمرتون عن هذه
التجارة اي من ١٠٠٠٠ أو ١١٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ أقرب الى الصحة حيث
كان يذهب اغلبية العبيد بين ٨٠٠٠ و ١٣٠٠٠ الى مسقط وصور ، وتذهب
البقية الى حضرموت ومنطقة البحر الأحمر . ولعل عمان وساحل القراصنة
وبقية داخلية شبه الجزيرة كانت تستوعب ما مقداره ٥٠٠٠ الى ٨٠٠٠ عبد .

أن نحو ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠ كان يعاد تصديرهم بانتظام الى مناطق الخليج الاعلى كل عام ، غير أن هذا الرقم لا يشمل العبيد الذين يتم استيرادهم بالسفن الى الكويت والبحرين وغيرها من موانئ الخليج الفارسي أو يأتون بصحبة الحجاج العائدين من مكة أو كربلاء . كما ان نحو ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ عبد كانوا على سبيل الاحتمال يصدرون الى السند وكتش وكاتياوار ، والموانئ البرتغالية مثل كدمون وديووجو والى موانئ بومباي (١) وثمة دليل أقوى على نمو تجارة الرقيق الى حد ما بعد سنة ١٨٣٠ ، يمكن فى عقد مقارنة بين أسعار بيع العبيد فى مسقط فى عامى ١٨٣٠ و ١٨٤٠ ، فالعبد الذى كان يباع فيما بين ٢٥ و ٣٥ ريالاً فى الاسواق هبط ثمنه الى ٢٠ و ٢٤

(١) ويقدر الكابتن جيمس اوترام تجارة الرقيق الى كتش سنة ١٨٤٠ بما لا يقل عن ٧٠٠ الى ٨٠٠ عبد كل عام (مجموعة المجلس مجلد ١٨٨٠ مجموعة رقم ٧٩٨٨٠ مذكرة اعداد ويلوبى بومباي ١٠/٤/١٨٤٠) وعلى أى حال فمن المحتمل أن ارتفعت هذه التجارة فى منطقة السند ، نظراً لاقفال سواحل كتش وكاتياوار فى وجه تلك التجارة وقد ذكر المعتمد البريطانى فى مدينة سورت فى تقرير له فى شهر ديسمبر سنة ١٨٤٠ بأن المعدل السنوى لاستيراد العبيد الى داخل المستعمرات البرتغالية الثلاث كان من ٢٥٠ الى ٣٠٠ عبد (سجل الرسائل السرية لبومباي مجلد ٢٤ من الحاكم العام الى مجلس الادارة ٢٦/٤/١٨٤١ (رقم ١٩ الادارة السياسية) . وقد تناهى الى علم المقيم السياسى البريطانى فى الخليج عام ١٨٤١ بأن ٤٠٠ الى ٥٠٠ عبد كان يتم تهريبهم الى موانئ بومباي كل عام ، مرفق للخطابات السرية لبومباي مجلد ٣٨ مرفق للخطاب السرى رقم ٩٧ فى ٣/١١/١٨٤١ من هانيل الى ويلوبى ٣١/٨/١٨٤١ (رقم ١٠١ الادارة السرية) .

ريالا واقل فى عام ١٨٤٠ . وقد ظل معدل الربح فى العبد الواحد فى زنجبار كما هو أى ٢٠٪ بالنسبة الى مسقط و ٥٠٪ بالنسبة الى البصرة وبوشهر (١) .

وتنشأ نفس الصعوبات بالنسبة لأى محاولة لتحديد تجارة الرقيق من الحبشة خلال نفس الفترة . فقد كان العبيد الأحباش يباعون بأسعار غالية عن الأفريقيين فى شبه الجزيرة نظرا لما يتميزون به من ذكاء وحسن مظهر، الأمر الذى يزيد من الاقبال على شرائهم . ولما كان صفار السن من العبيد يعضلون على الكبار، وكانت تجارة الرقيق مع الحبشة تنحصر فى صفار السن والأطفال من عمر ٨ الى ١٦ سنة وأغلب هؤلاء أسرى الحرب التى كانت تشنها مملكة شوا ضد شعب جالا على الحدود الحبشية . وكان أكبر طريقين من بلاد جالا ضد شعب جالا على الحدود الحبشية . وكان أكبر طريقين من بلاد جالا يمران من شوا ليلتقيا عند روهينا على ساحل البحر شمالا وتاجورا وزيلا جنوبا ، بينما يوجد على أقصى الجنوب طريق آخر لتجارة الرقيق يمر بهرر فى الصومال حتى يتصل بساحل بربرا . وكانت مملكة جونهار فى الحبشة فى تيجر تعتمد فى حصولها على الرقيق من غوندا الواقعة فى الغرب ، كما كانت تصدر الرقيق عبر ميناء مصوع بصورة رئيسية ، ومن أطراف

(١) نفس المصدر مجلد ٥٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٦ فى ١٨٤٢/٩/٣٠ من للفتنات كامبل (المقيم المساعد) الى اللفتنات كولونيل روبرتسون (المقيم بالوكالة) خرك ١٨٤٢/٧/٨ ومرفق بخطاب روبرتسون الى ويلوبى ١٨٤٢/٧/٩ (رقم ١١٦ الادارة السرية) وملفات وزارة الخارجية خطاب رقم ٨٤/٣٨٧ من مكنزى الى ريد ، خرك ١٨٤٠/١٠/٦ (رقم ١٩٣ الادارة السياسية) ومحال الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨٤١/٤/٢٣ .

شوا الشمالية الشرقية . ومن هرر الصومالية كان يجلب الرقيق الى السواحل فى قوافل يزيد عددها فى أكثر الأحيان على ١٠٠٠ عبد . وكان يقوم بذلك العرب ويمول هذه العمليات التجار الهنود البانيان المقيمون فى المناطق الساحلية شأنهم شأن نظرائهم فى أفريقيا الشرقية . والقسم الأكبر من العبيد الذين يشحنون من سواحل الحبشة يتم نقلهم الى موانئ البحر الأحمر كميناء جدة ومخا والحديدة حيث يباعون هناك الى من يطلبهم من المشترين من مناطق الحجاز واليمن والى غيرهم من التجار الملاحين من حضرموت وزنجبار وعمان والهند والخليج . وكان يتم شراء العبيد الأحباش من جانب تجار الخليج عادة فى بربرة على الساحل الصومالى حيث يقام سوق سنوى للعبيد يستمر من أكتوبر حتى ابريل . أما بالنسبة لحجم تجارة الرقيق الخاصة بالحبشة فمن المستحيل اعطاء تقديرات عنها وقد ذكر كراف من رجال البعثة التبشيرية العاملة فى شوا سنة ١٨١٠ بأنه كان يتم شحن ٢٠٠٠ عبد كل عام من ميناء تجورا وحده .

أما الكابتن هينز الذى كان يشغل منصب المعتمد السياسى البريطانى فى عدن فى عام ١٨٤١ فقد ذكر فى تقرير له بأن نحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ عبد كانوا يصلون الى مخا كل شهر خلال الموسم ، بينما علم اللفتنان كرسنوفر (من الأسطول الهندى) خلال زيارة له الى مصوع فى العام التالى بأن نحو ٨٠٠ الى ١٠٠٠ طفل معظمهم من الاناث كان يتم تصديرهم من الميناء المذكور فى كل عام (١) وفى وقت لاحق من ذلك العام افاد كرسنوفر أن ٤٠٠

(١) من ملفات الخارجية البريطانية خطاب من كرسنوفر الى كبير ضابط الأسطول فى عدن ١٨٤٢/٣/٧ وقد احيل الى الخارجية البريطانية = (٢ - بريطانيا والخليج)

مطل قد عرضوا للبيع فى سوق العبيد بمصوع . وفى العام التالى وضع الكومندور بركس تقديرا لعدد العبيد الأحباش الذين تم استيرادهم الى مسقط بحوالى ٧٠٠ الى ١٠٠٠ عبد ، بيع معظمهم فيما بعد فى فارس .

ولقد كانت تجارة الرقيق للأحباش تدر أرباحا طائلة الى أقصى حد ، وكانت الصبية التى تساوى ١٢ الى ٢٠ ريالا فى أسواق شوا يمكن أن يصل ثمنها فى مخا الى ٥٠ ، بينما يمكن أن تباع صبية تساوى ٤٠ ريالا فى بربرة بنحو ٩٠ ريالا فى مسقط ومن ٨٥ الى ١٠٠ ريال ومن ٥٠ الى ١٥٠ ريالا فى يوشهر أو البحرين ومن ١٠٠ الى ١٥٠ فى أسواق ساحل القراصنة أما الجميلات من العبيد فتباع الواحدة منهن فى مسقط أو يوشهر ب ١٥٠ الى ٢٠٠ ريال . أما الأرباح المتأتية من بيع العبيد الأفريقيين (سدى) لم تكن كبيرة . فالمستورد العمانى فى بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، يمكن أن يأمل فى معدل من الفائدة يصل من ٢٠٪ الى ٣٥٪ على سعر الشراء من زنجبار . أما العبيد الذين يتم شراؤهم فى مسقط ثم يعاد بيعهم فى منطقة الساحل فقد كانوا يدرّون ربحا أعلى الى حد ما . وهكذا فإن الذى يتم شراؤه فى زنجبار بمبلغ ٢٠ - ٣٥ ريالا يساوى ٢٥ - ٤٠ ريالا فى

= خطاب كرسنوفر بتاريخ ١٧/٥/١٨٤٢ ويضيف كرسنوفر فى خطابه بأن انتشار اشاعة عن احتلال قوة بريطانية لتاجورا وهى المنفذ الرئيسى لتجارة الرقيق فى جنوب الحبشة قد سببت ارتفاعا فى مبيعات العبيد فى ذلك الموسم فى أسواق مصوع حيث ارتفع العدد الى ١٤٠٠ و ١٦٠٠ ولعل سبب الاشاعة هو استخدام البعثة البريطانية الى شوا بقيادة الكابتن هاريس فى ذلك العام كقاعدة .

مسقط و ٤٠ - ٥٠ ريالاً في الشارقة والبحرين ، وقد كان سعر العبد الواحد في البحرين حيث تم استيراد ٣٠٠ عبد افريقي سنة ١٨٣٠ نفس سعره في مسقط . وهذا ينطبق على بوشهر حيث تم استيراد ٢٤٥ عبداً في سنة ١٨٣٠ . وبوشهر هي المنطقة الوحيدة حيث كان يتم استيراد العبيد الاحباش والنوبيين . فقد كان يجلب كل عام اليها من ٥ الى ١٠ عبيد ، ويتم بيعهم بسعر ١٠٠ ريال الى ٣٠٠ ريال للعبد الواحد . وكان يعاد بيع هؤلاء العبيد فيما بعد في داخلية البلاد (١) .

خلال العقدين الأول والثاني من القرن التاسع عشر لم تهتم السلطات البريطانية في الهند بالعمليات التي كانت تجرى في تجارة الرقيق العربية خارج حدود الهند ، أما في المنطقة التي تزاوّل فيها شركة الهند الشرقية نشاطها فان الاتجار في الرقيق كان الى حد ما يخضع لمرسوم سنة ١٨١١ وهو المرسوم الذي يعتبر نقل العبيد من جانب الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المقيمين داخل أراضي الشركة جريمة . وقد دعم هذا المرسوم باصدار قانون جديد في نفس العام في البنغال وقامت باصداره الحكومة العليا تحت رقم ١٠ لسنة ١٨١١ بحظر استيراد الرقيق الى البنغال بواسطة الطريق

(١) من سكرتير حكومة بومباي الى السيد سعيد ١٨١٢/٣/٤ ، وقد أشار اليه كربلاند في مؤلفه افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٢٠٨ . وفي نفس هذا العام طلب الى والي بغداد بأن يساعد في مكافحة الاتجار في النساء الهنديات التي كانت قائمة بين الهند وولاية بغداد ، وقد استجاب الوالي فاصدر قانوناً يحرم الاتجار في الهنود في العراق التركي من سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباي مجلد ٤ من الحاكم الى مجلس الادارة . ١٨١٣/١/١٦ .

البحرى والبرى ، ومعاقبة المخالفين له بالسجن . كما صدر قانون بحظر استيراد أو تصدير العبيد لاقليم بومباى ، وقد قام باصداره حاكم بومباى فى أوائل عام ١٨٠٥ ثم استتبع بعد سنتين بقانون آخر يطالب ربانة السفن الأوربية وأصحاب السفن الآسيوية بإيداع تصاريح يتعهدون فيها بعدم ممارسة تجارة الرقيق . وفى أعقاب صدور مرسوم البنغال رقم ١٠ المشار إليه آنفا ، صدر مرسوم آخر لاقليم بومباى وبورت سانت جورج . وذلك تنفيذا لتعليمات الحاكم العام للهند . والقانون الصادر فى بومباى سنة ١٨١٢ بحظر استيراد الرقيق الى الاقليم ويعتبره جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس والغرامة .

وقد ناقشت حكومة بومباى للمرة الأولى موضوع تجارة الرقيق العربية فى مارس ١٨١٢ ، عندما تم ابلاغ السيد سعيد بتطبيق المرسوم ٥١ بند ٢٣ ، وبمرسوم حكومة البنغال رقم ١٠ لسنة ١٨١١ ، وطلب اليه ابلاغ رعاياه الذين يتاجرون مع كلكتا بالعقوبات التى قد يتعرضون اليها فيما لو ارتكبوا أى مخالفة لتلك القوانين وقد ادركت السلطات المسئولة فى بومباى حجم تجارة الرقيق الافريقية ، وحتمية وصول هؤلاء العبيد الى الاراضى الهندية على السفن العربية ، من التقرير الذى أعده الكابتن سمي عند زيارته لزنجلار سنة ١٨١١ . غير أن جوناثان دنكن الحاكم فى ذلك الوقت ، لا يبدو أنه قد اهتم بالموضوع كما لم يهتم به السير ايفان نابيان الذى خلفه فى هذا المنصب . وعلى أى حال ففى شهر يوليو سنة ١٨١٥ ، وتحت ضغط بعض أعضاء مجلس ادارة شركة الهند الشرقية ، كتب الى السيد سعيد يقترح عليه بأن يحتل مكانه بين زعماء العالم المستنيرين بتحريم تجارة الرقيق داخل حدود بلاده ، وبذلك يكسب تأييد وصداقة الحكومة

البريطانية (١) ولو كان هذا الاقتراح قد عرض على السيد سعيد قبل سنوات ثلاث ، عندما كان الوهابيون يضغطون عليه ، ربما قبل أن يجامل الحكومة البريطانية بقبوله . أما والحالة هذه فان السيد سعيد لم يهتم حتى بارسال رد على مقترحات نبين ، ولم يناقش الموضوع مرة أخرى في الرسائل المتبادلة بين حكومة بومباي والسيد سعيد لعدة سنوات بعد ذلك .

ان السلطات البريطانية في الهند لم تكن لديها الرغبة في التدخل في تجارة الرقيق ليس هذا فحسب ، بل انها لم تكن ترغب حتى في اعطاء الانطباع عن مثل تلك الرغبة .

وفي صيف عام ١٨١٦ أوقف الطراد البريطاني قافورايت السفينة الشراعية سليمانى لوجود مجموعة من العبيد على ظهرها لبيعهم في البصرة ، وعملا بالصلاحيات المخولة بموجب مرسوم ١٨١١ ، فقد قام ربان الطراد بارسال السفينة وبحارتها الى بومباي لمحاكمتهم في محكمة البحرية . وعلى اثر ذلك وجه والى بغداد احتجاجا شديد اللهجة الى حكومة بومباي على مصادرة السفينة ، وجاء في الاحتجاج بأن السفينة كانت تحمل بعض البضائع للتجار المقيمين في البصرة . وقد تسلم والى بغداد ردا على احتجاجه مضمونه بأن مصادرة السفينة لم تتم بتعليمات من حكومة بومباي ، وانما قام بها احد ربابنة سفن الاسطول الملكى بموجب صلاحيات تابعة لجهة أخرى . ولما كانت محكمة الاميرالية تقع خارج نطاق سلطة حكومة بومباي فان الاستئناف

(١) الاجراءات السياسية لحكومة بومباي حلقة رقم ٣٨٣ مجلد ٦٢ محادثة رقم ٢٣ في ١٨١٥/٧/٢٦ من نبين الى السيد سعيد
١٨١٥/٧/١٥ .

فى مثل هذه الحالة يجب أن يقدم الى صاحب الجلالة . وعلى أى حال فإن القضية لم تنظر فى محكمة الاميرالية على الإطلاق ، وبالتالي فقد تم ابلاغ الوالى بأن القضية سوف لا تنظر ، كما تم ايضاح نقطة أخرى للوالى ، وهى أنه اولا أن السفينة كانت تحمل تصريحاً من السلطات البريطانية وترفع علمها ويقودها ربان يحمل الجنسية البريطانية لما كان هناك تدخل لمصادرتها .

ولم يدم اهتمام حكومة بومباى بتجارة الرقيق فترة طويلة خلال الحملة ضد القراصنة القواسم خلال ١٨١٩ - ١٨٢٠ عندما اضيف الى المعاهدة العامة بمبادرة من الكابتن تومسون المترجم العربى للحملة ، بند يعتبر نقل العبيد رجالاً ونساء وأطفالاً من سواحل افريقيا أو من غيرها من المناطق على سلفهم عملاً من أعمال القرصنة وعلى الرغم من تهليل مونستورت حاكم بومباى لاضافة هذا البند الى الاتفاق لاسباب انسانية محضة ، فقد ان الاعتقاد يستود بالنسبة للنصوص الأخرى من المعاهدة الخاصة بالقرصنة ، بأنها لم تحدد شروطاً كافية لضمان التقيد بها ومراعاتها

وهكذا فعندما صدرت الأوامر فى شهر اغسطس سنة ١٨٢١ الى طرادات بحرية بومباى العاملة فى الخليج ، لكى تتولى تطبيق بنود المعاهدة بالقوة ، وجه نظر ربابنتها بنوع خاص الى البند الخاص بتجارة الرقيق ، مع تنبيههم الى وجوب التأكد الى أقصى حد من هوية السفينة العربية الناقلة للعبيد ، وهل هى من السفن التابعة لأحدى القبائل الموقعة على المعاهدة ، وذلك قبل الاستيلاء عليها أو حجزها وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التحذير أن قادة الطرادات أخذوا يتجاهلون تجار العبيد كلياً . وحتى لو كان قادة السفن الحربية البريطانية الذين تحمسوا لتأدية مسئولياتهم فإن ذلك لم يكن يؤدى الى انخفاض حجم تجارة الرقيق الافريقية الى الخليج ، لأن تجارة

نقل العبيد من إفريقيا الشرقية كان فى الواقع حكرا على عرب مسقط ، ومسقط لم تكن من الدول المشتركة فى المعاهدة .

ان أول بادرة يمكن وصفها بأنها خطوة هامة ضد تجارة الرقيق العربية جاءت فى عام ١٨٢١ ، ليس من جانب السلطات الهندية ، وانما من حاكم جزر موريشيوس السير روبرت فاركوهار . فقبل سقوط جزر موريشيوس فى أيدي القوات البريطانية ، كان من عادة سكان موريشيوس وجزر بوروبون المجاورة لها أن يحصلوا على أكثرية العبيد الذين يحتاجون اليهم للعمل فى المزارع من مدغشقر . وبانتقال السيادة على الجزيرة من الفرنسيين الى البريطانيين فى أواخر الحروب النابليونية أصبح استيراد العبيد الى الجزيرة أمرا محظورا . وقد شمل هذا الحظر جزيرة بوروبون فى سنة ١٨١٧ كنتيجة صدور القانون الذى أصدره المجلس التشريعى الفرنسى بحظر استيراد العبيد الى المستعمرات الفرنسية . وقد أعقب هذا القانون تشريع آخر يحرم على الرعايا الفرنسيين ممارسة تجارة الرقيق . وعلى كل فان هذا القانون لم يعتبر الاتجار فى الرقيق جريمة ، كما أن الحكومة رفضت أن تتنازل للطرادات البريطانية عن حق تفتيش السفن التى يشتبه فى انها تقوم بنقل العبيد . وقد أمكن وضع حد لهذه التجارة اعتبارا من عام ١٨١٧ على أثر اجراء مشترك قام به كل من السير روبرت فاركوهار والحاكم الفرنسى لجزيرة بوروبون ، وتمخض عن نجاح لوقف هذا النوع من تجارة الرقيق . ولما حيل بين التجار الفرنسيين المتعاملين فى الرقيق وبين مصدرهم الرئيسى ، اخذوا يتجهون الى زنجبار وكيلاوا باعداد متزايدة ، وما أن حل عام ١٨٢١ حتى كان

هناك ما لا يقل عن ثمان سفن متورطة فى تجارة العبيد بين الساحل الافريقى
وجزيرة بوربون وموريشيوس (١) .

وكان أفضل وسيلة لوقف هذه التجارة غير المشروعة هى توجيه طلب
الى السيد سعيد بتحريم بيع الرقيق فى موانئه للأوربيين . وهكذا ففى بداية
عام ١٨٢١ كتب فاركوهار رسالة الى الحاكم العام الماركوايز هاشتنج يقترح
اجراء اتصال بالسيد سعيد بهذا الشأن . وقد أحال الماركوايز هاشتنج خطاب
فاركوهار الى موتستورت الفنستون الحاكم فى بومباى مع تعليمات منه بنقل
الخطاب الى السيد سعيد على أن يعزز بطلب الى السيد سعيد باصدار
أوامره الى ولائه فى افريقيا الشرقية بتسليم الرعايا البريطانيين المتورطين
فى تجارة الرقيق فى مناطق سيادتهم الى السلطات البريطانية (٢) . وقد
ارسلت تعليمات شبيهة بهذه الى الفنستون فى أوائل العام من قبل أعضاء
مجلس الادارة ، بعد أن تلقى مجلس الادارة مذكرة من المعهد الافريقى لتجارة
الرقيق فى زنجبار مرفقة بطلب منه بأن تتخذ السلطات المسئولة فى الهند
ما يمكن اتخاذه لوضع حد لهذه العمليات . وكان مضمون الطلب الى الفنستون
يتلخص فى بذل كل وسيلة ممكنة من وسائل الاقناع . . . مع امام مسقط
لحملة على حظر هذه التجارة اللا انسانية ضمن مناطق سيادته والموافقة على

(١) افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٢٠٢/١٩٢ .

(٢) محادثات بومباى السرية حلقة ٣٨٥ محادثة رقم ٤٠ بتاريخ

١٨٣١/١٠/١٠ من سونتن (سكرتير الحاكم العام الى واردين فورت ولیم

١٨٢١/٨/١٨ .

اعتبار أى فرد من رعاياه ينغمس فى هذه التجارة من القراصنة (١) . كان هذا طلبا عسيرا أن يوافق عليه السيد سعيد سيما وأنه كان مستاء من السلطات البريطانية لاحتجازها سفينتين من سفنه فى مياه الخليج خلال تلك الفترة من جانب الطراد البريطانى سيش لوجود عبيد فيها ، وكان السيد سعيد قد تقدم باحتجاج شديد اللهجة الى الفنتستون على هذا التدخل (٢) غير أن الفنتستون كان ضعيف الأمل فى أن يستجيب السلطان لطلب مجلس الادارة وقال . . بانه لما كانت زنجبار مركزا هاما لتجارة الرقيق فى الشرق ، فانه من المحتمل أن يكون قسم كبير من دخل السلطان يأتى من هذه التجارة ، وفى هذه الحالة فانه يبدو من المستحيل أن يوافق سموه على وقف هذه التجارة دون مقابل ، وعلى الأخص أن ممارسة هذه التجارة لا تتعارض مع القيم الانسانية التى يؤمن بها كما أن دين السلطان يبيحها (٣) .

وعلى أى حال فرغم ذلك فقد كان من المحتمل أن يستجيب السيد سعيد لطلب فاركوهار سيما وأنه لم يكن يشكل خسارة مالية كبيرة للسلطان . وقد عرض على السيد سعيد فى شهر اغسطس سنة ١٨٢١ ، وقدم اليه فى نفس الوقت الاعتذار عن احتجاز السفن التابعة له ، وأكد له بأن ربان

(١) من التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٢ من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٢١/٤/١١ .

(٢) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٥ مجلد محادثة رقم ٤٠ فى ١٨٢١/١٠/١٠ من واردن الى سوتتن ١٨٢١/١٠/٤ .

(٣) سجلات الخطابات السياسية لحكومة بومباى مجلد ٨ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٢١/١/٢٩ (رقم ٥ الادارة السياسية) .

الطراد سيش لم يتصرف وفقا لأوامر محددة ، أما بخصوص تجارة الرقيق
عموما فقد كتب الفنستون يقول : « بأنه سوف يثايج شركة الهند الشرقية ،
والشعب البريطانى بصفة عامة لو أن السيد سعيد قام بحظر تجارة الرقيق
بشكل نهائى فى ممتلكاته ، أما اذا لم يكن على استعداد لاتخاذ هذه الخطوة ،
فيمكنه أن يطمئن بأن الحكومة البريطانية لاتنوى بأى حال من الأحوال أن
تنتهك حرمة القانون وتقوم بتفتيش سفنه فى عرض البحر ، وأن تتدخل بأى
شكل من الأشكال فى استقلاله . ومن ناحية أخرى فانهم سوف يعتبرونه
بادة كريمة من سبوه لو أنه أصدر قرارا بحظر بيع الرقيق الى التجار
الأوربيين فى موانئه الأفريقية ، وإبلاغ ولايته فى تلك الموانئ بتسليم الرعايا
البريطانيين الذين يتاجرون فى العبيد الى أقرب طراد بريطانى موجود (١) .

غير أن فاركوهار ، من غير علم الفنستون أجرى اتصالا مباشرا فى شهر
مايو السابق بالسيد سعيد ، ليطلب اليه التعاون فى القضاء على تجارة
الرقيق القائمة بين أفريقيا الشرقية ، وجزر الماسكرتيز فى مقابل منح السفن
التابعة لمسقط والتي تتعامل مع جزر موريشيوس بعض الامتيازات بخصوص
الرسوم الجمركية ورسوم الميناء مما تتمتع به السفن البريطانية . وكبادرة
من فاركوهار لهذا الموقف فقد أعفى إحدى سفن السيد سعيد التى كانت
موجودة فى ذلك الوقت فى ميناء لويس من الضريبة الإضافية التى تستوفى
عادة من السفن الأجنبية . ان عرض فاركوهار فى شهر اكتوبر التالى مهما
كان له تأثير أو لم يكن ، غير أن السيد سعيد بعث برسالة الى الفنستون

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى الحلقة ٣٨٥ مجلد ١٢ محادثة

رقم ٤٢ فى ٢٤/١٠/١٨٤٢ ، من الفنستون الى السيد سعيد اغسطس

١٨٤١ .

فى أواخر العام يشعره فيها بأنه قد أصدر أمره الى والى زنجبار بمنع بيع العبيد الى الاوربيين ، كما أعرب عن أسفه فى نفس الوقت ، بأنه لم يكن فى وسعه أن يستجيب لكل رغبات أعضاء مجلس الادارة لأسباب وصفها بأنها واضحة وضوح الشمس والقمر كما جاء فى رسالته . وفى نحو أواخر شهر فبراير سنة ١٨٢٢ ابلغ السيد سعيد الكابتن بروس المقيم البريطانى فى بوشهر بأنه قد بعث بأوامر واضحة الى ولاته فى افريقيا الشرقية ، بان يمنعوا بيع الرقيق الى سفن الفرنسيين والبرتغاليين والامريكيين ، أو الى أى من الشعوب المسيحية « أيا كانوا » وقد شدد السلطان على بروس بأنه سوف يخسره مبلغا سنويا من دخله يتراوح بين ٤٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ ريال (نحو ١٠٠٠٠ الى ١٢٠٠٠ جنيه استرلينى) وبأن لا تتوقع منه الحكومة تنازلات أكثر من تلك التنازلات ، رغم انه كان على استعداد لتلبية طلباتهم على الدوام .

وقد كان الخط واضحا كما ألمح بروس ، ذلك أن العقيدة الاسلامية تسمح بامتلاك الرقيق ، وبالتالي فان أى انتهاك من جانب السيد سعيد لهذا التشريع سوف يؤلب عليه الشعور ، وقد يعرض سلامته وسلطته للخطر (١) .

وعلى الرغم من أن الفنستون قد اكتفى من السيد سعيد بذلك القدر من التنازلات الا أن فاركوهار لم يكن مثله . فقد علم فى الآونة الاخيرة بأن السفن التابعة للعرب وللأوربيين كانت تنقل العبيد الى جزر الماركينيز ،

(١) المحادثات السياسية لبومباى حلقة ٣٨٥ مجلد ١٩ محادثة رقم ١١ فى ١٨٢٢/٣/١٣ من بروس الى كبير سكرتيرى حكومة بومباى السفينة اورورا مرفأ مسقط ١٨٢٢/٢/٢٥ .

مما حمله الى الكتابة الى الفنستون فى شهر يناير ١٨٢٢ يقترح بأن يوقع السيد سعيد على اتفاق مكتوب بمنع السفن الأوربية والعربية من نقل العبيد من افريقيا الى جزر الماركينيز ، أو الى أية مستعمرة أوربية فى الشرق (١) غير أن الفنستون لم يجذب الفكرة ، ففرض قيودا على السفن العربية فى البحار الشرقية قد تكون لها انعكاسات بالغة المدى ، وانه لو وافق السيد سعيد على مثل تلك القيود فانه سوف يصبح هدفا لعداء الدول الاسلامية الأخرى ، فضلا عما سوف يتحمله من خسائر فى دخله (٢) وأن ما كان يدركه الفنستون ولم يكن يدركه فاركوهار فهو أن السيد سعيد قد يتوقع فى مقابل تلك الخطوة بعض التعويضات المالية ، عن الخسائر التى سوف تترتب على حظر تجارة الرقيق فى زنجبار . كما كان هناك احتمال أسوأ من ذلك وهو أن يضطر السيد سعيد الى طلب الحماية ضد زملائه من الحكام فى شبه الجزيرة فيما لو قرروا معارضته على تطبيق مثل تلك القيود على تجارة الرقيق . ومن الواضح أن فاركوهار كان يتصور بان معاملة الدول الأفضل بالنسبة لسفن مسقط التى ترتاد ميناء لويس ، هو عرض يكفى لتعويض السيد سعيد عن خسائره المالية ، لانه لم يغير من موقفه عندما وافقت سلطات الهند فى تردد على دعوة السيد سعيد فى شهر يونيو لعقد اتفاقية رسمية لتحريم تصدير الرقيق من مستعمراته الافريقية الى أى من المستعمرات

(١) محادثات بومباى السياسية حلقة ٣٨٥ مجلد ٢١ محادثة رقم ١٥

فى ١٨٢٢/٢/١٠ من بروس الى الفنستون .

(٢) نفس الحلقة من وarden الى الماجور بارى (سكرتير حاكم موريشيوس)

بومباى ١٨٢٢/٤/٨ .

البريطانية أو الأوروبية . والواقع أن فاركوهار قد ذهب الى أبعد من ذلك ،
فى تزويد المسئول المكلف بتنفيذ تعليماته ، بأن أكد عليه بعدم تقديم أى
التزام مالى على حكومة موريشيوس ، لم توافق عليه وزارة المستعمرات
البريطانية ، كما أوضح له بأنه يجوز لشركة الهند الشرقية تعويض السيد
سعيد عن ذلك اذا شاءت (١) .

وقد وقع الاختيار للقيام بهذه المهمة على الكابتن فيرفاكس مورسبى
من الاسطول الملكى ، وكان يقود السفينة ميناي التى كانت راسية فى ذلك
الوقت فى ميناء لويس . وقد اقلعت السفينة الى مسقط فى شهر اغسطس
١٨٢٢ ووصلتها فى أواخر الشهر ، ولم يعترض سعيد على الاتفاق المقترح ،

(١) من فاركوهار الى الكابتن مورسبى ٣ و ١٠ يونيه ١٨٢٢ ويبدو أن
موقف فاركوهار من تقديم المعاملة الأفضل لسفن السيد سعيد فى الجزيرة
يشوبه النفاق فعندما كتب الى اللورد بانهرست وزير المستعمرات البريطانى
فى شهر فبراير ١٨٢٢ ذكر فى خطابه بأن إحدى السفن المسقطية قد وصلت الى
ميناء لويس برسالة من السيد سعيد يطلب فيها نفس الامتيازات الممنوحة
لسفنه عادة فى موانئ الهند البريطانية ، وقد وجدت من الكياسة كما جاء
فى رسالته ، ان أوافق على طلبه ، خطاب من فاركوهار الى بانهرست
١٨٢٢/٢/٢٩ ، وقد أشار اليه فى كتابه « افريقيا الشرقية وغزاتها »
ص ٢١٦ ، ويبدو أن كوبلاند قد اقتنع بوجهة نظر فاركوهار من هذا الموضوع
فعلق عليها يقول : « فى بداية المفاوضات بين السيد سعيد وفاركوهار تمكن
السيد سعيد بلباقة من الحصول على الامتيازات التى كان يطالب بها فى
موريشيوس .

فقد سبق له أن وافق على تنازلات هامة بتحريم بيع الرقيق الى الاوربيين في زنجبار ، الأمر الذي كلفه خسائر كبيرة في دخله لم يكن يريدھا . وكان عليه هذه المرة أن يوازن بين ما سيتمخض عنه رفضه للطلب من فقد الاعفاءات التي تتمتع بها سفنه في جزر موريشيوس ، وبين الفوائد التي سيحققها من موافقته على الاقتراح ، وأقلها التأييد الذي يتوقعه في تحقيق أطماعه في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج . فالاختبار بين الأمرين لم يكن سهلا . وفي اليوم الرابع من سبتمبر وقع السيد سعيد على اتفاق تم بموجبه حظر تجارة الرقيق من ممتلكاته الافريقية الى المسيحيين ونقل العبيد بالسفن العربية الى المستعمرات الاوربية . فقد حظر على أى سفينة عربية أن تقوم بعملية نقل العبيد الى الجنوب أو الشرق من خط الحدود الممتد من رأس دلجارو على الساحل الافريقي الى نقطة تقع درجتين الى الشرق من جزيرة سقطره ، ومنها الى رأس دير على ساحل كاتياوار . وأن كل سفينة يكتشف بأنها تنقل العبيد على ظهرها الى الجنوب أو الشرق من هذا الخط ، مالم تكن قد دفعت بها حالة الجو الى تلك المنطقة سوف تتم مصادرتها وتوقع عليها نفس العقوبات المفروضة على السفن البريطانية التي تمارس نفس التجارة (١) .

ومن الطبيعي أن تتضمن المصادرة حق التفتيش وكانت هذه الناحية سببا في المصاعب التي تعرض لها مورسبي . فقد اعتبر حق التفتيش والمصادرة شرطا اضافيا من شروط المعاهدة الاصلية . غير أن السيد سعيد لم يعترض

(١) كتاب «المعاهدات» تأليف اتشيستون جزء ١ ص ٥٦ - ٥٨ كما نصت

المعاهدة على تعيين وكيل بريطاني في زنجبار للاشراف على أى انتهاك للمعاهدة، غير أن الممثل البريطاني أو الوكيل لم يتم تعيينه قبل مضي ١٨ عاما على إبرام الاتفاق.

عليها ، غير أن صيغة القرار الذى أصدره السيد سعيد بهذا الشأن تقرأ كالآتى « اننى أسمح لقادة الطرادات لصاحب الجلالة ملك انجلترا (بحق) مصادرة السفن فى المنطقة الواقعة الى الجهة الشرقية من الخط الذى رسمه مورسبى ، ولكن هذا التصريح ينحصر على طرادات ملك انجلترا وليس طرادات الشركة . وعلى الرغم من محاولات مورسبى فانه لم ينجح فى اقناع السيد سعيد بتحويل هذا الحق لطرادات الشركة . ولما لم يكن مورسبى على استعداد لاطالة النقاش حول هذا الموضوع فقد تركه عائماً . ولم يكن من الصعب على مورسبى بطبيعة الحال بأن يدرك الأسباب التى دعت السيد سعيد الى ذلك التحفظ أو الاحتياط . فقد كان السيد سعيد لا يزال غاضباً على البريطانيين من حجز بعض سفنه فى العام السابق من قبل السفينة سيش رغم الافراج عن تلك السفن وتقديم الفنستون اعتذاراً الى السلطان بذلك ، وبالتالي فقد كان مصمماً على تقليل احتمالات وقوع مثل هذا الحادث أو ما شابهه فى المستقبل ، وذلك عن طريق حصر حق التفتيش لسفن الاسطول الملكى وحدها والتى قلما تأتى سفنه الى السواحل العربية ، على عكس سفن الاسطول الهندى التى تجوب مياه الخليج باستمرار فى طريقها من والى الهند ، أما الفنستون فلم يتأثر بهذا التحفظ ، بل أنه فى الواقع قد رحب به لأنه يزيل سبباً محتملاً من أسباب التوتر أو الاحتكاك بين الجانبين فى المستقبل ، ولنفس الأسباب فقد غض الفنستون النظر عن خطأ آخر فى الاتفاق الذى لم يكتشف الا بعد وصول النسخ الى بومباى . والبند الرابع من النسخة الانجليزية للمعاهدة ينص على مطالبة السيد سعيد بتقديم يد المساعدة فى القبض على الرعايا البريطانيين المقيمين فى ممتلكاته اذا ما اشتركوا فى تجارة الرقيق ، غير أن هذا الشرط لم يكن وارداً فى النسخة العربية للمعاهدة ،

علما بأن الفنستون لم يتخذ أى إجراء لتعديل هذا البند فيما عدا ابلاغ الحكومة العليا للهند بهذا الشأن (١) .

لم يكن الهدف من معاهدة مورشى ، التدخل فى تجارة الرقيق الطبيعية فيما بين افريقيا الشرقية والخليج . وكان الطريق الذى تسلكه السفن من الخليج الى زنجبار ، وفيها يقع على الناحية الغربية تماما من الخط الملاهى الفاصل . فمن وجهة نظر حكومة بومباى أن أى تدخل فى تلك المرحلة فى سير تلك التجارة غير مفيد ، لأنه سوف يعرض للخطر كل الخطوة الموضوعة للقضاء على تجارة العبيد فى الخليج . وقد أكد على هذا التصور ، مفتنانت جون ماكلويد المقيم البريطانى فى الخليج فى مستهل عام ١٨٢٣ بعد رحلته الأولى الى ساحل شبه الجزيرة فقد لاحظ أثناء هذه الزيارة بأن القواسم مازالوا منغمسين فى تجارة الرقيق ، رغم أنف الحظر الذى فرض على هذه التجارة والوارد فى البند الرابع من معاهدة ١٨٢٠ . وعلى أى حال فان الدارسة المتأنية لنصوص المعاهدة فى النسخة التى كانت تحتفظ بها المثلثة قد دفع ماكلويد الى أن يستنتج بأن التفسير الذى كان سائدا للبند التاسع من المعاهدة لا يمكن العمل به . وقد ورد فى النسخة العربية للمعاهدة حظر اختطاف الافريقيين من جانب الملاحين العرب أو نقلهم عن طريق البحر ، غير أن هذا النص قد لا يعنى حظر شراء العبيد بالطرق العادية أو نقلهم بعد أن يتم شراؤهم . وقد ذكر ماكلويد فى تقرير الى الفنستون

(١) سجل الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٣٠ من الحاكم الى

مجلس الادارة ١٨٤٤/١٢/٣١ (رقم ١٠٠ الادارة السياسية) .

وتفتيشها بحثا عن العبيد ، لأن ذلك سوف يثير فى أغلب الأحيان شعور
الاشمئزاز والكراهية ، كما أنه سوف ينطوى على احتمال تجدد الاشتباكات (١)
وبالتالى فبعد شئ من التردد أشار على الحاكم باغفال البند التاسع من
المعاهدة أو على الأقل بتفسيرها وفقا لنصها العربى . وأن أى شعور انسانى
قد ينتاب الانسان بالنسبة لهذا الموضوع ، فانه فى نظر ماكلويد شعور لا مبرر
له وأضاف « بأن العبيد لا يعاملون بمنتهى الطيبة والرعاية لدى أسيادهم
العرب فحسب ، بل انهم يتمتعون بقدر كبير من السلطة والنفوذ . وقد
أشرت الى أن العبيد هم أقوى الناس وأحسنهم تغذية وانه يبدو عليهم دائما
انهم سعداء ومرفهون وقد وافق الغنستون على رأى ماكلويد ، كما أشار
بأن أعمال النهب والقرصنة هما من قبيل اساءة استعمال اللغة باطلاقها على
أى تجارة مهما كانت مستساغة ، طالما أنها تمارس بطريقة سليمة » ومن
الآن فصاعدا فان البند التاسع من المعاهدة سوف ينطبق على الذين يتعمدون
الذهاب الى افريقيا لنقل العبيد ، وسوف تتخذ الاجراءات ضد العرب الذين
يمارسون تجارة الرقيق العادية فيما بين افريقيا ومنطقة الخليج .

وكان من الممكن أن يؤدى ذلك القرار الى وضع حد لاهتمام حكومة
بومباى بتجارة الرقيق العربية لمعدد من السفن ، لولا أن تجددت المسألة
برمتها فى العام التالى نتيجة لتصرف غريب لأحد ضباط الأسطول الملكى فى
شرق افريقيا . لقد بدىء فى القيام بمسح لسواحل افريقيا الشرقية والمنطقة

(١) المحادثات السياسية لبومباى حلقة ٣٨٥ مجلد ٣٣ فى
١٨٢٣/٣/٢٦ من ماكلويد الى حاكم بومباى ، بوشهر فى ١٨٢٣/٢/٢٧ .

الجنوبية من شبه الجزيرة سنة ١٨٢٣ وقد عهد به الى الفرقاطة البريطانية ليفين بقيادة الكابتن وليم اوين وأثناء سير السفينة من الرأس الى زنجبار عشر اوين على أدلة هامة عن استمرار تجارة الرقيق فيما بين ممتلكات السيد سعيد الافريقية ومستعمرة موزمبيق البرتغالية ، والتلى كانت محظورة بصورة قاطعة بموجب معاهدة مورسبى . وعند وصول اوين بومباى فى شهر نوفمبر سنة ١٨٢٣ لىتموين السفينة عرض تلك الأدلة على الفنستون وأشفعها باقتراحات. عن أفضل السبل لوقف هذه التجارة ، ومن ضمن المقترحات اجراء تعديل على معاهدة مورسبى بحيث تجيز مصادرة اى سفينة اوربية تحمل عبدا وتوجد على بعد خمسة فراسخ من ساحل ممتلكات السيد سعيد الافريقية ، كما يجيز مصادرة أى سفينة أوربية تحمل عبدا وتوجد فى المنطقة الواقعة الى الجنوب من رأس دلجارو ، كما اقترح بأن يطلب الى السيد سعيد بأن تخول سفن جميع الدول حق مصادرة مثل هذه السفن وسحبها الى أقرب ميناء تابع له .

وقد رفض الفنستون مقترحات اوين على الفور . وقال بأن السيد سعيد لا يملك الحق فى تخويل الدول الأخرى سلطة تفتيش ومصادرة سفن الأقطار الأخرى ، وأن معاهدة مورسبى كافية فى حد ذاتها لتحقيق الغرض الذى أبرمت من أجله غير أن هذا الفشل لم يمنع اوين من مواصلة جهوده بأى حال من الأحوال ، فبينما هو فى طريقه الى افريقيا فى شهر ديسمبر سنة ١٨٢٣ توقف فى مسقط لمقابلة السيد سعيد والقى عليه محاضرة فى مساوىء تجارة الرقيق ، وطلب منه الغاءها كليا ، واذا لم يكن فورا فعلى مدى ثلاث سنوات على أقل تقدير . وبعد أن اقتنع بأن مقترحاته قد لقيت ضدى لدى السيد سعيد واصل رحلته حيث وصل الى ممباسا فى شهر فبراير سنة ١٨٢٤ ، وهناك عرف بأن المزاريع الذين يشكلون أغلبية السكان

قد أعلنوا الثورة على السيد سعيد ، وبأن الميناء تحت حصار من جانب أسطول السيد سعيد . وقد رأى المزاريع فى حضور أوين فرصة لفك الحصار وافشال أى محاولة أخرى من جانب السيد سعيد لفرض سلطانه على البلاد ، ولهذا فقد رحبوا به ترحيبا حارا ، ثم بعد وقت قصير عرضوا عليه أن يتولى حكم ممباسا عنهم ، ولقد رأى أوين فى ذلك العرض فرصته الذهبية لتوجيه ضربة حاسمة لتجارة الرقيق وبالتالي فقد قبل منهم العرض .

وقد ثار السيد سعيد بطبيعة الحال عندما علم بتصرف أوين ، وقدم احتجاجا شديدا الى الفنستون ، وعلى الرغم من تضايق الفنستون من تصرف أوين إلا أنه لم يستنكر ذلك على الفور . فقد كان حق سعيد فى ممباسا موضوعا يثير التساؤل ، ثم أن حجة أوين بأن الاستيلاء على ذلك الميناء فى يحد من تجارة الرقيق . ولا يمكن اغفاله فقد سبق أن عرض المزاريع على الفنستون مرتين خلال العام السابق تسليم الميناء للبريطانيين مقابل مساعدتهم ضد السيد سعيد (١) وعلى الرغم من أن الفنستون قد رفض العرض فى كل مرة ، إلا أنه كان من المحتمل أن تؤيد اجراء أوين ، فاذا ماتين أن السيد سعيد لا حقوق له فى ممباسا ، فانها قد تقرر ضم الميناء الى ممتلكاتها . وقد كان موقف السير لورى كول الذى كان قد خلف فاركوهار كحاكم على جزيرة موريشيوس نفس الموقف من القضية ، وكنتيجة لذلك فقد قرر الفنستون احالة الأمر الى مجلس ادارة الشركة لتتخذ قرارها فيه .

غير أن أوين لم يكتف بضم ممباسا فحسب ، وانما أخذ يمد نشاطه الى ممتلكات السيد سعيد فى المناطق الساحلية المجاورة . وقد استتبع

(١) « افريقيا الشرقية وغزاتها » ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

ضم المناطق الساحلية القريبة من ممباسا ارسال تهديد الى والى السيد سعيد فى زنجيار بأنه اذا لم يتم السيد سعيد بالغاء الاتجار فى تجارة الرقيق فى الموانئ الافريقية التابعة له بسرعة فان السيد سعيد قد يفقد جميع ممتلكاته فى افريقيا . ومن ناحية أخرى اذا ماوافق السيد سعيد كما قال أوين للوالى بضرورة انهاء تجارة الرقيق حتى يمكن حصوله على موزمبيق كتعويض له على التخلي عن تلك التجارة . وقد اقتنع الفنستون بتصرفات أوين الأخيرة لوضع حد لموضوع ممباسا ، وبالتالي فقد بعث الفنستون برسالة أخرى الى مجلس ادارة الشركة يتضمن اقتراحا بأن تمتنع الحكومة البريطانية بتاتا عن التدخل فى ممتلكات السيد سعيد ، أو أن تعوضه تعويضا مجزيا مقابل تخليه عن تجارة الرقيق (١) وفى نفس الوقت استفسر الفنستون من وكيل السيد سعيد عن نوع التعويض الذى سيكتفى به السيد سعيد فى هذه الحالة . وقد احال الوكيل استفسار الفنستون الى السيد سعيد ، الذى ورد فى أوائل عام ١٨٢٦ ، بأنه قد تحمل خسائر كبيرة نتيجة للتنازلات التى قدمها بمقتضى معاهدة مورشى ، وأنه لم يعد يستطيع تعريض موقفه لمزيد من الأخطار بفرض قيود جديدة على تجارة الرقيق . وعلى أى حال فقد أضاف السيد سعيد الى أنه سوف يوجه اهتمامه الى هذا الموضوع كى يتوصل الى تحريم هذه التجارة اذا وافقت الحكومة البريطانية على الدفاع عنه بحرا وبراً ضد مناوئيه فى شبه الجزيرة العربية والخليج ، أو أن تعطيه مستعمرة موزمبيق البرتغالية كتعويض له على ذلك . كما اقترح حلا آخر بدفع مبالغ من المال تكفيه للانتقال

(١) من سجل الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٩ من الحاكم الى

مجلس الادارة ١٨٢٥/٦/٢٤ (رقم ٥ الادارة السياسية) .

من عمان والاستقرار فى زنجبار نهائيا(١) وقد رفض الفنستون اقتراحات السيد سعيد الثلاثة باعتبارها مقترحات غير عملية ، لأن تولى مسألة الدفاع عن عمان ضد خصوم السيد سعيد يعنى خروجاً على المبادئ التى قامت عليها السياسة البريطانية فى الخليج حتى ذلك الوقت ، كما أن فصل موزمبيق وعطاءها للسيد سعيد اجراء مستحيل ، وأخيراً فإن ابتعاد السيد سعيد من عمان سوف يؤثر على توازن القوى فى الخليج ، ويفتح الأبواب الى موجة أخرى من الاضطرابات والفوضى . وعلى أى حال فقد كان الفنستون ميالاً الى مناقشة القيمة النهائية لقيام السيد سعيد بتجريم تجارة الرقيق . فلقد كان الفنستون يعلم بأن حجم هذه التجارة من زنجبار قد تناقص كثيراً منذ أبرام معاهدة مورسبى ، ومما تم استنتاجه من سير هذه التجارة فقد تبين بأنها أصبحت تتركز فى أقصى الشمال فى موانئ البحر الأحمر ، أكثر مما فى منطقة جنوب رأس الغضروفى .

أما اذا كان الفنستون مصيباً فى افتراضاته ام لا ، فقد كانت هذه الافتراضات تقوم على أساس الدراسة التى رضعها السكرتير المسئول عن الشئون الفارسية للحكومة فى شهر فبراير ١٨٢٦ - فحجته ضد تحقيق نجاح مشكوك فيه بشأن تجارة الرقيق على حساب انفجار الاضطرابات والفوضى البحرية فى الخليج كانت مبنية على أساس الواقع الملموس . فلقد كانت وجهة النظر هذه أكثر متداولة من رأى اوين رغم وزنه ، وهى أن أى نجاح للقضاء على تجارة الرقيق ، أن تقوم على أساس فرض رقابة بريطانية أشد صرامة

(١) المحادثات السياسية لبومباى ٣٨٦ مجلد ٤ محادثة رقم ٧ فى

١٨٢٦/٢/١٥ من السيد سعيد الى انما محمد شنستري .

على سواحل افريقيا الشرقية . وحتى لو وافقت الحكومة البريطانية على شروط السيد سعيد ، فليس هناك ما يضمن بأنه سيلتزم بذلك التعهد ، او أنه كان فى مقدوره تنفيذ ذلك . وكما أشار فرائسيس وأردن عضو المجلس الآن وكبيرسكرتيرى الحكومة ، فإنه ستنشأ صعوبات جمة فى الالتزام بالاتفاق كبعض حلفائنا الاوربيين ، كما أن السيد سعيد سوف ينقص المبالغ ، ويستمر فى ممارسة تجارة الرقيق .

وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الادارة لم يشاطروا وأردن شكوكه فى نزاهة السيد سعيد ، الا أنهم قرروا بأنه ليس ثمة جدوى من ابرام اتفاق جديد مع السلطان ، وعلى حد رأى أعضاء مجلس الادارة فان السيد سعيد قد قدم تنازلات تعتبر تنازلات هامة بالنسبة لأمر فى ظروفه . وحتى لو قدر لتجارة الرقيق أن تزول كليا من المناطق الخاضعة له ، فإنها سوف تبقى مستمرة فى الموانئ العربية والافريقية الاخرى التى لا تخضع لسيادته ، وبالتالي فان الغاءها من جانبه فى مسقط وزنجبار لن يقضى عليها نهائيا . أما الثمن الذى طلبه السيد سعيد نظير امتناعه عن ممارسة تجارة الرقيق ، فلم يكن مقبولا من وجهة نظر مجلس الادارة ، كما أن ابرام معاهدة دفاعية معه لن يكون اجراء سياسيا حكيما ، كما أن فصل موزمبيق ووضعها تحت سيادة السلطان ، فموضوع جار النظر فيه بواسطة وزارة الخارجية التى قد ترفضه وترى فيه اجراء غير مرغوب فيه لا يمكن تحقيقه ، وأخيرا فان انتقال السيد سعيد من عمان الى زنجبار لاتخاذها مقره النهائى على حساب الحكومة البريطانية ، فان ذلك سيكون دعوة الى ارتكاب شر مستطير . فقد كانت هناك على حد رأى أعضاء مجلس الادارة اعتبارات أخرى غير الاعتبار الانسانية .

رأتى لابد من ادخالها فى الاعتبار فى التعامل مع السيد سعيد حول موضوع
تجارة الرقيق .

« وأنه لن الضرورى . . . الا يتخذ من الاجراءات ما يؤدى الى اضعاف
نفوذ السيد سعيد وسلطته كأمير مسلم ، سيما وأنه مما يتعارض مع سياستنا
وغريب على اسلوبنا ، أن نتدخل للدفاع عن السيد سعيد ضد دول شبه
الجزيرة ، والذي لابد وأنا سوف نضطر الى أن نتولاه فيما لو تعرضت
سلامته للخطر كنتيجة لاجراءات فرضناها عليه فرضا ، بعد أن قدم جميع
الضمانات الممكنة والأسباب التى قدمها لاثبات خطورة وضعه من هذه
الناحية لهذه الأسباب أبلغ أعضاء مجلس الادارة الفنستون فى شهر
أكتوبر من سنة ١٨٢٧ ، بأننا ندعوك الى عدم ممارسة مزيد من الضغوط على
الامام حول هذا الموضوع . . . » .

وقد أدى قرار مجلس الادارة هذا الى اسدال الستار على موضوع
مباشرا ، وأوصد باب المناقشة بشأن تجارة الرقيق لفترة تكاد تمتد الى
عقد من الزمن . أن الحامية الرمزية التى تركها اوين فى ممباسا ، تم سحبها
فى شهر يوليو ١٨٢٦ ، بطلب من المزاريع أنفسهم ، وقد قوبل انتهاء هذه
الآزمة بارتياح كبير من كافة الأطراف المعنية ، ما عدا شخصا واحدا هو
اوين ، الذى كان يحلم باقامة امبراطورية بريطانية فى شرقى افريقيا (١) .

(١) أما عن نشاط اوين فى افريقيا فيمكن الرجوع الى الاستطلاع الذى
كتبه بنفسه عن رحلاته البحرية لاكتشاف شواطئ افريقيا وشبه الجزيرة
ومدغشقر طبعة لندن ١٨٤٣ .

فى نحو أواخر عام ١٨٣٥ قدم جى.بى.ويلوبى كبير سكرتيرى حكومة بومباى الى الحاكم مذكرة بشأن تجارة الرقيق فى كتش وكاثياوار وهما ولايتان الهنديتان المجاورتان . وقد اعتمد ويلوبى فى اعداد تلك المذكرة على أساس المعلومات التى جمعها أثناء عمله كمعتمد سياسى بريطانى فى كاثياوار فى الفترة الأخيرة . وجاء فى مذكرته بأن تجارة الرقيق تنتشر فى تلك الولاية وأن موانئها وموانئ كتش تعج بالرقيق الذين تأتى بهم السفن العربية من البحر الأحمر وحضرموت وعمان والخليج ، وحتى شهر نوفمبر من عام ١٨٣٥ صرح ويلوبى بأن شحنة من الرقيق قد صودرت فى ميناء يور بندر بالهند من جانب قائد الحامية البريطانية فيها ، وكانت هذه الشحنة تستقل ثلاث سفن يعتقد انها كانت قادمة من المكلا وحضرموت . وقد تمكنت السفن الثلاثة فيما بعد من تضليل السلطات البريطانية ، فاقلعت كما اشيع يومئذ الى بومباى . وكان هدف ويلوبى من ابلاغ هذه المسألة لعلم الحاكم ، كما ذكر ويلوبى بنفسه « ليس الاقتراح باتخاذ اجراء فى الموضوع ضد السفن المذكورة من سلطات الميناء فى بومباى ، لأنها لم ترتكب أى مخالفة سيما وأن الاتجار فى الرقيق كان مسموحا به فى كاثياوار ، وإنما لاصدار الأوامر الى قائد الأسطول الهندى لوضع رقابة على سواحل كتش وكاثياوار ، وان يتم الاعاز الى حكام كتش وكاثياوار بمنع تجارة الرقيق فى موانئهم ، أما اذا رفض الحكام الاستجابة للطلب ، فعندئذ قد تستغل السلطات فى الهند امتداد حمايتها على الولايتين لاصدار مرسوم بتحريم تجارة الرقيق فى كافة أنحاء ولاية وبتعميم منشور بذلك على جميع موانئ شبه الجزيرة .

احيلت توصيات ويلوبى الى المدعى العام فى بومباى ، وقد رد المدعى العام بأنه لا يعرف كيف يمكن تطبيقها . ومما لا شك فيه ، كما اعترف كبير السكرتارية بنفسه كيف يمكن اتخاذ الاجراءات ضد السفن الحضرمية ، سواء

عقابا على انتهاكها لقوانين هي ليست مسئولة عنها أو على ممارستها لتجارة الرقيق في موانئ مسموح بها الاتجار في الرقيق ، أما عن اصدار المرسوم فان قوانين وأنظمة اقليم بومباي غير قابلة التطبيق على كاثياوار وكان يبدو أن رأى مشرع القانون بأنه يسد جميع الثغرات أمام القيام بأي اجراءات فعالة على غرار الصيغة التي أشار اليها ويلوبى ، غير أن الحاكم السير روبرت جرانت لم يكن يرضى بأن تذهب المحاولات سدى ، وأن يواصل تجار الرقيق نشاطهم تحت سمع وبصر حكومته . وقد ارتأى جرانت بأن أفضل طريقة لاغلاق موانئ كتش وكاثياوار في وجه هذه التجارة ، هي فى الحصول على تعديل للخط الملاحي المنصوص عليه فى معاهدة مورسبى باعتباره يشكل الحدود الشرقية للمنطقة ، حيث تستطيع السفن العربية ممارسة نشاطها التجارى فى تجارة الرقيق بمنتهى الحرية . والخط كما ورد فى معاهدة مورسبى ينتهى عند رأس ديوبجيت ، يترك سواحل كتش وكاثياوار والسند مفتوحة لهذه التجارة . فلو أمكن مد هذا الخط الى الجهة الغربية بحيث ينتهى فى مكان ما على ساحل مكران ، فان كل المنطقة الغربية من الهند سوف تندرج ضمن الخط المحظور ، وفى تلك الحالة يمكن اقناع حكام كتش وكاثياوار بتحريم هذه التجارة ، لأن ممارستها عندئذ سوف تغدو فى غاية المجازفة ، أن لم يؤد ذلك الى ايقافها كليا ، حيث تصبح تحت سيطرة البحرية البريطانية . واذا اقتنع جرانت بانه توصل الى الحل المقبول ، فقد قدم توصيته هذه الى حكومة الهند فى شهر اغسطس من عام ١٨٣٦ .

غير أن ما أغفله جرانت فى تقييمه هذا الموقف هو أن معاهدة مورسبى لم تكن تنطبق الاعلى رعايا سلطان مسقط وسفنهم ، أما عن رعايا وسفن الدول الأخرى فلم تكن ملزمة بالانصياع لتلك المعاهدة ، ثم أن الحادث الذى وقع فى صيف عام ١٨٣٦ أكد هذه الحقيقة ، ذلك أن احدى السفن التى صودرت

شحنها من الرقيق فى ميناء يوربندر كانت تابعة لحاكم وادى ، وهى ميناء على البحر الأحمر ، وكمالية انتقام لهذا الاجراء فقد أقدم حاكم المنطقة على مصادرة احدى السفن التابعة ليوربندر فى منتصف عام ١٨٣٦ . وقد اعتبر جرانت هذا الاجراء عملا من أعمال القرصنة ، واقترح على الحاكم العام فى شهر اغسطس بأن يرغم حاكم وادى ، ولو باستخدام القوة ، معه لاعادة سفينة يوربندر . غير أن اوكلاند الحاكم العام كانت له وجهة نظر مختلفة ، فقد اعتبر مصادرة العبيد فى يوربندر ، كما ابلغ بذلك جرانت ، بأنه عمل متسرع وغير مصرح به ، وبالتالي فلا يجوز لوم حاكم وادى على قيامه باجراء انتقامى . وعلى حد رأى اوكلاند فإنه من الأفضل لحكومة بومباى أن تحاول استرضاء حاكم وادى بدلا من استخدام القوة لاسترجاع السفينة المأخوذة ، وأما فيما يتعلق بالاقتراحات العامة التى قدمها جرانت للحد من تجارة الرقيق الى كتش وكاثياوار ، فهى لم تكن موضع مؤاخذه ، ولكنه استدرك يقول بأنه يتحتم على جرانت قبل أن يشرع فى تنفيذها ، أن يتأكد من أنه لا وجود لمثل تلك التجارة فى اقليم بومباى ، ولعله من المفيد على حد اقتراح اوكلاند ، لو تم استصدار قوانين كتلك المعمول بها فى كلكتا لمنع تهريب العبيد الى اقليم بومباى . وهذه القوانين تقوم على أساس انتزاع تعهد من ربانة السفن التى ترتاد هذا الميناء بأنهم لا يمارسون أو يتعاملون فى تجارة العبيد ، كما تقوم على اجراء تفتيش دقيق لجميع سفن العرب التى تزور الميناء ، واصدار تحذير الى سكان منطقة الميناء ، بأن كل من يتورط فى تجارة الرقيق سيتعرض للمحاكمة بموجب نصوص القانون رقم ٥١ مادة ٢٣ (١) .

(١) مجموعة المجلس رقم ٦٨٤٦٣ مجلد ١٦٩٩ من مكنامن (سكرتير

الحاكم العام) الى ويلوبى فورت وليم ٢١/١٠/١٨٣٦ . وقد استنكر مجلس=

غير أن جرانت لم يكن يرى بأن الموضوع يستوجب إصدار قوانين مشابهة لقوانين بومباي ، أما القوانين الخاصة بتفتيش سفن الغرب القادمة الى بومباي ، فقد كان معمولاً به منذ سنة ١٨٢٠ ، على الرقم حسب اعتراف جرانت ، من أن هذا القانون كان نادراً ما يطبق . ولم يبق بعد ذلك في نظر جرانت ، غير أن يطبق هذا القانون تطبيقاً فعلياً ، مع تعزيزه بإجراءات إضافية لتحقيق الغرض منه في منع نزول العبيد الى الميناء بطريقة غير مشروعة . ولقد خف تحمس جرانت لهذا الموضوع على أثر قراءته لتقرير أعده المدعى العام حول امكانية حكومية بومباي ، وفقاً للقانون في معاقبة رعايا الدول الأجنبية ، الذين ينتهكون الأنظمة القائمة التي تحرم استيراد العبيد أو تصديرهم في موانئ الهند البريطانية . ويبدو أن ثمة ثغرات في هذا القانون من حيث أنها لاتنص على مصادرة السفن في الموانئ الواقعة خارج سيادة المحكمة العليا في بومباي ، وعلى أي حال آخر ، فان ضباط الاسطول الهندي غير مخولين كضباط الاسطول الملكي صلاحيات مصادرة السفن الأجنبية التي تتعامل في تجارة الرقيق في الموانئ البريطانية . فكانت النتيجة ان قدم جرانت توصيات جديدة الى اوكلاند في خريف عام ١٨٣٧ جاء فيها : أن الثغرات في قانون بومباي يجب أن تعالج ، وأنه يجب أن يعطى له الصلاحيات اللازمة لضبط هذه القوانين وإصدار أمر يعمم على كافة موانئ شبه الجزيرة ممن تتعامل مع الهند وينص على ان كل من يقوم باستيراد العبيد الى الهند يعاقب

= إدارة الشركة فيما بعد عملية مصادرة السفينة في يوربندر ورأى فيها اجراء لم يكن له ما يبرره (انظر أيضا التقارير السرية الى بومباي مجلد ٥ في ١٨٣٨/٨/٢٩ (قم ١٥ الادارة السياسية) .

وقد تحقق بعض النجاح فى هذه المرحلة على أساس مقترحات ويلوبى فى شهر ديسمبر ١٨٣٥ . وفى نهاية عام ١٨٣٦ وافق حاكما كتش وكاثياوار على طلب لحظر تجارة الرقيق فى أراضيها . كما عاد جرانب فادرك بأن أى تعديل لمعاهدة مورسبى لن يكون له أى تأثير على الحد من تجارة الرقيق مع المنطقة الغربية للهند ، ما لم توافق دول أخرى عدا مسقط على منع تجارة الرقيق . وفى شهر اكتوبر من عام ١٨٣٧ أوعز الى الكابتن هانيل المقيم البريطانى فى الخليج بالاتصال بسلطان مسقط بطلب تعديل الحظر بحيث تستثنى سواحل السند وكتش وكاثياوار من منطقة عمليات هذه التجارة ، وبأن يحاول اقناع شيوخ الساحل بالموافقة على مراعاة هذا الحظر أيضا . وبعد مضي شهر كتب أوكلاند يقول بأن مقترحات جرانث لمكافحة تجارة الرقيق فى الهند سيتم صرف النظر عنها ، ذلك أن موضوع تجارة الرقيق فى الهند بما فى ذلك عمليات استيراد العبيد اليها من البحر الأحمر والخليج الفارسى قد احيلت الى اللجنة القانونية ، وحتى تنتهى اللجنة من أعمالها وتقدم تقريرها فسوف يتعذر البت فى هذه المسألة . وقد تكررت خيبة الأمل بالنسبة لهذه المشكلة عند وصول تقرير من هانيل فى أوائل عام ١٨٣٨ يشير فيه الى أنه على الرغم من أنه سوف يغتنم أول فرصة لاثارة موضوع خط مورسبى مع السيد سعيد وشيوخ القرصنة ، إلا أنه كان يشعر بشيء من القلق أن يتوافق اثارة هذه القضية الحساسة مع وجود توتر بين دول نتيجة الحملة المصرية على وسط شبه الجزيرة وهجوم شاه فارس على الحيرة . وكان الشك يراود هانيل كما ذكر ما اذا كان السيد سعيد سيوافق على تطبيق قيود جديدة على تجارة الرقيق ، أو أن يوافق شيوخ الساحل على مثل تلك القيود .

وقد عزز وصول تقرير هانيل اقتراحات هانيل بصرف النظر مؤقتاً من هذه المسألة ، مما اقنع حكومة بومباي على ارجاء البت في هذا الموضوع مؤقتاً . وقد أحيل جرائنت على المعاش في نهاية عام ١٨٣٧ ، وفي شهر فبراير ١٨٣٨ أوعز جيمس فاريش الحاكم بالوكالة الى هانيل بعدم الاتصال بالسيد سعيد أو شيوخ الساحل ، وبأن يحصر جهوده في تقصى الحقائق عن أى حالة من الحالات الخطيرة والابلاغ عنها .

وفي شهر سبتمبر من عام ١٨٣٧ عرض على هانيل موضوع من الموضوعات الخطيرة المتعلقة بتجارة الرقيق ، حينما اتصل به شخص يدعى عبد الله بن عوض أحد مشايخ الساحل الصومالى وأبلغه بأن بحارة إحدى سفن القواسم قد اختطفوا ٢٣٣ فتاة من مدينة بربرة الصومالية في شهر أبريل خلال الموسم التجارى للمعرض السنوى ، وأنه قد تم بيع هؤلاء الفتيات في منطقة الخليج . وذكر الشيخ عبد الله بأنه مفوض من قبل مائلات هؤلاء الفتيات للبحث عنهن وطلب اعادتهن ، وأنه جاء الى هانيل لمساعدته في تحقيق هذه المهمة . وعلى الفور أجرى هانيل تحريات حول هذا الموضوع ، وقد توصل الى أن الفتيات لم يخطفن من جانب القواسم ، وإنما كن ضمن أسرى إحدى الحروب التى تقع بين قبائل تلك المناطق من القرن الأفريقى ، ثم تم بيعهن الى القواسم ، ولعل أسوأ ما في هذه المشكلة هو أن الصوماليين مسلمون عموماً ، وبالتالي فانهم من الأحرار وليسوا من العبيد على عكس الزنوج أو الأحباش الذين يمكن اعتبارهم عبيداً وفقاً للشريعة الإسلامية .

وقد بادر هانيل الى اثارة الموضوع مع كبير مشايخ القواسم سلطان ابن صقر وكان ذلك في شهر أبريل ١٨٣٨ عندما كان في زيارة لساحل الهدنة لتجديد اتفاقية الصلح البحرية . غير أن الشيخ سلطان أنكر أن يكون لأحد من أتباعه ضلع في هذه القضية ، رغم أنه ذكر بأن كثيراً ما يجرى اختطاف الصوماليين وبيعهم في الخليج ، ولكن أهل مسقط والكويتيين هم

الذين يقومون بمثل هذه الأعمال في الغالب (١) أما بالنسبة للشيخ سلطان فقد حاول أن ينفي تهمة الخطف عن القواسم ، حتى انه ذكر بأنه اقترح على السيد سعيد عقد اتفاق لتنظيم زيارات سفن القواسم وغيرها من الموانئ الأفريقية بهدف الاتجار في العبيد . وقد اقترح عليه هانيل بأن يشرف على عملية تنظيم نشاط سفن القواسم وقد يتم ذلك بصورة أفضل لو وافق الشيخ سلطان بن صقر على تفويض طرادات الأسطول الهندي تفتيش وحجز السفن المشتبه فيها وفي نشاطها . وبصورة لم تكن متوقعة وافق الشيخ سلطان على اقتراح هانيل ، بتاريخ ١٧ أبريل وقع على اتفاق من هذا النوع ، وقد نص الاتفاق فيما نص عليه على مصادرة أى سفينة تحمل رقيقا مسروقا . وقد حصل هانيل على اتفاق مماثل من شيوخ عجمان ودبي وأبوظبي عندما زار هذه الشيخات في أواخر ذلك الشهر (٢) .

(١) وقد يكون هذا صحيحا فقد سبق أن ذكر أحد سماسرة الشركة في مسقط قبل ذلك ببضع شهور بأن ٨ فتيات صوماليات قد اختطفن من بزبره في الموسم السابق من قبل إحدى السفن الكويتية ، وقد تم بيع ٤ منهن في صور ومسقط وصحار . فيما بعد ، بينما أخذت الفتيات الباقيات الى الكويت - مجموعة المجلس مجلد ١٨٨٠ رقم ٧٩٨٨٠ من تى مكنزى (المقيم بالوكالة) الى ويلوبى ، بوشهر ١٨٣٨/٢/٢٦ .

(٢) لقد كان وضع فونتونيه محل شك . ففي الرسائل التى تبعت بها حكومة بومباي كان يشار اليه « بنائب القنصل الفرنسى المزعوم » أما السير جون هاوس رئيس مجلس الهند ، فقد أشار فى ذلك الوقت الى وجود شخص يدعى فونتونيه يقيم فى فارس كعالم من علماء النبات للحكومة الفرنسية ، ثم عين نائبا للقنصل الفرنسى فى تربيزوند ، وهو ذكى وظريف =

لقد اقتنع فاريش الحاكم بالوكالة من النجاح الذى حققه المقيم بأن تفأوله فى شهر فبراير كان موقفا سابقا لاوانه ، وبالتالي فقد أوعز الى هانيل فى صيف عام ١٨٣٨ بأن يضع ويقدم خطته لوقف تجارة الرقيق مع الهند . وقد عززت الجهود المبذولة على هذا المضمار عندما اتهم نائب القنصل الفرنسى فى البصرة المسيو فونتونيه حكومة فاريش بالتواطؤ فى تجارة الرقيق ، وبوضع غشاوة على أعينها ازاء عمليات تهريب العبيد الى اقليم بومباي . وقد وجه المسيو فونتونيه هذه الاتهامات عند زيارته لبومباي على ظهر الطراد الفرنسى بقيادة الكابتن غولين الذى زار الميناء لتموين سفينته أثناء قيامه بعمليات مسح للسواحل الافريقية وجنوب الجزيرة . وعلى حد قول فونتونيه فقد كان يتم انزال الرقيق على بومباي بعد أن يرتدوا الى النسائي ثم ينقلون فى محفات . ولا يعترض رجال البوليس على العملية ، وهكذا يجد العبيد طريقهم الى داخل البلاد بمنتهى السهولة والاطمئنان . واذا نشب خلاف بين المقاتلين ، فتمثل الاطراف أمام البوليس ، ويتقدم العبيد بوصفهم خدما ، أما البوليس فلا يتحرك أو يحاول التحقيق فى هوياتهم ..

وعلى الرغم من أن فاريش كان يعرف أن اتهامات فونتونيه التى كان قد سبق أن وجهها منذ ثلاث سنوات ، عندما قال بأن نقل العبيد كان يتم بكل حرية فيما بين الهند والخليج فى سفن تحمل الجنسية البريطانية لم

=ومهرج وأحمق جدا ، وهو يبدي رأيه فى كل مسأله على وجه الارض (مجموعة أوراق المجلس مجلد ١٧٩٧ رقم ٧٣٨١٦ محضر فاريش ١٨٣٨/١١/١٠ وملحوظة هوب هاوس) .

تكن صحيحة ، الا أنه لم يعترف بذلك رسميا . فقد كان هناك تساهل من جانب المسؤولين فى ميناء بومباي ، وأن الحكومة لم تحاول بصورة جدية أن تحد من حجم تجارة العبيد بين الهند وافريقيا وشبه الجزيرة . ولقد قرر فاريش بهذه المناسبة على انه لابد من القيام باجراء لتصحيح الوضع ، ولما كان هانيل قد سبق أن أوصى ردا على طلب جرانت اليه فى الصيف . فقد رأى أن يتم تعديل خطة جرانت بمطالبة سلطان مسقط بتعديل خط مورسبى ، وبمطالبة الشيوخ بمراعاة نظام ذلك الخط ، وأن يقوم السلطان وشيوخ الساحل بمنح طرادات الاسطول الهندى سلطة تفتيش السفن التى تخالف نظام هذا الخط ومصادرتها ، كما اقترح هانيل أن يعتبر استبعاد الصوماليين ، أو أى فئة أخرى من الذين يعتبرون أحرارا بمقتضى الشريعة الاسلامية ، عملا من أعمال القرصنة وقد أقر فاريش هذه التوصيات ، وفى نهاية العام أوعز الى هانيل ببدء مفاوضاته مع الحكام المعنيين وكلف المقيم بأن يعمل على ادراج كل ساحل مكران ضمن المنطقة المحظورة على تجارة الرقيق واعتبار الأحباش وكثير غيرهم من المسيحيين ن الأحرار الذين لا يجوز استرقاقهم .

وقبل أن يتمكن هانيل من عرض هذه المقترحات على السيد سعيد كان قد تلقى ايعازا من لندن بالعمل على تعديل معاهدة مورسبى . وكان السيد سعيد قد أوفد مبعوثا الى انجلترا فى صيف عام ١٨٣٨ لتقديم التهانى بمناسبة اعتلاء الملكة فكتوريا العرش ، ولتوثيق روابط الصداقة بين السلطنة والحكومة البريطانية عن طريق ابرام معاهدة صداقة وتفاهم بين الدولتين ، وكان يرافق المبعوث السلطانى الكابتن كوجان من الاسطول الهندى الذى اكتسب ثقة السيد سعيد ، وطلب اليه أن يكون الوسيط بين مندوبه والحكومة البريطانية . وقد وجد كوجان كلا من بالمرستون وهوب

هاوس يرحبان بفكرة عقد اتفاقية ، لا من حيث الأهمية التي أخذت تكتسبها السلطنة فحسب ، سيما بعد أن وضحت أطماع محمد على باشا ونشاطه في شبه الجزيرة العربية ، وإنما لأن إبرام مثل هذا الاتفاق ، كما أشار كوجان بنفسه ، سوف يحمل السلطان الى الحد أو بالأحرى الى حظر تجارة الرقيق بين افريقيا والسلطنة (١) .

وفي نهاية شهر أغسطس ١٨٣٨ كلف بالمرستون المختصين بوضع صيغة معاهدة تجارية عرضت على كل من مجلس الهند وشركة الهند الشرقية لبدء آرائهم عليها . وكانت تضم هذه المعاهدة ١٤ بندا ، وأهم بنودها هي تلك التي تتعلق بمعاملة سفن السلطنة في الموانئ البريطانية معاملة أفضل ، وفرض رسم لا يزيد على ٥٪ من قيمة السلعة على البضائع البريطانية الواردة للسلطنة ، وتعين قناصل للاشراف على المصالح البريطانية ورعاية الرعايا البريطانيين في السلطنة . وكانت تجارة الرقيق تمثل بنودا ثلاثة ، الأول يجدد ويؤكد معاهدة مورشى والثانى والثالث اشتملا على أمور لم تكن واردة في تفكير السلطات الهندية من قبل . وينص البند السادس عشر على ما يلى « كما يتعهد صاحب السمو بأن يحظر ويمنع نقل العبيد بين ممتلكاته والأقطار الأخرى ، وبصورة خاصة أقطار الهند وموانئ البحر الأحمر ومنطقة الخليج الفارسى » أما البند السابع عشر من الاتفاقية ، فيلزم السيد سعيد بمعاينة كل من يتعامل في الرقيق من رعاياه أو في تصديرهم ، وأن يوافق على أن تخضع كافة السفن التي ترفع

(١) الرسائل العامة السياسية والسرية للمجلس مجلد ٩ رقم ١

من كوجان الى جوردون (كاتب المجلس) ١٨٣٨/٧/١٨ .

(٤ - بريطانيا والخليج / ٢)

علم السلطنة للمصادرة والحجز فى حالة نقلها العبيد الى خارج السلطنة .
كما يحوى الطرادات البريطانية حق مصادرة تلك السفن ، كما يحق للمحاكم
البريطانية محاكمة جميع أصحاب السفن التابعة له أو تحمل علم السلطنة
إذا وجدت أنها تقوم بنقل العبيد ، وذلك فى أى مكان تكون فيه هذه
السفن ، وأيا كانت وجهتها ووجهة العبيد الذين تقوم بنقلهم (١) .

لقد فوجئ كوجان بخطورة هذه المقترحات التى لو طبقت فربما
تؤدى الى اسقاط السيد سعيد عن عرشه وبالتالي تعرض للخطر الأهداف
الحقيقية التى من أجلها وضعت . وهنا أبلغ كوجان مجلس الهند : —

« بأنه يعى تماما النتائج التى قد تترتب على هذه البنود لو أنه وافق
على شروطها ، وعلى الأخص إذا ما أدخلنا فى الاعتبار عدد الزعماء المسلمين
والدويلات المسلمة التى ترتبط أوضاعها باستمرار تجارة الرقيق فى
المنطقة . وبعضها دول قومية كدولة سلطان مسقط ، والذى كان منذ
فترة بعيدة من التاريخ يتلقى أعدادا كبيرة من الرقيق من ممتلكاته فى
أفريقيا . وإنى أتصور أن هذه البنود سوف تضعف سلطة السيد سعيد ،
وأنه إذا ما انضم زعماء الوهابيين من داخلية شبه الجزيرة الى القطيف ،
فإنها قد تؤدى الى تدمير نفوذ السلطنة فى المنطقة ، لأن الاجراءات التى
سوف تقتضيها هذه الاتفاقية سوف تحرم سلطان مسقط من كل عطف
ودعم من شعوب شبه الجزيرة ، كما أنها ستضر بمصالح حكومة فارس ،

(١) مسودات المجلس — من التقارير السرية الى حكومة الهند مجلد

١١ مسودة الى الحاكم بومباى ١٨٣٨/٩/٢٨ (رقم ٤٠٨) ومرفق مسودة
لاتفاقية تجارية (أغسطس ١٨٣٨) .

ومصر ، والسند ، واني لا أعرف الى أى حد سوف ترى حكومتنا نفسها مضطرة تحت هذه الظروف الى مساعدة صاحب السمو سلطان مسقط ، والى أى حد ستجد نفسها متورطة من خلال تقديم هذا العون ، وهى كلها أمور تتطلب منى النظر الى الموضوع بكثير من الاهتمام والتفكير .

واذا كان لابد من اجراء مفاوضات لابرام معاهدة حول الرقيق فسيكون من الأفضل كما أشار كوجان أن تقوم حكومة الهند بإبرامها . ومن الأفضل الى حد أكبر أن أية قيود يراد تطبيقها فيما يختص بهذه التجارة فينبغى أن يتم التفاهم حولها مع السيد سعيد بطريقة خاصة ، ولا ينبغى ادراجها ضمن معاهدة . أما كوجان نفسه فكان يحبذ سياسة الخطوة خطوة ، تبدأ بتبنى مقترحات حكومة بومباى بتعديل خط مورسبى ، والحصول للأسطول الهندى على حق تفتيش ومصادرة السفن وهى الحق الذى يقتصر حتى الآن على الاسطول الملكى . وكان لابد للسيد سعيد من أن يتعرض لبعض الخسارة فى دخله ، اذا وافق على هذه التنازلات ، غير أنه يمكن تعويضه ، كما اقترح كوجان عن طريق السماح له باستخدام حوض السفن فى بومباى لاصلاح سفنه ، وباعفائه من دفع رسوم الميناء والارشاد فى موانئ الهند البريطانية .

وقد أقر كل من مجلس ادارة الشركة ومجلس الهند آراء كوجان ، فقد كان من رأى مجلس الادارة بأن أقصى ما يمكن أن يتوقعوه من السيد سعيد ، هو استخدام نفوذه للحد من عمليات نقل العبيد من ممتلكاته الافريقية الى هذه المناطق . وبالتالي فان مطالبته بأكثر من هذا سوف يعرض نفوذه للخطر فى العالم الاسلامى ، وقد أخذ بالمرستون المبادرة ، ومع احتمال نشوب أزمة مع حكومة فارس حول البحيرة ، وأزمة أخرى

متوقعة من محمد على ، لم تكن كل هذه الظروف تسمح باستفزاز مشاعر العالم الاسلامى بالعبث بواحد من أقدم معتقداته . وقد تم تعديل المعاهدة التجارية ، وأوعز الى كوجان الذى فوض بإبرام تلك المعاهدة بالنيابة عن الحكومة البريطانية ، بأن يقصر محادثاته مع السيد سعيد ضمن موضوع تجارة الرقيق للحصول للأسطول الهندى على حق تفتيش ومصادرة أى سفينه تخصه تكون مبحرة للناحية الشرقية من خط مورسبى ، وأن يحاول اقناع السيد سعيد باستنكار عمليات نقل الرقيق من ممتلكاته الى المناطق الأخرى (١) .

وقد سافر كوجان الى زنجبار عن طريق بومباى ، وهناك تم التأكيد عليه بأن الهدف المباشر لحكومة الهند لم يكن القضاء كليا على تجارة الرقيق وإنما حصرها فقط على السواحل العربية والافريقية ، ماعدا الهند . وقد تضمنت المعاهدة التى عقدها كوجان مع السيد سعيد فى زنجبار بتاريخ ١٨٣٩/٥/٣١ بندا واحدا فقط حول تجارة الرقيق « وهو المادة ١٥ » التى هى تجديد وتأكيد لمعاهدة مورسبى ، ومنحت حق تفتيش ومصادرة السفن التى اقترتها تلك المعاهدة لسفن الاسطول الهندى ، ولم يزد اى ذكر لقيام السيد سعيد باستنكار ممارسة تجارة الرقيق ضمن أراضيه (٢) .

فى شهر يوليو ١٨٣٩ قدم هانيل المقترحات الخاصة بتجارة الرقيق

(١) مجموعة اوراق المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ١١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٣٨/٩/٢٨ (رقم ٤٠٨) ومرفق بها نسخة من خطاب بالمرستون الى كوجان ١٨٣٨/٩/٢٦ .

(٢) راجع « المعاهدات » تأليف اتيشيسون ص ٦٠ - ٦٥ .

الى شيوخ الهدنة ، غير أن الوقت الذى اختاره هانيل لا يبدو أنه كان وقتا ملائما ، فالأزمة التى فجرها الوجود المصرى على سواحل شبه الجزيرة ، وحصار الفرس للحيرة ، كانا فى ذروتها ، بينما كانت هيبة بريطانيا فى الخليج فى ذلك الوقت فى الحضيض ، وذلك منذ أن كان القواسم يشنون هجماتهم على السفن البريطانية بمنتهى السهولة . وازاء تلك الملبسات كان على هانيل أن يمارس مهمته بحذر شديد ، وبالتالي فقد حصر مهمته ضمن ثلاثة مطالب : الأول هو أن يحصر الشيوخ نشاطهم ونشاط رعاياهم فيما يختص بالعبيد ضمن المنطقة الغربية للحظر الممتد من رأس جادل على ساحل مكران الى نقطة درجتين شرقى سقطره ومنها الى رأس ولجارو ، والثانى أن يمنح الشيوخ سلطات لطرادات الأسطول الهندى بتفتيش ومصادرة أى من السفن التابعة لرعاياهم تعمل من الشرق من ذلك الخط ، وتحمل عبيدا ، مالم يتسبب فى وجودها هناك عوامل جوية ، والثالث أن يعتبر الاتجار فى الصوماليين عملا من اعمال القرصنة ، وتفرض عليه العقوبة بموجب ذلك . ولم يكن الوقت مناسباً حسب رأى هانيل للمطالبة باعتبار الأجناس كالصوماليين من الأحرار . ولم يظهر أى من الشيوخ أى اعتراضات على المقترحات التى قدمها هانيل ، وبالتالي فقد نجح هانيل فيما بين ١ و ٣ من شهر يوليو من الحصول على اتفاق مكتوب من جانب حكام ابوظبى ودبى وام القيوين والشارقة ثم بعد مضى خمسة أشهر أى فى ديسمبر سنة ١٨٣٩ حصل هانيل على اتفاق مماثل من السيد سعيد مرة اخرى تحت ظروف غير ملائمة .

وقد أوضح هانيل للسيد سعيد ، بأنه على الرغم من الاتفاق الذى حرره السيد سعيد فى الآونة الأخيرة مع بومباى بتعويض سفن الأسطول الهندى فى تفتيش ومصادرة السفن التابعة لمسقط ، الا أن ذلك الاتفاق قد أبرم بين السيد سعيد والحكومة البريطانية وليس مع حكومة الهند

وشركة الهند الشرقية . وقال بأن حق التفتيش والمصادرة ينبغي أن يمنح الى سفن الأسطول الهندي مباشرة ، وذلك من خلال اتفاقية مستقلة . وقد أقر السيد سعيد رأى هانيل ووافق على منح ذلك التفويض . كما وافق أيضا على حظر الاتجار فى الصوماليين بين رعاياه وبتعديل خط مورسبى ، وكان الاعتراض الوحيد للسيد سعيد على الاقتراح الأخير ، وهو أن تحديد الطرف الشمالى للخط ، كما حدده هانيل فى الاتفاقات التى عقدها مع شيوخ الساحل ، أى عند رأس جواديل ، سوف يضع ممتلكاته على ساحل مكران وهى جواذر وشهباز ضمن المنطقة المحظورة . وهنا وافق هانيل على إجراء تعديل على النقطة التى ينتهى عندها الخط ، بحيث ينتهى عند بسنى بحيث تبقى جواذر وشهباز مفتوحتين للتجارة . وفى يوم ١٧ من ديسمبر سنة ١٨٣٩ ، وقع السيد سعيد على الاتفاق المتضمن لشروط الثلاثة التى اوردناها آنفا (١) .

(١) مجموعة أوراق المجلس مجلد ٧٩٨٨٠ من هانيل الى ريد (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) مسقط فى ١٧/١٢/١٨٣٩ (رقم ١٢٣ الادارة السياسية) وقد نشرت نصوص هذه المعاهدات فى كتاب اتشيسون بعنوان « المعاهدات » فصل ١١ ص ٦٧ - ٦٨ ويذكر السير ارنولد وليسون فى مؤلفه الخليج الفارسى ص ٢١٧ ، بأن الخط الملاحى الجديد ينتهى عند رأس بيزوم ، وبهذا التحديد الجديد للخط المحظور ، أصبحت الموانى التابعة لسلطان مسقط وهى جواذر وشهباز مغلقة فى وجه تجارة الرقيق . ومن ناحية أخرى فان تقرير هانيل حول ابرام هذا الاتفاق يشير بوضوح الى « بوسين » باعتبارها نهاية الحدود الشرقية لأراضى صاحب السمو على ساحل مكران . ولعل الخطأ الوارد فى رأى ولسون هو وجود التباس بين =

ان التعهدات المكتوبة التى تم الحصول عليها من جانب هانيل فى عام ١٨٣٩ والتى تهدف الى اسدال الستار على تجارة الرقيق من غربى الهند . ولم يكن الهدف من ابرامها هو التعرض للسير الطبيعى لهذه التجارة فى المناطق الأخرى . ومع ذلك فان حكومة بومباى كانت تأمل أن الحد من مجال هذه التجارة ، قد يؤدى بالمثل الى تقلص فى حجمها ، وعلى أى حال فلم تظهر بوادر لهذه الآمال ، فالتقارير التى كانت ترد من الخليج خلال النصف الأخير من عام ١٨٤٠ كانت كلها تشير الى أن التجارة آخذة فى الازدهار بمعدل أقوى . وكانت هذه التقارير مبنية على أصح الاستنتاجات عن وضع تجارة الرقيق فى الخليج . وقد قام باعداد تلك التقارير الكابتن نوت قائد السفينة الفرات خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ١٨٤٠ وهى سفينة

= لفظة بوسين ويوزيم ، الواقعة على الطرف الغربى لخور شهباز ، بدلا من يسنى الواقعة الى الشرق من جواذر . أما السير ريجلاند كوبلاند (أفريقيا الشرقية وغزاتها) ص ٥٢ فيعتقد بأن تاريخ الاتفاق مع السيد سعيد يسبق تاريخ الاتفاقيات المعقودة مع شيوخ الهدنة : اذ يقول : ان البند الخاص بالصوماليين فى اتفاقية مسقط ، كان موجها ضد تجار الرقيق القواسم . وبالتالي فقد كان من حق السيد سعيد بأن يشكو من قيام القواسم بسرقة الرقيق من زنجبار (فقد أبلغ هانيل فى اجتماعهما فى شهر ديسمبر سنة ١٨٣٩ ، بأن القواسم كانوا يسرقون ثلاثة أو أربعة من العبيد مقابل كل عبد يشترونه ، بل أن نفس السفينة التى أقلت مبعوث الشيخ سلطان بن صقر الى مسقط لبحث أسس الاتفاق المزمع ابرامه مع شيخ القواسم قد شوهدت قبل ابحارها وعلى ظهرها عشرون عبدا) أما فيما يتعلق بالصوماليين فقد كان سكان مسقط كالقواسم مسئولين عن ذلك .

الحراسة التابعة للممثلة البريطانية على جزيرة خرك (١) وقد استقى نوت معلوماته من ربابنة السفن العاملة فى المنطقة ، ومن الأسئلة التى كان يوجهها إلى ربان كل سفينة تزور خرك لاستصحاب المرشدين لادخالها الى البصرة ، وكان هؤلاء الربابنة يخبرونه عن ميناء المغادرة ، وعن الرقيق الموجودين على ظهر السفينة ، والميناء التى تم شراؤهم منها ووجهتهم ، والأسعار التى كان يتم بها بيعهم فى مختلف الموانئ التى ترتادها السفن . ومن استجواب الربابنة توصل نوت الى أن أكثر من ١٠٠ سفينة تقلع من مسقط وصور الى زنجبار كل عام وتعود كل منها بنحو ٥٠ الى ١٠٠ عبد ، بينما تغادر عشرون سفينة أخرى أو أكثر كل عام الى بربرة والبحر الأحمر وتعود بنحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ حبشى ، ومن بين العبيد الذين يردون الى مسقط وصور يتم بيع ما يقرب من ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ عبد فى مناطق الخليج . وحتى فى الوقت الذى كان نوت يقوم بتحرياته هذه ، كان ما لا يقل عن ٤٠ سفينة فى طريقها الى الخليج محملة بشحنات من العبيد لبيعهم فى بوشهر ، والبحرين والبصرة والكويت . وقد دهش كل من نوت والمقيم البريطانى بالوكالة من مدى ارتباط تجارة الرقيق بالتجارة العادية . وكان يتم شراء الرقيق أثناء نقلهم الى البصرة من عائد بيع اللؤلؤ ، ومن أرباح التجارة الملاحية الى الهند وأفريقيا . وتستخدم المبالغ الناتجة عن بيع العبيد فى شراء جزء من محصول البلح العراقى ، الذى يتم حصاده فى أواخر أغسطس وسبتمبر ، ثم يعاد بيعه فى ساحل الهدنة وفى الهند . وبالتالي فقد كان ثمة احتمال حقيقى ، كما ذكر مكنزى عند تقديمه لتقارير نوت الى حكومة بومباى ، أن يتم تهريب

(١) لقد أشرنا الى تقارير نوت أيضا (ص ١٦ أعلاه) .

العبيد الى الهند ضمن شحنات البلع وغيرها من السلع التجارية (١) .

تم تعيين حاكم جديد لبومباي فى شخص السير جيمى كارنك ، ولم يكن هذا على استعداد للتساهل فى هذه المشكلة . فقد ذكر بعد اطلاعه على تقارير نوت ، أنه لا يمكن تحمل هذا الوضع اطلاقا وأنه فى الوقت الذى حققت الحكومة البريطانية نجاحا ملحوظا فى قمع تجارة الرقيق فى كثير من مناطق العالم ، فاننا سوف نضطر الى أن نغض أعيننا عن الذين يمارسون هذه التجارة تحت سمعنا وبصرنا وفى موانئنا وقرر كارنك بأن الاتفاقات التى كانت قد أبرمت أخيرا لابد من تعديلها ، لأنها لا تصلح فى إيقاف تجارة الرقيق مع المنطقة الغربية للهند ، كما كان الغرض من ابرامها . وعلى أى حال فقبل اجراء هذا التعديل على الاتفاقات أراد كارنك الحصول على مزيد من المعلومات عن سير هذه التجارة ، وعلى الأخص فى الموانئ الغربية للهند ، واصدر أوامره الى هانيل بتكليف الكابتن اتكنس همرتون ، المعتمد السياسى الجديد فى مسقط ، والكابتن ستافورد هينز المعتمد السياسى فى عدن باجراء تحريات واسعة حول تجارة الرقيق ، وباعطاء آرائهم حول أفضل الطرق لوقفها .

وفى الخارجية البريطانية كان بالمرستون قد توصل هو الآخر الى نفس الاستنتاجات بعد اطلاعه على التقارير الخاصة التى وصلتته من الهند ،

(١) ملفات الخارجية البريطانية من مكتزى الى ويلوبى خرك فى ٦/١٠/١٨٤٠ (رقم ٩٣ الادارة السياسية لا ومرفق المخابرات المتبادلة مع نوت وتقارير سفينة الحراسة عن شهر سبتمبر ١٨٤٠)والتي احيلت الى وزارة الخارجية .

ومفادها أن سفن مسقط مازالت مستمرة في تهريب الرقيق الى بومباي ،
وأنها كانت تعود ببعض نساء الهند لبيعهن في مناطق أخرى وتبعاً لذلك
بعث بأوامر الى كارك في نهاية ديسمبر لاجراء تحريات حول صحة تلك
المعلومات ، وأن ثبتت فعليه أن يتخذ الخطوات الكفيلة بوضع حد لها وقد
تم تنفيذ تلك التعليمات على الفور ، فطلب الى محقق الشرطة القضائي والى
مدير الجمارك في بومباي باجراء تحريات ، كما اعطيت أوامر جديدة الى
مأمور الاسطول الهندى ، والى هانيل ، وهمرتون لمضاعفة تحرياتهم عن
تجارة الرقيق في الهند الغربية كما صدرت أوامر في ابريل ١٨٤١ الى
الكابتن هاريس من هندسة بومباي ، الذى وقع الاختيار عليه ليرأس بعثة الى
شوا في جنوب الحبشة للقيام بتحريات عن وضع الرقيق في الحبشة ،
وللتأكد مما اذا كان ملك شوا سهيلا سبلاسى على استعداد للمساعدة في قمع
هذه التجارة .

غير أن أوكلاند كان ينظر الى كل تلك الاجراءات بكثير من الارتياب .
وقد ذكر لكارنك في شهر مارس ١٨٤١ ، أنه اذا كانت تلك الاجراءات سليمة
بلا أدنى شك ، الا أنه وفقا للصلاحيات المخولة للحكومة البريطانية بموجب
المعاهدة الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق ، فانه يتعين استخدام تلك
الصلاحيات الى أقصى الحدود لتحقيق هذا الغرض . اما اذا كان ثمة أى
نقص في تلك الصلاحيات ، فسوف يكون من الضروري العمل على
استكمالها . غير أن أوكلاند في الأساس لم يكن مقتنعا كل الاقتناع من أن
أى اساءة في استخدام مضمون الاتفاقيات التى عقدت أخيرا بشأن تجارة
العبيد — وكانت الشكوك تراوده في حجم تلك التجارة وأرقامها — كان
يستدعى كل تلك الاجراءات الواسعة ضد تجارة الرقيق العربية في أوسع

مداها . وقال فيما يختص بشيوخ الهدنة بصفة خاصة ، بأن أى اعلان متفاجيء يحظر التجارة ، سيكون خطوة غير سليمة وربما مجحفة (١) . ولقد تأكدت شكوك الحاكم العام عن حجم تلك التجارة فى موانى الهند الغربية من نتائج التحريات التى أمر كارنك باجرائها فى أواخر عام ١٨٤٠ . فقد ذكر الكابتن روبرت أوليفر من الأسطول الملكى ، وقائد الأسطول الهندى ، بأنه قد علم بأن ربابنة وبحارة السفن العربية التى ترتاد ميناء بومباى قد درجوا على استصحاب الصبية الافريقيين معهم كخدم خاص لهم ، وقد عرف بعد ذلك بأنهم كانوا يبيعون أولئك الفتيان فى بعض الأحيان ، غير أن مدير عام جمارك لم يكن يستطيع اثبات حادثة واحدة من هذه الحوادث . وعلى أى فقد كان يعتقد بأن أصحاب السفن العربية كانوا يقومون باختطاف البنات لهنديات من موانى الاقليم وبيعهن فى البلدان العربية ، كما قدم قائد

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٣١ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٤١/٤/٢٧ من ويلوبى الى هاريس ١٨٤١/٤/٢٤ ، جاءت المبادرة لارسال البعثة الى شوا من بالمرستون الذى اهتم باراء جى . ال كرافت التى ادلى بها فى عام ١٨٤٠ ، ومفادها بأن مؤامرات المغامرین الفرنسيين فى شوا قد تنجم عن خطر على وضع بريطانيا فى منطقة البحر الأحمر ، وان ثمة امكانيات وفرصا كبيرة فى شوا للتجارة البريطانية وللحد من القسوة التى يتعرض لها العبيد الاحباش كنتيجة للتجارة التى تمارس فى هذا الشأن ، انظر مجموعة المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ١٣ مسودة الى الحاكم العام فى ١٨٤٠/١٢/٣ (رقم ٦٨٥) ومرفق نسخة من تقرير كرافت الى كامبل (القنصل البريطانى العام فى القاهرة) ١٨٤٠/٧/٣ وخطاب من بالمرستون الى هوب هاوس ١٨٤٠/١٢/٢ .

الشرطة دليلا آخر مماثلا ، حينما ذكر بأن عدد الفتيات اللاتي يتم اختطافهن من الهند لا يزيد على خمس فتيات كل موسم . أما في الخليج فلم يعثر هانيل على أدلة قاطعة عن تجارة الرقيق الى الاقليم ، بينما ذكر الكابتن همرتون في تقرير له من زنجبار بأن سفن مسقط كانت في أغلب الأحوال تنقل عبيدين أو ثلاثة عبيد من افريقيا لبيعهم لاثرياء المسلمين ، وأنها من حين لآخر كانت تعود بفتاتين أو ثلاث فتيات من الهند لبيعهن في زنجبار (١) .

وفيما يختص بالاجراءات الطويلة المدى حول مكافحة تجارة الرقيق ، فقد كان جميع المسؤولين السياسيين متفقين على فاعلية تلك الاجراءات او سلامتها . فلم تكن الفرصة أمام هانيل متاحة لاقتناع القبائل الساحلية العربية أن تتخلى عن عادة مرتبطة بنظامهم الاجتماعي والديني ، وفي نفس الوقت تدر عليهم أرباحا سهلة . وكان هانيل يتفق مع الحاكم العام بأن اصدار تصريح جماعي بتحريم تجارة الرقيق ، وتهديد القبائل بفرض عقوبات مناسبة عليها اذا هي رفضت ذلك سيكون اجراء أحقق ويتسم بالخطورة ، وكان في رأيه

(١) من ملفات وزارة الخارجية البريطانية ، خطاب من اوليفر الى ويلوبى ١٨٤١/٣/٤ (رقم ١٤٥ الادارة السياسية) ومن مدير عام الجمارك الى ويلوبى ١٨٤١/٦/٥ (رقم ٥٢ الادارة السياسية) ومن قائد عام الشرطة الى ويلوبى ١٨٤١/٧/٧ (رقم ١٧٣ الادارة السياسية من هانيل الى ويلوبى ١٨٤١/٦/٢٦ ، ومن همرتون الى ويلوبى ١٨٤١/٧/١ ، وقد احيلت كل هذه الرسائل الى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨/١٠/١٨٤١ ، وقد أضاف همرتون في رسالته الى أنه من الصعوبة بمكان جمع معلومات أكثر عن تجارة الرقيق في الهند من سكان زنجبار . فهؤلاء ممنوعون منعاً باتاً من التحدث معي ، خوفاً من أن يتعرضوا للتدمير من جانب رئيس الجمارك فهو يملك السلطة في منعهم من مزاوله التجارة ، وله نفوذ اوسع من نفوذ صاحب السمو نفسه) .

بأن من الأفضل الاتصال بالسيد سعيد لمنع سفن القواسم ارتياد موانئه الافريقية ، كما سبق له أن أعرب عن استعداده لتلبية هذا القرار لهانيل ، عند اجتماعه به في شهر ديسمبر سنة ١٨٣٩ - وبأن يخول الطرادات البريطانية حق مصادرة أى سفينة داخل حدود أراضيها ، وأضاف هانيل ، « بأنه فى حدود تأكدي فان المناطق التى يمكن الحصول فيها على العبيد هى نفس المناطق بالاضافة الى ساحل بربرة . ولما كان سكان المنطقة الأخيرة هم من الصوماليين ، فان جميع السفن التابعة للقبائل العربية التى ترتاد تلك المنطقة ، تعتبر خاضعة للمصادرة اذا كانت تحمل عبيدا . وكانت سفن الخليج تزور ميناء بربرة خلال موسم الرياح الشمالية الغربية ، بحيث يمكن ممارسة رقابة على الميناء المذكور خلال موسم تجارة الرقيق . وكان هانيل ، بأنه حتى فى حالة تنفيذ الاجراءات ، فان الأمل ضعيف فى أن تؤدى الى الحد من تجارة الرقيق . فقد كانت هذه التجارة تعتمد فى الأكثر على سفن مسقط وصور وغيرهما من الموانئ العمانية ، وهذه السفن بالاضافة الى الموانئ الخاضعة لفارس والسلطة التركية ، سوف تستثنى من القيود المزمع فرضها . فاذا أمكن اقناع الحكومتين التركية والفارسية لاغلاق هذه الموانئ فى وجه هذه التجارة ، واذا أمكن تخصيص قوة بحرية من الطرادات لمكافحة نشاط هذه التجارة ، فقد يكون هناك أمل فى الحد من هذه التجارة ، حسب تصور هانيل أو بالاحرى فى وقفها كليا .

ان لهجة التشاؤم التى سادت موقف هانيل كانت نتيجة لموقف الكابتن هينز المعتمد السياسى فى عدن ، الذى كان يتصور بأن أية محادثات حول الحد من تجارة الرقيق من البحر الأحمر سوف تكون عقيمة ومعقدة ، كما أن هناك

خمسة منافذ لهذه التجارة على الساحل الافريقى وهى : سواكن ، ومصوع ،
وتجورا ، وبربرة ، وزيلا . والمنفذان الاولان خاضعان لوالى مصر . وفى رأى
هينز أن تجورا يصدر منها أكبر عدد من الرقيق ، بينما يسيطر على بربرة
الزعماء المسلمون وهم يحصلون على الجزء الأكبر من واردتهم من دخل هذه
التجارة ، أما زيلا فهى تخضع لشريف مخا الذى كان يؤجر عمليات هذه التجارة
لأحد الرؤساء المحليين ، ريشاطر هينز هانيسل فى رأى بضرورة مرابطة
أحد الطرادات بالقرب من ساحل بربرة خلال موسم السوق السنوى لهذه
التجارة من نوفمبر حتى مايو ، على الرغم من انه كان يعتقد بأن وجود الطراد لن
يؤثر على هذه التجارة فى الأحباش ، والتى لا يمكن الحد منها ، الا باتخاذ
اجراءات فعالة من داخلية البلاد . وقد حذر هينز بأن التدخل فى تجارة
الرقيق فى البحر الأحمر قد يثير حروبا دينية بين قبائل اليمن والحجاز ،
وأنه لابد من اتخاذ الحذر فى أى خطوة تتخذ ضد هذه التجارة وان نتجنب
القيام بأى محاولة مباشرة لاستئصال هذه التجارة . وقد أشار همرتون
بنفس الآراء على السلطات الحاكمة فى الهند وقال « بأن أى تحرك مفاجيء
بصدد تجارة الرقيق سوف يخرج السيد سعيد أمام رعاياه وعلى الأخص فى
عمان ، مالم يتم دعم المطالب البريطانية للحد من تجارة الرقيق بقوة من
الأسطول ، فان هناك أملا ضئيلا فى رأى همرتون ، أن يجازف السيد سعيد
بتحدى مشاعر مواطنيه لمجرد ارضاء النزعات الانسانية للحكومة البريطانية(١) .

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٤ مرفق
للخطاب السرى رقم ٥٩ المؤرخ ١٨٤١/٧/١٧ من هينز الى ويلوبى
١٨٤١/٧/٥ (رقى ٥٤ الادارة السرية) وملفات الخارجية البريطانية من هينز
الى ويلوبى ١٨٤١/١٢/٢٢ (٣٩ الادارة السياسية) واحيل الى الخارجية بتاريخ
١٨٤٢/٤/١٨ وقد اصدر هينز هذا التحذير بعد أن تشاور مع قائد السفينة =

لم ينتظر بالمرستون حتى تصل كل التقارير اليه ليتخذ قراره فى هذه المسألة ، وحتى او اطلع على مثل هذه التقارير قبل ان يتصرف ، فلم يكن من المحتمل أن يسمع لآراء المسؤولين السياسيين بأن تؤثر على أحكامه ، بعد أن صمم على شن حملة تأديبية لمارسى تجارة الرقيق ، كما أنه لن يحيد عن قراره بسبب ما قد تسفر عنه من نتائج سياسية . وكان اعتراض اوكلاند على خطته يسبب له ازعاجا ، فقد كان يتصور بأن الرفق الذى يعرقل المقتضيات السياسية لمهمة انسانية عظيمة كمهمة تحرير العبيد قد ولى . ومن ناحية أخرى فان محمد على باشا قد منى بالهزيمة ، بينما قلمت أظافر الشاه ، وخرجت بريطانيا من الازمة الشرقية لسنة ١٨٣٩ - ١٨٤١ أقوى مما كانت عليه فى لشرق الأدنى فى أى وقت من الأوقات ، وبالتالي فلم يعد هناك مبرر للانعراج من موقف بعض حكام شبه الجزيرة العربية الصغار ، فضلا عن السماح لمثل هذه الاعتبارات أن تثبط من عزيمتنا فى شن حرب مقدسة ضد تجارة الرقيق .

فى الثامن من شهر يونيه بعث اللورد ليفسن نائب مساعد وكيل وزارة

= اندميتيون التى كانت قد اشتركت مع السفينة كونستانس فى زيارة بربرة فى شهر ديسمبر سنة ١٨٤١ . وكان الكابتن جرى قائد السفينة اندميتيون بعد أن لاحظ تورط رؤساء العشائر الصوماليين فى تجارة الرقيق اوصى بشدة بعدم القيام باية محاولة فى الوقت الحاضر على الأقل لاتخاذ اجراء ضد تلك التجارة وقد كتب فى هذا الشأن الى حاكم بومباى يقول : « اننى مقتنع بأن أى محاولة من هذا القبيل فى الوقت الحاضر سوف تؤدي الى نشوب نزاعات مع هذه القبائل ، مما سيضطرنا الى الاحتفاظ بقوة كبيرة من السفن الصغيرة لحامية تجارتنا فى هذه المنطقة » (ملفات الخارجية من جرى الى =

الخارجية برسالة شديدة اللهجة الى مجلس الهند ، يطلب فيها اصدار التعليمات اللازمة الى حكومة الهند لكى تقوم بابلاغ سلطات مسقط وشيوخ الهدنة ، بأن المجلس لن يسمح بعد الآن باستمرار تجارة الرقيق « . . . ذلك أن شعب انجلترا قد نما لديه احساس بالمرارة ضد هذه التجارة ، وما ينطوى عليه من اجرام » هذا ما جاء فى رسالة ليفسن ، وبالتالي فلم يعد فى مقدور الحكومة البريطانية ان تمتنع عن استخدام كل ما لديها من سبل لمنع استمرار هذه الأعمال حينما تستطيع ذلك ، اما اذا كان سلطان مسقط وشيوخ الساحل يراودهم أقل شك فى سلامة هذا القرار فيتعين ابلاغهم بما يلى : « . . . لقد تضافرت عوامل كثيرة لتمكن الشعب البريطانى من أن تكون لديه قوة بحرية ونفوذ فى مياه المحيط الهندى والخليج الفارسى والبحر الأحمر ، لم تبادر الى استخدام تفوقها البحرى هذا لمنع تجارة الرقيق من الاستمرار فى هذه الاصقاع » وعلى سلطان مسقط وشيوخ الهدنة أن يشتركوا جميعا فى التوقيع على معاهدة تحرم تجارة الرقيق فى البحر والبر . . . وأن تسمح لسفن الحرب البريطانية بتفتيش وحجز ومصادرة كل سفينة من سفن المنطقة يتبين أنها تحمل عبيدا وفى اى جزء من المنطقة ، ولتعويض سلطان مسقط عن الخسارة التى سوف يتكبدها من هذا الاجراء ، فقد كان بالمرستون على استعداد لتقديم معونة سنوية اليه بواقع ٢٠٠٠ جنيه استرلينى ، لفترة تمتد لثلاث سنوات ريثما تنتعش ميزانية السيد سعيد كنتيجة لتوسع التجارة المشروعة ، لسد الفراغ الذى سينشأ عن الغاء تجارة الرقيق . أما بالنسبة لشيوخ الهدنة فليس هناك أى تعويض لهم . ويكفى أن يبلغوا بأن الاتفاقات والمعاهدات المعقودة معهم ، تعنى التزامهم بالغاء تجارة

= حاكم بومباى ١٨٤٢/٢/٢ وقد أحيل الى الخارجية بتاريخ ١٨٤٢/٤/١٢ .

الرقيق في سفنهم وفيما بين رعاياهم . وان الهدف الوحيد من المعاهدة المقترحة الآن هو مجرد تأكيد للمعاهدات السابقة وبصورة أكثر وضوحا . أما اذا لم تكن لديهم الرغبة في ابرام اتفاق جديد حول الموضوع ، فان الحكومة البريطانية ترى انها تكتفى بالعمل بموجب المعاهدات السابقة دون ما حاجة الى ابرام اتفاقيات جديدة بهذا الشأن .

غير ان الرأي الأخير لم يكن صحيحا بالمرّة . ذلك أن التفسير القانوني الذي يمكن ان تقوم عليه هذه الاتفاقيات ، كما أشار الى ذلك أكثر من مرة الكاتب هانيل ، وهو الرجل الذي باشر المفاوضات لعقد هذه الاتفاقيات ، هي أنها حظرت تجارة الرقيق بالنسبة للصوماليين ، وخطف الأفريقيين لتحويلهم الى رقيق ، ونقل الرقيق عبر خط مورسبي . وضمن هذه الحدود فقد كانت تجارة الرقيق العربية شرعية بصورة كاملة ، رغم ما كانت تنطوي عليه من ضرر في نظر البريطانيين . فضلا عن ذلك فقد كان من المؤكد بدرجة مطلقة أن الحكام العرب الذين اشتركوا في التوقيع على تلك المعاهدات ، لم يكونوا يتصورون أنها تؤثر بأي حال على حرية تجارة الرقيق في شبه الجزيرة والخليج ، فضلا عن اعتبارها معاهدة لالغاء تلك التجارة الفاء تاما . فهل يصح الآن بأن نعود فنقول لهم بأن تفسير الحكومة البريطانية لتلك المعاهدة يدور حول هذا المعنى ، مما يخشى منه بأن يؤدي الى ردود فعل عنيفة من جانبهم ، قد تقضى على جميع المكاسب السياسية التي تحققت لبريطانيا في الخليج على سبيل ترويض شعوبها ، وادخال المدنية اليهم اعتبارا من هذا القرن . فاذا كان بالمرستون يعي تلك الحقائق فانه لابد أن يكون قد حاول تجاهلها . فلقد غدا مصمما أنه ابتداء من ذلك التاريخ فان تشكيل وتكييف السياسة

البريطانية بالنسبة لتجارة الرقيق فى شبه الجزيرة ، سيكون من اختصاص وزارة الخارجية ، وليس من اختصاص حكومة الهند التى كان يعتقد بانها لم تكن متحمسة فى جهودها لمحاربة هذه التجارة .

وبانتقال مهمة مكافحة تجارة الرقيق الى وزارة الخارجية ، فان طبيعة هذه الحرب قد مرت بتغيرات واسعة أساسية ، فعلى حين كان هدف سلطات الهند مقصورا على ابعاد هذه التجارة عن شواطئ الهند الغربية ، فان هدف وزارة الخارجية البريطانية قد أصبح هو استئصال هذه التجارة أينما وجدت فى البحار الشرقية . وفى رسالة ليفسن المؤرخة ٨ يونيو وردت الخطوط العريضة للاساليب التى ستتبع فى ذلك المجال ، فقد تقرر ممارسة الضغوط على الحكام المسلمين بالتعهد بتحريم هذه التجارة فى أقطارهم وحدودهم عن طريق عقد معاهدات معهم لهذه الغاية ، ثم يتولى الاسطول البريطانى تنفيذ ما جاء فى تلك المعاهدات ، أما اذا أظهر أحد الحكام معارضته لذلك فسوف يتم تفسير المعاهدات القائمة تفسيرا يبرر للطرادات البريطانية اتخاذ الاجراءات اللازمة ضد رعايا ذلك الحاكم وسفنهم . وباختصار فقد كان بالمرستون قد عقد النية على تجاهل حرفية تلك المعاهدات القائمة ، بحيث يقوم بتطبيق روح تلك الاتفاقيات ، كما أن هذا سوف يتم بدوره وفقا لمتطلبات المرحلة السائدة .

غير أن حكومة الهند لم تكن على استعداد للموافقة على تلك الاجراءات . وفى شهر سبتمبر من عام ١٨٤١ أعرب اوكلاند عن رأيه لكارنك ، بأن تقارير هانيل وهينز وهمرتون تظهر فى جلاء بأن تجارة الرقيق فى المناطق الغربية من الهند على الأقل قد تضاءلت كثيرا من حيث الكم ، ومن المتوقع أن تتضاءل

مدريجيا حتى تختفى فى النهاية دون ما حاجة الى اتخاذ اجراءات جديدة
لحظرها .

وبعد شهر أعلن اوكلاند بأن السياسة التى وردت فى خطاب ليفسن لاصدار
اعلان لحكام سواحل شبه الجزيرة يجعل من الاتجار فى الرقيق عملا غير
قانونى وقد وصفها بأنها سياسة غير واقعية ولا يمكن تطبيقها ، لأنها لن
تنفر الحكام العرب فحسب ، بل ملك شوا أيضا ، وهو الذى تبذل الجهود
معه لاقامة علاقات تجارية بين البلدين . » ان هذه الخطوات المباشرة لمنع
تجارة الرقيق كما قال اوكلاند ، تخلق صعوبات سياسية ، بحيث يبدو تحقيق
الهدف منها غير ممكن عمليا ، بدون التعرض لخصومات مع كثير من الامراء
والقبائل الافريقية ، الذين نحاول أن نعقد صداقات وأحلافا معهم ، والذين
قد يؤدى اقامة صلات وثيقة وعلاقات تجارية مشروعة معهم ، وتحقيق نتائج
أفضل لقمع تجارة الرقيق ، بدلا من اللجوء الى الاجراءات المباشرة والتدخلات
القسرية ، وأضاف اوكلاند ، بأنه على أى حال ، فحتى الاجراءات القسرية
لن تأتى بأى مفعول ، دون الاستعانة بقوات بحرية أكبر من تلك المتوافرة
فى المياه العربية والافريقية . كما ان هذه الاجراءات لو اتخذت لن تسهم
فى تقليص هذه التجارة الى حد كبير ، ما لم يحصل على تعاون الحكومتين
الفارسية والتركية ، وهو هدف ، على حد اقتراح اوكلاند ، يجدر بوزارة
الخارجية أن توليه عنايتها .

استقبلت آراء الحاكم العام فى حكومة بومباى بمشاعر مختلطة ، حيث
اكتشف المسئولون أخيرا بأن اتفاقات عام ١٨٣٩ قد فشلت ليس فى وقف
تجارة الرقيق الى كتش وكاثياوار والسند فحسب ، بل والى اقليم بومباى
كذلك . كما أن المعلومات قد بدأت تتكشف فى هذا الوقت عن مدى انغماس

الموانئ الفارسية وموانئ الخليج في تجارة الرقيق ، الا أن سكان هذه المناطق لم يكونوا ملتزمين بأي شكل من الأشكال بخط مورسبي الملاحي او الامتناع عن اختطاف الافريقيين او استبعاد الصوماليين . أما ما هي الاسباب وراء إستغراب كارنك وزملائه من المسؤولين عن عدم احترام سكان هذه المناطق لمعاهدات ١٨٣٩ ، فمن الصعب معرفتها ، سيما وان تلك المعاهدات كانت تعتمد في تطبيقها على يقظة قادة الاسطول البريطاني في البحار العربية . على ان النقص في عدد الطرادات في الفترة الواقعة بين عام ١٨٣٩ وعام ١٨٤١ ، يعود في الواقع الى انه لم تكن هناك أعداد كافية منها للدفاع عن المصالح السياسية الحيوية البريطانية في الخليج . ناهيك عن تخصيص بعضها لمراقبة عمليات تجارة الرقيق . ولعل هذا العامل بالذات كان يكفي لاقتناع هانيل بعدم احترام سكان الساحل للاتفاقيات المعقودة معهم . وهكذا فقد بقي يجهل هذه الحقيقة ، الى ان تنبه اليها هانيل في خريف عام ١٨٤١ .

خلال زيارة قام بها الكومندور بركس قائد أسطول الخليج الى ساحل الهدنة في شهر اغسطس سنة ١٨٤١ ، علم بأن سفن القواسم التي تتعامل مع افريقيا قد عادت ذلك الصيف من بربرة وعلى متنها ما لا يقل عن خمس عشرة فتاة صومالية كرققات ، وتم انزال بعضهن في رأس الخيمة ، بينما ارسلت البقية منهن الى لنجة في الخليج . وقد كشفت تحريات بركس بأن سكان موانئ فارس الذين اعتادوا سابقا الحصول على الرقيق من مسقط ، قد أخذوا يقومون برحلات الى افريقيا لهذا الغرض . وقد أخذت هذه السفن في جلب ٣٠٠ عبد على الاقل في كل موسم من الموانئ الافريقية ، كما كان يتم بيع ٣٠٠ عبد آخرين في الموانئ الفارسية من جانب سفن القواسم سكان ساحل الهدنة . كما علم بأن أحد أبناء شيخ الشارقة القاسمي وشقيق حاكم أم القيوين ، كانا يتاجران في الصوماليين ، ويستخدمان ميناء لنجة ميدانا

لنشاطهم هذا . وعند تلقى هانيل لتقرير بركس ، ارتأى بأن يوجه طلبا الى الشيخ سلطان بن صقر لاطلاق سراح الفتيات الصوماليات ، كما اقترح على السلطات المسئولة في بومباي ، بأنه اذا أمتنع سلطان من تلبية الطلب ، فسينبغي فرض منع على جميع سفن القواسم من ارتياد ميناء خرك ، وهي في طريقها الى البصرة الذي لا يزال حتى ذلك الوقت تحت سيطرة بريطانيا، ولكن هانيل لم يكن يؤيد كما هو الحال في قضايا القرصنة ، مصادرة السفن المذكورة ، لان تجارة الرقيق كانت جزءا لا يتجزأ من حياة هذه القبائل ، بحيث أنه كان يراوده الشك فيما اذا كان في نطاق سلطة الشيخ سلطان بن صقر حتى لو شاء تسليم تلك السفن او اصحابها الى السلطات البريطانية .

وقد أحال كارناك توصيات هانيل الى حكومة كلكتا ، مشددا في طلبه بالموافقة عليها وعلى بدء مفاوضات مع الحكومة الفارسية لاقتناعها باغلاق موانئها على الخليج في وجه تجارة الرقيق . غير ان اوكلاند رفض كلا الاقتراحين . وذكر في رده بأنه قد فوجيء بمدى اشتراك الموانئ الفارسية في هذه التجارة ، التي كان يتصور مما وصله من معلومات بأنها لم تكن بذات أهمية ، وبأنها قد تضخمت الى تلك الدرجة في فترة زمنية قصيرة ، مما يستدعى اتخاذ خطوة خطيرة كالتى تقترح الآن ، وفي وقت قد عادت العلاقات الدبلوماسية مع فارس لتوها . وفي الوقت الذى كان موقف الشاه تجاه الحكومة البريطانية ينقصه الود ، ولاتزال مسائل عديدة في منتهى الخطورة تنتظر التسوية بين الحكومتين . وعلى اى حال فان المبادرة لبدء المفاوضات مع حكومة فارس كما قال اوكلاند ، وفقا لما اقترحه الآن كرناك ، لا بد وأن

تأتى من وزارة الخارجية ، وليس من حكومة الهند (١) أن أربعة من الفتيات اللاتى أنزلن فى رأس الخيمة فى بداية الصيف تم نقلهن عائداً الى بربرة فى الصومال فى نهاية العام . وقد سافرت على السفينة الملكية البريطانية اندميون . فقد خضع الشيخ سلطان بن صقر لمطالب المقيم ، ولكن بعد تردد ، مما كان يشير بوضوح ، الى أنه لا يمكن الاعتماد لا عليه ولا على بقية الشيوخ للساحل فى الوفاء بالتزاماتهم بموجب معاهدة ١٨٣٩ طواعية ، ولهذا فقد اقترح هانيل فى شهر أكتوبر اقرار فرض نظام الغرامات كعقاب للشيوخ على انتهاك الاتفاقات فى المستقبل . ثم قال بان الوسيلة الوحيدة الأخرى التى قد تكون فعالة فى ردع الشيوخ ، هى مصادرة السفن التى تشترك فى تهريب الصوماليين الى الخليج ، رالتى سبق أن وصفها هانيل من قبل بانها وسيلة وحشية . وعلى أى حال ، فاذا رأى الحاكم تبنى هذه الخطة ، فان عملية المصادرة يمكن ان تتم فى شط العرب فى فترة أواخر الصيف حتى

(١) من ملفات وزارة الخارجية رقم ٤٤٤/٨٤ من مادوك الى ويلوبى ، فورت ولیم ١٨٤١/١١/١ (رقم ١٦٢٨ الادارة السرية) وقد احيل الى وزارة الخارجية . وقد عاد هانيل فعلق على هذا الموضوع بالقول بأن الزيادة الظاهرة فى اشتراك الموانئ الفارسية للخليج فى تجارة الرقيق ، لم يكن يسبب أى زيادة فعلية ، وانما بسبب توصل السلطات البريطانية فى الخليج الى معلومات اوثق عن الموضوع . (انظر مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٤٣ ، مرفق للخطاب السرى رقم ٤٩ المؤرخ ١٨٤٢/٤/٣٠ من اللفتنان كولونيل روبرتسون (المقيم السياسى البريطانى بالوكالة) الى ويلوبى بتاريخ ١٨٤٢/٣/٣١ وقد أشار فيه الى تعليق هانيل على حاشية خطاب مادوك المؤرخ ١٨٤١/١١/١ .

تتواجد سفن اسطول القواسم فى رحلتها السنوية الى البصرة لشحن البلح من هناك . أما البديل الآخر حسب رأى هانيل ، فربما يكون تنفيذه اكثر صعوبة ، وهو منع سفن القواسم من القيام برحلاتها الى افريقيا وعلى الاخص الى زنجبار ، وقد يرحب السيد سعيد بمنع سفن القواسم من الدخول الى ارضيه الافريقية ، وهو فى هذه الحالة قد يوافق على تخويل طرادات الاسطول البريطانى حق مصادرة سفن القواسم التى تحاول تحدى ذلك .
الحظر .

كانت مقترحات هانيل متفرقة ان لم نقل خطيرة ، ومما يثير الدهشة أن تأتى هذه المقترحات من الرجل الذى اتسمت اجراءاته بالمرونة . كما كان تفهمه لمشاعر وحزازات عرب الخليج فى غاية الحساسية . والسبب فى ذلك يرجع الى ان هانيل فى خريف عام ١٨٤١ كان يعانى من ارهاق العمل ومن التوتر الذى سببته له الازمة المصرية والازمة مع فارس ، ومن انهيار حالته الصحية نتيجة تعرضه لنوبات من الملاريا والدسنتاريا . وربما كان قد ضاق ذرعا مما كان يطالبه به رؤسائه فى الهند من اليقظة والتشدد فى مواجهة تجارة الرقيق ، بينما استمروا هم فى خضم من تضارب الآراء حول الهدف النهائى من تلك المشكلة . وازاء الالحاق المستمر من جانب رؤسائه بتقديم الاقتراحات والحلول الكفيلة بوضع الاتفاقات القائمة موضع التنفيذ ، مع حرمانه فى الوقت نفسه من تقديم قوة بحرية كافية لتنفيذها ، فقد اضطر الى تقديم حلول اكثر بأسا . وكانت مقترحاته الأخيرة ، هى آخر المقترحات التى عرضها فى هذا الصدد ، وفى أواخر عام ١٨٤١ سافر هانيل فى اجازة عبر رحلة بحرية طويلة فى محاولة لعلاج حالته الصحية التى ارهقها المناخ

القاسى للخليج ورغم صراحة مقترحات هانيل الأخيرة ، إلا أن كارناك أولاها كثيرا من الجدية .

فقد كان كارناك منزعجا من آخر التقارير التى وصلتته من المقيم البريطانى فى الخليج ، ومن سمسار شركة الهند الشرقية فى مسقط فى أواخر الصيف عن استمرار تجارة الرقيق فى الأفريقيين والصوماليين فيما بين مسقط وبومباى ، كما كانت هناك تجارة مماثلة فى الفتيات الهنديات فيما بين ميناء بومباى وموانئ شبه الجزيرة العربية ، وبأن الطريقة المتبعة فى تهريب العبيد الى بومباى كانت تتم حسب تقرير هانيل كالاتى :

« يتم انزال الذكور من العبيد على السفن العربية بوصفهم بحارة تلك السفن ، بينما يتم تحرير الاناث بوصفهم زوجات لهم . . ولما كان غالبية بحارة هذه السفن من الزوج ، فانه لابد أن يكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل على ضابط التفتيش ، أن يحدد ، ما اذا كان البحارة بحارة حقيقيين أم رقيقا للبيع ، وبالإضافة الى ذلك فقد تبلغت بأن الزوج الذين يؤتى بهم للبيع لا يبدون أى معارضة أو رفض ، وهكذا يتم الاشتراك بين الذكور والاناث من هؤلاء الرقيق فى عمليات التمويه ، واذا ما حدث وتم استجوابهم فانهم نادرا ما يدحضون أقوال الربان أو قائد السفينة باعتبارهم جزءا من متاع السفينة أو رجالها .

وقد ذكر روبين اسلام سمسار الشركة فى مسقط ، بأن ما لا يقل عن ٤٠٠ الى ٥٠٠ عبد يدخلون الى موانئ الهند كل عام بهذه الطريقة . وحتى السيد خالد النجل الثانى للسلطان ، كان يشترك فى هذه التجارة ، كما علم السمسار أيضا بأن عددا من الفتيات الهنديات يتم اختطافهن كل عام ،

وعلى الأخص من ساحل ملبار ، ثم يتم بيعهن فى مسقط وزنجبار أو فى
موانئ البحر الأحمر أو الخليج الفارسي .

ولقد انزعج كارناك من تلك التقارير وعبر عن غضبه هذا بالإيعاز الى
المقيم البريطانى فى الخليج والى الكابتن همرتون من زنجبار بإبلاغ مضمون
رسالة ليفسن المؤرخة ٨/يونيو الى كل من سلطان مسقط وشيوخ الهدنة
بأسرع وقت ، كما انه فى نهاية العام بعث برسالة الى اوكلاند ، يحثه على
العمل على تنفيذ الاجراءات التى كان هانيل قد اقترحها فى الخريف غير
أن رد اوكلاند لم يرسل حتى أواخر شهر فبراير ١٨٤٢ . رقد كتب هذا الرد
فى غمار كارثة الجيش البريطانى فى افغانستان وفى الأيام الأخيرة من منصبه
كحاكم عام للهند . ومهما كان موقف حكومة الوطن - ولم يعد وقتها بالمرستون
وزيرا للخارجية - فان الوقت لم يكن ملائما ، على حد رأى اوكلاند، لاستفزاز
الحكام المسلمين بلا مبرر ، باتخاذ اجراءات شديدة القسوة ضد تجارة
الرقيق . فلقد كانت مقترحات هانيل مرفوضة من كافة الوجوه . أن فرض
غرامات مالية على شيوخ المنطقة من مخالفات يرتكبها رعاياهم فيما يتعلق
بتجارة الرقيق معناه سبق افتراض باشتراك هؤلاء الشيوخ فى تلك
المخالفات ، كما أن مصادرة سفن القواسيم على مياه شط العرب من جانب
الطرادات البريطانية تشكل مساسا بالسيادتين التركية والفارسية ، فضلا
عن أن القانون الدولى لا يقرها . كذلك فان اصدار اعلان باعتبار تجارة الرقيق
عملا غير قانونى من جانب واحد ، كما رأى بالمرستون وايده هانيل سوف
يكون سياسة خرقاء .

« واذا نظرنا الى المسألة عموما من الناحية السياسية نجد ان معالى
الحاكم العام أصبح مقتنعا من أن الحكومة البريطانية اذا كان هدفها مركزا
على ازالة كل أثر لتجارة الرقيق فى المناطق الواقعة بين الساحل الافريقى

والهند والأقطار المتاخمة للخليج الفارسي ، فيتعين عليها بأن تكييف خطواتها في هذا السبيل ، بطريقة لا تؤلب عليها قبائل الساحل في تلك الاقطار ، وتساهم بالتالي في تقويض ما حققته لنفسها من نفوذ هناك ، في مساعيها لتحقيق الأهداف النبيلة من سياستها الخاصة بالرقيق ، وانما ينبغي عليها أن تترك هذه المسألة لتتبلور مع الزمن حتى تحقق الأهداف السامية منها ، والا تلجأ الى اساليب القسر والعنف ، حتى لا تثير عليها مشاعر الدول والشعوب الواقعة على ساحل الخليج الفارسي . فقد يفتح مثل هذا الاسلوب الباب أمام القوى الاخرى فتستغله ضدنا ، خصوصا وان مكافحتنا للرق قد تثير سينا قبائل افريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية . كما اننا قد نعرض النفوذ الذي نتمتع به في أوساط هذه الدول للخطر . وبالتالي فان معاليه قد بات مقتنعا بأن تأجيل موضوع الرق لبضع سنوات أهون علينا من تعريض نفوذنا لخطر الزوال لذلك النفوذ الذي نستطيع من خلاله أن نحقق المزيد من المكاسب الانسانية في تلك المناطق الشاسعة من افريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية . وثمة من الاسباب ما يحمل على الاعتقاد بأننا قد نستفز حتى حليفنا المخلص القديم سلطان مسقط لو عمدنا الى تطبيق شروط المعاهدة التي عقدناها معه بهذه الطريقة العشوائية (١) (١٠).

لا مجال لانكار ما انطوت عليه رسالة اوكلاند من آراء وجبهة ، وقد

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباي مجلد ٤٣ مرفق
خطاب السري رقم ٢٩ في ١٨٤٢/٣/٣٠ من مادوك الى ويلوبى ، فورت ولیم
١٨٤٢/١/٢٨ (رقم ١١٠ الادارة السرية) .

تأكدت هذه الآراء بوصول تقرير اللفتنان كولونيل روبرتسون المقيم بالوكالة بعد ذلك بوقت قصير . وكان روبرتسون قد أعد تقريره هذا بعد دراسة النتائج التى أسفرت عنها عمليات التفتيش الأخيرة للسفن التى زارت ميناء خرك ، وهى فى طريقها الى شط العرب خلال صيف عام ١٨٤١ ، ومن خلال ذلك الدراسة توصل روبرتسون الى ان ابلاغ شيوخ الهدنة بمضمون رسالة اللورد ليفسن المؤرخة ٨ يونيه ١٨٤١ لن يكون فى مصلحة الحكومة البريطانية ، لأن هؤلاء الشيوخ ، على حد رأيه لم يشتركوا ولا رعاياهم اشتراكا مباشرا فى تجارة الرقيق ، كما كان من المشكوك فيه ، ما اذا كانت حصة سفن هؤلاء الشيوخ فى نقل الرقيق من زنجبار والساحل الافريقى تزيد على سبع العدد الذى ينقل سنويا الى المنطقة وأضاف روبرتسون فى تقريره بأنه لما كانت حصة اشتراك سفن شيوخ الهدنة فى هذه التجارة ، أقل من سفن غيرهم فأننى لا أرى مبررا لاستفزازهم وان نطالبهم بالتخلى كليا عن هذا النشاط ، ومن الأفضل أن نتركهم يتطورون مع مضي الزمن ، والا نحاول أن نفرض عليهم قرارات الاصلاح فرضا ، ولعدم وجود مبررات حقيقية لدينا ، فانه من الأفضل لنا بالآ نتحداهم فى هذا المجال (١) كذلك فقد اكتشف روبرتسون بأن أكثرية السفن الضالعة فى عمليات تهريب العبيد ، لم تكن تابعة لمسقط ،

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٨ المؤرخ ١٨٤٢/٥/٢٣ من روبرتسون الى ويلوبى ١٨٤٢/٣/٤ ؛ رقم ٣٥ الادارة السرية) ومرفق به لائحة بعدد الرقيق الذين يتم نقلهم الى مناطق الخليج على السفن التى تزور ميناء خرك خلال يوليو - ديسمبر ١٨٤١ - اعداد اللفتنان كولونيل دلافيس (القائد العام للحامية البريطانية فى خرك) .

او لساحل الهدنة ، بل تخص الكويت ، والبحرين ، والبصرة ، وبوشهر ، وبالتالي فلو أمكن إبرام اتفاقيات مماثلة مع دول هذه الأقطار لحظر اتجار رعاياهم فى الرقيق مع الهند ، فسيكون هذا اجراء مناسباً . وحتى فى حالة التوصل الى عقد مثل هذه الاتفاقات مع دول تلك البلدان ، فان روبرتسون لم يكن متأكداً من نجاحها :

« ان المحاولات والاتفاقيات الفردية فيما يختص بهذه التجارة تبدو لى ، وكأنها محاولة لسد مياه احدى القنوات لدفع مائها الى قناة أخرى . وسوف يكون من الأفضل الى حد كبير لو امتنعنا عن عقد أى اتفاقات بشأن تجارة الرقيق ، اذا كنا لا نستطيع تطبيق نصوص تلك الاتفاقيات بصورة فعالة . كما ان وجود مثل هذه الاتفاقات مع حجم القوة المتوافرة لدينا ، ليسا كافيين لوقف تجارة الرقيق ، ومن هنا يتعين علينا بأن نبادر الى تطبيق نصوص هذه المعاهدات بكل ما نملك من القوة . وفى رأى أن عدم قيام الحكومة البريطانية بتنفيذ هذا الامر حتى الآن ، انما هو دليل على ضعفها .

ان ثمة حلاً واحداً أكيدا لوقف تجارة الرقيق ، ألا وهو وقفها داخل سواحل افريقيا . فاذا امكن الحصول على حق التفتيش وممارسته بشكل فعال هناك ، فليسوف تنهار هذه التجارة . وعلى أية حال فان روبرتسون هو الشخص الذى يستطيع ان يقول رأيه فى هذا الأمر : « ان سلطان مسقط والزعماء العرب فى الخليج الفارسى ، لا يمكن أن يوافقوا على هذا الحق أو ان يمنحوه لنا عن طيب خاطر لأنه سوف يقضى على أكثر الأعمال التجارية رواجاً عندهم ، كما سيؤدى الى خلق بطالة واسعة بين مواطنيهم وسفنهم لفترة من الزمن ، فضلاً عن انه سوف يشيع التدمير فى صفوف قسم كبير من

رجال القبائل الساحلية . . . » أما بالنسبة لسلطان مسقط فقد كان روبرتسون على يقين من أن السيد سعيد لن يتخلى عن تجارة الرقيق مقابل ٢٠٠٠ تدفع له سنويا ولمدة ثلاث سنوات ، كما لم يكن متأكدا من أن الغاء هذه التجارة سوف يعود على بريطانيا بالمصلحة .

ان قبائل ساحل الهدنة بعد ان حرمت من القرصنة ، أخذت تتجه بشكل متزايد نحو تجارة الرقيق خلال السنوات الأخيرة ، وكانت هذه التجارة بدر أرباحا عليهم ، كما كانت تتفق مع شراسة طباعهم ، فاذا ما حرموا الآن من تجارة الرقيق ايضا ، فان ذلك سوف يرغمهم الى العودة لممارسة القرصنة ، باعتبارها الحرفة التى تناسب تجارتهم ، بعد أن يفقدوا موارد رزقهم ، وللتنفيس عن نزعات الحقد والانتقام ، واشباع غرائز السلب والنهب فيهم .»

وعلى أى حال ، يضيف روبرتسون بأنه اذا كانت الحكومة البريطانية مصممة على القضاء على تجارة الرقيق ، بصرف النظر عن الاعتبارات التى شرنا اليها آنفا ، فإن الأفضل لها ان تركز جهودها فى افريقيا ، حتى لو اضطرت الى الاستيلاء على الشواطىء والموانىء البحرية التى يتم منها تصدير الرقيق . هذا الاجراء لن يكلفها كثيرا من الناحية المالية ، اذا ما قورن بنظام التفتيش فى الموانىء والبحار - بما فى ذلك الموانىء الافريقية - وسوف يمكننا دون ما حاجة الى ابرام معاهدات واتفاقيات مع حكام السواحل العربية والخليج الفارسى لوضع حد نهائى لتجارة الرقيق على امتداد الطرق التى تسلكها .

وعلى الرغم من أن روبرتسون لم يكن يعلم بما كان يجرى بهذا الشأن عند كتابته لرسالته ، الا أن الخطوة الاولى على هذا الطريق كان قد تم

اتخاذها . ففي شهر يناير من عام ١٨٤٢ أُطلع همرتون على رسالة ليفسن للسيد سعيد في زنجبار . وقد صدم السيد سعيد بمضمون الرسالة ولهجتها لدرجة أنه أبى أن يصدق أنها حقيقية . . . وخين نجح همرتون أخيراً المطاف في اقناعه بأن الرسالة قد صدرت من وزارة الخارجية بالفعل ، ضرب السيد سعيد كفا على كف . وقال : كل شيء قد انتهى الآن . ان هذه الرسالة وعزرائيل هما شيء واحد وهكذا قرر ان يرسل مبعوثاً الى انجلترا على الفور ليقدم طلباً الى ملكة انجلترا لاعادة النظر في قرار حكومتها بالغاء تجارة الرقيق بشكل نهائى ، وعلى الرغم من ان همرتون رأى نفسه مضطراً الى اشعار السيد سعيد بأنه ليس ثمة أمل في رجوع الحكومة البريطانية عن قرارها ، إلا أنه ، سرا ، أوعز الى رؤسائه في الهند بعدم ممارسة ضغط أكثر على السيد سعيد حول هذا الموضوع وقال « . . . لا يمكن تحقيق أى شيء عن طريق المفاوضات ، وليس السلطان سلطة للتدخل في هذه المسألة ، حتى ولو شاء ذلك ، غير أنه لا يفكر في شيء كهذا . ان الرق في رأى العرب حق من الحقوق التى يكفلها لهم دينهم ، وبالتالي فلا يجرؤ سلطان مسقط بأن يظهر وكأنه موافق على مطلب الحكومة البريطانية في هذا الشأن ، مالم تؤيده القوة ، وحتى في هذه الحالة فسوف يجد نفسه مضطراً الى ان يبدو في نظر رعاياه وكان الحكومة البريطانية قد ارغمته على اتخاذ هذا القرار (١) .

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٤٣ المؤرخ ١٨٤٢/٤/٣٠ من همرتون الى وياووى ١٨٤٢/١/٢ (رقم ٢ الادارة السياسية) وقد وردت التأكيدات في النسخة الاصلية للخطاب .

من الناحية السياسية فان جميع الأدلة كانت تتجه ضد التدخل فى
تجارة الرقيق العربية فى تلك الفترة من الزمن ، ولو ان السلطات المسئولة
فى الهند احتفظت برسم سياسة الحكومة البريطانية بعد عام ١٨٤٢ ، فمن
المؤكد انها لم تكن لتتدخل فى هذا الموضوع لعدة سنوات قادمة . غير أن
المبادرة قد انتقلت منذ ذلك الوقت الى وزارة الخارجية البريطانية كما ان
مجلس ادارة شركة الهند الشرقية اقر رسميا انتقال تلك المسئولية الى
وزارة الخارجية وذلك فى شهر سبتمبر ١٨٤٢ ، بموجب خطاب بعثوا به
الى حكومة بومباى بهذا الشأن وجاء فيه : بما أن هذه القضية قد أصبحت
قضية قومية اكثر منها هندية ، فان أى قرارات بشأن تلك القضية تعود الى
حكومة صاحب الجلالة وحدها ، وبالتالي فليس ما يخولنا أن نتحدث فى
هذا الموضوع (١) .

(١) من التقارير السياسية الى حكومة بومباى مجلد ٦ من مجلس الادارة
الى الحاكم ١٨٤٢/٩/٢١ (رقم ١٥٠ الادارة السياسية) .

الفصل الحادى عشر

الحرب الفارسية

١٨٥٦ - ١٨٥٧

بعد أزمة ١٨٣٧ - ١٨٤١ لم تستقر علاقة بريطانيا بفارس على اتجاه واحد ، فقد كان الفرس متذمرين من الضغوط التى كانت تمارسها بريطانيا عليهم خلال تلك الفترة ، بينما كان البريطانيون غير مكترئين للمشاكل التى كان يعانى منها الفرس . وقد وصف كرزن السياسة البريطانية تجاه فارس بحق « انها كانت تعانى من نوبات الركود المفرطة أو الاهتمام المفرط » . وتتميز الفترة منذ عام ١٨٤١ ، اذا استخدمنا عبارة لكرزن بالفتور المفرط» (١) . وبعودة بالمرستون وهوب هاوس عام ١٨٤٦ الى السلطة فى وزارة رسل لم تتغير هذه العلاقة نظرا لان آراء بالمرستون من حيث الاساس هى نفس الآراء السابقة ، وهى أن فارس كمنطقة عازلة بين الهند البريطانية لا يمكن أن نضحى بها كى تكون خاضعة للسيطرة الروسية ، أو أن تتخذ منها روسيا قاعدة لحبك المؤامرات فى المناطق المجاورة للهند . كما أننا لا نسمح بأن يكون هناك توسع فى الحدود الشرقية لفارس على حساب الدويلات الافغانية ، لأن ذلك سوف يقرب روسيا من مشارف الهند . كذلك فان روسيا بموجب معاهدة جولستان المعقودة عام ١٨١٣ ، والتى أعيد تأكيدها فى معاهدة تركمنشاه لعام ١٨٢٨ ، تملك الحق فى تعيين قناصل لها حيثما تشاء فى أراضى فارس . وعلى الرغم من ان روسيا لم تفعل ذلك حتى الآن ، فان الذى لا شك فيه هو أن روسيا هى الدولة الوحيدة بين الدول الاربية التى تتمتع بهذا الحق . ولقد حاول بالمرستون ان يحصل على امتيازات

(١) فارس والمسألة الفارسية فصل ٢ ص ٦٠٦ .

ممثلة لبريطانيا عام ١٨٤١ ، عندما كان يجرى التفاوض لعقد الاتفاق التجاري الجديد ، غير أنه لم ينجح في ذلك ، كما لم ينجح في انتزاع وعد من محمد شاه باحترام استقلال الحيرة .

وكان بالمرستون مترددا بشأن أهمية الحيرة ، وكان لا يتصور أن لها أهمية استراتيجية كبيرة ، وعندما أشيع في أوائل عام ١٨٤٧ ، بأن دوست محمد قد عاد يفكر مرة أخرى في مهاجمتها ، فقد أراد توجيه تحذير اليه بأن عملا كهذا لن تسكت عليه الحكومة البريطانية ، لأنه سوف يؤدي في نهاية الامر الى اقامة قنصلية روسية فيها (١) . ومن ناحية أخرى فقد تغيرت الأمور الى حد كبير منذ عام ١٨٣٨ . فقد أصبحت العلاقات البريطانية بروسيا علاقات طيبة ، وصار احتمال بعث أطماع تلك الدولة في الهند أمرا مستبعدا . أما من الناحية الأخرى فان موقف حكومة الهند من أي تورط رسمي في فارس أو افغانستان قد تغير كثيرا . وأصبح اهتمامهم الوحيد في دول افغانستان الثلاثة وهي كابول وقندهار والحيرة ، هو احتفاظها باستقلالها عن بعضها البعض . ولم يقم البريطانيون بأي اتصال بدوست محمد بعد نجاحه في الوصول الى السلطة في كابول في أعقاب عام ١٨٤٢ ، كما لم توجد لديهم أي رغبة لذلك . ولم يكن هناك أي تفكير جدي للقيام بحملة عسكرية جديدة في افغانستان على مستوى الحملة التي قام بها أوكلاند عام ١٨٣٩ ، والآن بورو عام ١٨٤٢ ، وعلى أية حال فان التخفيض الكبير في حجم الجيش الهندي الذي أجراه اللورد هاردنج الذي خلف ألان بورو جعل مثل

(١) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٤٥ من بالمرستون الى هوب هاوس . ١٨٤٧/٤/٣ .

تلك الحملة غير ممكنة اطلاقا . وتأسيسا على ذلك ، فقد أبلغ هوب هاوس بالمرستون فى شهر ابريل عام ١٨٤٧ ، بأنه سيكون من الأفضل لو قام بالمرستون بالتنسيق بين سياسته واجراءاته تجاه فارس دون لارجوع الى حكومة الهند ، فان رأى ضرورة استخدام القوة ، فان الحكومة البريطانية هى وحدها التى يتعين أن تبت فى هذا الامر « أما عن الهند فليس لدى ما أقوله » كما جاء فى رسالة هوب هاوس الى بالمرستون ، وأضاف : كما اننى لن أستعين بالحاكم العام أو اللجنة السياسية ، كما حدث فى المرة السابقة . فحرب كهذه ينبغى أن تكون حربا بين الملكين » . وبالطبع فبوجود الرئيس الحالى لحكومة الهند ، واللجنة السرية التى أتعامل معها الآن ، لا يمكن أن تتوقعوا أى تعاون حول هذا الموضوع من هاتين الجهتين . .

وكان لهوب هاوس نفس الآراء المحددة فى كيفية ومكان استخدام السلاح البريطانى فى حالة نشوب حرب مع فارس :

« وانى لا أتصور أنك لن تفكر تحت أى ظرف من الظروف فى القيام بعمليات عسكرية فى آسيا الوسطى (هكذا كتب الى بالمرستون) وأقول : تحت أى ظرف ، بحيث يشمل هذا القول أى عملية لاحتلال الحيرة ، والتقدم نحو قندهار وكابول من جانب فارس . فاذا كنت على صواب فى هذا الرأى، فانى أنصح بالامتناع عن أى تهديد بالنسبة لمقاومة من جانب امبراطوريتنا الهندية . . أن أى عدوان كهذا من جانب الشاه ينبغى الرد عليه فورا بالهجوم على أراضى الشاه فى الخليج الفارسى ، والاستيلاء على خرك لتكون قاعدة ثابتة لبريطانيا . وبعبارة أخرى أنه فى حالة استيلاء فارس على الحيرة فاننا سوف ندخل الحرب ضد فارس بالطريقة التى نراها تحفظ لنا

غير أن المناسبة لشن الحرب أو حتى توجيه تحذير إلى الشاه لم تقع خلال عام ١٨٤٧ ، إذ أن الاشاعات عن نوايا شن الشاه لهذه الحرب لم تكن صحيحة . ومن ثم فقد وضعت مسألة الحيرة على الرف لأربع سنوات أخرى .

وفى عام ١٨٤٨ توفى محمد شاه وخلفه على الحكم نجله ناصر الدين ، كما تبعه بعد ثلاث سنوات حاكم الحيرة ، بار محمد خان ، الذى كان يوصف بأنه « أقدر شخصية فى آسيا » (١) وخلفه أيضا نجله سيد محمد خان : ولم يكن أفضل من والده بكثير : فقد وصفه هنرى رولنسون عن معرفته شخصيا بأنه « شاب فاجر أبله » (٢) وكان أكثر ما يخشاه محمد خان بعد توليه السلطة ، أن قد يقضى فى الحكم وقتا قصيرا بسبب منافسيه دوست محمد حاكم كابول أو بسبب أخيه دوست محمد فى قندهار . وبالتالي فما أن رأى الحكيم حتى بادى إلى الاتصال بناصر الدين شاه يطلب حمايته . وكان ناصر الدين شاه يميل على ما يبدو إلى تلبية طلب دوست محمد ، وعلى الأقل فقد أجريت مظاهرة لاستعدادات عسكرية للزحف على الحيرة خلال صيف عام ١٨٥١ ، غير أن المناورة لم تنطل على انجلترا كما كان متوقعا لها ، لأن أهمية الحيرة فى استراتيجية الدفاع عن الهند قد هبطت أكثر بعد ضم البنجاب فى عام ١٨٤٩ ، وبذلك امتدت حدود الهند البريطانية إلى ما وراء نهر شبلج ، على الأقل إلى الحدود الطبيعية للهند على سلاسل جبال الحدود الشمالية الغربية . بل أن بالمرستون كان على استعداد أن يوافق فى عام

(١) تاريخ الهند فصل ٥ ص ٤٩٣ تأليف دبليو . اى . جى اركبولد .

(٢) انجلترا وروسيا فى الشرق ص ٨٤ .

١٨٥١ على قيام الشاه بالاستيلاء على الحيرة لو شاء . ولقد كتب الى هوب هاوس بهذا الخصوص يقول : « اذا كنت لا تزال ترى بأن سقوط الحيرة فى أيدي الفرس مسألة هامة بالنسبة لآمن الهند ، فان جزيرة خرك سوف تبقى كمنطقة دفاع عن الحيرة أو كتعويض عنها (١) .

غير أن هوب هاوس لم يكن يشغل باله الفرس : فانهم بمفردهم ليس فى قدرتهم إلحاق أى ضرر . وانما كأدوات للروس « هذا ما جاء فى رد هوب هاوس الى بالمرستون ، لأن هذا يجعلهم أقوياء لا يقهرون بالنسبة الى الهند البريطانية ، كما لم يكن هوب هاوس يتوقع أى خطر من اجتياح دوست محمد للحيرة : وفى رسالة لهوب هاوس فى شهر أكتوبر سنة ١٨٥١ موجهة الى ايريل اوف دل هاوس ذكر بأن هناك اشاعة بأن دوست محمد له أطماع فى الحيرة . فليتفضل وليذهب اليها . وقد أفادت آخر المعلومات التى تلقاها بالمرستون من شيل وزير صاحبة الجلالة فى طهران بأن هناك حملة يعدها الحمقى الفرس للهجوم على تلك البلدة . وقد تم ابلاغ شيل بعدم التدخل بأى صورة من الصور . وكان هوب هاوس واثقا من شىء واحد : انه لم يكن يؤيد أى اتفاقات مع دوست محمد لحماية الحيرة من الفرس ، مما سوف يورط حكومته فى مشكلة مع أفغانستان . « . . اننى آمل أن علاقتك بهذا الشخص وأسرته ، كما جاء فى تحذير هوب هاوس الى ول هاوس ، ينبغى أن تنحصر فى لف الحبل حول رقبة أى سفاح أفغانى يأتى للقيام بعمليات نهب أو قتل فى أراضيكم .

(١) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٤٦ ، من بالمرستون ال براوثون ١٨٥١/٩/٨ وكان هوب هاوس فى هذا الوقت قد رقى الى درجة بارون لمنطقة براوثون دى جيفورد .

كانت نتيجة مناقشات بالمرستون وهوب هاوس قد تمخضت عن ابلاغ الوزير البريطاني المفوض في طهران (الكولونيل جوستين شيل) بعدم ممارسة الضغوط على الشاه فيما يختص بموضوع الحيرة ، وانما واجبه هو الحصول من الشاه عندما تسنح الفرصة على تعهد منه بعدم ارسال جنوده الى الحيرة لدعم حكم السيد محمد خان ، طالما أنه لم يتعرض لعدوان عسكري سافر من الشرق . وقد سلم ناصر الدين هذا التعهد يوم ٢٥ يناير سنة ١٨٥٣ . كما تعهد فيه أيضا بالامتناع عن التدخل في شئون الحيرة والتخلي عن مطالبته سكان الحيرة بالولاء له . أما من جانب الشاه فقد ألح على أن تتعهد الحكومة البريطانية بالامتناع عن التدخل في شئون الحيرة من جانبها .

وفي اليوم الثاني من يوليو عام ١٨٥٣ دخلت القوات الروسية ولايات الدانوب الخاضعة للامبراطورية العثمانية ، وبعد مضي ثلاثة أشهر أعلن السلطان العثماني الحرب على روسيا ، وعلى أثر هذه الاحداث اتخذ الشاه ناصر الدين طابع العنف في تصريحاته ، فقد أعلن عن ثقته في انتصار روسيا ، وهمس بأنه ينوى استغلال أحداث الاضطرابات في آسيا الصغرى لتوسيع رقعة حدوده . وكانت نتيجة هذه الاحداث أن بادر القائم بالأعمال البريطاني في طهران بتجميد العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فارس . وقد ذكر رولنسون المقيم البريطاني والقنصل العام في بغداد في خطاب بعث به الى وزير خارجية الهند في أواخر نوفمبر : « بأنه كان يتوقع هجوما فارسيا على العراق التركي بين لحظه وأخرى ، وبأن الشاه قد أعلن انحيازه الى جانب الروس في صراعهم ضد الباب العالي ، وبالتالي فإنه ما لم تصل مساعدات من الهند فإن الأتراك سوف يطردون من هذه المناطق ، وسيترتب على هذه التطورات تعريض الامبراطورية العثمانية في آسيا بأسرها للخطر .

وقد طالب رولنسون بامداده بفيلق من الجنود ، بالاضافة الى المساندة البحرية بحيث ترسل الى الخليج على وجه السرعة ، كما طالب بالاستيلاء على جزيرة خرك ، والاستعداد العسكرى ، اما لممارسة ضغط على الشاه و للزحف على الفرات للدفاع عن بغداد . غير أن دلهاموس الحاكم العام للهند لم يشاطر رولنسون مخاوفه هذه ، ففي رده على رولنسون ذكر : بأن الحكومة البريطانية فى الهند لا ترى سببا يدعوها للقيام بعمليات عسكرية فى الخليج ، لأن هذا الاجراء لن يلقى التأييد من حكومة صاحبة الجلالة ، وقد يتسبب فى تعقيد الأمور .

وكان خطأ دلهاموس أنه كان يجهل حقيقة الجو فى مجلس الوزراء فى لندن . فالتحولات والمتطلبات التى اقترنت بها السياسة البريطانية منذ أكتوبر لتسوية الخلافات الروسية التركية قد انتهت . انتهت كارثة سينوب ، وحذر القيصر من أن الأسطول البريطانى والفرنسى سوف يدخلان مياه البحر الأسود ويرغمان السفن الروسية التى يصادفونها هناك على العودة من حيث أتت . وعند وصول التقارير من طهران بعث مجلس الوزراء بأوامره الى دلهاموس لأعداد حملة عسكرية وبحرية للعمل فى الخليج . فاذا لم تستأنف العلاقات الدبلوماسية سريعا فيتعين عليه احتلال خرك ، ويبقى فى انتظار أوامر جديدة (١) وقبيل صدور هذه الاوامر كانت العلاقات الدبلوماسية قد أعيدت بين الدولتين ، غير أن هذا الاجراء لم يؤد تلقائيا الى الغاء الاوامر . بل على العكس فقد أجرى استعراض للقوة البحرية فيما بين شهرى فبراير

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده

الى الحاكم العام ١٨٥٤/١/٩ (رقم ١٥٦٢) .

ومايو ١٨٥٤ ، وأوعز الا بريل . اوف . كلارندون وزير خارجية بريطانيا الى وليم تيلور ثومبسون بالابلاغ عن أى دليل عن اشتراك الشاه مع روسيا فى الحرب ضد تركيا ، أو استئناف أطماعه فى الحيرة . فان استدل ثومبسون على شىء من هذا القبيل ، فان عليه أن يقوم بابلاغ ذلك الى بومباى على الفور ، حيث ستكون الحملة على أهبة الاستعداد للتحرك (١) .

بعد ثلاثة أشهر من عودته الى طهران اكتشف ثومبسون أسباب استياء الشاه فى شهر نوفمبر السابق . وعلى حد أقوال الصدر الأعظم رئيس وزراء فارس ، فقد تلقى الشاه عرضا رسميا من الحكومة الروسية بعد احتلال الجيش الروسى لولايات الدانوب التركية مباشرة للاشتراك فى الحرب التى كانت لابد وأن تنشب مع تركيا . وقد عرضت عليه روسيا امتيازات مغرية ، منها : التنازل عما تبقى من التعويضات المستحقة لها بموجب معاهدة تركمنشاه ومقدرها ١٠ ملايين ترمان (نحو ٥٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه استرلينى) ، ومنح فارس مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ اضافى اذا استمرت الحرب ، وتزويد الجيش الفارسى بالمعدات الحربية ، وضم أى منطقة تكسبها فارس نتيجة لعملياتها الحربية فى أراضى تركيا ، أو منحها مبالغا من المال مقابل ذلك عند توقيع معاهدة السلم . كل هذه الامتيازات المغرية رفضها الشاه ، كما ذكر الصدر الأعظم ، وذلك احتراما منه للصدقة البريطانية . كما أن الشاه تمسك بموقفه رغم كل التهديدات الروسية ،

(١) مسودات المجلس - من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى حاكم بومباى ١٨٥٤/٢/٧ (رقم ١٥٦٨) ومرفق به نسخه من خطاب كلارندون الى ثومبسون ١٨٥٤/١/١٧ (رقم ٦ سرى للغاية) .

وأضاف رئيس الوزراء الفارسي يقول : أنه لو قدر لهذه الحرب أن تتطور الى حرب شاملة ، فيجب الا تتوقعوا من الشاه أن يستمر على موقف الحياد ، فإنه على العكس من ذلك ، قد يجد نفسه مضطرا الى أن ينحاز الى بريطانيا وحلفائها ، بل هو على استعداد أن يقوم بتنفيذه الآن ، كما أكد الصدر الأعظم بأنه على استعداد أن يعقد اتفاقا سريا مع بريطانيا على أساس المقترحات التي تقدمت بها روسيا ، مع فارق واحد ، وهو أنه سوف يفضل حصوله على الولايات الفارسية التي استولى عليها الروس ابان حرب ١٨٢٦/١٨٢٨ أو تعويضات نقدية عنها ، وليس الأراضي التركية (١) .

في الوقت الذي وصلت هذه المقترحات الى كلارندون كانت الحرب الروسية - التركية قد تطورت بالفعل الى حرب شاملة ، وبالتالي لم يكن لدى وزير الخارجية من الوقت ما يخصصه لمطامع الشاه أكثر من اهتمام عارض بمطالبه . وقد اوعز الى ثومبسون في شهر مايو بإبلاغ الشاه باستعداد الحملة في بومباي ، وإبلاغ رئيس الوزراء بأن أفضل مساعدة تقدمها فارس الى بريطانيا في هذه المرحلة هي وقوفها على الحياد في الصراع الدائر (٢) ، وقد استجابت حكومة فارس للمقترحات البريطانية ، ولهذا فخلال ما بقي من عام ١٨٥٤ وحلول عام ١٨٥٥ لم يشر رئيس وزراء فارس مرة أخرى الى

(١) من ملفات وزارة الخارجية من ثومبسون الى كلارندون طهران ١٨٥٤/٣/١٨ (رقم ٥٧ سرى للغاية) .

(٢) مجموعة أوراق المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٤/٥/٢٢ (رقم ١٥٧٩) ومرفق به نسخه من خطاب كلارندون الى ثومبسون ١٨٥٤/٥/٢٨ (رقم ٥٩ سرى) .

احتمال اشتراك فارس في الحرب . وقد تم تعيين وزير مفوض جديد في فارس في شهر نوفمبر عام ١٨٥٤ في شخص اللورد شارلس موري ، القنصل البريطاني العام السابق في مصر . وبذلك انتهز اللورد كلارندون هذه الفرصة لاصدار تعليماته الى موري لتذكير الشاه بالمطالب البريطانية لتنفيذها (١) وكان أفضل سياسة تتبعها فارس في ذلك الوقت في نظر موري هو الوقوف على الحياد ، فلو أن الشاه انحاز الى صف الروس فان ذلك قد يعرض المنطقة الجنوبية من فارس لعمليات انتقام بريطانية ، حيث يمكنها في سهولة إثارة القبائل في هذه المناطق ضد أسرة القاجار الحاكمة . كما أنه من الناحية الأخرى لو أظهر الشاه عداؤه ضد روسيا ، على أمل أن تساعد الحكومة البريطانية في استرجاع الممتلكات الشمالية التي فقدتها ، فان هذه ستكون خطوة انتحارية من جانبه . والواقع أن بريطانيا لم تكن ترغب في أن ترى فارس تسقط ، أو أن تتخلى عنها في حالة الحرب ، غير أن كلارندون لم يكن في وضع يسمح له بتقديم تعهد قاطع لفارس بالمساعدة فيما لو ركب الشاه رأسه وقام بالهجوم على روسيا ، ومرة أخرى فطالما كانت بريطانيا هي الدولة الوحيدة القادرة على مساعدة فارس ضد أطماع روسيا ، فانه سيكون من الحماسة أن يحاول الشاه توسيع حدوده الشرقية على حساب الدويلات الافغانية المجاورة ، وبذلك يثير عدااء الحكومة البريطانية عليه . وحول هذه النقطة فقد أبلغ كلارندون موري « بأنه من الضروري أن تفهم الحكومة الفارسية بوضوح تصميم الحكومة البريطانية على رفض أي

(١) لقد كان من مظاهر الإهمال المتخلفة عن الفترة التي أعقبت عام ١٨٤١ ، أن تركت البعثة الدبلوماسية البريطانية في طهران في يد قائم بالأعمال لفترة امتدت ١٨ شهرا قبل تعيين موري .

محاولة من جانب فارس لبسط نفوذها على الولايات الافغانية بشكل يمس استقلال تلك الدويلات » (١) .

ولم تسنح الفرصة لمورى بأن يعرض وجهة النظر هذه على الحكومة الفارسية قبل شهر ابريل ١٨٥٥ عندما تقدم اليه الصدر الأعظم (رئيس وزراء فارس) باقتراح يعطى الحق لفارس فى بعض المكاسب نتيجة للحرب . ولكنه قدم اقتراحه هذا بأسلوب ملتو . فقد سأل مورى عما اذا كانت الحكومة البريطانية تستطيع أن تتعهد لفارس بحمايتها من ردود الفعل الروسية ، لو أن الشاه رغم الضغوط المستمرة عليه من جانب حكومة بطرسبرج ، رفض التحلى عن سياسة الحياد التى يسير عليها . ولقد شعر مورى بالاستياء من الدوافع التى دفعت رئيس الوزراء لتقديم هذا الطلب ، سيما وأنه كان قد اكتشف قبل ذلك بوقت قصير بأن الشاه قد عقد اتفاقا سريا مع الروس لم يتمكن مورى من الاطلاع على نصوصه . غير أن موقف كلارندون من هذا الاقتراح لم يكن يختلف عن موقفه من الاقتراح السابق ، فقد رد بمحاضرة أخلاقية طويلة يشيد بفضائل سياسة الحياد ومزاياها ، ولما يئس من الشاه عاد مرة أخرى الى خطب ود ممثلى الدول الأخرى فى طهران ، ربما كمحاولة منه للضغط على بريطانيا . وهكذا توثقت الصلات بين وزارة الخارجية الفارسية والمفوضية الروسية فى طهران فى النصف الأخير من عام ١٨٥٥ ، وكان الوسيط بينهما شخصا أرمنيا دعى ملكوم خان وكان يعمل فى البلاط

(١) مستودات المجلس - من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١

مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٤/١١/٢٣ (رقم ١٥٩٨) ومرفق به صورته من خطاب كلارندون الى مورى ١٨٥٤/٦/١٨ (رقم ٢) .

الایرانی ، ویشغل منصب سكرتير المفوضية الروسية للشئون الفارسية فى نفس الوقت . اما رئيس وزراء ايران ، فقد أخذ يخطب ود القائم بالأعمال الفرنسى . بى . بورى وعرض عليه كعربون للصدّاقة صيغه لمعاهدة تجارية بشروط أكثر سخاء من شروط المعاهدة المعقودة مع بريطانيا عام ١٨٤١ (١) .

وقد جرت محاولات من جانب الحكومة الفارسية لتوريط الولايات المتحدة فى النزاع ، ففي خريف عام ١٨٥٥ تقدم داود خان القائم بالأعمال الفارسى فى القسطنطينية باقتراح لوزير الولايات المتحدة المفاوض لدى الباب العالى لإبرام اتفاقية تجارية مع حكومته . وكانت مسودة الاتفاقية التى حصل القنصل البريطانى فى طهران على صورة منها - تتكون من سبعة عشر بنداً ، معظمها من النوع الذى يوجد عادة فى الاتفاقيات التجارية - فيما عدا ثلاثة بنود تختلف اختلافاً كلياً عما يصاغ عادة فى المعاهدات التجارية . والمادة الحادية عشرة تنص على أن يبقى رعايا الدولتين المتعاقبتين الذين يعملون فى خدمة أى منهما خاضعين لسيادة كل من حكومتيهما . وقد ورد هذا الشرط نتيجة الحساسية الفرس من العادة المتبعة بين أعضاء البعثتين البريطانية والروسية ، التى تعطيهما الحق فى حماية الرعايا الفرس العاملين معهم ، وتعود هذه الحساسية من ناحية الى الامتيازات الممنوحة بموجب معاهدة تركمنشاه . وعلى أية حال فإن الفرس هم المسئولون الى حد كبير

(١) ان هذا الاتفاق كان مثار جدل مرير وطويل فى فارس . أما الاتفاق الفرنسى فقد تم التوقيع عليه وختمه بعد ٤٨ ساعة من بداية التفاوض بشأنه (انظر فارس والخليج مجلد ١١٠ من مورى الى كلارندون ١٨٥٥/٨/١٧ (رقم ٤٤) وقد وردت نصوص هذا الاتفاق فى كتاب «المعاهدات» اعداد اتيشيسون فصل ١١ ملحق (٣١) .

عن نظام الحماية هذا . اذ أن الحكم العرفي في فارس قد أوجد احساسا بالخوف بين رعايا الشاه . أما المادة الخامسة عشر من مسودة الاتفاق فتتضمن على أن تقوم السفن الحربية للولايات المتحدة بحماية السفن التجارية الفارسية . أما المادة السادسة عشر فهي أطول مادة في المعاهدة ، بل وهي سبب وجودها . اذ يتعين على الولايات المتحدة بموجبها حماية السواحل الفارسية وجزرها ضد أى هجوم يقع عليها ، سواء من دول قوية أو دول ضعيفة ، وسواء كانت دولا مسيحية أو غير مسيحية ، وبتقديم المساعدة البحرية الى الحكومة الفارسية للاستيلاء على الجزر والموانئ الفارسية التي تعصها أو ترفض تسديد الضرائب المستحقة عليها ، كجزر قشم وهرمز والبحرين .. « (١) » .

وعندما علم بالمرستون بأمر هذه المعاهدة انفجر غضبا وذكر لكلا رندون « بأنه اذا ما اتخذت حكومة الولايات المتحدة هذه المعاهدة ، فإن الأمريكيين قد يفعلون كل شيء لجر بريطانيا الى حرب معهم من أجل منطقة تعتبر في الأهمية السياسية والتجارية بالنسبة إلينا ، بينما هم لا مصلحة لهم فيها على الإطلاق .. وبالتالي فإذا كانت الولايات المتحدة تود قيام علاقات سلام وأمن مع إنجلترا ، فإنها لابد وأن ترفض إبرام معاهدة كهذه مع حكومة فارس ، ثم أن الولايات المتحدة اذا كانت تريد الدخول في حرب مع بريطانيا ، فإنها لا تحتاج الى كل هذه الوسائل لكي توجد مبررا للنزاع .

(١) من مرفقات الخطابات السرية لبومباي مجلد ١٢٤ مرفق للخطاب السري رقم ٢٤ المؤرخ ١٨٥٦/٤/٢ من آر . دبليو ستيفنز الى موري ١٨٥٦/٢/٢٧ (رقم ٢٩ سري) ومرفق به ترجمة لبنود الاتفاقية المرسلة الى جان داود خان ٢٤ ذى الحجة ١٢٧١ في ١٨٥٦/٩/٧ .

وعلى أية حال ، فإن الولايات المتحدة لم تكن ترغب فى اقامة علاقات سياسية مع حكومة فارس على الرغم من أنها كانت مستعدة لعقد اتفاق تجارى معها ، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية فى القسطنطينية فى ١٨٥٦/١٢/١٣ .

وكنتيجة لمثل هذه التصرفات من جانب حكومة فارس أصبحت العلاقات بين البلدين مهددة بالانقطاع . وفى يوم ١٩ من اكتوبر استدعى شاه فارس ، مورى ، اليه ، وأبلغه بأن فارس لم تعد تستطيع البقاء على الحياد من الحرب التركية الروسية ، ما لم تحصل على ما يمكنها من الاستمرار فى هذه السياسة . وقد رد مورى على الشاه ، بما سبق أن ذكره كلاريندون ، وهو أن من الأفضل أن تقف فارس على الحياد فى هذا النزاع ، وانها اذ تخلت عن هذه السياسة وانحازت الى جانب روسيا ، فإن النتائج لن تكون فى صالحها وعندما علم كلاريندون بخطة الشاه هذه ، أوعز الى مورى بإبلاغ الشاه بأن أى خطوة يقوم بها للتحالف مع الروس سوف تعتبر بمثابة اعلان للحرب ضد انجلترا ، غير أن هذا التحذير وصل متأخرا ، وبالتالي تعذر إبلاغه الى الحكومة الفارسية ، ولكن الشاه ، على أى حال لم يكن جادا فى موضوع التحالف مع الروس ضد الأتراك . فقد كان فى ذلك الوقت فقد الأمل فى الحصول على أية مكاسب من حرب القرم ، وبدأ يتطلع الى التوسع نحو الشرق .

وفى صيف وخريف عام ١٨٥٥ ترددت اشاعات عن عزم دوست محمد الزحف على مناطق نفوذ أخوته غير الأشقاء فى كابول بهدف توحيد الأقاليم الأفغانية الثلاثة وهى كابول وقندهار والحيرة تحت حكمه . وكان ناصر الدين من ناحية أخرى مصمما هو الآخر على وقف دوست محمد عند حده ، وضم اقليم الحيرة الى فارس ، وقد سبق لدوست محمد أن عقد معاهدة سلام

وصداقة مع حكومة الهند فى شهر مارس السابق تأكيداً منه على عزمه على مقاومة الخصم . وكان دوست محمد يتصور بأن من حقه أن يتحرك بذلك الاجراء ، وأن الحكومة البريطانية تؤيده فى ذلك ، رغم التعهد الذى كان قد قطعه على نفسه فى شهر يناير من عام ١٨٥٣ بعدم التدخل فى شئون اقليم الحيرة .

وفى شهر أكتوبر سنحت الفرصة لناصر الدين لاقضاء دوست محمد عن الحكم ، بعد حركة انقلاب فى اقليم الحيرة ، ربما تمت بالتواطؤ مع فارس . وهكذا تم خلع السيد محمد خان عن الحكم ، وحل مكانه شاهزاده محمد يوسف من أسرة سادوزاى الحاكمة ، واحد المحالين على المعاش فى فارس . ولقد أدرك ناصر الدين بأن هذه الفرصة توجب عليه أولاً التخلص من الوجود البريطانى الممثل فى البعثة الدبلوماسية البريطانية فى طهران .

وسرعان ما سنحت له هذه الفرصة . وفى يوم ٤ نوفمبر اتصل مورى برئيس وزراء فارس ليبلغه بأنه ينوى تعيين أحد العاملين فى البعثة البريطانية ، ويدعى ميرزا هاشم خان مراسلاً أخبارياً لهم فى شیراز . وعلى الفور اعترض الصدر الأعظم على هذا التعيين ، بحجة أن هاشم خان موظف من موظفى الحكومة ، وأن الحكومة البريطانية بموجب معاهدة ١٨٤١ يحق لها تعيين مراسلين فى طهران ، وتبريز وبوشهر فقط . غير أن مورى رفض احتجاج رئيس وزراء فارس بدعوى أن تعيين مراسلين فى تبريز كان يتم منذ سنوات كثيرة دون أن يعترض أحد على ذلك . ولم يتلق مورى رداً على وجهة نظره هذه . وفى يوم ١٦ نوفمبر اختطفت زوجة هاشم خان ونقلت الى البلاط الملكى . وقد أبلغ مورى بأنه سوف يتم تطليقها من زوجها بالقوة ، إذا لم يترك عمله عند البريطانيين . وعندما طالب مورى بالافراج فوراً عن

السيدة ، تلقى ردا من الصدر الأعظم بأنه ليس من حق مورى أن يحشر أنفه
فى موضوع حساس كهذا يمس الأسرة الملكية (فقد كانت زوجة هاشم خان
شقيقة احدى زوجات الشاه) ولكنه على الرغم من ذلك ابدى استعداد
للتفاوض عن الموضوع واعتباره كأنه لم يكن . غير أن مورى لم يكتثر بهذا
الهراء ، فقد كان مصمما على ممارسته حق البعثة فى حماية موظفيها ،
وبالتالى فقد وجه اندارا الى رئيس وزراء فارس بأنه ما لم يتم الافراج عن
زوجة هاشم خان حتى ظهر يوم ١٩ ، فانه سوف يغلق المفوضية ويغادر
البلاد .

فى منتصف يوم ١٩ نفذ مورى اذاره ، بعد أن مد فى مهلة الانذار ،
اثنى عشرة ساعة أخرى ، نزولا على طلب عم الشاه والقائمين بالأعمال
الفرنسى والتركى ، اللذين كانا يحاولان تسوية الخلاف . غير أن محاولة
القائم بالأعمال الفرنسى كانت مجرد تضليل ، لأنه كان شريكا للصدر الأعظم فى
المناورة . كما كان رئيس الوزراء نفسه يضع العراقيل فى طريق الشاهم ،
وذلك باتهام مورى بأنه كانت له مصلحة شخصية فى زوجة ميرزا هاشم خان ،
وانها فى الحقيقة كانت خلية له ، غير أن هذه التهمة لم تكن شيئا جديدا .
فلقد سبق للصدر الأعظم فى مناسبتين أن أبلغ أعضاء البعثات الأوربية
الدبلوماسية فى طهران بأن سبب اهتمام تيلور ثومبسون سكرتير المفوضية ،
ومن بعده مورى بزوجة هاشم خان أن الرجلين كانا يحبانه (١) .

(١) المراسلات المتعلقة بالقضية السياسية يمكن الاطلاع عليها فى
« فارس والخليج » مجلد ١١٠ وملفات وزارة الخارجية وعلى الأخص
إرساليات مورى الى كلارندون المؤرخه ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٢٨ نوفمبر و ٦
ديسمبر (رقم ٨٤ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٥) .

وقد استغرق اغلاق المفوضية ونقل الوثائق نحو أسبوعين ، وخلال هذه المدة أخذت رسائل وزارة الخارجية الفارسية تنهال على البعثات الدبلوماسية الأوربية تندد بتصرفات مورى وموقفه . ولم تمنع خطوة مورى لتجميد العلاقات مع فارس من هجوم الحكومة الفارسية عليه وتجريحه . كما اشترك الشاه نفسه فى الحملة ، فأرسل خطابات الى مورى عن طريق وزير الخارجية ، اتهم فيها البعثة البريطانية باتباع سياسة النيل من الحكومة الفارسية وتوجيه الاهانات اليها . وقال بأن هذه البعثة قد دأبت على حماية العصاة والمفسدين والمنحرفين من أفراد أسرتنا ، واغرائهم بالعمل عندها مقابل مرتبات ووظائف كبيرة دون سبب من جانبنا يدعوهم الى ذلك ، بل أن هذا يشجعهم على التطاول على حكومتنا ، والتدخل فى الشؤون الداخلية لهذه البلاد ، حتى أصبحت حقوق وامتيازات الضيوف تفوق حقوق المضيفين وأصحاب البلاد (١) . وفى أعقاب رحيل مورى من طهران يوم ٥ ديسمبر نقلت مذكرة من الشاه الى وزير خارجيته لتعميمها على البعثات الأجنبية المعتمدة لدى طهران ، وقد حمل فيها الشاه بشدة على اللهجة الوقحة والمثيرة للاشمئزاز لرسائل مورى حول موضوع هاشم خان وزوجته ، وجاء فى الرسالة : اننى واثق من أن مورى هذا ، رجل سخيف وجاهل وأحمق ، ولقد بلغت به الوقاحة والصفاقة الى حد التطاول حتى على الملوك وتجريحهم ! .. وانه

(١) فارس والخليج مجلد ١١٠ من مورى الى كلارندون ١٨٥٥/١١/٢٨
(رقم ٨٨٠) ومرفق به صورة من خطاب الشاه الى وزير خارجيته بتاريخ
١١ ربيع الاول ١٢٧٢ - ١٨٥٥/١١/٢٢ وكذلك خطابه المؤرخ ١٥ ربيع الاول
١٢٧٢ فى نفس المجلد .

ما لم ترسل الينا ملكة انجلترا اعتذارا لائقا على وقاحة مبعوثها فاننا لن نوافق على استقبال هذا الوزير الاحمق مرة أخرى فى بلادنا أو أن نقبل من جلالتها أى وزير آخر (١) .

ان هذا التدهور الشامل فى العلاقات مع فارس لم يكن أمرا متوقعا فى لندن ، رغم أن الحكومة البريطانية كانت على علم بالحالة المتأزمة فى طهران ، كما أن أخبار هذه القطيعة قد وصلت الى العاصمة البريطانية فى وقت كان بالمرستون ومجلس الوزراء مشغولين بمناقشة المراحل الأخيرة لحرب القرم . وقد بعث كلارندون بمذكرة ارتجالية الى مورى يؤيده فى الاجراء الذى اتخذه بالانسحاب ، ثم بعد ذلك وضعت المسألة على الرف لمدة شهرين ، أما فى الهند فقد كان رد الفعل مبهما ، ففى بومباى كان المسئولون يعتقدون بأن موضوع الحملة التى كانت لا تزال تنتظر الامر بالتحرك من بومباى الى الخليج لا يزال قائما ، أما فى كلكتا فقد اتسم الموقف بالحذر ، فقد كان من رأى الحاكم العام بأن الاوامر الصادرة من انجلترا فى العام السابق كانت تنحصر فى موضوع انحياز فارس الى روسيا فقط . وفى الوقت الذى كانت المشكلة لا تزال مطروحة للبحث جاءت التطورات فى أفغانستان لتضيف اليها بعدا جديدا . فلقد استولى دوست محمد على قندهار فى شهر ديسمبر ١٨٥٥ . وكانت الأخبار قد انتشرت بأن خطوته التالية ستكون الزحف على

(١) من ملفات وزارة الخارجية من مورى الى كلارندون ، تبريز ١٨٥٦/٢/٢٢ (رقم ٢٦) ومرفق به صورة من خطاب الشاه الى رئيس وزرائه ديسمبر ١٨٥٥ ، وقد ورد هذا الخطاب أيضا فى كتاب «المعاهدات» اعداد ايتشسون فصل ١٠ ص ٧٩ - ٨٠ .

(٧ - بريطانيا والخليج / ٢)

الحيرة . وقد وجه حاكمها الجديد محمد يوسف نداء عاجلا الى الشاه ليمد له يد المساعدة . وقد استجاب ناصر الدين للنداء على الفور ، وفي شهر فبراير من العام سير جيشا الى خراسان عقد لواءه الى احد امراء البيت المالك وهو سلطان مراد ميرزا . وبعد شهر من ذلك التاريخ فرض مراد ميرزا حصارا على غوريان واستولى عليها ، وكانت غوريان هي خط الدفاع الامامي للحيرة من الجهة الغربية . غير أن سكان الحيرة استاءوا من هذا الاجراء ، واعتبروا قائد الحملة معتديا أكثر منه منقذا . وعندما أراد سلطان مراد وضع حامية فارسية في الحيرة ، وصك عملة فارسية وقراءة خطبة الجمعة في المساجد باسم شاه فارس ، ادرك سكان الحيرة ما يراد بهم ، ولقد كان أهل الحيرة خائفين من أعمال محمد يوسف بسبب استدعائه الفرس وقاموا باعلان الثورة عليه بقيادة عيسى خان الذي تمكن من طرد الأمير السودازي من الحيرة ، وأرغمه على اللجوء الى معسكر الفرس ، وعلى أثر ذلك قام عيسى خان برفع العلم البريطاني على المبنى الذي كان يقيم فيه وكيل شركة الهند الشرقية ، وبعث بنداء يطلب المساعدة الى موري الذي كان ذلك الوقت على الحدود التركية ، كما بعث بطلب آخر الى حكومة الهند (١) وقد تلقى الحكمدار البريطاني في بشاور طالب عيسى خان يوم ٢ مايو ، وأبرق الى كلكتا على الفور . كما وصلت رسائل في اليوم نفسه الى بشاور من دوست محمد ، يعلن فيها عزمه على التقدم لانقاذ الحيرة ، ويطلب فيها موافقة الحاكم العام على هذا القرار (٢) . غير أن هذين الطلبين وضعوا

(١) فارس والخليج مجلد ١١١ من آر . دبليو . ستيفنز (القنصل البريطاني في طهران) الى كلارندون ١٨٥٦/٦/٢٠ (رقم ٣٧) .

(٢) من سجل الخطابات السرية لحكومة بومباي مجلد ٣٢ من حاكم بومباي الى اللجنة السرية ١٨٥٦/٢/٢٢ (رقم ٣٨ الادارة السرية) كان =

الحاكم العام الفايكونت كاننج فى مأزق . فقد كانت آخر التعليمات التى تلقاها بشأن الصراع بين فارس وأفغانستان قد صدر بتاريخ ٢٢ مارس ١٨٥٦ ، أى على أثر اجتماع مجلس الوزراء فى نفس اليوم لمناقشة قيام الجيش الفارسى بالزحف عبر خراسان . وبالتالي فلم يكن هناك من وجهة نظر مجلس الوزراء ما يمنع الشاه بموجب تعهد ١٨٥٣ من تقديم العون الى أهل الحيرة ضد خصومهم فيما لو شاء ذلك . وأنه ما لم يتضح أن للشاه أهدافا تتجاوز هذا الحد ، فليس ثمة ما يحمل الحكومة البريطانية على تغيير سياستها بشأن الحيرة . وأكد قرار مجلس استقلال الحيرة ومعارضه دوست محمد على ضمها (١) .

كانت حماقات اوكلاند لا تزال تلقى ظلالها الكثيفة على الوضع . وكان هناك نفور واضح فى الأوساط المسئولة فى لندن من التورط فى مشاكل أفغانستان ، أيا كانت أهمية مثل هذا التدخل بالنسبة للحكومة البريطانية . ولقد كان ول هاوس أكثر بعد نظر ، بالنسبة الى هذا الموضوع

يعتقد فى البداية بأن الرسالة التى وصلتته من الحيرة ، كانت مرسله من محمد يوسف .

(١) مجموعة مسودات المجلس - من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٦/٣/٢٢ (رقم ١٦٣٩) للاطلاع على سير المناقشات فى مجلس الوزراء يمكن الرجوع الى وثائق كلارندون (مجلد ٤٨ من فرنون سميث رئيس مجلس الهند الى كلارندون ١٨٥٦/٣/٢٢ » اننى أكتب اليك لاقول بأن القرار الصادر من مجلس الوزراء جاء مختلفا بعض الشيء عن وجهة نظرك ووجهة نظر ول هاوس » .

عندما قال بمناسبة انتهاء مدة عمله كحاكم عام للهند « ان رأى الشخصى ينبع من الاعتقاد بأن المصالح الحقيقية للحكومة البريطانية فى الشرق سوف تضطرها الى توثيق علاقاتها مع أفغانستان ، وان يخلق الى الحد الممكن شعورا بالمصالح المشتركة بينهما وبين حكام وشعب ذلك البلد (١) وكان كلارندون يشاطره هذا الرأى الى حد كبير ، غير أن هذا الأخير كان موجودا فى باريس لحضور مؤتمر السلم عندما أجمع مجلس الوزراء يوم ٢٢ مارس لمناقشة السياسة البريطانية تجاه أفغانستان . اما كاننج الذى خلف ول هاوس فقد كان أكثر حذرا منه . ولو أن الحاكم العام السابق بقى فى كلكتا حتى شهر مايو عند وصول الطلب من الحيرة ، لربما شعر ول هاوس بأن تغيير الظروف منذ الثانى والعشرين من مارس قد يبرر له تجاوز التعليمات التى لديه بهذا الشأن . وكما حدث ، فان كاننج لم يرد على الطلب ، كما لم يشجع دوست محمد على الزحف الى الحيرة لمساعدة سكانها .

قبل أن تعرف العاصمة البريطانية وحكومة الهند الدور الذى كان يقوم به الفرس فى الحيرة كانت حكومة فارس قد قامت بمبادرة للتفاهم بينها وبين الحكومة البريطانية . ولكن هذه المبادرة لم توجه الى مورى الذى كان قد انتقل هو وحاشيته الى بغداد وانما وجهت الى اللورد ستارنفورد . دى ردكليف السفير البريطانى لدى الباب العالى . فى العاشر من شهر ابريل عام ١٨٥٦ طلب القائم بالأعمال الفارسى الاجتماع بالسفير وعرض عليه جملة من المقترحات التى قد تساعد على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، ومن بين هذه العروض : أن يعود

(١) من ملفات وزارة الخارجية محضر ول هاوس ١٨٥٦/١/١٤ .

مورى الى طهران ، على أن يقوم كل من الشاه ورئيس الوزراء باستقباله استقبالا وديا ، وسحب الخطاب الذى جرى تعميمه بين البعثات الأجنبية فى شهر ديسمبر ، وإعادة زوجة ميرزا الى زوجها وارجاع زوجها الى عمله فى حكومة فارس (١) غير أن هذه المقترحات جميعها لقيت ردا فائرا فى لندن. فلم يكن مجلس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت يستعجل استئناف العلاقات مع فارس . فقد كانت حرب القرم قد وضعت أوزارها ، ولم يعد ثمة سبب ملح لخطب ود الشاه : « اننا لم نكن متعجلين بالنسبة الى هذا الموضوع ، هذا ما جاء فى رسالة كلارندون الى ستراتفورد » أولا ، لأن السبب الأصلى للخلاف لم يكن سببا وجيها ، وانه لم يحظ بتأييد مجلس الوزراء أو البلاد ، وثانيا لأن الموضوع لم يعالج بطريقة لبقة أو مرنة من جانب مورى ، وثالثا لأن المشكلات فى الشرق لا تفقد أهميتها بمرور الوقت ، ثم أن الفرس قد يزعجهم عدم اهتمامنا بهذا الموضوع أكثر مما يشير حماسهم (٢) .

وفى أوائل مايو نوقشت المبادرة الفارسية فى مجلس الوزراء البريطانى . ولكن موضوع الحيرة لم يكن من بين الموضوعات البارزة التى تناولتها المناقشات ، بل كان الموضوع الرئيسى هو الاهانات التى وجهت

(١) من ملفات وزارة الخارجية من ستراتفورد الى كلارندون ١٠ و ١٢/٤/١٨٥٦ (رقم ٤١٣ و ٤٢٢) .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ١٣٦ خطاب من كلارندون الى ستراتفورد ١٠ و ١٢/٤/١٨٥٦ (رقم ٤١٣ و ٤٢٢) وكذلك ملفات وزارة الخارجية من كلارندون الى ستراتفورد ١٢/٥/١٨٥٦ (برقية) .

الى مورى . وقد تقرر الاستثناس بآراء كل من السير جوستين شيل
الوزير المفوض السابق فى طهران ، وهنرى رولنسون الذى كان قد ترك
بغداد فى الآونة الأخيرة ، وعلى أساس توصياتهم وضعت الخطوط
العريضة لتسوية النزاع مع حكومة فارس . وفى يوم ١٥ مايو أوغز
كلارندون الى ستراتفورد بابلغ القائم بالأعمال الفارسى فى العاصمة
التركية ، بأن الأسس التى اقترحها لعودة العلاقات لم تكن كافية ، وأن
الحكومة البريطانية لتصر على تعيين هاشم خان مراسلا أخباريا لها فى
شيراز ، وأنه لابد من تقديم اعتذار رسمى على سلوك رئيس الوزراء .
وكان تصور كلارندون للتعويض المطلوب من فارس هو أن يتم سحب
المذكرات العنيفة التى أصدرها الشاه فى شهرى نوفمبر وديسمبر
السابقين ، وتقديم اعتذار كتابى من الصدر الأعظم وتعييمه على البعثات
الأجنبية فى فارس ، ودعوة شخصية من الشاه الى مورى بالعودة الى
طهران . وعلى أى حال فقد نصح كلارندون ، ستراتفورد فى السر بعدم
أظهار أى اهتمام بالقطيعة ، بل على العكس ، كلفه بأن يحاول أن يدخل
فى روع الحكومة الفارسية بأن الحكومة البريطانية لا يهمها أن يسوى
هذا الخلاف أم لا ، وخلال هذا كان كلارندون يسعى الى عدم اعطاء الحكومة
الفارسية أى انطباع يهدف الى اعتبار أحداث نوفمبر وديسمبر هى
السبب الأساسى للخلاف مع فارس ، وكما ذكر كلارندون لستراتفورد مع
الايغاز اليه بالتأكيد على القائم بالأعمال الفارسى أنه « اذا كان الفرس
يجذبون دخول حرب سافرة معنا ، بدلا من الاعتذار عما بدر منهم سابقا ،
وطمأنتنا على المستقبل ، فاننا سوف نقبل التحدى . ان احتلال الفرس
لحيرة سواء كان عملا مدبرا أو غير ذلك انما هو انتهاك صريح لاتفاقهم
معنا ، كما أن المادة ١٥٠ والمادة ١٦ من المعاهدة المقترحة مع الولايات المتحدة
موجهة ضدنا ، الأمر الذى يبرر لنا الآن أن نعلن الحرب على فارس .

٣.٢ -

بعد أسبوع من ارسال هذه التعليمات وردت معلومات أكيدة الى لندن لأول مرة عن نشاط الفرس في الحيرة . وفي الحال فهم بالمرستون بأن الروس وراء تحركات الشاه « وانه لابد من حمل الحكومة الفارسية على التخلي عن خطها ضد الحيرة » هذا ما قاله بالمرستون لكларندون :

« انه لمن الأهمية والضرورة بمكان أن لا نسمح لفرس باستيلاء على الحيرة . وقد كانت فارس لعدة سنوات تعتبر المنطقة العازلة بالنسبة للدفاع عن حدود الهند ضد روسيا . أما الآن فينبغي علينا أن ننظر الى فارس باعتبارها خط الدفاع الامامي عن روسيا . ولكن أفغانستان قد أصبحت الآن خط الدفاع عن الهند ، وأن الممرات الكثيرة التي يمكن أن يعبر من خلالها جيوش الغزو ينبغي أن نقوم باحتلالها كلما أطل خطر . وعلى أي حال ، وطالما بقي دوست محمد على قيد الحياة فيمكننا اعتباره حاكما صديقا على حدود الهند البريطانية .»

في يوم ٢٤ مايو أُلِّق كларندون الى ستراتفورد ، يكلفه بالقيام بتوجيه تحذير الى القائم بالأعمال الفارسي في القسطنطينية بأنه : اذا قامت فارس باحتلال إقليم الحيرة فان ذلك العمل سيكون سببا جديدا وأكيدا للخلاف مع بريطانيا ، وبالتالي ستصبح جميع المفاوضات لتسوية الخلافات القائمة عديمة الجدوى « (١) .

وقد قام ستراتفورد بنقل تحذير كларندون وشروطه لتسوية الخلافات الى القائم بالأعمال الفارسي في يوم ٢٦ مايو ، ثم عاد فكرر انذاره في خطاب بعث به الى الصدر الأعظم في نفس اليوم .

(١) من ملفات وزارة الخارجية من كларندون الى ستراتفورد ١٨٥٦/٥/٢٤ (رقم ٥٦٠) برقية .

كان مالكولم خان قد عاد فى هذا الوقت من طهران للاشتراك فى المحادثات ، وفى الأسبوع الأخير من مايو والأسبوع الثانى من يونيو عقد ستراتفورد عددا من اللقاءات معه ومع القائم بالأعمال الفارسى ، وقد رفض الفرس الموافقة على الموضوع الرئيسى الخاص بتعيين ميرزا هاشم فى شیراز ، وقد ركز ستراتفورد على اعتراض الفرس على هذه النقطة الى درجة أنه أوعز الى كلارندون يوم ٢ يونيه بصرف النظر عن هذا الطلب ، سيما وأنه قد شعر باحتمال التوصل للنجاح حول النقاط الأخرى للخلاف (١) وما ان بعث ستراتفورد باقتراحه هذا حتى وصلت الى القسطنطينية معلومات عن استيلاء الجيش الفارسى على الحيرة بعد حصارها . غير أن هذا الخبر كان سابقا لأوانه ، وأن كان قد أدى الى تغيير مسار النزاع مع فارس ، وأصبح مصير الحيرة نقطة الخلاف الرئيسية بين الدولتين ، بينما تراجع موضوع انسحاب مورى الى المرتبة الثانية من الأهمية . وفى يوم ١٥ يونيو أبرق كلارندون الى ستراتفورد يكلفه بصرف النظر عن موضوع ميرزا هاشم اذا وافق الفرس على الانسحاب الفورى من الحيرة ، وعلى أى حال فقد علم ستراتفورد بأن الحيرة لم تكن قد سقطت فى أيدي الفرس ، وقد أدى هذا الخبر الى التقليل من خطورة المشكلة . وخلال اجتماعاته التالية مع ممثلى حكومة فارس ظل كلارندون يؤكد على أهمية عودة البعثة البريطانية الى طهران ، باعتبارها الموضوع الأهم . ولعل ذلك يرجع الى حساسيات ستراتفورد

(١) من ملفات وزارة الخارجية من ستراتفورد الى كلارندون

١٨٥٦/٦/٢ (رقم ٦٧٩) انظر أيضا تقاريره أرقام ٦٥٢ و ٦٦٤ و ٦٧٠

فى نفس المجلد .

نفسه ، كما يرجع أيضا الى عدم تلقيه معلومات جديدة من كلارندون خلال ما بقى من شهر يونيو . وفى يوم ٢٧ يونيو وجه ستراتفورد انذارا (١) الى ممثلى حكومة فارس يتضمن الشروط البريطانية لاستئناف العلاقات مع الحكومة الفارسية . ولم يرد فى الانذار أى ذكر عن مسألة تعيين ميرزا هاشم فى شيراز ، أو عن انسحاب القوات الفارسية من الحيرة ، ولعله كان متأثرا من اصوار مالكولم على استبعاد مناقشة أى انسحاب قبل استئناف العلاقات الدبلوماسية . كما أن المحادثات حول الانسحاب لابد وأن ترتبط بتعهد تقدمه الحكومة البريطانية ، بعدم السماح لدوست محمد بمد نفوذه الى الغرب ، لأن الهدف الأساسى من دخول الجيش الفارسى الى الحيرة ، كما أكد مالكولم ، هو منع دوست محمد من تحقيق ذلك .

غير أن الموقف فى لندن كان غير ذلك ، خصوصا بعد أن تلقت من الهند فى الأسبوع الثانى من يونيو طلب أهل الحيرة للمساعدة ، واستعداد دوست محمد لتأييدهم . كما تلقت لندن معلومات من ار . دبليو . ستيفنز القنصل البريطانى فى طهران عن قيام عيسى خان باقصاء محمد يوسف عن السلطة ونقله الى فارس أسيرا . وفى يوم ٥ يوليو اجتمع مجلس الوزراء فى لندن لبحث الوسائل التى تكفل انسحاب الفرس من الحيرة . وكان بالمرستون وكلارندون وفرنون سميث رئيس وزراء شئون حكم الهند من أنصار المواقف المتشددة ، غير أن زملاءهم لم يشاطروهم

(١) أن هذا الانذار يمثل الكلمة الأخيرة ، هذا ما جاء فى رسالته الى كلارندون (من ملفات وزارة الخارجية) من ستراتفورد الى كلارندون ١٨٥٦/٦/٢٣ (رقم ٧٧٩) .

هذا الرأي (١) . وكحل وسط تم تكليف الحاكم العام فى الهند يوم ١٠ يوليو بتأييد دوست محمد بالزحف على الحيرة لانقاذها وتزويده بالأسلحة اللازمة . وفى اليوم التالى بعث كلارندون بانذار الى رئيس وزراء فارس يحذره فيه ، أنه ما لم يتم سحب الجيش الفارسى فورا من الحيرة فان الحكومة البريطانية سوف تضطر الى اتخاذ الاجراءات التى تحفظ لها كرامتها ومصالحها . . (٢) وفى اليوم السادس عشر من يوليو نسلم ستراثفورد رد الصدر الأعظم على انذار كلارندون المرسل اليه يوم ٢٦ مايو ، والذي ادعى فيه الصدر الأعظم ، أنه لا يستطيع أن يفهم سر غضب الحكومة البريطانية وقال : « بأن جيش فارس قد ذهب للدفاع عن الحيرة ضد دوست محمد ، وانه سينسحب منها اذا تراجع دوست محمد من قندهار وعاد الى الحيرة ، وانه اذا عادت البعثة البريطانية الى سهران فان هذه المشكلة سوف تحسم على الفور (٣) .

كان موقف البلاط الفارسى واضحا كل الوضوح ، والاحتجاجات وحدها لم تعد تكفى لحمل الفرس على الانسحاب من الحيرة . وفى يوم

(١) انظر وثائق كلارندون مجلد ٥٠ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٦/٩/١٤ مجلد ٤٨ من سميث الى كلارندون ١٨٥٦/٩/٢٧ .

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/٧/١٦ (رقم ١٦٤٩) ومرفق صورة من خطاب كلارندون الى الصدر الأعظم ١٨٥٦/٧/١١ .

(٣) مسودات المجلس - من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/٧/٢٢ رقم (١٦٥١) ومرفق به صورة من خطاب ستراثفورد الى كلارندون ١٨٥٦/٧/١٦ .

٢١ يوليو عقد مجلس الوزراء البريطاني اجتماعه ، وفي يوم ٢٢ منه أرسلت التعليمات التالية الى الهند : يتعين اتخاذ التدابير الفورية في بومباي لاعداد حملة عسكرية يمكنها احتلال جزيرة خرك في الخليج الفارسي ، ومنطقة بوشهر داخل فارس ، على ألا تتحرك هذه الحملة قبل وصول أوامر من هذه البلاد ولا بد من مضي بعض الوقت لتلقى الرد من الحكومة الفارسية على انذار ١١ يوليو ، وعلى أية حال فلا يمكن القيام بعمليات عسكرية في الخليج قبل شهر أكتوبر ، أي بعد أن تخف حرارة الصيف المحرقة وتسمح الرياح الجنوبية - الغربية الموسمية باقلاع الحملة من بومباي الى الخليج مباشرة : غير أن الوقت كان في صالح الفرس ويهيئ لهم الفرصة للاستيلاء على الحيرة ، ووضع الحكومة البريطانية أمام الأمر الواقع » . وقد علم على سبيل المثال انه بعد وصول انذار ستراتفورد المؤرخ ٢٦ مايو أصدر رئيس وزراء فارس أمرا الى سلطان مراد ميرزا بسرعة احتلال الحيرة ، حتى لو كلفه ذلك فناء نصف جيشه (١) وعلى أي حال ففي ذلك الوقت لم يكن ثمة شيء يمكن عمله في مواجهة مواقف الصدر الأعظم . ولقد ذكر بالمرستون لكларندون : « بأن الطريقة الوحيدة للتعامل مع رئيس وزراء فارس هي السكوت مؤقتا ريثما تحين الفرصة لتوجيه الضربة » كما طلب من ستيفنز ابلاغ كاننج بالآلا يتخذ أي اجراء جديد في الموضوع . . وعلى حكومة بومباي أن ترسل بأسرع ما يمكن الحملة العسكرية لاحتلال خرك وبوشهر في ضوء سماح

(١) فارس والخليج مجلد ١١١ من ستيفنز الى كларندون من

المعسكر القريب من طهران ١٨٥٦/٦/٢٢ (رقم ٣٨) .

الأحوال الجوية . ولكن عليها الآن والى أن تقلع الحملة أن يظل أمر تحركها ووجهتها سرا بقدر ما تسمح به تلك الاستعدادات « (١) .

كانت الاستعدادات الأولية للحملة قد استكملت عند وصول التعليمات بتاريخ ٢٢ يوليو ، واعتبارا من بداية العام عندما تلقت الهند خبر قطع العلاقات مع فارس ، جرت تحريات كثيرة لتحديد حجم وتشكيل القوة العسكرية اللازمة لاتخاذ اجراءات حربية ضد فارس فى الخليج والى حد كبير فقد كان المسئولون فى بومباى يعملون فى الظلام . فلم يسبق أن قام جيش أوربى بعمليات حربية فى جنوب فارس منذ حملة الاسكندر الاكبر ، كما أن احتلال خرك فى سنة ١٨٣٨ لم يكشف عن خبره بالظروف التى قد يواجهها أى جيش داخل اراضى فارس . وكان ثمة اقتناع عام بأن العمليات قد تتطلب قوة كبيرة من سلاح الفرسان ، وأن قسما كبيرا من رجال الحملة ، ربما نصفها ، ينبغى أن يتشكل من العناصر الأوربية ، لأن الجندى الهندى لم يثبت أنه ند للجندى الفارسى ، وأخيرا تم الاتفاق على تكوين الحملة من ٥٠٠٠ رجل كقوة تمهيدية للقيام بعمليات عسكرية محدودة .

كانت الأوامر الصادرة من لندن بتاريخ ٢٢ يوليو تحدد العمليات المطلوبة فى احتلال خرك وبوشهر فقط . وعلى حين كانت هذه المهمة ليست شاقة فى ظاهرها ، الا أنها من الوجهة العسكرية ، كانت عملية الاحتلال تبدو أكثر صعوبة من عملية احتلال سنة ١٨٣٨ ، عندما كانت الجزيرة من غير تحصينات ، وقبائل الساحل الفارسى كانت فى ثورة ضد

(١) وثائق كلارندون مجلد ٤٩ من بالمرستون الى كلارندون

الحكومة المركزية فى فارس كما أن شيخ بوشهر كان منحازا الى البريطانيين . وفى الأعوام الأخيرة زودت خرك بحامية عسكرية ، كما تم تعزيز وسائل الدفاع عن بوشهر . كذلك أقيم حاجز دفاعى (متراس) على طول مبنى الممثلة السياسية البريطانية ، لا لارغام المقيم البريطانى فحسب ، وإنما لمراقبة رصيف الممثلة على الجانب الشرقى من الشاطئ . وفى شهر سبتمبر من عام ١٨٥٦ أفاد القائد المقيم فلكس جونز من الأسطول الهندى ، بأن سكان بوشهر وغيرها من المناطق الساحلية ساخطون جدا ، مما تسرب من أخبار عن عمليات أعداد الحملة العسكرية فى بومباى . وقد ترتب على ذلك انتشار حالة هوس ضد المسيحيين مما اضطره الى نقل وثائق الممثلة وخزانتها الى احدى الطرادات الراسية فى ميناء بوشهر ، كما رفض أن يسمح لبعض ضباط قومسارية بومباى الذين حضروا الى بوشهر للتفاهم على توفير المؤن للحملة لأكثر من بضعة ساعات فى البلدة (١) .

ولعل أسوأ ما يمكن أن تتعرض له الحملة هو طبيعة المنطقة الداخلية من البلاد . فقد كان المسئولون فى الهند مترددين فى المجازفة بالقيام بتلك الحملة ، رغم اعترافها بأهمية تلك العمليات . ولم يكن أى من كاننج أو اللورد الفنستون حاكم بومباى مقتنعين بالرأى السائد فى لندن بأن معاومة الفرس للحملة قد تنهار بعد الاستيلاء على خرك وبوشهر . . لأن الطلسم الذى يعتقد أننا سنحصل عليه من مجرد احتلالنا لخرك

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٧ خطاب سرى رقم ١٧٨ المؤرخ ١٨٥٦/١/١٧ من جونز الى اندرسون (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) ١٨٥٦/٩/٢٩ (رقم ٢٢ الادارة السرية) .

سوف يفقد مفعوله (١) فالطريق من بوشهر الى المنطقة الداخلية من فارس وعرة : بل حتى الطرق الكبيرة الى شيراز تكون غير صالحة للاستخدام أكثر أوقات السنة . وقد أفاد الكابتن جونز الذى كلف باستطلاع المنطقة الساحلية واعداد تقرير عنها رسم صورة كئيبة عن وعورة الطريق التى يتعين على الحملة أن تسلكها . فالاطعمة غير متوفرة بكميات كافية ، ومعظم ما سوف تحتاج اليه الحملة من المؤن يتعين الحصول عليه من تركيا العربية أو الهند نفسها . وبالمثل ما تحتاج اليه المواشى فلا بد من استيراد العلف لها من الخارج ، كما أن الماء شحيح جدا : فضلا عن أن حرارة الصيف سوف تكون صعبة الاحتمال على الجنود الأوربيين . ومن المحتمل أن يؤدى الشتاء الى افناء القسم الأكبر من رجال الحملة ، ثم ان القرى الواقعة بين بوشهر وتبريز مليئة بأمراض الدوسانتاريا . وحمى الدماغ ورمم العيون ، والأمراض التناسلية أو التهاب الكبد . كما أن وباء الكوليرا لا يفارق المنطقة ، أضف الى ذلك أن بوشهر منطقة غير صالحة على الاطلاق لتوجيه العمليات لعدم وجود مرفأ صالح ، وأن الرحلة من الشاطئ للوصول الى البواخر تكون تحت رحمة الرياح الشمالية . وأن هذه البلدة هى أكثر المناطق ضجيجا على الكرة الأرضية ، على حد رأى طبيب المثلثة :

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٤ المؤرخ ١٨٥٦/٤/٢ من الفنستون الى اندرسون ١٨٥٦/٣/٢٤ (رقم ١٥ الادارة الخارجية) انظر كذلك وثائق كلارندون مجلد ٤٨ من الفنستون الى فرنون سمث ١٨٥٦/٧/٢٩ ومرفق لخطاب سمث الى كلارندون ١٨٥٦/٩/٢٠ .

« لا يوجد بها نظام للمجارى سواء تحت الأرض أو خارجها للمساكن والشوارع ، وبالتالي فإن جميع القاذورات التى تخرج من هذه البيوت تترك . أما لتتراكم فى الشوارع أو تبخر بفعل أشعة الشمس . . ويوجد فى المدينة ما لا يقل عن سبعة أو ثمانية مدافن مفتوحة من جميع الجوانب ، وهذه أيضا تضاعف فى تلويث الجو الى حد كبير . كما لا تتخذ الاحتياطات اللازمة فى هذا الشأن لحفر قبور الموتى بأعماق أكبر ، كما أن الساحل الرملى كان ولا يزال مصدرا رهيبا للأوبئة والقاذورات ، فعليه تتراكم كل الأوساخ والقاذورات بحيث تفوح منه رائحة شديدة النتانة .

أما العقبة الرئيسية التى كانت تنتظر الحملة العسكرية فى جنوب فارس فهى الجيش الفارسى . رغم أن تعداد هذا الجيش يقدر بستة وثمانين ألف رجل ، إلا أنه لا يستطيع أن يقذف الى الميدان بأكثر من ٢٠ ألفا من العناصر المدربة التى ينتمى معظمها الى منطقة أذربيجان ، كما ينطبق نفس الشيء على سلاح المدفعية الذى تملكه فارس . وتتكون المدفعية نفسها من ١٢٠ مدفعا عيار ٦ الى ١٢ . أما بقية الاسلحة فهى من نوع ردىء ، كما تعاني نقصا فى الذخيرة ، كما انها ضعيفة فى الاداء . أما النقل العسكرى فيعتمد على البغال والخيول والجمال : فالجيش الفارسى يكاد لا يملك عربة آلية واحدة ، كما لا يملك حتى عربات أو دافعات للمدافع . أما الروح المعنوية للجيش ، باستثناء بعض الفرق التى يتكون منها الحرس الخاص للشاه فتمدينة جدا . ويتقاضى الفرد فى الجيش الفارسى اسما ٧ توماتات فى العام ومخصصات للخبز تبلغ بنسا واحدا فى اليوم (عمله انجليزى) . ولكن حتى التوماتات السبعة لا يستلم منها الجندى أكثر من تومانيين فى العام والبقية تذهب الى

الضباط عن طريق صراف الجيش . ثم حتى هذا المبلغ يتسلمه على شكل حصص من القمح التالف وعلى دفعات وبأسعار باهظة . وبالتالي فليس من الغرابة فى شىء أن يشغل الجيش الفارسى نفسه فى معاناة الصراع من أجل البقاء . أما النظام فيتم تطبيقه عن طريق الجلد والسجن والاعدام . وليس للجيش الفارسى خدمات طبية على الاطلاق . فالجندى أو الشخص المريض يترك ليموت الا اذا اهتم به بعض زملائه . وباختصار فان الجيش الفارسى اذا استثنينا العناصر الاذربيجانية منه ، فهو جيش عديم الجدوى كقوة مقاتلة . ولعل القوة القتالية لفارس تكمن فى الخيالة غير النظاميين ، من القبائل الفارسية المحاربة . وحتى هذه لا تصل الى مستوى فرق الخيالة الاذربيجانية ، وعلى أية حال فقد كان من المشكوك فيه ، ما اذا كان الشاه يستطيع الاعتماد على تأييد القبائل . وكانت أغلبية قبائل البختيارى التى يتألف منها اتحاد القبائل الفارسية ترفض الولاء للشاه ، بينما قبائل الجنوب كانت تعيش فى ظل ثورات مستمرة ضد السلطة الحكومية (١) .

فى أوائل أكتوبر كانت الحملة قد استكملت استعداداتها للعمل فى الخليج . وعلى خلاف الأوامر التى أصدرها القائد العام لقوات بومباى فان حكومة الهند عارضت اشراك قوة الفرسان الأوربية . وقد وصل عدد أفراد الحملة فى شكلها النهائى ٥٧٢٠ رجلاً يمثلون القوات والأسلحة الآتية :

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٥/١٠/١٩ (رقم ١٦٢٦٥) ومرفق صورة من رسالة مورى الى كلارندون ١٨٥٥/٨/١٨ (رقم ٤٦ سرى) .

١ - المشاة - الفرقة ٦٤ والفرقة الثانية للشركة ، وقوة المشاة الأوربية الخفيفة ، والفرقة الرابعة والفرقة العشرون ، قوة المشاة المحلية لمنطقة بومباي ، وفصيلة البلوش الثانية .

٢ - الخيالة - فصيلتان من كتيبة الفرسان الثانية الخفيفة لمنطقة بومباي ومجموعتان من خيالة بونا غير النظامية .

٣ - المدفعية - مجموعتان من سلاح المدفعية الراكبة وبطاريات من مدفعية المشاة مع بعض الاحتياطي .

٤ - فيلقان من مهندسي الألفام (١) .

أما وسائل نقل الحملة فقد قام القائد العام للأسطول الهندي بتوفيرها . وكانت تتألف من ثماني سفن حربية وسفینتين شراعيتين من البحرية وباخرتين وثلاثين سفينة شراعية تم تأجيرها . وقد عين المAJOR جنرال اف . ستوكر من قوات بومباي قائدا للحملة ، وزود بكل المعلومات التي أمكن الحصول عليها من الخليج وجنوب فارس وبعد ذلك غدا كل شيء معلقا على قرار يصدر من لندن .

في ٧ سبتمبر وصل رد الصدر الأعظم على انذار كلارندون المؤرخ ١١ يوليو الى استراتفورد رد كليف في القسطنطينية ، وقد تم ابراقه الى

(١) خطابات بومباي السرية مجلد ٣٢ رقم (١) من حاكم بومباي الى وزارة الخارجية محضر كانشج ١٨٥٦/٩/٢٢ ومرفق بخطاب كارك الى هموند ١٨٥٦/١١/١١ .

(٨ - بريطانيا والخليج / ٢)

لندن في نفس اليوم . ولكن ميرزا آغا خان على ما يبدو لم يهتم بانذار وزير الخارجية . فقد ذكر في رده بأن الشاه قد عين سفيرا جديدا في فرنسا ، وأنه سوف يسافر الى مقر عمله عما قريب ويعرج على القسطنطينية حيث سيجري مشاورات حول موضوع الحيرة الشائك بخدافيه (١) وفي نفس اليوم ألح بالمرستون بامتعاض لكلاوندون بأنه ليس هناك شيء جديد يمكن أن يأتينا من فارس غير المزيد من الاهانات ، فقد كان الصدر الأعظم على يقين من أن التهديد البريطاني لن ينفذ أما بالنسبة لبالمرستون فإنه لم يجد أي صعوبة في معرفة أسباب تلك الثقة ، لأن تأييد الروس له في نزاعه مع البريطانيين كان أمرا مفروغا منه ، وعلى الأخص في تلك المرحلة ، التي أوشكت فيها حرب القرم أن تضم اوزارها ، غير أن الفرس لم يعتمدوا على الروس وحدهم ، فقد كانت هناك فرنسا التي تعتبر حليفا قويا لهم ، ولهذا أخذ ميرزا آغا خان يتملق المسيو بوري القائم بالأعمال الفرنسي في طهران ويقدم اليه الهدايا . كما كانت الاتصالات والمراسلات مستمرة بين وزارة خارجية فارس والمفاوضية الفرنسية . وقد منح القائم بالأعمال الفرنسي الساه وسام الشرف الفرنسي ، وقد منحه الشاه ردا على ذلك وسام الأسد والشمس الفارسيين . وقد اشترك أحد المهندسين الفرنسيين في عمليات الحضار على الخيرة ، كما سلم الشاه صورة له مرصعة بأحجار الماس الى سفيرة الجديد في فرنسا فاروخ خان لتقديمها هدية الى وزير خارجية

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ٩/١٠ و ١٨٥٦/١٠/٤ (١٦٥٦ و ١٦٦٥) ومرفق به صورة من خطاب ستراتفورد الى كلاوندون ٩/٧ وخطاب من الصدر الأعظم الى كلاوندون ١٤ ذى الحجة ١٢٧٢ - ١٨٥٦/٨/١٧ .

فرنسا . ومن ظاهر الأمور كان الصدر الأعظم يأمل أن تقوم فرنسا بمشروع منفردة أو بالاشتراك مع روسيا بمنع بريطانيا من شن الحرب على فارس (١) .

وطبعي ألا يستسيغ بالمرستون تودد الشاه إلى فرنسا ، فقد كان مصمما على ألا يسمح لفرنسا وروسيا أن يكونا الحكم في النزاع البريطاني الفارسي . كما لم يكن يرضى أن يستقيل الصدر الأعظم الإنذار البريطاني بتلك اللامبالاة . وفي الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر طلب بالمرستون إلى فرنون سميث عضو مجلس الهند إرسال التعليمات إلى الهند بشأن إبحار الحملة العسكرية . غير أن سميث الذي كان معروفا بأنه من أنصار الخط المتشدد تجاه فارس أخذ الآن يعيد النظر في موضوع اللجوء إلى القوة في حسم الخلاف . فربما كان هناك بعض الصواب فيما ذكره المفاوضون الفرنسيون في اجتماعات القسطنطينية ، من أن الغرض من الحملة العسكرية الفارسية إلى حيرة كان منع دوست محمد من الاستيلاء عليها ، إذ لم يكن من المحتمل ، كما ذكر فرنون كلارندون أن تشن فارس حربا على أساس أن تخف روسيا لمساعدتها (٢) كما لم تكن الأوساط المسئولة في الهند متحمسة لفكرة الحملة

(١) للاطلاع على نشاط الفرنسيين في طهران فيما بين يناير ويوليو ١٨٥٦ انظر تقارير ستيفنز من طهران ، خصوصا تقريره رقم ٣١ المؤرخ ٥/٣١ وذلك في « فارس والخليج » مجلد ١١١ وخطاب من هوري إلى كلارندون بغداد ١٨٥٦/٦/٢١ (رقم ٥٧) بنفس المجلد .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ٤٨ من سميث إلى كلارندون ١٨٥٦/٦/١٠ .

من كاننج إلى سميث ١٨٥٦/٨/٨ .

العسكرية كما قال . وكان كانبج قد بعث برسالة اليه في الشهر السابق يقول فيها : « اننى اشعر بالاشمئزاز أكثر من أى وقت مضى مما قد تتمخض عنه مثل هذه الحملة المشؤمة » كما أعاد الحاكم العام التحذيرات التى سبق أن أعرب عنها عن شكوكه فى عمليات احتلال السواحل الفارسية كمحاولة لإرغام الشاه على الخضوع ، ولهذا فقد أوضح سميث لكلاوندون بأنه قبل اتخاذ الإجراءات النهائية فى أمر هذه الحملة ، فهو يود أن يعرف رأى مجلس الوزراء حول هذه العمليات .

غير أن بالمرستون أصم أذنيه من تحذيرات سميث . فبالنسبة لهذا الموضوع فقد كان يعتقد بأن مجلس الوزراء قد اتخذ قراره النهائى فى شهر يوليو ، وحتى إذا سلمنا بصواب آراء سميث ، رغم عدم اعتراف بالمرستون بهذا ، فقد كانت هناك مسائل كثيرة لا يزال الخلاف قائما حولها بين الدولتين . كما كان هناك موضوع رد الاعتبار من جانب الشاه عن الإهانات التى تعرضت لها الحكومة البريطانية على امتداد السنوات السابقة (١) ورغم اصرار بالمرستون على موقفه فقد ظل سميث يشكك فى صواب القيام بعمليات عسكرية ضد فارس ، وفى فاعلية العمليات العسكرية على سواحل فارس . وقد استشهد تعزيزا لرأيه بأراء هنرى رولنسون ، الذى أعلن بأنه لا يعتقد أن احتلال جزيرة خرك فى عام ١٨٣٨ ، على أثر الهجوم الفارسي السابق على الحيرة ، قد لعب دورا كبيرا فى حمل الفرس

(١) وثائق كلاوندون مجلد ٥. من بالمرستون الى كلاوندون

على التراجع (١) ولكن بالمرستون لم يفر رأى رولنسون أى اهتمام ، « ولكى
أكون صادقا فأننى أشكك فى الكثير مما قاله رولنسون » الذى كانت له عندما
طالب باختلال خوك أسباب أخرى غير أرغام الفرس على الانسحاب منها ،
فهذه الجزيرة قد تصبح لها أهميتها بالنسبة اليينا فيما لو تغير طريق
المواصلات من مصر الى آسيا الصغرى (٢) .

عقد مجلس الوزراء جلسة فى الأسبوع الأخير من سبتمبر ليصدر
قراراته حول السلام أو الحرب مع فارس . والذى جرى من نقاش فى
المجلس غير معروف ، ولكنه اتضح ، أنه على الرغم من أن بالمرستون
وكلارندون قد نجحوا فى موقفهم ، فانهما لم يستطيعا اقناع المجلس بذلك .
وفى اليوم السادس والعشرين من سبتمبر صدرت الأوامر الى كاتنج بتسيير
الحملة الى الخليج ، بينما أوعز الى كل من القنصل البريطانى فى طهران
وتبريز بمغادرة فارس على وجه السرعة (٣) .

(١) أعلن رولنسون عن رأيه هذا فى مقال نشره فى مجلة كلكتا ريفيو
سنة ١٨٤٩ راجع انجلترا وروسيا فى الشرق ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ٥٠ من بالمرستون الى كلارندون
١٨٥٦/١٢/٢١ وكذلك نفس المجلد من بالمرستون الى كلارندون
١٨٥٦/٩/٢٠ ومجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/١/٧ .

(٣) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة
الى الحاكم العام ١٨٥٦/٩/٢٦ (١٦٦٠) ومرفق معه نسخة من تعليمات
كلارندون الى القنصلية البريطانية .

وفى تصورى أن فرنون سميث قد أنبرى يومئذ ليكتب بحجة

« أن هذه القضية هي أهم القضايا ، وقد كنا نفضل أن يتخذ المجلس قراءه فيها بالإجماع . أن بعض الزملاء حسب علمى يعارضون التدخل ، كما أن عددا كبيرا من أعضاء مجلس الادارة للشركة ، ومنهم على معرفة وثيقة بشئون فارس يعارضون أيضا .

أن كلتا الفئتين فى يد جلادستون وشركاه ، ويمكن أن يثيرا الاضطرابات فى المجلس . اننى اتصور - كما قلت أنت فى مناسبة توجيه الانذار الى الوزير الفارسى ، بأن حكومة صاحبة الجلالة قد أجرت التحريات عمدا اذا كان المجلس قد صادق بكافة أعضائه ووافق على الانذار لأنه انذار يتعلق بالحرب ، وبأن الملكة قد أخطرت بتلك الخطوة ، وأرجو الا تتصور اننى سافرت كل هذه المسافة من منطقتى لاقتراح انه يجب اطلاع فرنسا على على هذه الخطوة .. وانى لأجد نفسى مضطرا الى الكشف عن هذه القضايا بصراحة لأن رئيس مجلس الهند هو السلطة الوحيدة التى يمكنها مساءلة وزير الخارجية حول استخدام موارد الهند ، من اجل أى خطوة تمليها عليه سياسته ، دون ابلاغ البرلمان بذلك ، كما حدث فى مناسبات أخرى ، وإن هذا الاستثناء فى دستورنا كان ولا يزال يستخدم بنجاح ضدنا فى مجلس العموم » .

فى يوم ٢٩ يوليو أوقف البرلمان أعماله ، ولم يحدث منذ ذلك الوقت أن أثير موضوع الخلاف مع فارس مرة أخرى بسواء فى مجلس العموم و فى البرلمان ، وكان بالمرستون وكلارندون حريصين على حسم هذه المشكلة

بل اجتماع البرلمان (١) وقد انعكس هذا الحرص فى قرارهما بعدم اصدار تصريح بالحرب ، لان مثل هذا كان يستدعى اجتماع البرلمان . وقد اكتفى بإبلاغ الحكومة الفارسية بتحريك الحملة العسكرية من الهند فى رسالة بعث بها كلارندون الى الصدر الأعظم بتاريخ ١٠ أكتوبر (٢) ولقد أثار حذف الفقرة الخاصة باعلان الحرب فى التعليمات التى أرسلت يوم ٢٦ سبتمبر قلق الفنسبون عند تسليمها فى يوم ٢٥ أكتوبر ، وقد أبرق فى اليوم نفسه الى كاننج يطلب منه اصدار بيان باعلان الحرب بحيث يتسنى للسفن الفارسية مغادرة موانئ الهند البريطانية وأعطاء ضمانات للرعايا الفرس المقيمين فى الهند بالأمان (٣) وقد وافق كاننج على الاقتراح ، وفى اليوم الاول من نوفمبر أصدر بياناً باعلان حالة الحرب كرد على هجوم الفرس على الحيرة وانتهاك معاهدة يناير ١٨٥٣ غير أن هذا الاجراء من جانب الحكام العثمانيين قد دعا المجلس الى اعادة النظر فى صواب اعلان الحرب ، وفى أوائل شهر ديسمبر اجريت تحقيقات فى وزارة الخارجية بشأن الاجراء الذى اتخذ فى عام ١٨٣٨ عند احتلال جزيرة خرك . وبعد مراجعة سجلات المجلس تبين أنه لم يصدر أى اعلان بالحرب فى تلك المناسبة . وكنتيجة لذلك ، وبالنظر الى ان الحملة

(١) على سبيل المثال يمكن الاطلاع على وثائق كلارندون مجلد ٥٠ من المرستون الى كلارندون ١٨٥٦/١٠/٢٦ .

(٢) مجموعة المجلس - من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/١٠/١٠ (رقم ٨٣ لإدارة السرية)

(٣) من سجلات الرسائل السرية لبومباى - ٣٢ رقم (١) من حاكم بومباى الى اللجنة السرية ١٨٥٦/١١/٣ (رقم ٨٣ لإدارة السرية) .

كانت فى طريقها الى وجهتها فى ذلك الوقت ، ونظرا لما اتخذ من اعتراضات على اصدار اعلان بالحرب لأسباب ترجع الى الظروف الداخلية ، فقد تقرر أن نترك الأمور على ما هى عليه .

سافرت الحملة العسكرية الى فارس فى الأسبوع الثانى من نوفمبر ١٨٥٦ وقد تحركت الحملة التى تتألف من ٤٥ سفينة فى أربع مجموعات اعتبارا من اليوم الثامن من نوفمبر ، وكان خروجها من ٤ موانئ : كراتشى وفنجويلا ويوريندر وبومباى . وكانت المجموعة الأخيرة بقيادة الزيراد ميرال السير هنرى ليك القائد الأعلى للأسطول الهندى ، تحملن القسم الأكبر من القوات المشتركة . أما يوم ١٦ نوفمبر فقد غادر القائد جونز المقيم البريطانى وأعضاء المثلية فى بوشهر . وقد تم اختيار بندر عباس مكانا لتجمع أفراد الحملة . وبنهاية الشهر كان الأسطول كله قد تجمع فيها . وكانت التعليمات التى يحملها ستوكى هى الاستيلاء على جزيرة خرك وبوشهر وتحويل المنطقة الأخيرة الى قاعدة للقيام بعمليات عسكرية فى داخلية فارس . وقد تم احتلال خرك فى اليوم الرابع من ديسمبر دون مقاومة لأن الحامية الفارسية قد أخلتها من قبل . وفى اليوم السادس من ديسمبر القى الأسطول مراسيه فى خور هليله ، على بعد عشرة أميال جنوب بوشهر . وكانت خطة القائد ستوكر النى وضعت وفقا لتوصيات جونز والمقيم البريطانى السابق الكولونيل كامبل ، هى أن يتم الانزال فى قلب شبه الجزيرة التى تطل عليها بوشهر والتقدم منها نحو البلدة . وعلى امتداد الطريق الى البلدة أقيمت سلسلة من التحصينات التى أنشأتها الحامية العسكرية فى بوشهر ، والتى تحولت حتى ذلك الوقت الى مستوى الجيش الصغير بعد أن تم تعزيزها بالجنود النظاميين وبالمئات من رجال قبائل تنجستان بقيادة باقرخان . أما خط الدفاع عن

البلدة عبر شبه الجزيرة فيمتد خلال خندق متهدم يبدأ من الخور حتى ساحل ديشبار ، التي تبعد نحو خمسة أميال من بوشهر حيث توجد أنقاض قلعة هولندية قديمة حوت الى معقل .

وفي نهار يوم ٧ ديسمبر بدأ انزال الجنود من سفن النقل التابعة للأسطول في خور هليله واستمر الانزال طوال اليوم واليوم التالي . اما الزحف الى منطقة ريشاير فقد بدأ في الصباح المبكر من يوم ٩ ديسمبر حيث أخذت السفن الحربية تتسابق مع الجنود وهم ينتقلون الى الشاطئ . وكان الحصن يضم من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ جندي ورجل قبيلة ، وكان هذا الحصن يرتفع نحو ٣٠ الى ٣٥ قدما من الخندق الذي حفر امامه . وقد تولى الأسطول قصف الحصن مما ارغم نصف رجال الحامية الى مغادرته ، ولم يبق به غير رجال باقرخان ، وقد قام جزء من القوات يتكون من الوحدة الثالثة ، وفصيلة بومباي العشرين (جندرمه) وفصيلة البلوش الثانية والكتيبة ٦٤ والكتيبة الأوربية الثانية ولواء مشاة بومباي بهجوم مركز على ريشاير ادى الى احتلالها ولكن بشمن باهظ ، فقد قتل كل من قائدى لواء المشاة والفرسان ، كما جرح عدد كبير من ضباط الحملة . وقد انسحبت بقايا الحامية الى المتاريس الممتدة على طول الخندق حيث كان يتحصن رجال الجيش الفارسي . وفي الوقت نفسه طبقت البوارج على البلدة من جنوبها ، وأخذت تفتح النار على بطاريات الفرس من البحر والبر . وكان الفرس يردون على نيران البريطانيين بمنتهى الحماس . ولكن الفرس بعد ان حوصروا من جميع الجهات أخذوا في الانسحاب الى خطوط دفاع جديدة كانوا قد أعدوها من قبل وتقع على الناحية الشرقية على امتداد شبه الجزيرة في اتجاه المنطقة الداخلية . وعلى أي حال فقد تمكنت وحدة الفرسان الخفيفة التابعة لبومباي

وخيالة يونا من قتل أعداد كبيرة منهم ، أما الذين افلتوا فقد تمكنوا من ذلك عن طريق الخور الذى يفصل منطقة بوشهر عن الأرض الأصلية لفارس ، وورفع ذلك اليوم فرق حاكم بوشهر العلم الفارسى تعبيراً عن الاستسلام ، ثم تقدمت بعد ذلك القوات البريطانية والهندية لدخول البلدة (١) .

حتى الوقت الذى غادرت فيه الحملة لم تصل أية إشارة من لشان عن العمليات المطلوب القيام بها بعد احتلال بوشهر ، وكان بالمرستون حتى تلك اللحظة يعتقد بأن احتلال خرك وبوشهر سوف يدفع الفرس الى الانسحاب من الحيرة غير أن الآخرين لم يكونا يشاطرائه تفاؤله هذا ، فقد كان كاننج لا يزال ممتعضاً من الحملة ، وكان يرى أن الشاه لن يخضع الا بالزحف الى عمق البلاد ، وأن تحقيق هذا الأمر ، كما سبق أن ذكر لفرنون سميث فى بداية نوفمبر ، لا يمكن تحقيقه الا باشتراك جنود أوروبيين ، لم يكن من الممكن توفيرهم من الهند ، أما الفنستون فى بومباى ، فرغم أنه لم يكن متحمساً للحرب ، كان يميل الى القيام بجملة أوسع ، وقبل مغادرة القائد ستوكز بالجملة أوعز اليه بالتأكد من امكانية القيام بزحف عن طريق المخمرة ، ونهر قارون ، وشيستر كما أدلى صمويل هانيل الذى كان قد احيل الى المعاش فى شيلتنهام برأيه فى الموضوع ، فى شهر أكتوبر رداً على استفسار وجه اليه من كلارندون ، انه فى الوقت الذى كان الاستيلاء على خرك فى عام ١٨٣٨ عاملاً

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٧ مرفق للخطاب السرى رقم ١١٠ المؤرخ ١٨٥٦/١٢/٣١ من ستوكر الى ادجوتانت جنرال ، بومباى ١٨٥٦/١٢/٢٢ ، ومن ليك الى الفنستون ١٨٥٦/١٢/١٠ ومن جوتز الى اندرسون ١٨٥٦/١٢/١٣ ، والجميع مع المرفقات .

حاسما في اوجام الفرس على الانسحاب من الحيرة في تلك الفترة ، فان هذا الاجراء وحده لا يخلو من ان يخلو الى نفس النتائج في هذه المناسبة . واقاد بانه اذا كان لابد من القيام بعمليات طويلة الاجل ، كما كان يتصور هانيل ، فانها لا يمكن ان تبشر من بوشهر ، وبالتأكيد ليس عن طريق شيراز ، لوعورة الطرق في هذه المناطق ، ومناعة الممرات ، كما ان المناخ هناك يشكل خطورة على حياة الجنود الاوربيين . وبالتالي فان افضل طريق لمثل هذه الحملة في رايه تقع عبر المحمرة وخورستان . وكان هذا نفس راي الماجور جنرال السير وليم الذي عمل في لجنة تخطيط الحدود الفارسية - التركية ، والذي قاد عملية كازس خلال حرب القرم . ولم يكن هذا القائد واثقا من ان الحملة اذا سلكت طريق الأهواز وتستر سوف تؤلب اغلبية قبائل خورستان ولورستان ضد الشاه فحسب ، وانما كان يعتقد بان احتلال المحمرة احتلالا دائما سوف يؤتى بأحسن النتائج .

كان مجلس الوزراء لا يزال منعقدا لمناقشة موضوع توسيع العمليات العسكرية في فارس وفي نهاية اكتوبر عندما وصلت اشبارة تليفرافية من ستراتفورد تفيد بان فاروق خان سفير فارس في فرنسا قد وصل الى القسطنطينية قادما من شيراز ، وانه قد أعرب عن رغبته في الوصول الى حل معنا على اساس انسحاب فارس من الحيرة . وكان هذا الخبر بالنسبة الى المرستون الذي تصور بان مجرد التهديد باحتلال خرك وبوشهر كافيا لاعادة الشاه الى صوابه . وفي الحال أوعز بالمرستون الى كلارندون باعداد قائمة بالشروط التي يراها ضرورية لاستئناف العلاقات مع حكومة فارس ، وكان الشرط الاساسي فيها هو : سحب القوات الفارسية من الحيرة مع دفع تعويضات عن اي اضرار ترتبت على ذلك الهجوم . وبعد ذلك يتعين على فارس

بأن تتمهد بموجب اتفاق رسمي بالتنازل عن أى مطالب لها في الحيرة ،
أو أى منطقة أخرى مع أفغانستان ؛ وبالإعتراف باستقلال الولايات
الأفغانية ، والامتناع عن التدخل في شئونها ، وبالموافقة على إحالة إلى خلاف
بيننا مع تلك الولايات إلى الوساطة البريطانية . واعتقادا من أن الإنزال
البريطاني في جنوب فارس ، وقد اضعف موقف الشاه ، فقد اضيف
بالمرسون شرجين رئيسيين آخرين لاستئناف العلاقات ، الأول : هو إبرام
اتفاقية تجارية جديدة بدلا من اتفاقية ١٨٤١ ، تمنح الحكومة البريطانية
حقوقا متساوية مع روسيا ، فيما يختص بتعيين القناصل . أما الشرط
الثاني فهو إقالة الصدر الأعظم من منصبه كدليل على اعتذار الحكومة
الفارسية لما حدث وتعبيرا عن حسن نية الفرس فيما يخص مستقبل
العلاقات مع بريطانيا . كذلك طالب بالمرسون بتجديد ايجار بندر عباس
إلى سلطان مسقط بشروط معقولة ، ودفع جميع الديون المستحقة للرعايا
البريطانيين المثلين في فارس فورا ، واعداد الترتيبات اللازمة لتقديم
مزايا استقبال الرسمية للبعثة البريطانية عند عودتها إلى طهران ، وهو
ما تم الاتفاق عليه في يونيو الماضي ، وأخيرا بقطع الطريق على السفير الفارسي
في المراوغة ، ثم الإيعاز إلى ستراثفورد بأن يوضح للشاه بأن أى محاولة
لتأخير تنفيذ تلك المطالب أو تعطيلها ، قد يؤدي إلى فرض شروط أكثر
قسوة ، كإزعام فارس على دفع نفقات وتكاليف الحملة العسكرية كلها .

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية إلى الهند مجلد ٢١ مسودة
إلى الحاكم العام ١٨٥٦/١١/٣ (رقم ١٦٧٧) . ومرفق به صورة من خطيب
كلارندون إلى ستراثفورد ١٨٥٦/١١/٢٧ .

تم إبراق هذه الشروط التي ستراتفورد يوم ٢٧ أكتوبر ، وألغيت ثلاثة أسابيع دون وصول رد من ستراتفورد بشأنها ، وفي منتصف شهر نوفمبر وصلت أخبار إلى لندن عن سقوط الحيرة في أيدي القوات الفارسية يوم ٢٦ أكتوبر ، وكان انطباع بالمرستون هو أن سكوت ستراتفورد إنما يعود إلى محاولة فاروق خان استغلال النجاح الذي حققه الشاه لكن يرفض المطالب البريطانية . وإذا افترضنا أن تصوره كان صحيحا ، فإن حكومة فارس لو تفاوضت على هذا الأساس فإنها ستكون على حسابها ، وفي يوم ١٩ نوفمبر تم الإيعاز إلى المAJOR جنرال السير جيمس أوثرام من ضباط الجيش الهندي ، الذي كن في تلك اللحظة على وشك مغادرة إنجلترا لتسلم قيادة الحملة العسكرية بدلا من ستوكر ، بأنه سوف يزود بصلاحيات مطلقة للتفاوض مع الفرس . وأنه سوف يتم الإيعاز إلى ستراتفورد بقطع مفاوضاته في القسطنطينية ، ويؤمّن كتب كلارندون يقول « . . . أنه في حالة التعامل مع إنسان مثل الفرس فإن تركيز الصلاحيات في شخص واحد أمر ضروري ومفهوم ، وسياسة التخويف هي العامل الوحيد للتأثير على الفريق ، لأن أسلوبهم هو التسوية والمباينة (١) . فإذا وجد أوثرام عند وصوله إلى بوشهر بأن الشاه لا يزال يرفض الانسحاب ، فيتعين عليه أن يقوم بنقل غالبية قوات الحملة العسكرية إلى شط العرب واحتلال المحمرة ، والتقدم عبر نهر قارون إلى شستر ليهدد أصفهان (٢) .

(١) وثائق كلارندون « مجلد ١٣٧ » من كلارندون إلى موري

١٨٥٦/١١/٢١ .

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية إلى الهند مجلد ٢١ مسودات

إلى أوثرام ١٨٥٦/١١/١٩ (رقم ١٦٨٦) وإلى الحاكم العام ١٨٥٦/١١/٢٩

(رقم ١٦٨٩) .

فى يوم ٢٠ نوفمبر أبحر أوترايم ، وفى يوم ٢١ أبرق ستراتفورد يقول :
بأن فاروق خان أصبح مستعدا لالزام حكومته بالجللاء عن الحيرة على
الفور (١) وعلى أى حال فلم يكن سكوت ستراتفورد يعود الى مراوغات فاروق
خان ، وإنما يعود أولا الى مرض السفين الفارسى ، وثانيا لى تردده فيما اذا
كان يتمتع بالصلاحيات التى تخوله الموافقة على شروط ٢٨ أكتوبر . وربما
كان ينطبق هذا أكثر على طلب اقالة الصدر الأعظم ، اذ انه لم يكن من المعقول
أن يوافق على اقالة الشخص الذى عينه فى ذلك المنصب . وعند مواجهة
ستراتفورد له ذكر فاروق خان بأنه يستطيع أن يتعهد له بموضوع الجللاء
عن الحيرة ، واعداد استقبال رسمى مناسب للبعثة البريطانية عند عودتها
الى طهران . أما فيما يتعلق بالنقاط الأخرى ، وعلى الأخص ما يتصل
منها بالاتفاقية التجارية المقترحة فقد كان يتعين عليه أن يعرض الأمر على
طهران للحصول على تعليماتها فى هذا الشأن . وان ذلك سوف يستغرق
نحو اربعين يوما حتى يصل الرد . وقد رد عليه ستراتفورد بأنه سوف
يقترح على كلارندون بالموافقة على المهلة المطلوبة .

ما أن وعد ستراتفورد بذلك حتى اعتزى موقف فاروق خان تغيير .
فعندما طلب ستراتفورد من فاروق خان بأن يقدم تعهدا مكتوبا بالجللاء عن
الحيرة ، حتى سرد عددا من الأسباب التى تمنعه من ذلك ، وعندما فند
ستراتفورد له ذكر فاروق خان بأنه يستطيع أن يتعهد له بموضوع الجللاء الذى
سبق أن اتخذه مالكوم خان فى يونيه الماضى ، وهو ان الانسحاب من الحيرة لا يمكن

(١) نفس المصدر مسودة الى الحياكم العام ١٨٥٦/١١/٢٦ (رة
١٦٩٢) ومرفق به صورة خطاب من ستراتفورد الى كلارندون
١٨٥٦/١١/٢١ .

مناقشته الا بعد عودة البعثة البريطانية الى طهران ، ومن الغريب ان ستراتفورد قبل هذه الحجة ، فقد كان ستراتفورد قد كون انطبعا طيبا عن فاروق خان (« ويبدو انه مخلص في موقفه ») وانه يتصرف بطريقة رتتم عن الكدوق والاتزان وحسن الطباع . . . ») وبانه سوف يجاريه . ولكن فاروق خان استغل مرونة ستراتفورد . ففي يوم ٢٧ نوفمبر طلب من ستراتفورد بأن يقدم اليه قائمة مكتوبة بالمطالب البريطانية . وفي يوم ٧ ديسمبر ابلغ ستراتفورد بأنه لا يرى ضرورة الى احوالة المطالب البريطانية الى طهران لآخذ تعليماتها . ثم بعد انقضاء خمسة ايام عاد فاخبر ستراتفورد بأنه لن يرسل تلك المطالب الى حكومته ما لم يحصل على تعهد قاطع من البريطانيين بأن الحملة العسكرية الموجهة من الهند لن تنزل في فارس ، وبأن التهديدات باتخاذ اجراءات اكثر شدة سوف يتم الغاؤها .

ان عودة التصلب الى موقف فاروق خان انما يعود الى وصول المسيو يورى السفير الفرنسى في طهران الى القسطنطينية . ومنذ ساعة وصوله كان السفير على اتصال دائم بفاروق خان ، ولم يكن ثمة شك في أن السفير الفرنسى قد حرص فاروق خان بالتوجه الى فرنسا ، لعرض موضوع الخلافات الانجليزية الفارسية على نابليون الثالث . كما ترددت اشاعة في القسطنطينية بأنه قد تم الاتفاق بين فارس وروسيا على ان تقوم القوات الروسية باحتلال استراباد وساحل بحر قزوين المحاذى لها ، اذا ما نزلت القوات البريطانية في جنوب فارس (١) .

(١) وثائق كلارنون مجلد ١٣٧ من كلارندون الى اللورد وود هاوزي .

(سفير بريطانيا في روسيا) ١٨٥٦/١٢/١٧ .

حتى الآن كان الروس لا يظهرون اهتماما سافرا في النزاع البريطاني
الفارسي . وكان الامير جورتاكوف وزير خارجية روسيا قد ذكر للسفير
البريطاني في سانت بطرسبرج بأنه ينوي الإيعاز الى القائم بالأعمال الروسي
في طهران بتقديم نصيحته الى الشاه برفع الحصار عن الحيرة أولا ثم
على طلب بريطانيا (١) وقد بر جورتاكوف بوعده الى حد أن قام القائم بالأعمال
الروسي بتحذير الشاه والصدر الأعظم لاحقا من الأخطار التي قد تتعرض لها
فارس باصرارها على احتلال الحيرة . وقد أجاب كل من الشاه ورئيس
وزرائه بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنسحب فارس من الحيرة ،
ما لم تتعهد الحكومة البريطانية بعدم السماح لدوست محمد بتوسيع نفوذه
الى الغرب ، وبأن تعاد قندهار الى حكمها السابقين (٢) اما بالمرستون فلم
يكن يميل الى تصديق الاشاعات عن التفاهم الفارسي الروسي . وكان يتصور
بأنه لو كان هناك شيء من هذا ، فربما كان من بقايا حرب القرم (٣) وقد
سأل كلارندون الكونت كرتوفيتش السفير الروسي في لندن عن هذا
الخبر يوم ١٦ ديسمبر ، ولكن كرتوفيتش أخبره بأن الاشاعة كاذبة وقد

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة
الى الحاكم العام ١٨٥٦/١٠/٢٣ (رقم ١٦٧٣) ومرفق به صورة من رسالة
وود هاوس الى كلارندون ١٨٥٦/١٠/١٠ (رقم ١٩٩) .

(٢) مرفق للخطابات السرية لبومباي مجلد ١٢٧ مرفق للخطاب السري
رقم ١٠٨ المؤرخ ١٨٥٦/١٢/٣١ من سيفنز الى وزير خارجية حكومة الهند ،
طهران ١٨٥٦/١٠/٢١ .

(٣) وثائق كلارندون مجلد ٥ مدره من بالمرستون ١٨٥٦/١٢/١٢ .

اختلقتها الحكومة الفارسية لأغراض الدعاية . أما الأسباب تشدد فارس
فيمكن للحكومة البريطانية أن تبحث عنها هنا في أوروبا وعلى أي حال فإن نفى
السفير واتهامه لفرنسا بأنها هي وراء الأكاذيب التي يرددوها الشاه ، وقد
انكشف ذلك عندما التقى السفير في آخر الشهر بوود هاوس وذكر بأنه في
الوقت الذي كان يعتبر المطالب البريطانية بشأن انسحاب الفرس من الحيرة
وتعويض سكانها ، واعداد استقبال رسمي لائق للبعثة البريطانية إذا ما عادت
إلى بوشهر مطالب معقولة ، إلا أنه لم يكن يقر الشروط البريطانية الأخرى ،
وعلى الأخص فيما يتعلق بأقالة الصدر الأعظم . وقد أراد أن يعطى انطبعا
بأنه كان يفكر في مطالبة الشاه برفضها (١) .

في هذه الفترة لم يكن ثمة احتمال في إقناع بالمرستون بصرف النظر
عن المطالب الخاص بأقالة ميرزا أغا خان . فقد أصبح بالمرستون يكره رئيس
الوزراء الفارسي بنفس الدرجة التي كان يكره بها محمد علي باشا قبل
١٧ عاما ، وذلك بسبب الاحتكاك والنفقات والاحراج الذي كان يسببه هذا
الرجل من ناحية ، ثم بسبب عدوانه على الحيرة ، الأمر الذي يعرض
أفغانستان ، على حد اعتقاد بالمرستون ، للتغلغل الروسي في النهاية . وفي
اجتماع مجلس الوزراء يوم ١٢ ديسمبر أصر بالمرستون على الاحتفاظ بهذا
الشرط ، رغم نصيحة ستراتفورد بأنه العقبة الرئيسية في الوصول إلى

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية إلى الهند مجلد ٢١ مسودة
إلى الحاكم العام ١٢/٢٦ / (رقم ١٦٩٧) ومرفق منه صورة من رسالة
ويود هاوس إلى كلارندون .

التسوية ، ورغم اعتراضات فرنون سميث بأن ذلك الشرط لم يجد شيئاً (١) .
فى اليوم السادس عشر من ديسمبر تم الاعاز الى ستراتفورد بابلاغ فاروق
خان بأن المطالب لاتزال كما هى ، وأن المطلوب هو ابلاغها الى الحكومة . كما
تم ابلاغ ستراتفورد بعد ذلك بأيام قليلة ، بأن يوحى أمام الآخرين وعلى
الأخص الروس والفرنسيين بأن البريطانيين مستعدون للتفاهم ، مهما
كان سلوك فاروق خان غير محتمل . ولم تسنح الفرصة لستراتفورد بتنفيذ
هذه التعليمات . ففى يوم ٢١ ديسمبر علم فاروق خان لأول مرة باعلان
الحاكم العام الحرب على فارس ، وبخروج الحملة الى وجهتها . وبالتالي
فقد أخبر ستراتفورد فى اليوم نفسه عن انهائه للمفاوضات واعتبار كافة
التزاماته السابقة ملغاة (٢) .

لقد سادت جبهة الحرب الفارسية فترة من الهدوء ، اى بعد فشل
المفاوضات فى القسطنطينية ، واستمر حتى اوائل فبراير سنة ١٨٥٧ .
اما على الصعيد السياسى فقد كان من المتعذر تحقيق اى شىء قبل وصول

(١) اننى أشك كما كنت دائماً فى جدوى الاصرار على هذه السياسة .
انها لن تفيدنا بشىء فى آسيا كما أنها ستكون موضع تساؤل فى انجلترا
« وثائق كلارندون » مجلد ٤٨ من سميث الى كلارندون ١٨٥٦/١٢/١٨ .
اما عن اجتماع مجلس الوزراء فيمكن الرجوع الى مجلد ٥٠ مذكرة
بالمرستون ١٨٥٦/١٢/١٢ .

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة
الى الحاكم العام ١٨٥٦/١٢/٢٦ (١٦٩٧) ومرفق به صورة من رسالة
كلارندون الى ستراتفورد ١٦ ، ١٩ ديسمبر ومن ستراتفورد الى كلارندون
١٨٥٦/١٢/٢١ .

فاروق خان الى باريس وقيامه بخطوة جديدة . وايا كان الأمر فان بالمرستون و كلارندون لم يكونا ليسمحا بأن تأتي التسوية من جانب الفرنسيين ، سيما وأن ستراتفورد كان قد ذكر بأنه لولا تدخلات الفرنسيين ، وعلى الأخص السفير الفرنسي بوري لما تصلب فاروق خان في موقفه . وقد أقره كلارندون على رأيه هذا (« لقد كان الفرنسيون هم السبب في وقوعنا في هذه الورطة ، وهم الآن السبب في عدم نجاحنا في الخروج منها . . ») (١) ومن ثم فقد أوعز كلارندون الى السفير البريطاني في فرنسا ، اللورد كولي بأن يتقدم باحتجاج الى الحكومة الفرنسية على مسلك بوري ، وإن يطالبهم بإبلاغ فاروق خان بأن لا يتوقع أى تأثير من الفرنسيين . وعلى أى حال فان كولي لم يكن يميل الى اللقاء اللوم في فشل المفاوضات على الفرنسيين بل على الأسلوب الذى أدبرت به تلك المفاوضات ، وفي هذا الصدد كتب سرا الى كلارندون يقول : « لقد كنت دائماً من المتشككين في مفاوضات ستراتفورد » .

« لقد اختار فاروق خان أن يوافق على بعض الشروط مما جعله في حل من البقية . فقد كان يهدف أساساً الى تعطيل الحملة العسكرية ، وعندما فشل في ذلك ، غير من لهجته ومن موقفه في المفاوضات ، وبالتالي فان ستراتفورد الذى كان يتصور بأن نجاح المفاوضات سوف يقوى من مركزه ، قد بالغ في الحكم على فاروق خان الى الحد الذى يفوق ما كان يسمح به فهمه لطبيعة الفرس . فإذا كان القصد هو تسوية الخلاف عن طريق التفاوض ، فيمكن أن يتم ذلك في لندن أو في فارس نفسها . وربما كانت

(١) « وثائق كلارندون » المجلد ١٣٧ رسالة من كلارندون الى اللورد

كولي (سفير بريطانيا في باريس) ١٦ / ١٢ / ١٨٥٦ .

القسطنطينية هي أسوأ اختيار لمكان المفاوضات لأنها ليست أكثر من وكر للمؤامرات ، وحيث كان ولا يزال هدف البعثات الدبلوماسية وتسليتها الوحيدة هي افشال مهمة ستراتفوردد .

كان استئناف الحملة العسكرية متوقفا على وصول أوترام وشحن الامدادات من الهند . وقبل سفره من إنجلترا كان أوترام قد طلب تزويده بكتيبتين أخريين من الخيالة وأربع فصائل مشاة ، ووحدتي مدفعية ، وقاطرة جبلية وذلك لشن هجوم على المحمرة والتقدم صوب نهر قارون . على أن يتم تشكيل هذه الكتائب الى فرقة ثانية مستقلة عن القيادة الحربية التابعة للقائد ستوكر . وعلى الرغم من أن توفير كل هذه الامدادات سيكون بمثابة استنزاف لامكانيات بومباي ، الا أن الحكومة بذلت كل ما في استطاعتها لتلبية طلبه ، فقد صدرت الأوامر الى كل من وحدة سلاح الفرسان الرابعة عشرة في كيوكي . والكتيبة الأولى لخيالة السند في جاكوب آباد ، وكتيبة الهايلاندرز الثامنة والسبعون الملكية في بونا والوحدة السادسة والعشرون في ستادا ، وكتيبة البلوش الثانية في كراتشي ، وفصائل المدفعية وهندسة الألغام من مختلف القواعد ، بالتجمع في بومباي عند وصول القائد أوترام اليها يوم ٢٢ ديسمبر . وقد كان هناك بعض الصعوبات في الاستغناء عن خدمات فصيلة سلاح الفرسان للسند للعمل في فارس . غير أن أوترام كان قد طلب هذه الفصيلة وقائدها ألفنتانت كولونيل جون جاكوب بصورة خاصة ، الا أن سلطات بومباي لم تشعر بالارتياح لترك الحدود الشمالية للسند بغير حماية ، وكان القائد جاكوب نفسه يشاطرها ذلك الرأي . ولهذا فقد عرض على أوترام أن يحل محل تلك الفصيلة كتيبة فرسان البنجاب ، غير أن اقرب كتيبة كانت موجودة في ديرا غازي خان على بعد ٥٠٠ ميل من كراتشي ، وهي

ميناء سفر الحملة ، بينما كانت الكتيبة الأولى لسلاح فرسان السند قد خرجت من جاكوب اباد يوم ٦ يناير ١٨٥٧ ، وكان من المتوقع ان تصل الى كراتشى فى يوم ٢٧ من الشهر . وكبديل لذلك فقد رثى ارسال كتيبة خيالة البنجاب الى السند لتحل محل خيالة الفان جاكوب ، او بعض اجنحة فرسان ماهراتا ، وكمجرات ، وبونا غير النظامية بدلا من خيالة السند للعمل فى فارس او المراقبة على حدود السند . وكان هذا الموضوع لا يزال يناقش عندما غادر اوترام بومباى الى الخليج يوم ١٥ يناير . وبعد اربعة ايام لحق به فيلق المشاة التابع للفرقة الثانية التى تضم الكتيبة السادسة والعشرين ، وكتيبة الهايلاندرز الثامنة والسبعين بقيادة هنرى هافلوك . وقد وصل اوترام الى كراتشى يوم ٢٠ يناير حيث التقى بجاكوب واقنعه بضرورة ذهاب سلاح فرسان السند الى فارس . وأخيرا لم يتوجه سلاح فرسان السند فحسب ، بل وفصائل خيالة ماهراتا وبونا للسند أيضا ، غير أن السير جون لورنس محافظ البنجاب رفض السماح لأى من فصائل الفرسان التابعة لقيادة البنجاب بالتحرك من مناطقها ، ولهذا فان الثغرة على حدود السند قد سدت أخيرا بالكتيبة السادسة للخيالة غير النظاميين التابعين للبنغال ، والتى تم نقلها من مولتان الى جاكوب اباد (١)

أبحرت الامدادات العسكرية كلها الى فارس خلال الاسبوع الأول من مارس ، وكان كتيبة الفرسان الرابعة عشرة هى آخر مجموعة تحركت .

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٧ مرفق للخطابات السرية رقم ٣ و ٦ المؤرخة ٢ يناير ١٨٥٧ و ٨ و ١٣ و ١٦ يناير ١٨٥٧ و ٢٣ فبراير ١٨٥٧ ومجلد ١٢٩ مرفق للخطابات السرية رقم ٣٤ و ٣٦ المؤرخة ٢/١٦ و ١٨٥٧/٣/٢٧ .

وهكذا أصبح ثلث الجيش الهندي فى فارس . وقد تم سد النقص الناشئ عن هذا الرحيل بنقل كتيبتى مشاة ، وكتيبة فرسان ووحدات مدفعية من البنغال . واذا وضعنا فى الاعتبار هاتين الحادثتين ، فقد كان سيكون لهما تأثير خطير على مجريات الأحداث فى الهند خلال الأسابيع القليلة القادمة ، خصوصا اذا أضفنا الى ذلك نظرة عدم الارتياح من جيش بومباى ، وبصورة خاصة بعد وقوع التمرد من ناحية وسوء تنظيم عمليات جيش البنغال الذى عجل بحدوث التمرد من ناحية أخرى .

استغرق وصول اوترام الى بوشهر يوم ٢٧ يناير وقتا طويلا . كان جيش الجنرال ستوكر مجمدا داخل مواقعه فى بوشهر ، بينما على بعد ٣٦ ميلا فى برازجون عبر الطريق الى شيراز ترابط قوة فارسية من ٧ آلاف رجل من اوائل يناير وعددها يزداد كل يوم . وكان جونز المقيم البريطانى فى بوشهر قد حاول كثيرا اقناع ستوكر بشن هجوم على الفرس وتشيت شملهم قبل ان يتكاثروا عددهم بحيث يشجعهم على التقدم نحو الخطوط البريطانية فى بوشهر ، غير ان ستوكر الذى كان يعانى من الملنخوليا التى أودت بحياته بعد ذلك ببضعة اسابيع رفض ان يتحرك قبل وصول التعزيزات من الهند . كما أنه لم يستمع ايضا الى شارلس مورى الذى جاءه من بغداد فى الأسبوع الثانى من يناير ليناشده القيام بهجوم على التحصينات الفارسية فى المجرة ، قبل ان تصل الامدادات الى حامياتهم هناك بشكل يمكنهم من التحكم فى شط العرب وقطع خطوط مواصلات البريطانيين مع تركيا الغربية . وكان رد ستوكر بأنه ليس فى وضع يسمح له بانتهاك حياد منطقة شط العرب ، حتى ولو كانت لديه الامكانيات البحرية للقيام بذلك ، كما أشار مورى . وقد كان جونز ومساعداه الكابتن دسبراو الشخصين الوحيدين اللذين كانا على استعداد للعمل والتعاون خلال

الأسابيع التي أعقبت احتلال بوشهر . فقد قام جونز بالاتصال بباقر خان ، زعيم قبائل تنجستان وأقنعه بمؤازره البريطانيين . ولو في الخفاء مقابيل مكافأة شهرية ، بينما سافر دسبراو ومرافق له الى الساحل حتى وصلا بندر ديلام لاغراء القبائل بالتخلي عن ولائهم الضعيف للشاه ، وقد نجحا في ذلك الى حد كبير ، غير انه لسوء الحظ فان الحاكم العام انتقد تصرف جونز ، وخصوصا حصوله على تعهدات خطية سرية من الشيوخ المحليين . وقد ثار خلاف عنيف في اوساط قواد الجيش والمسؤولين في الهند حول هذا الموضوع . وقد حذا أوترام حذو جونز في التعامل مع قبائل خوزستان ، وقد تعرض للوم الشديد من جانب كانشج هو الآخر (١) .

أما الفرس من جانبهم فلم يقفوا مكتوفي الأيدي ، فقد أخذت الجنود والمعدات تتدفق من الشمال في سيل لا ينقطع منذ أول ديسمبر ، وبحلول أول يناير وصل الى اقليم فارس خمس كتائب من جنود المشاة و ١٠٠٠ من الخيالة ، كما تم تعزيز الحامية الموجودة في المحمرة بكتيبة من المشاة و ٥٠٠ من الخيالة ، كما أدخلت تحصينات جديدة الى القلاع التي كان قد انتهى بناؤها منذ بضعة أشهر ، وفي شستر الواقعة على نهر قارون ، كان

(١) كانت الحكومة الفارسية تماطل كثيرا حول هذا الموضوع . فهذه الحكومة تصرح علنا انها لن تمنع الناس من الحصول على نقود ، وجاء اعلان في جريدة طهران الرسمية بتاريخ ١٨٥٧/١/٢٢ : اذا كان البريطانيون سيدفعون نقودا الى أي مواطن من هذه الدولة ، فانهم احرار في قبولها غير أن ذلك لن يلزمهم بعد استلام النقود بأن يصبحوا ضد حكومتهم (مكتب الهند) مرفق لخطابات بومباي السرية مجلد ١٣٠ مرفق للخطاب السري رقم ٩٤ المؤرخ ١٨٥٧/٤/٣٠ .

هناك نحو ثلاثة آلاف رجل على أهبة الاستعداد للقتال ، كما كانت ترابط خمسة كتائب احتياطية في كرمشاه للعمل في خوزستان اذا احتساج الامر . وقد اخليت أذربيجان من الجنود ، رغم وجود قوة روسية كبيرة في منطقة القوقاز ، وكان ذلك دليلا هاما على اطمئنان الحكومة الفارسية من جانب الروس وقد اعتبرت الحرب ضد البريطانيين حربا دينية مقدسة (جهاد) وقد جاء ذلك في بيان أصدره الشاه يوم ٨ يناير ، حيث سبق ذلك تجمع شعبى كبير في طهران تلافيه الصدر الأعظم مرسوما في جامع الملك ، دعا فيه جميع المؤمنين للدفاع عن الاسلام ضد الغزاة النصارى الذين دنسوا الهند بالفعل ، وهم الآن يعتزمون فرض هيمنتهم على فارس . وجاء في البيان بأن البريطانيين قد تعمدوا اضطهاد المسلمين في الهند ومصادرة المصاحف وكتب الحديث ، وارغام النساء المسلمات على خلع الحجاب ، وتحريم الختان على صبية المسلمين ، فاذا كان هناك أى شك لدى المسلمين في الطريقة التى تمكنهم أن يتآمروا بها ضد العدو ، فما عليهم الا أن يقتدوا بالافغان الذين قاموا بذبح أفراد البعثة البريطانية في كابول في شتاء عام ١٨٤١ . غير أن البيان لم يكن له تأثير كبير على سكان طهران أو فارس أو خوزستان ، حيث تم توزيع نسخ منه على قبائل هذه المناطق . أما ما هو التأثير الذى أحدثه البيان بين سكان شمال الهند خلال الأشهر التى تلت ذلك ، فذلك موضوع آخر .

بعد أسبوع واحد من نزوله في بوشهر قام أوترام بهجوم على القوات انفارسية في برازجون . وكان له هدف مزدوج في اختيار تلك المنطقة : هو الإيحاء الى الفرس بأن هدفه المباشر سيكون مدينة شيراز ، وليس المحمرة ، ولتأمين بوشهر من خطر التهديد الذى كان يشكله وجود قوات

فارسية في برازجون ، التي عهد بقيادتها في ذلك الوقت الى شجاعة الملك ، حاكم اقليم فارس وابن اخ الصدر الأعظم . كما أن النقص المفاجيء في المؤن بسبب عدم وصول المواد الغذائية من الداخلية الى بوشهر ، كان من العوامل التي عجلت بذلك الاجراء ، خصوصا وأن القبائل بدأت ترواودها الشكوك في فعالية الأسلحة البريطانية مما جعلها تبادر الى الانحياز الى صف شجاع الملك . وفي ٣ فبراير زحف أوترام بقواته من بوشهر . وبعد مسيرة ٤٦ ميلا قطعها في ٤٨ ساعة في جربارد شديد المطر ، وصلت القوات برازجون في ٥ فبراير ، ولكن الفرس قاموا باخلاء المنطقة قبل وصول البريطانيين . فقد انسحب منها الفرس في الليلة السابقة تاركين ذواتهم ذخيرتهم وخيامهم ومؤنهم . وقد رأى أوترام بأنه ليس من الحكمة ملاحقة الفرس عبر الممرات ، ولذا فقد قرر العودة الى بوشهر في تلك الليلة بعد أن قام جيشه بتدمير معدات الفرس وأخذ المؤن التي تركوها .

وفي منتصف ليل ٥ فبراير قام البعض من قوات خيالة الفرس بمهاجمة مؤخرة القوات البريطانية غير أن أوترام أعاد توزيع الطابور في منطقة تقع بالقرب من خشاب ليلتف حول امتعة الجيش لحمايتها . وقد فتح الفرس النار على الجنود البريطانيين من أربعة مدافع ، غير أن الظلام كان دامسا بحيث أنهم لم يحدثوا أى أضرار تذكر . وفي صباح اليوم السادس تم اكتشاف قوة فارسية قوامها ٦ آلاف او ٧ آلاف رجل ، وكان قد تم اعدادها للقيام بعمليات عسكرية خلف المؤخرة اليسرى للفيلق البريطانى . وقد أصدر أوترام عى الفور أوامره لسلاح الفرسان بالهجوم وكان يعزز تلك القوات صفان من المشاة والمدفعية . وقد شن الفيلق هجومين ناجحين ، بينما قام فيلق الخيالة الخفيفة باجتياح الكتيبة الفارسية وابدتها تقريبا . وما ان زفت الساعة المباشرة من نهار ذلك اليوم حتى كان الفرس قد لقوا

هزيمة قامة ، لاذوا بعده بالفرار مسرعين ، لدرجة أن القوات البريطانية لم تتمكن من ملاحقتهم . وقد خسر الفرس في المعركة ما لا يقل عن ٧٠٠ قتيل وفقدوا جميع أسلحة الكتيبة بما فيها مدفعا ميدان بكامل ذخيرتهما . أما خسائر البريطانيين فقد كانت مصرع ضابط واحد و ٩ جنود وجرح خمسة ضباط و ٥٧ جنديا ، مات ستة منهم بعد ذلك متأثرين بجراحهم . وبعد استراحة طوال اليوم على مقربة من ميدان المعركة غادرت القوات البريطانية ليلا الى بوشهر ووصلتها في منتصف ليل ٧ فبراير . وفي غضون خمسين ساعة قاتلت تلك القوات وهزمت العدو ، وسارت مشيا على الأقدام نحو ٢٤ ساعة تحت وابل من المطر (١) .

بعد أن اطمئن أوترام الى تأمين قاعدته في بوشهر ضد أي هجوم فارسي محتمل عليها بدأ يركز على المهمة الأصعب ، لاحتلال المحمرة والتقدم منها نحو خوزستان ، وخلال ذلك كان الضباط البريطانيون يتجولون في تركيا العربية للبحث عن المواد الغذائية وعلف الحيوانات . واستطاعوا أن يقتنعوا السلطات التركية بالسماح للرعايا الأتراك بالانضمام للخدمة في القوات البريطانية بصفة سائقي جمال وبغال ، كما استطاعوا اغراء القبائل على جانبي شط العرب بمساعدة الجنود البريطانيين في العمليات العسكرية

(١) من مرفقات الخطابات السرية لبومباي مجلد ١٢٩ مرفق للخطاب الاسرى رقم ٦٢ المؤرخ ٥ مارس سنة ١٨٥٧ ، من أوترام الى اللفتنانت جنرال السين سومرست (القائد العام لقوات بومباي) ١٨٥٧/٢/١٠ ، انظر كذلك كتاب أوترام « حملة فارس في سنة ١٨٥٧ » لندن ١٨٦٠ - ص ٢٩ - ٣٦ وكتاب « حملة أوترام وهاملوك في فارس » ١٨٥٨ ، ص ٢٠١ - ٢٠٧ .

المقبلة ، أو البقاء على الحياد . ولم تكن هناك نية في الاستعانة بالأتراك في الهجوم على المحمرة ، لأن مثل هذا الاجراء سوف يثير مشكلة الحدود التركية الفارسية من جديد ، ولم يمض على تسويتها اكثر من بضعة سنوات عن طريق لجنة دولية ، قضت باعطاء المحمرة لفارس . كما كان هناك احتمال ، انه في حالة تخلى الامبراطورية التركية عن حيادها ، فتستوفى يعطى ذلك الروس الحجة للاحتجاج على العمليات العسكرية البريطانية باعتبارها انتهاكا لاتفاقية الحدود . لقد اصبح الزمن الآن مهما بالنسبة لوترام لأن السفن التي كان يعتمد عليها اوترام لنقل البريد لم تعد تستطيع الملاحة في نهر قارون ، للوصول الى شستر خلال فصل الصيف ، عندما تكون مياه النهر في أدنى مستواها . وبالتالي فان الوصول الى شستر قد لا يتم قبل شهر أبريل على الحد الأقصى ، وبعد الاستيلاء على شستر لم يكن اوترام يعرف الى أي وجهة سوف تتجه قواته . اما شستر نفسها فتعتبر طريقا مسدودا لا يمكن اجتيازه ، لأن الممرات التي تقع خلفها عبر سلسلة الجبال الممتدة الى داخلية فارس لا يمكن للجيش ان يعبر منها . ثم ان التقدم نحو شستر سوف يكشف عن جناح جيشه ليعرضه لهجوم جيش فارسي من بهبهان ، العاصمة الثانية لإقليم فارس . كل هذه الاعتبارات جعلت اوترام يتساءل ، ما اذا كان من الأفضل بعد الهجوم على المحمرة ان يعود الى بوشهر ، ويتقدم من هناك عبر بندر ديلم الى بهبهان ، لأن احتلال هذه المدينة سوف يفسح الطريق امام قواته الى شيراز واصفهان ، كما ان الزحف من هذا الطريق سوف يزيل كثيرا من الصعوبات التي كان اوترام

يتوقعها في تعامله مع قبائل خوزستان ، وبلاد قبائل البختيارى التى تقع وراءها (١) .

خلال شهرى يناير وفبراير كان الكولونيل كامبل المنصل البريطانى العام فى بغداد ، والقس بادجر المترجم العربى للحملة ، والكابتن فلكنس جونز ، كانوا مشغولين جميعا فى اختيار مواقع وتوزيعات القبائل التى تستوطن الضفة الفارسية لشط العرب . وقد لمسوا فى كل مكان ذهبوا اليه ازدراء بالسلطة الواهية لحكومة فارس على المنطقة . فقد كانت قبيلة كعب ، وهى اقوى القبائل منقسمة فى ولائها وكانت متفتتة . كما اكتشف بادجر عدة فصائل ، منها فصيلتان تخضعان لسلطة الشيخ فارس حاكم الفلاحية والشيخ جابر حاكم المحمرة فى وقت واحد . ويبدو ان الشيخ فارس كان خاضعا لسلطة حكومة فارس والتى كان يستمد نفوذه منها ، الا ان الشيخ جابر كان يتحين الفرصة للانقضاض على الفرس . وقد صرح لبادجر بأنه سوف يؤيد بريطانيا برغبته ، اذا ما اقصوا الحماية الفارسية عن المحمرة (٢) .

غير ان اوترام أبدى حسدا فى قبول ذلك العرض . فقد كانت التعليمات تمنعه من قبول أى مساعدات الا من القبائل المستقلة ، لان

(١) (مكتب الهند « فارس والخليج » مجلد ١١٢ من اوترام الى كاننج ١٨٥٧/٢/١٤ ومرفقات للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٨ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٤ المؤرخ ١٨٥٧/٢/٢ اخباريات قام بجمعها اللفتننت بلارد (يناير ١٨٥٧) .

(٢) فارس والخليج مجلد ١١٢ من بادجر الى اوترام ١٨٥٧/٤/٢١ ومرفق بخطاب اوترام الى كلارندون ١٨٥٧/٤/٢٢ .

الحكومة البريطانية كما قيل له ، لم تكن ترغب في تقويض نفوذ الشاه وسلطانه على المقاطعات الجنوبية من فارس . وعلى أي حال ، فسرعان ما اكتشف أوترام انه لا توجد قبائل مستقلة شرقي شط العرب فلكها كانت ، ولو بالاسم على الأقل ، خاضعة ل طهران حتى ولو كانت قبضة السلطة المركزية واهية عليها . وكان أوترام يفضل مساعدة تلك القبائل في الصراع مع فارس أو على الأقل يصادقها حتى يضمن وصول الامدادات الى قواته من العراق ، ولكي يتمكن من الحصول على المواد الغذائية والإعلاف التي يمكنه الحصول عليها من خوزستان . وفي منتصف فبراير بعث برسالة الى كاننج يطلب فيها رفع الحظر ، وعلى الأخص في تعامله مع قبائل كعب والبختياري « ان أي هجوم نقوم به على فارس من الجنوب ، اذا ما حيل بيني وبين الاستعانة بالمقاطعات البدوية من السكان المعروفين بعدائهم للحكومة الفارسية فان ذلك سيمدني بأهم عنصر من عناصر النجاح ، والواقع أن كون هذه القبائل في ثورة مستمرة ضد السلطات الفارسية ، كان السبب الرئيسي الذي كنت أضعه في الاعتبار (حيث كنت اتصور انها قبائل مستقلة) عندما تصورت أن المحمرة وشتر هما أضعف نقطة في فارس » ونظرا لكون عرب خوزستان محاربين ونهابين بطبيعتهم ، فانهم لا يمكن أن يقفوا على الحياد في مثل هذه الظروف « فاذا لم أستعن بهم أو ادعوهم ، فان البديل لذلك سيكون عداءهم الذي سيتحول الى قطع خطوط المواصلات والمعلومات عني وتعرض قوافل التموين والامتعة للنهب من جانبها . وليس من الضروري ، كما اشار أوترام ، أن نتعهد لهذه القبائل باعطائها الاستقلال في مقابل تعاونها معنا ، وأن أي خوف من جانبها من خطر القيام بأعمال انتقامية تقوم بها حكومة طهران ضدهم فيما بعد ، يمكن ازالته ، عن طريق الاشتراط على حكومة طهران في أي معاهدة

سلام مقبلة مع فارسى بالغفو عنهم (١) :-

غير أن كاننج لم يقتنع بأقوال أوترام . فقد تعمقت كراهته للحرب ، ورفض أن يتورط فى سياسات فارس القبلية ، بحيث يتعذر عليه الخروج سها بعد أن تنتهى الحرب . وفى رده الى أوترام ذكر " كاننج " بأن حكومة الهند ليست لها مصلحة مشتركة مع قبائل خوزستان فى تخطيط تلك المقاطعة من نفوذ الشاه . وإنما على العكس من ذلك فان السياسة الثابتة لبريطانيا هى المحافظة على كيان فارس . وأن يطلب من الشاه أن يعفو عن الذين تطوعوا للعمل مع القوات البريطانية ، أو التى تطوعت لتقديم خدماتها ، فلا يمكن بأى حال أن نتوقع من الشاه أن يعفو عن الذين تطوعوا للعمل مع القوات البريطانية لمحاربته » . . وقال كاننج " أنه بالنظر الى تعارضة الحكومة البريطانية لسياسة تجزئة فارس . . (وبالنظر الى ما يسوف يسببه ذلك من إخراج لنا فى المستقبل ، فأنى لا أحبذ مثل هذا الاجراء) (٢) وقد توقفت المسألة عند هذا الحد ، وحتى اليوم الذى قام فيه أوترام بعرض مقترحاته على الحكومة فى لندن لأخذ موافقتها عليها ولتجاهل اعتراضات كاننج عليها ، ثم حصوله على تلك الموافقة ، كانت الحرب فى فارس قد انتهت .

ولقد قام فاروق خان بمبادرة لاستئناف المفاوضات فى بداية شهر فبراير ١٨٥٧ . وبمساعدة الكابتن بلوس لينش ، من الأسطول الهندى سابقا ، ومتقاعد يعيش فى بارينش ، حصل على مقابلة مع اللورد كولى يوم أول فبراير . وكان يحضر معه مالكوم خان كمبرجى لفاروق . وقد ذكر فاروق

(١) فارس والخليج مجلد ١١٢ . أوترام الى كاننج ١٤/٢/١٨٥٧ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية ، محضر كاننج ٢١/٣/١٨٥٧ ومرفق بخطاب السير جور مع كلارك (سكرتير مجلس الهند) الى هموند ٣٠/٤/١٨٥٧ .

خان كولى بأنه مفوض تفويضا كاملا بالتفاوض حول كافة المسائل المتنازع عليها . بما فى ذلك النقاط التى سبق ان رفض الموافقة عليها فى اجتماعات القسطنطينية ، وقال بأن الشاه أصبح مستعدا للجلاء عن الحيرة ، وبالتعهد بعدم مهاجمتها أو مهاجمة أى منطقة أخرى فى أفغانستان . كما انه مستعد لأن نحيل جميع الخلافات مع الأفغان الى الوساطة البريطانية ، على شرط أن تتعهد الحكومة البريطانية بمنع الأفغان من مهاجمة الفرس . وأضاف فاروق خان بأن فارس بالطبع لا يمكن أن تتخلى عن حقها فى انزال العقاب الفورى بأية قبيلة أفغانية تغزو أراضيها . وقال بأنه يحمل طلبا خاصا من الشاه ، ألا تصر الحكومة البريطانية فى طلبها باقالة الصدر الأعظم . وأما فيما يختص بالتمثيل القنصلى فى فارس فان الشاه مستعد بأن يسمح للحكومة البريطانية بتعيين قناصل لها فى أى منطقة من فارس يوجد بها قنصل لروسيا ، وأضاف فاروق بأن المطالب البريطانية الباقية لا تشكل أى صعوبة ، وان كانت حكومة فارس تعتقد بأن حماية الرعايا الفرس من جانب البعثة البريطانية قابلة للبحث ، لأن هذه المسألة قد أسئء ممارستما فى السنوات الأخيرة (١) .

من ناحية أخرى كان كل من بالمرستون وكلاوندون قد انتھيا من إعداد شروطهما لعقد معاهدة سلام فى شهر يناير . وقد استعاننا فى وضع صيغة لتلك المعاهدة بمسودات معاهدة سياسية وتجارية كان قد أعدها شارلس مورى فى بغداد فى شهر أكتوبر الماضى ، بناء على طلب كلاوندون، وقد جاء فى تلك المسودة النقاط الأساسية التالية : -

١ - تتعهد فارس بالوفاء بالشروط الخاصة بعودة البعثة البريطانية والتى

(١) وثائق كارندون مجلد ٧٣ من كولى الى كلاوندون ١٨٥٧/٢/١ ومجلد ٢٧ « المستندات الخاصة بمفاوضات فاروق خان فى باريس » من كولى الى كلاوندون ١٨٥٧/٢/١ (١٧٠ . سرى) وقد طبعت تلك المستندات بوزارة الخارجية البريطانية .

سبق أن قدمت إليها في القسطنطينية في شهرى مايو ويونيو من عام ١٨٥٦ .

٢ - تتعهد بأن تشترك مع بريطانيا في اصدار بيان مشترك بالاعتراف باستقلال ولاية الحيرة .

٣ - تتعهد بدفع تعويض يصل الى أربعين (٤٠) مليون تومبان (نحو ٢٠ مليون جنيه استرليني) عن خسائر الحرب ، على أن تبقى جزيرة خرك في أيدي البريطانيين ريثما يتم سداد التعويضات كلها بالتمام .

كما تضمنت المسودة التي وضعها موري ، أن تقوم حكومة فارس بتجديد معاهدة ١٨٥١ الخاصة بحظر تجارة الرقيق واستمرار قيام الطرادات البريطانية بأعمال المراقبة لمياه الخليج ، والعفو عن جميع الرعايا الفرس الذين تعاونوا مع الحملة العسكرية البريطانية . أما فيما يختص بإلغاء فارس لاتفاقية تأجير ميناء بندر عباس الى سلطان مسقط ، فلم تكن ثمة حاجة الى اضافتها الى بنود المعاهدة ، لأن السيد سعيد كان قد تمكن بالفعل من تجديد الإيجار بنفسه وكانت الميزة الوحيدة لمعاهدة موري هي انها تضمنت بندا يطالب فارس بالسماح للحكومة البريطانية بتعيين قناصل لها في فارس ، وفي أى منطقة تقوم عليها المصالح التجارية (١) .

سلم كلارندون مسودة موري الى جوستين شيل ، الوزير البريطاني المفوض السابق في طهران لبدء رأيه فيها . وقد عارض شيل في اصدار بيان مشترك باحترام استقلال الحيرة : وقال بأن تخلى الشاه عن جميع مطالبه في الاقليم شرط كاف في حد رأيه لتحقيق الغرض المنشود . كما شك جوستين في قدرة حكومة الشاه على دفع تعويضات بالحجم الذى اقترحه موري في مسودته . وذكر بأن وجود احتلال بريطاني في خرك

(١) من ملفات وزارة الخارجية من موري الى كلارندون بغداد

١٨٥٦/١٠/٢٥ (رقم ٨٨) مع المرفقات .

هر أحسن تعويض تحصل عليه بريطانيا من حكومة فارس ، وعلى الأخص بعد ادخال المواصلات التجارية الى المنطقة عبر الفرات . أما فيما يتعلق بمعاهدة تحريم الرقيق فدعا الى ابقائها وتثبيتها . كما عارض شيل طلب تعهد حكومة فارس حول عمليات المراقبة في مياه الخليج : فالاتفاق السرى الذى كان سارى المفعول مع السلطات المحلية على سواحل فارس كان ناجحا ، وان أى اتفاق علنى حول هذا الموضوع قد يجرح كبرياء فارس . واما نظام حماية الرعايا الفرس من جانب البعثة الدبلوماسية البريطانية في العاصمة الفارسية ، والذى كان مورى قد اثار موضوعه أكثر من مرة ، فيتعين على حد رأى شيل إعادة النظر فيه أو الغاؤه . أن هذا النظام وما شابهه من النظم الذى كان يمارسه الروس في فارس قد اثار كثيرا من المشاكل في الماضى ، وقد يكون مصدر توتر للفرس فيما لو استمر ، كما أبدى شيل شكوكه في صواب اقالة الصدر الأعظم وقال : « بأنه في البلد الذى يتساوى فيه الجميع فى السوء فإن اتخاذ مثل هذا الاجراء العنيف لا مبرر له . . » كما أشار شيل الى عدم الاصرار على تعيين هاشم خان مراسلا اخباريا للبعثة في شیراز . واخيرا فقد كان من رأى شيل بأنه من غير المعقول اطلاقا أن يوافق الشاه على أية من البنود السياسية والتجارية للمعاهدة ما لم تتعرض بلاده لخسائر كبيرة فى الحرب أو ينشب تمرد أو ثورة ضد سلطته (١) .

عكف بالمرستون فى فترة العمام الجديد على دراسة مسودة مورى وتعليقات شيل عليها . وكان اهتمام بالمرستون يتركز فى الدرجة الأولى

(١) من ملفات وزارة الخارجية مذكرة من شيل ١٨٥٦/١٢/٢١ .

على موضوع الحيرة ، وبالتالي فقد وافق على صرف النظر فى اصدار بيان مشترك حول استقلال الاقليم ، سيما وان كانج كان قد كتب مؤخرا يقول بأن لا فائدة فى رايه من دعم حكومة ضعيفة فى الحيرة ، بحجة استقلالها، خصوصا اذا كان من الامكان ان يحكمها رجل قوى مثل دوست محمد . وقد وافق بالمرستون على هذا الاقتراح وعلق قائلا : « اننى اتطلع الى اليوم الذى تصبح فيه كابول وقندهار خطوط الدفاع الامامية عن الهند البريطانية » (١) كما وافق بالمرستون على راي شيل بالاحتفاظ بجزيرة خرك كبديل عن التعويضات ، وبالأخص ان هذه هى الفرصة الأخيرة لبريطانيا لحصولها على هذه الجزيرة . كما وافق بالمرستون ، وفقا لاقتراح شيل ، بجعل معاهدة حظر تجارة الرقيق معاهدة دائمة ، او على الأقل تجدد لثلاثين عاما اخرى . أما فيما يختص بطلب اقالة الصدر الأعظم فقد وافق بالمرستون على صرف النظر عنه ، بشرط ان يأتى بذلك طلب خاص من جلالة الشاه ، بحيث يكون لنا الفضل فى الموافقة عليه (٢) كذلك أبدى بالمرستون استعداداه لاعادة النظر فى نظام حماية الفرس العاملين لدى البعثة البريطانية ، او الغائه كليا ، اذا حذت البعثات الدبلوماسية الأجنبية الأخرى حذو بريطانيا (٣) .

(١) وثائق كلارندون مجلد ٦٦ من بالمرستون الى كلارندون

١٨٥٧/١/٧ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) انظر مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢

مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٧/١/٢٢ (١٧١٢) ومرفق به صورة من خطاب هموند الى كلارك ١٨٥٧/١/٢٠ ، وكان خطاب هموند صورة حرفية لمذكرة بالمرستون المؤرخه ٧ يناير .

أقر مجلس الوزراء المقترحات بعد تعديلها كأساس لتحقيق تسوية مع حكومة فارس وذلك خلال جلسته التي عقدها في الأسبوع الثالث من شهر يناير ١٨٥٧ (١) كما أقر المجلس أيضا بأنه لا يمكن الوصول الى تسوية بمعزل عن الدول الأخرى . فقد كانت روسيا ، على الأخص ، جريصة على ألا تكسب بريطانيا امتيازات أكثر منها كنتيجة للحرب . وكان كورتوكوف قد أوضح لوود هاوس يوم ١٩ ديسمبر ، حول طلب بريطانيا السماح لها بتعيين قناصل لها في أي منطقة تشاؤها من فارس ، وأضاف بأنه يكفي أن فارس قد وافقت على الانسحاب من الحيرة ، ودفع تعويضات عن الحرب ، وتقديم اعتذار مناسب للبعثة البريطانية ؛ أما أن تستغل بريطانيا الخلاف القائم لتطالب بامتيازات إضافية فإن ذلك هو منتهى الظلم وقد ألمح كلارندون للسفير الروسي في لندن بعد أن بلغه عن تدمير الروس ، بأنه يبدو أمرا مثيرا للسخرية أن تلقى روسيا على بريطانيا محاضرة حول التعامل مع فارس « وأضاف بأنه في الوقت الذي كان يقدر مناسعي روسيا لدى الشاه لتغيير موقفه ، إلا أنه لن يسمح لروسيا بأن تكون الحكم في مصير المصالح البريطانية في فارس ، أو في عدالة مطالبها . غير أن رد بالمرستون على كورتوكوف لم يذهب سدى ؛ ففي أواخر يناير أعلن كورتوكوف أنه كان لا يزال يعتقد بأن الشروط البريطانية من فارس شروط مجحفة بأنه قد عقد العزم على عدم التدخل مرة أخرى في النزاع ، على الرغم من

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام في ١٨٥٧/١/٩ (رقم ١٧٠٢) ومرفق به صورة من خطاب وود هاوس الى كلارندون ١٨٥٦/١٢/١٩ (٣١٥) كذلك فقد وجه كورتوكوف تهمة مفاجئة بأن المحاولات البريطانية لتجديد عقد ايجار بندر عباس الى سلطان مسقط هو لتعويضه عن حرمانه من عدن .

كما أن الحكومة الفرنسية رغم انتقاء المبررات ، كانت هي الأخرى
تبدى اهتماما كبيرا بالنزاع البريطانى الفارسى . ففى أواخر شهر ديسمبر،
ذكر الكونت ويلوسكى وزير الخارجية الفرنسى لكولى بأنه مستعد للتوسط
فى النزاع ، غير أن كولى أغلق الباب فى وجهه ، بلغت نظره الى محاولات
السفير بورى الى تضخيم النزاع ورغم ذلك فان ويلوسكى لم يخجل من نفسه
فعاد يعرض خدماته فى أواخر شهر يناير ، بعد وصول فاروق خان الى
باريس . غير أن كولى عاد هو الآخر فرد عليه ردا مفحما مما آثار ارتياح
كلارندون : « اننا عازمون على ألا نسمح للفرنسيين بحشر أنوفهم فى شئون
فارس ، هذا ما ذكره بالمرستون لكولى ، الا انه عاد فقال ، ولكن لا ينبغي
أن نقول لهم ذلك بصريح العبارة (١) فقد كان بالمرستون حازما فى هذا
الموضوع » .. اننا اذا وافقنا على اجراء المفاوضات فى باريس ، فان
السفير الروسى الكونت كيسيليف ، وبورى سوف ينتهزان هذه الفرصة
لاحباط المفاوضات ، كما أن الحكومة الفرنسية اذا استطاعت ان تحصل
على التنازلات التى وعدنا بها فارس ، فيما يتعلق بالصدر الأعظم ومراسم
الاستقبال للبعثة وغيرها من النقاط ، فانها تنسب هذا الفضل لنفسها (٢) .

ونفس الشيء بالنسبة لاجراء المفاوضات فى لندن ، وقد اضطر كل
من بالمرستون وكلارندون الى الاعتراف بوجود معارضة قوية لحضور فاروق
خان الى العاصمة البريطانية . وجاء فى رسالة كلارندون الى كولى بتاريخ
٥ فبراير حول هذا الموضوع « بأنه اذا جاء فاروق خان الى هنا فانه سوف

(١) ملفات وزارة الخارجية من كلارندون الى كولى ١٨٥٧/١/٢٧ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون

١٨٥٧/٢/٤ .

بتعرض لصنوف كثيرة من الضغوط والمؤثرات المفرضة » .

« فالمواطنون هنا سوف يستغلون وجوده اسوأ استغلال ، وسنتعرض في البرلمان لاستجوابات يومية ، عما اذا كنا ننوي ممارسة ضغط على فارس حول هذا الموضوع او ذلك ، وقد تؤدي المؤامرات التي ستصاحب وجوده الى جعل المفاوضات مستحيلة .

ان حرب فارس لا تلقى التأييد هنا ، كما ان شركة الهند الشرقية تعارضها بشدة بسبب ما تكلفه من نفقات ، وبما ان الشعب يجهل حقيقة هذه الحرب فسوف يكون من السهل تضليله من جانب القوى السياسية داخل البرلمان وخارجه . ومن الواضح ان المحافظين والوردات قد اتفقوا فيما بينهم حول هذا الموضوع ..

ولقد كانت ثمة مبررات لمخاوف كلارندون ، فقبل يومين فقط افتتح البرلمان جلساته . وقد خرج خصوم الحكومة من اللوردات عن التقليد المتبع في مثل هذه الأحوال ، فطالبوا في بيان الرد على الحكومة بادراج الموضوع في جدول اعمال المجلس . وقد شن الأزل اوف دربي هجوما عنيفا على الحكومة لاستخدامها القوة وأوضح في حديثه : « بالنسبة الى فقد كنت أفضل ان تلجأ الحكومة الى الوساطة بدلا من ارسال الحملة العسكرية الى الخليج » (١) ثم واصل دربي هجومه فقال : بأن العملية تنطوي على مخالفة لمبدأ أساسي من مبادئ الدستور وهو فشل الحكومة في اصدار اعلان بالحرب والاكتفاء بالاعلان الذي صدر عن الحاكم العام في الهند . ان اعلان الحرب حق مقصور على الملكة ، وأن الحكومة ملزمة

(١) موسوعة هانارد مجلد ١٠ (الحلقة الثالثة) ١٨٥٧ ، ١٨٥٧/٢/٣

فى قضية هامة كهذه ان تدعو المجلس الى الانعقاد . والانكى من ذلك ان الحكومة دخلت طرفا مع حكومة الهند بمشاركتها فى دفع نفقات هذه الحرب . ولكن هذه الحرب ليست حرب الهند ، وبالتالى فلا ينبغى أن تتحمل نفقاتها الهند ، بل بالعكس فان هذه الحرب تقع مسئوليتها على البرلمان (١) ، وقد توافق القاء بيان دربى مع صدور تحذير فرنون سميث الى كلارندون فى ديسمبر الماضى الامر الذى زاد موقف الحكومة ضعفا . كما ان دربى لم يكن اللورد الوحيد الذى انبرى الى انتقاد سياسة الحكومة حول هذه المشكلة ، فقد استهدفت الحكومة الى هجوم أشد قسوة من ارل اوف جري الذى أدخل تعديلا على القرار الخاص بلوم الحكومة على تصرفها فى هذا الموضوع (٢) .

وعلى الرغم من موقف كل من بالمرستون وكلارندون من اجراء المفاوضات فى باريس ، فقد كانت تبدو باريس بأنها المكان الاكثر امنا من لندن . وتأسيسا على ذلك فقد تم تفويض كولى بالاجتماع بفاروق خان فى باريس . وعلى اى حال فقد تبين ان فاروق خان قد تراجع عن موقفه السابق ، فقد ذكر لكولى يوم ٤ فبراير ، بأنه ما لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة بالتعهد كتابيا بأنها لن تعمل على تشكيل دولة افغانية واحدة من

(١) نفس المصدر مجلد ٤٠ - ٤١ حسب الاتفاق الاصلى المعقود مع الشركة فى نوفمبر ١٨٥٦ فان الحكومة تتحمل ثلث نفقات الحملة غير ان احتجاجات مجلس الادارة قد اضطر الحكومة الى زيادة حصة الحكومة الى النصف (انظر ملفات وزارة الخارجية) .

(٢) موسوعة هانارد مجلد ١٠ (حلقة ٣) ١٨٥٧ فى ١٨٥٧/٢/٣

الولايات الأفغانية الثلاث تحت حكم دوست محمد ، فانه غير مستعد لقبول تسوية سلمية للنزاع ، و اضاف فاروق خان بأنه يشك كثيرا في امكانية موافقة الشاه على الطلب الخاص بتعيين القناصل ، وبأنه حتى لو تساوت بريطانيا في هذا الحق مع روسيا ، فان الشاه سيرفض تعيين قنصل (في مشهد مثلا) (١) غير أن بالمرستون كان يعارض اعطاء أى تعهد حول أفغانستان ، وقال : بأنه سوف يكون من غير المناسب أن نقف مكتوفى الأيدي ازاء هذه المسألة ، أو أن نقطع كل تعامل لنا مع كابول أو قندهار فى المستقبل (٢) وبالإضافة الى ذلك فان كاننج قد فوض مؤخرا بتقديم عون مالى لدوست محمد ، لكى يتمكن من الدفاع عن حدوده الغربية ضد فارس ، وان اتفقا حول هذا قد عقد مع بشاور فى ٢٦ يناير ، على الرغم من أن التفاصيل الخاصة بالاتفاق لم تكن قد وصلت الى لندن حتى ذلك الوقت (٣) اما فيما يختص بتعيين القناصل فقد كان بالمرستون على استعداد للموافقة على رأى فاروق خان الى حد كبير « .. بشرط انه فيما يختص بالشئون التجارية ، فاننا نود ان نعامل على قدم المساواة مع الدول التى تتمتع بالمعاملة الأفضل ، وقد نتنازل عن طلب تعيين قنصل لنا فى مشهد ، اذا لم يسمح بهذا الحق لدولة أخرى (٤) كما أعرب بالمرستون عن رغبته فى ابلاغ فاروق بأن بريطانيا مستعدة للتنازل عن شرط حماية المواطنين الفرس

(١) « وثائق كلارندون » مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٢/٤ .

(٢) نفس المصدر مجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/٢/٤ .

(٣) ورد نص هذه الاتفاقية فى كتاب « المعاهدات » اعداد ايتشسون

فصل ١٠ ص ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(٤) « وثائق كلارندون » مجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون

١٨٥٧/٢/٤ .

العاملين فى البعثة البريطانية ، اذا تنازلت الدول الاخرى التى لها تمثيل سياسى فى فارس عن هذا الشرط .

فى يوم ٦ فبراير تم ارسال مسودة معاهدة تمهيدية من اثنى عشر بندا الى السفير كولى فى باريس اما البنود الخاصة بالحيرة و افغانستان ، فهى من نفس البنود التى سبق أن أقرها المجلس قبل ثلاثة اسابيع : وهى ان على الشاه ان يتخلى عن جميع مطالبه فى الحيرة ، وفى غيرها من اراضى افغانستان ، وأن يعترف باستقلال الاقليم والولايات الافغانية الاخرى ، وبأن تحيل أى خلاف معها الى الوساطة البريطانية ، باستثناء ما يتعلق بالعمليات العسكرية التى توجه ضد فارس من حدودها الشرقية وقد تعهد البريطانيون من جانبهم باستخدام نفوذهم لمنع الافغانيين من القيام بأى عمل استفزازى ضد فارس . وأما عن فكرة عقد اتفاق تجارى منفرد فقد صرف النظر عنها واستبدلت بها فقرة تنص ، على منح بريطانيا معاملة الدولة الأكثر رعاية ، بالنسبة للشئون التجارية ، وذلك على قدم المساواة مع الدول الاخرى ، التى تتمتع بنفس الحقوق ، بما فى ذلك حق تعيين قناصل فى فارس .

كذلك فان بريطانيا قد صرفت النظر عن تعيين هاشم خان فى شيراز ، خصوصا بعد أن علم بأن المذكور قد عاد الى عمله فى الحكومة الفارسية ، وبأن زوجته قد أعيدت اليه اما بشأن اقالة الصدر الأعظم فقد كان هذا الموضوع لايزال يحيطه الغموض بعد ان اضيفت فقرة الى البند الخاص بعودة البعثة البريطانية الى فارس ، غير أن هذه الفقرة قد حذفت أخيرا بعد أن ذكر فاروق خان لكولى بأن هذا الشرط سوف يخلق سابقة قد

تستغلها روسيا فى المستقبل (١) أما بقية البنود فقد تناولت موضوعات الحماية ، ودفع تعويضات لاهالى الحيرة ، ودفع تعويضات للرعايا الفرس الذين ساعدوا الحملة البريطانية ، وتسديد الديون المستحقة للرعايا البريطانيين المقيمين فى فارس ، وتجديد معاهدة حظر تجارة الرقيق وانسحاب القوات البريطانية من فارس . ولم يرد فى المعاهدة ذكر لدفع تعويضات عن جزيرة خرك او التخلّى عنها . وكان بالمرستون متردداً فى التخلّى عن هذا المطلب الأخير ، بنفس السبب ، وهو احتمال أن يكون سابقة تستغلها روسيا فى المستقبل .

توقف فاروق خان طويلا أمام الكثير من النقاط التى اقترحها بالمرستون كأساس للتسوية ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بأفغانستان ، وبالتالي فقد اصر بأن يكون للشاه الحق فى شن الحرب على أفغانستان فى حالة الدفاع عن النفس . غير أن بالمرستون رفض هذا الشرط بسبب سيطرته ، وهو انه شعر بأن فاروق خان يحاول ان يستغل ذلك الشرط لاتاحة الفرصة لفارس بشن الحرب متى أرادت ضد أفغانستان . وكان ويلوسكى يؤيد فاروق خان فى هذا الموقف طمعا فى أن يحصل لسيدته الامبراطور على نصيب فى الحل السلمى . وقد سبق لنابليون ان ناقش شروط السلام

(١) غير أن على حكومة فارس أن تضع فى تقديرها الدوافع الهامة لهذه الشكوى التى على الحكومة البريطانية أن تشدد عليها فيما يختص برئيس وزراء فارس ، وأن على الشاه أن يتخذ من الخطوات ما يمنع تكرار مثل هذه الشكوى « وثائق كلارندون » مجلد ٢٧٤ الوثيقة الخاصة بفاروق خان من كلارندون الى كاولى ١٨٥٧/٢/٦ (رقم ١٨٤) ومرفق بها مسودة معاهدة السلام التمهيدية .

مع فاروق خان أكثر من مرة ، كما كان ويلوسكى يشير هذا الموضوع دائما مع كولى ، غير أنه لا الامبراطور ولا السفير كانا ينطلقان فى ذلك من منطلقات بريئة . وفى ١٤ فبراير ذكر نابليون لكولى أثناء مقابله ، بأنه كان دائما يبحث فاروق خان على ضرورة الوصول الى تسوية سلمية بأى شكل من الأشكال . غير أن فاروق خان عاد يوم ١٦ فبراير بعد اجتماع له مع ويلوسكى فأبلغ السفير كولى ، بأنه لا يستطيع ان يلزم حكومته بعدم التعرض لاستغلال أفغانستان بما لم تعلن الحكومة البريطانية نفس التعهد بالنسبة لفارس . وبأن أقصى ما يمكن أن وافق عليه بالنسبة لاضافة فقرة الى نصوص المعاهدة التجارية هو أن يتعهد لها بتجديد اتفاقية ١٨٤١ (١) .

غير أن ويلوسكى لم يكن هو وحده المسئول عن التغيير الذى طرأ على موقف فاروق خان من الموضوع . وقد شعرت الحكومة الفارسية بارتياح شديد من المتاعب التى أخذت تواجه بالمرستون فى البرلمان حيث أخذت المعارضة تشن هجوما عنيفا على الحكومة بسبب حادث كانتون فى الصين ، والذى كاد أن يؤدى الى الإشتباك فى حرب ضد الصين . وفى يوم ١٣ فبراير شن هنرى ليمارد عالم الآثار والمستشرق البريطانى هجوما عنيفا على بالمرستون بسبب الدخول فى حرب بدون موافقة البرلمان . وقد اشترك معه فى الهجوم جلادستون الذى طالب الحكومة ببيانات أوفى حول الأسباب الحقيقية للحرب ، وصيغة الانذار الموجه الى فارس ، وتاريخ صدور الأمر الى بومباى لارسال الحملة العسكرية . كما طالب عضو آخر بتنوير المجلس حول الشروط التى تنوى الحكومة البريطانية فرضها على

(١) « وثائق كلارندون » مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون

فارس ، مما حمل اللورد جون رسيل الى التلميح فى شىء من السخرية بأنه يشفق على الحكومة ازاء ترددها عن اعلان الشروط ، على الا تظهر عند نشرها. بانها شروط مجحفة وغير ملائمة من الناحية السياسية . وقد استيطاع بالمرستون تجنب ظهور انقسام خطير عندما أعلن أن مناقشة المشكلة شكل اوسع قد يضر بموقف المفاوض البريطانى فى تلك المرحلة بالذات (١) .

وهكذا افلت بالمرستون بأعجوبة . أما كلارندون فقد أبدى استمرازه من الانانية والتعقيب الذى أبداه بعض أعضاء المجلس : « اننى لا اذكر أنى رأيت تهورا وتطرفا حزبيا مثل هذا الذى اراه » بهذه العبارة كتب بالمرستون الى كولى ، كما المح لوود هاوس : « بأن جلادستون يتلفه للمنصب لدرجة أن أصدقائه يجدون صعوبة كبيرة فى منعه من الانضمام الى مقاعد المحافظين » . وعلى اى حال فقد كان الموقف يتطلب اتخاذ اجزاء ما لوقف تلك الحرب . ولم يعد هناك وقت لانتظار ضربة يوجهها القائد اوترام لفارس تجعل الشاة اكثر تساهلا . وقد تساءل بالمرستون . ما هى النقاط الحيوية التى يمكن كسبها ؟ أن تخلى فارس عن كل مطالبها فى الحيرة ، كما ذكر بالمرستون لكراندون امر لا بد منه ، وهو يشمل بالطبع اعتراف فارس باستقلال الحيرة . غير انه اذا رفض فاروق تقديم اعتراف صريح باستقلال الاقليم ، ما لم يصاحبه اعتراف مماثل من الجانب البريطانى ، فيمكن صرف النظر عن هذا الشرط والاكتفاء بشرط تنازلات فارس عن جميع مطالبها فى الحيرة . اما اعتراضات فاروق خان الأخرى

(١) هتسنارد. مجلد ١٠ (حلقة ٣) ١٨٥٧ - ١٨٥٧/٢/١٣

على شروط الاتفاق ، فيمكن حلها باعطاء الشاه حق الرد على أى اعتداء أفغانى على أراضيه ، وصرف النظر عن الاصرار السابق على موضوع الوساطة البريطانية فى الخلافات التى قد تنشأ بين أفغانستان وفارس ، والنص بدلا منه على طلب المساعدة البريطانية فى تسوية مثل هذه الخلافات ، كذلك لا داعى للاصرار على دفع تعويضات لاهالى الحيرة . أما الامتيازات الخاصة بتعيين القناصل فينبغى التمسك بها على أساس المساواة مع روسيا فى هذا الشأن .

ولقد اقر المجلس التعديلات التى ادخلت على شروط الاتفاق يوم ١٨ فبراير ، وتم ابلاغ كولى بها فى نفس اليوم . غير ان التعديلات لم تؤد الى نتيجة . على أن فاروق خان ظل متمسكا بموقفه بأنه لم يكن يستطيع قبول المقترحات البريطانية ، ما لم تقدم بريطانيا تعهدا بعدم ضم الحيرة الى كابول وقندهار . وفى يوم ١٩ فبراير تدخل كيسليف السفير الروسى فى الموضوع وابلغ كولى بأنه ليس فى وسع حكومته تأييد المطالب البريطانية، طالما أضيف اليها بند بمساواة بريطانيا مع روسيا فى التمثيل القنصلى ، واقترح كحل وسط لذلك بأن تمتنع بريطانيا عن تعيين قناصل لها فى شمال فارس مقابل أن تمتنع روسيا عن تعيين قناصل لها فى جنوبها . ولم يرفض كولى الاقتراح مباشرة غير ان كلارندون وصفه فيما بعد بأنه « صفاقة نهائية » وبعد بضعة أيام عاد كيسليف فعزز اقتراحه السابق بتلميحات خرقاء ، عما سوف يحدث من نتائج فيما لو ان الحرب استمرت فى فارس . وقد رد عليه كولى ردا مقتضبا ، بأنه فيما يختص ببريطانيا فهى لا تبالى بروسيا ، كما عقب كلارندون فيما بعد على ذلك القول بأن كورتوكوف سوف يحرق اصابعه اذا لم يأخذ حذره ، وعلى أى حال فقد ظل المجلس يشعر

بالقلق من الوضع ، وكما ذكر كلارندون لوود هاوس فقد كان شعور بالخوف يسود الأوساط السياسية ، من احتمال أن تكون الحرب الفارسية بداية لحرب مع روسيا من أجل الهند ، والتي يحرص الانجليز على ألا تحدث : وقد تلقت لندن أنباء مفادها أن روسيا قد اتفقت مع فارس ، على تزويدها بمساعدة عسكرية فيما لو استمرت الحرب . كما اتبع في الوقت نفسه احتلال روسيا لمنطقة استر اباد . وكان كورتكوف يعير وود هاوس كل يوم تقريبا بقرب سقوط حكومة بالمرستون . وضرورة تشكيل وزارة تسرع بانتهاء الصراع مع فارس . وفي يوم ١٩ فبراير عاد جلادستون فطالب ببيان عن الحرب ، كما كانت الحكومة هدفا متواصلا حول الأزمة مع الصينين واحتمال أن تسقط حكومة بالمرستون في أقرب وقت .

وطبعي أن يشعر فاروق خان بالارتياح من ذلك الوضع ، ومن زيارته المتكررة للخارجية الفرنسية ، والسفارة الروسية ، غير أنه في الواقع كان قلقا من المستقبل . والسبب هو اكتشاف مؤامره في تبريز ، قيل أنه كان مشتركا فيها لاسقاط الصدر الأعظم . ولعله من المحتمل أن يكون فاروق قد أدرك أخيرا ، بأنه على الرغم من التشجيع الذي كان يلقاه من ويلوسكى وكيسيليف فإن بريطانيا ستظل هي الدولة التي يمكن التغاها معها في النهاية . في يوم ٢٥ فبراير قام فاروق بمحاولة أخيرة للحصول على تعهد بريطاني بعدم توحيد الولايات الأفغانية . غير أنه لم يوفق . وكما ذكر كتب كلارندون إلى كولى ، بأن ولهاوس وغيره من رجال السلطة في الهند يعتقدون بأنه ، إذا تعذر استقلال الأقاليم الأفغانية الثلاثة عن النفوذ الفارسي - الروسي ، فمن الأفضل لنا أن نتوحد تحت حكم رجل واحد وفي يوم ٢٨ فبراير قام فاروق بمحاولته الأخيرة لإغلاق الباب عندما جس نبض ويلوسكى حول قطع المفاوضات ، غير أنه لم يلق تشجيعا على ذلك ، ثم بعد ثلاثة أيام وقع هو وكولى على المعاهدة المتكاملة .

وعلى أثر ذلك انبرى كولى ليكتب الى كلارندون . « مع شيء من الوقت وكثير من الصبر كان يمكن تحقيق أمور أكثر ، غير أن الوقت أصبح مهمنا جدا بسبب الوضع فى البرلمان ، بينما لم يدخل ذلك فى حسابان الفرنسي على الإطلاق » (١) والواقع أن كولى دون أن يعلم كان يتنبأ بالغيب . ففى نفس اللحظة التى كان يكتب فيها الى كلارندون عن الموضوع ، أى يوم ٣ مارس كان مجلس العموم يعانى من انقسام خطير حول مشروع القرار المقدم من كوبدن ، والذي يتهم فيه الحكومة بفشلها فى تبرير العمليات العسكرية التى قامت بها فى كانتون . وقد نال القرار ١٦ صوتا . وخول هتفا الموضوع كتب كلارندون بأسف الى كولى يقول : لقد كان هذا كله أكثر الاستعراضات الحربية ، وأنه لابد وأن يسىء الى سمعتنا فى جميع أنحاء العالم (٢) وعلى أية حال فقد كان لانتهاى الحرب الفارسية بعض الارتياح . وقد ذكر كلارندون لشارلس مورى ، بأننا ينبغى أن نعتبر أنفسنا من أكثر الناس سعادة بتحقيق السلام مع فارس ، لأننا لم تكن نستطيع مواصلة الحرب . وكان الشيء الوحيد الذى جنبنا تقديم البيانات ومناقشة المشكلة ، على غرار ما حدث بالنسبة لمشكلة الصين هو أن المفاوضات جارية . .

وربما كان هذا العامل هو أن أكثر الأسباب التى يعود الفضل اليها هو مرونة معاهدة باريس التى وقعت فى ٤ مارس ١٨٥٧ . فهذه المعاهدة لم تؤد الى انتزاع أى جزء من أراضى فارس ، كما لم تفرض عليها أية تعويضات ، وبالنسبة للاهانات فإن المعاهدة لم تفرض شروطا قاسية على الأهانة التى وجهت الى مورى . وقعت المعاهدة على أساس أن يقوم الشاه بسحب قواته من الحيرة وافغانستان خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر بعد

(١) وثائق كلارندون مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٣/٢ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ١٣٨ من كلارندون الى كولى ١٨٥٧/٣/٣ .

تبادل وثائق التصديق على الاتفاق (البند الخامس) وبأن يتنازل عن كل مطالبه في هذا الاقليم وفي غيره من الافغانية بوجه عام . وبأن يعترف باستقلالها ، ويمتنع عن التدخل في شئونها الداخلية ، وأن المساعدة من بريطانيا في حالة نشوب أى خلاف معها (المادة ٧) وتتناول الفقرة الثالثة تعيين القناصل من قبل الدولتين المتعاقبتين في كل من بلديهما على أساس الدولة الأكثر رعاية ، على أن يسرى هذا الشرط أيضا على التبادل التجارى بين الدولتين ، ومعاملة كل دولة منهما لمواطنى الدولة الأخرى . أما البند العاشر فينص على اعداد استقبال لائق لافراد البعثة الدبلوماسية البريطانية عند عودتهم الى فارس . ويتناول البند الحادى عشر تسوية الديون المالية المستحقة للرعايا البريطانيين المقيمين في فارس ، بينما تنص (المادة ١٢) على حق الحكومة البريطانية في التمتع بنفس الامتيازات التى تمنح للدولة الأكثر رعاية . وقد ألحق بهذه المادة عرض من الحكومة البريطانية بالتنازل عن حقها في حماية الرعايا الفرس غير المقيدين في البعثة البريطانية ، بشرط تنازل الدول الأجنبية الأخرى بالمثل . وينص البند الحادى عشر على العمل على تجديد اتفاقية حظر تجارة الرقيق لخمسة عشر عاما آخر ، على أن يحق للدولتين المتعاقبتين إنهاؤها في ختام المدة باخطار سابق مدته عام واحد . وتضمنت المادة ١٤ شرطا لانسحاب القوات البريطانية من اراضى فارس مقابل انسحاب الجيش الفارسى من الحيرة (١) .

وطبىعى أن يكون رد الفعل الروسى للمعاهدة الفارسية - البريطانية ردا مريرا . فقد أوضح كرتوكوف لكلا رندون بأن سيوف يستخدم كافة الوسائل المتاحة لمنع الشاه من التصديق على البند الخاص بتعيين القناصل ، حتى لو اضطرت روسيا الى التنازل عن حقها في تعيين قناصل لها في

.....

(١) « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١٠ ص ٧٤ - ٧٨ .

الأراضي الفارسية ، كما كان كرتوكوف ينوى أن يطالب بعدم تعيين قناصل بريطانيين فى المناطق المتاخمة لبحر قزوين (١) وهكذا أحس بالمرستون بارتياح عميق ، لأنه استطاع ان يلوى كرتوكوف . ولكى يستمر بالمرستون فى مناقشة كرتوكوف فقد أوعز الى وود هاوس بأن يذكر لوزير الخارجية الروسى عرضاً ، بأنه او لم تكن روسيا تمارس فى منطقة قزوين أعمالاً لا ترغب أن يعرف بقية العالم عنها شيئاً ، لما رفضت ان يكون لبريطانيا قناصل فى المناطق الشمالية من فارس لخدمة التجارة البريطانية هناك . وعلى أى حال ، اضاف بالمرستون بأن هذا ليس بدرجة كبيرة من الأهمية لأن بريطانيا فى وسعها دائماً ان تعرف عما تقوم به روسيا فى قزوين حتى ولو لم يكن لها قناصل هناك ، غادر السفير الى بلده ، ولكن كرتوكوف قد أنكر بتاتا أن روسيا تمارس أعمالاً غير نظيفة على الشواطىء الجنوبية لبحر قزوين ، ولكنه عاد يسأل عن سبب الإصرار الذى يدعو بريطانيا الى تعيين قناصل لها فى شمال فارس . ولماذا لم توافق كما اقترح كيسيليف فى باريس على تحديد عدد القناصل لكل من الروس والبريطانيين فى فارس . كان من المحتمل أن يستمر هذا الجدل الى اجل غير مسمى ، لولا أن قرر كل من بالمرستون وكلارندون بعدم المضي فى مشاكسة وزير الخارجية الروسى ، على الرغم من أن كلارندون ألح بمرارة ، من انه كان من الصعب أن يعرف المرء ، ما الذى يغضب ذلك المغرور الأهوج ، وما الذى لا بغضبه (٢) وفى أوائل ابريل تم الإيعاز الى وود هاوس بإبلاغ كرتوكوف سرا

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام للهند ١٨٥٧/٣/١٧ ، ومرفق صورة من خطاب وود هاوس الى كلارندون ١٨٥٧/٣/١٢ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ١٣٨ من كلارندون الى وود هاوس

١٨٥٧/٤/٨ .

بأن الحكومة البريطانية لن تقرر تعيين قناصل لها في المستقبل المنظور على الأقل ، لا في استر أباد ولا في أى جزء آخر من شمال فارس ، لأنه لا توجد لبريطانيا مصالح تجارية في تلك المنطقة (١) .

بعد مضي ثلاثة أسابيع على توقيع معاهدة باريس ، وقبل عشرة أيام من وصول أنباء تلك المعاهدة الى القائد أوترام ، كان هذا قد شن هجومه على المحمرة . وقد أبحر من بوشهر يوم ١٨ مارس بقوة قوامها ٨٨٧ رجل ، مؤلفة من فرقة المشاة ٦٤ ، وفرقة الهايلاندرز ٧٨ ، وفصائل الخيالة التابعة لبومباي ، وهى فصائل ٢٠ و ٢٣ ، و ٢٦ وكتيبة الفرسان التابعة للسند ، ووحدة مهندسين ، ووحدة مدفعية ، وقد تولى جاكوب قيادة الحامية في بوشهر ، بعد أن أطلق ستوكر النار على نفسه لأسباب بقيت لغزا حتى الآن . وفى المحمرة كان الفرس قد حشدوا ١٣٠٠٠ رجل ، منهم ٧ آلاف من الجند النظاميين و ٣٠ مدفعا . اقيمت بحيث تتحكم فى مدخل القناة المؤدية الى المحمرة بالقرب من الجزيرة عبادان . وكان الجزء الأكبر من القوات الباقية على امتداد الضفة الجنوبية للنهر وجزيرة عبادان (٣) . وقد اقام الفرس بطاريات ذات طاقة هائلة من الخرسانة المسلحة بثخانة عشرين قدما وعلو ثمانية عشر قدما ، ومزودة بفتحات مدرعة على جانبي الضفتين الشمالية والجنوبية لنهر قارون . وتتحكم هذه التحصينات فى ممر شط العرب من اقصاه الى اقصاه ، وقد وضعت بطريقة فى منتهى البراعة بحيث تغطى النهر كله على المدى الأقصى للمدافع صعودا ونزولا والى الضفة المواجهة له . وقد فكر أوترام بأنه لو قام بانزال فى عبادان التى يتحصن فيها

(١) نفس المصدر .

(٢) مرفق للخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٢٩ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٦/٤/١٨٥٧ مذكرة من كامبل (مارس ١٨٥٧) .
(١١ - بريطانيا والخليج / ٢)

الفرس بقوة كبيرة ، ومن ثم يشن هجومه على الدفاعات الجنوبية ، ثم يقوم بهجوم عبر نهر قارون شديد التيار ، فسوف تكون خطة عملية صعبة وباهظة التكاليف . وبالتالي فقد قرر اوترام بأن يهاجم مواقع النيران الفارسية ، بعد أن يتمكن من تخفيف حدتها ، الى أقصى حد ممكن ، ثم يقوم بانزال قواته فى منطقة تبعد نحو ميلين عن البطارية الشمالية ، ومن هناك يتقدم نحو المحمرة .

فى ليل يوم ٢٥ مارس تم اعداد رمث يحمل مدافع عيار ٨ ، و ١٥ بوصة فى سرية تامة ، وتم سحبه عبر النهر وارساؤه فى مواجهة البطارية الشمالية .

وفى صباح يوم ٢٦ فتحت المدافع نيرانها على البطاريات الفارسية فى الشمال والجنوب ، وفى نحو الساعة السابعة تمكنت من ارباك الفرس ، بحيث فشلوا فى توجيه نيران مدافعهم الى الرمث ، فيما عدا بعض طلقات متقطعة . ومن ناحية أخرى قامت السفن المسلحة التابعة للأسطول الهندى بالاشتراك مع بعض الفرقاطات البريطانية بقيادة الكومندور يونج يدان فى التقدم عبر النهر بمجرد أن بدأت المدفعية البريطانية تطلق نيرانها ، وما ان دقت الساعة السابعة حتى كانت هذه المجموعة من السفن أمام البطاريات الفارسية تماما . ولفترة امتدت ثلاثة أرباع الساعة ، أخذت هذه السفن من مسافة قريبة تمطر البطاريات الفارسية بوابل من نيرانها . وتمكنت من اسكاتها كلها فيما عدا ثلاثة منها ، وأن كان ذلك مقابل خسارة جسيمة لحقت بالسفن نفسها . كما قامت وحدات انقضاخ تحت وابل من نيران الفرس بالنزول من السفن ومهاجمة التحصينات الفارسية وطردها من سفنها . وفى هذه الأثناء وتحت قيادة البريجادير هنرى هافلوك ، تحركت القوات عبر النهر ونزلت فى المحمرة حسب الخطة الموضوعة .

وعند هذا الحد كانت المعركة قد انتهت تقريبا . أما الجيش الفارسي المربط في السهل الخارجى فانه لم يبق لانتظار هافلوك ، وانما انسحب بسرعة بعد ان فجر بطارياته وترك خيامه ومعداته وذخيرته بجانب ١٦ مدفعا . وقدرت خسائر الفرس بـ ٢٠٠ قتيل . اما خسائر البريطانيين فكانت خمسة قتلى وثمانية عشر جريحا (١) .

ومن المحمرة تحركت قوة استطلاعية عبر النهر الى الاهداف التى تبعد نحو ٥٧ ميلا وذلك فى الأيام الأخيرة من شهر مارس . غير أن الفرس فى هذه المنطقة والذين كانوا قد انسحبوا من المحمرة أمام الهجوم البريطانى فروا هاربين وهم فى حالة من الفوضى والارتباك بمجرد أن شاهدوا القوات البريطانية قادمة . كما سارع حاكم البلدة الى تسليم نفسه وكانت هذه آخر عملية للحملة .

فى اليوم الخامس من ابريل تلقى أوترام نبأ توقيع معاهدة باريس ،

(١) بعد بضعة أشهر عادت إحدى الكتائب الفارسية التى لاذت بالفرار من المحمرة الى طهران وقد جرى تكديرها علنا عند وصولها . وقد ادخات حلق فى اذان الضباط وتم جرهم بالحبال ثم جلدوا على مرأى من جنودهم ثم اودعوا السجن بعد ذلك . أما خان لارميرزا أمير خوزستان وحاكمها الذى كان يتولى قيادة قوات المحمرة فقد نجح فى تجنب عملية التكدير وذلك بدفع رشوة كبيرة الى الصدر الأعظم . وقد انعم عليه مقابل ذلك بسيف وبدلة شرف من الشاه (انظر أيضا مكتب الهند) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد رقم ١٣٢ ومرفق للخطاب السرى رقم ٢١٤ المؤرخ ١٨٥٧/١/١٦ من مورين الى كلارندون ، طهران فى ١٨٥٧/٩/٢٥ (رقم ٩٨) .

وفام فى الحال بوقف العمليات العسكرية ، لكنه وجد نفسه فى وضع محرج جدا بالنسبة للقبائل العربية التى تقطن المحمرة والمناطق المحيطة بها . فخلال الأيام العشرة الأولى من الاستيلاء على المحمرة ظل أوترام يستقبل سيللا لا ينقطع من وجهاء القبائل من مختلف مناطق خوزستان ، وكان كلهم يعرب عن ولائه للانجليز واستعداده لتأييدهم والتخلى عن الشاه . وقد نجح أوترام فى تهدئتهم فقال لهم ، بأنه عندما يقرر الزحف على شستر فانه سوف يسعده أن يتلقى مساعدتهم . أما الآن فقد أصبح عليه أن يبلغهم بأنه لم يعد فى حاجة اليهم مما سوف يخيب أملهم فى الحملة العسكرية كلها . ولم تكن تلك هى المشكلة الوحيدة كما اكتشف أوترام . فقد أفضى اليه شيوخ تلك القبائل عن تخوفهم من أن يعمد الفرس الى القيام بأعمال انتقامية ضدهم ، وكانت خطورة هذا الاحتمال تشد عليهم من فقدانهم للغنائم التى كانوا سيحصلون عليها فيما لو استمرت الحملة وشاركوا فيها . وقد وضع أوترام هذه القضية نصب عينيه عندما بدأ مفاوضاته فى منتصف ابريل مع خان لاريدرا حاكم امير خوزستان ، وميرزا محمد خان سر كاشى شى باشى أو القائد العام الفارسى للاتفاق على الهدنة .

واذا وضعنا فى اعتبارنا شروط معاهدة باريس ، والتى كان سيتم تبادل وثائقها للتصديق عليها فى ظرف ثلاثة شهور ، والتى اشترطت فيها بريطانيا بالا تقوم بأى انسحاب من فارس قبل تنفيذ الحكومة الفارسية للشروط التى التزمت بها ، فان الانسحاب من الحيرة هو اهم بند فى المعاهدة . ومن هنا كان أوترام مترددا بين البقاء فى المحمرة وبوشهر ، أو الانسحاب منهما فى حالة عدم تصديق الشاه على المعاهدة واستئناف العمليات الحربية ضد فارس . او فيما اذا كان الاحتفاظ بالمنطقتين عنصرا

ضروريا لضمان تنفيذ شروط المعاهدة ، وازاء هذه الاحتمالات قرر أوترام بأن من الأفضل بأن يطلب من الفرس أن يضعوا قواتهم على مسافة بعيدة من بوشهر والمحمرة وبعدم التنكيل بالسكان فى المنطقة الفاصلة . واكد للفرس بأنه بمجرد التصديق على المعاهدة ستسحب بريطانيا من البلدين مع بقاء وحدة من الاسطول الهندى فى المياه الفارسية لأعمال المراقبة ريثما يتم التصديق على المعاهدة . وبعد تردد وافق خان لارى ميرزا ، وسيركاشى شى باشى على الشروط التى عرضها أوترام للهدنة . وفى يوم ٢ مايو تم تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية بين شارلس مورى وأحد الضباط المسئولين فى الجيش الفارسى . ثم بعد أسبوعين قام أوترام بسحب قوات الحملة من المحمرة وإبحر الى بوشهر .

عند وصول أوترام وقواته الى بوشهر تلقى نبأ حركة التمرد التى قامت فى الجيش الهندى فى ميرت ومعها طلب عاجل جدا من حكومة الهند ، بسرعة ارسال كل جندى يمكن الاستغناء عنه الى الهند . ولقد وجد أوترام نفسه بين فكي الرمح : فهو لم يكن فى وضع يسمح له بالاستغناء عن قوات الحملة قبل أن تقوم حكومة فارس بتنفيذ شروط الاتفاق ، كما لم يكن من ناحية اخرى يستطيع أن يتجاهل الظروف التى تواجه حكومة الهند بسبب اتساع نطاق حركة التمرد . وقد استطاع الى حد ما حل هذه المشكلة بالاستعانة بقوات اخرى لم تكن تحت قيادته . كذلك لم تكن لديه فى بوشهر وسائل نقل ، وكان اجلاء قوات الحملة كلها يتطلب وصول سفن لنقلها من الهند . وبعد أن تمكن أوترام من نقل ما أمكن نقله من القوات ، إبحر من بوشهر يوم ١٨ يونيو ، بعد أن عهد بقيادة بقية الكتائب الى البريجادير جنرال جاكوب (١) .

(١) للاطلاع على اتفاقية الهدنة وانسحاب أوترام انظر (مكتب الهند) مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٣٠ مرفق للخطاب =

عاد موري الى طهران يوم ١٨ يوليو ١٨٥٧ وقد أعد له ولأعضاء البعثة استقبال رسمي مهيب ، كما سحبت حكومة فارس الخطابات العنيفة التي كان قد بعث بها رئيس وزراء فارس في شهر ديسمبر ١٨٥٥ وانقضت الأشهر في محاولات لتنفيذ شروط الاتفاقية ولو بحد أدنى . فقد ظهرت دلائل عن موقف الشاه قبل ثلاثة اشهر من وصول موري . وذلك في الطريقة التي عومل بها محمد يوسف حاكم اقليم الحيرة السابق والذي كان معتقلا في قصر الشاه منذ طرده من الحيرة في ربيع سنة ١٨٥٦ . وبمجرد أن عرفت طهران بنصوص معاهدة باريس قامت الحكومة بتسليم محمد بن يوسف الى خصومه الوارثين أقارب سيد محمد خان الحاكم السابق للحيرة ، والذي كان محمد يوسف مسئولاً عن مصرعه . وفي اليوم الثاني عشر من ابريل اقتيد محمد يوسف الى قلعة تقع خارج القصر ، وهناك تم تقطيعه ارباً على مرأى من الجمهور . وقد طالب موري فيما بعد بايضاحات من فاروق خان ، غير انه لم يتلق الا ردوداً مائعة (١) . . ومن ناحية أخرى كان الشاه ووزرائه يراقبون باهتمام بالغ

= السري رقم ١١٢ المؤرخ ١٨٥٧/٦/١٠ « فارس والخليج » مجلد ١١٢ من اوترام الى كلارندون ١٨٥٧/٤/٣ و « الحملة الفارسية » ص ٢٥٥ - ٢٦٠ و ٢٩٥ - ٢٩٠ - و ٣١٣ - ٣١٤ و ٣٨٤ - ٣٨٦ .

(١) انظر « فارس والخليج » مجلد ١١٢ من موري الى كلارندون ، بغداد ١٨٥٧/٥/٧ (رقم ٣٠) ومسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودات الى الحاكم العام ٧/٨ و ١٨٥٧/٩/٣ (رقم ١٨١٦ و ١٨٤١) مع المرفقات انظر ايضاً خطاب شيسل الى هموند . ١٨٥٧/٨/٢٥ (ملفات الخارجية) .

تطور حركة التمرد في الجيش الهندي ضد السلطات البريطانية ، ومن الواضح انهم كانوا يعلقون الآمال على نجاح تلك الحركة ، املا في أن يؤدي ذلك الى تعطيل تنفيذ الاتفاق .

من باريس توجه فاروق خان الى لندن شخصيا في محاولة لاقتناع كلارندون بتقديم تأييد وحدة من الاقاليم الافغانية كطلب الشاه ، غير أنه لم ينجح في محاولته . فلقد عادت حكومة بالمرستون الى الحكم بأغلبية كبيرة في انتخابات ١٨٥٧ ، وكان يسود شعور الاوساط الحاكمة في بريطانيا بأن معاهدة باريس كانت في صالح فارس . والى جانب ذلك ، أصبح كاننج يؤمن بأنه من الخطأ تقديم تعهدات حول الوضع السياسي في أفغانستان ، او عن مستقبل الحيرة .

« ان أقصى ما نطالب به هو أن تبقى الحيرة منطقة مستقلة والا يكون للحكومة البريطانية أى مطمع فيها . فأننى اتصور بأن استقلال الحيرة استقلال وهمى ويتعذر تحقيقه . . كما أتصور ان ليس ثمة خطر على الهند انبريطانية من اندماج الولايات الافغانية فى دولة واحدة ، بل انه العكس، ومع ذلك فأنى لا أعتقد أن من مصلحتنا تأييد هذا الاندماج الى حد بعيد . اما ان تكون الحيرة مستقلة عن فارس فهذا مطلب عادل ، لأن الحيرة منطقة افغانية وليست فارسية ، وأما أن تكون مستقلة عن السلطة المركزية لحكومة كابول فهذا شيء لا نقره او نسعى اليه » . . (١)

(١) ملفات وزارة الخارجية - محضر كاننج ١٨٥٧/٢/٦ مرفق مع رسالة شميث الى كلارندون ١٨٥٧/٤/٤ .

عاد فاروق خان من لندن بخفى حنين . أما الشاه فقد قام فعلا
يسحب جيشه من الحيزة فى شهر سبتمبر ١٨٥٧ ، وقبل أن يخرج
الجيش منها ، قام الفرس باستباحة المدينة ونهبها وذبح اعداد كبيرة من
اعلها ضاربين عرض الحائط بمبادرة كلارندون التى تنازل فيها عن شرط
التعويض فى المعاهدة . اما اليهود فقد تم نقلهم بالجملة الى مشهد ،
وهناك خيروا بين أن يبقوا فى الأسر أو يدفعوا فدية مقابل اطلاق
سراحهم . وبما أنهم قد سلبوا من جميع ممتلكاتهم فقد كان هذا خيارا
قاسيا عليهم . الا أن البعثة البريطانية بذلت أقصى ما فى وسعها للافراج
عن اليهود ، ولكن جهودها منيت بالفشل وسرعان ما اثبت الحاكم الجديد
للحيرة ، بأنه ليس أكثر من صنعة للفرس ، وقد قام الفرس بصك عملة
بأسمهم ، كما كانت خطبة الجمعة تقرأ باسم الشاه على الرغم من أن
كلا الأمرين يتعارض مع نصوص معاهدة باريس ودليل على الخضوع
للفارس (١) .

لم يتم تطهير مقاطعات الحدود الأفغانية من فلول القوات الفارسية
قبل شهر فبراير ١٨٥٨ . وذلك بسبب أسلوب المراوغة الذى اتبعه
تابلور من جيش بومباى الى الحيرة وغوريان للاشراف على عمليات
الانسحاب وبالمقابل فان الجيش البريطانى لم يغادر الأراضى الفارسية
قبل شهر فبراير ١٨٥٨ ، وذلك بسبب أسلوب المراوغة الذى اتبعه
الفرس فى تطبيق نصوص معاهدة باريس . فى شهر يوليو ١٨٥٧ تقرر
سحب الفصيلة فورا ، الا أن الجلاء عن بوشهر لم يتم قبل شهر أكتوبر

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٢ - ومجلد ١١٣ - تقارير

عمورى والماجور تايلور .

سنة ١٨٥٧ ، عندما استكملت فارس سحب جميع قواتها من اقليم الحيرة .
وعندئذ تم ارسال جميع القوات التى أمكن الاستغناء عنها الى الهند .
ولم يبق فى فارس الا قوة رمزية وكتيبة مدفعية للدفاع عن خرك . وفى
٢ اكتوبر أبحر جاكوب الى الهند على رأس أفراد حامية بوشهر ، وتولى
فلكس جونز مسئولية المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر . وبعد شهرين
تم تخفيض حامية خرك . وفى فبراير ١٨٥٨ غادرت بقية القوات الجزيرة .

بالنسبة للأهداف المباشرة للحرب الفارسية ، يمكن القول بأن الحملة
قد حققت أغراضها فقد أرغم الفرس على الانسحاب من الحيرة ، وتقديم
الضمانات عن المستقبل ، كما تم انتزاع اعتذار رسمى من الفرس على
الاهانات التى وجهت الى مورى ، وأصبح لبريطانيا الحق فى تعيين قناصل
لها حيثما تشاء من أراضى فارس لمراقبة نشاط الروس . ومع ذلك فان
الأهداف البعيدة المدى للسياسة البريطانية لم تتحقق ، وأن الحرب لم
تفلح فى تنقية الجو . بل على العكس من ذلك فقد تعمقت الشكوك الفارسية
فى اوساط المسئولين الفرس وعلى رأسهم الشاه فى نوايا البريطانيين
أكثر من أى وقت مضى . فلقد ظل هناك خوف متواصل من قيام البريطانيين
بعمليات أخرى على غرار ما حدث فى الهند . وكان سببا أساسيا
لمعارضتهم الشديدة لتوسيع التمثيل القنصلى البريطانى فى فارس ، لأن
القناصل فى نظر الفرس هم نسخة أخرى من المقيمين السياسيين . كما
كان هذا الخوف هو السبب أيضا فى الرفض المستمر ، لتأجير أو التنازل
عن أى جزيرة فارسية الى الحكومة البريطانية . وأخيرا فان الخوف على
المصير النهائى لاقليم الحيرة قد تحول الى مرارة واستياء . وفى شهر اكتوبر
بدا العمل فى تطبيق السياسة التى دعا اليها كاتنج بالنسبة لاقليم الحيرة ،
وبالتالى فقد طلب الى دوست محمد احترام استقلال الحيرة طالما كف

أهل الحيرة أيديهم عن مناطق حكمه (١) وفي أوائل سنة ١٨٦٣ شن حاكم الحيرة هجوما على بلدة تراح الأفغانية ، وعلى الفور اجتاح دوست محمد الحيرة ، وفي اليوم السابع والعشرين من مايو ضمت الحيرة رسميا الى الممتلكات الأفغانية . وكان هذا آخر عمل يقوم به الأمير دوست محمد خلال حياته الصاخبة ، فقد توفي بعد ذلك بأسبوعين ، أى فى يوم ٩ يونيه . غير أن عملية تصفية استقلال الحيرة مرت دون اهتمام من البريطانيين من الناحية الرسمية على الأقل .

* * *

(١) انظر مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند ، مجلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٧/١٠/١٥ (رقم ١٨٧٠) ومرفق به صورة من خطاب كلارك الى هموند فى نفس التاريخ .

الفصل الثانى عشر

مسقط والبحرين

١٨٥٣ - ١٨٦٤

ازدياد عمليات التدخل

اذا كانت المعركة ضد أعمال القرصنة والاشتباكات البحرية فى الخليج لم تكن قد انتهت حتى عام ١٨٥٣ ، فانها قد كسبت . ومنذ ذلك الوقت لم تعد قبائل الساحل العمانى هى مصدر أعمال الشغب والغنف فى الخليج ، على الرغم من أنه لم يطرأ تحسن كبير على سلوكهم . لقد انتقلت هذه الأعمال بعد هذا التاريخ الى سكان مسقط والبحرين . فمنذ أواسط الخمسينات من القرن التاسع عشر تحولت مسقط والبحرين الى بورتين للاضطرابات الداخلية ، كان سببها الرئيسى هو محاولات بعض ادعياء الحكم لانتزاع السلطة من الحكام الفعليين ، مما أفسح الطريق للدول المجاورة لتهديد استقلال هذين البلدين والاعتداء عليهما . وكما حدث فى السابق ، فقد كان التهديد الذى تتعرض له عمان يجىء من الوهابيين فى نجد ، بينما التهديد ضد البحرين يأتى من كل من فارس ونجد ومن الامبراطورية العثمانية أيضا . وكانت بريطانيا قد أصبحت الدولة المسؤولة عن حماية استقلال كل من مسقط والبحرين ، لا من أجل سواد عيونهما ، وانما من أجل استقرار الأمن فى المنطقة وسلامة الملاحة التجارية فيها ، وأخيرا من أجل أمن الهند البريطانية . وقد تركزت المصالح البريطانية فى الخليج خلال الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، أى حتى عام ١٨٨٠ على مصير هاتين الدولتين فى المقام الأول ، وبالتالي فقد رافقها تصاعد فى درجة التدخل البريطانى فى شئونهما الى حد يفوق ما كان مرغوبا فيه ، أو بالأحرى

ما كان مقررا قبل جيل من الزمن . والسؤال الذى ينبى على ذلك هو ما اذا كان ذلك التدخل ضروريا ام لا ؟ وعلى أية حال فان التدخل لم يكن امرا حتميا ، كما أنه لم يكن هدفا بمعنى أنه لم تكن ثمة أسباب لد السياسة التى كانت متبعة فى البحر الى المناطق البرية ، وانما على العكس من ذلك ، فقد كانت المعارضة لتلك السياسة لاتزال قائمة . ولعل الأحداث وحدها هى التى دفعت بالمسؤولين البريطانيين الى تصعيد عمليات التدخل ، أو بالأحرى عند وضع وتنفيذ السياسة البريطانية المرسومة ، عن ادراك ما كانت تقودهم اليه تصرفاتهم : وحتى لو كانوا قد ادركوا ذلك فانهم كانوا واثقين من قدرتهم على تغيير منهجهم متى شاءوا ذلك ، غير أنهم عندما جاء الوقت لتغيير هذا الموقف ادركوا أنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا .

كانت البحرين قد استبعدت من الاشتراك فى اتفاقية الهدنة البحرية فى سنة ١٨٥٣ ، وذلك لنفس الأسباب التى استبعدت فيها عن اتفاقية نظام الهدنة سابقا ، أى بسبب الصراعات المستمرة على السلطة ، وامتداد تلك الصراعات الى المناطق البحرية واستحالة القضاء على الحرب البحرية فى المناطق المحيطة بالبحرين . على أية حال ففى الوقت نفسه كان استقلال البحرين يعتبر امرا حيويا بالنسبة لاستقرار الخليج . وعلى أى حال فقد كان الوضع متفجرا بالتناقضات . فعلى حين ظلت البحرين خارج نظام الهدنة ، فقد كان التحكم فى سلوك حاكمها محمد بن خليفة متعذرا . وكان هذا السلوك يشكل الخطر الأكبر على استقلال الجزيرة خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر ، فقد كان محمد بن خليفة حاكما مستبدا ومتغطرسا ، كما وصفه صمويل هانيل بأنه كان يعامل رعاياه بمنتهى القسوة ، ويعامل جيرانه باحتقار . ولم يكن يخفف من قسوة هذا الحاكم واستبداده ، الا نفوذ اخيه على ، الذى كان يتحلى بالأخلاق الحميدة والطباع الكريمة والاحساس بالمسئولية ، وقد وصفه هانيل بأنه

بمثل نقيضا صارخا لشقيقه الحاكم (١) . غير ان شقيق الحاكم لم يكن يستطيع كبح جماح شقيقه الحاكم خارج الجزيرة ، وعلى الاخص استفزازاته الرعناء لجاره القوى الأمير فيصل بن تركي حاكم نجد .

كان فيصل قد ارغم محمد بن خليفة على الخضوع له عام ١٨٥١ وأجبره على دفع الزكاة وكان محمد بطبيعة الحال يزرع تحت وطأة هذا الشعور ، وكان يحاول التنفيس عن نفسه من هذه الوطأة خارج حدود بلاده . فقام بايفاد بعثة الى السيد سعيد في زنجبار في صيف عام ١٨٥٢ يقترح عليه ابرام معاهدة دفاعية ضد الوهابيين ، وربما كان السيد سعيد يتحين مثل هذه الفرصة لو أنها جاءت قبل عشر سنوات للحصول على موطن قدم في البحرين : اما الآن فلم يعد له أى اهتمامات في هذا الخصوص . وقد عاد رسل آل خليفة من زنجبار وهم صفر الأيادي ، ولكنهم عادوا بفكرة جديدة . كان السيد سعيد قد سبق ان تقدم الى عباس باشا والى مصر بطلب ، يناشده فيه بمنع فيصل بن تركي من تنفيذ خطته بايفاد نجله عبد الله على رأس حملة الى عمان خلال الشتاء (٢) وعند عودة

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٠٤ ، مرفق للخطاب السري رقم ٧٦ المؤرخ ١٨٥٠/١٢/١٦ من هانيل الى ماليت (كبير السكرتاريين في حكومة بومباي) ١٨٥٠/١٠/١١ (رقم ٣٣٧ أ - الادارة السياسية .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباي مجلد ١١٢ مرفق للخطاب السري رقم ٧٩ في ١٨٥٢/٦/٣٠ من همرتون الى ماليت زنجبار ١٨٥٢/٨/٢٠ (رقم ٢٢ الادارة السياسية) ومن كامبل الى همرتون بوشهر ١٨٥٢/٨/١٠ (رقم ٢٥٨ الادارة السياسية) .

الوفد من زنجبار اقترح اعضاؤه على حاكم البحرين تقديم طلب مماثل لطلب السيد سعيد الى والى مصر . وقد وافق الحاكم على الاقتراح ، وقبل مضى وقت طويل كانت الرسائل تذهب وتأتى فيما بين المنامة والقاهرة ، مما أسفر عن ايفاد مبعوث مصرى خاص الى الخليج فى ربيع سنة ١٨٥٣ . وفى شهر ابريل نقلت باخرة الشركة الموقرة (فكتوريا) وهى فى طريقها من السويس الى بومباى مسئولاً مصرياً مرموقاً ، يدعى باغات اغا افندى ومعه بعض المرافقين . ومن بومباى استأجر باغات اغا باخرة أخرى لتقله الى مسقط ، ثم الى البحرين . وعند وصول باغات الى البحرين قدم للشيخ محمد بن خليفة مجموعة من الهدايا من عباس باشا علاوة على خمسة فتيات من العبيد . وحسب التقارير التى وردت الى بوشهر كان الموضوع الرئيسى للمحادثات بين الرجلين ، هو كيفية تدخل والى مصر فى نزاع محمد بن خليفة مع الأمير فيصل ، وعند عودة باغات افندى الى القاهرة فى شهر يونيو رافقه مبعوث سرى من قبل محمد بن خليفة الى والى مصر ، وكان يحمل لوالى مصر مجموعة من الهدايا القيمة (١) .

على أن هذا الغزل المتبادل بين عباس باشا ومحمد بن خليفة لم يتمخض عن نتائج ملموسة ، لأن الباشا لم يكن فى وضع يسمح له بتقديم أى مساعدة مباشرة الى البحرين ولارغام فيصل على شىء . وانما على العكس من ذلك فقد ادى ذلك الاجراء الى اذكاء روح العداء لحاكم البحرين . أما بالنسبة للبريطانيين فقد اثبت لهم بأن الوصول من القسطنطينية الى البحرين يمكن

(١) مجموعات المجلس مجلد ٢٥٣٦ مجموعة ١٤٧٤٦١ من كامبل الى ماليت ٥/٢١ ، و ١٠ و ١١ يونيو ١٨٥٣ (رقم ٢ و ٣ و ٥ الادارة السرية) ومرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١١٧ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٩ المؤرخ ١٨/١١/١٨٥٣ من كامبل الى ماليت ٢٧/٧/١٨٥٣ (٧ الادارة السرية) .

أن يتم بأكثر من طريق . وقد تأكد هذا عندما قام والى البصرة بإيفاد مبعوث الى البحرين لإبلاغ حاكمها بأنه اذا كان فعلا يرغب فى وضع بلاده تحت الحماية التركية فما عليه الا أن يرسل طلبا بهذا الى الحكومة العثمانية عن طريقه .

لقد أدت محاولات محمد بن خليفة التقرب من عباس باشا الى تزايد غضب الأمير فيصل حتى أنه قام فى شهر يوليو ١٨٥٤ بشن هجوم على البحرين بقوة مؤلفة من ألفى مقاتل ، ومائة وعشرين سفينة ساهم بها محمد بن عبد الله المنشق عن محمد بن خليفة والذي كان يعيش لأجئا فى الدمام ، كما اشترك معه فى الهجوم حلفاؤه من آل بوعلى وآل بوعينين . وعلى الرغم من أن الهجوم كان مفاجئا وباعداد كبيرة من الرجال الا أنهم غشلوا فى الاستيلاء على البحرين . وعندما علم الكابتن كامبل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج بهذا الهجوم غادر بوشهر فورا على رأس الطرادين كلايف وتيجريس فى محاولة لمنع المهاجمين من تحقيق اغراضهم . وعند وصول كامبل الى البحرين وجد حاكمها محمد بن خليفة واثقفا من نفسه ، ومن قدرته على صد هجوم الوهابيين بالامكانيات البحرية التى كانت فى حوزتهم ، وان كان قد اعترف لكامبل بأن نيران المعركة قد ينقلب الى صالح الوهابيين لو تمكنوا من زيادة عدد السفن التى فى حوزتهم . ولهذه الأسباب كان محمد بن عبد الله حريصا على عدم تسلل من بقى فى جزيرة فيس من رجال آل بوعينين وآل بوعلى الى الدمام والانضمام الى خصمه محمد بن عبد الله . ولهذا رأى أن يستفسر من كامبل عما اذا كان فى وسعه منع اتباع محمد بن عبد الله من مغادرة جزيرة قيس ، أو القيام بعملية تصفية للموجودين منهم فى الدمام التى لا تبعد عن البحرين الا بمسيرة بضع ساعات ، او بارغامهم على الإقامة فى احدى مناطق الخليج ؟ غير أن كامبل لم يكن فى وضع يسمح له بتحقيق أى من المطلبين ، وقد سبق لهانيل فى عام ١٨٤٦ أن أبلغ المرحوم عبد الله بن أحمد فى عام ١٨٤٧ بأنه اذا استطاع

أن يركز نفسه على الجانب العربى من الخليج ، وليس على الجانب الفارسى منه ، فانه حر فى العمل ضد ابن اخيه محمد بن خليفة . كما أعرب هانيل عن هذا الرأى لانجال الشيخ الكبير بمن فيهم محمد بن عبد الله واتبعاه من اللاجئين البحرينيين بوجه عام . وقال لهم بانهم اذا انتقلوا من جزيرة قيس الى الجانب العربى من الخليج فانهم احرار فى شن الحروب ضد خصمهم محمد بن خليفة فى سبيل تحقيق ما يعتقدون انه حقهم . وبالتالي فقد اوضح كامبل لمحمد بن خليفة بأن قيامه الآن يمنع هؤلاء من ممارسة نشاطهم دون تحديد المناطق التى يجوز لهم العمل منها ، أى الى الغرب من الخط المحطور ، فسوف يكون بمثابة الحكم بأحقية مطالبهم . وهكذا انتقل محمد بن عبد الله مع الأغلبية من أفراد قبيلتى آل بوعينين وآل بوعلى الى الضفة الغربية للخليج ، واصبح من حقهم ان يمارسوا ما شاءوا من النشاط ضد خصمهم محمد بن خليفة حاكم البحرين . صحيح أن محمد بن عبد الله تد قبل مساعدات من الوهابيين ، وان الامير فيصل كان من غير شك يستخدمه كاداة لتحقيق أطماعه فى المنطقة ، الا أنه لا يمكن منعه من قبول مساعدة الأمير فيصل .

على أن كامبل لم يكن فى وضع يسمح له بأن يعد محمد بن خليفة بأكثر من انه سوف يحاول اقناع المنشقين البحرينيين فى الدمام ، والذين انتقل بعضهم من جزيرة قيس الى الدمام مؤخرا للاشتراك فى الحملة على البحرين ، بأن يتركوا الدمام ويعودوا الى جزيرة قيس . وفى هذا الاطار استدعى كامبل الشيخ على سلطان شيخ مشايخ قبائل آل بوعلى الى الاجتماع به فى البحرين ، حيث سلمه أمرا مكتوبا بمغادرة الدمام الى قيس ، كما كتب الى محمد بن عبد الله يطلب منه تقديم تفسير مقنع عن تصرفاته الأخيرة . وقد أجابه محمد بن عبد الله بأنه كما يفهم ، من حقه بأن يمارس نشاطه ضد محمد بن خليفة من الجانب الغربى للخليج ، وبأنه لا يرى أن مساعدة الوهابيين له تغير من هذا الوضع واضاف فى رسالته يقول « بأنه اذا كانت

الحكومة البريطانية لا تعارض مهاجمته للبحرين ، ولكنها تعارض اشتراك الوهابيين فى هذا الهجوم ، فان الأمر ينطوى على سياسة متناقضة . وكان كامبل يرى نفس الراى ، وقد أشار الى ذلك فى التقرير الذى بعث به الى بومباى حول الأوضاع فى البحرين ، ومنه الى أن أى هجوم وهابى مباشر على البحرين يعتبر من الناحية العملية هجوما يقوم به المنشقون البحرينيون . بالتعاون مع الوهابيين . ولما كان فيصل عميلا لوالى مصر ، فقد كانت التعليمات التى لدى كامبل تنص على منع الوهابيين من الاعتداء على البحرين لأن استيلاء الوهابيين على البحرين سيوقعها تحت السيطرة التركية . و اضاف كامبل بأنه اذا كان بقاء البحرين دولة مستقلة يعتبر أمرا جوهريا لنجاح السياسة البريطانية فى الخليج ، فيتعين منع أى هجوم على هذه الجزيرة ، وهابيا كان أو من جانب الفئات البحرينية المنشقة فى الدمام . وربما كان من الأفضل كما اقترح محمد بن خليفة لو أرغم المنشقون البحرينيون على مغادرة الدمام نهائيا ، لأن وجودهم هناك هو بمثابة الفتيل لكل مظاهر الفوضى والاضطرابات فى منطقة الخليج . اما اذا تعذر هذا فان على حكومة بريطانيا ان تنسحب من الصراع الثلاثى الناشب فيما بين فيصل ومحمد بن خليفة والمنشقين البحرينيين .

ولكن السلطات المسئولة فى الهند لم تكن تحبذ الانسحاب من الصراع ، لأن انسحاب بريطانيا فى وجه الضغوط الوهابية معناه تقويض مركزها فى كافة الأجزاء الغربية للخليج ، وبما أن هذا المركز قد قام على أساس نظام الهدنة ، وعلى أساس النظرية التى تقول بأن بريطانيا سوف تكون الدولة الخاسرة ، فيما لو انهار استقلال الدويلات الساحلية . وبعد تقييم اللورد ألفنستون حاكم بومباى ، لما ورد فى تقرير كامبل من آراء ، قرر بأن يوقف

محمد بن عبد الله عند حده . لقد فشل هذا حتى الآن من اثبات حقه في حكم الجزيرة ، رغم انه ظل يحاول ذلك على امتداد خمس سنوات ، كما لم يؤيده سكان البحرين في مطالبه ، وبذلك فقد أثبت انه عاجز عن اقضاء الشيخ الحاكم عن السلطة ، وان كان من المحتمل أن ينجح فيما لو تلقى مساعدة فعالة من الوهابيين ، غين أن هذا سيضع البحرين تحت السيطرة الوهابية . وكان الفنستون يرى بأنه لو أمكن ارغام محمد بن عبد الله على التخلي عن مطالبه في البحرين أو على الأقل تجميد كل نشاط عملي له فان ذلك سوف يخدم قضية الأمن والسلام في منطقة الخليج . « وعلى هذا الأساس قرر الحاكم بأن يعهد الى الكابتن كامبل بابلاغ الأمير الوهابي فيصل بأن الحكومة البريطانية لن تسمح له بالتدخل في شئون البحرين ، وانه اذا ما حاول التملص أو رفض هذا الطلب ، فيتعين تفويض كامبل بالصلاحيات اللازمة لارغام الأمير أو غيره من المسؤولين ، حتى ولو أدى الأمر الى استخدام القوة ضده لمنع من القيام بأي محاولات عدوانية ضد البحرين تحت أي حجة . كما ينبغي مطالبة الشيخ محمد بن عبد الله بالتخلي عن جميع مطالبه في البحرين ومغادرة الدمام التي يتخذ منها قاعدة للقيام بالاستفزازات في المنطقة » (١) .

بعد وقت قصير صادق الحاكم العام على التعليمات التي أصدرها الفنستون حاكم بومباي لكامبل . غير أن لندن لم ترحب بها ورات فيها اتجاهها خطيرا قد يؤدي في النهاية الى القيام بعمليات عسكرية داخل أرض شبه الجزيرة . ولهذا أرسلت لندن في مطلع عام ١٨٥٥ تعليمات عاجلة الى

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٢٠ مرفق للخطاب

النسري رقم ٦٩ المؤرخ ١٨٥٤/١١/٢٨ محضر الفنستون ١٨٥٤/١١/٢٠ .

بومباى بعدم وضع تلك الاجراءات موضع التنفيذ ، وأرفقتها بطلب الى حاكم بومباى بتخفيف تلك التعليمات (١) غير أن الأمر لم يكن بالخطورة التى تصورتها حكومة لندن ، لأن استعمال القوة لم يكن واردا فى حساب السلطات الهندية ، وإنما على العكس من ذلك ، اذ يمكن الدفاع عن البحرين ، بحكم انها جزيرة عن طريق الامكانيات البحرية ، وهذا ما كان يرمى اليه الفنستون فى التعليمات التى بعث بها الى كامبل . وبالإضافة الى ذلك فان الفنستون قد حذر المقيم من القيام بأى اجراء عسكرى ضد الوهابيين لا يتوقع له النجاح . فاذا ما وجد بأن القوات البرية التى تحت تصرفه غير كافية لتنفيذ تلك التعليمات ، فلاحرى به الا يقوم بأى اجراء ، وإنما يحيل الموضوع الى حكومة بومباى لأخذ التعليمات منها (٢) .

قبل أن يتسلم كامبل هذه التعليمات كان قد قرر تحت ضغط الظروف ، وعلى مسئوليته الخاصة بأن يوجه تحذيرا الى الأمير فيصل الذى كان قد بعث برسالة الى كامبل فى نهاية شهر سبتمبر ، حاول فيها تبرير الهجوم الذى قام به فى شهر يوليو ، بحجة «أن ثمة تفاهما سابقا بينى وبين الحكومة البريطانية بشأن المناطق التابعة لنجد ، والتى تمتد من عمان الى الكويت ، والتى لا يحق لكم ممارسة أى سلطة عليها أو التدخل فى شئونها كما ذكر فى

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم ١٨٥٥/١/٣ (رقم ١٦٨) .

(٢) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٢ فى ١٨٥٥/١/٣١ من اندرسون الى كامبل ١٨٥٥/١/١٨ (رقم ١٤٤ الادارة السياسية) .

رسالته « بأن آل خليفة هم من رعاياه ، وقد تمردوا عليه فقام بمعاقتهم ، وذلك كل ما فى الأمر ، وأشار فيصل بأنه سوف يعتبرها مساعدة من كامبل فى تحقيق هذا الهدف لو استخدم الأخير ما له من نفوذ مع محمد بن خليفة لاقناعه برفع الحصار الذى يفرضه على سواحل الأحساء والقطيف بشكل خاص غير أن كامبل رفض توضيحات فيصل كما رفض طلبه بارغام آل خليفة لارغام شيخ البحرين على ما يريده فيصل . وفى رد كامبل على رسالة الأمير ذكر « أنه بالإشارة الى رسالتكم فإن من واجبى بأن أوضح لكم تمام الايضاح . بأن دعواكم الخاصة بالسيادة على دول الساحل العمانى ، فإن الحكومة البريطانية لا تملك أى سلطة على زعماء المنطقة الذين كانت ولا تزال تعتبرهم حكاما مستقلين ، وتربطها بهم معاهدات واتفاقيات تمتد الى الثلاثين عاما القادمة » . أما فيما يخص البحرين فقد أوضح كامبل بأن حاكمها مستقل ، وبالتالي فهو لا يستطيع دفعه الى اتخاذ أى اجراء قد يعرض سلامة البحرين للخطر . ولكنه أضاف بأنه على استعداد لاستخدام ما له من نفوذ لدى محمد ابن خليفة لاقناعه بايجاد تسوية سلمية مع الأمير فيصل ، وأن التمهيد لهذا الاجراء يمكن أن يتحقق بإبعاد خصمه محمد بن عبد الله من الدمام .

وقد كرر كامبل اقتراحه هذا للأمير فيصل بتأكيد أكثر فى نهاية شهر يناير ١٨٥٥ ، بعد أن تلقى تعليمات الفنتون . فقد وجه طلبا مباشرا الى محمد بن عبد الله بالانسحاب من الدمام ومن المنطقة القريبة من البحرين بوجه عام ، واقترح ضمن هذا الطلب بأن ينتقل محمد وأتباعه من الدمام للإقامة فى الكويت اذا وافق حاكمها على ذلك . كذلك بعث كامبل برسالة الى فيصل يبلغه فيها باقتراحه هذا ، ويطلب التعاون معه فى ابعاد المنشقين

عن الدمام (١) غير أن أمّله خائب . ونظرا لاستيائه من خطاب كامبل السابق ، ورفضه الاقتراح بأى سلطة له على المشيخات الساحلية ، رد فيصل على كامبل يقول : بأنه عملا بتحكيم هانيل لسنة ١٨٤٦ ، فان من حق محمد بن عبد الله اعلان الحرب على البحرين ، طالما انه كان ينطلق من الساحل العربى للخليج ، وأن من حق فيصل فى الوقت نفسه مساعدته على ذلك . وعلى أية حال فقد كان الهدف الحقيقى من ذلك الخطاب هو اعادة تأكيد موقف الأمير فيصل حول طبيعة امتداد سلطته فى شبه الجزيرة .

نص رسالة الأمير فيصل الى كامبل

« بخصوص ما ذكرتموه عن الاتفاقات المعقودة بين شيوخ ساحل عمان والمقيم البريطانى ومدتها ثلاثون عاما ، اننا نعلم بذلك وبأن الغرض منها منع المخالفات أو منح اللجوء للمخالفين وغيرهم سيىء الأخلاق . وانى اوافق على هذه التدابير موافقة تامة سواء التدابير الـ بقة أو اللاحقة ، لأنه يوجد بيننا وبين الحكومة البريطانية تفاهم مدته مائة عام وذلك بقصد حماية التجار والمسافرين فى البحار . وأن سواحل عمان والمناطق التابعة لها هى على أية حال تابعة لشبه الجزيرة التى نحكمها وان أهلها يدينون بالولاء لنا . وايضا فان أهل المقاطعات الداخلية من عمان ، وفى قلب موطن القبائل البدوية ، فان هؤلاء أقوى من الجميع وهم يتحكمون فى سكان الساحل ويعتدون عليهم وكثيرا ما يذبحونهم . وتعلمون بانى عينت نائبا فى عمان تحت تصرفه قوة عسكرية ومهمته هو أن يمنع مثل هذه الاعتداءات والاضرار . وان هؤلاء يتمتعون بحماية هذا النائب ولولاه لتركوا يلاقون مصيرهم المحتوم .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢ مرفق للخطاب

وأیضا بسبب اهمالهم قد تحدث خلافات لا مجال لتفصيلها فی هذا الخطاب .
وبذلك وقعت مذابح بین زعماء الساحل المذكور ، ولكن لا أحد يستطيع ان
يكبح جماح هؤلاء القوم ويحفظ النظام والوثام بينهم سوى نائبنا فی عمان
ووجوده هنا هو مرضاة الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم ، ثم لأمير المؤمنين
نسأل الله ان ينصر دينه . وبما اننى تابع لحكومة تركيا السامية فانى احمل
تفويضا من السلطان بحكم جميع العرب نيابة عنه . وعلى سبيل المثال
ان محمد على باشا عندما أعلن مشروعاته بشأن البصرة والمحيرة والمناطق
التابعة لها ، وعندما ظهرت نواياه تجاه الهند ، فقد ارسل مبعوثه اليها لأنه
يعتبرنا اعز عليه حتى من ابنائه وطلب منى أن انقل رأيه بشأن ساحل عمان
وغيره من المناطق داخل شبه الجزيرة ، وبالا اعارض أو أقيم العراقيل فی
طريقه ولكنه لم يهتم بأحد غيرنا من الحكام ، وقد اجبته على مطالبه بما يلي:
انكم تعلمون اننى تابع للسلطان ، فاذا كانت لديكم أوامر منه فعرفونى ،
والا فليس فى وسعى أن أعمل شيئا على الاطلاق . بعد ذلك اندلعت الحرب
بینى وبينه واستمرت عامين ، وقد وصلت أخبارها الى مسامع السلطان ،
وقد سر السلطان بتلك الأنباء وكان جدا راضيا عنا وعن نفوذنا فی المنطقة ،
كما ارتفعت مكانتى لديه الى درجة كبيرة ، نسأل الله ان يديم حكمهم
ومجدهم » .

غير أن كامبل أبى أن يقر لفیصل بأى من الادعاءات التى ذكرها فی
رسالته فيما يختص بموضوع السيادة على عمان ، أو مشيخات الهدنة أو
البحرين ، سيما وأن تلك الادعاءات كانت مستمدة من النفوذ الذى أصبح
يتمتع به فیصل بحكم علاقته بالباب العالى ، ولهذا رد عليه كامبل بالرسالة
التالية : -

« . . فى الوقت الذى لا تدعى الحكومة البريطانية بأى نفوذ لها على زعماء

القبائل الساحلية لشبه الجزيرة الذين كانوا ولا تزال تعتبرهم حكاما مستقلين ذوى سيادة ، فانها غير مستعدة لان تقبل أى تدخل من جانبكم فى شئون البحرين ، أو بحقوقكم فى شئ الحسب على تلك الدولة تحت أى ظرف من الظروف . وأن سياسة الحكومة البريطانية ازاء هذا الموضوع غير خافية على السلطان التركى أو غيره من الدول الأجنبية . ولعلكم تتبينون بأن علاقتكم بهذا السلطان هى فى الحقيقة سبب اضافى يدعو ذلك الحاكم الى التخوف من أطماعكم ، وهى اوضح دليل على محاولات التملص التى وردت فى رسالة سلفى الى المرحوم الشيخ عبد الله بن أحمد الذى اشرتم اليه فى رسالتكم « (١) .

وبعبارة أخرى فان ما كان يقصده كامبل هو ان هانيل لو كان قد عرف بتبعية فيصل للسلطان العثمانى فى ذلك الوقت لما أقدم على ذلك الاعتراف ، وعلى أية حال فلم يكن كامبل فى وضع يسمح له بأن يسترسل فى التفاصيل ، فقد كانت بريطانيا وتركيا فى ذلك الوقت مشتبكتين فى حرب ضد روسيا ، ولم يكن من المناسب ازعاج الباب العالى حول شجار تافه على أقصى الحدود الخارجية للامبراطورية ، وعلى أية حال فان كامبل فى الوقت نفسه كان يعارض محاولة فيصل حصر النفوذ البريطانى ضمن المناطق البحرية للخليج وانتحال سلطات غير محدودة لنفسه فى البحر استنادا على بعض الاتفاقيات التى لم يعد لها وجود . كما لم ينخدع كامبل بالعبارات الجوفاء حول الدور الحضارى لنائبه فى واحة البريمى فقد كان هنا النائب أبعد ما يكون من كبح جماح قبائل الساحل عن مقاتلة بعضها البعض ، وانما على العكس من

(١) مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٥/١١/١ من كامبل الى فيصل ١٨٥٥/٢/٢١ .

ذلك فقد كان يستغل الأحقاد والصراعات القبلية لتدعيم سيطرته على المنطقة . ولم تمض بضعة أسابيع على رسالة فيصل الى كامبل واشادته فى الرسالة بنائبه واعتدال موقفه حتى كان هذا النائب او استطاع ان يدبر انقلابا وقدر له النجاح ، لادى الى تثبيت اقدام نائبه على منطقة الساحل . فتحت ستار مساعدة زعيم القواسم الشيخ سلطان بن صقر ، فى محاولته تأكيد سلطته على بعض المجموعات الثائرة من قبيلة الشحوح سكان الحميرية ، الواقعة فيما بين مشيخة عجمان ومشيخة أم القيوين ، حاول احمد السديري الاستيلاء على الحميرية لنفسه ، غير أن محاولته فشلت بسبب تدخل آل بوشامس سكان البريمى بقيادة زعيمهم فاضل بن محمد ، الذى سبق أن دافع عن الحميرية ضد قوات مشتركة من القواسم والوهابيين . وفى نهاية شهر مايو عام ١٨٥٨ أجرى كامبل تسوية سلمية لهذا النزاع ، عندما زار الحميرية بر نطاق جولته السنوية للمنطقة ، وخلال المباحثات طرح فاضل سؤالا على كامبل ، عما اذا كانت الحكومة البريطانية تنوى اقامة اتحاد من قبائل الساحل العماني لطرد الوهابيين من البريمى مرة والى الأبد ؟ وعلى الرغم من تعاطف كامبل مع شيخ آل بوشامس ومع رغبته فى التخلص من السديري ، سيما وان الحكومة البريطانية كانت متعاطفة مع القبائل التى فقدت استقلالها أمام التوسع الوهابى ، الا أنه لم يكن فى وضع يسمح له باعطاء أى رأى فى الموضوع . فعلاقات بريطانيا بالأمير فيصل لم تكن علاقات عداء ، كما لم تكن هناك مبررات بالنسبة للأوضاع التى تسود المنطقة يومئذ تستوجب الخروج على سياسة عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لشبه الجزيرة العربية (١) .

(١) من سلسلة المناقشات لحكومة بومباى حلقة ٣٩٥ مجلد ٢٧ مجموعة

١٤ المؤرخة ١٨٥٥/٨/١٢ من كامبل الى السكرتير السياسى لبومباى

١٨٥٥/٦/٦ (رقم ٢ الف الادارة السياسية) .

كان كامبل فى رده على رسالة الأمير فيصل يضع فى الاعتبار التحسن الذى كان قد طرأ على العلاقات الوهابية البريطانية منذ أن أخذ فيصل وكامبل يتبادلان الرسائل فى بداية العام . وفى نهاية مارس وصل محمد بن عبد الله الى بوشهر ومعه رسالة من الأمير فيصل يطلب فيها من كامبل الاحتكام فى النزاع بين محمد بن عبد الله ومحمد بن خليفة . وكان محمد ابن عبد الله فى قرارة نفسه لا يحبذ ذلك الاجراء ، كما ظهر من حديثه مع كامبل الذى أكد فيه رفضه مغادرة الدمام أو التنازل عن حقوقه فى البحرين ، على أساس الشروط التى عرضها عليه محمد بن خليفة ، أى يتقاضى ٦٠٠٠ ريال سنويا مقابل انسحابه من الجزء الساحلى الى داخلية منطقة الاحساء ، أو ١٠٠٠٠ ريال مقابل الانسحاب من اراضى الوهابيين كليا . وكما استنتج كامبل من حديثه مع محمد بن عبد الله فان الأخير لم يكن يثق فى وعود محمد ابن خليفة ، فقد كان هناك احتمال دائم بأن يقطع عنه المبلغ بمجرد مغادرته الدمام . وقد شعر كامبل بأن مخاوف محمد بن عبد الله لها ما يبررها ، مما جعله يتصور بأن الحل الأمثل للمشكلة هو فى تخفيض مداخل القري والمناطق التى يدعى محمد بن عبد الله تبعيتها لأسرته بصورة دائمة للاعاشة منها . وقد رأى كامبل بأن يعرض هذا الاقتراح على حاكم البحرين فى شهر مايو عند زيارته لها فى نطاق جولته السنوية (١) .

فى اليوم الخامس عشر من شهر مايو غادر كامبل بوشهر مع الطرادين

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٥/١١/١ من كامبل الى اندرسون ١٨٥٥/٤/٣٠ (رقم ٤ الادارة السرية) ومرفق به صورة من خطاب فيصل الى كامبل ١٣ جمادى الآخرة ١٢٧١ - ١٨٥٥/٣/٢٠ .

كونستانس وكلايف ووصل الدمام يوم ١٩ منه ، ومن هناك انضم اليه محمد ابن عبد الله ووصلا البحرين يوم ٢٠ مايو ، وبعد سلسلة من اللقاءات مع محمد بن خليفة توصل الطرفان الى اتفاق ، تعهد بموجبه محمد بن عبد الله عن نفسه ، وبالنيابة عن أفراد أسرته ، بالتنازل عن حقوقه في البحرين ، والامتناع عن أى عمل من أعمال العدوان ضد محمد بن خليفة . كما تعهد بقطع كل علاقة له بالوهابيين قد تعرقل تنفيذ بنود هذا الاتفاق ، كما تعهد بالامتناع عن ايواء أو استضافة أى من خصوم محمد بن خليفة . وفى مقابل ذلك سمح لمحمد بن عبد الله بالبقاء في الدمام بعد أن أصبح له فيه املاك ومصالح ، على أن يتقاضى مخصصات اعاشة له ولأتباعه ، هي عبارة عن مجموع ايرادات القرى والعقارات التى لهم في البحرين ، على أن يعرض أى خلاف بين الطرفين على تفسير بنود الاتفاق على المقيم البريطانى للبت فيه .

ومن الصعوبات التى واجهت كامبل فى اقناع الطرفين بتسوية الخلاف ما يتعلق بكيفية دفع الزكاة السنوية التى تدفعها البحرين الى الرياض . وكانت هذه الزكاة تجمع من الضريبة العقارية المفروضة على أملاك محمد بن خليفة وكان يتم ارسالها الى العاصمة الوهابية . وبهذا الخصوص استفسر محمد بن عبد الله ، من كامبل خلال المفاوضات التى أجراها معه عما اذا كانت العقارات التى سيحصل على مخصصاته فيها ، تعتبر خاضعة هي الأخرى للزكاة حتى لو تنازل الأمير فيصل عن جزء من الزكاة المقررة يعادل قيمة عوائد تلك العقارات . وعند سؤال كامبل محمد بن خليفة عن هذا الموضوع أجاب ، بأنه اذا احضر محمد بن عبد الله خطابا من الأمير فيصل بهذا المعنى فانه سوف يعفى تلك العقارات من الزكاة . وبناء على طلب محمد بن عبد الله أدرج هذا التعهد فى ذيل الاتفاقية . وحول هذه المسألة بالذات أشار كامبل فى تقريره

عن التسوية التي أجراها بقوله : « على الرغم من احاطتى بهذه النقطة ، فقد رفضت التصديق على هذه الفقرة أو الموافقة على أن أكون طرفاً فيها بأى شكل من الأشكال ، علماً بأن الزكاة التي تدفع للأمير فيصل هي ذات طابع ديني بحيث لا دخل للحكومة البريطانية فيه ، سيما وأن الالتزام بنصها لا يستوجب أى نوع من السيادة الإقليمية للأمير الوهابي على البحرين (١) .

كان كامبل فى هذا القرار قد خالف تعليمات الفنستون لشهر يناير الماضى بالسماح لمحمد بن عبد الله بالبقاء فى الدمام . مدفوعاً باعتقاد أن الأمير فيصل قد يشعر ببعض المسؤولية فى حمل محمد بن عبد الله على الالتزام بالاتفاق الذى عقده مع حاكم البحرين ، طالما كان يقيم فى الأراضى الوهابية . فى الوقت نفسه لم يكن كامبل يود أن يتصور فيصل ، بأن الحكومة البريطانية تعتبره ضامناً للاتفاق . وخلال المفاوضات حاول كامبل بذكاء ان لا يلتزم بأية ضمانات من جانبه ، أو اعطاء أى دليل على أن الحكومة البريطانية لا تعتبر البحرين أكثر من دولة مستقلة تمارس شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل من طرف ثالث . وقد أوضح كامبل هذا الأمر للأمير فيصل فى خطاب بعث به اليه فى أعقاب إبرام الاتفاق . وقد ذكر له فى هذا الخطاب بأنه فى الوقت الذى تعهدت فيه الحكومة البريطانية بحماية البحرين من أى اعتداء يقع عليها من الاحساء ، فإنها بالمثل ترغب فى حماية الاحساء من أى هجوم يشنه عليها حاكم البحرين ، وللأمير فيصل أن يتوقع من الحكومة

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٥/١١/١ من كامبل الى اندرسون ١٨٥٥/٥/٢٦ (ب الادارة السرية) وقد ارفق بهذا الخطاب نص الاتفاق وكان تاريخه ٧ رمضان ١٢٧١ .

البريطانية أن تمارس ما لها من نفوذ مع محمد بن خليفة لمنع من القيام بأى عدوان عليه (١) . غير أن رد فعل الأمير فيصل لهذا الخطاب كان يشوبه الغموض ، ففي الوقت الذى أعرب فيصل عن ارتياحه من النجاش الذى احرزه كامبل فى تسوية الخلاف (كما سبق أن اقترحت) الا أنه اعترض على اصرار المقيم على الوضع الاستقلالى للبحرين ، وأكد « انه منذ تصور بعيدة كان آل خليفة حكام البحرين ولا يزالون تابعين لنا ويدفعون الزكاة السنوية المقررة عليهم بانتظام » . غير ان كامبل لم يحاول التمسك بهذه النقطة ، فقد كانت لهجة الاعتدال فى خطاب فيصل وتأنيده للطريقة التى عالج بها كامبل المشكلة كانت بمثابة اعتراف بمسئوليته عن تصرفات محمد بن عبد الله فى المستقبل . ولم تعد ثمة جدوى من الاستمرار فى النقاش حول أهمية الزكاة التى تدفع كل عام من جانب البحرين . وقد شرح كامبل هذه النقاط لحكومته كالاتى : —

« وسواء اعتبرناها (أى الزكاة) شعارا من شعائر الدين — كما يعنى اسمها — اضطرت حكومة البحرين الى دفعها بحكم الظروف التى كانت تعاني منها أثناء حكم عبد الله بن أحمد ، دون أن يشكل دفعها أى مظهر من مظاهر التبعية أو الخضوع للوهابيين ، أو اذا اعتبرناها جزية عن الجزء الذى يحتله شيوخ البحرين من شبه الجزيرة العربية (وهو قطر) التى كانت معرضة لغزو الوهابيين ، وهو شئ لا يعنى الحكومة البريطانية فى شئ ، فلقد كانت السلطات البريطانية فى الخليج تتحاشى الزج بنفسها فى هذا الموضوع ، وهو ما التزمت به أتا بالنسبة لهذا الحال » . .

فى الفترة الواقعة بين أعوام ١٨٥٥ و ١٨٥٩ ساد المنطقة المحيطة بالبحرين هدوء نسبى . والحادث الوحيد الجدير بالملاحظة هو هجرة قبيلة

(١) نفس المصدر .

آل بنى على بزعامة الشيخ على بن سلطان من جزيرة قيس الى الدمام فى الفترة الأخيرة من خريف ١٨٥٥ . وقد قيل بأن تلك الهجرة قد تمت بايعاز من محمد بن عبد الله ، فاذا كان هذا القول صحيحا فان استقباله لرجال هذه القبيلة فى الدمام يشكل انتهاكا لاتفاقه مع محمد بن خليفة .

غادر كامبل الى بغداد لكى يتولى منصب المعتمد السياسى والقنصل العام فيها خلفا لرولنسون، وكانت أى خطوة يتخذها القائد فيلكس جونز المقيم البريطانى بالوكالة لمساءلة محمد بن عبد الله حول خرقه للاتفاق ستبوء بالفشل نظرا الى النقص فى عدد الطرادات العاملة فى منطقة الخليج . ولهذا اضطر جونز الى الانتظار حتى شهر مايو حتى يتمكن من توفير القوة البحرية اللازمة للقيام باجراء ما ضد محمد بن عبد الله وعلى بن سلطان . فقد وصل المقيم الى البحرين يوم ٤ مايو وهناك عرف بأن الخلاف بين محمد بن خليفة وآل بنى على، انما ينحصر فى بعض أفراد هذه القبيلة فحسب ، وأن حاكم البحرين على استعداد للموافقة على اقامة أغلبية رجال هذه القبيلة فى البحرين نفسها . غير ان جونز لم يحبذ الفكرة خوفا مما قد تخلقه من تعقيدات فى المستقبل . ولهذا فقد بعث برسالة الى على بن سلطان يطالبه فيها بتوضيح موقفه من التصرفات الأخيرة . وقد حضر شيخ هذه القبيلة بنفسه الى البحرين بصحبة محمد بن عبد الله وكان تواطؤ الأخير فى عملية خروج القبيلة من جزيرة قيس ونزوحها الى الدمام قد تأكد ، وبالتالي فقد عرض بأن يقوم بترحيلهم من الدمام تنفيذا لقرار حكومة بومباى الذى سبق أن اتخذته عند وصول انباء تلك الهجرة . وكانت حكومة بومباى تتوقع من محمد بن عبد الله بأن يحاول التملص من تنفيذ هذا المطلب ، وان لم يكن يرفضه رفضا باتا - فقد يدعى بأنه لا يملك شيئا من السلطة على آل بنى على تخوله القيام بهذا الاجراء . وردا على ذلك فقد أوعزت حكومة بومباى الى المقيم ببلاغ محمد ابن عبد الله ، بأنه ما دام لا يتمتع بأى سلطة فى الدمام فان بقاءه فيها ليس

فى مصلحته ومن الأفضل له مغادرتها وأنه أمام أمرين ، فاما ان يقوم بطرد آل بنى على من الدمام ، أو أنه سوف يطرد بنفيه فيها (١) .

وبمواجهة محمد بن عبد الله بهذا القرار وافق على إبعاد رجال القبيلة ، إلا أنه طلب مهلة للتنفيذ حتى نهاية شهر رمضان الذى كان على وشك أن يبدأ . وعلى النقيض من ذلك كان موقف على بن سلطان شيخ القبيلة الذى عارض أمر المقيم وأقسم بأنه واتباعه لن يعودوا الى جزيرة قيس ، بعد أن عز عليهم كسب لقمة العيش فيها . غير أن جونز راح يطمئنه بأنه ليس من الضروري أن يعود الى جزيرة قيس نفسها ، شريطة ألا يقيموا فى أى جزء من الساحل العربى للخليج يكون قريبا من البحرين ، سواء الكويت شمالا أو أبو ظبى جنوبا . وقد وافق على بن سلطان على هذا الشرط . وذكر بأنه سوف يغادر الدمام فى نهاية شهر رمضان . وعلى أية حال ففى نهاية شهر رمضان تراجع كل من على بن سلطان ومحمد بن عبد الله عن قرارهما ، وذلك على ما يبدو لسبب رئيسى ، وهو انما بدأ يميلان الى التفاهم مع محمد بن خليفة . وعند وصول قائد وحدة أسطول الخليج ، القبطان اترسلى الى الدمام فى أواخر شهر يونيو ١٨٥٦ للاشراف على عملية ترحيل آل بنى على رفض محمد بن عبد الله السماح لرجال القبيلة بمغادرة الدمام . فقد تناقص عدد رجال القبيلة ولم يبق معه سوى ٨٠ الى ١٠٠ رجل ، ولكى يضع حدا لهذا الانشقاق قرر أن يبقى أفراد هذه القبيلة فى الدمام بالقوة .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٥ خطاب

سرى رقم ٢٦ المؤرخ ١٦/٤/١٨٥٦ من جونز الى اندرسون ١١/١٤ و ١٨٥٥/١٢/٢٧ (رقم ٨٠ و ١٠١ الادارة السياسية) وقرار مجلس الادارة فى ١٨٥٦/٤/٨ .

غير أن على بن سلطان كان ممتعضاً من تصرفاته وقد ذكر اثرسلى بأنه ينوى أن يضع نفسه من غير تحفظ تحت حماية محمد بن خليفة غير أن وصول القائد اثرسلى حال دون نجاح خطة محمد بن عبد الله لابقاء آل بنى على فى الدمام . وفى يوم ٢٥ من يونيو غادر أفراد هذه القبيلة الدمام الى البحرين فى السفن التى بعث بها اليهم محمد بن خليفة (١) .

ان الحرب الفارسية لعام ١٨٥٦ - ١٨٥٧ وتواجد القوة العسكرية البريطانية على الساحل الفارسى ابتداء من أواخر عام ١٨٥٦ حتى الأشهر الأولى من عام ١٨٥٨ كان عنصر تهدة بالنسبة للأوضاع السياسية فى شبه الجزيرة العربية . ولم يتفجر الموقف مرة أخرى فى البحرين قبل أواخر صيف ١٨٥٩ ، وكان المسئول عن هذا التوتر كما هو الحال فى المرة السابقة هو نشاطات محمد بن عبد الله ومؤيديه من الوهابيين ، وان كان أيضاً نتيجة لاستفزازات محمد بن خليفة . فمنذ ربيع ١٨٥٧ أمتنع الزعيم البحرى عن دفع المبالغ المخصصة لمحمد بن عبد الله بموجب اتفاقية ١٨٥٥ ، وأخذ يهدد بمصادرة الأملاك العقارية ما لم يمثل له محمد بن عبد الله . وعلى الرغم من المحاولات الجادة التى بذلها الكابتن جونز لاقنناع حاكم البحرين بالتزام بالاتفاقية ، الا أن محمد بن خليفة تجاهل نصائح المقيم ، واستمر فى تصرفاته الاستفزازية ، واثقاً من أن المقيم لن ينحاز الى جانب خصومه أو يرفع حمايته للبحرين . وقد نفذ شيخ البحرين تهديده فقام بمصادرة أملاك محمد بن عبد الله فى عام ١٨٥٨ ، وأخذ يرسل بسفنه الى شواطئ الاحساء لاستفزاز غريمه . وفى بداية عام ١٨٥٩ تحدى محمد بن خليفة الأمير فيصل بصورة علنية ، فأعلن رفضه دفع الزكاة السنوية للأمير ، غير أن مثل

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٦ مرقق للخطاب السرى رقم ٧٢ المؤرخ ١٨٥٦/٩/٣٠ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٧/١٤ (رقم ١٦ الادارة السرية) .

هذه الاهانات لا يمكن أن تمر بسهولة بالنسبة الى الأمير فيصل، وبالاخص في تلك الفترة التي كانت قوة الأمير فيصل تتضاءل في شبه الجزيرة العربية في أعقاب وفاة شريف مكة محمد بن عوف . وهكذا ففي مطلع عام ١٨٥٩ أصدر الأمير فيصل تعليماته الى محمد بن أحمد السديري حاكم الأحساء بتقديم العون الى محمد بن عبد الله ليكون مستعدا لغزو البحرين وكذلك امداده بألف رجل لتثفيذ هذا الغزو .

تلقى جونز نبأ الاستعدادات القائمة في الدمام والقطيف على فترات في الأسابيع القليلة التي تلت . مما اضطره في شهر سبتمبر الى ارسال السفينة المسلحة فوكلاند عبر الخليج لتدعيم موقف أهالي البحرين ، كما بعث برسالة الى محمد بن عبد الله ينصحه بعدم المضي في خطته لغزو البحرين ، كذلك كتب الى الأمير فيصل في نفس الوقت يطلب منه سحب تأييده لمحمد بن عبد الله . وقد رد محمد بن عبد الله على رسالة جونز ، بان انكر أن له أى نوايا عدوانية ضد البحرين . غير ان جونز لم يثق في كلامه ، وفي الأسبوع الثالث من سبتمبر قام بتعزيز السفينة فوكلاند بسفینتين أخريين هما سميراميس وماهى ، وفي يوم ٢١ سبتمبر زارت السفن الثلاث الدمام ، واجتمع قبطان السفينة سميراميس بمحمد بن عبد الله الذى وعد بعد أن لمس عزم الحكومة البريطانية على الدفاع عن البحرين ، بصرف النظر عن مهاجمته البحرين ، وكتب تعهدا خطيا بهذا المعنى لقبطان السفينة سميراميس .

غير أن جونز لم يكتف بالتعهد ، وفي بداية أكتوبر أصدر بيانا ندد فيه

بموقف محمد بن عبد الله ووصفه بأنه عدو للسلام في الخليج ، كما فوض سفن أسطول الخليج بمصادرة السفن التابعة لمحمد بن عبد الله ولاتباعه . حيثما وجدت في البحار ، كما استأذن حكومة بومباي في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإبعاد محمد بن عبد الله من الدمام بالقوة ، دون اعتبار لفصل بن تركي . فقد كان جونز يعارض موقف اللامبالاة الذي كانت تقفه السلطات البريطانية في الهند من تصرفات الأمير فيصل ، ولم يكن يعرف تفسيراً لتلك السياسة ، سيما وان التوسع الوهابي في المنطقة كانت له عواقب مدمرة الى أبعد الحدود . وقد ذكر جونز بأنه لو قدر للنفوذ الوهابي أن يمتد فانه لابد وأن ينتهي الى اقامة امبراطورية للعثمانيين في شرقي شبه الجزيرة العربية وكتب يقول :

« . . وسواء كان هدف صاحب السمو بالسعى لبسط السيطرة الوهابية كسيطرة مستقلة او نيابة عن الاتراك أو المصريين ، بهدف استعادة موانئ الخليج باعتبارها من ممتلكات الامبراطورية العثمانية ، فان هذه الأهداف لم تتضح حتى الآن . غير انه من المؤكد أن الرغبة في التوسع في هذا الجزء من أرض الجزيرة يبدو واضحاً في صورة أخرى ، وقضلاً عن ذلك فان التأكيد على هذا المسعى مستمر منذ وقت طويل ، وعلى أية حال فانه لما كان تدهور النفوذ التركي يجرد الحكومة العثمانية من ممارسة سيطرتها على ممتلكاتها القريبة من عاصمتها ، فان سياستنا كما اعتقد ، وكما ينبغي ، هي أن تهدف الى استنكار اي محاولات من جانب تركيا لاسترداد سلطتها على مناطق بعيدة عنها كهذه المناطق » .

كما ذكر جونز بأن عدداً من أعمال القرصنة قد ارتكبت مؤخراً بالقرب

من ساحل الاحساء كنتيجة للاستعدادات الجارية في القطيف والدمام لغزو البحرين . وأشار بأنه ما لم تدفع حكومة فيصل تعويضات عن هذه الجرائم فينبغى اتخاذ تدابير انتقامية ضد هذه الموانئ والسفن التابعة لنجد فورا . وفي بداية نوفمبر بعث الأمير فيصل برده على رسالة جونز المؤرخة أول سبتمبر . ولم يحاول في الرسالة أن يستر على المساعدات التي كان يقدمها ممثله في الاحساء الى محمد بن عبد الله لوضع خطة للهجوم على البحرين . بل على العكس فقد ذكر بأن تصرفات محمد بن خليفة واضطهاده لرعايا الأمير فيصل في قطر كانت كلها أمورا تستوجب شن هجوم على البحرين ، وقد كتب فيصل يقول : « انكم تعلمون بأن البحرين تابعة للأمير الوهابي ، وأنه هو الذي أسسها ، وأن القوانين الجارية في البلاد قد صدرت عنه ، وأن الضريبة الدينية التي تدفعها البحرين للأمير هو الذي فرضها ، كما هو معروف في جميع انحاء العالم وأوضح الأمير فيصل بأن جونز بمحاولاته منع محمد بن عبد الله من شن هجوم على البحرين ، انما يتدخل في مسائل ليست من اختصاصه » . . « ففي المعاهدات المعقودة بين الأمير الوهابي والسلطان عبد المجيد بنود تمنع التدخل إلا لأسباب خاصة » كما ذكر فيصل بأن هناك معاهدات مماثلة بينه وبين الحكومة البريطانية ، وأن المقيمين البريطانيين السابقين لم يكونوا يتدخلون عندما كان يضطر الأمير الى فرض بعض العقوبات على رعاياه لعدم دفعهم للزكاة .

ريبدو أن جونز لم يتوقع تحقيق أى نجاح مع فيصل ، كما فشل قبله كامبل في محاولته اقناع فيصل بأن المعاهدات التي أشار اليها في خطابه لم تكن معاهدات بالمعنى الحقيقي للكلمة ، وانما هي مجرد مراسلات كان المقيمون يشرحون فيها أهداف السياسة البريطانية في الخليج ، ويطلبون منه التعاون معهم في سبيل تحقيقها . وقد ركز المقيم في رده على الأمير

فيصل أن أكد بأن ما تهدف اليه الحكومة البريطانية في النزاع القائم بين محمد بن عبد الله ومحمد بن خليفة هو الحفاظ على السلام في الخليج ، والحيلولة دون تقويض استقلال البحرين من جانب قوى خارجية . وقد كتب جونز يقول : « .. اننا نعتز بالبحرين كدولة مستقلة تحت سلطة حاكمها الذي يؤيده الشعب ؛ واننا على استعداد للتصدي لأي تدخل أجنبي في البحرين ، وحتى ولو كان هذا التدخل من جانبكم ، وسنقاومه بكل الوسائل المتاحة لنا » (١) .

وقد أيدت حكومة بومباي الموقف الحازم الذي اتخذه المقيم ، واقتنع الحاكم بأن السبيل الوحيد لانتهاء الصراع المستمر على البحرين ، هو طرد محمد بن عبد الله من الدمام . وأن القيام بهذا الاجراء لن يسهم في استعادة حاكم البحرين ثقته في الحكومة البريطانية فحسب ، ولكنه أيضا سيمنع الوهابيين وغيرهم من التدخل ضده . وهكذا فوض جونز في فبراير ١٨٦٠ ، باتخاذ اجراء ضد محمد بن عبد الله بمجرد أن تتوفر له القوة البحرية اللازمة ، واخراج محمد بن عبد الله واتباعه من الدمام ، وتوطينهم إما في الكويت ، أو على الساحل الفارسي .

والمشكلة التي كان يواجهها جونز هي النقص في السفن الحربية اللازمة للقيام بتنفيذ التعليمات الصادرة اليه بهذا الخصوص . فقد كان الأسطول الهندي وقتئذ في وضع حرج . وكان مستقبله غير مضمون ، كما كان ضباطه يحاولون على المعاش بسرعة ، وسفنه مبعثرة في منطقة واسعة من

(١) مرفقات الرسائل السرية الى حكومة بومباي مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السري رقم ١٣ المؤرخ ١٨٦٠/٣/٢٧ من جونز الى فيصل
١٨٥٩/١١/٢٩ .

التياء الشرقية ، بدءا من سنغافوره حتى السويس . وكان النقص فى السفن خطيرا لدرجة أن الحكومة فى بومباى كانت لا تستطيع اجراء اتصالاتها مع الخليج ، بالاضافة الى النقص فى عدد السفن المطلوبة للقيام بالمهام الخاصة . ولم يتمكن جونز من ابلاغ حكومة بومباى بخطة الغزو قبل اواخر الصيف وبداية الخريف لعام ١٨٥٩ ، وان كان قد تم هذا بحكم المصادفة وذلك عند وصول احدى سفن الأسطول الملكى الى بوشهر ، ورغم ذلك فان تقرير جونز بهذا الشأن لم يصل الى الرئاسة فى بومباى قبل شهر ابريل ١٨٦٠ . ولكن الوضع فى البحرين كان فى ذلك الوقت قد تغير بسبب التصرف الاحمق لحاكم الجزيرة محمد بن خليفة .

من البنود التى تضمنتها اتفاقية الحماية بين الحكومة البريطانية وحاكم البحرين بند ينص على الا يقوم حاكم البحرين من جانبه بأى اجراء يخل بوضع الأمن فى الخليج ، وبأن يمتنع عن القيام بأى عمل استفزازى للأمير فيصل . غير أن محمد بن خليفة لم يكن راضيا عن هذا الشرط ، ولما كان خصمه محمد بن عبد الله واتباعه فى الدمام قد أصبحوا غير قادرين على مواجهته بسبب التدخل البريطانى فى شهر سبتمبر ١٨٥٩ ، فقد حاول محمد بن خليفة أن يستغل هذه الفرصة لسحق المنشقين عنه . فمذ بداية عام ١٨٦٠ عاد محمد بن خليفة الى مناوشة السفن فى سواحل الاحساء ، وعلى الأخص فى الدمام ، ثم فى شهر مارس قامت مجموعة من البحرينيين بالاعتداء على ساحل الاحساء واختطفت نحو مائة بعير . وعلى الرغم من توبيخ جونز لحاكم البحرين على تصرفه الأرعن هذا الا أن محمد بن خليفة استمر فى ممارساته هذه ، بل أخذ أيضا فى خلق المتاعب للتجار البريطانيين فى البحرين وبتهديدهم تارة ثم فرض اتاوات عليهم تارة أخرى ، ولم يفلح تهديد جونز فى ردع محمد بن خليفة عن ارتكاب مزيد من الفظائع ضد الهنود . وأخيرا تبين أنه لم يقم وزنا لتهديدات المقيم وانذاراته . وقد اتضحت أسباب هذه المواقف . لما كان حاكم البحرين يدرك بأن البريطانيين

لابد وأن يحاسبوه على تصرفاته هذه ، وعلى اضطهاده للرعايا البريطانيين وقد قرر بأن يضع نفسه تحت الحماية الفرنسية أو التركية (١) كي يتجنب ردود الفعل البريطانية .

فى أوائل سنة ١٨٥٩ وعند أول اشارة للخطر القادم من جانب فيصل، بعث حاكم البحرين برسالة الى الوالى التركى فى بغداد عمر باشا يعرض عليه وضع بلاده تحت حماية السلطان العثمانى . وقد استجاب عمر باشا لطلب الحاكم بايفاد مبعوث خاص اليه فى مارس ١٨٥٩ . وقبل ان يغادر المبعوث التركى البحرين وصل اليها مبعوثان من شيراز يحملان دعوة رسمية لحاكم البحرين من امير اقليم فارس ويعرض المساعدة الفارسية عليه فى حالة قيام أى مشكلة بينه وبين البريطانيين أو غيرهم (٢) والامام هذين العرضين بالحماية رأى محمد بن خليفة على ما يبدو أن يحتفظ بهما ريثما تحين الفرصة المناسبة . وعلى أية حال فسواء كان شهر مارس ١٨٦٠ هو الفرصة المناسبة حسب تصور محمد بن خليفة أو لم تكن ، فالذى حدث هو أن ميرزا مهدى وكيل وزارة الخارجية الفارسية فى بوشهر قد وصل الى البحرين فى ذلك الشهر . وقيل يومئذ بأن ميرزا مهدى ذاهب طى مهمة

(١) مرفقات للرسائل السرية الى بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ من جونز الى اندرسون ٢/٢ و ٤/١٤ و ١٨٦٠/٥/٧ (رقم ٤١ و ١١٨ و ٢ الف الادارة السرية) .

(٢) وقد أشار جونز وقتها بأن سلوك محمد بن خليفة قد اتسم بنفس الازدواجية التى اتسمت بها جميع تصرفاته سواء معنا أو مع أى دولة قد يستفيد منها ، اذا ما دعت الحاجة فى أى وقت من الأوقات بطلب المساعدة أو اللجوء للقريبيين منه .

رسمية الى الامير فيصل تتعلق بالترتيبات اللازمة لتأمين سفر الحجاج الفرس الى مكة . غير أن هذه الخدعة لم تنطل على احد ، فقد كان معروفا بأن الترتيبات الخاصة بسفر الحجاج الفرس تتم عن طريق وكيل الوهابيين الذى يحضر الى بوشهر كل عام ، ولم تكن ثمة حاجة الى سفر وكيل الخارجية الفارسية لهذا الغرض . غير أن الأرجح هو أن ميرزا مهدى اذا كان قد توجه فعلا الى الرياض ، حيث لم ينجح فى مهمته فى البحرين ، فمن المحتمل أن يكون قد كلف بالتوجه الى الرياض اذا لم ينجح فى مهمته فى البحرين . كذلك فإن عددا من المبعوثين الوهابيين قد قاموا بزيارات عديدة الى بوشهر فى الشهور الاخيرة ، وبالتالي فقد كان من المحتمل ، أن يكون قد تم وضع خطة مشتركة خلال تلك الزيارات للقيام بعمل ما ضد البحرين .

فى أواخر الشهر وصل ميرزا مهدى الى البحرين . وقد قلد حاكمها وساما فارسيا ، كما قدم اليه سيفاً مرصعا بالذهب هدية من الشاه . وقد رد الشيخ خليفة على هذه المبادرة باعلان تبعية البحرين لفارس ، ورفع العلم الفارسى على سارية القصر فى المحرق . وقد أكد الشيخ تبعيته لفارس فى رسالتين بعث بهما الى كل من الشاه وأمير فارس ، وأعلن فيهما « أن البحرين قد أصبحت جزءا من دولة فارس السامية ، وأن هذه الحقيقة أصبحت واضحة كالشمس فى رائعة النهار وذكر بأننا ، أى البحرينيين ، رعايا وخدام للدولة الفارسية العليا منذ الآن ، وكرمز لهذه التبعية تعهد محمد بن خليفة بدفع زكاة سنوية لفارس ورفع الاعلام الفارسية .

بعد بضعة أيام من اصدار محمد بن خليفة لهذه البيانات ، حضر الى البحرين اثنان من المسؤولين الأتراك من بغداد ، وكانت زيارتهما تلبية لطلب آخر وجهه محمد بن خليفة للانضواء الى الساب العالى فى أواخر عام ١٨٥٩ . ويعود السبب فى تأخر الأتراك عن تلبية طلب حاكم البحرين الى

غياث عمر باشا عن بغداد عند وصول مبعوث محمد بن خليفة اليها ، مما اضطره الى انتظار مجيء خلف لوالى بغداد ليحصل منه على الرد . وعند وصول الوالى الجديد مصطفى نوري باشا أعلن موافقته على قبول طلب شيخ البحرين . وفى منتصف شهر مارس أوفد الوالى الجديد احد معاونيه ويدعى محمد بك الى البحرين ، وأثناء وجود هذا المسئول فى البصرة انضم اليه مسئول آخر ، ووصل الاثنان الى البحرين فى يوم ٢٢ ابريل ، وعند وصولهما فوجيء المبعوثان بقبول حاكم البحرين للحماية الفارسية ، وذلك بسبب تأخر رد الأتراك على طلبه ولكن الحاكم أبدى مع ذلك استعدادا للاستماع الى رأيهما ، وعلى الأخص بعد الرحلة الطويلة التى قطعها للحضور اليه . وأوضح لهما ، بأنه اذا كان الأتراك مستعدين لتقديم نفس الضمانات التى قدمها الفرس ، وتعهدوا بحمايته من ابن سعود ، ومن تدخلات البريطانيين وغيرهم من الدول وذلك باصدار مرسوم موقع من السلطان العثمانى بهذا المعنى ، فإنه سيكون على أتم استعداد لوضع بلاده تحت الحماية التركية (١) وبسؤاله عما اذا كان قراره هذا لا يتعارض مع اتفاه مع الفرس أجاب بأنه لم يقدم أية التزامات للفرس ، وأضاف بأنه اذا كان الأتراك مستعدين لتنفيذ ما اطلبه منهم ، فانى سباقف الى جانبهم والا فلا داعى الى اقامة علاقات معهم . وأما بالنسبة للعلم الفارسى فقد ذكر الحاكم بأن أى عبد من عبيده يمكنه انزال هذا العلم فى أية لحظة . وعلى أية حال فقد تمكن مبعوثا الحكومة التركية من اقناع حاكم البحرين بأن تبعيته للأتراك سوف تكون فى صالحه أكثر من تبعيته للفرس .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ ملخص تقرير من الخساج جاسم ٢٩ رمضان ١٢٧٦ الموافق ١٨٦٠/٤/٢٢ .

غادر المبعوثان التركيان البحرين يوم ٢٤ ابريل. وقد بعث حاكم البحرين بأخوه بخطاب الى والى بغداد يعترف فيه الحاكم بتبعيته للأتراك ، ويتعهد بدفع زكاة سنوية مقدارها ٧٠٠٠ ريال نمسوى ، بالاضافة الى عدد من الجياد العربية الاصيله كهديه منه لمصطفى نوري باشا . ولقد تم انزال العلم الفارسي من على ساريته خارج القصر ، ورفع مكانه العلم التركي ، كما أبلغ ميرزا مهدي مبعوث فارس بوجوب مغادرته البحرين ، الا ان المبعوث الفارسي رفض مغادرة البلاد قبل أن يتلقى تعليمات من حكومته في هذا الشأن .

لقد أصبحت مهمة جونز في ذلك الوقت هي تقييم الأثر الذي قد تتركه تلك التطورات على التعليمات التي لديه بالقيام باخراج المنشقين على حاكم البحرين من الدمام ، وتأكيد اهتمام الحكومة البريطانية بمصالح حاكم البحرين . ومع ذلك فلم يكن جونز ينظر بجدية الى الأحداث الأخيرة في البحرين فلم تكن تلك هي المرة الأولى التي يتودد فيها حاكم البحرين الى الحكومات البريطانية والتركية والفارسية كلما واجه بعض المصاعب ، ثم يعود فينقلب على تلك الحكومات بعد أن يحقق هدفه فيها ، كما كان الكثيرات من نساء بلده ضحية لشهواته التي لا حدود لها (١) . غير أن جونز فضل قبل أن يتحرك ضد المناوئين لمحمد بن خليفة في الدمام أن يتوصل الى معرفة ما جرى بين حاكم البحرين وضيوفه من الفرس والأتراك .

غادر المقيم بوشهر في أول مايو ترافقه جميع سفن أسطول الخليج وهي فوكلاند وسمير اميس وتيجريس وماهى ، ووصل الى المحرق يوم

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباي مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى ٢٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ من جونز الى رولنسون ١٨٦٠/٤/١٧ (خاص) .

٣ مايو . ولم تجر مراسم استقبال للمقيم لدى وصوله كما رفض حاكم البحرين دعوة من جونز للاجتماع به على ظهر سفينة القيادة سمير اميس . وحتى بعد أن وصلتته رسالة من المقيم عن طريق وكيل الممثلة في البحرين تتضمن قرار حكومة بومباي بإبعاد خصمه محمد بن عبد الله من الدمام فإنه لم يكثرث بوجود المقيم . وأخيرا غادر جونز البحرين دون أن يظهر استياءه من موقف الحاكم . وكان من الطبيعي أن يتأجل موضوع إبعاد المنشقين عن حاكم البحرين من الدمام بسبب هذا الموقف وحتى تعيد حكومة بومباي النظر في تصرفات محمد بن عبد الله الأخيرة .

في الوقت نفسه كان جونز يفكر في استيضاح حكومة فارس بشأن الاجراء الذي اتخذته لارسال ميرزا مهدي الى البحرين لحمل الشيخ على اعلان ولائه للحكومة الفارسية رغم علمها الأكيد بموقف الحكومة البريطانية من البحرين . ولما كان جونز غير مخول بالاتصال المباشرة بحكومة فارس ، أو حتى بالحكومة الفرعية في شيراز حتى في المسائل التي هي من الاختصاص المباشر للممثلة في بوشهر ، فقد أحال الموضوع على الوزير البريطاني المفوض في طهران « السير هنري رولنسون » . وقد أشار جونز في رسالته الى الوزير بهذا الخصوص بأنه على الرغم من اقتناعه الأكيد بأن حاكم البحرين كان يستغل الفرس لآربه الخاصة ، إلا أن السرعة التي تحركت بها الحكومة الفارسية للتجاوب مع مبادرة الحاكم انما تؤكد أن الفرس كانوا يتحينون الفرص لإخراج البريطانيين من الخليج . غير أن هذا لم يكن موقفا غريبا من الفرس الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعانون من هزيمتهم في حرب ١٨٥٦ - ١٨٥٧ وكانوا بالتالي يبحثون عن متنفس من تلك الهزيمة بعد أن استطاعت بريطانيا أن تجرد سلطان مراد ميرزا أمير فارس وحاكمها من الانتصارات التي حققها في الحيرة ، وظل منذ عودته الى شيراز يعمل جاهدا للانتقام من الممثلة البريطانية في بوشهر : ومن الغرابة أن سياسة اللين

والمسألة التي انتهجتها بريطانيا تجاه فارس بعد عام ١٨٥٧ هي التي شجعته على المضي في تلك السياسة التي كانت من نتيجتها التعليمات التي بعث بها الوزير المفوض البريطاني في طهران الى جونز باحالة جميع الرسائل الموجهة الى الحكومة المركزية في فارس الى ميرزا مهدي وكيل وزارة خارجية فارس المقيم في بوشهر . وأشار جونز الى أن هذا القرار قد انحدر به وضع المقيم السياسي البريطاني في الخليج الى وضع الموظف الذي يتلقى الأوامر وكان سببا في نجاح مهمة ميرزا مهدي في البحرين مما مكنه أن يكون ندا للمقيم البريطاني أمام حاكم البحرين . وفي هذا المعنى كتب جونز في شهر ابريل رسالة الى رولنسون جاء فيها :

« لقد بدأت لاحظ منذ بعض الوقت أن السلطات الفارسية على اختلافها تحاول تقويض ما لنا من نفوذ ومركز في الأقطار الاسلامية ، وفي هذه البلاد بنوع خاص . وفي الماضي لم تكن السلطات الفارسية تجرؤ على محاربتنا بهذا الشكل عندما كان المقيم السياسي في الخليج يتمتع بمركزه في المنطقة ، فلهذا فقد كان هدف المسئولين الفرس على اختلافهم هو السعي لاضعاف مركز المقيم ، وقد نبهت الى هذه النقطة في جميع التقارير التي كنت أبعث بها منذ قيام الحرب . ومن هنا فان الاجراء الذي اتخذه سلطان مراد ميرزا كما اتضح أخيرا ، انما يؤكد الخط الذي يسير عليه المسئولون الفرس ، وان لم يحققوا أي نجاح فيه . ولقد كانت نتائج التنازلات التي حذرت منها ، والاجراءات التي اتخذها ميرزا مهدي بالاشتراك مع شيخ البحرين هي حصيلة مساعي أمير اقليم فارس وحاكمه في مجال التآمر على نفوذنا تحت ستار الاصلاحات الادارية (١) .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السري رقم ٢٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ من جونز الى رولنسون ١٨٦٠/٤/١٨ (خاص) .

كان رولنسون على وشك السفر الى انجلترا عندما تلقى رسالة جونز ، وكان طبيعيا أن يشعر بالاستياء من جونز للكتابة اليه في هذا الوقت الذي يعتبره رولنسون أمر إتافها . وقد ذكر رولنسون في رده على رسالة جونز بأنه يوجد هناك دائما من يدعى السيادة على البحرين ، فتارة الأتراك ، وتارة الفرس ، وتارة الوهابيون . أما جونز فكان يعرف موقف الحكومة الهند من هذه المشكلة والتعليمات التي زودت بها رجالها في الخليج كتيبة التصرف حيال هذا الأمر . ان أى اعتداء أو عمل حربى ضد البحرين أيا كانت الجهة التي تقوم بها لابد من رد عليه بالقوة المسلحة . فطالما أن ولاء حاكم البحرين أو تبعيته لاية دولة ، لا يستتبعه احتلال عسكري من جانب تلك الدولة ، فان ذلك لا أهمية له ويجب تجاهله . أما رأى جونز في مهمة ميرزا مهدي على ضوء التعليمات التي تلقاها في الآونة الأخيرة ، بعدم اجراء اتصالات مباشرة مع أمير فارس أو مع الحكومة المركزية في طهران الا عن طريق الوكيل يعتبر اجراء تعسفيا وغير منطقي في رأى رولنسون فقد ذكر :

« بأن هذه ليست المرة الاولى التي تطالب فيها فارس بالبحرين ، ورغم رفض الحكومة البريطانية الاعتراف لفارس بادعائها هذا ، الا ان حكومة فارس لم تتخل عن هذا الطلب . وبأن هناك تعليمات قائمة لدى حكومة شيراز بالمطالبة بالبحرين كلما سنحت لها الفرصة ، كما ان محاولة أمير فارس في ارسال ميرزا مهدي الى البحرين هي جزء من هذه الخطة ، وتنفيذ لتعليمات الحكومة المركزية ، وانها ارسلت اليها قبل وصولي الى هذه البلاد . وبالتالي فاني ارى انه من حقى أن ارفض رفضا قاطعا ما تحاول أنت ان تفرضه على حكومة صاحبة الجلالة من اجراءات على ان

تبحث لك عن أسباب أخرى تبرر سوء علاقتك بحاكم البحرين ، كما أنى لا أوافق على تقديم احتجاج رسمي الى الحكومة الفارسية ضد اجراء ميرزا مهدي . . لأن تقديم احتجاج كهذا سوف يضيف على المسألة أهمية أكبر مما تستحقه » .

وعلى أية حال فان رولنسون لم يكن ليتجاهل طلب المقيم تجاهلا تاما فعندما سنحت له الفرصة للاجتماع بوزراء الشاه اشار ولو بطريقة غير رسمية الى أن اعلان فارس سيادتها على البحرين دون أن تكون لديها الوسائل الكفيلة بممارسة تلك السيادة أو الاضطلاع بمسئولياتها ، سوف يكون اجراء محرجا للشاه نفسه ومثارا للسخرية . كما ذكر لهم أيضا ، حسبما جاء في رسالته الى جونز « بأن الحكومة البريطانية لا يمكن ان تقبل بأي شكل من الأشكال فكرة نقل السيادة على البحرين الى الحكومة الفارسية ، لأن هناك معاهدات بين بريطانيا وشيوخ شبه الجزيرة تؤكد بانهم حكام مستقلون ، وأن الحفاظ على استقلالهم هذا يعتبر أمرا جوهريا لنجاح الخطط الخاصة باستقرار الأمن في المنطقة ، وهو الأمر الذي كلف تحقيقه الكثير من الجهد والتضحيات (١) .

في واقع الأمر لم يكن رولنسون عادلا في حكمه على جونز . صحيح أن جونز لم يكن أقدر الموظفين البريطانيين الذين عينوا في بوشهر ولا أكثرهم ذكاء ولباقة . غير أن الخطأ في مشكلة البحرين ، وفي نشاط ميرزا مهدي

(١) فارس والخليج مجلد ١١٥ من رولنسون الى اللورد جون رسل .

وسلطان ميرزا مراد لم يكن جونز مسئولا عنه كما كان يعتقد رولنسون ،
فنظرة رولنسون لعلاقة المقيم بالسلطات المحلية فى فارس كانت متأثرة
بالمسئوليات التى كان يضطلع بها جونسون فى توجيه العلاقات البريطانية
مع حكومة فارس ككل ، وكان طبيعيا ألا يرحب رولنسون بأى اجراء قد يؤدى
الى تعقيد تلك العلاقات ، كالخلاف القائم بين المقيم وحكومة شيراز . غير
أنه لم يكن يستطيع ان يتجاهل ما كان يجرى فى البحرين . وهكذا توصل
رولنسون بعد بحث الموضوع الى أن الأمر يستدعى أكثر من مجرد توجيه
تحذير غير رسمى الى وزراء الشاه . وفى الأسبوع الأول من شهر مايو سلم
رولنسون « رسالة سرية » الى رئيس وزراء الشاه فاروق خان ليقدمها الى
الشاه ، وقد ذكر فى الرسالة : بأن حكومة صاحبة الجلالة سوف تنظر
باستياء بالغ الى أية محاولة جديدة من قبل الحكومة الفارسية للتدخل فى
شئون البحرين ، سواء جاء هذا التدخل فى صورة مؤامرة ضدها أو فى
شكل عدوان عسكرى من جانب السلطات الفارسية ، أو تم بدعوة من حاكم
البحرين نفسه وفى رسالة رولنسون الى وزير الخارجية البريطانية اللورد
جون رسل أوضح الوزير المفوض بأن ذلك هو أقصى ما يمكن أن يتخذه من
اجراءات فى الموضوع : « فاذا كانت الحكومة الفارسية تنوى بالفعل تنفيذ
مطلبها بالسيادة على البحرين ، وهو ما تسعى اليه منذ وقت طويل فانها
لن تستطيع تحقيق ذلك الا عن طريقين : اما بارسال قوة عسكرية لاحتلال
الجزيرة ، أو بمطالبة الحكومة البريطانية بقطع كل صلة لها مع حاكم
البحرين ، وفى كلا الاحتمالين فاننا نملك الحل فى أيدينا . فلو حاولت
فارس اللجوء الى القوة فان الاسطول البريطانى فى الخليج سوف يتصدى
لها ، اما اذا لجأت الى اجراءات أقل عنفا ، فعنئذ ينبغى تحذير حاكم
البحرين بوجوب مراعاة اتفاقاته مع الحكومة البريطانية مراعاة دقيقة .
وحتى تتضح الخطوة التى قد تلجأ اليها فارس فان رولنسون يرى بأن

المسألة لا تتطلب اثارها مع حكومة طهران ، حتى لا يفضى ذلك الى تدخل دول أخرى فى المشكلة . وتعريض منطقة الخليج للصراعات الدولية فى النهاية .

غادر رولنسون الى انجلترا يوم ١٧ مايو . وقبل مغادرته ابلغ حكومة فارس بأن موضوع النزاع على البحرين قد احيل الى حكومة لندن للنظر فيه . وقد أكد له المسئولون الفرس من جانبهم بأن الأوامر قد صدرت الى سلطان ميرزا مراد بوقف أية اجراءات حول البحرين ، الى أن تصله تعليمات جديدة بشأنها من حكومة طهران (١) غير أن الظروف لم تكن مناسبة فى ذلك الوقت لاتخاذ قرارات فى لندن تمس السياسة البريطانية تجاه فارس بالنسبة للبحرين . فقد نقل الاشراف على المفوضية البريطانية فى طهران من وزارة الخارجية البريطانية الى مكتب شئون الهند الذى تم انشاؤه أخيرا فى عام ١٨٥٦ وبذلك انتقلت مسئولية الاشراف على أعمال هذا المكتب بعد انتهاء عقد شركة الهند الشرقية الى البلاط الملكى مباشرة ، وكان مكتب شئون الهند هو الذى قام بتعيين رولنسون فى مفوضية طهران عام ١٨٥٨ ، وقد استدعى بعد ذلك كنتيجة للقرار الجديد الذى اتخذ باعادة الاشراف على المفوضية الى وزارة الخارجية . ولعدم وجود موقف محدد منذ موضوع البحرين فقد أوعز الى شارلس اليسون ، الوزير البريطانى الجديد فى طهران باثارة الموضوع مع الحكومة الفارسية . فاذا ما تطرق الشاه أو أحد وزرائه الى هذا الموضوع فيتعين على اليسون مجرد الاعراب عن أسفه للاجراءات الفارسية الأخيرة بشأن البحرين وإبلاغ الشاه بأن الحكومة البريطانية لا تزال على تصميمها ، باعتبار شيخ البحرين مسئولا

(١) « فارس الخليج » مجلد ١١٥ من رولنسون الى اللورد جون رسل (وزارة الخارجية) ١٨٦٠/٥/١٠ (رقم ٧٧) نفس المصدر .

عن الاتفاقات التي عقدها مع الحكومة البريطانية بوصفه حاكما مستقلا (١).

قبل وصول اليسون الى طهران يوم ١٧ يوليو كان الماجور ليويس يلى ، القائم بأعمال المفوضية قد عقد محادثات مع بعض وزراء الشاه حول مشكلة البحرين ، وقد سبق للماجور يلى أن عمل سكرتيرا سياسيا للسير جيمس أوترام أثناء الحملة البريطانية على فارس ، ثم عين سكرتيرا للمفوضية البريطانية في طهران فيما بعد تحت رئاسة رولنسون . غير أن يلى لم يكن على دراية واسعة بسياسات الخليج كما كان قليل الخبرة بمشكلة البحرين .

وعلى أية حال فإن يلى لم يتردد عن قبول دعوة من فاروق خان ، ولم يمض على سفر رولنسون أكثر من ثلاثة أسابيع وذلك للبحث في قضية البحرين . وخلال اللقاء الذي عقد بين الرجلين في ٦ يونيو ذكر فاروق خان بأن حكومته قد تلقت طلبا من حاكم البحرين للمساعدة العسكرية ، ونظرا للعلاقات الودية القائمة آنئذ بين فارس وبريطانيا ذكر فاروق بأنه لم يبد رأيه في ذلك الطلب حتى ذلك الوقت . وعلى أية حال فلقد كان من المحتمل أن تؤدي مؤامرات حاكم البحرين الى قيام فارس بعملية عسكرية لاحتلال البحرين ، الأمر الذي قد يضطر المقيم البريطانى في الخليج الى القيام بعملية استعراض للقوة في الخليج قد يسىء الى العلاقات بين الدولتين .

(١) رسائل حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٤ من رسل الى اليسون ١٨٦٠/٧/٥ (رقم ٤٨) وكانت وجهة نظر مكتب الهند قد ضمنت مذكرة من جى . دبليو . كى السكرتير المساعد للإدارة السياسية والسرية في ٦/٢٦ والتي لخصت في أنه من الأفضل تجاهل نشاطات الفرس كلية واعتبار الشيخ مسئولا عن تعاقداته (انظر نفس المصدر) .

وكان آخر شيء يتمناه فاروق خان كما أعرب ليلي هو وقوع صدام مسلح في الخليج ، غير أن أمير شيراز كان للأسف يفضل اللجوء الى القوة ، كما كان الشاه نفسه حساسا جدا في الأمور التي تمس الأجزاء البعيدة من الامبراطورية . وقد استوضح فاروق خان ليلي فيما اذا كان من الممكن ارسال تعليمات الى المقيم البريطاني في بوشهر ، بعدم اتخاذ أى اجراء مضاد فيما لو نفذ سلطان ميرزا تهديده وقام بمهاجمة البحرين . وأن يكتفى باخطار الموضعية البريطانية في طهران . بينما وعد فاروق خان ليلي بأنه من جانبه سوف يجرى الترتيبات اللازمة لارسال تعليمات الى شيراز ، كما سبق أن وعد رولنسون بذلك ، بعدم القيام بأى خطوة عملية لتنفيذ دعوى فارس بسيادتها على البحرين ، ريثما تحدد الحكومة البريطانية موقفها من ذلك (١) .

وقد وافق ليلي على طلب فاروق خان ، وفي نفس اليوم بعث برسالة الى جونز يبلغه فيها بمضمون مباحثاته مع الوزير الفارسي ويقول له : « اننى افضل ، حتى مع وجود دليل على اعتزام الفرس القيام بعمل عسكري لاحتلال البحرين ، أن توافوني برأيكم في هذا الموضوع نظرا للعلاقات الودية القائمة بين حكومتى لندن وطهران في الوقت الحاضر ، على الا تقوموا بأى اجراء للرد على الفرس بالقوة أو بأية طرق اخرى قد تورطت الحكومة البريطانية في حرب مع فارس ، قبل أن تتلقوا منى تعليمات جديدة بهذا الشأن (٢) .

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٥ من ليلي الى رسل ١٨٦٠/٦/٧ (رقم ٩٥) .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٧ المؤرخ نوفمبر ١٨٦٠ .

غير أن تعليمات يلي جاءت مغايرة للتعليمات التي أصدرتها حكومة الهند الى المقيم حول البحرين ، والتي تنص ، بوجوب الرد على أى هجوم يقع على البحرين . كما كانت تتعارض مع وجهة نظر رولنسون والتي كان المفروض ان يكون يلي على علم بها . فضلا عن ذلك فلم يكن من حق يلي ، ان يصدر تعليمات من ذلك النوع الى جونز ، وعلى الرغم من أن المقيم مكلف بتنفيذ التعليمات التي تأتيه من الوزير البريطاني المفوض في طهران في الشؤون التي تخص فارس ، غير انه لم يكن من حق الوزير أن يصدر تعليمات الى المقيم في الشؤون التي تمس العلاقات مع دول الجزيرة العربية الساحلية . واذا لم يكن يلي يعرف أن موضوع البحرين كان مؤجلا حتى تتخذ الحكومة البريطانية قرارا فيه ، فقد كان ينبغى عليه أن يعرف ذلك . أما اذا كان قد تجاهل هذا الأمر فقد كان موقفا ينم عن السذاجة خصوصا وأن الفرس كانوا يريدون استدراجه الى محادثات معهم بقصد دعم موقفهم في المفاوضات المنتظرة قبل أن تتخذ الحكومة البريطانية قرارها في القضية . وعندما وعد فاروق خان رولنسون بأن فارس لن تتخذ أى اجراء بالنسبة للبحرين قبل أن يتضح موقف الحكومة البريطانية في لندن ، لم يكن يعلم بأن محمد بن خليفة حاكم البحرين قد تخلى عن الفرس وأعلن ولاءه وتبعية بلاده للسلطان العثماني . وعندما تلقت فارس هذا النبأ أخذت تسعى الى احباط هذا الاتجاه بمحاولة القيام بتأكيد سيادتها على البحرين بطريقة عملية بارسال قوات عسكرية الى البحرين من اقليم فارس . والواقع أن فاروق خان لم يكن يخشى الاعيب ومؤامرات حاكم البحرين ، التي قد تدفع حكومة فارس الى القيام بعمل سريع لاحتلال البحرين بقدر ما كان يخشى من تصرفات حكومته نفسها ، ومن هنا كانت مباحثاته مع يلي محاولته من خلال القائم بالأعمال تحييد الأسطول البريطاني في الخليج للقيام بعمل ما .

(١٤ - بريطانيا والخليج / ٢)

... ولما كان يلى يجهل كل تلك التطورات فقد بادر الى قبول دعوة ميرزا سعيد خان وزير خارجية فارس يوم ٦ يونيه لمواصلة المباحثات حول البحرين . وقد ذكر يلى فى تقريره بشئ من الزهو ، بأن زيارته لوزير خارجية فارس قد رافقها موكب من العربات الملكية التى تجرها ٦ جياد ، كما قوبل بحفاوة نادرة من جانب الفرس (١) وقد أعرب سعيد خان عند اجتماعه بلى عن مخاوف الشاه من تعرض البحرين لهجوم من عرب الخليج بعد أن أعلن حاكمها تبعيته للفرس ، ولما كان الشاه قد تعهد للحكومة البريطانية على سبيل المجاملة بالا يتخذ أية خطوة جديدة بالنسبة الى موضوع البحرين ، فانه لم يكن يستطيع أن يبعث بقوات للدفاع عنها ضد أى غزو محتمل . ولهذا فقد تساءل وزير الخارجية عما اذا كان يلى سيقوم بالإيعاز الى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج باتخاذ الترتيبات اللازمة للمحافظة على الأمن فى المنطقة ريثما يتبلور موضوع مطالبة فارس بالبحرين ، غير أن التضارب فى هذه القضية كان واضحا مما دعا يلى الى أن يستوضح ميرزا سعيد خان وزير الخارجية الفارسية عن موقف حكومته بشأن مطالبتها الحكومة البريطانية باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية البحرين من تهديدات الحكام العرب ، وهى التى كانت تطالبها دوما بعدم التدخل فى شئون البحرين ، ألم يكن من الأفضل لحكومة فارس بأن تطوى علمها وترحل عن البحرين ، كما أشار يلى أيضا الى انه من الأفضل ان تبفى الأوضاع فى البحرين كما هى حتى يصل الى لندن السفير الفارسى الجديد الذى كلفه الشاه بتسوية هذه المشكلة مع المسؤولين فى الحكومة البريطانية . وكان يلى يرى بأن يستمر

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٥ من يلى الى رسل ٦ يونيو ١٨٦٠

المقيم البريطاني في تحمل مسئولياتها بالنسبة للمحافظة على الأمن في المنطقة ، لأن ذلك من مصلحة جميع الأطراف المعنية بالمشكلة . وعلى الرغم من أن يلي لم يكن مقتنعا بهذا الرأي كل الاقتناع إلا أنه وافق على الإيعاز إلى المقيم بالقيام بهذا الدور . وبعد أربعة أيام اجتمع يلي بالشاه الذي استقبله بحفاوة بالغة كان لها أعمق الأثر في نفسه ، وعندما كان يهم بالخروج بعد المفاصلة أسر إليه فاروق خان « بأن حكومة فارس سوف تبعث بتعليمات جديدة إلى حاكم إقليم فارس تؤكد عليه الامتناع عن القيام بأي تحرك أو إجراء فيما يتعلق بالبحرين (١) » .

غادر يلي قصر الشاه متأثرا من الاستقبال الذي لقيه ، ولهذا قرر بأن يرد على تلك المجاملة بتوجيه رسالة إلى جونز قال فيها :

« لقد باتت الحكومة الفارسية تخشى من أن تؤدي التغييرات الأخيرة في موضوع البحرين إلى تشجيع جيرانها العرب إلى شن هجوم عليها ، دون خوف من أن تقوم بريطانيا بالرد على الهجوم . غير أنه في حالة وقوع هجوم كهذا فينبغي الرد عليه بقوة ، كما أوضح لكم السير هنري رولنسون في خطابه المؤرخ { مابو } . أما بخصوص التحركات الفارسية بالنسبة للبحرين ، فأننى أرى من بعض الاعتبارات الاستثنائية والخاصة عدم اتخاذ أى إجراء ريثما تصل التعليمات الجديدة من حكومة صاحبة الجلالة في هذا الشأن ، غير أن هذا لا ينطبق على أى عمل عدوانى يقوم به الحكام العرب ضد البحرين ،

(١) مرفقات الخطابات السرية إلى حكومة الهند مجلد ١٤٣ مرفق

للخطاب السرى رقم ٣٧ المؤرخ ١١/٩/١٨٦٠ من يلي إلى جونز
١٨٦٠/٦/١٢ (رقم ٢٢) .

كما اود مرة أخرى بأن اذكر لكم بأن تعليمات حكومة الهند بالنسبة للفرس
لا تزال سارية المفعول .

وقد كان من الصعب على جونز أن يتصرف في الأمر على ضوء التعليمات
التي وصلتته من يلى ، والتي لم يكن من حق يلى بأى حال من الأحوال بأن
صدرها اليه . فقد كان خطاب رولنسون المؤرخ ٤ مايو يتعلق بهجوم محتمل
على البحرين من جانب الفرس وليس من العرب . وقد ذكر رولنسون جونز
بالتعليمات التي أصدرتها حكومة الهند بهذا الشأن والتي كانت صريحة
وواضحة « وهى أن أى هجوم على البحرين يجب الرد عليه بالقوة (١) بينما
جاءه خطاب يلى الآن بتعليمات مناقضة للتعليمات التي صدرت اليه من حكومة
الهند وبقطع النظر عن هذا الاعتبار فقد كانت تعليمات جونز تتعارض مع
الأوضاع الفعلية بالنسبة للبحرين ، اذ لم تكن أدلة على احتمال قيام العرب
المنشقين فى الدمام بهجوم على البحرين . كما أن حاكم البحرين قد حول
تبعيته الى الأتراك ، وأصبح العلم التركى يرفرف على كافة المباني والقلاع
الحكومية فى البحرين وعلى سفنها . وبالتالي فقد أصبح الخطر الذى يهدد
اوضاع بالفعل هو أن يتورط محمد بن خليفة بدافع من سياسته الحمقاء فى
صراع مع الأمير فيصل .

وعلى الرغم من ان حكومة بومباى كانت ترغب فى اتخاذ اجراء عنيف
بشأن البحرين ، وعلى الأخص فيما يتعلق بدعوى فارس بسيادتها على

(١) مرفق لخطابات بومباى السرية مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى
رقم ٣٧ المؤرخ ١٨٦٠/٩/١١ من يلى الى جونز ١٨٦٠/٦/١٢ (رقم ٢٢) .

الجزيرة ، الا انها لم تكن تستطيع ذلك بعد أن احيل النزاع الى حكومة لندن . كما كانت أيضا مقيدة بالاعتبارات التي كانت تحكم علاقة بريطانيا بكل من تركيا وفارس . وبالتالي فقد أوعزت الى المقيم في وقت مبكر من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٠ « بعدم التدخل ضد أى احتلال يقوم به الأتراك أو الفرس للبحرين ، والاكتفاء بتقديم احتجاج رسمي عليه الى الحكومتين ، أو اخطارهما باحالة النزاع الى حكومة صاحبة الجلالة للبت فيه (١) كما أوعزت اليه أيضا بعدم السماح لمحمد بن خليفة باستغلال علاقاته بفارس أو تركيا للقيام بعدوان على القبائل العربية المشمولة بالحماية البريطانية ، وخطاره بأن أى عدوان من هذا النوع سوف يواجه بالقوة على الفور عن طريق الاسطول البريطاني في الخليج ، وقد أعرب حاكم بومباي عن موقفه من مشكلة البحرين في رسالة بعث بها الى وزير الدولة لشئون الهند بتاريخ ١١ سبتمبر جاء فيها :

« . . ان استقرار الخليج الذي يعود الفضل فيه الى السياسة التي انتهجتها الحكومة البريطانية يستوجب بقاء البحرين دولة مستقلة وغير خاضعة لا لحكومة فارس ولا لحكومة الباب العالي ، كما ينبغي الاحتفاظ بالمعاهدات والاتفاقات التي عقدتها الحكومة البريطانية مع حكام المنطقة ، فذلك في مصلحة التجارة الدولية ، والانسانية ، كما انه في مصلحة الأمن

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباي مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السري رقم ٣٧ المؤرخ ١١/٩/١٨٦٠ من جونز الى اندرسون ١٨٦٠/٧/٢ (رقم ٢٠٢ الادارة السرية) ومن جونز الى اليسون ١٨٦٠/٧/١٦ وكان جونز قد تمكن من الحصول على صور من رسائل محمد بن خليفة الى والي بغداد من القنصل البريطاني العام بالنيابة في بغداد وهذه الرسائل لا تترك أى مجال للشك في تبعية محمد بن خليفة للباب العالي .

والاستقرار فى المنطقة . وأن هذا النجاح هو من كافة الوجوه نتيجة لهذه السياسة الحكيمة باعتبارها البديل عن الاعتراف لفارس أو تركيا بالسيادة على البحرين ، لأن الاعتراف بهذه المطالب قد يفضى الى عواقب غير محمودّة للمنطقة وللدولتين اللتين تطالبان بها ، بينما سيكون بمثابة الكارثة بالنسبة لقبائل منطقة الساحل العمانى (١) .

وعلى امتداد صيف عام ١٨٦٠ وجزء من خريفها كان أحد الطرادات البريطانية يربط باستمرار حول البحرين ، وذلك لمنع قيام محمد بن خليفة بأى اجراء تهورى على سواحل الأحساء أو أية منطقة اخرى . كما كان لهذا الطراد مهمة أخرى ، وهى حماية التجار الهنود المقيمين فى البحرين من عسف الحاكم ، بالإضافة الى عمله فى مراقبة أية تحركات يقوم بها الفرس أو الأتراك فى المنطقة . ولم يقم والى بغداد بأية محاولة من جانبه لفرض سيادة تركيا على البحرين ، ربما لاعتقاده بأن الموضوع قد أحيل الى لندن ، غير أن الفرس رغم تأكيداتهم المتكررة لروولنسون ويلي ، الا أنهم لم يتخلوا عن مخططاتهم ضد البحرين . ففى أوائل شهر نوفمبر اعفى ميرزا مهدى من منصبه كوكيل للخارجية الفارسية فى بوشهر . وقد سافر فى رحلة الى الساحل الفارسى ، ثم أعلن عن وصوله الى البحرين . وقيل أن حاكم البحرين قد رحب بميرزا مهدى ، وعين له معاشا شهريا قدره ١٥٠ ريالا بمسويا ، وكان هذا دليلا على أن الرجل سوف يطيل الإقامة فى البحرين . وقد كان هذا مفاجأة لجونز الذى كان قد تلقى رسائل قبل أسبوعين فقط من حاكم البحرين وأخيه على يعربان فيها عن تقديرهما لدور المقيم ورغبتهما فى

(١) سجل الرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٥ من الحاكم.

العام الى وزير الدولة ١٨٦٠/٩/١١ (رقم ٣٧ الادارة السرية) .

الاجتماع به مرة أخرى . وحسب التقرير الذى بعث به وكيل المثلثة البريطانية فى البحرين فان تدهور الحالة الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة فى البحرين هو الذى دفع بأفراد الأسرة الحاكمة فيها الى خطب ود الحكومة البريطانية مرة أخرى ، وبأن على ، كما قيل ، قد ذهب الى حد تهديد اخيه بالتخلي عنه ، اذا استمر فى تودده للأتراك والفرس وقد أكدت رسالته الأخيرة الى المقيم هذه الحقيقة ، فقد ذكر فيها « بأنه لم يوافق قط على تسليم سيادة البحرين الى فارس أو تركيا ، كما طلب فى رسالته الاجتماع بجونز فى بوشهر للبحث عن وسيلة لوضع حد لمطالب تركيا وفارس فى البحرين . وعلى الرغم من أن المقيم قد دعا عليا الى الحضور لمعرفة ما عنده من آراء ، الا أنه كان مقتنعا من أن استقبال محمد بن خليفة لميرزا مهدى قد اغلق الباب فى وجه أية محاولة لاجراء اتصالات رسمية بين البحرين والحكومة البريطانية . وبالتالي فقد اكتفى جونز بإبلاغ كل من حكومة بومباى وشارلس اليسون فى طهران برغبة الشيخ (١) .

من وجهة النظر البريطانية أصبح الوضع فى البحرين لم يعد يحتمل السكوت ، فطالما بقى حاكم البحرين ينقل تبعية بلاده من فارس الى تركيا ، فان احتمال التزامه بنصوص معاهدة السلام البحرى قد أخذ يضعف ، بينما زادت احتمالات تورط الحكومة البريطانية فى مواجهة مع الدول الكبرى بسبب موقفه ، فلو حاولت كل من تركيا أو فارس وضع مطالبتهما بالسيادة على البحرين موضع التنفيذ فسوف يضطر محمد بن خليفة الى طلب العون من دول أخرى . وبالتالي فان الاعتراف بالسيادة لاحدى هاتين الدولتين على البحرين لم يكن هو الحل للأزمة ، لانه لا الأتراك ولا الفرس ، يستطيعون السيطرة على حاكم البحرين . وسوف تكون النتيجة الحتمية لمثل هذا الحل هو أن يفلت محمد بن خليفة من تفوذ الدولة الوحيدة القادرة على السيطرة عليه ، ونعنى بها بريطانيا ، وعند زيارة الطرادين البريطانيين

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى .

ألفنستون وفوكلاند للبحرين فى شهر فبراير كان العلمان الفارسى والتركى يرفرفان على البحرين . غير أن حاكم البحرين أكد لربانى الطرادين بأنه لا أهمية لوجود العلمين التركى والبريطانى ، وإن كان قد حذرهما من أن يعتقدا بأنه راض عن موقف الحكومة البريطانية التى منعتهم من القيام بمهاجمة موانى الوهابيين على سواحل الأحساء ، وأنها تتردد فى تقديم المساعدة اليه بينما تقدمها بسهولة للآخرين . لم يكن حاكم البحرين يتوقع ردا على أسئلته هذه من ربانى الطرادين ، لأنه كان يعلم بأن البريطانيين كانوا مشغولين بقمع الاضطرابات التى كانت تنشب ضدهم فى الهند ، ولهذا لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بإثبات وجودهم فى الخليج (١) .

لم يكن محمد بن خليفة يعرف بأن الحكومة البريطانية كانت فى ذلك الوقت تفكر فى اتخاذ اجراء ما ، لإنهاء الأوضاع غير المستقرة فى البحرين ، وإن تضمن التزام حاكمها باحترام تعهداته بالنسبة للأمن فى المنطقة - وفى شهر ديسمبر سنة ١٨٦٠ اقترحت حكومة بومباى على مكتب شئون الهند بأن تعترف رسميا باستقلال البحرين (٢) وقد وافق مكتب شئون الهند على اقتراح الحاكم . وفى الثامن عشر من فبراير ١٨٦١ بعث وزير الدولة السير سارلس وود برسالة الى حاكم بومباى الجديد السير جورج كلارك يقول فيها : « ان حكومة جلالة توافق على الاقتراح الذى عرضتموه . . » على الأخص الاقتراح الخاص باعتبار البحرين دولة مستقلة ، لا تخضع

(١) من جونز الى اندرسون ٩ و ١٠ و ٣٠ نوفمبر ١٨٦٠ (رقم ٣٤٤ ، ٣٤٨ و ٣٦٩ الادارة السرية) والى اليسون ٣٠/١١/١٨٦٠ (رقم ٣٦٨ الادارة السرية) .

(٢) مرفقات الخطابات السرية لبومباى مجلد ١٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ١ المؤرخ ١٢/١/١٨٦١ - قرار مجلس الادارة ٢٠/١٢/١٨٦٠ .

لا لتركيا ولا لفارس (١) ولم يبق بعد ذلك الا حلول الفرصة المناسبة لاعلان هذا الاعتراف ، وقد قدم هذه الفرصة محمد بن خليفة نفسه وذلك فى ربيع ١٨٦١ عندما تصرف على النحو الذى توقعته حكومة بومباى ، فقسام بفرض حصار على سواحل الأحساء وتهديد الملاحة البحرية التجارية وعمليات صيد اللؤلؤ فى كل من القطيف والدمام ، ظلنا منه أن تبعيته لتركيا وفارس سوف تحميه من أى رد فعل بريطانى . وقامت سفن الحاكم بالاستيلاء على سبع سفن تابعة للكويت ، وبوشهر ولنجة وساحل الهدنة داخل المياه الإقليمية للأحساء وأخذت الى البحرين . كما أخذ الحاكم فى تضيق الخناق على التجار الهنود فى البحرين ، وأرغام أعداد كبيرة منهم على مغادرة البحرين ، وكان من بين هؤلاء وكيل الممثلة البريطانية نفسه الذى كانت حياته معرضة للخطر .

وعلى أية حال فقد جاء الوقت المناسب لمحاسنة حاكم البحرين على تصرفاته . فأصدر جونز أوامره للأسطول البريطانى بالتجمع فى مياه البحرين وأبحر هو على السفينة الحربية أوكلاند فى الأسبوع الثالث من شهر مايو ، ووصل الى مشارف المحرق يوم ١٨ منه . وظل جونز لمدة عشرة ايام يحاول اقناع محمد بن خليفة برفع الحصار عن ساحل الأحساء والكف عن اساءة معاملة التجار الهنود المقيمين فى البحرين ، غير أن محاولاته كلها ذهبت سدى . فقد ظل الحاكم متمسكا بعناده وتحديه للأسطول البريطانى ، اعتمادا على وعود الفرس بوصول الأسطول الفرنسى الى المنطقة لنجدته . وهكذا ضرب بنصيحة المقيم عرض الحائط . وأخيرا أدرك جونز بأن الوضع لم يعد يحتمل السكوت ، وقد يودى الى مزيد من التدهور فى هيبة الحكومة البريطانية . وهكذا اصدر أوامره الى قائد الأسطول بالتحرك . وقد قام الأسطول على الفور بالاستيلاء على أفضل سفينتين من سفن الحرب الثالثة للحاكم وسحبها ، دون أن تطلق رصاصة واحدة . وهكذا استسلم محمد بن

(١) مجموعة الرسائل السرية الى الهند مجلد ١ من وود الى كلارك
١٨٦١/٢/١٨ (رقم ٢ الادارة السرية) .

خليفة ، وأوفد أخاه للتفاوض مع المقيم وتحقيق التسوية . ولما كان المقيم قد قرر مسبقا بأنه لن يقبل أية تسوية مع حاكم البحرين الا على أساس انضمامه الكامل الى نظام الهدنة البحرية ، كي تضمن الحكومة البريطانية عدم اخلاله بالاتفاقات فى المستقبل ، فقد قام جونز بوضع صيغة لاتفاق تتضمن الخطوط العريضة لاتفاقية الهدنة ، وطلب من حاكم البحرين التوقيع عليه ، فى يوم ٣١ مايو وقع كل من محمد بن خليفة شيخ البحرين وأخيه على بن خليفة على الاتفاق المذكور بحضور جميع أفراد الأسرة البحرينية المالكة . كما تعهد حاكم البحرين بدفع تعويضات للرعايا البريطانيين عن الخسائر التى تعرضوا لها على يديه . وقد أعاد جونز احدى السفينتين اللتين استولى عليهما أسطوله . واحتفظ لديه بالسفينة الأخرى كضمان لحسن تصرف حاكم البحرين فى المستقبل (١) .

وقد تضمنت ديباجة الاتفاق مقررات مكتب شئون الهند حول وضع البحرين باعتبارها دولة مستقلة وحاكمها محمد بن خليفة « حاكما مستقلا » وقد وقع حاكم البحرين بالاصالة عن نفسه وبالنسبة عن ورثته وخلفائه من بعده على « معاهدة سلام وصداقة مع الحكومة البريطانية » من أجل تنمية التجارة والمحافظة على الأمن لصالح جميع سكان المنطقة وحققهم فى ممارسة أعمالهم فى حرية وامان ، وفى الفقرة الاولى من الاتفاق وافق محمد بن خليفة على اعتبار جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة بين البحرين والحكومة البريطانية سارية المفعول ، ومن هذه الاتفاقيات « المعاهدة العامة لعام

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٧ المؤرخ ١٨٦١/٧/٢٧ من جونز الى اندرسون ١٨٦١/٦/١٢ (رقم ب الادارة السرية) ومرفق معه المراسلات التمهيدية ونص الاتفاق بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٢٧٧ وقد ورد نص الاتفاق فى كتاب « المعاهدات » اعداد ايتشون فصل ١٠ ص ١١٨ - ١٢٠ .

١٨٢٠ « واتفاقيتا تجارة الرقيق لعام ١٨٧٤ و ١٨٥٦ . وفى الفقرة الثانية التى تشكل صلب الاتفاقية يتعهد حاكم البحرين فيها « بالامتناع عن كافة الأعمال غير المشروعة ومن أى نوع وعن ممارسة الحروب . أو القرصنة أو الاتجار فى الرقيق ، وذلك فى مقابل تأييد ومساعدة الحكومة البريطانية له فى الحفاظ على أمن المنطقة والدفاع عنها ضد أى عدوان يقع عليها من داخل المنطقة . وتتناول الفقرة الثالثة ، كيفية تسوية النزاعات البحرية التى تمس البحرين أو أحدا من رعاياها وفقا للقواعد المنصوص عليها فى اتفاقيات الهندنة ، أى أن يكون المقيم البريطانى هو المسئول عن حفظ الأمن فى الخليج ، وان يكون الحكم فى كل النزاعات التى تنشأ عن هذا الوضع . كما حظر الاتفاق على محمد بن خليفة واتبعائه من فرض عقوبات أو تعويضات عن المخالفات والانتهاكات التى ترتكب ، وبوجوب الإبلاغ عنها الى المقيم للتصرف فيها وفق ما يراه ضروريا . كما أن الحاكم سيكون مسئولا عن دفع التعويضات والانتهاكات التى يرتكبها رعاياه .

أما البند الرابع وهو البند الأخير والهام فىنص على معاملة الرعايا البريطانيين معاملة لائقة ، وألا تزيد الرسوم الجمركية التى تتقاضاها البحرين منهم عن السلع التى يستوردونها على ٥ ٪ وفى مقابل هذا تعهد المقيم برعاية الرعايا البحرينيين المقيمين فى ساحل عمان (١) .

وقد صدق الحاكم البريطانى العام للهند على هذا الاتفاق بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٦١ ولم تستثن الضمانات الخاصة التى تعهدت بها بريطانيا بالاعتداءات الخارجية التى وردت فى البند الثانى من الاتفاق ، رغم أن مثل هذه الضمانات لم ترد فى معاهدة السلم الدائمة المعقودة فى عام ١٨٥٣ بين

(١) « المعاهدات » اتشيسيون .

بريطانيا وشيوخ ساحل الهدنة . ويرجع السبب فى تلك الضمانات الى الموقع الجغرافى للبحرين ، ولان البحرين جزيرة ، فان الدفاع عنها لا يمكن ان يتم الا من البحر . بينما لا يمكن الدفاع عن المشيخات الساحلية الا بعمل مشترك بين القوات البرية والبحرية . وبالتالي فقد كان الاتفاق على الدفاع عن المشيخات ، وان كان عنصرا حيويا بالنسبة الى نظام الهدنة ، الا أنه كان التزاما ضمنيا . ولعل الشئ الذى لم يوضع فى الاعتبار - عند ابرام اتفاقية البحرين - هو أن مثل هذه الضمانات بالنسبة للبحرين قد تؤدي الى احراج الحكومة البريطانية نظرا لوجود ممتلكات لآل خليفة فى قطر .

وكان من المتوقع أن يثير نبأ توقيع هذا الاتفاق غضبا فى فارس . وفى يوم ٢٥ أغسطس سلم ميرزا سعيد خان اليسون احتجاجا رسميا ضد اجراءات جونز فى البحرين أكد فيه حق فارس فى البحرين ومشمولها بالأدلة القاطعة التى تؤيد هذا الحق ، وقد رد اليسون على سعيد خان بأنه ليس مفوضا فى التحدث حول موضوع البحرين نظرا الى التعليمات التى لديه ، وأبدى دهشته من اثاره حكومة فارس لهذا الموضوع ، وهى التى اوضحت من قبل أنها تنوى تسوية هذه المشكلة عن طريق ايفاد مبعوث رسمى خاص الى انجلترا (١) غير أن الفرس لاذوا بالصمت بعد ذلك ، وان كانوا قد عبروا عن استيائهم هذا بطريقة أخرى عندما طالبوا بهدم المنزل الريفى

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٦ ، من اليسون الى راسيل ١٨٦١/٨/٢٨ (رقم ٨٥) ، ومرفق به صور من خطابات ميرزا سعيد خان . كما احتج السفير الفارسى فى باريس لدى السفير البريطانى ضد ما اسماه « بانتهاك جونز للاتفاق » فى البحرين . انظر لذلك مراسلات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٦ من حسن على خان الى كولى ١٨٦٢/١/٤ ومرفق معه صورة من خطاب هموند (وكيل الخارجية) الى مارفيل (وكيل مكتب الهند) ، ١٨٦٢/١/١١ .

الذى كان يقيم فيه طبيب المثلثية خلال شهور الصيف ، بدعوى أن المبنى قد بنى دون الحصول على موافقة السلطات الفارسية ، غير أن السلطات الفارسية تجاهلت احتجاج اليسون الذى ذكر فيه بأن طبيب المثلثية يستخدم هذا المبنى كعيادة لتقديم العلاج للفقراء الفرس ، كما عرض أن يضع المبنى تحت تصرف السلطات المحلية لو شئت . وفى شهر يناير وصل مبعوث خاص من طهران ليشراف على هدم المنزل . ونفذ الهدم ليلة ٢٥ يناير . وكاد أن يتم تدمير حديقة المنزل وانايب المياه الخاصة التابعة للمسكن الصيفى للمقيم ، والذى يقع بجوار منزل الطبيب لولا تدخل حاكم اقليم فارس الذى اوقف عمليات الهدم (١) .

أما الباب العالى فلم يعترض على اجراءات جونز رغم دعواه بالسيادة على دول شرقى الجزيرة . وعلى أية حال فقد عاد الباب العالى يطالب بهذه السيادة فى أواخر العام ، عندما قدم والى بغداد احتجاجا للسلطات البريطانية على ابعادها محمد بن عبد الله وغيره من اتباعه المناوئين لحاكم البحرين من الدمام . وبعد ابرام الاتفاق مع البحرين توجه على بن خليفة الى بوشهر ، للتأكد من المقيم عما اذا كان سيقوم بتنفيذ تعليمات حكومة بومباى بابعاد المنشقين عن الدمام ، وليبلغه بأن اخاه الحاكم مستعد لدفع مخصصات سنوية فى حدود ٣٠٠٠ ريال نمسوى كمعاش لمحمد بن عبد الله فى حالة مغادرته للدمام . وقد شعر جونز بأن الظروف قد أصبحت مواتية للقيام بهذا الاجراء ، ولهذا بعث برسالة الى محمد بن عبد الله فى يونيو

(١) فارس والخليج مجلد ١١٦ من اليسون الى رسل ١٨٦١/١٠/٢٥ (رقم ١١٦) ومرفق معه خطابات الى ميرزا سعيد خان ، ومرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٨ المؤرخ ١٨٦٢/٤/١٢ ، من جونز الى موريس (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) ١٨٦٢/١/٣١ (رقم ١١ الادارة السرية) .

١٨٦١ ينصحه فيها بمغادرة الدمام هو وأتباعه ، وبأن يختار للاقامة أى مكان على الساحل بشرط الا يكون قريبا من البحرين كالكويت شمالا أو أبو ظبى جنوبا . كما بعث جونز برسالة أخرى الى الأمير فيصل يدعوهُ الى اقناع محمد بن عبد الله بالانصياع لأوامره بمغادرة الدمام ، وذكر فيها بأن استمرار وجود المنشقين فى الدمام يشكل عقبة فى طريق اقامة علاقات طبيعية بين نجد والبحرين (١) .

وقد مرت أربعة شهور دون ان يبدى محمد بن خليفة ما يدل على موافقته على طلب المقيم . غير أن النقص فى عدد الطرادات العاملة فى الخليج فى ذلك الوقت حال دون قيام جونز باجراء لارغام محمد بن خليفة على مغادرة الدمام . ولم تتوفر القوة البحرية اللازمة لاتخاذ هذا الاجراء قبل نهاية العام ، وفى ذلك الوقت وجه جونز الى محمد بن عبد الله انذارا بمغادرة الدمام قبل يوم ٢ نوفمبر ، ولما لم يمثل محمد بن عبد الله لتعليمات جونز ، فقد أبحر جونز الى الدمام على السفينة أوكلاند يوم ٥ نوفمبر بعد ان سبقته الى المنطقة سفينة مسلحة وثلاثة طرادات . وعند وصول القوة الى الدمام فر محمد بن عبد الله منها . ولما كان جونز متأكدا بأن هذا الشيخ سوف يعود الى المنطقة بمجرد أن يغادرها جونز بأسطوله ، فقد أصدر امرا الى رجال الاسطول بتدمير البلدة وجعلها غير صالحة كقاعدة للعمل ضد خصمه . وقد قام الاسطول بقصف القلاع وتدميرها ونزلت مجموعة من رجال الاسطول لاحتلال البلدة . وقد استسلم اتباع محمد

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للاخطاب السرى رقم ٣١ المؤرخ ١٢/٩/١٨٦١ من جونز الى موريس ١٨٦١/٦/٨ (رقم ٢٧ الادارة السرية) .

لأبن عبد الله ، وتعهدوا بمغادرة الدمام وقد نفذوا تعهدهم هذا بعد ان
أشعلوا النيران فى البلدة (١) .

تلقت بغداد أخبار انذارات جونز الى محمد بن عبد الله فى الأسبوع
الآخر من شهر نوفمبر . وعلى الفور بعث أحمد توفيق باشا والى بغداد
ياحتجاج رسمى الى الكولونيل كامبل القنصل البريطانى العام فى العراق
على اجراء جونز بطرد محمد بن عبد الله من الدمام ، وقد ذكر فى احتجاجه
أن محمد بن عبد الله يتمتع بحماية الأمير فيصل قائم مقام نجد ، وان الدمام
تقع ضمن سيادة السلطان العثمانى (٢) وقد رد كامبل على الوالى بأنه
لا يعرف شيئاً عن الموضوع ، ولكنه واثق من ان جونز لم يكن يهدف الا الى
المحافظة على سلامة البحرين التى أكد بانها « امارة مستقلة » تربطها
بريطانيا العظمى معاهدات صداقة (٣) . وبعد ثلاثة أسابيع وصلت انباء
التوفيق باشا عن الهجوم الذى قام به جونز على منطقة الدمام وطرد اللاجئين
منها . فعاد توفيق باشا وأرسل احتجاجاً آخر الى كامبل ندد فيه باجراء
المقيم ووصفه بأنه انتهاك صريح للسيادة التركية . كما أعرب عن أسفه على
أن تأكيدات كامبل بشأن أهداف المقيم البريطانى لم تكن تتفق مع تصرفاته (٤) .

-
- (١) خطاب سرى رقم ٤ المؤرخ ١٨٦٢/٢/١٢ من جونز الى موريس
١٨٦١/١١/٢٣ (٥٤ : الادارة السرية) .
- (٢) مرفق للخطاب السرى رقم ٢ المؤرخ ١٨٦٢/٢/١٢ من أحمد
توفيق باشا الى كامبل ١٨٦١/١١/٢٦ ومرفق بخطاب كامبل الى السير
يلوار (سفير بريطانيا فى القسطنطينية) ١٨٦١/١٢/٤ رقم ٣٨ .
- (٣) من كامبل الى أحمد توفيق باشا ١٨٦١/١١/٣٠ .
- (٤) من أحمد توفيق باشا الى كامبل ١٨٦١/١٢/١٨ ومرفق بخطاب
كامبل الى يلوار ١٨٦١/١٢/٢١ (رقم ٤٠) .

اما كامبل فقد رفض أن ينساق مع الوالى فى موضوع مناقشة مدى السيادة العثمانية فى شبه الجزيرة وحقائقها ، ولكنه ذكر للوالى بأن الحكومة البريطانية كانت ولا تزال على اتصال مباشر مع أمير نجد ومع قبائل ساحل الأحساء الخاضعة له ، وبأنها سوف تعتبر أمير نجد مسئولا عن أية اضطرابات أو قلاقل يحدثها رعاياه تهدد الأمن فى المنطقة .

كما أوضح كامبل الاسباب التى حالت بينه وبين المضى فى مناقشة هذا الموضوع مع السفير البريطانى فى القسطنطينية عندما أحال اليه احتجاج والى بغداد :

« على الرغم من انه لا مجال للانكار بأن الأمير فيصل ظلت تبعيته قائمة منذ غزو محمد على ياشا لنجد فى عام ١٨٣٩ - ١٨٤٠ ، الا أن هذه التبعية كانت تتسم بالطابع الدينى . والحقيقة المؤكدة أن الباب العالى لم يقم فى أى وقت من الأوقات بفرض سيطرته أو مد نفوذه على منطقة نجد . وتؤكد الأحداث ذلك فى عدم استطاعة العثمانيين منع الوهابيين واتباعهم من ممارسة القرصنة ، مما يؤكد أن العثمانيين لم تكن لهم أى سيطرة على منطقة نجد وأنهم لم يقوموا بأى عمل لمنع أى انتهاك للحقوق الدولية أو ردع العدوان ، بحيث يخفف من الأعباء الملقاة على السلطات البريطانية للمحافظة على الأمن والتزامها بخدمة التجارة فى منطقة الخليج . والحقيقة المؤكدة أن للباب العالى لم يكن يملك القدرة أو السلطة فى معاقبة أتباعه أو ارغامهم على احترام القوانين ، نظرا لعدم وجود ادارى للأتراك فى المنطقة . وعلى ضوء خبرتى بالمسئولية التى يتولاها المقيم البريطانى فى الخليج وفقا لتعليمات حكومة الهند فى هذا الشأن ، فاننى على يقين بأن السياسة البريطانية المعمول بها فى منطقة الخليج حتى الآن سوف تتأثر الى حد كبير اذا ما تأزمت العلاقات بين المقيم البريطانى وأمير نجد ، واضطرار الحكومة البريطانية الى سحب الاشراف البريطانى المباشر

على سواحل الوهابيين» (١).

لم يناقش الباب العالى هذا الموضوع مع السفير البريطانى مرة اخرى بصورة جدية الا بعد وفاة الامير فيصل ، كما ان الامير فيصل نفسه لم يتطرق الى موضوع الاجراءات البريطانية فى الدمام او الى اتفاق البحرين الذى عقد فى شهر مايو السابق ، فقد يكون من المحتمل ان الامير فيصل قد شعر بالارتياح من ابعاد اللاجئين الذين طالت اقامتهم فى الدمام كثيرا او تجاوزت كل حدود الكرم العربى . ولم يحاول الامير فيصل خلال الفترة الباقية من حكمه الاختكاك بحكام البحرين ، وانما تركهم لشأنهم اذ باستثنينا مطالبته لهم بدفع الزكاة من وقت لآخر .

بى أعقاب زيارة عبد الله بن فيصل عام ١٨٥٣ واتمام اتفاقية الزكاة فى ذلك العام ظل الوضع فى سلطنة عمان هادئا نسبيا لعدة أعوام . غير ان السلطنة كانت على اية حال تتعرض لتهديدات اخرى تمثل فى الاضطرابات التى بدأت تتفجر فى ممتلكاتها الخارجية وعلى الاخص فى مناطق زنجبار وبندر عباس وكذلك الصراع الذى كان يدور بين القوادى الاشرية الحاكمة ، مما دعا السيد سعيد الى تفضيله الإقامة فى زنجبار بدلا من منسقط وتسليم السلطة لنجله السيد ثوينى ، غير ان أخلاق السيد ثوينى ومواهبه لم تكن فى المستوى الذى يؤهله لحكم عمان ، فقد كان

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٤٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٢ المؤرخ ١٨٦٢/٢/١٢ من كامبيل الى بلدار ١٨٦٢/١/١ (١١ رقم ١١) .

(١٥ - بريطانيا والخليج / ٢) .

شخصا متناقضا ، كان يتساهل في مواقف الحزم ويتردد في مواقف الحسم ، وظل حكمه يعاني من التآكل الداخلي ، والى حد ما فقد كان السيد ثويني ضحية للأقدار والظروف ، فالمشاكل التي ترتب عليه ان يواجهها كانت بوجه عام اكثر تعقيدا من تلك التي كان يواجهها والده في حياته ، كما كان سيء الحظ ، فقد كان يفشل دائما في خطته ، اما بسبب تدخل خارجي ، او بسبب تصرفه بحيث تبوء محاولاته بالفشل .

في مطلع عام ١٨٥٤ قررت حكومة فارس انهاء عقد ايجار جزيرة بندر عباس وملحقاتها الى سلطان مسقط واستعادة السلطة الفارسية عليها دون اخطار السلطان بذلك ، وعندما احس السيد ثويني بما كان يبيته له الفرس ، استنجد بـارنولد كامبل المقيم البريطاني في الخليج للاستعانة به في منع الفرس من استعادة بندر عباس منه بالقوة ، كما ناشد سعيد بن طحنون شيخ ابو ظبي امداده ببعض السفن والرجال للدفاع عن بندر عباس ضد الفرس ، كما اعد من جانبه قوة عسكرية للقيام بتنفيذ خطته . وقد لبى سعيد بن طحنون طلب السيد ثويني على الفور وخرج بأسطوله من السفن الى بندر عباس في اواخر فبراير . وعند وصول تقرير وكسبل الممثلة البريطانية في الشارقة عن تحرك شيخ بني ياس ، بعث اليه المقيم بتحذير عن طريق قائد الاسطول البريطاني في الخليج بعدم التدخل في النزاع . وقد اوضح له في رسالته بأن اى تدخل من جانبه ضد الفرس سيكون بمثابة خرق للخط الملاحي المتفق عليه ، الامر الذي يتعارض مع نصوص معاهدة السلم الدائمة التي عقدت في العام السابق . ولعل اكثر ما كان يخشاه كامبل هو ان يحاول خصوم بني ياس التقليديون الانحياز

الى جانب الفرس ، وبذلك يدفعون بالمنطقة الى حرب بحرية شاملة (١) غير ان تحذير كامبل وصل الى طحنون بعد اقلاعه بالاسطول من ابو ظبي ولم يتسلمه قبل يوم ٨ مارس عندما كان على مشارف ميناء بندر عباس . في نفس اليوم قام الفرس بهجوم على الميناء شنوه من الجهة الداخلية ، وتمكنوا من الاستيلاء على بندر عباس بعد مقاومة طفيفة . والشئ الوحيد الذي حققه تحذير كامبل لشيخ ابو ظبي هو أن سعيد بن طحنون امتنع عن مساعدة الحامية المسقطية داخل الميناء ، مما ترك انطباعا نازقا المقدم البريطاني قد انحاز الى الفرس ضد سلطان مسقط (٢) .

كان طبيعيا الا يعود السيد / ثويني الى طلب المساعدة من كامبل لاسترداد بندر عباس من الفرس ، وانما أخذ في اعداد حملة عسكرية لهذا الغرض بناء على اوامر تلقاها من والده السيد سعيد . وفي أواخر شهر يونيو ١٨٥٤ أبحرت الحملة ، وفي اليوم السابع من اغسطس نجح السيد ثويني في طرد الفرس من حامية بندر عباس ، وكنتيجة لذلك جاء دور الفرس لطلب المساعدة من بريطانيا . فبعد مرور بضعة أيام على سقوط

(١) مرفقات الخطبات السرية الى بومبي مجلد ١١٨ مرفق للخطاب السري ٢٣ المؤرخ ١١٤ ابريل ١٨٥٤ من كامبل الى ماليت ١٨٥٤/٣/٢ (رقم ٧ الادارة السرية) ومرفق به صورة من خطاب كامبل الى الكومدور روبنسون ١٨٥٤/٢/٢٤ (رقم ٦٣ الادارة السرية) .

(٢) نفس المصدر مرفق للخطاب السري رقم ٢٧ المؤرخ ١٨٥٤/٤/٢٨ من كامبل الى ماليت ٢١ و ٣١ مارس ١٨٥٤ (رقم ٩ الادارة السرية ورقم ١١٧ الادارة السياسية) ومرفق به صورة من خطاب روبنسون الى كامبل ١٨٥٤/٣/١٥ (رقم ٥٤) .

حامية بندر عباس في أيدي قوات السيد ثويني ، تلقي وليم تابلوي طومسون
العثماني بالأعمال البريطانية في طهران استفسارا من الحكومة الفارسية عما
إذا كان في وسع بريطانيا التوسط لحل النزاع بينها وبين عمان ، وأجراء
الترتيبات اللازمة لإرسال ممثل إلى طهران من قبل السيد ثويني لأجراء
مفاوضات لحل المشكلة ، غير أن السيد سعيد رفض على أية حال فكرة
إرسال مبعوث عماني إلى طهران عندما بلغه الاقتراح ، إلا أنه أبدى استعداد
لقبول الوساطة البريطانية بشرط أن تؤدي إلى استرداد مسقط نفوذها
السابق في بندر عباس ، وإلى عدم زيادة الإيجار أو الرسوم عن الميناء (١)
لأر السيد سعيد لم يكن يهتم في ذلك الوقت بموضوع المفاوضات ، إلا أن
موقفه كان يتسم بالاعتدال . وفي الوقت الذي كان الفرس يلوحون له
بالمفاوضات كانوا من ناحية أخرى يستعدون في شيراز لاسترداد بندر
عباس من العمانيين بالقوة . وفي يوم ٢٩ نوفمبر اجتاحت القوات الفارسية
بندر عباس وتمكنت من إبادة أفراد الحامية العمانية بأكملها (٢) .

(١) مرفقات الخطابات السرية إلى بومباي مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب
السري رقم ٦٥ المؤرخ ١٨٥٤/١١/٤ من طومسون إلى كامبل
١٨٥٤/٨/١١ ومرفق للخطاب السري رقم ٢١ المؤرخ ١٨٥٤/١٢/١٤ من
كامبل إلى طومسون ١٨٥٤/١٠/٢ (رقم ١٠ ب الإدارة السرية) ومرفق به
صورة من خطاب سعيد إلى كامبل المؤرخ ١٢ و ٢٢ ذي الحجة ١٢٧٠ -
٦/ و ١٨٥٤/٦/١٦ .

(٢) وقد احتفلت طهران بهذا النصر بطريقة غريبة فقد كتب طومسون
بتاريخ ٢٤ مايو يقول بأنه قد وقع منذ بضعة أيام حادث يثير الاهتمام
وذلك بحضور الشاه خلال عرض عسكري عقد بالقرب من بوشهر عندما =

وقد اضطر السيد سعيد بعد هذه النكسة الى قطع اقامته في زنجبار والعودة قورا الى مسقط لمواجهة الموقف والعمل على استعادة بندر عباس من الفرس. وحتي ذلك الوقت كان السيد سعيد يعارض مشروع الوساطة البريطانية في النزاع، سيما وان السلطات البريطانية لم تكن مستعدة لضمان اي تسوية قد يتوصل اليها الجانبان.

خلال الشهور الاولى من عام ١٨٥٥ ركز كامبل نشاطه على فرض رقابة جادة على زعماء ساحل الهدنة، للحيلولة دون تدخلهم في النزاع القائم بين مسقط وفارس. ولكن السيد سعيد لم يكن راضيا عن هذا الموقف وأعرب عن استيائه من كامبل على الاجراءات التي اتخذها في العام الماضي لمنع حاكم أبو ظبي من مستعاضته وكان يأمل أن يكون موقف الحكومة البريطانية أكثر تفهما لما وعلى الأخص عن المبادرة التي اتخذها بفتح عام بالتنازل للبريطانيين عن جزر كورياموريا (١). ولهذا قرر السيد سعيد

غرض رأس نحو ٣٠٠ عربي قيل انهم ذبحوا في بندر عباس، وكانت الرؤوس مرفوعة على أطراف الخراب، ثم غرقت بعد ذلك الرؤوس على الجمهور عند أحد مداخل البلدة حيث يتم اعدام المجرمين (مكتب شئون الهند) فارس والخليج مجلد ١٤، ص ١٠١، طومسون الى كلازفون ٢٤ مارس ١٨٥٥ (رقم ٤٠) بعد احتجاج طومسون التي رئيس وزراء فارس ثم نقلت الرؤوس من الميادين العامة .

(١) يمكن الاطلاع على عملية التنازل عن هذه الجزر واسباب ذلك التنازل في مؤلف كويلاند «أفريقيا الشرقية وغزاتها» حيث تناولها المؤلف بالتفصيل في فصل ١٧ .

الدخول في مفاوضات مع الفرس عن طريق شيخ القواسم سلطان بن صقر الذي مازالت شهيته السياسية متفتحة للمزيد من المكاسب رغم بلوغه الخامسة والثمانين من العمر . ولكي يدخل السيد سعيد المفاوضات مع الفرس من مركز القوة فقد استولى على حامية قشم ليفرض منها حصارا بحريا على بندر عباس . غير أن الفرس لم يكثرثوا لهذا الإجراء ، وبقوا متمسكين بمطالبهم برفع قيمة الأيجار نظير موافقتهم على تجديد الاتفاق كه' طلبوا مبلغ ٣٧٠٠٠ تومان كقبشيش (١) .

لم تسفر المفاوضات بين الجانبين عن شيء ، وفي شهر نوفمبر ١٨٥٥ طلب السيد سعيد من شارلس موري ، الوزير البريطاني المفوض في طهران التوسط مع الحكومة الفارسية حول هذا الموضوع . غير أن طلب السيد سعيد وصل متأخرا إلى الوزير البريطاني الذي كان قد قطع العلاقات الدبلوماسية مع فارس (٢) قبل وصول خطابات السيد سعيد . ورغم ذلك فقد كان المسئولون البريطانيون يساورهم الشك في جدية وصدق السيد سعيد في طلب المساعدة من بريطانيا . وفي نفس الشهر وصل إلى بندر عباس وقد من سقط ثم توجه منها إلى شیراز لإجراء مفاوضات مباشرة

(١) مرفقت الخطابات السرية إلى بومباي مجلد ١٢١ مرفق للخطاب السري رقم ٢٣ المؤرخ ١٩ مارس ١٨٥٥ من كامبل إلى طومسون ، ١٨٥٥/١/٣١ ومجلد ١٢٢ مرفق للخطاب السري رقم ٣٩ المؤرخ ١٨٥٥/٥/٢٦ من كامبل إلى طومسون ١٨٥٥/٣/١٥ .

(٢) « فارس والخليج » مجلد ١١٠ من موري إلى كيلارندون ١٨٥٥/١١/٢٠ (رقم ٨٥) .

مع أمير اقليم فارس (١) غير أن المفاوضات توقفت بين الجانبين وفي أوائل سنة ١٨٥٦ قرر السيد سعيد القيام بمحاولة أخرى لاستعادة بندر عباس من الفرس عن طريق القوة ، إلا أنه فشل في هذه المحاولة . لسبب رئيسي وهو أنه لم يحصل على مساعدة من زعماء ساحل الهدنة نظرا لتدخل الكابتن جونز الذي أصبح يشغل منصب المقيم في بوشهر خلفا لكامبل . وقد نصح جونز السيد سعيد بأن يتذرع بالصبر . وخلال المحادثات التي عقدتها الحكومة البريطانية في شهر ابريل ١٨٥٦ في القسطنطينية حول إعادة العلاقات الدبلوماسية بين فارس وبريطانيا اشترطت الأخيرة إبرام اتفاق جديد بشأن بندر عباس بين فارس ومسقط . غير أن السيد سعيد رفض نصيحة المقيم ولم يكن حتى ذلك الوقت قد حقق أى نجاح من طلبه الوساطة البريطانية في النزاع كما لم يكن متفائلا من هذه الناحية . ونظرا لخيبة أمله ومخاوفه وضعفه بسبب المرض الذي كان يعانيه تمكن الفرس من فرض تسوية عليه في ربيع ١٨٥٦ تعتبر في صالحهم (٢) وبموجب هذه

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباي مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السري رقم ٧٧ المؤرخ ١٨٥٥/١٢/١٧ من جونز الى اندرسون ، بوشهر ١٨٥٥/١١/١٩ (رقم ٤٠٤ الادارة السياسية) .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٢٥ مرفق للخطاب السري رقم ٤٥ المؤرخ ١٨٥٦/٦/٢٥ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٥/٣ (٤٧ الادارة السياسية) ومجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السري رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٦/٩/١٢ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٨/٢٧ (رقم ١٧ الادارة السرية) .

التسوية بحدود له ايجار بندر عباس ولكن بايجار يبلغ ضعفين ونصفا عن قيمة الايجار السابق أى بمبلغ ١٦٠.٠٠ تومان فارسي . كما استعاد كفرنسي سيادتها الكاملة على جزيرتي هرمز وقشم الخاضعتين سابقا لسلطان مسقط الذي ورث السيادة عليهما من والده السيد سلطان بن أحمد الذي كان قد استولى عليهما في عام ١٧٩٨ . وألحقت الجزيرتان إداريا إلى بندر عباس . وقد أضيفت إلى بنود عقد الايجار الجديد بعض الجزر التابعة لفارس وهي (طازيان ، وشامل ، ومنيات الخ) وتشمل المنطقتين الساحلية والداخلية بدءا من نقطة تقع إلى الجنوب الغربي من بندر عباس وتلتف حول رأس جاشيك ثم إلى ما وراء الرأس حتى نهر سوديج (١) . كما نصت الاتفاقية على عدم

(١) هذه هي الحدود الشرقية لفارس كما أوضحها الأب بادجر في مذكورة له بعنوان « علاقات فارس السياسية بدولة مسقط » في ١٢/٢٣/١٨٦٣ . وقد تتم اعداد هذه المذكرة بشأن المطالب الإقليمية لفارس في مكران وقد أرفق بالمذكرة صورة من عقد الايجار حصل عليه بادجر من السيد ثويني في سنة ١٨٦١ أنظر كتاب (أئمة وسلاطين عثمان) ص ٢١٧ إشارة رقم ١ وبخريطة الجغرافية السياسية للمنطقة . راجع مكاتبات حكومة الوطن (شري) مجلد ٥٧ و ٥٨ وكذلك مرفقات الخطابات السرية إلى يوميناي مجلد ١٤٥ من بادجر إلى فورش عدن ١٨٦١/٦/٣ (رقم ٩ الادارة السرية) (ولجنة مسقط وزنجبار) وتاريخ العقد في شهر شعبان ١٢٧٢ الموافق أبريل ومايو ١٨٥٦ . وقد أعيد نشره فيما بعد في كتاب « المعاهدات » أعداد ايتشون فصل ١٠ ملحق ٤٥) وهناك صيغة أخرى للعقد وردت في كتاب متسيسون فصل ١٠ ملحق ٢٨) حصلت عليه المفوضية البريطانية في طهران وترجمه جى . دبليو . ودهاوس . وهذه النسخة تختلف من أوجه كثيرة عن نسخة بادجر ، =

أقامة تحصينات جديدة في بندر عباس ، وأن يتم ردم الخندق الذي يحمي البلدة من الداخل ، كما نصت على وجوب رفع الاعلام الفارسية على القلاع ، وإطلاق التحيات في الأعياد الوطنية وعند عيد ميلاد الشاه (١) وفي حالة عبور القوات الفارسية إلى مكران في بلوشستان عن طريق بندر عباس ، ينبغي تقديم كافة الخدمات والموارد التي تحتاج إليها . كما يتعين على السيد سعيد أن يقبل إقالة الحاكم المعين من قبله عندما يطلب منه حاكم إقليم فارس ذلك وتعيين بدل منه . كما يتعين على السيد سعيد أن يمتنع عن السماح لوكلاء الدول الأجنبية بدخول بندر عباس أو إلى أي من ممتلكاتها ، كما نص الاتفاق على ألا يتنازل سلطان مسقط عن أي جزء من أراضي فارس لأي دولة أجنبية ، وأن يلتزم بالدفاع عنها وضد أي عدوان عليها . ونص الاتفاق على أن تكون مدة العقد عشرين عاما غير قابلة للتجديد إلا بموافقة الحكومة الفارسية ، وأن العقد محصور في السيد سعيد ومن بعده إنجالة فقط (٢) .

ويحدد رد هاوس تاريخ إبرام العقد ١٧/١١/١٨٥٦ غير أن الديباجة تشير أنه كنسخة من المكاتبات المتبادلة في سنة ١٢٧٢ الهجرية . وهذه مع تقارير جونز المؤرخة ٣٠ مايو و ٢٧/٨/١٨٥٦ والتي تشير إلى تجديد العقد يوضح أن التاريخ الذي ورد في ترجمة بادجر هو التاريخ الطبيعي ولا .

(١) في الصيغة التي ترجمها رد هاوس لم ترد إشارة إلى إطلاق التحية الرسمية ، وإنما فقط إلى رفع العلم الفارسي في أيام الجمعة والأعياد الرسمية وعيد ميلاد الشاه

(٢) لقد تم الاتفاق على هذه الشروط مع السيد سعيد لتكون مبنية على المفعول معه ثم مع انجالة من بعده . أما في حالة انتقال الحكم في مسقط إلى أي مفتصب فاق وزراء حكومة فارس يعتبرون غير ملزمين بتنفيذ تلك الشروط (المادة ١٢ من ترجمة بادجر لصيغة المعاهدة) ولم يرد ذكر لهذه

... لبي السيد سعيد نداء ربه بعد أن غادر عاصمة سلطنته للمرة الأخيرة على ظهر الفرقاطة كوين فيكتوريا يوم ١٨٥٦/٩/١٥ ، وكان يخالجه شعور مبهم بأنه قد لا يقدر له أن يرى عاصمته مرة أخرى خلال حياته . وقد ودع والدته الوداع الأخير وقال لها بأنه قد لا يراها مرة أخرى . ومن الغريب أن السيد سعيد قد حمل معه عددا من الألواح الخشب التي طلب إعدادها له في مسقط ، وأمر بأنه في حالة وفاة أحد من الركاب أو المرافقين فينبغي وضع جثمانه في صندوق من هذه الألواح وإيصاله إلى زنجبار وبأن لا يتم دفنه بأي شكل من الأشكال في البحر (١) .

وفي يوم ١٩ أكتوبر لفظ السيد سعيد أنفاسه الأخيرة بينما كانت الفرقاطة تسير بالقرب من جزر سيشل ، وقد تم دفنه في زنجبار بعد أسبوع من وفاته ، وكان عمره يومئذ يناهز الخامسة والستين . وعندما نلقت مسقط أنباء وفاة السيد سعيد ضجت البلاد بالنحيب عليه ، كما

== الشرط في ترجمة رد هاوس للمعاهدة ، كما لم ترد أي إشارة إلى مدة سريان العقد . ويؤكد صحة صيغة بادجر رد هاوس للمعاهدة ، كما لم ترد أي إشارة إلى مدة سريان العقد . ويؤكد صحة صيغة بادجر للمعاهدة خطاب ثويني إلى جونز بتاريخ ١٨٥٧/٤/٢٥ حيث سرد وصفا للعقد . انظر (مكتب بشون الهند) فارس والخليج مجلد ١١٢ من ثويني إلى جونز ٢٩ شعبان ١٢٧٣ وقد أرفق صورة منه بخطاب أوترام إلى كلارندون بتاريخ ١٨٥٧/٦/٤ .

(١) من هيمرتون إلى جاكم بومباي ١٨٥٦/١١/٨ وقد أشار إلى هــ كوبلاند في إفريقيا الشرقية وغزاتها ص ٥٥٣ .

يذكر المؤرخ العماني ابن رزيق « الى درجة أن اهتزت الجبال تأثرا من ذلك الموقف » (١) .

خلف السيد سعيد لانجاله مملكة عريضة مترامية الاطراف ، وتضم اجزاء واسعة من سواحل شبه الجزيرة وأفريقيا من رأس مسندم في أقصى الشمال حتى رأس ولجادو في أقصى الجنوب . واذا كانت هذه المملكة قد دب فيها التآكل ، وعانت من الاضطرابات السياسية والاقتصادية الا انها مع ذلك كانت قادرة على الحركة والحياة بفضل مواهب حاكمها وكفاءاته . اما انجال هذا الحاكم فلم تكن لديهم تلك الكفاءات : فأكبرهم السيد هلال كان قد جرده السيد سعيد من حقوق الارث وذلك لانتهاكه عرض احدى جوارى والده السلطان ، وان كان من المرجح ان السيد هلال كان ضحية لمؤامرة دبرتها ضده حريم القصر (٢) وقد توفي السيد هلال في منفاه بعدن عام ١٨٥١ ، ومن بين انجال السيد سعيد الخمسة عشر الباقين ، كان ابرزهم أربعة هم السيد ثويني والسيد تركي في عمان والسيد مانجد والسيد برغش في زنجبار ، وبما أن هؤلاء الأربعة كانوا اخوة من الاب ، فقد كانت العلاقات بين أمهاتهم تتسم بالكراهية والدسائس ، حيث كانت كل ام منهم تحاول ان تحظى بنصيب أكبر من اهتمام الاب وعطائه (٣)

(١) « أئمة وسلاطين عمان » ص ٢٦١ - بادجر .

(٢) انظر غولين (وثائق عن تاريخ افريقيا الشرقية فصل ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٦) وغولين في هذا الكتاب يدحض هذه الرواية عن السيد هلال الذي كان معروفا بعزوفه عن النساء .

(٣) كان للسيد سعيد جوار كثيرات . وعلى سبيل المثال فقد كانت والدته السيد ثويني من جورجيا ووالدة هلال من الحبشة بينما كانت والدته خالدة من مالبار في الهند .

وقد اخفى السيد ثويني خبر وفاة ابيه عن بقية اخوته حتى يضمن اولا ولاء قوات الحاميات في المدن الرئيسية من البلاد (١) . اما في زنجبار فقد حاول برغش الاستيلاء على السيادة في نفس الليلة التي ووري فيها جثمان ابيه التراب ، غير ان محاولته لم تفلح ، ربما بسبب تدخل اتكنس همزتون المعتمد السياسي البريطاني في زنجبار وبمساعده تنصيب ماجد جاكفا على زنجبار (٢) وبهذا التعيين ربما يكون البريطانيون قد حققوا وضعية السيد سعيد يتولى ماجد الحكم بعد موته ، ففي عام ١٨٤٤ بعث السيد سعيد برسالة الى وزير خارجية بريطانيا اللورد ابودين جاء فيها بالخريف الواجب :

اننا نعين وننصب نجلنا السيد ماجد سلطانا على ممتلكاتنا في افريقيا ، كما نعين نجلنا الآخر السيد ثويني سلطانا على جميع ممتلكاتنا في عمان والخليج وسواحل هذا الخليج . . . » (٣) وعند وفاة السيد خالد بعد بضعة أشهر من مغادرة السيد سعيد زنجبار الى مسقط في سنة ١٨٥٥ عين ماجد واليا على زنجبار وغيرها من ممتلكات السيد سعيد الافريقية ، وكحل لهذه المشكلة رشح ماجد لولاية صجار ، بينما لم يرشح برغش لاي منصب ، ولهذا فلم يكن من المتوقع ان يقبل كل من برغش وتركى هذا الوضع ، وبالمثل لم يكن من المتوقع ان يقبل السيد ثويني مساواته بالسيد ماجد أو بالسيد تركى . وبالإضافة الى ذلك فقد كانت

(١) أئمة وسلاطين عمان ص ٢٦١ .

(٢) افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٥٥٤ .

(٣) أئمة وسلاطين عمان ص ٢٦١ .

زنجبار مصدر الثروة مسقط ، وبالتالي لم يكن ممكنا أن يقتل السيد ثويني
أن يحرم من هذا المصدر المالي الوفير .

وفي مستهل عام ١٨٥٧ عقد السيد ثويني اتفاقا مع السيد ماجد تعهد
قبة الأخير بدفع مبلغ ٤٠٠٠ ريال نمسوى كل عام الى أخيه في مسقط ،
مقابل أن يحصل السيد ماجد على حصة سنوية من الجياد العمانية . غير
أن الغرض من هذا الاتفاق لم يكن واضحا ، لأن كلا من الأخوين قدم
تفسيرا مناقضا لتفسير الآخر للاتفاق . وعلى أية حال فقد نقض ماجد هذا
الاتفاق وأوقف دفع المبلغ الذي اتفق عليه ، في الوقت الذي أوفد وكيله
الى مسقط لاستلام نصيبه من الجياد . وفي نهاية العام أعلن السيد ثويني
أنه قرر حسم الخلاف بينه وبين أخيه السيد ماجد بشكل نهائي وحاسم
فأبحر بأسطوله الحربي وبرجاله من القبائل العمانية الى زنجبار (١) .

أثار احتمال نشوب صراع واسع بين انجال السيد سعيد قلق حكومة
بومباي ، فبادرت بالانعسار الى المقيم البريطاني في الخليج الكابتن جونز
ببذبحه الى مسقط ، وبذل أقصى ما في وسعه لإقناع السيد ثويني بالعدول
عن خطته لغزو زنجبار ، كما أرسل الطراد البريطاني (سباي) على وجه
السرعة الى زنجبار في بداية عام ١٨٥٧ لدعم موقف السيد ماجد وتقديم
الحماية للمعتمد السياسي البريطاني والرعايا البريطانيين الهنود المقيمين
هناك (٢) . وفي ١٠ من فبراير تبين أن التعليمات التي أرسلت الى جونز

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٣٨ مرفق للخطاب
السري رقم ٢٠ المؤرخ ١٨٥٩/٢/٨ من خزفيل بن يوسف (وكيل المقيم في
مسقط) الى اندرسون ١٨٥٨/١٢/٢٥ .

(٢) نفس المصدر / قرار مجلس الإدارة ١٨٥٩/١/٢ / وخطاب من
اندرسون الى الكومندور ويلسون (قائد عام أسطول الهند) ١٨٥٩/٢/٣٠
رقم ٢٦ و ٢٩٨ الادارة السرية .

وصلته متأخرة وبعد أن أبحر السيد ثوينى بالفعل على رأس الحملة التى كانت تتألف من الفرقاطة كارولين والكورفيت كارلو والفرقاطة رجمانى ودبستة من السفن (من طراز البغلة) وعلى متنها ٢٥٠٠ مقاتل ، وهنالك تصرف حاكم بومباى اللورد الفنسبون بسرعة فبعث فى ١١ فبراير سنكرتيره العسكرية اللفتنانت كولونيل راسل على السفينة « البنجاب » لاعتراض أسطول السيد ثوينى ، وتسليمه خطابا منه لالغاء الخطة وإحالة موضوع الخلاف مع أخيه ماجد الى الحاكم . التقى راسل بأسطول السيد ثوينى فى منطقة قريبة من مدينة صور فى عمان وسلمه خطاب الحاكم . وقد وافق السيد ثوينى على طلب حاكم بومباى ، وأبلغ البعث أنه سوف يعود الى مسقط ويرسل سفينة لاستدعاء طليعة الحملة للعودة الى البلاد (١) .

وقد بعث قرار السيد ثوينى الارتياح فى نفس السيد ماجد ، وأن لم يضع حدا لمشاكله . ففي الشهور الأولى من عام ١٨٥٩ ، كانت زنجبار تغلى بالاضطرابات نظرا للأخبار التى وردت عن عزم السيد ثوينى الهجوم على زنجبار ، مما دفع بأعداد غفيرة من غرب اليمن وحضر موت وعمان للتوجه الى زنجبار للاستفادة من المذابح المتوقعة فى الجزيرة ، ونهب ما يمكن نهبه من أموال وقد وصلت الى ميناء زنجبار ثمان من سفن أسطول السيد

(١) سجل الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٣٣ من الحاكم الى وزير الدولة ١٨٥٩/٢/٢٤ (رقم ٢٦ الادارة السرية) .

(٢) « استعمار افريقيا الشرقية » تأليف كوبلاند لندن ١٩٣٩ ص ٢٠ فى يوم ٢٤ مارس وصلت سفينة عثمانية واحدة فقط ، وقد تم اعتقال ركبائها دون أقل ضجة ، وقد علم فيما بعد ان السفن الأخرى قد توقفت فى بعض الموانئ الساحلية للتزود بالماء والطعام ، وقد استسلم هؤلاء بعد أن أيقنوا بأن تلك الموانئ قد تكون موانئ لـ « ماجد » . غير أن الكابتن رجبى المعتمد =

لويشى ، قبل ان تتمكن السفينة التى ارسلها لاستدعاء هذه السفن من
الحاق بها ، وأفرغت حوالى ألف رجل انضموا الى مئآت الرجال الذين
كانت تكتظ بهم شوارع زنجبار . وحتى وصول هذه الجموع من اليمن
وخضرموت كانت زنجبار تموج بأعداد غفيرة من عرب الشمال الذين كانوا
هناك فى انتظار بدء موسم الرياح الجنوبية الغربية للأقلاع الى مواطنهم
بشحنات العبيد الذين أقتنوهم . وربما لم يكن يكفى زنجبار ما كانت تشهد
من استفراصات مسلحة ، حتى تتدفق عليها جموع من القبائل الأفريقية
من داخل أفريقيا ، وكانوا مسلحين بالحراش والنبال والسهام ، ومستعدين
للاتقاض عند أول بادرة لنشوب ضراع مسلح فى الجزيرة . على أية حال
فلم يكن الخطر الذى يهدد السيد ماجد يأتى من هذه الجماعات الدخيلة
المشاغبة بقدر ما كان يأتى من أخيه السيد برفش ، وعلى الوجه الآخر
من الحرث القبيلة العمانية الرئيسية فى الجزيرة . وعلى حد رأى الكاتب
رجبى الذى خلف همرتون كمفتمد سياسى فى زنجبار بعد وفاة الأول فى
شهر يوليو ١٨٥٧ ، أن الحرث كانوا اسوأ العناصر التى احتك بها فى
حياته ، فهم أشرار الى أقصى الحدود ، ولعل سبب ذلك هو اقامتهم
الطويلة فى هذه البلاد ، ومعاشرتهم المستمرة للأفريقيين وسمايرة الرقيق
والتاجرين فيه وهم من أقدر العناصر وأشدّها قسوة وشبكا ، كما ان
الشعور الانسانى منعدم فيهم (١) وكان أمل الحرث الوحيد هو الاطاحة بحكم

السياسى البريطانى فى الخليج قد افاد يوم ٤ ابريل ١٨٥٩ بأن سفينة وسبع
بفلات قد وصلت للتزود بالماء والطعام وأن ماجد لم يمنع ركبها من النزول
(انظر مرفقات الخطابات السرية) الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب
السرى ٥٧ المؤرخ ١٨٥٩/٥/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/٤
(رقم ٤٠ الادارة السرية) .

(١) من كوبلاند « أفريقيا الشرقية وغزاتها » ص ٥٥٤ . . .

آل بوسعيد في زنجبار ، لأنهم كانوا حاقدين على السيد سعيد بسبب
التنازلات التي قدمها للبريطانيين في موضوع تجارة الرقيق ، وكانوا
يخشون أن يقدم السيد ماجد تنازلات أخرى لهم لحاجته إلى تأييدهم .
في نفس الليلة التي وصل فيها جثمان السيد سعيد إلى زنجبار وشيع
فيها إلى مثواه الأخير ، اتصل عبد الله بن سالم زعيم الحرث بهامرتون
ليسأله عن رأيه في الخطوة التي ستتم بعد أن أصبحت زنجبار بغير حاكم .
وقد أدرك هامرتون ما كان يدور في ذهن شيخ الحرث فأجابه في لهجة عنيفة ،
بأنه لو حاول عبد الله أن يقوم بأي حركة للإخلال بالأمن في البلاد فيسوف
تتدحرج رأسه في ظرف ٢٤ ساعة (١) ، أن الحرث يحاولون الآن تأييد برغش
مؤقتا ليس حيا في شخصه بل لتوريط أسرة آل بوسعيد في صراع دموي
على الحكم ، ولعل السيد برغش يتصور أنه يستطيع هو الآخر استخدام
الحرث في تحقيق أهدافه في الاستيلاء على السلطة .

خلال الأسبوع الأخير من شهر مارس أضيف عنصر جديد إلى الوضع
الخطير في زنجبار عندما وصلت إلى الميناء الثنتان من السفن الحربية
الفرنسية ، وقد جاءت السفينتان تلبية لطلب القنصل الفرنسي في زنجبار ،
لاديسلاس كوشيت الذي كان قد طلب من السيد ماجد السماح له بتصدير
بعض العبيد إلى المزارع الفرنسية في جزيرة ريونيون وذلك خلافا لما تنص
عليه المعاهدة البريطانية - المسقطية بحظر تجارة الرقيق (٢)

(١) للاطلاع على المعاهدة راجع ص ٨٠ - ٨٢

(٢) من رجبى إلى اندرسون ٤/٤/١٨٥٩ (رقم ٤، الإدارة السرية) .

بعد قليل من وصول الفايكونت فلورنيه دى لانجل اجتمع بالسيد
بماجد ، وكان يرافقه القنصل العامى وذلك لاقتناعه بالاتفاق مع أخيه
السيد برغش ومع الحرث وسحب قراره بتعقبهم من زنجبار التى عثمان (١) .
كما شملت المحادثات موضوع تجارة الرقيق ، غير أن ماجد رفض مطالب
الفرنسيين ليس من واقع الضعف لكن من منطلق القوة ، فقد كان يملك
خمسة من السفن الحربية ولديه قوة من الحرس الخاص قوامها ١٤٠٠
رجل ، كما كان قد وزع على السكان الأفريقيين كميات كبيرة من الأسلحة ،
ورغم كل ذلك فقد كان السيد ماجد يفتقر الى العزم وقوة الإرادة ، ولهذا
قور أن يستعين برجى .

من حسن حظ الوكيل السياسى البريطانى فى زنجبار ان يصل اليها
الطراد البريطانى « أسيلى » فى يوم ٢٢ مارس قادما من بومباى وفى يوم
١٦ ابريل انضمت اليه البارجة البريطانية برشين (١٤ مدفعا) وكانت قادمة
من قاعدة الرأس ، كما وصل أيضا الطراد البريطانى كلايف من بومباى ،
وبوصول هذه القطع الحربية من الاسطول البريطانى شعر رجى بأنه أصبح
فى مقدوره أن يتحدى الفرنسيين فى زنجبار . وفى ١٠ ابريل اتصل
القنصل الفرنسى بالقائد رجى وأبلغه بأن السيد برغش قد وضع تحت
الحماية الفرنسية ، ولكن رجى لم يعلق بشئ على الموضوع فى تلك اللحظة ،
ولكنه فى مساء اليوم الثانى بينما كان يتناول طعام العشاء على ظهر

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب

السكرى رقم ٥٧ المؤرخ ١٨٥٩/٥/٢٣ من رجى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/١٢
(رقم ٤٥ الادارة السرية) .

(١٦ - بريطانيا والخليج / ٢)

السفينة الفرنسية (كوردلينير) اثار هذا الموضوع مع كل من دي لانجل وكوشيت . وكان رجبى قد استنتج من تحرياته بأن القائد الفرنسى قد منح الحماية للسيد برغش بناء على قصة كاذبة لفقها كوشيت عن اضطراب الوضع فى زنجبار . وعندما شرح رجبى للقائد الفرنسى الاسباب الحقيقية للتوتر الذى يسود الجزيرة ، وبقبول السيد ثوينى قرار حاكم بومباى أعرب دي لانجل عن استعداده لسحب الحماية الفرنسية عن السيد برغش على الفور ، لأنه كما ذكر لم يكن يود ان يتدخل فى الصراع الدائر على السلطة فى زنجبار . غير ان كوشيت غضب غضبا شديدا من تصرف دي لانجل هذا ، ووضح لرجبى : بأن لديه تعليمات من حكومته فى هذا الشأن ، وان الحكومة الفرنسية غير مستعدة لقبول أى تحكيم فى هذه المشكلة لا يتفق مع سياستها . كما أوضح بأن بين فرنسا والمرحوم سلطان مسقط معاهدات واتفاقات ، ولابد ان تلقى مواقف وآراء فرنسا الاحترام الكامل وقد أيد قنصل الولايات المتحدة الذى كان يحضر طعام العشاء رجبى فى رايه ، مما جعل دي لانجل يصر على القرار الذى اتخذه برفع الحماية عن السيد برغش ، ليس هذا فحسب ، وانما أبدى استعداده الى تسليم السيد برغش الى السلطات العمانية فى مسقط اذا ما طلب منه ذلك السيد ماجد . وقد عاد كوشيت بعد ذلك فوافق على عدم التدخل فى النزاع على الحكم بين افراد أسرة آل بوسعيد ، شريطة ان يفعل رجبى نفس الشيء (١) وعندئذ ذكر دي لانجل بأنه لم يعد هناك سبب لبقائه فى زنجبار ، ولذلك

(١) مرفقات للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٣٨ مرفق بالخطاب

البرى رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٥٩/٢/٢٤ من السيد ثوينى الى الغنستون ١٤ رجب

١٢٧٥ - ١٨٥٩/٢/١٨ .

فقد غادرها بأسطوله عائدا الى بلاده ، ثم بعد وقت قصير أبحرت السفينتان البريطانيان إساي وبرشين . ومع بداية فصل الرياح الجنوبية الغربية استعد المغامرون من العرب والأفريقيين للرحيل عن زنجبار .

بهذا الاتفاق تمكنت السلطنة من تفادي الدخول في حرب منهكة ، ومع ذلك فما لم تتم تسوية المشكلة بين السيد ثويني والسيد ماجد ، فإن السلطنة سوف تظل تعيش تحت رحمة شبح حرب أهلية . أما السيد ثويني فقد وضع بعض الشروط لقبول تحكيم الحاكم العام للهند ، والتي كان يعتقد بأن هذه الشروط سوف تؤدي الى تسوية النزاع ، فأوضح المسئولين البريطانيين ضرورة الحفاظ على وحدة البلاد ، وتخلصها من الانقسامات ، وأن تظل زنجبار خاضعة للسلطنة ، وأن تعتبر كلا من شطري البلاد مندمجا في بعضها البعض ، كما كان الوضع السائد في عهد السيد سعيد ومن قبله اسلافه ، وعلى أن يدفع ماجد معونة لمسقط مقدارها ٤٠ ألف ريال نمسوى كل عام ، وأن يتعهد السيد ماجد بتقديم المعونات اللازمة في حالة دخول عمان في أي حرب ، وأن تسلم التركة التي خلفها السيد سعيد لورثته القصر الى عهدة أحد الأطراف الموثوق بها . كذلك طالب السيد ثويني بأن يدفع اليه السيد ماجد تعويضات عن النفقات التي تكبدها في قمع الحملة الفاشلة عليه في بداية ١٨٥٩ .

لقد أثارت هذه الشروط التي اشترطها السيد ثويني تساؤلات كثيرة لدى حكومة بومباي عند اطلاعها عليها ، وأخذت تتساءل عما اذا كانت مطالب السيد ثويني من السيد ماجد تقوم على اساس وصية خلفها السيد سعيد ، أو على اساس التقاليد السائدة في عمان ؟ . فلو كان السيد سعيد قد أوصى بزنجبار للسيد ماجد مع اشتراط أن يدفع السيد ماجد زكاة سنوية لحاكم مسقط ، فينبغي الاتفاق أولا على مبلغ الزكاة ، ومدى خضوع

مستعمرة زنجبار لمسقط ، أم إذا كان السيد سعيد من ناحية أخرى قد أوصى بحكم زنجبار والممتلكات الأفريقية الأخرى للسيد ماجد على أساس ممارسته السيادة الكاملة عليها ، فلا بد في هذه الحالة من التأكد ما إذا كان هذا الاجراء يتفق مع التقاليد العربية في تلك المنطقة أم لا . وقد رأت حكومة بومباي بأنه لو كانت زنجبار تخضع لمسقط منذ العهود القديمة ، فلم يكن من حق السيد سعيد تقسيم السلطنة بين ورثته عند وفاته ، أما إذا كان استيلاء السيد سعيد على زنجبار قد تم عن طريق الفتح أو الشراء أو عن طريق التزاوج ، فقد كان من حقه أن يتصرف في ممتلكاته كيف يشاء . وبصرف النظر عن موضوع الحق فقد كانت حكومة بومباي ترى أنه لا بد من وضع اعتبارات عملية أخرى في الاعتبار حتى يمكن الوصول إلى قرار عادل في هذه المشكلة ، فهل تستطيع زنجبار أن تلتزم بدفع معونة مالية في حجم المبلغ الذي اشترطه السيد ثويني ؟ وقد كان لزنجبار أهمية كبرى كم منطقة حرة في أفريقيا الشرقية ، وذلك على العكس من مسقط التي كانت أهميتها محدودة من الناحية الاقتصادية ، غير أن موقع مسقط الجغرافي ، وطبائع أهلها ، وما بها من مستعمرات في الخليج ، كل ذلك كان يضيف عليها أهمية سياسية بالغة ، كما أنها من الوجهة العسكرية تتفوق على زنجبار ، فضلا عن ما للحكومة البريطانية من مصالح فيها ، وبالأخص فيما يتعلق بمكافحة تجارة الرقيق المنتشرة في شرقي أفريقيا والتي كانت زنجبار بؤرتها ، بالإضافة إلى مسئولية بريطانيا في مكافحة الحروب والقرصنة البحرية من ناحية ، وتجارة الرقيق في الخليج من ناحية أخرى . وبالتالي فلو تعرض مركز مسقط لأي خطر ، أو أن السيد ثويني اضطر إلى استنزاف موارده ودخله في محاولات السيطرة على زنجبار ، فإن السياسة البريطانية في الخليج عموما سيوف تتعرض للخطر .

فى شهر فبراير ١٨٥٩ اوعزت حكومة بومباى الى رجبى بالرد على هذه الاستفسارات ، وفى شهر ابريل من نفس العام بعث رجبى برده الى حكومة الهند ذكر فيه ، بأنه على قدر معرفته ، فان السيد سعيد لم يترك اى وصية ، وأن حقه فى تقسيم مملكته حق لا نزاع فيه ، وتؤيده شوايق عديدة من تاريخ حكم أسرة آل بوسعيد ، أهمها ، ما حدث فى عهد الامام احمد بن سعيد الذى وزع السلطة فى عمان على عدد من أنجاله ، وبالتالى فإن تعيين السيد سعيد لنجله السيد ماجد كى يخلفه فى حكم زنجبار وتعيين السيد ثوينى ليخلفه على حكم مسقط ، انما يدل على أن السيد سعيد كان يريد أن يوزع السلطة بينهما بحيث يكون كل منهما مستقلا عن الآخر ، حتى يتجنب نشوب صراع بينها على الحكم بعد وفاته ، كالصراع الذى ينشعب عادة على الحكم بعد سقوط الحاكم أو وفاته . وكان رجبى قد سمع من السيد هلال شقيق السيد سعيد بأنه لا توجد بين أسرة آل بوسعيد والقبائل العمانية بوجه عام قاعدة تفرض أن يتولى الحكم الولد البكر ، كما ذكر له السيد هلال بأن السيد سعيد قد اتخذ من زنجبار عاصمة لحكمه ، وبالتالى تعتبر زنجبار هى قاعدة حكم أسرة آل بوسعيد فى عهد السيد سعيد كالمدينة التى يقيم فيها الحاكم تعتبر فى نظر العرب عن عاصمة المملكة ، ومن ناحية أخرى فان زنجبار قد آلت الى السيد سعيد عن طريق الفتح وليس الارث ، وأن الزعماء المحليين فيها وفى غيرها من الاوانى الرئيسية فى أفريقيا الشرقية كمباسا مثلا لم يعترفوا بسلطة السيد سعيد الا عن طريق القوة ، وبالتالى فان الزكاة التى يطالب بها السيد ثوينى عن زنجبار ليست زكاة بالمعنى الحقيقى للكلمة ، وانما هى معونة مالية يذفعها السيد ماجد عن طيب خاطر ، كما ان السيد ماجد قد ذكر لرجبى بأن اخاه السيد ثوينى قد بعث بمندوب اليه فى زنجبار يطلب منه هذه المعونة المالية على نمط ما كان يحدث أيام حكم والده نظرا

لأن دخل زنجبار هو أكثر من دخل مسقط . وعلى ذلك فقد وافق السيد ماجد على أن يبعث لأخيه السيد ثوينى مبلغ ٤٠ ألف ريال نمسوى فى كل عام منها مبلغ عشرة آلاف ريال مساهمة من السيد ماجد فى قيمة الزكاة التى يتقاضاها الوهابيون من السيد ثوينى ، وعشرة آلاف كمعاش للسيد تركى وما بقى من المبلغ يعتبر نفقات للسيد ثوينى ، ولكن على شرط أن يمتنع السيد ثوينى من اتخاذ أى إجراء ضد أخيه السيد تركى ، غير أن السيد ثوينى خرق هذا الاتفاق بشنه الحرب على السيد تركى ، وحجز المبلغ المخصص له ، الأمر الذى اضطر السيد ماجد أن يقطع تلك المساعدة عن أخيه السيد ثوينى ، وبصرف النظر عن صحة هذه الرواية أو عن عدم صحتها ، فإن رجبى كان واثقا بأن السيد ماجد لن يدفع هذه المعونة لعمان بعد الآن ، أولا بسبب أفلاسه ، نظرا لما تكبده من نفقات فى مواجهة العدوان عليه من السيد ثوينى ، والذي يصل الى نحو ١٠٠ ألف ريال نمسوى . كما كان مدينا لمقاول الجمارك بمبلغ ٢٠٠ ألف ريال كان قد اقترضها منه أبناء سفينة حربية . وبسبب هذه الديون لم يعد السيد ماجد يملك أكثر من دخله من الرسوم الجمركية والضرائب والتى لا تزيد على ٢٠٦ آلاف ريال نمسوى الى جانب ٩٠ ألف ريال كان قد تركها له والده (١) .

لم تكن المعلومات التى بعث بها رجبى الى حكومة الهند حول هذه القضية غير متحيزة لأن رجبى كان متأثرا بكراهية شديدة لتجارة

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب

السرى رقم ٦٥ المؤرخ ١٨٥٩/٦/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/١٤

(رقم ٤٦ الادارة السرية) .

الرقيق (١) . وكان تقسيم السلطنة يعنى بالنسبة اليه أن تتحرر زنجبار من السيطرة المسقطية ، كما أن السيد ماجد الذى أبدى بالفعل كثيرا من المرونة فى موضوع تجارة الرقيق ، سيكون بعد استقلاله عن مسقط أكثر مرونة ، وعلى أية حال فقد كانت تجارة الرقيق ، ومؤامرات الفرنسيين فى هذا الشأن ، ومحاولات السيد ثوينى اخضاع السيد ماجد لسلطته ، كانت كلها موضوعات متداخلة ، وبالنسبة للفرنسيين كان من مصلحتهم أن تتفلس سلطنة السيد ماجد بعد أن رفض السماح لهم بتصدير العبيد الى جزيرة ريونيون ، كما كان تأييد الفرنسيين للسيد ثوينى ينطلق من تصورهم بأنه سوف يسمح لهم بإنشاء ميناء على ساحل افريقيا الشرقية لتصدير العبيد منه الى مزارعهم فى جزيرة ريونيون . غير أن السيد ثوينى رفض ذلك على حد قول رجبى ، وأنه بعث بمندوب الى أخيه السيد ماجد فى شهر ابريل ، بعد أن وافق على تحكيم الحاكم العام ، فاذا كان هذا المندوب قد توجه الى زنجبار لمفاوضة السيد ماجد ظاهريا ، الا أن مهمته الحقيقية هى التآمر على السيد ماجد (٢) . وربما كان رجبى على صواب فى مخاوفه ، غير أن السيد ماجد هو الآخر كان يقوم بنفس الدور فى التآمر على أخيه السيد ثوينى ، ففي شهر مايو وصلت الى ميناء صحار إحدى السفن التجارية الفرنسية وهى تحمل بعض الأسلحة والأموال التى كان قد

(١) على سبيل المثال انظر الكتاب الذى الفتة كريمة رجبى تحت اسم « زنجبار وتجارة الرقيق » وقدمت فيه صورة عن والدها .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب التلغرافى رقم ٦٥ فى ١٨٥٩/٦/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/٢٥ (رقم ٥٢ الادارة السرية) .

أرسلها السيد ماجد الى السيد تركى لتحريضه على التمرد على أخيه السيد ثوينى . وقد ذكر السيد تركى للمقيم البريطانى فى الخليج فى رسالة بعث بها اليه يعترف فيها بأنه كان ينوى شن حرب على أخيه السيد ثوينى ثم بعد ذلك توجه السيد تركى الى زنجبار وكان لسفره هذا أسباب عديدة (١).

لم يكن أى من السيد ثوينى أو السيد ماجد على استعداد كما يبدو ، لقبول قرار حكومة الهند لتسوية الخلاف القائم بينهما ، لأن السيد ثوينى قد رفض منذ البداية تدخل حكومة الهند فى هذا النزاع ولعله كان على حق فى موقفه هذا ، سيما ان اللورد كاننج حاكم الهند العام كان متأثرا بأراء رجبى فى اتهامه السيد ثوينى بالتآمر ضد أخيه السيد ماجد ، وبالتالى فقا أوضح رجبى فى شهر يوليو ١٨٥٩ لحكومة بومباى بأنه لا يستطيع أن يفصل فى قضية يرفض أحد طرفيها الالتزام بأى حكم قد يصدر فيها . (٢) واستطرد كاننج يقول بأنه لا ينوى الاعتراف بحق السيد ثوينى فى السيطرة على أخيه السيد ماجد ، وأنه بالأحرى يؤثر ان يصل الطرفان الى تسوية ودية بينهما بدلا من أن يضطروا الى فرض تسوية عليه ، كما طلب كاننج سؤال السيد ماجد عما اذا كان على استعداد بأن يدفع الى أخيه السيد ثوينى المعونة السنوية التى طلبها فى حدود ٤٠ ألف ريال نظير ان يمتنع السيد ثوينى من التدخل فى شئون زنجبار ، غير ان اللورد كاننج عاد

(١) مرفق للخطاب المسمى رقم ٧٥ المؤرخ ١٠/٩/١٨٥٩ من جونز الى اندرسون ٦/٢٩ و ١٨٥٩/٧/٢٣ (رقم ٢٥٠، ٢٨٢ الإدارة السرية) ومرفق به صورة من خطاب تركى الى جونز ٢ ذى القعدة ١٢٧٥ الموافق ٤/٦/١٨٥٩ .

(٢) من سى. بيدون (وزير خارجية الهند) الى اندرسون ٢٧/٧/١٨٥٩ (رقم ٥٩٠ الإدارة الخارجية) .

فأوضح بأن مثل هذا الاتفاق لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يعتبر بمثابة
قريبة من صاحب سيادة على شخص أدنى منه ، وإنما ينبغي أن يعتبر
مشقة من جانب السيد ماجد على غرار الاتفاقات السابقة . أما إذا رفض
قبول هذا الحل طمعا في قرار عنيف ، فلا بد في هذه الحالة كما أشار كاتنج
من الحصول على موافقة رسمية مسبقة من الطرفين المتنازعين ، يتعهدان
فيها بقبول الحكم الذى سيصدر إلى جانب تعهد آخر منهما بعدم اللجوء
إلى استخدام القوة حتى صدور هذا الحكم ، كذلك ينبغي أن يتعهد الأخوان
بقبولهما لتحكيم الحاكم العام باعتباره قرارا نهائيا ، وأن يخوله فى تطبيق
هذا القرار بالقوة إذا اقتضى الأمر .

لم تر حكومة بومباي فى هذه المقترحات أية صيغة رسمية لأنها لم
تكن تبحث عن إيجاد حل ودى لهذا الخلاف حسبما اقترح اللورد كاتنج ،
ولكنها رأت أن توفد الضابط البحرى الكومندور كورتندر (من الاسطول
الهندي) إلى مسقط وذلك فى شهر سبتمبر ١٨٥٩ وكان هذا الضابط
يتمتع بقبسط كبير من الخبرة السياسية بالمنطقة ، وكانت مهمته ابلاغ
السيد ثوينى بأراء الحاكم العام للحصول على موافقة خطية منه على
القرارات التى سوف يتخذها الحاكم العام ووعد بالالتزام بها (١) ولكن
الضابط لم يكلف بالحصول على تعهد خطى مماثل من السيد ماجد ، بل
أن مثل هذا التعهد لم يطلب من السيد ماجد على الاطلاق الى أن تم تشكيل

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي ، جلد ١٤١ مرفق للخطاب

السرى رقم ٧٥ المؤرخ ١٨٥٩/٩/١٠ من اندرسون الى بيدون ١٨٥٩/٩/١٠

(رقم ٨٨٥ الادارة السرية)

اللجنة المكلفة بالتحقيق في النزاع وذلك في شهر سبتمبر ١٨٦٠ وقد استاء السيد ثويني كثيرا - موقف كاننج وتحيزه الى جانب السيد ماجد ، مما اضطره الى ان يستفسر من مبعوث اللورد كورتندن عن الاسباب التي حملت الحاكم العام على رفض اعتباره سلطة أعلى على أخيه السيد ماجد ، والى قبوله لرأي رجبي التحيز تحيزا واضحا الى جانب السيد ماجد ، ولماذا كان يرى في تقسيم السلطنة على الامر الواقع - أساسا عادلا لحل النزاع ؟ ولقد ضرب السيد ثويني مثلا لكرتندون ، وهو ان زنجبار تمثل اللحم ومسقط تمثل العظم ، وأنه هو يمتص مجرد العظم ، بينما أخوه يستمتع بأكل اللحم (١) ، كما سأل السيد ثويني كرتندون فيما اذا كان يرى أى فائدة من احالة النزاع للتحكيم خصوصا وأن الحاكم العام قد حدد موقفه من أهم جانب من جوانب المشكلة ، ونعنى به حق مسقط في الحصول على نصيبها من عائدات زنجبار ، وحق السيد ثويني في السيادة على أخيه السيد ماجد . غير أن كرتندون لم يعرف كيف يرد على أسئلة السيد ثويني أو لعله لم يكن يستطيع ذلك بشكل يرضى عنه ، ولهذا فقد ظل يلح على السيد ثويني باعطائه التفهد الرسمي الذي حصل عليه أخيرا بعد أسبوع من الجدل والنقاش بينه وبين حاكم مسقط ، خصوصا وان كرتندون لم يكن يهمه ما يسفر عنه قرار اللورد كاننج من نتائج ، وكانت قضية السيد ثويني قضية خاسرة ومنتهية .

وفي أول مارس ١٨٦٠ ألف الفنستون لجنة لتقصي الحقائق في هذا النزاع واختار لرئاستها البريجدير بولاند المقيم السياسي البريطاني في عدن ، وعين الأب برس بادجر مساعدا لبولاند ، وكان بادجر قسيسا ملحقا بادرة بومباي ، وأحد علماء اللغتين العربية والفارسية ، وسبق له العمل مع اوتراند

(١) خطاب سري رقم ٨١ المؤرخ ٢١/١٠/١٨٥٩ من كروتندون الى اندرسون ٢٤/٩/١٨٥٩ (رقم ٣ الادارة السرية) .

إنهاء الحرب الفارسية . . . وعكف بولاند بعد تعيينه على دراسة ملف هذه القضية ، وبعد أن فرغ من دراستها وجه سؤالين الى الفنستون ، وطلب اجابة عليهما قبل أن يبدأ في مهمته : الأول يتعلق بموضوع السيادة . فقد كان من الواضح أن الكابتن رجبى قد خلص الى أن السيد ماجد هو الحاكم انشريعى لزنجبار على أساس الامر الواقع ، وأن كلا من حكومتى بومباى والهند قد اعترفتا له بالنية بهذه السيادة ، بعد أن رفض أن يعترف بالسيد ثوينى بالسيادة على زنجبار . وحول هذه النقطة سأل بولاند ما اذا كان عليه أن يتصور بأن دعوى السيد ثوينى بالسيادة على زنجبار ، وبدفع الزكاة التى يطالب بها قضية مفروغا منها ؟ وكان السؤال الثانى متعلما للسؤال الاول ، فقد أوضح بولاند بأنه لو انفصلت زنجبار عن مسقط على الأساس الذى أشرنا اليه فان حكم آل بوسعيد فى عمان قد يتعرض للخطر ، الامر الذى سيوجب تقديم ضمانات للسيد ثوينى لحماية ممتلكاته فى شبه الجزيرة ، ولهذا سأل بولاند ما اذا كان قرار الحاكم العام للهند سوف يتأثر بهذه الاعتبارات أو بأى اعتبارات أخرى من نمطها ؟ وبعبارة أخرى يسأل بولاند عما اذا كان يتعين عليه والحالة هذه أن يعتبر المشكلة لا تزال قابلة للنقاش ؟ (١) .

وقد رد عليه الفنستون بأن عليه أن يأخذ فى الاعتبار حقيقة واحدة وهى

(١) مرفق للخطابات السرية لبومباى مجلد ١٤٥ ، مرفق للخطابات السرية رقم ٢٨ المؤرخ ١٢/٨/١٨٦١ ، مناقشات اللجنة التى شكلتها الحكومة للتحقيق فى النزاع بين حاكمى مسقط وزنجبار وتقديم تقرير عنه ، خطاب من كولان الى اندرسون ، عدن فى ٣/٤/١٨٦٠ (رقم ٤٦ الادارة السرية) . وسوف يعود الى هذا الموضوع فى موضوع مناقشات لجنة مسقط وزنجبار .

أن يضع معادلة بين عامل العدالة وعامل الضرورة في بحثه عن حل مقبول لتسوية النزاع وقال في هذا الصدد : -

« إنه يتعين على المقيم السياسي أن يتأكد من الحقوق الفعلية لكل من الطرفين على أن يسترشد في ذلك بقوانين الشريعة وبالتقاليد العائلية لأسرة آل بوسعيد وبالأدلة القاطعة وبالضرورة التي تحتمها مصالح بريطانيا ، وبعد أن ينتهي من هذه المسألة يستطيع بعد ذلك أن يقرر ما إذا كان لابد من الاعتراف بالحقوق الفعلية للطرفين ، وما إذا كان الأمن والاستقرار في المنطقة قد لايتسنى تحقيقه عن طريق اقناع الجانبين بتقديم تنازلات لحل النزاع ، وما إذا كانت تسوية النزاع على أساس القوانين الشرعية قد لا يؤدي الى تحقيق فائدة حقيقية لجميع الأطراف ، الحكام والمحكومين وذلك في مقابل التشبث الأعمى بحقوقهم الفعلية : وبعبارة أخرى يتعين على المقيم السياسي أن يفرق بين ما هو الحق وما هو ضرورة ، وأن يتأكد مما إذا كان في الامكان اقناع الطرفين المتنازعين بتقديم تنازلات من أحدهما للآخر . وإن الحاكم العام يرى بأن القضية برمتها لا تزال موضع نقاش وبحث من جانب المقيم السياسي ، وأن رغبة الحكومة السامية هي احقاق الحق بين الطرفين ، كما تريد السلطة العليا أن تستفيد من جميع الحقائق والمعلومات التي يستطيع البريجادير بولاند الحصول عليها لايجاد حل لهذه المشكلة » .

وقد أعيد توضيح هذه الآراء في مجموعة من التعليمات الجديدة التي صدرت لبولاند في نهاية مايو ١٨٦٠ ، عشية سفره الى مسقط للبدء في مهمته ، وقد نصت هذه التعليمات على ما يلي : « أن خبرتك كمقيم سياسي في المنطقة سوف تساعدك على تقييم مطالب كل من الطرفين بحقوق السيادة على زنجبار وملحقاتها ، وأن تصل الى حل لهذا النزاع فيما يختص بهذه

النقطة بالذات يرضى عنه الطرفان ويكفل المصلحة العامة لأهاليه وقبائل هذه المنطقة التي لا تزال خاضعة حتى الآن لسلطنة عمان ، وبما يحافظ على مصالحنا في عمان ، وعلى امتداد ساحل إفريقيا الشرقية التابع لزنجان (١) غير أن الفنستون لم يجد ما يحمله على تقديم ضمانات للسيد ثويني بشأن ممتلكاته في شبه الجزيرة في حالة انفصال زنجبار عن مسقط ، ولكنه كان يهتم أن يعرف رأى بولاند في الموضوع . وقد بلغ غداء السيد تركي لأخيه السيد ثويني حدا يجعله أن يضع ولاية صحار وملحقاتها تحت سيطرة الوهابيين ، غير أن حق السيد تركي في اتخاذ هذا الإجراء أو حتى في مجرد استقلاله عن السلطة المركزية في مسقط كان أمرا مشكوكا فيه ، على الرغم من أن السيد تركي كانت لديه مبررات تختلف عن المبررات التي كان يستند عليها السيد ماجد ، ولهذه الأسباب فقد طلب الفنستون إلى بولاند أن يبحث هذا الموضوع ، وأن كان قد نبه عليه بأن فصل ولاية صحار عن مسقط أمر مستبعد وغير مرغوب فيه ، وأن حصول الوهابيين على أي شكل من أشكال السيطرة على عمان سيكون بمثابة كارثة علينا (٢) .

استهلت لجنة تقصي الحقائق أعمالها في مسقط يوم ١٢ يونيو ١٨٦٠ وفد أمضى بولاند عشرة أيام في محادثات مستمرة مع السيد ثويني واقتنع في نهايتها بقوة موقف السيد ثويني وحججه ، بينما تبين له بعد البحث الدقيق أن أكثرية الحجج التي استند عليها السيد ماجد وإيده فيها الكابتن رجبى تقوم

(١) مرفقات الرسائل السرية إلى بومباي مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب

السرى رقم ٢٣ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٦ من اندرسون إلى كولاى ١٨٦٠/٥/٢٩
(١٦٥ سرى) .

(٢) نفس المصدر راجع أيضا قرار المجلس ١٨٦٠/٤/١٦ .

على أسس واهية . وقد كان السيد ثويني يرى بأنه ما دام هو الحاكم الشرعى المعترف به في عمان ، فهو بالتبعية يعتبر حاكما على ملحقاتها في الخارج . وأنه لم يكن من حق والده أن يتصرف في تلك الممتلكات كما يشاء بحكم أنه حاكم مستقل لبلد يتمتع بكل مقومات الدولة . وأضاف الى ذلك أن السيد ثويني كان يعتقد بأن السيد سعيد لم يكن يهدف الى تقسيم السلطنة الى هذا النحو ، وبأن تعيينه لنجله السيد ماجد في الأربعينات من القرن التاسع عشر محافظا في ممتلكاته الافريقية لم يكن يعنى استقلال أحد الولدين عن الآخر وإنما كان ذلك اجراء دوينيا بحتا ، وبالتالي فإن السلطة العليا في السلطنة ككل هي من حق الحاكم الذي يمارس الحكم في الدولة الام ، والذي اعترفت به كافة القبائل الرئيسية في عمان . غير أن كولان في رده على السيد ثويني استشهد بالخطاب الذي بعث به السيد سعيد الى أبردين في يوليو ١٨٤٤ ، وأعرب فيه عن رغبته في التصرف في ممتلكات السلطنة بعد وفاته ، وقد رد السيد ثويني بالإشارة الى توصية والده السيد سعيد (وهي الوصية الوحيدة) والتي اوصى فيها بسفينتين من سفنه للخزانة العامة للسلطنة ، ولما لم تكن هناك غير خزانة واحدة للدولة ، وهي الموجودة في مسقط عاصمة البلاد ، فمن الواضح انه يريد أن تستمر الدولة ككيان واحد ، أنه لم يقصد خلاف ذلك ، اي لو انه كان فعلا ينوى تقسيم السلطنة الى دولتين ، فانه لم يكن يستطيع ذلك نظرا لان تفاليد عمان وقوانينها لا تسمح له بذلك .

وقد تأيدت وجهة نظر السيد ثويني بنتائج التحقيقات التي أجراها الأب بادجر ، زميل كولان في اللجنة ، والذي كان في ذلك الوقت يقوم بأبحاث مستقلة عن تاريخ عمان (١) وتوصل بادجر من خلال أبحاثه الى أن عمان لم تعرف

(١) وقد كانت هذه هي المناسبة التي سلم فيها السيد ثويني نسخة من كتاب ابن رزيق والذي قام بادجر فيما بعد بترجمته ونشره تحت عنوان « تاريخ أئمة وسلاطين عمان » .

اطلاقاً نظام أولوية الحكم للابن البكر ، وأن الحكم في عمان غير وراثي .
وبالتالي فقد اتضح أن أقوال السيد ثويني بعدم شرعية تقسيم البلاد بين ورثة
والده ، أيا كان المعنى الذي يصبغ على خطاب السيد سعيد إلى وزير خارجية
بريطانيا أقوالاً صحيحة . صحيح أن الحاكم في عمان يستطيع تعيين أي من
أفراد أسرته في أي جزء من أجزاء مملكته حتى ولو كان تعييناً مستمراً ،
إلا أن ذلك الجزء يبقى جزءاً من السلطنة وخاضعاً له . ومن هنا فقد استنتج
كولاند بأنه إن كان الدافع للسيد سعيد على تعيين كل من نجليه السيد ثويني
والسيد ماجد حاكمين في ممتلكاته في كل من شبه الجزيرة وشرق أفريقيا ،
وطلبه المساعدة من الحكومة البريطانية في استمرار هذا التعيين بعد وفاته
إلا أن كل ذلك لم يكن يعني استقلال النجلين كل بمنطقة . ولعله كان يقصد
أن يولي كل من نجليه على هذين الجزءين من ممتلكاته تاركاً بعد ذلك موضوع
الخلافة على الحكم لكي يتقرر وفقاً للتقاليد المعمول بها في عمان . كذلك
اكتشف كولاند خطأ الرأي الذي ذهب إليه الكاتب رجبي ، وهو حق السيد
سعيد في التصرف في ممتلكاته الأفريقية كيف يشاء ، لمجرد أنه حافظ على
على هذه الممتلكات عن طريق الفتح ، لقد استولى السيد سعيد على هاتيه
الممتلكات بحكم أنه سلطان على مسقط ، وكان في استطاعته توسيع ممتلكاته
الخارجية ، غير أن هذا الأمر لا يجيز له التصرف كيف يشاء .

نفس التفسير طبقه كولاند على ادعاء السيد تركي باستقلاله على ولاية
صحار عن مسقط ، وكان السيد سعيد قد عين السيد تركي محافظاً على
صحار فقط ، وهكذا اكتشف كولاند خطأ الرأي الذي ذهب إليه رجبي ، وهو
أن السيد سعيد قد قبل تقسيم السلطنة بين أنجاله الثلاثة ، وهم السيد ثويني
والسيد ماجد والسيد تركي . كما شك كولاند أيضاً في صحة تفسير رجبي
لصيغة الاتفاق الذي عقد بين السيد ثويني والسيد ماجد بشأن الأربعين ألف

ريال نمسوى التى تدفعها زنجبار لمسقط كل عام ، وفى رأى كولاند أن التعهد بدفع هذه المعونة لم يكن اختياريًا ، على النحو الذى ذكره الكاتب رجبى والسيد ماجد . فقد أنكر السيد ماجد أن يكون لدفع هذا المبلغ أى شروط ، وأن هذا المبلغ كان يدفعه كزكاة منه إلى أخيه السيد ثوينى فى مسقط باعتباره صاحب السيادة ، وعلى الرغم من أن كولاند لم يتوصل إلى معرفة صيغة الاتفاق المذكور ، إلا أنه رفض تفسير كل من ماجد ورجبى على اعتباره تفسيرًا نهائيًا للاتفاق ، كما كان يشك فى هوية المبعوث الذى بعث به السيد ثوينى إلى السيد ماجد لمفاوضته على عقد هذا الاتفاق . ولكن كولاند كان مضطرا على أية حال إلى أن يدافع عن موقف السيد ماجد ضد التهم التى وجهت إليه تنفيذا لرغبة السلطات المسئولة فى الهند ، وقد كتب يقول : -

« اننى أعتقد بمنتهى الصراحة بأن هذه الايضاحات سوف تسببهم فى دحض الحجج التى يتذرع بها السيد ماجد ضد السيد ثوينى » (١) وفى هذا الصدد أعرب السيد كولان بأنه لو كان هناك معتمد سياسى بريطانى فى مسقط يوافى حكومته بتقارير عن خطوات السيد ثوينى واجراءاته كما كان يفعل انكبتن رجبى فى زنجبار بالنسبة إلى السيد ماجد فربما كان فى الامكان الرد على تلك التهم الموجهة إلى السيد ثوينى منذ وقت مبكر ، وكان كولان يعتقد بأن انقلايد للنظم فى عمان تخول للسيد ثوينى فرض سلطته على السيد ماجد باعتباره حاكما على السلطنة كلها ، كما كان من حق السيد ثوينى أن يطالب أخاه السيد ماجد بتسليمه تركة والده السيد سعيد ، كى يستفيد منها أبناؤه الآخرون كما نصت بذلك وصيته ، لأن السيد ماجد لم يكن هو الوصى

(١) من مرفقات الخطابات السرية إلى بومباى مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٢ فى ١٨٦٠/٨/٦ من كولان إلى اندرسون ١٨٦٠/٧/٤ (رقم الادارة السرية) لجنة تسوية النزاع بين مسقط وزنجبار .

على الورثة ، كما وجد كولان أن السيد ثوينى برىء من تهمة تواطؤه مع السيد برغش والحارث فى زنجبار للاطاحة بحكم أخيه السيد ماجد . أما عن التهم الأخرى ضد السيد ثوينى ومنها أنه كان يتآمر مع الفرنسيين ويسعى معاملة مواطنى زنجبار المقيمين فى السلطنة ويستولى على أموالهم وسفنههم فلم يجد لها أى دليل ، وإنما اقتنع بأن السيد ثوينى كان يتصرف بصبر وحكمة .

عاد كولان الى بومباى فى يوليو عام ١٨٦٠ ليقدم تقريره الى الجهات المسئولة ، وفى شهر سبتمبر سافر الى زنجبار لبدأ المرحلة الثانية من مهمته ، وعند اجتماعه بالسيد ماجد طلب منه أن يتعهد بقبول حكم الحاكم العام ، ثم بعد ذلك أخذ يستجوبه حول ادعائه أولا ان والده السيد سعيد قد اتخذ قرارا بتقسيم السلطنة عند وفاته ، وذلك كما يشير اليه الخطاب الذى بعث به الى ابردين وزير خارجية بريطانيا ، ثانيا انه تقلد الحكم فى زنجبار بانتخاب افراد أسرة آل بوسعيد المقيمين فى الجزيرة وزعماء القبائل الأفريقية ، ثالثا ان الدول الأجنبية قد اعترفت به كحاكم مستقل على زنجبار ، رابعا أن السيد ثوينى قد اعترف به أيضا حاكما على زنجبار من خلال ارساله مبعوثا رسميا لمفاوضته على الاتفاق الخاص بالمعونة السنوية ، وعلى الرغم من ذلك فان كولان لم يأخذ بتلك الحجج التى دفع بها السيد ماجد والكابتن رجبى بحيث يغير موقفه من رأى الذى كونه فى مسقط حول النقطة الأولى من تلك الحجج ، وهى أن السيد ثوينى لم يكن من حقه تفسيم السلطنة ، أما عن السوابق التى أشار اليها كل من السيد ماجد والكابتن رجبى بتأييد وجهة نظرهما وبالأخص اجراء الامام أحمد بن سعيد بتقسيم السلطة بين أنجاله فليست حجة مقنعة ، بل ان السيد ماجد نفسه

أنكر وجود مثل هذا العرف في البلاد عند سؤال بادجر له ، فقد كان ذلك الاجراء يهدف الى توفير موارد ثابتة لانجالة للانفاق منها على أنفسهم . وأيا ما كان فان موضوع الرغبات شيء والحقوق شيء آخر . والواقع ان كولان كان يميل الى التصور بأن السيد سعيد كان فعلا يريد فصل زنجبار وملحقاتها عن السلطة المركزية في مسقط ولم يكن يريد اخضاع تلك الممتلكات لسلطة الحكم في السلطنة .

أما حجة السيد ماجد الثانية ، انه تقلد الحكم في زنجبار على اساس الانتخاب من زعماء القبائل الافريقية وبعض أفراد أسرة آل بو سعيد ، فينبغى أن تخضع . كما يقول كولان ، الى ما اذا كان يحق لهؤلاء ان ينتخبوه أو لا يحق لهم . ولا مفر من الإنكار ، لأن هذا الحق محصور في القبائل العمانية وحدها . وهى التى تتمتع بسلطة وحق انتخاب الحكام في عمان ، وقد ظل هذا النظام سارى المفعول حتى قبل وفاة السيد سعيد ، أما زعماء القبائل الافريقية في زنجبار فقد كانوا خاضعين لمسقط . وعلى أية حال فان التغييرات التى طرأت على زنجبار في عهد السيد سعيد كنتيجة لهجرة أعداد كبيرة من عرب عمان اليها ، ثم اتخاذها عاصمة للسلطنة ، واخيرا الأهمية التجارية التى اكتسبتها ، كل هذه الاعتبارات فرضت على حد رأى كولان ، ادخال تعديلات على الحكم . ومن هنا أصبح لأهل زنجبار رأى فى انتخاب الحاكم ، وذلك على الرغم من ان السيد ثوينى رأى فى هذا الاجراء تمردا عليه . ويؤكد كولان بأن قول السيد ماجد باعتراف الدول الأجنبية به ، وبالأخص فرنسا والولايات المتحدة قول ليس له أى أهمية ، نظرا لان مجرد وجود خلاف على الحكم ، واحتكام أطرافه للحاكم العام للهند يبطل هذا الاعتراف ، الا اذا تمشى مع نتائج التحكيم . وكذلك قول السيد ماجد بأن

أخاه السيد ثوينى قد اعترف به حاكما مستقلا على زنجبار قول باطل كما يقول كولان ، وذلك لعدم وجود أدلة ومستندات تؤيده ، كما لا يمكن اعتبار المعونة السنوية أو الزكاة حجة تؤيد موقف السيد ماجد وبخاصة اذا وضعنا فى الاعتبار تفسير السيد ماجد للمعونة ، أى انها كانت شرطا للاعتراف به كحاكم مستقل على زنجبار (١) .

ومن هنا فان استنتاجات كولان بشأن الحجج التى استند عليها السيد ماجد فى سيادته على زنجبار لا تتفق والمنطق ، أما الحجة الرابعة ، وهى ان الزعماء الافريقيين قد انتخبوه فهى أيضا حجة تتعارض مع تقاليد عمان وعاداتها ، وان كانت هذه الحجة يمكن قبولها على أساس الضرورة ، وكان هذا هو العامل الذى تعين على كولان أن يسترشد به فى التوصل الى حل للنزاع، وأوضحت الآن الآراء التى تكونت لديه من خلال بحثه . فقد اثبت البحث فى مسقط بصورة لا تدعو مجالا للشك بأن الحق هو فى جانب السيد ثوينى ، وان كولان لم يتوصل فى زنجبار الى أى شىء يبطل هذا التصور . فقد اتضح لكولان بأن تعهد السيد ماجد للسيد ثوينى بالمعونة السنوية لم يكن تعهدا مشروطا على النحو الذى ذكره السيد ماجد ، كما عشر كولان على أدلة أخرى تبرئ ساحة السيد ثوينى من التهم الموجهة اليه ، وهى التواطؤ مع

(١) أما قول السيد ماجد بأن أخاه السيد ثوينى قد اعترف به حاكما مستقلا على زنجبار فهو قول باطل على حد رأى كولان وذلك لعدم وجود أدلة تؤيد ذلك . مرفق للخطابات السرية على بومباى مجلد ١٤٥ ملحق للخطاب السرى رقم ٢٨ فى ١٢/٨/١٨٦١ مناقشات لجنة تسوية المشكلة المسقطية الزنجبارية من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية ، لجنة مسقط وزنجبار) .

الحرث والفرنسيين ضد أخيه ، وهذه البراءة اعترف بها الكابتن رجبى نفسه ، بينما ثبت بالأدلة القاطعة محاولة السيد ماجد بتحريض السيد تركى على التمرد ضد السيد ثوينى بتزويده بالأسلحة والاموال لتنفيذ تلك الخطة ، وبالتالي لم يجد كولان مفرا من الاعتراف للسيد ثوينى بحقوق السيادة على كل من مسقط وزنجبار من الناحية القانونية ، غير أنه لم يسجل هذا الحكم ، ولكنه عاد فانقلب عندما كتب تقريراً بتأييد التقسيم الدائم للسلطنة . وقد فعل هذا بحكم التوجيهات التى سبق أن تلقاها من حكومته وهى أن يضع فى اعتباره عاملين ، هما عامل العدالة وعامل الضرورة . ولقد انتقد أهل زنجبار وملحقاتها الافريقية السيد ماجد حاكماً عليهم ، وان التطورات التى مرت على زنجبار خلال الخمسين عاماً التى حكمت عمان فيها زنجبار تخول لهم تقرير المصير ، واذا آمننا بأنه من حق السيد ثوينى الحاكم فى الدولة الأم أن يخضع سكان تلك الممتلكات لسلطته بالقوة فمن حق هؤلاء أن يقاوموا محاولته . وبعد ان تم لكولان استنباط هذا المبرر القانونى ، كتب يقول على خلاف الادلة التى جمعها بالاشتراك مع الاب بادجر : « لقد توصلت الى نتيجة واحدة وهى ان حجج السيد ماجد لمطالبته بحقوق السيادة على زنجبار وملحقاتها هى أقوى من حجج السيد ثوينى فى انكار هذه المطالب . (١) وبعد ان شعر كولان بالارتياح من تنفيذ التعليمات التى زود بها على أساس مراعاة عامل العدالة والحق ، اتجه الى تبرير احكامه على أساس الضرورة وكتب يقول : —

بأن مستقبل مسقط وزنجبار ورخاءهما يتوقف على انفصالهما عن بعضها البعض ، وأن وحدة السلطنة كما ذكر الكابتن رجبى كانت غير

(١) تطرقنا الى هذا الجانب من مهمة كولان فى فصل ١٣ .

طبيعية . وضارة بمصلحة الشعبين ، وذلك نظرا لانعدام وجود النظام والتنظيم فى الحكومات القريبة ، وحيث يتوقف تصريف الأمور بناء على رغبة الحاكم وحده . كما كانت هناك اعتبارات أخرى غير اعتبارات المصلحة ، فقد أشار الكابتن رجبى بأن زنجبار كانت تمثل مركز القوة الوحيد فى استقرار الحكم فى جميع المناطق الواقعة فى شرقى أفريقيا إلى الشمال من ناتال ، وأن السبيل الوحيد أمام زنجبار للمحافظة على زنجبار هى بانفصالها عن مسقط ، كما أن هناك مكسبا آخر من هذه العملية على حد رأى كولان ، وهو أن انفصال زنجبار عن مسقط سيكون ضربة قاسمه لتجارة الرقيق ، لاسيما وأن إحدى المهام التى نيّطت به هى تقديم تقرير عن تجارة الرقيق فى تلك المنطقة مشفوعة باقتراحات ايجابية للقضاء على تلك التجارة قضاء مبرما (١) . وقد اختتم كولان تقريره بتقديم دليل آخر على ارتداده عن موقفه السابق . ومن حسن الحظ أن الحثيات التى اعتمد عليها كولان فى أحكامه هى حثيات تبرر انفصال زنجبار عن مسقط ، وقد تأكدت هذه الحثيات بشكل قاطع من الأدلة التى أوردها كولان فيما يختص بالجانب الشرعى للنزاع والتى نوقشت بالفعل (٢) .

أما التوصيات الرئيسية التى قدمها كولان فهى ست ، نوردها فيما يلى : -

(١) من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية
لجنة تقصى الحقائق - مسقط وزنجبار) .

(٢) من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية
لجنة مسقط وزنجبار) .

- ١ - تثبيت السيد ماجد كحاكم مستقل على زنجبار وملحقاتها .
 - ٢ - عدم السماح لحكومة مسقط وقبائل عمان بالتدخل في شئون الحكم في زنجبار .
 - ٣ - أن يدفع السيد ماجد الى السيد ثوينى معونة مالية سنوية مقدارها ٤٠ ألف ريال نمسوى كتعويض عن تنازل السيد ثوينى عن كافة حقوقه في زنجبار ، على أن يدفع السيد ماجد أيضا المتأخرات من هذه المعونة منذ عام ١٨٥٨ ، وقد أوضح كولان بالنسبة لهذا البند بوجوب تطبيقه نظرا لأن السيد ماجد قد سبق له أن تعهد للسيد ثوينى بدفع هذه المعونة .
 - ٤ - اعتبار هذه المعونة التزاما مستمرا وتصرف من عوائد زنجبار ، والالتزام حاكم زنجبار كحاكم مستقل بدفع تلك المعونة .
 - ٥ - لا يجوز قطع هذه المعونة الا في حالة واحدة ، وهى اعتداء يقوم به حاكم مسقط على سيادة الحاكم في زنجبار . .
 - ٦ - فى حالة حدوث مثل هذا الاعتداء ، او فى حالة فشل حاكم زنجبار فى دفع هذه المعونة المتفق عليها يتعين على الطرفين عرض النزاع على حكومة الهند قبل التفكير بعمل عسكري .
- وقد قدم كولان بالاضافة الى هذه التوصيات ثلاث توصيات اخرى تتناول عقد اتفاقيات بحظر تجارة الرقيق وتنظيم العلاقات التجارية مع الدولتين ، وتعيين معتمد سياسى بريطانى فى مسقط ، خصوصا وان المصالح البريطانية قد ظلت منذ عام ١٨٤٠ عندما سحب الكابتن همرتون السيد سعيد فى رحلته الى زنجبار ، فى يد عدد من الوكلاء الهنود والطوائف الأخرى ، والسماح للسيد برغش المنفى فى بومباى عقابا على تمرده على

أخيه فى شهر اكتوبر ١٨٥٩ بالعودة الى زنجبار على شرط أن يبقى تحت مراقبة المعتمد السياسى البريطانى هناك (١) .

وقد وافق السير جورج كلارك حاكم بومباى الجديد على التوصيات كلها ، وأشاد بكولان على الطريقة الفعالة والناجحة التى تولى فيها مهمته ، كما أقره على رفض حجج السيد ثوينى التى اعتبرها هو الآخر غير مقنعة ، فقد ذكر السيد ثوينى ، فيما يتعلق بالسفينتين اللتين أوصى بهما والده السيد سعيد للدولة ، أن ذلك الاجراء كان دليلا قاطعا على رغبة السيد سعيد فى المحافظة على وحدة الدولة ، غير أن كلارك عاد فأوضح ، أن نظام الحكم فى مسقط نظام وراثى الى حد ما ، وأن الامام فيها يحمل صفة دينية ، وبالتالي فان وصية السيد سعيد بالسفينتين كانت بمثابة هبة دينية منه ، ولا علاقة لها بنظام الحكم (٢) وعلى اية حال فلم يكن السير كلارك موافقا فى تفسيره لهذه الحجة لدحض طلب السيد ثوينى ، وذلك لأن السيد سعيد لم يكن اماما ، وبالتالي لم تكن لنظامه صبغة دينية ، كما لا يمكننا أن نتصور أن التوصية بالسفينتين لم تكن وقفا

(١) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٦١/٨/١٢ « محادثات لجنة تقصى الحقائق فى مسقط وزنجبار » من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية - لجنة مسقط وزنجبار) للاطلاع على المعلومات الخاصة بتمرد السيد برغش راجع كتاب كوبلاند (استعمار افريقيا الشرقية ص ٢٢ - ٢٥) .

(٢) محادثات لجنة تقصى الحقائق فى مسقط وزنجبار اقرار المجلس

١٨٦١/١٢/٤ .

للدولة وبالتالي فقد كانت حجة كلارك فى اعتراضه على السيد ثوينى
أضعف منها فى تبرير حق السيد ماجد ، وبهذا التفسير بموقف السيد
ثوينى يمكن أن نعتبر السير كلارك فى إطلاقه هذه الأحكام بمثابة العراف
أو الساحر ، لأنه ذكر بأن الأدلة التى قدمها للسيد ثوينى لم تكن أدلة
مفنعة ، رغم أن هناك افتراضا قويا بأن السيد ماجد كان فى مقدوره أن
يقيم مطالبه على أسس أخرى ، وأن الحكومة البريطانية كانت ستعترف
له بتلك المطالب خصوصا وانها كانت تحظى بعطف والده السيد سعيد
وتأييده (١) وكان السير كلارك قد توصل الى أن انتخاب أهالى زنجبار
وملحقاتها للسيد ماجد حاكما على زنجبار هو دليل كاف بتأييد وجهة نظر
السيد ماجد ، غير أن السيد ثوينى اعتبر هذا الاجراء مجرد حادث عارض ،
لأن السيد ماجد كان قبل انتخابه يشغل منصب والى زنجبار عند وفاة
والده ، وبالتداعى استمر فى الحكم ، بينما لم يكن السيد ثوينى موجودا
فى ذلك الوقت فى زنجبار حتى يستطيع أن يتولى الحكم ، ومنع الحكومة
البريطانية من التدخل لصالح أخيه السيد ماجد . ويرى كلارك بأن هذا
الرأى فيه شىء من الصحة ، ولما كان السيد ثوينى قد امتنع عن استخدام
القوة ضد أخيه السيد ماجد نزولا على رغبة السلطات البريطانية ، فانه
لابد للسيد ماجد أن يقدم الى أخيه السيد ثوينى تعويضات عن هذا
التنازل ، كما جاء فى توصيات كولان . ويضيف السير كلارك بأنه
لا يجوز مطالبة السيد ماجد بدفع متأخرات عن أكثر من عامين ، كما
يتعين على السيد ثوينى اعتبار هذه المعونة كتعويض له عن سلطته على
زنجبار ، وأن لا يعتبرها زكاة ملزمة على السيد ماجد . ولم يجد كلارك
ما يوجب اضافة نص فيما يختص بالخلافة على الحكم فى زنجبار وأن

(١) نفس المصدر .

المطالب المالية الخاصة بأبناء السيد سعيد القصر فيتعين أن يُعهد بها إلى السيد ماجد لبيت فيها بطريقة عادلة ، كما وافق السير كلارك على هودة السيد برغش وتعيين معتمد سياسى بريطانى فى مسقط (١) .

تم ابلاغ كاننج بهذه التّغديلات فى شهر فبراير ١٨٦١ وقد وافق عليها كاننج مع تحقّق واحد خاص بالسيد برغش ، على الا يوضع تحت المراقبة عند عودته (٢) . وفى ١٨٦١/٤/٢ اصدر الحاكم العام قراره فى تسوية النزاع وهو يتلخص فيما يلى : « ان يبقى السيد ماجد فى الحكم على زنجبار وملحقاتها ، وأن يدفع للسيد ثوينى معونة مالية مقدارها ٤٠ ألف ريال بالاضافة الى متأخرات عامين من هذه المعونة ، وقد بعث للورد كاننج برسالتين بمضمون واحد الى كل من السيد ثوينى والسيد ماجد لابلغهما بالحكم الذى أصدره ، ومما ذكره فى الرسالة : -

« ان المبلغ السنوى المتفق عليه وقدره ٤٠ ألف ريال لا يجوز اعتباره اعترافا من السيد ماجد بتبعية زنجبار الى مسقط ، كما لا يجوز اعتباره اتفاقا شخسيا بين سموك وسمو أخيك ، ولا بد أن يسرى هذا الاتفاق الى خلفكم ليكون اتفاقا نهائيا ودائما ، وتعويضا لحاكم مسقط لقاء تنازله عن كافة حقوقه فى زنجبار ، وكحل لمشكلة الفوارق بين التركتين اللتين خلفهما المرحوم والدكما الصديق الموقر للحكومة البريطانية ، وعلى أساس

(١) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب

السرى رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٦١/٨/١٢ .

(٢) اجراءات لجنة مسقط وزنجبار من جاردنز (وزير الشئون الخارجية لحكومة الهند بالوكالة) الى كبير سكرتير حكومة بومباى ١٨٦١/٤/٢ (رقم ١٥٣٢ الادارة الخارجية) .

اعتبار الاقليمين منفصلين ومتميزين ، أحدهما عن الآخر « (١) .

كلف الأب بادجر بابلاغ السيد ثوينى بمضمون هذا الحكم ، بينما كلف الكابتن رجبى بابلاغه للسيد ماجد ، وبعد مرور شهر واحد تسلم اللورد كاننج خطابين من الحاكمين يوافقان فيه على حكمه ويتعهدان بالالتزام به (٢) ومنذ ذلك الوقت كفت السلطات المسئولة فى الهند عن اطلاق لقب (الامام) على الحاكم فى مسقط واستخدمت بدلا منه لقب السلطان الذى ورد بهذا الشكل لأول مرة فى المعاهدة الرسمية المسقطية البريطانية لعام ١٨٣٩ (٣) .

وفى العاشر من شهر مارس عام ١٨٦٢ تمت المرحلة الأخيرة فى تمزيق السلطنة وتقطيع اوصالها ، وذلك عندما وقعت الحكومتان الفرنسية والبريطانية فى باريس بيانا مشتركا باحترام استقلال كل من حاكمى مسقط وزنجبار ، وقد جاء هذا البيان انعكاسا للمصالح البريطانية التى تجددت فى نهاية صيف وبداية خريف ١٨٦٢ ، عندما اقتنى است رونيون

(١) نفس المصدر .

(٢) كتاب المعاهدات اعداد اتشبيسون فصل ٧٢ و ص ٤٤٥ .

(٣) انظر مذكرة فوريش بومباى ١٨٦١/٤/١٥ فى « محادثات لجنة مسقط وزنجبار » وهو نفس التاريخ أيضا الذى أطلق فيه لقب سلطان مسقط وعمان على حاكم مسقط (انظر أيضا خطاب كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية) (لجنة مسقط وزنجبار) أما لقب امام مسقط وعمان فقد ورد فى الاتفاق المعقود مع حكومة فارس بشأن بندر عباس فى عام ١٨٥٦ .

مبنى فى قلب زنجبار وتم تجهيزه تحت اشراف الكومندور دى لانجل كمستشفى للبحارة الفرنسيين ، كما اضيف الى المبنى بعض المدارس والورش (١) . وبما أن الشكوك قد حامت حول احتمال استخدام هذا المبنى لغير الغرض الذى انشئ من اجله (نظرا لانه لم يكن أضخم وأوسع مبنى فحسب ، وانما احيط بسور عال من الحجر ويحتل موقعا يتحكم فى البلدة) . لقد أوعز وزير الخارجية البريطانية راسل الى كولى السفير البريطانى فى باريس بالتلميح الى الحكومة الفرنسية فى يونيه ١٨٦١ بأن الحكومة البريطانية لم تتفاض عن اية محاولة للقضاء على استقلال زنجبار، وسيطرة اى دولة على اراضيها ، غير أن توفونيل وزير خارجية فرنسا اكد لكولى بأن المخاوف البريطانية لا أساس لها ، ولكى يبعد توفونيل اى شبهة اقترح ان تصدر الدولتان بيانا مشتركا يعترفان فيه باستقلال زنجبار بسيادتها ، وقد وافقت بريطانيا على الاقتراح ، كما تم الاتفاق فى اواخر العام على ان يتضمن البيان المشترك استقلال مسقط ايضا ،

(١) بموجب المعاهدة التجارية بين الفرنسيين والسيد سعيد بتاريخ ١٨٤٤/١١/١٧ كان يحق للفرنسيين استئجار وانشاء بيوت ومستودعات فى زنجبار وفى غيرها من المناطق (المادة ١٧) غير أن السيد سعيد قد أوضح اثناء تبادل وثائق التصديق على المعاهدة فى فبراير ١٨٤٦ ، أن هذا الحق مقصور على المسائل التجارية البحتة (انظر كتاب المعاهدات اعداد اتيشيسون فصل ١١ ملحق ٦) وكان هذا التحذير هو صدى للمادة الثالثة من الكولنامه المعقودة ١٧٨٩ ، عندما كانت الحرب دائرة رحاها بين فرنسا وبريطانيا ، والتي تنص بانه لا يحق للفرنسيين الحصول على اراض او التمرکز فيها .

وقد صدر هذا البيان فى مارس ١٨٦٢ ، وتعهد فيه الجانبان بعدم القيام بأى محاولة للاستيلاء على مناطق نفوذ فى أى من السلطنتين (١) .

وإثناء محادثات كولى مع توفونيل أثير موضوع الحقوق الإقليمية لكل من مسقط وزنجبار غير أن كولى بناء على التعليمات التى تلقاها من راسل ، أبلغ وزير الخارجية الفرنسية بأن الحكومة البريطانية لا ترى ذلك ضروريا ، فقد تتعرض كل من الدولتين الى التهديد أو الغزو من جانب جيرانهم ، وعليه فإن الحكومة البريطانية لا تعتبر نفسها ملزمة بالدفاع عنهما اذا وقع مثل هذا العدوان (٢) أن اللورد كاننج لم يكن يجب توريث حكومة الهند البريطانية فى اصدار بيان بضمان السيادة الإقليمية لمسقط وزنجبار ، كما لم تشر المناقشات التى سبقت اصدار الحكم الى هذا الموضوع ، وان كان احتمال تقديم مثل هذا الضمان تفاديا للمضاعفات لانفصال اقليم زنجبار عن سلطنة مسقط موضع الاعتبار قبل صدور الحكم ، ولهذا طلب اللورد كاننج من كولان بأن يبدى رأيه حول هذه النقطة ، إلا أن كولان لم يتطرق اليها فى تقريره النهائى ، وكذلك السير كلارك

(٣) المذكرات للإدارة السرية والسياسية رقم ب ١١٨ بعنوان نتائج البيان المشترك مع فرنسا بخصوص مسقط والمؤرخ ١٨٦٢ بقلم برانت ١٨٩٩/١/٢١ انظر أيضا استعمار افريقيا الشرقية ص ٣٣ - ٣٦ تأليف كوبلاند ، وربما لسهو لم يتأكد الآن لم تبلغ حكومة الهند بوجود مثل هذا التصريح قبل ١٨٧٢/٨/١٢ انظر مكتب شئون الهند الى وكيل مكتب شئون اهلند ١٨٦٢/٣/١٣ والملاحظات الهامشية .

(٢) مراسلات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٦ من كولى الى توفونيل ١٨٦٢/١/٢٧ وقد ارفق به صورة من خطاب ليارد المؤرخ ١٨٦٢/٣/١٣ .

عندما تقدم بتوصيات كولان للحاكم العام للهند البريطانية ، ومن الملاحظ ان اغفال هذه النقطة أمر يدعو الى الغرابة ، وبالأخص اذا تذكرنا ان السلطات المسؤولة في الهند البريطانية كانت تعتقد ان ضياع أى جزء من أراضي السلطنة قد يغزى الدول الأخرى بالاعتداء عليها ، ومن هنا حرصت حكومة الهند البريطانية على الاصرار على اعادة تأجير بندر عباس للسيد سعيد ، ومنع السيد تركى من فصل ولاية صحار عن السلطنة ، وربما كان تقديم ضمانات للسيد ثوينى بشأن مستعمراته فى شبه الجزيرة نعويضا مجزيا له عن فقدانه زنجبار ، وهى ضمانات تعتبر حكومة الهند البريطانية ملزمة بتقديمها ، نظرا لأنها كانت السبب فى انفصال زنجبار عن مسقط .

ومن المؤكد ان تقديم مثل هذه الضمانات قد يدعم مركز السيد ثوينى مما سوف يسفر عنه تقسيم السلطنة من مضاعفات ، باعتبار ذلك اجراء افضل للسيد ثوينى من التعويض المالى الذى سيحصل عليه من أخيه السيد ماجد . وكان كولان يرى ان المعونة المالية سوف تساعد السيد ثوينى فى دعم مركزه فى عمان ، غير أن احكام كولان فيما يختص بهذا الجانب من الموضوع لم تكن أحكاما نزيهة ، بل وثبت بمضى الوقت أنها كانت احكاما خاطئة ، فلقد تعرض حكم آل بوسعيد خلال العشرة الأعوام التى تلت قرار اللورد كاننج الى انتكاسات تفوق كل ما تعرضت له من قبل ، فمن شبه الجزيرة العربية انقض الوهابيون على السلطنة فى العهد الأول من القرن ، ولهذا فلقد كان السيد ثوينى أكثر ذكاء من كولان فى ادراكه لردود الفعل المحتملة أن تقع فى السلطنة كنتيجة لذلك القرار ، ولهذا فلقد اظهر السيد ثوينى حنكة سياسية فائقة فى الاستعداد للاحتتمالات التى كانت ستنشب بعد صدور ذلك القرار .

أما كولان فلقد كان يرى بأن الخطر الرئيسى على السيد ثوينى ، إنما
بأتى من جانب أخيه السيد تركى والى صحار الذى كان من المحتمل أن
يحدو حدو أخيه السيد ماجد . فيعلن انفصال ولاية صحار عن السلطنة،
ولهذا قرر السيد ثوينى فى شهر يونيو ١٨٦١ أن يقوم بالزحف على ولاية
صحار بقوة عسكرية كبيرة . وهذه الخطوة الى جانب التحذير الذى وجهه
المعتمد السياسى البريطانى الجديد فى مسقط اللفتنانت بنجىلى الى
السيد تركى وذكر فيه ، أن الحاكم العام بالهند البريطانية سوف ينظر
بعدم الارتياح الى أية محاولة من جانبه لفصل ولاية صحار عن مسقط ،
وهذا كان كافيا لاعادة الامور الى نصابها ، كما عرض بنجىلى وساطته
لتسوية النزاع ، وقد قبل عرضه وتحديد موعد للاجتماع فى بلدة السيب
التي تبعد نحو خمسة وعشرين ميلا عن مسقط . وتشجيعا للسيد
ترى على حضور هذا الاجتماع تعهد له بنجىلى بالحماية ، ولكن عندما
وصل السيد تركى الى السيب فى الأسبوع الأول غير رايه ورفض
الاجتماع بالسيد ثوينى ، ولهذا اضطر بنجىلى الى سحب حمايته .
أما السيد ثوينى فقد انتهز فرصة وجود السيد تركى فأمر باعتقاله وايداعه
السجن (بقلعة الجلالى فى مسقط) وفى يوم ١٥ يوليو استولى السيد
ثوينى على صحار وعين عليها نجله السيد سالم بن ثوينى ، وكان فتى
غرا ، أما السيد تركى فقد تقرر ارساله الى زنجبار عند أخيه السيد
ماجد ، حيث أن الاثنين تجمعهما أهداف واحدة (١) .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطب
السرى رقم ٣٤ المؤرخ ١٨٦١/١٠/٢٨ من بنجىلى الى فوريش ٨ و ٦/١١
و ٧/٣٠ و ٣ و ١٨٦١/٨/٢٦ (رقم ٢٤ و ٢٥ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٧ و ٤٨
الإدارة السياسية) .

وقد تدخلت لسوء الحظ ظروف عديدة لتحول بين السيد ثوينى وتحقيق هذه الرغبة ، فقد ثار عليه سكان الباطنة بعد استيلائه على صحار مباشرة وتمكنوا من احتلال الخابورة والسويق . ومن ناحية أخرى انضم إلى المتمردين السيد قيس بن عزان زعيم الفرع الثانى لآل بوسعيد ، وألذى كان يقيم فى الرستاق بعد طرد عائلته من صحار فى عام ١٨٥١ ، وكان هدف المتمردين الاطاحة بحكم السيد ثوينى ، غير أن قيس الذى قاد هذا التمرد فشل ودفع حياته ثمنا لهذا الفشل ، ورغم ذلك فإن الاخطار على السيد ثوينى ظلت قائمة مما اضطره الى طلب العون من حكام أبو ظبى ودبى ، وقد أيدته بنجلى على هذه الخطوة ، وبعث بخطابات الى شيوخ هذه المنطقة يحثهم على ارسال مساعداتهم اذا شاءوا على أن يتم ارسالها عن طريق البحر لضمان وصولها بسرعة ، كما بعث بنجلى برسائل الى المتمردين يطالبهم باسم حكومته اخلاء الخابورة والسويق فورا .

لقد استاءت حكومة الهند البريطانية من تصرفات بنجلى وتورطه الواضح فى عملية اعتقال وسجن السيد تركى ومن تدخله المباشر فى سياسة عمان وقد وبخته حكومة الهند البريطانية على تصرفه هذا ، وتجاوزه لحدود وظيفته ، بالاتصال بالتمردين وبشيوخ الساحل وفى اصداره تهديدات باسم حكومته بالنيابة عن السيد ثوينى . ولم يشفع له الا صغر سنه وقلة تجاربه فى عدم استدعائه من مسقط ، وقد قامت حكومة الهند بلفت نظره الى الاجراءات التى قام بها ، وحذرتة من التدخل فى شئون عمان الداخلية بأى شكل من الأشكال ، كما أوعز اليه باحالة كل طلب يأتية من السيد ثوينى للمساعدة لرفضه ، كما طلبت اليه حكومة الهند بابلاغ السيد ثوينى بأنه اذا لم يتخذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد للتمرد وبأسرع وقت فإن الحكومة

سوف تضطر الى سحب معتمدها السياسى بعد عجز حاكمها عن السيطرة على الأمور ، وخصوصا وأن السيد ثوينى لم يكن يتصرف تجاه الدول المجاورة له بحنكة ، ولا حتى بحسن النية ولا شك أن السيد ثوينى قد تملكته الحيرة من هذا الموقف لحكومة الهند البريطانية ، وما اذا كان سلوكه هذا يتطلب كل هذا التنديد والاستنكار . كما كان من الصعب تبرير موقف حكومة الهند البريطانية من السيد ثوينى في ضوء السياسة البريطانية تجاه سلطنة مسقط التى كانت تسير عليها سابقا ، غير أن هذا الأمر لم ينته عند هذا الحد ، لأن الحاكم العام للهند لم يكتف بمجرد توجيه اللوم للمعتمد السياسى ، وإنما أمر بسحبه من مسقط فى نهاية العام ، كما أمر بتوجيه تحذير الى السيد ثوينى بالافراج عن السيد تركى واستبعاد أى فكرة فى نفيه من البلاد ، وتخصيص معاش له طالما حسن سلوكه . ولم يكن أمام السيد ثوينى الا الازعان لهذه الأوامر . وفى شهر فبراير ١٨٦١ أفرج عن السيد تركى ، كما تم فى نفس الوقت تعيين معتمد سياسى بريطانى جديد هو الماجور مالكولم جرين الذى كان يشغل نفس الوظيفة فى كلات .

كانت السلطات المسئولة فى حكومة الهند تحاول من خلال هذه الاجراءات أن تتفادى مضاعفات حكم اللورد كاننج ، وفى الوقت الذى زعمت فيه هذه السلطات بأن لا مصلحة لها فى تأييد سلطان مسقط ضد مناوئيه ، كانت تعتبر نفسها ملزمة بحماية الحكم والحكام فى مسقط ، تماما كما كان الأمر فى الماضى ، ولكن اذا كان من حق هذه السلطات قبل عام ١٨٦١ أن تنسب لنفسها هذا الحق ، نظرا لأن السلطنة كانت حتى ذلك الوقت تعتبر دولة ذات سيادة ، رغم خضوع حكامها للنفوذ البريطانى ، الا أن قرار اللورد كاننج قد قضى على هذا الاستقلال ، كما وضع على كاهل حكومة الهند مسئولية لم تلتزم بها من قبل بحماية السلطنة ، ولو أن حكومة الهند

البريطانية حاولت أن تتصل من هذه المسؤولية فمن المؤكد أن دولا أخرى، سوف تتقدم للء هذا الفراغ . وعند زيارة الكومندور دى لانجل لمسقط في أواخر عام ١٨٦١ عرض على السيد ثوينى مساعدة فرنسا ضد المتمردين ، إلا ان السيد ثوينى رفض ذلك بحجة انه يمكنه الحصول على هذه المساعدة من حكومة الهند البريطانية ، وبعد ذلك بقليل وصل الى مسقط مبعوث من فارس ، وعرض مساعدته أيضا على السيد ثوينى ، وعلى الرغم من الشكوك التى حامت حول هذا العرض ، إلا ان السيد ثوينى قام بدراسته قبل أن يستشير الماجور جرين ، ومن ثم يرفض العرض ، ولهذا فلو ظلت حكومة الهند البريطانية تقدم نصائحها الى السيد ثوينى فى قبول او عدم قبول المساعدات التى تعرضها عليه الدول الأخرى مع احتفاظها فى نفس الوقت بحق التدخل فى شئون مسقط الداخلية ، فانه لابد أن يأتى وقت تدفع فيه هذه الحكومة ثمن هذا التورط .

فى الستينات من القرن التاسع عشر بدأ الخليج مرحلة جديدة بدخول المواصلات السلكية والبخارية ، كما ازدهرت فيه التجارة ، على الرغم من انها كانت لا تزال تخضع للتقلبات السياسية والحروب المحلية والأوبئة . وقد ارتفع معدل تجارة بومباى مع منطقة الخليج من ٧٠٩٠٢٤١ روبية (نحو ٧٠٠٠٠٠ ج استرلينى) منها ٣٥٥٩٥٨٩ روبية للواردات و ٣٤٩٠٢٤١ روبية للصادرات فى عام ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ الى ٤٥٧٢٢٦٠٩ روبية (٧٩٠٠٠٠ استرلينى) منها ٣٣٥٢٣٢٧ روبية للواردات ، ٤٥٧٢٢٨٢ روبية للصادرات عام ١٨٤١ ، ١٨٤٥ والى ١٢٧٣٥٣١ روبية اى حوالى ١٢٧٠٠٠٠ استرلينى) ، منها ٦٨١٧٣٥٦ روبية للواردات و ٥٩١٣١٧٥

للسادات ، في عام ١٨٥٥/١٨٥٦ (١) وبحلول عام ١٨٦٠/١٨٦١ ارتفع هذا المعدل الى ١/٣١٤٢٦.٢ أى نحو ١٠.٣١٠٠٠ ر. استرليني منها ٦٤٧٨١٤٧ للواردات و ٦٦٦٤٤٥٥ للسادات ، وفي عام ١٨٦٤/١٨٦٥ ارتفع الى ٢٤٧٨٨٦٥ ر. روبية أى نحو ٢٠.٦٥٠.٠٠ ر. استرليني ، منها ١٤٢٦٨٧٣ للواردات ٢٢٣٩٩٢ للسادات (٢) ، ولما كان المعدل قد تضاعف في النصف الاول من الستينات ظل حجمه محتفظا بمعدله نسبيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وفي عام ١٨٦٩/١٨٧٠ ارتفع الرقم الى ٢٢٤٧٣١٩.٠ أى نحو ٢٠.٢٤٠.٠٠ ر. استرليني ، منها ١٦٦٣١٧٣٥ للواردات و ١٠.٨٤١٤٥٥ للسادات ، وقد بلغ مجموع التبادل التجارى لبومباي وكلكتا وكراشي مع الخليج مبلغ ٢٠.٩٦٤٧ ر. روبية ، الى نحو (٢٠.٧٧٠.٠٠ ر. استرليني ، منها ١٣٨٤٢٧٤ ر. روبية للواردات و ٣٧٣٢٥٨٢ ر. للسادات (٣) وبعبارة اخرى فان تجارة الخليج قد

(١) مجموعة التقارير السياسية المرسلة الى بومباي مجلد ٤٢ رقم المجموعة ٣٢ في ٢٤/٩/١٨٦٢ من جرين الى سيتوارت (السكرتير السياسى لحكومة بومباي) ٣/٢٤ و ١١/٤/١٨٦٢ (رقم ٩ و ١٥ الادارة السياسية) .

(٢) بعثة دجلة والفرات ملحق ٢ - ١ ج اعداد جزنى « حول التجارة والمواصلات في الخليج » ١٨٠١ - ١٨٠٥ ملحق دى مرفق بى (ومكتب شئون الهند) مرفق للخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٧٤ المؤرخ ٣/١٠/١٨٥٦ من ايه سبونز الى اندرسون ٣٠/٩/١٨٥٦ (رقم ١٦٣ الادارة السرية) .

(٢) بعثة دجلة والفرات ملحق ٢ - ١ ج اعداد جزنى « حول التجارة يارثل فريز ١٥/٧/١٨٦٨ مع استشهادات خطاب له الى السير جون نورنس (الحاكم العام) ٢٣/٣/١٨٦٦ .

تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال الثلاثين عاما الماضية (١) .

ويشمل التبادل التجارى بين الهند والخليج نفس المنتجات والمحاصيل التى كانت رائجة بين المنطقتين خلال هذه الفترة ، وكان الخليج يصدر السبائك (وغيرها من الأحجار النفيسة) والخيول والحمير والفواكه والخضر والمواد الغذائية وخيوط الصوف والقطن والحرير ، والمستحضرات الطبية والأصبغ والجلود ، وكان يستورد من الهند الأقطان والأصواف والمنسوجات والسبائك (وأهمها الفضة) والمعادن والحبوب والمواد الغذائية والسكر والتوابل والزيوت والأصبغ (٢) .

ومن معالم السلع التى كان يتبادلها الجانبان خلال الستينات من القرن التاسع عشر زيادة تصدير المنتجات القطنية والصوفية (من أصل أوروبى) (وعلى الأخص البريطانى) الى الهند ، وكان لهذا الوضع انعكاس سيئ على اصحاب صناعة النسيج فى الهند . وبحلول عام ١٨٧٠ - ١٨٧١ تضاعفت قيمة المنتجات القطنية الأوربية التى أعيد تصديرها الى الهند عن طريق بومباى سبعة أضعاف عن قيمة المنتجات من النسيج الهندى التى كانت تصدر من بومباى وكلكتا وكراشى معا والى جانب ذلك حدث ارتفاع ملحوظ فى تجارة الأفيون الفارسى التى كانت قد تفاقمت فى نهاية العقد ، الأمر الذى ضاعف منه دخول وسائل النقل البخارية ، الى الخليج والمناطق المجاورة . وفى بداية تجارة الأفيون الذى كان يصدر الى الشرق الأقصى ،

(١) للتقارير الادارية السنوية للممثلة فى الخليج لعام ١٨٧٤ -

١٨٧٥ ص ١٠ .

(٢) للاطلاع على قائمة السلع بكاملها ، راجع التقارير الادارية السنوية للممثلة البريطانية فى الخليج (مكتب الهند) .

كانت هذه المادة تنقل بالسفن الشراعية من فارس الى جاوة ، ومن هناك يعاد تصديرها الى هونج كونج وسنغافورة ، ثم بعد أن فرض الهولنديون بعض القيود والضرائب على الأفيون في جاوة وساهمت المواصلات التجارية في تسهيل عمليات النقل تحولت هذه التجارة عن طريق عدن ، ثم عن طريق السويس ، حيث لم تكن توجد رسوم جمركية على إعادة تصدير السلع ، وكان يتم نقل الأفيون على بواخر شركة (ب.و) وذلك لتفادي دفع رسوم جمركية عليه في موانئ الهند البريطانية ، أما في الصين فلم يكن هذا الأفيون رائجا نظرا لاحتوائه على مادة زيتية وارتفاع نسبة المورفين فيه ، وفي عام ١٨٧٨ تم شحن كميات كبيرة من هذا الأفيون مباشرة من فارس الى إنجلترا للمرة الأولى (١) .

كان لفارس النصيب الأوفر في تجارة الخليج فقد وصل معدلها الى الثلث ، وبموجب تقديرات أعدت لسنة ١٨٦٣ لتجارة بوشهر بلغت قيمة هذه التجارة نحو ٥٠٠٠٠ جنيه استرليني ، أما بندر عباس فقد قدر حجم تجارتها بنحو $\frac{1}{3}$ حجم تجارة بوشهر وتجارة لنجة نحو $\frac{1}{4}$. اما اجمالية تجارة البحرين فقد كان يقرب من ٢٨٠ ألف جنيه استرليني سنويا ، يشكل اللؤلؤ الجزء الأكبر منه ، وكانت سفن البحرين تجمع ما قيمته نحو ٣٥٠ ألف ريالاً نمسويا ، اي ما يعادل ٧٠ ألف جنيه استرليني من اللؤلؤ كل عام ، كما كانت حصيلة بيع اللؤلؤ الذي كان يرد الى البحرين من الموانئ الأخرى الى الخليج بنفس الحصيلة أو أكثر قليلا . وكانت البحرين تستورد الأرز والنسيج والصمغ والتوابل ، وتستهلك ربع ما تستورده ، بينما يعاد

(١) التقارير الادارية للممثلة البريطانية عن عام ١٨٧٤ - ٧٥ س ٢٧/

٢٨ وعام ١٨٧٨/٧٩ ص ٢٨ .

تصدير الباقي . أما حجم تجارة الكويت فقد كان يبلغ نحو ٦٥ ألف جنيه استرليني سنويا ، وثلاثا هذا المبلغ يأتي من الصادرات أو من إعادة الصادرات ، وكانت الخيول التي تستورد من نجد وجبل شمر أهم بند في صادرات الكويت ، كذلك كان يتم تصدير العباءات الصوفية من شط العرب . أما تجارة منطقة الساحل اذا استثنينا اللؤلؤ فقد كانت محدودة، وكانت الصادرات تتألف في معظمها من السمك المجفف وزيت السمك والماشية والعباءات الصوفية ، بينما كانت تستورد الارز والبقول والمنسوجات والخشب والبلح ، وكان الجزء الأكبر من تجارة الخليج ينقل بواسطة السفن العربية ، وان كانت السفن الأوروبية قد اشتركت معها في فترة نهاية العقد ، وبذلك ارتفع عدد السفن التي تتراد ميناء الخليج ، وكان للبحرين ٣٧ سفينة تعمل في نقل التجارة مع الهند ، وللكويت ٣ سفينة ، أما مشيخات الساحل مجتمعة فكان لديها ٢٤ سفينة ، وقد ذاع صيت الكويت في بناء السفن الشراعية ، وان كانت في الحقيقة تعتمد على عمان في هذا المجال (١) . وقد حصل مشروع مد خطوط تلغرافية بين إنجلترا والهند دفعة قوية كنتيجة للثورة في الهند ضد الحكم البريطاني ، وفي عام ١٨٥٩ — ١٨٦٠ من كابل تحت البحر الأحمر الى عدن ومن عدن الى جزر كورياموريا، ومنها الى مسقط ثم كراتشي ، غير ان هذا الكابل لم ينجح نظرا لقلّة الخبرة في مد وتشغيل الكابلات ، ولهذا بدأ البحث عن طريق آخر يستخدم المناطق البرية، وقد تم اختيار المناطق الصالحة في هذا الخط عبر تركيا والعراق حتى بداية منطقة الخليج ، ثم من هذه المنطقة يمر تحت الماء في بعض

(١) تقرير يلي « ملاحظات عن قبائل وتجارة وموارد المنطقة المحيطة بساحل الخليج مجلة جمعية بومباي الجغرافية عدد ١٧ (١٨٦٣) ص ٣٢ — ١١٣ .

المناطق وفوق الأرض في مناطق أخرى حتى كراتشى . وكانت الحكومة التركية قد سبقت الى مد كابل الى الموصل ، وكان من المتوقع ان يصل هذا الكابل الى بغداد في نهاية عام ١٨٦٠ وفي اواخر النصف الثانى من عام ١٨٦٠ أرسلت تعليمات الى الهند للبحث عن افضل الطرق الصالحة لمد الخط من البصرة ، وعندما تلقى حاكم بومباى هذه التعليمات طلب من برسى بادجر الافادة عما اذا كانت هناك احتمالات لنشوء صعوبات سياسية من مد الخط البرى من البصرة الى كراتشى . وقد رد بادجر يقول بأنه لا يتوقع أى صعوبات في ذلك ، وأن افضلية الخط البرى تجعل أى جهود للتغلب على الصعوبات جهودا مثمرة ، وكان رأيه أن الحكومة الفارسية لن تعارض في مد الخط على أراضيتها عبر بوشهر وبندر عباس حتى المنطقة التى تبدأ بعد ذلك ، وتنتهى عند رأس جاشك ، لأنها منطقة تابعة لسلطان مسقط ، الذى سيقدم كل ما استطاع من مساعدة لاقامة هذا الخط ، اما المنطقة التى تبدأ من رأس بوزيم حتى كراتشى وهى مسافة تمتد نحو ٦٠٠ ميل فان معظمها خاضع لحاكم كلات ، واقترح بادجر ان يطلب من حكمدار السند والمعتمدين السياسيين البريطانيين في كل من كلات ومسقط ، ومن المقيم البريطانى في الخليج القيام بتحريات عن النواحي السياسية والجغرافية وغيرها وتقديم تقارير عنها الى حكومة بومباى (١) .

وقد قبلت مقترحاته وتم اليعاز الى المسؤولين السياسيين فى هذا الشأن ، كما طلب من وزير الدولة لشئون الهند بالأمر لاجراء اتصالات

(١) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٣٤ مجموعة الماسودات رقم ٥ المؤرخة ١٨٦١/٣/٢ من بادجر الى اندرسون . ١٨٦٠/١١/١٧

مع حكومة فارس للحصول على موافقتها على مد الخط التلغرافى فى اراضيها حتى كراتشى (١) . وفى فبراير عام ١٨٦١ ذكر المعتمد السياسى البريطانى بالوكالة فى مسقط وهرمز ، راسام (٢) بأنه لا يتوقع أى مشكلات بالنسبة لمد الخط عبر ساحلى فارس ومكران ، وأن القسم الأكبر الواقع بين بندر عباس وجواذر خاضع للسيد ثوينى أو لبعض الزعماء البلوش الذين يمكن ضمان تعاونهم فى هذا المشروع . أما المنطقة الممتدة من كراتشى شرقا فان قبائل البلوش التى تقيم على الساحل فى صراع مستمر فيما بينها ، وان كانت كلها تخضع لحاكم كلات وبعض الحكام الآخرين (٣) . وعلى أية حال فان الوضع فى ساحل مكران لم يكن بالصورة الميسرة التى رسمها كل من بادجر وارسام . وعلى حد رأى الميجرجرين والمعتمد السياسى البريطانى فى كلات كان حاكم كلات يسيطر على الجزء الأكبر من الساحل الممتد شرق جواذر ، وكان بالاضافة الى ذلك يطالب بجواذر

(١) مجموعة سجلات الخطابات السياسية لبومباى (الحلقة الثانية) ، مجلد ١ من الحاكم الى وزير الدولة لشئون الهند ١٢/٤/١٨٦١ (رقم ٢٦ الادارة السياسية) .

(٢) كان هذا يعمل مساعدا لكولان فى عدن ورافقه فى مهمته الخاصة بالنزاع بين مسقط وزنجبار ، وبعد زيارة كولان لمسقط فى يونيه ١٨٦٠ تخلف راسام فى مسقط لشغل منصب المعتمد السياسى البريطانى بالوكالة حتى وصول بنجلى اليها .

(٣) سجل المراسلات السياسية لبومباى مجلد (١) مرفق للخطاب السياسى رقم ٢٦ المؤرخ ١٢/٤/١٨٦١ من راسام الى اندرسون ١٨٦١/٢/٢٧ .

نفسها . ولتفادى نشوب نزاع حول السيادة على جواذر ، اقترح جرين على السلطات المسئولة شراء هذه المنطقة من سلطان مسقط ونقل السيادة عليها الى حاكم كلات بشروط معينة . وعند توجه بادجر الى مسقط فى أواخر ابريل ١٨٦١ لاطلاع السيد ثوينى على حكم اللورد كاننج اغتنم بادجر الفرصة فقام بتحقيق حول موضوع السيادة على ساحل مكران ، وعلم بأن الشق الساحلى من بندر عباس حتى رأس جاشك ومنها شرقا حتى نهر سوديج يخضع للسيد ثوينى الذى استأجره من حكومة فارس بمقتضى المعاهدة المسقطية الفارسية عام ١٨٥٦ ، وكان بادجر على ثقة بأن السيد ثوينى يستطيع حماية الخط التلغرافى عبر تلك المنطقة ، بشرط الا تعترض الحكومة الفارسية على وجود الخط فى أراضيها ، وقد ذكر السيد ثوينى لبادجر بأن الحكومة الفارسية لا حق لها فى التدخل فى شأن الامتيازات التى يمنحها للآخرين فى المناطق المؤجرة لهم ، غير أن بادجر لم يوافق على هذا رأى ، فقد كانت الحكومة الفارسية تحتفظ بحقوقها الإقليمية بموجب معاهدة ١٨٥٦ ، وتحتوى هذه المعاهدة شرطا ينص على استبعاد عملاء أى دولة أجنبية فى المنطقة ، ولهذا كان يرى بادجر انه لابد من الحصول أولا على موافقة الحكومة الفارسية على مد الخط عبر تلك المنطقة . وذلك رغم جهله بالمضاعفات السياسية المتعلقة بهذا الموضوع .

كانت الحكومة الفارسية فى الفترة الأخيرة تنتهج سياسة جريئة فى كل من اقليمى مكران وبلوشستان ، وقد بدأت تنتهج هذه السياسة منذ عام ١٨٥٦ . أى عند توقيع المعاهدة مع مسقط ، وقد اضيف الى المعاهدة نص يوجب على سلطان مسقط تقديم المساعدة اللازمة لعبور القوات الفارسية المنطقة الشرقية من البلاد عن طريق بندر عباس والمناطق التابعة لها . وابتداء من نهر سوديج شرقا حتى شهباز وهى مسافة تبلغ مساحتها

١٥٠ ميلا تخضع المنطقة لنفوذ أمير عبد الله بن مراد وهو أحد الزعماء الأقوياء ، وقبل ذلك باثني عشر عاما كان هذا الأمير يعترف بسيادة الحكومة الفارسية على هذه المنطقة . غير أن بادجر علم من بعض الزعماء البلوش ممن التقى بهم في مسقط أن هذا الأمير كان يريد التخلص من الحكم الفارسي، وكانت المشكلة في نظر بادجر هي ما اذا كان من حق هذا الأمير أن يفعل ذلك من واقع سلطته الفعلية ، نظرا للالتزامات التي تربطه بفارس ، أو في ما اذا كان من الأفضل أن يستأذن هو وغيره من زعماء البلوش الحكومة الفارسية للسماح بمد الخط التلغرافي عبر المنطقة التي يعتبرونها جزءا من أراضيهم ، رغم أن السيطرة عليها كانت قد انتقلت بصورة مؤقتة الى فارس ، اما اذا اعتبرت المنطقة خاضعة للسيادة الفارسية فمن المحتمل أن يثير هؤلاء الزعماء المشاكل في وجه انشاء هذا الخط كعمل انتقامي من فارس (١) .

شهباز بلدة ساحلية صغيرة تخضع لسلطنة مسقط التي يمتد نفوذها في هذه البقعة على طول الساحل الشرقي حتى ميناء جوادر ، أما جوادر وجوين على الجانب الآخر من خليج جواتر فيحكمها بعض الزعماء الصغار . والى وراء من جوين تقع جوادر التي آلت الى السيد سلطان ابن احمد على حد رأى بادجر من حاكم كلات ، على أساس ان يقوم السيد سلطان بحماية حاكم كلات ضد خصومه ، وقد عارض بادجر اقتراح جرين بنفل السيادة عليها الى الحاكم الجديد ، وأنه على العكس من ذلك أوصى

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٤٥ (دون تغطية) من بادجر الى قوريش عدن ١٨٦١/٦/٣ (رقم ٩ الادارة السياسية) لجنة مسقط وزنجبار .

بالإيعاز الى جرّين بمحاولة اقناع هذا الحاكم بالتخلي عن أطماعه في جوادر ، و اضاف بادجر بأن السيد ثوينى على أية حال لم يكن يفكر في التنازل عن جوادر ، وأنه كان مصمما على مقاومة أية محاولة لانتزاعها منه . أما سيطرة حاكم كلات على الساحل فتمتد نحو عشرين ميلا الى الشرق من جوادر ، وابتداء من هذه النقطة حتى حدود السند تخضع المنطقة لحاكم لربىلا الذى كان تابعا لحاكم كلات ومن أقاربه ، ولم يكن بادجر يعتقد أن يعارض أى من هذين الحاكمين على مد الخط التلغرافى عبر أراضيهم ، كما كانا قادرين على حماية الخط .

وباختصار فقد كان القرار الرئيسى كما أشار بادجر هو ما اذا كان الاتصال بالحكومة الفارسية للحصول على موافقتها على ادارة الخط عبر المناطق التى تدعى هذه الحكومة السيادة عليها ، ومنذ بعض الوقت كانت فارس تحاول مد سيطرتها على مناطق الزعماء البلوش ، وكان يبدو واضحا من الحشود العسكرية التى كانت متمركزة فى مكران وفى كرمان أن حكومة فارس تحاول فعلا مد سيطرتها الى كلات . واذا استثنينا المضاعفات المزمّنة ، والتى تشكل التوسع الفارسى فى المناطق الشرقية تهديدا لامن الهند البريطانية فان هذه المشكلة تعتبر مشكلة خطيرة ، وبالتالى فلا بد من التأكد مما اذا كان من المجدى والضرورى الحصول على رأى الحكومة الفارسية بشأن المناطق التى سيعبر منها الخط التلغرافى فى ساحل بلوستان ومكران . ويمكن أن يبدأ من هذا الخط بسرعة لولا مشكلة هؤلاء الحكام المحليين والذين لابد من الحصول على موافقتهم ، الا انه بالنظر الى ازدياد سيطرة الحكومة الفارسية على هذه المناطق يتساءل بادجر ، عما اذا كان من الممكن تجاهل موقف حكومة فارس ؟ و اضاف بادجر بأنه اذا استشيرت الحكومة الفارسية فى الموضوع ، فان ذلك

سيعتبر بمثابة اعتراف لها بهذا النفوذ ، مما يثير سخط الحكام المحليين ، وربما دفعهم الى اقامة عراقيل لمد هذا الخط .

بعد أن أطلع حاكم بومباي على تقريرى جرّين وباجر رآى انه من الأفضل الاعتراف لحكومة فارس بالسلطة على مكران ، وأن يكون اتصاله بالزعماء المحليين اتصالاً مباشراً ولكن بموافقة فارس (١) وقد أقر (مكتب الهند) قرار الحاكّم ، وتم الأيعاز الى الوزير البريطانى المفوض فى طهران ، باجراء اتصالات مع الحكومة الفارسية ، كما تم فى نفس الوقت تعيين الماجور جولد سميث مساعد حكمدار السند للقيام بعمليات مسح ساحل مكران ، والبدء فى سلسلة من الاتصالات برؤساء قبائل المنطقة الممتدة من السند حتى بندر عباس .

غادر جولد سميث كراتشى أول ديسمبر ١٨٦١ ، وفى ٢١ منه تمكن من ابرام اتفاق مع أمير لزيلا لمد الخط التلغرافى عبر امارته (٢) . وفى بداية العام طلبت حكومة بومباي من جولد سميث بأن لا يتعدى فى مهمته حدود جوادى خشية معارضة الحكومة الفارسية للمشروع كاجراء يمس سيادتها . وقد تم ايفاد المسئول عن انشاء الخطوط التلغرافية وهو المستر ولتون الى مسقط بصحبة الماجور جرّين للبحث عن طريق آخر لمد الخط التلغرافى عبر ساحل الباطنة حتى شبه جزيرة مسندم ، وذلك كبديل لخط فارس فى حالة معارضة الحكومة الفارسية على المشروع . وقد أنهى جولد سميث أعمال المسح فى فبراير عام ١٨٦٢ ، بعد أن عقد

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباي مجلد (١) من الحاكّم الى وزير الدولة ١٨٦١/٧/١٢ (رقم ٤٤ الادارة السياسية) .

(٢) « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصل ٩ ص ٤٠١ - ٤٠٣ .

اتفاقات مع كافة رؤساء المناطق الساحلية لحماية الخط (١) ، وقدرت
اتعاب عمليات الحماية بنحو ١٨ ألف روبية سنويا ، وفي مارس ١٨٦٢
أصدرت حكومة الهند تعليماتها لإنشاء الخط في مساره الغربى ابتداء
من كراتشى ، ثم بعد ثلاثة أشهر انتهى ولتون من عمليات مد الخط وكان
يأمل أن ينتهى مد الخط الى جوادر فى أواخر الفصل وفى هذه الاثناء
وردت معلومات من طهران برفض الحكومة الفارسية السماح بمد الخط
التلغرافى على طريق جوادر - بندر عباس وطريق بندر عباس -
بوشهر (٢) .

ويكمن السبب فى رفض الحكومة الفارسية دون شك الى الخطط
التي وضعتها لمد نفوذها فى مكران وخوفها من أن يتم مد هذا الخط على
أساس الخطط التي وضعتها حكومة بومباي . وعلى أية حال فان حكومة
الشاه لم تكن تعارض مد الخط عبر أراضيها لمجرد المعارضة ، وقد افتتح
الخط التلغرافى الذى يربط تركيا ببغداد فى يونيه عام ١٨٦١ ، الا أن
هذا الخط لم يتعد حدود بغداد بالنظر الى ما نشأ من خلافات حول الطريق
الذى يمتد عبره الخط من بغداد جنوبا ، وكان العثمانيون يفضلون مد
خط تحت الأرض عبر نهر الفرات خوفا من القبائل العربية ، بينما كان

(١) أن أهم اتفاقية تم توقيعها هى التى وقعت مع حاكم كيج
بتاريخ ١٨٦٢/١/٢٤ راجع « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصل ٩
ص ٤٠٣ - ٤٠٤ .

(٢) سجلات الخطابات السياسية لحكومة بومباي مجلد (١) من
حاكم بومباي الى وزير الدولة ١٨٦٢/١٠/٢٧ (رقم ٣٢ و ٤٩ و ٥٥
الادارة السياسية) .

البريطانيون يفضلون خطا مرتفعا عن سطح الأرض ، وذلك لسهولة صيانتها وقلة تكاليفه ، أما حماية الخط فيمكن توفيرها بدفع أتعاب لشيوخ القبائل ، وقد استمر الحوار حول هذه النقطة حتى ربيع عام ١٨٦٣ ، عندما تقرر بدء عمليات مسح قام بها الكولونيل كامبل أن يتم مد الخط مرتفعا عن سطح الأرض ، ويبدأ من بغداد الى مركز الحلة ، ومنها على الضفة الشمالية للفرات والقرنة ، بحيث لا يكون عرضة للعبث من جانب القبائل الواقعة على الضفة اليمنى للنهر ، ثم من هناك عبر الضفة اليمنى لشط العرب حتى مدينة البصرة . وفي ٢٠ أكتوبر ١٨٦٣ عقدت معاهدة بهذا المعنى (١) وقد بدأ مد الخط في الشهر التالي ، وانتهى العمل فيه بما في ذلك توصيلة الخط الى منطقة الفاو عند مدخل شط العرب في مايو ١٨٦٥ . في نفس الوقت قرر شاه فارس اقامة خط ناغرافي خاص بفارس ويبدأ من طهران حتى أصفهان وشيراز وبوشهر ، ولهذا الغرض عقد اتفاق بين الحكومة الفارسية والبريطانية في شهر ديسمبر عام ١٨٦٢ لمد هذا الخط ، وتم التصديق على الاتفاق يوم ٦ فبراير ١٨٦٣ ، وينص الاتفاق فيما ينص عليه شراء معدات للخط عن طريق مقاول الحكومة البريطانية ، وذلك لتشغيل الخط بعد انشائه وتحت اشراف مهندس بريطاني ، كما ينص أيضا على السماح للحكومة البريطانية باستعمال الخط بعد افتتاحه (٢) وعلى مد الخط من طهران الى خان كين على الحدود التركية ، وذلك لربطه بخط بغداد خان كين ، الذي سبق أن وافقت الحكومتان العثمانية والبريطانية على انشائه في

(١) انظر « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصل ١١ ص ٢٦ - ٣٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٨٢ - ٨٣ فصل ١٠ .

كل من اتفاق شهر أكتوبر ١٨٦٣ والمعاهدة الجديدة التى تنظم تشغيل واستعمال الخط بتاريخ ١٨٦٤/٩/٣ (١) .

وفى أوائل عام ١٨٦٣ توفرت للمسؤولين البريطانيين الأدلة على استياء الفرس من أى إجراء قد يعرقل أطماعهم التوسعية فى مكران ، وكان ذلك عندما بعث حاكم بامبور برسالة السيد ثوينى ينذره فيها بالزحف على شهباز اذا لم يوقف عمليات مد الخط التلغرافى الى ما وراء جوادر ، وذكر فى رسالته بأن شهباز منطقة فارسية وهى معارة فقط الى مسقط ، غير أن السيد ثوينى لم يرد بشىء على رسالة الحاكم الفارسى سوى اعلانه باستلامها ، وذلك عملا بنصائح الكابتن هربرت دى سبراو المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، وفى الوقت نفسه قام دى سبراو بعرض الموضوع على السلطات البريطانية فى كل من كراتشى وبومباى والوزير المفوض البريطانى فى طهران . وقد رأى حكمدار السند فى تهديد الحاكم الفارسى ما يبعث على القلق مما يستوجب معه ارسال قوات بريطانية الى جوادر لحماية الخط ، وقام السيد ثوينى بالايغاز الى واليه فى المنطقة بتسهيل مهمة القوات البريطانية فيما اذا ارسلت ، كما قام الوزير المفوض البريطانى فى طهران باثارة الموضوع مع وزير خارجية فارس ، الذى اعترف له بأن السلطات الفارسية الاقليمية لم توافق على اجراء الحاكم ، وأن تعليمات سوف توجه اليه بعدم التدخل فى الموضوع ما لم يتلق أوامر صريحة من حكومة طهران . وعلى اية حال فقد ذكر وزير الخارجية أيضا انه يتعين على الحكومة البريطانية الاعتراف بتبعية شهباز وجوادر لحكومة فارس ، وأنه كان يتعين عليها الحصول على موافقة الحكومة الفارسية قبل الشروع

(١) نفس المصدر فصل ١١ ص ٣٠ - ٣٨ .

هى مد الخط ، ورغم ذلك فقد أكد وزير الخارجية الفارسية للوزير البريطاني المفوض بأنه مستعد من أجل الصداقة البريطانية الفارسية الى الموافقة على مد الخط من جوادر الى شهباز بشرط ألا يمس وجود هذا الخط الحقوق الاقليمية لفارس فى هذه المناطق (١) .

وقد نشأت مخاوف الحكومة الفارسية كما يتصور طومسون من اعتقادها أن مد الخط التلغرافى الى ما وراء جوادر قبل أن تصرح به الحكومة الفارسية رسميا ، فان ذلك قد لا يهدد مطالبتها فى هذا الشق من ساحل مكران فحسب ، بل وحقوقها الاقليمية فى الأراضى المؤجرة لسلطان مسقط بما فيها بندر عباس نفسها ، وقد تأكد هذا بعد مرور أيام قليلة عندما أوضح وزير خارجية فارس بأنه يتعين الحصول على موافقة الشاه مسبقا بمد الخط من شهباز الى بندر عباس وأنه لا علاقة لذلك بالسيد ثوينى الذى لا يزيد دوره عن دور المستأجر (٢) غير أن وزير الخارجية الفارسى كان يضرب فى حديد بارد ، فقد كان القرار قد اتخذ بالفعل فى لندن تحسبا لنفس الاعتراضات التى اثارتها الحكومة الفارسية، وهى أن يتعدى الخط منطقة جوادر ، وأن يكون مد الخط بعد ذلك من تحت سطح البحر عبر خليج عمان حتى مسقط ، ثم منها عبر خليج فارس حتى

(١) المراسلات الخارجية ٢٧٩/٦٠ من طومسون الى راسل ١٨٦٣/٥/٦ (رقم ٣٦ و ٣٩) ومرفق صورة من خطاب ديسبراو الى طومسون مسقط ١٨٦٣/٤/٤ (رقم ٦٥ و ٦٦) وبه المرفقات الفرعية ، وخطاب ميرزا سعيد خان الى طومسون ١٨٦٣/٥/٦ .

(٢) نفس المصدر من طومسون الى راسل رقم ٤٤ بتاريخ

١٨٦٣/٥/١٩.

بوشهر . ومن ناحية اخرى فقد أثار تصرف حاكم بامبور المخاوف بالنسبة لسلامة الخط البرى الممتد حتى جواد ، فاذا كانت حكومة فارس تدعى بحقوق السيادة على جواد وعلى الساحل من جانبيه الشرقى والغربى ، فانها سوف تعارض الحكومة البريطانية على انشاء محطة تلغرافية فى جواد ، وبلى على مد الخط حتى طرفها الشرقى . وكان من رأى كيه مسئول الادارة السياسية والسرية بمكتب الهند ، أنه لابد أولا من حل موضوع السيادة على ساحل مكران ، فقد كانت فارس دائما تتقدم بمطالب اقليمية غامضة ، كمطالبتها بجزيرة البحرين ، وبالتالي فلا بد من اتخاذ قرار بشأنها ، رغم انه كان يعتقد بصعوبة اتخاذ مثل هذا الاجراء « ويبدو لى أنه لا يوجد علاج لهذه المشكلة ، التى قد يكون حلها اذا تحقق أسوأ من المشكلة نفسها (١) .

فى مايو ١٨٦٣ اقترح مكتب الهند على وزارة الخارجية البريطانية أن تتقدم باحتجاج عنيف الى حكومة طهران ضد اجراء حاكم بامبور ومطالبتها بالكف عن القيام بأية اجراءات قد تفضى الى تعكير العلاقات البريطانية الفارسية (٢) . وقد قام ليسون الوزير البريطانى المفوض فى طهران فى شهر أكتوبر بتقديم ذلك الاحتجاج ، وكان رد وزير خارجية فارس أنه بالنظر الى ما مضى من الوقت منذ ان بحث فى هذا الموضوع فى شهر مايو ، فقد ظهرت اسباب جديدة توجب مساءلة الحكومة البريطانية عن نوع المصالح التى لها فى مكران سيما بعد ان علم ان سلطان مسقط قد

(١) مكاتبات حكومة الوطن (مكتب شئون الهند) المجلد ٥٧ مذكرة من كيه بتاريخ ١٨٦٣/٥/٧ .

(٢) نفس المصدر من مارفيل الى هامون ١٨٦٣/٥/٢٦ .

وافق على تأجير اقليمى جوادى وشهباز الى بريطانيا ، فاذا كانت تلك المعلومات صحيحة فان مثل هذا التأجير يعتبر باطلا ، كما ذكر أيضا أنه لا جدال هناك فى كون هذه المناطق تشكل جزءا من اراضى مكران الخاضعة بدورها لكرمان ، وانها بالتالى اراضى فارسية بصورة مطلقة (١) ثم اضاف الوزير بأن هاتين النقطتين شأنهما شان بندر عباس وملحقاتها خاضعتان مؤقتا فحسب ، وبالإضافة الى كل ذلك فان معاهدة ١٨٦٣ تحظر بصورة فاطعة على حاكم مسقط السماح لوكلاء الدول الأجنبية باستغلال الاراضى المؤجرة له من فارس (٢) .

تقدم الوزير الفارسى المفوض فى لندن بشكوى مماثلة الى وزارة الخارجية البريطانية (٣) غير أن هذه الشكوى لم تكن قائمة على أساس ، ليس لأن الاشاعة لم تكن صحيحة فحسب ، بل لأن حكومة فارس لاتستند فى مطالبتها بحقوق السيادة على هذه المنطقة على أسس قانونية ، وانه لم يحدث أن تم تأجير أى من هذين الاقليمين بالطريقة التى تم بها تأجير بندر عباس ، على الرغم من محاولات وزير الخارجية الفارسية الايعاء بأن فارس هى التى كانت تدفع الثمن دائما كنتيجة لهذه الاوضاع ، وبأن

(١) وزارة الخارجية البريطانية ! من ميراراسين خان الى اليسون ١٨٦٣/١٠/١٠ ومرفق منه صورة منه من خطاب اليسون لراسل ١٨٦٣/١٠/١٥ رقم ١٥ .

(٢) مراسلات حكومة الوطن مجلد ٥٧ من محمود خان الى راسل ١٨٦٣/١٢/١٠ .

(٣) سجلات الخطابات السياسية لبومباى مجلد (١) من حاكم بومباى الى وزير الدولة ١٨٦٣/٧/١٢ (رقم ٤٤ الادارة السياسية) .
(١٩ - بريطانيا والخليج / ٢)

معاهدة ١٨٥٦، تنطبق على أوضاع هذين الاقليمين . لقد انتقلت تبعية جوادر لحاكم مسقط ، عندما منحها حاكم كلات للسلطات، وأما شهباز فقد استولت عليها مسقط عن طريق الفتح ، وأصبحت تابعة لمسقط بحكم هذا الاحتلال (١) . كانت وجهة النظر هذه هي وجهة نظر حكومة بومباي التي كانت تعارض بشدة الاعتراف بالحقوق الإقليمية لفارس في المنطقة الشرقية من مكران ، وأن هذه المطالب تبدو لنا ، كما ذكرت حكومة الهند في يوليو ١٨٦٣ غير مقبولة ، نظرا لأن حكومة فارس لم تمارس أي سيادة على جوادر والمنطقة الشرقية منها منذ زمن طويل (٢) .

... كان بادجر في لندن عندما حددت حكومة فارس موقفها من هذا النزاع ، وقد أدلى بنفس الرأي لوزير الدولة ، وأكد له بأن مطالب فارس بالنسبة لحقوقها في بلوشستان ومكران (لا تتعدى المناطق الداخلية) والشرق الساحلي الوحيد الذي تمارس حكومة فارس السيطرة عليه - هي سيطرة اسمية فقط - هو المنطقة الواقعة بين نهر سوديغ وخليج شهباز على امتداد ١٥٠ ميلا وهي لم تسيطر عليه الا منذ اثني عشر عاما فقط . وهناك خلاف حول ما اذا ما كانت الحكومة الفارسية تمارس أي سيادة على هذه المنطقة بالفعل ، وفي رأيه ان الجزء الأكبر من المنطقة الواقعة غربي نهر سوديغ والخاضعة حاليا لمسقط بموجب عقد ايجار قد

(١) وزارة الخارجية البريطانية من الحاكل الى وزير الدولة ١٨٦٣/٧/٢٣ ، ومرفق صورة منه خطاب ملفيل الوكيل المساعد بالوكالة الى هامون ١٨٦٣/٨/٢٢ .

(٢) مراسلات حكومة الوطن (مكتب الهند) مجلد ٥٧ مذكرة من بادجر بعنوان (علاقات فارس السياسية بدولة مسقط) لندن ١٨٦٣/١٢/٢٣ وهناك نسخة مطبوعة مرفقة بالخريطة بالمجلد ٥٨ من نفس الحلقة .

انتقل الى فارس بموجب معاهدة ١٨٥٦ ، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت المنطقة الممتدة من بندر عباس حتى جירו وطولها نحو ٩٠ ميلا المنطقة الوحيدة الخاضعة لسيطرة فارس ، أما بقية المنطقة فهي خاضعة لسيطرة مسقط ، وشك بادجر فيما اذا كانت لفارس حقوق اقليمية على ساحل مكران شرقى نهر سوديج ، واذا كان ثمة شيء من هذه الحقوق فقد جاءت نتيجة لمكاسب فارس الأخيرة في بلوشستان . أما شهباز وجوادر ، والمناطق الساحلية الواقعة بين هذين الاقليمين فليس لحكومة فارس أى حقوق ، وتؤكد هذه الناحية اكثر كلما اتجهنا الى الشرق من جوادر .

وقد أعرب المياجور جولد سميث عن نفس الآراء تقريبا ، عندما طلبت منه حكومة بومباي ان يبدى رأيه حول هذه المسألة ، ليس ذلك فحسب ، بل لأنه أورد تاريخا أقرب للتدخل الفارسي في مكران ، وذكر بان فارس أخذت في توسيع حدودها شرقا في اتجاه بلوشستان ، وذلك في عام ١٨٥٦ . مستغلة الفوضى التي كانت سائدة يومئذ في كلات ، وخلال هذه العمليات احتلت فارس (سب وديزك وجلق وغيرها) ، حتى أصبحت القوات الفارسية الآن - بنهاية عام ١٨٦٣ في منطقة قريبة من كيچ ، وقد قام مبعوث فارس بجولة في كلات عام ١٨٦٢ لتوقيع اتفاق مع حاكمها لتخطيط الخطوط المشتركة بينهما ، وصرح يومئذ بان فارس ليست لها أطماع في كيچ او مكران ، كما بعث حاكم بامبور الفارسي الى المعتمد السياسى البريطانى في مسقط في ابريل ١٨٦٣ برسالة يذكر فيها بان جوادر لا تخضع له ، وبإضافة هذه الاعترافات الى ما أعربت عنه الحكومة الفارسية أخيرا من رغبة في تصفية مشاكل الحدود مع جيرانها ، فإن هذه التصريحات على حد رأى سميث تمثل فرصة لرسم الحدود ، ووضعها الى الغرب من جوادر ، وبهذا يمكن ضمان سلامة الخط التفراقي من ناحية ،

وسلامة اماره كلات من ناحية اخرى ، واختتم جولد سميث آراءه بالقول « لقد قامت فارس في الآونة الأخيرة باعتداءات على مناطق تعتبر سيادتها عليها موضع شك ، الا أن مطالبتها بهذه المناطق لا تختلف في كثير او قليل عن مطالب أي حكومة تجد انها أقوى من الحكام الصغار الخاضعين لسيطرتهم . وبالتالي فان أي تدخل خارجي لوضع حد لهذا التدخل حتى وان كان جائزا من الناحية القانونية ، كان لابد أن تمارسه منذ وقت طويل الا ان هذه التدخلات قد وصلت الى مرحلة تعتبر خطيرة جدا بالنسبة الى الهند البريطانية ، وبالتالي فلا بد من وضع حد لها (١) .

اما المفاوضات التي جرت بعد رسم الحدود فهي خارج نطاق هذا الكتاب (٢) و أخيرا في عام ١٨٧٨ توصلت لجنة مشتركة مؤلفة من فارس وبريطانيا وكلات الى اتفاق على الحدود ابتداء من الساحل القريب من طرف خليج جوادر على بعد خمسين ميلا من الغرب منها ، ثم من هناك يمتد من الشمال . أما جوادر فقد بقيت في حوزة مسقط ، ما عدا شهباز التي احتلها حاكم بامبور في ابريل عام ١٨٦٠ ، فقد ضمت بصورة نهائية الى فارس وكان ذلك في فبراير ١٨٧٢ ، وفي ٢٠ فبراير عقدت اتفاقية مع أمير كلات لاقامة خط تفرافي في المنطقة الواقعة غربي لازبلا (٣) كما مد خط آخر تحت سطح البحر في نفس الفترة من جوادر الى رأس جاشك ،

(١) مراسلات حكومة الوطن مجلد ٢٥٨ من جولد سميث الى هافلوك

! السكرتير السياسي لحكومة بومباي بالوكالة (١٨٥٣/١٢/١٩ .

(٢) راجع دليل الخليج تأليف ولريمير فصل ١ ص ١٦٩ — ٧٨ .

(٣) راجع المعاهدات اعداد ايتشيسون فصل ١ ص ٣٩٤ — ٤٩٦ .

ومنه عبر خليج عمان حتى مدخل مالكولم (غبة الجزيرة) الواقعة على الطرف الشرقى من شبه جزيرة مسندم ، ومن هناك أقيم خط تلغرافى برى على محور رأس خليج الفنستون - (خور الشقم) على الطرف الغربى وقد جرت عمليات مسح لهذا الطريق قبل ثمانية عشر شهرا ، ولكن هذه العملية كانت شاقة ومغامرة خطيرة بالنسبة للمسئول البريطانى الذى أشرف عليها وهو اللفتنانت باترك ستيوارت ، والذى على الرغم من صغر سنه فانه لم يكن يتعدى سنه ثلاثين عاما ، اسندت اليه مسئولية انشاء الخطوط التلغرافية الهندية . وقبل البدء فى هذا المشروع حصلت الحكومة البريطانية على ضمانات من شيوخ الساحل كما أدرج كبند اضافى فى معاهدة ١٨٥٣ البحرية الدائمة ، وبمقتضى هذه الضمانات تعهد الشيوخ بعدم التعرض للخط التلغرافى ، وبمعاقبة أى فرد من رعاياهم يقوم باعتداء على هذا الخط ، وبدفع تعويضات عن أى تلفيات تنشأ عن ذلك . وفى مقابل هذه الضمانات سمح للشيوخ ورعاياهم باستعمال الخط على قدم المساواة مع الرعايا البريطانيين أما الخط التلغرافى الذى تحت سطح البحر فقد تم مده من خليج الفنستون حتى بوشهر فى مارس ١٨٦٤ ومنه الى الفاو ، وكلا الخطين خط بغداد خانقين ، وخط خانقين بوشهر، انتهى العمل منه فى أكتوبر ١٨٦٤ ، وفى يناير ١٨٦٥ وصل خط بغداد الى الفاو ، وفى ٢٧ منه تم افتتاح الخط التلغرافى بين أوروبا والهند ، الا أن الكولونيل ستيوارت لم ير ثمرة عمله هذا ، فقد توفى فى ١٦ يناير ١٨٦٥ (١) .

(١) بالنسبة للخط التلغرافى راجع كتاب لوريمر فصل ١ ملحق:جى: وقد تحول خط مسندم فى شهر نوفمبر ١٨٦٨ بسبب وعورة المنطقة، ومد=

وقد شهدت الستينيات من القرن التاسع عشر تغيرات على جانب كبير من الأهمية في إدارة الشؤون البريطانية في الخليج ، وما تبع ذلك من انتقال السلطة على الهند البريطانية من شركة الهند الشرقية إلى الدولة نفسها وذلك في عام ١٨٥٩ ، مما قضى على دور البحرية الهندية . اذ على الرغم من الإهمال والاستخدامات الهامة التي حققتها لم تعد مرغوبا فيها من كل من السلطات الإدارية في الهند وانجلترا ، بسبب رئيسي وهي النفقات الباهظة التي تنكدها الحكومة البريطانية . ومنذ ان دخلت الطاقة البخارية تغيرت طبيعة الأجهزة البحرية تغيرا كبيرا ، وقبل عام ١٨٣٠ عندما كان يطلق على البحرية الهندية (الاسطول الهندي) ، كانت هذه البحرية قوة فعالة في ميدان القتال أما بعد هذا التاريخ فقد تقلصت أهميتها إلى مجرد نقل البريد فيما بين السويس وبومباي ، وأحيانا البصرة . وفي الأربعينات من القرن التاسع عشر كانت الحكومة البريطانية تحتفل بمجموعات من السفن البريطانية في كل من نهر الأندس ودجلة والفرات ، وذلك للدفاع عن المصالح البريطانية في هذه المناطق ، غير انه بعد الاستيلاء على البنجاب تم سحب مجموعة العراق نظرا لأن وجودها من الناحية السياسية لم يعد يخدم المصالح البريطانية ، أما بعد هذا التاريخ فلم يبق من هذه المجموعات سوى مجموعة منطقة الخليج .

=بدلا منه كابل جديد حتى بوشهر عن طريق جزيرة هنجام كما تم مد خط تحت سطح البحر من كراتشي إلى جوادر ، ثم تم ربطه بخط برى مع جاسك صيف عام ١٨٦٩ ، في أعقاب إبرام اتفاق تلغرافي جديد مع فارس بتاريخ ١٨٦٨/٤/٢ « راجع المعاهدات » إعداد إتيشيسون . فصل ١٠ ص ٨٠ - ٨١ - وفي شهر أكتوبر مد خط تحت البحر من جاسك رأسا حتى بوشهر .

وحتى أكثر النقاد البريطانيين تطرفا لاحتفاظ بريطانيا بأسطول في الخليج ، والذين كانوا ينادون بتجريدته حتى من مهمة نقل البريد واستناد هذا العمل الى السفن التجارية الخاصة اضطروا الى الاعتراف بوجوب احتفاظ بريطانيا بسفن لها في منطقة الخليج ، أما الذي لم يتنبه اليه هؤلاء النقاد فهو ان الخليج كان في حاجة الى سفن صالحة للعمل في بحاره الخطيرة ، كما كانوا يحتاجون الى ضباط لديهم الخبرة الواسعة التي تمكنهم من تأدية مهامهم بصورة مجدية . ومن هنا يتساءل جون كيه في سبتمبر ١٨٦٢ ، كيف يتسنى للحكومة البريطانية بعد الغاء الأسطول الهندي وعدم وجود قوة تحل محله ، المحافظة على وجودها في الخليج ومسقط ؟ سيما وأن صديقنا الامام قد رفض أخيرا عروضاً بالمساعدة من الكومندور الفرنسي ، احتراماً منه لصداقته مع بريطانيا واعتماده على تأييدها ولكن اذا فشلنا نحن في تقديم هذه المساعدة ، واذا لم تكن لدينا قوة بحرية كافية فاننا سوف نجبره هو وغيره من الحكام الى الارتقاء في أحضان الفرنسيين أو القرس أو غيرها من الدول .

وهكذا بموجب قرار أصدره مكتب الهند رسمياً بتاريخ ٣٠/٤/١٨٦٣ الغي الأسطول الهندي ، وقبل صدور القرار تقرر تحويل مهمة نقل البريد الى الشركات الخاصة ، وفي شهر مارس ١٨٦٢ فوض مكتب الهند حكومة بومباي باعتماد المبالغ الخاصة بنفقات الخدمة البريدية التي بدأت شركة الملاحة التجارية في بومباي أعمالها في هذا المجال ، وقد أطلق على هذه الشركة اسم « شركة الملاحة التجارية للهند البريطانية » وذلك في عام ١٨٦١ ، وكانت مدة الاتفاق المبدئي خمسة أعوام ، وان تقوم الشركة بثماني رحلات دائرية في العام الواحد نظير مبلغ ١٥ ألف روبية عن كل رحلة ، كما افتتحت شركة الملاحة التجارية بالخليج والفرات خدمة منتظمة بمعدل رحلة

كل ستة اسابيع بين بغداد والبصرة عام ١٨٦٢ ، وبذلك ربطت هذه الشركة نشاطها بشركة (بيسن) الموجودة في البصرة وقد خصص لهذه الشركة ايضا أجر سنوى مقداره ٢٤٠٠ جنيه استرلينى سنويا (١) .

لم توضع تدابير مناسبة للمهام الأخرى التى كانت تؤديها بحرية الهند سابقا ، فمن الناحية النظرية كان يتعين أن يقوم بهذه المهام الأسطول الملكى ، وأما من الناحية العملية فلم ينتج عن هذا الوضع سوى الفوضى ، نظرا لتحويل معظم السفن الصالحة للملاحة الى الأسطول الملكى ، وبذلك أصبحت تحت اشراف القائد العام بالهند الشرقية ، وكان على حكومة بومباى أن تقدم طلباتها فى هذا الخصوص الى القائد العام نفسه ، فيما تحتاجه من السفن للعمل فى الخليج والبحر الأحمر ، غير أن هذه الطلبات لم تكن تلبى دائما ، فقد كانت مسئوليات العمل فى قاعدة الهند الصينية متعددة بينما السفن التى تحت يدها قليلة ، كما أن انشاء قاعدة بحرية فى الصين ، لم يؤد الى تحسين الوضع نظرا لتخفيض عدد السفن العاملة فى قاعدة الهند الشرقية ، والتى تم تعضيدها بقاعدة الرأس ، وانشاء مقرها العام فى بومباى ، وقد أضاف هذا التغيير أعباء جديدة على القائد العام ، حيث أصبح عليه أن يشرف بالإضافة الى منطقة المحيط الهندى على منطقة جنوب الاطلنطى غرب حتى درجة ٢٦ غرب وشمالا حتى ١٥ درجة من خط الاستواء ، ثم جنوبا حتى القطب الجنوبى . غير أن طبيعة هذا التوزيع السيئ لقطع الأسطول قد ظهر سريعا . وفى تمام ١٨٦٥ تم ابلاغ كل من

(١) ضوعفت هذه المخصصات من بغداد سنة ١٨٦٦ على أساس

أن تقوم الشركة برحلة كل اسبوعين من بغداد والبصرة ، اما شركة

فقد ابتدأت رحلاتها النصف شهرية عام ١٨٦٨ والأسبوعية عام ١٨٧٤ .

قائدى أسطول الرأس واسطول بومباى بالعمل مستقلين ، ولكن سرعان ما ظهرت الآثار العكسية لهذا النظام ، فابتداء من ربيع عام ١٨٦٤ حتى ربيع ١٨٦٥ قل أن شوهدت سفينة من هذه السفن فى مياه الخليج والبحر الأحمر ، وحتى لو ظهرت هذه السفن فانها سرعان ما تعود وتغادر المنطقة .

وكان مما يقابل استياء السلطات الهندية من عدم اهتمام الامبريالية البريطانية بطلباتها هى الظروف الصعبة التى كان يعمل فيها ربانة السفن التابعون للأسطول الملكى فيما يتعلق بزيارتهم فى الخليج والبحر الأحمر ، اذ لم يكن يسمح لهم بالبقاء فى هاتين المنطقتين لفترات طويلة ، حتى لا تصاب هى وبحارتها بالارهاق ، كما لم يكن فى وسع أى ربان من ربانيتها وضع سفينته تحت تصرف المقيم السياسى فى الخليج أو زميله فى عدن ، اما فى عهد البحرية الهندية ، فان الوضع لم يكن على تلك الصورة ، حيث كانت مهمة سفن البحرية هى القيام بخدمة الاحتياجات السياسية ، كذلك لم يكن يسمح لهذه السفن بزيارة منطقة الخليج فى أشهر الصيف ، على عكس ما كان الوضع فى السابق ، رغم ان هذه الفترة التى تكثُر فيها الحاجة الى السفن ، وهى موسم صيد اللؤلؤ عندما يكون المقيم البريطانى فى حاجة الى أكبر عدد من السفن لمواجهة ما يتطلبه الوضع فى هذه الفترة . وعلى الرغم من المبررات التى قدمها المسئولون السياسيون فى كل من عدن والخليج والمسئولون فى الهند ضد هذه القيود المفروضة على حركة السفن الا أن الامبريالية رفضت إلغاءها ، وكان هذا الرفض فى حقيقته انما يعنى رفض القيام بالأعمال التى كانت تقوم بها سابقا البحرية الهندية . وأقصى شئ أبدت الامبريالية استعدادها للقيام به هو بحث تخصيص سفينة لزيارة الخليج والبحر الأحمر من حين الى آخر ، وبشرط أن تسمح الأحوال فى قاعدة الهند الشرقية بذلك ، ولكن هذه السفينة كان من

النادر أن تتوافر في الخليج عند الحاجة اليها ، وإذا توافرت فإن ضباطها لا يستطيعون القيام بمهمتهم نظرا لقلّة خبرتهم بظروف الملاحة في المنطقة ولغة أهل المنطقة وعاداتها ، مما كان يؤدي إلى فشلها ، وجعل وجهها في المنطقة موضع احراج للسلطات البريطانية .

وبانتهاء دور بحرية الهند أحيل ضباطها والعاملون فيها إلى التقاعد بعد أن صدر بذلك قرار من مكتب الهند ، واستثنى من ذلك القرار الضباط ذوو المهام السياسية ، ومن كان يندرج منهم ضمن الاطار السياسى للعمل ، أكثر من الاطار البحرى ، وقد تم ارسال هذا القرار إلى الهند بتاريخ ١٨٦٢/١١/٢٨ . وكان المقيم البريطانى في الخليج الكابتن فيلكس جونز في ذلك الوقت يقضى اجازة مرضية ، وبذلك قام السير بارتل فريير بتعيين الماجور ليسبلى وكان برتبة ليفتنانت كواونيل مقيما بالوكالة بعد أن انتهت خدماته كسكرتير للمفوضية البريطانية في طهران ، وذلك بعد عودة شارلس اليسون الوزير المفوض اليها في شهر يوليو ١٨٦٠ . وبعد عودته للهند في السنة التالية عين معتمدا سياسيا بريطانيا في زنجبار ، كما نقل من هذا المنصب إلى بوشهر محل جونز في فترة غيابه ، وفي زنجبار عين الكابتن إليفر معتمدا سياسيا بالوكالة خلفا له . عند وصول بيلي إلى بوشهر ، كان التدمير والاستياء في أوساط الضباط البريطانيين التابعين لأسطول الخليج على أشده ، كنتيجة لانفساء البحرية الهندية وبالتالي تقليص مسئولياتهم ، وكان من الطبيعى أن ينظروا إلى تعيين بيلي بشيء من الشك وكأنه مقدمة لانهاء خدمات جونز من المثلثة ، كما أن بيلي لم يفعل شيئا من جانبه لتبديد هذه الشكوك :

بعد وصول بيلي مباشرة أصدر أمرا بعقد محاكمة عسكرية لأحد ضباط أسطول الخليج ، كما أمر بنقل الكابتن هاربرت دسبراو مساعد

جونز بغير سبب ما ، أكثر من أنه لم يكن يرتاح إليه ، وذلك بالرغم من أن جونز وخلفه الكولونيل كامبل كانا يعتبران دسبراد من اكفا الضباط العاملين في المنطقة ، وفي أواخر يناير ١٨٦٣ ، أجرى الدكتور كولوفيل ، طبيب المثلثة في بوشهر والذي كان قد عين مساعدا لبيلي حديثا خاصا مع اللفتنانت سيدلي (قائد الأسطول بالوكالة) وذكر فيه بأن جونز لن يعود الى منصبه بعد انتهاء أجازته ، وأن بيلي سيحل محله بصفة دائمة ، ولكنه لا يرى في ذلك أي ضرر ، كما ذكر بأن بيلي تربطه مصالح شخصية هامة بحاكم بومباي وأنه يستطيع أن يحصل منه على ما يريد ، وقال كولوفيل بأن بيلي يمتلك محلا تجاريا في المثلثة ، وأن هذا الخبر إذا عرف فقد يسيء إلى سمعته في نظر السلطات المسئولة في بومباي ، ولا نعرف عما إذا كان سيدلي مستعدا لتسجيل هذا الاتهام كتابة مع تورط جونز في أعمال تجارية ، خصوصا وأن مثل هذه الأعمال محظورة على الضباط السياسيين والبحريين على السواء ، فإذا كان سيدلي يوافق على هذا الرأي فإن بيلي سوف يعمل على عدم عودة جونز إلى بوشهر ، وتقديم مكافآت إلى سيدلي على موقفه هذا ، غير أن سيدلي رفض الاقتراح بشدة ، وقدم تقريرا عن الحادث إلى السلطات المسئولة في بومباي أعرب فيه عن دهشته من تجرؤ كولوفيل على طرح ذلك الاقتراح عليه ، كما وصف موقف بيلي بأنه موقف مشين ويدعو للأزدراء بتلفيق التهم ضد أحد المسئولين من وراء ظهره ، وقال سيدلي في تقريره بأنني طلبت من كولوفيل بأن يبلغ بيلي عن رأيه فيه بكل صراحة (١) .

(١) مجموعة التقارير السياسية إلى بومباي مجلد ٤٥ مجموعة رقم

٢٦ المؤرخه ١٨٦٣/١١/٢٤ من سيدلي إلى جونز بومباي ١٨٦٣/٥/١٢ .

قبل أن يتقدم سيدلى بتقريره كان جونز قد عاد الى بوشهر من إنجلترا بعد أن قطع أجازته ، وذكر لوزير الدولة عندما ذهب اليه بأنه يفضل العودة الى مقر عمله ليكون موجودا فيه ، فيما اذا احتاج الأمر الى مساعدة في عملية مد الخطوط التلغرافية في المنطقة ، ولعله أيضا قد يكون قلقا من الأنباء التي وصلتته عما كان يدور في بوشهر ، وقد ذكر له أناسثولون في مكتب الهند بأنهم لا يمانعون من عودته الى الهند ، غير أن القرار الخاص بعودته الى بوشهر كان يتوقف على رأى حكومة بمباى ، وعما اذا كانت ستسمح له بالعمل في بوشهر .

وعند وصول جونز الى بمباى اتضح له أنهم ليسوا في حاجة الى مساعدته في عملية مد الخطوط التلغرافية ، وأنه يمكنه العودة الى مقر عمله بعد انتهاء أجازته . وفي هذه الأثناء غادر اللفتنانت سيدلى منطقة الخليج في طريقه الى إنجلترا بعد صدور قرار إحالته الى المعاش ، وانتهاز فرصة وجوده في الهند فكشف لزملائه من ضباط البحرية ومن بينهم القائد العام لأسطول الهند وهو الكابتن يونج عن الحديث الذي دار بينه وبين كولوفيل ، وهكذا أصبحت العلاقات بين أسطول الهند والممثلة البريطانية في الخليج متردية للغاية ، وكانت موضع احاديث الاوساط السياسية والبحرية في بمباى . وعلى أية حال فإن حاكم بمباى لم يتدخل في الموضوع ، وكان يفضل إثارة هذه المشكلة من جانب جونز الذي تقدم في الأسبوع الأخير من شهر مايو بشكوى رسمية الى حاكم بمباى ضد نصرف الدكتور كولوفيل ، واستشهد في شكواه بتقرير سيدلى بشهادة ضابط آخر كان قد اشترك في الحديث .

وقد أصدر حاكم بمباى أمرا بالبدء في اجراء تحقيق في شكوى سيدلى وذلك في أوائل شهر يونيو ، كما اخذت شهادة الضابط الذي

اشترك في الحديث كما ذكر سيدلى ، وكان يشرف على التحقيق قاضى
قضاة شرطة بومباى .

وقد تعذر على سيدلى الادلاء بشهادته نظرا لانه قد سافر الى
انجلترا (١) ، وقد أرسل خطاب سيدلى وشهادة الضابط الآخر الى كل
من بيلى وكولوفيل لابداء رأيهما فيه ، وقد انكر الدكتور كولوفيل ان يكون
قد تحدث بشيء مما اتهمه سيدلى والضابط الآخر ، أما فيما يختص بالمحل
الملحق بالمثلثة فقد كان اكثر الناس فى بوشهر علما بوجوده ، ولم يكن
الأمر يستدعى شهادة من سيدلى ، غير أن كولوفيل كان حذرا فى اقواله ،
اذ لم يقل صراحة بوجود المحل ، وانما ذكر بأنه عندما كلفه بيلى بالتحقيق
فى هذا الموضوع وجد أن هناك محلا لبيع السلع للضباط البريطانيين
العاملين فى المثلثة (٢) وقد رد بيلى بنفس المعنى ، وذكر بأنه يشق مطلق
الثقة بالدكتور كولوفيل ، ولكن على الرغم من ذلك فقد كان الدكتور
ينصرف بطريقة تبعث على الازدراء ، وأنه فى الوقت الذى كان يلح على

(١) لقد استغل فرير هذا الحادث كثيرا فى تقريره الى وزير الدولة .
وبما كان سيدلى قد بقى فى بومباى بعد عودته من الخليج لمدة شهرين .
تجاهل فرير خلالها التهم الموجهة ضد جونز . ولما كان فرير لم يتخذية
اجراءات بصدد اجراء تحقيق فى التهم لمدة ثلاثة اسابيع منذ أن قدم
جونز عريضته ، فلا يمكننا أن ننحى باللائمة على سيدلى فى استنتاجه ،
ان ذلك التحقيق غير وارد ، وانه يمكنه هو أيضا ان يغادر الى انجلترا .

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٤٥ تقرير رقم
٢٦ المؤرخ ١٨٦٣/١١/٢٤ من كولوفيل الى بيلى .

بيلى باستمرار بالخصول على أجازة مرضية طويلة ، كان فى نفس الوقت ينأمر من وراء ظهره لابقائه فى بوشهر (١) أما فيما يختص بالمحل فقد افاد بيلى بأنه عندما سمع اشاعات عن وجود محل لبيع السلع بالمثلية ، وكان وقتئذ يقضى أجازة على أحد المرتفعات الجبلية القريبة من بوشهر ، كلف الدكتور كولوفيل بالتحقيق فى صحة هذه الاشاعة ، وقد افاد الدكتور فى تقريره بأن هناك طبأخا للكابتن جونز كان يقوم ببيع بعض السلع الخاصة بالكابتن جونز ، وعلى حد رأى بيلى فان هذا التصرف لا يعتبر خروجاً على التقاليد ، واضاف بأنه قد أمر الطبأخ بالعدول عن هذا الامر ، خوفاً من انتشار أخبار هذه العملية خارج نطاق المثلية ، كما ذكر بيلى بأن شهادة الضابط زميل الكابتن سيدلى تشير بوضوح الى أن الذى وجه الاتهام الى جونز بالاتجار فى السلع ليس هو الدكتور كولوفيل ، وإنما هو الكابتن ستيللى نفسه (٢) والواقع أن شهادة الضابط لا تشير الى أى شئ من هذا القبيل ، وإنما على العكس من ذلك ، فإنها تلقى المسئولية على الثلاثة جميعهم بما فىهم بيلى نفسه (٣) ولم يستغرق تقرير وقتاً طويلاً ليأخذ قراراً فى هذه القضية ، وفى خطابه الى وزير الدولة أكد فرير رفضه لهذه

(١) نفس المطبوع من بيلى الى اندرسون ١٨٦٣/٧/١٩ (رقم ٦٩
الإدارة السياسية)

(٢) نفس المصدر .

(٣) لقد فهمت أن الكابتن سيدلى سيحيل القضية الى الكولونيل بيلى كما جاء فى شهادة شتورت عندما افاد بأن ذلك كان تصرفاً فى غاية التفاهة ، اعتقاداً منه أنه كان يحمل شتورت للدلاء بشهادته (شهادة شتورت ١٨٦٣/٦/١ .

الالتهامات ، وإعتبارها عمليات تلفيق وأختلاق ، الا انه قد اقترح على المسؤولين اجراء تحقيق شامل حول هذا الموضوع ، وقد جاءت نتيجة التحقيق فأكدت اعتقاده بأنه ليس هناك أى دليل على هذه الاتهامات التى نسبها سيدائى الى الالفتنانت كولونيل بيلى (١) واذا كانت هذه النتيجة قد وضعت حدا لهذا الحادث المؤسف الا أنها لم تضع حدا لمتاعب الكابتن جونز ، فقد صدر قرار بعدم عودته الى مقر عمله قبل انتهاء أجازته ، فاضطر للانتظار فى بومباى . وفى الأسبوع الاول من نوفمبر أى قبل ان تنتهى اجازته ببضعة أيام أبلغه السكرتير الأول لحكومة بومباى شفويا ان عودته الى مقر عمله غير واردة ، ولكن لم تعرف الأسباب التى دعت الى هذا المنع ، ولهذا تقدم جونز فى شهر فبراير ١٨٦٤ بشكوى الى الحاكم العام يطالب فيها بإعادة النظر فى التهم الموجهة اليه ، والتى قال عنها بانها تجعله فى موقف المخالف لأوامر لدولة ، ولم يصرف له راتبه ، فاضطر بالاستدانة للانفاق على نفسه وعلى أفراد أسرته (٢) .

اختصر فرير اجراءات الدعوى وذكر لأعضاء المجلس ، بأن لديه من المعلومات ما يجعل إعادة تعيين جونز امرا غير مرغوب فيه ، وقال :

«لقد مضى على جونز فى الخليج ، وقت طويل ، وقد كان ذلك فى

(١) سجلات الخطابات السياسية الى حكومة بومباى مجلد ٢ من الحاكم الى وزير الدولة ١٨٦٣/٩/٢٨ رقم ٢٩ الادارة السياسية) .

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٤٩ تقرير رقم ٥٠ المؤرخ ١٨٦٤/١٢/٢٤ عريضة الكابتن جونز ١٨٦٤/٢/٢٤ وخطاب جونز الى هافيلوك ١٨٦٤/١/٩ .

مصلحة الدولة التي يعمل فيها .. وكان جونز هو نفسه الذي اتصل بنا للتصريح له بفتح محل في الممثلة لبيع السلع والمواد الاستهلاكية ، كما أن المعلومات التي كان يوافينا بها لا تبرر أن ننسب إليه أي فضل في أداء واجباته ، فضلا عن المشاكل والخلافات التي كان يثيرها مع السلطات المحلية في فارس ، خلال الفترة التي كان يعمل فيها بالممثلة ، كما كنا في جهل عن التطورات الهامة التي كانت تحدث في فارس ، فلم نعلم أي شيء عن أهم اتفاقية عقدت بين فارس ومسقط عام ١٨٥٦ ، الا عندما أشار اليها بادجر في التقرير الذي بعث به من مسقط « (١) » .

كذلك قدم بادجر خطاب شكوى ضد الكابتن جونز من السيد ثويني، وكان قد تسلمه منه أثناء زيارته لمسقط في ابريل ١٨٦١ ، وفي هذا الخطاب يحتج السيد ثويني على تدخل جونز عام ١٨٥٥ لمنع بني ياس من مساعدة السيد ثويني في الهجوم على بندر عباس كرد على احتلال الفرس لها ، وحول هذا الموضوع علق بادجر .. « انه من المعروف أن القبائل العربية في الخليج الفارسي غير راضية عن تصرفات المقيم ووكلائه في المنطقة ، ويدعى زعماء هذه القبائل أن المقيم يمارس سلطاته عليهم بطريقة تعسفية ، وأن طريقته في ممارسة الرقابة تفوق كثيرا حدود التدخل التي سمحوا بها للمقيم بموجب معاهدة عام ١٨٥٣ ، وأنهم قد أصبحوا خاضعين خضوعا كاملا لسيطرته (٢) وقد حضر عدد من هؤلاء الى مسقط ليعربوا

(١) نفس المصدر محضر من اعداد فرير ١٨٦٤/٣/١٠ .

(٢) مرفقات خطابات حكومة بومباي السرية مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السري رقم ٣٩ المؤرخ ١٨٦١/١٢/٢٧ من بادجر الى قوريش ، عدن في ١٨٦١/٦/٥ (رقم ١ الادارة السرية) لجنة مسقط وزنجبار .

عن احتجاجهم الى بادجر ، عن اجراءات جونز التعسفية ، وعلى الاخص طريقته في فرض الغرامات عليهم عن المخالفات التي يرتكبها رعاياهم في الخليج » وبالتالي فقد ذكر بادجر في تقريره الى فرير « بأنه في الوقت الذي لا يمكنه تأييد صحة هذه الأقوال الا أنه يستطيع أن يؤكد ما يسود أوساط هؤلاء العرب من نقمة على سياستهم في منطقة الخليج ، فنظام الغرامات أصبح يجرى تطبيقه بمنتهى الشدة كما أن القبائل وزعماء المنطقة يسامون الخسف من جانب المقيم البريطاني لآتفه الأسباب ، كما يتم فرض الغرامات تحت التهديد بالقوة ، وضرب بادجر أمثلة على هذه التصرفات وأشار بالذات الى ما حدث بالنسبة لحاكم الشارقة في عام ١٨٥٥ وحاكم دبي في عام ١٨٦١ . وفيما يتعلق ببندر عباس واحتجاج السيد ثويني على اجراءات المقيم يرى بادجر بأن تدخل المقيم قد جاء في صالح حكومة فارس التي استغلت التصرف ضد الحكومة البريطانية ، واوحت للرأي العام بأن بريطانيا قد تخلت عن حليفها القديم السيد سعيد وأجبرته على عقد معاهدة لم تكن في صالحه (١) .

على هذه الاعتبارات اعتمد فرير في قراره بعد الموافقة على عودة جونز الى الخليج ، وابلغ رأيه هذا الى المجلس ، وركز على ناحية واحدة في الموضوع ، وهي فشل جونز في الحصول على صورة من المعاهدة المسقطية الفارسية لعام ١٨٥٦ ، وبذلك بقيت حكومة بومباي لا تعرف

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السري رقم ٣٩ الموافق ١٨٦١/١٢/٢٧ من بادجر الى قوريش - عدن ١٨٦١/٦/٥ (رقم ١٠ الادارة السرية لجنة مسقط وزنجبار) .

شيئا عن هذه المعاهدة ، الى أن كشف عنها بادجر فى تقريره (١) وذكر
فرير بأنه ينوى أن يطبق على جونز القانون الذى ينص على فصل الموظفين
السياسيين من الخدمة اذا ما اتموا خمسة وثلاثين عاما فى الوظيفة ،
والتالى يتعين الاستغناء عن خدمات المقيم فى الخليج ، الا اذا قام الحاكم
العام باعادة تعيينه . أما سبب عدم ابلاغ جونز بقرار فصله فى شهر مارس
١٨٦٣ عندما تقدم بطلب العودة الى منصبه ، فقد ذكر فرير بأنه لم يكن
حتى ذلك الوقت قد اقتنع ، كما هو مقتنع الآن بعدم صلاحية جونز بشغل
منصبه بصورة مرضية له ولحكومته (٢) . غير أن واحدا من اعضاء
المجلس وهو انفراتى اعترض على قرار فرير ، ووجهة كلامه الى الحاكم
قائلا « بأنه فى الوقت الحاضر لا يوجد قانون ينص على فصل او اعادة تعيين
الضباط للعسكريين والبحريين العاملين فى السلك المدنى ، كما قال بأن
انكابتن جونز قد قدم خدمات جليلة أثناء فترة عمله ، وبالتالي فله حق
الدفاع عن نفسه ، قبل اصدار حكم ارتجالى كهذا عليه بعد فترة طويلة
أداها فى خدمة دولته . » (٣) واستطرد انفراتى يقول بأن جونز التحق

(١) جاء هذا الاتهام فى مذكرة بادجر المؤرخة ١٨٦٣/١٢/٢٣ بعنوان
علاقات فارس السياسية بمسقط ان كل جهود السير جيمس اوترام
للحصول على نسخة من المعاهدة لم تكلل بالنجاح ، وأن جونز اما انه لم
يكن يريد اوانه لم يستطع مساعدته فى الحصول عليها .

(٢) مجموعة التقارير السياسية لبومباى مجلد ٤٩ تقرير رقم ٥٠
المؤرخ ١٨٦٤/١٢/٢٤ محضر من اعداد فرير ١٨٦٤/٣/٢٠ .

(٣) نفس المصدر محضر من اعداد انفراتى ١٨٦٤/٣/١٤ .

بالبحرية وهو فى سن الرابعة عشرة وهو فى الخمسين من عمره ، وأمضى كل هذه الفترة من حياته فى مهام شاقة وخطيرة فى البحر الأحمر والخليج الفارسي ، وأفريقيا الشرقية ومضيق ملقا وفى العراق ، وقد ظهرت كفاءاته فى أزمة ١٨٣٣ - ١٨٣٩ فى الخليج وفى الحرب الفارسية ، كما أشاد به الحاكم العام السابق للورد كاننج على ما بذله من جهود ، غير أن فرير لم يكتثر بتلك الأقوال . وقد اتخذ زميلاه فى المجلس وهما أخوه دبليو - ايه - فرير ، وقائد عام جيش بومباى نفس الموقف من أقوال انفرارتى ، غير أن فرير أبدى استغفه لتعذر تطبيق قانون ال ٣٥ عاما على السياسيين ، وأبدى استعداده نظرا لما تكبده جونز من متاعب بسبب عدم إبلاغه بعدم الموافقة على عدم عودته الى بوشهر قبل عام واحد من اتخاذ هذا القرار ، لمنحه علاوة خاصة توازى الفترة الفاصلة بين السن القانونى للتقاعد ، وكامل مرتبه كمقيم بريطانى فى الخليج عن فترة الشهور الثلاثة بين ديسمبر عام ١٨٦٣ وهو تاريخ انتهاء اجازته ومارس ١٨٦٤ وهو تاريخ الاستغناء عنه .

وعلى الرغم من الطلب الذى تقدم به جونز الى حاكم بومباى بالسماح له بالدفاع عن نفسه الا أن جونز لم يعد فى حالة معنوية تسمح به بذلك ، فقد ظل عاما بطوله يتسكع فى بومباى بانتظار البت فى مصيره ، وقد ساءت حالته المالية وأصبح يعتمد على صدقات اخوانه للانفاق على نفسه وأسرته ، وعندما رفض فرير طلبه فقد جونز كل أمل فى العودة الى منصبه . غير أن انفرارتى لم يكن يقبل أن ينفذ فرير ارادته دون التصدى له ، ولذلك فقد عاد فقدم احتجاجا على قرار فصل جونز من منصبه دون أن تتاح له الفرصة للدفاع عن نفسه ، لكن فرير رفض هذا الاحتجاج بشدة وقال : -

« اننى لا أرى ان أية محاولة من قبل جونز لتبرير سلوكه تجعلنا نقتنع بأن سجله فى السنوات الأخيرة من عمله فى الخليج ليس أكثر من اقحام نفسه فى مسائل تافهة ومشاغبات تسيء الى سمعته والى الدولة التى يمثلها بينما لم نر له أى نشاط فى القضايا الهامة ذات المصلحة المباشرة للحكومة البريطانية ، ولم نتلق منه أى معلومات أو تقارير عن هذه القضايا ، وذلك على عكس ما كان يبدىه من نشاط فى السابق للحصول على المعلومات اللازمة وموافاتها بها ، ولا يوجد مبرر لازالة المارة التى تشعر بها من تقاريره الأخيرة وهى التقارير التى تعبر عن نوع الشخصية التى أصبحت تمثل الحكومة البريطانية فى الخليج .

أما وزير الدولة السير شارلس وود ، فقد أعرب عن اسفه لكل ما كان يجرى بالنسبة لقضية جونز ، غير أنه قد وافق على أن قرار فصل جونز كان قرارا حكيما ، أما عن الاتهامات التى وجهت الى كل من بيلى وكولوفيل فلم يعلق وزير الدولة بشئ عليها ، كما لم يعلق على الأسباب التى اعتمد عليها فرير فى قرار ابعاده لجونز ، ولكنه علق على الأسلوب الذى تم به الاستغناء عن خدمات جونز ، فهو أولا لم يكن يوافق على أن لالغاء الأسطول الهندى اية علاقة بوضع جونز كمقيم بريطانى فى الخليج ، وأن تصرف فرير فى عدم ابلاغ جونز مسبقا بقرار ابعاده لم يكن تصرفا حكيما ، وثانيا أنه يرى ان التعويض الذى قرر لجونز لم يكن تعويضا بالقدر الكافى ، وأنه يفضل ان يعوض جونز بضعف هذا المبلغ ، على أن يصرف له من خزانة مكتب الهند .

ومما يدعو الى الأسف أن وزير الدولة لم يأمر باجراء تحقيق فيما نسب الى جونز من اهمال فى أداء عمله ، صحيح أن صحيفة جونز لم تكن بيضاء فقد كان ادائه ضعيفا فى ادراك ما يجرى من أحداث واتخاذ

المواقف بشأنها ، كما كان قصير النظر فى تعامله مع شيوخ الخليج ورغم ذلك فان الأسباب التى اعتمد عليها فريز فى اعتبار عدم صلاحيته لشغل المنصب الذى أسند اليه لم تكن أسبابا تقرر فصله ، ولا يمكن ان نلوم جونز على مشاغباته مع الفرس لأن هذا وضع لم يسلم منه أى مقيم بريطانى ، فقد كانت هذه المشاكل تفرض عليهم فرضا وبالأخص كلما تأزمت العلاقات بين بريطانيا وفارس ، وعندما كان رجال السلطة فى فارس يجدون فى التشهير بالمقيم عملا سهلا . أما صمويل هانيل الذى لم يكن يفضل ارهاق رؤسائه بمشاكله الشخصية فكانت له مع الفرس مشاكل تفوق كثيرا عن المشاكل التى تعرض لها جونز فى علاقته بهم . وبالإضافة الى ذلك فقد كانت الفترة التى تولى جونز منصبه فترة صعبة ، اذ كان لايزال الفرس يعانون من الهزيمة التى لحقت بهم فى حرب عام ١٨٥٦ - ١٨٥٧ ، وكان سلطان مراد ميرزا أكثر الحكام الفرس كرها للانجليز يحكم شيراز ، واذا كان حاكم بومباى يشك فى هذا الأمر ، فقد كان فى امكانه ازالة هذا الشك بالرجوع الى تقارير أحد مساعديه ، وهو الماجور تايلور عن الفطائع التى اتركبها الأمير خلال انسحابه من خراسان سنة ١٨٥٧ فقد رأى جونز فى قرار حكومة فارس فى عام ١٨٥٩ باحالة المراسلات مع شيراز عن طريق وكيل وزارة الخارجية الفارسية المقيم فى بوشهر اهانة متعمدة ومقصودة ، وجزءا من حملة مدبرة باثارة المتاعب فى وجهه ولعله كان مخطئا فى تصويره هذا ، غير أن تاريخ الخمسين عاما الماضية ورأى المقيمين البريطانيين الذين سبقوه فى شغل هذا المنصب ، كلها

تؤكد أنه كان على صواب (١) ذلك أن قرار هدم المنزل الريفى الخاص بطبيب الممثلة فى شهر يناير سنة ١٨٦٢ ، لا يترك أى مجال للشك فى سوء نية الفرس ، مما حمل وزير الخارجية البريطانية وقتئذ وهو اللورد راسل الى توجيه احتجاج عنيف الى طهران .

فى السنوات الأخيرة من عمل جونز فى بوشهر ، لم تتأثر نوعية التقارير التى كان يوافق بها حكومته ، أما اذا كانت تلك التقارير قد قلت من حيث كميتها ، فانما ذلك يعود الى التعليمات التى تلقاها من بومباى بمحاولة اختصار تقاريره (٢) وربما كانت انتقادات بادجر لجونز تقوم على هذا الأساس ولكن ليس الى الحد الذى تصوره فريز ، كما أن فرض بعض الفرامات على الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة ورأس الخيمة واستخدام الأسطول لارغام رعايا هذا الشيخ فى شبه جزيرة مسندم بدفع تعويضات كانت اجراءات قاسية ، أو بالأحرى لم يكن لها مبرر على

(١) ان رولنسون الذى كان الوزير البريطانى المفوض فى طهران ذلك الوقت ، تصور أن جونز قد بالغ كثيرا فى التدابير الجديدة ، وان كان قد اعترف بأن وضع المقيم فى نوسر مختلف كثيرا عن وضع القناصل البريطانيين فى تبريرورشت (انظر فارس والخليج) مجلد ١١٤ من رولنسون الى وود ١٨٦٠/١/٢ (رقم ١) .

(٢) الاجراءات السياسية لبومباى حلقة ٣٩٧ مجلد ١٧ مجموعة ١٢ بتاريخ ١٨٦٠/٩/٢٢ ، ١٨٦٠/٩/١٩ من جونز الى اندرسون ١٨٦٠/٦/٢٩ (١١٤ الادارة السياسية) وقرار مجلس الادارة .

الاطلاق (١) ومن ناحية أخرى اعترف بادجر فى معرض انتقاده لجونز بأن قبائل ساحل الهدنة ما زالت متمسكة بأعمال القرصنة والحروب البحرية، وبالتالي فقد كان الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات صارمة اوضع حد لهذه المخالفات . وفى شهر نوفمبر عام ١٨٥٥ ، عندما جنحت احدى السفن التابعة لبومباى الى الشاطئ واعتدى عليها السكان العرب ، ونهبوا محتوياتها وضربوا قبطانها وبحارتها ومزقوا العلم البريطانى ، احتج جونز على هذا العمل ، غير أن الشيخ سلطان بن صقر ، رد عليه بأن العملية لم تكن قرصنة لأن السفينة لم تكن فى البحر وانما كانت على الشاطئ ، وأن الذين قاموا بنهبها هم مجموعة من البدو غير الخاضعين لسلطته ، غير أن جونز رفض هذه المبررات ، والزم الشيخ بدفع تعويضات لأصحاب السفينة .

أما الفرامة التى فرضت على شيخ دبی واعترض عليها بادجر فكانت تتعلق بجريمة تعتبر من افطع الجرائم التى ارتكبت فى الخليج . فكان هناك ثلاثة أشخاص مسافرين من نجد الى لنجه عن طريق الخليج فى أواخر عام ١٨٥٩ ، واستقلوا سفينة شراعية تابعة لساحل الهدنة ، واثناء الليل اعتدى على الثلاثة وسرقت ممتلكاتهم ، ثم القى بهم فى البحر ، وقدبقى واحد من الثلاثة على قيد الحياة وانتشلته سفينة من صور ، وهو الذى قام ببلاغ جونز بهذا الحادث ، وقد امر المقيم بخروج أحد الطرادات لتعقب الجناة ، وتبين انهم نزلوا فى دبی ، فطلب من شيخ دبی إعادة المسروقات ودفع دية عن القتلى ، الى جانب دفع تعويضات للشخص

(١) ملخص المراسلات لخاصة بزعماء الهدنة ١٨٥٤ - ١٩٠٥

الثالث الذى نجا وتدمير السفينة التى ارتكبت الحادث ، كما أمر جونز بدفع غرامة مقدارها ١٠٠٠ ريال ، يقوم بدفعها شيخ دوى على أن ترد اليه بعد أن ينفذ حكم الاعدام فى القتلة ، غير أن المقيم عاد فسحب هذا الشرط بعد أن تنازل ورثة القتل عن الحكم . وقد تمكن احد الجناة من الوصول الى حضب فى شبه جزيرة مسندم وهى مسقط رأسه ، غير أن شيخ المنطقة قام بتسليمه الى جونز دون قيد أو شرط ، وقد تكرر مثل هذا الحادث مرتين أو ثلاث مرات فى تاريخ العلاقات بين بريطانيا وساحل الهند . الأمر الذى يدل على أن اهل تلك المنطقة يستنكرون مثل هذه الأعمال . وقد قام جونز بارسال القاتل الى مسقط ، نظرا لأن حضب جزء من سلطنة مسقط ، وهناك وضعه السيد ثوينى على فوهة احد الدافع ، واطلق المدفع عليه ، وقد أيد الفنستون حاكم بومباى وقتئذ ، اجراءات جونز هذه ، كما وافق عليها أيضا وزير الدولة (١) .

وهناك مشكلة بندر عباس التى يمكن أن يعتبر جونز مسئولا عنها الى حد ما ، ومع ذلك فقد كان كل من فريز وباجر على خطأ فى اعتقادهم ، لأن جونز هو الذى قام بمنع شيخ أبو ظبى من تقديم المساعدة الى السيد ثوينى . والواقع أن كامبل هو الذى اعترض أسطول بنى ياس ومنعه من مهاجمة بندر عباس وهو اجراء أيدته حكومة بومباى ، وكان جونز فى تطبيقه لقرار الحظر الصادر فى عام ١٨٥٥ ، انما يقتدى فى ذلك بكامبل ،

(١) الاجراءات السياسية لبومباى حلقة ٣٩٧ مجموعة ١٧ بتاريخ ١٨٦٠/١٠/١ من جونز الى اندرسون ١٨٦٠/٥/٢٢ (رقم ٨ الادارة السياسية) وملخص المراسلات الخاصة بشيوخ ساحل الهند ص ٢٧ - ٢٨ .

وكان له من الأسباب ما يبرره ، ويبدو أن كلا من بادجر و فرير قد نسي أن سبب انفجار أعمال القرصنة فى الخليج فى عام ١٨٣٤ هو اشتراك أسطول بنى ياس فى تلك الأعمال ، كما أن المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط قد تلقى توبيخا من حكومته فى ديسمبر عام ١٨٦١ ، ثم أبعد عن منصبه ، وذلك بسبب تحريضه لشيخ أبو ظبى على ارسال رجاله لمساعدة السيد ثوينى فى قمع الثورة التى نشبت ضده فى الباطنة ، وبالإضافة الى ذلك تعرضت أبو ظبى نفسها لاضطرابات داخلية عنيفة عام ١٨٥٥ ادت الى انتشار موجة من الذعر بين بنى ياس ، وقد خلع سعيد بن طحنون الحاكم من جانب أسرة آل بوفلاح وتولى المشيخة ابن عمه زايد بن خليفة نجل خليفة بن شخبوط الذى سبق أن اطاح به السيد سعيد عام ١٨٤٥ ، وقد استعان السيد سعيد بخصمه القديم الشيخ سلطان بن صقر ، وبمساعده تمكن من مهاجمة أبو ظبى فى يوليو عام ١٨٥٦ ، وقد قام بهذا الهجوم وبتدمير سوق البلدة وجزء من القلعة ، غير أن زايد بن خليفة الذى كان وقتئذ فى الظفرة عاد بسرعة الى البلاد ومنع سلطان بن صقر من الاستيلاء على أبو ظبى ، وقد ساعده فى ذلك حلفاؤه من البدو ، وفى هذه المعارك قتل سعيد بن طحنون ، ولو أن هذا الهجوم كان قد وقع قبل هذا التاريخ بستة أو تسعة اشهر ولو ان اغلبية رجال بنى ياس كانوا فى الخارج عند السيد ثوينى ليساعده فى فرض الحصار على بندر عباس لتغيرت الأمور، ولربما أدى ذلك الى اشتعال المنطقة كلها بالاضطرابات والحروب القبلية . وتنفيذا لتعليمات تلقاها جونز من حكومة بومباى قام بفرض غرامات باهظة على الشيخ سلطان بن صقر عقابا له على انتهاكه نظام الهدنة ، وكانت هذه الغرامات هى التى اتخذ منها بادجر مبررا لتوجيه النقد الى جونز (١) ،

(١) ملخص للمراسلات الخاصة بزعماء ساحل الهدنة ص ١٧ - ١٨ .

كما ان اتهام بادجر لجونز بأنه فشل في اخطار حكومته بنصوص المعاهدة التي وقعتها مسقط وفارس عام ١٨٥٦ وأن الحكومة لم تعلم عنها شيئاً الا من رسالة بادجر ، فهذا قول لا يقوم على أى أساس ، فقد كان جونز بالاحرى يوافي حكومته بانتظام بتطور المفاوضات فيما بين عامى ١٨٥٥ - ١٨٥٦ كما بعث لها بملخص بنصوص المعاهدة (١) . صحيح ان جونز لم يتمكن من الحصول على نسخة كاملة من المعاهدة ، الا انه بالتأكيد قد بعث بخطاب تلقاه من السيد ثوينى الى السير جيمس اوترام ، وذلك فى مايو سنة ١٨٥٧ ، وكان الخطاب يتضمن نصوص المعاهدة ، وتولى اوترام ارساله الى وزارة الخارجية البريطانية (٢) فاذا كانت نصوص هذه المعاهدة ليست فى صالح مسقط فان الذنب لم يكن ذنب جونز ، أو أنه يعتبر منحازا مع الفرس ضد مسقط ، ولو كانت حكومة بومباى ترغب حق فى مساعدة السيد سعيد فى مشكلة بندر عباس لكان فى استطاعتها أن توعز الى جونز بهذا المعنى ، غير انها لم تفعل ، وبالتالي فلم يكن فى

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٤١ المؤرخ ١٨٥٦/٦/١٠ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٨/٢٧
١٨٥٥/١١/١٩ (رقم ٤٤ الادارة السياسية) مجلد ١٣٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٤١ المؤرخ ١٨٥٦/٦/١٠ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٨/٢٧
(رقم ٧ الادارة السرية) ومجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٦/١/١٢ (رقم ١٧ الادارة السرية) .

(٢) انظر فارس والخليج مجلد ١١٢ من اوترام الى كلارندون بغداد ١٨٥٧/٦/٤ ومرفق صورة من خطاب جونز الى اوترام ١٨٥٧/٥/١٤
(رقم ٣٥ الادارة السرية) ومن السيد ثوينى الى جونز ١٨٥٧/٤/٢٥ .

وسع جونز أن يظهر تأييده الى السيد سعيد بصفته الخاصة ، كما أن السيد سعيد لم يكن يرغب في الوساطة البريطانية . واذا كانت نتائج مشكلة بندر عباس قد جاءت مخيبة للآمال فلم يكن ذنب جونز اطلاقا ، ولكن من المؤكد أن جونز كان متساهلا بالنسبة لموقف حكومته في هذه المشكلة ، ولكنه تساهل لا يصل في حجمه الى مستوى تساهل بيلي في مشكلة البحرين عام ١٨٦٠ ، ورغم هذا فان بيلي لم يتعرض لأى توبيخ على الاجراءات الحمقاء التى قام بها ، وانما على العكس من ذلك فقد عين في منصب جونز بعد مضى ثلاثة أعوام .

ومن المحتمل ان ابعاد جونز من منصبه كمقيم بريطانى قد تم في فترة كان لابد منها ، فقد كان قد أمضى فترة طويلة في خدمة المنطقة ، كما كان يفتقر أيضا الى بعض الميزات التى لابد أن تكون متوفرة في منصب المقيم ، وبالأخص في تلك الفترة التى كانت تشهد تغيرات هامة في منطقة الخليج . وربما كان التوافق في كونه من ضباط البحرية ، وخروجه في اجازة طويلة عند اتخاذ قرار الغاء الأسطول الهندى ، قد هيا الفرصة لانهاء خدمته ، الا أنه لم يكن من الانصاف أن يتم هذا الاجراء بالطريقة التى عرضناها ، وأن يتعرض للاهانات سواء في سلوكه او كفاءته بالشكل الذى استخدمه فريز ضده ، ولعله مما يثير السخط أن يكون أهم جانب في مشكلة جونز والتى سردناها آنفا ، أنها تعكس ميل فريز الى التلاعب بحقائق هذه المشكلة بطريقة تخدم أغراضه وهى استبدال جونز بمرشحه بيلي (١) .

(١) أما عن محاولات فريز الحصول على وظيفة مناسبة لبيلي في نيماين ١٨٦٠ - ١٨٦٢ (انظر حياة ورسائل السير مارتل فريز) مجلدان طبعة لندن ١٨٩٥ تأليف مارتينو ص ٤٨٤ - ٤٨٥ وص ٥٠٢ - ٥٠٥ .

وكان فرير يهدف بذلك الى التأثير فى سير الامور داخل منطقة الخليج ، خلال السنوات العشر التالية ، وبالأخص فى الاتجاهات التى سوف تسير عليها السياسية البريطانية هناك ، وخلال وجود فرير فى بومباى ، لم يكن يسمح اطلاقا لاحد بالانتقاص من أهمية بيلى ، وحتى بعد تعيين فرير فى مجلس الهند ، فقد استمر يدافع عن صنيعته بيلى ، ويؤيد كل مواقفه ، وأيا كانت التقارير التى يبعث بها بيلى وتوصياته مضللة وحافلة بالاططاء فان فرير لم يكن يتردد فى تأييده ، ومنع توجيه الانتقاد اليه ، وفوق كل ذلك كان فرير يحاول اقناع غيره من رجال المسؤولية بالتساهل تجاه بيلى ، والتجاوز عن اخطائه ، كما أن بيلى هو الآخر استغل تأييد فرير له ، حتى انه كان يرفض أى انتقاد يوجه اليه فى مركزه الشخصى أو الرسمى ، وكان يشترك مع فرير فى نقطة ضعف واحدة ، الا وهى تغليب علاقته الشخصية على قراراته السياسية فى تعامله مع كل من زملائه ومرءوسيه . وقد اتسمت فترة توليه الممثلة فى الخليج بصراعات تافهة مع غيره من زملائه ، كما اتسمت باجراءات سياسية حمقاء أدت الى توريط حكومته فى مشاكل شبه الجزيرة العربية ، وكان لها من النتائج ما لاتزال آثاره باقية حتى اليوم .

الفصل الثالث عشر

الحملة على تجارة الرقيق

١٨٤٢ - ١٨٧٣

لم تكن دهشة السيد سعيد وقلقه من قرار الحكومة البريطانية بوضع حد لتجارة الرقيق ، عندما أبلغه به هامرتون فى يناير ١٨٤٢ على غير اساس ، وكان السيد سعيد قد علم بهذا القرار منذ بداية عام ١٨٢٦ ، ثم مرة أخرى فى عام ١٨٣٩ ، وبالنسبة للمرة السابقة كان علم السيد سعيد بهذا القرار يرتبط باجراءات الكابتن أوين فى ممباسا ، ولكن السيد سعيد فى ذلك الوقت لم يرفض الفكرة اطلاقا ، وانما حدد شروطا لوقف تجارة الرقيق ، وان نستطيع القول أن السيد سعيد كان جادا فى موقفه هذا ، لانه لم يكن قد تم اختباره بعد ، حتى يمكن أن ترفض الحكومة البريطانية شروطه وفى مايو عام ١٨٣٩ عاد الكابتن كوجان فائار هذا الموضوع مع السيد سعيد خلال المفاوضات التى أجراها معه لعقد الاتفاقية التجارية التى تم التوقيع عليها فى ذلك الشهر . وعندما سأل كوجان عن شروطه لوقف هذه التجارة ، وهل كان يكفيه ضم البحرين اليه ، كما سبق أن أبدى رغبته ، لم يتحمس السيد سعيد للفكرة ، وانما رفض ضم البحرين اليه دون تعهد من الحكومة البريطانية لحمايته ، ولو ضمت البحرين اليه على أساس مساندة الحكومة البريطانية له ضد الدول الاسلامية الأخرى، فانه قد يوافق على منع بيع العبيد فى المنطقة الواقعة غرب منطقة بركا

على ساحل الباطنة ، ومناطق الخليج الأعلى (١) وعندما سأله كوجان عن مقدار التعويض المالى الذى يكفيه لوقف هذه التجارة ، ووقف تصدير العبيد من مستعمراته فى افريقيا أجاب السيد سعيد بأن حجم الخسارة التى سوف يتكبدها من هذا القرار سوف لا تقل عن مائة ألف ريال بمسوى سنويا ، وأكد السيد سعيد بأنه حتى لو تم هذا المنع فإنه سوف يضطر على أية حال الى الاستمرار فى استيراد العبيد من داخلية افريقيا الى زنجبار (٢) .

لم يتمخض أى شىء عن هذه المحادثات الا ان المحاولات التى تمت لاقتناع السيد سعيد لوقف تدفق العبيد من زنجبار الى الشمال فى مقابل ضم البحرين اليه ، قد أثرت من جديد فى عام ١٨٤٠ كنتيجة لتواطؤ السيد سعيد مع محمد على باشا ، وكان الرأى السائد فى الأوساط الحاكمة فى كل من انجلترا والهند أن بريطانيا لن تضار ، اذا ما تنازلت عن البحرين للسيد سعيد ، غير أن السير كارناك حاكم بومباى عارض بشدة، التنازل عن البحرين للسيد سعيد كتعويض له عن حظر تجارة الرقيق ، وكتب فى هذا الصدد يقول : ان تصورى هو أن السيد سعيد مدين فى وجوده السياسى للحكومة البريطانية ، وأنه من الأفضل فى رأى ان يدفع تعويض للسيد سعيد يعادل دخله السنوى من تجارة الرقيق بدلا من ضم

(١) ملفات وزارة الخارجية - تقرير كوجان ١٨٣٩/٦/٧ ومرفق به صورة منه من خطاب هامرتون الى اللجنة السرية ١٨٤٢/٢/٩ .

(٢) نفس المصدر .

البحرين اليه ، وبالتالي تعريض المنطقة الى خطر نشوب الحرب « (١) .

وقد ظهر فتور موقف حاكم بومباي من السيد سعيد كرد فعل لموقفه خلال الازمة المصرية ، وبان أثره في الشهور التالية ، وقد كان السيد سعيد يعتقد بأنه من الأفضل أن تكون اتصالاته بالحكومة البريطانية بصفة مباشرة ، فيما يتعلق بتجارة الرقيق ، وبالتالي فقد أخذ اعتبارا من عام ١٨٤٢ يتجاهل وجود السلطات البريطانية في الهند ، ويحاول الاتصال مباشرة بالحكومة البريطانية في لندن وكانت اول خطوة في هذه السياسة ، هي ما حدث اثناء محادثاته مع هامرتون في يناير عام ١٨٤٢ ، حول خطاب اللورد ليفسن المؤرخ ١٨٤١/٦/٨ ، عندما صرح بأنه غير مصدق بأن الخطاب المذكور قد جاء من انجلترا ، وأنه لم يكن يتصور أن الحكومة البريطانية سوف تبعث اليه بخطاب حاد اللهجة كذلك الخطاب ، وتصور بأن الخطاب ربما جاءه من حاكم بومباي ، أو الحاكم العام للهند اللذين قال عنهما ، بأنهما موظفان تابعان للحكومة في لندن ، أو مجرد موظفين في شركة من الشركات التجارية . وعلى أية حال فقد كان هامرتون يعلم الجهة التي استقى منها معلوماته هذه . فقد دأب القنصل الأمريكي في زنجبار ار . بي . وترز على خلق المتاعب في وجه هامرتون منذ وصوله زنجبار ، وكان يرى في شخص المعتمد السياسي البريطاني هناك منافسا خطيرا ، لا على النفوذ فحسب ، بل على المصالح التجارية للولايات المتحدة في افريقيا الشرقية ، وهي مصالح لا تنحصر فقط في بيع نسيج الدموار الأمريكي في افريقيا فحسب ، وانما في تصدير العبيد الى الولايات المتحدة أيضا ، وخلال عام ١٨٤١ ملأ هذا القنصل عقل

(١) ملفات وزارة الخارجية محضر من اعداد كارنال ١٨٤٠/١٢/٧ .

السيد سعيد بحكايات ومعلومات كثيرة عن شركة الهند الشرقية ، وعلاقتها بالحكومة الأمريكية ، وقد استمد القنصل الأمريكي هذه المعلومات من جهله بحقيقة العلاقة بين هذه الشركة والحكومة البريطانية ، أكثر مما استمدّها من كراهيته لهامرتون ، وكانت النتيجة المنطقية لهذا الوضع أن السيد سعيد أخذ يعامل هامرتون بشيء من الترفع إذا لم نقل بشيء من الاحتقار ، وقد ازداد هذا الشعور عمقا في أعقاب الكارثة العسكرية الساحقة التي حلت بالجيش البريطاني في أفغانستان (١) .

وعندما استطاع هامرتون في النهاية اقناع السيد سعيد بأن الخطاب قد جاء فعلا من إنجلترا ذكر ، بأنه أيا ما كان الوضع ، فانه يرفض مضمون الخطاب ، وأنه سوف يوفد مبعوثا خاصا لاجراء اتصال مباشر مع الحكومة البريطانية (٢) . واختار السيد سعيد لهذه المهمة مستشاره الكفاء الشيخ علي بن ناصر الذي أبحر الى إنجلترا في اواخر عام ١٨٤٢ ، مزودا

(١) ذكر هامرتون في تقريره أن القنصل الأمريكي قد عاد مؤخرا من بمباي في ٧ ديسمبر الماضي وفي حقيبته كثير من الاخبار فيها أن شركة الهند الشرقية قد انهارت ، وأن العقد لن يحدد مرة اخرى ، وأن حاكم ولاية ستارا قد حقق نصرا ساحقا على الشركة ، وأن الامام اصبح خاضعا لسلطان حكومة بمباي .. واننا قد فشلنا تماما في أفغانستان والصين (مراسلات وزارة الخارجية من هامرتون الى اللجنة السرية ١٨٤٢/٢/٩ راجع أيضا « افريقيا الشرقية وغزاتها » كوبلاند ص ٥٠٦ - ٥٠٧ .

(٢) مراسلات الخارجية من هامرتون الى ويلوبي ١٨٤٢/١/٥ (رقم ٢ الادارة السرية) .

بخطابات الى كل من ملكة انجلترا وبالمستون وابردين الذى كان قد خلف بالمستون فى وزارة الخارجية ، وفى جميع هذه الرسائل أكد السيد سعيد للمستولين البريطانيين بأن حظر تجارة الرقيق سوف يؤدى حتما الى انهيار الأوضاع فى كل من شطرى السلطنة فى عمان وزنجبار ، وأنه لن يتبقى لديه شئ من الدخل لمواجهة اعباء الحكم ، وفى رسالته الى الملكة ذكر بالحرف الواحد :

والذى (١) أراد توضيحه السيد سعيد ، انه اذا تمسكت بريطانيا بقرارها هذا فسوف تكون ملزمة بتعويضه عن الخسائر المالية التى سيتكبدها أو على الأقل بجزء منها ، كما ذكر بأن ضم البحرين اليه ربما كان تعويضا معقولا . وصل الشيخ على بن نصر فى شهر مايو الى انجلترا، وبعد سلسلة من اللقاءات مع المسئولين ، تلقى رد أبردين فى شهر يوليو، وفى هذا الرد قال وزير الخارجية بأن حكومته لا تفكر فى التراجع عن قرارها بحظر تجارة الرقيق فى كل من المنطقتين العربية والافريقية ، وأما عن الخسائر المالية التى أشار اليها السيد سعيد ، فقد اكتفى وزير الخارجية بالاعراب عن استغفه الشديد ، ولكنه ذكر بأنه كان واثقا من انه يمكن تعويض هذه الخسارة عن طريق تنمية المصالح البريطانية ، وأن اقصى شئ يمكن أن تتعهد به الحكومة البريطانية ، هو البحث عن السبل لمساعدة السيد سعيد فى سد العجز المباشر ، الذى قد يترتب على حظر هذه التجارة ، كما طلب من مبعوث السيد سعيد أن يسأل سيده عن المبلغ الذى

(١) نفس المصدر من السيد سعيد الى ملكة انجلترا ١١/٢/١٨٤٢ .

يراه مناسباً لتعويضه عن هذه الخسارة ، وعن الفترة التي يتعين فيها أن يستمر هذا الدعم ، ولم يرد في كلام وزير الخارجية أية إشارة إلى البحرين .

وعلى الرغم من أن الشيخ علي بن ناصر قد استاء من رد وزير الخارجية إلا أنه لم يستسلم ، فعاد . فأوضح لأبردين بأن موقف وزير الخارجية يختلف عن موقف بالمرستون من هذه القضية ، وذلك على ضوء خطاب لنسون المؤرخ في يونيو ١٨٤١ ، وهو الموقف الذي أثار انزعاج السيد سعيد إلى حد كبير ، فقد كان بالمرستون قد اقترح في خطابه دفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه استرليني تعويضا سنويا للسيد سعيد على مدار ثلاثة أعوام . وبما أن أبردين الآن قد اقترح بأن يقوم السلطان بحتديد المبلغ بنفسه . فانه يبدو أكثر تفهماً للمشكلة ، مع ذلك فإن وزير الخارجية لا يعي تماماً ما ينطوي عليه حظر تجارة الرقيق من أخطار ، فاقترصاد افريقيا الشرقية إنما يقوم عليه ، وأن حجم النشاط الذي يمكن أن يقوم به مواطنو السلطان في كل من افريقيا وعمان في المعاملات التجارية المشروعة ، إنما يتحدد أساساً في عمليات تصدير العبيد إلى الخارج ، فإذا انقطعت هذه التجارة فسوف تنتهي زنجبار كمناطق حرة لتوزيع العبيد . نظراً لأن السفن التي تأتيها من الشمال كل عام سوف تتوقف ، كما ستتأثر واردات المنطقة من الهند وأوروبا ، وسوف لا تقل خسائر السلطان في حالة حظره لهذه التجارة عن عشرة آلاف جنيه استرليني سنوياً (١) .

(١) مراسلات الخارجية من علي ابن ناصر إلى أبردين ١٨٤٢/١/٣ .

غير أن هذه الاعتبارات كلها قد فشلت في اقناع ابردين بموقف السيد سعيد ، وفي ٩ نوفمبر أبلغ مبعوث السلطان بانتهاء المحادثات ، وتم تسليمه رد ملكة إنجلترا ، ورد ابردين على رسائل السيد سعيد ، ولم تتضمن الردود أى شيء يبعث على الأمل فى نفس السيد سعيد ، وانما على العكس من ذلك فقد طلب اليه صراحة أن يبحث عن كل وسيلة ممكنة لوضع حد لتجارة الرقيق (١) . وازاء هذا الوضع لم يكن هناك أمام السيد سعيد مجال للتملص ، وأصبح مصير تجارة الرقيق الافريقية مصيرا محتوما ، والأمل الوحيد الذى بقى للسيد سعيد هو أن يحقق ابردين وعده بتعويضه عن الخسارة المالية التى ستنتج عن تحريم هذه التجارة ، والواقع أن وعد ابردين بالتعويض كان اقل عمل يقوم به وزير الخارجية بالنظر الى جسامه التضحية التى كان يطلبها من السيد سعيد ، لقد سبق للسلطان بالفعل أن قدم تنازلات عديدة للبريطانيين منها : (١) فقد أمر بحظر بيع الرقيق للأوربيين بمقتضى معاهدة مرسى (٢) بموجب معاهدة ديسمبر سنة ١٨٣٩ أمر بحظر تصدير الرقيق الى الهند وتحريم تعامل رعاياه فى العبيد المستوردين من الصومال ، ولكن بريطانيا تطلب منه الآن ما لم تطلبه من أى حاكم مسلم من قبل ، وحتى لو فرضنا ان السيد سعيد قد وافق على طلبها هذا ، الا انه من المشكوك فيه ان يستطيع السيد سعيد إلغاء تجارة الرقيق فى افريقيا الشرقية ، ومع ذلك فاذا لم يفعل فان الحكومة البريطانية سوف تعتبره مسئولا عن استمرار هذه التجارة ، وبالتالي فلم يكن من الغريب ألا يرد السيد سعيد على سؤال ابردين حول تحديد التعويض المالى الذى يكفيه للتنازل عن ممارسته لهذه

(١) نفس المصدر من ابردين الى على بن ناصر ١٨٤٢/١١/٩ .

التجارة ، كما أن ابردين من جانبه قد اعاد التفكير فى هذا الطلب ، ولم يعد يضغط على السيد سعيد لتحديد موقفه .

لم يستأنف بحث هذه القضية قبل ابريل ١٨٤٤ وذلك خلال زيارة كوجان لمسقط ، وكان كوجان قد اعتزل الخدمة فى الأسطول الهندى ، وكان هدفه من زيارة زنجبار هو الحصول على تصريح من السيد سعيد لإنشاء مزرعة لقصب السكر يعمل فيها العبيد الافريقيون (١) ، وخلال المحادثات تطرق الحديث حول مقترحات كوجان التى عرضها كوجان عام ١٨٤٢ ، وطلب منه نقل رسالة الى وزير الخارجية البريطانية ومفاتيحه حول الشروط التى يتوقع أن يوافق السيد سعيد بموجبها على حظر تجارة الرقيق فى زنجبار ، أما الشروط التى عرضها السيد سعيد فقد كانت ثلاثة هى (١) ضم البحرين الى ممتلكاته بشرط أن تتعهد بريطانيا باستمرار حكم السيد سعيد على البحرين (وقال بأن هذا الشرط يعتبر بالنسبة اليه أفضل من التعويض المالى) (٢) الشرط الثانى ان لا يكون اى تدخل من الجانب البريطانى فى عمليات نقل العبيد من داخلية افريقيا الى زنجبار وذلك ضمن مساحة تحدها منطقة لاموه من الشمال وكلوة من الجنوب وتشمل زنجبار وبمبه ومافيا والشرط الثالث الا يعتبر السيد سعيد مسئولا عن أى انتهاك لقانون حظر تصدير العبيد اذا تم التصدير

(١) حول هذا راجع مراسلات وزارة الخارجية وعلى الأخص خطاب

هامرتون الى ابردين ١٣/٤/١٨٤٤ .

(٢) نفس المصدر من سعيد الى كوجان ١١/٤/١٨٤٤ .

دون علمه (١) . بعد مضي ثلاثة أشهر وضع السيد سعيد شرطا آخر يمكن اعتباره الشرط الرابع ، وهو طلبه ان تضمن الحكومة البريطانية خلافة الحكم لكل من نجليه في مسقط وزنجبار (٢) .

لقد اعتبر ابردين هذه الشروط كمقدمة لموافقة السيد سعيد على حظر تجارة الرقيق في مستعمراته الافريقية ، ولم يبق امام الحكومة البريطانية الا الموافقة عليها . أما بالنسبة لموضوع البحرين فقد كان تحقيق هذا الشرط خارجا عن سلطة الحكومة البريطانية ، وبالأخص أن ابردين كان قد أوضح في لهجة عنيفة لحكومة فارس ان مطالبتها بالسيادة على البحرين هي مطالب مرفوضة كما أن بريطانيا لا يمكن ان تتعهد للسيد سعيد بضمان خلافة الحكم لنجليه السيد ثويني والسيد خالد في كل من مسقط وزنجبار ، خاصة وأن الخلافة على الحكم في اسرة آل بوسعيد لم تكن تتم بصورة سليمة ، ولهذا فقد كان ابردين يعتقد عدم استطاعة بريطانيا الزج بنفسها في الصراعات التي قد تنشأ على الحكم بين الاجنحة المتنافسة من اسرة آل بوسعيد ، والا سيكون ذلك تصرفا سياسيا غير سليم (٣) كذلك فان الشرط الخاص بتقسيم

(١) نفس المصدر خطاب من سعيد الى ابردين ١٨٤٤/٤/٨ في نفس المجلد .

(٢) ملفات الخارجية من سعيد الى ابردين ١٨٤٤/٧/٢٣ « وان املنا ورجاءنا من الحكومة البريطانية أن تنظر بعين الرضا الى نجلينا السيد خالد والسيد ثويني » .

(٣) ملفات الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٤/٧/٣١ (رقم ٢٣) .

السلطنة بين نجليه موضوع تحيطه الشكوك (١) أما الشرطان
الأخيران فلم يكن يشكل قبولهما أى عقبة ، وفى شهر ديسمبر
١٨٤٤ أعد ابردين ، بالتشاور مع رجال مكتب الهند رده على السيد
سعيد ، ومسودة لمعاهدة ، وطلب من هامرتون تقديمها للسلطان عند
اجتماعه به فى مسقط . وقد أعرب ابردين فى خطابه عن اسفه لالحاح
السيد سعيد على موضوع الخسارة التى قد يتعرض لها فيما لو طبق
الحظر على تجارة الرقيق ، وما سوف يسفر عنه من انخفاض فى عمليات
تصدير العبيد ، وأشار ابردين الى امكانية تعويض هذه الخسارة عن طريق
ازدياد حجم المعاملات التجارية المشروعة . أما عن البحرين فقد اوضح
وزير الخارجية فى خطابه بأنه لا يستطيع تحقيق رغبة السيد سعيد فى
ضم البحرين اليه ، مقابل حظره لتجارة الرقيق ، كما أكد له عدم وجود
أى معارضة على اعمال نقل البريد العادية ضمن مستعمراته الافريقية ،
ففى مسودة المعاهدة بند تضمن بمقتضاه الزام الحكومة البريطانية باستمرار
عمليات نقل البريد ، باعتبارها حقا من حقوق السيد سعيد ، لاتنازلا من
الحكومة البريطانية له (٢) وتتضمن مسودة المعاهدة الى جانب الديباجة
ثلاث بنود ، وفى البند الأول يتعهد السلطان بحظر تصدير العبيد من
مستعمراته الافريقية ، وبأن يلتزم المسئولون بتطبيق هذا الحظر ، أما البند
الثانى فيلتزم السيد سعيد بوقف استيراد العبيد من أى جزء من افريقيا
الشرقية الى مستعمرات السيد سعيد فى آسيا ، وبأن يستخدم السيد

(١) ملفات وزارة الخارجية من ابردين الى السيد سعيد

١٨٤٤/١٢/٢١

(٢) ملفات الخارجية من ابردين الى سعيد ١٨٤٤/١٢/٢١ .

سعيد نفوذه مع زملائه من حكام شبه الجزيرة أو الخليج باتخاذ نفس الاجراءات ، وبموجب البند الثالث يلتزم السيد سعيد بتفويض سفن الأسطول الملكى البريطانى لشركة الهند الشرقية باعتراض وحجز أى سفينة يثبت أنها تقوم بنقل العبيد خارج نطاق المستعمرات الافريقية سواء كانت هذه السفن تابعة له أو لأحد رعاياه (١) .

ونظرا لما حدث من تأخير فى نقل رسالة أبردين الى السيد سعيد فإنها لم تصل اليه قبل شهر أغسطس ١٨٤٥ ، وقد حدث عند وصول الخطاب أن كان هامرتون موجودا فى زنجبار ، للحصول على موافقة السيد سعيد على تعديل لاحدى فقرات معاهدة مورسبى لعام ١٨٢٢ ، وهو التعديل الذى اقترحه الماجور هانيل المقيم البريطانى فى الخليج بإيعاز من حكومة بومباى ، وفى هذه الأثناء لاحظ كل من هانيل وهامرتون وجود بعض التجار الهنود يمارسون بيع وشراء الرقيق سواء عن طريق مباشر أو عن طريق تمويل مثل هذه التجارة دون تدخل من السلطات المحلية ، بالرغم من أن البند الرابع من معاهدة مورسبى يلزم السيد سعيد بتقديم مساعدته فى اعتقال الرعايا البريطانيين الذين يتاجرون فى الرقيق ، وقد لاحظ هانيل عند مراجعته للنص العربى للمعاهدة المذكورة أنها خالية من هذا الشرط ، وبناء على ذلك فقد أمر هامرتون بأن يطلب من السيد سعيد تعديل النص العربى بحيث يتلاءم مع النص الانجليزى (٢) غير أن السيد

(١) نفس المصدر من أبردين الى هامرتون ١٨٤٤/١٢/٢١
(رقم ٣) ومعه صورة المعاهدة .

(٢) سجل الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٣٠ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٤٤/١٢/٣١ (رقم ١٠٠ الادارة السياسية) .

سعيد عرض تعهدا كتابيا دون ادخال التعديل على نصوص المعاهدة ،
وبأن يلزم خلقاءه من بعده بالتمسك بهذا التعهد (١) . وقد تبين أن السيد
سعيد كان ساخطا على هذه المعاهدة ، ويعرب عن ندمه على ابرامها ،
خصوصا وأنها لا تنحصر فى حظر تجارة الرقيق مع جزيرة سيشل ، وانما
تشمل أيضا مسقط والسواحل الشمالية للهند (٢) .

ولهذا فقد وجد هامرتون أن الظروف غير ملائمة لمفاتيحة السيد
سعيد فى هذا الموضوع عند تسليمه رسالة أبردين ، وقد وجد السيد
سعيد على استعداد لمناقشة نصوص المعاهدة وعقد مع هامرتون عدة
اجتماعات فى شهر سبتمبر لمراجعة بنودها ، وفى كل اجتماع من هذه
الاجتماعات كان السيد سعيد يركز على موضوع الخسائر التى سوف
يتكبدها من جراء هذا القرار ، وان كان لم يعترض على رفض أبردين ضم
البحرين اليه ، ولكنه أعرب عن اسفه لهذا الموقف ، وقال انه لابد من
حصوله على تعويضات كافية تغطى خسائره من الرسوم الجمركية ، ومن
دخله العام نتيجة للانخفاض الذى لابد أن يطرا على تجارة السلطنة فى
أعقاب حظر هذه التجارة الخارجية ، وحسب تقديره لهذه الخسائر
فإنها لن تقل عن ٣٥ ألف الى اربعين ألف ريال نمسوى كل عام ، اى ما يعادل
(٧ آلاف ، جنيه ٨ آلاف جنيه استرلينى) ، كما أوضح للمبعوث البريطانى
بأنه لا يمكن تطبيق الحظر فورا ، وأنه لابد من مضى بعض الوقت كى

(١) للاطلاع على تعهد الحظر انظر « المعاهدات » ص ٥٩ — ٦٠ .

(٢) الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٣٣ من الحاكم العام الى
مجلس الادارة ١٨٤٦/١/٣٠ رقم ١٦ الادارة المياسية) .

يتسنى له اتخاذ التدابير اللازمة لإبلاغ رعاياه بهذا القرار ، كما خُصص السيد سعيد على أن تتضمن المعاهدة شرطا ينص على إعفاء السفن التي تقل أحد أفراد عائلته من هذا القانون ، وكان يريد بذلك أن يجنب أفراد الأسرة التعرض للتفتيش أو المصادرة ، لما سوف ينجم عن ذلك من إحراج لأفراد أسرته إذا وجدوا أنهم يقومون بنقل العبيد في سفنهم ، وكان هناك بالإضافة الى ذلك ما يشغل بال السيد سعيد بالنسبة للحظر ، وذلك بالنسبة للسفن التي تأتي الى زنجبار من الشمال ، وبالأخص من البحر الأحمر ، وطلب الا يشملها هذا القانون ، والسبب ، كما اكتشف هامرتون فيما بعد ، هو احتمال وجود عبيد يعملون في بلاط السلطان ، والذين يؤتى بهم من الحبشة ، وطالب بعدم التعرض لهذه السفن ، كما حذر من أنه لا يملك أى نفوذ على الحكام فى شبه الجزيرة ، وبالتالي فإنه لا يستطيع اقناعهم بالتخلي عن تجارة الرقيق (١) .

وبالرغم من تعهد هامرتون بنقل هذه التحفظات التى أبدأها السيد سعيد الى ابردين الا أنه اوضح بأنه ليس لديه الصلاحيات التى تخوله اضافة مثل هذه الشروط الى المعاهدة ، وعندما سأل هامرتون السيد سعيد ، عما اذا كان مستعدا للتوقيع على المعاهدة بالصيغة التى وضعها ابردين ، ثم ترك المسألة للحكومة البريطانية لكى تقرر الطريقة التى تلبى بها رغباته ، وافق السيد سعيد على اقتراح هامرتون ، وأبلغه بأنه سوف يطلب من ابردين اعداد ملحق للمعاهدة يتضمن هذه الشروط الثلاثة . وهكذا فى يوم ٢ أكتوبر ١٨٤٥ وقع كل من السيد سعيد وهامرتون على

(١) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٥/١٠/٤

اتفاقية تقضى بحظر تجارة الرقيق الخارجية فى المناطق الخاضعة للسيد سعيد فى افريقيا الشرقية . وقد جاءت هذه المعاهدة على غرار ما اقترحه ابردين باستثناء المناطق الافريقية الخاضعة للسيد سعيد ، حيث تستمر هذه التجارة بموجب تلك المعاهدة ، كما نصت المعاهدة على أن يبدأ العمل بها اعتبارا من أول يناير ١٨٤٧ (١٥ محرم ١٨٦٣) وذلك لاعطاء الفرصة الكافية لاختار الأشخاص الذين يعينهم الأمر (١) وقد قام السيد سعيد باعداد مسودة خطاب بمساعدة هامرتون حدد فيها البنود الإضافية التى ذكرها لهامرتون وطلب اضافتها الى المعاهدة وهى (١) عدم تدخل الأسطول البريطانى فى تجارة الرقيق داخل المناطق الافريقية الخاضعة للسيد سعيد (٢) اعفاء السيد سعيد من المسؤولية بالنسبة للعبيد الذين يتم تصديرهم عن طريق التهريب (٣) اعفاء السفن القادمة الى زنجبار من البحر الأحمر وشبه الجزيرة من التفتيش والمصادرة (٢) .

لم يبعث ابردين برده على مقترحات السيد سعيد الأخيرة ، ربما لأنه اعتقد بأن البنود الثلاثة لا تستدعى اضافتها الى المعاهدة ، أو ربما لأن الموضوع قد غاب عن باله ، ولكن الخطأ الأكبر الذى وقع فيه ابردين هو عدم ارسال رده الى السيد سعيد حول موضوع الخسائر ، ولم تبحث هذه المشكلة من جديد الا بعد أن حل بالمرستون محل ابردين فى

(١) انظر « المعاهدات » فصل ١١ .»

(٢) ملفات الخارجية من السيد سعيد الى ابردين ١٨٤٥/٩/٢٧ ونفس المصدر مجلد ٦٤٧ من هامرتون الى ابردين ١٨٤٥/١٠/٤ (رقم ٧) و ١٨٤٦/١/٢٤ ومرفق معه نسخة من المعاهدة . أما النسخ الأصلية فقد فقدت فى الطريق أثناء نقلها الى انجلترا .

وزارة الخارجية . وفى شهر أغسطس عام ١٨٤٦ قدمت ادارة شئون
تجارة العبيد بوزارة الخارجية مذكرة الى بالمرستون تطلبه باصدار قراراته
بالنسبة للشروط الثلاثة التى وضعها السيد سعيد ، وبخصوص
التعويضات ، وقد وجهت المذكرة نظر بالمرستون الى اقتراحه السابق
فى شهر يونيو ١٨٤١ بدفع الفين من الجنيهات الاسترلينية كل عام ولمدة
ثلاث سنوات للسيد سعيد تعويضا عن خسائره بالنسبة لحظر هذه
التجارة ، ثم فى الشهر التالى كتب هامرتون الى وزير الخارجية يقول ،
بأن السيد سعيد قد أصبح يعانى كثيرا من موضوع حظر تجارة الرقيق ،
وأضاف بان السيد سعيد يستحق كل مساعدة يمكن ان يقدمها اليه شعب
حكومة بريطانيا (١) وقد رد بالمرستون على خطاب هامرتون برسالة مليئة
بالعبارات الطنانة جاء فيها :

« يتعين على الكابتن هامرتون بان ينتهز كل فرصة ممكنة لتحذير
هؤلاء العرب من أن الشعوب الأوروبية قد عقدت العزم على وضع حد
لتجارة الرقيق الأفريقية ، وبأن العناية الإلهية قد اختارت بريطانيا العظمى
لتنفيذ هذه الإرادة ، كما ينبغى أن يوضح له بأنه سيكون من العبث ان
يحاولوا الخروج عما قدر فى الكتاب ، وأن يطأطأوا رءوسهم لدولة عظمى
كبريطانيا ، وبأن ينبذوا هذه المهنة التى قدر لها بالزوال ، وأن تشبثهم
بها انما سيزيد من المتاعب والخسائر لهم ، وبالتالي فمن الأفضل لهم أن

(١) ملفات الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٦/٩/٢٨

يوجهوا جهودهم وطاقاتهم لتطوير أوطانهم وتنميتها بالأعمال التجارية
المشروعة (١) .

من الواضح أن هذا البيان الملئ بالعبارات العنانة كان الكلمة الأخيرة
فى الموضوع ، وبعده لم يذكر بالمرستون شيئاً عن الموضوع ، الا أن السيد
سعيد كان له رأى آخر فهو لم يكن يتصور أن الحكومة البريطانية لن تدفع
له تعويضات مقابل تخليه عن تجارة الرقيق أو رفض شروطه الأخيرة ،
وعلى أية حال فقد فسر صمت بالمرستون بأن الرجل لم يكن قد وصل الى
قرار نهائى بعد فيما يتعلق بقيمة التعويض ، وبأنه قد يكون موافقا
ضمنيا على الشروط التى اضافها السيد سعيد الى نصوص المعاهدة .
وقد ظل السيد سعيد عاما كاملا فى انتظار رد بالمرستون وفى بداية عام
١٨٤٨ اعترف السيد سعيد لهامرتون بأنه لا يستطيع أن يتصور بأن وزير
الخارجية البريطانية يعتمد عدم الرد على مطالبه ، واكد لهامرتون بأنه
سوف يكون سعيدا لو قام هامرتون بتذكير بالمرستون بأن السيد سعيد
لا يزال ينتظر ردا منه . وفى نهاية العام تسلم السيد سعيد رد بالمرستون .
وقد ذكر فى رده بأنه لا يرى داعيا لادراج البنود الاضافية الى نصوص
المعاهدة وأما بالنسبة للتعويض فقد ذكر بالمرستون بأن حكومة صاحبة
الجلالة تأمل بان يؤدي حظر تجارة الرقيق الى ازدياد الأعمال التجارية
المشروعة التى لا بد أن تتحقق فى اعقاب حظر تجارة الرقيق ، وان السيد
سعيد سوف يحصل على تعويضات كبيرة عن الخسائر التى تكبدها من
جرائ هذا الوضع (٢) .

(١) مذكرة بالمرستون ١٨٤٦/١٢/٦ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى هامرتون
١٨٤٨/٩/٣٠ (رقم ١) .

أما كيف وافق السيد سعيد على مضمون معاهدة ١٨٤٥ فإن الشباب ذلك لاتزال غامضة ومجهولة ، ولعله كان يخشى أن يعود الوهابيون الى الظهور مرة أخرى في عمان ، وربما توقع ان يكسب تأييد بريطانيا له في حالة تأزم الموقف من جديد فوافق على منحها تلك التنازلات فيما يختص بتجارة الرقيق ، غير أن السيد سعيد بهذا الاجراء انما كان يسببهم في اضعاف مركزه وسلطته في عمان ، فقد كان لابد أن تثور القبائل العمانية عليه بسبب موافقته على القرار الخاص بحظر تجارة الرقيق . والواقع أن التدمير ضد حكم السيد سعيد كان قد بدا بالفعل في شكل التمرد الذي وقع في عمان الذي كان يهدف الى بعث نظام الإمامة في البلاد ، كما كان الفرع الثاني من أسرة آل بوسعيد يتأهب بزعامة السيد حمود بن عزان والى صغار لانتزاع السلطة من السيد سعيد وترشيح نفسه لمنصب الامام في عمان »

ومن ناحية أخرى ، فاننا اذا حكمنا على الاوضاع من خلال السنوات الأخيرة فسوف نجد أن السيد سعيد قد ادار ظهره لحكمه في عمان بصورة نهائية ، وان محاولته لتعيين نجليه لخلافته على الحكم في كل من شطري السلطنة تعتبر دليلا على هذه الرغبة . وعلى الرغم من معارضة هامرتون بشدة على تقسيم السلطنة ، بسبب ما يتمخض عنها من أضرار جسيمة على عمان ، الا أن رؤساءه في كل من الهند وانجلترا ، لم يكن يعينهم هذا الأمر ، وبالتالي فاتهم لم يقوموا بدراسة طلب السيد سعيد بتقديم ضمانات له مقابل هذا الحظر . والاستنتاج الوحيد الذي يخرج به المرء من مجمل تلك الأحداث هو أن السيد سعيد لم يجد مفرًا في النهاية

من الازعان لمطالب الحكومة البريطانية ، وقد فقد مميزات القوة التي كان يتصف بها سابقا ، وجاء في تقرير لهامرتون بعث به في شهر يوليو ١٨٤٤ :

« بأن السلطان قد بلغ الخامسة والسبعين من عمره ، وأنه في خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة قد انتابه تغير كبير وانهارت قواه ، ربما من كثرة تعاطيه للمنشطات الجنسية التي كان يتناولها لاشباع رغباته الجنسية (١) وكان شغله الشاغل في الأعوام الأخيرة من حكمه هو كيف يحافظ على حياة الترف والرفاهية التي كان يعيشها في زنجبار ، ومن هنا لم تكن نهمة أمور الدولة على الرغم من خطورتها ، وكان يهرع من وقت الى آخر الى زنجبار ، وكان من نتيجة ذلك أن ركز السيد سعيد على جلب اعداد كبيرة من العبيد الاناث من الحبشة لكي تنضم الى حريمه مقابل وعود زائفة بدفع تعويضات اليه .

ولم يعرف الاثر الذي أحدثه توقيع معاهدة حظر تجارة الرقيق على تدفق العبيد من زنجبار الى الشمال ، وكانت هناك تكهنات كثيرة حول هذا الموضوع بين الفترة الواقعة لتوقيع المعاهدة وتطبيقها . أما هامرتون فلم يكن متفائلا على الاطلاق من أهمية المعاهدة منذ البداية ، خاصة وان مبدأ تطبيق نصوص هذه المعاهدة على السلطان وحده ، وكما أشار هامرتون عام ١٨٤٦ في سبتمبر ، لم تكن لدى السلطان أى سفن صالحة للعمل ، كما لم يكن لديه ضباط بحريون أو بحارة ، وكل ما كان لديه هو

(١) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٤/٨/٣١ (رقم ٣ الادارة السرية) وقد كان السيد سعيد في الرابعة والخمسين من عمره في ذلك الوقت .

خمسة سفن فارغة ، وحتى اذا افترضنا اذا كان لدى السلطان سفن للعمل ومجهزة بالمعدات اللازمة فانها لم تنفذ أوامره ، فقد كان من المحتمل أن يرشى رجال هذه السفن وقد يشتركون بأنفسهم فى تجارة الرقيق لحسابهم الخاص (١) كما أن معارضة اهل مسقط وزنجبار للمعاهدة مسألة لا تحتاج الى تأكيد ، وكان الخوف على عدم تطبيق المعاهدة متوقعا بصورة أكبر من جانب قبائل الساحل العمانى او عرب الشمال ، كما كان يسميهم اهل زنجبار ، فقد نص البند الأول من المعاهدة بالتزام السيد سعيد باقناع أهالى الساحل بالتخلي عن ممارسة هذه التجارة ، وعلى الرغم من تأكيد السيد سعيد بالمرستون بأنه لا يملك أى سلطة على سكان الساحل ، الا أن بالمرستون لم يكثرث لموقف السيد سعيد ، ولهذا فقد كان من المحتمل ان ينصب الغضب عليه لتورطه فى عقد معاهدة يعارضها أهل البلاد . أما موقف وزير الخارجية البريطانى فقد كان يختلف عن هذا ، فقد كان يعتقد بأن سكان المنطقة جميعهم لابد وأن يخضعوا للأمر الواقع ، بعد أن يتم حرمانهم من المورد الأساسى لتجارة الرقيق وهو زنجبار (٢) .

غير أن هانيل وهامرتون لم يكونا يشاطران وزير الخارجية هذا: الرأى وفى موسم تجارة الرقيق عام ١٨٤٥ ، ورد الى منطقة ساحل الهند ١٧٨٠ فردا من العبيد وكان قسم كبير منهم من مناطق أخرى

(١) نفس المصدر من هامرتون الى بالمرستون ١٨٤٦/٩/٢٨
(رقم ١٥) .

(٢) . ملفات وزارة الخارجية من ادنجتون و وكيل وزارة الخارجية (الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٦/٩/٣ .

وخاصة من بربرة وزيلع وتاجورا على ساحل البحر الأحمر (١) وكانا من رأيهما بأن الاكتفاء باخطار شيوخ الهدنة بحظر استيراد العبيد من زنجبار لن يؤدي الى وضع حد لهذه التجارة ، فقد سبق للسيد سعيد أن أصدر مثل هذا الحظر عام ١٨٤٦ ، غير ان نص ذلك المرسوم قد صيغ بحيث يوحى وكأن البريطانيين هم الذين أرغموه على إصدار ذلك المرسوم ، وقد كان طبيعيا أن يفعل السيد سعيد ذلك ، وذلك حماية لنفسه ، ولكنه في نفس الوقت أكد رأى هامرتون بأن العبء الأكبر في تنفيذ هذا المرسوم كان سيقع على عاتق الحكومة البريطانية ، وبالتالي فقد كان من الأفضل كى يتم تطبيق المرسوم بصورة كاملة ، عقد اتفاقيات مماثلة مع شيوخ ساحل الهدنة يتعهدون فيها بالتخلي نهائيا عن تجارة الرقيق ، وكان هامرتون قد تقدم بهذا الاقتراح الى السلطات البريطانية في الهند في صيف عام ١٨٤٦ ، ولكن اقتراحه يتضمن بعض التحفظات ، وكان الخطأ الذى يراه هامرتون فى هذا الاجراء هو احتمال أن يؤدي الى انتقال هذه التجارة الى الموانئ الفارسية والتركية على الخليج ، وأنه فى حالة حدوث هذا ، فان قبائل ساحل الهدنة ، وخاصة القواسم سوف يضطرون الى نقل ملكية سفنهم ولو شكليا الى اقاربهم المقيمين على الساحل الفارسى حتى يضمنوا لانفسهم الاستمرار فى هذه التجارة .

وجاء فى مذكرة بعث بها هانييل فى مايو ١٨٤٦ الى رؤسائه فى الهند ، أن الوسيلة الفعالة لوضع حد لتجارة الرقيق هى ان تقوم الحكومتان التركية والفارسية باصدار مرسوم يحظر ممارسة هذه التجارة

(١) سجل الخطابات السياسية لحكومة بومباي مجلد ٣٢ من الحانم الى مجلس الادارة ١٨٤٥/١١/٢٧ (رقم ١٣١ الادارة السياسية) .

فى المناطق الواقعة على الساحل الفارسى من الخليج وتفويض الحكومة البريطانية بالعمل على تطبيق هذا المرسوم ، ويقول هانيل بأنه ليس هناك أى فائدة من محاولة الحصول على تنازلات أخرى من زعماء السواحل العربية الذين لا ينبغي أن نتوقع منهم التخلّى بسهولة عن مثل هذه المهنة المربحة (١) .

وقد تم الاتصال بالفعل بالباب العالى فى هذا الشأن وذلك منذ أواخر عام ١٨٤٨ لاستطلاع رأى السلطات هناك فيما اذا كانت على استعداد لاصدر مرسوم بحظر تجارة الرقيق داخل الامبراطورية العثمانية ، وكان بالمرستون يرى بأن أنسب فرصة لاجراءاتصال بالوالى محمد على باشا هو فى أعقاب الهزيمة العسكرية التى منيت بها قواته مما قد يسهل الحصول على مثل هذه التنازلات ، وبناء عليه فقد بعث السفير البريطانى فى القسطنطينية بالرسالة التالية الى محمد على باشا : « اننا نرجو من سموكم ابلاغ الحكومة التركية بأن تأييد بريطانيا للباب العالى هو أمر ذو أهمية بالغة ، غير أن الباب العالى لا يمكنه الحصول على هذا التأييد الا اذا استطاعت الحكومة العثمانية كسب رأى العام البريطانى الى جانبها ، ولما كان الشعب البريطانى فى مجموعه يرغب بالاجتماع فى أن يرى نهاية لتجارة الرقيق باعتبارها مظهرا همجيا من مظاهر الحياة المدنية ، فليس ثمة خطوة أفضل لكسب هذا الرأى العام من موافقة الباب العالى

(١) ملفات وزارة الخارجية ، من هانيل الى ويلوبى ١٨٤٦/٥/١٥ وقد احيل الى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨٤٦/٨/٢٧ وكذلك رسالة هانيل الى ويلوبى ١٨٤٦/٧/٦ نفس المجلد .

على اتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة لوضع حد للرق فى المناطق الخاضعة لتركيا ، وعلى العكس من ذلك فان استمرار هذه التجارة داخل هذه المناطق سوف يؤدى الى اثاره الشعور فى بريطانيا ضد الحكومة التركية مما سيكون له اكبر الضرر على مصالح تركيا ورخاء شعبها .

وفى نهاية ديسمبر رد بنسومبى على رسالة بالمرستون بالخطاب التالى :

«لقد تناولت الموضوع مع الجهات المسؤولة ولكنهم أصيبوا بدهشة بالغة ويتهكم من هذا الاقتراح الذى يعتبرونه محاولة للقضاء على احدى المؤسسات الاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بصميم المجتمع وبشريته وبعاداته ، كما أنه يعتبره من صلب المجتمع الاسلامى فى هذه البلاد بجميع طبقاته من القمة حتى القاعدة .

لقد مضى على السلاطين العثمانيين فترة طويلة من الزمن لا يتزوجون فيها نظرا لأن السلالة العثمانية أصبحت تنحدر من نسل العبيد ، وحيث أن هؤلاء الأولاد من تلك السلالة يعتبرون فى نظر المجتمع ابناء شرعيين فانهم بالتالى يتمتعون بنفس الحقوق التى يتمتع بها الاطفال الذين ينحدرون من سلالة الأمهات الحرائر ، كما أن القواد العسكريين والجنرالات ومعظم وزراء الدولة هم فى الأصل من نسل الرقيق ، وفى معظم العائلات والأسر يحظى العبيد بقسط كبير من الثقة والنفوذ عند رب الأسرة.

ولو اننا عملنا بموجب رغبة معاليكم فان هذا يستوجب حصر نظام الخلافة ضمن الأسرة الحاكمة وحدها ، مما سيؤدى الى تغيير فى السياسة التى يسير عليها السلاطين العثمانيون والى تغيير النظام السياسى والمدنى فى هذه المجتمعات. تغييرا جذريا ، فضلا عن تغيير العادات

الاجتماعية لسكان هذه الاقطار ، ولو حدث هذا فانه سوف يؤدي الى عواقب وخيمة ، وقد يذهب الافراد الذين وضع هذا النظام لمصلحتهم ضحايا لهذا النظام .

اننى اعتقد بأن أى محاولة لتنفيذ رغبة معاليكم لابد وان تمنى بالفشل واننى أخشى كثيرا اننا لو مضينا فيها قدما فانها سوف تؤدي الى نتائج غير محمودة ، صحيح أن الأتراك يعتبرون سادتهم فى مجال العلوم والفنون والأسلحة غير أنهم لا يتصورون اننا افضل منهم من الناحية الأخلاقية (١) .

(١) نفس المصدر من بومنسوينى الى بالمرستون ثرايبيا ١٨٤٠/١٢/٢٧ (رقم ١) كان بالمرستون يتوقع مثل هذا الرد على أية حال فقد سبق أن عرضت عليه فى شهر أغسطس الماضى مسودة مذكرة الى بومنسوينى (رقم ٤) مؤرخة ١٨٣٠/٨/٢٢ نفس المصدر) وأتى تحدثت بشيء من الاسهاب حول مساوىء تجارة الرقيق ، وأشارت الى بيان مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ الذى ندد بهذه التجارة وضرورة التخلّى عنها اذا كان السلطان يرغب فى نشر الرخاء فى امبراطوريته (واذا كان فعلا يرغب فى حماية حدوده ، الى الاحتفاظ بنفوذه ، فان افضل اجراء يتبعه لتحقيق هذه الرغبة هو السعى الى خلق جو من الصفاء والرغبة بين شعوب هذه المناطق للبقاء تحت حكمه) ولكن بالمرستون ادخل تغييرا على هذا التصور حيث علق على المذكرة قائلا : ان هذا كله هراء - لأن الرق متأصل فى التركيب الاجتماعى للمسلمين ، لدرجة أنه ليس فى وسع أى سفير مهما كان وقورا أن يعمل بموجب هذه المذكرة . واعله من الاسهل لو طلبنا الى اللورد يونسوينى بأن يطلب الى السلطات بأن يتحول الى مسيحي .

كانت هذه الرسالة هي آخر المطاف في هذا الموضوع حتى ارسال توصيات هانيل في شهر مايو ١٨٤٦ الى وزارة الخارجية والتي وصلت في شهر أغسطس من نفس العام ، وقد تصرف بالمرستون على الفور فأوعز الى القائم بالأعمال البريطاني في القسطنطينية والى الوزير البريطاني المفوض في طهران في الأسبوع الأول من سبتمبر باجراء مباحثات مع الحكومتين العثمانية والفارسية والحصول على موافقتهما على اغلاق موانئهما في الخليج في وجه تجارة الرقيق ، كما طلب من مجلس الهند الايعاز الى هانيل لاجراء اتصالات بشيوخ الهدنة عند أول فرصة سانحة بهدف اصدار قرار منهم بحظر تجارة الرقيق على رعاياهم (١) . ومما يبعث على الدهشة أن السير هنري ويلزلى القائم بالأعمال البريطاني في القسطنطينية يومئذ لم يواجه معارضة تذكر على اقتراحه ، وفي أواخر شهر يناير ١٨٤٧ أصدرت الحكومة العثمانية مرسوما بحظر اشتراك رعاياها في تجارة الرقيق الافريقية ومعاينة من يخالف هذا الأمر ، كما منحت صلاحيات للسفن الحربية البريطانية بـتفتيش ومصادرة أى سفن تركية تمارس أو تشترك في هذه التجارة وتسليمها للسلطات التركية في البصرة ، لمحاكمة المتهمين وتطبيق العقوبات الرادعة عليهم ، على أن يتم إعادة الرقيق الى مواطنهم بعد تحريرهم ، وقد تم ارسال خطاب بهذا المعنى الى نجيب باشا والى بغداد للعمل بموجب هذا القرار اعتبارا من يونيو ١٨٤٧ ، كما تقرر ارسال وحدة من الاسطول التركى الى الخليج للمساهمة في تنفيذ هذا القرار ، وقد اشترط الباب العالى في مقابل

(١) ملفات وزارة الخارجية رقم ٦٦٢/٨٤ من ادنجتون الى سكرتير

هذه التنازلات شرطا واحدا ، هو الاحتفاظ بسرية هذا القرار لأسباب أمنية فقط بسبب مخاوف تركيا كما ذكر ويلزلى من الروس ، واحتمال قيام هؤلاء باستغلال هذا الاجراء للمطالبة بحظر مماثل لتجارة الرقيق في منطقة شمال غربي القوقاز (١) .

اقتصر تطبيق قرار هذا الحظر على منطقة الخليج وحدها ، غير أن أثره لم يكن كبيرا فقد كان ويلزلى يعتقد بأن تجارة الرقيق في البصرة كانت تمارس في السفن التابعة لتركيا فقط ، وبأن الباب العالي لم يبلغه بعكس هذا الرأي ، والواقع ان عدد العبيد الذين يجلبون الى الخليج على السفن التركية لم يكن يتجاوز المائة عبد ، وكان معظم هؤلاء يأتي من الكويت ، ولما كان وضع الكويت بالنسبة لعلاقتها مع تركيا غامضا فلم يكن

(١) متفرقات الخطابات السرية مجلد ١١ من ويلسلى الى بالمرستون ١٨٤٧/٢/١ (رقم ٢ سرى) ومعه صورة من المرسوم بتاريخ صفر ١٢٦٣ والخطاب الوزاري المؤرخ ١٠ صفر ١٨٦٣ - ١٨٤٧/١/٢٧
تلك « المأهديات » فصل ١١ ص ١٦ - ١٨ اعداد اتيشيسون وبالنسبة الى تجارة الرقيق في منطقة القوقاز كان لويلسلى نفس تعليق بومنسوبنى الذي سبقه قبل ٦ سنوات : في بلد يحتم ان يكون الملك أو السلطان نجس عبده وحيث يتزوج معظم الذكور النسوة الرقيق ، فليس من الغريب أن يتخذ مثل هذا المجتمع كافة الاحتياطات التي تكفل له الحصول على حاجته من العبيد دون معوقات .

من المتوقع أن يسرى هذا الحظر على رعايا الكويت أيضا (١) وكان أغلبية العبيد يصلون البصرة على سفن تابعة لعرب الخليج أو للفرس وهى كلها سفن لا يسرى عليها قرارات الحظر ، وكان من رأى هانيل بأن الوضع يتطلب أن يشمل الحظر جميع السفن بصرف النظر عن الوسيلة التى يتم بها نقلهم ، وعلى أية حال فلم يكن من المتوقع ان يوافق الباب العالى على اجراءات أوسع من هذه الاجراءات .

وفى مارس ١٨٤٧ أثار هنرى رولنسون الوكيل السياسى البريطانى فى تركيا العربية والقنصل البريطانى العام فى بغداد الموضوع مع نجيب باشا بعد تلقيه صورة من المرسوم التركى والخطاب الوزارى ، وقد أقره الوالى على رأيه وذكر له بأنه طالما احتفظت سفن العرب والفرس بحرية نقل العبيد الى العراق فان تجارة الرقيق لن تتوقف . واضاف الوالى بأنه يعتبر المرسوم اعلانا للمبادئ أكثر من مجرد قرار يقتصر على حظر هذه التجارة ، لأنه لم يكن من المعقول أن يسمح الباب العالى لرعاياه بممارسة

(١) يبدو أن الشيخ جابر زعيم القبيلة القوية التى تستوطن الكويت يعترف بسيادة الحكومة التركية عليه الى حد انه كان يرفع العلم العثمانى على قصره ويحتفى بوكلاء واداريى الحكومة التركية عند قدومهم الى بلده ، وعلى اية حل فقد كان يتصرف كحاكم مستقل ولا يتقيد اطلاقا بتعليمات أوامر الباب العالى اذا ما رآها مع مصالحه ورغباته ، كما كانت هذه التبعية الشكلية تعفيه على أى حال من تلك السيطرة السياسية والرقابة التى تفرضها على شيوخ الساحل فى هذه المنطقة مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٩٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من هانيل الى ماليت .

هذه التجارة بينما لا يسمح بها لعرب الخليج في المناطق الخاضعة لتركيا، وبناء عليه فقد أبلغ رولنسون بأنه يعتزم تطبيق الحظر على سفن الدول الأجنبية أيضا ، الأمر الذي شجع رولنسون على أن يقترح على الوالى ان يتقدم الى الباب العالى بهدف اصدار قانون لحظر السفن العربية والفارسية التى تمارس تجارة الرقيق من شط العرب غير أن تقديم هذا الاقتراح فى ذلك الوقت بالذات لم يكن تصرفا سليما ، وكان من المفروض أن يدرك رولنسون هذه الحقيقة . واثناء المباحثات الطويلة التى جرت فى أرض الروم لتخطيط الحدود المشتركة بين الامبراطوريتين الفارسية والتركية والتى كان محدد لها أن تنتهى بعد شهرين من ذلك التاريخ ، عانت بريطانيا صعوبات كثيرة فى الحصول لفارس على حق الملاحة فى شط العرب ، ولهذا كاد الاقتراح ، الذى عرضه رولنسون ، أن يعرض ذلك الاتفاق ، والذى تم الوصول اليه بعد مناقشات عنيفة للفشل . وعلى أية حال فينبغى القول انصافا لرولنسون بأن الهدف من اقتراحه هو أنه كان يخشى من أن يؤدي مرور السفن العاملة فى تجارة الرقيق عبر شط العرب ، ان تتحول المحمرة الى وكر لتهريب الرقيق الى العراق التركى ، بعد أن تكون هذه التجارة قد تم الحظر عليها فى البصرة . وفى ابريل عام ١٨٤٧ حلت هذه المشكلة بعد أن اوعز الباب العالى الى نجيب باشا بقصر دوره فى موضوع تجارة الرقيق والسفن غير التركية على منعهم من ادخال الرقيق الى المناطق الخاضعة لتركيا (١) .

(١) نفس المصدر من هانيل الى ماليت ١٨٤٧/٥/١٤ (رقم ١٧٧ الادارة السرية) ومرفق معه صورة من خطاب رولنسون لهانيل ١٨٤٧/٥/١٠ (رقم ١٧ الادارة السرية) وصورة من الخطاب الوزارى =

كان للأجراءات التي اتخذتها الحكومة العثمانية أثرها المحدود في الحد من تجارة الرقيق ، إذ لم تكن الامكانيات التركية في العراق تعنى بفرض رقابة محكمة على شط العرب ، على الرغم من أن اوساط الباب العالي قد ذكرت بأنها في سبيل تخصيص بعض القطع البحرية لتنفيذ مرسوم شهر يناير ١٨٤٧ ، غير أن ذلك لم يكن ممكنا ، فضلا عن ان مثل هذه الرقابة حتى لو توفرت لها الامكانيات ، كانت تنطوى على مشكلات سياسية خطيرة ، وبالتالي فقد كان من المحتمل - وعلى عكس ما كان يراه هانيل في الصيف الماضي بأن الاجراء الفعال للحد من هذه التجارة في الخليج ، هو حرمان الأسواق العليا من الخليج من امدادها من العبيد ، بدلا من حرمان هؤلاء التجار من تلك الأسواق . والواقع أن الاجراءين ليسا بدليين عن أحدهما الآخر وانما مكملان لهما ، وقد كان الهدف الوحيد الذي تحقق من خلال مرسوم ١٨٤٧ أنه اتاح الفرصة لهانيل لاجراء الاتصالات اللازمة بشيوخ منطقة ساحل الهدنة بهدف الحد من نشاطاتهم في تجارة الرقيق .

في شهر ابريل عام ١٨٤٧ تلقى هانيل خبر صدور فرمان من الباب العالي ، وكان في ذلك الوقت على وشك السفر في جولته السنوية الى الساحل العربى من الخليج ، وقد وجد هانيل أن صدور القرار فرصة مواتية لطرح المسألة على شيوخ الهدنة ، ولهذا أثار الموضوع للمرة الاولى مع زعيم القواسم عندما اجتمع به في الشارقة في ٣٠ ابريل ، وأبلغه بصدور المرسوم العثماني ، وقد ذكر لشيخ القواسم بأن المرسوم التركى

=بتاريخ ٢٠ ربيع الثانى ١٢٦٣ - ١٨٤٧/٤/٦ - وقد وردت هذه التعليمات

في « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصل ١١ ص ١٨ .

شأنه شأن المعاهدة المبرمة مع السيد سعيد بن سلطان قبل عام ونصف ،
انما يهدف الى وقف استيراد العبيد من زنجبار ، وأن المرسوم يعتبر تنازلا
هاما من الحكومة العثمانية لصالح الحكومة البريطانية ، ولهذا فان قيام
شيوخ الساحل بتقديم تنازلات مناسبة ، ستعتبره الحكومة البريطانية
بادرة ودية من جانبها . وقد وافق الشيخ سلطان بن صقر على اقتراح
هانيل ، وفي نفس اليوم وقع شيخ القواسم على اتفاقية تمنع قيام
رعاياه أو سفنهم من جلب العبيد من افريقيا ، الى جانب تفويض سفن
الاسطول البريطانى لتفتيش ومصادرة تلك السفن ، وقد بدأ سريان هذا
الاتفاق من أول العام الهجرى ١٢٦٤ الموافق ٩ ديسمبر ١٨٤٧ (١) كما قام
هانيل بعقد اتفاقيات مماثلة مع شيوخ عجمان ودبى وأم القيوين وابو ظبى .
وبما أن سفن البحرين لم تشترك فى اتفاقيات حظر تجارة الرقيق القديمة
— نظرا لأن سفن البحرين لم تكن تمارس هذه التجارة — فقد قرر هانيل
بأنه منعا لاحتمال تورط البحرين فى مثل هذه النشاطات أن يستكتب
حاكمها الشيخ محمد بن خليفة تعهدا مماثلا . وعند وصوله الى البحرين
يوم ٨ مايو فى نطاق جولته ، ابدى شيخ البحرين اتم الاستعداد فى
التوقيع على مثل هذا الاتفاق ، وذلك رغبة منه كما كان يعتقد هانيل فى
الحصول على تأييد الحكومة البريطانية له ضد مطالب الباب العالى فى
جزيرة البحرين .

عند ارسال هذه الاتفاقيات الى حكومة بومباى ذكر هانيل فى رسالته

(١) نظرا لوقوع خطأ فى الحساب فقد ورد التاريخ الشمسى المقابل
للتاريخ العربى فى المعاهدة باعتباره يوم ١٠ ديسمبر ١٨٤٧ بينما الاصح
٦ ديسمبر ١٨٤٧ .

بأنها ليست أكثر من اجراءات احتياطية ، كما ذكر بأنه يعتقد بان الزعماء العرب لم يوقعوا على هذه الاتفاقيات ايمانا منهم بالهدف المقصود منه ، وانما فعلوا ذلك احتراماً لرغبة الحكومة البريطانية من جهة ، واعتقادهم بأن هذه الاتفاقيات تشكل ضماناً يصون لهم استقلالهم من جهة أخرى (١) وفى الشهر التالى عاد هانيل فبعث بالرسالة التالية الى حكومته : « ان افصى ما نطمح ان يحقق فى هذه القضية هو ان نكون راضين عن اية اجراءات قد نضطر الى اتخاذها لتحقيق الهدف الذى نسعى اليه ، ومن هنا فان استمرار تجارة الرقيق الافريقية سيظل يعتمد على الاجراءات الفعالة التى نستطيع ان نتخذها فى هذا الشأن (٢) كما حذر هانيل فى رسالته بأن هذه الاجراءات لا يمكن أن تحقق النجاح ما لم يرافقها فرصة رقابة بحرية منظمة . ولعل أهم المناطق التى تحتاج الى هذه الرقابة هى ميناء زنجبار والساحل الشرقى لافريقيا خلال موسم الرياح الموسمية الشمالية الشرقية ، كما ينبغى فرض رقابة على بربرة وزيلع على ساحل البحر الأحمر ، خلال افتتاح السوق السنوى للعبيد الذى يبدأ فى شهر

(١) ملفات وزارة الخارجية من هانيل الى ماليت ١١/٥/١٨٤٧
(رقم ٢٠٢ الادارة السرية) ومرفق به صور من الاتفاقيات وقد وردت فى « المماهدات » اعداد اتشيسون التى اقتبسناها هنا وبناء على اقتراح من هانيل فقد ارسل حاكم بومباى هدايا الى الشيوخ وهى عبارة عن ساعات ذهبية وفضية وشالات كشميرية .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ٨٩ مرفق
للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ٣٠/٩/١٨٤٧ من هانيل الى ماليت
١٨٤٧/٦/٢٦ (رقم ٢٩٣ الادارة السرية) .

نوفمبر وينتهى فى شهر مايو من كل عام . ولهذا الغرض اجرى هانيل اتصالات بالكومندور وليم لاو قائد أسطول الخليج ، وكان ذلك فى شهر سبتمبر ١٨٤٧ لفرض مثل هذه الرقابة ، وقد عرف من لاو بأن سسفن القواسم وغيرها ممن ترتاد بربرة تزور عموما ميناء مخا حيث تشتري رقيق الاحباش من هناك قبل عودتها الى الخليج فى أواخر فصل الرياح الجنوبية الغربية أى فى نهاية شهر أغسطس تقريبا ، فلو عهد الى احد الطرادات بالمرابطة فى المناطق الواقعة قريبا من رأس الحد او صور خلال الفترة الواقعة بين أواخر مارس ومنتصف مايو ، ثم مرة أخرى من أواخر أغسطس حتى منتصف أكتوبر لتمكن هذا الطراد من تفتيش جميع السفن العربية العائدة من افريقيا الشرقية والبحر الأحمر ، كما اضاف لار بأنه من الأفضل لو عهد الى طراد آخر بمراقبة مضيق باب المندب خلال الفترة الواقعة بين أواخر أغسطس ومنتصف سبتمبر ، ولما كان القسم الأكبر من سفن الخليج يتوقف عن العمل خلال موسم صيد اللؤلؤ فيما بين شهرى مايو وأغسطس ، فانه يمكن التقليل من أعمال هذه الرقابة خلال تلك الفترة ، على أن تستأنف فى بداية سبتمبر عند بداية موسم حصاد البلح فى البصرة وعودة هذه السفن الى أعمالها ، كذلك فان وجود طراد فى مدخل شط العرب خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر سيمكننا من تفتيش جميع السفن القادمة الى الشط ، ولكن القائد حذر هانيل بأن لا يتوقع تحقيق نجاح ملحوظ فى هذه المهمة بالامكانيات المتوفرة حاليا ، وهى طراد وسفينة حربية واحدة ، اللذان يقضيان معظم الاوقات فى أعمال المراقبة ونقل البريد ، ولهذا فان الامر فى نظر لاو يحتاج الى ما لا يقل عن ست طرادات ، ويفضل أن يكون اثنان منها بواخر مسلحة (١).

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٩٠ مرفق للخطاب

السرى رقم ١٠٧ مؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من هانيل الى ماليت ١٨٤٧/٩/٢٣

(رقم ٤١٢ الإدارة السرية) .

وباحالة الموضوع الى مراقب الاسطول الهندي وهو السير زوبرت اوليفر ذكر هذا فى رسالته الى حاكم بومباى وبعد اطلاعه على الخطة التى وضعها لاو بأن توفير بعض البواخر لمواجهة تنفيذ الرقابة على تجارة الرقيق امر غير ممكن وأنه لا يستطيع الاستغناء عن اية سفينة من السفن العاملة تحت امرته لدعم أسطول الخليج ، وكان فى ذلك الوقت لدى البحرية الهندية ست سفن شراعية فى الخدمة ، اثنتان منها تقومان بأعمال الدورية فى مياه عدن ، واثنتان أخريان فى مياه الخليج ، وسفينة أخرى ادخلت الى الحوض الجاف لاجراء الاصلاحات اللازمة ، ولم يتبق غير سفينة واحدة للقيام بالمهام والأعمال المتعددة المكلف بها الأسطول الهندي ، كما أوضح اوليفر بأن هناك عاملا آخر وهو أن منطقة زنجبار تقع خارج نطاق صلاحيات الأسطول الهندي بعد ادراجها الى منطقة قاعدة الرأس (١) وكان من الثابت كما أشار اوليفر أن يحصل الأسطول الهندي على أى تعاون من أسطول الأتراك ، كما سبق أن وعد بذلك الباب العالى فضلا عن أن حكومة بومباى لم تكن على اقتناع بجدوى وأهمية هذا التعاون وأضاف اوليفر « أنه يبدو أن ارسال الباب العالى بعض قطع الاسطول التركى الى الخليج الفارسى (٢) إنما يرمى من ورائه الى فرض السيادة التركية على موانئ الخليج بعد أن يثس من ان يحقق هذا الهدف بالطرق العادية ، ولهذا فان غرض الباب العالى من ارسال هذه

(١) نفس المصدر من اوليفر الى الحاكم ١٨٤٧/١٠/٢٨ (رقم ٧٣٤ الادارة السرية) .

(٢) سجل الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٢٣ رقم (١) من الحاكم الى اللجنة السرية ١٨٤٧/٧/١٩ (رقم ٦٥ الادارة السرية) .

القطع ليس هو التعاون على تنفيذ الاتفاق الذى عقد مؤخرًا مع البنتاب
العالى لمكافحة تجارة الرقيق ، والتي من المعتقد أن هذه التجارة ليس لها
أى وجود فى الموانئ التركية بمنطقة الخليج الفارسي وإلى جانب
ضعف الامكانيات البحرية للهند ، فقد كانت السلطات المسئولة فى بومباي
تعانى من صعوبات فائقة فى تطبيق معاهدتى عام ١٨٤٥ و ١٨٤٧ . وفى
سبتمبر ١٨٤٧ صودرت ١١ سفينة تابعة لمسقط وكان على ظهرها ٥٩ عبدا
من الأحباش ، وكانت السفن فى طريقها الى البصرة وتم احتجازها فى
ميناء بوشهر بناء على أوامر صادرة من الكومندور لاو ، وباستجواب ربانة
هذه السفن حول انتهاكها لمعاهدة ١٨٤٥ ، صرحوا بأنهم كانوا يفهمون بأن
الحظر ينطبق فقط على العبيد الأفريقيين وليس على الأحباش . ولما كانت
هذه أول عملية خرق للمعاهدة ، رأى لاو أن يفرج عن ستة من السفن
وارسل السفن الباقية بما عليها من العبيد الى بومباي لاجراء محاكمتهم ،
وسن قبل وصول السفن الى بومباي ، اكتشف المدعى العام بأن القضية
تنطوى على بعض الجوانب المخرجة ، نظرا لأن معاهدة ١٨٤٠ لا تتضمن أى
نص لمحاكمة السفن المصادرة ، كالمحاكمات التى تقوم بها المحاكم المختلطة فيما
يختص بمعاهدات حظر تجارة الرقيق بين الدول الأوروبية ، ومن ثم فإن
المحكمة العليا فى بومباي لا تملك بموجب صلاحيتها البحرية حق النظر فى
فضايا المصادرة طبقا لهذه المعاهدة ، لأن القانون لا يمنحها هذا الحق ،
وكذلك لما كانت حكومة الهند لا تملك صلاحية التقاضى فى الخلافات
والنزاعات التى تنشأ عن تطبيق مثل هذه المعاهدات ، فقد كان الأمر
يستدعى أن يقوم البرلمان البريطانى وحده بتطبيق نصوص معاهدة ١٨٤٥ ،
وتحويل السفن البحرية البريطانية - حق مصادرة السفن التى تخالف
نصوص المعاهدة ، وإلى تحويل المحاكم بادانة المتهمين فى مثل هذه
المخالفات ، ومن هنا فقد كان يترتب اجراء تعديلات على نصوص المعاهدة
بحيث تجيز للمحاكم النظر فى مثل هذه القضايا ، وفى هذا الشأن ذكر

المدعى العام وهو ايه . اس . لى . ميسرير بضرورة اللجوء الى هذا التعديل ، بحيث تنص المعاهدة على حظر استيراد العبيد سواء من المستعمرات الافريقية أو من الحبشة ، وذلك على خلاف تفسير اهل مسقط لنصوص تلك المعاهدة على أنها تجيز لهم ممارسة هذه التجارة فى العبيد الأحباش (١) .

لم يعد أمام حكومة بومباى الا ان تفرج عن السفن الخمسة وبحارتها، ونكى تغطى حرج موقفها هذا ادلت بتصريح وصفت فيه هذا العمل بأنه أول انتهاك من جانب رعايا السيد سعيد للمعاهدة (٢) غير أن الفشل الذى ترتب على ذلك كان من الصعب التستر عليه ، وتفاديا للوقوع فى مثل هذه المأزق ، أصدر حاكم بومباى تعليمات الى ضباط الأسطول البريطانى فى الخليج بأن يراعوا الدقة والحذر فى تطبيق نصوص المعاهدة بعد أن يقوم البرلمان بالتصديق عليها وبأن لا تتعدى اجراءاتهم الإفراج عن العبيد الذين فى السفن التى تقوم بنقلهم وان يتركوا امر العقوبات ضد هذه الانتهاكات الى السلطات المحلية التابعة لها السفن . وقد اسفر ذلك عن توقف جميع الاجراءات ضد تجار الرقيق على امتداد عامين من ذلك التاريخ ، وفى يوم ١٥ سبتمبر تم التصديق رسميا على المعاهدة ، بموجب المرسوم ١٢/١١ ، ١٢٨ وبموجب هذا المرسوم

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى رقم ٩٠ مرفق للحطاب السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من لى مسوير الى السكرتير الاول لحكومة بومباى ١٠/٢٠ و ١٨٤٧/١١/٣ .

(٢) نفس المصدر من السكرتير السياسى لحكومة بومباى الى المقيم فى الخليج ١٨٤٧/١١/٢٢ (رقم ٤٤٧٨ الادارة السياسية) .

منحت المحاكم البريطانية بما فى ذلك المحاكم الواقعة فى الأراضى الخاضعة لشركة الهند الشرقية سلطة محاكمة السفن التى تقوم بانتهاك نصوص هذا المرسوم ، وقد خوات نفس هذه الصلاحيات بالنسبة لاتفاقيات عام ١٨٤٧ المعقودة مع حاكم البحرين وشيوخ سحل الهدنة ، وذلك بمقتضى المرسوم رقم ١٣/١٢ ، ٨٤ الصادر فى أول أغسطس ١٨٤٩ ، غير أن المرسومين هذين لم يحددوا نوعية المحاكم التى طلب المدعى العام فى بومباى تشكيلها لهذا الغرض (١) .

كما لم يتمخض إصدار هذين المرسومين عن تبديد الشكوك بالنسبة لهذه المعاهدة وعلى الأخص بالنسبة لتحريم تجارة الرقيق فى الأحباش ، وقد بعث السيد ثوينى وإلى مسقط ونجل السلطان السيد سعيد بخطاب الى حاكم بومباى بعد مضادة الأسطول البريطانى للسفن وذكر فى الخطاب بأنه لم تصله أى معلومات من والده السيد سعيد بوجوب حظر الاتجار فى العبيد الأحباش بمقتضى هذه المعاهدة ، وأن ما لديه من معلومات تقتصر على العبيد الأفريقيين (٢) وقد استاء السيد سعيد استياء بالغاً من اجراءات الأسطول بمصادرة السفن التابعة لعمان ، وقد اثار هذه النقطة عند اجتماعه بهامرتون بعد بضعة اشهر ، وأوضح لهامرتون بأن تفسيره للبند الثانى للمعاهدة والذي ينص على تحريم أو حظر استيراد العبيد الى ممتلكاته فى الجزيرة العربية من افريقيا الشرقية يقوم على أساس ان هذا

(١) للاطلاع على هذين التشريعين راجع « المعاهدات » لاثيسيسون فصل ١٠ ملحق ٤٦ وفصل ١١ ملحق ٤ .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٩٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من السيد ثوينى الى حكومة بومباى ١٨٤٧/١٠/١٩ .

البند لا ينطبق على العبيد الاحباش ، وقال له بأن الحبشة لا تقع في افريقيا . وحتى بعد ان حاول هامرتون اقناعه بأن الحبشة بلاد افريقية ظل السيد سعيد يتصور بأن هناك محاولة للغش في الموضوع . وقد كان هامرتون يتعاطف مع السيد سعيد الى حد ما ، فيما يتعلق بهذا البند دائيات ، وذكر لمارستون بأن البند المشار اليه يمر ناحية حساسة من نواحي المجتمع العماني وهي جلب الحبشيات الى بلاط صاحب السمو من البحر الاحمر ، وهي منطقة يعتبرها العرب بما فيهم اهل عمان وغير اهل عمان موانئ غير افريقية .. (١) ولعل سوء فهم السيد سعيد لهذا البند من المعاهدة يرجع الى تصوره بأن البنود الثلاثة التي أضافها السيد سعيد في اقتراحه على ابردين عام ١٨٤٥ سارية المفعول ، ولم ينجح بالمرستون في اقناعه بعكس هذا الرأي ، وبعدم احقيته بأية تعويضات مالية قبل خريف عام ١٨٤٨ وكل الذي وافق عليه بالمرستون هو اعفاء السفن القادمة من زنجبار أو من الشمال من عمليات التفتيش ما لم تكن هناك أدلة قاطعة على وجود رقيق فيها (٢) .

(١) ملفات وزارة الخارجية رقم ٨٤/٧٣٧ من هامرتون الى بالمرستون

١٨٤٨/١١/١٣ (رقم ٨) انظر ايضا خطاب هامرتون الى بالمرستون

١٨٤٨/٤/١٠ (رقم ٣) في نفس المجلد .

(٢) ملفات الخارجية رقم ٨٤/٧٣٧ من بالمرستون الى هامرتون

١٨٤٨/٩/٣٠ (رقم ١) .

غير أن هذا الرد لم يكن يعتبر بالنسبة للسيد سعيد ردا عادلا ، لأن بالمرستون كان يعرف حق المعرفة أن اصرار السيد سعيد على اعفائه بالنسبة للرقيق الأحباش هو تأمين امداد القصر من تلك المنطقة . والواقع أن حظر تجارة الرقيق فى الأحباش واباحتها بالنسبة للأفريقيين كان موقفا متناقضا ، وبالتالي فقد كانت المسألة كلها تنطوى على النفاق وسوء الفهم ، فالبند الأول من اتفاقية عام ١٨٤٥ ينص على حظر جلب العبيد من الممتلكات الأفريقية، بينما البند الثانى ينص على حظر استيراد العبيد الى ممتلكاته الآسيوية وأن البنود كلها تلتقى عند هذه النقطة الأخيرة ، بينما كان هامرتون وابردين يعتقدان بأن الحظر يشمل كلا من الأحباش والأفريقيين، ولو كان السيد سعيد قد أدرك ما يقصده الرجلان لامتنع عن التوقيع على المعاهدة ، ولهذا استبقيت عبارة (من أى جزء من إفريقيا) عبارة غامضة على الرغم من أن السيد سعيد كان يعرف ما تعنيه ، والى لامتنع عن المطالبة باعفائه من الحظر بالنسبة للعبيد الأحباش ، وربما يعود استياؤه من البند الثانى الى الضجة التى أثارها المعاهدة فى بلاده ، فأتخذ من المعارضة سبيلا للتخلص من هذا الإحراج ، وعلى أية حال فقد استمر الغموض قائما بالنسبة لموضوع الأحباش لفترة من الوقت وبقي كل طرف يعتقد ما يراه مناسباً له بالنسبة لشرعية أو عدم شرعية تجارة الرقيق فى إطار المعاهدة .

وبنهاية عام ١٨٤٦ استهلّت المحادثات مع الحكومة الفارسية بهدف إغلاق موانئها فى وجه تجارة الرقيق ، وكما حدث بالنسبة للباب العالى فقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يحاول بالمرستون حمل حكومة الشاه على حظر تجارة الرقيق . وفى شهر يوليو عام ١٨٤١ أى بعد مضى شهر

من تكليف لينش بارسال خطاب الى مجلس الهند يعلن فيه اعتزامه على القيام بحملة شاملة ضد تجارة الرقيق الافريقية ، كلف بالمرستون السير جون ماكنيل فييل سفره من انجلترا الى طهران لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فارس ، كلفه باثارة موضوع الحظر الشامل على استيراد الرقيق الى فارس ، وذلك في اول فرصة تسنح له ، وقد طلب بالمرستون من الوزير المفوض ابلاغ الحكومة الفارسية بأنها كانت فيما مضى تبرر موقفها العدائي من أفغانستان وتركمان بدعوى ان سكان هذين القطرين يقومون بختف المواطنين الفرس وبيعهم كرقيق ، وأن حكومة بريطانيا قد قدمت مساعدتها لحكومة فارس في هذا الشأن ، حيث نجحت في اقناع أفغانستان بالتخلي عن تلك الأعمال (١) وكان الشاه في موقفه هذا يسير على هدى الشعوب المستنيرة في أوروبا وأمريكا ، كما أن هناك بعض الحكام المسلمين مثل سلطان مسقط وبأى تونس قد أبدوا رغبتهم في تحريم هذه التجارة ، وبالإضافة الى ذلك فقد قام بأى تونس بتحرير جميع الرقيق الذين يعملون في بلاطه كتعبير عن ايمانه بهذه المبادئ ، وبالتالي فانه مما سيبحث على الارتياح لو أن الشاه حذا حذو هذين الزعيمين ، ولو باقناع رعاياه بعنق ارقائهم ، الأمر الذي سيعتبر تصرفا يتسم بالانسانية والأريحية ، وأن السماء سوف ترضى عنهم اذا قاموا بتنفيذ ذلك (٢) .

(١) ملفات وزارة الخارجية - من بالمرستون الى ماكنيل

١٨٤١/٧/٩ رقم ١ .

(٢) نفس المصدر .

لم يتمكن ماكنيل من تسليم هذه الرسالة الى الشاه ، نظرا لانه كان يعلم ما سوف تثيره من ردود فعل فى اوساط الحكومة الفارسية ، وفى يوم ٣١ أغسطس أى بعد عودة بالمرستون الى الخارجية البريطانية ، أوعز المذكور الى الكولونيل جوستين شيل الوزير البريطانى المفوض فى طهران بابلاغ حكومة الشاه عن توقيع معاهدة اكتوبر عام ١٨٤٥ مع حكومة مسقط ، والاقتراح على الشاه باصدار مرسوم مماثل لحظر تجارة الرقيق فى المناطق الخاضعة لفارس على الخليج ، وتكليف السفن الحربية البريطانية بتطبيق هذا الحظر (١) ، بعد أسبوعين أرسل ماكنيل مجموعة أخرى من التعليمات الى شيل تطالبه بتحذير وزراء حكومة الشاه بأن أى انتهاك من رعايا الشاه لمعاهدة حظر تجارة الرقيق بعد اليوم الاول من شهر يناير ١٨٤٧ سوف يتعرضون للعقوبات المنصوص عليها فى قانون الحظر الذى بدأ به العمل منذ ذلك التاريخ (٢) الا أن الاتصالات الاولى التى اجراها شيل لم تتمخض عن أى نجاح ، فقد كان الحاج ميرزا اغاسى رئيس وزراء فارس يومئذ ، والذى كان شخصيا يؤيد حظر تجارة الرقيق ضعيف الأمل فى موافقة الشاه على هذا الحظر . وفى الأسبوع الثانى من ديسمبر عند اجتماع شيل بالشاه ، ابلغه الشاه بأن حظر تجارة الرقيق بالصورة التى تريدها الحكومة البريطانية ، انما يتعارض مع تعاليم القرآن بوجه عام ، وعندما المح له شيل بأن الرق يلقى استنكارا عند اغلبية الشعوب المتحضرة فى العالم ، رد عليه الشاه بأنه اذا كانت

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر من بالمرستون الى شيل ١١/٩/١٨٤٦

(رقم ٢) .

الشعوب الأوروبية تعتبر الرق عملا غير شرعى وفقا للمديانة التى يعتنقونها،
الا أنها بالنسبة الى ديننا عادة مشروعة الأمر الذى لا يصح معه تحريم
ما حله لنا الرسول الكريم ، وأضاف الشاه بأنه يفضل الانتظار حتى
يعرف رد فعل السلطان العثمانى حول هذا الحظر ، وبعد ذلك يمكنه أن
يقول كلمته النهائية فى هذا الموضوع (١) .

عند استلام بالمرستون لرد الشاه قام بالايغاز الى شيل بالاتصال
بالشاه لإبلاغه بأن الحظر المقترح لا يعنى التدخل فى صلب التشريعات
والعادات الإسلامية لأنه سينحصر ضمن تجارة الرقيق فى البحر فقط
وليس له أى علاقة فى تجارة الرقيق داخل الأراضى الفارسية ، وأضاف
بالمرستون بأنه اذا كان كل من السلطان العثمانى ، وسلطان مسقط ، وهما
من الحكام المسلمين المعروفين قد وافقا على التعاون معنا فى هذا المجال فما
الذى يمنع الشاه أن يحذو حذوهم (٢) وفى شهر ابريل ١٨٤٧ وخلال
سلسلة من المقابلات مع الشاه تمكن شيل من ابلاغ الحكومة الفارسية
بموافقة السلطات العثمانية على حظر تجارة الرقيق داخل الموانئ التركية
الواقعة على ساحل الخليج ، غير أن الشاه لم يقتنع بأقوال شيل ولا بوجهة
نظر بالمرستون ، كما عرضها عليه شيل وذكر لشيل بأن الأتراك من

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٦/١٢/٣١
(رقم ٢) مع المرفقات وايضا تقرير شيل (رقم ١) المؤرخ ١٨٤٦/١١/٣٠
فى نفس المجلد .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى شيل ١٨٤٧/٢/١٢
(رقم ١) .

المسلمين السنة وهم يكرهون الفرس ، كما أن سلطان مسقط اباضى المذهب ،
وبالتالى فانه سيكون من المستحيل عليه بوصفه حاكم فارس وزعيم
الطائفة الشيعية المسلمه أن يوافق على ما وافق عليه السلطان العثمانى
وسلطان مسقط ، كما قال بأنه ليس من حقه أن يغلق الباب فى وجه
الآلاف المؤلفة من الذين يرغبون فى الدخول فى الاسلام عن طريق هذه
التجارة ، بل ان واجب كل مسلم ان يجاهد فى سبيل ادخال الناس الى
الدين الحنيف وهو واجب لا يستطيع الشاه ان يتخلى عنه اطلاقا (١) .

وقد حاول شيل تنفيذ هذه الآراء عن طريق الحصول على فتاوى من
علماء الدين البارزين فى طهران تندد بالرق وتؤكد بأن النبى صلى الله
عليه وسلم قد قال ما معناه بأن بيع الانسان للانسان عمل شرير ، ويبدو
ان الشاه قد أعجب بالجدل الذى يدور حول هذا الموضوع ، وقام بالحصول
على رأى لواحد من اكبر علماء الدين فى فارس الذى وصف الرق بأنه
جهاد فى سبيل نشر الاسلام ، وقد رد شيل على هذا القول بأن الرقيق
الذين يؤتى بهم من الخليج الفارسى ليسوا أسرى حرب وأن الشريعة
الاسلامية تفرق بين تجارة الرقيق وبين الأسرى ، وعلى الرغم من موافقة
الشاه على هذا الرأى الا انه أبى ان يتزحزح عن موقفه (١) .

ولعل هذا الموقف للشاه يعود الى استيائه من الطريقة التى كانت

(١) ملفات الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٤/٢٧

(رقم ٤) .

(٢) نفس المصدر .

تجرى بها المفاوضات فى أرض روم لتخطيط الحدود الفارسية التركية ،
والقاء مسئولية فشائها على عاتق الحكومة البريطانية ، وليس الى تعلق
الشاه فى تطبيق الشريعة الاسلامية ، غير أن إبرام معاهدة أرض روم فى
مايو ١٨٤٧ قد ساهم الى حد ما فى تغيير موقف الشاه ، وعلى الأخص
بسبب المحاولات التى قامت بها بريطانيا للتأكيد على سيادة فارس على
منطقة المحمرة ، ومنحها حق الملاحة الحرة فى شط العرب فى المعاهدة ،
وهنا أدرك شيل بأن الوقت قد حان لاعادة الاتصال بالشاه ، وبخاصة
بعد أن قام الباب العالى بحظر استيراد العبيد الى العراق ، وتذكيره بأنه
لا يجوز له بأى حال من الأحوال أن تستغل فارس حرية الملاحة فى شط
العرب المنصوص عليها فى المعاهدة الجديدة لاتخاذ المحمرة سوقا
للنخاسة ، ولتهريب الرقيق منها الى الحدود التركية ، الأمر الذى يعنى
إهدار النتائج الايجابية للمرسوم الذى أصدره الباب العالى مؤخرا بناء
على رغبة الحكومة البريطانية . وافضى شيل بهذه المعلومات الى الشاه فى
آخر يونيو ، كما اضاف اليها اقتراحا آخر ، وان لم يتضح كل الوضوح ،
وهو أن فرض الحظر على تجارة الرقيق فى البحر مع الاحتفاظ بهذا الحق
فى البر لا يشكل تدخلا فى تجارة الرقيق الداخلية ، وانما يعنى تغيير
الطريق الذى يسلكه تجار الرقيق ، كما يحدث بالنسبة للفروع الأخرى
من التجارة (١) .

فى ٣٠ أغسطس سلم الشاه رده على شيل ، وفى الوقت الذى
اثنى الشاه على الوزير المفوض لوفرة مصادره الا أنه رفض قبول وجهة

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٦/٢٧

رقم ٨ وكذلك تقريره (رقم ٥) المؤرخ ٣١ مايو بنفس المجلد .

نظره ، و أوضح له بأن اغلاق الطريق البحرى سوف يقلل من عدد الرقيق الذين يقدون الى فارس ، وأنه يرفض أن يكون مسئولا عن عمل كهذا .
يؤدى الى اغلاق الباب امام الذين يرغبون فى الدخول فى الاسلام (١) .
وقد بعث شيل بتقرير الى بالمرستون تساءل فيه عن الاجراء الذى يمكنه ان يتخذه لمعالجة هذه المشكلة ، وقال بأنه لم يبق لديه من الحجج والبيانات ما يمكن أن يعرضه على الشاه لاقتناعه بالموافقة على المقترحات ، وأنه ليس هناك حجة يمكن أن تقنع الشاه بذلك (٢) وبأنه لم يستطع أن يكتشف سببا لرفض الشاه غير السبب الدينى وأنه كان من المفروض أن يؤدى اتفاق ارض روم الى ازالة الأسباب الرئيسية لاستياء الشاه من الحكومة البريطانية ، غير أن شيل عاد فذكر بأن الشاه لم يظهر أى شكل من اشكال العداء ضد الحكومة البريطانية اثناء اجتماعه به ، فعلى العكس من ذلك فقد سادت المحادثات روح الود والصدقة (٣) وربما كان شيل يتصور بأن المرونة فى موقف الشاه انما ترجع فى المقام الاول الى تدهور صحته ، حيث أنه توفى فى نفس العام (٤) .

(١) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٨/٣١

(رقم ٨) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧ - ٦/٧ - ٥/٣١

(رقم ٥ و ٦) فى آخر تقرير لشيل ذكر على لسان الشاه خلال اجتماعه به فى اليوم السابق : ليس ثمة داع للالاحاح حول هذا الموضوع ، =

وفى رأى شيل أن المخرج الوحيد من هذا المأزق هو العمل باقتراحه الذى سبق أن عرضه على بالمرستون فى بداية العام للسماح للطرادات، البريطانية بمصادرة بعض السفن الفارسية التى تقوم بنقل الرقيق الى الخليج ، وذكر بأن هذا الاجراء سوف يكون له اثر فعال فى منع السفن الفارسية من نقل العبيد ، كما فعلت مسقط وتركيا ، وهذا الاجراء لم يكن ايعكر فيه شيل ، كما ذكر بالمرستون انه لو لم يجد تشجيعا من رئيس وزراء فارس ، ومن الشاه نفسه (١) . فى البداية لعارض بالمرستون على القيام بنفس الأسلوب المتطرف ، الا ان نجاح هانيل فى عقد اتفاقيات مع شيوخ ساحل الهدنة ومع حاكم البحرين لحظر تجارة الرقيق جعله يغير من رأيه لأنه لم يبق من السفن التى تمارس تجارة الرقيق فى ظل القانون غير السفن الفارسية ، ولهذا اقتنع بالمرستون بأن اتخاذ اجراءات لاجلاق هذا الباب حتى لو عارضه الشاه فان له ما يبرره ، وفى نهاية يوليو عام ١٨٤٧ بعث بالمرستون بخطاب الى شيل لابلأغ حكومة فارس بأنه بسبب

= لان ملكة انجلترا قد أصدرت اوامرها الى جميع سفنها بوقف ومصادرة جميع السفن المتعاملة فى الرقيق ، ومع ذلك فليس هناك نهاية لهذه التجارة . وسوف لا يصل رقيق الى فارس بعد الآن .

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ٣١/٥ و ١٨٤٧/٧ (رقم ٥ و ٦) فى تقرير شيل الأخير ذكر نقلا عن الشاه بعد اجتماعه فى اليوم السابق انه قال (لا داعى للالاحاح على بخطورة هذا الموضوع . وملكة انجلترا قد اصدرت اوامرها لسفنها الحربية باعتراض سفن الرقيق ومصادرتها فى البحر ومع ذلك فان هذه التجارة لم تتوقف ، وانى أؤكد لكم بأن فارس لن تستورد الرقيق بعد الآن .

الترتيبات التي تم اتخاذها بين حكومات بريطانيا وتركيا ومسقط وساحل الهند فان جميع السفن العاملة في الخليج الفارسي مما يشك أنها تمارس تجارة الرقيق ستخضع للتفتيش واطلاق سراح العبيد الموجودين عليها (١).

إن لهجة خطاب بالمرستون الأخير وخطابه قبل الأخير الذي طلب فيه من وزيره المفوض - تحذير الشاه بأنه لن يستطيع الاعتماد على الصداقة البريطانية في حالة تعرضه لأي أزمة سياسية إذا لم يلب رغبة الحكومة البريطانية بالنسبة للرقيق يكشفان أن بالمرستون لم يكن يقدر موقف الشاه كحاكم مسلم ، ودوره كزعيم ديني لـ مواطنيه ، ولكن شيل كان يفهم هذه الاعتبارات فهما وافيا ، وعلى حين أن شيل هو الذي اقترح فكرة المصادرة إذا ما رفضت الحكومة الفارسية إصدار المرسوم ، فقد كان مترددا في ابلاغ مضمون خطاب بالمرستون الى رئيس وزراء فارس بأن مصادرة السفن اجراء يتعارض مع الاتفاقات المعقودة بين فارس وبريطانيا ، ولكنه الملح بأن الحكومة الفارسية لن تتخذ أي اجراء مضاد ، فيما لو أقدمت الحكومة البريطانية على ذلك ، ورغم هذا فام يظهر شيل تحمسا للموضوع وحاول ان يقوم بمحاولة أخيرة لايجاد مخرج للشاه لاصدار ذلك المرسوم دون أن يتعرض مركزه الديني لأي انتقاد (٢) وقد قام بأرسال خطاب الى رولنسون في بغداد يطلب منه الحصول على فتوى من احد كبار علماء الدين بكرلاء

(١) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى شيل ١٨٤٧/٧/٣١

(رقم ٤) .

(٢) انظر خطاب بالمرستون الى شيل بتاريخ ١٨٤٧/٧/٢

(رقم ٣) بنفس المجلد والحلقات .

أو النجف تندد بتجارة الرقيق ، وثبت بأنها لا تتفق مع المبادئ الإسلامية ، وبالتالي فإن قيام الشاه بإصدار قانون بتحريم الرق سوف يكون عملا متوافقا مع الشريعة الإسلامية (١) غير أن رد رولنسون على هذا الخطاب جاء مخيبا للآمال ، ففي الوقت الذي كان رجال الدين في النجف يؤيدون حظر تجارة الرقيق إلا أنه لم يكن هناك نص في الشرع الإسلامي يحرم تجارة الرقيق ، وقالوا بأن أي عمل لم ينص على تحريم في القوانين المنزلة يعتبر حلالا ، وبالتالي فإن تفسير شيل لهذا الاجراء ، لم يكن تفسيراً صحيحاً ، نظرا لأن التطرف الذي يضيفه المشروعون في تفسيرهم للاختلافات اللفظية ، قد يدفعهم الى تبرئة شراة الرقيق من الجرم الذي يقع على البائعين للرقيق (٢) .

عندما تسلم بالمرستون خطاب شيل حول هذا المعنى علق بأن العالم الذي اُفتى بهذا الرأي ، إنما كان يحاول طمس الحقائق بصورة مأكرة ، وتساءل بأنه إذا كان في وسع الشاه أن يمنع دخول أي سلعة من السلع التجارية الى فارس ، أفلا يمكنه أن يمنع استيراد الرقيق الى البلاد (٣)

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٩/٢٢
(رقم ٩) ، ومرفق به صورة من خطاب حاج ميرزا أغاس الى شيل
١٨٤٧/٩/٧ .

(٢) من شيل الى رولنسون ١٨٤٧/٩/١٨ ومرفق بالخطاب السابق .

(٣) ملفات وزارة الخارجية من رولنسون الى شيل ١٨٤٧/١١/٨
ومرفق نسخة منه في خطاب اللفتنان كولونيل فرانت الى بالمرستون
١٨٤٧/١٢/١٨ (رقم ٢) .

غير ان بالمرستون لم يكن فى وضع يسمح نه بطرح هذا السؤال ، فى الوقت الذى كان يرفض بنفسه وبطريقة مأكرة ايضا الاعتراضات التى ظل الشاه يتمسك بها انطلاقا من مركزه الدينى وواجبه الاسلامى فى تطبيق الشريعة الاسلامية ، واعتبر تعنت الشاه وفتوى مفتى النجف محاولة لاحراجه بعد ان تأكد له من التقارير التى كانت تصله من الخليج ، ما تنبأ به هانيل وغيره من تطورات سوف تحدث ، كنتيجة لتطبيق المعاهدات المعقودة مع السلطات الفارسية والتركية وساحل الهدنة ، لتحول تجارة الرقيق الى الساحل الفارسى ، اما صور ومسقط فقد بقيتا منطقتين لتبادل الرقيق الافريقى ، وان كان هذا الرقيق يتم نقلهم فى أغلب الاحوال على السفن التى ترفع الاعلام الفارسية ، وكانت نفس هذه السفن قبل ذلك ترفع اعلام مسقط وساحل الهدنة كما كانت تفرغ حمولتها من الرقيق حيثما تشاء ، اما بعد صدور القانون فقد كان يتم تفريغ الرقيق المتوجهين الى ساحل الهدنة فى ساحل الباطنة او فى لنجه ، ثم من هناك ينقلون الى البحرين وساحل الهدنة ، كما ينقل بعضهم الى بوشهر ، ومنها يوزعون على المناطق الفارسية او يعاد تهريبهم الى الكويت والبصرة (١) .

وقد استاء بالمرستون مما أدت اليه هذه التطورات فبعث فى اواخر مارس بخطاب شديد اللهجة الى اللفتنانت كولونيل تى . تى : فرانت القائم بالاعمال البريطانى فى طهران وطلب منه القيام بتحذير الحكومة الفارسية ، بأنها اذا تمادت فى موقفها فان القرار البريطانى السابق لتفتيش جميع

(١) نفس المصدر مذكرة من بالمرستون ١٨٤٨/٣/٢٣ .

السفن بما فيها سفن فارس سوف يوضع موضع التنفيذ (١) كما طلب منه الاعاز الى هانيل بتنفيذ مقترحاته التى سبق أن تقدم بها فى شهر نوفمبر ، بابلاغ شيوخ ساحل الهدنة باعتبار انزال الرقيق فى اراضيهم من جانب السفن الأجنبية عملا محظورا ، نظرا لأنه يتعارض مع اتفاقيات معاهدة ١٨٤٧ ، ولما كانت السفن التى تقوم بنقل الرقيق هى السفن الفارسية ، فقد طلب من هانيل ابلاغ شيوخ المنطقة بأن الطرادات البريطانية سوف تستولى على جميع السفن الفارسية التى تقوم بنقل الرقيق الى مناطقهم والافراج عن الرقيق فى الاراضى الخاضعة لبريطانيا (٢) .

غير أن بالمرستون عاد بعد أسبوع فأعرب عن اسفه فى ارسال تلك التعليمات المتسربة وامر بالغائها ، ولكنه بسبب اغفال التبليغ بهذه التعليمات ، فقد تعذر تسوية هذا الخطأ قبل حلول شهر أغسطس (٣) وقد اُقتنع الجميع بعدم اللجوء الى الاجراءات المتشددة . واستهل فرانت

(١) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى فيرانت ١٨٤٨/٣/٣٠

(رقم ١) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) اعد تقريران برقمى (١ و ٢) بتاريخ ٣٠ و ٣١ مارس ١٨٤٧

على التوالى ويتضمن التقريران الأمر بتفتيش السفن الفارسية وكانا فى طريق ارسالهما بالبريد عندما عاد بالمرستون وقرر اعادة النظر فيهما يوم ٦ ابريل واوقف العمل بهما ، وقد اجرى تعديل فى الأمر الأول اما الثانى فقد ارسل دون ادخال اى تعديل عليه .

محادثاته مع الشاه في أواخر مايو ١٨٤٨ ، وفي ١٢ يونيو وافق الشاه على إصدار القرار بحظر استيراد الرقيق الى فارس بطريق البحر ، وقد جاءت هذه الموافقة في رسالته الى الحاج ميرزا اغاسى بتاريخ ١٠ رجب ١٢٦٤ الموافق ١٢ يونيو ١٨٤٨ ، وتنص على ما يلي : .. سعادة الحاج ، يجب الا تسمح لهم بجلب زنوج عن طريق البحر ويسمح لهم بذلك عن طريق البر فقط ، وهذا الأمر يصدر بصورة خاصة من أجل السيد فرانت فنحن مسرورون منه جدا ، وقد وافقنا على ذلك ، وعليكم تبليغ حكام فارس وعربستان بأننا نظرا لطيبة السيد فرانت قد وافقنا على هذا القرار ، وان كان هناك بعض المحادثات التي لاتزال مستمرة بيننا وبين الحكومة البريطانية حول هذا المسألة (١) وفي أواخر الشهر أرسلت نسختان من هذا القرار الى الحكام العام في كل من اقليم فارس واطليم خوزستان (٢) وفي رسالة فرانت الى بالمرستون ذكر بأن الآثار الفعلية لهذا القرار ، هو ان الحظر يشمل تجارة الرقيق في كل الأراضي الفارسية ، لان الطريق البري غير عملي ، وصاحب الجلالة يعلم ذلك ويستطرد فرانت فيقول بأن استخدام الشاه لعبارة « لحضورهم بطريق البر » هي لمجرد التمويه على رجال الدين ، الذين يقفون موقف المعارضة لالغاء هذه التجارة (٣) والواقع

(١) اشارة بخط الشاه مؤرخ ١٠ رجب ١٢٦٤ المطابق ١٢ يونيو ١٨٤٨ وقد ارفقت بخطاب فيرانت الى بالمرستون ١٨٤٨/٦/١٧ (رقم ٤) .

(٢) مراسيم الشاه والخطابات المتبادلة بين جرانت ومجلس ادارة الشركة وقد وردت في « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١٠ ص ٦٦ - ٦٩ .

(٣) من فيرانت الى بالمرستون ١٨٤٨/٦/١٧ (رقم ٤) .

أن هذا المرسوم قد تمخض عن نتائج تفوق فى نتائجها الآثار التى أسفر عنها المرسوم التركى فيما يتعلق بممارسة هذه التجارة فى الأراضى الخاضعة لتركيا فى الخليج ، لأنه يشمل الموانئ الفارسية كلها ، ولا يقتصر على الرقيق المنقولين على السفن الفارسية . أما لماذا غير الشاه موقفه بهذا الشكل فلم تعرف أسبابه ، وقد تكهن فرانت بأن السبب فى ذلك يعود الى تبادل التصديق على وثائق معاهدة أرض الروم ، الأمر الذى أراح الشاه كثيرا ، وفى هذا المناخ النفسى تحمس الشاه فوق على هذا القرار ، وليس هناك سبب آخر لهذا التحول ، ومن ناحية أخرى فىمكن الاستنتاج عن هذا التغير بأن الشاه قد مل من الالاحاح عليه بهذه المشكلة فأراد التخلص نهائيا من هذا الاشكال فأصدر هذا القرار .

وإذا اعتبرنا هذا الاستنتاج استنتاجا صحيحا ، فإنه يأتى على عكس موقف بالمرستون الذى لم يعرب عن ارتياحه لهذه التنازلات التى قدمها الشاه ، وذكر وزير الخارجية بأن المرسوم جاء خلوا من تفويض السفن البريطانية بتفتيش ومصادرة السفن الفارسية التى تمارس تجارة الرقيق ، لأنه بدون هذا التفويض فإن الحظر فى رأى بالمرستون لا قيمة له على الإطلاق ، وقد بلغ استياء بالمرستون من هذه النتيجة الى حد اتهام فرانت بالتقصير والاهمال فى واجبه (١) ولعل بالمرستون لم يدرك ما ينطوى عليه الموضوع من مضامفات ، وكانت طريقة معالجته تتسم بالانفعال بحيث أصبح يعتقد بأنه لا سبيل الى حل تلك المشكلة الا باللجوء الى القوة واتخاذ الاجراءات التعسفية . ولقد اعرب الشاه عن استعداد حكومته للموافقة

(١) انظر خطاب بالمرستون فى فرانت ١٨٤٨/٩/١٢ (رقم ٥)

على تفتيش السفن الفارسية ، بشرط أن تتم هذه الاجراءات فى هدوء ، وعدم الاعلان عنها ، وان تتوقف المفوضية البريطانية فى طهران عن طلباتها المتكررة ، لمنحها حق التفتيش ، وقد فعل الشاه هذا فى وجه معارضة قوية من رجال الدين ، وعن وجود عادات اجتماعية راسخة ومشاعر قومية متطرفة .

وقد تجلت هذه الرغبة فى التعاون فى تلك القرارات التى اصدرها حسين خان الحاكم العام لاقليم فارس الى ولاية الاقاليم فى الموانئ الرئيسية ، بعد تلقيه المرسوم من الحكومة المركزية فى طهران ، وبعد أن طالب حسين خان الحاكم بوضع هذه القرارات موضع التنفيذ فوراً ، اوضح لهم ، انه بالنظر الى التفاهم القائم بين الدولتين العظميين ، فقد نوضت السفن الحربية البريطانية بالعمل على مكافحة تجارة الرقيق التى تتم عن طريق البحر (١) وشبه حسين خان هذا المرسوم بالمرسوم السابق الذى منح الطرادات البريطانية صلاحيات للعمل على المحافظة على الأمن فى الخليج ومكافحة القرصنة داخل المياه الاقليمية الفارسية ، وعلى الرغم من أن هذه الصلاحيات لم تمنح بشكل رسمى ، الا أن السلطات الاقليمية فى فارس ، قد وافقت عليها ، كما وافقت عليها الحكومة المركزية . ومما يبعث على الاسف ان يسمح بالمرستون الذى كان يعرف أكثر من أى شخص آخر ، معارضة الحكومة الفارسية لاعطاء أى فرصة لروسيا

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٩٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٧٥ المؤرخ ١٨٤٨/٨/٣١ من حسين خان الى الشيخ ناصر خان حاكم بوشهر وقائد الاسطول (يوليو ١٨٤٨) ومرفق صورة منه بخطاب هانيل الى فيرانت ١٨٤٨/٧/١٥ (رقم ٢١٧ الادارة السرية) .

إطالتها بتنزلات مماثلة تمس استقلالها ، أن يسمح للأمر بأن تتردى إلى هذا الحد . ويرفض رفضا باتا مجاملة الحكومات الشرقية واحترام متاعرها القومية ، وبالتالي يستمر في الضغط على حكومة فارس لمنح البريطانيين حق تفتيش السفن الفارسية والاستيلاء عليها ، وكان نتيجة ذلك ان المشكلة التي كادت أن تحل في عام ١٨٤٨ ، بقيت معلقة لعدة سنوات أخرى .

استمرت عمليات نقل الرقيق إلى الخليج بأعداد كبيرة خلال عام ١٨٤٨ . ١٨٤٩ : ١٨٥٠ رغم وجود اتفاقيات حظر هذه التجارة ، أما في عمان فقد انتقل هذا النشاط إلى صور الواقعة على بعد مائة ميل إلى الساحل ، وتحوات هذه البلدة إلى سوق رئيسية للرقيق في جنوب شرفى الجزيرة العربية وجنوب فارس ، غير أن السفن البريطانية كانت من النادر أن تزور صور ، كما أن سكان صور لم يكونوا يقيمون وزنا لسلطة السيد سعيد ، ومن صور كان يتم نقل الرقيق في سفن صغيرة إلى ساحل الباطنة أو الشمالية ، ومنهما إلى داخل البلاد ، وكان معظم الرقيق يباع في داخل عمان أو في ساحل الهدنة ، كما كان بعضهم ينقل إلى لنجه . وفي شهر مايو ١٨٤٩ قام هانيل بمحاولة للحد من نشاط عدد التجارة فعقد اتفاقا مع حاكم صحار سيف بن حمود بن عزان ، وذلك على غرار الاتفاقيات التي سبقت أن عقدت مع شيوخ ساحل الهدنة قبل ذلك بعامين ، غير أن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح ، نظرا لأن صحار نفسها لم تكن مشتركة في تجارة الرقيق (١) .

(١) من مرفقات الخطابات السرية إلى بومباي مجلد ١٠٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٨٤٩/١٠/٣١ من هانيسل إلى ماليت ١٨٤٩/٥/٢٢ (رقم ١٥٣ الف الإدارة السرية) و « المعاهدات » اعداد =

أما السيد سعيد فلم يكن يكثرث بتطبيق معاهدة ١٨٤٥ لمنع هذه التجارة فيما بين شطرى المملكة ، وعندما احتج هامرتون بشدة على هذه الانتهاكات الصارخة للمعاهدة ، غضب السيد سعيد من هذا التدخل الذى وصفه بأنه يسبب له ازعاجا (١) مستمرا ، الا أنه اضطر فى النهاية وتحت ضغط هامرتون الى إرسال تعليمات الى نجله ونائبه فى مسقط السيد ثوينى بن سعيد لوقف بيع العبيد فى السلطنة ، ورغم أهمية تلك التعليمات الا أنها لم تسفر عن نتائج حاسمة ، فقد ظلت تجارة الرقيق مزدهرة حتى أن إحدى السفن التابعة للسيد سعيد نفسه قد وجه اليها الاتهام بنقل العبيد من زنجبار ، وراجت اشاعة فى الخليج بأن السيد سعيد قد وبخ أحد ربانة السفن التابعة لساحل الهدنة ، عندما طلب منه السماح لنقل بعض العبيد من زنجبار ، وذكر له بأنه كان يتعين عليه حل تلك المشكلات بنفسه ، وعدم ازعاجه بمثل هذه الأمور (٢) وقد اشتد غضب السيد سعيد أكثر عندما جاء لزيارته مبعوث خاص من شريف مكة

= انيشيسون فصل ١١ ص ٨٩ بالنسبة لسيف بن حمود راجع ص ٣٩٦ من الكتاب .

(١) نفس المصدر مجلد ٩٧ مرفق للخطاب السرى رقم ١٧ المؤرخ ١٨٤٩/٢/٢ من هامرتون الى ماليت ١٨٤٨/٩/١٣ (رقم ١٩ الادارة السرية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ١٠٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٧ المؤرخ ١٨٤٩/٢/٢ من هانييل الى ماليت ١٨٤٩/٦/٢٧ (رقم ١٨٥ الادارة السياسية) .

(٢٤ - بريطانيا والخليج / ٢)

وانتقد موقفه من تجارة الرقيق ، واعتبره اساءة للمسلمين فى كافة بقاع الارض وذلك بالاذعان لبريطانيا بحظر تجارة الرقيق (١) ولم يكن فى وسع السيد سعيد ان يتجاهل اهمية هذا الاحتجاج نظرا لأن شريف مكة محمد ابن عون كان فى ذلك الوقت اقوى شخصية فى شبه الجزيرة ، والحاكم الوحيد الذى يقف فى وجه التوسع الوهابى .

غير ان جميع هذه الاعتبارات تعتبر ثانوية ازاء السبب الحقيقى ، وهو ان السيد سعيد لم يكن قادرا فى الحقيقة على حظر تجارة الرقيق ، وفى اغسطس ١٨٥٠ ذكر هامرتون فى تقرير له بالمرستون بأنه لا يوجد فى ديوان صاحب السمو مسئول واحد يمكن ان يحترم اوامر السيد سعيد فيما يتعلق بحظر هذه التجارة (٢) وقد ايده فى هذا الراى اللورد فولكلان حاكم بومباى ، الذى كتب يقول « بأنه ليس ثمة امل فى النجاح ما لم تتخذ اجراءات فعالة من جانبنا لحظر هذه التجارة » (٣) وفى سبتمبر ١٨٤٩ ذكر قائد الاسطول الهندى فى اعقاب ابرام اتفاقية صحار « اننى لا اتصور بأننا نملك من الاسباب ما يبرر اتخاذ اجراء فعال لوقف هذه التجارة ، لأن هذه العملية سوف تتطلب منا امكانيات اكثر مما لدينا ، نظرا

(١) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى بالمرستون
١٨٥٠/٨/٢٠ (رقم ٥) .

(٢) نفس المصدر من هامرتون الى بالمرستون ١٨٥٠/٨/٢٠
(رقم ٥) .

(٣) مرفق للخطاب السرية الى بومباى مجلد ١٠٤ مرفق للخطاب
السرى رقم ٥٩ المؤرخ ١٨٥٠/١٠/٣١ محضر من اعداد فولكلاند
١٨٥٠/١٠/٢١ .

لما سوف تستغرقه هذه العملية (١) من وقت ، وفى صيف عام ١٨٥٠ ساءت الأوضاع أكثر ، عندما انضم القواسم سكان ساحل الهدنة الى الصراع القائم بين سلطتى الحكم القائمة فى مسقط وصحار ، وتمكنوا فى خلال فترة وجيزة من الاستيلاء على جزء هام من منطقة الشمالية بما فيها دبا وخورفكان ، الأمر الذى مكنهم من انزال الرقيق خارج منطقة الخليج ونقلهم من هنسالك الى الشارقة ورأس الخيمة ، وبذلك تفادوا الاسطول البريطانى المربط فى مضيق هرمز ، وفضلا عن ذلك فان نجاح القواسم يرجع الى تسجيل سفنهم فى فارس ، مما جعل مصادرة تلك السفن من جانب الاسطول البريطانى اقل احتمالا .

وعلى حين حافظت ارقام حجم تجارة الرقيق الى الخليج فيما بين اعوام ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ على معدلها الذى كانت عليه قبل ابرام معاهدتى ١٨٤٥ ، ١٨٤٧ ، الا ان طبيعة هذه التجارة قد تغيرت ، وفى تقرير لهامرتون فى شهر اغسطس اكد بأن الأرقام لا تصل الى خمس حجمها قبل بضع سنوات (٢) وبعبارة اخرى فان حصة الرقيق الافريقى من هذه التجارة قد اخذ يتضاءل فى مقابل ارتفاع فى حجم الرقيق الحبش ، وعلى سبيل

(١) نفس المصدر مجلد ١٠٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٨٤٩/١٠/٣١ من الكومندور كوشننجتون الى فوكلاند ١٨٤٩/٩/٧ (رقم ٥١٢ الادارة السياسية) .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى بالمرستون ١٨٥٠/٨/٢٠ (رقم ٤) .

المثال بلغ عدد الارقاء الاحباش الذين تم استيرادهم خلال سبتمبر فقط ٤٨ فردا ، بينما لا يزيد هذا الرقم على ١٢ فردا خلال الموسم كله سابقا ، وكان يتم استيراد الرقيق الاحباش من بربرة وزيلع وتاجورا على ساحلى الصومال والحبشة ، كما كان الحجاج الذين يعودون من الاراضى المقدسة يصطحبون معهم بعض الرقيق الذين يشترونهم من جدة ومخا ، كما كان يفعل ربانة وبحارة السفن التابعة للخليج نفس الشيء ، ويعودون ببعض الرقيق من البحر الأحمر ، ويمكن تكوين فكرة عن حجم تجارة الرقيق فى الحبشة من مئات الرقيق الأطفال الذين يتم احضارهم عن طريق ميناء بربرة من هرر ، ومن سوق الرقيق السنوى الذى يقام فى بربرة ، وكانت القوافل التى تنقل العبيد تضطر الى الانتظار أياما عديدة خارج البلدة اذا عرفت أن هناك بعض السفن الحربية البريطانية موجودة فى الميناء ، وهى لا تستأنف رحلاتها الا بعد أن تغادر السفن البريطانية ميناء عدن ، كما كان ربانة السفن يحضرون معهم المئات من الرقيق الصفار السن (١) .

وقد اشترى ربانة السفن التابعة لصور وموانئ الخليج ٣٠٠ طفل من هؤلاء الرقيق (٢) . وقد ذهل بالمرستون من ضخامة عدد الرقيق

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٩٧ مرفق للخطاب السرى رقم ١٧ المؤرخ ١٨٤٩/٢/٢ من هانيل الى ماليت ١٨٤٨/١٠/٣٠ (رقم ٣٦٥ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ٩٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٤٤ المؤرخ ١٨٤٨/٥/٣٠ من هينز الى ماليت ١٨٤٨/٥/١٦ (رقم ٣٢ الادارة السرية) .

الأحباش الذين يؤتى بهم الى الخليج بحيث انه طلب فى شهر مايو ١٨٤٨ من مجلس الهند اصدار التعليمات الى الأسطول الهندى باعتراض ومصادرة السفن التى تنقل الرقيق من الموانئ الواقعة على الساحل الغربى على البحر الأحمر ، وكان بالمرستون على ثقة من ان اتخاذ بعض اجراءات من هذا القبيل سوف يكون له اثره الملموس فى الحد من هذه التجارة ، فبمجرد ان يعرف الأهالى فى تلك المناطق بتصميم الحكومة البريطانية على القضاء على تجارة الرقيق فانهم سوف يتخلون عن ممارسة هذه التجارة (١) ، ويبدو ان بالمرستون كان متفائلا أكثر من اللازم فى رايه هذا، نظرا لأن تجار الرقيق كانوا على استعداد لاحتمال أى خسارة أو ضرر فى سبيل ممارسة هذه المهنة ، كما ذكر التجار الذين يجلبون الأطفال من بربرة بمنتهى الصراحة أنهم لن يترددوا فى القاء هؤلاء الأطفال فى البحر فى حالة اعتراضهم من جانب سفن الأسطول البريطانى ، وتبعاً لذلك فلقد أعاد بالمرستون النظر فى مسألة التفتيش والمصادرة التعسفية ، فطلب فى سبتمبر عام ١٨٤٨ من سلطات الهند القيام بمحاولة لاقتناع حكام بربرة رزيلع وتاجورا بحظر تصدير الرقيق عن طريقهم (٢) وعلى هذا الأساس قام الكابتن هينز فى أكتوبر ١٨٤٨ بارسال طلب الى حاكم رزيلع وهى الميناء الرئيسى لتجارة الرقيق وذلك أثناء زيارة ذلك الحاكم له فى عدن ، وقد وافق الحاكم على اصدار مثل ذلك الحظر ، ولكنه اشترط أن تقوم الحكومة البريطانية بتوفير الحماية له فى حالة اصداره مثل ذلك القرار ، واقتناع

(١) ملفات الخارجية من اللورد اديسبرى (وكيل الخارجية) الى

سكرتير مجلس الهند ١٨٤٨/٥/٣٠ .

(٢) راجع خطاب هينز الموقع ١٨٤٨/٥/١٦ .

الباب العالى بتعيينه حاكما على زيلع بصفة رسمية ودائمة (وكان هذا الاستقلال استقلالا اسميا ، لأن زيلع كانت تابعة لمخا) وتعويضه عن الخسائر التى سوف يتكبدها من جراء هذا الحظر (١) . غير أن بالمرستون لم يقبل هذه الشروط ، لاعتقاده بأن هذه الشروط مبالغ فيها ، وبالتالي فقد رفض الاتصال بالبواب العالى حول هذا الموضوع ، خوفا من أن تفسر تلك الخطوة بأنها اعتراف من جانب الحكومة البريطانية بالسيادة العثمانية على تلك المناطق (٢) . وكان البديل الوحيد أمام بالمرستون هو العمل بالمعاهدات المعقودة بين سلطان مسقط وشيوخ ساحل الهدنة ، والتى تنص على امتناع سفن هذه المناطق من نقل الرقيق أثناء عودتهم من البحر الأحمر ، وتنفيذا لهذا الاجراء ، اقترح هينز ان يربط احد الطرادات البريطانية فى ميناء عدن ، وأن يقوم منها بدوريات منتظمة فى مخا والحديدة وجدة ، وذلك بالإضافة الى باخرتين مسلحتين تقوم بدوريات على الساحل المواجه للبحر الأحمر من مصوع الى زيلع على مدار العام ، وفى بربرة خلال الموسم السنوى للرقيق (٣) غير أن هذه المجموعة من السفن غير متوفرة فى عام ١٨٤٨ ، كما لم تكن متوفرة قبل هذا التاريخ.

(١) نفس المصدر من ادنجتون ! وكيل الخارجية الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٨/٩/٧ .

(٢) مرفقات الخطاب السرية الى بومباى مجلد ٩٦ مرفق للخطاب السرية رقم ٩٩ المؤرخ ١٨٤٨/١١/١٥ من هينز الى ماليت ١٨٤٨/١٠/١١ (رقم ٦٠ الادارة السياسية) .

(٣) ملفات وزارة الخارجية من ايسبرى الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٨/٥/٣٠ .

وإذا كان الهدف هو منع الاتجار فى الرقيق الأحباش فى الخليج ، فان الاجراء الخاص بوقفها ينبغى أن يتم فى الخليج وليس فى البحر الأحمر ، وحتى لو اتخذ مثل هذا الاجراء فى الخليج فان هناك عقبتين تعترضان تنفيذه ، نظرا لأن معظم تجار الرقيق هم من صور وساحل الهدنة ، وبالتالي ما لم يظهر سلطان مسقط استعدادا اكبر لتنفيذ معاهدة ١٨٤٥ على تجار الرقيق فى صور ، وما لم يوافق على مرابطة أحد الطرادات فى ميناء صور ، فان هؤلاء التجار لن يتخلوا عن ممارسة هذه المهنة ، كذلك فانه ما لم يتم اعتراض سفن تجار الرقيق التابعة لساحل الهدنة قبل اجتيازهم منطقة رأس الحد ، فلسوف تتعذر ملاحقتهم ، خاصة انهم أخذوا الآن فى رفع الاعلام الفارسية بمجرد دخولهم الى ميساه خليج عمان ، ولهذه الأسباب فلم يكن من المحتمل تحقيق أى نجاح فى أى من هذين الاجراءين ويصبح البديل الوحيد ، هو مطالبة الحكومة الفارسية من جديد تخويل الطرادات البريطانية حق تفتيش ومصادرة هذه السفن .

توفى محمد شاه وخلفه على عرش فارس نجله ناصر الدين الذى اختار لرئاسة الوزارة ميرزا تقى خان الذى كان يشغل منصب وزير الدفاع (١) ويطلقون عليه فى فارس (أمير النظام) وكان هذا الوزير يتصف بصفات نادرة من بين الوزراء ، نظرا لخلقه واستقامته وكفاءته الفائقة ، وقد وصفه رولنسون بأنه رجل شجاع لا يهاب شيئا ، ويعتبر هذا الوصف من شخص لم يكن يجد فى الفرس ثمة ما يستحق الثناء أمرا غير عادى ، وقد تجلت شجاعة الوزير فى تمسكه العنيد بحقوق

(١) عند توليته لمنصب رئيس الوزراء رفض اطلاق « لقب الصدر

الاعظم » واكتفى بلقب اقل مرتبة .

فارس الوطنية ضد الدولتين العظميين اللتين كان شبحهما يخيم على فارس ، بارغم من أن وطنيته هذه كانت تنحدر في بعض المناسبات الى تشبث أعمى بالأمور الشكلية فيما يتصل بالسيادة الفارسية ، كما أن جهوده في سبيل تطهير الأوضاع الداخلية في وجه معارضة قوية ، كانت تنزعها الملكة الأم ، لتحطيم قبضة الفساد وسوء الإدارة ، انتزعت الإعجاب والثناء من أحد المراقبين البريطانيين للشئون الفارسية . ولو أن هذا الوزير عاش فترة أطول لكى ينجز ما كان ينوى انجازه ، فانه سوف يدخل التاريخ كواحد من الزعماء البارزين الذين تختصهم العناية الالهية لتحقيق رسالة عظيمة (١) .

في أواخر عام ١٨٤٨ أجرى الكولونيل فرانت بناء على رغبة كان قد أبدأها بالمرستون في شهر سبتمبر الماضي في الأوساط الفارسية لمنح حق التفتيش ومصادرة السفن الفارسية من جانب الطرادات البريطانية ، تنفيذا للمرسوم الذى صدر في عهد الشاه الأسبق (٢) وقد علل الوزير هذا الاجراء بأنه ما دامت حكومة فارس لا تملك أسطولا حربيا لتنفيذ هذه الاجراءات ، فقد وافق الشاه السابق على أن تقوم سفن الأسطول البريطانى بذلك (٣) غير أن أمير النظام رفض هذا المطلب ، وقال بأن اقصى ما يمكنه الموافقة عليه هو تثبيت المرسوم السابق الخاص بحظر انزال الرقيق في

(١) « تاريخ فارس » ص ٤٠٤ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من فرانت الى بالمرستون ١٨٤٩/١/١

(رقم ١) .

(٣) نفس المصدر .

الموانيء الفارسية ، ولم يؤد اتصال آخر برئيس الوزراء الى نتائج أفضل ،
رقييل الكولونيل فرانت بأن حكومة الشاه هي التي ستتولى بنفسها اعتقال
رءعاقبة أى فرد من الرعايا الفرس يمارس تجارة الرقيق (١) .

فى خريف عام ١٨٤٩ وقع أول انتهاك للمرسوم من جانب أحد
الرعايا الفرس ، فقد وصلت إحدى السفن الى ميناء بوشهر تحمل ١٨
فرداً من الرقيق ، وكانت قادمة من مسقط وقد تولى هانيل ،بلاغ الأمر
الى وليم تايلور طومسون سكرتير المفوضية البريطانية فى طهران الذى كان
يشغل فى ذلك الوقت وظيفة القائم بالأعمال ، وقد لفت هذا نظر رئيس
الوزراء الى هذا الحادث وطالب منه معاقبة الربان ، غير أن رئيس الوزراء
كرر ما سبق أن ذكره لفرانت من أن الحكومة الفارسية هي التي من حقها
ان تقرر نوع العقوبة ، وعلى اية حال فقد ذكر رئيس الوزراء بأن غرامة
قدرها ٣٠٠ تومان سوف تفرض على ربان السفينة ، كما سيتم حجز
السفينة المذكورة فى الميناء الى أن تدفع الغرامة . وقد استفسر طومسون
من رئيس الوزراء عما ستتخذه الحكومة الفارسية من اجراءات اذا تبين أن
السفينة قد غادرت الميناء ، وعما اذا كان الشاه سيوافق ان يقوم أحد
الطرادات البريطانية باعادتها ، وقد رد رئيس الوزراء بأن الشاه لا يمكن
ان يوافق على هذا المطلب ، ووبخ طومسون على محاولته هذه لاستفزاز
السلطات الفارسية بهذه الطريقة اللتوية ، وقال بأن فارس قد سبق وأن
رفضت مثل هذا الطلب رفضاً باتاً (١) .

(١) نفس المصدر من فرانت الى بالمرستون ١٨٤٩/٢/٢ ؛ رقم ٢) .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من طومسون الى بالمرستون

١٨٤٩/١١/٢١ ؛ رقم ٦) .

على أن هذه الغرامة لم تستوف نظرا لأن المسؤولين في إقليم فارس كانوا عاجزين أمام القبائل الساحلية . وعند عودة الكولونيل شـيـل لاستئناف أعماله في المفوضية في يناير عام ١٨٥٠ ، أشار لرئيس الوزراء بأنه يمكن التغلب على عجز الحكومة عن طريق تفويض الاسطول البريطانى فى الخليج باعتراض وتسليم السفن الفارسية التى تقوم بنقل الرقيق الى سلطات الاقاليم الفارسية ، وأن يسرى هذا الاجراء لمدة عامين ، الا أن رئيس الوزراء رفض هذا الاقتراح ، وأوضح لشيل بأن الوقت لن يتّون بعيدا عندما تتمكن الحكومة المركزية فرض وجودها على كل شبر من اراضى فارس ويومئذ يصبح من السهل عليها فرض سلطتها على تجار الرقيق على أساس المرسوم (١) غير أن شيل لم يقتنع بهذا الرد ، وفى الشهر التالى اثار الموضوع مع الشاه شخصيا ، غير أن الشاه هو الآخر لم يرد ردا قاطعا ، وذكر لشيل : « بأن موضوع منح حق التفتيش الذى نطالب به الحكومة البريطانية قد يؤدى الى احداث ارتباك فى حركة التجارة ، ويهز ثقة التجار فى الحكم » وقال أيضا بأنه فى حاجة الى بعض الوقت للنظر فى هذا الموضوع . وقد اعتقد شـيـل بأن الشاه متأثر فى موقفه هذا بما ينقله اليه الفرنسيون من معلومات عن المشكلات التى نجمت فى مناطق أخرى من العالم بسبب منح مثل هذه الحقوق للبريطانيين ، وليس من الصعب على أى انسان أن يتصور مدى تأثير مثل هذه الأوقايل على حكومة كانت تعاني بالفعل من شكوك فى النوايا البريطانية . وهكذا يئس شيل من تحقيق أى نجاح عن طريق المباحثات ، وقد ذكر فى رسالة بعث بها الى المرستون بأن الحل الوحيد هو العمل بالاقتراح الذى سبق

(١) نفس المصدر من شيل الى المرستون ١٨٥٠/١/٢٦ (رقم ١) .

ان تقدم به اكثر من مرة ، وهو مصادرة الرقيق الذين تقوم السفن الفارسية بنفلهم ثم الافراج عنهم بعد ذلك ، وان هذا الاجراء لو اتخذ ولو مرة واحدة او مرتين على الأكثر فلسوف يردع تجار الرقيق ، ويقنع الحكومة الفارسية بجدية الموقف البريطاني للقضاء على هذه التجارة ، كما انه يمكن فى هذه الحالة ان يتم تسليم الرقيق المفرج عنه الى حاكم البحرين او سلطان مسقط ، وان كان شيل يدرك ان مثل هذا الاجراء سوف يبقى هذا الرقيق فى ظل العبودية ، وعلى أى حال فان اقتراح شيل هذا انما يقوم على اساس ان وضع الرقيق لن يكون اسوا من وضعهم فيما لو تم بيعهم فى فارس ، فى الوقت الذى ستكون النتيجة هى وقف تلك التجارة (١) .

على الرغم من أن بالمرستون كان يتعاطف مع شيل بالنسبة لهذه المقترحات الا انه كان يعتقد بأن الجانب الخاص بالرقيق المفرج عنه فيه كثير من التجاوز لأن تسليم الرقيق الى سلطان مسقط سوف لا يعنى تسليمهم الى رجل يهوى امتلاك الرقيق فحسب وانما الى تاجر للرقيق (٢) أما بقية المقترحات فقد وافق عليها بالمرستون ، واذا كان ثمة اعتراض على بعضها فان هذا الاعتراض قد زال بوصول رسالة شيل الاخيرة لبالمرستون والتي ذكر فيها بأن كلا من الشاه ورئيس الوزراء قد رفض رفضا نهائيا منح حق التفتيش ، و اضاف شيل فى رسالته بأن رئيس الوزراء الفارسى متأثر فى كل ما يتصل بالسياسة الخارجية

(١) ملفات الخارجية الى بالمرستون ١٨٤٩/١١/٢١ (رقم ٦) .

(٢) ملفات الخارجية مذكرة من بالمرستون ١٨٥٠/٥/٢ .

بشخص يدعى المسيو جان دافيد وهو من أرمينيا ، ويعمل مستشارا سياسيا لوزارة الخارجية الفارسية ، ولكنه فى الواقع موظف من موظفى !!نوضية الروسية فى طهران (١) وقد أوعز بالمرستون الى شيل ببلاغ حكومة فارس بأنها اذا لم تقدر رغبة الحكومة البريطانية بتحويل الأسطول البريطانى حق تفتيش السفن الفارسية فان الأسطول البريطانى سوف يقوم باجراء التفتيش من جراء نفسه ، ولكنه سوف يقصر اجراءاته على الافراج عن الرقيق فقط ، والسماح للسفن بمواصلة رحلتها الى أى مكان (٢) .

على امتداد صيف وخريف عام ١٨٥٠ وقع أكثر من انتهاك واحد للمرسم الفارسى فى المحمرة وفى عدد من الموانئ الفارسية الأخرى ، وفام حاكم بوشهر بناء على الحاج من هانيل بفرض غرامات على ربانة السفن تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ تومان ، وبمصادرة السفن التى قامت بالانتهاك ، ولم يعرف عما اذا كانت تلك الغرامات قد دفعت بالفعل أو ان أصحاب السفن تمكنوا من الافلات نظير رشوات دفعوها للمسئولين عن الموانئ ، واشترك شيل مع هانيل فى ارسال سيل من الاحتجاجات ضد هذا الانتهاك ، غير أن رد رئيس الوزراء لم يختلف عن رده السابق ، وهو انه عندما تستب الأمور فى كافة ارجاء فارس فسوف تزول كل العقبات فى سبيل تطبيق سلطة الشاه حتى اقصى حدود الامبراطورية الفارسية،

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٣/٢٦

(رقم ٣) .

(٢) نفس المصدر من بالمرستون الى شيل ١٨٥٠/٦/٦ (رقم ٣) .

وسوف تنتهى تجارة الرقيق وغيرها من الأعمال غير المشروعة الى الأبد. وعندما استفسر منه شيل عن نوع الاجراءات التى سوف يتخذها للحد من تجارة الرقيق رد ردا غامضا وذكر بأن ذلك سوف يتم على أية حال ، وكان أهم شىء فى موقف رئيس الوزراء هو انه كان يعارض بشدة ان يقوم الأسطول البريطانى بهذه الاجراءات ، وكانت أسباب هذا الرفض على حد رأى شيل هى ان منح حق التفتيش واعتراض السفن الفارسية من جانب الأسطول البريطانى سوف يتيح لبريطانيا سيطرتها على سكان المناطق الساحلية فى فارس ، وذلك على غرار ما حدث فى السواحل العربية ، الأمر الذى سوف يحول بينه وبين تحقيق خطته الطموحة بفرض سيطرة الدولة الفارسية على المناطق الجنوبية من فارس ، كما هو قائم فى المناطق الشمالية (١) .

وربما كان أهم سبب للرفض هو ان يؤدى منح مثل هذه الحقوق الى ان تطالب روسيا بحقوق مماثلة فى منطقة قزوين ، وقد ذكر رئيس الوزراء لشيل أكثر من مرة عن المساعدات التى قدمها الروس لوقف هجمات القرصنة والرق من جانب قبائل التركمان على امتداد سواحل منطقتى استر اباد ومازندران ، مما مكن الروس من السيطرة على تلك الاقاليم (٢) غير ان شيل حاول ازالة تلك المخاوف عند اجتماعه برئيس

(١) ملفات الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٧/٦/١٨٥٠ .

(٢) فى عام ١٨٣٦ طلب الفرس من الروس مساعدة بحرية لقمع نشاط القرصنة التركمان فى مياه المنطقة الجنوبية الشرقية من بحر قزوين ، ثم بعد مضي بضع سنين عندما طلبت فارس من روسيا سحب سفنها ، لم يستجب الروس لطلبهم وانما قاموا فى سنة ١٨٤٢ باحتلال =

الوزراء فى يونيو ، وشرح له بأن الموقف البريطانى من فارس يختلف عن موقف روسيا ، وقال أيضا بأننى قد وجهت نظره الى حاجة فارس الماسة الى الاصدقاء ، وكيف ان الحكومة البريطانية كانت دائما تظهر مشاعر الصداقة والود لفارس ، سواء فيما يتعلق بعلاقة فارس بتركيا او بروسيا ، وذكرته بموقف الحكومة البريطانية بمناسبة تولي الشاه الجديد سلطة الحكم ، ومن هنا فان الحكومة البريطانية تتوخى ان تكافئها حكومة فارس على تلك المواقف الودية ، وقلت له أخيرا بأنه من المحتمل ان يفسر موقف الحكومة الفارسية من طلب بريطانيا بالفتور (١) .

لم يرد رئيس وزراء فارس على هذه التفسيرات حتى شهر سبتمبر عندما عقد اجتماعا مطولا مع شيل ، والذي أكد له فيه مدى الخطر الذى ينجم من موافقة فارس على المطلب البريطانى ، وذكر له بأن الروس مطالبون بإنشاء مستشفى فى منطقة استراباد وأن لهم قاعدة بحرية فى جزيرة اشورادا ، وبأن رفضه للمطلب البريطانى يتيح له الوقوف فى وجه المطالب الروسية ، واستطرد رئيس الوزراء يقول بأنه ليس هناك أسرار فيما يتعلق بهذا الموضوع ، وأنه يعتقد بأن السبيل الوحيد لوقف تغفل الروس فى الشمال هو رفض المطالب البريطانية فى الجنوب ، نظرا لأن منح أى نوع من الامتيازات للبريطانيين لابد وان يستتبعه منح امتيازات

= جزيرة استورادا القريبة من استراباد وحولوها الى قاعدة بحرية وبقوا هناك رغم المطالبة المتكررة للفرس لهم باحتلالها (انظر) تاريخ فارس تأليف واتسون ص ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(١) من شيل الى المرستون ١٨٥٠/٦/١٧ (رقم ٤) .

مماثلة للروس ، وانه اذا كان شيل يشك فى تلك الحقائق ، فمسا عليه
الا ان يلقى نظرة على اوضاع البلاد نفسها ، وقال رئيس الوزراء بأن شعب
فارس فقير فى القومية والوطنية ، مما يجعله شديد الحساسية من الناحية
الدينية التى يرى فيها المتنفس الوحيد عن افتقاره عن القومية ، كما ان
سلطة الحكم على البلاد محدودة جدا ، وان هناك شعورا يسود جميع
طبقات الشعب يطالبه بالتغيير والتقرب الى الحكومات الاجنبية سواء كانت
روسيا او انجلترا او تركيا ، فكيف استطيع والحالة هذه ان اوافق على
طلب يعتبر بطبيعة الأشياء ، ومن خلال الفرق الواسع بين فارس وانجلترا،
انتقاصا لمركز فارس فى الوقت الذى يؤدى الى بسط نفوذ بريطانيا
وسلطتها على فارس (١) .

غير ان رئيس الوزراء كان فى الحقيقة يميل الى تأييد شيل فى
انه قد يأتى اليوم الذى يندم فيه على رفض المطالب البريطانية ، ولكنه قال
بان هذا الاحتمال شر لا يمكن التنبؤ به او انه احتمال بعيد ، بينما الشر
الذى سينتج عن الموافقة هو شر اكيد وفورى (٢) .

فى أعقاب هذا الاجتماع تقدم شيل باقتراح على بالمرستون ، بالقيام
بضغط على رئيس الوزراء ، وذلك عن طريق تحذيره من أن الحكومة
البريطانية لن تكون فى وضع يسمح لها بتقديم أى مساعدات الى فارس ،
اذا ما تعرضت لأى مشكلة ، وقد وافق بالمرستون على هذا الاقتراح ،

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٩/٢٤

(رقم ٨) .

(٢) نفس المصدر وخطاب شيل المؤرخ ١٨٥٠/٨/٢٦ الى بالمرستون .

وطلب من شيل بأن يبلغ رئيس الوزراء الفارسي (٢) بأنه في حالة طلب فارس
أى مساعدة من بريطانيا أو تدخل فى أى مشكلة قد تتعرض لها فيتعين
عليه أن يعرب عن أسفه لرئيس الوزراء بعدم تلبيتها (١) . وعند اجتماع
شيل بالشاه يوم ١٣ مارس ١٨٥١ ، ثم خلال اجتماعه برئيس الوزراء بعد
أربعة أيام تأكد لشيل بأن الحكومة الفارسية غير موافقة اطلاقاً على منح
الامتيازات التى تطالب بها بريطانيا (٢) ومع ذلك فلم يكن رئيس الوزراء
يرمى الى المضى فى رفضه هذا الى حد اغلاق الباب نهائياً فى وجه المطالب
البريطانية وكان يبدو عليه أنه على استعداد للقيام ببادرة ما فى هذا
الموضوع ، وفى الأسبوع الأخير من شهر مايو بينما كان شيل ورؤساء
البعثات الدبلوماسية يرافقون الشاه فى زيارة الى اصفهان ، استدعى
رئيس الوزراء يوم ٢٣ مايو سكرتير المفوضية البريطانية فى طهران وأبلغه
بأنه ينوى تكليف أحد كبار المسئولين الفرس بمرافقة أحد الطرادات
البريطانية فى جولة بحرية فى الخليج فى الصيف القادم ، والاستيلاء
على أى سفينة فارسية على ظهرها ارقاء ، وتسليم السفينة الى السلطات
المحلية فى بوشهر ، أو أى ميناء آخر فى فارس وانزال العقوبات الصارمة
لربانها أو اصحابها على انتهاكهم لقرار الشاه على ان يسرى العمل بهذه
الإجراءات لمدة أربعة أشهر ، وان يظل امرها سرا عن سكان المناطق
الساحلية للخليج (٣) .

(١) نفس المصدر من بالمرستون الى شيل ١١/١١/١٨٥٠ (رقم ٦) .

(٢) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ١٦/٣/١٨٥١ (رقم ٦) .

(٣) ملفات وزارة الخارجية من طومسون الى بالمرستون ٢٣/٥/١٨٥١ .

لكن شيل رفض الاقتراح على أساس انه اقتراح لا جدوى منه ،
وبعث برسالة من اصفهان الى رئيس الوزراء يقترح مرة اخرى تفويض
الطرادات البريطانية احتجاز سفن الرقيق الفارسية بدون تحفظ ونقل
الرقيق المفرج عنهم الى المناطق الخاصة لبريطانيا مع احتفاظ الحكومة
الفارسية بحق تعديل هذا الرسوم اذا ظهرت فيه اية اخطاء (١) ،
أما رئيس الوزراء فقد رفض هذا الاقتراح ، وعاد الموقف الى الركود مرة
أخرى . وفى مستهل شهر اغسطس قابل شيل: رئيس الوزراء فى
اصفهان ليبلغه مضمون رسالة وصلتته من بالمرستون ، تفيد بأن جميع
الدول المتحضرة فى العالم تقريبا قد منحت هذا الحق للحكومة البريطانية،
وبالتالى يجدر بحكومة فارس أن تحذو حذو تلك الدول (٢) . غير ان
رئيس الوزراء لم يعلق على هذا الموضوع بأى رأى ، وكان يبدو انه لم

(١) نفس المصدر من شيل لى بالمرستون اصفهان ١٦/٦/١٨٥١
(رقم ٨) فى خطاب خاص فى نفس التاريخ ذكر شيل لبالمرستون بأنه فى
حالة تنفيذ حكومة فارس بتهديدها للاستغناء عن صداقة بريطانيا ، فقد
يكون الطريقة التى ستنفذ بها هذا التهديد هو اصدار بيان يحرم الطرادات
البريطانية من حماية السفن التجارية الفارسية فى مياه الخليج . غير أن
بالمرستون اعتقد أن اتخاذ مثل هذا الاجراء سيكون خطوة متطرفة وسيكون
بمثابة حل مشكلة تخلق مشكلة اكثر خطورة (نفس المصدر مذكرة
بالمرستون ١٠/٨/١٨٥١ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى شيل ١٤/٤/١٨٥١
(رقم ٤) .

يعر هذا الأمر أى اهتمام ، الا انه فى اليوم التالى على هذا الاجتماع وبدون سابق انذار ، ابلغ رئيس الوزراء شيل بموافقة الشاه على الاتفاق مدة احد عشر عاما ، تمنح بموجبه الطرادات البريطانية حق وتفتيش السفن البريطانية .لتى تنقل الرقيق ، باستثناء السفن التابعة للحكومة ، نظرا لانه لبس من المحتمل أن تقوم تلك السفن بمثل هذه الأعمال ، وعلى أن يقوم بعض المسئولين الفرس بمراقبة الطرادات البريطانية فى جولات تفتيشية لتنفيذ هذا المرسوم تحت اشرافهم ، على أن يتم تسليم السفن التى تخالف نصوص هذا المرسوم الى حكام الموانئ الفارسية والتأكد من فرض العقوبات الرادعة عليهم ، وأن يبدأ العمل فى هذا الاتفاق اعتبارا من اول يناير ١٨٥٢ (١) .

لم تعرف الأسباب التى حملت رئيس الوزراء على أن يوافق على مثل هذه الاجراءات كما عجز شيل نفسه عن تفسير هذا التحول فى موقف أمير النظام ، وربما كان لتدهور نفوذ رئيس الوزراء علاقة بالموافقة على هذه الاجراءات لقد خلق لنفسه خصوما كثيرين خلال محاولته تطهير جهاز الادارة وجهاز الحكم من الفساد ، وكان يسعى بذلك الى الحصول على تأييد بريطانيا فى حملته على الفساد ، ولم يجد فى المفوضتين الروسية والفرنسية من يناصره فى ذلك ، وعلى أية حال فقد كان هناك سبب مباشر لاتخاذ رئيس الوزراء مثل هذا الموقف ، فقد ذكر لشيل

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى المرستون ، اصفهان ١٨٥١/٨/٤ (رقم ١٠) ومرفق به الاتفاق وتاريخه شهر شوال/اغسطس ١٨٥١/١٢٦٧ وقد وردت فى « المعاهدات » اعداد اتشيسون فصل ١٠ ص ٧٠/٦٩ .

فى اجتماعه الأخير به ، بأن التطورات الأخيرة فى فارس قد حدث من
صلاحياته ، ومن بينها التهديد الروسى فى الشهر السابق . وفى بداية
صيف ذلك العام قام بعض قراصنة التركمان فى اقليم مازندران بالاغارة
على القاعدة الروسية فى جزيرة آشورادا ، وقد طالب الوزير الروسى
المفوض فى طهران بعزل الأمير حاكم الاقليم الذى كان شقيقا للشاه ،
بدعوى أنه أهمل فى واجباته والسيطرة على الأمور فى الاقليم ، وعندما
عارض الشاه هذا الطلب ، هدد السفير الروسى بالانسحاب من فارس ،
مما اضطر الشاه الى الاذعان ، واستدعاء شقيقه . وفى الأسبوع التالى
قام رئيس الوزراء بإبلاغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران بهذه
الموافقة .

كان هذا هو مسار الأحداث كما ذكرت اللىدى شيل التى علقت على
الاتصالات الرسمية التى جرت بين الدولتين بقولها : « انه يجب على
الزواج الإفريقيين أن يشكروا الحكومة الروسية لأنها كانت سببا فى هذا
التحول (١) وفى الأشهر الاثنى عشر التى أعقبت ذلك تدخلت ثلاثة عناصر
لتحول دون تطبيق هذا الاتفاق بصورة جدية ، الأول هو السبب المألوف
ونعنى به نقص السفن الحربية العاملة فى الخليج ، والثانى هو عجز
الحكومة الفارسية عن ممارسة سلطاتها على القبائل الساحلية لفارس ،
والسبب الثالث هو تعيين اللورد هرانفيل بدلا من بالمرستون كوزير
للخارجية البريطانية ، وذلك فى ديسمبر عام ١٨٥١ ، ثم انتقال هذه

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون أصفهان فى

الوزارة فيما بعد الى الارملسبرى ، وكانت نتيجة تلك التغييرات ان ساد الفتور فى المحاولات المبذولة لوقف تجارة الرقيق .

لم يكن فى الخليج عام ١٨٥٢ غير طرادين ، نظرا لأن الجزء الأكبر من الاسطول الهندى كان يشترك فى الحملة على بورما ، وعلى الرغم من الارهاق الذى كانت تعانيه سفن الاسطول الهندى فقد اوعز الكابتن كامبل ، الذى كان قد حل محل هانيل فى بوشهر ، الى الطراد تجرس بالتوجه الى ساحل الباطنة فى عمان ، فى النصف الأخير من شهر مايو ، لاعتراض أى سفينة عائدة من افريقيا فى نهاية الموسم وعلى ظهرها رقيق ، وربما كانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخ اسطول الخليج التى يتم فيها احتجاز احدى سفن الرقيق ، وكان على الطراد أحد المسئولين الفرس الذى انتدب ليكون شاهد اثبات اذا ما التقى الاسطول باحدى سفن الرقيق التى ترفع العلم الفارسى . وفى يوم ٢٤ مايو وصل الطراد الى ساحل الباطنة وظل يتجه جنوبا ويستوقف كل السفن التى يلتقى بها . وفى يوم ٢ يونيه وصل الطراد الى ساحل صور ، ولكنه لم يجد هناك اكثر من سفينتين صغيرتين ، ثم غادر بعد ذلك الطراد الى مسقط حيث مكث بها عشرة ايام بسبب سوء الأحوال الجوية ، وهناك اكتشف قائد الطراد بأن الجولة كانت متأخرة نظرا لأن معظم السفن كانت قد سبقته الى المنطقة ، وقد رأى قائد الطراد ان يواصل جولته عبر ساحل الباطنة حتى أواخر يونيو ، حيث كان يقوم بتفتيش السفن القادمة من الجنوب ، ومن هناك انتقل الى مدخل الخليج حيث بقى اسبوعا آخر لأداء نفس المهمة ، وفى النهاية عاد ادراجه الى

قاعدته فى باسيدو عند نهاية الموسم (١) .

لم يعثر ترونسون على أى رقيق خلال الجولات التفتيشية التى قام بها واستغرقت ستة أسابيع ، بالرغم من ذلك فقد كانت كل الدلائل تشير الى أن عمليات استيراد الرقيق خلال ذلك الموسم لم تكن أقل من المواسم السابقة ، وبأن نفس العدد من السفن قد استخدم فى تلك العمليات ، وجاء فى تقرير لوكيل المثلثية فى الشارقة بأنه تم انزال ما لا يقل عن ٣٥٠ عبداً فى الشارقة ، وان كان يعتقد بأن العدد يزيد عن ذلك ، كما ذكر بأن القواسم وحدهم قد استوردوا ما لا يقل عن ١٢٠٠ عبد ، أنزاهم فى ساحل الشميلية (٢) كذلك وردت تقارير من لنجة تفيد ، بأن مجموعة كبيرة من الرقيق قد وصلت الى المنطقة خلال شهرى يونيو ويوليو ، وبالتالي فقد أصبح واضحاً بأنه ما لم يتم توفير عدد كاف من الطرادات فان هذه الخطة التى استنفذ أعدادها كثيراً من الجهد والتكاليف ستبوء بالفشل ، والاسوأ من ذلك كما ذكر كامبل لشيل فى يوليو ١٨٥٢ ، بأنه يعتقد بأن هذه الاتفاقيات قد جاءت فى غير صالح الذين عقدت من أجلهم ، وربما أدت هذه الاجراءات الاحتياطية الى أن بضائع تجار الرقيق من الأرباح التى تأتيم من هذه التجارة ، بينما فى المقابل تسوء احوال الرقيق ، ويتعرضون لمعاملة أقسى أثناء الرحلة (٣) .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١١٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٥٢/١٠/٢ من كامبيل الى ماليت فى ١٨٥٢/٦/٢٧ (رقم ٢٣٤ الادارة السياسية) ومرفق معه تقرير ترونسون من جولته ومؤرخ ١٨٥٢/٧/١٠ .

(٢) من كامبل الى ماليت فى ١٨٥٢/٧/٢٧ .

(٣) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى مالسبرى ١٨٥٢/٨/١٨ (رقم ٢) ومرفق به خطاب كامبل الى شيل ١٨٥٢/٧/١٣ .

فى خريف ذلك العام وجه شيل نظر رئيس الوزراء الفارسى الجديد ميرزا آغا خان الى موضوع مجموعة من الرقيق وردت الى لنجه فى شهرى يونيو ويوليو . فقد اعترف رئيس الوزراء بصراحة عن عجز الحكومة عن القيام بأى اجراء فى هذا الصدد ، وهنا اقترح شيل ان يتم تفويض كامبل لاستخدام أسطول الخليج لارغام أهالى السواحل الفارسية على احترام مرسوم حظر تجارة الرقيق . فى البداية رفض الصدر الاعظم هذا الطلب ، غير انه عاد فوافق عليه بعد وقوع سلسلة من عمليات جلب الرقيق الى المنطقة (١) . وتم وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ لأول مرة فى شهر يناير ١٨٥٣ ، عندما قام كامبل بتكليف طرادين بريطانيين بقيادة قائد أسطول لنجه لفرض غرامات على زعماء المناطق الساحلية عقابا لاشتراكهم فى عمليات تجارة الرقيق ، وعلى أساس تعليمات أصدرتها حكومة فارس للأمور الاقليمى فى بوشهر الذى تم تعيينه خلال ذلك الشهر فرضت أول غرامة على تجارة الرقيق وذلك بما يعادل ثمن الرقيق الذى كان منقولا على ظهر السفينة ، كما فرضت عقوبة اخرى على نفس المنوال بالاضافة الى ٢٠٠ جلدة للمتهمين ، وعقوبة ثلاثة تشمل الاثنتين بالاضافة الى مصادرة السفينة التى خالفت تعليمات المرسوم (٢) ولما كانت هذه أول مرة تفرض فيها عقوبات على قبائل السواحل الفارسية فقد اقترح كامبل على الأمور الفارسى تخفيف هذه العقوبات ، لان الغرض منها على حد رايه هو مجرد التحذير وليس فرض العقوبة بما يتمشى مع الجرم ، وقد وافقه المسئول الفارسى على هذا الاقتراح ، وقد أصدر كامبل لقائد الطرادات تعليمات

(١) نفس المصدر من شيل الى مالىسىرى ١٨٥٢/١٢/١٠ (رقم ٥) .

(٢) نفس المصدر من شيل الى بارسستون ١٨٥١/١٢/٣١ .

بحسن معاملة المسئول الفارسي المرافق له واحاطته بالمجاملة والاحترام ومنحه حرية التصرف مع زعماء المناطق المعنيين ، واشتراكه فى توجيه المكاتبات الخاصة بهذا الموضوع ، وبعبارة اخرى طلب كامبل من الكومندور التقيد بحرفية اتفاق ١٨٥١ (١) .

كانت الخطة ناجحة جدا ، ومهدت لسلسلة من الاجراءات التأديبية .
ولحسن يقظة وكيل الممثلة فى لنجه كان كامبل يحصل على معلومات مستمرة عن نشاط تجار الرقيق فى ميناء لنجه وغيره من الموانئ الساحلية ، وقد تم احتجاز عدد من السفن فى هذا الميناء بناء على تعليمات المسئول الفارسي ، ولم يفرج عنها الا بعد دفع الغرامات المقررة . غير أن زعماء القبائل الساحلية لم يحنوا رءوسهم لهذا المرسوم بسهولة ، وظلوا يتذمرون من قسوة الاجراءات اذا قارنوها بما يحدث بين زعماء الساحل العربى الذين كانوا لا يكثرثون بهذه الاجراءات ، وكان كامبل يوافقهم على وجهة نظرهم هذه ، ولذلك فقد استخدم نفوذه بقدر المستطاع فى اقناع السلطات الفارسية بتخفيف الغرامات ، غير أن هذه التدابير قد فشلت لسببين : السبب الاول هو عجز السلطات الفارسية المحلية عن فرض سلطتها على الزعماء الاقوياء فى الساحل ، والسبب الثانى هو ارتشاء المسئولين الفرس فى الاقاليم يحكم ضالة رواتبهم وتجاهل الحكومة الفارسية لأوضاعهم المعيشية . فبالنسبة للسبب الاول لم يكن فى وسع كامبل أن يقوم بعمل أى شئ ، فقد تدخلت عوامل كثيرة فى المشكلة منها

(١) نفس المصدر من طومسون ؛ القائم بالأعمال (الى الورد جون رسل وزير الخارجية ١٨٥٣/٣/١٥ ، ومرفق صورة من خطاب كامبل الى الكومندور روبنسون ١٨٥٣/١/٢٨ .

تضارب السياسات المحلية وضعف جهاز الدولة ، وعدم كفاءة المسؤولين ،
ولهذه الأسباب تعذر على المقيم البريطاني أن يطلب من حكومة الشاه أكثر
مما فى استطاعتها ، كما تعذر عليه الضغط على زعماء منطقتى ننجستان
ودشتى خوفا من أن يؤدى ذلك الى انهيار سلطة الدولة فى المناطق
الساحلية فى فارس . وعلى أية حال فقد كان من الممكن اتخاذ اجراء
لحل المشكلة الثانية . وفى يوليو ١٨٥٣ اقترح طومسون الذى تولى العمل
فى المفوضية البريطانية فى أعقاب سفر شيل الى انجلترا ، اقترح على
الحكومة الفارسية تخصيص خمس الغرامة التى تفرض على تجار
الرقيق لصالح المسئول الفارسى اذا ما أرادت الحكومة ان تقضى على
الرشوة ، كما بعث طومسون فى نفس الوقت بخطاب الى حكومته يتضمن
اقتراح كامبل السابق تخصيص منحة سنوية للمسئول الفارسى تحدد
وفقا لعدد الرقيق الذى يتم مصادره ، وقد وافق ارل . اوف . كلارندون
الذى تولى وزارة الخارجية فى وزارة ابردين على اقتراح طومسون ، وتم
اعتماد ١٥٠ جنيه استرلينا سنويا لهذا الغرض ، مع شرط واحد وهو
أن استحقاق هذه المنحة سوف يجرى وفق التزام المسئول الفارسى بتنفيذ
ما هو مطلوب منه ، وكان رأى كلارندون بأن دفع منحة سنوية أفضل من
الاقتراح الآخر الذى يقوم على تخصيص خمس الغرامة ، وبالتالي فقد
طلب من طومسون عرض الاقتراح على المسئول الفارسى عن طريق المقيم
البريطانى والاحتفاظ بالموضوع سرا عن الحكومة الفارسية (١) .

(١) ملفات وزارة الخارجية رقم ٩١٩/٨٤ من طومسون الى كلارندون
١٨٥٣/٧/١٤ (رقم ٦) ومن كلارندون الى طومسون ١٨٥٣/٩/٣٠
(رقم ٤) خصص هذا المبلغ من الاعتماد السنوى ومقداره ١٢٠٠٠
سترليني الذى اعتمدته شركة الهند الشرقية لنفقات المفوضية فى طهران .

تقدم كامبل بهذا العرض الى المسئول الفارسي في اواخر عام ١٨٥٣ ،
ولخيبة امله رفضه المسئول بحجة أن قبوله لهذا العرض بغير موافقة رؤسائه
أو علمهم سوف يعرضه للمساءلة . وقد اقتنع كامبل بهذا الرأي ، ولذلك
اقترح على طومسون الاتصال برئيس الوزراء مباشرة وعرض هذا الاقتراح
عليه رسميا ، وقد وافق كلارندون على الاقتراح ، وكلف طومسون بعرضه
على الصدر الأعظم في يوليو ١٨٥٤ ، إلا أن رئيس الوزراء رفض الاقتراح
وأوضح بأن نفقات المسئول مبلغ زهيد جدا ، بحيث أنه لا يستحق أن تعرض
الحكومة البريطانية المساهمة به ، كما قال رئيس الوزراء اذا تأكد
بأن مرتب المسئول لا يفي بحاجته فسوف يأمر بمنح زيادة له . غير أن وعد
رئيس الوزراء هذا لم ينفذ على الاطلاق (١) وفي اواخر عام ١٨٥٥ تقدم
المسئول بنفسه الى كامبل مستفسرا عن ذلك العرض ، وأفاد بأنه مستعد
الآن لقبول المبلغ شريطة الا تعرف حكومته به ، وأنه على استعداد لتحمل
ما قد يترتب على ذلك من مسئولية ، وبإحالة الامر الى كلارندون وافق
على تنفيذ الاقتراح ، ما دام المسئول الفارسي يعنى ما ينطوي عليه هذا
الامر من مخاطر ، وفي عام ١٨٥٦ نفذ هذا الاقتراح (٢) .

والسؤال الذي ينبى على ذلك هو الى أي حد نجحت الاتفاقيات

(١) ملفات وزارة الخارجية من طومسون الى كلارندون ١٨٥٤/٢/١٦
رقم ٣) ، ومن كلارندون الى طومسون ١٨٥٤/٥/٥ (رقم ٥) ومن
طومسون الى كلارندون ١٨٥٤/٧/١٧ (رقم ٧) .

(٢) نفس المصدر من موري (الوزير المفوض في طهران) الى
كلارندون ١٨٥٦/١/٨ (رقم ١) ومن كلارندون الى موري ١٨٥٦/٢/٢٥
(رقم ١) .

التي عقدت مع فارس لحظر تجارة الرقيق ، أما فى رأى كامبل فان هذه الاتفاقيات قد جاءت بنتائج أفضل من الاتفاقيات الأخرى التي عقدت مع دول الخليج ، وقبل مغادرة كامبل للخليج فى نهاية انتدابه كتب يعلق على هذا الموضوع :

« ربما كان العيب الوحيد بالنسبة لفارس أنها كانت آخر دولة تحذو حذو تركيا والدول الإسلامية الأخرى فى منح بريطانيا العظمى الامتيازات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق ، ولكنها أصبحت فى مقدمة الدول فى هذا المضمار من حيث التزامها لهذه الاجراءات ، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون ، ومما يؤيد ذلك هو تصرفات بعض زعماء الساحل الفارسى خلال الفترة التي أعقبت تطبيق هذا النظام . وخلال جولى الأخيرة لدول الخليج أكد لى وكيل الممثلة فى لنجة بأنه لم يقف على حادث واحد يدل على وصول رقيق الى ساحل لنجه خلال الموسم ، كما أن التحريات التي قمت بها فى هذا الصدد لا تحملنى على الارتياح فى صحة هذه المعلومات (١) .

لقد عرقلت الحرب الفارسية أعمال الرقابة على الساحل الفارسى ، وفى معاهدة باريس التي عقدت فى مارس ١٨٥٧ لانتهاء هذه الحرب جددت اتفاقية عام ١٨٥١ (المادة ١٣) ومدت لفترة عشر سنوات أخرى ، أى من أغسطس ١٨٦٢ الى أغسطس ١٨٧٢ ، وتم الاتفاق على سريان مفعول هذه المعاهدة باستمرار ما لم يقرر أحد الطرفين فسخها (٢) وفى ٢ مارس

(١) نفس المصدر من كامبل الى مورى ١٨٥٥/٦/٢٢ (رقم ٢١٢)
مرفق صورة من خطاب مورى الى كلارندون ١٨٥٥/١٠/١٦ (رقم ١) .

(٢) المعاهدات تأليف ايتشيسون ص ٧٧ - ٧٨ .

عقد اتفاق جديد بدلا من تلك المعاهدة ولكن مدته لم تجدد ، وانما تم فى هذا الاتفاق الاستغناء عن المسئول الفارسى الذى يرافق الطرادات فى تعقبها لتجارة الرقيق (١) .

على أن النجاح الذى تحقق على الساحل الفارسى لم يواكبه نجاح مماثل على الساحل العربى بالنسبة لمكافحة تجارة الرقيق وقد أشار كامبل فى معرض تلخيصه لهذه الاجراءات فى عام ١٨٥٥ بأن تنفيذ الاتفاقيات بالنسبة للساحل العمانى كان يرتبط بنوع الاجراءات التى تتخذ بشأنها ، وكانت هذه الاجراءات تتمثل فى تقديم التحذيرات واحتجاجات المستمرة دون أن تأتى بأى نتيجة (٢) . وفى عام ١٨٥٣ لم تتوفر الا سفينة واحدة من اسطول الخليج لمكافحة تجارة الرقيق ، وقامت هذه السفينة بعمليات خلال ذلك الموسم أسفرتا عن تحرير ١٥ عبدا ، ثم بعد عام آخر وفرت باخرة أخرى عهد اليها القيام بدوريات ضد تجار الرقيق ، الا أنها لم تنجح فى الاستيلاء على أى سفينة من سفن الخليج ، مما جعل كامبل يقتنع بأن النشاط التجارى فى الرقيق فى عمان وعلى الساحل العربى بوجه عام ، كان ولا يزال فى عام ١٨٥٥ على أشده ، وقد شجع تقرير كامبل فى هذا الخصوص مجلس ادارة شركة الهند الشرقية ، على الايعاز لحكومة بومباى بعقد اتفاقية جديدة مع شيوخ ساحل الهدنة وحاكم البحرين ، بحيث يلتزمون فيها باتخاذ اجراءات أشد ضد أى انتهاك للاتفاقيات المعقودة ، وفى مايو عام ١٨٥٦ حصل الكابتن جونز المقيم البريطانى فى بوشهر على تعهدات جديدة من شيوخ المنطقة تلزمهم بمصادرة

(١) نفس المصدر فصل ١٠ ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من كامبل الى مورى ١٨٥٥/٦/٢٢ .

سفن الرقيق وتسليمها الى السلطات البريطانية ، وبإبلاغ السلطات البريطانية عن أى حادث من حوادث تجارة الرقيق ، وحجز السفن وربابنتها حتى تصلهم التعليمات اللازمة من المقيم البريطانى فى الخليج (١) وعلى غرار ما سبق لم يطلب من حاكم الكويت الانضمام الى هذه الاتفاقيات، نظرا لأن الكويت لم تكن تشترك بوجه عام فى تجارة الرقيق ، وما كان يمر شهران على توقيع الاتفاقيات الجديدة حتى عشر الطراد فوكلان على إحدى السفن الشراعية التابعة للكويت وعلى ظهرها عدد من الرقيق وكانت ترفع العلم التركى ، وقد تم احتجازها طبقا لمرسوم عام ١٨٤٧ ، وكان هذا الحادث هو أول حادث انتهاك للمرسوم التركى ، وقد وصف قائد الطراد فوكلان الأسلوب الذى يتصرف به بحارة مثل هذه السفن عند مباغاة الطرادات لها فى البحر كالآتى :

١) بعد ظهر يوم ٣٠ يوليو ١٨٥٦ عندما كانت سفينتنا تدخل الخليج التقينا بإحدى السفن الشراعية فأخذنا نتعقبها ، وقد حاولت السفينة أن تفلت من الطراد وانطلقت بسرعة نحو الشاطئ ، وكانت الرياح فى ذلك الوقت خفيفة ، ولكن الطراد تمكن من الاقتراب من السفينة الى مدى قريب ، فاطلقنا عليها خمسة طلقات ولكنها لم تأبه بنا ، وكنا فى ذلك الوقت على بعد ميلين من الساحل فى منطقة تقع بين دبا وخورفكان عند خط عرض ٣٠/٢٥ شمالا وخط طول ٢٦/٥٦ شرقا وكان الجو هادئا ، وكلفت قاربين بقيادة المساعدين ديكنسون وكوركيت (من الأسطول الهندى) لتعقب هذه السفينة وما أن انطلق هذان القاربان حتى شاهدت السفينة

(١) المعاهدات تأليف اتيشيسون فصل ١٠ ص ١١٧ .

تنزل جميع ركبها فى القوارب وتنطلق نحو الشاطئ ، ورغم ما بدلناه من جهد الا أن القاريين لم يتمكنوا من اللحاق بقارب السفينة الشراعية ، اذ استطاع الاختفاء من خلال الامواج والوصول الى البر ، وقد عاد القاريان أدراجهما الى الطراد (١) .

واخيرا تمكنا من الاستيلاء على السفينة وسلمت الى السلطات التركية فى البصرة ، الا ان الأمل فى معاقبة أصحاب السفينة كان ضعيفا ، لا لأن والى البصرة (٢) ليس له نفوذ على شيخ الكويت ، وانما لأنه لا يريد اغضابه (٣) .

(١) ملفات وزارة الخارجية من اللفتنانت جابل الى كامبل بوشهر ١٨٥٦/٨/٢٩ ومرفق صورة من خطاب كامبل الى كلارندون بغداد ١٨٥٦/٩/٣٠ (رقم ٢٢) .

(٢) مراسلات وزارة الخارجية من كامبل الى سترادفورد ردكلف (السفير البريطانى فى القسطنطينية ١٨٥٦/٩/٣٠ (رقم ٣٠) ان العلاقة العربية بين الكويت والباب العالى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ، اذ على الرغم من اعتبار الكويت بلدا تابعا للباب العالى (فان سفنها جميعها تقريبا ترفع العلم التركى) وان سلطة الحاكم التركى على رعايا الكويت سلطة اسمية ولا يوجد حاكم تركى مقيم على ارض الكويت وان حاكمها لم يكن يدفع ركاة أو عائدا للحكومة التركية ، ورغم ذلك فهو يتلقى كل عام من والى العثمانى فى البصرة حصة من منتوج البلح مقابل تعهده بحماية شط العرب من أى هجوم بحرى عليه .

(٣) نفس المصدر .

وقد كان من المشكوك فيه أهمية الاتفاقات الجديدة التي عقدت مع شيوخ الهدنة وخاكم البحرين ، لأنه حتى لو تعهد هؤلاء الحكام بتسليم السفن المخالفة لهذه الاتفاقيات الى السلطات البريطانية ، على الرغم من أن الاتفاقيات لا تتضمن نصا صريحا بهذا المعنى ، الا أنه لابد أولا من الحصول على الأدلة الكافية على اشتراك تلك السفن فى هذه التجارة ، قبل تقديم أصحابها للمحاكمة (١) . وكان جونز هو الآخر لا يتوقع تعاوننا من الشيوخ فى تنفيذ هذه الاجراءات ، وقال بأنه من غير المحتمل أن يقوم هؤلاء الشيوخ باحترام تعهداتهم ، نظرا لما فى ذلك من ضرر وخسارة لهم من الناحية الفعلية ، خصوصا اذا عرفنا أن تجارة الرقيق تشكل موردا لدخلهم ، كما كان جونز من المعارضين للحملة ضد تجارة الرقيق حتى اللحظة الأخيرة ، لأنه كان يعتقد بأنه عمل لا جدوى منه .

« ليس هناك شك بأن اتفاقيتنا واجراءاتنا فيما يتصل بمكافحة تجارة الرقيق قد أساءت الى مركزنا فى هذه الأقطار ، وأن هذه الانعكاسات الضارة تزداد بازدياد النجاح الذى نحققه فى هذا المضمار ، وما لم تتوفر لنا الامكانيات البحرية الكافية لممارسة الرقابة الفعالة فى المنطقة فان هذه المعاهدات لا تساوى الورق الذى كتبت عليه ، كذلك فان الدوريات البحرية لن تنجح فى القضاء على هذه التجارة طالما بقيت زنجبار منبع

(١) انظر مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٢ المؤرخ ١٨٥٦/٨/٢٨ اراء هوارد (نائب الحاكم العام لبومباي) ١٨٥٦/٦/٣٠ .

هذا الشك الذى ينطلق منها كل عام تحت ستار معاهدة خاصة مع الحكومة البريطانية « (١) .

بالرغم من أن رؤساء جونز فى الهند لم يوافقوه على هذه الآراء (وطالبوه بايضاحها) الا أنهم لم يستطيعوا أن يتجاهلوا اهميتها . وفى شهر يوليو ١٨٦٢ عندما اجتمع كولان بالسيد ثوينى فى مسقط للتباحث معه فى موضوع التحكيم بشأن النزاع بين مسقط وزنجبار ذكر له السيد ثوينى (٢) بأنه على اقتناع بفشل الاجراءات المعمول بها لاستئصال هذه التجارة طالما بقيت هذه التجارة معترفا بها قانونا فى داخلية افريقيا الشرقية وزنجبار طبقا لمعاهدة ١٨٤٥ .

ان طول الساحل الافريقى يزيد على ٤٠٠ ميل وهو المنطقة التى تزدهر فيها هذه التجارة ، كما ذكر السيد ثوينى بأن أى اجراءات لمراقبة هذا الساحل تبدو مستحيلة ، ولابد أولا من فسخ الامتيازات الممنوحة لحاكم زنجبار ومطالبته بحظر عملية نقل الرقيق ضمن ممتلكاته ، والعمل على تطبيق الحظر بصرامة على شيوخ الهدنة ورعاياهم لمنعهم من نقل الرقيق من افريقيا الى الخليج (٣) . وفى التقرير الذى بعث به كولان فى

(١) نفس المصدر من جونز الى اندرسون السكرتير لأوال لحكومة بومباى ٣/٢٧ و ٢٦ مايو ١٨٥٦ (رقم ٦ الادارة السياسية ورقم ٤٤ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٢ المؤرخ ١٨٦٠/٨/٦ من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/٧/٤ رقم ١٠ الادارة السرية - لجنة مسقط وزنجبار) .

ختم أعمال لجنة التحكيم الخاصة بالنزاع بين مسقط وزنجبار عن مسقط فإنه يرى حظر تجارة الرقيق ضمن اراضي سلطان زنجبار حظرا تاما ، على غرار ما حدث في سلطنة مسقط بموجب معاهدة ١٨٤٥ . وفي هذه الحالة فلا بد من تقديم العون لحاكم زنجبار في مكافحة هذه التجارة . وتعويضه تعويضا مجزيا مقابل القيام بهذه الاجراءات . وحسب تقدير كولان فان عدد العبيد الذين ينقلون من افريقيا الشرقية الى شبه الجزيرة يزيد على ٤٠٠٠ عبد كل عام ، وبالتالي يتعين تخصيص بعض السفن الحربية لمراقبة الشواطئ بدءا من مقديشيو في الجنوب ، بالاضافة الى باخرة وطرادين لمراقبة المنطقة الساحلية الممتدة من رأس الحد حتى جزيرة مصيرة ، وذلك خلال شهر مارس وشهر يونيو من كل عام وذلك لتفتيش السفن العائدة الى الخليج خلال الموسم (١) .

خلال عام ١٨٦١ جاءت الاحداث فأكدت صحة آراء كل من السيد ثويني والكابتن جون ، فقد تدفق على زنجبار أعداد هائلة من عرب عمان وساحل الهدنة غالبيتهم من القواسم وأهل صور ، وذلك في بداية عام ١٨٦١ ، فمنذ وفاة السيد سعيد أخذ نشاط سكان تلك المناطق في تجارة الرقيق والقرصنة يتصاعد حتى فاق كل ما سبقه من مراحل ، وأخذوا في تهديد أهل زنجبار وارهابهم وسلبهم والاعتداء عليهم واختطاف كل من يستطيعون اختطافه . وقد أظهر السيد ماجد سلطان زنجبار عجزا تاما في السيطرة على الموقف ، وترك لهؤلاء الرعاع الحبل على الغارب ، خوفا

(١) نفس المصدر مجلد ١٤٤ مرفق الخطاب السري رقم ١٨ المؤرخ

١٨٦١/٥/١١ من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١١/١ (رقم ١٤ الادارة

السرية لجنة مسقط وزنجبار) .

منهم ، كما أخذ يفدق عليهم الهدايا والمؤن . وقد كان هؤلاء العمانيون والقبواسم يتظاهرون بأن زيارتهم لزنبار عام ١٨٦١ هي اخذ اكبر عدد من الرقيق . ففي الماضي كان هؤلاء يتوجهون الى زنجبار للشئون التجارية وكانوا يأخذون بعض الرقيق عند عودتهم طعما في زيادة ارباحهم ، أما الآن فلم تعد التجارة العادية تسد حاجتهم ، لقد جاءوا الآن الى زنجبار لممارسة تجارة الرقيق فقط ، مهما كانت الوسائل التي يستخدمونها للحصول على مآربهم ، وعلى امتداد شهور يناير وفبراير ومارس كانت سفن هؤلاء العرب تغادر ميناء زنجبار بأعداد هائلة من الرقيق ، وكان عدد ما تحمله السفينة الواحدة لا يقل عن ١٥٠ الى ٢٠٠ عبد ، ولم يستطع الكولونيل رجبى الوكيل السياسى البريطانى فى زنجبار أن يفعل شيئا لوقف هذه العمليات ، لدرجة أن بعضهم كانوا ينقلون العبيد من امام مرسى القنصلية البريطانية ، متحدين القنصل بذلك ، وقد قام هؤلاء العرب بمحاصرة قنصل الولايات المتحدة فى زنجبار فى منزله ، وطالبوه بفدية ، ولكن تم انتاذه من جانب قوة عسكرية أرسلها سلطان زنجبار لفك الحصار على منزل القنصل ، وقد وصف رجبى حالة هذه القبائل بأنها كانت مشاغبة ومتوحشة ، وهم مجموعة من القتلة الجبناء ، وقد ضمن هذا الرأى التقرير الذى بعث به حول تجارة الرقيق فى زنجبار الى حكومته .

ويقدر رجبى عدد الرقيق الذين شحنوا من زنجبار الى مسقط وبقية بلدان الخليج بثلاثة آلاف عبد تقريبا ، كما جلب الآلاف الى موانئ افريقيا الشرقية الداخلية كمباسا ، وكلوه ، وحسب تقديره نقل ما لا يقل عن عشرة آلاف عبد الى الشمال قبل نهاية الموسم . ولم تفلح طلباته الى السيد ماجد بتنفيذ التزامه بالحد من بيع الرقيق وفقا للمعاهدة . وكتب الى بومباى معربا عن أسفه لتردد السيد ماجد وعجز جهازه الادارى عن مواجهة

تلك المشكلة ، انظرا ، كما قال ، الى تدهور صحته وانهيار قواه الجسدية والعقلية (١) . وقد عاد الأمل الى رجبى عندما وصل الطراد ليرا في ١٩ مارس الى زنجبار ، وعلى الفور انتهر فرصة وصوله وطلب من قائده القيام بتعقب بعض سفن الرقيق التى كانت قد غادرت لتوها ميناء زنجبار . وفى يوم ٣١ مارس عاد الطراد ليرا مصطحبا اربعة سفن محملة بمائة وخمسين عبدا . وقد استمر الطراد ليرا فى دورياته داخل وخارج الميناء فى محاولة للعثور على السفن التى لم تكن قد غادرت زنجبار بعد ، وفى ليلة ٤ ابريل استولى الطراد على سفينة من صور تحمل ٥٩ عبدا . وفى الليلة التالية اقلعت من ميناء زنجبار احدى السفن الكبيرة التابعة للقواسم وعلى ظهرها ٩٠ مقاتلا وذلك لمهاجمة القوارب التابعة للطراد ليرا ، وقد تعرض الطراد لسيل من الحجارة القيت على القوارب ، وعندما حاولت هذه القوارب العودة الى الطراد غرق احدها بعد ان قذف فى مرساه ، واخيرا تمكن مجموعة من بحارة الطراد من اقتحام سفن الرقيق ، ولكنهم ارتطموا بجوانب السفينة التى كانت قد تعطلت ، كما ان السفن الاخرى التابعة للقواسم اضطرت الى الانسحاب وعليها بعض الجرحى ، وقد كان العزاء الوحيد لرجال الطراد من ذلك الاشتباك هو عدد القتلى من رجال القواسم الذين قدر عددهم ب ٢٢ قتيلا (٢) .

اضطر السيد ماجد تحت ضغط المعتمد السياسى البريطانى وقائد

(١) نفس المصدر مرفق للخطاب السرى رقم ٢١ المؤرخ ١٨٦١/٦/٢١ من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٤/١٨ (رقم ١٨ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٤/١٨ (رقم ١٩ الادارة السياسية) .

الطراد الى توجيه اذار الى اصحاب السفن العمانية والقواسم بوجوب
مغادرة زنجبار خلال ثلاثة ايام ، والا فانهم سيتحملون عواقب تواجدهم
هناك ، غير ان اصحاب السفن قبلوا اذار السلطان بالاستخفاف ، وبدلا
من ذلك قامت سفينتان من سفنهم بالاعتداء على قائد الطراد ليرا حينما
كان يهم بالنزول الى الشاطئ ، ولكن بحارة القارب ردوا عليهم بالمثل ،
وهاجموا احدى السفينتين واستولوا عليها . فى تلك الليلة تجمهر عدد
كبير من هؤلاء العرب خارج الميناء واخذوا يطلقون النار على احد قوارب
الحراسة ، وقد توجهت بقية القوارب لنجدة قارب القائد ، وكان هذا
ما يريده العرب ، اذ من خلال الاشتباكات التى نشبت بين الطرفين
استطاعت بقية السفن من التسلل عبر الميناء والانطلاق بحمولتها من الرقيق
وتفدر ب ٥٠٠ عبد ، وفى اليوم التالى اقلع اغلبيه السفن العربية فى
طريقها الى الخليج ، وعلى اية حال فقد تبين ان بعض تلك السفن كان مختبئا
فى بعض الخلجان القريبة من الميناء ، ولذلك امر قائد الطراد ليرا بالهجوم
على تلك السفن وتدميرها بعد ان حصل على امر من السيد ماجد ، وكانت
حصيلة الطراد ليرا من السفن اثناء وجوده فى زنجبار ١٦ سفينة دمرت .
كما افرج عن ٢٥٠ عبدا كانوا فيها (١) وسرعان ما انضم الطراد ليرا
الى الطراد سيدون الذى وصل الى زنجبار من قاعدة الرأس
وقام بالاشتراك مع الطراد ليرا بدوريات على الساحل الاfricanى فى

(١) مرفق للخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٤ مرفق
للخطاب السرى رقم ٢١ المؤرخ ١٨٦١/٦/٢١ من رجبى الى اندرسون
١٨٦١/٤/١٨ (رقم ١٩ الادارة السياسية)

المناطق الشمالية من ميناء زنجبار ، وذلك فى الفترة الواقعة فى شهر
ابريل وبداية شهر مايو . وبنهاية هذه الدوريات استولى الطرادان على
٥٢ سفينة تم تدميرها ، وكان فى احدى هذه السفن ٢٧٣ عبدا ، وقد
بعث رجبى بتقرير الى حكومة بومباى فى هذا الصدد ذكر فيه بأن هذه
هى المرة الاولى التى تكلف فيها طرادات من الاسطول الملكى للقيام
بدوريات تفتيشية لساحل افريقيا الشرقية بحثا عن سفن الرقيق ، كما
اشار رجبى فى التقرير بأنه اذا أمكن تخصيص سفينتين مسلحتين للعمل فى
ساحل افريقيا الشرقية اثناء موسم الرقيق الذى يقع عادة فيما بين يناير
وابريل ، فسوف ننجح فى القضاء على هذه التجارة فى خلال فترة لا تزيد
عن عامين ، وبدون اسواق الخليج فان تجارة الرقيق لا يمكن ان تزدهر،
نظرا لأن التدهور الحالى فى الأوضاع المعيشية لاهالى زنجبار والمناطق
الداخلية منها يرجع الى انتقال تجارة الرقيق من العرب الى الهنود ،
وهذا يحرم العرب من شراء ما يريدون من الرقيق بالاعداد التى كانوا
يشترونها ، حيث كان عدد الرقيق الذى يجلب من المناطق الداخلية الى
زنجبار يصل الى ٢٠ ألف عبد سنويا ، يذهب معظمهم الى شبه الجزيرة
والخليج ، كما كان يستورد آلاف اخرى من العبيد من موزمبيق البرتغالية،
وكان التجار ينقلون هؤلاء العبيد الى الموانى الشمالية من زنجبار ، ومن
هناك يأتى العرب لاستلامهم فى فصل الربيع ، ويقدر رجبى عدد الرقيق
الذين يتم تصديرهم الى الخليج كل عام بأكثر من ٤ آلاف الى خمسة آلاف
عبد ، وهو نفس العدد الذى قدره كولان (١) .

(١) متفرقات مجلد ٣٨ من رجبى الى اندرسون ١٤/٥/١٨٦١

(رقم ٢٣ الادارة السياسية) .

أقرت حكومة بومباي توصيات كل من كولان ورجبي وأحالتها الى حكومة لندن للبت فيها ، وتطالب هذه التوصيات بضرورة تدعيم خطوات السيد ماجد سلطان زنجبار ، اذا اريد لتلك الاجراءات النجاح ، وجاء في التوصيات أيضا ، - اننا لا نستطيع ان نتوقع من حاكم مشكوك في سلطته الشرعية ، ومضطر دائما الى مسايرة رعاياه أن يحارب عملا يستمد الجزء الأكبر من موارده منه ، بينما كل فرد من حاشيته تقريبا يعمل اما سمسارا او تاجرا للرقيق (١) وقد اضاف السير جورج كلارك الى هذه التوصيات اقتراحا باقناع السيد ماجد بتعديل معاهدة ١٨٤٥ لوضع حد لتجارة الرقيق فيما بين مدينة زنجبار وداخلية افريقيا الشرقية ، سيما وأنه ملتزم بدفع ٤٠ ألف ريال سنويا الى سلطنة عمان في حالة تقسيم السلطنة (٢) والواقع أن اللورد راسل وزير الخارجية البريطانية في وزارة بالمرستون الثانية كان قد اتخذ قرارا بمطالبة السيد ماجد بتعديل المعاهدة ، الا انه عارض كولان ورجبي في رايهما ، بدفع تعويض الى السيد ماجد لقيامه بهذه الاجراءات ، وقد استند راسل في هذا الاعتراض على أن تصدير الرقيق من زنجبار هو محظور بالفعل بموجب اتفاق عام ١٨٤٥ ، ولكن بما أن انتهاك نصوص هذه المعاهدة يرجع الى السماح لسلطان زنجبار بالابقاء على ممارسته لهذه التجارة في داخلية افريقيا ، فانه (أي السيد ماجد) انما يقوم بتنفيذ التزاماته لتلك المعاهدة

(١) قرار الحكومة ١٨٦١/٣/٢٨ .

(٢) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٦ من ميارد ز وكيل مساعد وزارة الخارجية (الى بيرنج) وكيل مساعد مكتب الهند (

فى موافقته على حظر تجارة الرقيق (١) . غير أن السيد ماجد اعترض على هذه التعديلات عندما عرضت عليه وذكر « بأن هذه المناطق لا يمكنها أن تعيش بدون تجارة الرقيق ، وهى لهذه الأسباب تختلف عن البلاد الأخرى فى أوضاعها (٢) . وظل السيد ماجد متمسكا بهذا الرأى حتى عندما اجتمع به اللفتنانت كولونيل بليفير الذى خلف رجبى كوكيل سياسى لبريطانيا فى زنجبار ، وقد أوضح السيد ماجد لبليفير بأنه سيكون ضربا من الجنون من جانبه لو وافق على هذا الاجراء الذى وصفه بأنه سيؤدى بالتأكيد الى تدمير أوضاعه (٣) .

وعلى كل فقد قام السيد ماجد بمحاولة أخرى للقضاء على عمليات تصدير الرقيق ، وكان يهدف منها الى اقناع الحكومة البريطانية بالتوقف عن مطالبته بتعديل المعاهدة . فعندما وصل أهل صور والقواسم الى زنجبار فى بداية موسم عام ١٨٦٢ ، فوجئوا بوجود قرار أصدره السيد ماجد بمنعهم من شراء الرقيق ، ثم فوجئوا أكثر عندما قام السيد ماجد بزج بعضهم فى السجن عندما حاولوا تجاهل قرار السيد ماجد ، ولهذا لجأوا فى العام التالى الى عمليات الخطف ، غير أن السيد ماجد لقنهم درسا قاسيا ، حيث أمر بإيداعهم السجن وجلدهم ، بل وأعدم البعض منهم عندما حاولوا مقاومة جنود السيد ماجد الذين حضروا للقبض عليهم . وفى عام ١٨٦٤ أصدر السيد ماجد مرسوما يقضى بحظر تداول الرقيق

(١) نفس المصدر .

(٢) من السيد ماجد الى رجبى ١٨٦١/٧/٢٥ .

(٣) من بليفير الى حكومة بومباى ١٨٦٣/٥/٢٣ وقد ورد فى كتاب

كوبلاند ١٥٧ .

فى البحر فى اى جزء من سلطنته فى الفترة الواقعة بين شهر يناير وشهر مايو من كل عام وعلى أساس هذا القرار أصبحت تجارة الرقيق محظورة (١) وعلى الرغم من ذلك فلم تؤد هذه الاجراءات الى تحقيق الهدف منها بصورة فعالة ، نظرا لعدم وجود دوريات مسلحة من جانب سفن الاسطول خلال مواسم الرقيق ، وبالتالي لم يكن من المتوقع ان تحقق تلك الاجراءات انخفاضا ملموسا فى حجم تجارة الرقيق المتجهة الى الشمال .

لقد فشلت الاتصالات التى اجريت مع السيد ماجد لحظر تجارة الرقيق فى البحر فى المناطق الخاضعة له ، وكان هذا الفشل دليلا واضحا لما ذهب اليه رجبى وغيره من المسئولين البريطانيين ، وهو ان اية جهود لوقف هذا النشاط فى الخليج لا جدوى منها ، وأن الحل الأمثل هو تسديد الضربات اليه فى مقر داره ، وقال رجبى أيضا « بأن اية اجراءات لوقف تجارة الرقيق فى الخليج والساحل العربى يجب ان تتخذ فى المناطق الساحلية من افريقيا ٠٠ وفى اعتقادى ان الطرادات البريطانية لم تستطع الاستيلاء ولا على واحد فى المائة من الرقيق الذى ينقل سنويا الى الخليج (٢) ومنذ بداية الستينات فى القرن التاسع عشر كان كل ما يمكن الحصول عليه من مكافحة تجارة الرقيق يعمل فى المناطق الواقعة بين

(١) كوبلاند « استعمار افريقيا الشرقية » ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٢) من التقارير السرية الى بومباى مجلد ٩ (١٨٦٧) محضر ملفيل مساعد الوكيل لمكتب الهند) وقد استشهد فيه بآراء رجبى (تقرير مايو — يونيو ١٨٦٧) غير ان هذا المحضر لا يحمل توقيع ملفيل ولا تاريخ اعداده، ولكن الخط هو خط ملفيل ، وقد ارفق بمسودة تقرير رقم ٣٣ المؤرخ ١٨٦٧/٦/٧ .

رأس الحد وزنجبار ، بل كانت هذه السفن تعمل بوجه خاص بين رأس الحد ورأس مدركه (على الساحل الجنوبي من شبه الجزيرة) ، وفيما بين ممباسا وزنجبار ، ولم يكن يتيسر للطرادات العمل فى خليج عمان الا فى مناسبات محدودة ، كما لم يؤد الأمر الى تحسين هذه العمليات حتى بعد اعادة توزيع مواقع الطرادات ، فقد بقيت المشاكل كما هى ، وكن اخطرها النقص فى عدد الطرادات التى يمكنها العمل فى السواحل العربية مما ادى الى سوء الاوضاع كنتيجة لحل الاسطول الهندى فى عام ١٨٦٢ ، وتردد الاميرالية فى تخصيص سفن كافية للقيام بالمهمة التى كانت تقوم بها سابقا بحرية الهند (١) وقد اضيف الى المشكلة عنصر جديد عرقل اعمال طرادات البحرية ، ونعنى به صدور الامر الذى يلزم قائد كل طراد بعد استيلائه على أية سفينة من سفن الرقيق بالثول امام محكمة بومباى على اساس ان وجود القائد هناك يمنعه من التأثير على ضباطه اثناء اداء شهادته ، وكنتيجة لهذه الاوامر وما كانت تنطوى عليه من مصاعب واحتمال قطع راتب القائد ، كان قواد الطرادات يترددون كثيرا فى الاستيلاء على اية سفينة (٢) كما كانت هناك مشكلة اخرى وهى بعد المسافات التى يتعين على قائد الطراد ان يقطعها لتسليم تجار الرقيق للسلطات القضائية ، وقبل عام ١٨٦٦ كانت اقرب محكمة مختصة لهذه المحاكمات ، هى محكمة عدن ومحكمة بومباى ومحكمة الراس . وخلال ذلك العام منح القنصل البريطانى

(١) انظر ص ٥٦٤ - ٥٦٥ من الكتاب وكذلك ص ٦٦١ - ٦٦٣ .

(٢) من التقارير السياسية الى بومباى مجلد . (١٨٦٧) محضر ملفيل (مايو - يونيو ١٨٦٧) وكولومب - القبض على الرقيق فى المحيط الهندى ص ٩٥ .

فى زنجبار صلاحيات لمحاكمة تجار الرقيق الذى يتم القاء القبض عليهم فى ممتلكات سلطان زنجبار ، ثم وسعت تلك الصلاحيات لتشمل كل نجار الرقيق ، غير ان المسافات بقيت سببا للمتاعب ، كما اضيفت اليها المتاعب التى تعترض الطرادات وهى فى طريقها الى الموانئ المختلفة ، ولهذه الاسباب اخذ ضباط الأسطول فى تدمير السفن التى يستواون عليها وذلك بموجب احدى المواد الواردة فى المرسوم ، غير ان التعليمات لم تكن تتضمن نصا بشأن الطريقة التى يتصرف بها ضباط الأسطول فى شأن بحارة السفن المصادرة ، وكانت التعليمات تقضى بارسال البحارة و ربانة السفن الى المنطقة التى تتم فيها محاكمتهم ، غير انه لم تكن لدى هؤلاء الضباط صلاحيات قضائية لمحاكمة بحارة السفن المصادرة ، وبالتالي فقد كان هؤلاء الضباط يطلقون سراح هؤلاء البحارة ، اذا ما قرروا تدمير السفن . وفى عام ١٨٧١ صدرت تعليمات جديدة ألغيت بموجبها هذه التعليمات ، وكلف الضباط بارسال السفن والبحارة الى المحاكم المختصة، كما حذروا من العمل بالمادة التى تخولهم حرية التصرف فى السفن ، ورغم ذلك فإن التعليمات الجديدة لم تعالج الخطأ فى التعليمات السابقة التى لم تكن تساعد ضباط السفن على اداة تجار الرقيق العرب . وتنص المادة التى تحدد نوعية السفينة طبقا للتجارب السابقة على انه يتعين التثبت من ان السفينة تحمل رقيقا بالفعل قبل توجيه الاتهام اليها بحمل الرقيق . وينبنى هذا الاثبات على أساس وجود « مجموعة من الرقيق مكدرسين ومقيدين فى السفينة » أو أى دليل آخر يثبت أن السفينة تمارس تجارة الرقيق . ولما كان العرب نادرا ما يحصلون على العبيد من السفن نفسها أو يخفونهم داخل السفن ، الا اذا اضطروا الى ذلك بسبب تعقب احد الطرادات لهم فإن هذه الفقرة فى التعليمات لا لزوم لها على الاطلاق ، ثم اذا كانت السفينة لا تحمل الا عددا قليلا من العبيد ، فليس من المفروض

• أن يخشى الربان من أى تدخل (١) •

فى ربيع عام ١٨٦٩ شنت طرادات الاسطول البريطانى أولى حملاتها الواسعة على تجارة الرقيق العربية والافريقية ، وفى العام السابق لهذه الحملة تدفق على زنجبار أعداد كبيرة من عرب الشمال لم يسبق لهم مثيل ، وبمجرد وصولهم اخذوا يعملون فى السلب والنهب وخطف الرقيق وارهاب السلطان ، وقد تدفقت هذه الجحافل على زنجبار بسبب الاضطرابات السياسية التى تفجرت فى عمان للتنافس على الحكم بين السيد عزام بن قيس والسيد سالم بن ثوينى الذى استولى على الحكم فى عام ١٨٦٦ بعد اغتياله لوالده السيد ثوينى . وقد رافق هذا الصراع موجة تصاعدية من الشعور الدينى ، وعلى الأخص بين المناصرين (المطاوعة) او من رجال الدين من القبائل الاباضية ، الذين كانوا يرون فى حركتهم المناهضة للسلطان حرباً مقدسة ضد حكم هذه الاسرة ، وقد انصب غضبهم على السيد ماجد سلطان زنجبار بصورة أشد ، خصوصا وأن هذه القبائل كان لديها من الاسباب التى تبرر لها شن حملات عنيفة من السب والتجريح السيد ماجد وتحريض القبائل على مهاجمة زنجبار (٢) •

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى « اعداد كولومب »

ص ٧١ - ٧٧ و ٤٥٣ •

(٢) انظر كتاب كويلاند « استعمار افريقيا الشرقية » لدور المطاوعة

فى اضطرابات زنجبار ص ٨٩ - ٩٠ •

وازاء هذه الاحداث اوعزت سلطات الهند الى القائد العام للأسطول الملكى فى الهند الصينية ، بايفاد كل سفينة يستطيع الاستغناء عنها الى منطقة الجنوب العربى وافريقيا الشرقية ، وذلك خلال موسم تجارة الرقيق اعام ١٨٦٩ ، كمحاولة لمنع القبائل العربية من تكرار هذا النشاط واحباط محاولتهم لخطف الرقيق بالجملة من افريقيا ، كما كانوا يفعلون سابقا . وبناء على ذلك فقد قام القائد العام بايفاد خمس سفن اتخذت مواقعها فى المناطق الواقعة فى طريق عودة السفن من افريقيا ، وكانت خطتهم تهدف كما شرحها قائد الطراد « درياد » الى تغطية الشواطىء الشمالية للبحر العربى (١) وقامت احدى هذه السفن من جزر سيشل متجهة الى الساحل الافريقى عند رأس اسود ، ومنها ابجرت تدريجيا الى رأس الغضروفى ، كما توجه طراد آخر الى منطقة رأس حافون ، كما اتجه طراد ثالث الى ساحل المكلا ، أما الطراد الرابع فقد أخذ يسير عبر الخط الساحلى ابتداء من رأس الحد ، حتى رأس فرتك ، ومنه الى مضيق باب المندب ، أما الطراد الخامس درياد فقد اتجه الى جزر كوريا موريا .

كانت العملية التى قام بها الطراد درياد تعتبر نموذجية بالنسبة لأعمال الدوريات فى البحر . فقد قامت بجولة الى امتداد رأس الحد بداية من خليج عمان ، واستطاعت خلالها اعتراض عدد من السفن القادمة من المكلا وعدن فى طريقها الى الخليج وفى يوم ٢٥ أبريل ابجر الطراد الى رأس مدركه . لان القائد كولومب اعتقد بأن ذلك الموقع هو انسب نقطة للتربص للسفن القادمة لانه يقع ضمن ١٥ ميلا من جزيرة سوقطرة ، وفى اواخر

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى ص ١٨٥ .

الشهر نجح الطراد فى الاستيلاء على سفينتين من سفن الرقيق فى كل منهما صبى عبد اشترياهما من زنجبار ، وبعد أيام قليلة ظهرت سفينة اخرى محملة بالرقيق ، وقد تعقبها قوارب الطراد ، الا انها تمكنت من الوصول الى الشاطئ قبل اللحاق بها ، غير انه تم القبض على غالبية الرفيق التى كانت تحمله بينما لاذ بحارتها بالفرار ، واثناء تعقب هذه السفينة ظهرت اخرى ، ولكن هى الاخرى اخذت تجرى نحو الشاطئ بمجرد ان لمح الطراد ، وقد تمكن بحارة السفينة من سحبها الى الشط واخفاء الرقيق قبل وصول رجال الطراد الى مكانها ، وقد تم انقاذ ٥٨ بحارا من السفينة الاولى ، وقد توفى اثنان من بحارة الطراد اثناء عملية الهجوم على تلك السفن . وبعد خمسة عشر يوما غادر ترياد راس مدركة واخذ يبحر فى النهار ويتوقف فى الليل ، وفى يوم ١٨ مايو شاهد سفينة شراعية كبيرة وتمكن من الاستيلاء عليها بعد اطلاق بعض الاعيرة النارية عليها ، وكانت تحمل ١١٣ عبدا ، وفى يوم ٢٨ مايو وصل الطراد الى عدن فى نهاية جولته (١) .

من خلال تلك العمليات تمكنت الطرادات من تدمير ١٣ سفينة والافراج عن ٩٦٧ عبدا ، وفى عام ١٨٧٠ اى بعد عام واحد ، تم اعتراض ٤٠٠ سفينة وتفتيشها خلال رحلتها الى سواحل افريقيا والخليج ، وقد قدم للمحاكمة ١١ تاجرا من تجار الرقيق ، وافرغ عن ١٠٠٠ عبد تقريبا ، غير ان المراقبين لتلك العمليات يعتقدون بأن هذه الأرقام لا تمثل الا عشر تجارة الرقيق السنوية ، وكان فى رأيهم ان نحو ٣٧ ألف عبد قد افلتوا من الدوريات البحرية خلال الفترة الواقعة بين ١٨٦٧ و ١٨٦٩ ولم يقبض

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى، كولومب ص ١٨٥ - ٢٦٠ .

الا على ٢٦٤٥ عبدا تم الافراج عنهم (١) . غير ان هذه الأرقام تثير التساؤل الى حد ما ، اذ مما لاشك فيه ان السفن الـ ٤٠٠ التى جرى تفتيشها عام ١٨٧٠ انما تمثل القسم الأكبر من السفن التى تعمل بين الخليج وشرق افريقيا والبحر الأحمر كل عام ، وحتى اذا افترضنا ان التفتيش قد شمل اكثريّة تلك السفن ، فان ذلك يدلنا على ان القسم الأكبر من تلك السفن قد تم تفتيشها بالفعل ، واذا كانت هناك سفن قد افلتت من المطاردة ، فان ذلك يعود الى انها قد ابهرت قبل ان تبدأ الطرادات مهمتها ، ومع ذلك فلا يبدو من المحتمل أن تكون هذه السفن قد نقلت الـ ٩٠٠٠ عبد الآخرين، كما انه لا يجوز ان نتصور انها نجحت فى الافلات من الدوريات البحرية باستخدام طرق منتظمة ، كما كان يفعل تجار الرقيق فى المحيط الاطلسي . وعلى العموم فان الملاحين العرب يفضلون السير قريبا من الشواطىء ، وأن هذه السفن لا تحمل أكثر من مائة عبد فى كل سفينة ، بحيث يمكن لكل مائة سفينة كبيرة ان تنقل معظم الرقيق من افريقيا الى الخليج كل عام .

هذا على الأقل هو رأى الكابتن كولومب الذى افاد بعد دراسته للمعلومات التى تم جمعها بأن المعدل السنوى للرقيق المصدر من افريقيا هو عشرة آلاف عبد ، وقد ايد هذا الرأى المعتمد السياسى البريطانى فى

(١) « استعمار افريقيا الشرقية » كوبلاند ص ١٦٤ وقد استشهد فى ذلك بتوجيهات وآراء اللجنة الخاصة حول تجارة الرقيق الأفريقية سنة ١٨٧١ بما فى ذلك اقوال الكومندور السير ليوبولد هيث الذى تولى قيادة وحدة الطرادات فى عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٠ .

مسقط في عام ١٨٦٦ وهو اللفتنانت كولونيل هيربرت « ديسبراو » الذي يفدر عدد الرقيق الذي يصل كل عام الى منطقة الخليج بـ ١٣ الف عبد منها ٤ آلاف عبد يتوجهون الى رأس الحد وصور ونحو ٣.٠٠٠ او ٤.٠٠٠ عبدا الى مسقط (١) ومن المحتمل ان يكون جزء من العدد الكلى للرقيق الذي يعبر الى الخليج - اي خمس من الرقيق الاحباش - وبالتالي فقد تصل نسبة الرقيق الذي يصل من افريقيا الى عشرة آلاف واحد عشر الف عبد سنويا . وقد توصلت الى هذه النتيجة اللجنة الخاصة التي امر وزير الخارجية البريطانية بتشكيلها لدراسة تجارة الرقيق الافريقية ، واعتمدت على المعلومات الواردة في الكشفوف الجمركية في كلوا ، ففيما بين عام ١٨٦٢ - ١٨٦٣ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ تم تصدير ٩٧٢٠٣ من الرقيق من كلوا منهم ٦٧٧٠٣ صدروا الى زنجبار و ٢٠٥٠٠ الى الجزيرة الخضراء وغيرها من المناطق . من هذا الرقم السنوي وهو ٢٠.٠٠٠ تقريبا كان يتم تصدير ٩٠٠٠ عبد بطرق غير مشروعة الى عمان كل عام من زنجبار ونحو ٣٠٠٠ من يميما ، كما كان يصدر نحو ٢٠٠٠ الى ٣.٠٠٠ عبد من مناطق أخرى على الساحل الافريقي الى شبه الجزيرة والخليج ، وبدا يتراوح المجموع السنوي لتجارة الرقيق من ١٠.٠٠٠ الى ١١.٠٠٠ (٢) ولا يزيد ما كان يستولى عليه الاسطول البريطاني من هذا العدد على

(١) القبض على الرقيق في المحيط الهندي ص ٤٧ - ٥١ .

(٢) وثائق وبيانات ١٨٧٠ مجلد ١١ ص ٢٠٩ « تجارة الرقيق في افريقيا الشرقية » تقرير موجه الى الاول اوف كلابندون من جانب اللجنة - وزارة الخارجية ١٨٧٠/١/٢٤ .

٥٠٠ الى ٦٠٠ عبد (١) .

نخلص من كل هذا الى أن الدوريات البحرية الواسعة النطاق قد فشلت هي الأخرى في الحد من تجارة الرقيق وكان لهذا الفشل أسباب أخرى غير التي ذكرناها آنفا ، وحتى ذلك الوقت لم تكن السلطات المعنية تعرف أى شيء عن تحركات السفن العربية وعددها ومتى كانت تغادر شواطئ الخليج في رحلاتها السنوية ، وما نوع السلع التي كانت تحملها وابن كانت تتجه ، وما نوع السلع التي كانت تعود بها الى مواطنها وأوقات عودتها الى الخليج . وفي الواقع أن الطرادات تواجه صعوبات كثيرة بالمقارنة الى السفن الشراعية ، فعندما تكون حالة الجو ملائمة تستطيع السفينة الشراعية أن تسبق الطراد الذي يتعقبها ، وصحيح أن الطراد قد يسبق السفينة الشراعية اذا كانت حالة البحر هادئة ، ثم تحرك الطراد يعتمد على مخزون الفحم الذي يحتفظ به ، والموانئ الوحيدة التي كانت تزود الطرادات بالوقود في ذلك الوقت هي عدن وبومباي ، ثم اضيفت اليهما مسقط وزنجبار ، فلو قامت الطرادات باستهلاك كميات كبيرة من الفحم فسوف لا يبقى لديها شيء منه من مواصلة أعمال الدورية ، كما أن ضرورة الاحتفاظ باحتياطي من الفحم ريثما يتمكن الطراد من الوصول الى اقرب ميناء للتزود منه يضيف صعوبات أخرى على استهلاك الفحم .

(١) يقول تقرير ١٨٧٠ أن عدد الرقيق الذي يتم الاستيلاء عليه سنويا هو ٧٠٠ - ٨٠٠ عبد ، غير أن هذا الرقم هو نتيجة إضافة ٩٦٧ عبدا تم تحريرهم خلال حملة ١٨٦٩ وقد كان عدد الرقيق المحررين الذين وصلوا الى بومباي فيما بين سبتمبر ١٨٦٥ ومارس ١٨٦٩ اى قبل الحملة هو ٥٤٩ عبدا او ١٥٧ عبدا كل عام وفي عام ١٨٦٩ وحده اى بعد الحملة وصل الى بومباي ٧٠٠ عبد .

وكان ايضا يؤخذ فى الاعتبار توفير الظروف التى تحمى صحة البحارة وراحتهم أثناء وجودهم فى الطرادات نظرا لأن البقاء فى مناطق الساحل العربى خلال شهرى مايو ويونيو أمر فى غاية المشقة وعلى الأخص بالنسبة للأوربيين ، وفى هذه الفترة تكون الشمس فى اقصى درجات حرارتها فتلهب المنطقة باشعبتها المحرقة بينما يضيف الهواء الساخن والمشبع بالرطوبة العالية مزيدا من العناء والمتاعب للبحارة ، كما ن البحر فى هذه الفترة يفلى بالحرارة الشديدة . وكان الطعام الذى يقدم للبحارة جافا ويتكون من القديد والبسكويت الجاف مع عدم وجود خضار و فواكه ، كما ن ماء الشرب الموجود بالخزانات كان ساخنا ومر الطعم ، وهكذا تفدو الحياة داخل الطراد جحيما لا يطاق ، وكان المتنفس الوحيد للبحارة هو عندما يطلب منهم العمل ضد بعض السفن التى يلتقون بها ، رغم أن مثل هذه العمليات تنتهى أحيانا بخسارة فى الأرواح ، كما أن المكافآت التى تدفع لرجال الطراد على الأعمال التى يقومون بها لم تكن فى الحقيقة مكافأة مغرية او مشجعة ، وقد ذكر الكابتن كولومب فى عام ١٨٧١ بأن غالبية ربانة الطرادات يشاركوننى فى الاعتقاد بأن قيمة المكافأة التى تدفع لهم نظير الجهود التى يبذلونها فى مكافحة تجارة الرقيق لا تشجع ضباط الأسطول على المجازفة بحياتهم فى سبيل مثل هذه العمليات الممقوتة (١) وبالتالي فقد كانت تلك العمليات فى مجموعها فشلة وعديمة الجدوى .

تعتبر الفترة من عام ١٨٦٨ الى ١٨٧٣ المرحلة الحاسمة فى تاريخ الحملة البريطانية ضد تجارة الرقيق نظرا لأن هذه المسألة كانت مرتبطة

(١) استعمار افريقيا الشرقية ص ١٦٣ .

وثق الارتباط بالسياسات الداخلية والخارجية لسلطنة عمان ، كما ترتبط بالسياسة البريطانية كلها فى شبه الجزيرة والخليج ، ومن هنا لا يمكن أن نناقش هذه القضية بمعزل عن تلك الأحداث . وعلى كل حال فسوف نقوم بمحاولة لمعالجة هذا الموضوع ، وإن كان هذا سوف يضطرنا الى التكرار لكى نتمكن من الوصول الى نهاية الشوط فى المحاولات البريطانية لمكافحة تجارة الرقيق خلال العقود الوسطى من القرن التاسع عشر .

فى صميم هذه القضية يكمن موضوع المعونة التى التزمت بها حكومة زنجبار لمسقط على أساس حكم كاننج ومقدارها ٤٠ ألف ريال سنويا تدفعها زنجبار مقابل استقلالها عن مسقط ، وقد ظل السيد ماجد حاكم زنجبار فى جمع الاتصالات التى جرت معه فى اعقاب عام ١٨٦١ يتدرع بأنه مرغم على الإبقاء على هذه التجارة حتى يتمكن من دفع تلك المعونة وإن اعفاه من هذا الالتزام المالى ربما يمكنه من تقديم بعض التنازلات فى مجال مكافحة تجارة الرقيق ، غير أن سلطات الحكومة الهندية كان لها اعتراضات على هذا القول : الاعتراض الأول ، هو أنه اذا لم يحصل سلطان مسقط على المعونة فقد يعود الى شن الحملات اليائسة على مناطق الخليج ، لكى يضمن لنفسه سد العجز المالى ، أما الاعتراض الثانى فهو ان اعفاء زنجبار من هذا الالتزام سوف يؤدى الى بطلان معاهدة ١٨٦١ ، ويعطى مسقط الفرصة لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل تلك الفترة . وقد اوقف السيد ماجد دفع هذه المعونة على اثر اغتيال السيد سالم لوالده السيد ثوينى عام ١٨٦٦ ، كما ان الاطاحة بالسيد سالم بعد انقضاء عامين من جانب السيد عزان بن قيس قد دعمت هى الأخرى مركز السيد ماجد ، فلهذا

أوفد الى لندن فى عام ١٨٦٨ يطلب اعفاءه من دفع هذه المعونة الى مسقط (١) .

بدأت المناقشات بين وزارة الخارجية البريطانية حول تجارة الرقيق فى صيف عام ١٨٦٨ . ومنذ البداية ظهرت خلافات أساسية فى تناول الطرفين لهذا الموضوع ، ثم اتسعت هذه الخلافات بعد عودة كلارندون لوزارة الخارجية فى الوزارة الأولى التى شكلها جلادستون ، وكان اهتمام وزارة الخارجية منصبا على تجارة الرقيق فقط ، ومن هنا كان تأييدها لاعفاء السيد ماجد من دفع المعونة السنوية ، رغبة فى تشجيعه على تقديم التنازلات التى كانت تطالبه به بريطانيا ، غير أن مكتب شئون الهند كان له موقف آخر ، وبمعرفته بالعوامل التى تتحكم فى العلاقة بين مسقط وزنجبار ، فقد كان يعارض أى خطوة تهدف الى التراجع عن حكم كاننج ، وقد لخص هذا الموقف السير جون كيه ، سكرتير الادارة السياسية والسرية للمكتب ، الذى قال بأنه اذا كانت الخارجية البريطانية ترغب فى استخدام الجانب المالى لاقتناع السيد ماجد بالموافقة على ما هو مطلوب منه، يتعين عليها ان تتولى دفع هذه المعونة من عندها لمسقط ، وليس على حساب الاتفاق الذى تقررت هذه المعونة بموجبه ، وبعبارة اخرى كما قال سكرتير مكتب الهند بانه يتعين على وزارة الخارجية أن تقرر ما اذا كانت ستنقض أو لا تنقض قرار ١٨٦٢ بعدم دفع أى مبلغ للسيد ماجد مقابل حظره لتجارة الرقيق . فاذا كانت عازمة على نقض القرار فيتعين عليها ان

(١) نوقشت المبادئ المتصلة بتأثير هذه التغيرات فى تولى مقاليد الحكم بالنسبة للالتزام بدفع المعونة ، وما دار حولها من جدل فى الفصل ١٤ .

نطلب من الخزانة البريطانية دفع هذا المبلغ ، نظرا لأن حظر تجارة الرقيق موضوع يخص السياسة الامبرالية وليس السياسة الهندية ، وبالتالي فان قيمة هذه المعونة يجب أن تتحملها الخزانة المركزية ، والا أصبحت عبئا على موارد الهند (١) ، ومن بين الثلاثة أعضاء الذين يؤلفون مجلس الحكم في الهند والاكثر اهتماما بشئون مسقط وزنجبار ، السير جورج كلارك حاكم بومباي السابق ، والكابتن وليم ايست ويك ، والسير بارتل فرير الذى كان أيضا حاكما سابقا لبومباي ، وكان كل من كلارك وايست ويك يؤيدان رأى كيه ، وان كان الثانى يرى بأن المبلغ المقترح تخصيصه للسيد ماجد وقدره عشرة آلاف جنيه استرليني كل عام يجب أن يتم دفعه مناصفة من جانب الحكومة الامبرالية وحكومة الهند (٢) . أما فرير فكان له رأى آخر ، وهو أن نلتزم حكومة الهند بدفع معونة زنجبار ، وأن تدفعها مباشرة لحكومة مسقط ، بل انه اضاف الى ذلك اقتراحا آخر ، وهو أن تتعهد الحكومة المذكورة بدفع معونة اضافية الى السيد ماجد ، للتخفيف عليه من الأعباء الاقتصادية التى سوف تترتب على قيامه بحظر تجارة الرقيق ، على أن تتولى الخزانتان الامبرالية والهندية دفع المعونة الاضافية (٣) .

فى شهر نوفمبر ١٨٦٨ وصل مبعوث السيد ماجد الى لندن وبعد

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٦٨ محضر من اعداد كيه

٠ ١٨٦٨/٧/١

(٢) نفس المصدر محضر من اعداد السير كلارك ٧/١٧ ومحضر من

اعداد استوك ١٨٦٨/٧/١٣ .

(٣) نفس المصدر محضر من اعداد فرير ١٨٦٨/٧/١٥ .

شهر من وصوله سلمه كلارندون رد الحكومة البريطانية على طلب سلطان زنجبار باعفائه من دفع المعونة المالية الى مسقط ، وجاء فى هذا الرد : بأن حكومة صاحب الجلالة ترغب رغبة اكيدة فى الاستجابة لطلب سموكم طالما كان هذا لا يتعارض مع الالتزامات التى سبق ان ارتبطت بها فى هذا الخصوص (١) . والواقع ان كلارندون كان على وشك ان يتخذ قرارا ، ان لم يكن قد اتخذه بالفعل حتى ذلك الوقت ، وهو انه اذا كان الفناء حكم كاننج سيؤدى الى وقف تجارة الرقيق فى كل من زنجبار والمنطقة الداخلية منها فإنه لا يمانع فى ذلك « وعلى أية حال فلا بد أولا من جس نبض حكومة الهند . وكان كلارندون قد نجح تقريبا فى اقناع ديوك اوف ارجيل وزير الدولة بهذا الراى ، وفى أول يناير عام ١٨٦٩ بعث ارجيل برسالة الى الحاكم العام فى الهند ارنل اوف مايو ، والى السير وليم سيمور فتز جرالدهايم بومباى يقترح فيها انه بالنظر الى التغيرات التى طرأت على اوضاع الحكم فى مسقط فانه يجوز اعتبار دفع المعونة من زنجبار الى مسقط غير ملزمة، ولكن اذا رأى الحاكم العام خلاف ذلك فربما يهمه ان يتصور المكاسب التى سوف تتحقق لنا ، وبالأخص فيما يتعلق بتجارة الرقيق اذا ما وافقت الحكومة البريطانية على الالتزام بدفع المعونة وفرضها على خزانة حكومة الهند (٢) .

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٢ خطاب من كلارندون الى السيد ماجد ١٨٦٨/١٢/١٥ .

(٢) من التقارير السرية الى بومباى مجلد ١٠ (١٨٦٩) من وزير الدولة الى حاكم بومباى ومرفق معه صورة من خطاب وزير الدولة الى الحاكم العام فى الهند ١٨٦٩/١/٦ وقد نوقشت تحليلات ارجيل فى هذا الموضوع بتفصيل اكثر فى الكتاب .

كانت ردود الفعل من جانب مايو وفيتزجيرالد لمقترحات ارجيل عنيفة، وقد ذكرا في ردهما بأنه لم يحدث ما يستدعى الى نقد حكم كاننج وان كرامة الحكومة البريطانية وسلوكها يستدعيان الاستمرار في دفع المعونة لمسقط ، واذا كان لابد من دفع المعونة من اجل القضاء على تجارة الرقيق فان هذه المعونة لابد ان تخرج من خزانة الحكومة المركزية (١) وقال ايضا ان كلارندون الذي عجز اكثر من مرة خلال عامي ١٨٦٩ و ١٨٧٠ عن أدراك الاخطار التي تحيك بالمصالح البريطانية في الخليج ، واخذ في اخضاع تلك المصالح لسياسته الشرقية لن يابه باعتراض حكومة الهند على موقفه ، وانما ظل متشبثا بخطته لربط معونة زنجبار بشرط الغاء تجارة الرقيق الافريقية ، كما ان تجاهله لحكم كاننج باعتباره وسيلة لتأكيد حق حكومة مسقط في هذه المعونة جعله يقترح على ارجيل انتهاز فرصة قيام عزان باغتصاب السلطة في مسقط لفسخ حكم كاننج وابلاغ السيد ماجد بأنه لم يعد مسئولاً عن دفع المعونة بعد ان تولى عزان بن قيس الحكم في مسقط بشرط ان يوافق السيد ماجد على تقديم التنازلات التي طلبتها

(١) المكاتبات السرية والمرفقات لحكومة الهند مجلد (١) من جون سكرتير حكومة بومباي الى سيتون كار / سكرتير الادارة الخارجية لحكومة الهند (١٨٦٩/٣/١٠) رقم ٨٦ الادارة السياسية ومرفق صورة منه لخطاب الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٦٩/٣/٢٠ (رقم ١٠٠ الادارة الخارجية

منه الحكومة البريطانية بشأن تجارة الرقيق (١) كما أن كيه اعتبر مقترحات كلارندون خاطئة من جميع الوجوه ، وقد كتب الى ارجيل برأيه هذا ، الا أن ارجيل استخف برأى كيه ، واوعز الى مايو فى ٣٠ يوليو بابلغ السيد ماجد مضمون تلك الرسالة (٢) .

فى شهر فبراير من العام التالى بعث مايو برده حول الموضوع وذكر فيه بأنه لا ينفذ ما طلب منه ريثما يبت ارجيل فى النقاط الأخرى المتصلة بالمعونة كما أشار بأنه سيكون من السذاجة أن نتصور أن اعفاء حاكم زنجبار من دفع المعونة السنوية قد يكون له اثر ملموس فى تصفية تجارة الرقيق (٣) . لم ينتظر كلارندون وصول رد مايو على اقتراحه ، وانما سارع بتشكيل لجنة فى أواخر عام ١٨٦٩ تضم ممثلين عن وزارة الخارجية البريطانية ، ومكتب شئون الهند ، والامبرالية البريطانية ، ووزارة المستعمرات للبحث فى نجع الوسائل للقضاء على تجارة الرقيق الافريقية ، وتقديم تقرير عنها ، وفى شهر يناير ١٨٧٠ قدمت اللجنة المشار اليها

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) من اوتوى ا وكيل الخارجية الى ماريفيل سكرتير مكتب شئون الهند ١٨٦٩/٥/٢٩ ومن راييس ا وكيل الخارجية) الى ماريفيل ١٨٦٩/٧/١٩ .

(٢) من الرسائل السرية الى حكومة الهند مجلد (١) مسودة الى الحاكم العام ١٨٦٩/٧/٣٠ وص ٦٩٤ - ٦٩٥ من الكتاب .

(٣) انظر نفس المصدر مجلد ٦ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٠/٢/٢٢ (رقم ١٧ الاذرة الخارجية سرى) .

والتي كان من ضمن اعضائها اللورد شارلز فيفيان مدير ادارة تجارة الرقيق
بوزارة الخارجية ، وكيه ، وهنرى تشرشل المعتمد السياسى البريطانى فى
زنجبار ، وكان أهم توصيات اللجنة هى :

١ - يتعين على ماجد العمل على الحد من تجارة الرقيق كمقدمة
لإلغائها فى النهاية فى كل من زنجبار والمنطقة الداخلية .

٢ - أن يتم إلغاء الرقيق بشكل تدريجى حتى لا تتعرض اقتصاديات
زنجبار لأية اهتزازات ، ويمكن تنفيذ هذا بإصدار أوامر بأن يتم شحن
جميع الرقيق الأفريقيين عن طريق ميناء دار السلام مما يتيح تنظيم هذه
العمليات بحيث تتفق مع احتياجات زنجبار .

٣ - أن يتم تغيير الفترة المحظورة نقل الرقيق فيها والتي حددها
السيد ماجد فى عام ١٨٦٤ من أول يناير الى أول مايو (أى خلال موسم
الرياح الموسمية الجنوبية الغربية) من منتصف فبراير الى منتصف مايو
ومن منتصف سبتمبر الى منتصف نوفمبر باعتبار أن تلك الفترة هى الفترة
التي يصل فيها العرب لابتياح الرقيق منها .

٤ - أن يتم تعزيز القوة البحرية المراقبة فى مناطق الساحل الشرقى
لأفريقيا على أن توزع تلك القوة بشكل أفضل خلال موسم تجارة
الرقيق .

٥ - أن يتم تعزيز التمثيل البريطانى فى زنجبار على أن تتحمل حكومة
الوطن وحكومة الهند بالاشتراك فى دفع نفقات هذا التمثيل وبألا يقتصر على
حكومة الهند وحدها .

٦ - أن يتم افتتاح خط ملاحى مع زنجبار ، وحتى يتم تعويض زنجبار

عن خسائره ، يتعين على حكومة الهند دفع المعونة المالية السنوية
لمسقط (١) .

وفى شهر فبراير ارسل نسخة من هذا التقرير الى مايو ، غير أن هذا
التقرير لم يلق من الاهتمام أكثر مما لقيته الرسالة السابقة حول هذا
الموضوع ، وعلى الرغم من أن الحاكم العام قد وافق على مطالبة السيد ماجد
بوقف تجارة الرقيق ، إلا أنه عارض ذلك ما لم يتم تعويض السيد ماجد
عن جزء من الخسارة التى سوف يتكبدها ، وذلك فى حدود عشرين ألف
ريال ، مقابل اعفائه عن دفع المعونة المالية لمسقط من جيبه (٢) . ان
القضيتين منفصلتان وبالتالي يتعين معالجة كل منهما على حدة (٣) وعلى
اية حال فقد كان الرأى النهائى فى الموضوع خارج نطاق الصلاحيات
المخولة لمايو ، وهذه الصلاحيات من اختصاص كلارندون الذى اوعز الى
تشرشل فى شهر يونيو بأن يستفسر من السيد ماجد بعد عودته الى
زنجبار عما اذا كان ترغب فى التوقيع على معاهدة جديدة على أساس
التوصيات التى تقدمت بها اللجنة ، كما طلب منه فى الوقت نفسه ابلاغ
السيد ماجد ، بأن ثمة احتمالاً بأن يتلقى المعتمد السياسى البريطانى
فى زنجبار تعليمات رسمية من حكومة الهند باخطار السيد ماجد بأن

(١) تقرير مؤرخ ١٨٧٠/١/٢٤ ، وقد قدم فى وقت لاحق الى

البرلمان — انظر « بيانات ووثائق ١٨٧٠ » مجلد (١) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) الرسائل السرية ومرفقاتها من حكومة الهند مجلد ٦ من الحاكم

العام الى وزير الدولة ١٨٧٠/٥/٢٠ (رقم ٢٩ الادارة الخارجية ، سرى) .

الترتيبات الخاصة بحكم كاننج أصبحت ملغاة (١) .

توفى كلارندون يوم ٢٧ يونيو ، ثم توفى السيد ماجد يوم ٧ أكتوبر، ولهذا فلم يكن من الممكن أن يتلقى وزير الخارجية البريطانية ردا على رسالته من السيد ماجد ، وكان هناك منافس قوى على حكم زنجبار هو السيد برغش شقيق السيد ماجد ، ولما كان السيد برغش رجلا متهورا وكثير الطموح وذكيا ، فانه لم يكن يحظى بثقة والده السيد سعيد الذى اغلق فى وجهه باب الحكم بمنحه لاختيه السيد ماجد . وفى عام ١٨٥٩ أعلن السيد برغش التمرد على السيد ماجد بعد ان أفلت زمام الصبر منه ، الا أن حكومة الهند التى لم تكن توافق على اى تغييرات فى وضع زنجبار وعلى الأخص بعد أن احبطت المحاولة التى قام بها السيد ثوينى فى بداية العام لاحتلال زنجبار ، فى الوقت الذى لم يكن قد انتهى البت فى مسألة النزاع بين مسقط وزنجبار (٢) . أما محاولة السيد برغش فقد انتهت بإبعاده الى الهند ، ولم يسمح له بالعودة الى زنجبار قبل عام ١٨٦١ ، وعند عودته اليها اعتكف فى احدى المناطق الريفية فى البلاد ، حيث أخذ يجمع حوله رجال الدين الاباضيين ، وأصبح واحدا من المتعصبين للاباضية .

أصبح السيد برغش الآن فى نفس الوضع الذى كان عليه أخوه عندما تولى الحكم مهددا بغزو تقوم به مسقط ، وخصومه اثنان من اشقائه على

(١) نفس المصدر مجلد ١٠ من كلارندون الى تشرشل ١٦/٦/١٨٧٠ ورافق صورة منه بخطاب الحاكم العام الى وزير الدولة ١٧/١٠/١٨٧١ (رقم ٦٦ الادارة الخارجية سرى) .

(٢) انظر فصل ١٢ من الكتاب .

الأقل ، واذا كان برغش لابد له من ان يتولى الحكم ويحتفظ به ، فانه في حاجة الى تأييد من احدى الجهات ، والتأييد المحتمل الوحيد في ذلك الوقت هو من البريطانيين في زنجبار ، وهكذا وقبل وفاة السيد ماجد بساعات استدعى السيد برغش الى القنصلية البريطانية في زنجبار ، وقد تعهد له المعتمد السياسي البريطاني بتأييده مقابل تنفيذ المطالب البريطانية فيما يختص بتجارة الرقيق بعد توليه الحكم ، وقد ابدى السيد برغش حماسا شديدا بقبول هذا المطلب ، وفي اليوم التالي نصب حاكما على زنجبار دون قيام اى معارضة من احد . غير انه بعد ثلاثة ايام من تنصيبه نقض هذا الوعد ، ربما بتحريض من رجال الدين الاباضيين الذين كانوا يعارضون السياسة البريطانية بخصوص تجارة الرقيق . وقد استاء المعتمد السياسي البريطاني من هذا التحول المفاجيء في موقف السيد برغش ، واقترح على حكومة بومباي العمل على تشجيع وتأيد السيد تركى بن سعيد بالاطاحة بالسيد برغش والحلول محله (١) غير ان مقترحات تشرشل لم تفلح في زحزحة السيد برغش عن موقفه المتعنت هذا (٢) . وفي نهاية العام اضطر المعتمد السياسي البريطاني الى ترك عمله والعودة الى انجلترا لأسباب صحية ، وقد توقف في بومباي اعرض وجهة نظره في الاقتراح الذى عرضه لخلع السيد ماجد . وقد وجد أن حاكم بومباي ، فيتزجيرالد ، متفقا معه في رايه ، بل ابدى استعداداه لاتخاذ اجراءات اشد من التى اوصى بها تشرشل ، وأوضح لتشرشل بأن انصاف الحلول كالتى اقترحها تشرشل لاعلان زنجبار محمية بريطانية لم

(١) انظر كوبلاند ص ٨٨ - ٩٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٩٠ - ٩٥ .

يكن من حيث المبدأ خطوة سديدة ، وانه اذا كانت حكومة بريطانيا ترغب جديا فى وضع حد لتجارة الرقيق فان عليها أن تتولى هذا الامر بنفسها ، وبالتالي فان الفرصة الراهنة هي أنسب فرصة للقيام بهذا العمل ، نظرا لأن التدخل الفرنسى الذى بلغ ذروته فى بداية حكم السيد ماجد لم يعد له وجود الآن بعد أن تدهور مركز فرنسا فى سيدان ، غير أن هذه الاقتراحات لم تلق صدًى نى كلكتا ، كما أن حكومة لندن استقبلتها بدعوى كبير عندما وصلتها ضمن الرسالة التى بعث بها تشرشل الى فيفيان والتى أرسلها من القاهرة فى شهر مارس ١٨٧١ (١) وعلى الفور بعث أرجيل الى مايو برسالة ذكر فيها بأن الاقتراحات الخاصة بالتدخل البريطانى فى النزاع على تولى الحكم فى زنجبار سوف تلقى معارضة شديدة من الحكومة البريطانية ، شأنها شأن الاقتراح الخاص بضم السلطنة الى النفوذ البريطانى (٢) .

منذ ذلك الوقت بدأ أرجيل وزملاؤه بمكتب شئون الهند يميلون الى الأخذ بوجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية فيما يختص بزنجبار وتجارة الرقيق ، وبذلك وافقوا على توصيات اللجنة المشتركة بقبولهم دفع

(١) الخطابات السرية الى الهند مجلد ٣ من تشرشل الى فيفيان القاهرة ١٨٧١/٣/١٠ ومرفق بمسودة الى الحاكم العام ١٨٧١/٤/٢١ (رقم ٣ الادارة السرية) .

(٢) من وزير الدولة الى الحاكم العام ١٨٧١/٤/٢١ ومن الغريب أن أرجيل لم يتطرق الى الاتفاق الفرنسى البريطانى لسنة ١٨٦٤ باحترام استقلال زنجبار وهو الاتفاق الذى لم تكن حكومة الهند تعلم عنه شيئا وظلت فى جهل له حتى عام ١٨٧٣ .

نصف قيمة المعونة المالية من اعتمادات حكومة الهند ، وبالتفاوض مع شركة البواخر الهندية البريطانية لتمويل الخط الملاحي الى زنجبار بشرط أن تتعهد الخارجية البريطانية بالمساهمة فى نفقات الوكالة البريطانية السياسية فى زنجبار . وفى مارس ١٨٧١ طلب جرانفيل الذى خلف كلارندون فى وزارة الخارجية البريطانية من الخزانة البريطانية اعتماد المبالغ المطلوبة ، غير أن الخزانة رفضت هذا الطلب . وفى الشهر التالى ذكر ارجيل لجرانفيل بأنه لما كانت وزارة الخارجية لا ترغب فى المساهمة بشئ فإنه لم يعد من حقها اصدار اى تعليمات للوكيل السياسى والقنصل فى زنجبار ، كما انه كتب الى مايو يقترح عليه بأن تبقى الوكالة خاضعة لسلطة حكومة بومباى ، وان هذه الحكومة ستظل الجهة المختصة فى دفع نفقات الوكالة من خزانة حكومة الهند (١) . ثم عاد جرانفيل فطلب من الخزانة دفع هذه المبالغ ولكنه لم ينجح فى مسعاه ، ولهذا اضطرت الحكومة البريطانية الى طرح الموضوع على البرلمان فى جلسته المنعقدة يوم ٦ يوليو ، واعلنت عن عزمها على تشكيل لجنة خاصة من اعضاء مجلس العموم البريطانى للبحث فى موضوع تجارة الرقيق الافريقية واستنباط السبل للقضاء عليها قضاء تاما .

منذ ذلك التاريخ بدأت المسألة تتعثر وان كان التاكيد للقضاء على تجارة الرقيق نهائيا ظل سائدا . ولما كانت مشكلة الرقيق قد تمت مناقشتها فى عدد من المؤلفات الأخرى ، فان مهمتنا هنا تتلخص فى انجاز

(١) من وزير الدولة الى الحاكم العام للهند ١٨٧١/٤/٢١ انظر ايضا

هذا الموضوع بقدر الامكان (١) . وقد استمعت اللجنة الخاصة الى شهادة ١٤ شاهدا ، ادلوا بشهادتهم ، فيما بين الفترة الواقعة بين ١٠ و ٢٥ يوليو ، وقد كان من بين هؤلاء الشهود عشرة من ضباط الاسطول ورجال الدولة من بينهم فرير ، وكيه ، وفيفيان ، وكولان ، ورجبي ، وشرشل ، وهيث ، وكولومب . أما بقية الشهود فقد كانوا من رجال الهيئة التبشيرية ، كذلك فحصت اللجنة مجموعة كبيرة من الوثائق والرسائل المتعلقة بهذا الموضوع . ولم تأت استنتاجات اللجنة مفاجأة لاحد ، فقد جاء فيها : (ينبغي استخدام كل الوسائل المشروعة لوضع حد لتجارة الرقيق الافريقية ، ولتحقيق هذه الغاية لابد اولا من وضع حد لهذه التجارة داخل المناطق الخاضعة لسلطان زنجبار . . كما ان اية محاولة لاقتناء الرقيق بتشغيلهم في الخدمة المنزلية قد تتخذ في نظرنا ذريعة لتهديب هذا الرقيق وبيعه في الخارج . .) (٢) وبناء على ذلك فقد اوصت اللجنة (٢) ابلاغ السيد برغش بأنه اذا لم يتوقف بيع الرقيق لتجار الشمال فان الحكومة البريطانية سوف تضطر الى اتخاذ الاجراء اللازم

(١) اهم اشارة الى هذا الموضوع ما ورد في كتاب كولاند « استعمار افريقيا الشرقية » في فصل ٨ - ١٠ وكتاب جافين « مهمة فرير في زنجبار » ١٨٧٣ والمجلة التاريخية فصل ٥ ص ١٢٢ - ١٤٨ والتي تشكل اساس المعلومات في هذا الموضوع الا في المواضع التي اشير اليها بالعكس .

(٢) وثائق وبيانات ١٨٧١ مجلد ١٢ وثيقه رقم ٤٢٠ - تجارة الرقيق الساحل الشرقي لافريقيا : تقرير اللجنة الخاصة وقد استشهد به كولاند في ص ١٧٠ .

لوقف تلك التجارة سواء كانت فى الداخل أو الخارج ، (١) ومطالبة السيد برغش بالتوقيع على معاهدة جديدة هدفها الأساسى إلغاء تجارة الرقيق كلها إلغاء تاما (١) . غير أن اللجنة قد أغفلت نقطة هامة فى تقريرها ، فهى لم تذكر أى شىء حول تعويض السيد برغش عن خسائره المالية التى قد تترتب على إلغاء تجارة الرقيق ، سواء كان ذلك باعفائه من دفع المعونة المالية لمسقط أو بطرق أخرى ، وعلى العكس من ذلك فقد اعتقدت اللجنة أن تطور التجارة المشروعة ونموها الذى سيأتى بعد إلغاء تجارة الرقيق ، قد يعوض السيد برغش تعويضا تاما عن خسائره ، كما ذكر تقرير اللجنة : « أن هذه اللجنة لا تعتقد أن حاكم زنجبار سوف يخسر شيئا من إلغاء تجارة الرقيق » (٢) .

لقد كان هذا موقفا لا يتسم بالعدل ، بل بالأحرى كان موقفا مجردا من المسئولية وأدى الى تأخير أبرام المعاهدة الجديدة عامين آخرين ، كما أنه قد جرد وزارة الخارجية البريطانية ومكتب شئون الهند من جميع المبررات لارغام الحكومة البريطانية على دفع ثمن إلغاء تجارة الرقيق ، ونعنى به المعونة المالية التى كانت زنجبار قد تعهدت بدفعها الى حكومة مسقط ، كما أنه قد عزز موقف جلادستون ضد جرانفيل . وكان رئيس الوزراء يعتقد بأن دفع أى تعويض مقابل عمل انسانى اجراء غير اخلاقى وبأن التحول الى التجارة المشروعة بافريقيا الشرقية سوف يؤدى الى إنهاء تجارة الرقيق . غير أن وزير الخارجية البريطانية كان له رأى آخر

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر .

وهو يتلخص فى أن كل تنازل ، لابد أن يستتبعه ثمن أو مقابل . ولما كان رئيس الوزراء مقتنعا بموقفه ومؤمنا بتضامن الدول الاوربية ، فقد قام بتوزيع مذكرة على حكومات الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا والبرتغال ، وذلك فى شهر فبراير عام ١٨٧٢ ، يناشدها باسم الانسانية ان توحدها موقفها للقيام بعمل مشترك لافتتاح خطوط ملاحية تجارية الى زنجبار ، وبمحاولة اقناع حاكم زنجبار بالتخلي عن تجارة الرقيق . وقد جاء الرد من هذه الدولة حسبما كان متوقعا (١) . غير ان هذه المبادرة انتقلت فيما بعد الى رجال مكتب شئون الهند والى فرير بصورة خاصة ، الذى تحولت تجارة الرقيق عنده الى قضية . رغم أن اهتمامه بها لم يكن يخرج عن الخطوط العامة للسياسة التى كان ينادى بها فيما يتعلق بالنزاع بين مسقط وزنجبار . وقد اسفرت محاولة فرير وزملائه عن عقد اجتماعين هامين فى مانشن هاوس فى يوليو ونوفمبر ، وكان لهذين الاجتماعين تأثير كبير على وزارة جلادستون ، اذ تضمن خطاب ملكة انجلترا بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية فى شهر اغسطس اشارة الى اعتزام الحكومة البريطانية القيام بتحريك واسع ضد تجارة الرقيق ، كما تم اقناع المسؤولين فى الخزانة البريطانية فى المساهمة فى دفع ثلقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، ثم أعلن جرانفيل عن عزمه على ايفاد فرير فى مهمة خاصة الى زنجبار (٢) .

(١) انظر جافين ص ١٢٨ .

(٢) جافين ص ١٣٩ — ١٤١ .

كان فرير أول من فكر فى ايفاد بعثة خاصة وذلك فى شهر ديسمبر سنة ١٨٦٩ ، وقد قام بتنفيذها ارجيل فى ابريل عام ١٨٧١ ، عندما اقترح هلى مايو بوجوب انتهاز فرصة تولى حاكمين جديدين السلطة فى كل من مسقط وزنجبار لايفاد بعثة للتفاوض معهما وتصفية الخلافات بينهما (١) وكان هدف البعثة التى شكلت عام ١٨٧٢ هدفا محددا ، وهو اقناع السيد برغش بالتوقيع على معاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام ١٨٤٥ ، ويلزم فيها نفسه بالغاء تجارة الرقيق فى الأجزاء الداخلية من افريقيا الشرقية ، وكان المطلوب من السيد برغش وفق تلك المعاهدة ان يأمر باغلاق أسواق الرقيق فى جميع أراضيه ، وحماية الرقيق الذين يتم تحريرهم من اعادتهم الى ذل العبودية ، وحظر اقتناء العبيد او امتلاكهم من جانب الرعايا الهنود التابعين للولايات الهندية الخاضعة للحماية البريطانية ومقيمين فى افريقية (٢) كما كلف فرير بالحصول على تعهد جديد من السيد تركى بن سعيد الحاكم الجديد فى مسقط ، يلتزم فيه السيد تركى بالعمل بمعاهدة ١٨٤٥ فيما يتعلق بتجارة الرقيق فى مسقط وبأن يضمن (أى) فرير احترام شيوخ ساحل الهدنة للتعهدات التى وقعوها فى عامى

(١) كوبلاند ص ١٨٢ - ١٨٣ وقد اورد تعليمات جافين الى فرير ١٨٧٢/١١/٩ ان عددا كبيرا من الهنود المنتمى الى بعض ولايات الهند الخاضعة للحماية البريطانية والمقيمين فى زنجبار قد تخلوا عن جنسياتهم كى يتمكنوا من اقتناء العبيد والاتجار فيهم .

(٢) انظر الخطابات والمرفقات من الهند . مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٢٢٨ المؤرخ ١٨/١١/١٨٧٢ من بلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٧٢/٨/٢١ (رقم ١٣٨٧ - ٣٧٧ الادارة السياسية) .

١٨٤٧ ، ١٨٥٦ فى ذلك الشأن ، وكان قد ارسل خطاب الى كل من شيوخ الهدنة وحاكم البحرين فى شهر أغسطس السابق يتضمن هذا المعنى ، وقد ارسله الكواونيل بيلى المقيم البريطانى فى الخليج تنفيذا لتعليمات تلفاها من الحكومة البريطانية دون أن يتلقى ردودا عليها حتى ذلك الوقت (١) ولذلك عهد الى فرير ابلاغ السيد برغش باحتمال اعفائه من دفع المعونة السنوية الى مسقط بموجب قرار كاننج والتأكيد له بدفع هذه المعونة اليه من جانب حكومة بومباى ، وبأن تعهد حكومة بومباى بدفع هذه المعونة سيصبح ملغيا فى حالة اخلاله بنصوص المعاهدة . وتبعاً لذلك فقد تقرر أن تتحمل الخزانتان الهندية والبريطانية دفع تلك المعونة مناصفة بينهما .

غادر فرير وأعضاء البعثة بما فيهم الأب بادجر انجلترا يوم ٢١ نوفمبر عن طريق باريس وروما والقاهرة ، وذلك بغية الحصول على تعاون حكومة فرنسا والفاتيكان والحكومة الايطالية والخديوى اسماعيل باشا لانجاح هذه المهمة . وفى يوم ٣١ ديسمبر وصلت البعثة الى عدن حيث انضم اليها بيلى ، وفى يوم ١٢ يناير وصلت البعثة الى زنجبار وقد بدأت أعمالها

(١) نفس المصدر لقد كان ارولنسون تحفظات حول هذه الخطة كلها : من المؤكد اننا لا ينبغي أن نلوم انفسنا بدفع هذه المعونة الى مسقط بصورة دائمة ، وانما يجب أن يشترط فى دفعها تحسن السلوك ، وبأن لا يتعدى هذا الارتباط ولاية الحاكم الراهن (نفس المجلد مذكرة رولنسون (اكتوبر ١٨٧٢) .

بالاتصال بالسيد برغش فى اليوم التالى ، واستمرت تلك الاتصالات على
افتترات حتى الشهر التالى ، وقد اظهر السيد برغش قدرا كبيرا من
المرونة والاستعداد للتفاهم ، واكد للبعثة بأنه سوف يبذل قصارى جهده
لتحقيق رغبة الحكومة البريطانية ، الا انه لم يكن فى وضع يسمح له
بتجاهل ثقل الراى العام الاسلامى وموقف اكابر العرب فى زنجبار ،
الذين يعارضون تقديم تنازلات جديدة بالنسبة لتجارة الرقيق ، كما
اوضح لهم بان الحد من وصول الرقيق من داخلية البلاد للعمل ، وخاصة
بعد العاصفة التى هبت على البلاد واحداثت دمارا جسيما ، سوف يؤدى الى
تدهور اقتصاد زنجبار الذى يعتمد اساسا على هؤلاء الرقيق ، واستطرد
السيد برغش يقول بان فرير قد جاء يطلب منه اكثر مما يستطيع ، وانه اذا
كان لابد من القضاء على تجارة الرقيق فينبغى ان تتم هذه العملية بالتدرج
وبخطوات وثيدة وقال : اننا شعب فقير وغير ناضج ، وانه يحتاج الى بعض
الوقت كى يتسنى له ادراك الامور وهكذا لم ينجح فرير رغم محالواته
المتعددة فى اقناع السيد برغش بتغيير موقفه ، كما فشل وجود السفن
الحربية البريطانية خارج ميناء زنجبار فى التأثير على موقف السيد برغش .
وفى ١١ فبراير سلم السيد برغش رده النهائى الى فرير ويمكن تلخيصه
فيما يلى : « انكم تطلبون منا بأن نحدد موقفنا من هذه المسألة فى كلمتين
نعم او لا . نقول لكم لا » (١) .

لقد كان القنصل الفرنسى فى زنجبار السبب الرئيسى فى رفض السيد

(١) كوبلاند ص ١٨٦ - ١٩١ وجافين ص ١٤٤ - ١٤٥ بالنسبة

لتفاير فرير راجع (مكتب شئون الهند) مكاتبات حكومة الوطن (سرى)

برغش لهذه الاجراءات ، وكان هذا القنصل قد عاد الى مقر عمله من اجازته يوم ٩ فبراير ، وفي اليوم التالي اجتمع بالسيد برغش ، واكد له بأنه يمكن الاعتماد على فرنسا في حمايته اذا ما شعر بأى تهديد بريطانى لاستقلاله ، وبهذا الموقف تجاهل القنصل الفرنسى التعليمات التى زودته بها حكومته بالتعاون مع فرير (١) ومع ذلك فقد يكون فرير مسئولاً شخصياً عن هذا الفشل ، وقد كان يستخدم أسلوباً متعالياً عند اجتماعه بالسيد برغش ، وكان موقفه رسمياً أكثر منه دبلوماسياً فى المحادثات التى أجراها مع السيد برغش ، أو بالأحرى استخدم أسلوباً فردياً ، ومثال ذلك أن فرير لم يتطرق الى صميم المشكلة فى محادثاته مع السيد برغش ، ولم يذكر له استعداد الحكومة البريطانية لاعفائه من دفع المعونة المالية السنوية الى مسقط ، وإنما أخذ يلقى محاضرات عن الحاكم تدور حول التزامات السيد برغش بدفع تلك المعونة، وأكثر من ذلك فقد نبهه الى دفع المتأخرات المستحقة عليه لمسقط من هذه المعونة، ويستوضحه عن الترتيبات التى ينوى اتخاذها لتسديد هذه المتأخرات ودفعها بصفة منتظمة فى المستقبل (٢) . وعندما طلب منه السيد برغش مهلة لتنفيذ بنود الاتفاقية اذا كان السيد برغش هو الذى وقع على تلك الاتفاقية ، وقد رد عليه فرير بأن فترة السماح المنصوص عليها فى الاتفاقية قد اصبحت ملغاة ، نظراً للموقف المتعنت الذى أبداه السيد برغش (٣) . وبعد هذا غادر فرير يوم ١٥ فبراير زنجبار واخذ يجوب

(١) كوبلاند ص ١٩٥ - ١٩٧ وجافين ص ١٤٥ .

(٢) انظر مكاتبات حكومة الوطن سرى مجلد ٧٢ من فرير الى برغش

١٨٧٣/٢/١ .

(٣) انظر ص ١٩٠ من كتاب كوبلاند .

شواطئ الساحل الإفريقي لتفقد الموانئ التي كان يشحن منها الرقيق .
وفي هذه الاثناء قام الدكتور جزن كريك المعتمد السياسي البريطاني في زنجبار
بمحاولات جديدة مع السيد برغش لاقتناعه بتغيير موقفه ، ولكن محاولاته
ذهبت ادراج الرياح ، فقد كان سلطان زنجبار ومستشاروه يعتبرون هذه
المسألة « مهزلة كبرى » . في ١٢ مارس عاد فرير ليعطى السيد برغش
فرصته الأخيرة لقبول المعاهدة أو رفضها ، ولكن السيد برغش رفضها ،
ولهذا غادر فرير زنجبار غير راض وتوجه الى مسقط ، وبعد بضعة
ايام من سفره بعث بأوامر الى كرك والى قائد وحدة أسطول الخليج بعدم
الالتزام بمعاهدة ١٨٤٥ ، والاستيلاء على جميع سفن الرقيق التي تعمل
بين المنطقة الداخلية وزنجبار (١) .

ولعل فرير قد وجد شيئاً من العزاء فى الحفاوة التي قوبل بها من
قبل السيد تركى بن سعيد عند وصوله الى مسقط يوم ١٢ ابريل (٢) .
وقد كتب فرير رسالة الى جراند فيل يقول فيها بأنه وجد السيد تركى على

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٧٣ من فرير الى جراند فيل ممباسا
فى ١٨٧٣/٣/٢٦ (رقم ٣٨ سرى) وكوبلاند ص ١٩٨ - ٢٠٠ .

(٢) فى طريقه زار فرير المكلا على ساحل حضرموت حيث ابدى
استعدادا فوريا للتصديق على الاتفاقية التي اعدّها فى ١٤/٥/١٨٦٣
بعدم ممارسة تجارة الرقيق وجعل هذه المعاهدة ملزمة على ورثته . انظر
(مكتب شئون الهند) الخطابات والمرفقات السرية مع الهند مجلد ١٥
مرفق للخطاب الخاص (سرى) رقم ٥٣ المؤرخ ١٦/٦/١٨٧٣ ، من فرير
الى جراند فيل مسقط ١٥/٤/١٨٧٣ رقم (٥) و « المعاهدات » اعداد
اتيشيسون فصل ١١ ص ١٧٩ - ١٨١ .

استعداد للموافقة على الاجراءات المطلوبة منه فيما يتعلق بتجارة الرقيق (١) سيما وان السيد تركى هو المستفيد من تلك الاجراءات كما سيكون لتعاونه مع الحكومة البريطانية مزايا اكبر وقد اوضح فرير هذه النقطة للسيد تركى قبل توقيعها على الاتفاق كما اكد له بأن المعونة السنوية سوف تدفع له منذ ذلك الوقت من جانب حكومة بومباى وبأثر رجعى عن طريق المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، وستدفع ابتداء من تاريخ تولية السلطة فى يناير ١٨٧١ ، وذكر له بأنه من حقه مطالبة المعتمد السياسى فى مسقط بالتأخرات (٢) . وبهذا وقع السيد تركى على المعاهدة فى ١٤ أبريل ، وقد أعادت هذه المعاهدة التأكيد على النص الخاص بحظر تجارة الرقيق الوارد فى معاهدة ١٨٤٥ ، كما ألزمت السلطان بإغلاق اسواق الرقيق فى جميع اراضيه ومنح الحماية للذين يتم تحريرهم ، وبمنع الهنود التابعين للولايات الهندية الخاضعة للحماية البريطانية من شراء الرقيق (٣) . ولما كان شيوخ الهدنة وحاكم البحرين قد سبق ان وقعوا على اتفاقيات مماثلة

(١) مكاتبات الوطن سرى مجلد ٧٣ من فرير الى جرانفيل ١٨٧٣/٤/١٦ (خاص) انظر ايضا رقم ٥٢ بنفس التاريخ والمجلد .
(٢) نفس المصدر (ومكتب شئون الهند) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٥ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٨٧ المؤرخ ١٨٧٣/٦/٩ من فرير الى المعتمد السياسى بالوكالة فى مسقط ١٨٧٣/٤/١٥ .

(٣) من فرير الى جرانفيل ١٨٧٣/٤/١٦ من الكتاب « والمعاهدات » فصل ١١ اعداد اتشيسون ص ٧٧ - ٧٨ .

بشأن تجارة الرقيق فقد انتهت هنا مهمة فريير (١) .

استقبلت الحكومة البريطانية رفض السيد برغش للمعاهدة التي اقترحتها بشيء من الامتناع وعلى الرغم من فشل أسلوب فريير ، وعلى الرغم من وجود رأى معارض فى اوساط رجال القانون الرسميين بخصوص شرعية التعليمات التى اصدرها فريير فى الاستيلاء على سفن الرقيق فى المياه الاقليمية لزنجبار ، فقد قرر جرانفيل المضى فى سياسة استعمال القوة ضد السيد برغش وفى ١٥ مايو ابرق الى كرك لتحذير السيد برغش بأنه ما لم يوافق على التوقيع على المعاهدة المقترحة فسوف تقوم السلطات البريطانية بعرض حصار بحرى على زنجبار . وفى ٣ يونيه بعث كرك بالانذار الى السيد برغش . وبعد مشاورات مع ممثلى الحكومات الفرنسية والالمانية والأمريكية التى اجراها السيد برغش - والذين نصحوه باذعان للمطالب البريطانية - وقع على المعاهدة يوم ٥ يونية ، وتضمنت نفس البنود وهى : منع تصدير الرقيق من الداخلية الافريقية فورا ، واغلاق اسواق الرقيق فى البلاد ، وحماية المحررين منهم ، ومنع الهنود المتمتعين بالحماية البريطانية من اقتناء الرقيق، وقد اعطيت الصلاحيات اللازمة لسفن الاسطول البريطانى.

(١) « المعاهدات » اتيشيسون فصل ١٠ ص ١٣٩ وقد اورد فيها الاتفاقيات المعقودة مع شيخى الشارقة وابو ظبى فقط ، اما بالنسبة للاتفاقيات مع غيرهم من شيوخ المنطقة راجع (مكتب شئون الهند) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٧٣ من فريير الى جرانفيل ١٦/٤/١٨٧٣ (رقم ٥٢) ومرفق صورة من خطاب بلى الى فريير ٣١/٣/١٨٧٣ والخطاب والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٥ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٦٣ المؤرخ ١٨٧٣/٧/٧ .

بالعمل على تنفيذ هذه المعاهدة على الفور (١) .

بعد إبرام معاهدات ١٨٧٣ دخلت الحملة البريطانية على تجارة الرقيق الأفريقية مرحلة نهائية ، واعتبارا من ذلك التاريخ كثفت الحراسة البحرية في المياه الأفريقية ، وكلفت سفينة الحراسة الملكية (لندن) بالبقاء في ميناء زنجبار ، وقد تطلب الأمر عشرين عاما أخرى من الرقابة المتشددة قبل أن يتخلى تجار الرقيق العرب عن محاولات الحصول على الرقيق من مناطق الساحل الأفريقي ، وفى بداية التسعينات من القرن التاسع عشر ، يمكن القول بأن هذه التجارة قد تلاشت تماما ، ثم جاء بعد ذلك المحتلون الأوروبيون لكى يجهزوا على البقية الباقية من هذه التجارة . أما فى شبه الجزيرة العربية . فقد استمرت هذه التجارة فى صورة أخرى ، وكان التجار فى تلك المناطق يتخذون الأسطول البريطانى للحصول على الرقيق من الحبشة ومن الموانئ الغربية للبحر الأحمر . وكان تجار صور (فى عمان) أكثرهم جراءة وكانوا يرفعون الأعلام الفرنسية على سفنهم ، وكانوا يحصلون على هذه الأعلام من القناصل والمسؤولين الفرنسيين فى مسقط وغيرها من المناطق ، وكان هؤلاء المسؤولون الفرنسيون يجدون فى عرقلة المساعى البريطانية للقضاء على تجارة الرقيق متنفسا لهم ، لاسيما فى الفترات التى تتأزم فيها العلاقات البريطانية الفرنسية . وأخيرا اضطرت بريطانيا الى اللجوء الى محكمة العدل الدولية فى لاهاى، محاولة استصدار قرار منها بإدانة الحكومة الفرنسية لدعمها للنشاط الذى يقوم به تجار الرقيق، وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تدرك أنها بسحب حمايتها لمصالح فرنسا يعود الى هذه الأسباب ،

(١) كوبلاند ص ٢٠٧ وجافين ص ١٤٦ وايشيسون — «المعاهدات».

أكثر مما يعود الى وفاق الدولتين عام ١٩٠٤ . فبعد هذه المرحلة اخذت تجارة الرقيق الحبشية تتلاشى تدريجيا ، بينما أمكن القضاء نهائيا على تجارة الرقيق العربية في البحر وقد نتساءل بصرف النظر عن توضيحات واخلاص المسؤولين البريطانيين في تصديهم لتلك المشكلة عن مدى فاعلية تلك الحملة البريطانية على تجارة الرقيق ، فقد تبين بأن التركيز على الاجراءات في المنطقة الشمالية على هذه التجارة كان خطأ كبيرا ، اذ كان من النادر الاستيلاء على اية سفينة من سفن الرقيق في ساحل عمان او في الخليج نفسه واكبر عملية تمت في تلك الفترة ، هي استيلاء الاسطول البريطاني على سفينة كبيرة تابعة لصور في شهر سبتمبر ، وقام بالاستيلاء عليها الطراد فليتش وكان عليها ١٦٩ عبدا جاءوا من بمبا (١) ويمكن القضاء مسئولية هذا الفشل على عاتق بالمرستون ، رغم انه هو الذي خطط لعملية الهجوم على تجارة الرقيق في منطقة الخليج ، وفقا لما كان يتلقاه من معلومات وتقارير من المسؤولين في الهند والخليج الذين كانوا حريصين على ايجاد السبل الكفيلة للقضاء على تجارة الرقيق في المنطقة الغربية من الهند ، والواقع ان اهتمام بالمرستون بأمر القواعد التي كانت تنطلق منها تجارة الرقيق في شبه الجزيرة والخليج قد جاء مصادفة ، واو كانت لدى المسؤولين البريطانيين معلومات عن هذه التجارة في افريقيا تماثل المعلومات التي كانت لديهم عن هذه التجارة في منطقة الخليج وسواحل الهند اربما استطاعوا تركيز جهودهم على هذه المنطقة . ولما كانت المعلومات التي تضمنتها المراسلات والتقارير التي كان يتلقاها بالمرستون من الهند

(١) المكاتبات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٤ مرفق الخطاب

الخارجي (سياسي) رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٧٣/٤/٢٤ من المعتمد السياسي في مسقط الى المقيم ١٨٧٢/٩/١٨ ، (رقم ٥٣٤ - ١٥٩ الادارة السياسية) .

والخليج قد ركزت على شرق افريقيا لربما لم تحظ هذه التجارة فى الخليج بما تستحقه من الاهتمام سواء من بالمريستون أو من غيره من المسئولين .

تعتبر سياسة ابرام المعاهدات مع دول المنطقة كحل لمشكلة تجارة الرقيق وبدعم من الاسطول البريطانى ، وهى السياسة التى دعا اليها بالمريستون ، سياسة فاشلة ، ولهذه الاسباب فان هذه السياسة التى كلفت الحكومة البريطانية الكثير من الجهود قد فقدت فاعليتها . لقد كانت الحملة البريطانية على تجارة الرقيق قبل عام ١٨٤٠ اجراء ضروريا ، وذلك لسببين ، السبب الأول هو وقف تصدير الرقيق من زنجبار الى الجزر الافريقية الخاضعة لفرنسا بموجب معاهدة مرسى ١٨٢٢ ، والسبب الثانى هو منع التعامل فى الرقيق مع حكومات ساحل الهدنة ومسقط ، بموجب اتفاقيات عام ١٨٣٩ والتى كان الهدف منها هو القضاء على تلك التجارة فى الموانئ الهندية ، وعلى اية حال فان الحملة التى نظمها بالمريستون فى عام ١٨٤١ للقضاء على تجارة الرقيق العربية ، انما تصور الى حد كبير شعوره الانسانى ، ومن ورائه شعور الشعب البريطانى ، غير ان هذا الجانب من اهداف الحملة لم يتضح للرأى العام ، والأدهى من ذلك ان الاجراءات التى انطوت عليها تلك الحملة كما يقول اوكلاند فى عام ١٨٤٢ قد وضعت العراقيل فى طريق العلاقات السياسية البريطانية مع دول شبه الجزيرة ، وعلى الرغم من ذلك فقد يكون بالمريستون الفضل فى ان هذه العراقيل لم تثنه عن هدفه رغم أن الوسائل التى استخدمها فى تحقيق ذلك الهدف كانت موضع شكوك . كانت معاهدة عام ١٨٤٥ مع حكومة مسقط خطوة ضرورية ، وذلك لوقف تصدير الرقيق من افريقيا الى منطقة الخليج ، وانما هل كانت المعاهدات الأخرى التى

عقدت مع حكومة فارس وحكومات دول الخليج بهذا الخصوص ضرورة
هى الأخرى؟ ولو كانت الحكومة البريطانية قد ركزت جهودها فيما يختص
بتطبيق نصوص المعاهدات على ساحل افريقيا الشرقى وحده ، فلربما
نجحت فى القضاء على تجارة الرقيق فى منبعها الأصلي ، ولما عادت هناك
حاجة الى مطالبة الامبراطورية العثمانية وفارس ودول شسبه الجزيرة
العربية بتنازلات أدت الى كثير من اعمال العنف والتوتر بين الطرفين .

وقد يتساءل هنا ما هى النتيجة لو ان الاجراءات التى اتخذتها
بريطانيا فى البحر ضد هذه التجارة قد نجحت ؟ ولو ان كل سفينة من
سفن الرقيق التى كانت تعمل بين افريقيا والخليج بعد عام ١٨٤٧ قد
صودرت ، وقدم بحارتها للمحاكمة فما هو التأثير الذى كانت ستتمخض
عنه هذه الاجراءات على دول الخليج الساحلية . من الناحية النظرية
لقد تمت مصادرة غالبية سفن الرقيق ان لم يكن كلها كما قدمت للمحاكمة .
وحتى لو ان اصحاب تلك السفن تمكنوا اخيرا من استعادة سفنهم مقابل
دفع غرامات باهظة ، فان المبالغ التى ارغموا على دفعها لابد وان تكون قد
ارهقتهم . الا ان القليل من تلك السفن امكن ارسالها او تقديمها للمحاكمة،
لان الجزء الاكبر منها قام الاسطول البريطانى باغراقه . ونتيجة لهذا
الوضع فقد اضطرت قبائل الساحل الى القيام باجراءات عملية ضد
البريطانيين دفاعا عن انفسهم او القاء انفسهم فى احضان الوهابيين فى
نجد ، وايا كان الحال فقد كانت نتيجة تلك الاجراءات الحتمية هى تبيد
مرحلة طويلة من الجهود لبسط النفوذ البريطانى على منطقة الخليج ، وعلى
اية حال فان تلك الاحتمالات لم تكن واردة فى ذهن المسؤولين وقتئذ ،
نظرا لان الطرادات البريطانية فى اى وقت من الاوقات قادرة على تنفيذ
مهمتها بصورة فعالة . وبالإضافة الى ذلك فان تجارة الرقيق قد اخذت

تتلاشى فى بطن ، بحيث انها لم تحدث اية ارتباكات فى اوساط سكان الخليج الذين قبلوها عن طيب خاطر . الا انه من المحال ان نستطيع تحديد تأثير الاجراءات التى اتخذت لمكافحة تجارة الرقيق على هذه التجارة ككل نظرا لعدم وجود احصائيات دقيقة ، ولما كانت اسعار بيع الرقيق فى منطقة الخليج خلال السبعينات من القرن التاسع عشر لم تنخفض عما كانت عليه قبل اربعين عاما ، فانه يبدو ان هذه التجارة لم تسجل اى انخفاض فى الحجم فيما بين افريقيا وشبه الجزيرة . وعلى اية حال ، فمهما كانت الأخطاء التى ارتكبت فى هذا الصدد ، ومهما أسوأ فهم الوسائل التى اتبعت ، الا انها فى التحليل النهائى لم تكن تخرج عن الدوافع الانسانية التى ارغمت الحكومة البريطانية فى القرن التاسع عشر على القيام بالقضاء على تجارة الرقيق العربية .

الفصل الرابع عشر

مسقط والبحرين

١٨٦٥ - ١٨٧١

ثمن التدخل

امضى السيد ثوينى بن سعيد السنوات الأخيرة من حكمه فى صراع دائم للاحتفاظ بالسلطة . وكانت تقف ضده مجموعة من أقوى القبائل العمانية وأكثرها نفوذا ، وهى قبائل الحرث وبنى هناه ، ويال سعد ، سكان الباطنة وبنى جابر سكان الحجر الغربى ، وبنى ريام سكان الجبل الأخضر ، وبنى بو على سكان جعلان ، بالإضافة الى فئة المطاوعة من رجال الدين الاباضيين الذين لم يكونوا يعتبرون السيد ثوينى المسئول عن ضياع زنجبار فحسب ، وانما كانوا يشككون فى استقامته الدينية ويتهمونهم بالخضوع للنفوذ الأجنبى . وكان السيد عزان بن قيس زعيم الفرع الثانى من أسرة آل بوسعيد وحاكم الرستاق بحكم الأمر الواقع الد خصوم السيد ثوينى ، وكان عزان يحظى بتأييد رجال الدين نظرا لزمته الدينى . وفى أواخر ١٨٦٤ قام السيد ثوينى بمحاولة جريئة لم يكتب لها النجاح للقضاء على خصمه عزان بن قيس كما فعل بأبيه من قبل ذلك بثلاث سنوات ، غير ان النائب الوهابى فى البريمى تقدم لانقاذ عزان بن قيس ودعم مركزه عندما وجه تحذيرا الى السيد ثوينى بأن أية محاولة من جانبه ضد عزان سوف تعنى زحف الجيش الوهابى على مسقط ، وقد شكك السيد ثوينى للأمير فيصل من تصرف نائبه فى البريمى ، واقترح عليه تسوية الخلاف عن طريق المقيم البريطانى فى الخليج ، كما كتب السيد

ثوينى خطابا الى السير بالتر فرير حاكم بومباي ، أشار فيه الى الصعوبات التي اخذ يواجهها من قبائل عمان ومن الوهابيين ، وذلك كنتيجة مباشرة لضياح زنجبار من يده ، كما طالبه بتزويده بالأسلحة لتدعيم مركزه ضد منافسيه ، كما أشار في هذا الخطاب الى استعدادة لفرض حصار على ساحل الاحساء اذا رفض فيصل اقتراحه بالوساطة البريطانية في النزاع ، واستوضح من الحاكم عما اذا كان ينوى الاعيـاز الى المقيم البريطاني في الخليج بعدم التدخل اذا ما قام هو بفرض الحصار ، أو بمنع شيوخ الهدنة من الاشتراك في عمليات الحصار (١) .

وقد جاد رد فرير على خطاب السيد ثوينى فاترا ، حيث ذكر له بأن الحكومة البريطانية لا تقوم بالتدخل في الصراع بين القوى المتخاصمة في سواحل الخليج بتأييد احدها ضد الأخرى والواقع ان هذا الموقف من فرير يبدو مستغربا على ضوء السياسة البريطانية تجاه الوهابيين فيما يختص بعمان ، كما كان يتعارض بصورة مباشرة مع موقف المعتمد البريطاني في مسقط الكواونيل هربرت داسبرو الذي كان ينادى بتلبية مطالب السيد ثوينى الخاصة بالوساطة وتزويده بالأسلحة . وعلى أية حال فقد كان بالتر فرير قليل الخبرة بسياسات الخليج ، وكان يؤثر ان يترك امر القرار النهائي للمقيم البريطاني في الخليج ، غير ان المقيم البريطاني نفسه

(١) مجموعة التقارير السياسية الى بومباي مجلد ٥٢ تقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ خطاب من اللفتنانت كولونيل اج دسبروا (الوكيل السياسي في مسقط) الى سي جون (السكرتير السياسي المساعد لحكومة بومباي) ١٨٦٤/١٢/٣ (رقم ٢٧٧ و ٢٧٩ الادارة السياسية) ومرفق معه نسخة من خطاب السيد ثوينى الى فرير .

كان يجهل التيارات السياسية فى المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية ، كما انه لم يكن يتعاطف مع السيد ثوينى أو يرضى عن داسبرو (١) * ولهذا فقد ابلغ بالتر فريز بأنه لم يكن يعتقد بنجاح الوساطة البريطانية مع الامير فيصل ، على الرغم من انه قد اقر للسيد ثوينى بالحق فى طلب المساعدة البريطانية وقال « بأن السلطان باعتبار دولته دولة بحرية يشعر الآن بحرج كبير من اننا فى الوقت الذى نعارض اى تحرك من جانبه قد يؤدى الى اضطراب الامن فى الخليج نرفض اى تدخل من جانبنا من اجل المحافظة على مركزه (٢) » .

بعد ان قام بيلى بارسال خطابه الى فريز حول هذا الموضوع عاد فغير من رايه فى موضوع الاتصال بالامير فيصل ، وكان بيلى قد تسلم نسخة من تقرير الجمعية الجغرافية الملكية المؤرخ ١٨٦٤/٤/٢٨ والذي يتضمن بيانات عن رحلة بالجريف فى شبه الجزيرة العربية خلال ١٨٦٢ - ١٨٦٣ (٣) وكان بالجريف الذى سبق له العمل فى الفرقة

(١) على سبيل المثال راجع بحثه عن تاريخ عمان القديم بعنوان « عمان والوهايون » فى تقاريره المؤرخه ١/٢١ و ١٨٦٥/٢/١٤ وهو البحث الذى اقتبسنا منه فى هذا الكتاب .

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ التقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ، الكويت فى ١٨٦٥/١/٢١ .

(٣) راجع مجلة الجمعية الجغرافية الملكية جزء ٨ (١٨٦٣ - ١٨٦٤) ملاحظات عن رحلة من غزة عبر المنطقة الداخلية من شبه الجزيرة الى القطيف على ساحل الخليج ومنها الى عمان .

العسكرية الثامنة فى بحرية بومباى وأصبح الآن عضوا فى الجمعية المسيحية قد غادر غزة الى شمال شبه الجزيرة العربية فى مايو ١٨٦٢ وكان يسافر متنكرا فى هيئة طبيب من حلب ، وقد توجهت به الرحلة الى الحيل عاصمة جبل قبائل شمر ومنها الى الرياض حيث مكث ستة أسابيع ، ثم الى القطيف حيث استقل السفينة الى الخليج ، ومنه الى مسقط فى نهاية الرحلة التى وصلها فى شهر مارس ١٨٦٣ بعد ارتطام سفينته فى منطقة بالقرب من من ساحل الباطنة (١) وكان الهدف الظاهرى من رحلة بالجريف - على الرغم من ان تفسيراً مقبولا لهذه الرحلة لم يصدر على الاطلاق - هو اكتشاف الجانب الغربى من الخليج (فقد زار بالجريف الدوحة ، والشارقة ، والقطيف ، وشبه جزيرة مسندم وصحار أيضا) بتكليف من الحكومة الفرنسية التى سبق أن اوفدت الكومندور دى لانج لنفس الغرض عام ١٨٦١ وكان بالجريف نفسه قد ذكر للكولونيل (السير فيما بعد) وليم مير وزر الذى خلف كولان كمقيم بريطانى فى عدن ، وذلك عندما التقى به فى السويس فى شهر مايو ١٨٦٦ : « أن الهدف الأساسى من الرحلة التى انتدبه فيها نابليون الثالث هو جمع المعلومات عن وضع تحركات البريطانيين فى الخليج والبحث عن موقع

(١) نفس المصدر وانطباعات رحلة فى اواسط وشرق وجنوب شبه الجزيرة خلال عامى ١٨٦٢ و ١٨٦٣ ، مجلة الجمعية الجغرافية الملكية (١٨٦٤) اما رحلة بلجريف منذ نشرت فى لندن ١٨٦٥ فى مجلدين بعنوان « قصة رحلة عبر وسط وشرقى الجزيرة العربية » وقد أصبح من المؤلف الآن انتقاد كثيرا ما ورد فى تلك الأحداث باعتباره غير صحيح وزيف وبالاخص معلوماته التاريخية والجغرافية ، الا ان بلجريف لم يكن فى مستوى الشكوك والاطعاء التى وصفه بها معارضوه .

لانشاء مستوطنه فرنسية فى المنطقة » وقد حمل بالجريف معه هدايا الى سلطان مسقط ، كما كان مفوضا للتعاقد مع السلطان اذا واثته الظروف ، كما أن ارتطام سفينته وغياب السلطان عن البلاد عند وصوله اليها قد حال بينه وبين تنفيذ تلك المهمة (١) وقد يعود السبب فى ذلك الى أن الحكومتين البريطانية والفرنسية كانتا قد أصدرتا قبل مغادرة بالجريف لفزة بشهرين بيانا باحترام كل من مسقط وزنجبار مما دفع بالجريف الى سلوك ذلك الطريق فى رحلته والى السفر متنكرا ، على الرغم من أن الاجراء الأخير هو بلا شك تصرف شديد من جانبه بالنسبة الى المناطق والقبائل التى كان يتعين عليه ان يمر بها .

لم يشر وجود بالجريف فى الخليج فى اوائل عام ١٨٦٣ انتباه السلطات البريطانية التى لم تعلم عن وجوده هناك الا عند وصوله الى

(١) من مروزه الى فريز ، الاسكندرية ١٨٦٦/٥/٢٦ وقد استشهد به مارتينو فى كتابه « حياه السير بارتل فريز » فصل ١ ص ٥١٠ - ٥١١ وقد ذكر ابو عيسى مرافق بلجريف لبلى فى يوليو من عام ١٨٦٦ بأن هدف بلجريف كان الاطاحة بالحكم الوهابى فى نجد ، وكان ينوى العودة الى الخليج عن طريق مسقط بمجموعة من السفن والشروع فى تنفيذ خطته فى القطيف والعقير (انظر حلقة ٤٣٧ مجلد ٦٨ من «المداولات الخارجية لحكومة الهند » (رقم ٧٤) اغسطس ١٨٦٦ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٧/٩ (رقم ٨٠) ومن المحتمل الى حد كبير ان تكون رواية ابو عيسى رواية ملفقة عما ذكره بالجريف له حول نوايا الحكومة الفرنسية للحصول على موطن قدم فى منطقة الخليج او عن مشاعر بلجريف نحو الوهابيين .

بوشهر فى فترة ما من ذلك العام وهو فى طريق العودة الى سوريا ، وحتى فى ذلك الوقت لم يكن بيلى يعلم شيئاً عن المنطقة التى يوجد بها ، بل لم يعلم شيئاً عنه الا بعد ان قرأ تقرير بالجريف الى الجمعية الجغرافية الملكية . فى شهر ابريل ١٨٦٤ . ومن الطبيعى ان يشعر بالجريف بالخرج خصوصاً ما ورد فى تقرير بالجريف من ان وجود رحالة أوربى فى اراضى الوهابيين . يعتبر امراً بالغ الخطورة (١) . وفى خطاب لبلى الى رؤسائه فى الهند . قال باننى لا اعتقد بأن رأى بالجريف هذا يسرى على كافة الاراضى الاسيوية القريبة من المنطقة التى اعمل بها ، واننى متأكد بأنه فى وسع مسئول بريطانى ان يذهب الى حيث يشاء من المناطق التى تكلفه حكومته . بالذهاب اليها (٢) ولهذا رأى بيلى بأنه من الأفضل الا ينوجه الى الامير فيصل لجمع المعلومات عن المناطق الداخلية من شبه الجزيرة ، كما طلبت منه الجمعية الجغرافية الملكية ذلك ولتحقيق بعض النتائج السياسية لصالح حكومته . على ان بيلى قد اعترف بأنه عندما بعث بخطابه الى الامير فيصل فى بداية تعيينه فى المنطقة تلقى من الامير رداً غير ودى على الاطلاق ، فقد كان الرد يتسم بالعنف والعداء الشديد ضد السياسة البريطانية فى

(١) انطباعات رحلة من غزة الى عمان بحث مجلة الجمعية الجغرافية الملكية ج ٨ ص ٦٧ .

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ تقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ من بيلى الى السكرتير السياسى لبومباى الكويت . فى ١٨٦٥/٢/١٤ .

المنطقة ، غير انه كان واثقا هذه المرة بأن فيصل سوف يتعاون مع الحكومة البريطانية من أجل المحافظة على النظام والامن فى المنطقة .
كما أوضح بيلى لحكومة بومباى فى فبراير سنة ١٨٦٥ الأسباب التى حدثت به الى اتخاذ قراره بزيارة الرياض ، كما اضاف بيلى فى خطابه بأنه من المحتمل أن تكون زيارته المزمعة فرصة للبحث عن طرق ودية لتسوية النزاع بين سلطان مسقط والوهابيين .

كان بيلى مثلهفا للقيام بزيارة الرياض الى حد ان خطابه المتضمن شرح الأسباب التى دفعته الى تلك الخطوة لم يرسل من بوشهر الا بعد انقضاء شهر كامل من مغادرته البلاد . بل ان بيلى لم يكن ينوى فى البداية اشعار فيصل بأمر تلك الزيارة ، غير انه عاد فغير رايه هذا بعد وصوله الى الكويت التى كانت نقطة الانطلاق لرحلته الى نجد ، فهناك حذره الشيخ الصباح الجابر بأن امير الرياض لا يقبل دخول احد الى اراضيه خلسة او بغير موافقة منه .

ولم يصل رد الامير فيصل قبل مضى شهر واحد ، وعند وصول الرد لم يتضمن اى اشارة للترحيب بزيارة بيلى ، وانما ذكر بأنه يمكن لبيلى الحضور الى الرياض اذا شاء او متى شاء (١) .

غادر بيلى الكويت يوم ١٨ فبراير يرافقه الدكتور كولفيل طبيب الممثلة واللفتنان ديفز احد قباطنة سفينة الممثلة ومجموعة من الحرس قوامها ٤٠ فردا وبعض مرشدى الجمال الذين استأجروهم بيلى من

(١) خطاب من فيصل الى بيلى ٢ رمضان ١٢٨١ ، ٣٠/٢٩ يناير

الكويت ، وسلكت البعثة طريق الجنوب الغربي مرورا بمنطقة الشج والورية حيث مروا بمجموعات من البدو ، ومن هناك شقت البعثة طريقها عبر صحراء السمان والدهماء في اتجاه سهل نجد . ووصل بيلي ومرافقوه وادي حنيفة بمنطقة سدوس ، ومنه انصرفوا جنوبا على امتداد الوادي عبر العينة ، مسقط رأس محمد بن عبد الوهاب والدرعية ، ووصلوا الرياض يوم ٥ مارس حيث هيأت لهم الإقامة في أحد المساكن الريفية الواقعة خارج البلدة ، وقد خصص ذلك المكان لإقامتهم ، كما أوضح لهم السكرتير الخاص للأمير الذي جاء للترحيب بهم بعد وصولهم مباشرة وذكر لهم بأن تلك المنطقة تعتبر أكثر أمنا لهم ، كما كان هناك سبب آخر لإقامتهم في تلك المنطقة نظرا لأنهم يدخلون التبغ المحرم من قبل الوهابيين (١) . وفي المساء عاد محبوب بن جوهر سكرتير الأمير لزيارة بيلي وقد ذكر له بأن موعد استقبال الأمير له لم يتحدد بعد ، ولكنه أوضح له بأن الأمير مستاء جدا من تصرفات السلطات البريطانية في الخليج وبأن السبب في اللهجة غير الودية في خطاب الأمير هو تصرفات الكابتن جونز تجاه العرب بصورة عامة ، وفي

(١) مذكرات بيلي ، ان المذكرات التي كان يكتبها بيلي في آخر كل يوم تعتبر أهم مصدر للمعلومات عن رحلته من تقرير رسمي (تقرير عن رحلته الى الرياض عاصمة الوهابيين) (بومباي ١٨٦٦) والذي أمرت الحكومة بنشره بعد حذف المعلومات السياسية منه ، أو بحثه في مجلة الجمعية الجغرافية الملكية بعنوان « زيارة الى عاصمة الوهابيين في وسط شبه الجزيرة العربية » (عدد ٣٥ ص ١٦٦ - ١٧٧) ان الاهتمام الذي تمخض عن رحلة بيلي وبلجريف شجع حكومة بومباي الى نشر تقرير سادلير عن اجتيازه لشبه الجزيرة العربية سنة ١٨١٩ .

اليوم. التالى نحو الساعة الواحدة بعد الظهر استدعى بيلى للحضور لمقابلة الأمير ، وقد توجه المقيم على الفور الى الأمير .

« كان الأمير يجلس على سجادة متكئا على مخدة ، ولم يكن معه سوى نجله الصغير وسكرتيه الخاص ، وكان وجهه يعبر عن الواجهة والرجولة وعمره يناهز السبعين عاما وكان هادئا ومتزنا وصارم النظرات ، وهو أعمى وحين اقتربت منه نهض قليلا وامسك بيدي واخذ يتحسسها ثم طلب منى الجلوس ، وقد بينت له أن الغرض من حضوري هو التعارف به وإزالة كل اثر للشكوك التى لابد أن تكون الأحداث الأخيرة قد تركتها ، كما أردت أن أؤكد له أن الحكومة البريطانية لا غرض لها إلا التعبير عن مشاعر الصداقة والمودة نحوه ، وبأنها يهتمها أن ترى الأمن والاستقرار والرخاء يسودان المنطقة » .

وقد رد فيصل بأن الدول الأجنبية لا تهمة إطلاقا ولكنه يعلم بكل التصرفات وتحركات تلك الدول عن طريق عملائه فى المنطقة ، وقال بأن شبه الجزيرة العربية كلها تقريبا بما فيها الكويت ومسقط خاضعة له ، وأن الله سبحانه وتعالى هو الذى هيا له هذه السلطة . أما حديثه عن الانجليز فقد كان حديثا وديا ، وقال بأن بريطانيا دولة تلتزم بالنظام وهى دولة طيبة ، غير أنه قال بأنه يكره ديننا ، ثم اخذ يردد بعض الدعاء ويطلب أن يثوب الكافرون الى رشدهم . وبعد المجاملات انتقل فيتصل الى الحديث عن سلطان مسقط فشن هجوما قاسيا عليه ، وقال بأن سلطان مسقط قد ارغم على دفع الجزية له عن طريق القوة ، وبأن والده السيد سعيد بن سلطان كان يدفع الجزية بصورة منتظمة ، غير أن نجله لم يلتزم بذلك ووصفه بأنه شخص ضعيف ومعتوه ، وهو كالفریق الذى يتشبث بالقشة للتخلص من خضوعه للرياض ، ثم اخذ فيصل يشرح لبيلى

بأنه ليس هو المبعوث الأول القادم من دولة أوربية وأنه منذ بضع سنوات
خلت زاره قائد من إحدى السفن الحربية الفرنسية وعرض عليه المساعدة
كما تلقى عرضاً آخر بالمساعدة منذ عامين تقريباً فقط ، ووعد بأن يبعث
برده على ذلك العرض ، وقد أعرب في رده عن شكره للحكومة الفرنسية ،
ولكنه أوضح لها بأنه لم يكن في حاجة إلى أى مساعدة (١) ، ثم التفت إلى
وسألني عما إذا كنت أريد شيئاً منه ، لكنني أكدت له أنني لم أحضر لطلب
أى شئ منه ..

واجتمع فيصل ببيلي مرة أخرى في يوم ٧ مارس في الساعة السابعة
مساءً ، وكان استقبال فيصل له ودياً للغاية ، وفجأة كما يقول ببيلي ،
ظهر أى بأنه ماسونى ، وقد شعر ببيلي خلال مصافحة الأمير له في اليوم
السابق بأن الأمير تسيطر عليه عقدة لا يعرف ببيلي أصلها ، وقد أخذ ببيلي
يحدثه عن الخط التلغرافى الذى كان يجرى انشاؤه في الخليج ، ويحاول
أن يؤكد له فوائده ذلك الخط ، ولكن فيصل أشار بأنه يخشى أن يقوم
سكان الساحل بالعبث في ذلك الخط ، وذكر بأن عباس باشا وإلى مصر
سبق أن حاول أن ينشئ خدمة بريدية في نجد ، ولكنه اضطر في النهاية
إلى صرف النظر عن المشروع بسبب الاعتداءات التى كان يقوم بها البدو على
الخط . وعندئذ غير فيصل مجرى الحديث ، فسأل عما إذا كانت الحكومة
البريطانية مستعدة لتقديم المساعدة المادية إليه فيما لو قام الأتراك

(١) من المحتمل أن يكون الشخص الذى تقدم بهذا العرض هو
بلجريف سواء بصفة مباشرة أو عن طريق وسيط ، رغم أن ببيلي - وهذا
كما يبدو غريباً - لم يعلق على ملاحظات فيصل مباشرة أو في تقريره
الآخر .

بمهاجمة بعض البلدان الشرقية ، وهل ستقدم اليه الحكومة البريطانية السلاح للتصدي لهذا الهجوم ؟ وقد اجابه بيلي بأن ذلك ليس من المحتمل . وبعد أن تناول الاثنان بعض الأحاديث عن الخيول وسلالاتها في شسبه الجزيرة العربية وعن ألوانها واثمانها امتد الحديث طويلا بينهما . وكان من الواضح أن يتوقع فيصل من بيلي أن يتناول بالحديث نزاع فيصل مع مسقط ، واقتراح السلطان على بيلي التوسط في حل النزاع ، غير اننى تصورت بأنه من الأفضل الا اتعهد بشيء قبل أن أعرف رأى حكومتى . فى الرسائل العديدة التى بعثت بها الى حكومتى حول هذا الموضوع ، وبعد عودة بيلي الى مقر اقامته بعث الى الامير فيصل بالهدايا التى أهداها له ، وقد حضر محبوب بن جوهر مرتين الى بيلي وتحدث معه فى موضوع شراء بعض الخيول لبيلي ، وعلى هذا الأساس اقترح محبوب على بيلي أن يمد اقامته فى الرياض بضعة أيام اخرى ، لأن البحث عن الخيول يستغرق وقتا طويلا ، كما أن هناك موضوعات اخرى يمكن مناقشتها معه خلال هذه الفترة . إلا أن بيلي كان قد ضاق ذرعا من وجوده فى عاصمة اواهابين ، وكان يحس بالخطر ، وعليه فقد ابلغ محبوب عدم رغبته فى مدة أطول ، وأن هناك طرادا بريطانيا فى انتظاره فى ميناء القصير فى اواخر الشهر ، ولهذا فقد كان عازما على السفر فى صبيحة اليوم التالى .

وفى مساء ذلك اليوم عاد محبوب الى بيلي محاولا اقناعه بمد اقامته ريثما يتم الحصول على الخيول التى طلبها ، غير أن بيلي كان قد أخذ يزداد نفورا واشمئزا من سكرتير الامير ، لا بسبب أصله المجهول . فحسب (فقد كان والده عبدا حبشيا عند المرحوم الامير تركى بن عبد الله واهه احدى الوصيفات الجورجيات) وانما بسبب غطرسته ، وقد زاد هذا الاسمئزاز عند بيلي حين اثار محبوب قضية تجارة الرقيق والتدخل

البريطاني فيها ، وأوضح لبيلي بأن غضب الأمير فيصل يعود في الدرجة الأولى الى مصادرة الكابتن جونز للسفن العربية التي تتعامل في الرقيق، ووصف اجراءات جونز بأنها قرصنة بريطانية اخرى ، كما ذكر بأن الأمير يرغب في عقد اتفاق مع الحكومة البريطانية في هذا الشأن ، ومن هذا المنطلق سوف يحاول اقناع عرب عمان بعدم التدخل في عمليات مد الخط التلغرافي اذا ما وافقت الحكومة البريطانية على اعفاء عرب الخليج من تطبيق نظام المصادرة والتفتيش على سفنهم . غير أن بيلي استاء جدا من هذا الموقف ، وأوضح لمحبوب بأنه لا يصدق بأن اقتراحه هذا يمكن أن يصدر من جانب الأمير فيصل ، ولهذا طلب تدبير مقابلة مع الأمير للتأكد من ذلك .

في صباح اليوم التالي ٨ مارس حضر محبوب لمقابلة بيلي في الساعة الحادية عشرة وحاول للمرة الثانية اقناع بيلي بمد اقامته في الرياض ، الا أن بيلي رفض طلبه وأوضح له بأنه قرر السفر مساء ذلك اليوم وكرر طلبه بمقابلة الأمير قبل مغادرته البلاد ، غير أن قافلة الجمال التي كان من المقرر أن يسافر عليها لم تكن قد وصلت حتى تلك اللحظة .

وعندما توجه بيلي للاستفسار عن القافلة اخبره أحد الصبية بأن القافلة قد انتقلت الى منطقة تبعد بضعة أيام من الرياض ، وهنا تملكه الخوف وأحس بأن ثمة مؤامرة تدبر لاستبقائه في الرياض ضد رغبته ، وإن نقل الجمال كان جزءا من تلك المؤامرة . وقد كان الدكتور كولفيل يدخل طوال الوقت داخل المنزل الذين كانوا يقيمون فيه وإن خبر هذا العمل لابد وأن يكون قد انتشر في الخارج مما قد يؤدي الى إثارة المتعصبين الوهابيين ضدهم ولهذا أخذ بيلي يوبخ الدكتور كولفيل على تصرفاته التي كادت أن تعرضهم للخطر ، ونصحه هو وزميله اللفتنانت ديوز بأن يكونوا

يحذرين فى تصرفاتهم • ولكى يضمن بيلى عدم وجود شىء يثير الاشتباه
ففيما لو قام اتباع الأمير بتفتيشهم قام بتمزيق صورة للأمير كان قد رسمها
بدوز • ولم يخطر على بال بيلى اطلاقا بأن الأمير فيصل كان ضعيفا الى
الدرجة التى لا يستطيع ان يكبح جماح اتباعه او أن يكون ساذجا بحيث
يتسبب فى الحاق الضرر بممثل للحكومة البريطانية ، خصوصا وأنه يعلم
تماما امكانيات تلك الدولة للرد عليه •

وفى ظهر ذلك اليوم عادت الابل وسائقوها ، وكانت فى الصباح
تقد أخذت الى مناطق الشرب استعدادا للرحلة فى آخر النهار ، وفى تلك
الثناء وصلت رسالة من الأمير فيصل يطلب من بيلى الحضور للاجتماع به،
وعند حضوره وجد الأمير فى حالة مرحة ، فأخذ يتحدث عن فترة احتجازه
فى مصر ، وطلب من بيلى ابلاغه عن وقوع أى حالة قرصنة تقع من سكان
العقير والقطيف ، كما طلب منه بأن يبقى على اتصال به ، ووعده بأن يستمر
فى الاتصال به كما كان يفعل فى السابق مع المقيمين البريطانيين ، ثم ودع
مضيفه بتوفير الحراسة له الى ان يصل الى منطقة الساحل ، واكد له بأنه
سوف يخطر المسئولين فى العقير والقطيف بالاهتمام به عند وصوله •
وقد شعر بيلى بالخرج فلم يستطع ان يذكر للأمير أى شىء ، كما لم يشر
الى موضوع مسقط او الى الاقتراح الذى عرضه عليه محبوب فى اليوم
السابق ، على الرغم من أنه كان قد قرر ان يذكر للأمير ما عرضه عليه
منكرثيره ، والذي كان سببا فى رغبته فى مقابلة الأمير مرة اخرى •
والحقيقة ان بيلى فى هذه اللحظة كان يشغله شغل واحد ، وهو الخروج
من الرياض بأى صورة من الصور • وفى اواخر مساء ذلك اليوم ، وبعد
مشاجرة وقعت مع اصحاب الجمال الذين لم يكونوا راضين بمفادرة بيلى
للبلاد بعد ثلاثة أيام من وصوله فقط ، ولكن بيلى تغلب على هذه العقبة

عن طريق التهديد والرشوة ، وأخيرا خرج موكب بيلي متجها نحو الشرق بأقصى سرعة ممكنة كـرغبة منه فى أن يبتعد ما استطاع عن الوهابيين ، ولكى يقضى الليل فى منطقة نائية .

لم تصل الحراسة التى وعد بها الأمير فيصل فى اليوم التالى ، مما حمل بيلي الى الاعتقاد بأن ثمة شيئا يدبر له فى الخفاء ، غير أن الحراس لحقوا به يوم ١١ مارس ، وتبين أن سبب تأخيرهم هو الصعوبات التى وجدوها فى الطريق ، غير أن وجود الحراس لم يبدد مخاوف بيلي ، فقد ظل يسير أثناء الرحلة خلف القافلة بمسافة بعيدة ، كما لم يكن يسمح لقائد الحرس الاتصال به ، كما كان يخيم منفردا عن بقية القافلة ، ولم يتنفس الصعداء الا عندما وصلت القافلة منطقة الهفوف فى الأحساء يوم ١٧ مارس ، ثم بعد ايام قليلة وصل بيلي الى ساحل الخليج ، حيث ركب السفينة عائدا الى بوشهر (١) .

أبرق بيلي فور وصوله الى بوشهر الى حكومة بومبى يقول بأن : قضية مسقط وعلاقتها بالوهابيين يبدو أنها فى حاجة الى دراسة دقيقة وسريعة ، واذا كانت حكومتنا ترغب فى ان اتناول هذا الموضوع ، فانى ارجو السماح لى بالتوجه الى مسقط على الطراد برنيس ثم منها الى بومبى (٢) . وقد فوض بيلي بهذه المهمة ، وغادر بوشهر فى نهاية مارس ، وبعد ان توقف فى مسقط واصل سفره الى بومبى لاطلاع رؤسائه على

(١) مذكرات بيلي وتنتهى بوصوله الى الهفوف .

(٢) خطاب من بيلي الى السكرتير السياسى لحكومة بومبى

١٨٦٥/٣/٢٦ .

ما توصل اليه بشأن العلاقات بين نجد ومسقط ، وكان موقف بيلى من هذا الموضوع متأثرا بنتائج رحلته الأخيرة الى الرياض ، فقد اقتنع بيلى من خلال زيارته للرياض بأن حاكمها يضر كرها شديدا للسيد ثويني ، وبأنه مصمم على الاطاحة به ، ومن هنا كان تأييده لوالى الرستاق عزان ابن قيس ، ومطالبته بزيادة حجم الزكاة التى كانت تدفعها مسقط الى الرياض . وعلى هذا الأساس فقد كان من الواجب أن تقدم الحكومة البريطانية تأييدها ومساعدتها للسيد ثويني ، حتى ولو تعارض هذا التأيد مع مبدأ السياسة التقليدية القائمة على عدم التدخل فى النزاع الذى ينشب بين حكام شبه الجزيرة ، وانما عمان على حد رأى بيلى كان لها وضع خاص بحيث أن حكومة الهند تعتبر ملتزمة التزاما صريحا بتأييد السلطان ضد مناوئيه ، أولا بموجب اتفاق عام ١٧٩٨ الذى يقضى باعتبار اصدقاء طرف واحد اصدقاء الطرف الآخر ، والعكس بالعكس ، وثانيا لأن حكومتنا قد تعهدت منذ ثلاثة او أربعة اعوام ان تقوم بالفصل فى المنازعات التى تقع داخل مسقط ، وبموجب ذلك التحكيم انقسمت السلطنة الى دولتين منفصلتين ، الأمر الذى ساهم فى اضعاف مركزها برا وبحرا . وبغض النظر عن هذا الالتزام الصريح فان للحكومة البريطانية مصلحة فى حماية استقلال السلطنة اقلها مد الخط التلغرافى عبر اراضيها ، وبالتالي فان تأييد الحكومة البريطانية للسيد ثويني ضد تهديدات الوهابيين يمكن أن يطبق على أساس اقتراح المقيم البريطانى بالسماح له بفرض حصار بحرى على سواحل الأحساء او عن طريق تقديم احتجاج الى الأمير فيصل سواء بطريق مباشر او عن طريق الحكومة العثمانية . وعلى الرغم من أن بيلى كان يعرف بأن فرض الحصار قد يؤدي الى اضطراب حالة الأمن فى الخليج ، إلا ان سلطان مسقط لديه من المبررات

باعتباره حاكما لدولة بحرية ما يستطيع به أن يفرض هذا الحصار كرد على التهديد الوهابى لغزو أراضيه (١) .

بعد أن قام بيلى بعرض مقترحاته هذه دون أن يشفعها بتفسيرات مقنعة عن عدم احتجاجه للأمير فيصل شخصيا خلال زيارته للرياض وعلى الأخص فى نطاق المحاولات التى تبذل لتسوية الخلاف بين السيد ثوينى وحاكم نجد ، والتى كانت زيارة بيلى من أهم أسبابها ، غادر المقيم الى انجلترا فى اجازة . غير أن غيابه هذا عن مسرح الأحداث لم يساهم فى حل مشكلة السيد ثوينى ، بل على العكس ضاعف من حدة العداء بين الطرفين ، حتى أن أمير الرياض أصبح مقتنعا بأنه ليس ثمة ما يخشى منه لو شن هجوما على سلطنة مسقط .

وفى أغسطس عام ١٨٦٥ بينما كان بيلى يلقي محاضرة لتقييم زيارته للرياض (٢) فى أعضاء الجمعية الجغرافية الملكية وصل مبعوث

(١) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ تقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٦/١٠/١٨٦٥ من بيلى الى جون ٨/٤/١٨٦٥ (رقم ٢٠ الادارة السياسية) .

(٢) كان بيلى يريد الوصول الى انجلترا بسرعة ليظهر نفسه امام الراى العام ، ولكى يقلل من انجاز بلجريف لدرجة انه لم يعمد الى كتابة تقرير عن رحلته قبل مغادرته لبومباى . وكانت المرة الاولى التى تعرف منها حكومة الهند عن تفاصيل تلك الرحلة ، هى من المحاضرة التى القاها ونشرت فى مجلة الجمعية الجغرافية الملكية ، وانها بعد وقت طويل فى شهر فبراير سنة ١٨٦٦ ثم فى الشهر اللاحق طلبت اليه وضع تقرير كامل =

وهابى الى مسقط يطالب بزيادة الزكاة التى تدفعها مسقط بمعدل ثلاثة أو أربعة أضعافها . واذا كان تبعا أن يرفض السيد ثوينى دفع هذه الزيادة، فانه قد دفع ثمن رفضه هذا ثمنا باهظا ، فقد اغارت قوة من الوهابيين من البريمى تعززها بعض القبائل الحاقدة على السيد ثوينى ، وانقضت تلك القوة على المنطقة الشرقية من عمان ، فاحتلت صور ونهبتهها ، وقتلت احد الرعايا البريطانيين هناك ، كما أخذت عددا منهم كرهائن . وقد تردد فرير فى القيام بعمل انتقامى نيابة عن السيد ثوينى ، حتى لا يفسره هذا الأخير على أنه استعداد بريطانى للدفاع عن السلطنة ، ورغم هذا فقد كان فرير مقتنعا فى دخيلة نفسه ، وان لم يكن لأسباب واضحة ، بوجوب وضع حد للاعتداءات الوهابية . (ان تصاعد القوة الوهابية يشكل أمرا خطيرا جدا ، وسوف يكون له تأثير واسع المدى ، كما قال بأن ثمة دلائل تشير الى عودة اعمال القرصنة الى سواحل الهند ، وانتعاش تجارة

= عن تلك الرحلة . ان غيرة بيلى من بلجريف ، كما كشفت عنها مجموعة رسائله كانت غيرة شديدة ، لا تقل عنها الحاجة على أن يتمتع وحده بكونه الرجل الذى لم يسبقه احد فى القيام بالرحلة الى الرياض . وعندما علم بأن شقيق الدكتور كولوفيل قد تقدم بطلب الى سكرتير الجمعية الجغرافية الملكية لنشر وصف كان الدكتور كولوفيل قد كتبه لأخيه عن تلك الرحلة، قام بمنع نشر البحث ، وفى اواخر العام عندما علم بأنه كان السبب فى نشر تعليق مقتضب على كتاب بلجريف فى مجلة ادنبره وجاء فيه أن فريق بيلى كان غير مطمئن على سلامة افراده أثناء تواجدهم فى الرياض ، غضب من ذلك غضبا شديدا لدرجة أنه اصدر أمرا باقصاء كولوفيل من منطقته . للاطلاع على رسائل بيلى فى هذه الشأن راجى رسائل مكتب شئون الهند .

الرقيق بين افريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية ، خصوصا من جانب الوهابيين) . وكان من رأى بيلى بأن مجرد ابلاغ السيد ثوينى بأن اعتداءات الوهابيين لا يمكن وضع حد لها عن طريق التردد والاستسلام أو عن طريق زيادة قيمة الزكاة التى تدفع لحكومة الرياض ، وانما عن طريق الجهود المكثفة التى تؤدى الى اخراجهم من عمان ، ولهذا فقد أبدى فرير استعداداه لمد السيد ثوينى بالأسلحة والقروض والسفن أيضا لتمكينه من القيام بهذه المهمة أما الحكومة البريطانية نفسها فليس من مصلحتها أن تتورط مباشرة فى أية عمليات عسكرية لتدافع بها عن السلطان .

ولدى عودة بيلى من اجازته فى اكتوبر ١٨٦٥ ابلغه فرير بموافقة الحاكم العام ، وهو السير لورنس ، بتقديم المساعدات الى السيد ثوينى للتصدى للوهابيين ، وعليه فقد تم اليعاز الى قائد الأسطول فى بومباى بأن يوجه جميع السفن التى يمكنه الاستغناء عنها الى منطقة الخليج ، وذلك فى أسرع وقت ممكن ، كما خول بيلى الصلاحيات اللازمة لاستخدام سفن هذا الأسطول لتحقيق تفاهم بين السيد ثوينى والامير فيصل ، على الا يقوم هو بأى دور فى أية عمليات عسكرية فى البر قد يتطلبها مثل هذا الاجراء ، وفى الأسبوع الثالث من نوفمبر غادر بيلى بومباى على ظهر السفينة بريفيس ، وكان قد رسم خطته لتنفيذ هذه المهمة ، وفى يوم ٢٥ نوفمبر بعث بيلى الى فرير من مسقط برسالة يقول فيها (٠٠ أن الحقيقة التى لا جدال فيها هى أن جذور الوجود فى أراضى سلطان مسقط ينبع من احتلالهم للبريمى باعتبارها النقطة الاستراتيجية والحاسمة فى المنطقة وحيث يوجد للوهابيين قاعدتهم وقواتهم وتجمعاتهم التى يهددون منها عرب المناطق الساحلية ابتداء من رأس الخيمة حتى أبو ظبى ، وهى نفس القاعدة التى تشن منها قوات الوهابيين هجماتهم على مسقط .

وبالتالى فان الخطوة الانباسية لمواجهة هذا الوضع هو انزال هزيمة ساحقة بالوهابيين فى البريمى ، ويمكن ان يتم هذا الاجراء بزحف تقوم به قوات اسلطان من صحار او من غيرها من المناطق الساحلية ، الا انه لابد ان يستتبع ذلك اجراءات عسكرية مماثلة على ساحل رأس الخيمة حيث يوجد فيها بعض الجلفاء ، اما الآخرون فمشكوك فى مواقفهم ولهذا فانى افكر فى ارسال السفينة برنيس الى رأس الخيمة برسائل الى الزعماء المشكوك فى ولائهم لتحذيرهم بالتزام الحياد ، كما سأطلب من الشيخ زايد بن خليفة حاكم ابو ظبى الذى يعد من الحكام الأقوياء والموالين لنا ، والذي تربطه حدود بالوهابيين ، سأطلب منه القيام بمناوشات فى مؤخرة الوهابيين لارباك صفوفهم ، وفى حالة اندحار الوهابيين فعليه الانقضاض من الخلف وابدانهم .

وقد اقترح بيلى تقديم قرض للسيد ثوينى فى حدود مائتى الف روبية ومدفعين من عيار ١٨ ملم كى يتمكن السيد ثوينى من تنفيذ الجزء الخاص به من الخطة ، كذلك قرر بيلى بأن يرافق السيد ثوينى الى البريمى لشد أزره ورفع روحه المعنوية .

غير أن لورنس رفض الاقتراح بتقديم قرض للسيد ثوينى وانما وافق على ارسال مدفعين الى السلطان ، وفى هذه الأثناء تلقى بيلى رد الأمير فيصل على الاحتجاج الذى قدم اليه من مساعد المقيم على الاعتداءات التى وقعت على الرعايا البريطانيين الهنود فى صور ، وذكر الأمير فيصل فى هذا الرد بأنه قد أصدر أوامره الى نائبه فى البريمى بالافراج عن الرهائن واعادة الممتلكات التى اخذت منه ، الا انه لم يذكر شيئاً عن التعويضات ودية القتيل وعند ابلاغ الحاكم العام برد الأمير فيصل رأى الأخير أن مطالبة الأمير بتعويضات امر غير وارد ، ولكنه على أى حال اوعزا

الى المقيم بوجوب توضيح الصورة للأمير فيصل وهى ان امام عمان حليف
وصديق للحكومة البريطانية ، وان الحكومة البريطانية فى الوقت الذى
تسعى الى حل مقبول للخلافات بين الأمير وسلطان مسقط ، الا انها
سوف تنظر نظرة خطيرة الى اى عمل عدائى يقع على اراضى السلطان (١) .

فى يوم ٤ ديسمبر اجتمع بيلى بالسيد ثوينى مرة أخرى ، حيث
كان السلطان يقوم باعداد اسطوله لفرض حصار على القطيف والعقير ،
كما انه ذكر لبيلى بأن الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين قد عرض
التعاون معه عندما اجتمع به وهو فى طريقه الى الحج ، وان السيد تركى
أخا السيد ثوينى سيرافق الاسطول الى القطيف ، ويبقى السيد ثوينى فى
مسقط لاعداد خطة الهجوم على الحامية الوهابية فى البريمى . فقرر
بيلى ان يرافق الاسطول الى البحرين عند اقلاعه فى الاسبوع الاخير من
شهر ديسمبر ، وأثناء الرحلة توقف بيلى على ساحل الهدنة لابلاغ
حكامها بعدم وجود اى مانع لدى الحكومة البريطانية على اشتراك الشيوخ
مع السيد ثوينى فى عملية الهجوم على البريمى . فى يوم ٢٢ ديسمبر
غادر الطراد هاى فلاير ميناء بومباى متوجها الى مسقط يحمل المدفعين
الى السيد ثوينى . اما نائب الامير فى البريمى الذى علم بما كان يدور
فى الافق فقد حاول افشال خطة الهجوم عن طريق دفع بعض القبائل على
الاغارة على بلده صحم التى تبعد بضعة أميال عن صحار ، وقد ركز هؤلاء

(١) مجموعة التقارير السياسية الى الهند مجلد ٨٥ مجموعة تقرير
رقم ٦١ المؤرخ ١٨٦٦/٨/٢٢ من دبليو موير (سكرتير الخارجية لحكومة
الهند) الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٦٦/١/٢٤ (رقم ٦٦
الادارة الخارجية) .

القبائل اربابهم على الرعايا الهنود المقيمين هناك فأرغموا عددا منهم الى اللجوء والهرب عن طريق البحر ، واثناء هذه العملية مات احد هؤلاء الهنود غريقا ، اما أسطول مسقط فقد وصل الى البحرين فى هذه الاثناء ، وكانت ترافقه السفينة برنيس وعلى ظهرها المقيم البريطانى . وعند وصولهم البحرين فوجئوا بأن حاكمها قد تراجع عن قراره بالاشتراك مع أسطول مسقط فى حصار سواحل الأحساء ، فشىعر السيد ثوينى بخيبة الأمل وقرر على الفور العودة الى مسقط بصحبة بيلى .

قام الطراد هاى فلاير بأنزال المدفعين فى صحار فى نهاية شهر ديسمبر ، ولحق بيلى بالطراد يوم ٥ يناير ١٨٦٦ ، وعند ابلاغه بالجهوم الذى قام به رجال القبائل الموالين لنائب الأمير ، قرر مضاعفة دعمه لاسيد ثوينى لمطالبة الأمير فيصل بتعويضات عن الاضرار التى أصابت الرعايا البريطانيين الهنود فى كل من صحم وصحار ، وفى يوم ٦ يناير أوعز بيلى الى الكابتن بيزلى قائد السفينة هاى فلاير بالتوجه الى القطيف لتسليم رسالة خطية الى الأمير فيصل ، وقد انجى بيلى فى هذه الرسالة باللائمة على الأمير على الهجوم الذى شنه نائبه على عمان ، وعلى رفضه الوساطة البريطانية ، كما وجه اليه اللوم أيضا على الاعتداءات التى وقعت على الهنود فى كل من صحم وصحار ، ودماه الى تقديم اعتذار رسمى عن تلك الأعمال ، ودفع ٢٧٠٠٠ ريال كتعويضات عن الخسائر والاضرار التى لحقت بالرعايا الهنود ، كذلك طالبه بأن يتعهد بعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات بأراضى عمان فى المستقبل ، وطلب من الكابتن بيزلى تسليم الرسالة الى الأمير ثم الانتظار سبعة عشر يوما لتلبية تلك المطالب ، وقد جاء فى رسالته الى الأمير « بأنه اذا لم تتم الموافقة على الشروط التى أوردها بعد انتهاء المهلة المحددة ، فان السفن البريطانية سوف تقوم

بقصف المعقل الساحلية التابعة للأمير والاستيلاء على تلك السفن فى تلك الموانى وقد بعث بيلى برسالة الى فرير بعد مضى بضعة أيام ضممتها تفاصيل هذه الخطة وقال فيها : (اعتزم توجيه الضربة فى هدوء ، وبهذا الأسلوب سوف ابدو ، فى حالة فشل الخطة وكأنى لم أوجه أى ضربة الى هؤلاء الوهابيين ، الذين لا يمكن أن يرتدعوا اذا لم نوجه اليهم ضربة قاصمة ، انهم يعتقدون بأن الانجليز وحتى ضباطهم يخافون من الوهابيين (١) .

اتخذ بيلى قراره الخاص بقصف الدمام بعد التشاور مع بيزلى القائد البحرى وقد علم منه بأن السفينة هايفلاير قد تكون خارج مياه الخليج فى نهاية شهر فبراير وبأنه اذا لم يتوصل الى وسيلة اخرى بفرض الحصار ، فمن الأفضل له أن يصرف النظر عنه ، وقد وافق بيلى على رأى بيزلى وترك له حرية التصرف بالطريقة التى يراها مناسبة .

غادرت السفينة هايفلاير متجهة الى صحار يوم ٦ يناير ووصلت يوم ٢٣ يناير ، وفى نفس الوقت ارسل خطاب فيصل فى احدى السفن المحلية وغادرت هايفلاير صحار الى ابو ظبى للقيام بدوريات بحرية على

(١) خطاب من بيلى الى فرير مسنقط فى ١٨٦٦/١/٨ (خاص)
الملاحظة الأخيرة ربما تكون اشارة الى العديد من التعليقات التى ظهرت فى تلك الفترة لكتاب بلجريف ومع ذلك فمن العسير أن نعرف كيف تسربت اخبار ذلك الى مسامع الوهابيين وجعلتهم يكونون اراءهم عن المسئولين البريطانيين فى المنطقة ، ولعل المصدر الاكثر احتمالا هو تصرف بيلى نفسه خلال زيارته للرياض .

شواطئ المنطقة ، فى يوم ٨ يناير تلقى بيلى نبأ وفاة الامير فيصل الذى تأكد يوم ٢٠ منه ، غير أن هذا الحادث لم يحمل بيللى على تغيير خطته ، وفى يوم ٢٣ يناير اجتمع بالكابتن بيزلى فى منطقة خليج الفنستون وطلب منه المضى قدما فى تنفيذ الخطة الموضوعة ، غير ان بيللى نفسه لم يتمكن من مرافقة بيزلى نظرا للأحداث التى وقعت فى صور وفى البريمى وفى بندر عباس ، واضطرته الى البقاء الى جانب السيد ثوينى . وقد أطلع بيزلى يوم ٢٨ يناير وبعد يومين وصل الى القطيف ولكنه لم يجد هناك الرسالة التى قيل له بأنه سيتسلمها هناك ، كما لم يتسلم اية تعويضات ، وقد طلب منه حاكم القطيف الانتظار ١٢ يوما حتى يصله الرد من حكومة نجد ، غير أن بيزلى لم يوافق ، وفى يوم ٢ فبراير صوب مدافع السفينة نحو الميناء ، كما قام بتدمير احدى السفن الشراعية وحصن صغير يطل على القناة ، وفى اليوم التالى حاولت قوارب السفينة قصف حصن الدمام ، غير أن العملية فشلت وقتل ثلاثة أفراد وجرح ضابطان من السفينة ، وفى يوم ١٤ فبراير قام بيزلى بقصف القلعة غير أن الصخور والفجوات على الشواطئ عاقت حركة السفينة ، بحيث لم تصل القذائف الى اهدافها .

تلقى بيللى نبأ فشل الحملة بخيبة أمل كبيرة ، واقتنع انه لابد من القيام بعملية ضخمة لاستعراض القوة البريطانية لتعويض الفشل الذى منيت به الخطة ، وقد وجد ضالته فى قبيلة الجنبه سكان جعلان الموالين للوهابيين ، وقد كانوا من أشهر القراصنة وتجار الرقيق فى المنطقة (وفى عام ١٨٦١ تأمر الجنبه مع بعض تجار الرقيق التابعين لزنجبسار لاغتيال المعتمد السياسى البريطانى هناك) كما اشتركوا فى الاغارة على صور ، وعند وصول بيللى الى صور طالب الجنبه بدفع ٢٧ الف ريال

بمسوي كعقاب لهم على اعتداءاتهم على الرعايا البريطانيين الموجودين في صور ، وبما أنهم لم يدعونا لطلبه فقد قرر بيلي توجيه ضربة اليهم .

كان وصول بيلي الى صور يوم ١١ فبراير ، وفوز وصوله وجه تحذيرا الى زعماء الجنبه بأنه يعتزم قصف بلدتهم ، ولكنهم أبدوا رغبتهم بدفع الفرامة ، ولكنهم طلبوا مهلة حتى فصل الربيع ، وهو الوقت الذي تعود فيه سفنهم التجارية من البحر الأحمر ، ولكن بيلي رفض طلبهم ، وفي تمام الساعة الواحدة بعد الظهر بدأت السفينة في اطلاق النار على معاقل البلدة فدكتها ، كما قامت الزوارق التابعة للسفينة بتدمير السفن الشراعية الموجودة في خليج صور ، ومن صور عاد بيلي الى خليج مالکولم حيث كان يستخدم المحطة التلغرافية هناك كمقر له ، وفي يوم ١٩ فبراير غم بيلي بوفاة السيد ثويني بطعنه خنجر من نجله سالم بينما كان يغط في نومه في حصن صحرار ، وقيل أن السيد سالم قام بهذا العمل بتحريض من سيف بن سليمان البشري عميل الوهابيين في عمان وذلك في ليلة ١٣ فبراير .

ويستنتج أن اغتيال السيد ثويني كان جزءا من مؤامرة ثلاثية اشترك فيها بعض المتذمرين من أفراد أسرة آل بوسعيد بزعامه السيد سالم نجل السيد ثويني ، وبعض رجال الدين بزعامه سعيد بن خلفان الخليلي من بني رواحة ، وذلك بتأييد من عزان بن قيس وتركي بن أحمد السديري نائب الوهابيين في البريمي فقد كان بعض مؤيدي السيد سالم يعارضون فكرة الهجوم على واحة البريمي ، وانه لمن الصعوبة بمكان ان نجزم ما اذا كان موقف هؤلاء المعارضين مبنيا على تعقل منهم ، أو كما هو الحال بالنسبة للسيد سالم عن تواطؤ مع الوهابيين ليرتبطوا بمستقبله ، فقد كان كل من عزان بن قيس وسعيد بن خلفان يحاولان الاطاحة بأسرة

آل بوسعيد تمهيدا لاقامة حكم الدين فى عمان ، وبالتالى فان اشتراك الوهابيين فى هذه المؤامرة امر واضح لا يحتاج الى تفسير ، والغرض منه هو ان يتولى الحكم فى مسقط شخص اكثر خضوعا للرياض ، ومن المحتمل ايضا ان يكون حاكم الرياض الجديد الامير عبد الله بن فيصل مشتركا فى هذه المؤامرة او ربما يكون هو الراس المدبر له (١) .

وعلى أية حال فان السيد ثوينى قبل وفاته لم يكن يجهل الاخطار التى تحيط به ، وقد حاول اكثر من مرة ان يستجيب لمستشاريه بتهدة

(١) ارسل بيلى تقريره فى يوليو ١٨٦٦ بعد اجتماعه بأبو عيسى مرافق بلجريف فى نجد مباشرة : لقد ذكر أبو عيسى أيضا أنه قبل عام من مقتل السيد ثوينى قال الامير عبد الله لأحد مشايخ قبيلة مطير بأنه لم يكن يتصور أن يجرؤ أى ابن على قتل والده . وقتها كان الامير عبد الله يقرأ فى رسالة ويتسم حول مضمونها ثم بعد ذلك عندما وقع القتل اعاد الى شيخ مطير نفس التساؤل وقال بأنه فهم من مضمون الرسالة عن عملية القتل المزمعة . و اضاف أبو عيسى بأن الهدف الاساسى للوهابيين فى الاستيلاء على مسقط هو تنفيذ مقتل السيد ثوينى ، واحلال حاكم مثل السيد سالم محله يحمى المصالح الوهابية فى البلاد .
المدائلات الخارجية لحكومة الهند (سياسى) حلقة ٤٣٧ مجلد ٦٨ أغسطس ١٨٦٦ (رقم ١٧٤ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٧/٩) (رقم ٨٠)
للاطلاع على تفاصيل هذه المؤامرة وعملية الاغتيال راجع المجلد ٨٥ من المجموعة تقرير ٦١ المؤرخ ١٨٦٦/٨/٢٢ من بيلى الى جون (المعتمد السياسى بالوكالة فى مسقط) الى بيلى ١ و ١٠ مارس ١٨٦٦ وخطاب من الحاج أحمد (والى مسقط) الى بيلى ١٤ شوال ١٢٨٢ - ١٨٦٦/٩/٢ .

العناصر المناوئة له لصرف النظر عن الحملة التي كان السيد ثوينى ينوى القيام بها لاحتلال البريمى ، غير ان السيد ثوينى كان يشعر بأنه ملتزم بالتعهد الذى اعطاه للمقيم البريطانى بيلى ، رغم ان الاخير لم يقدم الا مساعدات ضئيلة مقابل ذلك ، سواء من حيث عملية الدمام او من حيث نجاحه فى اقناع شيوخ الساحل بالاشتراك فى الهجوم على واحة البريمى كما ان المدفعين اللذين تلقاهما السيد ثوينى من حكومة الهند لم يستخدمهما اطلاقا ، فقد كانا ثقيلى الوزن وتعذر نقلهما من الموقع الذى انزلا فيه ، وحتى لو تم نقلهما فلم يكن لدى السيد ثوينى خبراء لتشغيلهما .

وفى الوقت الذى لم يكن بيلى قد افاق بعده من صدمة وفاة السيد ثوينى فاذا به يتسلم خطابا من السيد سالم يبلغه فيه تقلده للحكم فى السلطنة ، وبانه قد اودع عمه السيد تركى السجن فى حصن صحار . وعلى النور ابهر بيلى الى صحار على ظهر سفينة المثلثة - هايفلاير - التى كانت فى طريق عودتها الى بومباى ، وقد وصل الى صحار يوم ٢١ فبراير ، ولم يجد هناك السيد سالم الذى كان قد توجه الى مسقط بعد ان اصدر تعليماته بشأن التصرف فى موضوع السيد تركى ، ولكن بيلى طلب من والى صحار اطلاق سراح السيد تركى واصطحبه معه فى السفينة التى توجهت بعد ذلك الى مسقط ، وقد لاحظ بيلى عند وصوله الى مسقط بأن الوضع متوتر ، وكان هناك كل من السيد عزان بن قيس والشيخ سعيد بن خلفان مع عدد كبير من اتباعهما ، بالاضافة الى حشد هائل من رجال القبائل الذين توافدوا على مسقط من مختلف ارجاء عمان لتأييد الحاكم الجديد ، وقد ذكر المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط لبيلى ، بأن عزان والخليلى سوف يحاولان على حد اعتقاده استغلال وضع السيد سالم بما يتمشى مع مصالحهما ، ثم قد يطيحان به ، ويضعان فى الحكم مكانه شخصية اخرى

تحقق لهما أهدافهما . وقد قام بيلي بنقل المسيحيين الموجودين في السلطنة الى سفينته حرصا على سلامتهم ، كما قام بنقل الهنود المقيمين هناك والذين كان معظمهم قد لجأ الى المراكب الراسية في الميناء خوفا من السلطة الجديدة ، وفي اليوم الخامس من وصول بيلي أحس بأن هناك مؤامرة تدبر من جانب العمانيين لاقتحام سفينته أثناء الليل ، وعليه فقد قرر أن يغادر مسقط متجها الى خليج مالكولم ، ومن مقره هناك أبرق الى حكومة بومباي يدعوها الى الامتناع عن اتخاذ أى إجراء للتدخل فى مسقط ، حتى يتضح الموقف تمام الوضوح (١) . والواقع ان المناسبات التى حاول فيها بيلي التدخل فى النزاع بين حكومة مسقط والوهابيين كانت فاشلة لأن الافراج عن السيد تركى وقصف بلدة صور لا يعدان تعويضا مجزيا عن فشل عملية الدمام واغتيال السيد ثوينى ، وعلى حين لا يمكننا أن نوجه اللوم الى بيلي فى مطالبته الأمير فيصل بالتعويضات ، فان بيلي يعتبر مسئولا عن عدم انتظاره لاستلام رد الأمير فيصل ، وعلى الأخص بعد أن بلغه نبأ وفاة هذا الأمير ، علما بأن قرار الحاكم العام بعدم ممارسة ضغط على الأمير حول هذه القضية لم يتخذ قبل أواخر شهر يناير ، كما أن هذه التعليمات لم تصل بيلي قبل شهر فبراير . وبعد مرور أسبوعين على قصف الدمام تلقى بيلي بعض الخطابات من الأمير عبد الله الأمير الجديد وكانت تلك الخطابات قد أرسلت من الرياض بتاريخ ٢٨ يناير ، وقد أعرب الأمير عبد الله فى هذه الرسائل عن موافقته على وساطة الحكومة البريطانية فى خلافه مع مسقط ، كما تعهد بأن يقوم بمحاولات لرد الممتلكات التى انتزعت

(١) من بيلي الى جون ١٤/٣/١٨٦٦ (رقم ١٧ الادارة السياسية)

من الرعايا البريطانيين فى صور (١) كما يمكن أن يوجه اللوم الى بيللى
عن عدم مرافقته للسفينة هايفلاير عند ابحارها الى الدمام ، نظرا لأن عدم
وجود أى مسئول بريطانى له الخبرة بالأوضاع المحلية ، كما صرح قائد
الأسطول الملكى لبومباى ، كان من لأسباب الرئيسية التى أدت الى فشل
الهجوم على الدمام .

غير أن فرير رفض توجيه تهمة التقصير لبيللى أو انتقاد تصرفاته
فقد ذكر فى رسالة الى وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية ، بأن
الكولونيل بيللى قد اتخذ كما يبدو قراره تحت ظروف بالغة الصعوبة
والخطورة ، وأن قراره هذا قد اتسم بالحكمة والشجاعة والاعتزان . . . اما
لورنس الحاكم العام للهند فقد كان له رأى يختلف عن ذلك الرأى ، فقد
أعرب عن امتعاضه من تصرفات بيللى التى انحرفت لمهمته الى قطيعة مع
الوهابيين ومن تبريره لتصرفه على أساس اتفاق ١٧٩٨ ، فى الوقت الى
الذى كن يعرف تماما بأن تطبيق بنود ذلك الاتفاق بالنسبة للخلافات مع
مسقط قد حسم منذ عام ١٨٣٤ ، ووافق لورنس على وجهة نظر قائد
الأسطول الملكى فى بومباى ، بأن بيللى كان يتعين عليه بأن يرافق الطراد الى
الدمام ، وأن يمهل الأمير الوهابى الوقت الكافى للرد على مطالب بيللى .

لم يكن أى من فرير أو بيللى على استعداد لتقبل أى انتقادات من الحاكم
العام على الاجراءات التى اتخذها فقد كان بيللى قد قرر التوجه الى بومباى

(١) مجموعة التقارير السياسية الى الهند مجلد ٨٥ رقم ٦١ المؤرخ
١٨٦٦/١/٢٢ من بيللى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى
١٨٦٦/٢/٢٠ .

بعد مغادرته مسقط لاطلاع فرير بما استجد من احداث بعد شهر نوفمبر ، وعند ابلاغه برأى لورنس فيه فانه لم يأبه ، فقد كانت التعليمات لديه تخوله اتخاذ الاجراءات التى يراها ضرورية ، وبالتالي فقد تم تطبيق اتفاق ١٧٩٨ على أساس الظروف التى استجدت ، ولم يكن من عادة المقيم فى الخليج أن يرافق الطرادات اثناء قيامها بحملاتها التأديبية فى المنطقة وان ذلك كان يحدث نادرا ، كما أن فرير حسب رايه قد حدد وقتا كافيا لاستلام رد من حكومة الرياض على رسالته ، ومن ناحية اخرى لم يكن قائد الاسطول الملكى فى بومباى مختصا باصدار احكام فيما يختص بالقرارات التى يتخذها المقيم ، كما اكد المقيم فى نفس الوقت بأنه المسئول وحده عن الاجراءات التى يتخذها والاماكن التى يطبق عليها تلك الاجراءات ، واضاف بيللى بأن سجله كمقيم بريطانى فى الخليج هو وحده البرهان والدليل القاطع على كفاءته وصحة القرارات التى يتخذها ، وبأن معرفته بقبائل الخليج وأوصاعها أكثر من أى مسئول آخر وبأنه ظل يعمل بمفرده بين اوساط أشد القبائل تطرفا .

كان فرير يعترف لبيللى بما يتميز به من كفاءة ومقدرة على أداء مهمته فى الخليج ، وقد اعترف فرير بهذه الحقيقة فى رسالة خاصة بعث بها الى لورنس وجاء فيها : (ان الكولونيل بيللى حسب ما اعتقد هو أول مقيم بريطانى فى الخليج لا يغادر بوشهر الا اثناء اجازته السنوية) ويرى فرير ايضا بأن بيللى على حق فى عدم مرافقته الطرادات التى توجهت الى الدمام ، نظرا لأنه كان فى حاجة الى البقاء الى جانب السيد ثوينى خوفا من أن يشن الوهابيون هجوما آخر عليه ، كما كان بيللى على حق فى تحديد فترة معينة لوصول رد الأمير الوهابى على احتجاجه ، وهذا ما اكدته الاحداث منذ بداية الصراع وعلى حين كانت مبادرته للتوسط فى النزاع فى شهر سبتمبر

قد لقيت استخفافا من الوهابيين ، وأن الرد الذي وصل منهم لم يكن الرد المرغوب ، فقد أكد فريير بأن الأمير الوهابي أو من ينوب عنه حاول التنصل من مسئولية تلك الأحداث (١) كذلك اعترض فريير على ما ذكره لورنس من أن شرعية اتفاق عام ١٧٩٨ قد تحددت منذ عام ١٨٣٤ ولا يمكن التنصل منه ، وكما ذكر بيلي فإن الظروف السياسية في المنطقة قد تغيرت منذ عام ١٨٣٤ فقد ازدادت حركة التجارة في الخليج إلى حد كبير ، وازداد ارتباط بريطانيا بشئون شبه الجزيرة العربية ، وبالتالي فلم يكن في وسع الحكومة البريطانية أن تغض الطرف على تحركات الوهابيين على حدود عمان .

وطبيعى أن ما يقوله فريير بأن الحكومة البريطانية لديها التزامات ومصالح في المحافظة على حكم أسرة آل بوسعيد ، خصوصا بعد حكم كاننج، فإن هذا القول له ما يبرره ، وعلى أية حال فإن رأى فريير هذا ناتج عن محاولاته لتبرير موقف بيلي من اتهامات التسرع والتقصير التي وجهت إليه ، خصوصا وأنه كان يعارض سياسة بريطانيا بالتورط في شئون عمان منذ بضعة شهور . ولتحقيق هذه السياسة فقد كان بيلي يرى أن حل الأسطول الهندي قد حتم تواجد مسئول بريطاني ملم بالشئون المحلية للمنطقة على ظهر أى طراد يزور الخليج ، وأن الأسباب التي دعت بيلي إلى عدم مرافقة الطرادات إلى الدمام بحجة أنه كان مضطرا للبقاء بجانب السيد ثويني لم ينقذ السيد ثويني من المصير المحتوم . كما أغفل فريير عاملا هاما

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٢ من فريير إلى لورنس ١٨٦٦/٣/٢٣ وقد استشهد به فريير في مذكرته المؤرخه ١٨٦٨/٧/١٥

بشأن ما اذا كان بيلي قد حدد وقتا كافيا لاستلام رد الرياض نظرا لوقاة الأمير فيصل وتولى الأمير عبد الله مقاليد الحكم ، أما الحكم العام اورنس فقد وضع كل هذه الاعتبارات في حسابه ، مما جعله يخفف من حدة توبيخه لبيلي ، وبصورة خاصة بناء على الأسباب التي أوردها فريير في دفاعه موقف بيلي حيث قال « اننا حسب رأيه ينبغي أن نحدد قدر المستطاع من تدخلنا في شئون الساحل العربى ، وأن نحدد بدرجة أكبر في شئون قبائل المنطقة الداخلية ، فقد ورد هذا الرأى فى خطابه المؤرخ فى شهر ابريل ١٨٦٦ ، و اضاف اورنس اننا ينبغي أن نلتزم الحذر فى تناول مشكلات المواطنين الهنود وذريتهم ممن يدعون انفسهم برعايا بريطانيا اذا ما تعرضوا الى أية اضرار ، واذا ما اضطررنا الى التدخل فان هذا ينبغي أن يكون فى أضيق الحدود الممكنة وقصره على الاحتجاج فقط وقد رد فريير على هذا الخطاب بشيء من الحدة وان كان لها ما يبررها ، فقد قال : « ان سياسة عدم التدخل التى أشرت اليها فى خطابك قد تكون مقبولة قبل جيلين من هذا التاريخ ، كما كان الوضع بالنسبة للصين واليابان أو بالنسبة الى مصر وتركيا ، أما بعد ذلك الوقت فان سياستنا فى المنطقة من البحرين حتى راس الحد تقوم على أساس التدخل النشط وتطبيقا لمسؤوليتنا احمائية التجارة فى المنطقة » .

عند هذا الحد توقفت المناقشات الدائرة بين المسؤولين البريطانيين بالرغم مما أحدثته من مرارة واستياء وخلاف فى الرأى بين اورنس وفريير وقد استمرت بضع سنوات ، الأمر الذى لم يقتصر تأثيره على موقف فريير من شئون الخليج بعد أن عين عضوا فى مجلس الهند فى أواخر عام ١٨٦٦ فحسب ، بل وعلى أية انتقادات قد يوجهها المسؤولون البريطانيون فى حكومة الهند لتصرفات بيلي . وفى خطاب بيلي الى فريير بتاريخ شهر مايو ١٨٦٦

تجلت روح التمرد والغضب التى سباهم فرير فى خلقها لبيلى . وقد اطلعت شخصيا على تقرير بيلى عن زيارته للرياض ووجدته تقريراً طويلاً جافاً وان لم يكن سيئاً كما كنت أتصور ، فلقد كان تقريراً واقعياً وصريحاً بحيث كان لابد وأن يترك فى نفس الحاكم العام أثراً سيئاً .

فى إبريل عاد بيلى الى بوشهر للاجتماع بمبعوثى عبد الله بن فيصل وهم الذين وعد الأمير ، بموجب خطابه المؤرخ ٢٨ يناير ، إيفادهم الى بوشهر للاجتماع ببيلى ، وقد جاء فى الخطاب : « أما فيما يتعلق بمسقط فانكم تعلمون ويعلم الجميع أن أهالى مسقط هم رعايانا وانهم يدفعون الزكاة لنا منذ عهد أسلافنا ، كما تعلمون بالمعاهدة المعقودة بيننا وبينكم منذ وقت طويل ، والتى تنص على أن سكان مسقط خاضعون لحكمنا ، ولا يمكنكم التدخل فى شئونهم بأى شكل من الأشكال ، كما تنص المعاهدة على أن السيادة فى البحر هى لكم فاذا كنتم قد تغيرتم الآن وأصبحتم تنتهجون سياسة خلاف السياسة السابقة فان الأمر يحتاج الى النظر ، ومراجعة كبار رجال العشيرة ، غير أن ما كان يهم بيلى هو الحصول على تعهد خطى من حكومة الرياض بعدم تكرار الأعمال العدوانية على أراضى سلطنة مسقط ، وليس مطالبة الأمير بالسيادة على مسقط ، وقد أكد بيلى هذا الموقف لوفد الأمير فيصل عند اجتماعه بهم فى يوم ٢١ أبريل ، وقد رد الشيخ محمد بن عبد الله بن مانع رئيس وفد حكومة الرياض باعطائه تعهداً خطياً يتضمن : اننا نتعهد للمقيم البريطانى فى الخليج بالنيابة عن الأخير عبد الله بن فيصل بأنه لن يقوم بأى اعتداء أو غزو لأراضى القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية وعلى الأخص سلطنة عمان ، وانما لا نبغى من هؤلاء أكثر من استمرارهم فى دفع الزكاة التى اعتادوا على دفعها منذ زمن طويل ، كما طلب فى هذا التعهد أن يقوم بيلى بدور الوسيط بين الأمير

والحكومة البريطانية ، كما تعهد رئيس الوفد بحماية الرعايا البريطانيين المقيمين فى المناطق الخاضعة لنفوذ الأمير عبد الله (١) ، وابرق بيلى بهذا التعهد الى حكومة بومباى للتصديق عليه ، ومن بومباى أحيل الى الحاكم العام فى سملا ، وقد وافقت عليه حكومة الهند بشرط ألا يورطها فى أية تعهدات فيما يتعلق بموضوع الزكاة بين مسقط وحكومة الرياض ، وذكر المسئولون فى حكومة الهند أيضا ، أنه فى امكان بيلى أن يقوم بدور الوسيط فى حل الخلافات القائمة بين مسقط والرياض ، على أن لا يؤدي ذلك الى عقد أى معاهدة أو اتفاق قبل ان تطلع عليه حكومة الهند ومكتب شئون الهند وتقره .

قام بيلى بإبلاغ هذه الشروط للوفد الوهابى فى اوائل شهر مايو ، كما استفسر منهم عما يقصده الأمير عبد الله من قوله بأن هناك معاهدة قائمة بين حكومة نجد والحكومة البريطانية منذ وقت طويل ، ورد رئيس الوفد على هذا الاستفسار بالقول بأن أمراء نجد كانوا يتلقون بين حين وآخر رسائل من المسئولين البريطانيين ، وأن حكومة الرياض تعتبر تلك الرسائل الودية بمثابة معاهدات ، وفى نهاية هذه المحادثات سلم بيلى للوفد الوهابى خطابا الى الأمير عبد الله ، أوضح فيه رأى الحكومة البريطانية

(١) مجموعة التقارير السياسية الى الهند مجلد ٨٥ مجموعة رقم ٦١ المؤرخه ٢٢ أغسطس ١٨٦٦ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٤/٢٣ (رقم ٤٢ الادارة السياسية) ومرفق به البيان الصادر فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٤ - ١٨٦٦/٤/٢١ وقد صدر التصريح فى كتاب المعاهدات اعداد اتيشيسون جـ ١١٦ راجع أيضا « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » تأليف جون كيلي ص ٨٤ - ٨٥ .

بشأن الزكاة وقال بأنه اذا نشأت اية صعوبات فيما يختص بالزكاة من جانب حكومة مسقط فان حكومة الهند لن تتدخل فى الموضوع ولن تضمن قيام مسقط بدفعها ، لأن هذا الموضوع منحصر بينكم وبين حكومة مسقط ، ولكن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تقدم كل مساعدة ممكنة لتسوية الخلافات التى قد تنشأ بين الجانبين كذلك كان بيلى مضطرا الى الرد على عبارة وردت فى خطاب الأمير عبد الله المؤرخ ٢٨ يناير والذى يذكر فيها : « بأن المسلمين العرب كافة فى العراق واليمن وفى عمان يجب أن يتعاونوا لدرء الأخطار التى يتعرض لها الدين الاسلامى » وبما أن بيلى لم يفهم تماما ما كان يعنيه الأمير عبد الله من تلك العبارة ، الا أنه اشار فى رده على الأمير « بأن دين الوهابيين هو موضوع يخصهم وحدهم ، كما يخص ميرهم ، وأن الحكومة البريطانية لا ترغب فى التدخل فى موضوع كهذا » .

لم يعرف بيلى الا اخيرا من أبو عيسى مرافق بلجريف بأن الأمير عبد الله كان يشير فى خطابه الى الاشاعات التى كانت رائجة عن عودة بلجريف الى المنطقة لتنفيذ مؤامره للاطاحة بدولة الوهابيين ، وبالتالي فإن العملية التى قام بها الطراد هايفلاير عند ساحل الدمام قد فسرت فى الرياض على أنها تمهيد لتلك الحملة . ومما زاد فى ايضاح الصورة هو أن بيلى قد اكتشف أن أبو عيسى (الشخص الذى كانت حكومته تشك فى تحركاته) كان يتآمر مع الأمير سعود شقيق الأمير عبد الله للاطاحة بحكم عبد الله ، والواقع أن خوف الأمير عبد الله من عودة بلجريف وعملية الدمام كان له ما يبرره ، وقد حمل الأمير الى ايفاد رسول خاص الى بغداد فى نفس الوقت الذى بعث بوفد الى بوشهر . وكانت مهمة المبعوث الى بغداد هى مطالبة الوالى بالتدخل لمنع وقوع اعتداءات جديدة من السفن الحربية البريطانية ، غير أن

وفد الأمير الى بوشهر لم يذكر شيئاً عن مهمة الوفد في بغداد ، رغم أنهم قد أبغوه بأنهم يعتبرون أميرهم ورعاياه تابعين للباب العالي .

في هذه الفترة كانت عمان تخضع لحكم ضعيف تمثله مجموعة من القوى السياسية ، فلم يكن للسيد سالم بن ثويني الحاكم الاسمي للبلاد اتباع يعتد بهم فيما عدا أفراد أسرة آل بو سعيد ، وكان السيد سالم يعتمد على المطاوعة (رجال الدين) الذين كانوا باستمرار يحملون على سكون العاصمة لانفلاتهم الديني والعقائدي ، ويطالبونهم بالتمسك بالباديء الاباضية تمسكاً حرفياً ، وكان على رأس هذه المجموعة سعيد بن خلفن الخليلى الذى كان يطمح فى العودة بالمجتمع الى الحكم الدينى لى يتقلد هو منصب الامام فيه (١) ، أما خارج العاصمة فقد كان عزان بن قيس والى الرستاق الشخصية القوية ، وكان يؤيده اقوى المجموعات القبلية فى الداخل . وكان مما يزيد من اهمية هذا الزعيم التأييد الذى كان يحظى به من تركى بن احمد السديرى نائب الامير الوهابى فى اليريمى ، وهذه العوامل بالاضافة الى الطريقة التى استولى بها السيد سالم على الحكم طرحت امام المسئولين البريطانيين فى الهند مشكلة الاعتراف بالسيد سالم ، فقد طالب السيد سالم الحكومة البريطانية بالاعتراف به كحاكم لعمان بعد توليه الحكم مباشرة ، الا ان فرير كان يعارض الاعتراف بالسيد سالم وقد ذكر فى هذا الصدد : « انه من الصعوبة بمكان ان نتصور كيف تستطيع الحكومة البريطانية ان تعترف بالسيد سالم كحاكم وهو الذى

(١) وقد فشل فى هذه المناسبة بالفوز فى الانتخابات ، غير ان حفيده

محمد بن عبد الله الخليلى انتخب اماماً لعمان سنة ١٩٢٢ واستمر فى منصبه هذا حتى وفاته عام ١٩٥٤ .

لم يستطع ان يبرىء نفسه من جريمة قتل والده وكان اورنس يشسارك
فرير استنكاره لجريمة السيد سالم ، وان كان موقفه من الاعتراف به
أكثر اعتدالا ، وقد ذكر لفرير فى ابريل ١٨٦٦ « بأنه اذا نجح السيد
سالم فى تثبيت مركزه فى عمان فإنه يقصر اعترافه به على الاجراءات
الدبلوماسية وحدها ، وأن يستنكر طريقة استيلائه على الحكم وعدم
الاشادة بحكمه ، على أن تقوم علاقات رسمية بين الطرفين على أساس الامر
الواقع ، وآلا يعين ممثل بريطانى فى مسقط حتى لا يفسر ذلك على أنه
تأييد من بريطانيا للنظام .

دخل عاملان جديدان لتعقيد الأمور بين بريطانيا والسيد سالم ،
الاول تصريح أدلى به السيد ماجد سلطان زنجبار نجل السيد سعيد
فى شهر اغسطس ١٨٦٦ بأنه لن يدفع الى السيد سالم المعونة المقررة
عليه بموجب تحكيم كاننج ، والعامل الثانى هو تصريح امير اقليم فارس
فى أواخر العام بعدم تجديد عقد ايجار بندر عباس الذى كان متفقا عليه
منذ أيام حكم جده السيد سعيد ثم على أيام والده السيد ثوينى ، وقد
أمكن حل المشكلة الاولى فى شهر سبتمبر ١٨٦٧ بعد أن أعلن الحاكم العام
فى الهند بأن السيد سالم قد نجح على ما يبدو فى تثبيت مركزه ممنا
يجعل مسألة الاعتراف به واردا ، أما عن اعتراضات السيد ماجد على
ابن أخيه ولكونه مسئولا عن التزاماته المالية لمسقط بموجب حكم كاننج
فقد قرر الحاكم العام ان يتم دفع تلك المعونة عن طريق المعتمد السياسى
البريطانى فى مسقط ، أما اعتراضات الفرس على تجديد عقد ايجار
بندر عباس فقد كان موضوعا أكثر صعوبة وأقصى ما استطاع أن يحققه
المقيم البريطانى فى هذا الصدد عن طريق تبادل الخطابات واجتماع شخصى
بأمير شیراز ١٨٦٧ هو اشتراط الفرس رفع قيمة الايجار السنوى ،

أما السيد سالم فلم يكن لديه الوقت الكافى لبحث هذا الموضوع نظرا لانشغاله خلال النصف الأخير من عام ١٨٦٧ بقمع محاولة تمرد قام بها عمه السيد تركى لخلعه عن الحكم .

بعد الافراج عن السيد تركى عن طريق تدخل المقيم البريطانى ظل يقبم بصفة مستمرة فى بوشهر وبندر عباس وساحل الهدنة ، حيث كان يجمع الاسلحة والأموال للقيام بهجوم على ابن أخيه السيد سالم ، وفى منتصف صيف عام ١٨٦٧ نزل السيد تركى على الساحل الشرقى من عمان ومنه الى منطقة جعلان حيث كانت تؤيده قبائل بنى بوحسن والحجريين ، واثناء سير قواته عبر البطحاء اعترضه الحرث ، وهم اقوى قبيلة فى المنطقة الشرقية ، وبعد تبادل النقاش مع الحرث استطاع زعيمهم الشيخ صالح بن على اقناع السيد تركى بالانتظار فى بديّة ، وتوجه الشيخ الى مسقط لمحاولة تسوية الخلافات بين السيد تركى وبين أخيه السيد سالم . فى ذلك الوقت كان الخوف يسود مسقط بسبب النجاح الذى آحرزه السيد تركى مما دفع المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط التابتن جورج اتكنسون على أن يبعث ببرقية الى حكومة بومباى فى أوائل شهر أغسطس يقترح فيها على السلطات توجيه تحذير رسمى للسيد تركى بعدم مهاجمة العاصمة ، أو أى من المناطق الساحلية ، لانه اذا لم يمثل للأمر فان الأسطول سيقوم بقصف مراكزه ، وقد وافق السيد تركى ، وبعد أن وصل الشيخ صالح بن على وغيره من زعماء الحرث الى مسقط حذرهم اتكنسون من محاولة تغيير موقفهم والتحول الى تأييد السيد تركى . كان بيلى وقتها فى شيراز لمباحثة الفرس بشأن بندر عباس واعتقد بيلى ان تصرف اتكنسون لم يكن تصرفا سليما ، فهو لم يكن يرى أن سياسة التريث والانتظار هى السياسة المطلوبة ، وانما كان يعتقد بأن

السيد تركي أفضل من السيد سالم لحكم مسقط نظرا لأن السيد سالم كان في نظره حاكما قصير النظر وأميناً وكانت تراوده أفكار سوداء واجتماع كثيرة .

أما السيد تركي فلم ينتظر ما سوف تتمخض عنه وساطة الشيخ صالح بن علي لأنه كان يرتاب في دوافعه ، وربما كان على حق في ذلك ، وعليه فقد واصل السيد تركي تقدمه في منتصف أغسطس ووصل في نهاية الشهر إلى منطقة لا تبعد أكثر من ٢٠٠ ميل عن مسقط وعلى رأس قوة يقدر عددها من ٦٠٠ إلى ٢٠٠٠ رجل . أما السيد سالم فقد تجمد من الخوف وجاء في تقرير لاتكنسون بعد اجتماع له مع السيد سالم بأنه لم يسبق في حياته قط أن شعر بخوف كالخوف الذي كان يستولي على السيد سالم . والمعتقد أن المعتمد السياسي كان في حيص بيض وقد كانت لديه الصلاحيات لقصف مراكز السيد تركي إذا ما حاول الاستيلاء على مسقط أو غيرها من الموانئ ، وحجب الاعتراف به في حالة استيلائه على الحكم ، إلا أن اتباع السيد تركي كان يتزايد عددهم كل يوم بعد أن انضمت إليه قبائل الهناوية . أما قبائل الغافرية فقد كانت تؤيد السيد سالم . وعند تلقى السيد تركي التحذير رد عليه رداً يتسم بالانزان ، ولكنه كان رداً حاسماً ، فقد قال أن الظروف هي التي أملت عليه بأن يتخذ ذلك الإجراء ضد رغبة الحكومة البريطانية . وفي ليل ٣٠ أغسطس هاجمت قوات السيد تركي مدينة مطرح واستولت عليها وفي يوم ٤ سبتمبر احتلت الممرات المؤدية إلى العاصمة . وفي يوم ٥ سبتمبر وصل بيلي من بوشهر على ظهر سفينة البريد ، كما وصلت في اليوم نفسه السفينة الحربية البريطانية (اكتافيا) قادمة من بومباي ، وبوصيل

عده السفينة وجه بيلي تحذيره للسيد تركى وهدده بقصف الميناء اذا لم يستسلم . وفى صباح اليوم التالى حضر السيد تركى الى بيلي وأعلن استسلامه . وفى يوم ١٠ سبتمبر وضع المقيم مسودة لاتفاق بينه وبين السيد سالم تعهد فيها السيد تركى بمغادرة السلطنة على شرط ان يدفع له السيد سالم معاشا سنويا مقدارة ٦٠٠ ريال نمسوى ، وذلك ضمن المعونة التى كان يحصل عليها من حاكم زنجبار وقد تقرر ان يقيم السيد تركى فى الهند أو أى منطقة أخرى تحددها الحكومة البريطانية . وقد وقع الطرفان على هذا الاتفاق ، وبعده سافر السيد تركى الى بومباى على نفس الباخرة .

كان الاجراء الذى اتخذه بيلي لارغام السيد تركى على الخروج من عمان اجراء يتعارض مع رغبته نظرا لانه كان يعتقد بأن السيد سالم يخضع للنفوذ الوهابى ، الا أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا ، واذا كنا لا نستطيع أن نفهم الدوافع التى حملت حكومة الهند على تأييد السيد سالم فمن المحتمل أن تكون قد فعلت ذلك نتيجة اقتناعها بقبول سلطان زنجبار دفع المعونة المقررة الى السيد سالم ، وبالتالي فضلت أن تتعامل مع حاكم استطاعت أن تتعرف عليه بدلا من حاكم جديد لا تعرف نواياه . واذا نحن سلمنا بوجهة النظر هذه فحكومة الهند تعتبر قد أساءت الاختيار ، اذ ما ان نجح الكولونيل بيلي فى انقاذ عرش السيد سالم حتى طلب منه سالم أن يصدر قرارا بمنع الرعايا البريطانيين من بيع التبغ والتدخين ، وقال له بأن التدخين فى عمان عمل يجرح الشعور الدينى للعمانيين . وقد رفض بيلي هذا الطلب وحذر السيد سالم من محاولة اتخاذ اجراءات تعسفية ضد البريطانيين المقيمين فى مسقط .

ومر هذا الحادث دون ان يشير أى مشكلات فى حكومة الهند ، الا

أن مكتب شئون الهند قد أصدر بعض الملاحظات ، وكان مجلس الهند لا يشعر بالارتياح الى السيد سالم وقد جاء فى تعليق له : « ان الانسان يشعر بكثير من الأسى ازاء الاعتبارات والضرورات التى حتمت علينا تأييد مثل هذا الحاكم » وقد كان هذا التعليق لهارمن مرفيل الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية ، وذلك بعد اطلاعه على تقرير بيلى عن احداث شهرى أغسطس وسبتمبر اما فرير الذى أصبح عضوا فى مجلس الهند فقد كان تعليقه على اجراءات السيد سالم أكثر حدة « اننى اذا كنت لا أستطيع أن أفهم السياسة التى تسير عليها حكومة الهند فى مسقط الا اننى أستطيع القول أن وضعنا هناك على ما يبدو لا يبعث على الاطمئنان ، فقد أيدنا السيد سالم ضد الثورة الداخلية التى نشبت كنتيجة طبيعية على اغتياله لوالده السيد ثوينى ، اذا به يستغل حماية الحكومة البريطانية له ، فيذهب الى حد أن يطالب ممثلنا فى مسقط بمنع التدخين على البريطانيين وعلى أى حال فقد اكتشف مرفيل التناقضات الكاملة فى موضوع التدخين فعلق على ذلك بقوله : « اننى اعتقد بأن الذى دفع السلطان الى تقديم هذا الطلب هو محاولة منه لاختبار المدى الذى يمكن أن يصل اليه بالنسبة لمعاملة الأجانب المقيمين فى مسقط ولو ان قرار السيد سالم بحظر التدخين فى الأماكن العامة لا يشمل رعاياه فيعتبر طلبه من بيلى بفرض الحظر على الرعايا البريطانيين وحدهم طلبا فى منتهى السخافة ، واما اذا كان الطلب يشمل رعاياه أيضا فانما مرفيل يتساءل عن الاسباب التى اعتمد عليها الكولونيل بيلى فى تدخله لضمان شمول هذه الامتيازات للرعايا البريطانيين ؟ وثمة حقيقة واحدة ، هى أن هذا السلطان لا يمكن الاعتماد عليه ، أما نحن فمصممون على أن تكون لنا اليد الطولى فى عمان ، وأيا كان الوضع فانى اتوقع آمورا أكثر تعقيدا من

مساندتنا وتأييدنا لهذا الحاكم ، وأنه ما لم تكن لنا سياسة ثابتة وواضحة فإن الأمور لن تسير في صالحنا .

غير أن وضع سياسة بريطانية ثابتة وواضحة بالنسبة لمسقط خصوصاً ، وبالنسبة للخليج عموماً لم تتخذ منذ وفاة السيد سعيد ونهاية سلطة شركة الهند الشرقية في المنطقة ، وكان لابد من مضي وقت طويل قبل أن تظهر معالم هذه السياسة . كان الاتجاه إلى إعادة النظر في السياسة البريطانية في الخليج قد تبلور منذ بعض الوقت في أوساط المسؤولين من مكتب شؤون الهند بالرغم من أن تسارع الأحداث منذ ذلك الوقت قد وضع تطبيق مثل هذه السياسة أمام صعوبات شاقة متزايدة ، وقد تركزت مناقشات اللوردز حول هذه السياسة ، والتي بدأت منذ عام ١٨٦٨ حول ثلاث قضايا متداخلة :

١ - العمل على تحديد ايجار بندر عباس لحكومة مسقط .

٢ - تشكيل قوة بحرية ضاربة في الخليج .

٣ - حل مشكلة معونة زنجبار لمسقط ، غير أن بعث النزاع البريطاني الفارسي على البحرين كنتيجة لقيام حكم جديد في مسقط كنتيجة لاستئناف الحملة على تجارة الرقيق الأفريقية قد أضاف صعوبات جديدة إلى هذا الموضوع .

في ربيع ١٨٦٨ أصبح السيد سالم بن ثويني واثقاً وثوقاً تاماً من مكرزة في عمان بحيث بات مقتنعاً بأن في أمكانه القيام بهجوم على الفرس لإرغامهم على تجديد ايجار بندر عباس له . وأثناء زيارة سالي لشبه الجزيرة في الصيف السابق أبلغه حاكمها ، أنه يعتبر عقد ايجار المبرم مع مسقط

منتهى المفعول بوفاة السيد ثوينى ، نظرا لان العقد كان قد وقع سابقا مع السيد سعيد بن سلطان بالنسبة له ولأبنائه فقط ، وأيضا كان الأمر فان المشاه لا يميل الى تجديد الايجار للسيد سالم ، لأنه غير مرتاح منه بسبب اغتياله اوالده ، فقد حاول السيد سالم الضغط على المشاه لضمه على تغيير موقفه هذا عن طريق فرض حصار بحرى على بندر عباس فى ربيع ١٨٦٨ ، وقد رد المشاه على الحصار بمناشدة تشارلس اليسون الوزير البريطانى المفوض فى طهران تقديم الحماية البحرية له ، كما طلب من حكومة الهند التوسط فى النزاع كذلك أعرب المشاه لاليسون عن رغبته فى تزويده بقوة بحرية خاصة به لاستخدامها فى الخليج حتى لا يتعرض مركزه لتهديد بالتهديد الذى يمارسه الآن السيد سالم ، كما سئل الوزير البريطانى عما اذا كانت الحكومة البريطانية ستوافق على اعارته بعض الضباط البحريين لقيادة هذا الاسطول غير انه لا حكومة الهند ولا مكتب شئون الهند كانا يرغبان فى التدخل فى النزاع ، لانهما خشيا ان يؤدي التدخل الى وقوع حادث مؤسف جديد على مناطق الحدود بين فارس ومنطقة الخليج ، وذلك كما حدث فى مكران ، اضيف الى ذلك ما قرره حكومة الهند ولاسباب فنية نقل محطة التلغراف من شبه جزيرة مسيندم الى جزيرة هنجام التابعة لفارس بالاضافة الى الاتفاق الذى وقع مع فارس بتاريخ ١٨٦٨/٤/٢ لتطوير الخط التلغرافى من جواذر الى جاسك ثم منه شمالا ، وقبل هذا التاريخ بشهر واحد طلبت الحكومة البريطانية من المشاه بأن يسمح لها بتركيب المحطة التلغرافية فى جزيرة هنجام وهو الطلب الذى وافق عليه المشاه ، وفى مقابل ذلك اعترفت بريطانيا اعترافا رسميا بالسيادة الفارسية على هنجام ، أما قبل ذلك فقد كانت هذه الجزيرة ومنذ بداية القرن تابعة لحكومة مسقط ولم تدخل ضمن عقود الايجار المبرمة بين مسقط وفارس بشأن بندر عباس وملحقاتها ، فاذا

ما رأت حكومة الهند الآن أن تتدخل في موضوع استئناف المفاوضات بشأن تجديد عقد الإيجار فانها سوف تورط نفسها في النزاع على موضوع السيادة على هنجام مما قد يؤثر على عمليات نقل المحطة التلغرافية اليها . ومن ناحية أخرى فلم تكن حكومة الهند راغبة في اتخاذ أى إجراء يضعف من سلطة السيد سالم على بندر عباس ، فلو حدث هذا فسوف يؤدي الى اضعاف قوة السلطنة مما سيؤدي بدوره الى اضعاف حركة التجارة التي يديرها البريطانيون ، كذلك كانت حكومة الهند ترى بأن عقد الإيجار المبرم سابقا مع السيد سعيد ١٨٥٦ لمدة عشرين عاما على أبذنه فحسب ، بل ولافراد ذريته من بعده فيما لو قدر لهؤلاء أن يحكموا البلاد خلال تلك الفترة ، وبناء على هذه الأسباب وافق الحاكم العام على الوساطة المقترحة ، وفي شهر يونيو عام ١٨٦٨ كلف المقيم بيلي بالسفر الى شيراز بعد حصوله على موافقة السيد سالم بتلك الوساطة ، وسيكون عليه الحصول على موافقة حكومة فارس على تجديد إيجار بندر عباس في مسقط بشروط تكون في صالح مسقط . أما اذا فشلت مهمته فيتعين عليه الحصول على موافقة حكومة فارس على تجديد إيجار بندر عباس البحرية (١) .

(١) رسائل ومرفقات حكومة الهند مجلد ٣ خطاب من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٦٨/٦/٢٢ (رقم ١٠٥ الادارة السياسية الخارجية) ومرفق به نسخ من خطاب بيلي الى السكرتير السياسي لحكومة بومباي ١٨٦٨/٥/٩ : (رقم ٥٦ الادارة السياسية) ومن السكرتير بالوكالة الادارة الخارجية حكومة الهند الى السكرتير السياسي لحكومة بومباي ١٨٦٨/٦/١٩ : رقم ٦٣٤ الادارة الخارجية) انظر أيضا مكتب شئون الهند مكاتبات الوطن مجلد ٦٢ من مريفيل الى وكيل الخارجية ١٨٦٨/٧/٢٤ .

فى يوليو عام ١٨٦٨ غادر المقيم بصحبة مسئول آخر مسقط الى شيراز بعد أن وافق السيد سالم على قيامه بالوساطة ، وفور وصوله الى شيراز أصدرت حكومة فارس بيانا برفضها الوساطة البريطانية ، وقد ذكر اليسون الوزير البريطانى المفوض فى طهران فيما بعد بأن التغيير الذى طرأ على حكومة فارس يعود الى شكها فى نوايا الحكومة البريطانية فى نقل المحطة التلغرافية الى جزيرة هنجام ولكى تؤكد الحكومة البريطانية لفارس بأنه لا تهدف شيئا وراء تلك الوساطة فقد طلبت الى الوزير المفوض البريطانى أن يؤكد للشاه بأن الحكومة البريطانية تعترف له بالسيادة على بندر عباس بما فيها هنجام غير أن هذا التأكيد لم يفلح فى تبديد مخاوف الشاه الذى ظل متمسكا بالوساطة البريطانية من حيث الشكل على الأقل ، وقد وجد بيلى نفسه فى شيراز فى موقف لا يحسد عليه ، وهو لم يكن يملك الصلاحيات التى تخوله التوسط ، رغم أن حاكم شيراز كان قد طلب منه ذلك ، وفى يوم ٤ أغسطس عن طريق الجهود التى بذلها بيلى تم التوقيع على اتفاق تأجير بندر عباس وملحقاتها الى السيد سالم والى خلفائه من بعده على أن يسرى الاتفاق لمدة ثمانية أعوام ، وبقيمة ايجارية مقدارها ٣٠٠٠٠ تومان ، ولم يرد فى هذا العقد ولا فى المحادثات التى سبقت التوقيع عليه أى ذكر لجزيرة هنجام .

وعلى أية حال فإن حكومة الهند قد حدثت من سلطة مسقط على الجزيرة بطلبها فى شهر مارس السابق السماح لها بنقل الخط التلغرافى الى هنجام ، ثم عادت ففرت من موقفها هذا بالتأكيدات التى أعطتها للشاه بحقه فى الجزيرة ورفضها السماح لحكومة مسقط بتأكيد حقها فى الجزيرة أو بتحدى الحكومة الفارسية حول هذا الموضوع .

تراجع الشاه عن فكرته انشاء وحدة أسطول خاص به فى الخليج ،

بل أن الأمير الحاكم لأقليم فارس قد أبلغ بيلي أثناء محادثاته معه بأنه يفضل أن يترك موضوع حماية الخليج للحكومة البريطانية بدلا من المجازفة بخطة كهذه وعلى أية حال فإن الأمور تمخضت عن تصريحات أدلى بها الشبه آثار قلق السلطات الهندية ، وقد اغتنم السير وليم فيتسن جيرالد حاكم بومباي تلك المناسبة في الضغط على مكتب شئون الهند لإنشاء قوة بحرية خاصة بالهند يتم تشكيلها من الأسطول الملكي لتحل في مجال السلطة محل الأسطول الهندي القديم ، وذكر بأن متطلبات الأمن في الخليج لا يمكن تركها للزيارات العرضية التي تقوم بها الطرادات البريطانية ، ومن الأفضل وجود قوة دائمة من الأسطول تتكون من ثلاث أو أربع سفن حربية يشرف عليها ضباط من الأسطول الملكي ، وكانت السفينة الحربية الوحيدة في الخليج في عام ١٨٦٧ هي السفينة هيو روز ، ولكن هذه السفينة ليس في وسعها أن تعمل لأكثر من ثماني ساعات متتالية ، كما أن الذي يديرها خليط من البحارة العرب والهنود ، وفي ذلك العام وقعت أحداث كنتيجة لخرق شيوخ البحرين وأبو ظبي لمعاهدة الصلح البحرية ، وعندما طالب بيلي بتزويده بعدد من السفن لفرض حصار على أبو ظبي قيل له ، بأنه لا توجد أي سفينة ، وأن جميع السفن كانت مشغولة في عمليات الحملة على الحبشة ، وفي شهر يوليو كتب فيتز جيرالد رسالة إلى وزير الدولة جاء فيها : (يتعين على الحاكم العام تكليف قائد الأسطول بتنفيذ القرارات السياسية التي يتخذها ، وإذا استدعى الأمر اتخاذ إجراء ولم يكن القائد موجودا فعلى السلطة البحرية العليا في بومباي أن تتولى إصدار الأمر إلى القائد الثاني بقيادة طراد صغير استنادا إلى الأوامر التي ساصدرها إليه ، فإن امتثل القائد لهذه التعليمات فيتعين عليه التوجه إلى بوشهر لإرغام الفرس على تنفيذ المطالب البريطانية ، أما الآن واعدم وجود قوة بحرية عاملة في الخليج ، فقد عادت القرصنة إليها ، كما أصبح خرق اتفاقيات

الهندية. أمرا مألوفاً الى جانب ما يتعرض له تجارنا من اغتصاب اممتلكاتهم وأموالهم . وعندما طلبنا من الكومندور تزويدنا بسفينة حربية قيل لنا اننا سنحصل على طراد واحد فقط ولكن ليس قبل شهر نوفمبر . ناقشت اللجنة السياسية مكتب شئون الهند مشروع تخصيص أسطول الخليج في نفس ذلك الشهر ، وقد أدلى فريز في اللجنة بأهم بيان حول هذا الموضوع ، فقد ذكر : « بأن جميع مصالحنا مع فارس وشبه جزيرة العرب وأفريقيا الشرقية هي مصالح الهند أيضا ، وحماية لهذه المصالح يتوجب إنشاء أسطول قوى بإشراف حكومة الهند ، وإن أمريكا وفرنسا وروسيا كلها تسعى للحصول على موطن قدم على هذه السواحل . وأما فرنسا فقد أوفدت جينرال بلجريف للبحث عن جزيرة لها لإنشاء قاعدة فيها ، ومن المؤكد اننا اذا تنازلنا عن المركز الذي نحتله الآن في هذه المنطقة فسوف تثبت إحدى هذه الدول للماء الفراغ الناتج عن انسحابنا . ومن ناحية أخرى فهناك الاتفاقيات التي تربطنا بدول الخليج ، والتي تتحمل بريطانيا مسؤولية تنفيذها ، وهذه الاتفاقيات اتفاقيات قانونية وكان يتم تطبيقها حتى الفترة الأخيرة عندما بدأنا نتراجع في القيام بمسئولياتنا كنتيجة للتصورات الجديدة التي وضعتها حكومة الهند بالنسبة لهذه المسئوليات ، ونظرا لأن سفن الأسطول الملكي لا يمكن لها البقاء فترات طويلة في مياه الخليج في فصل الصيف على عكس الأسطول الهندي الذي يمكن أن يعمل طوال الوقت لإنجاز أوامر المقيم وتعليماته » وقد طالب فريز بتخصيص ثلاث سفن مسلحة للعمل في الخليج تحت قيادة كومندور هندي يتم تعيينه بالاعارة من الأسطول الملكي ، بشرط أن يخضع هذا الأسطول لتعليمات الحكام العام وتتكفل حكومة الهند بنفقاته ، وأن يتم تزويده بطاقم من الضباط والبحارة المتطوعين من الأسطول الملكي ، وعلى أن يعمل هؤلاء لفترة خمس سنوات مع الاحتفاظ في نفس الوقت بمناصبهم في الأسطول الملكي .

ومن ناحية أخرى فقد سبق أن تقدمت الحكومة الهندية بمقترحات مماثلة لتعزيز هذا الاتجاه للمناقشات التي جرت في نهاية العام :

« ان السبب الرئيسى للخلافات السياسية الراهنة بين حكومتى مسقط وفارس وعدد من قبائل الساحل العربى يعود الى عدم وجود تلك القوة البحرية ، وانه ل يبدو انه من المستحيل المحافظة على السلم فى منطقة الخليج وحماية التجارة الا اذا وضعت تحت تصرف المقيم البريطانى الوسيلة التى تمكنه من العمل على تطبيق اتفاقية الهدنة نظرا لان هذه المسألة فى غاية الأهمية بالنسبة للأوضاع السياسية فى الخليج ومما يدعو الى الأسف أنه عندما تم حل الأسطول الهندى لم تحل محله قوة أخرى لحماية تلك المصالح .

استغرقت الاميرالية كثيرا من الوقت حتى اقتنعت بصحة هذه الآراء وكانت سابقا تعارض انشاء قوة بحرية هندية مستقلة سواء فى عام ١٨٦٢ عندما تم حل الأسطول الهندى أو عام ١٨٦٧ عندما كانت توجه الانتقادات بسبب تغييب السفن البريطانية من مياه الخليج ، وكان من أهم الاعتراضات التى توجه أن السفن العاملة تحت اشراف الاميرالية كانت لها مهام فى مناطق أخرى مما كان يترتب عليه أن تبقى تحت اشراف حكومة الامبراطورية ويسرى هذا الوضع على المهام التى تتطلب من السفن القيام بها لتنفيذ مطالب حكومة الامبراطورية فى المناطق الواقعة على امتداد المحيط الهندى ، وبالتالي فلم يكن من المرغوب فيه من وجهة نظر الاميرالية تغيير تلك التنظيمات خصوصا وان المتطلبات فى منطقة الخليج كان يمكن أن تلبى عن طريق الزيارات التى تقوم بها السفن الصغيرة التابعة لقيادة الهند الشرقية من حين الى آخر .

فى النصف الثانى من عام ١٨٦٩ . وبداية عام ١٨٦٩ اثبتت الاحداث خطأ نظرية الاميرالية ، واهذا فقد قبلت الاميرالية بشىء من التردد فى صيف عام ١٨٦٩ حلا وسطا . يتم بمقتضاه تخصيص ست سفن فى مياه المنطقة القريبة من المحيط الهندى بصورة دائمة على أن تعمل ثلاث من هذه السفن فى منطقة الخليج وتكفلت حكومة الهند بالمساهمة فى نفقات هذه القوة فى حدود ٧٠ ألف جنيه استرلينى سنويا ، بشرط أن تستعين حكومة الهند بهذه السفن فى أى شأن من الشئون الخاصة بحكومة الامبراطورية ، وعلى أن تخضع السفن الثلاث المخصصة للخليج لأوامر المقيم وان تكون مسئولياتها على أساس حفظ الأمن ودعم النفوذ البريطانى فى المنطقة ، وبمثل ما استغرقت الاميرالية بعض الوقت كى توافق على هذا الاجراء فقد استغرقت وقتا آخر فى تنفيذها ، ولهذا فقد وجه الحاكم العام فى شهر يوليو ١٨٧٠ انتقادات الى الاميرالية ذكر فيها : ان رجال الاميرالية يأخذون منا الاموال ولا يفعلون شيئا فى مقابلها ، ومثلهم مثل البوليس لا تراهم فى أماكنهم على الاطلاق ، والواقع ان سفن الاسطول الملكى يندر أن تدخل مياه الخليج ولا يمكن توجيه اللوم لهم على ذلك ، فقد صرح السير هيث (قائد أسطول الهند الشرقية بأن السفن التابعة له لا تستطيع بحالتها الراهنة وأطقمها من البحارة والضباط ان تجازف فى البقاء فى مياه الخليج خلال الجزء الأكبر من العام ، أما رجال القانون فيقولون أنه طالما أن هذه السفن غير خاضعة لقانون التمرد أو بقوانين البحرية التجارية فانها تعتبر سفنا للقرصنة ، ورغم ذلك فهى قد نجحت فى مهمتها وفى حفظ الأمن) .

لم يكن الحبر قد جف على صك عقد ايجار بندر عباس حتى أصبح لا قيمة له نتيجة الاطاحة بالسيد سالم بن ثوينى . كان السيد سالم صنيعة

المطاوعة (رجال الدين) منذ بداية حكمه ، وكان يعتمد على تأييد تحالف قبلى بزعامة السيد عزان بن قيس ، ولم يتضح فى ذلك الوقت ما اذا كان السيد سالم قد استتب له النفوذ واستطاع ان يدغم سلطته فى البلاد او ان السيد عزان بن قيس هو الذى لم يقدر اخفاء اطماعه أكثر مما فعل ، وأياً كان الأمر فقد حدث فى شهر سبتمبر عام ١٨٦٨ أن قام المطاوعة بتأييد الشيخ صالح بن على الحارثى بالاطاحة بالسيد سالم ، وفى يوم ٢٩ من سبتمبر تحركت مجموعة من رجال القبائل تحت قيادة عزان بن قيس باحتلال مدينة مطرح والممرات المؤدية الى مسقط ، ثم بعد يومين شغلت طريقها الى قلب العاصمة ، وقد تمكن السيد سالم من الهرب والتجأ للقلعة الميراني ، وقد جاء فى تقرير المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط يومئذ ، أن انتقال السيد سالم من قصره الى القلعة قد تم بحمله اليه نتيجة المخوف الذى استولى عليه غير انه استعاد رباطة جأشه بسرعة ، وأخذ يطلق النار من قلعتى الميراني والجلالى على العمانيين لمدة ٤٨ ساعة متواصلة ، وفى مساء ٣ أكتوبر وصل المقيم بيلى على ظهر الطراد فيجلاند ، وفى ٦ أكتوبر انتقل الطراد من مدينة مطرح الى العاصمة مسقط واستولى على بعض السفن التابعة لرجال عزان بن قيس ، أما الكابتن اتكنسون المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط فقد اعترض على التدخل نظراً لان ذلك الاجراء سيعرض الرعايا البريطانيين لاجراءات انتقامية ، غير أن بيلى تمسك بموقفه وقال بأنه من الأفضل أن تقوم الحكومة البريطانية بالمحافظة على الأوضاع كما هى ، غير أن اتكنسون كان يرى أن بيلى قد تصرف من موقع الذى لا يفهم الأوضاع فى البلاد ، نظراً لانه لم يأت الى مسقط إلا نادراً ، وإذا جاءها فيكون مجيئه على سفن مسلحة ، وفى ليلة ٦ أكتوبر لحقت السفينة هيوز بالسفينة فيجلاند فى مسقط ،

جورد وصواما بعث بيلي بقوة مسلحة إلى الشاطئ اتخذت مواقعها على
شرف قلعة الميراني وأبقت تطلق الصواريخ والأسلحة الصغيرة لمدة خمس
ساعات . وبناءا تكنسون في محاولته لإقناع بيلي بوقف عملية التدخل ،
وذكر له بأن استخدام القوة دفاعا عن السيد سالم لم يكن إجراء يتعارض
مع أوامر الحكومة البريطانية فحسب ، ولكنه عمل سيورطها في تأييد
حاكم لم تعد له أية امكانيات الآن ، غير أن بيلي رفض نصيحة تكنسون
وأستمر في القصيف على أساس أن ذلك العمل هو حماية للرعايا
البريطانيين ، واتهم تكنسون في معارضته للإجراء العسكري بأنه كان
ضائعا مع السيد عزان بن قيس . وفي صباح اليوم التالي ٧ أكتوبر
وصلت السفينة المسلحة سند قادمة من جواذر تحمل رسالة من حاكم
بومباي تنص بالامتناع عن استخدام القوة نيابة عن السيد سالم .

وفي يوم ٨ أكتوبر وقع السيد سالم صلحا مع المتمردين من رجال
القبائل ، وفي يوم ٩ منه لجأ إلى الطراد فيجلاند بعد أن وافق على التنازل
عن السلطة ، وفي يوم ١٢ أكتوبر سافر إلى بندر عباس ، بينما توجه بيلي
إلى بومباي ليضع تقريره عن الأحداث التي وقعت في سلطنة عمان ، ويبدو
أنه قد نجح في إقناع فيتنز جيراالد بالإجراءات التي اتخذها في إسقاط
لأنه لم يصدر أي اعتراض أو نقد ضده تصرفه مع أن عددا آخر من
المسؤولين البريطانيين قد تلقوا توبيخا أو فصلوا من مناصبهم لأسباب
تعد أقل خطورة من تلك الإجراءات التي اتخذها بيلي ، وفي بومباي اجتمع
بيلي بالسيد تركي حيث كان يقيم تحت المراقبة وقد طالبه السيد تركي
بالإسماع له بالعودة إلى عمان والتصدي لعزان بن قيس ، وقال له بأن
الصراع لم يعد بين السيد عزان والسيد سالم وإنما أصبح بين
السيد عزان ، وبما أن السيد عزان لا يتمتع بتأييد الغالبية العظمى من

القبائل ، وبأن عزان بحكم السوابق يميل الى الوهابيين ولا يتمتع بالكفاءات التى تؤهله للحكم فقد وافق حاكم بومباى على مقترحات بيلى واحالها بدوره الى حكومة الهند لابداء الراى فيها ، غير أن حكومة الهند رفضتها ، وذكر المسؤولون فيها بأنه لم يتأكد انتهاء دور السيد عزان من السلطة تماما وتأيد الغالبية العظمى من رجال القبائل للسيد تركى بن سعيد .

فى الوقت الذى كان بيلى مشغولا بتأييد السيد تركى تم انتخاب السيد عزان بن قيس اماما لعمان ، وفى يوم ٢٩ أكتوبر بعث اتكنسون بالتقرير التالى : « اننى لا أستطيع ان اتحدث عن الطريقة التى كانت متبعة فى انتخابات الامامة فى الماضى ، ولكن ليس هناك ما يدعو الى القول بأنها تختلف عن الطريقة التى أشار اليها الألب بادجر وهى أن يعقد علماء البلاد الذين يمثلون النخبة من رجال الدين اجتماعا للتشاور فى اختيار الامام على أن يتقيدوا فى هذا الاختيار بقوانين الشريعة الاسلامية » وقد حدث نفس الاجراء عندما تم خلع السيد سالم (راجع تقرير اتكنسون) وأن رجال الدين الذين خططوا لذلك الانقلاب دون اشتراك اى زعيم علمانى يؤلفون جميع قبائل الهناوية فى البلاد وانتخبوا واحدا منهم هو السيد عزان بن قيس كامام يجمع بين السلطتين الدينية والعلمانية وقد تمت عملية الانتخاب وكانت الاجراءات الخاصة به بتأييد المواطنين وكان يشرف على مجلس الانتخاب زعيما الهناوية سعيد بن خلفان الخليلى ومحمد بن سليمان الغربى من آل سعيد .

لم يكن فى وسع اتكنسون بأن يؤكد أن ينفى ما اذا كان انتخاب السيد / عزان للامامة قد تم بتأييد من سكان البلاد ، وعلى اية حال فان اجراءات بيلى ذات الطابع العدائى قد عجلت من عملية الانتخاب ودفعت القبائل الى الالتفاف حول شخص الامام عزان بن قيس ، ومن هنا

فان زعماء قبائل الحرث والحجرين وبنى بوحسن والحبوس الذين كانوا سابقا من انصار آل بوسعيد تحولوا كلهم الى تأييد عزان ، كما كشف الشيخ صالح بن على لاتكنسون بأنه كان من المحرضين على التمرد ضد السيد سالم ، وان صحار وسمايل وينقل وصور كلها قد أعلنت الولاء لعزان بن قيس ، وفي الاسبوع الثانى من نوفمبر تأكد لاتكنسون بأن مركز السيد/عزان فى عمان قد أصبح ثابتا وقويا ، وذكر للمسؤولين فى حكومته بأنه يتعين عليها بأن تضع فى الاعتبار ان الطريقة التى انتخب بها الامام عزان كانت قانونية ، وأصبح عزان بموجبها هو السلطان وهو الامام ، وبأن الصبغة الدينية لنظام حكمه تكفى بأن تخرس الألسن باستثناء بعض الافراد والاتباع كذلك كان اتكنسون قد تأكد بأن حكم السيد عزان قد توطد خارج مسقط أيضا (اننى فى حدود معرفتى فان البلاد كلها قد اعترفت بعزان كحاكم وأن شعبيته قد أصبحت شاملة وبأن الأمل الوحيد للسيد تركى هو اذا حدث أن تحول الشعب عن تأييد السيد عزان ، أنه اذا تمكن السيد تركى من حشد تأييد القبائل العمانية حوله فقد يتمكن من الاطاحة بعزان او اذا حصل على مساعدة من الخارج ، واخيرا حذر اتكنسون رؤسائه بأنه من الخطأ الاعتقاد بان السيد عزان او الفريق الحاكم حاليا فى عمان هم من الوهابيين ، وانما الأصح ان نقول أنهم ضد الوهابيين ومعارضون لمذهبهم ، والشئ الوحيد الذى أخشاه هو أن يرفض العمانيون دفع الزكاة الى نجد ، ولكن عزان كحاكم يبدو مضطرا الى مساندة الوهابيين ، أما كأمام دينى فلا يمكن ان يكون هناك التقاء بينه وبين الوهابيين .

جاءت مبادرة الهند لفهم أبعاد ما حدث فى عمان متأخرة وقد يعود ذلك الى الأهمية التى أولوها لتقارير بيلى والتى كانت تؤكد لهم بأن السيد

عززان إداة في يد الوهابيين وأن نتيجة توليه الحكم في عمان هي أن تتحول عمان الى دولة صنيعة لنجد ، وهناك سبب آخر وهو اعتقاد حكومة الهند بأن حكم عمان لا ينبغي أن يتعدى أسرة آل بوسعيد وانها اذا سمحت لأي شخص لتصب للسلطة بأن يتولى الحكم في عمان تكون قد تنكرت لحليفها القديم ، وعلى أية حال فربما كان أهم سبب لموقف حكومة الهند بعد تجربتها مع السيد بهام هو عدم اتخاذ قران متسرع بالاعتراف بالحكام في مسقط ، وفي يوم ١١ ديسمبر ابرق اتكنسون الى بومباي بأن السيد عزان يتولى ايفاد مبعوث شخصي الى بومباي وأنه يطلب من حكومة الهند استقباله ، ولكن حكومة الهند ردت على برقيته برسالة مقتضبة جاء فيها : « لقد سبق أن أوعزنا اليك بعد الاعتراف بعزان كأمام أو سلطان على عمان ، ولكنك يبدو مما ورد في برقيتك أنك قد خالفت تلك التعليمات ، ذلك أن حكومة الهند تفكر في اتخاذ موقف محايد فيما يتعلق بالتدخل المباشر وأن تتبع سياسة مراقبة الأحداث وانتظار النتائج » .

وعلى أية حال فإن تولى عزان السلطة في عمان كان بمثابة فرصة للسيد ماجد . وأن السيد ماجد لم يتردد في اغتنامها ليخلص من دفع المعونة السنوية للمنقط ، وعلى الرغم من العهد السيد ماجد للحاكم العام في عريف ١٨٦٧ فإنه لم يدفع الأقساط المبتحقة عليه بالكامل حتى شهر مايو ، ثم اعقب ذلك الموقف ببيان مفاجئ يرفض فيه دفع أي معونة فيما يصله رد ملكة انجلترا بشأن تظلمه ضد قرار الحاكم العام . وفي شهر نوفمبر سنة ١٨٦٨ وصل مبعوث السيد ماجد الى لندن بخطابه المظالم الى الملكة .

تمت تفتت اللجنة السياسية لمجلس شؤون الهند الى موضوع المعونة في شهر يوليو أثناء مناقشتها بشأن تجديد عقد ايجار بندر عيسى

لحكومة مسقط وتخصيص قوة بحرية للعمل في الخليج . وقد ذكر كيه عضو الإدارة السياسية والسرية أمام اللجنة بأن هناك خلافات في وجهات النظر بين وزارة الخارجية ومجلس شئون الهند . وحرصا من وزارة الخارجية على تحقيق نجاح بشأن تجارة الرقيق وافقت على إعفاء السيد ماجد من المعونة مقابل التنازلات التي سيقدمها في موضوع محاربة الرقيق ، وكان لمكتب شئون الهند موقف مختلف ، فقد كان يعتبر شأنه شأن حكومة الهند . أن قرار كاننج يمثل (وحدة عائلية) بحيث لا يمكن أن يتطل مفعول القرار بتغيير الحكم في مسقط ، وإذا سلمنا بحق السيد ماجد في التنصل من التزاماته هذه فلا بد والحالة هذه أن نسلم بحق مسقط في شن الحرب على زنجبار لأرغامها على دفع المعونة . وبدلا من التلاعب بقرار كاننج سيكون من الأفضل على حد رأى كيه أن يتم الدفع للسيد ماجد مباشرة مقابل تنازله عن تجارة الرقيق وذلك كمقترح السير جورج كلاريك في عام ١٨٦٢ عندما كان حاكما في بومباي وذلك على الرغم من اعتراف كيه بأن وزارة الخارجية رفضت هذا الاقتراح في ذلك الوقت .

وقد كانت تجارة الرقيق وسحاولات القضاء عليها من اختصاص حكومة لندن ولا علاقة لها بحكومة الهند ، وبالتالي فليس هناك مبرر لتحمل حكومة الهند نفقات تلك الحملة ، ويستطرد كيه فيقول بأنه قد لمس بعض المشكلات الناتجة عن هذا الموضوع وعن غيره من الموضوعات المرتبطة به بسبب وجود ازدواجية في توجيه الشئون البريطانية مع شئون الجزيرة العربية وقارس وأفريقيا الشرقية ، فالمفوضية البريطانية في طهران تخضع لوزارة الخارجية البريطانية ، بينما تخضع القنصلية العامة في بغداد والمعتمد السياسي البريطاني في زنجبار لكل من مكتب شئون الهند ووزارة

الخارجية البريطانية ، أما المقيم السياسي في الخليج وفي عدن فيتخضع
لمكتب شئون الهند ولهذه الأسباب فقد اقترح بيلي كحل لهذه التناقضات
وما ينتج عنها من تعطيل وتأخير إخضاع كل هذه الإدارات لجهة واحدة وهي
مكتب شئون الهند .

أقر أعضاء اللجنة السياسية هذه المقترحات على الرغم من أن فرير
قد ذكر بأن ما قيل في اللجنة حول وضع السيد ماجد كان بأقل ما سمح
به كيه وبما أن حكومة الهند قد ظلت ترفض منذ وقت طويل لكل من مسقط
وزنجبار بأن يحتكما إلى السيف فأنها تعتبر ملزمة بحكم كلمة الشرف بتحلل
الخلافات بينهما ، وبدلاً من أن تفرض هذه الحكومة على السيد ماجد دفع
المعونة إلى مسقط ينبغي أن تقوم هي بدفعها منه أو تساهم مع حكومة
الامبراطورية في دفعها وبأنه إذا وافقت على ذلك فإن السيد ماجد على
حد اعتقاد فرير سوف يقدم التنازلات المطلوبة .

في شهر ديسمبر سنة ١٨٦٨ حصل تطوران ساهما في تعزيز رأي
وزارة الخارجية الأول هو وصول معلومات عن استيلاء السيد عزان بن قيس
على السلطة في مسقط والثاني هو تولي بلايستون رئاسة الوزارة في
إنجلترا ، وكنتيجة لهذا التشكيل الجديد عاد كلارندون إلى وزارة
الخارجية ، كما عين ديوك أوف أرجيل وزيرا للدولة لشئون الهند ،
أما كلارندون فقد كان يعتقد بأن السيد عزان تولي السلطة في مسقط عن
طريق الإغتصاب ، وهذا يعزز الرأي الذي يدعو إلى وقف معونة زنجبار
عن مسقط ، كما يضيف من رأي حكومة الهند بأن قرار كاتنج غير قابل
للنقض ، وعلى هذا فمن حق السيد ماجد أن يرفض دفع المعونة إلى السيد
سالم الذي اغتال والده أو إلى السيد عزان الذي اغتصب الحكم من ابن
أخيه . غير أن أرجيل لم يكن يؤيد جرمان حكومة مسقط من المعونة فقد

أشار بأن وزارة الخارجية قد أوضحت في مذكرة لها في ديسمبر سنة ١٨٦٨ بأن نقض قرار كائنج إجراء غير قانوني للأسباب التي أوضحناها رغم أن كلا من السيد سالم والسيد عزان ينتميان إلى أسرة واحدة ، وهذان الجانبان لا يلتقيان إلا حول نقطة واحدة ، وهي محاولة التلصص من دفع المعونة لمسقط أما وزارة الخارجية فكانت ترى بأن المعونة تشيكل عيباً على موارد زنجبار مما اضطر سلطان زنجبار إلى الإبقاء على تجارة الرقيق لكي يتمكن من دفع تلك المعونة . والعكس صحيح أيضاً ، فلو أعفى السيد ماجد من دفع المعونة لتخلي عن تجارة الرقيق وتعاون مع الحكومة البريطانية في مكافحتها وقال أرجيل « اننى أوافق وزارة الخارجية بأن مكافحة الرقيق قضية هامة بحيث ينبغي لنا أن نسعى إلى تحقيقها إذا استطعنا ، ورغم ذلك فأنى لا أوافق وزارة الخارجية على اقتراحها بوقف المعونة عن مسقط ، وعلى الرغم من أن السيد سالم قد اغتال والده للوصول إلى السلطة ، غير أن حكومة الهند قد اعترفت به وعلى أية حال فأننا كما يقول أرجيل لو حاولنا استقصاء الوسائل والسبل التي يستخدمها حكام الشرق لتحقيق أطماعهم فسوف يتعذر علينا وضع أسس ثابتة لتعاملنا معهم ، أما القول بأن السيد عزان لا ينتمى إلى الفرع الأصلي لأسرة آل بوسعيد ، فإن أرجيل يعتقد بأن هذا أمر لا أهمية له ، وأن قرار التحكيم لم يكن واضحاً في تحديد التزامات أحفاد سلطان مسقط السابق .

بالرغم من هذه الاعتراضات فإن أرجيل يعتقد أن يعفى سلطان زنجبار من دفع المعونة لحاكم مسقط إذا كنا نعتبر مكافحة تجارة الرقيق مسألة على جانب كبير من الأهمية . أما إذا كان تفسير قرار التحكيم يقتصر على أحفاد السلطان السابق فيمكن إثبات هذا الرأي بصورة واضحة وعلى هذا الأساس فإن المعونة يجب أن تتوقف أما إذا كان هذا التفسير غير واضح

فإن على الحكومة البريطانية أن تتحمل دفع المعونة ، وعلى أساس هذه الإراء التي عرضها أرجيل ، أطلع كلارندون ، مبعوث سلطان زنجبار بأن الحكومة البريطانية توافق على طلبه . وفى يوم ٦ يناير ١٨٦٩ أو بعد ثلاثة أسابيع بحث أرجيل بمذكرة مطولة الى حكومة الهند استعرض فيها الظروف السياسية المعقدة فى الخليج وعلى سواحل أفريقيا الشرقية ، كما بين فيها ارتباط المعونة زنجبار بهذه الأحداث ومدى تأثيرها على الجهود المبذولة للقضاء على تجارة الرقيق .

وعلى حد رأى أرجيل فإن الموضوع الاساسى لهذه المشكلة هو سمعة الحكومة البريطانية وارتباطها بمسألة تطبيق قرار كانج فى ضوء الظروف المتغيرة فى المنطقة وعلى الأخص فى مسقط ، فقد اقامت فى مسقط تمردين وأن التمرد الثانى قد تم بتأييد من دولة خارجية على حد رأى أرجيل ، والنتيجة على ما يبدو هو أن وهابى عمان فى الداخل قاموا بالاستيلاء على السلطة فى مسقط وذكر أرجيل بأنه اذا تمكن عزان من توحيد حكم مركزه فى البلاد فلا بد لنا من الاعتراف به على أساس الأمر الواقع ، ولكن أرجيل استطرد وتساءل عما اذا كان السيد عزان يتمتع بنفس الامتيازات والحقوق التى كان يتمتع بها السيد ثوينى وخلفاؤه من بعده بمقتضى قرار كانج ؟ وبالتالي لا يمكن أن نضع اللوم على السيد ماجد لرفضه دفع المعونة المالية لحكام جاءوا الى السلطة بطريقة غير شرعية ، وفوق ذلك فقد كان السيد ماجد يقول دائما بأن دفع هذه المعونة الى مسقط يمنعه من العمل على وقف تجارة الرقيق فى زنجبار ، أما الآن فهو قد جاء يعرض على حكومة انجلترا التخلي عن تجارة الرقيق بشروط إعفائه من دفع المعونة ، ويستطرد أرجيل فيقول .

ان تطور الأحداث على ما يبدو يعزز موقف سلطان زنجبار من هذا الموضوع بمعنى أن التمردين الآخرين في مسقط قد أحدثا تغييرا كبيرا في العلاقة التي تربطه بحاكم مسقط بحيث لم يعد السيد ماجد مسئولا عن هذه المعونة ولو أننا تدخلنا في الأمر فمن المحتمل أن يؤدي هذا التدخل إلى الحرب غير أننا قد التزمنا بمنع نشوب حرب بين زنجبار ومسقط ، وذلك بما تشكل من خطر على السلام والأمن في هذه المنطقة ، وما دمتنا نبحث هذا الأمر فیتعين أن نواصل إلى تفسير واضح للاتفاق الأصلي الذي فرضناه فرضا تحت ظروف مختلفة تماما عن الظروف الحالية ، وبالتالي فليس من حقنا أن نستغل تفوقنا في القوة لفرض استمرار دفع المعونة من زنجبار إلى مسقط إذا كنا لم نتفق على تفسير محدد لقرار كائنج وبعد أن أصبحت الحكومة في مسقط حكومة لا تمت بصلة إلى أسرة الحكم السابقة . وقد ترى أيضا بأن التعهد الذي التزمت به حكومتنا لاستمرار دفع المعونة ولمنع السلطان من وقف تلك المعونة لم يسقط حتى ولو نشبت الحرب فيتعين علينا أن نقوم نحن بدفعها عن طريق حكومة الهند . أما فيما يتعلق بالسياسة التي ننتهجها بالنسبة لهذه القضية فإن الهدف الوحيد من المحافظة على العلاقات القائمة بين مسقط وزنجبار هو هذا الهدف فمن المرغوب فيه أن يكون سلطان مسقط على شيء من القوة حتى يتسنى له المحافظة على الأمن على طول هذه السواحل ، ومن ناحية أخرى فإن وقف المعونة عن مسقط قد يدفع حاكمها إلى الطرق غير الشرعية وإلى حبك المؤامرات لزيادة موارده ، أو ربما يلجأ إلى عمل عسكري ضد زنجبار لاسترجاع ما فقد من مصالح ، كما أنه من ناحية أخرى لو قدر لحكومة مسقط أن تخضع للعرب الوهابيين ، فإنها سوف تتحول إلى دولة قوية بحيث لا تحتاج إلى المعونة التي تحصل عليها من زنجبار .

واذا تبين بأن سمعة الحكومة البريطانية ، بالرغم من التغييرات التي حدثت في مسقط وبعد استعراض الظروف التي سبق الإشارة إليها بأنها ملزمة بأن ترغب زنجبار لدفع تلك المعونة فأننا ينبغي أن نتأكد بأنه في حالة التزامنا نحن بدفع تلك المعونة أن نحصل على تنازلات هامة من كل من حكومتى مسقط وزنجبار يكون فيها تعويض لنا عن هذه التضحية ، أما فيما يتعلق بمسقط فإن هذه التنازلات ممكنة لمصلحة أمن وسلامة الخليج وبدرجة تعادل النفقات التي سوف نتكبدها نتيجة لدفع المعونة بالائابة عن حكومة زنجبار ، كما سيؤدي هذا الإجراء في الوقت نفسه إلى إعفاء سلطان زنجبار من تلك الالتزامات المالية في مقابل التنازلات التي سيقدمها في مجال تجارة الرقيق ، وهو الأمر الذي تعلق عليه الحكومة البريطانية بالغ الأهمية ، غير أنني لا أنصح بأن تتكفل الحكومة البريطانية بدفع هذه المعونة إلا إذا كان هذا الأمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسمعتها ويضمن المصالح الجوهرية البريطانية في الخليج ، ولقد سبق لوزير الدولة للشئون الخارجية أن أعرب في عبارة صريحة بأنه ليس في وضع يسمح له بمطالبة الخزانة البريطانية دفع أى مبلغ سنوى لحكومة زنجبار مكافأة له على وقف تجارة الرقيق ، وبالتالي فإذا كان لابد للحكومة البريطانية من التمسك بدفع هذه النفقات فعلى حكومة الهند أن تتحملها ، وأن يتم ذلك في نطاق المصلحة بأن يعود بالفائدة على الهند لوقف الاضطرابات في الخليج ، وبهذا الإجراء تعفى الحكومة البريطانية مرة دفع هذه المعونة .

لم يكن الايرل أوف مايو الذي خلف لورنس في منصب حاكم عام الهند في شهر يناير فلما بهذا الموضوع ، ففي رده على أرجيل استند على معلومات حكومة الهند في هذا الموضوع ، وكانت حكومة الهند ترى أن مقترحات وزير الدولة مقترحات غير واضحة ، ولا يمكن قبولها ، كما

قالت بان كانج كان يقصد ان يكون قراره قرارا نهائيا يعوض سلطان مسقط عن جميع تنازلاته لزنجر كحل لمشكلة عدم المساواة في الارث بين الحاكمين ، وبالتالي فلا يمكن نقض هذا الحكم حسب راي ارجيل ، نظرا لان السيد ثويني قد توفي ولم يترك وريثا مباشرا له ، وبان نظام الحكم في مسقط لم يخضع دائما لنظام الوراثة ، لان شرعية الخلافة تقوم على تأييد القبائل للحاكم ثم ان استمرار معونة زنجبار لمسقط قد تم اثبت فيها وفقا للاعتبارات السياسية لا على اساس حل الخلافات بين الطرفين ، وحتى ذلك الوقت كانت حكومة الهند ترى الا يتوقف دفع المعونة بوفاة احد السلطانين او كلاهما والا كان من غير المعقول على الاطلاق ان يطالب حكومة مسقط بالتنازل عن حقوقها في زنجبار مقابل تعويض بسيط زهيد كتلك المعونة ، واما من وجهة نظر الحكومة البريطانية فان الاتفاق على دفع المعونة يقوم على اساس انه اجراء لازالة مصدر من مصادر الصراع بين الحكومتين ، ولدعم مركز حكومة مسقط في الخليج ، ومن هنا يرى وزير الدولة ان المعونة لم تعد واجبة الاداء في الظروف الراهنة ، وانه قد طلب من حكومة الهند بان تقرر ما اذا كانت هناك مبررات لمنع السيد ماجد من التملص من هذا العبء عن طريق القوة المسلحة تأسيسا على المتغيرات التي تمت في مسقط ، غير ان مثل هذا الراي في نظر حكومة بومباي هو عمل يهدف الى التحايل على الموضوع لان الامر الاساسي في كل هذا هو ما اذا كان من حق حكومة الهند ان تحول بين حاكم مسقط ومحاولة تأكيد حقه في تلك المعونة بقوة السلاح اذا لم تقم الحكومة البريطانية بارغام حاكم زنجبار بدفع المعونة الى مسقط . لكن حكومة بومباي احتفظت برأيها النهائي بالاقتراح الخاص بان فتولى الهند دفع المعونة بنفسها بشرط ان يتخلى السيد ماجد عن تجارة الرقيق . . . » يرى وزير الدولة على ما يبدو ان هذا الموضوع يمس منا مباشرة حكومة

الامبراطورية مما يحملها على أن تؤكد بالا تتحمل حكومة الهند أية نفقات من هذا القبيل ، ويضيف وزير الدولة بأن هذه المرة الأولى التي يعرض فيها عليه اقتراح بأن تتحمل خزينة الهند عبء هذه المعونة .

وقد أيد مايو كل ما ذكرته حكومة بومباي في هذا الشأن وكتب إلى أرجيل يقول : « إن الهدف من قرار كاننج هو تأييد حق مسقط في معونة زنجبار ، والتزام حكومة زنجبار التزاما قانونيا بدفع هذه المعونة ، وبأن الأحداث الأخيرة في مسقط لم تغير شيئا من هذا الموضوع ، كما أننا نعتقد بأن سمعة الحكومة البريطانية وأمانتها السياسية تحتم عليها الالتزام باستمرار حصول حكومة مسقط على هذه المعونة ، وبأن الاعتبارات السياسية التي حملت اللورد كاننج على وضع تلك التدابير لا تزال قائمة ، كذلك نتفق مع حكومة بومباي في رأيها بأن موارد الهند لا تسمح لها بدفع هذه المعونة ، وإذا أخذنا كافة الاعتبارات في الحساب فليس هناك ما يضطرنا إلى أن ندعو إلى تعديل هذه التدابير أو إلغاؤها .

كان رد مايو بمثابة النكسة لمسامي كلارندون غير أن ذلك لم يشنه عن مواصلة جهوده فقد كان مصمما على المضي في استخدام معونة زنجبار لمسقط تلك الحصول على تنازلات في موضوع تجارة الرقيق ، حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة البريطانية في مسقط والخليج ، لقد كان كل من كلارندون وأرجيل ينتهجان سياسة خطيرة خلال سنة ١٨٦٩ بهدف تحقيق مكاسب على حساب المصالح البريطانية ، وقد ظهر هذا الموقف بوضوح بالنسبة لكلارندون خلال الأزمة التي نشبت بين فارس والبحرين ، وهنئ حين عاد أرجيل فأدرك خطورة هذه اللعبة بعد وقت قصير ونتيجة لمسامي كيه وغيره ، فقد ظل كلاندون متمسكا برأيه ، أن اتفاق ١٨٦١ قد نتج عنه تحسن مؤقت في سئلك محمد بن خليفة حاكم البحرين ،

فقد ظل يعيش في سلام مع جيرانه على مدى أربعة أعوام ، ولم يلجأ الى أى عمل يضر بالأمن في منطقة الخليج ، لكنه في أواخر ١٨٦٥ استغل فرصة غياب المقيم البريطاني عن بوشهر وعدم وجود أى طراد بريطاني في مياه الخليج لمطالبة التجار الهنود الحاملين للجنسية البريطانية ببعض الاتاوات كما رفع نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على التجار ، وهو اجراء يناقض البند الرابع من اتفاق عام ١٨٦١ ، وعند عودة بيلي الى الخليج أمر بمصادرة إحدى السفن الشراعية التابعة لمحمد بن خليفة ورفض اعادتها اليها ما لم يدفع تعويضات مالية عن الخسائر التي لحقت بالتجار الهنود ، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة الفارسية قد قدمت احتجاجا على التدخل من جانب حاكم البحرين ضد رعايا فارس ، وتعزيزا لهذا لاحتجاج سلمت الحكومة الفارسية الى الوزير البريطاني المقوض في طهران نسخة من الاتفاق الموقود بين أمير شيرز والكابتن بروس عام ١٨٢٢ وعلى الرغم من أن حكومة بومباي لم ترض عن الطريقة التي تصرف بها بيلي تجاه الإجراءات التي اتخذها محمد بن خليفة وأعربت عن أسفها للفرصة التي أتاحتها بيلي للفرس لخلق المتاعب في منطقة الخليج إلا أنها لم تكن مستعدة لتلبية رغبات الفرس .. « مهما تكن مطالب الحكومة الفارسية ولاسس التي بنيت عليها تلك المطالب فليس للشاه في حقيقة الامر أى حق في البحرين أما مكتب شئون الهند فكان يرى الموضوع من نفس الزاوية .. » أن البحرين بلد مستقل رغم أن حاكمها يدفع الزكاة الى الأمير الوهابي كريع لبعض الأراضى التي يملكها الأمير على الساحل العربى للخليج » ولهذا كانت سياسة الحكومة البريطانية تجاه هذا الموضوع تقوم على أساس أن شيخ البحرين مسئول عن التزاماته كحاكم مستقل بصرف النظر عن ادعاءات فارس بتبعيته لها ونفس هذا الموقف ينطبق على المطالب التركية في جزيرة البحرين .

وبعد وفاة الأمير فيصل توقف محمد بن خليفة عن دفع الزكاة وتجاهل التهديدات التي وجهها اليه الأمير عبد الله بن فيصل خلال عام ١٨٦٦ بخصوص هذا الأمر ، وكان مبلغ الزكاة التي يطالب بها الوهابيون لا يتعدى أربعة آلاف ريال نمسوى سنويا ، وكانت هذه الزكاة تدفع على أساس شرط واحد وهو أن يتمتع الوهابيون من الاعتداء على رعايا وممتلكات آل خليفة في قطر وفي أوائل عام ١٨٦٧ قامت ثورة صغيرة ضد محمد بن خليفة من قطر ، واعتقل المبعوث الذي أوفده شيخ البحرين للتفاوض مع الثوار . وبما أن الشيخ محمد بن خليفة كان قد عقد العزم على استرجاع السلطة التي فقدتها في قطر فقد أرسل قوة كبيرة لاختصاص المتمردين هناك وذلك في أكتوبر عام ١٨٦٧ وطلب من شيخى دبنى وأبو ظبى أن يساعداه على قمع تلك الثورة ، وقد استجاب له شيخ أبو ظبى ، بينما رفض شيخ دبنى طلب محمد بن خليفة ، وكان الشيخ زايد حاكم أبو ظبى في ذلك الوقت يعتبر أقوى زعماء منطقة الساحل منذ وفاة خصمه الأول سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة في عام ١٨٦٦ والذي كان يعتبر آخر زعماء القراصنة الكبار (١) . وفي أكتوبر ١٨٦٧ أبحر الشيخ زايد إلى قطر على رأس

(١) توفي الشيخ سلطان كما عاش ويتعين على ابلاغكم بوفاة الشيخ سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة عن عمر يناهز ١١٥ عاما هذا ما جاء في رسالة بيلي من بوشهر في شهر ابريل ١٨٦٦ لقد تزوج الشيخ صقر فتاة شابة عمرها ١٥ سنة واصيب بالشلل بعد ذلك مباشرة وكان يقوم برحلات بحرية بحثا عن طيب عندما فاجأته المنية (مكتب شئون الهند) مداولات الهند الخارجية (سياسى) حلقة ٤٣٧ مجلد ٦٧ مايو سنة ١٨٦٦ رقم ١٨٧ من بيلي إلى جون ٢٣/٤/١٨٦٦ (رقم ٣٩ الادارة السياسية) أن عمر سلطان الحقيقى هو ٦٧ عاما وقد سبق أن ذكر الكولونيل كامبل =

سبعين سفينة وألفين من الرجال وقد أثار هذا الجشد الذعر بين سكان المناطق الساحلية فنادوا الشيخ زايد بوقف الهجوم ، فوافق الشيخ ريثما يصل أسطول البحرين ، وعند وصول هذا الأسطول شن محمد بن خليفة هجوما قاسيا على سكان قطر اكتسح به الدوحة والوكرة وغيرهما من موانئ قطر ، واضطر الأهالي الى الفرار او مغادرة البلاد ، ثم ألق الأسطولان عائدين بحمولاتهما من الأموال والممتلكات المنهوبة وقد رُبِنها ٥٠ ألف ريال نمسوى .

لم تتعرض هذه المنطقة منذ عقد اتفاقية الهدنة لعام ١٨٣٥ لانتهاك صارخ كهذا الهجوم ، وبمجرد ان علم المقيم بذلك الاعتداء بادر الى توجيه خطابات الى كل من محمد بن خليفة وزايد بن خليفة وطالبهما بتفسير واضح عن الاعتداء الذي قاموا به على قطر ، والواقع أنه لم يكن في وسع بيلى ان يفصل أكثر من ذلك ، نظرا لأنه لا توجد تحت تصرفه أى سفينة مسلحة ، كما كان بيلى لا يزال يتذكر توبيخ الحاكم العام له فى العمام المنصرم حول مضادته سفينة الشيخ محمد بن خليفة ، وعندما عرض الموضوع على حكومة بومباى أوعزت اليه بتحذير الشيخ زايد بن خليفة وتحميله مسئولية خرق اتفاقية الهدنة ، إلا أن حكومة الهند خذوته من فرض التعويضات بالقوة على شيخى أبو ظبى ودبى قبل أن تتوفر لديه القوة العسكرية الكافية للقيام بهذا الاجراء . وكانت الأشهر القليلة التى أعقبت هذا الحادث فترة حرجة بالنسبة لبيلى ، فقد كانت قبائل المنطقة

على تقرير له قبل ١٢ عاما أن عمر سلطان كان ٨٥ عاما (مختارات بومباى مجلد ٢٤ ص ٢٩٣ معلومات احصائية ومتفرقة تتعلق بزعماء دول الساحل العرب فى الخليج .

على طول ساحل الخليج تراقب لأوضاع وتحاول أن تعرف الاجراءات التي سوف تتخذها بريطانيا حول ذلك الموضوع ، فان لم تتحرك الحكومة البريطانية وتقوم باجراءات رادعة فان ذلك يعنى أن نظام الهدنة قد فقد مفعوله ، كما كان كل من الزعيمين يتخذ موقف التحدى من بيلى ، وقد مرت ثلاثة أشهر قبل أن يتلقى المقيم ردا على تحذيرة من الشيخ زايد بن خليفة ، وقد كان الرد يتسم بالفظاظة ومحاولة التنزل من المسئولية ، أما الثانى فقد رد بطريقة مهذبة وان كانت حاسمة بأنه لم يقترف أى جرم، وإنما تصرف فى إطار حقوقه المشروعة فى معاقبة رعاياه الذين تمردوا عليه فى قطر ، وفى شهر يوليو فوضت حكومة الهند بيلى بتوجيه تهمة انتهاك اتفاقية ١٨٦١ الى شيخى المنطقة ومطالبتهما بإيضاحات معقولة ، وقد تم ارسال التحذير مشفقوفا بتهديد من الحكومة البريطانية وباللجوء الى استخدام القوة اذا لم يرد الشيخان ردا مقننا ، غير أن هذا التحذير لم يأت بنتيجة ، كانت السفينة المسلحة ستد قد وصلت فى منتصف مايو الا أن قبطان السفينة اعتذر لعدم وجود ذخيرة فيها .

فى هذا الوقت انفجر القتال بين قطر والبحرين بعد أن يؤس أهل قطر من قيام المقيم البريطانى باجراءات رادعة ضد حاكم البحرين ، فقررت أن تشن هجوما على البحرين انتقاما من البحرين ، وفى أوئل يونيو أبحر القطريون بسفنهم فالتقوا بأسطول البحرين شمال ساحل قطر ونشب القتال عنيفا بين الطرفين قبل أن يسحبا ، وقد عاد بيلى بتوجيه التهديدات الى حاكم البحرين بفرض العقاب عليه اذا لم يوقف القتال ، ومما يثير التساؤل فى الأسباب التى دفعت بيلى الى اصدار حاكم البحرين على الرغم من أن الأخير كان فى موقف الدفاع نتيجة لعجز السلطات البريطانية عن المحافظة على الامن فى الخليج ، وكان الحاكم العام يرى

بنفس الرأي ، حيث أعرب عن أسفه حول الاجراء الذى اتخذه بيلى نظرا
لأنه لم يكن لديه القوة اللازمة لتنفيذ الانذار .

فى يوم ٢١ أغسطس وصل الطرادان فيجلاند وأرجوس الى ميناء
بومباي ، الأول لاجراء الإصلاحات ، والثانى كان فى طريقه الى الصين ،
وقد وافق قبطان الطراد فيجلاند بناء على طلب حاكم بومباي على التوجه
الى الخليج فى ظرف أسبوع . وعلى أساس توصيات بيلى أوعز الى قبطان
الطراد بفرض غرامة قدرها ١٠٠ ألف ريال نمسوى (٢٠ ألف جنيه
إنشترلينى) على الشيخ محمد بن خليفة عقوبة له على خرقه نصوص
اتفاقية الهدنة البحرية ، كما طلب منه استعادة الممتلكات التى اغتصبت من
سكان قطر ، كما طلب منه فرض غرامة على شيخ أبو ظبى على أن تحدد على
أساس امكانياته المالية ، وأن يطالب برد الممتلكات التى استولى عليها من
القطريين ، وفى بداية شهر سبتمبر وصل الطراد فيجلاند الى بوشهر ،
وبعد قليل انضمت اليه السفينتان هيوروز وسند بعد أن تزودت الأخيرة
بالذخيرة ، وأبحر الأسطول كله الى البحرين وعلى رأسه بيلى . أما محمد
ابن خليفة فقد لاذ بالفرار مع بعض أتباعه الى المناطق الداخلية من البلاد
واناب أخاه على الحكم ، وكان أول عمل قام به بيلى بعد وصوله الى
المنامة يوم ٦ سبتمبر هو استدعاء على بن خليفة الذى قبل شروط بيلى
بدفع الغرامة التى فرضتها حكومة بومباي ، وتم توقيع اتفاق بين بيلى
وعلى بن خليفة فى نفس اليوم . وفى ٧ سبتمبر تم تدمير قصر الشيخ
محمد بن خليفة فى منطقة المحرق وأحرق أسطولته الحربى ، وبعد أن
انتهى بيلى من هذه الإجراءات اتجه الأسطول الى قطر (١) .

(١) بشأن قضية البحرين ص ١٦ - ١٨ أن اتفاق ١٨٦٨/٩/٦ قد
إعيد نشره فى كتاب « المعاهدات » اعداد ايتشستون جزء ١٠ ص ٢٢ .

وفي الوكرة اجتمع بيلي بكبار رؤساء قطر برعامة محمد بن ثاني شيخ الدوحة ، وبالرغم من أن مهمة بيلي في قطر كانت تشمل ابلاغ زعمائها باستياء الحكومة البريطانية من العمليات الانتقامية التي قامت بها ضد البحرين في شهر يونيو ، إلا أنه لم يهتم بهذا الجانب من المهمة ، وإنما ركز على إعادة العلاقات مع البحرين الى سابق عهدها ، خصوصاً بعد أن تولى الحكم في البحرين حاكم جديد . وقد حصل بيلي في ١٢ سبتمبر على تعهد خطي من الشيخ محمد بن ثاني تعهد فيه الشيخ بعدم الاشتراك في أية أعمال حزبية في مياه الخليج ، وبأن يحيل أية خلافات الى الحكومة البريطانية للتوسط فيها ، وبالإضافة تحالفاً مع حاكم البحرين السابق بل يقوم بتسليمه الى المقيم البريطاني في حالة اعتقاله ، كما تعهد بأن يقيم نفس العلاقات السابقة مع حاكم البحرين الجديد . وقد كان لب الخلاف بين قطر والبحرين هو الزكاة التي كان يدفعها شيخ قطر لحاكم البحرين ، حيث اكتشف بيلي بأن من أسباب الصدام الذي وقع بين قطر وحاكم البحرين السابق هو الخلاف على قيمة الزكاة ، وعلى الطريقة التي تدفع بها . ودرءاً لهذه المشاكل في المستقبل طلب بيلي من شيخ قطر بأن يتعهد بعرض أية خلافات حول الزكاة على المقيم (١) .

وفي ربيع العام التالي وضعت صيغة لدفع الزكاة بأشراف بيلي وقع عليها كل من حاكم البحرين وقطر وقد قدرت بتسعة آلاف قرآن (١٤٠٠ جنيه استرليني) كل عام ، يدفع محمد بن ثاني بموجبها

(١) المرفقات والرسائل السرية من الهند مجلد ٣ مرافق لخطابات الخارجية (سياسي) رقم ١٨٧ المؤرخ ١٨٦٨/١٠/٢٤ من بيلي الى جون ١٨٦٨/٩/٢٥ (رقم ١١١ الادارة السياسية) وصوره في كتاب « المعاهدات » اعداد ايشينسون .

٤. آلاف كران فوراً إلى كبير شيوخ النعيم في قطر، بينما يحول المبلغ الباقي إلى البحرين مباشرة ليتم إرساله من هناك إلى الرياض، وقد ذكر بيلي في تقريره عن هذه الاتفاقية بأن المفروض أن التعهد بدفع الزكاة لا يمنح استقلال قطر بالنسبة لعلاقتها بالبحرين وإنما هي مساهمة ثابتة كجزء من مبلغ إجمالي تدفعه البحرين للرياض مقابل حماية الحدود بين البلدين من الاعتداءات التي يقوم بها رجال البدو والوهابيون من قبائل النعيم، وبالأخص خلال موسم صيد اللؤلؤ عندما يترك رجال قطر البحرين ديارهم ويتوجهون لصيد اللؤلؤ من قطر - بحر بيلي إلى أبو ظبي للاجتماع بالشيخ زايد بن خليفة، غير أن زعيم بني ياس اعترض على تدخل بيلي واحتج على الاجراء الذي اتخذه ضد قطر، بأنه انتقام منهم لعلاقتهم بالوهابيين وبأنه لا يجد سبباً لدفع الغرامة المقروضة، نظراً لأن ما تقام به هو في مصلحته ومصلحة الأمن في بلاده، وبعد نقاش استمر يومين وتخلله تهديد بقصف أبو ظبي أدرك شيخ بني ياس جدية الموقف البريطاني فيما يختص بالغرامة، وبالتالي وقع الشيخ زايد على تعهد خطي يوم ١٦ سبتمبر بعدم اللجوء إلى مثل هذه الاجراءات في المستقبل وبإطلاق سراح الرهائن من اهالي قطر وبدفع ٢٥ ألف ريال نمسوي كغرامة يسلم ١٠٠٠ منها فوراً والباقي يقسط على عامين، ثم عاد بيلي فأعفى الشيخ زايد من دفع الجزء الأكبر من هذه الغرامة كما فعل نفس الشيء مع شيخ البحرين.

إن تجارب الحكومة البريطانية مع فارس في الماضي يجعلها تعتقد أن الاجراءات التعسفية التي قام بها بيلي لن تمر بسلام، وقد تقدم وزير الخارجية الفارسية باحتجائه الأول على اجراءات بيلي إلى الوزير البريطاني المفوض في طهران مشمها المقيم بانتهاك السيادة الفارسية للهجوم

الذى شنه على البحرين وأطاح بحاكمها ، وذكر فى الاحتجاج بأن الحكومة البريطانية قد سبق أن اعترفت بسيادة فارس على كل من عمان والبحرين ، وإذا كان هذا الاجراء يعتبر مخالفة لهذا الاتفاق فيتطلب عرض الامر على حكومة طهران قبل اتخاذ أية اجراءات ، وابلاغها بأن الحكومة الفارسية باعترام المقيم اتخذ مثل تلك الاجراءات ضد شيخ البحرين ، وان الطريقة البهلوانية التى تصرف بها بيلى أخيراً تثير القلق من احتمال تعرض مناطق أخرى من فارس لنفس الاجراء . وقد أحال السيون احتجاج وزير الخارجية الفارسية الى بيلى للرد عليه ، وقد أجاب المقيم بأنه يرى بأن الاحتجاج لا مبرر له ، وأن ادعاء الحكومة الفارسية باعتراف الحكومة البريطانية بسيادتها على عمان والبحرين هو امر لم نسمع عنه من قبل ، وانما الحقيقة هى عكس ذلك ، وأن الادعاء لا يعدو أن يكون ادعاء ملفقا وسبق للحكومة البريطانية أن رفضته أكثر من مرة ، أما السيون فلم يكن يرى من الأسباب ما يدعو الى ابلاغ حكومة طهران مسبقا عن أية اجراءات تأديبية قد تقوم الحكومة البريطانية بها ضد الدول البحرية على الخليج » ان المقيم السياسى البريطانى فى الخليج لم يكن فى اى وقت من الاوقات مسئولاً عن القيام بمسئوليته أمام الحكومة الفارسية وأن الحجة التى تدرعت بها حكومة فارس فيما يتعلق بالجزر الفارسية لا تقوم على أى أساس ، كما ان حاكم عام اقليم فارس قد سبق أن اعرب للحكومة البريطانية عن امتنانه على تقديم احدى السفن المسلحة لتكون تحت تصرف الحاكم لى يستخدمها فى زيارة الجزر الفارسية وأختتم بيلى رسالته بقوله بأن المفروض من وزير خارجية فارس أن يثبث بخطاب شكر للحكومة البريطانية بدلا من تقديم الاحتجاجات .

كان الشعور العام فى الاوساط الحاكمة فى لندن لا يدعو الى

الارتياح ، فقد أوضح كيه بأن هذا الوضع هو نتيجة ازدواجية السلطة في الخليج ، بينما يطالب بشدة اتخاذ اجراء ما لوضع حد لهذا التضارب في السلطات الذي يسبب كثيرا من الاحراج لحكومة صاحبة الجلالة كما أن كيه لم يكن يعتقد بأن احتجاج فارس له مبررات كافية ، فقد حاولت فارس مئات المرات تأكيد سيادتها على البحرين ولكننا كنا نعارض تلك المحاولات ونرفضها ، وفي رأي أن شيخ البحرين قد نال ما يستحقه من الجراء على انتهاكه لأمن الخليج ، كما أن حكومة الهند قد صدقت على الاجراءات التي اتخذها بيلي في هذه المشكلة غير أن كلارندون كان ينظر الى الموضوع من زاوية أخرى باعتباره المسئول عن العلاقات البريطانية مع فارس ، حيث ان الوضع القائم لم يكن يسمح له بممارسة سلطته على اجراءات حكومة الهند أو مرءوسيه في الخليج في الامور التي تمس تلك العلاقات ، الامر الذي كان يسبب له احراجا كثيرا ، وقد كان الغرض من منع المقيم البريطاني من اجراء اتصالات مباشرة مع حكومة فارس واحالة جميع القضايا التي لا علاقة لها بالمفوضية البريطانية في طهران ، هو مواجهة المشاكل التي تنشأ من مثل هذه المشكلات ، وبعد أن أصبح الاشراف على المفوضية البريطانية في طهران من اختصاص الحكومة الهندية فيما بين عام ١٨٥٩ - ١٨٦١ منع المقيم حتى من الاتصال بالسلطات الاقليمية في شيراز التي تتعلق بأمن الخليج أو الرعايا البريطانيين المقيمين في المنطقة ، وان كان هذا الحظر قد ألغى بعد اعتراض بيلي عليه في أعقاب تعيينه مقيما بريطانيا في الخليج بحجة انه يحد من القيام بمسؤوليته على الوجه الاكمل .

إن السلطة التي تمارسها مفوضية طهران ثم وزارة الخارجية عن

طريق المفوضية هي المسائل التي تخص فارس ، وأن المقيم مسئول أمام حكومة الهند في ممارسة وظيفته في الخليج ، ثم مكتب شئون الهند من خلال حكومة الهند ، وأما بالنسبة لبعض المسائل ، وعلى الأخص تجارة الرقيق فقد كان خلافا مستمرا بين وزارة الخارجية وبين مكتب شئون الهند وحكومة الهند ، غير أن وجود وزير خارجية بريطاني قوى مثل بالمرستون ويعتمد على صديق متعاطف معه مثل هوب هاوس في مكتب شئون الهند ، فإن هذا يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا في السياسة البريطانية في الخليج ، غير أن تضارب الآراء أو بالأحرى تضارب الصلاحيات كان أمرا مألوفا بين أولئك المسؤولين البريطانيين ، فلقد كان موقف كلارندون من فارس وبالتالي من الأحداث التي تؤثر على العلاقة البريطانية بها يتأثر من موقفه من التغفل الروسي في آسيا ، ومن ثم فقد كان حريصا على صداقة فارس ودعم استقلالها ، كما كان يرى أن موضوع تضارب المصالح البريطانية والفارسية في الخليج ، وتسوية هذه المشكلة ينبغي أن يتم لا من زاوية المصالح البريطانية في الخليج فحسب وإنما من زاوية مصالحها في قارة آسيا كلها ، ولهذا الأسباب كان كلارندون يدعو إلى معالجة الحكومة الفارسية بدلا من الإجراءات التي تسير ضدها (١) .

في نهاية شهر ديسمبر قام القائم بأعمال حكومة فارس في لندن بتعزيز الاحتجاج الذي سلمه إلى اليسون في شهر نوفمبر ١٨٦٨ ، وقد أحيل احتجاجه مع الشكوى السابقة إلى مجلس الهند للنظر فيه وللرد على الاحتجاج ، كما أرسلت نسخة من خطابات بيلي والتي وصلت من الهند

(١) انظر مكاتبات حكومة الوطن (سرى) محضر كلارك مجلد ٦٢

في ١٨٦٨/٧/١٧ .

الى وزارة الخارجية البريطانية ، وفى يوم ٥ يناير ١٨٦٩ أوعز كلارندون الى اليسون بأن ينبعث برد مناسب للحكومة الفارسية حول الاجراءات التى اتخذها بيلى وطلب فى نفس الوقت رأى مجلس الهند فيما اذا كان من الأفضل ابلاغ الحكومة الفارسية مسبقا بمثل الاجراءات (١) .

وقبل وصول رد مجلس الهند كان القائم بالاعمال الفارسى هو الجنرال الحاج محسن خان قد تقدم باحتجاج آخر الى كلارندون تأكيداً للثهم التى وجهها سابقا ، وذكر بأنه كان على بيلى أن يترك تقرير موضوع التعويضات عن الاضرار التى نتجت عن اجراء حاكم البحرين للحكومة الفارسية (٢) وقد رد مكتب الهند برسالة مقتضبة على اتهامات حكومة فارس وجاء فيها : « ان شيخ البحرين حاكم مستقل وقد اعترفنا باستقلاله هذا عن طريق المعاهدات والاتفاقات التى عقدت معه ، وقد سبق لنا ان رفضنا مطالب فارس بحق السيادة على البحرين ولم نعترف بها اطلاقا » واما القول بأن الشيخ محمد بن خليفة كان يرفع العلم الفارسى على قصره عندما شن بيلى هجوما على بلاده ، فان هذا الامر ليس له أية أهمية واضاف المكتب بأن المعروف منذ وقت طويل ان شيخ البحرين قد تعود

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٦٢ من هموند الى مرفيل ١٨٦٨/١٢/٢٩ ومن مرفيل الى هموند ١٨٦٨/١٢/٣١ مجلد ٦٣ من هموند الى السكوتير المساعد لمكتب الهند ١ فبراير ١٨٦٩ ومرفق معه نسخة من خطاب كلارندون الى اليسون ١٨٦٩/١/٥ .

(٢) نفس المصدر مجلد ٦٣ من محسن خان الى كلارندون ١٨٦٩/٢/١١ وقد ارفق نسخة منه فى خطاب هموند الى السكوتير المساعد لمكتب الهند ١٨٦٩/٢/١٥ .

على رفع العلم الفارسي أو التركي كلما داهمته مشكلة ، وبناء على ذلك فمن الأفضل كما بين مكتب الهند اغفال هذا الموضوع في كل من لندن وطهران ، وربما كان من المناسب أن نذكر أن شيخ البحرين حاكم مستقل وسوف تلزمه الحكومة البريطانية بتطبيق نصوص المعاهدة التي عقدت معه أخيراً (١) .

في يوم ٥ مارس (٢) سلم كلارندون نبذة من هذا البيان الى محسن خان ، غير أن القائم بالأعمال لم يبد أي اهتمام بالموضوع ، فقد تلقى تعليمات جديدة من طهران تطالبه بإثارة الموضوع ، وقد قام بذلك في منتصف مارس غير أن كلارندون أحاله الى أرجيل الذي ارتبط بتلك المشكلة بصورة أقوى ، إلا أن محسن خان عند اجتماعه بأرجيل في بداية شهر أبريل لم يخرج بأية نتيجة ، فقد كرر له أرجيل ما سبق أن قيل في هذا الموضوع ، وهو أن السلطات في الهند تعتبر البحرين بلداً مستقلاً . وفي اجتماع آخر لمحسن خان مع كلارندون سلمه احتجاجاً آخر ليقدمه الى وزارة الخارجية في ١٣ أبريل ، وقد ارفق في الاحتجاج نسختين من خطابين كان قد كتبهما محمد بن خليفة وذكر محسن خان أنهما يشبتان سيادة فارس على البحرين .

أما الخطابان فقد بعث بهما محمد بن خليفة الى كل من الشاه وأمير فارس في أبريل ١٨٦٠ عندما كان يزور البحرين كل من المبعوث الفارسي

(١) نفس المصدر خطاب من ميرفيل الى هموند ١٨٦٩/٢/٢٧ .

(٢) مكاتبات حكومة الوطن سري مجلد ٦٣ خطاب من هموند الى ميرفيل ١٨٦٩/٣/٣ ومرفق مع مسودة الخطاب لمحسن خان ومن ام ١٠ اي جرانند . دق (السكرتير المساعد بمكتب الهند) الى هموند ١٨٦٩/٣/٥ .

والتركي ، غير أن الخطابين المشار اليهما لم يتركا أى انطباع لدى كلارندون ولدى مكتب شئون الهند الذى عاد فأوضح موقفه من جديد لكلارندون يوم ٢١ أبريل : « ان الحكومة البريطانية قد امتنعت حتى الآن عن الاعتراف لفارس سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بشرعية سيادتها على البحرين وأن أى تراجع عن هذه السياسة سوف يوجد ثغرة ينفذ منها حاكم البحرين لكى يتنصل من الالتزامات التى تعهد بها بالنسبة للمحافظة على الأمن فى الخليج والذى تعتبر الحكومة البريطانية الدولة الوحيدة التى نلزمه بتنفيذ هذا التعهد : » ان احلال سلطة فارس الواهية والبعيدة عن مراكزها على شئون المنطقة محل الدولة التى تتقلد بالفعل مسئولية حماية الخليج ، سوف يعرض السياسة البريطانية المتبعة منذ وقت طويل فى الخليج للخطر » غير أن أرجيل على أى حال لم يعلق الباب أمام مقترحات كلارندون القائلة بوجوب انتهاج سياسة تفاهم مع فارس حول قضية البحرين بهدف الحفاظ على المصالح البريطانية الواسعة فى فارس ، كما أشار الى استعدادة للايعاز الى حكومة الهند بتكليف المقيم البريطانى فى بوشهر بإبلاغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران عن أية اجراءات يعتزم المقيم اتخاذها ضد حاكم البحرين ليلبغها بدوره الى الحكومة الفارسية على سبيل المجاملة . وأضاف أرجيل بأن هذه الخطوة سوف لا تؤثر على أية اجراءات قد يتعين على المقيم اتخاذها بحكم الضرورة .

اتخذ أرجيل هذه الخطوة فى وجه معارضة شديدة من جانب مساعديه ، وعلى الاخص من جانب كيه الذى كان أكثر المسئولين البريطانيين الماما بمشكلة البحرين . وعلى الرغم من ذلك فقد أثر وزير الدولة الاستماع الى راي كلارندون وهنرى رولنسون ، الذى اختير عضوا بمجلس الهند والذى كان يؤيد تأييدا تاما موقف وزير الخارجية ،

وكان رولنسون قد أعرب في مذكرة الى أرجيل في آواخر مارس ضمنها رايه في الموقف وهو ، أن الموقف القانوني للحكومة البريطانية حول مشكلة البحرين ليس قويا ، وذكر بأن اتفاساق ١٨٦١ لا يمنع حكومة فارس من ممارسة سيادة ولو ضعيفة على مشيخة البحرين ، ومن ناحية أخرى كان رولنسون يتصور بأن هذا الموقف له مبرراته من وجهة نظر الاعتبارات التي أبدتها بريطانيا تأييدا لموقف حكومتها ، كما كانت الضرورة تقضى أيضا مصانعة فارس في سبيل أهداف سياسية أهم . » . ومما يؤسف له كثيرا كما يقول رولنسون أن نتخذ موقفا متشددا من فارس حول موضوع ليست له أى قيمة سياسية فى الوقت الذى قد نحتاج الى فارس والى كسب صداقتها فى كثير من المواقع ، دون أن يكون فى مقدورنا مجابتهها، وكان رولنسون يعنى الخلافات القائمة بين بريطانيا وفارس حول مناطق إقليم أذربيجان والحيرة وساحل مكران ، ويختتم رولنسون آراءه هذه بقوله ، بأنه من المؤكد أننا لو رفضنا مطالب الحكومة الفارسية جملة وتفصيلا دون أن نسعى الى الالتقاء معها فى منتصف الطريق فإن علاقاتنا معها سوف تسوء مما سيؤثر على موقف الوزير البريطانى فى طهران .

ان هذه النصائح بالاضافة الى موقف كلارندون نفسه من حكومة فارس قد دعت كلارندون الى ارسال رد ودى على احتجاج محسن خان وفى هذا الرد المؤرخ ٢٩ أبريل والذى ارسل عن طريق القائم بالأعمال الفارسى لم يتعرض كلارندون فيه الى موضوع سيادة فارس على البحرين وانما حاول قصارى جهده بأن يوضح لحكومة فارس أن حرص الحكومة البريطانية على أمن الخليج هو السبب الوحيد الذى جعلها تعتبر حاكم البحرين مسئولا عن الاتفاق الذى وقع عليه بل مضى كلارندون الى أبعد من ذلك ، فذكر فى رده بأنه اذا كانت حكومة فارس على استعداد لان

تتولى بنفسها الحفاظ على الأمن فى الخليج فان الحكومة البريطانية ستوافق على ذلك نظرا لأن ذلك سوف يعفيها من نفقات باهظة ، ولكن اذا لم يكن الشاه مستعدا لتحمل هذه المسئولية فان النتيجة ستكون الفوضى التى ستعم الخليج وفى ختام الرسالة أشار وزير الخارجية بأنه حرصا منه الى ارضاء الشاه فان الحكومة البريطانية سوف تقوم باخطار حكومة فارس مقدما بأية اجراءات رادعة قد تضطر الى اتخاذها ضد حاكم البحرين .

غير أن الخطاب رغم اعتدال لهجته لم يرض محسن خان الذى كان يسعى الى الحصول على تنازلات ولو طفيفة حول موضوع السيادة الفارسية تؤدى بدورها الى كسب رضا الشاه . فى هذا الرد تجاهل كلارندون موضوع السيادة الفارسية وركزا رده على موضوع أمن الخليج وهو الأمر الذى لم يكن يهم لا محسن خان ولا شاه فارس . وفى يوم ٨ مايو بعث القائم بالأعمال الفارسى فى لندن بخطاب الى كلارندون يستفسر فيه عما اذا كان وزير الخارجية سيوافق على تعديلين طفيفين على نص خطابه المؤرخ ٢٩ / ابريل ، الاول اضافة فقرة تنص على أن الحكومة الفارسية قد تقدمت باحتجاج تؤكد فيه حقوق السيادة التى تتمتع بها على البحرين وبأن الحكومة البريطانية قد وضعت ذلك الاحتجاج موضع الاعتبار أما الثانى فهو اضافة عبارة تنص على أن الشاه لديه الامكانيات الخاصة به للمحافظة على الأمن والنظام فى الخليج وبأن الحكومة البريطانية لن تتخذ أى اجراء ضد حاكم البحرين قبل ابلاغ الحكومة الفارسية مقدما بالاجراء الذى تنوى اتخاذه . ويبدو من طلب التعديل أن محسن خان قد استغل تسامح كلارندون من حيث التعديلين المشار اليهما آنفا لانتزاع

اعتراف من الحكومة البريطانية ولو بصورة غير مباشرة بالسيادة على البحرين .

غير أن كلارندون لم تنطل عليه تلك المحاولات ، ولهذا فقد قرر بالاشتراك مع أرجيل فى الأسبوع الثانى من شهر مايو الموافقة على مطالب الحكومة الفارسية بالنسبة للشرط الاول بينما رفضا الشرط الثانى كلية واضيف الى الخطاب ، على أساس اقتراح من أرجيل ، فقرة شرطية فيما يختص بإبلاغ حكومة فارس مقدما عن أية اجراءات تأديبية قد تتخذها الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالبحرين وجاء فى هذه الفقرة بأن الحكومة البريطانية لا توافق على تجريد المسؤولين البريطانيين من حماية الأمن فى منطقة الخليج ومن ممارسة سلطتهم فى فرض العقوبات على شيخ البحرين عن أية انتهاكات واتفاقيات معقودة اذا كان الإبلاغ عن هذا الاجراء لحكومة فارس قد يعطل تنفيذها على حساب الأمن فى الخليج وفى أواخر شهر مايو وضعت صيغة معدلة فى خطاب كلارندون المؤرخ ٢٩ ابريل لمحسن خان للنظر فيها وجاء هذا التعديل فى صدر الخطاب على النحو التالى : « تبادر الحكومة البريطانية الى الاعتراف بأنها قد تسلمت خطابا من حكومة شاه فارس تحتج فيه على تجاهل بريطانيا لحقوق السيادة الفارسية على البحرين وبأن الحكومة البريطانية بحكم ذلك قد وضعت هذا الاحتجاج موضع الاهتمام أما التوضيح الذى اقترحه أرجيل فقد اضيف فى ذيل الخطاب ، غير أن كلارندون الذى كان مصمما على مراعاة الشاه قد خفف من حدة اللهجة باضافة تعهد من الحكومة البريطانية بأرسال (خطاب مفصل) الى طهران عن أية اجراءات قد تتخذ ضد البحرين ، ولكن دون الإبلاغ عنها مقدما ، وعلى الرغم من تردد مكتب الهند حول مضمون صيغة الخطاب الا أنه لم يعترض عليه ، وفى شهر

يونيو ارسل الخطاب بصيغته المعدلة الى القائم بالأعمال الفارسي في لندن .

حاولت الحكومة الفارسية أكثر من مرة أن تجد تفسيراً لخطاب كلارندون حول العبارة التي أدرجت بموجب طلب محسن خان بما يوحي أنه اعتراف من بريطانيا بالسيادة على البحرين كحكومة فارس ، في حين أن الرسالة لم تكن تتضمن شيئاً من هذا القبيل ، ومما لا شك فيه أن كلارندون في محاولاته التعلق بسراب الصداقة الفارسية كان يسعى الى مهادنة فارس حول موضوع البحرين سواء من حيث فشله ، بالتأكيد على استقلال حاكم البحرين ، أو من حيث استعداده لابلاغ الحكومة الفارسية عن أية اجراءات قد تتخذ ضد البحرين ، كما أنه بعمله هذا قد سمح للفرس للعبث بشئون المنطقة ، وآتهم لن يترددوا في انتهاز تلك الفرصة .

وبعد فرار الشيخ محمد بن خليفة من البحرين لجأ الى الكويت ثم الى القطيف ، وفي القطيف عقد اتفاقاً مع حاكم يعتبر من أعدائه القدامى وهو الشيخ ناصر بن مبارك أحد المنشقين من آل خليفة ، والذي وصفه الكابتن جونز في عام ١٨٥٩ بأنه من الد أعداء السلام في الخليج ، كما انضم الى الاثنى منشق آخر هو محمد بن عبد الله ، لقد سعى الاثنان في اقناع الامير عبد الله بن فيصل بمساعدتهما بالاطاحة بعلى ابن خليفة والاستيلاء على السلطة . ولكن المحاولة على ما يبدو لم تنجح ، على الرغم من أن الامير عبد الله لم يعترض على اقامة الشيخ المخلوع في القطيف والسعى الى استرداد الحكم ، كما لم يعترض على جهود الزعيمين لجمع الانصار من بدو بني حجر سكان الاحساء ، وفي سبتمبر ١٨٦٩ دخل الاثنان الى البحرين بنحو ٥٠٠ رجل وبمجرد دخولهما البحرين نشبت الثورة بقيادة الحاكم السابق محمد بن عبد الله الذي كان قد اصطلح مع على بن خليفة ، وكان الاثنان في البحرين وقد قطع رأس على وتم الاستيلاء على

المنامة بعد معركة قصيرة واستبيحت المدينة لبنى حجر ، وبعد هذا استدار محمد بن عبد الله على حلفائه فأودع محمد بن خليفة السجن وأعلن نفسه الحاكم على البحرين .

وبمجرد أن علم بيلي بهذا الاعتداء اقترح على السلطات الحاكمة فى الهند القيام باجراء حاسم عن طريق فرض حصار على الجزيرة ، وارغام زعماء التمرد على الاستسلام وتنصيب عيسى بن خليفة حاكما على البحرين والاعتراف به ، كما اقترح مصادرة أموال وأملاك المتمردين ودفع حصيلتها لضحايا العدوان تعويضا عن الخسائر والأضرار التى لحقت بهم ، بالإضافة الى ابلاغ الامير الوهابى بقرار الحكومة البريطانية بفرض تلك العقوبات على المعتدين ، وفرض حصار على الاحساء الى أن ترد الممتلكات التى نهبها بنو حجر الى أصحابها ، وفى حين أقرت حكومة بومباى اقتراحات بيلي ، فان حكومة الهند لم تؤيد اتخاذ اجراءات متسعة ولم تصدر تعليمات الى المقيم الا بعد خمسة أسابيع ، واقتصرت على فرض الحصار على البحرين واعتقال قتلة الشيخ على بن خليفة والاعتراف بنجله عيسى حاكما على البلاد بشرط موافقة السكان . أما فيما يختص باملاك المعتدين فقد رأت الحكومة ارجاء هذا الأمر خوفا من أن يؤدى الى احراج الحاكم الجديد من الناحية السياسية ، وتطبيق نفس القرار على الاقتراح الخاص بتوجيه تحذير الى الامير عبد الله نظرا لأن تواطؤه فى الاعتداء لم يتأكد ، ومع ذلك فان القوة البحرية المطلوبة لم تتوافر لبيلي حتى يمكنه فرض الحصار على سواحل الاحساء ، كما أوعز الى بيلي أيضا بابلاغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران بالاجراء الذى قد يتخذه لى تكون الحكومة الفارسية على بينة منه .

وصل بيلي الى البحرين فى الأسبوع الثالث من نوفمبر ومعه أربع سفن ، وبعد حصار قصير امتسلمت حامية المحرق حيث كان يتحصن

الشيخ محمد بن عبد الله الذى أودع السجن مع محمد بن خليفة وعدد من أتباعه ، أما الشيخ ناصر بن مبارك فقد تمكن من الهرب الى الاحساء ، وبعد ذلك استدعى عيسى بن على من قطر حيث كان يشغل والى المنطقة هناك ، وتم تنصيبه حاكما على البحرين واعترفت به الحكومة البريطانية . ورغم تحفظات حكومة الهند اشترط بيلى على الشيخ عيسى مصادرة املاك زعماء التمرد وتعويض المتضررين من الاعتداء . وفى الوقت الذى كان فيه بيلى يقوم بتلك الاجراءات حاولت سفينة مسلحة قادمة من بوشهر اختراق الحصار ، فتم حجزها وتبين أنها تحمل مبعوثا من ميرزا مهدي ممثل وزارة الخارجية الفارسية فى بوشهر ومعه خطابات وهدايا لمحمد بن عبد الله وقد سمح بيلى للمبعوث بتسليم الرسائل الى حاكم البحرين ثم أمر بمصادرتها ، غير أن المتمردين لم يستفيدوا شيئا من تلك الرسائل التى بعث بها ميرزا مهدي الى الشيخ المخلوع والتى يهنئه فيها على استيلائه على السلطة فى البحرين ويؤيده فى ذلك .

وقد أدت الاجراءات التى اتخذها بيلى الى انهيار سليل من الاحتجاجات من الحكومة التركية والافارسية . وفى الأسبوع الثانى من يناير ١٨٧٠ قدم السفير التركى فى لندن احتجاجا من حكومته الى وزارة الخارجية البريطانية ضد اجراءات المقيم ، وأعرب فيها عن أسفه لتلك الاجراءات ، ووصفها بأنها قد وقعت نتيجة لعدم فهم بيلى بأن البحرين جزء من الاراضى التركية ، أما الحكومة البريطانية فقد رفضت الاحتجاج وأوعزت الى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية ببلاغ الباب العالى بأن حكومة صاحبة الجلالة لا يمكنها الاعتراف بسيادة تركيا على البحرين وبأن هذا الموقف سبق أن أوضحه اللورد بالمرستون فى بيانه فى شهر فبراير ١٨٥١ اما محسن خان فقد سلم

احتجاجه يوم ٢٢ يناير ثم عاد فعززه باحتجاج آخر اكثر تفصيلا بعد شهرين ، وقد ذكر فيه بأن حكومته تشعر بأنها قد جرحت من الاجراءات التى اتخذها بيلى ، بعدم ابلاغها بتلك الاجراءات وبقيام بيلى باحتجاز مبعوث ميرزا مهدي الى البحرين ومصادرة الرسائل التى كانت فى حوزته . وقد استاء كلارندون كثيرا من تصرفات بيلى واعتبرها اجراءات تتسم بالقسوة . وفى يوم ٢٢ مارس وبعد أن سلم محسن خان احتجاجه الثانى طلب كلارندون من مكتب شئون الهند تفسيراً لما حدث وأكد على أهمية هذا الطلب وقال « بأننا اذا أخذنا فى الاعتبار الخطابات التى تبودلت مع حكومة فارس بشأن البحرين فان التوقعات الخاصة بسياستنا مع تلك الدولة والتى أوضحناها لحكومة الشاه ونظرا للأهمية البالغة بالنسبة للمصالح الهندية والمصالح الامبراطورية بعدم اللجوء الى اتخاذ أية اجراءات قد تؤدي الى تعكير صفو العلاقات بين البلدين .

غير أن مكتب شئون الهند كان مترددا فى ارسال مثل هذا الايضاح ، وجاء فى رده الذى ارسل فى اليوم الثانى ما يفيد بأنه قد استلم من الهند صوراً للخطابات التى صادرها بيلى ، والتى تؤكد بأن زمرة القراصنة فى الخليج هى المسئولة عن مصرع شيخ البحرين الذى تعترف به الحكومة البريطانية ، والذي كان يلقي التشجيع والتأييد من المسئولين فى حكومة فارس . كذلك وصلت رسالة أخرى من ماير يعرب فيها عن استيائه وأسفه من اجراءات كلارندون مع محسن خان فى عام ١٨٦٩ ، وعلى الأخص بيانه للقائم بالأعمال الفارسى بأنه اذا كانت حكومة فارس ترغب فى انشاء قوة بحرية لها فى الخليج للمحافظة على الأمن والسلام فان الحكومة البريطانية لا تمانع فى ذلك ، خصوصا وأن هذا الأمر سوف يعفيها من التكاليف الباهظة فى هذه المسئولية وفى هذا الخصوص

أوضح الحاكم العام « ان حكومة فارس عاجزة فى الوقت الحاضر عن وضع حد للاضطرابات والعمليات القرصنية ، كما أنه ليس لديها أسطول لهذه المهمة حتى لو انها استطاعت الحصول على سفن حربية ، وأنه لا يمكن لنا أن نسلم اليها مسئولية الدفاع عن منطقة الخليج ، لأن ذلك سوف يفضب حكومة مسقط والرؤساء العرب فى الخليج الذين يرفضون مطالب الحكومة الفارسية ، كما أن الوهابيين بل والحكومة التركية سوف تعترض عليها ، وربما تتقدم بمطالب مماثلة بحقوق السيادة على المنطقة ، وهذا أمر يتعارض مع مسئوليتنا فى حماية الأمن والسلام فى الخليج . كما أن الالتزامات التى اتخذناها على عاتقنا للزعماء العرب بالمحافظة على الأمن فى الخليج وردع أية اعتداءات تقع على المنطقة واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الصدد والتعويضات عن الاضرار التى تنتج عن ذلك هى كلها من الأهمية بحيث لا يمكننا التنصل منها أو نقضها ويبقى أن الضمان الوحيد لاستتباب الأمن والسلام لحركة التجارة الدولية فى المنطقة هو القيام بتلك المسئوليات والتى قبلنا الاضطلاع بها بتردد ، وبموافقة اصحاب الشأن . وهى الواجبات التى تحملناها على مدى أكثر من نصف قرن والتى لا تستطيع حكومة فارس بامكانياتها المحدودة وبنفوذها الضئيل على قبائل الساحل ان تقوم بها .

ويستطرد ماير فيقول ، وبالإضافة الى المعاهدات التى عقدت مع الزعماء العرب والتى لا يجوز لنا أن نتخلى عنها بأية صورة من الصور فان الوقت المناسب لتشجيع مثل هذه المطالبات التى لا تقوم على أساس والتى عفى عليها الزمن ، وخلال فترة الاستقرار التى شهدتها المنطقة منذ أن تولينا الاشراف عليها تطورت حركة التجارة وتحول السكان العرب من القرصنة الى المهن السلمية والتجارية مستفيدين من الأمن الذى حققته

حمايتنا للخليج ، وها هي ذى السفن البريطانية ترتاد مياه الخليج من اقصاه الى اقصاه وآن رعايانا يستثمرون أموالا طائلة فى صناعة اللؤلؤ وفى الحركة التجارية مع العراق وفارس وشبه الجزيرة العربية ، وفى كل يوم تتجلى أهمية الخليج كشریان حيوى للتجارة بين البلاد الأوربية والشرق ، وحتى او عاد الفضل فى ذلك الى الاتفاقيات السياسية آنفة الذكر وحتى لو كانت فارس لديها القوة البحرية الكافية للسيطرة على الأمن فانه سيكون سياسة خرقاء او سلمنا مقاليد حراسة هذه المصالح المتعددة اليها ، وأن أقل محاولة من جانبنا للاقرار لها بهذه المسئولية فان ذلك سوف يؤدى الى انخفاض حكم التجارة والى انفجار الاضطرابات والصراعات المسلحة والقرصنة والسلب والنهب فى الخليج وستنحدر المنطقة كلها الى هاوية الفوضى التى استطعنا بقوتنا البحرية ان نحمى المنطقة منها طوال نصف القرن الأخير) .

لم يوافق ماير على اجراءات بيلى فى البحرين فحسب وانما أشاد بموقف شئون الهند وتم الايعاز الى كلارندون بتاريخ ٢٣ مارس بموافقة أرجيل على مقترحات الحاكم العام (باعتبار البحرين مشيخة مستقلة ليس لشاه فارس أى سلطان عليها) . والواقع أن وزير الدولة رفض جملة وتفصيلا كل ادعاءات فارس وانتقادات وزير الخارجية التى لم يكن لها مبرر على الاطلاق ، وأن أرجيل قد وافق على موقف الحاكم العام من حكومة فارس بوجوب تقديم تفسير مقبول عن سلوك المسئولين الفرس فى تشجيعهم لأعمال القرصنة التى تعرض حياة الناس للخطر والى فقدان ممتلكات الرعايا البريطانيين بالاضافة الى ما تشيعه من فوضى واضطراب فى المنطقة .

وقد نقل محمد بن خليفة ومحمد بن عبد الله بصحبة ثلاثة من كبار

مساعديهما الى الهند واودعوا السجن ثم نقلوا الى سجن شومار الذى مكثوا فيه حتى عام ١٨٧٧ عندما توفى محمد بن عبد الله وأحد زملائه تم نقل محمد بن خليفة وبقية السجناء الى عدن ، ثم بعد ثلاثة سنوات افرج عن اثنين من رفقاء الشيخ أما الشيخ نفسه فقد بقى فى السجن حتى عام ١٨٨٧ عندما أفرج عنه بشرط أن يعيش فى الأراضى المقدسة ولا يحاول العودة الى البحرين ، وقد توفى فى مكة عام ١٨٩٠ .

أمضى السيد عزان بن قيس العامين الأولين من حكمه مع القبائل الداخلية التى تناهضه وفى دعم مركزه فى أوساط القبائل التى كانت تؤيده وحقق فى ذلك نجاحا ملحوظا ، غير أن حكومة الهند لم تكن تؤيده وأن بيلى بالذات كان يعارض استيلاء عزان بن قيس على السلطة معارضة قوية ، ولم يكن يزكى التقارير التى كان يبعث بها اتكنسون من مسقط منذ شهر ديسمبر ١٨٦٨ ، وكان يؤيد فيها للمسؤولين ثبات سلطة عزان فى عمان وعلى عكس اتكنسون كان بيلى يعتقد بأن عزان حاكم أجوف ومتطرف وأن غالبية القبائل كانت تؤيد السيد تركى بن سعيد أما فيتز جيرالد حاكم بومباى فكان يؤيد رأى بيلى ، ولذلك فقد بعث فى الأسبوع الثانى من فبراير ١٨٦٩ برسالة الى ماير يقترح فيها رفع القيود على تحركات السيد تركى ، وذكر فى تلك الرسالة بأن السيد تركى على عكس السيد سالم أو السيد عزان فله كثير من الاتباع ، كما أنه ينتمى مباشرة الى الأسرة الحاكمة التى يدين لها معظم العمانيين بالولاء ، كما أن هناك اعتبارا آخر كما يقول فيتز جيرالد وهو انه اذا حصل السيد تركى على الحكم فى مسقط فان مشكلة معونة زنجبار لمسقط سوف تنحل تلقائيا نظرا لأن السيد تركى هو أحد انجال السيد سعيد وبالتالي فله الحق فى تلك المعونة ، فاذا وافق الحاكم العام على رفع الحظر عن السيد تركى

ومساعدته ففي تلك الحالة يمكن أن يسمح له بالتوجه الى مسقط على ظهر احدى السفن الحربية البريطانية أو ضمان وجود سفينة حربية في ميناء مسقط عند وصوله . وقد رأى ماير بأن ذلك الاقتراح يمكن أن يوضع موضع الاختبار ولكنه فصل بين موضوع ذهاب السيد تركى الى مسقط والتأييد العسكرى له ، وبالتالي فقد أشار الى فيتز جيرالد بأن السيد تركى لا ينبغي أن يسافر على سفينة حربية بريطانية ، أو ترافقه مثل هذه السفينة ، أو تقديم أى تعهدات له بالحماية أو المساعدة اذا ما قام بأى عمل اللطاحة بالحكم القائم فى مسقط .

ولم يبد السيد تركى أى ارتياح عندما أبلغ بقرار ماير ، وبأنه حر اذا شاء يذهب أو لا يذهب الى عمان ، وقال ، بأنه بدون مساعدة بريطانية لا يمكن أن يحقق أهدافه لأن الأمل ضعيف فى ذلك ، وذكر بأنه يفضل البقاء فى الهند مؤقتا لمراقبة الأحداث . وعلى الجانب الآخر كان السيد سالم ابن ثوينى يواصل نشاطه ، فقد توجه من بندر عباس الى ساحل الهدنة فى بداية عام ١٨٦٩ ، وهناك أخذ يقوم بمحاولات لكسب ود حاكمى دى والشارقة والقائد الوهابى فى البريمى لتأييده ، الا أنه لم ينجح . وفى بداية شهر ابريل نقل اتكنسون من مسقط ، وعين بدلا منه اللفتنانت كونويل ديسبراو الذى سبق له العمل بعض الوقت فى مسقط فيما بين ١٨٦٥ - ١٨٦٦ ، وكان الانطباع الأول لـديسبراو الحاكم الجديد فى مسقط انطباعا مشجعا ، فقد ذكر للمسؤولين بأنه وجد السيد عزان بن قيس رجلا نشيطا وسياسيا حسيفا ومقاتلا شجاعا ، وأنه طالما يوجد هناك منافس قوى للسيد عزان (اذا استثنينا السيد تركى باعتباره مناورا سياسيا عنيدا) وأنه طالما استمر السيد عزان فى خوض المعارك دفاعا عن البلاد وحدودها فاننا يمكن أن نعتبره حاكما كفئا . الا أن ديسبراو عاد

فغير رأيه هذا لا لأسباب تتعلق بما طرأ على موقف السيد عزان من تغيير
فحسب وإنما لاختلافه معه ، ففي منتصف شهر أبريل تسلس السيد ناصر
ابن السلطان ثوينى من مسقط وتوجه الى جواذر الواقعة على ساحل مكران
واستولى عليها . وقد قرر السيد عزان ارسال سفينة مسلحة لاعتقاله
واعادته الى مسقط ، لولا تدخل ديسبراو وطلبه من قائد السفينة الحربية
ترياد التى كانت موجودة فى مسقط أن تمنع سفينة عزان من التوجه الى
جواذر ، كما تدخل ديسبراو مرة أخرى فى الأسبوع الأخير من شهر مايو
ومنع السيد عزان من ارسال أسلحة عن طريق البحر الى بلكا على ساحل
الباطنة على أساس التعليمات التى صدرت اليه من حكومة الهند فى شهر
مايو لمنع أية عمليات بحرية من أى طرف من الأطراف سواء فى مسقط أو
فى غيرها من الموانئ حتى ولو اضطر الى استعمال القوة المسلحة وعندما
رفض السيد عزان الامتثال لطلب ديسبراو انزل ديسبراو علم حكومته
فى شهر مايو وانسحب الى السفينة المسلحة كلالى التى كانت راسية
فى الميناء .

وبعد ثلاثة ايام وصل بيلى الى مسقط على الباخرة ديهلوس وانتقد
ديسبراو على تصرفه المتسرع واوضح له بأن تعليمات الحاكم العام
تقتصر على مرور المسلحين فيما بين جواذر وبندر عباس وساحل عمان
فقط ، ولا تشمل التحركات داخل المياه العمانية ثم طلب منه اعادة رفع
العلم ، غير أن ديسبراو أصر على موقفه واشترط أن يقدم له السيد
عزان اعتذارا عن ذلك ، وقد ارسل السيد عزان الاعتذار المطلوب ،
وبالتالى فقد رفع العلم من جديد ، على الرغم من أن ديسبراو عاد مرة
أخرى الى السفينة ، وفى آخر ذلك اليوم تعرض ديسبراو لتصرف غريب
من جانب بيلى ، وقد بعث بتقرير عن هذا الحادث الى بومباى قال فيه :
(٣٤ - بريطانيا والخليج / ٢)

« فيما بين الساعة الخامسة والسادسة من مساء ذلك اليوم توجه الكولونيل بيلي الى الشاطئ ونزل على رصيف دار المعتمد البريطاني كما شوهد بعد ذلك وهو يجلس مع السيد عزان في شرفة منزله وكان بيلي يرتدى بذلة مدنية ومعه أعضاء المثلثية يرتدون نفس الملابس أيضا وكان الشيخ الخليلى والسيد عزان يشتركان في الاجتماع وكان كل شيء يبدو واضحا من السفينة كلاى وبعد انتهاء الاجتماع دلف بيلي الى قاربه ثم اطلقت ١٣ طلقة تحية من السيد عزان لبيلي ، وبعدها عاد الى سفينته ، وعند عودته اطلق بيلي هو الآخر ١٣ طلقة ردا على تحية السيد عزان » .

حتى ذلك الوقت لم تكن الحكومة البريطانية قد اعترفت بالسيد عزان حتى على أساس الامر الواقع ، وقد كان كل من اتكنسون وديسبراو يتنصل من الاجتماع بالسيد عزان ، وعندما كان الاثنان يبعثان برسائل اليه فقد كان ذلك يتم عن طريق الشيخ راشد بن ناصر كبير الحرث ، وعلى أى حال فلم تكن عند بيلي تعليمات تخوله الاجتماع بالسيد عزان أثناء زيارته لمسقط لتحقيق في الأسباب التى دعت ديسبراو الى انزال العلم البريطانى ، بل أن التعليمات التى كانت لديه تنص على عدم مقابلة السيد عزان أو التعامل معه . ولا يمكن التكهّن بشيء فيما دار من الحديث بين بيلي والسيد عزان في اجتماعهما مساء يوم ٢٧ مايو ، وان كانت الاشاعات قد ذكرت بأن بيلي قد حرض السيد عزان على شن هجوم على المواقع الوهابية في البريمي خصوصا وأن تلك الفترة كانت الفترة المناسبة لشن مثل هذه الهجوم ، وفي يوم ٧ أبريل اغتيل النائب والوهابي في البريمي تركى بن أحمد السديري عندما أطلق عليه الرصاص وهو في الشارقة التى توجه اليها لكسب تأييد للسيد سالم بن ثويني للاطاحة بالسيد عزان وعلى الفور دعا الشيخ زايد بن خليفة السيد عزان بن قيس

الى الزحف على البريمي واجلاء الحامية الوهابية منها ومن المحتمل ايضا ان يكون بيلي قد شجع السيد عزان على القيام بنفس المحاولة ، نظرا لان بيلي منذ فشل محاولته في الرياض عام ١٨٦٥ وهجومه الفاشل على الدمام عام ١٨٦٦ بالاضافة الى الانتقادات التي وجهها اليه الحاكم العام اصبحت ناقما على الوهابيين ، وبالتالي فمن المحتمل ان يكون بيلي خلال اجتماعه بالسيد عزان في ٢٧ مايو قد عرض عليه الاعتراف به حاكما على عمان مقابل طرد الحامية الوهابية في البريمي ، والذي يعزز هذا الرأي ان بيلي بمجرد عودته من لقائه بالسيد عزان بادر الى ارسال برقية الى الحكومة بمباي يحثها على الاعتراف بالسيد عزان وقد جاء في تلك البرقية : « بما ان السيد عزان قد اصبحت الحاكم الفعلي لعمان فليس هناك مناص من الاعتراف به ، وكان هذا الموقف من بيلي مفاجأة لحكومة بمباي على عكس موقفه السابق فقد ذكر تقرير سابق بعث به قبل ذلك مباشرة وصف فيه السيد عزان بأنه صنيعة للوهابيين ودعا الى تنصيب السيد تركي حاكما على عمان ولم يعرف السبب الذي جعله يتحول عن موقفه السابق ، بل ان بيلي نفسه لم يفصح عن سبب تغييره لموقفه من السيد عزان ، كما انه لم يذكر شيئا للمسؤولين في حكومة بمباي عن أحداث ٢٧ مايو عن اجتماعه بالسيد عزان ولم تعرف السلطات المسؤولة في بمباي عن هذا الامر الا من التقرير الذي بعث به ديسبراو في شهر اغسطس التالي ، ومن المحتمل ان تكون الانتقادات الكثيرة التي كان يوجهها ديسبراو ضد بيلي جعلت حكومة بمباي تضيق ذرعا بالمعتمد السياسي في مسقط وبالتالي فقد تجاهلت كل انتقاداته .

أما حكومة بمباي فلم توافق على مقترحات المقيم ، فقد كان فيتر جيرالد يرى ان السيد عزان لا يعتبر الحاكم الفعلي في عمان وانما كان وفق

تقارير ديسبراو مجرد شخص متشبه بالسلطة وبهذا أصبحت تقارير ديسبراو في نظر السلطات الحاكمة في بومباي غير موثوق بها نظرا لان أحداث ابريل ومايو قد جعلته يتخذ موقفا معاديا للسيد عزان ، كما جعلت علاقته بالمقيم تزداد سوءا نتيجة لتصوره بأن المقيم كان يسعى للحد من سلطته في مسقط ويشكك حكومة بومباي في كفاءته . وفي اواخر شهر يوليو أدلى ديسبراو ببيان صريح يعترض فيه على الاعتراف بالسيد عزان « زاعما أن الحكومة الحالية في عمان هي حكومة ضد الشعب وأن الشعب ضدها » ولقد كان هذا رأيا غريبا من ديسبراو في تلك المرحلة من ظروف عمان ، وبصفة خاصة وأن السيد عزان كان قد وطد نفوذه في جميع أرجاء البلاد بعد نجاحه في اقضاء الحامية الوهابية في البريمي .

وفي أوائل يونيو حضر الى عمان وفد من حكومة الرياض وكان يحمل بعض الهدايا للسيد عزان من الأمير عبد الله بن فيصل وخطابا منه يشير فيه « أنه لاحظ أن السيد عزان يلقب نفسه بالامام ، وأوضح له بأن أيا كان اللقب الذي يصبغه على نفسه فلا مفر من دفعه الزكاة التي درج حكام عمان على دفعها له . وبعد استشارة عزان للخليلى قبل هدايا الأمير الوهابي ، ولكنه لم يرد على رسالة الأمير . وفي نفس الوقت حضر وفد من قبائل النعيم في البريمي للاجتماع بالسيد عزان والاحتجاج لديه على الإجراءات التعسفية التي كان يقوم بها النائب الوهابي المتوفى ضدهم ويطلبون من عزان احتلال واحة البريمي . وقد ذكر ديسبراو في تقرير له الى بومباي بأن السيد عزان والشيخ الخليلى وافقا على طلب قبائل النعيم . وفي منتصف يونيو تحركت قوة عسكرية قوامها ١٥٠٠ رجل غالبيتهم من النعيم بقيادة صالح بن علي شيخ الحرث لاحتلال واحة البريمي ، وبعد معارك دامت ثلاثة أيام سلم القائد الوهابي عبد الرحمن

السديري ستين من رجال الحامية لهم ، وذلك فى يوم ١٨ يونيو وهكذا
« انقد الله العمانيين من ظلم الوهابيين ودحرهم خاسئين » بهذه العبارة
استهل خطابه الى بيلى غير آن ديسبراو لم يشاطر الامام فرحته وابتهاجه
بذلك الانتصار ، وذكر « اننى فى حدود قدرتى ورؤيتى للأشياء أعتقد أن
السيد عزان قد شن اعتداء على البريمى بغير وجه حق وأن على السيد
عزان أن يتوقع عملا انتقاميا من جانب الوهابيين » .

فى الوقت الذى كان السيد عزان يستكمل اجراءات احتلال واحة
البريمى ، قام السيد سالم بن ثوينى برحلة مفاجئة من دبنى الى داخلية
عمان فى محاولة للحصول على تأييد من القبائل ضد السيد عزان ، وقد
شملت رحلته نزوى وأزكى وبركا الموز ، الا أنه لم يوفق فى كسب تأييد
العمانيين ، ولو كان زعماء عمان يفكرون فعلا فى الثورة ضد السيد عزان
لقاموا بذلك لصالح السيد تركى وليس لصالح السيد سالم ، أما السيد
عزان فقد فطن للمحاولة التى قام بها السيد سالم ، وفى أول سبتمبر خرج
من مسقط يرافقه الشيخ صالح بن على وذلك لاختضاع قبائل وسط البلاد
وجنوبها وقبل خروجه قام السيد عزان باعتقال اثنين من زعماء النعيم
وأودعهم السجن وذلك تحسبا لما قد يقومون به من محاولات للتمرد ضده
بعد أن أعلنوا صراحة بأن السيد عزان لم يف بالوعود التى قطعها على
نفسه ، بدفع مخصصات لهم مقابل التأييد الذى منحوه له فى البريمى ،
وحذروه بأنهم قد يضطرون الى تحريض الوهابيين للعودة لاحتلال البريمى .
وقبل نهاية الشهر خضعت نزوى وأزكى للسيد عزان . وبعد أن فرغ
هو والشيخ صالح من هذه المنطقة توجهوا الى المنطقة الجنوبية وجعلان
لتصفية الحساب مع قبائل بنى بوعلى والجنبة الذين كانوا أبرز
المؤيدين للسيد تركى .

كان اهتمام ديسبراو يتركز على الأحكام التعسفية التي فرضها السيد عزان على مسقط أكثر من اهتمامه بنجاحه فقد حل العلم العماني الأبيض اللون - شغار رجال الدين - محل العلم العماني الأحمر ، كما كان المطاوعة (رجال الدين) يحكمون الناس بالقوة ولم يكتفوا بفرض المذهب الإباضي على سكان مسقط فحسب وإنما حاولوا تطبيق هذا المذهب على غير المسلمين وبصفة خاصة على الهنود وأصدروا تعليمات وقوانين صارمة تحدد نوع الزي الذي ينبغي على الهنود أن يرتدوه ، كما أخذت العناصر المتطرفة في تطبيق تلك الإجراءات تطبيقا تعسفيا وكانوا يطوفون بالشوارع والطرق بحثا عن العصاة والمتمردين كما حظروا التدخين في الأماكن العامة وكذلك عزف الموسيقى . وفي النصف الأخير من عام ١٨٦٩ حاول العمانيون تنفيذ هذا الحظر حتى على الهنود المقيمين في مسقط وأخذوا يرغمونهم على حلق ذقونهم بحجة أنها كانت كثيفة . وقد أمضى ديسبراو معظم أوقاته في شهر يوليو في توجيه الاحتجاجات الى حكومة عزان عن تصرفات رجال الدين من اتباعه ولكن دون نتيجة ، ولم يكن في وسع ديسبراو أن يعمل شيئا لوقف التصرفات التعسفية المفرطة والتي كانت تمس أهل البلاد أنفسهم خصوصا الإجراءات العرفية لمصادرة العقارات والممتلكات الخاصة بآل بوسعيد :

وفي التقارير التي بعث بها ديسبراو الى المسؤولين في الهند خلال النصف الثاني من عام ١٨٦٩ أكد فيها أن نظاما كهذا لا يمكن أن ينال التأييد الشعبي ، فضلا عن الاحتفاظ بمثل هذا التأييد لفترة ، وبالتالي فإنه لم يكن يعير الاهتمام للأنباء التي كانت تصل الى العاصمة عن الانتصارات التي كان يحرزها السيد عزان داخل عمان ، كما أكد أيضا بأن العمانيين يؤيدون السيد تركي ، وما أن يصل السيد تركي الى عمان فإن العمانيين

سوف يتوافدون عليه من كل مكان بجموعهم الغفيرة ، أما بيلي فقد كان يرى عكس ذلك وقال : « اننى قد اكون ايدت فكرة الاعتراف بحاكم من أسرة آل بوسعيد قبل ثلاث سنوات من هذا الوقت اما الآن فاننى اتصور أن جميع الأوساط العربية والأجنبية متفقة على أن مثل هذا الاعتراف سيؤدي فعلا الى استقرار الامور فى الدولة بصفة دائمة غير أن هذه الفرصة قد ذهبت الآن الى غير رجعة وأن الشيء المنطقى الوحيد هو أن نعترف بالسيد عزان . » وانهز بيلي فرصة زيارته الى بومباى فى أوائل أكتوبر لكى يبحث فيتز جيرالد على اتخاذ تلك الخطوة ، غير أن حاكم بومباى لم يقتنع برأيه وأوضح له بأن السبب الأساسى الذى أبقى على عزان فى الحكم حتى الآن هو الحظر الذى فرضناه على العمليات الحربية فى البحر ، ولولا ذلك لكان فى امكان السيد سالم أو السيد تركى الاطاحة بالسيد عزان بمنتهى السهولة ولهذا السبب كان الحاكم العام مترددا ازاء تلك المشكلة فقد كان حجم التقارير الواردة اليه من مسقط وتنوع مضامينها أمرا يثير الحيرة . ولما كانت علاقة فيتز جيرالد بالسيد عزان سيئة للغاية فقد تعذر الاعتماد على صحة هذه التقارير . والواقع أن ماير كان يشك كثيرا فى كفاءة ديسبراو وبعد نظره ، وهى الصفات التى لا بد منها فى أى معتمد سياسى بريطانى خصوصا فى تلك المرحلة الدقيقة من العلاقة . وفى شهر أكتوبر بعث ماير برسالة الى فيتز جيرالد يقترح نقل ديسبراو وتعيين شخص آخر بدلا منه ، ولكنه أكد على أن تتم عملية النقل بأسلوب لا يجرح مشاعر الكولونيل ديسبراو أما بالنسبة للسيد عزان فقد رأى ماير كخطوة وحيدة أن يقوم بيلي بزيارة مسقط فى طريق عودته من بومباى الى الخليج وأن يحاول جمع معلومات دقيقة بقدر الامكان عن أوضاع السيد عزان واحتمال استمراره فى الحكم .

وقبل مغادرة بيلي بومباى وصلته معلومات من مسقط بأن المعتمد

السياسى قد دخل فى نزاع مع حكومة عزان ، وفى الأسبوع الثانى من شهر أكتوبر سلم المعتمد السياسى لحكومة السيد عزان تحذيرا بأن السيد ناصر بن ثوينى الذى كان قد استولى على السلطة فى جواذر قد يقوم بهجوم على مسقط عن طريق البحر للاطاحة بالسيد عزان وبحكم التعليمات التى لديه لمنع الاشتباكات المسلحة فى البحر بين المتنافسين على السلطة طلب ديسبراو من طاقم السفينة المسلحة كلايد أن يتخذ موقعا له بالقرب من قلعة الجلالى ليحول بين السيد ناصر وبين القيام بهجوم على مسقط ، وفى يوم ١٥ أكتوبر نفذ قبطان السفينة المسلحة هذا الأمر غير أن الحامية العمانية المراقبة فى قلعة الجلالى أخذت تطلق مدافعها عليه . ولهذا طالب ديسبراو بتفسير عن هذا الاجراء من الشيخ سعيد بن خلفان الخليلى والى مسقط ، وقد ردت عليه حكومة عزان بأن رجال الحامية لم يتعرفوا على السفينة لأنها كانت راسية فى غير موقعها ، غير أن ديسبراو رفض تلك التفسيرات ورد عليهم يقول بأن علم كلايد كان واضحا وبأن اطلاق المدافع تم من مسافة أربعين ياردة ، واستمر لمدة ثلاثين دقيقة ، وفى نفس ذلك اليوم بعث ديسبراو ببرقية الى حكومة بومباى يطلب منها تزويده بالتعليمات التى سوف يتخذها حيال هذا الأمر ، وارسال سفينة حربية اليه لدعم موقفه وقد احوالت سلطات بومباى اقترح ديسبراو الى الحاكم العام واقترحت ايفاد الكولونيل بيلى الى مسقط لمطالبة حكومة السيد عزان بتقديم اعتذار رسمى عن الحادث ، واذا لم يفعل فعليه أن يأمر بإجلاء الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم من مسقط واقترحت أن ترافقه السفينة الحربية دافين التى كانت يومئذ فى ميناء بومباى لاجراء العمرة عليها . وقد أيد ماير الاقتراح وأضاف بأنه يمكن لبيلى أن يقوم بسحب الممثل البريطانى من مسقط اذا رأى أن الأمر يستوجب ذلك ، كما أنه من ناحية أخرى اذا ما تأكد لبيلى أن اتهامات ديسبراو لا أساس لها من الصحة فيتعين

عليه أن يعين مسئولا آخر على الفور ، وعلى ألا ترسل أية تعليمات الى
ديسبراو خلال تلك الفترة .

عارض فيتز جيرالد الاقتراح الخاص بتجريد ديسبراو من سلطاته
بتلك الطريقة التي تتسم بالتحيز : « .. » وقد بعث ببرقية الى ماير يشير
فيها الى وجود حزازات شخصية بين ديسبراو وبيلي ، واذا كان يتفق
مع ماير في عدم صلاحية ديسبراو من بعض النواحي فان المسؤولية تقع
على بيلي ، ولا شك أن بيلي سوف يخطئ ديسبراو وسوف يستبدل به
مسئولا آخر في انتظار التعليمات الرسمية الخاصة بنقله أو أن يبعث
بيلي برسالة تلغرافية بالنسبة لهذا الموضوع « اننى مستعد لنقل ديسبراو
بأى شكل من الأشكال ، غير أن صلاحية نقله لا يجوز أن تعطى لبيلي وقد
وافق ماير على هذا الرأى وبعدم تخويل بيلي أية صلاحيات للتصرف فى
موضوع ديسبراو ، وأصر فى نفس الوقت بتعيين معتمد سياسى جديد
لمسقط .

لم تكن السفينة دافين جاهزة للعمل قبل أول نوفمبر ولهذا فلقد
اضطر ماير الى الاتصال بالسير ليوبولد هيث ، قائد أسطول الهند الشرقية
لتزويده بسفينة أو سفينتين من الحجم الصغير للتوجه الى الخليج حيث
تبقى تحت تصرف المقيم السياسى لاستخدامها فى تسوية المشاكل ومعاينة
الذين تمردوا فى البحرين وقتلوا حاكمها وقد وافق هيث على إرسال
ما توفر لديه من السفن الا انه اعترض على مسألة اخضاعها لاشراف بيلي .
وعلى صعيد آخر كان العمل يجرى بسرعة فائقة لاعداد السفينة دافين .
وفى أول نوفمبر انتهت أعمال التجديد فيها وكلف قائدها بالابحار فورا
الى مسقط ثم منها الى البحرين لتقديم ما يحتاج اليه بيلي من مساعدات .
أما بيلي نفسه فقد غادر بومباي على السفينة ديلهوس ووصل الى مسقط

يوم ٣٠ أكتوبر ، ولكنه لم يطلع ديسبراو على أى شىء من خطته ، كما لم يستفسر منه عن تفاصيل الهجوم الذى وقع على السفينة كلايد ، وبدلاً من كل هذا استقبل وفداً عمانياً برئاسة الشيخ ناصر بن راشد زعيم الحرث واحد مستشارى السيد عزان ، وكان يحمل تفويضاً من الامام بشرح وجهة النظر العمانية حول حادث كلايف ، وقد ذكر الشيخ ناصر بأن ضرب السفينة كلايف لم يكن مقصوداً لأن ديسبراو لم يبلغ السلطات العمانية بعزم السفينة على تغيير موقعها ، كما ذكر أيضاً بأن العلاقات بين حكومة الامام والمعتمد السياسى البريطانى فى مسقط قد تدهورت الى أدنى حد ، وبأن تقدم الحكومة العمانية اعتذاراً رسمياً ، وفى نهاية ذلك اليوم كان الاعتذار قد سلم الى بيلى ومعه خطاب من السيد عزان يشكو فيه من تصرفات ديسبراو ويتهمة بمحاولة تخريب العلاقة بين البلدين ، كما وصل اعتذار آخر من السيد عزان فى يوم ٤ نوفمبر الا أن بيللى لم يقتنع بالاعتذارين رغم قبول ديسبراو لهما ، وذكر بأن الخطاب بغير خاتم الدولة وأن أفراد الوفد الذى وصل لتسليم الخطاب كان مؤلفاً من أعضاء غير رسميين باستثناء الشيخ ناصر بن راشد ، بل ان أحد أعضاء الوفد كان شخصاً فارسياً جاء الى مسقط هارباً بعد أن قام باغتيال شقيقته وعلى الرغم من اقتناع الحاكم العام بآراء ديسبراو الا أنه شك فى صحة الأسباب التى أوردها العمانيون فى خطاب الاعتذار . وكان المقروض أن يضع الخليلى خاتم الدولة على خطاب الاعتذار ومع كل ذلك فقد أبدى الحاكم العام استعداداً لقبول الاعتذار العماني اذا أكد بيللى بأن الاعتذار اعتذار رسمى وسليم .

صدرت الأوامر بنقل ديسبراو يوم ٢٠ نوفمبر ، وعين فى مكانه الماجور كوتون وى الذى كان يشغل المساعد الاول للمقيم . وقد كان من الأسباب

الرئيسية للخلاف بين ديسبراو وبيلي هو العلاقة الرسمية الغربية التي كانت قائمة بينهما لأن ديسبراو لم يكن يخضع للمقيم في تلقيه التعليمات وإنما كان يتلقاها من حكومة بومباي ويتصل بها مباشرة ، ومع ذلك فلا يمكن القول بأن ديسبراو لم يكن يخضع لتعليمات بيلي البتة . وكان من النتائج المؤسفة لذلك الوضع أن المعتمد السياسي في مسقط لم يكن يزود بيلي بالمعلومات والتقارير عما يجري في عمان ، كما كان بيلي في نفس الوقت يتصرف بالنسبة لشئون عمان دون استشارة ديسبراو أو اطلاعه على ما يتخذه من خطوات . وتصحيحا لهذا الوضع أوضحت حكومة بومباي نكوتون وبي عند تعيينه بأن يعتبر نفسه مسئولا عن أعماله أمام المقيم السياسي في الخليج وأن تتم اتصالاته بحكومة بومباي عن طريق المقيم ، لا في الأحوال الطارئة التي تستدعي الاتصال المباشر بحكومة بومباي . وفي يوم ٨ يناير ١٨٧٠ تسلم وبي عمله في مسقط . أما ديسبراو فلا نعتقد مطلقا أنه أسف لخروجه من مسقط نظرا لأن الأشهر التسعة التي قضاها في مسقط كانت فترة حرجة بالنسبة له ، وكان واقعا بين حكومة متطرفة من ناحية ورئيس غيور من ناحية أخرى ، وبالرغم من كل أخطاء ديسبراو فلم يكن من المناسب إطلاقا أن تتخذ ضده كل تلك الاجراءات الانتقامية . وكان الناس في مسقط يتهمسون عن طبيعة العلاقة بين بيلي وديسبراو ، ويقولون بأن ديسبراو كان يتصرف بعكس ما كان يطلبه منه بيلي ، وكان أهل مسقط يعتقدون أن سبب ذلك الوضع هو النفوذ الذي كان يتمتع به بيلي في أوساط رؤسائه والذي يعود الى صلة النسب التي كانت تربطه بملكة إنجلترا (١) .

(١) الخطابات السرية المتفرقة مجلد ٥، خطاب من ديسبراو الى جون ٣٠/١٠/١٨٦٩ (رقم ٦٣٢ الادارة السياسية) .

كان الخلاف بين ديسبراو المعتمد السياسى فى مسقط وبيلى المقيم السياسى فى الخليج أحد الأسباب فى نقص المعلومات الحقيقية عن الأوضاع السائدة فى عمان وكانت قرارات ديسبراو تتأثر بكراهيته لبيلى وبسلبيته تجاه السيد عزان ورجال الدين المتنقلين فى عمان ، بينما كانت نقمة بيلى على ديسبراو أحد الأسباب فى نقص معلوماته عن الأحوال السياسية فى عمان وإساءة فهمه لها ، وحتى أواخر عام ١٨٦٩ كان بيلى يتصور أن نظام السيد عزان وهابى فى مضمونه وشكله ، لعل بيلى فى ذلك التصور كان متأثرا من التطرف الدينى لذلك النظام ولجهله بالمعتقدات والممارسات الإباضية مما دعاه الى أن يقرن النظام بالنظام الوهابى ، وكان المفروض على أى حال أن يكون طرد الحامية الوهابية من البريمى عاملا يسهم فى تحرير بيلى من تلك التصورات على النظام وعلاقته بالوهابيين ، وإيا كانت أخطاء بيلى وديسبراو فإنها فى التحليل النهائى ليست دليلا على تقلب السياسة البريطانية تجاه مسقط خلال عام ١٨٦٩ بقدر ما كان تضارب المواقف والآراء بين المسؤولين البريطانيين عاملا فى تفجير المناقشات حول تلك المشكلات بين كل من حكومة الهند ومجلس شئون الهند ، ووزارة الخارجية البريطانية .

وفى صيف عام ١٨٦٩ عاد كلارندون الى تبنى فكرة استغلال معونة زنجبار للتلويح بها لانتزاع بعض التنازلات حول تجارة الرقيق ، ولهذا فقد كتب يستفسر من مكتب شئون الهند فى شهر يوليو عما إذا كان سيوافق على ربط إلغاء المعونة بإلغاء تجارة الرقيق كما تساءل أيضا عما إذا كان اغتصاب السيد عزان للحكم فى مسقط قد ألغى قرار كائنج ، كما دعا الى إبلاغ السيد ماجد بعدم الاستمرار فى دفع المعونة الى مسقط إذا

ما وافق على اصدار قانون بحظر تجارة الرقيق فى زنجبار (١) غير أن كيه كان يعارض هذا الرأى على طول الخط ، وذكر لأرجيل : « اننا يجب أن نتفق أولا على ما اذا كان اعفاء السيد ماجد ومن يخلفه فى الحكم من بعده من الاستمرار فى دفع المعونة صوابا أو خطأ ؟ فاذا اعتبرناه صوابا فان هذا الاعفاء يصبح من حقهم سواء قبلوا أو لم يقبلوا بحظر تجارة الرقيق ، وأما اذا اعتبرنا الأمر بالعكس فان حظر تجارة الرقيق من جتبههم لا تبرر لنا أن ننتهج سياسة غير عادلة تجاههم غير أن أرجيل فضل على أى حل أن يستنير برأى كلارندون الذى بعث فى ٣٠ يونيو بمذكرة الى ماير حول موضوع عمان بشكل عام وموضوع المعونة بوجه خاص وقد ذكر : « انه يبدو من المحتمل ألا يتمكن السيد سالم من استعادة الحكم فى عمان كما أن السيد تركى بن سعيد ليست لديه الامكانيات لتولى الحكم دون مساعدة خارجية ، وبالتالي فليس أمام الحكومة البريطانية خيار سوى الاعتراف بالسيد عزان ولكن بشرط أن نوضح للسيد عزان ، أن اعترافنا به لا يلزمنا بتأييد أية اتفاقيات عقدها السيد ثوينى مع كل من حكومة فارس وسلطان وزنجبار سواء بشأن تجديد عقد تاجر بندر عباس أو بمعونة زنجبار ، وبالأحرى ينبغى ابلاغ السيد عزان بأن معونة زنجبار لمسقط تعتبر فى حكم المنتهية ، وعلى هذا الأساس فقد ذكر أرجيل لماير :

« أيا كانت التزامات الحكومة البريطانية بممارسة الضغط على حكومة زنجبار بالاستمرار فى دفع المعونة للخلفاء الشرعيين للسيد سعيد

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٣ خطاب من سبريج رايس الى ميرفيل ١٨٦٩/٧/١٩ وخطاب ار اوتري (الوكيل المساعد بوزارة الخارجية الى ميرفيل ١٨٦٩/٥/٢٩ فى نفس المجلد .

ابن سلطان طالما ظلوا في السلطة نظرا لانتقال الحكم الى أسرة أخرى وبالتالي فانكم تستطيعون ابلاغ سلطان زنجبار بأن حكومتكم ترى أن الاتفاق الذي تم التوصل اليه عام ١٨٦١ بشأن المعونة قد أصبح ملغى نتيجة لخلع السيد سالم من سلطة الحكم ولا يمكنني أن أتصور أنه يتعين علينا ، بالنظر الى قرار ١٨٦١ ، ان نضع في الاعتبار الظروف العديدة للثورات والثورات المضادة في عمان والمترتبة من أحداث لم يكن في وسعنا السيطرة عليها (١) .

ان ما كان يريده كلارندون وأرجيل هو ان يوضع هذا الحل موضع الاختبار فاذا تم الاعتراف بعزان واعتبر قرار كاننج قرارا ينطبق على افراد أسرة آل بوسعيد من السلالة الابوية للسيد سعيد بن سلطان أو من أحد أتجالة مباشرة فلم يبق هناك مبرر لدفع المعونة الى حكومة مسقط ، سيما وأن وقف المعونة سوف يستتبعه بالضرورة حظر تجارة الرقيق في زنجبار الامر الذي يحقق هدف الحكومة البريطانية دون أن تتحمل الخزينة البريطانية اى أعباء مالية في هذا الشأن ، غير أن القضية كانت تنطوي على أكثر من الاعتبارات المالية الزهيدة ، كما اشار الى ذلك أرجيل في مذكرة رسمية بعث بها في شهر أبريل وجاء فيها : « قد يكون صحيحا أن الحكومة البريطانية قد وسعت من مفهوم صيغة قرار كاننج بحيث تجاوز المعنى الاصلى المقصود منه سواء تمت هذه الاجراءات من قبل الزعماء العمانيين انفسهم أو من جانب الحكومة وهو ما كانت تستهدفه السياسة البريطانية نفسها غير أنه يبدو لى أن كل ما وسعنا في مفهوم القرار المشبار اليه

(١) الخطابات السرية الى الهند مجلد ١١ خطاب من وزير الدولة

الى الحاكم العام ١٨٦٩/٧/٣٠

بحيث يتحول الاتفاق المترتب عليه من اتفاق بين أفراد أسرة واحدة إلى اتفاق بين دولتين منفصلتين ، وهو الأمر الذي سعيينا إليه لتحقيق أهداف الحكومة البريطانية وهو التزام ينبغي علينا التمسك به . . كما أن هذا الاجراء يعتبر في المقام الاول نتيجة لسياستنا وبالتالي فنحن ملتزمون اخلاقيا بتأييده » و اضاف كيه يقول ليس ثمة دولة تحترم نفسها يمكن أن تدخل في اتفاقات تخدم أهدافها في فترة زمنية محددة ثم تعود فتنقض تلك الاتفاقات اذا ما تعارضت مع أهدافها ، فاذا كان لابد من التخلي عن مسقط وأن نرى في الاجراءات التي اتخذتها حكومة اللورد كاننج باعتبارها اجراءات أملت لها ظروف سياسية لم تعد قائمة الآن فاني أخشى أن نتهم بأننا نقرر أمورنا وفقا للمصلحة الآتية فحسب (١) .

اكتشف ماير اللعبة التي كان يزاولها كلارندون ، وجاؤل أن يتجنبها ، وقد تساءل عن المورد الذي يعيش منه السيد تركي لو تقرر وقف المعونة السنوية له . وبموجب الاتفاق المعقود بين السيد تركي والسيد سالم في سبتمبر ١٨٦٧ ، فإنه يحق للسيد سالم أن يتقاضى معاشا سنويا مقداره ٧٢٠٠ ريال نمسوى تدفع من ضمن المعونة المخصصة لمسقط من زنجبار بشرط عدم تدخل السيد سالم في شئون مسقط وبما أن السيد ماجد آوقف دفع المعونة الى مسقط منذ شهر مايو ١٨٦٨ فقد اضطرت حكومة بومباي الى أن تتحمل دفع ذلك المبلغ اليه ، إلا أنه ليس من المعقول اطلاقا أن تستمر حكومة بومباي في دفع هذا المعاش لاجل غير مسمى . وعندما عاد ماير الى موضوع السيد عزان بن قيس رأى بأن السبب الذي يشجع على الاعتراف بالسيد عزان هو احتمال

تعرضه لهجوم انتقامي من الوهابيين عقابا له على طردهم من حامية البريمي، كما أن أي انتصار للوهابيين في عمان قد يتمخض عن عودة السيد سالم إلى الحكم إلى سيطرة الوهابيين على عمان ، وقد أشار ماير في مذكرته بأننا قد نأسف أو اعترفنا بحكومة السيد عزان بن قيس قبل الآن ، اذ ربما وجدنا أنفسنا في مجابهة مع اقوى دولة في المنطقة ، وأضاف ايضا بأن الحكومة البريطانية لا يسعها أن تغض الطرف عن احتمال وقوع كافة الدول البحرية في الخليج تحت سيطرة الوهابيين وهو امر محتمل اذا استمرت الحكومة البريطانية في عدم اعترافها بالسيد عزان ، ورغم ذلك كما يقول الحاكم العام ، فاننا لا نستطيع الجزم بأن الاعتراف بحكومة السيد عزان قد تساهم في تعديل موقفه في صراعه مع الأمير الوهابي بما يضمن له الانتصار على الوهابيين ، واذا كنا سنأسف من امتداد النفوذ الوهابي إلى عمان الا أنه لا توجد لدينا أية وسيلة لمنع مثل هذا الأمر دون أن نتورط في تعقيدات سياسية مقبلة (١) .

وعند وصول خطاب ماير أجيل إلى مجلس شئون الهند للبت فيه وقد زعم فريز بأنه أصيب بصدمة عنيفة من سياسة الجبن التي تنتهجها حكومة الهند تجاه عمان وأوضح بأن هذه المرحلة هي أسوأ مرحلة في تاريخ تدهور حكومة وبلد مزدهرين نتيجة لتدخلنا غير الموفق من ناحية وامتناعنا عن اتخاذ الاجراءات الصحيحة من ناحية أخرى . ويرى فريز أن المشكلة قد بدأت باعتراف الحكومة البريطانية بالسيد سالم في عمان ، وفي ذلك الوقت لم يكن الحاكم العام يؤيد الاعتراف بحاكم يعتدى على والده وفضل

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد (٥) من الحاكم العام

إلى وزير الدولة ١٨٦٩/١١/٩ (رقم ٨ الادارة الخارجية) سري .

أن يقوم المعتمد السياسي البريطاني بالانسحاب ، غير أن حكومة الهند عادت وقررت الاعتراف بالسيد سالم ، ومن ذلك الاعتراف ونجن نير بوضع مائع ونسبهم في تدمير سلطنة مسقط ونمهد الطريق لمجيء الوهابيين . وأضاف فرير أن الحاكم العام السابق لورنس لم يعارض استيلاء السيد تركى على السلطة وقد كان يرى فيه حاكما شجاعا وكفئا ويتمتع بتأييد أهل البلاد ويستطيع الاطاحة بالسيد عزان وليس حسب بل انه حال بين السيد ماجد وبين القيام بخلع السيد عزان من السلطة . ولم يفهم فرير الاسباب التي حملت لورنس الى اتخاذ ذلك الاجراء ، ولو كان المسئولون في حكومة الهند كما يقولون دائما انهم يعملون من أجل استتباب الامن والسلام في الخليج فلماذا لم يتدخلوا لوقف المجازر والفوضى في المنطقة؟ خصوصا وانهم كانوا سيتدخلون ان عاجلا أو آجلا ، والا فيعليهم أن ينسحبوا من عمان نهائيا . كان فرير يؤيد الانسحاب لانه كان يعتقد بأن هذا الانسحاب سوف يؤدي حتما الى سقوط السيد عزان ووثوب السيد سالم أو السيد تركى الى الحكم ، غير أن الانسحاب من جهة أخرى سوف يمهد الطريق للوهابيين أو الفرنسيين بأن يتدخلوا ، والى اندلاع الاضطرابات داخل عمان ، وذلك على حساب المصالح البريطانية والهندية في المنطقة ، ولهذا الاسباب كان فرير يدعو الى تقديم المساعدة الى أفراد أسرة السيد سعيد بن سلطان ، والأفضل أن يكون السيد تركى لكى يتسنى له الاستيلاء على الحكم شريطة أن يوافق على أى تعديل على قرار كائن قد ترى حكومة الهند ادارجه ضمن القرار ، ولكن فرير لم يكن يستطيع تحديد نوعية التعديل المطلوب ، ولكنه كان يفضل المضى فى دفع المعونة المقررة للسيد تركى مؤقتا من جانب حكومة الهند مع ابلاغ سلطان زنجبار

بأنه قد يتعين عليه دفع هذا المبلغ فى النهاية ، ولتحقيق هذه الغاية يقترح
فرير إيفاد مبعوث الى كل من مسقط وزنجبار على ظهر إحدى السفن
الحربية لبحث الاقتراح مع الأطراف المعنية (١) .

كان السير جورج كلارك العضو الوحيد من أعضاء مجلس الهند
الذى له خبرة بشئون مسقط ، والذى كانت وجهة نظره تختلف عن وجهة
نظر فرير فى تقييمه للمبادئ والقضايا المتصلة بمشكلة مسقط وزنجبار ،
كما كان الشخص الوحيد الذى يعمق فى دراسة هذه المشكلة فقد طالب
بعدم إعفاء زنجبار من دفع المعونة وان زنجبار قد وافقت على ذلك بمحض
إرادتها مقابل احتفاظه بالسيادة على زنجبار ويضيف السير جورج بأن
قرار كاننج لم يحقق السلام المنشود بين الدولتين فحسب وإنما ضمن
استقلال أحدهما عن الأخرى بصورة نهائية وهذا هو نفس رأى كيه ،
كما أوضح بأن تلك الشروط قد أقرتها حكومة الهند ولم يكن أى منّا
بطبيعة الحال يتصور أن ذلك الاجراء هو اجراء مؤقت . كان السيد برغش
ابن سعيد قد ناقش هذا الموضوع عند صدور القرار واعتبره اتفاقا دائما
وعلى هذا الأساس أصبحت المعونة التى تدفعها زنجبار هى ثمننا لاستقلالها
عن مسقط ، وعلى أساس هذا يمكن إعفاء زنجبار من دفع تلك المعونة نظير
التنازلات التى تقدمها بالنسبة لتجارة الرقيق ، ورغم ذلك لا يمكن اعتباره
حلا نهائيا لمطالب مسقط فى زنجبار ، وكان السير كلارك قد أعرب عن
استيائه من المناقشات العقيمة والتذبذب والمراوغات التى اتسمت بها
السياسة البريطانية فى مسقط فى الفترة الأخيرة ، وعلى الأخص حول
موضوع السيد / عزان بن قيس نظرا لأن السير كلارك لم يكن ضد السيد
عزان ، ليس باعتباره وهابيا أو خاضعا للوهابيين ، وبالنسبة لى فأننى

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد (٥) محضر فرير

١٨٦٩/١٢/٢٢ خطاب خارجى (سرى) رقم ١٨ المؤرخ ١٨٦٩/١١/٩ .

اعتبر الوهابية هي (البعبع) الذي يهدد مصالحنا وفي نظري أن السيد عزان يعتبر في جميع المقاييس أنه يتمتع بجميع الصفات التي نحن في حاجة اليها لتحقيق مصالحنا اذا احسنا التعامل معه (١) .

لم يعد سلوك السيد عزان وما يتمتع به من نفوذ في عمان من الاسباب التي توجه اليها الانتقادات الرئيسية حول موضوع الاعتراف به كحاكم على عمان ، فقد كان من الواضح أن ماير يؤيد مصادقة السيد عزان الى أن ينتهى الصراع في عمان حول السلطة وينتهى موضوع معونة زنجبار ، وحتى الآن فان هذه القضية لم تحسم بعد ، وقد آفاد بيلي في شهر نوفمبر ثم في شهر ديسمبر ١٨٦٩ بأن مركز السيد عزان في عمان قد أصبح مستقرا واستطاع اخضاع قبائل بنى بوعلى سكان جعلان وأنه بالرغم من أن قبائل بنى ريام سكان الجبل الأخضر مازالت تتحدى عزان الا أنه يحتفظ بزعيم هذه القبيلة وهو الشيخ سيف بن سليمان كأسير لديه ، وكان هذا هو رأى السيد سالم الذى اجتمع به فى هنجام عندما كان فى طريقه الى البحرين فى أوائل شهر نوفمبر الذى يعتقد بأن الامام عزان قد تدعم مركزه ، فقد كان السيد عزان محاربا شجاعا ومخططا عسكريا ، فقد نجح فى جميع المعارك التى خاضها فى داخلية عمان وهى المعارك التى تعتبر من انجح المعارك التى ادارها حاكم من الحكام العمانيين خلال الخمسين عاما الاخيرة ، كما أن غالبية القبائل وزعمائها يؤيدونه تأييدا كاملا ما عدا سكان المدن ، كما لم يكن أى خصم من خصومه يستطيع أن يتحداه أو يقف ضده . وفى شهر يونيو آوفد السيد ماجد مبعوثيه الى بومباى يطلب السماح

(١) نفس المصدر محضر كلارك ١٨٧٠/١/٦ الخطاب السرى رقم ١٨

له بشن حملة ضد عزان فى محاولة لاسترداد السلطة وتوحيد البلاد ، غير أن تلك المحاولة من السيد ماجد كانت خدعة لأن أقصى ما يمكن أن يتمخض عن القيام بحملة كهذه ، هو احتمال إعادة توحيد السلطنة ولكن بزعماء مسقط وليس بزعماء زنجبار ولهذا الأسباب أيدت حكومة بومباي اقتراح السيد ماجد ، ولكن عندما علم السيد عزان بتلك المحاولة أعلن فى نهاية العام بأنه يعتزم إرسال حملة لاختياع زنجبار (١) :

أما تهمة الحكومة الهندية للسيد عزان بأن حكومته تسعى إلى الرعايا البريطانيين فقد تبين من التحقيقات التى أجراها بيلى بأنه ليس لها أساس من الصحة ، فلم يكن هناك أى اضطهاد من جانب النظام للهنود وإن كانوا قد تدمروا من بيع التبغ والقوانين الشرعية الإسلامية التى تجدد علاقة المقوضين بالمدينين ، وبالتالي فقد اتضح للسلطات الهندية فى أواخر عام ١٨٦٩ كما أشار بيلى بأن حكم السيد عزان قد استتب فى عمان بحيث يمكن الاعتراف به (٢) :

(١) الخطابات والمرقات السرية من الهند مجلد (٥) معلق للخطابات الخارجية السرى رقم ١٨ فى ١٨٦٩/١١/٩ من جون كيرك (المعتمد السياسى فى زنجبار) الى جون ١٨٦٩/٤/٢٩ (رقم ١٧٣ - ٤٤ الادارة السياسية) ومجلد ٦ مرفق للخطاب الخارجى السرى رقم ٦ فى ١٨٧٠/١/٢٥ من ديسبراو الى جون ١٨٦٩/١٢/١١ و ١١/٦ (رقم ٦٨٨ ، ٧٠٨ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ٦ مرفق للخطاب رقم ٤ المؤرخ ١٨٧٠/١/١٨ من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباي ٣ و ١١/١٢ و ٨ و ١٨٦٩/١٢/١٩ (رقم ٢٠٢ و ٢٠٥ الادارة السياسية) :

وقد ظل ماير متردداً بالنسبة للخطوة التي يتعين اتخاذها وذكر ليفيتر
جيراك في نهاية ديسمبر بأن معلومات بيلي لم تكن معلومات كافية بدرجة
تمكنه من اتخاذ قرار في الموضوع ، كما قال بأنه يتعين على المقيم ان يقوم
بزيارة أخرى لمسقط وأجراء تحقيقات أوسع عن المشكلة ، فان رأى أن
احتمال سقوط عزان غير محتمل فعندئذ يمكن ان يفكر ماير في الاعتراف
به كحاكم على عمان ، وأضاف الحاكم العام بأن بريطانيا قد اعترفت فعلاً
جزئياً بحكم عزان وذلك بقبولها اعتذار عزان عن حادث السفينة البريطانية
كلايفت وابقاء المعتمد السياسي البريطاني في مسقط ، ثم استدرك يقول
بأن الاعتراف النهائي بحكم السيد عزان سوف يتخذ الى درجة كبيرة على
الخطوات التي يتخذها الوهابيون خلال الأشهر المقبلة .

لم يراود المسؤولين البريطانيين أى شكوك في الخطوة التي سيقوم
بها الأمير عبد الله بن فيصل ، ففي اعقاب طرد الحامية الوهابية من البريمي
مباشرة بعث الأمير الى السيد عزان بخطاب قال فيه : « من عبد الله بن
فيصل ، امام المسلمين الى السيد عزان بن قيس ، لقد علمنا بما فعلتموه
وسوف نزوركم بعشرين ألف مقاتل ونأمل أن نلقى استقبالا حسنا منكم .
كانت الاشاعات عن هجوم وهابي وشيك على عمان في الأشهر الأخيرة من
عام ١٨٦٩ تملأ الأجواء ، ففي شهر نوفمبر ذكر السيد سالم لبيلي خلال
اجتماعهما في هنجام بأنه على صلة بالأمير عبد الله ويعرف ما يجري هناك ،
ولهذا فانه يشك أن يتعدى الأمير ، اذا ما تحرك ، حدود الأحساء ، نظراً
لأن عبد الله يخشى مفارقة العاصمة خوفاً من أخيه سعود الذي قد يفتنه
الفرضة للاستيلاء على الحكم . والواقع أن الأمر كان بالعكس فقد هرب
سعود بن فيصل من نجد في أواخر عام ١٨٦٩ وتوجه الى البريمي ومنها
الى بركا على ساحل الباطنة حيث اجتمع بالسيد عزان في شهر يناير

١٨٧٠ ، وفى نفس الوقت وصلت معلومات عن الأمير عبد الله بأنه يستعد للهجوم على عمان واجتياحها وبأن قوة من ألفين الى خمسة آلاف رجل قد أخذت تتجمع فى الأحساء ، كما صدرت الأوامر الى نحو مائة سفينة فى التجمع فى المنطقة القريبة من الأحساء وطلب من شيوخ الهدنة تقديم المزيد من السفن ، كذلك بعث الأمير برسائل الى النعيم يعرض عليهم العفو عن الأعمال التى ارتكبوها فى تأييد السيد عزان بشرط اعلان تأييدهم له ، ومن ناحية أخرى أصبح السيد عزان فى وضع لا يحسد عليه ، وقد أعلن شيوخ بنى بوعلى فى يناير ١٨٧٠ بأنهم لن يؤيدوا السيد عزان ضد الأمير عبد الله ، وكان بنى بوعلى قد اعتنقوا المذهب الوهابى قبل خمسين عاما ، ولم تكن قوة عزان القبلية تزيد على ألفين من الرجال ، بالإضافة الى ٦٠٠ رجل من الاحتياطى ، كما أن شيوخ الهدنة من رأس الخيمة حتى أبو ظبى لم يكونوا من المؤيدين للسيد عزان أو اعداء للأمير عبد الله ، أما الشيخ زايد بن خليفة والذى تشكل أراضي الحدود الغربية لعمان فقد قيل انه يفكر فى اتخاذ موقف الحياد ، غير أن هناك شكاً فى أنه يريد ان يلعب لعبة مزدوجة . فى ذلك الوقت كان السيد سالم موجودا فى جزيرة قشم فى انتظار رسل الأمير عبد الله وقيل أنه كان يفكر فى الانحياز الى الأمير عبد الله (١) .

فى الأسبوع الأخير من يناير ١٨٧١ بعث الماجور وى بأكثرية هذه المعلومات الى حكومة بومباى ، ومن هناك أعيد إرسالها الى كلكتا يوم ٢٩

(١) الخطابات والمرفقات السرية الى بومباى مجلد ٣٧ مرفق للخطاب السياسى رقم ٧ فى ٣١/٥/١٨٧٠ من وى الى جون مسقط ١/٢١ و ١٨٧٠/٢/٤ (رقم ٦٢ و ٦٨ الادارة السياسية) .

ينابر ولكن الرد الفعلى فى الأوساط الحاكمة يتسم بالحذر ، فشارس اتشيسون وزير خارجية الهند فى ذلك الوقت لم يكن يرى بأن الحادث يستجوب التدخل البريطانى أو أن هناك مبررات للتدخل . وعلى الرغم من أن أى هجوم يقوم به الأمير عبد الله على مسقط قد يبدو انتهاكا لاتفاقية ١٨٦٦ إلا أنه قال بأن مسقط هى التى كانت تستفز حكومة الرياض ، ومن ناحية أخرى فإن كلا من حكومة مسقط وحكومة نجد لم تكونا مشتركين فى معاهدة الهدنة البحرية ، وبالتالي فلا تملك الحكومة البريطانية أسبابا قانونية تجيز لها التدخل لمنع أى هجوم بحرى يقع على مسقط ، على الرغم من أن مثل هذه الظروف السائدة الآن لم تمنع الحكومة البريطانية فى الماضى ولا يمكنها أن تمنعها الآن إذا رغبت من القيام بأجراء لمنع الاشتباكات البحرية فى مياه الخليج حفظا للسلام والأمن فى المنطقة ، وبالإضافة الى كل ذلك فإن أى هجوم بحرى يقوم به الوهابيون إذا ما جاء عن طريق قطر أو الأحساء الى ساحل الهدنة فإنه لابد لمثل هذه القوات من العبور عن طريق بلاد بنى ياس أو القواسم ، وحتى إذا جاءت عن طريق البر فإنه لابد لها من المرور عبر أراضى بنى ياس ، ولما كان كل من بنى ياس والقواسم دولتين مشتركين فى معركة الهدنة البحرية فإن ذلك يسمح للحكومة البريطانية بالقيام بأجراء لمنع الهجوم الوهابى القادم ، وكانت حصيلة موقف رأى اتشيسون أنه لابد من توفر معلومات أكثر عن نوايا وتحركات الوهابيين قبل أن تتخذ الحكومة البريطانية قرارا فى هذا الشأن ، ولهذا أبرق اتشيسون يوم ٧ فبراير الى حكومة بمباى يحثها على جمع معلومات جديدة وتجديد ما إذا كانت هناك سابقة للتدخل البريطانى فى الخليج بين دولتين غير مشتركين فى معاهدة الهدنة (١) .

(١) الخطابات والمرفقات السرية من بمباى مجلد ٣٧ مرفق للخطاب =

وفى يوم ١٠ فبراير بعثت حكومة بومباى بالرد التالى :

« يحتفل أن تغادر السفن الوهابية وبعضها من ميناء القطيف والآخر من قطر وأن تقوم بعمليات الانزال فى نقطة تقع بين ابو ظبى والشارقة ، والميناء الرئيسى فى قطر هو الوكرة ويتبع محمد بن ثنى الذى يعتبرونه حاكما مستقلا رغم أنه يدفع زكاة سنوية الى البحرين يذهب جزء منها الى الامير الوهابى : اما الشارقة فهى تابعة للقواسم الذين يقتربون فى المذهب من الوهابيين الا انهم مستقلون عنهم من الناحية السياسية ، واما بنو ياس سكان المنطقة المتاخمة لابى ظبى فانهم على ما يبدو ليسوا خلفاء للوهابيين أو تابعين لهم وان كان حاكم ابو ظبى الرئيس القبلى لبنى ياس وكان على صلة وثيقة بحكام آل بوسعيد فى مسقط . وتعد قبيلة بنى ياس أقوى القبائل التى تقيم فى المناطق البرية وبالتالى فان لهم نفوذا واسعا على القبائل البدوية الأخرى سكان المناطق المجاورة لكن القواسم ليسوا أقوىاء فى البحر » :

كانت الحكومة البريطانية تعارض باستمرار امتداد النفوذ الوهابى الى عمان وليست هناك سوابق للتدخل البريطانى فيما بين العمانيين والوهابيين الا ان حكومتنا كانت تؤازر حكومة مسقط فى الخلافات التى تنشعب بينها وبين الوهابيين ، وذلك بأرسال سفن حربية بريطانية الى الساحل العربى فى كل مرة ينشب القتال فى المنطقة . وقد حدث فى عام ١٨٦٦/١٨٦٥ عندما قرر السيد ثوينى سلطان مسقط مقاومة القوات

==السياسى رقم ٥ المؤرخ ١٨٧٠/٣/٢٦ من وزير الخارجية الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٧٠/٢/٧ وملخص لمجموعة من الاستفسارات أعداه ايشنيسون ١٨٧٠/٢/٦ ،

الوهابية ان أرسلت القوات البريطانية بقوات ومعدات الى السلطان . وعلى أية حال فان السياسة التي اخذت تنتهجها حكومة الهند في الآونة الأخيرة هي العمل على منع الاشتباكات البحرية في الخليج وفي خليج عمان أيا كان أصحابها .

وفي شهر يونيو ١٨٦٨ طبق قرار الحظر حول النزاع بين حكومة مسقط وفارس حيث اتخذت بريطانيا نفس الاجراءات لوقف محاولة الفرس ضد مسقط ، كما أبلغت سلطان زنجبار بأنها سوف تمنع أية عمليات بحرية من جانبه تقوم بها ضد مسقط ، بينما طبقت الحظر على مسقط في الوقت نفسه عندما قامت الأخيرة بمحاولة لاسترداد منطقة جواذر وشهباز . ان نظام الهدنة كان يطبق على دول الساحل الصغيرة ، واما مسقط وفارس والرياض فانها لم تشترك في اتفاقية الهدنة (١) .

خلال الاسبوع الثاني من فبراير وصلت دفعة جديدة من المعلومات عن تحركات القوات الوهابية ، فقد تحرك الأمير عبد الله من الأحساء في اتجاه الجنوب حتى أصبح في نقطة تبعد مسيرة خمسة أيام من واحة البريتني ، ولعلها كانت المنطقة السفلى من قطر ، وعلى الفور وجه فيثز جيرالد الى قائد السفينة كلايف بتعليمات وهي السفينة الموجودة في تلك اللحظة بأن يتخذ موقفا صارما دقيقا في أية عمليات بحرية قد تنشعب في المنطقة وبألا يتدخل إطلاقا في القتال على البر بل يلتزم بنصوص معاهدة الصلح البحرية . وعلى الرغم من ذلك ظل ماير يرفض القيام بأية خطوة

(١) نفس المصدر مرفق للخطاب السياسي رقم ٧ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٧ من السكرتير السياسي لحكومة بومباي الى وزير الخارجية للهند ١٨٧٠/٢/١٤ .

ايجابية • أما بيلي الذي كان وقتئذ في الهند يقضى اجازته منذ ديسمبر وكان في كلكتا فقد اقترح على الحاكم العام بأن يكلفه بالعودة فورا الى الخليج وتفويضه الاعتراف بالسيد عزان ، كما اقترح أيضا اصدار تعليمات الى المقيم البريطاني المساعد في بوشهر بالتوجه الى البحرين على السفينة المسلحة كوان تنج التي كانت في طريقها الى الخليج لكي تلحق بالسفينة كلايف والقيام بمراقبة سواحل الاحساء ، فان حاول الأمير عبد الله القيام بعمل ضد عمان عن طريق البحر فيتعين تحذيره بأن الحكومة البريطانية سوف تتحرك للمحافظة على الامن في الخليج • أما اذا كانت موانئ الاحساء هادئة فيتعين عليه أن يتوجه الى الساحل العربي على السفينة كوان تنج لتحذير قبائل الساحل من الاخلال بالامن في البحر وبأن يترك السفينة كلايف في البحرين (١) •

وقد وافق ماير على اقتراحات بيلي وان ظل مترددا لما يخص الاعتراف بالسيد عزان انتظارا لما سوف يتمخض عنه الوضع من نتائج في الصدام المقبل مع الوهابيين والى أن يتوصل مكتب شئون الهند الى خطوة حاسمة بالنسبة للسياسة البريطانية بحذافيرها تجاه مسقط (٢) • وعاد بيلي الى بومباي في نهاية الأسبوع الأول من مارس ، ومنها اتجه الى الخليج ، وعند وصوله هناك وجد أن الأزمة قد انتهت • وفي يوم

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٦ مرفق للخطاب السري رقم ١٩ المؤرخ ١٨٧٠/٣/١٥ من بيلي الى اتشيسون
• ١٨٧٠/٢/١٢

(٢) نفس المصدر خطاب من الحاكم العام الى وزير الدولة
• ١٨٧٠/٢/٢٢ (رقم ١٧ الادارة الخارجية السرية) •

٥ مارس ابرق وىي المعتمد السياسى من مسقط يقول « مسقط هادئة »
وينتظر عودة السيد عزان من البريمى فى أول ابريل ، وقد وصل الشيخ
زايد من أبو ظبى ، وأكد علاقات الصداقة مع مسقط وبالوقوف معها
فى وجه الوهابيين ، كما أن محمد بن على النعيمى شيخ قبائل النعيم قد
اعرب هو الآخر عن ولائه للسيد عزان ، ويقول أيضا بأن قبائل الساحل
ستزورنى فى صحار ، أما أنا فلن أذهب الى الساحل وإنما سأعود الى
صحار بعد الانتهاء من التدابير الخاصة بالدفاع عن واحة البريمى (١) ،
كان السبب فى تحول الموقف هو القرار الذى اتخذه الشيخ زايد بن خليفة،
فى العام السابق وبعد الاستيلاء على واحة البريمى من الوهابيين عقد
السيد عزان مع الشيخ زايد عقدا تعهد بموجبه زعيم بنى ياس بالدفاع عن
حدود عمان الشمالية مقابل أن يتكفل السيد عزان بدفع جزء من الزكاة التى
كانت تدفعها حكومة مسقط للوهابيين اليه . سافر السيد عزان الى
البريمى فى أواخر فبراير ١٨٧٠ ، وكان يصحبه الأمير سعود بن فيصل
وقد توجه للاجتماع بالشيخ زايد ومطالبته بتنفيذ بنود الاتفاق المعقودة ،
أما عبد الله بن فيصل بعد أن وجد نفسه مضطرا الى اجتياز صحراء
الظفرة وهى منطقة خاضعة لبنى ياس (خصوصا بعد أن صرف النظر
عن فكرة القيام بالحملة عن طريق البحر لافتقاره الى السفن) فقد الحماس
لتنفيذ الخطة ، خصوصا وأن منطقة الظفرة لم تهطل عليها أمطار فى ذلك
العام وكان هناك نقص كبير فى المياه والعلف ، وبما أن الأمير عبد الله

(١) المرفقات والخطابات السرية من بومباى مجلد ٣٧ ملحق بالخطاب
السياسى رقم ٧ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٣١ خطاب من وىي الى بىلى
١٨٧٠/٣/٥

لم يسبق له أن غادر نجد الى أبعد من العقير بسبب خوفه من أخيه ، ونظراً لان غيابة الطويل عن الرياض قد يهين الفرصة لفقدانه السلطة أدرك أخيراً أن الهجوم على عمان في ذلك الوقت سيكون عملاً في منتهى الخطورة ، ولذلك قفى نهاية مارس وصلت معلومات تفيد بأن الأمير عبد الله قد غادر المنطقة عائداً الى عاصمة بلاده (١) .

كان نفوذ السيد عزان في عمان قد بلغ ذروته ، فقد خلص البلاد من الوهابيين ، وعقد حلفاً مع أبو ظبي ضد الوهابيين ، وأصبح يسيطر على اجزاء من عمان اكبر مساحة من اى زعيم آخر منذ خمسين عاماً ، وهو قد أصبح الزعيم الروحي لعمان ، كما أظهر كفاءته العالية كجندى وكخاتم وأخيراً فقد بدأ يتحرر من نفوذ رجال الدين وهيمنتهم على شئون الدولة ومن نفوذ الخليلى عليه ، وبالتالي فلم يعد هناك سبب يمنع الحكومة البريطانية من الاعتراف به فيما عدا تردد بعض المسؤولين في الاعتراف به .

في يوم ٢٢ فبراير ١٨٧٠ كتب ماير الى ارجينل يقول : « بأننى لا أستطيع الموافقة على تعليمات وزير الدولة الصادرة في يوليو بشأن السيد ماجد بن سعيد أو اعتبارها موقفاً نهائياً باعفائه من دفع المعونة السنوية الى مسقط لأن الاقتراح الخاص بالغاء قرار كاننج لابد أنه يتمخض عنه نتائج خطيرة ، وبالتالي فانه لا يستطيع تنفيذها قبل أن يتمكن من اقناع

(١) الخطابات والمرفقات السرية من حكومة بومباى مجلد ٣٧ مرفق للخطاب السياسى رقم ٧ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٣١ من وى الى بيللى ١٨٧٠/٣/٥ وخطاب من بيللى الى السكرتير السنينى لحكومة بومباى ١٨٧٠/٣/٢١ و ١٨٧٠/٤/٢ و ١٨٧٠/٣/١٦ ، و ١٨٧٠/٤/٨ (رقم ٤٤ و ٤٧ الادارة السياسية) .

الحكومة البريطانية بتغيير موقفها هذا : « اننى لا أستطيع أن أتصور أى
إساءة لسمعتنا واضرار لتفوذنا الشرعي في عمان أو احتمال لجوئنا الى
القوة في حل المنازعات التى تنشعب في الخليج بين وقت وآخر ، من أن
نعلن عن استعدادنا لاعفاء سلطان زنجبار من التزاماته تجاه حكومة مسقط » :
عاد ماير فائار الموضوع من جديد وبأسهاب في تقريره الذى بعث به في
٢٧ مايو ١٨٧٠ وجاء في التقرير بأن المقيم البريطاني في الخليج قد زود
بالصلاحيات التى تخوله اذا شاء الاعتراف بالسيد عزان بن قيس ، وبالرغم
من أن الفرصة لم تتح لهم قبل الآن في استعمال تلك الصلاحيات ، فأنى
أرى أن الاعتراف بالسيد عزان لا يمكن أن يؤجل أكثر من ذلك ، نظرا لأن
فتح قناة السويس سوف يسمح للسفن الحربية الأجنبية بزيارة مسقط ،
كما أن ربانة السفن الهولندية والفرنسية قد أخذت بالفعل تطلق مدافع
التحية لحكومة السيد عزان أثناء مرورها بمسقط ، ولو أجلنا الاعتراف
وعلى عكس ما ذهب إليه أرجيل في تعليماته فإن الاعتراف بالسيد عزان قد
يلزم الحكومة البريطانية بالعمل على التدخل لتجديد عقد ايجار بندر عباس
لحكومة مسقط فلايد أن يرافق ذلك بيان صريح من الحكومة البريطانية حول
سياستها تجاه مسقط وبصفة خاصة فيما يتعلق بالاحتفاظ بمعاهدات
واتفاقيات أو الغائبين نظرا لأن مجرد الاعتراف دون الالتزام بالمعونة
السوية للسيد عزان ان تكون له أية قيمة ، واذا لم يتم ضمان هذه
المعونة فليس من حقنا منع السيد عزان من السعى الى اتخاذ الاجراءات
القصرية لارغام زنجبار على استئناف دفعها وقد تساءل ماير أخيرا عما
اذا كانت حكومة الهند سوف تستمر كما كانت تفعل في الفترة الاخيرة في
حظر العمليات البحرية في خليج عمان على السيد عزان ومناقبه علي
الحكم وبلطان زنجبار ؟

لم تجد مقترحات مايو صدى لدى أرجيل ، وقد كان أرجيل متأثرا بكلاوندون وزير الخارجية الذي كان مصمما على القضاء على تجارة الرقيق باعتبارها آخر سهم فى جعبته . صحيح بأن موضوع القضاء على تجارة الرقيق كان هدفا نبيلاً وبالتالى فلكى يحقق ماير ذلك الهدف كان لابد له من أن يجازف بالمصالح البريطانية فى الخليج وشبه الجزيرة العربية . وقد ظل ماير ان أرجيل كان مصابا بذلك الداء ، وأعرب عن هذه المخاوف فى رسالة خاصة بعث بها الى وزير الدولة فى شهر يوليو ١٨٧٠ يقول فيها : « انه ليحز فى نفسى أن أشعر بأن هناك اتجاهها بانسحاب بريطانيا من الخليج انسحابا كليا ، غير أبى أرى ان هذه الخطوة هى خطوة غير سليمة ، ولا يمكن اتخاذها فى الوقت الحاضر ، لأننا لو فعلنا فسنضطر الى التخلي عن تعهداتنا وعن الاتفاقات التى تربطنا بدول المنطقة ، الأمر الذى سوف يسئ الى سلوكنا القومى ويشكل ضربة قوية لنفوذها على الحدود الغربية من الهند ، كما أن هذا الاجراء لو تم فسوف يشجع كلا من تركيا وفارس الى شن الحروب ويساهم فى امتداد نفوذ تلك الدولة المجهولة الهوية وأعنى بها دولة الوهابيين ، كما انه بالإضافة الى ذلك سوف يشجع دول الساحل العربى الى استئناف عمليات القرصنة والحروب الأهلية (١) . غير ان صرخة الحاكم العام ذهبت آدراج الرياح أو أنها على الأقل لم تثر اهتمام أرجيل خلال الفترة المتبقية من عام ١٨٧٠ .

فى نفس الشهر الذى سافر فيه بيلي الى منطقة الخليج للتحرى عن نشاط عبد الله بن فيصل وعن تحركاته ، تسلل السيد تركى بن سعيد من

(١) وثائق أرجيل ، خطاب من ماير الى أرجيل ، ١٨٧٠/٧/٢٩ .

اقامته الجبرية فى بومباى وركب سفينة البريد المتجهة الى مسقط ،
ووصلها يوم ١٤ مارس الا انه منع من النزول فيها ثم ذكر بأنه يتوقع أن
يعود فى ظرف أسبوعين ، وبعد ذلك توجه الى بندر عباس حيث استقبله
رحب به حاجى أحمد الوزير السابق عند السيد ثوينى بن سعيد والذي
سمحت له حكومة فارس باستئناف شغل منصبه كحاكم للميناء ، وعند
وصول بيلى الى بندر عباس فى أوائل شهر أبريل لعقد اجتماع مع السيد
تركى اكتشف بأن السيد تركى قد سافر بالفعل وتوجه الى ساحل الهدنة،
ثم بعد أسبوع من ذلك التاريخ تلقى منه خطابا يطلب فيه مبلغا من المال
كسلفة وذكر فى خطابه ، بأنه يأمل فى أن يحصل على تأييد شيوخ الهدنة
فيما عدا شيخ أبو ظبى ، وقد أبرق بيلى بمضمون الخطاب الى المسؤولين
فى بومباى يستفسر فيه عما اذا كانت عودة السيد تركى الى الخليج تتطلب
اعادة النظر فى التعليمات التى صدرت اليه فيما يتعلق بالسيد عزان
بن قيس ، الا انه تلقى ردا غامضا من بومباى وأبلغوه فيه ، بأن عليه أن
يتقيد بالتعليمات ما لم يتأكد أن عودة السيد تركى قد تؤدي الى تغيير فى
الأوضاع (١) .

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٦ مرفق للخطاب
الخارجى (سرى) رقم ٣١ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٢٧ خطاب من وى الى المقيم
السياسى ١٨٧٠/٣/١٨ (رقم ١٨٤ الادارة السياسية) وخطاب من بيلى
الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ٢ و ١٨٧٠/٤/١٠ ، وخطاب من
ودبرن السكرتير السياسى بالوكالة لحكومة بومباى الى وزير الخارجية
سملا فى ٤ ، ١٨٧٠/٤/١٤ (رقم ١٢٧ و ١٩٥ الادارة السياسية) وخطاب
من وزير الخارجية بالوكالة الى بيلى ١٨٧٠/٤/١٥ .

ولا يمكن أن نذكر بصورة قاطعة بوجود علاقة بين عودة السيد تركي وللولونيل بيلي ، صحيح أن بيلي كان يعتقد بأن السيد تركي هو أفضل أفراد أسرة آل بوسعيد لتولي الحكم ، وأنه اثناء وجودي في بمباي كان يلتقي به كثيرا ، ولكن لا يمكن القول بأن بيلي كان قد تورط في موضوع السيد تركي وان كانت عودته الى الخليج على ظهر احدي السفن البريطانية قد تفسر على انه يحظى بتأييد من الحكومة البريطانية :

شيء واحد قد كشفت عنه عودة السيد تركي الى الخليج ، وهو ان هناك منافسين للسيد عزان على السلطة هما السيد تركي وابن عمه السيد سالم ، وبما ان الوقت قد حان للبت في موضوع من أهم الماضيع التي اثارها الحاكم العام مع أرجيل ، وهي اتفاقية الهدنة البحرية وفيما اذا كانت الاتفاقية تشمل عمان أيضا . في أوائل شهر فبراير عرض الكومندور هيث القائد العام لاسطول الهند الشرقية الامر على الحاكم العام وأوضح له بأن التعليمات التي صدرت عن الاميرالية البريطانية ومكتب شئون الهند في شهر أغسطس ١٨٦٩ تقتصر على دول الخليج ، ورغم ذلك فان حكومة الهند قد أصدرت تعليمات بحظر الاشتباكات او العمليات البحرية عموما ضد الحكم القائم في مسقط . وأحيل استفسار هيث هذا الى اتشيسون الذي اقترح بأنه استنادا الى أن السلطات في الهند قد منعت في الماضي قيام اشتباكات بحرية بين الدول التي لم توقع على اتفاقية الهدنة رغبة منها في حماية الأمن والسلام في المنطقة ، وبالتالي فتعتبر تعليمات مكتب شئون الهند والاميرالية الهندية تعليمات واضحة وأضاف اتشيسون بأننا من جانبنا نفضل ان يتم تحديد اطار هذه الحماية في المنطقة بحيث يضم منطقة الخليج كلها وخليج عمان ، وهي المنطقة التي تمتد من الاطراف الجنوبية لمسقط حتي جواذر علي ساحل

مكران ، وان الهدف من ذلك هو منع كافة الاشتباكات الحربية فى البحر ضمن هذه المنطقة فيما عدا نقل الذخيرة ضمن منطقة لا تزيد مساحتها على ثلاثة أميال على الساحل وبدون انحراف عن هذه الحدود . وعند احالة ماير للموضوع على أرجيل أوضح له بأن المنطقة المشار اليها آنفا تشمل سواحل جنوب شبه الجزيرة ، والصومال ، وافريقيا الشرقية وعمان واستطرد الحاكم فى مذكرته فقال أننا اذا وضعنا فى الاعتبار احداث السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالشئون البحرية لهذا الساحل الهائل فان معناه أننا نتحمل نفس المسئولية التى نتحملها للحفاظ على الامن داخل الخليج .

مكث السيد تركى فى ساحل الهدنة وبالأخص فى دى ثلاثة شهور تقريبا يحاول عبثا الحصول على تأييد من شيوخ الهدنة ومن النعيم فى واحة البريمى ، وفى مستهل شهر يونيو عاد السيد تركى الى بندر عباس وعلم من بيلى بأنه سوف يتم تطبيق القيود على نقل الهندود عن طريق البحر بكل شدة ، غير أن السيد تركى تجاهل ذلك التحذير وابحر على سفينة ترفع العلم البريطانى فى نهاية شهر يونيو ومعه أربعون من المسلمين .

وكانت السفينة متجهة الى بومباى ولكن بيلى لحق به ليحول بينه وبين النزول فى اى ميناء من موانئ مسقط . عدل السيد تركى عن خطته وعاد أدارجه الى بندر عباس قبل أن يتمكن بيلى من اللحاق به وبذلك الخطوة وصل السيد تركى الى أدنى مرحلة من مراحل الأهداف التى كان يسعى اليها ، ولكن يبدو أن الحظ كان فى انتظاره ، ففى مستهل شهر أغسطس تلقى أحد تجار بومباى من سلطان زنجبار تحويلا بمبلغ ٢٠ ألف روبية لصالح السيد تركى ووعد السيد ماجد العميل الهندى بتحويل ٣٠ ألف روبية أخرى للسيد تركى اذا ما تمكن من الاستيلاء على صور اضافة الى

١٠٠ ألف روبية غيرها اذا نجح السيد تركى فى اقناع الأمير عبد الله بن فيصل بمساعدته على احتلال صحار ، وقد تلقت السلطات البريطانية خبرا مفاده بأن السيد تركى يزعم الاجتماع بالأمير عبد الله فى القطيف ، حيث كانت الاستعدادات تجرى على قدم وساق لغزو عمان . وعلى أى حال فقد كان المرجح أن تلك الاستعدادات كانت تجرى لغزو البحرين حيث كان لجأ اليها الأمير سعود شقيق الأمير عبد الله . وقد أبدى السيد ماجد استعدادة بتزويد السيد تركى بقوة عسكرية لتمكينه من الاطاحة بالسيد عزان بالإضافة الى المساعدات المالية ، وقيل يومئذ بأن السيد ماجد قد أرسل سفينته المسلحة برنس أوف ويلز الى السيد تركى وحذر التجار العمانيين بأنه سوف يمنعهم من دخول زنجبار طالما بقى السيد عزان فى الحكم ، وقد كان هذا التحذير فى المقام الأول الى قبائل جعلان وصور ، وهم من أكبر مهربي الرقيق الى عمان والخليج ، وبالتالي فإن تهديد السيد ماجد لهم سوف يقطع امدادات العبيد الى عمان اذا لم تستجب القبائل لطلب السيد ماجد لمساعدة أخيه السيد تركى ، ومن المصادفات ذات الأهمية أن عددا من زعماء صور وجعلان وبالأخص الجنبه وبنى بوعلى كانوا قد اجتمعوا فعلا بالسيد تركى فى بندر عباس فى شهر يونيو قبل أن يقوم السيد تركى بمحاولته الفاشلة فى أواخر ذلك الشهر .

كان من الواضح أن السيد تركى لابد وأن يحاول مرة أخرى دخول عمان ، وذلك قبل أن تصل أية تعليمات أو أوامر من مكتب شئون الهند بالنسبة للأجراء الذى سوف تتخذه الحكومة البريطانية منه . ولهذا ففي شهر أغسطس اتخذ ماير قرارا مؤقتا نزولا على رغبة حكومة بومباي ، وهو أنه لن يسمح للسيد تركى بنقل قوات عن طريق البحر الى ساحل عمان ، وانما يمكنه الانتقال بحاشية صغيرة من جهة الى أخرى غير أنه قبل

أن يتم ابلاغ السيد تركى بذلك القرار كان هو قد تمكن من ارسال مجموعة من الفرس والبلوش فى أربعة سفن للنزول فى صور ، وفى نهاية الشهر غادر هو الى بندر عباس للحاق بتلك القوة الا أن بىلى تبعه وتمكن من أن يحول بينه وبين التوجه الى صور يوم ٢٤ أغسطس . والواقع على أى حال أن السيد تركى لم يكن متوجها الى صور ولكن الى خورفكان التى وصل اليها فى نهاية الشهر حيث استقبله وفد من قبائل النعيم سكان البريمى ، وبهذه المجموعة من القبائل واصل السيد تركى رحلته الى الواحة حيث انضم اليه شيوخ ديبى وعجمان ورأس الخيمة الذين اشترى تأييدهم بالاموال التى كان يحولها اليه اخوه السيد ماجد وهناك شن هجوما على قلعة رأس الخندق الذى كانت ترابط فيها قوات السيد عزان ، غير أن الهجوم فشل وذلك بسبب قدوم الشيخ زايد بن خليفة من أبو ظبى ومعه امدادات لفك الحصار عن الحامية وقد وقعت مناوشات بين الطرفين غير أنها لم تسفر عن نتائج حاسمة .

كان السيد عزان فى ذلك الوقت يقاتل فى الحدود الجنوبية للظاهرة وكان يعاونه السيد ابراهيم بن قيس ، وقد كان السيد عزان يواجه بعض المتاعب مع بعض القبائل الشرقية وأواسط عمان بسبب وقف المخصصات التى كان يدفعها لهم وفشله فى اقصاص الخليلى والشيخ صالح بن على من منصبيهما . وبمجرد أن تلقى السيد عزان اخبار الهجوم على رأس الخندق بادر الى التوجه الى البريمى لفك الحصار عن الحامية ولكنه علم وهو فى طريقه الى المكان بأن الحصن لم يسقط ، وبأن الشيخ زايد بن خليفة كان يدافع عن الحامية ولهذا فقد غير السيد عزان رأيه وقام بهجوم على ضنك التى كانت فى يد النعيم ، ومن ناحية أخرى فقد أخذ أتباعه يتخلون عنه بعد أن سمعوا عن وصول السيد تركى للبريمى ولم يبق لديه الا مائتا رجل .

وما آن علم السيد تركى بحالة السيد عزان حتى قرر التحرك جنوبا . وفى يوم ٥ اكتوبر تمكن من ابادة فيلق للسيد عزان بالقرب من بلدة ضنك ، وفى هذه المعركة قتل عدد من شيوخ الحجريين والحبوس ويال سعد ، أما السيد عزان والسيد ابراهيم فقد لاذا بالفرار الى صحار ، بينما واصل السيد تركى تقدمه جنوبا الى اواسط عمان حيث انضم اليه الشيخ سيف بن سليمان شيخ بنى ريام . وبعد أن ترك السيد تركى القسم الاكبر من قواته والتي كانت تقدر ب ٥٠٠٠ مقاتل لحصار نزوى وقطع الطريق المؤدية الى سمايل توجه هو وبقية قواته الى وادى البطحاء ، ثم منها الى جعلان ، وفى يوم ٢٥ اكتوبر استولى على صور بقوات من بنى بوحسن والحجريين وبنى بوعلى والجنبنة والحبوس والدروع ويال وهيبه ويقدر عددهم ب ٦٠٠٠ رجل .

يوم ١٠ نوفمبر عاد السيد عزان الى مسقط وكان متأكدا من نفسه من انه يستطيع استرداد المناطق التى استولى عليها السيد تركى وأن تخلص قبائل الهناوية عنها ليس الا خطوة مؤقتة ، كما آن الحجريين وبنى بوحسن قد كتبوا اليه يعتذرون عما بدا منهم ويؤكدون له تأييدهم وولاءهم بينما قدم النعيم والظواهر سكان واحة البريمى ولاء الطاعة للسيد عزان وعرضوا أن يعيدوا ضنك الى سلطته (١) . فى يوم ٧ اكتوبر توفى السيد ماجد بن سعيد وبالتالي فقد انقطع عن السيد تركى مورد من الموارد المالية التى

(١) تقرير اخبارى من وى ١١/١١/١٨٧٠ ثم نفس المصدر المرفق للخطاب السياسى رقم ٢٦٥ المؤرخ ٢٨/١٢/١٨٧٠ وتقرير اخبارى من بيلى ١٩/١/١٨٧٠ .

كان يعتمد عليها وكان يستطيع بتلك الأموال مواصلة الصراع ضد منافسيه ومن ناحية أخرى كان الميجور وى قد منعه من نقل أى جزء من قواته عن طريق البحر . غير أن السيد تركى كما يبدو لم يكن يهتم بالناحية المالية أو بالحظر المفروض على تحركاته البحرية ، ومن ناحية أخرى فقد أوجد السيد عزان لنفسه خصوما عديدين بين رؤساء القبائل بسبب محاولاته تقليص نفوذهم وأخضاعهم لسلطة الحكومة المركزية فى الوقت الذى كانوا يتوقعون العودة الى سياسة اللين والتساهل التى كان يسير عليها حكام آل بوسعيد . ومن هنا فقد أخذ السيد تركى يستغل تلك النعمة بتوزيع الأموال عليهم بلا حساب حتى استطاع أن يكسبهم الى جانبه فى محاولاته للوقوف فى وجه السيد عزان .

فى الأسبوع الاول من يناير ١٨٧١ تحركت طلائع قواته الى صور وكانت تسير فى مجموعتين ، مجموعة سلكت الطريق الساحلى والأخرى سلكت الطريق الداخلى ، وفى يوم ١٢ يناير استولت المجموعة الساحلية التى كان يقودها سيف بن سليمان على بلدة قريات التى تبعد عن مسقط ثلاثين ميلا ، أما المجموعة التى كان يقودها السيد تركى فقد تحركت عبر سلسلة التلال فى طريقها الى مسقط الا أن الشيخ صالح بن على زعيم الحرث تمكن من وقف تقدمها فى سمد ، أما الشيخ سيف بن سليمان فقد اندفع من الساحل الى مسقط بعد أن قام بحركة التفاف ، غير أن السيد عزان تصدى له وتمكن من انزال الهزيمة به ، لكن سيف أعاد الكرة فهاجم البلدة وتمكن من تطويقها . وفى يوم ٢٢ يناير أبلغ السيد عزان المعتمد السياسى فى مسقط بأنه يرغب فى ارسال تعزيزات الى مطرح عن طريق البحر ، غير أن وى الذى كان يتوقع مثل هذه الخطوة أبرق الى حكومة بومباى فى الأسبوع الاول من يناير يستوضحها عما يجب أن يتخذه من

اجراء اذا ما حاول السيد عزان نقل الامدادات الى قواته عن طريق البحر، وبدون أن يحيل، فيتز جيرالد ذلك الطلب الى حكومة الهند فى سملا بادر بابلاغ المعتمد البريطانى فى مسقط بتاريخ ٩ يناير بمنع القيام بأى اشتباكات بحرية وبابلاغ السيد عزان بأن التصريح الذى سبق أن اعطى اليه بنقل المعدات والجنود عن طريق البحر ضمن المياه العمانية لم يعد قائما ، وعندما قام وى بنقل مضمون رسالة فيتز جيرالد الى الامام عزان، رد الامام بأنه يرفض تلك التعليمات وقال بأنه ليس أمامه طريق آخر غير البحر ، وفى يوم ٢٣ يناير اقلعت احدى السفن الشراعية من ميناء مسقط وعليها بعض المعدات العسكرية لحامية مطرح وذلك بعد تحذير وى للسيد عزان بالالتزام بأوامر حكومة بومباى ولهذا كلف المعتمد السياسى قائد السفينة المسلحة كوان ترنج فى ايقاف السفينة ، وعندما امتنعت السفينة من الاذعان أطلقت عليها السفينة البريطانية النار وأغرقتها ، ومن المحتمل أن يكون السيد عزان رغم ما كان يتحلى به من صفات الشجاعة والبأس قد فقد الأمل بعد هذا الحادث فى تحقيق أى انتصار . فى يوم ٢٩ يناير بعث السيد عزان برسالة من مطرح حيث كان يدير المعركة الى الشيخ الخليلى فى مسقط ذكر فيها بأنه سوف يضطر الى الانسحاب الى مسقط، غير أن الشيخ الخليلى رد عليه بوجوب الاحتفاظ بمطرح كخط دفاع آخر ، وقبل فجر اليوم الثانى قام الشيخ سيف بن سليمان بهجوم كاسح واستولى على خطوط دفاع المدينة ، غير أن كلا من سيف وعزان قتل خلال تلك المعركة .

وفى يوم ٣ فبراير وصل بيلى الى مسقط مع السفينة المسلحة هبوروز ، وكان الخليلى وقواته لا تزال تقاوم من داخل القلاع الرئيسية فى العاصمة ، وأما السيد تركى فقد كان فى سجد بعد أن اعترضت طريقه

قوات الشيخ صالح بن على ، وأما السيد ابراهيم بن قيس فقد فر الى صحار ، وبعد أن تأكد بيلي من وفاة السيد عزان بعد أن تعرف قبطان هبوروز على جثته فى مدينة مطرح اخذ يحاول اقناع الخليلى فى الاستسلام ، وفى ١٣ فبراير وافق الخليلى على ذلك واستعد لتسليم نفسه الى السيد تركى الذى كان قد تمكن من الوصول الى العاصمة ، ولكن الخليلى اشترط عدم الاساءة اليه ، بعد ذلك بعث بيلي بتقريره الى حكومة بومباي ذكر فيه بأنه قد نجح فى اقناع الخليلى باستسلامه للسيد تركى من غير أن يورط الحكومة البريطانية بأية ضمانات أو شروط، ومن هذه الزاوية كان ينظر بيلي الى الموضوع ، غير أن مجرد استسلام الزعيم الدينى العمانى الى خصمه السيد تركى وقد تم عن طريق المقيم السياسى البريطانى فى الخليج يضى معنى آخر على العملية فى نظر المعنيين بها ، والواقع أنه من المشكوك فيه أن يوافق الشيخ الخليلى على تسليم نفسه لولا أنه لم يكن واثقا من أن اشتراك المقيم السياسى البريطانى فى المفاوضات كفيل بضمان سلامته ، كما أنه من المشكوك فيه ما اذا كان السيد تركى سيتصرف كما تصرف او لم يكن مقتنعا من أن أحدا لن يتدخل أو يعترض على ما سوف يتخذه من اجراءات ضد خصمه .

فور مغادرة سفينة المقيم البريطانى ميناء مسقط قام السيد تركى باعتقال الخليلى ونجله والشيخ ناصر بن راشد زعيم الحرث وايداعهم سجن الجلالى متهما اياهم بأنهم كانوا على اتصال بالسيد ابراهيم بن قيس فى صحار . وقد ذكر ويى الذى قابل الخليلى يوم ١٦ فبراير عند احضاره من السجن لاستجوابه بأن الزعيم الدينى قد تعرض لضرب مبرح من الجمهور بدرجة أنه أصيب بالشلل . وفى يوم ١٧ فبراير علم المعتمد السياسى فى مسقط من السيد تركى عن وفاة الخليلى بعد اصابته باسهال

حاد ، كما توفي نجله فى اليوم التالى متأثرا بنفس المرض ، لكن هذا
النبا لم يحدث أى ازعاج لبيلى الا آن أحداث يناير فبراير المؤسفة قد
تركت أثرها على وى الذى انتحر باطلاق الرصاص على نفسه يوم اول
مايو (١) .

لقد كانت نقطة الضعف التى يعانى منها بيلى فى الاشهر التسعة
التى سبقت تلك الأحداث التى تعددت خلالها محاولاته بالاعتراف بالسيد
عزان ، لا يضاهيها غير السرعة التى أراد بها بعد ذلك الاعتراف بالسيد
تركى . وفى اليوم الاول من وصوله الى مسقط وقبل أن تتضح نتائج
الصراع بين اتباع السيد تركى ، والسيد عزان بعث بخطاب الى المسئولين
فى بومباى يحثهم بالاعتراف بالسيد تركى على الفور ، وقد دلل على طلبه
بالأسباب التالية : « اننى اولا كنت المسئول عن انقاذ حياة السيد تركى ،
واننى خلال سنوات عديدة كنت أدافع عن مطالب السيد تركى بقوة رغم
ان السلطات العليا لم تكن تقيم أى وزن للسيد تركى وانما على العكس
من ذلك فقد هددت بقصف مراكزه وقواته وكانت تعتبره العدو الاول ،

(١) الخطابات اسرية المتفرقة مجلد ١٧ خطاب من بيلى الى السكرتير
السياسى لحكومة بومباى ١٨٧١/٣/٣١ (رقم ٢٥٢ الادارة السياسية)
ومرفق معه تقارير وى ، اماس ، اى . مكلاند فقد ذكر فى بحث له
بعنوان شئون مسقط فى ١٨٦٩ - ومارس ١٨٧٢ (ص ٣٥) لم يصدر
نعليل لوفاة وى ويذكر كوبلاند فى كتابه « استعمار افريقيا الشرقية »
ص ٦١ استنادا على خطاب من كيرك بأن المعتمد السياسى قرر الانتحار بعد
ابلاغه بقرار نقله الى زنجبار غير أن هذا التفسير غير وارد .

وبسبب المصاعب التى وقفت فى طريق السيد تركى فقد كنت أول من نادى بالموافقة على لجوئه الى الهند وحصوله على معاش ، كما عارضت استيلاء السيد عزان على الحكم بالقوة مجازفا فى كل ذلك بحياتى ومنصبى » (١) كما بعث بيلى برسالة خاصة الى ماير اعترف فيها بأن الامام السيد عزان عاش بطلا ومات بطلا فى ساحة الوغى ولكنه أعرب عن ارتياحه من النتائج التى انتهى اليها الصراع فى عمان وعن اغتباطه بسقوط حكم السيد عزان ، نظرا حسب قوله لأن غيابه عن المسرح سوف يزيل كل العقبات من طريق تسوية الأمور فى عمان وأن السيد تركى، لم يكن سينجح لو بقى السيد عزان على قيد الحياة نظرا للتأييد الدينى الذى يتمتع به ونفوذه كأمام ، ومركزه كقائد عسكري قدير .

على الرغم من كل تلك الاعتبارات ظل بيلى لفترة طويلة من الوقت يتبنى موقف السيد عزان ، ولكن دون أن يدفعه ذلك الموقف الى استخدام سلطاته للاعتراف بحكمه ، وبالتالي فلا مفر من الاعتقاد بأن هذا التناقض فى موقف بيلى ينطلق من مواقفه المتذبذبة ومن كراهتيه الشديدة لكل من اكنسون وديسبراو وآرائهما ، وعلى امتداد حكم السيد عزان تقريبا أظهر بيلى قدرا كبيرا من قصر النظر والحكم فى تقييمه لمركز الامام عزان فى عمان ، فكان يدعو الى الاعتراف به عندما كانت تضعف سلطته وينادى بمعارضته حين كان يقوى مركزه . ولم يدرك بيلى قط معنى الصراع الدائم فى عمان الا فى المرحلة الأخيرة من حكم السيد عزان ، ولكن الفضل فى ذلك يعود الى الشيخ ناصر بن راشد مستشار

(١) الخطابات السرية المتفرقة مجلد ١٧ خطاب من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباي ١٨٧١/٢/٣ (رقم ١٤١ - الإدارة السياسية) .

الامام عزان فهو الذى شرح لبلى حقيقة الأهداف التى تقوم عليها سياسة السيد عزان ، ففى التقرير الذى بعث به بلى بعد اجتماعه بالشيخ راشد فى شهر سبتمبر عام ١٨٧٠ ذكر : « لقد استفسرت من مستشار الامام عن السبب فى الاستقلال الذى يتمتع به رجال القبائل فى مناطق الحدود أثناء حكم السلاطين لعمان ولا يتدخلون فى شئونهم ، بينما تنتهج حكومة عزان سياسة تختلف عن هذا الخط ؟ ولقد رد المستشار بأن السلاطين كانت تنقصهم القوة الكافية لاختضاع القبائل ، أما سياسة السيد عزان فقد كانت منذ البداية تقوم على اخضاع كافة قبائل عمان لسلطته المركزية وأن هذه الحكومة مصممة على المضى فى هذه السياسة لانها تدرك بأن السلام لن يسود عمان وانها لن تنعم بحكم قوى مستقر اذا ظلت هذه القبائل تعتبر نفسها قوة مستقلة ، وقال بأن الحماس الذى تنظر به هذه الحكومة الى النظام المركزى بدلا من النظام الاقطاعى المفلتك أمر يدعو الى الاعجاب ، وبالتالي فلا يمكن بأى حال من الأحوال تفسير تمسك حكومة عزان بذلك الخط على أنه من منطلق الاحساس بالقوة أو بحكم امتزاج النظرية السياسية بالشعور الدينى (١) .

هذا كل ما استطاع بلى أن يستخلصه من طبيعة حكم السيد عزان وقد فاته ادراك حقيقة واحدة وهى محاولات العمانيين الدائمة لبعث نظام الإمامة والعودة اليها ، ولو كان برسى بادجر لا يزال فى الخدمة وكان لا يزال

(١) المداولات الخارجية لحكومة الهند (سياسى) حلقة ٤٣٨ مجلد ١١ ديسمبر ١٨٧٠ رقم ٧٠٦ خطاب من بلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٧٠/٩/١١ (رقم ٣٦٠ الادارة السياسية) انظر أيضا تقريره المؤرخ ١٨٧٠/٩/٣ (رقم ٣٤٦ الادارة السياسية) فى نفس المجموعة .

فى بومباى ليقوم بمتابعة سير الاحداث فى عمان منذ ١٨٦٨ حتى ١٨٧١
لربما جاءت النتائج فى صورة أخرى ، نظرا لأن بادجر لم يكن من خبراء فهم
التعقيدات السياسية العمانية فحسب وانما كان أحد المعجبين بشخصية
السيد عزان . وفى أعقاب وفاة السيد عزان واعتلاء السيد تركى للعرش
سجل بادجر رايه فى تلك الاحداث ، وذكر :

« انه من حق السيد عزان مثله مثل غيره من المتنافسين على الحكم
فى عمان أن يتولى مقاليد السلطة فيها . فقد أظهر السيد عزان من
الشجاعة والجرأة والحنكة السياسية - وهى صفات لابد من توفرها لحفظ
النظام بين القبائل المتناحرة - ما يفوق غيره من الزعماء ، وعلى الرغم من
الصراع الذى كان محتوما بين الأمير عبد الله وأخيه الأمير سعود على
الحكم فى نجد ، فقد ساهم نجاح السيد عزان ضد الوهابيين فى كسب
وثقة وتأييد المواطنين الذين ظلوا لعدة أعوام يواجهون صلف الوهابيين
والخوف الدائم من عدوانهم . ومن ناحية أخرى خيب السيد عزان آمال
بعض الذين كانوا يراقبون الصراع منذ بدايته ، ففى مستهل الحركة كان
السيد عزان على ما يبدو يفعل بوحى من العناصر الدينية المتعصبة فى
عمان إلا أنه بعد أن مر باختبارات استهدفت قوته ومركزه وتأكد له أنه فى
استطاعته الاستغناء عن تلك العناصر بدأ ينتهج سياسة أكثر تسامحا وأدخل
جملة من التعديلات على الإدارة الداخلية للبلاد ، كما أبدى رغبة حقيقية
فى عقد علاقات ودية مع الدول الأجنبية وبصفة خاصة مع الحكومة
البريطانية » .

وانه إن المضحك المبكى أن بريطانيا التى كانت قبل ذلك تعارض
أى تدخل سياسى فى الشؤون العمانية ولرغبتها فى الحد من التزاماتها
السياسية تجاه السلطنة قد عاملت بفتور شديد زعيما كالسيد عزان

الذى لا يعتمد الى حد كبير على الحكومة البريطانية كغيره من حكام آل بوسعيد السابقين وذلك منذ حكم الامام أحمد بن سعيد مؤسس حكم هذه الاسرة .

استقبلت الاوساط المسئولة في بومباى سقوط السيد عزان بكثير من الارتياح فقد أشاد فيتز جيرالد حاكم بومباى على بيلي تقديرا للدور الذى قام به فى تلك المرحلة ، ووافق على مقترحاته بالاعتراف بالسيد تركى فورا . غير أن أحد أعضاء مجلس الحاكم وهو اتشه بيه جورج تكرر كان له رأى آخر فى الاجراءات التى اتخذها بيلي ووصف المقيم بأنه كان غير سياسى وغير حكيم وأنه ينبغى توجيه اللوم اليه بدلا من الاشادة به ، وابدى تكر استياءه الشديد من تدخل بيلي فى عملية استسلام الشيخ الخليلى الذى اخذ على حد اعتقاده ينتهج سياسة ودية أكثر تجاه الحكومة البريطانية قبيل وفاته . أما ماير فقد كان أشد قسوة فى التنديد بتصرفات بيلي فى مسقط كما أعرب عن انتقاده من تصرف فيتز جيرالد لاصدار التعليمات الى وى يوم ٩ يناير بمنع السيد عزان من نقل التعزيزات بالبحر داخل المياه الاقليمية للسلطنة قبل أن تصله موافقة حكومة الهند على ذلك الاجراء ، وقال فى معرض رايه :

« اننى غير مسئول بتاتا عن عدم الاخذ بالسياسة التى وضعتها الحكومة بالنسبة الى مسقط والتى صادق عليها وزير الدولة اذا كانت حكومة بومباى تصدر تعليمات تناقض تلك السياسة دون موافقتنا أو علمنا بها نظرا لأن تعليمات فيتز جيرالد الى وى تسير فى خط معارض تعليمات حكومة الهند بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٦٩ فى موضوع سوء التفاهم الذى وقع بين السيد عزان وديسبراو فى شهر مايو من نفس العام حول الاشتباكات البحرية المتنازعة فى عمان والتى لا تشمل عمليات نقل الجنود

والدخيرة عن طريق البحر من جانب حكام مسقط طالما أن تلك العملية تتم ضمن المياه الإقليمية لمسقط عبر الخط الممتد من صحار في الشمال حتى رأس الحد في الجنوب ، وعند علم ماير بانهياف حكم السيد عزان في عمان عاد فوافق على رأى وزير خارجيته اتشيسون الذى قال بأن حادث السفينة كوان تونج ان هو لا مظهر من مظاهر السياسة الخطيرة والخطئة التى كنا ننتهجها فى خليج عمان ، وهى سياسة لم تكن تقوم على أسس شرعية أو قانونية أو معاهدات تربطنا بمسقط ، وانما كانت سياسة تنبع من منطق القوة فحسب ، كذلك أشار اتشيسون حول هذا الموضوع الى أن الحجة التى تقوم على مبدأ الحماية التى تفرضها بريطانيا على الخليج مبدأ لا يسرى على خليج عمان وبأن الحروب المحلية فى خليج عمان لا تهم الحكومة البريطانية فى شيء ولا تؤثر على مصالحنا التجارية وذلك كأي عمليات حربية تقع فى المحيط الهادى ، وان أية حرب تنشب على سواحل عمان وتضطرننا الى الانسحاب من مسقط تشكل خطراً أكبر علينا ، ورغم ذلك فاننا لا ينبغي أن نتدخل فى حرب كهذه ، وبالتالي فان الاجراءات التى أقدم عليها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج تنفيذاً للتعليمات التى صدرت اليه من حكومة بومباى انما هى أقطع دليل على السياسة الخطئة والخطيرة التى تسير عليها فى عمان ، واننا كلما أسرعنا فى الانسحاب من مثل هذه العمليات كان الأمر أفضل .

والسؤال هو : هل كان الانسحاب من مسقط اجراء ممكناً ؟ ان اثنين من أعضاء المجلس الحاكم وهما بيه اتشه اليس ، والسير ويتشارد تسمبل كانا يعتقدان بعكس ذلك ، فلقد أشار اليس : « فى تصورى انه لا يمكننا التراجع عن تأكيد سيادتنا فى خليج عمان بنفس الصورة التى نتراجع بها عن سيادتنا فى الخليج ككل ، وأن مصالح الهند مرتبطة بعمان بنفس

الدرجة التي ترتبط بها مع الخليج ، ومن المستحيل علينا أن نرسم خطا
فاصلا بين مصالحنا في الخليج ومصلحتنا في عمان بالنسبة للأمن
والاستمرار في هذه المناطق . ومع قيام حكم قوى في مسقط تسقط
ضرورة التدخل البريطاني خارج المياه الإقليمية ، غير أنه كما يرى اليس
لا ينبغي لحكومة الهند أن تدلى بتصريحات مسبقة بعدم اعتزامها التدخل .
« . . انه لا ينبغي لنا بان نصرح بأنه في حالة الضرورة أننا لن نتدخل لوضع
حد للغارات البحرية وأعمال القرصنة بحكم انها ضروب من الحروب في
الوقت الذي تبرر لنا الظروف التدخل في الخليج ، ويرى اليس بأن
المسئولية فيما يتعلق بالمشكلات الأخيرة في مسقط تقع على حكومة الهند
بسبب ترددها في الاعتراف بالسيد عزان أو انتهاجها سياسة منافية تجاه
حكمه ولو أننا كنا متأكدين من بقاء السيد عزان في الحكم فليس هناك شك
في حق السيد عزان في نقل تعزيزاته الى مطرح عن طريق البحر وفقا
للنظام المعمول به . وعلى أية حال فان هناك مسئولية أكبر كما كان يعتقد
السيد عزان تقع على عاتق حكومة لندن التي لبثت تناور حول موضوع
معونة زنجبار .

وبالنسبة للموضوع الأخير فقد كان ماير واليس متفقين وكانت مذكرتا
الحاكم العام بتاريخ ٢/٢٢ و ٢٧ مايو ١٨٧٠ اللتين ضمنهما أسبابه
للاعتراض على وقف المعونة قد رد عليها وزير الخارجية في رسالته المؤرخة
في شهر يونيو التي أشار فيها الى قرار كلارندون باعفاء سلطان زنجبار
من التزاماته من دفع المعونة نظير قيام سلطان زنجبار باصدار حظر لتجارة
الرقيق وكان رد ماير على تلك الآراء فوراً وصرىحا « . . باعفاء سلطان
زنجبار من التزاماته اسقط نظرا لان مصلحة حكومة الهند في زنجبار
تبدو منتهية » هذا ما جاء في رسالته الى أرجيل في أول أغسطس عام

١٨٧٠ . ان خزينة الهند غير مسئولة عن دفع آية مبالغ لمسقط في مقابل حظر نشاط تجار الرقيق أو للانفاق على وكالة زنجبار ولهذا فقد طالب باحالة موضوع نفقات الوكالة والاشراف عليها الى وزارة الخارجية البريطانية ثم على ضوء التغير الذي تم في مسقط فقد حاول ماير أن يستغل في مسقط لحمل حكومة الهند على أن تنفض يدها من شئون مسقط قدر الامكان ، واذا كانت حكومة صاحبة الجلالة ترى أن مكافحة تجارة الرقيق هي احد الواجبات الملقاة على عاتقها من ناحية بالاضافة الى مشكلة زنجبار من ناحية أخرى فقد ذكر الحاكم لأعضاء مجلسه . اننى على يقين من أن جميع الاتصالات التى يجريها فى هذا الموضوع ينبغى أن تجرى مع حكومة مسقط واننى أعارض أن تتولى حكومة الهند أعمال رجل البوليس فى مياه المحيط من كراتشى حتى مدغشقر وهو الوضع الذى اقحمنا أنفسنا فيه واذا ما تمكن السيد تركى من تثبيت أقدامه فى مسقط وكان لابد من ابلاغ سلطان زنجبار بالتوقف عن دفع المعونة الى الدولة الام فما هى النتائج التى تترتب على ذلك اذا ما قرر السيد تركى ممارسة حقه فى انتزاع عرشه فى زنجبار أو الحصول على المعونة وحاول أن يبلغ الى هذا الحق بقوة السلاح ، وقد اجاب ماير على السؤال بقوله بأن هذا الموضوع من اختصاص صاحبة الجلالة وانها اذا رأت أن تمارس هذه المسئولية فهل من حقها أن تتدخل أو تمنع السيد تركى عن طريق القوة من ممارسة حقوقه عن طريق الحرب التى يعتقد بانها طريقة مشروعة بالنسبة اليه وبأن حكومة الهند ليس من حقها التدخل فى هذا الموضوع .

فى ٣ أبريل ١٨٧٠ طرح ماير الموضوع على وزير الدولة لشئون الهند بصورة جدية :

» اعتقد أن السياسة البريطانية العامة فى مسقط بصورة خاصة

والوضع البريطاني في خليج عمان بصورة عامة تحتاج لدراسة متأنية ، وقد اوضحنا في المذكرة المؤرخة ١٨٧٠/٥/٢٧ أن التزاماتنا العسكرية بالمعنى الواسع للكلمة لا تتعدى نطاق الخليج وسواء اعتمدت هذه السياسة على الاتفاقيات التي تربطنا بزعماء الساحل العربي للخليج أو قامت على أساس التدابير الرامية الى حفظ الأمن وحماية رعايانا ومصالحنا التجارية فانها سياسة التزمنا بها طوال الأعوام الخمسين الماضية وقد كان لهذه السياسة نتائج ايجابية بالنسبة للحفاظ على الأمن في البحار . وعلى هذه السياسة لا يمكن أن نحيد أو نتراجع . أما فيما يختص بخليج عمان فان الأمر يختلف نظرا لأن اهتمامنا بتأكيد سيطرتنا على هذه المنطقة يعود الى فترة قريبة من التاريخ ، ولم يحدث أن حاولت حكومة الهند منع الاشتباكات البحرية في عمان قبل أواخر عام ١٨٦٨ ، وقد نبعت علاقة الحكومة البريطانية بهذا الجزء من المنطقة من اهتمامها في السياسات الداخلية للمنطقة والتغيرات التي كانت تطرأ على أوضاع الأسرة الحاكمة في مسقط ، وهو أمر لم يعد قائما الآن . وعلى الرغم من أن السياسة التي اتبعناها هناك لم تكن منسجمة مع موقف السيد عزان ، وعلى الرغم من أن التعليمات التي صدرت في البداية لحماية المنطقة من الحروب والاشتباكات البحرية والتي حدثت نتيجة لأخطاء جغرافية ، سرعان ما تبين انها سياسة لم تكن تقوم على أسس عملية أو تستوجب تعديلها بمقتضى تعليمات ١٨٦٩/٨/٤ . أضف الى ذلك أنه طالما بقي السيد عزان حاكما في عمان كلما اضطررنا الى التمسك بتلك السياسة . أما الآن فاننا نسهم على الافادة من الأحداث الأخيرة في مسقط دون أن يرغمنا ذلك الى اجراء تغييرات ملحوظة في سياستنا بالتراجع تدريجيا عن ممارسة أى نفوذ الا بكثير من الحيطة والحذر ، لان الأمر قد يؤدي الى عواقب وخيمة وبالتالي فسوف نضطر الى العودة تدريجيا الى سياسة العلاقات الطبيعية التي تربطنا بحكومة

مسقط والتي كانت متبعة قبل ان نتخذ القرارات الخاصة بحظر الاشتباكات البحرية فى خليج عمان » .

أبلغ ماير أرجيل بأنه قد أصبح مستعدا للاعتراف بالسيد تركى اذا نجح السيد تركى فى توطيد حكمه فى عمان واقترح على أرجيل بأن يقوم بإبلاغ السيد تركى بأنه اذا أراد الاستيلاء على الممتلكات الخارجية لمسقط فيمكنه ذلك وانه لم تعد هناك حاجة ملحة للإبقاء على الحظر المفروض على العمليات العسكرية خارج إطار الخليج ، وكان ماير لا يقصد جواذر فحسب وانما زنجبار أيضا ، وقد اتسم هذا الموقف بوضوح أكثر فى العبارات الختامية بمذكرته والتي جاء فيها بأننا بهذه الخطوة سوف نعفى أنفسنا تدريجيا من المسؤولية التى اضطلعنا بها للمحافظة على الأمن فى المنطقة الممتدة من كراتشى حتى الحدود الشمالية لخليج موزمبيق وهو ما سبق أن وجهنا النظر اليه فى شهر مايو ١٨٧٠ . فينبغى النظر الى ذلك الاجراء بأنه خطوة حتمية فيما اذا قررت حكومة صاحبة الجلالة وقف دفع المعونة السنوية الى مسقط فى المستقبل .

ان الجانب الأكبر من استياء ماير من أرجيل يعود الى انصياع الأخير لمواقف كلارندون فى الكثير من المسائل التى تمس سياسة الهند والى تكوّناته فى اتخاذ القرارات فى المسائل السياسية الخطيرة التى كانت تعرض عليه ، فقد انقضى عام بكامله منذ أن طلب الى أرجيل بحث الموافقة على الاقتراح الخاص بالاعتراف بالسيد عزان بن قيس أو برفضه ، وفى القيام بمحاولة جديدة لتجديد ايجار عقد بندر عباس لصالح حكومة مسقط ، وعلى الرغم من أهمية تلك الموضوعات فان أرجيل لم يبعث برده حتى ذلك

الوقت فبالنسبة للموضوع الاول أصبح هذا الموضوع بعد ذلك أكاديميا بينما الموضوع الثانى كان لا يزال موضوعا حيا ، وكان الرد الوحيد الذى وصل ماير من أرجيل بشأن الخطوط السياسية العريضة المزمع اتخاذها ابتداء من منتصف عام ١٨٧٠ هو المذكرة المؤرخة أبريل ١٨٧١ والتي رد فيها على طلبه بشأن اعفائه من الاشراف على الوكالة السياسية البريطانية فى زنجبار . وعلى الرغم من أن أرجيل كان يدعو الى الامتناع عن استخدام موارد الهند فى عمليات مكافحة الرقيق الا انه اعترض على أن للهند مصالح فى زنجبار تبرر الانفاق على الوكالة البريطانية فيها ، وفى عام ١٨٦٨ على وجه التقريب ذكر أرجيل للحاكم العام بأن سلفه قد وضع بديهية تقول بأن علاقة زنجبار بالهند وبالخليج تحتم أن يتم تعيين الممثلين السياسيين البريطانيين فى تلك المناطق والاشراف عليهم من جانب حكومة الهند . وكان أرجيل يؤيد اعتراضات ماير فى عدم تحميل خزينة حكومة الهند نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، لاسيما وأن مكافحة تجارة الرقيق التى كانت المهمة الاساسية للوكالة فى ذلك الوقت من اهداف السياسة البريطانية وبنفس الاهمية لهدفها فى حماية التجار الهنود ، وأنه قد وافق على توصيات اللجنة الداخلية فيما يختص بتجارة الرقيق فى أوائل عام ١٨٧٠ على مساهمة حكومة الامبراطورية فى نفقات الوكالة ، واستطرد أرجيل يقول : « ان الاقتراح الخاص بنفقات الوكالة قد رفض عند عرضه على الادارة المالية لحكومة الهند فى مارس ١٨٧١ وبالتالى لم تكن حكومة الهند تستطيع أن تستمر فى دفع تلك النفقات » .

عند عودة أرجيل الى بحث موضوع مسقط وزنجبار اقترح على المسؤولين أن ينتهزوا فرصة وجود حكمين جديدين فى مسقط وزنجبار لتثقيد الاقتراح الذى سبق أن عرضه فرير بايفساد مبعوث الى كل من

الحاكمين للتأكد من رغباتهما بشأن المعونة والتوفيق بين موقفيهما وحثهما على تنظيم العلاقات بينهما بشكل لا يضطر الحكومة البريطانية لاي نوع من التدخل ، كما أشار أرجيل بأن هناك فرصة أيضا في حالة التوصل الى تسوية مقبولة ، أن يتناقص حجم المكاتبات التي كانت تتبادلها الجهتان الرسمية حول الموضوع خلال فترة السنوات الثلاث الماضية . واذا ألقينا نظرة على خلفية قرار كاننج في الأحداث المتوالية على مسقط فان افضل سياسة تتبع هي على حد قول أرجيل سياسة عدم الارتباط من أى نوع وأن نكون على استعداد دائما للاعتراف بأى حكم يؤيده الشعب بشرط الا يؤثر ذلك الحكم على أية اتفاقيات معقودة أو الى توزط قد ينشأ نتيجة لتعهدات أو وعود سابقة حقيقية كانت أو شكلية . ومما يؤسف له أن نذكر ان أرجيل نفسه لم يطبق هذا المبدأ تجاه السيد عزان في حياته وربط موضوع الاعتراف بالسيد عزان باقتراح كلارندون بوقف معونة زنجبار كورقة للضغط على حاكمى مسقط وزنجبار لوقف تجارة الرقيق .

كان ماير يريد أن يمضى بحذر فى موضوع الاعتراف بحكم السيد تركى وبالرغم من ذلك فقد أرغمته الأحداث في عمان وغيرها فى عام ١٨٧١ على الاعتراف وجاء فى تقرير الكابتن رويس الذى كان معتمدا سياسيا بريطانيا فى جواذر ونقل الى مسقط ليحل محل ويى بعد أسبوعين من وصوله الى هناك ذكر بأن البلاد على شفا الانهيار فقد كان السيد ابراهيم ابن قيس أخو السيد عزان يحتل صحار والمنطقة الشمالية للباطنة وكان يستعد للصدام مع السيد تركى بينما كانت قبائل الهناوية والغافرية تستعد للدخول فى معركة بينهم ، ومن جانب آخر كانت قوة من الوهابيين تحتل القلعة الرئيسية فى واحة البريمى وكان يقودها محجوب بن جوهر السكرتير السرى للأمير فيصل ، ثم انتقل للعمل فى حاشية الأمير مسعود الذى

كان قد اطلع بأخيه عبد الله وبويع للحكم وعند وصول محبوب بن جواهر الى البريمي رحب به الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي الذي كانت تربطه علاقة صداقة بالأمير سعود ترجع الى عام ١٨٧٠ عندما زار الأمير المنطقة الشمالية من عمان ، وقد أخذ كل من زايد ومحبوب يحاول اقناع النعيم المتصارعة بتسليم قلعة قصر الخندق الى نائب الأمير ، وعلى كل حال فلم يكن السيد تركي في ذلك الوقت يتعرض لخطر مباشر من الوهابيين ، وانما كان الخطر من أفراد أسرة آل بوسعيد الذين اعتقدوا بأن امتناع حكومة الهند بالاعتراف بالسيد عزان على انه تشجيع ضمني لهم في القيام بمحاولة للاستيلاء على السلطة . ولهذا فقد أبرق رووس الى حكومة بومباي في الأسبوع الأخير من شهر مايو يطالبهم بسرعة الاعتراف بالسيد تركي حماية للبلاد من الفوضى والخراب ، وقد وافق فيتز جيرالد على الاقتراح فوراً ، واحاله الى الحاكم العام للهند الذي عرضه بدوره على حكومة بومباي مطالبا بالموافقة عليه . وقد أبرق أرجيل الذي كان أجل الاعتراف بالسيد عزان الى أجل غير مسمى بالموافقة على الاقتراح وفي ١٦ يونيو تم اليعاز الى رووس بإبلاغ السيد تركي عند أول فرصة سانحة باعتراف الحكومة البريطانية به كسلطان على مسقط وباحتفاظها بنفس علاقات الصداقة التي كانت تربطها بوالده المرحوم سابقاً .

..

في اواخر يونيو ويوليو كان السيد تركي في الباطنة يحاول الاستيلاء على صحار من السيد ابراهيم بن قيس الا انه فشل في محاولته بالرغم من المساعدة التي قدمتها اليه بعض القبائل وحاكم دبي مما اضطره الى صرف النظر عن الخطة وترك منطقة صحار والباطنة جنوباً حتى الخابورة للسيد ابراهيم . عاد السيد تركي يوم ٦ أغسطس الى مسقط فأبلغه رووس

بالاعتراف ، غير أنه لم يتباحث معه بشأن وضع ممتلكات مسقط على ساحل مكران ، كما لم يتطرق الحديث الى موضوع ايجار بندر عباس او معونة زنجبار مفضلا الانتظار ريثما تتخذ حكومة لندن قرارها النهائى بشأن المعونة وتجارة الرقيق المرتبطة بها ، وحتى منتصف ١٧٨٠ كان الاحتمال ضئيلا فى اتخاذ قرار مبكر حول تلك الموضوعات ، ليس لأن الخلافات بين حكومة الهند وحكومة لندن لم تحل فحسب بل لأن نفس التطورات التى عجلت بالاعتراف بالسيد تركى قد حولت اهتمام الحكومة البريطانية عن المسرح العماني الى الخليج الأعلى حيث قام الاتراك بالاستيلاء على اقليم الاحساء فى مستهل صيف عام ١٨٧١ .

الفصل الخامس عشر

الحملة التركية الى الاحساء

١٨٧١ - ١٨٧٣

لم ينقطع الصراع على الحكم فى نجد بين الأمير عبد الله بن فيصل وأخيه الأمير سعود منذ تولى الأمير عبد الله السلطة ، ولكن هذا الصراع بلغ الذروة فى شتاء عام ١٨٧٠ ، وكان أكثر من صراع بين شخصين ، كان صراعا بين عقليتين ، سكان الحضر وأهل البادية ، بين المتطرفين الوهابيين وبين المعتدلين الذين يرفضون تعاليمها ، وكان كل من الأخوين يمثل أحدى الفئتين . وحتى قبل وفاة والد الأميرين كان العداء القائم بينهما يتذر بشطر الدولة الوهابية فى النهاية .

فى عام ١٨٦٢ كتب بالجريف بعد اقامته فى الرياض عن هذا الصراع يقول :

« بينما كان عبد الله مثل والده الأمير فيصل قصير القامة قوى البنية كبير الرأس ضخم الرقبة عريض الجثة فان سعود طويل القامة رشيق وسيم تبدو عليه ملامح بارزة من عفوية رجل البادية . كما انه منفتح كريم يهوى المظاهر والفروسية وكان محبوبا من العناصر المتحررة ، أما عبد الله فكان يعتبر عميد الفريق المتزمت الذين كانوا يستمدون منه التأييد ويتطلعون الى قيادته . هذان الأخوان المتقاربان فى العمر خصمان لدودان لاحدها الآخر ، حتى انها دائما يتحدثان بصوت عال . وقد نجح الأمير سعود فى سلوكه المتحرر وحسن معاشرته للناس أن يكسب قلوب رعاياه وكافة الذين يرفضون التعصب والجمود فى نجد . ومن هنا كان

الاعتقاد يسود بأن وفاة الأمير فيصل قد تفرق البلاد في حرب دموية يقودها هذان الأخوان » .

ففي عام ١٨٧٠ خسر الأمير عبد الله جانبا كبيرا من التأييد وذلك بسبب حدة مزاجه وسوء ادارته في الحكم بينما أخوه سعود الذي أمضى بعض الوقت في أطراف نجد يعيش كالطريد وينتقل من مكان الى آخر ، قد أصبح يتمتع بتأييد قطاع كبير من البدو يمكنه من تحدى أخيه . وقد قام بالفعل بمحاولة للإطاحة بأخيه في الاحساء حيث تتركز غالبية مؤيديه وحيث توجد قبيلة بنى خالد التي تنتمي اليها والدته . وفي أواخر عام ١٨٧٠ تمكن الأمير سعود من الاستيلاء على القطيف ، ثم بعد وقت قصير استولى على واحة الاحساء وأعقب هذه الأحداث نشوب مناوشات بينه وبين قوات الأمير عبد الله في نجد انتهت أخيرا الى سقوط الرياض في يد الأمير سعود الذي بادرت القبائل الى مبايعته . أما عبد الله فقد فر الى الشمال في منطقة « طيب الاسم » على الجانب الشرقى من جبل شمر ، وهناك استغاث بالرشيدى أمير الهيل ، غير أن هذا الأمير بالرغم من تزكية شريف مكة للأمير عبد الله رفض تقديم أية مساعدة اليه ، بينما اتخذ موقفا مضادا فأعلن ولاءه للأمير سعود ، ثم أخذت قبائل عنزة وشمر وقحطان وغيرها تتخلى عن الأمير عبد الله الذى استولى عليه الياس فاستنجد بوالى بغداد مدحت باشا وطلب أن يمدّه بالمساعدة للوقوف في وجه أخيه واستعادة الرياض (١) .

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اللفتنانت س . هيربرت (القنصل البريطانى العام فى بغداد) الى لاسير هنرى اليوت (سفير صاحبة الجلالة البريطانية فى القسطنطينية ١٨٧١/٣/٢٤) وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٥/٩ .

كانت هذه الأحداث من الأهمية بحيث لم يكن فى وسع مدحت باشا والحكومة العثمانية أن يتجاهلها ، ففي عام ١٨٧٠ كانت هناك رغبة قوية عند الحكومة التركية فى توسيع رقعة الامبراطورية فى آسيا الوسطى وربما يعود ذلك الى قضية التنظيمات الجديدة أو الى النذر التى كانت توصى بأفول نجم الامبراطورية العثمانية فى أوروبا ، فقد كان الغاء روسيا للبنود الخاصة بالبحر الأسود فى معاهدة باريس فى ٣١/١٠/١٨٧٠ وتأييد بروسيا لتلك الاجراءات كانت نذيرا بنهاية الحكم التركى للبلقان ، ولهذا قرر العثمانيون على ما يبدو أن يحدوا من خسائرهم وتعويضها عن طريق الاهتمام باقاليمها الآسيوية . وربما كان فتح قناة السويس فى ١٨٦٩ عاملا حاسما فى ذلك القرار ، فقد كان فتح القناة منفذا سهلا وقريبا لشبه الجزيرة العربية بحيث تستطيع الحكومة التركية نقل قواتها العسكرية كمحاولة للتأثير على الوضع فى الجناحين الشرقى والغربى من شبه الجزيرة ، كما أن اخضاع اليمن من جانب الأتراك قد اتخذ قرار بشأنه بالفعل فى الأشهر الأخيرة من عام ١٨٧٠ ، وفى نهاية شهر ديسمبر ذكر الخديوى اسماعيل للقنصل البريطانى العام فى القاهرة بأن الباب العالى قد اتخذ قراره بتأكيد سلطته المباشرة على أواسط وشرقى الجزيرة العربية وبأنه يقوم باعداد حملة عسكرية فى بغداد لتنفيذ هذا الأمر .

وبناء على اقتراح أرجيل طلب وزير الخارجية البريطانية من السفير البريطانى فى القسطنطينية السير هنرى اليوت أن يتأكد مما ذكره الخديوى للقنصل البريطانى العام كما أوعزت حكومة الهند الى الكولونيل س . هيربرت بأن يتحرى عن صحة هذا الأمر ، وقد أجاب كلا المسؤولين بأن الخبر لا أساس له من الصحة ، فقد ذكر جرانفيل فى يناير ١٨٧١ لوزير الخارجية : « اننى استطيع أن أؤكد لكم كل التأكيد بأنه لم تجر

آية استعدادات في بغداد أو في منطقة الخليج للقيام بالاجراء الذي اشار اليه الخديوى « (١) » ، وقد رد هربرت بثفس المغنى على الرغم من انه ذكر بأن هناك اشاعة عن احتمال قيام أربع سفن تركية الى الخليج في وقت قريب . ففي فبراير ١٨٧١ واجه اليوت السلطات التركية بموضوع تلك الاشاعة وكان ردها أنه ليست هناك أية نية لاحتلال أى موقع في الخليج ، بالرغم من أنه في أعقاب الحملة التركية قررت تلك الحكومة أن ترابط سفينتان تركيتان في المنطقة الواقعة بين البحر الأحمر والخليج (٢) ، وبعد شهر من ذلك التاريخ اضطر كل من اليوت وهربرت الى تغيير رأيهما ، ففي ٢٢ مارس وصل الى بغداد مبعوث من الأمير عبد الله بن فيصل يحمل رد أمير نجد السابق على عرض مدحت باشا بتزويده بالعتاد والجنود ، وقد علم هربرت بهذا الأمر لأول مرة ، وباستفساره من مدحت باشا عما كان يجرى رد عليه الوالى بأن مهمته هي تنفيذ ما كان يتلقاه من أوامر من حكومته في القسطنطينية ، وأوضح للقنصل البريطاني العام بأن الأمير عبد الله قد عين قائم مقام الباب العالي في نجد ، وأن خلع أخيه له حدث لا يمكن السكوت عليه ، وبالتالي فإن الباب العالي لا يستطيع أن يرفض

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اليوت الى جرانفيل

١٨٧١/١/٢٠ وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٢/٤ .

(٢) نفس المصدر من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/٢/٢٢ (رقم ٩٨)

وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٣/٩ راجع أيضا المرفقات والخطابات السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى)

رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من هربرت الى وزير خارجية حكومة الهند

١٨٧١/٢/٢٤ (رقم ٩) .

طلبه للمساعدة . كان مدحت باشا يعلم بما كان يجرى فى نجد ولهذا سعى الى الضغط على الباب العالى بتأييد الأمير عبد الله ، وقد أدرك الباب العالى حاجة الأمير عبد الله الى المساعدة فأوعز الى واليه فى بغداد بتقديم المساعدة اليه لاسترجاع ملكه ، وذكر مدحت باشا لهربرت بأنه ينوى إرسال ثلاث أو أربع فرق من القوات النظامية وبعض أطقم المدفعية بالإضافة الى ثلاث فصائل من قبائل شمر وعنزة والمنتفك ، وأنه سوف يتم نقل هذه القوات بطريق البحر من البصرة فى فرقاطة واثنتين أو ثلاث بواخر .

الا أن هربرت شك فى تلك الأقوال خصوصا وأن الباب العالى اعترف بالأمير عبد الله واليا على نجد خلفا لأبيه الأمير فيصل ، غير أنه من الخطأ كما قال هربرت فى خطابه لاليوت اعتبار الأمير عبد الله قائم مقام نجد أو مرشح الحكومة العثمانية لأن الأمير عبد الله كان حاكما مستقلا فى السابق وعلى أى حال فان تلك البيانات لم تكن صحيحة تماما ، وان كانت تهكّنات هربرت للأسباب الحقيقية للحملة كانت اقرب الى الصحة : « ليس هناك أدنى شك فى أن مدحت باشا وربما الحكومة العثمانية أيضا يسعيان الى السيطرة على البحرين والقطيف وفرض سلطان الباب العالى على كل اواسط وجنوبى شبه الجزيرة وبأن تلك الحملة العسكرية وماترتب عايتها من الفيرة المتزايدة من الوجود البريطانى فى الخليج تبدو كلها دوافع حقيقية فى ذلك الاتجاه . وأما آن خزينة بغداد قد أصبحت خاوية فان ذلك لا يهم مدحت باشا فى شيء ، وعندما أوضح هربرت لمدحت باشا بأن تعبئة تلك القوات وارسالها فى حملة بعيدة وفى مناطق وعرة قد يعرض أمر بغداد للخطر ، فان مدحت باشا لم يهتم بذلك ، فقد أكد للقنصل البريطانى العام بأنه سوف يحصل على كل القوات التى تحتاجها الحملة من القسطنطينية وسوريا بل ومن الحجاز نفسها ، كما أكد له بأن نجد

والإحساء سوف تخضعان فى بضعة أشهر لسيطرة الباب العالى (١) .

بعد أيام قليلة من اجتماع هربرت بمدحت باشا عاد الثانى فابلى القنصل البريطانى العام بتأجيل الحملة على نجد وبسؤال هربرت له عما اذا كان السفير البريطانى فى القسطنطينية قد ابلى رسميا بأمر الحملة وأهدافها أجاب مدحت باشا بأنه لا يعلم عن ذلك (٢) ، والواقع أن اليوت لم يبلغ من جانب السلطات التركية ، وانه لم يكن يعلم شيئا الا من هربرت ، ولهذا ، فى ٣ ابريل اجتمع اليوت برئيس الوزراء لتركيا على باشا وطالبه بتفسير عن تلك الحملة ، وقد كان رد على باشا هو نفس رد مدحت باشا لهربرت ، فقد قال له :

« لقد اضطر الباب العالى الى طلب المساعدة من الأمير عبد الله قائم مقام نجد رغم أنه لا مصلحة لرئيس الوزراء فى شخص عبد الله أو طريقته الدينية وقال بأنه كان يفضل أن تكون العلاقات بين الاخوين تسمح للباب العالى بتأييد الأمير سعود بدلا من تأييد ممثل الوهابيين ، وعلى أية حال فان سلطة الباب العالى فى هذا المجال محدودة ولابد من اخضاع الاجراءات التى يتخذها لمثل هذه الاعتبارات . . كما أنه ليس هناك نية من جانب الباب العالى للقيام باجراءات بحرية فى الخليج وبالأخص

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من هربرت الى اليوت

١٨٧١/٣/٢٩ (رقم ١١) .

(٢) الخطابات والتقارير السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطاب

الخارجى (سرى) المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من هربرت الى وزير خارجية

حكومة كلكتا ١٨٧١/٤/١ .

ضد البحرين نظرا لأنه يعلم بأن الحكومة البريطانية لن تسكت وبالتالي فان الهدف من الحملة هدف مشروع لأننا لا نتصور أن هناك اتجاهها لمنازعة السلطان على حقوقه في نجد ، وانما عندما تعذر ارسال الحملة عن طريق الصحراء تقرر تجميع بعض وسائل النقل لنقلها الى أقرب مكان من مسرح العمليات (١) .

كان القلق يزداد في اوساط الحكومة الهندية من نوايا تركيا في المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة ، وبالتالي فان الهند لم تكن تعلق أهمية على التأكيدات التي كانت تبلغها من الباب العالي ومن اليوت . في ٣١ مارس بعث ماير ببرقية الى أرجيل يقول له فيها بأن عليه أن يكتفى من الحكومة العثمانية اذا أعلنت عن صرف النظر عن الحملة نهائيا كما أوضح ماير بأن أي نوع من العمليات البحرية في الخليج سوف تستنكره الحكومة البريطانية باعتباره خرقا للأمن البحري واضرا بالتجارة ، وربما يؤدي الى تعقيد الأوضاع اكثر ويأثّر من الافضل لاليوت أن يستخدم جهوده في وقف تحرك الحملة من اضاعة الوقت في الحصول على تأكيدات من الحكومة التركية حول أهدافها في الخليج (٢) وحتى اذا افترضنا أن

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/٤/٣ (رقم ١٤٢) وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٤/١٧ وقد علق اليوت على تفسير رئيس الوزراء العثماني بالقول : « لا يمارس الباب العالي ايه سلطة فعلية على هذه القبائل العربية ، غير أن الكلام عنها كثير » .

(٢) الخطابات والتقارير السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطاب الخارجي (سرى) رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧١/٣/٣١ .

الحملة قد تحركت فان الأشعار عنها قد جاء متأخرا جدا بحيث لا يسمح لنا باتخاذ أى إجراء لنا فى الأمر . وفى ١٧ ابريل بعث هربرت ببرقية يقول فيها بأن الحملة على وشك التحرك ، ثم بعد ثلاثة أيام أبحرت الكتيبة الاولى من الجنود ، وتقدر بـ ٤٠٠ جندي أو ٥٠٠ جندي من ميناء البصرة ، وفى اليوم التالى تحرك جزء من اطقم المدفعية تشمل سلاح الفرسان والخيالة ، وفى ٢٣ ابريل غادرت كتيبة أخرى من المشاة عن طريق البحر أيضا ، وكان من المتوقع أن تتحرك وحدات أخرى من القوات من العمارة الى البصرة خلال فترة قصيرة ، ثم يتم نقلها من البصرة الى الاحساء بالبواخر ، أما المعدات والذخيرة وغيرها من المستلزمات فقد تقرر نقلها على السفن الشراعية ، وقد قدم لواء المنتفك ألف خيال ، بينما كان يتم تجميع قوات أخرى من القبائل فى الزبير ، وفى نهاية الشهر سافر هربرت الى البصرة ليرى بنفسه تجمعات الحملة ، ووجد بأن الفرقاطة البخارية (البوصة) ٢٣ مدفعا والسفينة البخارية (ميناو) أربعة مدافع والسفينة القديمة (خوجابى) ١٨ مدفعا وثلاثة مراكب شراعية مسلحة بأربع وست واثني عشر مدفعا كانت كلها تستعد للاقلاع بحمولاتها من الجنود .

ومهما كان ما يقوله الباب العالى عن عدم اعتزامهم القيام بعمليات عسكرية بحرية فقد كان من الصعب أن يصدق الانسان آن يقدم الباب العالى على مثل هذا الاجراء خصوصا وأن دول الساحل العربى كانت قد انجرفت الى ذلك الصراع . فقد كان شيخ الكويت يقف الى جانب الاتراك بالفعل ، وكانت هناك قوة من القبائل تتجمع فى الكويت ، كما كانت السفن الكويتية تقوم بنقل المؤن . وفى شهر ابريل بعث كل من الأمير سعود وعيسى بن على شيخ البحرين برسالتين الى المقيم السياسى يطالبانه بالفضل على منع حكام الكويت من التعاون مع الاتراك ، ولما تعذر ذلك عاد الأمير

سعود فطلب من المقيم السياسى فى الخليج بأن يسمح له باتخاذ اجراءات ضد الاتراك داخل البحر . وعلى عكس الشيخ عيسى بن على الذى كان يعتمد على اتفاق ١٨٦١ فى حمايته ضد الاتراك لم يكن الامير سعود فى وضع يسمح له بطلب المساعدة البريطانية للدفاع عن بلاده ضد أى هجوم بحرى يشنه الاتراك . اما المقيم فكان يعتقد بأن الحكومة البريطانية ليست ملزمة بالتدخل بين الاتراك والوهابيين والكويتيين بأى شكل من الاشكال ، الا انها يمكنها الدفاع عن البحرين او شيوخ الهدنة . أما اذا كان فى الامكان ان تقوم الحكومة البريطانية بمنع حكام الهدنة من التعاون مع الوهابيين والاتراك فى البحر فذلك موضوع آخر . وكان بيلى يعتقد أن مدحت باشا كان مدفوعا فى تلك الاجراءات التى اتخذها بتصوره أن الحكومة البريطانية ستكون مترددة فى اتخاذ أى اجراء يهدف الى الاخلال بأمن الخليج ، بحيث يدفعها ذلك الى منع الوهابيين وحكام الهدنة من التصدى للحملة التركية فى البحر ، كما كان يعتقد مدحت باشا بأنه أحدا لا يمكن أن يعترض على الاجراء الذى اتخذه بسبب ان كلا من الباب العالى وحكام الهدنة غير مشتركين فى اتفاقية الهدنة البحرية . وقد اقترح بيلى بأنه اذا كانت مثل هذه الافكار تراود مدحت باشا فعلا بأن تقوم حكومة الهند بتوجيه نظره الى طبيعة الالتزامات التى تربط الحكومة البريطانية بكل من البحرين وشيوخ الهدنة . خصوصا وأن الوالى يعتبر فى نظر الراى العام من الطامعين فى البحرين ، وذلك على عكس ما يعتقد اليوت (١) .

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطابات الخارجى (سرى) رقم ٢٦ المؤرخ ٢٣/٥/١٨٧١ من السكرتير السياسى لبومباى الى وزير خارجية الهند ١١ و ١٢ و ٢٣/٤ و ٣ و ٤/٥/١٨٧١ .

وعلى هذا الأساس كانت هناك مسألتان تتطلبان من حكومة الهند اتخاذ قرار بشأنهما بالنسبة للحملة التركية ، المسألة الأولى هي ما اذا كانت هناك مبررات قانونية لمنع الحملة ، والمسألة الثانية هي ما اذا كان هناك مبررات لمنع شيوخ الهدنة وشيوخ البحرين من التورط فيها ، فقد كان وضع الحكومة البريطانية في الخليج على حد رأى اتشيسون وزير الشؤون الخارجية للهند في رسالته في شهر مايو لحاكم الهند يقوم على أسس ضعيفة ومحدودة ، فقد كان يرى أن أى إجراء من جانب الحكومة يعتبر غزوا للمنطقة وذلك بسبب الأوضاع السياسية التى كانت سائدة في الخليج . يوم اخذت الحكومة البريطانية تهتم بهذه المنطقة ، وان المرحلة الزمنية الطويلة التى استغرقها الوجود البريطانى في الخليج لتوطيد نفوذه ، كما كان مجال الهدنة البحرية محدودا هو الآخر ، بينما كانت البحرين تخضع للحماية البريطانية طالما أنها لا تشترك في أى اعتداءات بحرية . غير أن شيوخ الهدنة لم يكونوا يتمتعون بالحماية البريطانية بصورة واضحة ، فقد كانت الحماية البريطانية هناك تقوم على أسس فردية انطلاقا من معاهدة السلم البحرية الدائمة التى تشمل الاعتداءات التى يقوم بها هؤلاء الشيوخ ضد بعضهم البعض ، وبالتالي فقد انحصر مفهوم المعاهدة على منع مثل هذه الاعتداءات فقط . ومن ناحية أخرى فقد كانت الحكومة البريطانية تلجأ الى وسائل اقناع تارة والى أساليب القوة تارة أخرى لمنع أى اعتداء يقوم به هؤلاء الشيوخ على الدول التى لم توقع على المعاهدة . غير أن كل هذه السوابق لا تشكل منهجا لمعالجة الوضع الجديد ومن هنا فان الحملة التركية على نجد ، على عكس الحملات البحرية الأخرى على الخليج من حيث أن هدفها محدود ، وهو قمع الاضطرابات التى تنشب ضد الأتراك فيما تعتبر اقاليم عثمانية تابعة لهم

وليس بهدف الغزو أو النهب . وبالتالي فقد اقترح اتيشيسون على ماير بأن الحكومة البريطانية لا تملك سنداً قانونياً للتصدي للحملة التركية أو لمنع شيوخ الهدنة من شن هجمات على الأتراك في البحر ، كما أشبار أيضاً بأن هناك اعتبارات عملية تمس الأوضاع الحرجة في الخليج أهم بكثير من الاعتبارات القانونية وهو ما ينبغي أن نضعه في الاعتبار وجاء في مذكرته : —

« انه لا يمكن أن تخضع إجراءاتنا في البحر للسياسات العربية في البر ، كما لا يمكن أن تخضع الحملات البحرية التي قد نقوم بها على أي جزء من المنطقة للاعتبارات التي تقوم عليها تلك الحملة ، عادة كانت أو غير عادة ، لأن هذا الوضع سوف يجرنا إلى معمة المشاكل الداخلية للقبائل العربية الذين قد لا نعرفهم أو نتفهم ظروفهم . ولقد كانت سياستنا حتى الآن تقوم على أساس معارضة الحملات البحرية وفرض القيود عليها دون استثناء ، وأنه ل يبدو لي ان الاحتمال باحتفاظنا بهذه السياسة ينبغي ان يقوم على أساس الاحتفاظ بها كما هي ، أما اذا خرجنا عن هذه القاعدة فأنني لا أستطيع ان اتنبأ بالمدى الذي سوف نذهب به في التواجدات التي نقوم بها ضمن الحدود الضيقة للمعاهدات التي تربطنا بأهل المنطقة ، كما لا ينبغي أن نقدم أي تنازلات للشيوخ الذين لا يستحقون إعطاءهم مثل هذه التنازلات . فاذا قام الترك بإرسال قوات عن طريق البحر فانه يصبح من حق الزعماء العرب المؤيدين للأمير سعود التصدي لتلك القوات ، فاذا انهزم العرب في تلك العمليات فليس من حقنا أن نمنع الأتراك من ممارسة كافة الحقوق المترتبة على نجاحهم في تلك العمليات وفرض سيطرتهم على المنطقة العربية . وينبغي أن تكون هناك نهاية للسياسة البريطانية المتبعة في الخليج ، أو اذا كان الزعماء العرب الذين لم يتخذوا أي إجراء حتى

الآن قد أبدوا رغبتهم لاعداد قوات بحرية ، فبأى حق نستطيع أن نمنعهم من تنفيذ تلك الرغبة ما دمت قد سمحنا للأتراك بنفس الشيء ، أو كيف نبرر الحظر على مثل هذه العمليات ، ثم اذا كانت فارس ترغب فى انشاء اسطول لها فى الخليج لدعم حقوق السيادة على شواطئه وتعتمد على احدى الدول الأجنبية فى الحصول على حاجتها من السفن الحربية فعلى أى أساس يمكننا أن نحتج على هذا الاجراء .

فالتحليل النهائى أن الأتراك قد نجحوا فى اىصال حقولهم الى نجد عن طريق البحر ، ونجحوا فى اهداف تلك الحملة الامر الذى استدعى أن تحدد حكومة الهند موقفها من ذلك . ولو أن تلك الحملة كانت حملة برية بحتة بمعنى انها تنقل عن طريق البر لربما لم يشكل ذلك الاجراء تحديا أو قلقا لحكومة الهند على الرغم مما أبدته من أسف لمعارضة ذلك التدخل التركى فى شئون الخليج . وانما الذى اثار حكومة الهند هو استخدام الأتراك للقوة البحرية ، لا لأن ذلك يشكل تحديا للسيادة البريطانية البحرية فى الخليج فحسب ، وانما لأن العملية تشكل خطرا على الامن فى الخليج وسابقة مرفوضة ، كما انها قد سمحت للأتراك بتوسيع مجال عملياتهم ، فقد كان معروفا بالفعل أن اهداف الحملة لا تقتصر على نجد والاحساء ، فقد كانت هناك اشاعات فى بغداد والبصرة عن أن الحملة سوف تنقل بعد ذلك ضد البحرين وعمان ومسقط بعد أن تحقق النجاح فى نجد . وآت من الأمور البالغة الاهمية أن نذكر أن الباب العالى كان قد احتج قبل عام ضد الاجراءات التى اتخذها يلى

فى البحرين بحجة أن مشيخة البحرين تابعة للأتراك (١) .

فى الأسبوع الأخير من أبريل ١٨٧١ استوضح رأى بيسان رئيس الوزراء التركى فيما إذا كان مدحت باشا يهدف من الحملة الى شىء أكثر من احتلال نجد ، كما ذكر له بأن مدحت باشا كان يضلل الباب العالى بشأن الأوضاع فى نجد والأحساء وأنه قد أعطاه صورة مزيفة عن مركز الأمير عبد الله بن فيصل بوصفه تابعا للباب العالى ، وأنه الآن قد أخذ يستغل مساعدته كستار للقيام بحملات عسكرية طائشة وباهظة التكاليف لاختضاع لا نجد وحدها فحسب وإنما البحرين ومشيخات الهدنة وعمان ، وكان كل ذلك لارضاء أطماعه الخاصة وغيرته من المركز الذى تحتله بريطانيا فى الخليج ، واستطرد بيسان يقول بأن الحكومة البريطانية أصبحت تدرك بأن الوقت قد فات لاتخاذ أى إجراء ضد الحملة ، ومع ذلك فإنها ترغب فى الحصول على تأكيدات قاطعة من الحكومة العثمانية بأن الحملة لن تشمل البحرين أو عمان ومسقط . غير أن على باشا لم يرد ردا مرضيا على طلب المسئول البريطانى ، وإنما ذكر له بشىء من الامتناع أن تركيا كدولة مستقلة لها الحق فى ممارسة شئونها كما تشاء . وعلى أية حال فلم يكن هناك شك فى تبعية الأمير عبد الله بن فيصل للأتراك ، ولقد كانت نجد جزءا لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية ، كما تم تعيين الأمير عبد الله قائم مقام نجد بمرسوم امبراطورى ، وكان العثمانيون يهدقون من الحملة الى تهدئة الأوضاع فى نجد واعادة الأمير عبد الله الى

(١) نفس المصدر من هيربرت الى وزير خارجية حكومة الهند

١٨٧١/٤/٢٥ وللإضطلاع على احتجاج الباب العالى ١٨٧٠ راجع

ص ٦٨٣

السلطة وأن الباب العالي ليست له نية في الاعتداء على عمان أو مسقط ،
وعلى ضوء هذه الاعتبارات فإنه يمكن للحكومة البريطانية أن تطمئن من هذه
الناحية (١) .

أما اليوت فلم يطمئن لتلك التأكيدات ، ففي يوم ١١ مايو بعث بمذكرة
الى رئيس وزراء تركيا أوضح فيها الأسباب التي دفعت بريطانيا الى
الاعتراض على الحملة التركية . وجاء رد رئيس الوزراء ليؤكد بأن الباب
العالي حر في اتخاذ ما يراه من الاجراءات في اقليم نجد وبأن السلطان
العثماني باعتباره خليفة المسلمين لا يمكن باى حال ان يسمح للقبائل
المتמרدة وصغار الزعماء بتهديد مكة والمدينة أو أمن الامبراطورية ، وقال
بأن نجد هي جزء من الامبراطورية العثمانية وان الامير عبد الله قد عين
من جانب الباب العالي واليا على نجد ، وأنه هو الذى طلب العون من
الباب العالي لاسترداد سلطته على نجد ، ولم يكن لمدحت باشا أى دخل فى
الموضوع ، ولو أن السلطان لم يتخذ الاجراءات الضرورية بسرعة لقمع
الاضطرابات والتمرد الذى نشب فى نجد لما بقى له شئ من السلطة هناك ،
واضاف رئيس الوزراء بأن روسيا كانت تتحرش دائما على مناطق الحدود
الامبراطورية وانها تسعى لاقامة امبراطورية لها فى آسيا الوسطى ،
وبالرغم من هذا فان الحكومة البريطانية لم تتقدم حتى باحتجاج ضد
تحركات روسيا ، وسيأتى يوم تندم فيه بريطانيا من محاولات التوسيع

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اليسوت الى
جرانفيل ١٨٧١/٤/٢٦ « ١٧٢ » ومرفق معه مذكرة اليوت ١٨٧١/٤/٢٥
وخطاب بيسانى الى اليوت بنفس التاريخ وقد احيل الى مكتب شئون
الهند ١٨٧١/٥/٩ .

الرؤى فى آسيا . وبدلاً من التصدى للمحاولات، الروسية فإن الحكومة
البريطانية لا تكف من تأييد الروس . فى مؤامرتهم لتقليص الامبراطورية
العثمانية فى آسيا كما انه لا يجوز لدولة عظمى كبريطانيا أن تستغل
الضعف المزعوم للباب العالى لتجامل العرب وتتدخل فى الشئون الداخلية
لتركيا ، وختم أقواله بما سبق أن ذكره لاليوت ، وهو أن الباب العالى
لا اطماع له فى بلدان القبائل العربية المستغلة فى الخليج ، وأن كل ما يسعى
اليه هو عودة النظام والأمن الى نجد (١) .

أحال اليوت التأكيدات التركية الى حكومة الهند فى نفس اليوم ،
فقد أبرق الى هزبرت . يرجوه إبلاغ الحاكم العام بانكار الباب العالى نيته
فى فرض سيطرته على البحرين ومنسقط والقبائل العربية المستقلة ، وأنه
لا ينوى أن يقوم بأى هجوم على هذه المناطق ، وبأن الغاية الوحيدة من
الحملة هى كما يقولون عودة الاستقرار والهدوء الى المنطقة كنتيجة
للخلافات القائمة بين الامير عبد الله وأخيه الامير سعود ، وقال فى البرقية
أيضاً بأتى تلقيت تأكيدات من تركيا بأنها لا تنوى القيام بعمليات بحرية فى
الخليج وبأن مهمة السفن التى استخدمت فى الحملة هى نقل المعدات
والجثود الى أقرب نقطة الى نجد ، غير أن ماير لم يحمل تلك التأكيدات .
محمل الجد ، وكان يتذكر بأن الباب العالى قد سبق له منذ ثلاثة أشهر
إبلاغ السفير البريطانى بأنه لا ينوى إرسال أى حملة الى نجد . ومع ذلك
فإن هذه الحملة قد أصبحت حقيقة وقد ترغبها الظروف على أن تكتسب

بـ

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر من اليوت الى هزبرت ٢٦/٥/١٨٧١ . وقد اخبر

الى مكتب شئون الهند بتاريخ ٣/٦/١٨٧١ .

طابعاً أوسع مما كان محددًا لها من قبل . كان ماير يفضل لو أن الجانب
العالي صرف النظر عن الحملة وأن تعذر هذا فليكن مجالها محدوداً . وفي
نهاية شهر مايو تلقى بيلي برقية تطلب إليه السفر فوراً إلى البحرين لإبلاغ
حاكمها بالتأكدات التي أعطاها الباب العالي للحكومة البريطانية وبنية
الحكومة البريطانية قبول تلك التأكدات طالما التزم الباب العالي ينص
اتفاق ١٨٦١ ، كما طلبت البرقية من بيلي إبلاغ نفس التأكدات لشيخ
الهدنة وتحذيرهم من الاشتراك في أي صدام يقع بين الوهابيين
والأتراك (١) .

وأما بالنسبة للكويت التي كان الأتراك يتخذون منها نقطة انطلاق
إلى المنطقة فلم يكن في وسع ماير أن يقوم بأي إجراء ، نظراً لأن الكويت
لم تدخل في نظام الهدنة ولأن حاكم الكويت عبد الله بن صباح كان له
بشاطر ملحوظ في الحملة ، كما أن الكويت من غير شبك ضمن المناطق
الخاضعة للسيادة التركية فقبل أربع سنوات ، أي في يناير ١٨٦٧ ،
اعترف نامق باشا والي بغداد رسمياً بالشيخ عبد الله بن صباح كحاكم على
الكويت ، وتم التصديق على ذلك الاعتراف بمرسوم امبراطوري سلمه إلى
الحاكم قائد السفينة التركية أزمير ، وكان نامق باشا يسعى إلى دعم نفوذ
الباب العالي في الكويت بإنشاء منطقة حرة ، غير أن حاكم الكويت طلب
منه أرجاء هذا الموضوع ، وقد علق أرنولد كامبل القنصل البريطاني العام
في بغداد في ذلك الوقت على هذا الموضوع بقوله : « طالما أن والي بغداد
يعترف بالشيخ عبد الله بن صباح كحاكم على الكويت ، فإنه لا يمكن أن
يكون هناك موضوع حرة في الكويت » .

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطاب
الشرقي للخارجي رقم ٣٣ - ١٠ أوت ١٨٧١/٦/٢٦ - من وزير الخارجية سلا
إلى بيلي ١٨٧١/٥/٣٠ ومن الحاكم العام إلى وزير الخارجية ١٨٧١/٥/٣٠ .

تقتصر مطالبه في الكويت على دفع الزكاة السنوية فان شيخ الكويت لم يكن يعارضه في ذلك ، أما اذا كانت مطالبه تتعدى ذلك بمحاولة ادخال اى شكل من أشكال الادارة التركية فان الكويت سوف ترفض ذلك ، وقد تقطع علاقاتها بالباب العالي (١) وكان بيلى له نفس الراى فقد ذكر بان حاكم الكويت قد ذكر له قبل سنوات قليلة بأنه يعتبر بلاده تابعة للباب العالي بحكم المصلحة وليس بسبب اى شىء آخر وأن السفن الكويتية كانت ترفع الاعلام التركية بعد أن وجدت نفسها أن عليها أن تدفع رسوما أكثر على السلع التى تنقلها باعتبار أن العلم الكويتى لم يكن علما معروفا فى الأوساط الخليجية ، وأخيرا ذكر بيلى بأن وضع العرب بالنسبة للأتراك كوضعنا نحن بالنسبة للمادة ٣٩ من المعاهدة التى يقبلها الجميع ولكن لا يتذكرها واحد منهم (٢) .

فى ٣١ مايو بعث بيلى ببرقية الى حكومة بومباى يؤكد فيها بأنه أصبح من المستحيل عليه تنفيذ التعليمات وذلك لنقص السفن ، اذ لم يعد يوجد تحت تصرفه اى طراد منذ الحملة التركية فى أواخر شهر ابريل فيما عدا السفينة المسلحة هيوروز التى كانت قد وصلت الى بوشهر قبيل ذلك الوقت وكان من المفروض أن تكون هناك السفينة كلايد ، والطرادان

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦١ من كامبل وزير خارجية حكومة الهند ١٨٦٧/١/٢٣ وأيضا خطاب ديلبو . بى . جونسستون (المتصل بالوكالة) فى البطرة الى كامبل ١٨٦٧/١/٣٠ فى نفس المجلد .

(٢) ملاحظات عن قبائل وتجارة ومصادر سنسواحل الخليج ترجمة «جمعية بومباى الجغرافية» جزء ١ ص ٧٧ .

ماجبي وبلفنش في قاعدتها ، الا أن السفينة كلايد قد عادت الى ميناء بومباي للعمرة بينما أبحر ماجبي من بوشهر يوم ٢٤ ابريل الى جهة غير معروفة ، أما الثالث بولفنش فانه يقوم بعمليات المراقبة في سواحل مسقط . وكانت قد أرسلت تعليمات الى الطراد ماجبي من بومباي بعد وصول نيا عن تحرك الحملة التركية على نجد لكي يتجه الى بوشهر ، بينما طلب الى السفينة القديمة دال هوس من بحرية بومباي التوجه الى مسقط وذلك لكي تحل محل بولفنش الذي كان سيتفرغ للعمل في مياه الخليج . وفي ١٧ مايو أصدرت حكومة الهند تعليماتها بشأن توزيع ومرابطة القوات البحرية في منطقة الخليج الاعلى ، وقد تعين على الطرادين ماجبي وبلفنش أن يقوموا بالعمل في مياه البحرين والقطيف وجميع الموانئ التي كان يستخدمها الاتراك لتفريغ قواتهم ومعداتهم ، وكان على هذه المجموعة أن تراقب تحركات الاتراك والتأكد من أية عملية تشكل انتهاكا للتأكيدات التي أعطاها الباب العالي فيما يتعلق بالبحرين ، غير أن هذه التعليمات لم تصل في موعدها لسفن الاسطول نظرا لان المقيم السياسي ، كما ذكر في تقريره المؤرخ ٣١ مايو ، لم يتمكن من الاتصال التلفرافي بأي من تلك السفن عن طريق محطتي هنجام وجواذر ، فقد كان كلا الطرادين مشغولين بمراقبة نشاط تجار الرقيق في المنطقة القريبة من رأس الحد ، وبالتالي تعذر الاتصال بهما . وتبعاً لذلك فقد قرر بيلي ايفاد مساعد المايجور سيدي سميت الى البحرين على ظهر السفينة هيوروز بتاريخ ٣١ مايو . في أول يونيو رسا الطراد بلفنش في ميناء ياسيدو ومن هناك علم باستدعاء بيلي له فأبحر على الفور الى البحرين التي وصلها في يونيو . أما الطراد ماجبي فقد وصل جاشك يوم ٥ يونيو وتلقى إشارة بيلي وأبحر مباشرة الى منطقة الخليج الاعلى للقيام بالدوريات المكلفة بها السفن البريطانية .

أبحرت الكتيبة الأولى من الحملة التركية من البصرة في ٢٣ أبريل ولكنها اضطرت إلى البقاء في الكويت فترة من الوقت ، وفي ٢٦ مايو نزلت هذه القوات في رأس تنورة ، ومن هذا المكان تحركت إلى القطيف . وقد رفض والي الأمير سعود في القطيف طلب القوات التركية بالاستسلام فاضطرت القوات إلى قصف البلدة اعتباراً من يوم ٣ يونيو ، وكان يتناوب عمليات القصف الأتراك من البر والكويتيون من البحر ، وأخيراً سقطت القطيف في أيديهم ، وقام قائد القوات التركية حافظ باشا بقراءة بيان على سكان القطيف ذكر فيه ، أن نجد وملحقاتها كلها هي جزء من الامبراطورية العثمانية كالعراق واليمن ومصر ، وبما أن الأمير سعود قد أطاح بحكم القائم مقام الشرعي الأمير عبد الله فقد اضطرت الحكومة التركية لإرسال هذه الحملة لإعادة الأمير سعود إذا أذن وقدم اعتذاراً عن سوء تصرفه ، وإلا فإنه سوف يتم القضاء عليه وعلى من معه من الأتباع . ومن القطيف تحرك الأتراك جنوباً لشن هجوم على الدمام والتي استسلمت دون مقاومة في ٥ يونيو ، وقد فر الأمير عبد العزيز نجل سعود الذي كان يقود الدفاع عن البلدة وأخرج عن محمد بن فيصل شقيق الأمير سعود الذي كان معتقلاً .

كان حجم القوة التركية حسب التقارير الأولية هي ٣٠٠٠ جندي وتسعة مدافع تعززها ١٥٠٠ من رجال القبائل ، وكانت الخطة التي ستقوم عليها العملية هي : أن تتقدم هذه القوات نحو الداخل بمجرد نزولها وتقوم باحتلال واحة الاحساء ، ومنها تواصل تقدمها إلى الرياض . ومن ناحية أخرى كان تكتيك الأمير سعود تكتيكا متقناً ، وهو إبعاد القوات عن أفضى منطقة عن الساحل بحيث يخطرون إلى إطلالة خطوط مواصلاتها وبذلك تصبح هدفاً للغارات المفاجئة التي سوف يشنها رجال البدو ،

فإذا نجحت خطة توغل الأتراك الى الداخل ففي تلك الحالة يسهل تدمير قواتهم ، أما من يبقى من قواتهم فسوف يموتون من العطش والجوع داخل صحراء الدهماء بين الاحساء والرياض . وأما بالنسبة للحاميات الساحلية فهذه سوف يتم قطع المؤن عنها وارغامها على الاستسلام بعد قطع اتصالاتها بقياداتها في البصرة . وقد بعث الأمير سعود الى بيلي برسالة في منتصف مايو ، أي قبل نزول القوات التركية ، ثم برسالة أخرى في مطلع شهر يونيو بعد سقوط القطيف في أيدي القوات التركية ، فقد شرح سعود لبيلي في رسالته خطته للدفاع عن نجد واستأذنه في القيام بعمليات ضد الأتراك داخل مياه الخليج ، ويبدو أن الأمير سعود كان يرمى الى التأكد من موقف الحكومة البريطانية من اقتراحه وأن لم يشر الى ذلك بصراحة ، فإذا تعهدت الحكومة البريطانية بعدم التدخل الى صف الأتراك فيمكنه عندئذ الاستعانة بشيوخ الهدنة للاشتراك معه في الحرب ضد الأتراك وذلك على غرار ما فعله شيخ الكويت في التعاون مع الأتراك . غير أن بيلي الذي أدرك ما وراء نوايا الأمير فانه لم يرد على رسالته .

في الاسبوع الثاني من يونيو قام اليوت بإبلاغ مضمون تعليمات ماير للمقيم الى علي باشا ، وعاد رئيس الوزراء التركي فأكد لليوت بأن الباب العالي لن يقوم بأي اجراءات بحرية في مياه الخليج وأن الحملة تتجه الى الاحساء ، وبأنه لم يفكر اطلاقا في طلب المساعدة من شيوخ الهدنة الا انه لم يرفض مثل هذه المساعدة فيما لو قدمت اليه ، وذكر رئيس الوزراء أيضًا بأنه لا يعرف شيئًا عن شروط أو حدود الهدنة البحرية وإنما يعرف أن هناك معاهدة من هذا النوع وتأسيسًا على ذلك سلمه اليوت نسخًا من اتفاقيات الهدنة وأشفعه بطلب الإيعاز الى والي بغداد بالآسنة للحملة ببلد تجاوز حدودها وفيه سماء يجمع هرب من يمدجيت باشا وأبلغه

بهذه الأوامر ، غير أن الوالى لم يرد ردا صريحا وانما قال بأنه تلقى تعليمات من حكومته بالتقيد بنظام الأمن فى مياه الخليج وعلى الأخص فى مناطق صيد اللؤلؤ ، وهو الأمر الذى التزمت به الحملة ، غير أنه ذكر بأنه يشعر بشيء من الحرج حول المعاهدة المعقودة بين البحرين والحكومة البريطانية، خصوصا وأن الحملة لم تكن تستهدف البحرين بأى حال من الأحوال ، وبأن الأوامر التى أصدرها الوالى لقائد الحملة انما تنحصر فى انزال القوات والمعدات فى القطيف والعقير ، واستطرد يقول بأنه لا يرى ضرورة فى اصدار اوامر أخرى بهذا الشأن اعتقادا منه بأن قائد الحملة لابد وأن يتقيد بالتعليمات التى تنص بعدم القيام بأى عمل فى الموانئ الأخرى ولكن الوالى لم يشير الى البحرين بعد الاعتراضات التى قدمها السيوت للباب العالى والاعتراضات التى قدمها هربرت اليه ، وأكد أخيرا بأن هدف الحملة هو خلع الأمير سعود بن فيصل واعادة الأمير عبد الله الى حكم نجد ، وبأنها لن تتدخل فى شئون أى قبيلة أخرى خارج نجد ، ولكنه استدرك فقال بأنه اذا تأكد بأن هناك قبائل أخرى تقدم المساعدات الى الأمير سعود فسوف يتم ردعها .

بعد اطلاع هربرت على الجريدة الرسمية التى تصدر فى بغداد وتضم أسماء المناطق الرئيسية والمستوطنات فى نجد اتضح له معنى العبارة الأخيرة فى اقوال مدحت باشا ، فقد كانت القائمة تشمل جزيرة البحرين ونحو عشر مناطق فى عمان الساحلية بما فيها الشارقة ودبي وأبو ظبي وقد اثارت ملاحظات مدحت باشا الأخيرة القلق فى أوساط حكومة بومباي ، وفى أواخر يوليو كتب المسئولون فى حكومة بومباي رسالة الى الحاكم العام جاء فيها :

« ان أمير الرياض يستلم الزكاة السنوية من مسقط ، كما أنه لا يكفل

عن المطالبة بالسيادة على البحرين وساحل جزيرة قطر وأبو ظبي ، وإذا قدر للشيخ عبد الله أن يسترد الحكم في نجد بمساعدة القوات التركية فإن الحاكم العام لا يشك مطلقا في أن الأمير سعود سوف يعود إلى المطالبة بفرض سيطرته على هذه المناطق ، وفي هذه الحالة إذا لم يجد معارضة من أي جانب فإن تدخل الأتراك في شئون القبائل الساحلية سوف يصبح أمرا نافذا ، ولهذا فإن الحاكم العام تنتابه الشكوك من حدوث مشكلات سياسية من جراء ذلك في المستقبل ، ولقد كان في الامكان تجنب مثل هذه الاحتمالات لو كان المسؤولون البريطانيون استخدموا لهجة العنف مع الأتراك وحالوا دون ذلك التدخل .

أما الحاكم ماير فلم يكن يرى مبررا لتلك المخاوف والشكوك وكان يعتقد بأنها مخاوف سخيفة ، وقد قال : « اننى لا اعرف بالضبط ما الذى تريده حكومة بومباي منى ، فهل ترغب أن يعرف الأتراك ، كما ذهب هربرت ، راينا بالنسبة لعمان ووضعها وحدودها وولائها وسيادتها الخ . اننى شخصا لا أؤيد أن نكشف لها عن حدود هذه المناطق ، على الرغم من أننا فى وضع يسمح لنا بأن ندلى براء سديدة حول هذه النقاط لاي حكومة أو هيئة . لقد رفض ماير أن ينحرف فى تيار الشكوك والمخاوف من مدحت باشا . » . . . اننى أفضل أن التزم فى هذه المشكلة بتأكيدات وزراء البذب العالى بالنسبة لتصرفات الوالى التركى فى بغداد مهما كان لذلك الموقف من آصداء اعلامية أو مما ينشر فى صحف بغداد بالرغم من ان تلك الصحف اتما تغبر عن رأى المستشارين الأتراك ويستطرد ماير فيقول بأنه اذا كانت النية مشجبة لمعارضة خطط مدحت باشا فمن الأفضل أن يتم ذلك بالطرق الدبلوماسية فى القسطنطينية ، وهو يعارض أن يدخل هربرت طرفا فى أى نقاش حول هذا الموضوع مع الوالى التركى ، وإنما

يفضل أن تنحصر خطوات القنصل البريطاني العام مع الوالى فى نطاق
تذكير الباب العالى بتأكيداته بعدم اللجوء الى العمليات الحربية فى الخليج
باستثناء عملية نزول القوات الى ميناء الاحساء .

وفى بداية يوليو بدأت القوات التركية تقدمها الى الاحساء غير ان
الحرارة وانتشار الامراض بين الجنود حد من سرعة تقدمهم واستغرق
وصولهم الى واحة الاحساء أكثر من اسبوعين على الرغم من أنهم لم يلقوا
اى مقاومة ، وذكرت التقارير الواردة من مسرح العمليات فى شهر
اغسطس بأن القوات التركية كانت فى وضع سيئ عند وصولها ، فقد مات
ما لا يقل عن ٤٠٠ جندى بسبب انتشار الامراض والجاعة ونقص المؤن
ومن مجموع ٢٥٠٠ جندى بقيادة نافذ باشا مرض نحو ١٠٠٠ جندى .
اماعلى الساحل فلم يكن الوضع احسن حالا ، فقد كان هناك نحو ١٥٠
جنديا مريضا من أفراد الحامية المؤلفة من ٥٠٠ رجل والموجودة فى
القطيف ، كما كان فى العقير عدد كبير من المرضى بين الجنود ، وهكذا لم
ينبق من مجموع القوات التركية وعددها ٣١٥٠ رجلا القادرين على القتال
نوى ٢٠٠٠ جندى اما الفيلق العربى فكان مؤلفا من ٢٠٠٠٠ رجل غير أن
معظم أفراد هذه القوة أخذوا فى العودة الى ديارهم بما فيهم الشنسيوخ
الذين كانوا من المفروض أن يساعدوا قبائل نجد . وكانت التعزيزات
الوحيدة التى يتوقع نافذ باشا وصولها لا تزيد على ٢٥٠٠ جنديا . ولم تسفر
الاشتيكات التى نشبت بين الأمير سعود و أخيه الأمير عبد الله عن اى
نتيجة حتى ذلك الوقت . فقد كان الأمير سعود فى الرياض يقود جيشنا
كبيرا من القبائل وقد قدم على رفض دعوة من فريق سباشاء القائد التركى
فى القطيف الاجتماع به حتى أنه ساندى لاستعدادهم بالدفع الزكاة للأتراك فيما
سلو تركوه وشأنه ، ومع ذلك فإن قلعة قيسية بتدوين القوات التركية لها

حاولت التقدم نحو الرياض : أما الأمير عبد الله فقد كان مجهول المكان وان كانت الاشاعات قد ذكرت الى انه كان في خرج الواقعة جنوب الرياض ومن ناحية أخرى كان بعض رجال القبائل في نجد يبذلون المساعي لاجلال الوفاق بين الأخوين ، وكانوا يريدون أن يشترك الاثنان في التصدي للقوات التركية ، غير أن الأمير عبد الله لم يكن يوافق على ذلك حتى لا يفقد الأمل في العودة الى السلطة بتأييد من حلفائه الأتراك . وفي شهر سبتمبر حسم هذا الوضع عندما تمكن الأمير سعود من دحر قوات الأمير عبد الله واتباعه من قبائل قحطان خلال المعركة التي نشبت على مشارف الرياض وكانت نتيجتها أن فر الأمير عبد الله ولجأ الى الأتراك في واحة الأحساء .

في الوقت الذي كان الأتراك يتقدمون في الأحساء كانوا في الوقت نفسه يوسعون من عملياتهم العسكرية داخل قطر ، ولعلمهم كانوا يريدون بذلك تأمين خطوط المواصلات بين القطيف والأحساء من هجمات البدو عليها ، والذين كانوا يشنون غارات على القوات التركية في المناطق الريفية الواقعة فيما بين قطر والعمير بتحريض من الأمير سعود أو من مدحت باشا . وفي منتصف يوليو عند وصول الطراد هيروز شاهد القبطان العلم التركي يرفرف على القلعة في قطر ، وباستفساره عن الأمر عرف بأن احبيدي البواخر التركية ترافقها سفينة كويتية قد زارت الدوحة قبل وقت قصير ، وقد اتصل بيلي بالمقيم حول هذا الموضوع ، فبادر الأخير بإيفاد مساعده المايجور سميث لإجراء تحقيقات حول هذا الموضوع ، فقد اجتمع سميث بالشيخ محمد بن ثاني حاكم الدوحة ، الذي أخبره بأن الشيخ عبد الله بن صباح حاكم الكويت قد وصل الى قطر بناء على تعليمات من نافذ باشا في محاولة لاقتناع حاكم قطر للاعتراف بالسيادة التركية عليه . رفض حاكم قطر المطالبات التركية بينما قبلها نجله جاسم ، وبأن الذي قام

برفع العلم التركي هو جاسم ، لان والده استمر في رفع علم قطر وكان يصر على ذلك ، وعند استلام بيلي لتقرير سميث حول الموضوع بعث ببرقية الى هربرت يحثه على الاتصال بمدحت باشا ويطالبه بايضاحات حول ما كان يجري في الدوحة ، وقد رد عليه مدحت باشا بأنه لا يعلم شيئاً عن مسألة رفع العلم التركي في قطر ، وأنه لا يعلم عن صدور مرسوم من جانب السلطان التركي ، ثم استدرك فقال بأن قطر على أية حال لم تشملها تأكيدات الباب العالي للحكومة البريطانية فيما يختص بنطاق الحملة وبأنه لا يرى أي سبب يمنع من امتداد الحملة الى قطر .

كان موقف مدحت باشا وعملية رفع العلم التركي في قطر نذيراً بما كان يخبئه المستقبل ، ففي يوم ٢٧ أغسطس وصلت الفرقاطة لبنان والسفينة المسلحة الاسكندرية ميناء عدن في طريقهما الى منطقة الخليج ، وذكر قائد السفينتين الكومندور عارف بك للمقيم السياسي البريطاني في عدن بأن التعليمات قد صدرت اليه بالتوجه الى منطقة الخليج والقيام بدوريات فيما بين المنطقة الواقعة بين المكلا في حضرموت والبصرة ، وبعد ايام قليلة وصل القائد التركي الى مسقط وذكر للكابتن روس المعتمد السياسي البريطاني في مسقط بأن الباب العالي قد خصص عشر سفن على الاقل للعمل في تلك المنطقة ، وأن هناك بالفعل توجد ثلاث سفن وفرقاطة في مياه الخليج ، وبأن العمل يجري في بناء مرفأ ومخزن للبارود في ميناء البصرة . ويبدو أن الأتراك في ذلك الوقت كانوا يخططون لمجابهة البريطانيين في الخليج ، أو أن هذا ما استنتجته ماير من وصول السفن التركية الى المنطقة ، وكان استنتاجه يتفق مع الرأي الذي أعربت عنه حكومة بومباي في اواخر شهر يوليو . وفي نهاية سبتمبر بعث بخطساب الى ارجيل يقول فيه :

« انكم ولا شك تدركون المشكلات التى قد يثيرها وجود أسطول تركى بالنسبة للمركز الذى تتمتع به الحكومة البريطانية فى الخليج ، وما ترتب على هذا المركز من مزايا ومصالح لبريطانيا ، وبالنظر الى احتمال عودة الاضطرابات الى آسيا فان الوجود البريطانى للحفاظ على المصالح البريطانية وتنمية التجارة والمحافظة على الأمن والاستقرار فى المحيط الهندى لم يكن ضروريا كما هو الآن ، ومما يحز فى نفوسنا أن تركيا التى تعتبر من اخلص حلفائنا والتى ضحت بريطانيا فى سبيل أن تحتفظ تركيا بالمركز الذى تحتله اليوم آن تنبرى الى اتخاذ خطوات واجراءات تساهم فى تغيير الأوضاع السائدة والتى يعتبر استمرارها فى غاية الأهمية بالنسبة الى المصالح الخاصة بالامبراطورية البريطانية فى الهند ، والتى بفضل وجودها حقق الباب العالى نجاحات عديدة فى الناحيتين السياسية والتجارية ، وسوف يستمر فى جنى تلك المكاسب من غير أن تكلفه أى نفقات أو التزامات » .

وطلب ماير ابلاغ مضمون هذا الموقف الى الباب العالى وذكر بأنه اذا تأكد أن الاتراك عازمون فعلا على انشاء قواعد بحرية لهم فى الخليج فانه يرى بأنه من الأفضل عليهم أن يتخلوا عن هذا الاتجاه .

وعلى أية حال فقد كان من الصعب أن نتأكد ما اذا كان الباب العالى ينوى بالفعل السير فى تلك السياسة فى الخليج والى أى حد سوف يمضى الوالى مدحت باشا فى تنفيذ تلك السياسة ، ولعله من الأصوب أن نقول أن الاتراك كانوا يعتزمون تحقيق شئ من الاثنين ، فقد كان مدحت باشا يهدف الى أكثر من مجرد تهدئة الأحوال فى بضع مئات من الأميال المربعة فى الصحراء ، وهو لم يكن يسعى الى تعويض خسائر الباب العالى عن طريق الحملة فحسب ، وانما كان يتطلع الى اضافة

جوهرة جديدة الى التاج التركى ، اما تلك الجوهرة فهى البحرين ، اذ ان مدحت باشا قد ذكر فى شهر يوليو لهربوت عندما اثار معه القنصل العام مسألة قطر بأن البحرين تعتبر منطقة تابعة لنجد . وانه وفقا للاتفاق الذى سبق ان تم التوصل اليه بين الحكومتين العثمانية والبريطانية فان الباب العالى لن يقوم بأى تدخل عسكري فى البحرين . وكانت هذه اول اشارة صريحة من الوالى تفكس اهتمامه بالبحرين ، وأن وصفه للبحرين بأنها تابعة لنجد وقوله بأنها كانت موضع بحث بين الحكومتين انما يكشف بوضوح عن ماهية التكتيك الذى كان يستخدمه والذى لم يكن يختلف عن التكتيك الذى استخدمه محمد على باشا والى مصر قبل ثلاثين عاما ، على أساس أن البحرين تابعة لنجد وأن الحجة لتلك التبعية هى الزكاة التى كان يدفعها حكام البحرين للرياض ، وربما كان مدحت باشا ينوى أن يتخذ من ذلك مبررا للربط بين موضوع البحرين وموضوع قطر . وحتى عام ١٨٦٩ كان حاكم البحرين يمارس نوعا من السلطة على الدوحة ، وهو لا يزال يمارس تلك السلطة على منطقة زبارة والمناطق الشمالية المحيطة بها . وبعد أن وضعت حرب ١٨٦٧ / ١٨٦٨ بين قطر والبحرين أوزارها ، تم الاتفاق على تقسيم الزكاة التى كان يدفعها شيخ آل ثانى فى الدوحة الى شيخ البحرين والتى كانت تسلم لوكيل حاكم البحرين فى قطر الى فئتين ، تدفع الاولى مباشرة من جانب شيخ آل ثانى الى زعيم قبائل النعيم فى قطر الذى كان تابعا لآل خليفة بينما يحول الجزء الثانى منها الى المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر ليقوم بدوره بتحويله الى البحرين ، ويتم تحويل الجزء الذى يرسل الى البحرين الى الرياض ، وذلك بالإضافة الى الزكاة التى كانت تدفعها البحرين مباشرة الى الرياض ، وعلى الرغم من أن الزكاة هذه لا تسمى

بأى شكل من الأشكال استقلال قطر فى علاقاتها بالبحرين فقد كان مقهوماً أن الزكاة تدفع اتقاء للاعتداءات الوهابية على هذين البلدين ، ولكن كان هناك احتمال أن يفسر مدحت باشا هذا الأمر بخلاف ذلك .

وعلى أية حال فقد سنحت الفرصة لمدحت باشا للقيام باجراء ضد البحرين . فلقد كان السبب الرئيسى لترحيب جاسم بن محمد بن ثانى بالأتراك فى الدوحة هو أنه يأمل من وراء ذلك أن يحقق أطماعه فى إقصاء نفوذ آل خليفة من قطر بصفة نهائية وقد تمكن بالفعل من جمع قوة محدودة لاستخدامها فى تحقيق ذلك الغرض ، وذلك عن طريق تحالفه مع ناصر بن مبارك آل خصوم آل خليفة فى شبه الجزيرة العربية ، وكان ناصر من المجموعة المنفية من آل خليفة . وهكذا عرض الشيخ ناصر مساعدته للقائد التركى فى الأحساء فور نزول القوات التركية على ساحل قطر ، بهدف أن يتمكن بعد ذلك من تسديد ضربة ساحقة الى البحرين . وفى نهاية أغسطس طلب منه القائد التركى نقل خطاب منه الى الشيخ جاسم آل ثانى فى الدوحة ، ولكن جاسم قام بتسليم الخطاب الى أحد أقارب ناصر من قبيلة بنى حجر (وكانت والدته ناصر واحدى زوجاته من نفس القبيلة) وأثناء الرحلة نزل الرسول فى العقير وكان على إحدى السفن الكويتية التى ابحرت مع سفن بحرينية أخرى راسية على الشاطئ . وفى الطريق توقفت السفن للتزود بالماء فى منطقة قريبة من البحرين ، وفى هذه الأثناء تعرف أحد الموجودين فى تلك المنطقة على حامل الرسالة الذى كان يعلم أن هذا الرسول قد اشترك فى مقتل الشيخ على بن خليفة عام ١٨٦٩ . وانتشر الخبر على الفور حتى أن أحد أقارب الشيخ وصل الى المنطقة وقام بقتل حامل الرسالة الذى كان قادما

من قطر ، ثم سلمت جميع الرسائل التي كانت في حوزته الى الشيخ عيسى بن علي الذي قام بدوره بتسليم خطاب القائد التركي الى الجهة المرسل اليها ، بينما أرسل بقية الرسائل التي ورد فيها ذكر للأتراك وأطماعهم في البحرين الى المقيم السياسي في بوشهر .

وقد علم مدحت باشا بمقتل رسول القائد التركي في الأسبوع الثاني من أكتوبر ، ثم بعد أيام اتصل الوالي بهربرت يطالبه بتعويض عن مقتل الرسول التركي الذي تم بتحريض من حاكم البحرين ، نظرا لان الرجل التركي يعمل في خدمة الحكومة التركية ولما كان الوالي نفسه يستعد للسفر الى الاحساء فقد ذكر لهربرت بأنه سوف يسوى بنفسه تلك المشكلة في البحرين عند وصوله اليها . واو ان الوالي كان حقا حريصا على الحصول على التعويض عن مقتل مبعوث القائد التركي ، فقد كان من السهل ان يطلب التعويض من المقيم البريطاني ، غير ان هربرت كان يعتقد بان مدحت باشا قد تعتمد عدم الاتصال بالمقيم في هذا الشأن حتى لا يبدو وكأنه يعترف بالعلاقة التي تربط بريطانيا بالبحرين ، وبمجرد ان علمت حكومة الهند برحلة الوالي أبرقت الى القنصل البريطاني العام في قطع مباحثاته مع الوالي ، وعلى ان يقتصر عمله على ابلاغه باستنكار الحاكم العام محاولاته التدخل في البحرين على الرغم من تأكيدات البناط العالي وتأكيداته في هذا الموضوع ، الا انه عند وصول تلك التعليمات الى هربرت كان الوالي قد غادرها الى البصرة ، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن هربرت من ابلاغ مضمون الرسالة لمدحت باشا عن طريق مساعد القنصل في البصرة . وفي نفس الوقت تسلم بيلي أوامر من حكومة الهند بسرعة السفر الى البحرين ، وقد رد بيلي على حكومة الهند يستفسر عن طبيعة مهمته في البحرين ، وذكر في البرقية بأنه قد سبق أن توفى مساعده

الماجور سميث في البحرين بسبب الحمى وذلك في شهر أكتوبر . كانت مهمة بيلي في البحرين كما اراد فيتز جيرالد اكثر من مجرد متابعة الأحداث في المنطقة نظرا لأن حصر المهمة في هذا النطاق بعد الاحتجاجات الكثيرة التي وجهت الى الباب العالي والتأكيدات التي وصلت منه هو بمثابة الاعتراف بالعجز .

وعلى الرغم من أن ماير كان متفقا مع فيتز جيرالد على وجوب اتخاذ خطوة ما الا انه لم يكن يرغب في مجازفة قد تؤدي الى صدام مسلح مع الأتراك ، وذكر له يوم ٨ نوفمبر بأنه يتعين على المقيم أن يتجه بالأسطول الى البحرين بعد أن يتم تعزيزه بالطرادين بلفنش وتمبل وذلك لكي يتأكد ما اذا كان حاكم البحرين يتعرض للتهديد فعلا على أن لا يذكر شيئا لحاكم البحرين عن مقتل المبعوث القطري ، لأن هذا الموضوع سوف يناقش على مستوى الحكومتين في القسطنطينية ولندن ، فاذا تأكد لبيلي بأن الوالى مصمم على التدخل في البحرين فيتعين عليه عندئذ بأن يوضح له بأن البحرين دولة مستقلة وتربطها بالحكومة البريطانية معاهدة خاصة ، وبأن الباب العالي قد نفى نفيا قاطعا أى عزم له بالتدخل ضد البحرين ، وبأنه يتعين على مدحت باشا أن يعرض الأمر على حكومة القسطنطينية قبل القيام بأى خطوة ضد الجزيرة . وفي نفس اليوم بعث ماير ببرقية الى أرجيل يطلب منه تحديد الاجراء الذى ينبغى اتخاذه اذا قام الأتراك بمهاجمة البحرين ، كما اقترح فى البرقية أن يطلب من الباب العالي إرسال تعليمات الى مدحت باشا بالامتناع عن التدخل ضد البحرين . وفى ٢٠ نوفمبر رد أرجيل على ماير بأن السفير البريطانى فى القسطنطينية قد تلقى تأكيدات من جديد بعدم تعرض الأتراك للبحرين ولكنه طالب بأن تدفع التعويضات اللازمة عن مصرع المبعوث التركى . وبعد اسبوع من

هذا أوعز وزير الدولة الى ماير بأن يطلب من المقيم أن يحصل على تفسير من الشيخ عيسى بن علي عن مقتل المبعوث وأن يوضح للحكومة العثمانية بأن موضوع دية القتل سوف يسوى بالطرق الدبلوماسية وبأن يؤكد الحكومة العثمانية بأن حادث مقتل القطري لا ينبغي أن يؤثر على الوضع السياسي في البحرين .

وصل بيلي الى البحرين يوم ١١ نوفمبر ولكنه قبل أن يتوجه اليها برزت مشكلة أخرى من خلال الاحتجاج الذي تلقاه بيلي من الأمير سعود ابن فيصل على سكوت الحكومة البريطانية عن الهجوم الذي قام به الأتراك على بلاده من البحر . غير أن السبب الحقيقي للاحتجاج لم يعرف ، وقد يكون بسبب وجود الأسطول العثماني في المناطق الساحلية الواقعة بين البحرين والاحساء أو ربما يكون محاولة من الأمير لارغام بيلي على حصر العمليات التركية في البر ، أو الحصول على الموافقة من الحكومة البريطانية على قيام زعماء المنطقة الساحلية بخوض القتال نيابة عن الأمير . وعلى الرغم من أن المقيم قد أبدى تعاطفه على موقف الأمير سعود ، إلا أنه لم يكن في وضع يسمح له باتخاذ أي إجراء ، كما لاحظ المقيم بأن الشيخ عيسى كان هو الآخر متعاطفا مع موقف الأمير سعود ، وإن كان قد التزم بسياسة الحياد في الصراع التركي الوهابي ، وبناء على نصيحة بيلي بعث حاكم البحرين برسالة الى مدحت باشا يوم ٢٢ نوفمبر يعتذر فيها عن مقتل المبعوث ويعرب عن أسفه عن الحادث ولكنه يعاتب مدحت باشا عن عدم إبلاغه رسميا بوضع الاحساء تحت السلطة العثمانية مباشرة وعلى استخدامه لشخص له علاقة بمقتل الشيخ ناصر بن مبارك . كما أعرب عن استيائه مما جاء في الرسالة التركية التي كانت في حوزة المبعوث عن عزيم الباب العالي ضم البحرين الى سلطة نفوذه . وبعد يومين من إرسال

الخطاب وصل الى المنامة الكومندور التركى عارف بك ، ومعه فرقاطة وسفينة حربية ، وفور وصوله اجتمع بالمقيم ، وأبلغه بقرب وصول الوالى مدحت باشا للاجتماع بالشيخ عيسى وبحث المشكلة ، كما شوهدت فى نفس اليوم سفينة تركية أخرى تخرج من القطيف الى العقير وبأن السفينة المذكورة تقل مدحت باشا ومعاونيه وهكذا باتت المشكلة الخاصة بالبحرين وشيكة الوقوع ، وان بيلى وحاكم البحرين يستعدان لها .

ومع ذلك فان الازمة لم تقع فقد بقى مدحت باشا فى سفينته الى أن اقلعت الى البصرة يوم ١٦ ديسمبر وقبيل سفره بعث برسالة الى الشيخ عيسى يرفض فيها تفسيره لاغتيال لمبعوث التركى ويطالبه بانزال العقوبة على المسؤولين عن الحادث ودفع مبلغ عشرة آلاف درهم فضية كدية عن القتل على أن يتم تسليمه الى جاسم بن ثابى القائمقام التركى فى قطر ، كما تقى مدحت باشا وجود أى مؤامرة تركية ضد البحرين ، الا انه أكد بانه يحمل تفويضا من السلطان بطلب التعويضات عن الحادث وعند قراءة بيلى لخطاب مدحت ظهر له بأن الخطاب بمثابة تهديد من جانب مدحت باشا بالانتقام اكثر منه لمسئول مخول باتخاذ اجراءات فورية ، ومما لاشك فيه ان مدحت باشا كان يفكر فى اتخاذ اجراء ضد البحرين لو انه كان متأكدا من نجاحه ، ففى اواخر شهر ديسمبر ذكر أحد التجار لبيلى انه بينما كان فى القطيف فى بداية الشهر اجتمع بمدحت باشا وسأله عما اذا كان التجار فى البحرين قد طلبوا الحماية البريطانية وقد رد التاجر بالايجاب ، فعاد مدحت باشا فسأله عما اذا كان فى وسعه أن يجمع توقيعات نحو خمسين أو ستين من التجار البارزين فى البحرين يطلبون فيه من الباب العالى الحماية التركية ، وقد شك التاجر فى نجاح مثل هذه المحاولة ، وعندئذ عاد مدحت باشا فطلب منه صرف النظر عن الموضوع

ولم يستطع أن يمضى مدحت باشا فى القطيف فترة أطول لأنه كان عليه أن يعود الى بغداد .

ولعل رد الشيخ عيسى المذهب والحاسم فى نفس الوقت والذى تحاشى فيه الالتزام بأى شىء ، ووجود المقيم وبعض قطع الأسطول البريطانى فى البحرين اقنعت مدحت باشا بأن أى تدخل من جانبه سيكون مجازفة غير مضمونة وبذلك تم انقاذ البحرين من الاحتلال التركى . غير أنه انسحاب مدحت لم يقض على الخطر نهائيا ، اذ لو ان طلبه بدية عن القتل قد رفض لربما كان المحتمل أن يقوم مدحت باشا بتنفيذ تهديده فى أول فرصة تسنح ، ولهذه الأسباب فقد استعجلت السلطات المسؤولة فى الهند المقيم البريطانى بدفع قيمة الدية لحكومة الباب العالى . ثم بطلب من بيلى اقترح الحاكم على أرجيل بأن يطلب من الباب العالى الموافقة على عرض النزاع على هيئة تحكيم بريطانية وبأن يوعز الى الوالى فى بغداد بالامتناع عن استخدام القوة لحل النزاع ، وارسل هذا الاقتراح الى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية فى أواخر يناير ١٨٧٢ . وبإيعاز من المقيم بعث حاكم البحرين بخطاب الى مدحت باشا ذكر فيه بأنه احال مضمون خطابه الى الحكومة البريطانية مع الاقتراح بتسوية النزاع مع الباب العالى بالطرق الودية . فى هذا الوقت أخذت تصرفات الوالى ومخططاته تتضح للباب العالى ، فقد أدرك الوزراء فى تركيا أنه لا فائدة من احوالة موضوع بسيط كهذا الى التحكيم ، وأنه قد تم ايضاح هذا الموقف للقائم بالأعمال البريطانى فى بداية شهر ابريل ١٨٧٢ ، وأنهم يفضلون تسوية هذا الخلاف بين الوالى والشيخ . وقد وافقت حكومة الهند على هذا الاقتراح ، وهكذا أخذت حرارة الخلاف تخف حدتها .

والواقع أن الأتراك لم يقوموا بعد ذلك بالاتصال بحاكم البحرين حول هذا الموضوع ، وهكذا دخل الموضوع الى طى النسيان .

وفى أواخر صيف عام ١٨٧١ انتهت الحملة على نجد وعجز الأتراك عن التقدم الى ما وراء منطقة الاحساء ، كما لم يكن الأمير سعود فى وضع يسمح له بطردهم من الاحساء ، وفى مستهل الخريف تعرض الأمير سعود لشكسة خطيرة بعد أن تمرد عليه السكان بعد أن ضاقوا ذرعا من تصرفات حلفائه من البدو وانحرافاتهم وذلك بقيادة عبد الله بن تركى وقاموا بإبعاد الأمير سعود عن الرياض ، فلجأ الى قطر ، وقد بعث عبد الله بن تركى برسائل الى نافذ باشا وعبد الله بن فيصل ابلاغهم فيها بانتصاره وطلب منهم المشورة فى الخطوات التى يتخذها ، فقام نافذ باشا بتعيين عبد الله بن تركى حاكما على الرياض الى ان يصل اليها عبد الله بن فيصل وزوده بالاموال والمؤن . فى ذلك الوقت تمكن الأمير سعود من تعبئة بعض رجال القبائل من قبائل مرة والدواسر وعجمان ، وبذلك القوة قام بمحاولة لقطع خطوط الامداد التركية فيما بين القطيف والاحساء ، الا أنه فشل فى المحاولة واضطر للانسحاب الى قطر . وقد تدهورت حالته بعد ذلك حتى انه اضطر الى طلب اللجوء للبحرين . وكانت هذه اللحظة هى لحظة نزول مدحت باشا فى القطيف وذلك فى الأسبوع الثانى من نوفمبر .

وكان مع مدحت باشا ثلاث سفن تحمل المؤن والامدادات ، وقد ذكر الكومندور التركى عارف بك للمقيم بان الفرض من مجيئه هو اجراء تحقيقات فى الفساد وسوء الادارة المتفشى بين المسؤولين الأتراك المحليين ولتدعيم الحكومة فى الاحساء تمهيدا لاستئناف الحملة على الأمير سعود بشكل أوسع . وبمجرد وصوله الى المنطقة اصدر الباب العالى بيانا جاء فيه بانه قد تقرر ممارسة الاشراف الادارى المباشر على نجد والاحساء بلبية لرغبة كبار رجال المنطقة وشيوخها وأضاف البيان بأن آل سعود

لم يعودوا يعتبرون حكاما على نجد والاحساء ، وأن نافذ باشا قد عين حاكما جديدا على اقليم نجد ، وما أن علم الأمير عبد الله بن فيصل الذي كان يومها في الاحساء بما جاء في البيان التركي حتى فر من الاحساء وترك رسالة للمسؤولين الاتراك يتهمهم فيها بأنهم حولوا الحملة التي جاءت من اجل اعادته الى الحكم الى أداة للقمع والسيطرة على نجد وحلولهم محل الاسرة الحاكمة . وعند وصول مدحت باشا الى واحة الاحساء في يوم ٢٦ نوفمبر اطلع على قرار عبد الله فاستاء من الأمر لأنه كان لا يريد أن ينشأ صراع بين الأخوين ، كما أن الأمير عبد الله لم يكن يرضى بالدخول في معركة ضد أخيه الأمير سعود والاتراك في آن واحد ، وبعد أن هدأت الأحوال بعث عبد الله برسالة من الرياض التي توجه اليها من الاحساء وفي هذه الرسالة أبدى استعداده لدفع الزكاة والاعتراف بالاتراك بشرط ان يوافق الباب العالي على الاعتراف به كحاكم على الرياض ونجد ، كما أوضح في رسالته أيضا بأن السلطان العثماني لا يملك حق خلع من العرش الذي ورثه عن ابيه وأجداده وقال بأن كلا من السلطان العثماني والاشخاص الموقعين على العريضة التي عرضها مدحت باشا في القطيف قد ضلوا بشأن تلك الوثيقة ، وقال بأن السلطان العثماني قد فهم من العريضة أن أصحابها يعترفون له بالحكم التركي المباشر بينما هم في الواقع يحتجون على فرض الضرائب الباهظة عليهم ، واختتم الأمير عبد الله رسالته بالتنبيه الى أن الاتراك قد يتعرضون للمتاعب والصعاب في الاحتفاظ بحكمهم على نجد والاحساء .

في يوم ١٨ ديسمبر عاد مدحت باشا ومعه عدد كبير من الجنود المصابين ومع ذلك فانه لم يياس من نجاح الحملة ولم يكن يفكر في التخلي عنها ، بالرغم مما سببته من استنزاف لخزينة بغداد ومن الرجال ، وقد

حصل على سفينة أخرى لارسال التعزيزات الى الحملة ، وفى نهاية العام بعث بـ ٣٠٠ جندي آخرين لتعزيز قوات فريق باشا قائد قوات الاحساء وقد علم بأن فريق باشا قد أصبح يعمل تحت قيادته نحو ١٠٠٠٠ جندي عدا الجنود النظاميين ، كما علم بأنه قد صدرت اليه تعليمات من مدحت باشا لبدء الزحف الى الرياض فى أواخر الشتاء أو بداية الربيع . ويمكن القول ان هذه الخطوة لم تكن تشمل كل خطط مدحت باشا ، وفى مطلع شهر يناير ١٨٧٢ وصلت السفينة المسلحة (الاسكندرية) وكان يقودها عارف بك الى الدوحة وأُزيلت كتيبة من الجنود ، وقد احتج الشيخ محمد بن ثانى على وصول القوة ولكن مدحت باشا أجابه بأن القوة قد أرسلت تلبية لرغبته ضد رجال الأمير سعود الدين كانوا يغيرون على القوات التركية ويقومون بقطع خطوط المواصلات فى مناطق الحدود بقطر . غير ان وصول الجنود الأتراك الى الدوحة كان مجرد خطوة ، فقد تم نقلهم فى نهاية شهر يناير ولم تبق فى الدوحة سوى وحدة صغيرة لحراسة المؤن والمعدات العسكرية .

وإذا كان مدحت باشا قد تمادى فى حملته العسكرية على نجد فان الباب العالى من ناحية أخرى قد سئم أمور تلك الحملة فنظير تلفقات باهظة لم يكشف عنها النقاب وتضحيات كبيرة فى الرجال لم تحقق الحملة الا نجاحا ضئيلا ، فقد اثبتت القطيف بأنها منطقة استنزاف للقوات التركية ، وقد علل مدحت باشا فشله فى الحملة بأبداء أسباب تدعو الى السخرية ، اذ قال بأن الهدف من الاستمرار فى الحملة هو العمل على بناء مدينة جديدة بالقرب منها ويبدو أن محصول واحة الاحساء قد أعطى بعض المردود تعويضا عن المعاناة والخسائر التى كلفها احتلالها ، غير أن استغلال تلك المحاصيل يتطلب من الأتراك التحكم فى طرق المواصلات التى تربط بين

الهفوف والعقير وبالتالي فلا بد من انشاء خطوط دفاع لتحقيق هذا الهدف ، أما الأحساء فقد كانت بالنسبة للأتراك كالجوهرة الثمينة . أما بالنسبة لبريطانيا فقد كانت بريطانيا بطبيعة الحال مستاءة جدا من تلك الأحوال ، وعلى الرغم من الفائدة الزهيدة التي حققها الأتراك فان ذلك كله قد تبخر نتيجة للموقف البريطاني من نشاط الأتراك ونواياهم وشكواهم المستمرة منهم . وفى خريف عام ١٨٧٢ استدعى مدحت باشا الى القسطنطينية نهائيا .

وكدليل على يأس الباب العالى من مغامرته فى نجد ، لمح له صوفر باشا وزير الخارجية التركية فى ديسمبر بأن كل ما يهم الباب العالى هو انشاء تنظيمات ادارية فى نجد ، ثم فى الشهر التالى ذكر صوفر باشا لسكرتير السفارة البريطانية فى القسطنطينية بأن السياسة التركية تجاه القبائل المستقلة فى الساحل العربى للخليج لا تزال كما كانت ، وأن تركيا لا تنوى أن تقوم بأى اجراءات لفرض السيطرة عليها وبالرغم من وضوح هذه التأكيدات الا أنها لم تكن تجيب على السؤال المطروح يومئذ ، وهو محاولة تركيا الاحتفاظ بأسطول لها فى الخليج . وفى شهر ديسمبر عند اجتماع صوفر باشا باليوت ذكر الوزير بأن قيادة الأسطول التركى كانت دائما ترى فى منطقة الخليج محطة لأسطولها ، وبأن لابد لتركيا من وجود سفن لها هناك نظرا لارتباط ذلك بالوجود التركى فى شبه الجزيرة . وعند ابلاغ مضمون هذا الحديث لحكومة الهند استفسر من مكتب شئون الهند عما اذا كان حجم الأسطول التركى الموجود فى الخليج فى مستوى المهمة الموكلة اليه ، بحيث يمكن أن تعفى الاميرالية البريطانية من نفقات الاحتفاظ بأسطول كبير لها فى الخليج لمواجهة وجود الأسطول التركى من ناحية وتطمين الفرس من ناحية أخرى .

احال أرجيل الاقتراح على جرانفيل الذى ذكر بأن هذا الموضوع فى غاية الحساسية وينبغى معالجته بحذر : « وما دامت تركيا تحتفظ بسلطانها الشرعية فى منطقة الخليج فان حكومة صاحبة الجلالة لا حق لها أن تطالب الأتراك بالحد من الوسائل التى يرون انها ضرورية للحفاظ على مصالحهم وكان يفضل الاعاز الى اليوت بأن ينبه الباب العالى بأن التنافس على السلاح فى مياه الخليج قد يؤدى الى اثاره الاضطرابات بين قبائله ، وأنه من المحتمل ان تمتد تلك الاضطرابات الى الاقاليم الخاضعة للسلطة التركية مما سيحمل الباب العالى نفقات اكبر فى محاولة قمع تلك الاضطرابات .

وعند اجتماع صوفر باشا باليوت فى شهر يونيو ١٨٧٢ واضطلاعه على ما ذكره السفير قال اليوت أن الباب العالى لا يهدف الى أكثر من تأكيد سلطته فى تلك الاقاليم التى تعتبر السلطة التركية أمرا مفروغا منه وأضاف بأن حكومة صاحبة الجلالة تكتفى من مدحت باشا ببيان يؤكد بأنه ليس هناك نية فى توسيع العمليات العسكرية ، واما فيما يتعلق بوجود قوة كبيرة من الاسطول التركى فى الخليج فربما كان هناك بعض سوء الفهم من جانب الحكومة البريطانية لان الاسطول التركى اسطول صغير لا يزيد حجمه عن أربع سفن ، وقد عادت اثنتان منها الى القسطنطينية غير أن تأكيدات صوفر باشا لم تكن تنطلق مع رغبة الحكومة البريطانية ، وانما كان الهدف منها هو وضع حد للأوضاع السائدة فى شرقى شبه الجزيرة وما كانت تحمله تلك الأوضاع فى طياتها من أخطار . وقد طلبت الحكومة العثمانية الى رؤوف باشا الذى خلف مدحت باشا فى حكم بغداد بمحاولة كسب عبد الله بن فيصل الى جانب الأتراك وبأنه اذا استحال عليه ذلك ان يجرى اتصالات بالأمير سعود ، وبما أن الأمير عبد الله قد رفض عروض رؤوف باشا فقد كان طبيعيا أن يتجه رؤوف باشا الى الأمير سعود ،

وعرض عليه الاعتراف به حاكما على أساس الأمر الواقع بشرط أن يقبل الأمير سعود سيادة الباب العالي على نجد وأن يقوم بدفع الزكاة السنوية كما كان يفعل والده الأمير فيصل ، وبأن يتنازل عن سلطته في الأحساء للأتراك ، وأن يبعث بـ٢٠٠٠ من أنجاله كرهائن إلى بغداد ، غير أن الأمير سعود الذي كان في حالة معنوية يائسة رفض مفاوضة الأتراك في هذا الشأن بمفرده وفضل أن يكتب إلى المقيم البريطاني في الخليج طالبا منه التوسط في الموضوع بينه وبين الأتراك .

أيدت حكومة بمباي طلب الأمير سعود رغبة منها في العمل على إنهاء الصراع في نجد والأحساء بأسرع وقت ممكن اعتقادا منها بأن ذلك سوف يؤدي إلى وضع حد للتففل التركي في البحرين وعمان ، خاصة وأن الأتراك كما قيل في ذلك الوقت قد أجروا اتصالات مع الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي في محاولة لفرض سيطرتهم على واحة البريمي . ولما كانت الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن حماية الأمن في الخليج رأت حكومة بمباي أن تقوم بريطانيا في التوسط في أي نزاع يقع بين دولتين ساحليتين ، وقد أيد اتيشيسون وزير الشؤون الخارجية للهند هذا الاقتراح وان كان لأسباب أكثر أهمية :

« من المتفق عليه بصفة عامة أنه منذ نجاحنا في الإطاحة بالنفوذ الروسي من منطقة البحر الأسود توطدت علاقتهم بالروس » (هذا ما ذكره اتيشيسون في يوليو ١٨٧٢) وأيا كان الهدف الأخير للأتراك فمما لا شك فيه أنهم قد أظهروا خلال العامين الماضيين رغبتهم في تدعيم نفوذهم في كل من الخليج وشبه الجزيرة العربية في البر والبحر ، ومن المحتمل أن يكون الوقت قد فات لاحتفاظنا بالسلطة المنفردة في الخليج ، غير أنني آمل ألا يحدث ذلك ، وان كانت الأمور تشير إلى ذلك الاحتمال . وعلى أية حال فاني أعتقد أن افتتاح قناة السويس قد ضاعف من وجوب توثيق

علاقتنا بتركيا ، وبأن الجو الذي ساد محادثات قضية البحر الأسود أمر يدعو الى الاسف بالنسبة للمصالح البريطانية في الهند . ان تركيا حليف لنا أهم بكثير من فارس التي لا تزال تخضع للنفوذ الروسى . . كما انى اعتقد وبالتأكيد ، ان الروس سوف يقيمون لهم عاجلا او آجلا ميناء على شاطئ الخليج للتجارة ، فاذا نجحوا فى ذلك فاننا سوف نواجه مشاكل اكثر تعقيدا مما واجهناه اثناء حملة الاتراك على نجد ، وانه لمن الاهمية بمكان بالغ أن نقيم نفوذنا فى المنطقة على أسس وطيدة ومعترف بها قبل أن يتمكن الروس من ذلك وبأن نسعى الى ازالة كل أسباب التوتر والاحتكاك مع كل من تركيا وفارس ، فان نجحنا فى تسوية خلافاتنا مع هاتين الدولتين بالطرق الودية وأن تكون هذه التسوية فى صالح بريطانيا فانه ينبغى ان نبادر بذلك على الفور ، وأن أى بطء فى هذا الامر سوف يؤدي الى ضياع الفرصة من أيدينا بحيث تحتل هذا المركز ذولة أخرى .

ولو بقى ماير على قيد الحياة فربما كان قد وافق على اقتراحات اتيشيسون لأن الحاكم العام كان يساوره القلق الشديد من خطورة الوجود التركى فى شرقى شبه الجزيرة . وبما أن ماير قد توفى بعد أن اغتاله احد المتطرفين الهنود المسلمين فى شهر فبراير ١٨٧٢ فقد قرر الحاكم العام بالوكالة اعتبار نجد من الدول غير المشتركة فى معاهدة الصلح البحرية وبالتالي لا دعى للوساطة ، كما انه على الجانب التركى لم تكن هناك رغبة فى الوساطة البريطانية ، وانما على العكس من ذلك فقد حاول رؤوف باشا مرات عديدة الضغط على الامير سعود لقبول التفاوض مع الاتراك وشملت الضغوط مصادرة املاك أسرته فى الاحساء ورفض اعادتها اليهم قبل الموافقة على المطالب التركية . واما الامير سعود بالاضافة الى سعيه فى وساطة الحكومة البريطانية فى الخلاف فانه كان يرغب فى الاستعانة بالحاج احمد خان الذى كان وزيرا سابقا للسيد ثوينى ثم واليا

أو حاكما على بندر عباس ، وكان الحاج أحمد قد عرض بنفسه أن يتوسط في النزاع ، وبموجب اقتراح من المقيم بيلي بعث الحاج أحمد خان بالرسائل التي يحتفظ بها الأمير سعود إلى رؤوف باشا في بغداد الذي استدعاه إلى الحضور في يوليو ١٨٧٢ ، وكان الوالي يريد من ذلك اتخاذ الحاج أحمد كعميل له ، إلا أنه اشترط على الحاج أحمد بأن يقوم الأمير سعود من جانبه بتقديم أحد الرهائن تعبيرا عن رغبته في التفاهم . وفي شهر سبتمبر ١٨٧٢ سافر الحاج أحمد إلى واحة الاحساء عن طريق القطيف ، وبعث إلى الأمير سعود يدعو للاجتماع به هناك ، غير أن الأمير الذي لم يكن مطمئنا من نوايا رؤوف باشا رفض دعوة الحاج أحمد ، وبدلا من ذلك بعث أخاه عبد الرحمن لينوب عنه في الاجتماع بالحاج أحمد ، وقد اصطحب الحاج أحمد (عبد الرحمن) إلى بغداد ، وهناك احتجزه رؤوف باشا ، وكنتيجة لهذا الاجراء توقفت المفاوضات بين الجانبين ، وعاد الأمير سعود إلى أخيه الأمير عبد الله في الرياض .

وفي مسيهل عام ١٨٧٣ نجح الأمير سعود في الاستيلاء على الحكم في نجد وأبعاد أخيه عن العاصمة . وقد توجه الأمير عبد الله كما سبق أن أشرنا إلى المنطقة الشمالية لطلب المعونة من الأتراك ، وعرض الخضوع للباب العالي ، ودفع الزكاة ، ولكنه لم يتلق ردا على طلبه ، اذ حل رديف باشا محل رؤوف باشا في بغداد ، وكانت في حوزة الأخير تعليمات جديدة بالحد من التدخل في شئون شرقي شبه الجزيرة ، كما كان قد تقرر أيضا سحب القوات النظامية من واحة الاحساء ، وضغط نفقات إدارة الاقليم عن طريق تعيين من أهلها . وعاد سعود إلى محاولة توسيط الحكومة البريطانية مع ابداء استعدادة للاعتراف بالسيادة للباب العالي بشرط تسليم السلطة في الاحساء اليه ، وقطع كل علاقة للأتراك بعبد الله ابن فيصل .

وفي شهر مارس ١٨٧٤ سلم المتصرف التركي فريق باشا شتون اقليم الاحساء الى براك بن عزيز شيخ بنى خالد ، وذلك بضمان من عديله ناصر باشا شيخ مشايخ المنتفك وهكذا صدرت الاوامر للقوات التركية بالانسحاب من الاحساء والعودة الى بغداد ، وتسليم شتون الدفاع عن الاحساء ونجد الى فرقة الجندرية .

كان الاحتلال التركي لليمن الذي بدأ في الأشهر الأولى من عام ١٨٧١ بالحملة على قبائل عسير يسير جنبا الى جنب مع الحملة التركية على واحة الاحساء ، وكانت الدعاية المواكبة للحملتين تصدر من القسطنطينية وتؤكد على دور السلطان العثماني كخليفة للمسلمين ، ولكن وراء ذلك كله كانت تكمن الرغبة في السيطرة على شبه الجزيرة العربية كلها ، وكانت الحملتان على ما يبدو خطة معدة للالتفاف حول جناحي الوجود البريطاني في المنطقة على امتداد السواحل الشرقية والجنوبية من شبه الجزيرة ابتداء من البحرين ونهاية في عدن . ولا بد في خطة كهذه ان تحتل مدينة مسقط أهمية خاصة ، وأن يترتب على المبادرة التركية لتسوية النزاع بين مسقط وزنجبار أهمية بالغة لان معونة زنجبار كانت تشكل صميم المشكلة . وبدون المساعدة المالية لمسقط لم يكن في استطاعة السيد تركي بن سعيد الاحتفاظ بالسلطة في مسقط ، ولما كانت معونة زنجبار هي المصدر المالي الوحيد لمسقط فان أي فشل يلاقيه في توفير الأموال اللازمة للانفاق على متطلبات الحكم في عمان وتهدة القوى القبلية فيها قد يفقده الحكم أو ربما يفقده حياته . وكانت حكومة الهند قلقة جدا ، وهي بصدد البحث عن بديل يحافظ على نفوذها في مسقط بدلا من ان يرتمى السلطان في احضان الأتراك ، وقال المقيم في رسالة بعث بها التي فينزنجيرالد في شهر مارس ١٨٧٣ : انتهى أخشى بأن يكون الوقت قد

ولي لمنح السيد تركي مساعدة مالية عاجلة منعاً من أن يرفرف العلم التركي فوق مدينة مسقط .

وقد كان الأمل ضعيفاً في أن ينجح السيد تركي في درء الكارثة المقبلة إلا إذا استطاع استعادة بندر عباس ولهذا فقد طلب في صيف ١٨٧١ من حكومة الهند أكثر من مرة أن تساعد في الحصول على تجديد لايجار بندر عباس ، وعلى الرغم من أن ناصر الدين شاه قد ألغى الاتفاق المعقود مع السيد سالم بن ثويني بعد أن أطاح بالسيد عزان فإنه لم يكن من المؤكد أنه لن يرفض تجديدها للسيد تركي ، نظراً لأن السيد تركي لم يتول السلطة عن طريق الاغتيال ، وهو العمل الذي كان قد أثار استياء الشاه ، وفوق ذلك فقد كان السيد تركي أحد أنجال السيد سعيد بن سلطان ، وعلى أساس أن السيد تركي ينتمي بصورة مباشرة إلى الأسرة الحاكمة في مسقط ، فقد قبل المسؤولون الفرس تجديد ايجار بندر عباس بموجب الاتفاقية المعقودة في عام ١٨٥٦ بين مسقط وفارس ، ومن هذه الزاوية كانت حكومة الهند تنظر إلى هذا الموضوع ، وتأسيساً على ذلك فقد أوعزت إلى الوزير البريطاني المفوض في طهران بالاتصال بالشاه . وفي شهر سبتمبر ١٨٧١ قام الوزير المفوض بالاتصال بالحكومة الفارسية حول هذا الموضوع ثم عاد فأثاره في شهر ديسمبر من نفس العام غير أن اتصالاته لم تسفر عن أية نتيجة ، فقد رفض الشاه رفضاً باتاً الموافقة على عودة بندر عباس إلى سلطة مسقط .

وفي نهاية عام ١٨٧١ أصبح وضع السيد تركي حرجاً ، فقد كان السيد ابراهيم بن قيس يسيطر على صحار ، وكان يتحين الفرص لشن هجوم على مسقط ، كما أن الشيخ صالح بن علي زعيم الحمرث لم يكن يؤيد تولى السيد تركي السلطة في مسقط ، وكان يراقب الأحداث من

مقره فى الشرقية ، وكان السيد سالم بن ثوينى فى جعلان يحاول الحصول على تأييد من قبائلها لكى يشترك مع السيد ابراهيم بن قيس فى الاستيلاء على مسقط ، وأما السيد عبد العزيز شقيق السيد تركى فقد كان فى مكران حيث كان يدبر المؤامرات للاستيلاء على السلطة فى جواذر ، وأما السيد برغش فقد كان فى زنجبار يحاول أن يخطب ود رجال الدين ويوطد علاقته بهم ، وكان يعلن أنه يطمح فى أن يكون اماما للاباضيين ، وأن يعمل لتوحيد شطرى السلطنة فى دولة عمانية واحدة ، وكانت حالة السيد تركى المالية تشجع السيد برغش على تحقيق طموحاته كما أنه كان يصرح بقطع المعونة السنوية عن مسقط .

وكان القلق يراود فيتز جيرالد من احتمال نشوب حرب عائلية بين أفراد أسرة آل بوسعيد وما يحمله فى طياته من أخطار على المصالح البريطانية فى كل من مسقط وزنجبار وبصفة خاصة من احتمال تعرض المنطقة لحملات تركية ، وعلى هذا الأساس طلب من حكومة الهند فى فبراير ١٨٧٢ ثم فى شهر مارس التدخل لصالح السيد تركى ، والحيولة دون نشوب صراع مسلح بين أفراد الأسرة ، غير أن حكومة الهند لم تلتفت الى الموضوع ليس بسبب اغتيال ماير الذى أوجد الارتباك بين المسؤولين البريطانيين فحسب ، بل لأن مشكلة زنجبار ومسقط قد انتقلت الى اختصاص حكومة إنجلترا ، وعلى أية حال فإن الانطباع السيئ الذى رافق انتصار السيد تركى على السيد عزان ، وبالنظر الى أن الدور المشبوه الذى لعبته حكومة بومباى فى ذلك الانتصار ظل سائدا واتضح أكثر فى رد اتشيسون على فيتز جيرالد فى مارس ١٨٧٢ ، والذى ذكر فيه اتشيسون بأن حكومة الهند كان يهملها وجود حكومة قوية فى مسقط ، فإنها كانت حريصة على أن يظل الحكم فى أيدي خلفاء السيد سعيد بن سلطان ، ولهذا فقد كانت ترغب فى ممارسة كل ما لها من نفوذ معنوى لدعم هذا الوضع ، وأضاف اتشيسون بأن حكومة الهند لا تستطيع بآى حال أن تتجاوز هذه الحدود فى معالجتها لتلك المشكلة خوفا من أن ينحرف بها التيار عن الخط السياسى الذى رسمته إنجلترا فى معالجة الشئون (٤٠ - بريطانيا والخليج / ٢)

العمانية ، وبأن هذه الحكومة ليست على استعداد لاهدار موارد الهند المالية فى مساعدة السيد تركى ، وان كانت ترغب فى أن تتقدم مرة أخرى باقتراحات الى وزير الدولة لارغام سلطان زنجبار على استئناف دفع المعونة المقررة لحكومة مسقط .

وفى لندن كانت الضجة حول تجارة الرقيق قد غطت على كل موضوع يتعلق بمسقط ، وبحكم ما كان يتمتع به بارتل فريير من نفوذ أصبح مكتب شئون الهند ينظر الى مشكلة سلطنة مسقط على أن حلها يكمن فى القضاء على تجارة الرقيق الافريقية ، وبايعاز من فريير سحب المكتب معارضته على دفع أى جزء من تكاليف الحملة على تجارة الرقيق من خزينة الهند بشرط أن تتحمل الخزينة البريطانية نصف نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، وقد كان هذا بمثابة الموافقة على اختيار فريير كمبعوث خاص لعقد معاهدات جديدة مع كل من مسقط وزنجبار ، وتسوية الخلافات القائمة بينهما ، وقد ورد هذا فى خطاب أرجيل الى اللورد نورث بروك الذى خلف ماير بتاريخ ١٢/١٠/١٨٧٢ والذى جاء فيه أنه يمكن اعفاء السيد برغش من التزامه بدفع المعونة لمسقط نظير موافقته على ابرام معاهدة جديدة بشأن تجارة الرقيق ، كما يمكن ضمان موافقة السيد تركى على هذه التدابير بالتعهد له بدفع مبلغ يعادل المعونة من جانب حكومة بومباى ، وأخيرا ذكر أرجيل لنورث بروك بأن مجلس شئون الهند قد وافق بالفعل على هذا الحل ، كما إقره مجلس الوزراء فى نفس اليوم وبأن هناك أملا كبيرا فى أن توافق الخزينة البريطانية على دفع نصف النفقات .

وقد برر أرجيل اقتراحه بأن تدفع حكومة الهند معونة زنجبار الى مسقط على أساسين : الأول : أن حكومة الهند كانت شريكا فى الاتفاق الاصلى والثانى : أنها ملتزمة بمكافحة تجارة الرقيق بنفس التزام الحكومة المركزية ، واعترف أرجيل بأن قرار كاننج الذى تدفع المعونة على أساسه لم تكن له أى علاقة بتجارة الرقيق ، وأن الهدف منه هو المحافظة على

الامن فى الخليج حماية للمصالح التجارية ، ويضيف أرجيل أنه لهذا السبب
يهم حكومة الهند تطبيق نصوص حكم كاننج ، وهو أن تبقى الحكومتان
دولتين منفصلتين ، وأن تستمر حكومة مسقط فى استلام المعونة . وقال
أيضاً بأن السبب الرئيسى للمشكلات التى تواجهها حكومة الهند بخصوص
مشكلة موضوع مسقط وزنجبار هو الاجراء الذى اتخذه حكومة الهند
والاتفاقات التى عقدتها . وقد شرح أرجيل رأيه هذا بقوله أن قرار كاننج
هو الذى تسبب فى اتخاذ تلك التدابير أى أن تتكفل حكومة زنجبار بدفع
تلك المعونة الى مسقط كمبرر لها للاحتفاظ بتجارة الرقيق ، باعتبار
هذه التجارة هى المورد الذى تحصل منه حكومة زنجبار على نفقاتها .
وبالرغم من كل هذه الاعتبارات فانه لا يمكن المضى فى دفع هذا المبلغ
بشكل منتظم دون اللجوء الى اجراءات لا ترغب حكومتنا فيها ، وأن
الضريق الوحيد للخروج من هذا المأزق هو الحل الذى اقترحناه ، ويقضى
بأن تتولى حكومة الهند دفع نصف هذه المعونة على الأقل ، وذكر أرجيل
أيضاً بأنه فى الوقت الذى يتعين على حكومة انجلترا أن تتحمل نفقات
مكافحة تجارة الرقيق الا اننى لا ألتصور أنه من حق أى ادارة من الادارات
التي تتألف منها حكومتنا (والتي تعتبر حكومة الهند احداها) أن تقول :
« ان هذا موضوع ليس من اختصاصنا ولا يمكننا اتخاذ أى اجراء بشأنه »
فقول كهذا لا يتناسب مع المسئوليات ، خصوصاً وأن الرعايا الهنود
البريطانيين ورؤوس الأموال الهندية لها صلة مباشرة بتجارة الرقيق .

فى الوقت الذى كانت الدوائر المسئولة فى انجلترا تناقش هذه
الاقتراحات كانت حالة السيد تركى المالية تزداد سوءاً ، وبالتالي فقد
كان من الطبيعى أن يزداد تدمره من موقف الحكومة البريطانية . وكان
السيد تركى قد ناشد بيلى فى شهر يونيو العمل لاستئناف دفع معونة
زنجبار له ، وحذر بأنه اذا لم يستأنف دفع المعونة فقد يضطره هذا الى
التنازل عن السلطة . ثم بعد شهر من هذا الاتصال بعث السيد تركى
برسالة الى السيد برغش فى زنجبار يطالبه بدفع المعونة فوراً ويحذره
من أن رفضه دفع تلك المعونة سوف يؤدى الى نشوب حرب بينهما . غير

أن الضوء الوحيد في ذلك الأفق المعتم هو النقص في امكانيات السيد تركي المالية والذي كان يحول بينه وبين الاستمرار في السلطة ، كما كان يمنع خصومه من القيام بعمليات حربية واسعة ضده ، وكان السيد سالم أحد هؤلاء الخصوم والذي دفعه افلاسه المالي في عام ١٨٧٢ الى مغادرة مسقط والتوجه الى الهند لطلب مساعدة مالية من السلطات البريطانية هناك .

في ١٢ ابريل وصل براتل فريير الى مسقط في نطاق جولة له في المنطقة وقد حمله فشله في موضوع زنجبار الى البحث عن نجاح يحققه في مسقط وقد وجد السيد تركي مستعدا هو الآخر للتعاون معه . وقد دعا فشل فريير في عقد معاهدة جديدة مع السيد برغش الى عمل التدابير التي تم اتخاذها لاستئناف دفع المعونة الى السيد تركي عن طريق خزانة الهند ودعاه الى أن يلتزم جانب الحذر في مباحثاته مع السيد تركي ، سيما وأن حكومة الهند لم تكن قد وافقت رسميا على مقترحاته . وقد أكد فريير للسيد تركي خلال اجتماعه الثاني به في مسقط بأن عليه أن يطمئن من ناحية دفع هذه المعونة ، فهذه المعونة سوف تدفع له بانتظام من جانب حكومة بومباي عن طريق المعتمد السياسي في مسقط ، وسوف يتم دفعها بأثر رجعي ابتداء من تاريخ تقلده الحكم في يناير ١٨٧١ . وبدافع من الحماس وقع السيد تركي على معاهدة حظر تجارة الرقيق التي وقعت بتاريخ ١٤ ابريل . وفي اليوم التالي أوعز فريير الى المعتمد السياسي البريطاني في مسقط الكابتن مايلز بأن يدفع للسيد تركي متأخرات المعونة ومقدارها ٤٠ ألف ريال نمسوى على الفور ومتأخرات نصف عام خلال ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ وقد تعين على فريير فيما بعد أن يحاول اقناع حكومة الهند بالموافقة على الاجراءات التي اتخذها ولهذا فلقب كرس جهوده لهذا الغرض منذ ساعة وصوله الى بومباي .

يبدو أن فريير كان حكيما في تصرفاته فقد برر الاجراء الذي اتخذه بحكم المقتضيات السياسية خصوصا وأنه لم يكن في السابق يتعاطف مع هؤلاء حكومة مسقط ، كما لم تكن تهمه حقوق السلطنة كما نص عليها

قرار كنينج وكتب الى نورث بروك يقول :

« ان استلام حكومة مسقط لمعونة زنجبار بصفة منتظمة هو امر حيوى جدا لتدعيم تلك الحكومة وازدهارها ، وأن أى تأخير أو تعطل لذلك المصدر لا يعرض الأمن للخطر فى عمان فحسب وإنما سوف يضعف من امكانياتنا لحماية زنجبار من الانتهاكات التى يقوم بها العرب لأمن المنطقة ، وسيكون التجار الهنود الذين يتم القسم الأكبر من هذه التجارة عن طريقهم ضحايا هذا الوضع ، وأضاف يقول بأن السيد تركى فى أمس الحاجة الى المال فوراً ، وأن حل المشكلة بين مسقط وزنجبار سوف يستغرق وقتاً طويلاً ، كما أن هناك سابقة فيما يختص بدفع المعونة الآنف ذكرها وذلك فى المبالغ التى كانت تدفعها حكومة بومباى الى السيد سالم قبل خمس سنوات من هذا التاريخ ، وأضاف أن استمرار دفع المعونة سوف يتوقف على عدم اتخاذ أى اجراء من جانب السيد تركى ضد حكومة زنجبار وبالتزامه اتخاذ القرارات لحظر تجارة الرقيق ، وفى مقابل ذلك على السيد برغش أن يكف عن مؤامراته ضد السيد تركى ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعاونه مع السيد سالم بن ثوينى والسيد عبد العزيز ابن سعيد ، والى أن يوافق السيد برغش على عقد معاهدة جديدة لحظر تجارة الرقيق ، فينبغى ارغامه على الاستمرار فى دفع المعونة كاملة لحكومة بومباى ، وذلك عن طريق تهديده بوقف التعامل مع ادارة الجمارك التابعة له .

كذلك فقد اقترح فرير بأن يدفع معاشاً لى كل من السيد سالم والسيد عبد العزيز الموجودين فى بومباى وأن تقطع هذه المبالغ من معونة زنجبار بشرط أن يتعهد كل منهما بالتزام حسن السلوك ، وقد كان فرير واثقاً أن هذه التسوية لو أخذ بها فسوف تسهم الى حد كبير فى احلال الأمن والاستقرار فى عمان ، الأمر الذى يهم الحكومة البريطانية بالدرجة القصوى .:

« وبصرف النظر كما يقول فرير عن الآراء التى أخذت تنادى بها بعض الدول الأوربية فى الأعوام الأخيرة فيما يتعلق بمسقط باعتبارها

مدخلا للهند فان ما تجدر الاشار اليه بنوع خاص فى الوقت الحاضر هو
آن كلا من تركيا وفارس قد أبديتا فى الفترة الأخيرة اهتماما بهذه المنطقة
يفوق كل ما سبق منذ أن استطاع السيد سعيد بن سلطان أن يتحدى
هاتين الدولتين فى منطقة الخليج بنجاح كبير . ويقول الفرس بأن الفرس
فى عصرها الذهبى قد حكمت عمان ، كما يتحدث الأتراك بأن ولاية الخلفاء
العثمانيين كانوا فى الماضى أصحاب الصول والطول فى عمان . وهذه
الاحلام القائمة على ذكريات الماضى قد لا تشكل خطرا اذا ما اقتصر على
حدود كل من القسطنطينية وطهران . غير أن مصلحة الهند تمنعنا من
أن نسمح للمدركات التركية بأن ترسى فى خليج عمان أو فى بلد أى حاكم
يتلقى تعليماته من عاصمتى الفرس والأتراك ، كما أنى لا أعتقد بأن الهند
سوف تنعم بالهدوء والاستقرار لو قدر لأحد الوهابيين أن يسيطر على
عمان ، وهو النتيجة الحتمية فيما لو تمكن المتطرفون العرب من ردع
الاعتداءات التركية والفارسية بعد أن يكونوا قد قضوا على القوة الاباضية
التي تسيطر الآن على عمان .

لم يكن فريز مضطرا الى تبرير موقفه هذا من نورث بروك . فعلى
عكس ماير لم يكن نورث بروك يهتم بموضوع زنجبار ، فقد سبق أن أكد
لأرجيل فى نوفمبر السابق فى معرض رده على خطاب وزير الدولة المؤرخ
١٢ أكتوبر ١٨٧٢ بأنه سوف ينفذ قرار مجلس الوزراء بشأن معونة زنجبار
دون مناقشة :

« بالنسبة لى شخصيا فانى لا أرى ثمة سببا يمنع من أن تساهم
حكومة الهند بنصف المعونة اذا كان هذا الاجراء سوف يؤدى الى الوصول
الى اتفاق مقبول مع حكومة زنجبار حول موضوع تجارة الرقيق ، والى
التحكم فى تصرفات حكومة مسقط ، وفى الأسبوع الثانى من يونية ١٨٧٣
أصدر فريز موافقته الرسمية على القرار ، وتم الايعاز الى الماجور رووس
المقيم بالوكالة فى بوشهر فى يوم ٩ يونيو بإبلاغ السيد تركى بقرار دفع
المعونة اليه كاملة اعتبارا من تاريخ توليه السلطة وباستمرار دفعها سنويا
من حكومة بومباى بشرط أن يتقيد بنصوص الاتفاقات المعقودة معه
واظهار مشاعر الود والصداقة نحو الحكومة البريطانية . »

ولا يمكن القطع بأن المسؤولين البريطانيين قد عادوا فادركوا بأن
إضافة تلك الفقرة إلى الاتفاق تشكل نقضا للحجج التي أدلى بها ماير
وهي حق السلطان في تلك المعونة بمقتضى حكم كاننج بصرف النظر عن
موضوع السلوك أو التصرفات وشرط الامتناع عن مهاجمة زنجبار نظرا لأن
المعونة كانت تشكل التعويض عن استقلال زنجبار عن مسقط ، وهي النقطة
التي أغفلتها المناقشات العديدة التي كاثت تتناول موضوع المعونة وتجارة
الرقيق منذ عام ١٨٦٨ . ومهما رغب أرجيل أو فريير أو جرانفيل أو غيرهم
من المسؤولين في استخدام التزام حكومة زنجبار بالمعونة لانتزاع
تنازلات بالنسبة لتجارة الرقيق يبقى حق حكومة مسقط في المعونة حقا
مشروعا وغير قابل للنقض . وكان فريير قد عارض في البداية استخدام
موضوع استئناف دفع المبلغ لتشجيع السيد تركى على التوقيع على
معاهدة جديدة بحظر تجارة الرقيق ، ثم جاء نورث بروك فحد من هذا
الحق عن طريق الزام السيد تركى بالمعاهدة وبغيرها من الاتفاقات التي
وقعها مع الحكومة البريطانية ، وربما كان هدفه من ذلك هو الحصول
على تنازل مماثل عن دفع المعونة من خزانة الهند ، إلا أنه في الواقع لم
يكن من حقه أن يفعل ذلك ، وعلى أية حال فإن البديل أو المقابل الذى
حصل عليه المسؤولون البريطانيون في الهند لم يكن يساوى شيئا ، ولو
كان فريير يرغب فعلا في الربط بين المعونة والشروط الأخرى فكان يمكنه
أن يربط تلك الشروط بتعهد منه لأرجيل بدفع المعونة بدلا من مجرد
الاعراب عن أمله في مساهمة خزانة إنجلترا في المبلغ .

غير أن حكومة زنجبار لم تدفع أى جزء من قيمة المعونة ، وأن السيد
برغش قد وقع في ٥ يونيو ١٨٧٣ على معاهدة جديدة بخصوص تجارة الرقيق
وبذلك حرر نفسه من الالتزام بدفع معونة مسقط ، وكنتيجة لذلك فقد
ترتب على الحكومة البريطانية أن تفي بوعودها بدفع جزء من المعونة لخزانة
حكومة الهند ، غير أن هذه الإجراءات استغرقت وقتا طويلا فقد ظلت
وزارة الخارجية تماطل عامين ونصف عام كى تفي بتعهداتها بدفع نصف
المعونة وثلثات الوكالة البريطانية في زنجبار مما اضطر مجلس شستون
الهند في يناير ١٨٧٦ بأن يصرح « أنه ما لم يتم اعتماد المبالغ في ميزانية

العام المقبل لدفع المبلغ المستحق لخزينة الهند حتى ٣١ مارس القادم : وهو مبلغ ٣٦٠.١٣ ج استرليني) وما لم تدفع حكومة انجلترا بالاضافة الى ذلك قسطا سنويا بواقع ٨٠.٦١ ج استرليني كحصة من نفقات الوكالة البريطانية في زنجبار خلال عام ١٨٧٦/١٨٧٧ فان وزير الدولة سوف يجد نفسه مضطرا الى الاعاز لحكومة الهند بوقف دفع المزيد من هذه النفقات .

ورغم ذلك لم تنزعج وزارة الخارجية البريطانية من ذلك التصريح ، وردت ، تقترح تشكيل لجنة داخلية لبحث الموضوع على غرار ما سبق أن اقترحه مكتب شئون الهند قبل عام . غير أن مكتب شئون الهند لم يرحب باقتراح الخارجية البريطانية بسبب وجيه وهو كما أشار ابي . دبليو . فور . الوكيل المساعد للجنة السياسية والسرية ، أن وزارة الخارجية كانت تتجاهل الشرط الذي اشترطه وزير الدولة لشئون الهند للموافقة على تشكيل اللجنة وهو التعهد بدفع متأخرات المعونة وأن مماطلة وزارة الخارجية البريطانية لاتخاذ اللازم كان محاولة لتأجيل النظر في الموضوع وتخصيص اعتمادات برلمانية لهذه المعونة ، وعلى اى حال وبرغم معارضة مكتب شئون الهند على الاشتراك في اللجنة المقترحة (ولتى كان من المقرر أن تضم ممثلا عن وزارة الخزانة) فقد وافق على الاشتراك بأمل ان يتمكن من انتزاع شيء من المبالغ من وزارة الخارجية .

استطاع مكتب شئون الهند ان يحقق بعض النجاح في هذه المحاولات ، وفي ٨ ديسمبر ١٨٧٦ اوصت اللجنة بأن تقوم الخزينة المركزية بدفع نصف هذه المعونة بأثر رجعى اعتبارا من يناير ١٨٧١ (وهو التاريخ الذى تولى فيه السيد تركى الحكم فى مسقط) وبدفع نصف تكاليف نفقات الوكالة البريطانية في زنجبار ابتداء من يونيو ١٨٧٢ ، ومعنى هذا ان الخزينة المركزية سوف تدفع مبلغ ٣٣٠.٠٠٠ جنيه استرليني كمتأخرات مستحقة الدفع لحكومة الهند تشكل معونة زنجبار منها ٢٤٣.٠٠٠ ج استرليني ، وعلى آية حال فقد أبدى اتشه . سى . روثرى ممثل الخزانة البريطانية بعض التحفظات على القرار ، فقد كان يتصور

وفق التقارير التى كانت تصله بأن السيد برغش كان يستطيع دفع المعونة بنفسه ، وعلى الأخص بعد التحسن الذى طرأ على الوضع التجارى فى زنجبار ، ومن ثم فلم يكن روثرى يرى أى مبرر بتحميل دافعى الضرائب فى بريطانيا عبء تعويض سلطان مسقط لأجل غير مسمى فى مقابل تنازله عن مطالبه الخاصة فى زنجبار ، وبأن المصلحة الوحيدة للحكومة البريطانية فى مساهمتها فى المعونة هو القضاء على تجارة الرقيق فحسب :

« وعندما يتحقق هذا فلا بد من التوقف من دفع المعونة . أما اذا رغبت حكومة الهند فى أن تستمر فى دفع المعونة لمسقط فيتعين عليها أن تتحملها بنفسها ، كما ذكر روثرى بأن حكم كاننج الذى تقررت المعونة به وجبه قد تم وضعه أصلا « لصالح الهند وحدها » واستطرد يقول بأنه يتعين على حكومة الهند أن تتحمل على الأقل نصف نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، نظرا لأن الوكالة هذه لا تخدم المصالح البريطانية وحدها وإنما تخدم مصلحة الهند أيضا ، وأن الوكالة قد انشئت أصلا لرعاية مصالح الهند ، وقد اقرت الخزينة وجهة نظر روثرى ، ففي شهر يناير ١٨٧٧ أبلغت كلا من وزارة الخارجية ومكتب شئون الهند بأنها اذ تقبل توصية اللجنة بشأن المتأخرات فإنها تود أن تحدد مساهمتها فى هذه المعونة لفترة لا تزيد على ثلاث سنوات وتنتهى فى مارس ١٨٨٠ وأن عبء دفع هذا المبلغ بعد هذا التاريخ سوف يقع على عاتق حاكم زنجبار نفسه كما تقرر فى السابق .

ان هذا المنطق المعكوس الذى وافقت عليه الخزانة البريطانية هو الحصيلة المباشرة لسياسة كلارندن والتى اتسمت بالمر فى ربط دفع المعونة ومكافحة تجارة الرقيق احدهما بالآخرى ، وكنتيجة لاستغلال إحدى هاتين النقطتين لتحقيق النقطة الأخرى . لقد كانت معونة زنجبار هى الثمن الذى دفعته مقابل استقلالها عن مسقط ، وبموجب حكم كاننج لم تكن المعونة مشروطة ببقاء السلطانين الحاكمين فى ذلك الوقت فى الحكم ، ومن ثم فان التزام الحكومة البريطانية بدفع المعونة كان هو الثمن

للموافقة على حظر تجارة الرقيق ، ولما كان حظر هذه التجارة مسألة تهم الحكومة البريطانية فانها بالتالى مسئولة عن ذلك الالتزام . وحتى هذه المرحلة كان الأمر واضحاً سواء نظرت اليه الخزانة من هذه الزاوية أو لم تنظر ، وأما الخلاف الوحيد حول الموضوع فقد كان يتعلق بالفترة التى تدفع فيها تلك المعونة ، اذ لم يكن جائزاً ربط الفترة التى يستمر فيها الدفع ، كما كانت ترى الخزانة بأعتبره اجراء مشروطاً باستمرار تجارة الرقيق ، نظراً لان الاتفاق الاصلى قد تم التوصل اليه دون أن يشمل موضوع تجارة الرقيق . واذا كانت الحكومة المركزية تحاول ، كما كانت تفعل سابقاً ، استغلال المعونة كشرط لحظر تجارة الرقيق عن طريق تكفلها بدفع المعونة بنفسها فان هذا يفرض عليها أن تستمر فى دفع تلك المعونة طالما كانت حكومة مسقط ترغب فى ذلك وذلك لفترة غير محدودة ، نظراً لأن حكم كاننج لم يتضمن نصاً خلاف ذلك ، كما أنه لم تحدد فيه فترة معينة لدفع هذه المعونة عندما تمت الصفقة الأصلية مع حاكم زنجبار ، كما لم تحدد بالمقابل فترة أخرى لحظر تجارة الرقيق فى افريقيا ، وبالتالي فليس من حق الخزانة أن تجيء الآن لتدعى بأنها لم تعد مسئولة عن دفع المعونة ، بحجة أنه من المتوقع أن يتم حظر تجارة الرقيق فى وقت ما ، وأن تتوقع أيضاً أن يستأنف سلطان زنجبار دفع المعونة لأن مثل هذه التدابير سوف يلقى الحقوق البريطانية فى هذه الصفقة ويعطى مبررات للسلطان لسحب قراره الخاص بحظر تجارة الرقيق . وعلى أية حال فقد كان موقف الخزانة على خطأ حين تصورت أن تجارة الرقيق سوف تتوقف فى ١٨٨٠/٣/٣١ لمجرد الظن .

لم تعلق الحكومة البريطانية آملاً كبيرة على السيد تركى فى اعقاب زبارة فريز على مسقط ، فقد بدد السيد تركى المتأخرات التى استلمها من المعونة وقدرها (٨٠ ألف ريال نمسوى) فى وقت قصير جداً ، وفى شهر نوفمبر ١٨٧٣ استنفد كل معونة ذلك العام ولكنه لم ينفق كل هذه المبالغ على نفسه ، فقد ذهب الجزء الأكبر منها كرشوة لزعماء القبائل المختلفة ، ولم يحصل على شئ نظير النفقات التى القفها فيما عدا استيلائه على مدينة صحار من السيد ابراهيم بن قيس فى يوليو ١٨٧٣ ،

وحتى هذا الانتصار قد كلفه أعباء جديدة لأنه اضطر الى دفع مبلغ خمسة آلاف ريال الى السيد ابراهيم بن قيس مقابل تخليه عن السلطة ، فضلا من وعد آخر بدفع معاش شهري له بواقع ١٠٠ ريال كل شهر ، كما كان السيد تركى يدفع معاشات الى كل من أخيه السيد عبد العزيز وابن عمه السيد سالم بن ثوينى .

كان السيد عبد العزيز شابا فى الخامسة والعشرين من العمر وكان شجاعا ومنفتحا شديد الرقة (١) وهذه الصفات جعلت منه أخطر اخوته عليه (السيد تركى) وفى شهر يونيو تسلل هو والسيد سالم بن ثوينى من مسقط متجهين الى ساحل مكران ، أما سالم فقد اعتقل فى كراتشى بعد اتهامه فى احدى العمليات الاحتيالية ، وأما السيد عبد العزيز فقد وصل بالقرب من جواذر فى الأسبوع الثانى من يوليو وأعلن هناك أنه ينوى مهاجمة البلدة ، وبما أن السيد تركى كان فى ذلك الوقت مشغولا فى عمليات عسكرية محاصرة صحار فانه لم يتمكن من ارسال أى نجدة لقواته فى جواذر للدفاع عنها ، وبهذا تمكن السيد عبد العزيز فى آخر شهر يوليو من احتلال جواذر وتسليمها لاتباعه ليعيشوا فيها سلبا ونهبا . وأوعز الى الطراد زايفلمان بالابحار فورا الى جواذر لتقديم الخماية للرعايا البريطانيين هناك وتحذير السيد عبد العزيز من أن السلطات البريطانية سوف تعتبره مسئولا عن أية أضرار أو خسائر تصيب الرعايا البريطانيين ، ولكن بالرغم من التحذير استولى أتباعه على بضائع وممتلكات تقدر بنحو نصف مليون روبية هندية . وقد رأت الحكومة البريطانية أن تعفيه من رد قيمة الممتلكات المنهوبة ، وانها كانت تعرف أنه لا يملك شيئا على الإطلاق ، ولأن اخاه السيد تركى قد سبق أن رفض أن يتحمل أى مسؤولية عن تصرفات أخيه ، ومع ذلك فلقد كان فى الامكان منعه من الاستمرار فى تلك التصرفات ولهذا فقد أوعز الى قبطان السفينة رايفلمان باعتقاله

(١) جاء هذا الوصف للحكمдар البريطانى للسند فى شهر أكتوبر ١٨٧٣ (راجع وصف لأحوال مسقط) يونيو ١٨٧٣ - يوليو ١٨٧٤ ص ٣٥٠

وحجزه . وفى شهر سبتمبر تم القبض عليه فى منطقة قريبة من مدينة صور حيث كان يحاول التسلل الى عمان ، وتم نقله الى كراتشى حيث وضع تحت المراقبة ، وتم ابلاغه بآته اذا أحسن تصرفاته فسوف يعين له معاش شهرى مقداره ٣٠٠ ريال تدفع من ضمن معونة زنجبار لمسقط بعد أن وافق السيد تركى على ذلك ، كما عين راتب مماثل للسيد سالم ، غير أن هذه المعاشات كانت مشروطة باقامتهما فى الهند .

على الرغم من تحفظات ماير واثيشيسون خلال الأشهر الأولى من عام ١٨٧١ فقد وجدت الحكومة البريطانية نفسها متورطة أكثر وأكثر فى شئون عمان الداخلية خلال منتصف عام ١٨٧٣ فقد وجدت نفسها ملزمة بتأييد سلطان مسقط سياسيا وماليا بصورة أكبر من أى وقت مضى ويعتبر فرير مسئولا الى حد كبير عن هذا التورط ، على الرغم من أن السبب به الأصلية تعود الى قرار التحكيم بين مسقط وزنجبار ، ويبدو أن حكومة الهند قد ضللت فيما يختص بإمكانيات السيد تركى ونفوذه الفعلى فى عمان مما جعلها تتسرع فى الاعتراف به ، مع انها عارضت الاعتراف بالسيد عزان ، فبعلل أسباب ذلك تعود الى اخطاء كل من بيلى وفيتز جيرالد والتي تمخضت تقييمااتهم للموقف عن آثار ونتائج بعيدة المدى .

انتهت فترة خدمة بيلى كمقيم فى الخليج فى مطلع عام ١٨٧٣ عندما غادر ليشارك مع فرير فى مهمته الى زنجبار ، كما أن ذهابه قد وضع حدا لسيطرة حكومة بومباى على تسيير العلاقات البريطانية مع دول الخليج ، فقد ازدادت تلك العلاقات تعقيدا طوال الأعوام الخمسة السابقة تخلفها وقوع اضطرابات كثيرة فى مسقط وخلافات مع فارس وتركيا على البحرين ، وقد بلغت هذه المشكلات ذروتها فى الحملة على تجارة الرقيق، ثم أخيرا فى الحملة التركية على الاحساء . وكان آخر اجراء اتخذه ماير هو ما ذكره لوزير الدولة لشئون الهند بوجوب أن تتولى الحكومة البريطانية بنفسها وبصورة مكثفة توجيه السياسة البريطانية فى الخليج، وعلى امتداد الساحل العربى وفى افريقيا الشرقية نظرا للظروف المتغيرة

التي سادت المنطقة ، وذلك أن افتتاح قناة السويس والنمو الهائل في النشاط التجاري وتقارب الدول الآسيوية والافريقية مع أوروبا قد أثارت قضايا على جانب كبير من الأهمية الدولية وشملت اتصالات مع الدول الأجنبية واتخاذ قرارات تمس إجراءات وسياسات الشعوب الممثلة في المجلس الأوربي بالإضافة الى الإجراءات الخاصة بالشئون الدولية والتي لم يكن لأية حكومة من هذه الحكومات المحلية قدرة على فهمها والسيطرة عليها ، وحتى لو كان الحل في تلك المشكلات مطروحا فان هذه الشعوب لم يكن في مقدورها ، كما هو الحال بالنسبة للدول المستقلة الكبرى من التصدى لها ، كما لا يمكن ترك هذه المشكلات لسلطة دولة أدنى مستوى من سلطة الحكومة التي تسيطر عليها . وقد اهتم ماير أكثر بتجريد فيتز جيرالد من سلطاته في توجيه العلاقات البريطانية مع حكومة مسقط وهو الذي كان يصر دائما على التدخل في شئون السلطنة ، شأنه في ذلك شأن سلفه فريز في هذا المنصب .

كان ماير لا يزال حاقدا على فيتز جيرالد لانحيازه الى جانب السيد تركي ضد السيد عزان أثناء أحداث يناير ١٨٧١ ولحجبه المعلومات عنه عما كان يجري من أحداث في مسقط ، غير أن الحملة التركية على الاحساء في صيف العام التالي وما أفرزته من تعقيدات سياسية قد هيا لها الفرصة لكي يتأكد من أنه لم يخدع من جانب أي مسئول . وقد وافق أرجيل على توصياته وهكذا أخذ التغيير مجراه في يناير ١٨٧٣ . ومنعا لوقوع أي خلافات أو مشكلات جديدة ، من النوع والحجم الذي كان قائما بين بيلي وديسبراو ، أخضع المعتمد السياسي البريطاني في مسقط لسلطة المقيم البريطاني المباشرة على الرغم من تخويله بعض الصلاحيات في القيام باتصالات مباشرة مع حكومة الهند في الأحوال الطارئة .

* * *

الفصل السادس عشر

حدود السيادة التركية على

ساحل شبه الجزيرة العربية

١٨٧٣ - ١٨٨٠

اثناء توقف بعثة برتل فريير في باريس في شهر نوفمبر ١٨٧٢
اجرى برس بادجر سكرتير البعثة محادثات مع صفوت باشا السفير
التركي في فرنسا حول التوسع التركي في شبه الجزيرة العربية ، وقد
عقدت المحادثات يوم ٢٣ نوفمبر في مبنى السفارة البريطانية في باريس ،
وقد عرف بادجر من السفير التركي ، كما أوضح ذلك في تقرير لاحق
بعث به الى بارتل فريير « ان الباب العالي قد أوضح للحكومة الفرنسية
حقيقة مطالبه في شبه الجزيرة العربية ابتداء من السويس حتى اطراف
الخليج (١) . ونظرا لأهمية هذا الموضوع في نظر فريير فقد وضع تقريرا
عن هذا الموضوع وبعث به الى مكتب شئون الهند وذلك بعد وصول
البعثة الى الاسكندرية ، وقد تضمن التقرير وجهة النظر التالية :

« تقوم المطالب التركية في اقليمي اليمن ونجد والأقاليم الساحلية
الأخرى بما فيها عمان على أساس ارتباط - عباس الثاني بصلة النسب
بالخلفاء العباسيين وبأن تلك الصلة تخول له حق السيادة على شبه
الجزيرة العربية كلها بعد انتصاراته في أوروبا وعلى سواحل البحر
الأحمر . وليس من يجادل على أية حال في أن سكان هذه المناطق قد
أعلنوا الثورة على حكم تلك الأسرة وأقاموا مشيخات وولايات احتفظوا
فيها باستقلالهم الى أن قام الأتراك بمحاولاتهم الأخيرة لاختضاع نجد

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مذكرة بادجر الاسكندرية

واليمن . ويبقى أن المنطقة الوحيدة التي يمكن أن يكون للأتراك حق فيها هي منطقة ساحل شبه الجزيرة ابتداء من السويس حتى مخا ، التي سبق للأتراك أن سيطروا عليها على فترات متقطعة منذ فتوحاتهم الأولى في منطقة البحر الأحمر خلال القرن السادس عشر . أما فيما يختص بعمان فإن تاريخ هذه البلاد يؤكد بما لا يدع مجالا للشك على أنها كانت مستقلة عن الخلافة في بغداد خلال القرن العاشر ، ولم تخضع قط منذ ذلك الوقت لحكم أي قوة أجنبية باستثناء الفترة القصيرة التي استولى الأتراك عليها وينطبق هذا الأمر على المشيخات الساحلية للخليج التي ارتبط تاريخها بتاريخ عمان ، ومما لا شك فيه أنه لا الأتراك ولا المصريون قد مارسوا نوعا من السيطرة على هذه المناطق ، كما أن الأتراك قد اعترفوا بأنفسهم عام ١٨٤٧ باستقلال أئمة عمان وغيرهم من حكام الخليج ، الأمر الذي يثبت من الخطاب الوزاري الذي أرسل إلى باشا بغداد حول تجارة الرقيق (١) .

وعلى أي حال فبالرغم من وقاحة المطالب التركية فإن الأتراك لم يفوتوا أي فرصة لتحقيق تلك المطالب عن طريق القوة ، كان هدفهم من تحقيق النجاحات الجزئية هو ادخال عناصر جديدة من التعقيدات والاضطرابات إلى الوضع في المنطقة الشرقية دون أن تتحقق نتيجة لذلك أي مكاسب لا للأتراك أنفسهم ولا لدول الخليج التي كانت معرضة لتهديداتهم ولا للحكومة البريطانية (٢) .

(1) Votre Excellence saitequil Yo da dans ces environs la des Gouvernements et des Imanis independants et cela etant, le Chatmens dout il si agrit repenvent pas entre appliques a lenrs batments (Ailchison Treatres, IV 18)

(٢) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ١٧ مذكرة بادجر

نالت تحليلات بادجر اعجاب بارتل فريير والى جانب الأدلة التى توفرت لفريير من خلال تنقلاته فى المنطقة عن النشاط التركى على سواحل شبه الجزيرة العربية وعن الاتجاه الذى كان يسير فيه ذلك النشاط استولى عليه الخوف الذى ظل يطارده فترة من الوقت من احتمال انفجار اضطرابات ضد المسيحيين والأوروبيين فى الشرق الاسلامى ، وكان يرى فى محاولات الأتراك لتغذية الشعور بالخلافة بشكل متواصل واغتيال ماير فى الهند تبدو وكأنها مقدمة لحملة من جانب الأتراك على ولاية المسلمين فى الهند للحكم البريطانى . ولم يكن فريير هو وحده الذى يعتقد بذلك وانما كان يشاركه آخرون فى مكتب شئون الهند ، وعلى الأخص روبرتسون وكيه . أما نورث بروك فلم يكن له موقف محدد من هذا الموضوع ، وعند استلامه نسخة من مذكرة برس بادجر فى أواخر عام ١٨٧٣ أحالها نورث بروك الى اتشيسون نظرا لأن الأخير كان فى وضع أفضل لبدء الرأى فى هذا الموضوع ، غير أن وزير الخارجية الهندية سخر من آراء بادجر وذكر لنورث بروك بأنه لا يوافق إطلاقا عليها . وقال بأنه يعتقد بأن الحملة على الأحساء جاءت نتيجة منطقية لوفاء فيصل بن تركى والصراع بين الأميرين سعود وعبد الله .

تماما كما كانت الحملة التركية على اليمن النتيجة المنطقية لخضوع قبائل عسير ، الأمر الذى شجع المصريين على التوغل فى الساحل الغربى للبحر الأحمر كمعادلة لاحتلال الأتراك للساحل الشرقى . أما من حيث الادعاءات التركية بحقوق الخلافة فى المنطقة فإن تلك الادعاءات لم تثر أى خوف لدى اتشيسون وقال : طبيعى أن يحاول السلطان العثمانى أن يجعل من نفسه خليفة للمسلمين وبأن ينظر اليه المسلمون كخليفة لهم .

وقد أعرب اتشيسون عن أسفه لما خلقت النشاطات البريطانية والتركية فى شبه الجزيرة عن كره متبادل بين الدولتين ، لأنه لم يكن يعتقد بأن مصالح الدولتين فى شبه الجزيرة متعارضة بالضرورة لأن مصالحنا فى الهند مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصالح الدول الاسلامية فى الشرق ، وأنه ينبغى علينا أن نسعى الى تطويرها بكافة السبل

المشروعة) وبالتالي فإنه يعترض على دعوة بادجر بالتدخل لوضع حد للاعتداءات التركية في شبه الجزيرة ، كما كان واثقا من أن السلطان العثماني لم يكن يعتبر ما تقوم به تركيا من نشاطات في المنطقة سببا لنشوب خلافات مع الحكومة البريطانية كما طالب بامتناع الحكومة البريطانية عن الزح بنفسها في خلافات مع تركيا .

واختتم آراءه حول هذا الموضوع بقوله : « ليست لبريطانيا أية مصلحة في التدخل ضد الأتراك في طريقنا أو في سياستنا هناك وبأننا من ناحية أخرى في استطاعتنا أن نقبض على خناق تركيا في الشرق ، كما تفعل لها روسيا في الغرب » (١) .

غير أن الأحداث جاءت لتؤكد بأن بادجر كان على خطأ في تصوراتهِ إلى حد ما مثل ما كان أتشيسون على صواب إلى حد ما . فعلى حين كان نشاط الأتراك إبان السنوات القليلة التي مضت ، واثارتهم لشعور العداء ضد البريطانيين بين مسلمي الهند ، وعلى الأخص في أوساط الحجاج ، وبين أوساط الهنود المنفيين في القسطنطينية لم يؤثر على النفوذ البريطاني في الهند ، فقد كانت له انتكاسات خطيرة جدا في كل من جنوبي وشرقي شبه الجزيرة العربية ، وقد نبأ بالغ إذا قلنا بأن البريطانيين قد أُجبروا على اتخاذ موقف الدفاع في الخليج كنتيجة لاحتلال الأتراك للاحساء ، غير أنه كان ثمة شعور عميق يسود أوساط المسئولين البريطانيين في الخليج وفي الهند بأن الدور البارز الذي كانت تلعبه الحكومة البريطانية قد آل إلى الزوال ، وبأنه لم يعد في وسع الحكومة البريطانية أن تمارس سياستها في المنطقة بمعزل عن الدبلوماسية الأوروبية ودبلوماسية الشرق الأدنى كما كان الحال سابقا . وبعبارة أخرى فإن الوجود التركي لم يصف تعقيدات جديدة على السياسة البريطانية فحسب بل ان التحركات البريطانية في المنطقة

(١) من أتشيسون إلى نورث بروك - كلكتا ١٨٧٣/١٢/٣ .

(٤١ - بريطانيا والخليج / ٢)

أصبحت تخضع للمشورة المتبادلة بين إنجلترا والباب العالي .

كما كان ذلك يعنى من ناحية أخرى أن دولا أخرى لم تكن لها مصلحة مباشرة فى الخليج قد انضمت الى قائمة الدول المهتمة بهذه المنطقة خصوصا وأن السياسة التركية قد ارتبطت بالدبلوماسية الأوروبية وعلى حين كان من المتفق عليه أن النظام والأمن يجب أن يستثنيا من منطقة الخليج ، وكذلك السلام فى البحار فان الأتراك الذين لا تقل اساءتهم لفهم الأمور من قدرتهم على خلق المتاعب ، سوف يكون لهم دورهم فى ذلك . وبالإضافة الى كل هذه الاعتبارات الى جانب رفض الحكومة الهندية وبدرجة أقل حكومة الامبراطورية التخلّى ولو جزئيا عن مركز القيادة فى الخليج ، أو عن مسئوليتهم فى المحافظة على الأمن والنظام فيه ، فان تنازلهم عن تلك المسئولية للأتراك سوف يؤدى حتما الى نشوب خلافات حول حجم ومدى تلك المسئوليات بين الحكومتين البريطانية والتركية ابتداء من عام ١٨٧٣ فصاعدا .

فى مستهل شهر أغسطس ١٨٧٣ نمت الى علم المقيم البريطانى بالوكالة الماجور روس ، أن الأتراك يخططون لد سيطرتهم شرقا الى قطر وعمان المتصالحة . فأوفد مساعده شارلس جرانت الى البحرين للتأكد من صحة تلك المعلومات ، وفى نهاية يوليو زار المبعوث البريطانى مدينة زبارة الواقعة على المنطقة الشمالية الغربية من قطر واجتمع بحاكمها شيخ النعيم وسأله عن سبب عدم اكتسابه الجنسية التركية . ومنطقة زبارة هذه قد انشأها آل خليفة بعد نزوحهم عن الكويت عام ١٧٦٦ واستمروا فيها منذ ذلك الوقت تقريبا . وكان حاكم البحرين يمارس نوعا من السيادة على قبيلة النعيم سكان المنطقة الشمالية من قطر ، وعند وصول جرانت الى ساحل الهدنة علم أن حاكم كل من دبی وآبو ظبی قد تلقى رسالة من المسئول التركى المقيم فى الدوحة يدعوه الى زيارة القائد التركى فريق باشا فى الاحساء ، وكانت من رأى جرانت أن الشيخ زايد بن خليفة سوف يلبي الدعوة رغم خلاف نعيم البريمي معه ورفضهم استقباله لقضاء عطلة الصيف فى الواحة كما اعتاد أن يذهب اليها كل عام والاقامة فى قصر الخندق .

أما هذا القصر فقد كان فى تلك الفترة فى يد حاكم الشارقة الذى جاء يطلب من النعيم لكى يتولى أمور الدفاع عنهم ضد تهديدات الشيخ زايد ، ومن ناحية أخرى كان حاكم أبو ظبى مستاء جدا من موقف قبيلة القبيسات أحد فروع بنى ياس وكانت قد انفصلت عن سلطته عام ١٨٦٩ ، كما سبق أن فعلوا الشيء نفسه فى عام ١٨٣٥ وعام ١٨٤٩ وانتقلوا الى خور العديد على الطرف الشرقى من قطر . وقد شعر روس بعد اطلاعه على تقرير مساعده جرانت أن ثمة احتمالا لقيام تعاون فيما بين الأتراك والشيخ زايد اوضع واحة البريمى تحت النفوذ التركى ، نظرا لالتقاء مصلحة الطرفين حول ذلك . وكانت السلطات التركية تعتبر كلا من أبو ظبى والبريمى جزءين من نجد ، وانهم لن يضيعوا أية فرصة تسمح لهم لضمهما الى سيطرتهم وعلى الأخص واحة البريمى . كما كان من المحتمل على حد رأى روس أن يطلب الشيخ زايد مساعدة الأتراك لاختضاع القبيسات لسلطته بعد أن فشل فى الهجوم البحرى الذى قام به على تلك القبيلة فى خور العديد بموجب اتفاقية الهدنة البحرية . وايا كان الاجراء الذى اتخذ فسوف تكون النتيجة فرض الهيمنة التركية على خور العديد (١) .

سبق أن تنبأ روس بنشوء مشاكل عويصة جديدة كنتيجة لمسألتى زيارة وخور العديد . وفى بداية شهر سبتمبر كتب الى اتشيسون يقول له :

«بأن موضوع تحديد السيادة على خور العديد لم يتم البت فيه بعد، وهو موضوع قد يثير جدلا بين عمان والوهابيين ، نظرا لأن الاحتلال التركى

(١) نفس المصدر للاطلاع على تقارير جرانت انظر رسائل جرانت الى روس ١٨٧٣/٩/٣ (رقم ٤٠) ومرفق به نسخة من رسائل المسئول التركى فى الدوحة الى شيخ أبو ظبى ودبى بتاريخ ١٨٧٣/٧/٣٠ فى نفس المجموعة ومرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٣/١٢/٢٧

للاحساء التى تشغل الخط الساحلى الممتد حتى خور العديد قد أصبح تحت السيطرة التركية . وأن زعماء هذه المنطقة قد أرغموا على قبول الحكم التركى ، وبأن الدوحة قد احتلت بالفعل وترايط فيها قوة عسكرية تركية وقد آثر موضوع سيادة أبو ظبى على خور العديد للمرة الاولى فى الأشهر الاولى من عام ١٨٧١ وذلك عندما ذكر زايد بن خليفة للمقيم بيلى بأوجود قبيلة القبيسات فى خور العديد يحول دون ازدهار أبو ظبى لأنها تشكل مأوى للهاربين من القانون ، وطلب من بيلى وقف العمل بمعاهدة الهدنة كى يتسنى له شن هجوم على تلك المستوطنة وفرض سلطته على سكانها . ولكن بيلى أجرى تحقيقا حول مطالب الشيخ زايد بن خليفة بالسيادة على خور العديد ، واقتنع بأن المنطقة تتبع حاكم أبو ظبى فعلا ، الا أنه رفض بأى حال أن يسمح له بالقيام باجراءات عن طريق البحر ضد القبيلة ، وفضل أن يكتب رسالة الى زعيمها يستفسر منه عما اذا كان يوافق على الاعتراف بسلطة الشيخ زايد عليه . وعندما لم يرد رئيس القبيسات على خطاب بيلى ، اوفد بيلى بعد مضي بضعة أشهر مساعده الماجور سيدنى سميث فى شهر يوليو ١٨٧١ ليوجه تحذيرا أعنف الى زعيم القبيسات ، الا أن سميث عاد من مهمته بغير نتيجة ، وعرف من زعيمهم بطن بن خادم أنهم لا يرغبون اطلاقا أن يكونوا تحت حكم الشيخ زايد بن خليفة ، وابدوا استعدادهم للاشتراك فى نظام الهدنة البحرية اذا اعترف لهم بالاستقلال ، كما طلبوا من سميث بأن يزودهم بعلم الهدنة ، والا فانهم سوف يضطرون الى طلب الحماية التركية ، وقال زعيمهم بأن الأتراك قد عرضوا عليه أن يزودوه بالعلم التركى ولكنه رفض عرضهم (١) .

فى شهر يونيو ١٨٧٣ عاد الشيخ زايد بن خليفة فطلب من بيلى مرة أخرى السماح له بمهاجمة قبيلة القبيسات ، وقد أدرك روس بأن الوجود

(١) للاطلاع على تقارير سميث وبيلى راجع (المداولات الخارجية لحكومة الهند سياسى) مجلد ٧٦٣ مارس ١٨٧٢ و « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » تأليف بيلى .

التركي في الدوحة وهي منطقة قريبة من الخليج واتصالات الأتراك الأخيرة بالشيخ زايد لابد من ادخالها في الاعتبار في موضوع السماح للشيخ زايد ابن خليفة باتخاذ الاجراءات التي ينوي اتخاذها ضد سكان خور العديد ولهذا فقد أحال الموضوع برمته الى حكومة الهند لاتخاذ القرار الذي تراه . كان المقيم البريطاني بياى موجودا في سملا في ذلك الوقت ولهذا استوضحه اتشيسون رايه في موضوع السيادة على قطر وخور العديد وكان رد بيللى :

« في الوقت الحاضر ينبغي أن نتحاشى الدخول في المناطق المتنازع عليها بشأن السيادة الاقليمية . لقد تلقينا تأكيدات رسمية من الباب العالي بأن لا ينوى المساس باستقلال زعماء منطقة ساحل الهدنة وأن ذلك التأكيد يشكل أهمية بالنسبة لمصالحنا أكثر مما تشكل أية تفسيرات أخرى . ان الاعتداءات التركية في المنطقة لابد وأن تتخذ وضعاً مستديماً أن عاجلاً أو أجلاً ، أو أن يتم وضع حد لها . وفي تلك الحالة فاني أعتقد بأننا سنكون في وضع يسمح لنا بمعالجة مشكلات الحدود والسيادة الاقليمية بطريقة فعالة ، أما فيما يختص بحقوق البحرين في قطر فاني لا أعتقد أن مسألة الانتفاع بالمراعى وغيرها من المناطق على ساحل قطر تخول للبحرين حقوقاً باستخدام القوة البحرية لفرض سلطتها على أية منطقة ساحلية من قطر . أما بشأن خور العديد فهي في اعتقادي تتبع حاكم أبو ظبي ، غير أنني سرور أرجىء البت في هذا الموضوع وفي غيره من الموضوعات ريثما تتضح وتتلور نوايا الحكومة التركية في محاولاتها الاستيلاء على ساحل شبه الجزيرة العربية (١) .

واستنادا الى هذه النصائح والى استنتاجات اتشيسون نفسه أوعز روس خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر بابلانغ الشيخ زايد بن خليفة بأن

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٦ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٣/١٢/٢٦ من بيللى الى اتشيسون ١٨٧٣/١٠/٢٧ .

حكومة الهند لن تسمح له بتنفيذ الاجراءات التى كان ينوى اتخاذها للاستيلاء على خور العديد ، وانها سوف تتحرك لمنع من ذلك (١) .

وعلى أية حال فقد كان الاتراك على ما يبدو قد صرفوا النظر عن الخليج . وفى مستهل عام ١٨٧٣ قاموا بسحب قواتهم النظامية فى الاحساء، وتسليم ادارة الاقليم الى شيخ مشايخ بنى خالد . أما فى المنطقة الجنوبية الغربية فقد ظلوا يمارسون نشاطاتهم وفى النصف الأخير من عام ١٨٧٣ ضموا منطقة لحج الى نفوذهم وكان حاكمها أحد الزعماء الذين يتقاضون مرتبات شهرية من حكومة عدن ، وقد قاموا بجهود مكثفة للاطاحة بهذا الحاكم مما حدا باليوت السفير البريطانى فى القسطنطينية الى بحث هذا الموضوع شخصيا مع السلطان العثمانى فى شهر يناير ١٨٧٤ ، غير أن عبد العزيز حاول التملص من الرد المباشر على سؤال اليوت . وقد ذكر اليوت فى تقريره حول هذا الموضوع « بأن صاحب الجلالة السلطان قد يعارض القيام بحملات عسكرية للاستيلاء على اقاليم لا أهمية لها . وكان بذلك يشير الى الحملة التركية على اليمن والحملة على نجد ، وعلل الحملة الاولى بأنها كانت نتيجة لاطماع مذحت باشا الشخصية ، وانه قام بها دون موافقة الباب العالى » (٢) كان هذا الرد من جانب السلطان فى غاية الصراحة . لكن موسوروس باشا السفير التركى فى لندن قد تحدث عن هذا الموضوع بصراحة ودقة أكثر ، حيث ذكر بأنه لا حق للحكومة البريطانية فى التدخل بين السلطان ورعاياه فى شبه الجزيرة العربية بما فى ذلك لحج ، وبأن اليمن وغيرها من المناطق فى شبه الجزيرة العربية تخضع للامبراطورية العثمانية منذ قرون بحكم فتح الاتراك

(١) مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٠٢ المؤرخ ١٨٧٣/١١/٢١ من وزير خارجية الهند سملا الى المقيم السياسى للخليج ١٨٧٣/١٠/٢٧ (رقم ٢٥٧٠ الادارة الخارجية) .

(٢) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٧٧ من اليوت الى جرانفيل. ١٨٧٤/١/٢٤ (رقم ٧ سرى) .

لها وبحكم سيادتها الشرعية عليها . كما أن ذهاب الجيش التركى الى اليمن كان اجراء أملت الضرورة لاستكمال السيطرة عليها . وإدخال الاصلاحات الادارية التى يجرى الآن ادخالها الى كافة ارجاء الامبراطورية ، ويستطرد موسوروس باشا فيقول : بأنه من البديهي أن مسألة شبه الجزيرة قضية حساسة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من قضية العالم الاسلامي . وأن هذه المنطقة وحكامها متفقون بغير استثناء على حق السلاطين العثمانيين فى حكم هذه المنطقة باعتبار أن هذا الحكم حق شرعى للعثمانيين ، وبأن من واجب العثمانيين ملء الفراغ الناشئ فى المنطقة .

ترتب على ايرل اوف دربى الذى حل محل جرانفيل فى وزارة الخارجية فى حكومة دزرائيلى الثانية فى أوائل فبراير أن يتخذ قرار الرد على المطالب التركية فى شبه الجزيرة . غير أن هذا الرد الذى وضعت صبغته خلال شهر ابريل ١٨٧٤ وبموافقة وزير الدولة الجديد لشئون الهند ماركوس سالسبورى لم يكن شديد اللهجة فحسب بل كان تهديدا سافرا « ومهما كان شكل السيادة التى كان يمارسها الباب العالى على اليمن سابقا ، فإن الواقع كما أشار دربى أن تلك البلاد قد استقلت عن الأتراك منذ أواسط القرن السابع . وظلت اليمن شأنها شأن الاقطار الاسلامية التى خضعت فى وقت من الاوقات للخلافة الاسلامية محتفظة باستقلالها الى أن قام محمد على باشا بفتوحاته فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، كما أن القبائل الأخرى المجاورة لعدن ظلت هى الأخرى محتفظة باستقلالها . ويستطرد دربى فيحذر من أن الحكومة البريطانية لن تسمح لأحد بالتدخل فى شئون تلك المناطق . ويضيف بأن الحكومة البريطانية قد فوجئت بمحاولات الخلافة التركية للمطالبة بتلك الاقاليم وبالشعارات التى رافقتها لاستثارة المشاعر الدينية والقومية لسكان تلك الاقطار ، ونبه الى أن تركيا لو تمادت فى مطالبها فقد يؤثر ذلك تأثيرا عكسيا على كيان الامبراطورية العثمانية نفسها الأمر الذى لا تتصور الحكومة البريطانية أن الباب العالى يهدف اليه . وعندما تطرق دربى الى هذا الموضوع فى مذكرته الى حكومة الوطن أكد بأن على الباب العالى أن يتذكر بأن السلطان ليس هو الحاكم الوحيد الذى يضرب على وتر المشاعر القومية والدينية للذين

يسعون الى تمزيق اوصال الامبراطورية العثمانية ويهيئون بالمسيحيين في تلك الاقطار لكي يتخلوا عن ولائهم للباب العالي (١) .

لم يتأكد ما اذا كان مضمون هذا التحذير قد أبلغ الى الباب العالي . ولكنه قد ارسل الى سيدنى ولوكوك القائم بالأعمال البريطانية في القسطنطينية لتسليمه الى السلطات العثمانية العليا . غير أن ولوكوك لم يؤكد أنه سلم تلك المذكرة الى السلطات العثمانية بالفعل ، فان كان قد سلمها فليس من المعقول الا يذكر ذلك لحكومته خصوصا وأن الموضوع كان على جانب كبير من الأهمية . وعلى أية حال ففي شهر ابريل سنحت الفرصة لدربى بأن يؤكد لمسوروس باشا بأن الحكومة البريطانية ان تقف مكتوفة اليدين من أية محاولة يقوم بها الباب العالي لفرض مطالبه في شبه الجزيرة العربية لأبعد من المناطق التي يسيطر عليها الآن ، ومن ناحية أخرى فقد حاول الأتراك في العراق تجنيد المواطنين البحرينيين المقيمين في الولاية للخدمة العسكرية . وقد قال دربى للسفير التركي بأن مثل هذه الاجراءات يجب ان تتوقف لأن البحرين دولة مستقلة تقاوم كل محاولة للنيل من استقلال البحرين أو الدول الأخرى التي تربطها نفس العلاقات بالحكومة البريطانية ، أن كل ما يخشاه كل من دربى وسالسبورى في مجلس شئون الهند أن يكون هناك أكثر من مجرد التأكيدات التركية على حقوق السيادة في شبه الجزيرة . وفي هذا الصدد ذكر سالسبورى لنورث بروك في بداية شهر مايو بأن لهجة الباب العالي حول هذا الموضوع قد ازدادت حدة في الآونة الأخيرة ، فقد استمر في تأكيد تلك الحقوق الإقليمية على الرغم من رفض الحكومة البريطانية لها ، وأخذ يضغط على كل من فارس ولحج ومسقط والمناطق المجاورة بشأن تلك الحقوق . وأنه لمن المصادفات المخرجة أن تندلع الاضطرابات في أنحاء كثيرة من شبه القارة الهندية - فهل هو انفجار العنف الاسلامي الذي أول من يشعر

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٧٨ من دربى الى ولوكوك (القائم

بالأعمال في القسطنطينية ٣٠/٤/١٨٧٤ (رقم ١٠٠) .

بضفوطه هو السلطان ، أم هو اجناتيف (السفير الروسى فى القسطنطينية) الذى يستغل (وحدة الاراضى العثمانية) ومركز السلطان الدينى ؟ أما نورث بروك فقد كان أقرب الى رد أسباب ذلك الى العامل الثانى منه الى التطرف الدينى ، فقد أعرب سالسبورى عن ارتياحه من المرقف الذى اتخذه دربى من موضوع البحرين . لقد تحدد موقف الحكومة البريطانية من استقلال البحرين بمقتضى اتفاق ١٨٦١ بشكل حاسم وبالتالى فان أية محاولة من الباب العالى لفرض سيادته على آقاليم شبه الجزيرة العربية سوف تعارضها الحكومة البريطانية بقوة على حد قول نورث بروك .

ان قلق كل من دربى وسالسبورى من موضوع البحرين لم يكن له ما يبرره الى حد ما ، نظرا لأن الحكومة التركية تعلم علم اليقين بأن أية محاولة من جانبها لزعزعة الأوضاع السائدة على امتداد الساحل العربى للخليج ، وقال بأن أى نجاح قد يحزره الأتراك فى هذا الصدد ، لا أن يحرزوا بالطرق غير المباشرة ، وهذا ما بدأ الأتراك يفعلونه اعتبارا فى منتصف عام ١٨٧٤ . وقد ظهرت بوادر هذا الاتجاه فى شهر يوليو عام ١٨٧٤ عندما سلم موسوروس باشا الى دربى عريضة قال فيها ، أن الباب العالى قد تلقاها من شيوخ البحرين ، وأن السلطان كلفه بعرضها على الحكومة البريطانية لأن مضمونها يتعلق ببريطانيا . وان الذى ارسل العريضة هو ناصر بن مبارك وأعوانه من أفراد أسرة آل خليفة المنفيين ، وقد أعرب أصحاب العريضة عن ولائهم للسلطان العثمانى وطالبوه بتقديم العون اليهم لاسترداد حقوقهم التى قالوا أن السلطات البريطانية فى الخليج قد قامت بانتهاكها وبأنها طردتهم من البحرين وصادرت ممتلكاتهم واطيانهم وأن بعض ذويهم ومنهم محمد بن عبد الله الحاكم السابق للدمام ، ومحمد بن خليفة الحاكم السابق للبحرين قد تم نفيهما الى الهند ، وقد وعد دربى بتحويل العريضة الى حكومة الهند ولكنه أوضح لموسوروس باشا بأن البحرين دولة مستقلة وبأن الحكومة البريطانية لا يمكنها التدخل والحصول لهم عن ممتلكاتهم حتى ولو كان فى حوزتهم ما يثبت حقهم فى تلك الممتلكات .

لم ينتظر ناصر بن مبارك ورفاقه حتى يصلهم الرد على الطلب الذين
بعتوا به الى الباب العالى . والواقع أنه كان هناك شك فى جدية الطلب
الذى تقدموا به . وفى أواخر شهر أغسطس من عام ١٨٧٤ ظهر محمد
ابن ناصر مع ٣٠٠ أو ٤٠٠ من أفراد قبيلة بنى حجر ، وهى القبيلة التى
صاهاها محمد بن ناصر فى الدوحة حيث كانوا يبحثون عن سفن
يستخدمونها لغزو البحرين . غير أن محمد بن ثنى كبير شيوخ الدوحة
رفض إعطائهم أية سفينة ، ولكنهم بطريقة وأخرى تمكنوا من الحصول
على بعض السفن واستخدموها فى الاستيلاء على إحدى السفن التابعة
للبحرين وكانت بالقرب من ساحل قطر ونهبوا محتوياتها ، غير أن السفينة
البريطانية « مى فريز » التى كان قد أرسلها الكولونيل راسل الى المنطقة
وكانت وقتئذ بالقرب من قطر تمكنت من احباط خطة ناصر بن مبارك
لغزو البحرين (١) وبعد أن انتهى ناصر وزملاؤه من الاستيلاء على محتويات
السفينة البحرانية شنوا هجوما على زبارة التى كان رجالها قد غادروها
فى ذلك الوقت للعمل فى مصائد اللؤلؤ ، وكاد المهاجمون أن يستولوا على
البلدة بكاملها لولا وصول السفينة المسلحة البريطانية « هيوروز » التى
قرر ربانها بأن يعطى بحارته بعض الدروس فى إطلاق النار ، وهكذا
أطلقت هيوروز قذيفتين وراء خطوط تجمعات قبيلة بنى حجر الذين فهموا
على الفور المعنى المقصود من إطلاق القذيفتين ، وبذلك أمكن وقف الهجوم ،
على الفور المعنى المقصود من إطلاق القذيفتين ، وبذلك أمكن وقف الهجوم ،
وعند عودتهم تمكنوا من تفريق المهاجمين (٢) .

(١) لقد تم تثبيت روس فى منصب المقيم السياسى البريطانى فى
الخليج فى أواخر عام ١٨٧٣ ومنح اللقب المحلى العادى لفتنانت كولونيل
الخاص بفارس والمناطق المجاورة لها .

(٢) الخطابات والمرفات السرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب
الخارجى (سياسى) رقم ١٩١ المؤرخ ١٨٧٤/١٠/٢٣ من المقيم الى وزير
خارجية الهند كلكتان ٣ و ١٨٧٤/٩/١٢ رقم ١٠٠٦ - ٢٠٥ و ١٠٣٩ - ٢٠٩

قبل أن تصل أخبار هذه العمليات الى لندن كان السفير التركي موسوروس باشا قد سلم مذكرة احتجاج الى دربي على عملية القصف البريطاني التي راح ضحيتها ٢٥ قتيلا من بني حجر ، وجاء في المذكرة بأنه اذا كان قد وقع أى اعتداء من جانب أى شخص من سكان تلك المنطقة فقد كان فى الامكان أن يقوم ربان السفينة بإبلاغ السلطات العثمانية بذلك التى ستقوم بدورها بتطبيق العقوبة عليه (١) . لقد كانت تلك المذكرة أول بادرة من الباب العالى بشأن مطالب السيادة التركية على جزء من الساحل الشرقى للاحساء ، لاسيما وان طبيعة السيادة التركية حتى على الدوحة التى رفعت العلم التركى فى عام ١٨٧١ يحوطها الغموض .

وفى شهر سبتمبر عام ١٨٧٤ كتب روس الى حكومة الهند مذكرة جاء فيها :

« ان ميناء البدعة فى الدوحة يشغل وضعاً سياسياً شاذاً . فعلى حين يرفع محمد بن ثانى الشيخ الكبير العلم العربى فان نجله جاسم قد وضع نفسه تحت الحماية التركية . كما أن هناك قوة من الحرس التركى ترابط فى البدعة . وأن السلطات التركية تتولى فى حدود معرفتى السلطة فى تلك المنطقة . غير أنى لا اعتقد أن الأتراك يعتبرون أنفسهم مسئولين عن تصرفات شيوخ البدعة وسكانها ، كما أن الشيخ جاسم على استعداد من ناحية أخرى فى حالة تعرضه لأى ضغط ان يتنصل من تبعيته للأتراك . وبالتالي فان الأمر يستدعى النظر فيما اذا كان يجب استيضاح الحكومة التركية حول المناطق الساحلية التى تطالب بالسيادة عليها » (٢) .

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٨١ من موسوروس باشا الى دربي ١٣/١٠/١٨٧٤ وكان الأصل بالفرنسية .

(٢) الخطابات والمرقات السرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ١٩١ المؤرخ ٢٣/١٠/١٨٧٤ من المقيم السياسى الى وزير خارجية الهند ١٢/٩/١٨٧٤ (رقم ١٠٣٩ - ٢٠٩) .

كما طالب روس الحكومة البريطانية بأن تجدد من جانبها موقفها من قضية الدفاع عن البحرين . فبموجب اتفاق عام ١٨٦١ التزمت بريطانيا بمساندة حاكم البحرين ضد أى اعتداء يقع عليه من جانب حكام الخليج أو قبائله من البحر . ولكن ما هو الموقف الذى قد تتخذه بريطانيا من عدوان يقع على أراضيه من البحر كالاغتهاء الذى وقع على زبارة . كان حاكم البحرين يطالب بالسيادة على زبارة وعلى سكانها قبيلة النعيم . وقد أجرى مساعد روس تحقيقات حول تلك المطالب وقد تبين له بأنها صحيحة الى مدى كبير ، على الرغم من أن السلطة الفعلية التى كان يمارسها آل خليفة على تلك القبيلة كانت تعتمد الى حد كبير على عمليات القهر والتسلط وكان روس يرى نفس الراى فيما يختص بحقوق أسرة آل خليفة فى زبارة ، وعند زيارته للبحرين فى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ١٨٧٤ ، سأل حاكمها عما اذا كانت الحكومة البريطانية ستمده بمساعدات عسكرية لفرض سلطته على القبيلة فرد روس عليه بالاجاب اذا كانت تلك المساعدة سوف تستخدم لأغراض دفاعية وليس هجومية (١) . لقد كان روس واثقا من حقيقة واحدة وهى أن النعيم لم يعلنوا ولاءهم للأتراك او يخضعوا لحكمهم وأن الهجوم الذى قامت به قبيلة بنى حجر لا يمكن تفسيره على أنه عملية تأديبية يقوم بها الباب العالي لجماعة متمردة من رعاياه ، وقد ذكر روس لحكومة الهند بأن التفسير الذى اضفاه الأتراك على دور السفينة البريطانية « هيوروز » فى الغارة التى قام بها بنو حجر على زبارة مجرد تلفيق لا أساس لها من الصحة . فلم يصب أحد من بنى حجر فى تلك العملية نتيجة قصف السفينة لتجمعات تلك القبيلة (٢) .

-
- (١) نفس المصدر خطاب رقم ٢٢٢ المؤرخ ١٨٧٤/١٢/١٨ من روس الى ايتشيسون ١٨٧٤/١١/١٠ (رقم ١٢٨١ - ٢٦٧) .
- (٢) المرفقات والخطابات السياسية والسرية من حكومة الهند مجلد ٢ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٧٥/٢/٥ من روس الى ايتشيسون ١٨٧٤/١٢/١٩ .

غير أن حكومة الهند لم تقتنع كل الاقتناع بوجهة نظر روس في موضوع الغارة على زبارة . وعليه فقد ذكرت حكومة الهند في شهر سبتمبر بأن حاكم البحرين ليست له أية ممتلكات داخل قطر ، وأن الحقوق التي يطالب بها لم تتأكد بشكل قاطع ، وأضافت بأن روس لم يكن يملك الصلاحيات اللازمة لموافقة حكومة البحرين على ارسال تعزيزات عسكرية الى النعيم . وفي شهر ديسمبر ١٨٧٤ أوعزت الى روس ببلاغ حاكم البحرين بأن التأييد البريطاني له مشروط بحالة وجود تهديد له من البحر أو من البر ، والتوضيح له بأنه طالما بقي متمسكا بالتزاماته وفق شروط المعاهدة ، فإن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها مسئولة عن حمايته والدفاع عن أراضيه ، ولكن قبل هذه الحماية لا يمكن تقديمها في حالة قيامه بهجوم أو اعتداء على بلدان أخرى أو في حالة تورطه في مشكلات لا توافق عليها الحكومة البريطانية . من ناحية أخرى كانت حكومة الهند تعارض اجراء محادثات مع الأتراك حتى على المستوى المحلي ، بشأن حدود سيادتها على الساحل القطري ووضحت لروس بأن يبقى التدخل في شئون البحرين والمناطق العربية الأخرى على الساحل لحماية المصالح البريطانية المشروعة في اطار المعاهدات في نطاق محدود جدا وعلى ضوء ما يترتب على الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين ، والواقع أن حكومة الهند كانت تحرص على التمسك بالمبادئ المتفق عليها بحيث يقتصر الدفاع عن البحرين على الوسائل البحرية وعدم التورط في شئون المناطق الداخلية . وأن أى تدخل لصالح البحرين يقوم على غير هذه الأسس قد يورط الحكومة البريطانية في نزاع مع الباب العالي وقد يؤدي الى اجراءات عسكرية . وبعبارة أخرى فإن السلطات الحاكمة في الهند مهتمة في هذه المرحلة بمشكلة التوسع التركي على الساحل الشرقي الاحساء اكثر من اهتمامها بتهديد القبائل الداخلية لاستقلال البحرين .

في شهر أغسطس ١٨٧٤ أفرج عن عبد الرحمن بن فيصل الذي كان محتجزا في بغداد منذ عام ١٨٧٢ كضمان لحسن سلوك أخيه الأمير سعود ، وفد توجه عبد الرحمن الى البحرين حيث رحب به حاكمها الشيخ عيسى ابن علي . وقد أمضى عبد الرحمن الأشهر الأولى من وجوده في البحرين

فى اتصالات مستمرة مع شيوخ الاحساء ، ووجد الاستعداد لدى الغالبية من تلك القبائل للقيام بثورة ضد براك بن غرير والحرس التركى . وفى اواخر اكتوبر تقريبا اجتاز عبد الرحمن الحدود الى العقير حيث انضم اليه أعداد كبيرة من قبائل مرة وعجمان وغيرهما . وبذلك القوة قام عبد الرحمن بهجوم على القطاع الشمالى لقطع خطوط مواصلات الأتراك بين القطيف وواحة الاحساء ، ومن هناك شن هجوما آخر على غرير فى منطقة الهفوف . وعندما علمت بغداد بالهجوم الذى شنه عبد الرحمن على الاحساء أصدر الوالى التركى رديف باشا أوامر الى ناصر باشا السعدون متصرف لواء البصرة وشيخ مشايخ المنتفك باتخاذ الاجراءات اللازمة لقمع التمرد . وقد تحرك ناصر السعدون بسرعة وأبحر من ميناء البصرة بكتيبة من القوات النظامية التركية يعززها وحدة من الخيالة ، وفى تلك الأثناء انشقت قبيلة عجمان عن عبد الرحمن واتخذت موقفا ضده ، فلم يعد فى وسعه أن يقاوم القائد التركى وترتب عليه أما أن يحارب او يستسلم سيما وأن الهدف من حركته ضد الأتراك هو الضغط عليهم لتعيينه واليا على الاحساء وليس لشق عصا الطاعة ضدهم (١) غير أن ناصر السعدون وضع حدا لتردد عبد الرحمن اذا قام بزحف على واحة الاحساء لارغام عبد الرحمن على رفع الحصار عن الحامية التركية فى منطقة الهفوف . وكنتيجة لذلك فر عبد الرحمن الى الرياض وسلمت البلدة للقوات التركية للسلب والنهب انتقاما منهم على تأييدهم لعبد الرحمن ، وقد عين ناصر السعدون نجله مزاید واليا على الواحة وعهد بحفظ الأمن والنظام الى ٨٠٠ جندي من النظاميين و ١٠٠ خيال (٢) .

(١) الخطابات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٧٥/٢/٥ من عبد الرحمن الى روس ١٨٧٤/١١/٢١ .

(٢) نفس المصدر من روس الى اتشيسون ٥ و ١٨٧٤/١٢/٣١ (رقم ١٣٠٨ - ٢٨٨ و ١٤٠٧ - ٣٢١) و ٩ يناير ١٨٧٥ (رقم ١٧ - ٥ =

وكان من المحتمل أثناء التمرد أن يستغله الأتراك لاصطناع خلاف مع البحرين . ففي أواخر أكتوبر كتب والى القطيف التركى خطابا الى حاكم البحرين يوبخه على استضافته لعبد الرحمن ثم بعد شهر أعلن نفس المسئول بأنه قد طلب من كل من ناصر بن مبارك وجاسم آل ثانى تأجيل العمليات التى قررا القيام بها ضد زبارة الى أن تصل المدرعات التركية التى كان ينتظر وصولها بين لحظة وأخرى (١) أما حكومة الهند فقد رأت فى تلك الخطوة اجراء خطيرا ، وبالتالي طلبت من قائد أسطول الهند الشرقية ارسال بعض السفن لتعزيز أسطول الخليج ، وهكذا وفى بداية عام ١٨٧٥ وصلت السفن ماجبى ونمبل وبرتون للمرابطة فى منطقة الخليج الأعلى ، وفى ذلك الوقت اتصل اليوت تلقائيا بالمسئولين فى الحكومة التركية لتحذيرهم من أن الحكومة البريطانية مصممة على ألا تسمح لأحد بانتهاك سيادة البحرين واستقلالها . وقد جاءت تلك المبادرة من اليوت فى أعقاب تقرير تلقاه من الكولونيل- هربرت القنصل البريطانى العام فى بغداد ، والذي ذكر فيه بأن الباب العالى قد يكون هو المحرض على هجوم بنى حجر على زبارة . وفى يناير ١٨٧٥ عاد اليوت فحذر رئيس وزراء تركيا من أنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية لا تطالب بالسيادة على البحرين ، إلا أنها مصممة على حماية الجزيرة من

= فى نفس المجموعة أيضا الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٢٢٠ المؤرخ ١١/١٢/١٨٧٤ من المقيم الى وزير خارجية الهند ككلتا ٣١/١٠/١٨٧٤ (١٢٦٥ - ٢٦٢) و ١٨/١١/١٨٧٤ التقرير الادارى السنوى للممثلة البريطانية فى الخليج ١٨٧٩ - ١٨٨٠ مذكرة روس عن نجد .

(١) الخطابات من روس الى اتشيسون ٣١/١٠ و ٥/١٢/١٨٧٤ (رقم ١٢٦٢ - ٢٦٢ و ١٣٨٠ - ٢٨٨) سبقت الاشارة اليه .

انى هجوم يقع عليها (١) .

فى ٢٥ يناير ١٨٧٥ توفى الأمير سعود بن فيصل فى الرياض بعد
إصابته بمرض الجدري . وقد اختار أهل المدينة الأمير عبد الرحمن خلفاً
له . غير أن اختيار عبد الرحمن كان له ردود فعل معاكسة فى الأوساط
القبلية فى الأحساء . ولتشديد الأثر اك قبضتهم على هذا الاقليم قرروا
ضمه الى البصرة ، وكانت البصرة والاقاليم السفلى من العراق منفصلة
عن ولاية بغداد ، وكانت ولاية مستقلة تحت حكم ناصر باشا ، وفى شهر
اغسطس ١٨٧٥ منيت قوات الأمير عبد الرحمن بالهزيمة وتم خلعه عن
السلطة وحل محله الأمير عبد الله الذى أعلن بأنه يريد العيش فى سلام
وتفاهم مع الأتراك . وفى بداية شهر ديسمبر تلقى الشيخ عيسى حاكم
البحرين خطاباً من ناصر باشا السعدون يتضمن شكويين تقدم بهما اثنان
من تجار قطر ضد رعايا الشيخ عيسى ، وجاء فى الخطاب انه ما لم يتم
إرضاء صاحبى الشكويين فان السلطات التركية سوف تضطر الى اتخاذ
الاجراءات اللازمة فى الموضوع (٢) ، وعلى الرغم من أن ناصر باشا يعلم وهو
يبحث بخطابه الى حاكم البحرين بأن رعايا هذا الحاكم لا تزال لهم بعض
المطالب ضد القطريين لم تسو بعد ، وبالتالي فلم يكن من المعقول أن
يوافق حاكم البحرين على تسوية مطالب أهل قطر قبل أن تحسم مطالب
مواطنيه ضد القطريين ، كما أن ناصر باشا لابد أنه كان يعلم أن بعض
تلك المطالب يعود الى ما قبل الاحتلال التركى للأحساء ، وأنها تتناول

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ١ من اليوت
الى دربى ١٨٧٥/١/٥ (رقم ٢) وأيضا مجلد ٨٢ نفس المصدر من اليوت
الى دربى ١٨٧٤/١١/٧ (رقم ٧٩) .

(٢) الخطابات والمرفقات السرية من حكومة الهند مجلد ٧ مرفق
للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٣ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٢٨ من ناصر باشا
الى عيسى بن على ١٨٧٥/١١/٦ .

الخلافات حول حقوق الصيد فى الأحواض اللؤلؤ ، وكانت تعتبر مشكلات فى غاية الخطورة والتعقيد . وعندما علم روس بأمر الخطاب ساوره الشك فى نوايا ناصر باشا وبعث بتقرير الى حكومته فى الهند يقول فيه : « بأن خطاب ناصر باشا ما هو الا خطوة تمهيدية لتوسيع نطاق تدخله فى شئون البحرين ، وبأنه كان يتوقع من جراء تلك الخطوة أن يحمل الحكومة التركية على اقرار سياسته فى المنطقة (١) » .

قبل شهرين أو ثلاثة أشهر من وصول هذا الخطاب استدعى مزاييد باشا نجل ناصر باشا والى الاحساء التركى اثنين من التجار الهنود المقيمين فى الدوحة ، وفى البداية رفض التاجران طلب الوالى وايدهما فى هذا الموقف الشيخ محمد بن ثانى ، ألا أن نجله جاسم والحاكم الفعلى للدوحة أرغمها على الذهاب . وكان له هدفان من ذلك : الأول أن يوجه الاهانة الى المقيم البريطانى الذى كان يكن له الكراهية ، كما كان يكن الكراهية لجميع البريطانيين ، والثانى أن يحقق مشروعه بوضع تجارة الدوحة فى يده . وكان يهدد التجار الهنود بهذا الاجراء منذ فترة طويلة ، كما كان الشخص وراء دعوة الأتراك للقدوم الى الدوحة عام ١٨٧١ . وعلى النقيض من ذلك كان والده الذى كان يكره الأتراك وقد جس نبض روس أكثر من مرة فى احتمال مساعدته للتخلص منهم . كان فى الدوحة اثنان من المسئولين الأتراك من رتب صغيرة ، ولكن الشيخ جاسم هو الذى كان يمثل الأتراك فى الدوحة ، فقد عينه الأتراك القائما للتركى فى الدوحة ، وكان يحكم المنطقة يعاونه ٤٥ جنديا تركيا من الجندرية ، ورغم أن هؤلاء الجنود كانوا يرتدون الزي التركى ، الا أنهم كانوا خليطا من العرب والفرس والبلوش .

(١) نفس المصدر مجلد ٧ من روس الى ايتشيسون ١٧/١٢/١٨٧٥ (رقم ١٣٣٧ - ٣١) .

ويعتقد روس بأن جاسم هو الذى اقترح على مزاید باشا استدعاء للتاجرين الهنديين الى الهفوف انتقاما من الاجراء الذى اتخذه روس فى صيف العام السابق بفرض غرامة على محمد بن ثان عن احدى عمليات القرصنة التى قام بها بعض رعاياه ، ولتحذيره بأن (آى حاكم) يستطيع هو الآخر اتخاذ اجراءات ضد البريطانيين عن طريق القوانين التعسفية والعرفية التى كان يصدرها ضدهم . فاذا كان هذا الاحتمال صحيحا ، كما كان يعتقد روس ، فان الفرصة التى كان يبحث عنها بفارغ الصبر قد سنحت له فى النهاية . وحول هذا المعنى كتب روس الى اتشيسون يقول : اننى على ثقة من آن الوالى مزاید باشا قد تعمد اتخاذ ذلك الاجراء لكى يكشف عن مدى احتقاره وكرهه للانجليز وتمجيده لدور الأتراك فى هذه المناطق على حساب المصالح البريطانية ، وهذا موقف فى غاية الوضوح ، لانه حتى ولو كان التجار الهنود قد ارتكبوا بعض المخالفات الخطيرة ، فقد كان يتعين ابلاغ السلطات البريطانية بأمر تلك المخالفات قبل استدعائهم الى نجد » وعلى أية حال فان الاجراء المذكور قد أثار الاستغراب وقد أخذ الناس يراقبون مجريات الاحداث فى انتظار النتيجة التى تسفر عنها (١) .

فى شهر ابريل قدمت الحكومة البريطانية احتجاجا رسميا الى الباب العالى على اجراءات ناصر باشا واحتجازه للتاجرين الهنديين . وعلى الرغم من أن التاجرين لم يتعرضوا لآى أذى وعادا عن طريق البحرين فقد انتقدت الحكومة البريطانية الطريقة التى استخدمتها السلطات التركية لاستدعائهما الى الهفوف وتحميلهما عبء تلك الرحلة المضنية عبر

(١) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من حكومة الهند مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٧٦/٢/٤ من روس الى اتشيسون ١٨٧٥/١٢/٢٤ (رقم ١٣٥٨ - ٣١٩) كذلك برقياته المؤرخه ٤ و ٨ و ١٧ و ١٨٧٥/١٢/٣٠ فى نفس المجموعة .

الصحراء فى عز الصيف غير أن الأسباب الحقيقية لاستدعاء التاجرين بقيت لغزاً مجهولاً (١) كما لم ترد الحكومة التركية على الاحتجاج البريطانى أو تقدم ايضاحات عن تلك الاجراءات ، ولم تدفع أية تعويضات للتاجرين .

فى صيف عام ١٨٧٦ انفجرت على المنطقة الساحلية من قطر موجة من الاضطرابات وأعمال الشغب ، كان المسئول عنها أفراد من قبيلتى مرة وبنى حجر . فقد هاجم بعض هؤلاء سفينة تابعة لمشايخة أبو ظبى فى ميناء الدوحة وقتلوا الربان واثنيين من البحارة ثم فروا بعد أن استولوا على كمية من اللؤلؤ كان قد جمعها العاملون فى تلك السفينة . ومن المحتمل أن يكون جاسم آل ثانى على علم بتلك الجريمة ، لأن السفينة كانت ترسو بالقرب من مسكنه ، ومع ذلك فانه لم يتخذ أى اجراء على الرغم من الحاح روس عليه بالقبض على المتهمين . وزعم أن المتهمين قد هربوا الى ساحل فارس وهى منطقة لا تخضع لسلطته . كما استولى فريق آخر من قبيلة بنى مرة على سفينة تخص أحد تجار اللؤلؤ العمانيين . وفى شهر أغسطس وقع هجوم آخر على سفينتين تابعتين لمشايخة أبو ظبى كاننا فى خور العديد وقتل أحد بحارتها . ومرة أخرى وفى نفس الشهر هاجم فريق من بنى حجر مرة أخرى السفن القطرية ونهبوها ، وكان بعض هؤلاء يمارس نشاطه من خور العديد حيث كان يعيش فريق منهم تحت امرة نسالم بن شفيح ، بينما كان بنو مرة يعملون من قواعدهم فى الدهناء وغيرها من مناطق الساحل الشرقى .

(١) مكاتبات حكومة الوطن السرية والسياسية مجلد ١١ من اليوت الى دربى ١٢ و ١٨٧٦/٤/٢٥ (رقم ٣١٧ و ٤٢٦) .

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١١ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٩ من بيروودو (المقيم السياسى بالوكالة) الى تونثون (وزير خارجية الهند بالوكالة) .

أثارت هذه الحوادث من جديد المشكلة التي ظل نورث بروك يرفض الاعتراف بها وهي مشكلة السيادة التركية على الساحل الشرقي للبحر ، وأنه طالما بقيت هذه السيادة غير مؤكدة سواء في طبيعتها أو في حدودها فإن قبائل المنطقة ستظل ترفض نظام الرقابة الذي أدخلته الحكومة البريطانية على المياه الساحلية ، وسيستمر في طلب الحماية التركية لها دون أن يكلفها ذلك أية اعباء ، نظرا لأن الأتراك لم يكونوا يمارسون سيطرة حقيقية على تلك المناطق الساحلية لكن نورث بروك ظل يرفض بحث تلك المشكلة حتى فبراير ١٨٧٦ عندما ذكر « انه طالما امتنع حاكم الدوحة عن القيام بخرق المعاهدة البحرية وعن التدخل في شئون حلفائه ، فليس من حق الحكومة البريطانية الاعتراض على مدى خضوعه للسيادة التركية ، كما انه لا مصلحة لبريطانيا في مثل هذا الاعتراض. وبأن السياسة التي تسير عليها تقتضي بتجنب التورط في المشكلات الداخلية لشبه الجزيرة (١) والسؤال الذي سينبني على ذلك هو ما الذي ستفعله بريطانيا لو حال خضوع حاكم الدوحة للسيادة التركية من اتخاذ إجراءات ضده عن الانتهاكات التي قد تقع في مياهه الإقليمية ؟ كان بيروود ، الذي كان يشغل منصب المقيم السياسي بالوكالة عام ١٨٧٦ بدلا من روس الذي كان في اجازة ، يطالب باتخاذ موقف جاسم من هذا الموضوع وبأسرع وقت .

وقبل بضع سنوات من ذلك لاحظ بيروود في معرض اشارته الى جرائم القرصنة التي وقعت خلال شهرى يوليو وأغسطس :

« ان الحكومة البريطانية تستطيع ممارسة نفوذها وأن تحصل على تعويضات عن الأضرار التي تنشأ من حوادث القرصنة ، ولكن بما أن الحكومة التركية تفرض سيطرتها على ساحل قطر ، فلا بد من البحث عن وسائل أخرى للحصول على التعويضات . ولا اخالني في حاجة الى ان

(٢) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٧ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٦/٢/٤ (رقم ٢٨ الادارة السياسية الخارجية) .

أوجه عناية الحكومة الى الأضرار الخطيرة التي قد تتعرض لها مصالحنا ومركزنا في المنطقة ، لو أن دول المنطقة الموقعة على معاهدة الهدنة البحرية والمحظور عليها بموجب هذه الاتفاقية الرد على الاعتداءات التي تتعرض لها في البحر من جانب الدول غير المشتركة في تلك المعاهدة لم تجد من يحميها من تلك الاعتداءات » .

كما كلف الاعتداء الذي تعرضت له إحدى سفن أبو ظبي في خور العديد في نظر بيروودو نذيرا الأخطار جسيمة مقبلة ! في ذلك الوقت كانت مشكلة البحرين نائمة ، غير أن مشكلة أهم قد برزت وسوف تزداد خطورة اذا لم يتم حسمها بسرعة . فقد تسلم بطي بن خادم زعيم القبسات في خور العديد نسخة من العلم التركي سلمه اليه أحد المسؤولين الأتراك في الدوحة ، وكان من عادته أن يرفع ذلك العلم على مبنى مقره كلما جاء مسئول تركي لزيارته ، كما كان بطي يحتفظ أيضا بعلم الهدنة الذي حصل عليه والده ، كما قيل أن المقيم البريطاني الكولونيل بيلي كان يستعمل هذا العلم كلما شعر بخطر من أحد زعماء المنطقة . وكان بطي يدفع زكاة سنوية الى جاسم آل ثاني تحسبا للطوارئ (١) .

في شهر سبتمبر ١٨٧٦ اقترح بيروودو على الحاكم العام بأن يتم تحصيل التعويضات عن حادث سفينة أبو ظبي الذي وقع في الدوحة عن طريق الباب العالي ، رغم أن اجراء كهذا لن يكون مجديا نظرا لأن موضوع فرض العقوبات على سكان خور العديد والمنطقة الساحلية المجاورة قد لا ينطبق عليه . وعلى الرغم من أن كلا من بني حجر وبني مرة خاضعتان لسلطة الباب العالي إلا أن المناطق التي يمارسون فيها نشاطهم كالدوحة مثلا تقع خارج الخط الساحلي حيث سلطة الأتراك عليه سلطة اسمية فقط .

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٣ مرفق للخطاب الخارجي (سياسي) رقم ٩٨ المؤرخ ١٣/٥/١٨٧٥ من فريزر (مساعد المقيم بالوكالة) الى روس ٨/٣/١٨٧٥ (رقم ٣) .

ومن ناحية أخرى فان خور العديد كما تأكد لبيروودو من مراجعته للمفات الممثلة البريطانية جزء من أراضي أبو ظبي ، ولما كانت الحكومة البريطانية قد منعت حاكم أبو ظبي من تأكيد سلطته على القبيسات بموجب قرار حكومة الهند الصادر في عام ١٨٧٣ ، فقد استحال عليه اتخاذ أية اجراءات ضد تلك القبيلة عن طريق البحر . أما بطي بن خادم فبالرغم من كونه زعيما مسالما ، شأنه شأن معظم زعماء القبيسات الا أنه لم يستطع السيطرة على العناصر المتمردة التي كانت تتدفق بأعداد كبيرة الى العديد وتحويلها الى قاعدة وكر للقرصنة ولهذه الأسباب اقترح بيروودو البحث عن مسئول آخر يستطيع السيطرة على هذه المنطقة ويعد مسئولا عن تصرفات أتباعه . أما الأتراك فلم يكونوا يمارسون أية سلطة هناك ، فضلا عن أنهم لم يكونوا يرغبون في ذلك ، ومن ناحية أخرى فإنه لو سمحنا للشيخ زايد بن خليفة اتخاذ اجراءات ضد سكان العديد فان ذلك قد يدفع بطي بن خادم الى طلب الحماية التركية .

وقد لخص بيروودو المشكلة في نقطة واحدة وهي أن الأمر يتطلب الوصول الى نوع من الاتفاق والتفاهم بين الحكومتين البريطانية والتركية حول حدود سلطة كل منهما على منطقة الساحل العربي :

« انه بالنظر الى مصالحنا المباشرة ، ووضع كل من الحكومتين البريطانية والتركية في المنطقة ، فسوف يكون من الأجدي مطالبة الباب العالي بتحديد المناطق التي يطالب بالسيادة عليها ، وأرى لزاما على أن أشير الى أن السياسة التي كانت متبعة بنجاح كبير في اليمن يمكن تطبيقها في الخليج ، وبالتالي فيتعين على الحكومة البريطانية الاعتراف لتركيا بالسيادة الاقليمية على الساحل العربي ضمن حدود معينة . ومن حسن الحظ فان المناطق التي تطالب بها تركيا يمكن تحديدها بدقة جغرافية أكثر من مناطق الحدود في اليمن . فالموانئ التركية على الخليج هي الكويت ، والقطيف ، والفجير ، والآخر هو ميناء الاحساء ، وهو ميناء هام للأتراك لاجراء اتصالاتهم بنجد . وعلى الجانب الساحلي من الخور

يمتد نتوء (رأس) كبير يتكون فى معظمه من أرض رملية حجرية يسكنها بعض البدو الرحل ، ويعرف الجزء الساحلى من ذلك الرأس بساحل قطر ، ويضم البدعة والوكرة والعديد بالاضافة الى مرفأين أو ثلاثة مرفأين صغيرة . ومن ثم فان استيلاء الأتراك على هذا الساحل لا يعطيها أية مزايا ، غير أن السيادة الوهمية التى تمارسها تركيا على هذه المنطقة والتى تتمثل فى وجود قوة عسكرية صغيرة ترابط فى البدعة قد بدأت تشكل خطرا على مصالحنا ، نظرا لتدخل المسئولين الأتراك فى شئوننا التجارية المشروعة ، والتى لنا ولا نزال نحقق من ورائها كثيرا من المكاسب . وباستثارتهم للمشاعر القومية للسكان العرب فى هذه المناطق . لهذا أرى أن تقوم تركيا بمبادرة ودية للتنازل عن حقوق السيادة عن ذلك الجزء من الساحل الغربى الممتد من جنوب العقير وكوع خليج البحرين ، ولو تم ذلك فان هذه المبادرة سوف تخدم مصالحنا الى حد كبير ، وبالتالي يمكننا أن نضع حدا لروح القرصنة التى تسود القبائل العربية سكان هذه المنطقة » (٢) .

كان بيروودو متقدما على عصره ثلاثين عاما تقريبا ، فالحدود التى اقترحها والتى كانت تنبؤاته دقيقة فيها لم تظهر الى حيز الوجود قبل عام ١٩١٣ عندما تم رسم حدود السيادة التركية فى الأجزاء الشرقية من شبه الجزيرة العربية فى اطار الاتفاق البريطانى - التركى المعقود فى ٢٩ يوليو من نفس العام ، وتبدأ تلك الحدود من نقطة على الساحل جنوب العقير أمام جزيرة الزجنونية وتمتد جنوبا حتى منطقة الربع الخالى ، وهو الخط الذى عرف فيما بعد « بالخط الأزرق » . تولى اللورد ليتون منصب الحاكم العام للهند خلفا لنورث بروك فى ابريل ١٨٧٦ . وعلى الرغم من أن ليتون كان يرغب فى اتخاذ موقف أكثر ايجابية من سلفه

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١١ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى ٢٢٣ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٩ من بيروودو الى ثورنتون . ١٨٧٦/٩/١٦ (رقم ٢١٢) .

تجاه الأتراك في الخليج إلا أنه لم يوافق على أن الوضع في شبه الجزيرة في عام ١٨٧٦ كان خطيرا بحيث يستوجب اجراء تلك المفاوضات الطويلة والمعقدة التي لا بد وان تواجه أية محاولة لتخطيط حدود السيادة التركية في شبه الجزيرة (١) كما انه في نفس الوقت لم يكن ليقبل أى تقلص لوجود البريطانى على ساحل شبه الجزيرة من جراء التوسع التركى . وكان بيروودو قد أعرب عن رأيه في أن اعمال القرصنة التي اقترفت خلال عام ١٨٧٦ كانت ترجع الى تلك الأسباب وادف يقول باننى أخشى بالاتنعم منطقة خور العديد بهدوء دائم (٢) ما لم تستبعد بريطانيا نفوذها هناك ، ولهذا فقد كان ليتون مصمما على استعادة ذلك النفوذ وبأن المحاولات لتحقيق ذلك الهدف يجب أن تبدأ من خور العديد .

في منتصف اكتوبر أوفد الكابتن جاترى الى الدوحة على رأس السفينة الحربية « يى فريد » لتسليم رسائل الى زعماء المنطقة واكتشاف النشاط التركى فى المنطقة . وفى الدوحة اجتمع قائد السفينة بمحمد بن ثانى وعرف أنه يوجد فى الدوحة عدد يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ جنديا تركيا يرابطون ويرتدون الزى التركى (٣) وعرف أيضا أن جاسم آل ثانى يدفع زكاة سنوية للأتراك تتراوح بين ٩٠٠٠ و ١٠٠٠٠ كزان وعندما كان فى العديد يوم ١٨ اكتوبر عرف أن هناك نحو ٢٠٠ من رجال القبائل وأسراهم يعيشون فى تلك المنطقة ويمتلكون نحو ٣٠ سفينة

(١) نفس المجموعة من هنفى الى بيروودو سملا ١٨٧٦/١١/٧ (رقم ٢٦٧٨ الادارة الخارجية) .

(٢) من بيروودو الى ثورنثون ١٨٧٦/٩/١٦ (٢١٢) .

(٣) وكان احدهم برتبة رقيب وقد ذكر لجاترى بانه من بشساور . وكان جنديا عند احتلال البريطانيين لدلهى وأنه التحق بالعمل عند الأتراك فى بداية الحملة التركية على نجد ، ومنذ ذلك الوقت فقد امضى ثلاث سنوات فى العمل فى واحة الاحساء والقطيف والدوحة .

لصيد اللؤلؤ . كما وجد أن معالم المدينة تتطابق تماما مع أوصاف
بيروودو لها .

تقع خور العديد على الجانب الشرقى من حاجز الأمواج عند حافة
جبل العديد . وفى عام ١٨٤٥ وصف اللفتنانت كامبل هذه المنطقة بأنها
أكثر المناطق جفافا وفقرا . وتتألف وسائل الدفاع عن المنطقة من قلعة
تضم برجين كما توجد على الجهة اليمنى أربعة أبراج أخرى متباعدة
قليلا ، وبالقرب من الشاطئ برجان منفصلان ، وهذان البرجان بالإضافة
إلى البرج الآخر الواقع خلف المنطقة السكنية يشكلان خط الدفاع عن
البلدة من الجهة اليمنى . أما الجانب الآخر فترتفع مجموعة من المساكن
المربعة ابنية على التلال الصغيرة تتحكم فى مناطق الرى التى يعتمد
عليها السكان (١) .

كان الشيخ بطى بن خادم يرفع علم الهدنة عند وصول القبطان
جائرى ، غير أنه ذكر لجائرى بأنه يدفع مبلغا سنويا إلى الحكومة التركية
يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ريالا سنويا كل عام عن طريق الشيخ جاسم آل ثنى
وأن الاتفاق على دفع هذه الزكاة قد تم التوصل إليه عند زيارة إحدى
السفن التركية إلى العديد قبل ثلاث أو أربع سنوات ، ولكن بأنه لم
يعد يوجد أتراك فى العديد ، كما لم يصل أى تركى للإقامة فى المنطقة .
لقد كان الأتراك عقلاء ، إلا أنه استدرك قائلا ربما لأن طعم المياه كـريه
فى خور العديد لا تتحمله أمعاؤهم .

واستطرد زعيم القبيسات يقول : بأنه لم يقترب أى من سكان العديد

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١١

مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٣ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٩ مذكرة
من بيروودو ١٨٧٦/٩/١٤ .

أى عمل عدوانى أو خرق للأمن فى المياه البحرية ، وعندما قص جاثرى ما ذكره بطى على بيروودو بأن كلام زعيم القبيسات يصدق على أفراد قبيلته فقط ، أما القبائل الأخرى وعلى الأخص قبيلتا مرة وبنى حجر فقد كانوا يتخذون من منطقة العديد قاعدة للقيام بالقرصنة ، واكد بأن هؤلاء سوف يستمرون فى انتهاكاتهم هذه الى أن تتوفر القوة اللازمة لكبح جماحهم واحكام السيطرة على المنطقة . ولهذا فقد اقترح بيروودو فى شهر فبراير ١٨٧٧ بأن تكلفه حكومة الهند بحل الخلاف بين الشيخ زايد حاكم أبو ظبى وقبيلة القبيسات عن طريق وكيل المثلثة البريطانية فى الشرق ، وإذا ما فشلت هذه المحاولة فيمكن تقديم مساعدة عسكرية للشيخ زايد لفرض سلطته على القبيلة . وكان بيروودو يعتقد بأن الأتراك لن يعارضوا محاولة كهذه ، لأن منطقة العديد كانت الى سنوات قليلة مضت جزءا من أراضى أبو ظبى (١) . وفى مايو ١٨٧٧ وافق ليتون على الاقتراح رفض بيروودو فى ذلك وقال بأن الدولة التى تحول بين حاكم أبو ظبى واخضاع قسم من رعاياه لسلطته الشرعية تعتبر مسئولة عن فرض تلك الطاعة بالنيابة عنه سواء بالطرق السلمية أو باستخدام القوة اذا لزم الأمر . كما طالب ليتون بوجوب الاتصال بالباب العالى ومطالبته بالعمل على منع قبيلة مرة من ارتكاب أعمال السلب والنهب ، وذلك لأن الباب العالى يدعى السيادة على تلك القبيلة (ومرة أخرى قامت تلك القبيلة بالهجوم على إحدى مشيخة أبو ظبى على ساحل العديد فى نهاية العام) .

كان سالسبورى مثل ليتون مصمما على وضع حد لمخطط استنزاف النفوذ البريطانى الذى ينفذه الأتراك سواء بالطرق المباشرة أو باستغلال القبائل الساحلية التى كانت تؤيده فى ذلك التحدى .

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٤ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٧٨ المؤرخ ١٠/٥/١٨٧٧ من بيروودو الى ثورنتون ٢٣/٢/١٨٧٧ (رقم ٢٣) .

ولا يعتبر انهماك تركيا فى الحرب مع روسيا وانسحابها من البلقان سببا كافيا فى نظر سالسبورى لسكوت بريطانيا عما يجرى فى الخليج . ويطلب منه الايعاز الى السير هنرى لايارد السفير البريطانى فى القسطنطينية فى شهر يوليو ١٨٧٧ بوجوب توجيه نظر الباب العالى الى ما يشكله تزايد أعمال القرصنة على ساحل قطر من خطورة على الأمن ، الأمر الذى كان نتيجة لتوسع النفوذ التركى فى منطقة شبه الجزيرة ، وبتحذيره من أن الحكومة البريطانية لن تقف متفرجة من أية محاولات لخرق السلام والأمن فى الخليج آيا كان مصدرها . وفى الوقت نفسه قرر سالسبورى تعزيز التعليمات التى أرسلت الى لايارد بشأن العديد ، على الرغم من أنه لم يكن يرغب فى أن يتطرق لايارد أثناء محادثاته مع الباب العالى الى أية عبارة تنطوى على التشكيك فى سلطة الباب العالى على زعماء العديد ، وإلى عدم الإشارة الى هذه المسألة بالذات .

فى يوليو سلم لايارد المذكرة الى صفوت باشا وزير الخارجية التركية ولكن صفوت أبلغه بأنه لابد أولا من الاتصال بالوالى التركى فى البصرة لمعرفة رأيه قبل الرد على مذكرة الحكومة البريطانية . وفى بداية شهر أغسطس ذكر صفوت باشا للسفير بأن ناصر باشا السعدون يتضمن التفسير الحقيقى للمشكلة فقد أكد بأن الهدوء يسود المنطقة من أقصاها وأنه لم تقع أية أعمال للقرصنة كالتى اشار اليها لايارد (١) . وإذا استثنينا الكلام المعسول فى خطاب ناصر السعدون فقد كانت السلطات البريطانية لا تتوقع أن يحصل السفير من الأتراك على رد مقنع . ومع غروب شمس الامبراطورية العثمانية كنتيجة للحرب الطاحنة التى تخوضها ضد الروس فلم يكن من المعقول أن تهتم الحكومة التركية بما يقوم به بعض العصابات على أطراف الامبراطورية . وعلى أية حال

(١) نفس المصدر مجلد ٢٠ من صفوت باشا الى لايارد ١٨٧٧/٨/٢ وحول الى مكتب شئون الهند والأصل بالفرنسية وكذلك خطاب لايارد الى صفوت باشا ١٨٧٧/٧/٩ فى نفس المجلد .

فبعد أن مرت الأزمة وتم انقاذ الامبراطورية أبدى الأتراك استعدادهم لمناقشة مثل تلك الأمور ولكن بشروطهم . فى شهر مايو ١٨٧٨ أى فى ذروة المفاوضات الدائرة حول مشكلة قبرص استدعى صادق باشا رئيس الوزراء التركى السفير لبارد وقرأ عليه نص برقية تلقاها من ناصر باشا السعدون تتضمن معلومات مثيرة عن هجوم بحرى قام به حاكم أبو ظبى زايد بن خليفة على خور العديد واشتركت فيه سبعون سفينة تعززها بعض السفن الحربية البريطانية وبإشراف القنصل البريطانى فى بوشهر وطالب صادق باشا الحكومة البريطانية بإيضاحات مقنعة عن تلك الحملة على الأراضى التركية .

أن وجهة النظر التى عرضها صادق باشا على السفير البريطانى عن احداث العديد التى وقعت قبل شهرين لم تكن دقيقة لأن روس الذى كان قد عاد من الاجازة فى أواخر عام ١٨٧٧ لم يتمكن من تنفيذ تعليمات ليتون الصادرة فى شهر مايو السابق بسبب نقص السفن الحربية . وفى أوائل مارس عام ١٨٧٨ وصل الطراد البريطانى تيرز الى بوشهر وبادر روس الى الإيعاز لوكيل المثلثة فى الشارقة بالتوجه الى أبو ظبى وإبلاغ حاكمها بأن روس يرغب فى الاجتماع به فى جزيرة كفاى على بعد ١٢ ميلا شرقى العديد يوم ٢٨ مارس وبأن يصحب معه كتيبة من رجال القبائل . وعليه الا يقوم بأية عمليات قبل وصول روس الى مكان الاجتماع . غادر روس بوشهر يوم ٢٥ مارس على الطراد تيرز وقد توقف فى طريقه فى البحرين لاصطحاب أحد المرشدين ووصل الى ساحل الوكرة يوم ٢٨ مارس ، وامضى الطراد الليل فى الوكرة ، وفى صباح اليوم التالى أبحر الى جزيرة كفاى . وبعد أن قطعت السفينة بعض المسافة شاهد روس ٢٠ سفينة قادمة من جنوب المنطقة تقل مجموعات من رجال قبيلة القبيسات وكانت آتية من العديد ، غير أن الطراد وأصل سيره الى العديد ، الا أنه لم يتمكن من الوصول الى الجزيرة قبل ٣٠ مارس بسبب التيار المعاكس للريح . وعند وصول روس الى المكان وجد الشيخ زايد ورجاله منهمكين فى هدم المستوطنات وردم الآبار . يبدو أن الشيخ زايد وصل الى مكان الاجتماع فى ٢٦ مارس وكان

بصحبتة ألف مقاتل تقلهم مائة سفينة . وقد مكث يوما واحدا في الانتظار ، ولكنه خشى أن تهب عليهم الرياح الشمالية ولذلك اتجه الى خور العديد التي وصلها فجر يوم ٢٨ مارس وقد تبين له أن أهل البلدة قد نزحوا عنها بعد أن تسربت أخبار الحملة الى الشيخ بطى بن خادم وأتباعه ففادروا العديد في نفس تلك الليلة . وقد ذكر زايد لروس بأنه سوف يسوى البلدة بالأرض ليمنع أى جماعة من الاستيطان بها ، كما قال بأنه اذا اراد القبيسات الصلح فيتعين عليهم أن يعودوا الى أبو ظبى ، وقد أقره روس على ذلك الرأى لأنه كان واثقا من تبعية قبيلة القبيسات للشيخ زايد ، وعلى أية حال فقد كان زايد يقول ، بأن وضع القبيسات في العديد ، ورفض حكومة الهند السماح له باتخاذ الاجراءات الكفيلية باخضاعهم كان يحول دون ممارسته لسلطة فعالة على بنى ياس المنتشرين في المنطقة الساحلية والجزر الواقعة غرب أبو ظبى . وبناء على ذلك فقد أخذ روس تعهدا خطيا منه عن سلوك بنى ياس وعدم ارتكابهم أية أعمال تخل بالأمن في المناطق التي يقيمون فيها (١) .

عند اطلاع ليتون على أقوال صادق باشا فإنه لم يعزها أى اهتمام وكتب خطابا الى رئيس الدولة لشئون الهند ذكر فيه :

« ان العديد منطقة تابعة لحاكم أبو ظبى الذى تربطه بالحكومة البريطانية معاهدات مباشرة وأن ادعاء بطى بن خادم بأن العديد تخضع للسيادة التركية ادعاء باطل ولا أساس له من الصحة ، ومن الجائز أن بطى قد رفع علم الاتراك في بعض المناسبات وأنه قد طلب الحماية التركية أيضا ، وربما يكون قد دفع الزكاة لهم أيضا ، غير أن العديد لم يعترف

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى « سياسى » رقم ١٢٧ المؤرخ ١٨٧٦/٥/٢٢ من روس الى ليال (سكرتير حكومة الهند) ١٨٧٨/٤/٦ (رقم ٦٥) ومرفق معه التصريح المؤرخ ١٨٧٨/٥/٣١ ومكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية .

بها كمنطقة مستقلة اطلاقا ، وآن المستوطنة التى انشأها الشيخ بطى تعتبر اجراء مخالفا لحقوق أبو ظبى التقادمية ، وبأن طلب الشيخ وأتباعه للحماية التركية ، لا يمكن بأى حال أن يكون مبررا لمطالبة الأتراك بالسيادة على المنطقة . لأن القبول بهذا المنطق سوف يشجع حكام المنطقة الى اتخاذ نفس الخطوات مما قد يشكل ذريعة للتخلص من العقوبات أو ممارسة السلطة عليهم » (١) .

خلال السبعينات من القرن التاسع عشر أبدى الأتراك اهتماما وان لم يكن مباشرا بظفار الواقعة على الساحل الجنوبى لشبه الجزيرة .

كانت ظفار من النواحي الشكلية خاضعة منذ عام ١٨٢٩ للسيد سعيد ابن سلطان حاكم مسقط فى أعقاب وفاة محمد عقيل الذى كان يحكمها منذ بداية القرن . ولفترة ما خضعت ظفار لأمريكى يدعى عبد الله لورلى الذى كان قد وقع أسيرا فى يد محمد عقيل فى احدى غارات القرصنة التى كان يقوم بها فى منطقة البحر الأحمر ، وكان عمر الأمريكى يومئذ لا يزيد على ١٠ سنوات وقد نشأ عند احدى قبائل المهرة ، ونظرا لما كان يتمتع به هذا الأمريكى من الذكاء والجرأة فقد قاد احدى المعارك الناجحة لقبيلة المهرة ضد قبائل القرا ، أسفرت عن فرض سيطرته على ظفار (٢) ولم يتضح أو يتأكد نوع العلاقة التى كانت تربط ظفار بمسقط خلال

(١) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٢ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٩/٥/٢٢ (رقم ١٢٧ الادارة الخارجية السرية) كان بطى بن خادم وقبيلة القبيسات على وفاق مع زايد بن خليفة عام ١٨٨٠ وغادوا من الدوحة الى أبو ظبى وبقوا فيها من عام ١٨٧٨ .

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٤ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى رقم ٢٠ المؤرخ ١٨٧٧/٦/٢٥ من مايلز الى بيروودو ١٨٧٧/٥/١٠ (رقم ٢٠١) ومن المحتمل أن يكون قد أسر فى السفينة الشراعية اسكس .

فترة منذ منتصف القرن . وقد ذكر السيد تركى بأن وفدا من ظفار قد وصل الى مسقط خلال حكمه وحكم السيد ثوينى سنة ١٨٥٦ وحكم السيد سالم بن ثوينى سنة ١٨٦٦ للتعبير عن ولائهم لحكام أسرة آل بوسعيد وللحصول على نسخة من علم مسقط ويؤيد مايلز رواية السيد تركى فقد أكد بأن زعماء قبيلتين ظفارييتين على الأقل قد زاروا مسقط فيما بين ١٨٧١ و ١٨٧٦ ليعربوا عن ولائهم للسيد تركى ابن سعيد (١) .

فى شهر يونيو ١٨٧٦ طرح موضوع السيادة على ظفار للمرة الأولى على بساط البحث ، وذلك عند وصول مبعوث من صلالة الى مسقط بخطاب من السيد الفضل بن علوى الحسينى الى السيد تركى وقد استهل مرسل الخطاب رسالته بعبارة تقول : « من حكومة ظفار التابعة للامبراطورية العثمانية » (٢) . ويذكر مايلز بأن السيد الفضل قد وصل الى صلالة هو وأفراد أسرته قادما من مكة وجدة قبل عشرة أشهر من ذلك التاريخ وتمكن من فرض سلطانه على المهرة ، كما خاض معارك عديدة ضد سكان القرا فى المناطق الداخلية من ظفار . وصلت أولى المعلومات عن وجود السيد الفضل فى ظفار فى شهر فبراير ١٨٧٦ . وقد أكد هذه المعلومات مترجم الممثلة البريطانية فى عدن نقلا عن أحد التجار الهنود الذين زاروا صلالة ، فقد ذكر التاجر بأن السيد الفضل قد ذكر له بأنه قد أجرى اتصالات بالحكومة التركية وعرض عليهم فيها رغبة سكان ظفار فى الانضواء تحت حكم الأتراك ، وأنه طلب منهم أن يزودوه

(١) نفس المصدر مجلد ١٠ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٣٦ المؤرخ ١٨٧٦/٩/٤ من مايلز الى بيروودو ١٨٧٦/٦/٢٢ (٢٦٩ - ٩٥) .

(٢) نفس المصدر من فضل بن علوى الى السيد تركى بن سعيد ١٨٧٦/٥/١٥ .

نسفينتين و ٥٠٠ جندي لحفظ الامن فى البلاد (١) .

كان الفضل بن العلوى معروفا لدى السلطات الهندية ، فهو عربى من اصل حضرمى وقد أقام فى ساحل ملبار وتزوج من سيدة هندية ، وقد أطلق على نفسه لقب « السيد » وكان المسلمون فى ملبار يعتبرونه من أولياء المسلمين ، وعندما كان فى ملبار كان يقوم بنشاط سياسى واثارة المسلمين ضد السلطات البريطانية . وبعد وقوع عدد من الاضطرابات التى حرض عايتها العلوى ، قررت حكومة الهند نفيه عام ١٨٥٢ . ولقد حاول اغتيال القاضى الذى حكم عليه بالنفى انتقاما من ذلك الحكم . وقد انتقل فيما بعد للإقامة فى مكة . وقبل وفاة السيد سعيد بن سلطان حصل منه على اذن بالإقامة فى ظفار . وقد أيد مايلز ما ذكره له السيد تركى من أقوال الفضل ، الا آن مايلز يرجح أن التصريح له بالإقامة فى اراضى السلطنة قد صدر من السيد ثوينى لا من والده (٢) .

وأيا كان ذلك فلم يكن للفضل الحق فى حكم ظفار ، فضلا عن الاعلان بأن ظفار محمية للباب العالى . وقد قدم السيد تركى احتجاجا على نشاط الفضل ، وطلب من مايلز مساعدته على استرجاع الاقليم منه ، فاحال مايلز طلب السيد تركى الى بيروودو الذى وافق عليه ثم بعث به الى الحاكم العام للهند . وقد علق بيروودو على طلب السيد تركى بأن الفضل شخص خطير حاقد على بريطانيا وأن دعوته أكثر تطرفا من الدعوة الوهابية (٣)

-
- (١) نفس المصدر مجلد ٨ مرفق للخطاب الخارجى (١ سياسى رقم ٧٠)
المؤرخ ١٨٧٦/٣/٢٤ من البريجدير جى . دبليو . ساندوز (المقيم السياسى) الى جون ١٨٧٦/٢/٧ (رقم ٢٨ - ١٥٤) .
(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٠ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٣٦ المؤرخ ١٨٧٦/٩/٤ من مايلز الى بيروودو ١٨٧٦/٦/٢٢ (رقم ٢٦٩ - ٩٥) .
(٣) نفس المصدر خطاب من بيروودو الى نورثون ١٨٧٦/٧/٥ (رقم ٦٦١ - ١٣٧) .

غير أن ليتون لم يجد من المناسب اتخاذ اجراءات ضد الفضل في ذلك الوقت ، الا أنه اقترح على سالسبورى باجراء تحقيقات عن نشاط المذكور في القسطنطينية ، وأن يحاول اقناع الباب العالي باصدار بيان يستنكر فيه تصرفات العلوى (١) . وفى شهر أكتوبر ١٨٧٦ أرسلت تعليمات الى اليوت باثارة موضوع الفضل بن علوى مع سلطات الباب العالي ، لكن دون أن يشير الى أن الحكومة التركية وراء نشاطات المذكور أو يلمح الى تبعية ظهار لمسقط بأى حال من الأحوال (٢) .

بعد هذا انقطعت اخبار الفضل بن علوى حتى شهر نوفمبر ١٨٧٧ عندما تلقى البريجدير جنرال فرانسييس لوك ، المقيم السياسى البريطانى فى عدن خطابا منه ذكر فيه ، أن بعض السفن التى ترفع الاعلام الحمراء قد اخذت ترتاد مياه البحر العربى ولكنه لم يستدل على هويتها ، ولعله كان يقصد بتلك الاعلام الحمراء الاعلام التركية ، وقال بأن الحكومة التركية قد اعتادت اصدار مثل تلك الاعلام للسفن التى تمارس أعمال القرصنة فى تلك المناطق ، وكان فضل يحاول أن يلفت نظر المقيم الى موضوع تلك السفن اعتقادا منه فى أن الحكومة البريطانية قد اهتمت سابقا بتنظيم الملاحة فى ممتلكات الدولة السامية (أى تركيا) نظرا لعدم وجود مثل ذلك النظام فى شبه الجزيرة العربية (٣) ، وتأكد ليتون من المعلومات التى تجمعت لديه ، بأن الفضل قد نجح بالفعل فى توطيد حكمه فى ظفار معتمدا فى الأساس على تأييد قبائل القرا التى يقدر عددها فى ذلك الوقت

-
- (٣) نفس المصدر مجلد ١٠ من من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٦/٩/٤ (رقم ٣٦ الادارة الخارجية السرية) .
- (٢) المكاتبات السياسية والسرية لحكومة الوطن مجلد ١٤ من دري الى اليوت ١٨٧٦/١٠/٢١ (رقم ٦١٠) .
- (٣) الخطابات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٧ مفرق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ١٤ المؤرخ ١٨٧٨/٢/١ من فضل بن علوى الى لوك رمضان ١٢٩٤ هـ سبتمبر ١٨٧٧ .
- (٤٣ - بريطانيا والخليج / ٢)

بثلاثة آلاف وخمسمائة فرد كما كان هناك نحو ألفى رجل من قبائل الكثيرى تناصره أيضا . وقد استنتج لوك ، على ما يبدو أن امكانيات فضل لنشر الاضطرابات قد تزايدت ، ولذلك اقترح على حكومة الهند ارسال سفينة جربية الى ظفار ومطالبة الباب العالى بالكف عن التدخل فى شئونها . ونظرا لاشتباك الأتراك فى حرب مع الروس فى تلك الفترة فقد فضلت حكومة الهند الا تقوم بأية خطوة للضغط على حكومة الباب العالى فى هذا الموضوع ، كما ارتأت أن ارسال طراد حربى بريطانى الى ظفار قد يرفع من شأن الفضل ويزيد فى أهميته (١) .

كان هذا القرار قرارا سليما بالنسبة لاقتراحات لوك . ففى الأشهر الأخيرة من عام ١٨٧٨ ضاقت قبائل ظفار ذرعا بحكم ابن علوى . ومما زاد الظلم بلة وقوع موجة من الجفاف وتفشى الأمراض مما سبب خسائر كبيرة فى الماشية والانتاج الزراعى ، ولم تصدق هذه القبائل ما زعمه ابن علوى من أن السبب فى ذلك هو رفضها دفع الزكاة اليه . وقد تدهور مركزه أكثر بعد أن حاول تحصيل الزكاة منهم بالقوة . فضريبة الزكاة الى جانب رسم الخمسة فى المائة الذى كان يتقاضاه ابن علوى على الصادرات والواردات قد اضاف شيئا جديدا على السكان مما اضطر نحو ٣٠٠ شخص الى طلب الخدمة عند السيد تركى فى مسقط . وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير هى قيام ابن علوى ببناء قلعة فى صلالة لاحكام قبضته على البلاد . ففى خريف ١٨٧٨ شنت قبائل القرا هجوما على تلك القلعة ولكنهم ردوا على أعقابهم مما شجع فضل على المطالبة بتسليم المسئولين عن تلك العملية اليه ، وبمساعدة بيت كثير تم اعتقال خمسين شخصا منهم اخذهم فضل رهينة لديه ، غير أن تلك العملية حركت القلق فى نفسه فقام بإيفاد رسولين الى اليمن يطلب المساعدة من والى التركى فى صنعاء ومن شريف مكة . وقد اعطى تعليمات للرسولين بأنه فى حالة فشلهما

(١) نفس المصدر من لوك الى جاردين (سكرتير حكومة بومباي بالوكالة) ١٨٧٧/١١/٢٠ (رقم ٢٣٠ - ١٣١٧) . ومن اتشيسبون الى جاردين ١٨٧٨/١/١٤ (رقم ١٠٩) .

فعليهما أن يجمعا بعض الأتراك والعرب وأن يحضراهم الى صلالة وذلك محاولة منه لاضفاء الأهمية على مركزه فى الأوساط القبلية فى ظفار .

غير أن الحظ لم يحالفه فقد عاد المبعوثان بخفى حنين . وفى بداية ١٨٧٩ ثارت عليه قبائل كثيرة وتمكنت فى أواخر يناير ١٨٧٩ من اقصائه عن البلاد ، فتوجه بصحبة أسرته الى المكلا ، ومنها الى جدة . وعلى الرغم من أن مبادرة بيت كثير كانت من تلقاء أنفسهم ، إلا انها لقيت التأييد من السيد تركى . وفى أوائل ١٨٧٨ بعث زعيم بيت كثير عوض بن عبد الله برسالة الى السيد تركى يشكو فيها من تعسف فضل . وقد رد السيد تركى مؤكدا بأن ظفار تابعة لمسقط ولا دخل لتركيا فيها ، وبالتالي فلا بد من العمل لطرد فضل من ظفار ، بعد شهر من ارسال الخطاب توجه عوض شخصيا الى مسقط وأعلن ولاءه للسيد تركى ، وقد أبلغ السيد تركى بالاعتماد السياسى فى مسقط مايلز بأنه قرر تعيين عوض واليا على صلالة ، وبعد ذلك بقليل عاد عوض لاستلام منصبه ومعه قوة من الحرس المسلح . ومنذ ذلك التاريخ ظلت ظفار تخضع لسلاطين مسقط (١) .

من الصعب تحديد مدى الاهتمام الذى كانت تبديه الحكومة العثمانية بالتمرد الذى قام به فضل فى ظفار ، ومن المؤكد انها كانت تعلم به ، ولا بد أن تكون قد اطلعت على خطة التمرد من فضل عندما كان يقيم فى مكة وانها كانت تشجعه . كما أن من المؤكد أن السلطات التركية قد رحبت بفضل عند قدومه من الاسكندرية فى شهر مايو ١٨٧٩ كما أن احد مرافقى عبد الحميد العسكريين قد اجتمع به فى الباخرة وأعدت له مقابلة

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ١٠٥ المؤرخ ١٨٧٩/٥/١ من لوك الى جون ١٠/٢٨ و ١٨٧٨/١١/٢٢ (رقم ٢٢٥ - ١٤١١ و ٢٥٠ - ١٥٥٦) ١/٣ و ١٨٧٩/٢/٤ (رقم ٣ و ٩ و ٤٢ و ٢٠٨) وخطاب من مايلز الى روس (رقم ٥٧) ١٨٧٩/٢/٢٠ .

مع السلطان فى قصر يلدز . واعتبروه ضيفا على السلطان وخصص لاقامته منزل عثمان بك ياور السلطان (١) وهكذا انضم الى حاشية السلطان كواحد من المشايخ الدينيين الذين كان السلطان عبد الحميد يحيط نفسه بهم . حتى وفاته بعد أكثر من اثنى عشر عاما .

فى خطاب لمايلز ذكر المقيم السياسى بان استعادة مسقط لسلطتها على ظفار لم تكن خطوة حكيمة وانها لن تؤدى الى اية مكاسب ، وانما على العكس من ذلك فهى قد تفرض آعباء مالية على السلطان وتكون مصدر احراج لمسقط (٢) والواقع ان حكم السيد تركى بن سعيد لمسقط كان كله سلسلة من المواقف السياسية المحرجة . فمنذ توليه الحكم تدهور مركز مسقط . وبنهاية السبعينات من القرن التاسع عشر لم تعد مسقط تلعب أى دور فى سياسة دول الخليج ، غير ان مسئولية ذلك لا تقع كلها على عاتق السيد تركى لان تدهور البلاد قد بدأ قبل ذلك ، أى منذ انفصال زنجبار عن السلطنة ، وانهاء عقد ايجار بندر عباس ، وظهور حركة رجال الدين فى عمان . فنتيجة للتعصب الدينى والانغلاق والجمود الذى ساد حركة رجال الدين ، انكفأت عمان على نفسها ، وانقطعت صلاتها بالعالم الخارجى . ومن ناحية أخرى فان انهيار النفوذ الوهابى فى نجد والاحساء وتزعزع مركز المسئولين فى عمان قد ساهما بدورهما فى تدهور عمان وفى عزلتها . واذا كان السبب الاول قد ازال خطرا ماثلا وفعالا - وأن لم يكن مستمرا - وان كان له الفضل الأكبر فى توحيد الأمة العمانية ، فان السبب الثانى قد شجع المتمردين من القبائل والطامعين فى السلطة

(١) نفس المصدر مجلد ٢٣ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٩٣ المؤرخ ١٨٧٩/٨/٤ من لوك الى نوجنت (سكرتير حكومة بومباى بالوكالة) ١٨٧٩/٦/٥ (٩١٦ - ١٩٢) .

(٢) نفس المصدر مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ١٠٥ المؤرخ ١٨٧٩/٥/١ من روس الى مايلز ١٨٧٩/٢/٢٧ (رقم ٩٦) .

ورجال الدين المتطرفين على محاولة زعزعة الحكم فى عمان .

ومن سوء الحظ أن السيد تركى بن سعيد لم يكن من ذلك الطراز من الرجال الذين تحتاج اليهم الأمة فى المراحل الحاسمة من تاريخها . لقد أضاع السيد تركى الفرصة التى سنحت له لتوطيد حكمه عام ١٨٧٣ بتبديده الأموال التى حصل عليها من معونة زنجبار فى ذلك العام . وفى هذا الصدد كتب صمويل مايلز عن السيد تركى يقول :

« كانت تلك الفرصة بالنسبة للسيد تركى هى الفرصة التى لن تتكرر لو أنه انتهزها لتدعيم مركزه وتوطيد حكمه . ولكنه على أية حال كان حاكما قصير النظر ولم يدرك أهمية حشد موارده والاحتفاظ بأرصدة احتياطية لديه . كما كان ضعيف الإرادة منساقا لعواطفه . وقد ظل رصيده يتدفق على القبائل فى داخلية عمان دون حساب . وأخذت القبائل تزور مسقط لصرف المنح والمعونات . وقد بقيت هذه القبائل هادئة طالما كانت تحصل على ما تريده من أموال من السلطان . وقد رفعت المخصصات التى كانت تدفع لزعماء القبائل الى الضعف . كانت تلك الفترة هى الفترة الذهبية لحكم السيد تركى الا انها لم تطل ، وكان من نقاط الضعف البارزة فى السيد تركى اعتماده على بعض الخدم والمقربين فلم يعين له وزراء أو مستشارين اكفاء لاسداء المشورة اليه . وبذلك التصرفات فقد اساء السيد تركى لا الى نفسه فحسب ، وانما الى أصدقائه ومؤيديه » (١) .

ونظراً لضعف سلطة الدولة فى عهد السيد تركى فقد وجدت حكومة الهند نفسها مضطرة الى التدخل فى شئون البلاد الداخلية ، رغم انها كانت تؤثر أن تقصر تدخلها على المحافظة على الرعايا البريطانيين الهنود

(١) الرسائل والمرقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨/١٢/١٨٧٤ من مايلز الى روس (رقم ٤٤٩ - ١٨١) .

المقيمين في مسقط وعلى مصالحهم التجارية في السلطنة ، ولم تتدخل لحماية حكم السيد تركى الا فى مناسبة واحدة .

وفى شهر يناير ١٨٧٤ تدهور مركز السيد تركى فى عمان بشكل خطير عندما قام الشيخ صالح بن على زعيم الحرث بالهجوم على مسقط والاستيلاء عليها وفرض شروط قاسية على السيد تركى فى مقابل الانسحاب من العاصمة . وقد انتهز السيد ابراهيم بن قيس شقيق السيد عزان تلك الفرصة فقام فى شهر مارس بتحريض قبائل منطقة الباطنة ضد السيد تركى ، وقد نجحت خطته مع يال سعد ، وهى القبيلة الهناوية الرئيسية فى الباطنة ومن المؤيدين للسيد عزان سابقا . وبذلك القوات القبلية شن السيد ابراهيم بن قيس هجوما على المصنعة . وقد خشى المجاور مايلز على الهنود المقيمين فى المصنعة فغادر مسقط على الطراد فيلوميل يوم ٨ مارس وعند وصوله البلدة وجد أن الحامية تتعرض لنيران كثيفة من قوات السيد ابراهيم ، كما نهبت الأسواق من جانب رجاله . وقد اجتمع مايلز بالسيد عزان وطالبه برد المسروقات الى أصحابها الهنود أو دفع ثمنها . ولقد حاول السيد ابراهيم التخلص من اعطاء رد مباشر ، ثم بعد يومين استولى على الحامية . ولكن مايلز عاد فحذره بأنه سوف يضطر الى قصف القلعة وتدميرها اذا لم يسحب قواته ويدفع قيمة الخسائر التى تعرض لها الهنود المقيمون هناك (١) وصل روس الى مسقط يوم ٢٦ مارس على متن الطراد « رايفلمان » وبرفقته السفينة المسلحة « هيوروز » بعد أن تلقى تعليمات من الهند عن تمرد ابراهيم بن قيس . وبعد شقز مايلز عاد السيد ابراهيم بن قيس فاحتل المصنعة ، وكانت فى قبضته عند وصول روس يوم ٢٧ مارس . وقد أصدر روس أمرا يقصف

(١) نفس المصدر مجلد ١٧ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى)

٧٤ المؤرخ ١٧/٤/١٨٧٤ من المقيم السياسى الى وزير خارجية الهند

١٨٧٤/٣/١٤ .

قوات إبراهيم المتمركزة في الحامية ، وفي نفس الوقت حذر من أن
سيعتبر مسئولا عن جميع الخسائر التي تلحق بالرعايا الهنود بسبب نهب
ممتلكاتهم .

لقد ذهبت جهود السيد تركي لأخضاع السيد إبراهيم ويال سعد
للسلطة ادراج الرياح ، ففي منتصف شهر مايو احتل يال سعد بلدة
السويق ولم ينسحبوا منها إلا بعد وصول مايلز على ظهر الطراد ماجبي .

« وفي الأسبوع الأول من يونيو عندما هدد بضربهم إذا لم يدفعوا
تعويضات للتجار الهنود ، ولهذه الأسباب توجه روس في آخر يوليو إلى
المصنعة وبصحبه الطرادان « ماجبي » و « وفيلوميل » بالإضافة إلى
السفينة المسلحة « هيوروز » التابعة للممثلة وفرقاطة السيد تركي
« رحمانى » وكان يصحبهم ٣٥٠ جنديا . وقد رفض يال سعد الاستسلام ،
إلا أنهم عادوا فأذعنوا للأمر بعد أن أطلقت عليهم بعض القذائف ، فقبلوا
دفع التعويضات والخضوع لسلطة السيد تركي مقابل أن يكفلهم السيد
تركي حتى يتمكنوا من دفع التعويضات المستحقة عليهم (١) .

وهكذا تراكت الأسباب بحيث اقتنع السيد تركي بن سعيد بأن
التغلب على تلك المشكلات يكمن في الدعم العسكري البريطاني له . وفي
يناير ١٨٧٤ وأثناء الهجوم الذي شنه الشيخ صالح بن علي ، تم تفويض
روس بتقديم المساعدة إلى السيد تركي إذا طلب ، وضمن المسافة التي
تصل إليها مدفعية السفن الحربية . ولعل السيد تركي قد تصور كما
أشار مايلز في أكتوبر ١٨٧٤ بأن المساعدة العسكرية التي قدمت إليه
للاحتفاظ بحكمه في مسقط ومطرح هي التزام ثابت من جانب الحكومة
البريطانية .

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ١٨ من الحاكم العام
إلى وزير الدولة ٧/٢٨ و ١٨٧٤/٨/٢٥ (رقم ١٣٧ و ١٥٥ الإدارة الخارجية
السياسية) ومرفق بالآخر نسخة من خطاب المقيم السياسي إلى وزير
خارجية الهند ١٨٧٤/٧/٣ (رقم ١٨٠ - ٨٧٩) .

البريطانية لدعمه (١) . أما نورث بروك فقد كان يساوره القلق من احتمال أن يتصور السيد تركى ذلك ، وبالتالي فقد طلب من روس بأن يوضح للسيد تركى فى حدود التزامات حكومة الهند بتأييده ، كما جاء فى البيان الصادر فى العام السابق . وعلى الرغم من تأكد روس من عدم التزام الحكومة البريطانية بالمساعدة غير المحدودة للسيد تركى ، إلا أنه لم يكن متأكدا تمام التأكد من أن التعهد البريطانى للسيد تركى كان بتلك الدقة والوضوح . وبالتالي فقد أحال مذكرة الحاكم العام الى المعتمد البريطانى فى مسقط للاطلاع والتنفيذ . ومن ناحية أخرى لم يكن مايلز متأكدا هو الآخر ما اذا كان هو الذى قام بإبلاغ تلك الايضاحات الى سلطان مسقط أو روس . ومع ذلك فقد كان مايلز متأكدا من أمرين : الأول أن تعهدا خطيا لم يسلم الى السيد تركى ، والأمر الثانى أن تعهدا مطلقا وغير مشروط لم يعط اطلاقا الى السيد تركى . أما اذا كان السيد تركى قد فهم مضمون ذلك الاجراء أم لا ، فتلك مسألة أخرى .

وقد أدى هجوم الشيخ صالح بن على على مدن السلطنة وتمرد السيد ابراهيم بن قيس الى تدهور الروح المعنوية للسيد تركى لدرجة انه ذكر لمايلز فى مارس ١٨٧٤ بأنه يفكر فى التنازل عن الحكم والاقامة فى جواذر ، كما ذكر بأن متاعبه المالية والصحية واستمرار حركة العصيان بين القبائل الداخلية قد جعلت استمراره فى السلطة أمرا مستحيلا . غير أن مايلز نصحه ألا يتسرع فى اتخاذ مثل تلك الخطوة ، واقترح عليه تعيين مستشار خاص له يخفف عنه من أعباء ومسئوليات الحكم . وبعد شهر عاد السيد تركى فذكر لمايلز أنه سيعمل بنصيحته ولذلك فقد قرر أن يستدعى أخاه السيد عبد العزيز الى مسقط . غير أن مايلز لم يكن يتوقع منه ذلك ، فقد كان أخوه السيد عبد العزيز يعيش تحت الاقامة الجبرية

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨/١٢/١٨٧٤ من اتشيسون الى روس ١٢/١٢/ ١٨٧٤ (رقم ٢٧٤٩ الادارة الخارجية) .

فى كراتشى ، بعد المحاولة التى قام بها للاستيلاء على السلطة فى جواذر . وبالرغم من ان السيد تركى لم يكن يثق فى أخيه السيد عبد العزيز . الا أنه كان مضطرا الى الاستعانة به . وفور علم روس بقرار السلطان توجه الى مسقط ليتأكد من ذلك الأمر . وأثناء اجتماعه بالسيد تركى ذكر الأخير بأنه لا ينوى تعيين أخيه فى منصب مستشار له ، الا انه قال بأنه سوف يشعر بارتياح أكبر لو ضمننت حكومة الهند سلوك أخيه فيما لو عاد الى البلاد . ولكن روس أجاب بالنفى ، وان كان قد أبدى استعداد المسئولين البريطانيين فى التوسط فيما بين الأخوين لتسوية الأمور . وعلى الرغم من أن روس كان يوافق مايلز على عدم عودة السيد عبد العزيز الى مسقط ، الا أنه صدم صدمة عنيفة من جراء تدهور الوضع فى السلطنة بحيث أصبح مقتنعا بأن عودة السيد عبد العزيز لن تقدم أو تؤخر ، وان كان قد توقع أن يكون لوجوده فى مسقط دفع للروح المعنوية للسيد تركى . وعلى أى حال فقد كان المسئولون فى الهند على استعداد للافراج عن السيد عبد العزيز . وفى أوائل شهر مايو توجه روس الى كراتشى وأخذ تعهدا كتابيا من السيد عبد العزيز التزم فيه بشروط أخيه السيد تركى لعودته الى البلاد ، وتضمن التعهد أولا الولاء للسيد تركى ، وعدم الاشتراك فى أية محاولات أو مؤمرات للاطاحه به ، ولاتمسك بالتزامات السلطنة تجاه الحكومة البريطانية بمقتضى المعاهدة الموقعة بينهما وبالعامل بالنصائح البريطانية . وفى الأسبوع الثانى من مايو عاد روس الى مسقط مصطحبا معه السيد عبد العزيز ، وقد رحب به السيد تركى ترحيبا حارا . وفى اليوم التالى تولى السيد عبد العزيز قيادة السرية التى رافقت روس الى المصنعة لمواجهة غزو يال سعد .

من بين الأسباب التى ساهمت فى تدهور وضع السيد تركى هى تخليه عن قبائل الغافرية التى جاءت به الى السلطة ، وهى بنو بو على والجنبه وبنو ريام . وقد حدث هذا التحول فى موقفه بعد الهجوم الذى شنّه الشيخ صالح بن على زعيم الحرث على مسقط . وهكذا أخذ السيد تركى يتملق الهناوية خوفا من قيامهم بحركة أخرى ضده ، وكانت النتيجة انه فقد حلفاءه القدماء . وقد ضاعف من هذه الاخطاء تبديده الأموال على

زعماء الهناوية والتودد اليهم متجاهلا حلفاءه ومؤيديه . وطوال صيف وخريف ١٨٧٤ احتدم القتال بين قبائل الهناوية والغافرية في عمان الشرقية والوسطى في نزوى وازكى وبركة الموز عاصمة بني ريام سكان الجبل الأخضر ، وفي أغسطس توجه للسلطان تركى بن سعيد الى المنطقة الداخلية في محاولة لوقف اراقة الدماء بين العمانيين ، ونجح في عقد هدنة مؤقتة بين اطراف النزاع وقد اثارت وساطته استياء قبائل الغافرية الذين راوا في الحل اجحافا بحقوقهم فيما يتعلق باستعادة بركة الموز التي كانت قبائل الهناوية قد استولت عليها قبل وصول السيد تركى ، ومع ذلك فقد فشل السيد تركى في حمل الأطراف على احترام شروط الهدنة، مما اثار ضده قبائل بني ريام . وقد نشب القتال من جديد في الخريف واستمر طوال الشتاء ، وقد برهنت تلك الاحداث عن عجز السيد تركى عن وضع الأطراف المتنازعة عند حدها وانتهر خصومه من رجال الدين تلك الفرصة لتأليب الراى العام عليه باستغلال تلك الحزازات في خدمة اغراضهم .

في نهاية العام ازداد وضع السيد تركى سوءا . . فقد كان ضعف السلطنة وعدم استقرار الأوضاع في البلاد قد انحدر بها الى اسوأ درجات التدهور ، هذا هو الوصف الذى اطلقه المعتمد السياسى البريطانى في مسقط على حال السلطنة في شهر فبراير ١٨٧٥ . وتعود اسباب ذلك في المقام الاول الى تصرفات السيد تركى نفسه ، فقد احاط نفسه بشلة من المتزلفين والمنفعين ولم يعتمد على الرجال الاكفاء في ادارة شئون الدولة . وكان اقرب المقربين اليه شخصا يدعى معش كان يكره كلا من السيد عبد العزيز ومایلز . وقد ذكر مایلز في رسالة الى روس عن ذلك الشخص بانه كان يائعا متجولا لقصب السكر ، وبالرغم من ان راتبه الشهري الذى كان يتقاضاه من السيد تركى لا يتجاوز ١٥ ريال الا انه جمع ثروة تربو على ٤٠٠٠٠ ريال . لم يؤيد روس اقتراح مایلز باسراء السيد عبد العزيز في شئون الحكم ، كما لم يؤيده الحاكم العام وذكر بانه من الافضل ان يتجنب المعتمد البريطانى في مسقط التدخل في شئون

أفراد الأسرة الحاكمة بل وفي شئون عمان . جاء ذلك في رسالة نورث بروتك المؤرخة في شهر ابريل ١٨٧٥ ردا على اقتراح مايلز .

وفي الأسبوع الأخير من مايو عاد السيد تركي فابلغ مايلز انه ينوي التنازل عن الحكم ومغادرة البلاد للإقامة في كراتشي بالهند ، وترك شئون الحكومة لأخيه عبد العزيز ، نظرا لانه لم يعد يستطيع أن يتحمل أعباء الحكم وتصرفات القبائل وخطورتها . وكان السيد تركي يعنى أن محاولات التوفيق التي كان يقوم بها بين أوساط القبائل تشكل عبئا عليه . فقبل اشهر قليلة كان السيد تركي قد فصل أفراد الحامية في مسقط وأكثرهم من يال وهيبة وعين مكانهم أفرادا من بنى بوحسن ، وقد بقى بعض المفصولين في مسقط ، وفي شهر مايو ثار عليه هؤلاء بعد وصول جماعة من بنى بوحسن الى مسقط للمطالبة بحصتها من المنح . وأصبح السيد تركي هدفا لنقمة رجال هاتين القبيلتين اللتين هددتا بنهب العاصمة . وقد أصيب السيد تركي بالذعر لدرجة انه في احدى الليالى تسلل من قصره ولجأ الى احدى السفن التجارية الراسية في مسقط ، وقد تمت تسوية الخلاف مع المتمردين ، غير أن جماعة يال وهيبة رفضت التسوية وغادروا مسقط في أواخر الشهر بعد أن أقسموا بالعودة الى مسقط مع عدد أكبر من رجال قبيلتهم (١) .

وفي شهر يوليو عاد هؤلاء الى مسقط بعدد يقدر ب ٥٠٠ رجل وأعلنوا أنهم قد وصلوا لخلع السيد تركي وتعيين أخيه السيد عبد العزيز سلطانا على البلاد . وقد وافق السيد تركي على جميع مطالبهم بعد أن خاف على مركزه . وقد بعث مايلز ببرقية عاجلة الى المقيم يبلغه فيها بأن الامور قد تهدورت ، وأن السلطان قد أصبح عاجزا عن السيطرة على الموقف . وغادر روس بوشهر في سفينتين البريد عند وصولها هناك بتاريخ

(١) نفس المصدر مجلد ٥ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) - رقم ١٧٦٠ المؤرخ ١٣/٩/١٨٧٥ - من هایلستر الى روس ١٤٠ و ٢٨/٥/١٨٧٥
رأس ميلة - ٨٢ و ٢٣٠ - ٨٥٠)

١٦ يوليو ووصل مسقط يوم ٢٠ منه . وقد بعث بتقرير الى حكومته عن
احدث مسقط ، وقد تسلم ردا من حكومة الهند بالامتناع عن التدخل
ومحاولة بذل ما في وسعه ووسع مايلز لاقتناع السيد تركى بعدم التنازل،
اما اذا اصر السيد تركى على قراره فقد طلبت اليهما حكومة الهند بان
يتركاه وشأنه ، وعند اجتماع روس بالسيد تركى فى مسقط تأكد المقيم
من ان السيد تركى لم يعد بالفعل قادرا على الاستمرار وبأنه قد فقد
الثقة فى نفسه . وفى تقرير روس عن وضع السلطان ذكر بان سموه يائس
ومهموم ومتأكد من انه أصبح عاجزا عن القيام بمسئولية الحكم أو
السيطرة على الموقف . وعند سؤال روس له عما اذا كان يتوقع
اضطرابات يقوم بها رجال القبائل رد بالنفى وقال بان مطالب القبائل قد
لبيت كلها وليس هناك خوف من قيامهم بأى عصيان .

لقد لاحظ روس بان السيد تركى قد أصبح اقل رغبة فى التنازل
عن الحكم مما كان عليه قبل سبعة أسابيع . ولكن روس لم يحاول اطلاقا
التأثير عليه . وبعد أن نصح روس المقيم السياسى بانتهاج نفس السياسة
سافر الى بوشهر . وبعد عشرة ايام من سفر المقيم نشب خلاف بين
السيد تركى وأخيه السيد عبد العزيز . وقد زعم السيد عبد العزيز بان
السلطان تركى قد عينه مشرفا على حاميات مسقط ، وانه لذلك قد طلب
عزل قائدى قلعتى الجلالى والميرانى واتهمهما باختلاس مصروفات الحاميتين
وبعدم الكفاءة ، كما طلب تعيين زعيمين من شيوخ بنى بوحسن مكانهما .
غير أن السيد تركى رفض اقتراح أخيه ، مما دعا السيد عبد العزيز الى
التفكير فى ترك الخدمة عند أخيه . وقد ساورت مايلز الشكوك فى
تصرفات عبد العزيز واحتمال أن يحاول كسب زعماء الهناوية ورجال
الدين فى داخلية عمان الذين أخذوا يتدفقون على العاصمة . وقد كتب
مايلز تقريرا الى روس فى موضوع رجال الحاميتين فى مسقط ، وذكر
فيه أن سبب رفض السلطان تعيين قائدين جديدين يعود الى أن قائد حامية
الميرانى رجب وهو من أصل بلوش ، معروف بأنه قاتل الامام الخليلى ،
ولهذا فقد كان رجال الدين فى عمان ناقلين عليه وكان يهددون باغتياله .
وإن السلطان فى اعتقاده لا يبالي حتى لو تمكن العمانيون من اغتيال

رجب أو أسره . وكان يقول بأن العمانيين هم الذين كانوا يحرضونه على رجب في محاولة منهم لكسب عبد العزيز إلى صفهم (١) .

وفي يوم ١٣ أغسطس صرح السيد تركي للمعتمد البريطاني في مسقط بأنه قد قرر بصفة نهائية تسليم مقاليد الحكم إلى أخيه السيد عبد العزيز كإجراء مؤقت ، وبأنه يعتزم الإقامة في جواذر ، وطلب من مايلز أن يتوسط له مع أخيه للوصول على تفاهم حول هذه المسألة . وعند اجتماع مايلز بالسيد عبد العزيز وجد عنده الاستعداد لقبول عرض أخيه السيد تركي غير أنه أشار إلى العجز في الميزانية وما تطلبه إدارة الدولة من أموال ، واستشاره حول نظام الحكم فيما لو أصر العمانيون على تطبيق نظام الإمامة في البلاد . كما طلب بتسليم القلعتين إليه . ولكي يضغط على أخيه لتنفيذ هذا الطلب اجتمع المئات من رجال القبائل في مسقط يوم ١٥ أغسطس وهددوا بنهب العاصمة إذا لم تسلم القلعتان إلى السيد عبد العزيز وقد اضطر السيد تركي إلى الإذعان وأصدر أمره بتسليم القلعتين ، ثم انسحب هو إلى السفينة « رحمانى » في المساء واستأذن مايلز في التوجه إلى جواذر على الطراد البريطاني « رايفلمان » الذى كان في مسقط في ذلك الوقت . وقد أجابه مايلز إلى طلبه وغادر السيد تركي إلى جواذر .

عند مغادرة السيد تركي مسقط كان فيها ما لا يقل عن ٧٠٠ من رجال القبائل العمانية ، ثم وصل الشيخ صالح بن على زعيم الحِمْيَر في أول سبتمبر يصحبه عدد يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ آخرين . وهكذا وجد السيد عبد العزيز نفسه محاطا بهذا العدد الكبير من رجال القبائل ، ولهذا طالب من مايلز أن يدفع له مبلغا تحت الحساب من المعونة ، غير أن

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من حكومة الهند مجلد ٦ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ١٩٦ المؤرخ ١٤/١٠/١٨٧٥ من مايلز إلى روس ١٩/٨/١٨٧٥ (رقم ٣٤٦ - ١٢٦)

مايلز لم تكن لديه الصلاحيات التي تخوله تلبية طلب السيد عبد العزيز في الوقت الذي استمر رجال الدين العمانيون يتدفقون في اعداد هائلة الى العاصمة لتعزيز موقف العناصر الثائرة واستغلال نعمتهم . وقد نصب الشيخ صالح بن علي زعيم الحرث نفسه مستشارا للسلطان عبد العزيز ، ولكن الهدف الحقيقي الذي كان يسعى اليه هو أن يتمكن من تنصيب نجل السيد عزان الشاب اماما لعمان ، وبأن يكون هو الوصي عليه . غير أن السيد عبد العزيز كانت له هو الآخر طموحاته الخاصة ، ولذلك فقد فضل أن يركب بنفسه موجة التعصب الديني .

وفي نهاية شهر سبتمبر وصل الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي الى مسقط مع رهط كبير من قومه لكي يقبض هو الآخر نصيبه من المنح والعطايا . وقد مكث ثلاثة أسابيع ، وقد عاد وفي جيبه مبلغ ١٠٠٠ ريال دفعت اليه من خزينة السيد عبد العزيز الخاوية ، كما تكلفت الخزينة مبلغ ٥٠٠ ريال أخرى نفقات إقامته هو وأتباعه . وأن الفائدة الوحيدة التي جناها السيد عبد العزيز من زيارة حاكم أبو ظبي هي أنه قد نجح في اقناع الشيخ صالح بن علي زعيم الحزب بالعودة الى منطقته . ويبدو أن زيارة زعيم الحرث الى مسقط قد اثارت حسداً وغيرة من المتطلعين الى المناصب ، ولهذا ففي الأسبوع الأول من أكتوبر شد الشيخ صالح زعيم الحرث الرجال الى الشرقية ، ربما للإشراف على مصالح أسرة آل بوسعيد في المنطقة .

وعلى الرغم من التتابع السريع للأحداث منذ سفر السيد تركي عن مسقط ، إلا أن السيد عبد العزيز لم يئأس أو يفقد الأمل نتيجة لتلك الأوضاع وظل يتحين الفرص للوثوب الى السلطة ، ولعله كان يتوقع ان يساعده رجال الدين في الوصول الى هدفه . وقد أشار مايلز في تقرير له بأن نفوذ رجال الدين في تعاضم في مسقط . فقد صدرت أوامر بحظر الرقص والموسيقى غير أن هذا الاجراء لم يؤيده الجمهور ، ولكنه بالنسبة

السيد عبد العزيز كان تنازلا حتميا للاتجاه المستحكم (١) غير أن السلطات الحاكمة في الهند لم تكن تهتم بما كان يجري في مسقط وقد أوعزت إلى روس : « انه في حالة اعلان السيد عبد العزيز نفسه حاكما على مسقط ، فإنه يتعين على الكولونيل مايلز بأن يمتنع عن التدخل (٢) وفضلا عن ذلك فقد كان مايلز نفسه قد ضاق ذرعا بأحداث مسقط حتى أنه غادرها إلى صحار في منتصف نوفمبر ، ومن صحار توجه إلى واحة البريمي ثم عاد من هناك إلى مسقط (٣) » .

وبعد أشهر ثلاثة قضاها السيد تركي في جواذر عاد فغير رأيه بخصوص تنازله عن العرش ، وعلى الأخص بعد أن أيقن بأنه لا يستطيع أن يحقق ما يريد وإنما عليه أن يقبل ما تمليه عليه الظروف ، بسبب أطماع أخيه السيد عبد العزيز التي انكشفت تماما .

في خريف عام ١٨٧٣ غادر السيد سالم كراتشي ، وفي شهر ديسمبر في نفس العام قاد هجوما مفاجئا على جواذر ، ومن هناك شق طريقه إلى فارس ثم منها إلى قشم في بداية عام ١٨٧٤ وهناك عاش يقاسي من الوحدة والكآبة معتمدا في معيشتة على المعاش الصغير الذي عينه له عمه السيد تركي ، وبقي هناك حتى شهر سبتمبر ١٨٧٥ عندما جهزه تنازل السيد تركي عن الحكم على القيام بمحاولة للاستيلاء على

-
- (١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجي (سياسي) ٣٨ المؤرخ ١٨/٢/١٨٧٦ من مايلز إلى روس ١٨٧٥/١٠/١ (رقم ٣٩٥ - ١٤٥) .
- (٢) نفس المصدر من هنفي إلى روس ١٨٧٥/١٠/٢٦ (رقم ٢٩٨) . أما عن أحداث شهر سبتمبر وأكتوبر في مسقط انظر خطاب مايلز إلى روس ٢ و ٩/١٦ و ١٥ و ١٨ و ١٨٧٥/١٠/٢٩ « ٣٩٥ - ١٣١ و ٣٨١ - ١٣٦ و ٣٩٥ - ١٤٥ و ١٥٢ - ٤١٠ و ٤٤٥ - ١٥٨ » .
- (٣) للاطلاع على تفاصيل رحلته انظر « في الطريق بين صحار والبريمي في عمان » مجلد الجمعية الآسيوية البنغال (١٨٧٧) .

السبب في مسقط ، وقد لفت السيد عبد العزيز نظر مايلز الى نشيط السيد سالم واحتمال نزوله في صور ، بأمل ان يزحف من هناك على مسقط ، وقد أوعز مايلز الى قائد الطراد « دافين » الموجود في مسقط بالتحرك للقبض على السيد سالم . وفي يوم ١٠ أكتوبر التقى الطراد بمركبين في مكان ما من ساحل الباطنة ، وكان السيد سالم في احدهما ومعه ٤٠ مسلحا ، وقد جرى به الى مسقط ووجه مايلز اليه تهمة محاولة استغلال الأوضاع في عمان ، غير أن السيد سالم انكر التهمة وذكر بأنه إنما حضر للاستفسار عن المعاش المخصص له لأنه خشي ان يتوقف عند هذا المورد كنتيجة لاعتزال السيد تركي الحكم ، غير أن مايلز أمر بتسفيره الى الهند حيث أودع في سجن قلعة حيدر اباد الهند ، وظل هنا يتقاضى معاشه الى ان توفي من مرض الجذري يوم ٧ ديسمبر عام ١٨٧٦ (١) .

كان السيد عبد العزيز في الواقع السبب الرئيسي لمتاعب السيد تركي ، وفي ٨ ديسمبر غادر السيد تركي جواذر في إحدى السفن الشراعية تصحبه حاشية صغيرة ، وفي ١٣ ديسمبر خرج السيد عبد العزيز من مسقط متوجها الى المنطقة الداخلية في عمان ، وفي ليل ذلك اليوم تسلل السيد تركي عبر الشاطئ الى مدينة مطرح ومعه نحو ٣٠٠ رجل من قبائل الفافرية وجماعة صغيرة من الوهابيين أرسلهم اليه الى صحار واستطاع بتلك القوة احتلال المدينة بسرعة . وعند وصوله الى مسقط رفض الحرس من بنى بوحسن أن يفتحوا له البوابة ، ولكن في يوم ١٩ تمكن رجال السيد تركي من احتلال منطقة المرتفات بمسقط وأخذوا يتأهبون للهجوم على قلب المدينة ، لكن السيد تركي أرجأ العملية بعد أن طاب مايلز ذلك حتي يتمكن التجار الهنود من نقل ممتلكاتهم الى السفن

(١) مرفق الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٨ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٢/٤/١٨٧٦ ، رقم ٨٩ الادارة السياسية الخارجية) ومرفق معه نسخه من خطاب مايلز الى روس ١٩/١٠/١٨٧٥ (رقم ٤٢٢ - ١٥٣) ومجلد ١٢ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٧/١/١٩ (رقم ٦ الادارة السياسية الخارجية) .

التراسية في الميناء ، وفي يوم ٢١ ديسمبر سلمت الحاميتان في مسقط
غير أن رجالها اشترطوا أن يسمح لهم بالدفاع عن الحاميتين بعشرة أيام
قبل دخول قوات السلطان ، وذلك لكي يثبتوا ولاءهم للسيد عبد العزيز .
وكان كل من مايلز وروس يتفقدان الطريقة التي استخدمها السيد تركي
لإزاحة أخيه وكانت عملاً آخرق . فقد جاء في تقرير روس إلى اتشيسون
« اننى اتفق مع الكولونيل مايلز بأن صاحب السمو السيد تركي قد تصرف
بطريقة متسرعة ومخالفة للقواعد السياسية وأنه بهذا العمل قد أغلق الباب
لأى تفاهم مع أخيه السيد عبد العزيز مما سيؤدي إلى حدوث تمرد
عليه (١) غير أنه لم يكن أى من نورث بروك واتيشيسون يهمنه شيء من أمر
هذه الصراعات المحتدمة بين أفراد أسرة آل بوسعيد ، ولهذا فقد أوعز
اتشيسون إلى روس بالتزام الحياد في ذلك الصراع إلا إذا وقع تهديد
مباشر للمصالح البريطانية (٢) » .

ويبدو أن إقامة السيد تركي في جواذر قد قوت من روحه المعنوية
وردت إليه الثقة في نفسه . فبعد هجوم قام به السيد تركي على مدينة
سمائل في داخلية عمان اضطر أخوه السيد عبد العزيز إلى إخلاء الحامية
والانسحاب إلى المنطقة الغربية لتعبئة القبائل وقد تمركز في الشرقية
ولكنه لم يوفق ، فلجأ إلى الشيخ صالح بن علي زعيم الحرث في مدينة
القابل ومن هناك بعث في شهر فبراير برسالة إلى المعتمد السياسي
البريطاني يرجوه التوسط مع أخيه لحسم الخلاف ، وقد أحال مايلز رسالة

(١) نفس المصدر مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجي (سياسي) ٣٨
المؤرخ ١٨٧٦/٢/١٨ من روس إلى اتشيسون ١٨٧٥/١٢/٢٤ (رقم
١٣٥٧ - ٣١٨) .

(٢) نفس المصدر من وزير خارجية الهند إلى المقيم السياسي
١٨٧٦/١/١١ أيضاً من مايلز إلى روس ١١ و ١٨٧٥/١٢/١٢ (رقم
٣٠٨ - ١٧٥ و ٥٢٩ - ١٨٣) ١٨٧٥/١٢/١٦ .

(٤٤ - بريطانيا والخليج / ٢) .

السيد عبد العزيز الى المقيم روس الذي رد عليه بأن التعليمات التي وصلته من اتشيسون لا تمنع المسؤولين البريطانيين من التوسط بين افراد أسرة آل بوسعيد سيما وأنه تلقى من السيد تركى رسالة مماثلة . وعلى هذا الأساس أبرق روس الى مايلز بالموافقة على الوساطة شريطة الا تلزم الحكومة بأية ضمانات وقد وقع الاختيار على قريات على بعد ثلاثين ميلا عن مسقط مكانا للاجتماع ، وفى ١٩ مارس غادر مايلز الى قريات على ظهر الطراد « نيمبل » غير أن السيد عبد العزيز عاد فغير رأيه فيما يختص بمفادته عمان لأنه يخشى لو فعل ذلك أن يقوى مركز خصومه فى التنافس على الحكم داخل عمان . وهكذا رفض مايلز يده من مسألة الوساطة وتبناها الشيخ صالح بن على زعيم الحرث ، غير أن محاولات زعيم الحرث لم تسفر عن أى نتيجة وظل السيد عبد العزيز يتنقل داخل عمان مسببا تهديدا لمركز السيد تركى .

غير أن اوضاعا أكثر خطورة بدأت تطل براسها فى الداخلية ابان النصف الاخير من عام ١٨٧٦ . فبعد أن عاد السيد تركى من جواز أخذ يحاول كسب ود خلفائه السابقين غافرية عمان ، وبصفة خاصة بين قبائل بنى بوعلى سكان جعلان ، ويدير ظهره لقبائل الهناوية وبنى بوحسن ويال وهيبة ، وأمر باعتقال الشيخ حمد بن سعيد الجحافى شيخ يال وهيبة والزج به فى السجن . وعند الافراج عن هذا الشيخ فى صيف ١٨٧٦ توجه على الفور الى المناطق الوسطى من عمان فى محاولة لتعبئة الاتحادات القبلية ضد السلطان تركى ، كما انضم اليه قبائل بنى بوحسن الدين طردهم السيد تركى ، وفى شهر سبتمبر تحرك ومعه نحو ١٠٠ رجل فأغار على بلدة السيب التى تبعد عن مسقط بثلاثين ميلا تقريبا . وبمجرد أن علم مايلز بخطة الجحافى كلف الطراد البريطانى « العرب » بالابحار الى السيب والوصول اليها قبل أن يصل الجحافى حتى يمكن نقل الرعايا الهنود وممتلكاتهم فيها . وقد أمر السيد تركى بحشد قوة كبيرة من الجيش للتصدى للجحافى واشترك أفراد من قبيلة الدروع مع تلك القوة . وفى نهاية سبتمبر تحركت قوات السيد تركى من بركا ، الا أن الجحافى وجه هجومهم على بلدة صحم ، واشتولى على سلع وبضائع من التجار الهنود قدر ثمنها بخمسة آلاف روبية هندية . وعلى الرغم من أن قوات السيد تركى

كانت ترابط في منطقة قريبة من قوات الجحافي الا أنه لم يفعل، شيئا لوقفه .
وغادر مايلز فقط على الطراد « رايفلمان » قاصدا بركا . فوجد السيد تركي
في وضع يائس وغير قادر على القيام بأي إجراء حتى لو أنه أراد ذلك . وقد
استاء مايلز من موقف السيد تركي فأبحر الى صحار ، وكان ينزل في القرى
الساحلية لتحذير التجار الهنود من الجحافي . وعاد السيد تركي الى مسقط
في نهاية الشهر بعد أن دفع ألفي ريال الى القبائل مقابل سكوتها . وفي نهاية
السنة عاد الجحافي الى مسقط رأسه ، مما دفع حكومة الهند الى أن تبعث
بترقية الى مكتب شئون الهند تبلغها في كثير من التفاصيل بانتهاج تمرد الجحافي
وعودة السلام الى ربوع عمان .

ان نجاح الجحافي قد شجع القبائل العمانية الأخرى المناوئة للنظام
وعلى الأخص بنى بوحسن وبنى رواحة والحجريين بأن تحذو حذوه . وخلال
شتاء ١٨٧٦ - ١٨٧٧ أقامت هذه القبائل تحالفا فيما بينها ولكنه كان تحالفا
مهلهلا . وانتقلت الحركة الى منطقة الشرقية حيث انضم اليها في شهر
ابريل ١٨٧٧ زعيم الحرث الشيخ صالح بن علي الذي تولى قيادة ذلك التحالف
القبلي . وفي بداية شهر يونيو وبتهريض من (مطاوعة عمان) علماء الدين
الذين كانوا ناقلين على بعض مظاهر النظام القائم في مسقط وعلى الأخص اقدام
السيد تركي على حظر تجارة الرقيق ، أعلنوا تمردهم ضد السلطان تركي،
وسبق ذلك خطاب بعث به الشيخ صالح بن علي زعيم التحالف في ٩ يونيو
الى المعتمد السياسي البريطاني في مسقط بي . جي . سي . روبرتسون ابلغه
فيه بأنه تولى قيادة تحالف من القبائل تضم الحرث والحبوس والحجريين
والعوامر ويال وهيبة وبنى رواحة وبنى بوحسن وأنه يعتزم القيام بهجوم على
مسقط وينصحه بتأمين سلامة الرعايا البريطانيين المقيمين في العاصمة .
كان روبرتسون قد تسلم عمله كمعتمد سياسي لقوة في مسقط خلفا لمايلز ولم
يكن في الواقع ملما بالتركيبات القبلية في عمان ، ولم يكن يعرف طبيعة ذلك
التحالف وقوته . ولحسن الحظ كان مايلز لا يزال في مسقط ، فقرر
روبرتسون أن يستفيد بمعلوماته وخبرته في مواجهة تلك الازمة . وقد اتضح
بأن خطة القبائل قد نظمت بدقة ، فقد ذكر السيد تركي لروبرتسون بأن كافة

العناصر القبلية التي كان من المفروض أن تقف الى جانب السيد تركى قند
تعذر عليها التحرك ، وذلك بسبب الخلافات والانقسامات التي دبت فى
صفوفها . كما لم تكن توجد أية سفينة حربية بريطانية فى مسقط ، والطراد
الوحيد الذى كان هناك قد غادرها يوم ٨ يونيو للقيام بأعمال الدورية بالقرب
من ساحل رأس الحد والبحث عن المتعاملين فى تجارة الرقيق .

وفى يوم ١٤ يونيو شوهدت طلائع قوات الغزو فى ضواحي مدينة
مطرح وقيل ذلك بساعات قام كل من روبرتسون ومايلز بجولة فى مطرح
لتحذير التجار الهنود ونصحهم بنقل ممتلكاتهم الى السفن الراسية فى
الشاطئ ، ولكن طائفة الحيدر ابادية لم تكثر بالتحذير ، لأنها كانت تقيم
داخل مدينة مسورة (١) واشيع يومئذ بأن السيد عبد العزيز يشترك مع
الشيخ صالح زعيم الحرث ، غير أن هذه الاشاعة لم تتأكد ، نظرا لأن خلافا
كان قد نشب بينه وبين الشيخ صالح ، ثم لم يسمع عنه شيء خلال الايام
القليلة التى تلت ذلك . وفى يوم ١٧ يونيو وصل السيد ابراهيم بن قيس الى
مطرح تلبية لدعوة الشيخ صالح له بالانضمام . فى يوم ١٥ يونيو عاد الطراد
البريطانى « تيرز » الى مسقط بعد أن تعرض لعطل استوجب عودته . ومن
ناحية أخرى كان السيد تركى قد تقدم بطلب المساعدة العسكرية لمواجهة
القبائل المتمردة الذين انتشروا فى ضواحي مسقط ، وتمكنوا من قطع الطرق
المؤدية الى مياه الابار التى تقع خارج العاصمة . وقد رفض روبرتسون طلب
السيد تركى للمعونة وقال بأنه ليست لديه صلاحيات للتصرف قبل موافقة
رؤسائه ، الا أنه وافق على تقديم الدعم العسكرى اذا ما هددت العاصمة
وذلك ضمن الحدود الواردة فى التعليمات المتعلقة بهذا الشأن أما فى العاصمة
فلم يكن فيها أكثر من ٢٠٠ جندي للدفاع عنها ، بينما كان عدد المتمردين

(١) طائفة الحيدر ابادية من الاوليات المترابطة فيما بينها ، وهى فرع
من طائفة الاسماعيلية ويعيش أفرادها داخل منطقة مسورة خاصة بها
ومنفضلة عن المناطق التى يقيم فيها الهنود البانان (أى البوذيت) وهى
التي عدت من الهندوك سواء فى مسقط أو فى زنجبار .

يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ رجل ، وحتى المساعدة التي كان في الامكان تقديمها الى السيد تركى لم يكن من المتوقع أن يكون لها تأثير مباشر على سير القتال ، ولهذه الاعتبارات نصح روبرتسون الهنود المقيمين في العاصمة بمغادرتها الى السفن الراسية هناك .

عند غروب شمس ١٧ يونيو بدأت قوات المتمردين تعيد تنظيم صفوفها وتتجمع في منطقة الوادي خلف العاصمة تمهيدا لشن هجومها الكبير على المدينة . وقبل حلول الظلام طلب السيد تركى من وود هاوس قائد الطراد « تيرز » اطلاق بعض القذائف على فتحة الوادي . وقد أدت تلك القذائف الغرض منها فانقضى الليل دون أن يتحرك المتمردون . في اليوم التالي انتقل الطراد الى مطرح واطلق بطلب من السيد تركى بعض القذائف على المرتفعات التي يربط فيها المتمردون . وفي الرقت نفسه أمر قائد الطراد بنقل طائفة الحيدر ابادية من داخل السور الى الميناء ، وقد قام المتمردون بنهب الاسواق بطريقة وحشية وركزوا على متاجر الهنود انتقاما من قيام الطراد بضرب تجمعاتهم ، وبعد عودة الطراد الى مسقط أطلق بعض القذائف مرة أخرى على فتحة الوادي مما كان له الاثر الحاسم على الموقف ، فقد نفذ صبر القبائل لأن غائبيتهم قد اشتركت طمعا في الفنائم التي وعدهم بها الشيخ صالح زعيم الحرث ، ولهذا بدأوا يتذمرون من الحالة ومن القصف الذي تعرضوا له حتى انهم بدأوا يفكرون في الانسحاب والعودة . وبتاريخ ١٩ يونيو حضر أحد زعماء العوامر الى مسقط وذكر أن الشيخ صالح بن علي مستعد للتفاهم ، غير أن السيد تركى رفض العرض وأصر على انسحاب المجموعات القبلية الى خارج مطرح بمسافة بضعة أميال . في اليوم التالي اصطحب قائد الطراد « تيرز » أحد المسؤولين في حكومة السيد تركى للاجتماع بالشيخ صالح في منطقة بيت الفلج على بعد ميل تقريبا من مطرح . وقد طلب زعيم الحرث ٢٠٠٠ ريال غسوى كثمن للانسحاب مع ضمان بدفع المعاشات الشهرية التي سبق أن تقرر له وللسيد ابراهيم بن قيس . وعند ابلاغ السيد تركى روبرتسون بشروط المتمردين سخر منها ونصحها برفضها ، خصوصا وأن التحالف القبلي قد بدأ يثفك وانصار السيد تركى يتدققون على العاصمة . وفي ٢١ يونيو ابلى السيد تركى الشيخ صالح زعيم الحرث صراحة انه لن يدفع له شيئا ،

وأنه حر في البقاء أو العودة الى مسقط رأسه كيفما شاء . وبهذا انتهى التمرد وأخذ رجال القبائل ينسحبون ويعودون الى مناطقهم يائسين بعد أن خابت آمالهم ، كما عاد الشيخ صالح زعيم الحرث الى الشرقية وتعرض مركزه القبلي للاهتزاز .

ساد الهدوء النسبي في الفترة الباقية من حكم السيد تركي ، ذلك أن انهيار التمرد القبلي قد أضفى شيئا من الاستقرار على الأوضاع في الداخل ، كما أن النهاية المخزية التي انتهى اليها التمرد ، كما اشار روبرتسون ، شكل ضربة قاصمة للمتطرفين منذ وفاة السيد عزان بن قيس ، ورغم كل ذلك فإن السيد تركي لم يشعر بالاستقرار . وفي بداية عام ١٨٨٠ ترددت الاشاعات عن اعتزام السيد تركي بالتنازل عن الحكم بشرط أن يوافق السيد برغش على توحيد زنجبار وعمان تحت سلطة واحدة وتخصيص معاش سخى له . وفي مارس ١٨٨٠ بعث جون كيرك المعتمد السياسي البريطاني في زنجبار بتقرير الى السلطات المسؤولة في الهند ، ذكر فيه أن القادمين من عمان يجمعون على رغبة السيد تركي في التنازل عن الحكم الذي لولا التأييد الذي تقدمه اليه والمعونات المالية التي تدفعها اليه حكومة الهند لرشوة القبائل العمانية لما بقي في الحكم يوما واحدا . ويقال بأن السيد تركي قد فقد العزم والارادة التي كان يتصف بها وأصبح عاجزا عن مواصلة الحكم . وعلى الرغم من موافقة روس على رأى كيرك في السيد تركي إلا أنه كان أقل تحاملا عليه :

« لابد من أن نضع في الاعتبار موقف العرب واعترافيهم بسياسة التفاهم والكرم التي يتحلى بها السلطان . ولو أن السيد تركي كان أكثر طموحا ونشاطا ، لربما ظل في الحكم فترة أطول . وعلى أية حال فلا بد من الاعتراف بالفضل للسيد تركي على ما أظهر من شجاعة واخلاص في علاقته بالحكومة البريطانية . وفيما يتعلق بتجارة الرقيق فقد انتهج السيد تركي سياسة تتفق والمصالح البريطانية ، كل ذلك على حساب سمعته ومركزه بين العرب . لقد اردت بهذا القول أن أؤكد بأن التنديد الذي لا مبرر له بسياسة السيد تركي ان يكون موقفا منسجما مع تقديرنا لمواقفه تلك ، وحقه في تأييد وعطف الحكومة البريطانية . غير أنه من المؤكد ، كما ذكر الدكتور كيرك ان السيد

تركى متشائم من وضعه ويؤكد دائما عجزه عن مواجهة الازمات التى يتعرض لها . ولعل ذلك يعود لضعفه الجسمائى والى القلق الذى يعانى منه باستمرار .

فى أواخر صيف عام ١٨٧٨ قام انجال الأمير سعود بن فيصل بتحريض قبائل الاحساء على التمرد على الأتراك ، مستغلين انشغال الباب العالى بالمشكلات الأوربية . وفى أواخر اغسطس تمكنت هذه القبائل من فرض حصار على الحاميات التركية فى الهفوف والعقير . كما اخذ رجال البدو ، وبصفة خاصة قبائل بنى هاجر وعجمان والعمير ومرة ، ينهبون المناطق الريفية بين القطيف والعقير . ان هذا الانفجار الذى يشبه انفجار عام ١٨٧٤ قد خلف وراءه قصصا دامية من الدمار ، الأمر الذى شجع العصابات القبلية على التمدادى فى أعمال السلب والنهب على طول المنطقة . وعلى غرار أحداث عام ١٨٧٤ امتدت موجة أعمال العنف الى البحر ، وفى شهر اغسطس هاجمت مجموعة من بدو بنى هاجر احدى سفن رأس الخيمة فى الدوحة وأرغمتها على الاتجاه الى احدى المناطق القريبة من ساحل قطر لتقل عددا آخر من أفراد القبيلة ، ثم انتقلوا بعد ذلك لأعمال النهب والسلب على الضفة الفارسية للخليج ، وقاموا بالاعتداء على بعض السفن الفارسية بالقرب من جزيرة الشيخ شعيب وعلى سفينة أخرى مجهولة الجنسية وقاموا بقتل ربانها ، ثم عادوا بالفنائم الى قطر . كذلك اقتصرت أعمال القرصنة فى نفس الفترة فيما بين البحرين والاحساء . وفى الأسبوع الثانى من سبتمبر أبحر الطراد البريطانى « فلتشر » من بوشهر بأمر روس لأجراء تحقيقات عن تلك الانتهاكات . وقد تأكد لقائد الطراد بان أعمال القرصنة قد تفاقمت بصورة لم تكن متوقعة وبأن مصدرها منطقة الظهران التى تبعد عن القطيف ببضعة أميال ، كما كان للدوحة وزبارة دور فيها وبأن شيخ النعيم لم يكن يستتر على القراصنة فحسب ، وانما كان يشرك ابنه فى تلك الأعمال ، وقد قام ابنه بالاعتداء على احدى سفن قطر وقتل ثلاثة من بحارتها ، بينما كان والده يراقب تلك العملية من الشاطئ . وبعد بضعة ايام لجأ ذلك الشيخ عند حاكم البحرين الذى زج بنفسه هو الآخر فى تلك العمليات غير المشروعة . وعلى اية حال فقد اقتصر دور حاكم البحرين على العمليات التى وقعت فى البحر . وقد قامت سفن البحرين بمطاردة القراصنة حتى

ساحل الاجساء . وحدث آن اطلقت النار على سفينة تابعة لابو ظبى واصابت
احد بحارتها بجراح .

تأكد لروس بأن الاعتداءات الوحيدة التى يمكنه اجراء فيها وفرض
تعويضات عن القرصنة التى ارتكبت هى الاعتداءات التى تقع على سفن
البحرين . وقد اوضح ذلك لحكومة الهند حيث ذكر : بأن مسئولية الاعتداءات
التى تتعرض لها سفن البحرين تقع على عاتق سكان البدعة ، والقطيف
وزبارة وهى المناطق الداخلية المواجهة للبحرين . أما فيما يتعلق بقطر
والقطيف فالحكومة التركية هى المسئولة عنها . ولا توجد أسباب تدعو
الى اتهام الولاة أو السلطات المحلية فى الأقاليم المذكورة بالتواطؤ مع
المهيمين ، الا أنه من الواضح انهم لم يتخذوا الاجراءات الاحتياطية
اللازمة لمنعها وسمحوا لتلك العصابات بأن تفرض الاتاوات على الناس
ثم تهرب الى تلك المناطق .

وكان روس لا يتوقع أن يقوم الاتراك بأية اجراءات لوقف تلك الموجة
من أعمال الاعتداء والقرصنة ، فالأتراك عاجزون عن وقف غارات قبائل
البدو على البصرة نفسها . وعلى أية حال فقد كان روس يرى بوجوب
إبلاغ الحكومة التركية عن تلك الأعمال وقد تم ذلك عن طريق القنصل
البريطانى العام فى بغداد . أما بالنسبة لسفن البحرين فقد طلب روس
من حاكمها الشيخ عيسى فرض غرامات على بحارة السفن البحرانية التى
اشتركت ، كما فعل نفس الشيء مع حاكم قطر فيما يختص برعاياه ، كما
كان يرى روس مطالبة جاسم آل ثاى بتقديم ايضاحات عن عدم القاء
القبض على القراصنة وعن السماح لهم باستخدام اراضيهم فى الانطلاق .
أما زبارة فقد كان أمرها أكثر صعوبة لأن السلطة التركية عليها لا وجود
لها ، كما رفضت حكومة الهند اعتبار حاكم البحرين مسئولاً عن تلك
الأعمال . وقد اقترح روس على الحاكم العام أنه فى حالة موافقته على
اتخاذ اجراءات ما ضد زبارة ، فلا بد ، بل ومن الأفضل ، أن يتم ذلك بمعرفة
الحكومة التركية .

فى الأسبوع الأول من أكتوبر عاد الطراد « فليشر » الى الساحل الغربى للخليج ، بعد أن قدم قائده الكابتن بريجل تقريره عن نتائج تحقيقاته فى زبارة والبحرين خلال الشهر السابق . وانفجرت أعمال قرصنة جديدة على ساحل القطيف . وبما أن روس كان متأكدا من الأتراك بأنهم لن يردوا على أى خطاب بهذا الشأن ، فقد قرر أن يتصرف قبل وصول رد حكومة الهند فى سملا . وفى يوم ١٦ أكتوبر وصل نفس الطراد الى البحرين ، وقد طلب حاكم البحرين من قائده أن يتعاون معه على مكافحة القرصنة . وعند إبحار الطراد فى اليوم التالى الى القطيف كان يصحب معه سفينة ثقل خمسين من المسلحين . وعند وصوله هناك ، شاهد العلم التركى يرفرف على رأس تنورة ، وكان يشرف على المركز ضابط برتبة عريف وأربعة جنود . وقد ذكر له قائد المركز أن الاتصالات مع القطيف مقطوعة . وقد قدم الطراد الى المركز كميات من الماء وبعض البسكويت والسجائر ، وأخذ معه الضابط ، ثم ألقى مرساته فى نقطة تبعد بمسافة ٦ أميال من خور القطيف ، وأثناء الليل تحركت قوارب الطراد وعليها بعض المسلحين وتوجهوا الى الخور فى اتجاه الحامية الرئيسية . وقد شعر والى الأتراك بارتياح لحضور الطراد لأن الحامية كانت تعج بالمتمردين ، وقام قائد الطراد بتسليمه رسالة من روس يقترح فيها على والى بالتعاون على مكافحة أعمال القرصنة داخل القطيف . وقد قبل والى الاقتراح ، وسأل القائد عما إذا كان يرغب فى أن تتركز الحملة ضد القراصنة على قبائل عمير .

فى الليلة العاشرة وصلت معلومات تفيد بأن أسطول عمير موجود فى الطرف الشمالى الغربى للخور ، وتوجه الطراد الى رأس تنورة وخلال الليل قام بسد المنفذ الشمالى على القراصنة وفى صباح اليوم التالى رسا بالطراد على بعد ثلاثة أميال من تلك البقعة . وفى مساء نفس اليوم انتقل قائد الطراد بالزورقين فى اتجاه أسطول عمير الذى كان بالقرب من الساحل ، فوجد نحو مائتين منهم على الساحل ، بينما كان عدد آخر منهم يطلق صرخات من السفن لتحذير زملائهم على الساحل .

ومن على مسافة ٧٠٠ ياردة أطلق قائد الطراد بعض القذائف على المتجمعين ، وقد رد رجال القبائل على النار بالمثل ولكن القائد ضاعف من القذائف حتى تمكن من اسكات القراصنة ثم قام بجمع السفن التي وجدها هناك وكان عددها ١٥ سفينة واتجه بها الى القطيف لتسليمها الى والى التركى . وفى ١٥ أكتوبر غاد قائد الطراد الى الدمام حيث كان من المقرر أن يلحق به زعيم سيحاح على رأس خمس سفن و ١٥٠ رجلا ، وذلك للقيام بهجوم على بنى هاجر ، وقبل وصوله الدمام تلقى رسالة من رئيس المنطقة يذكر له فيها بأن المنطقة تعج بالمشاغبيين فاصطحب القائد قواربهم الى الدمام ، واخذ فى مسح المنطقة حتى عثر على ثلاث مراكب كبيرة وأربعة صغيرة مرفوعة على الشاطئ على بعد ٤ أميال من الدمام ، وكانت اثنتان من تلك السفن تخص أهل البحرين فاصطحبهما القائد معه وقام بتدمير بقية السفن بعد أن تأكد من أنها لقبائل بنى هاجر .

فى تلك الاثناء تلقى روس رد حكومة الهند بشأن الخطوة التى يتعين عليه اتخاذها فى موضوع زبارة . وكان الرد يكلفه بتقديم الأدلة والبيانات على اشتراك زبارة فى أعمال القرصنة الى والى البصرة ، ويطلبه بفرض العقوبات على المسئولين عنها ، كما يتعين عليه أن يعرض عليه تعاون البحرين فى الاجراءات التى ستتخذ ، أما اذا رفض والى طلبه فيتعين عليه أن يفكر فى اجراء يتخذه ويعرضه على حكومة الهند لآخذ رأيها أو موافقتها عليه ، على ألا يتصور انه ليس حرا فى اتخاذ الاجراءات التى يراها كفيلة بوضع حد لانتشار أعمال القرصنة . كما اكدت له هذه الحكومة بأنها تفوضه فى اتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة لعاقبة الجناة ايا كانت جنسياتهم فى حالة تجدد أعمال القرصنة فى المنطقة والواقع أن حكومة الهند كانت ملتزمة فيما يتعلق بزبارة بقرارها الصادر فى عام ١٨٧٣/١٨٧٤ برفض الاعتراف لحاكم البحرين بحقوق السيادة على أى جزء من داخلية شبه الجزيرة . وفى شهر مايو ١٨٧٥ جرى تعزيز هذا القرار عندما ذكر روس للمسئولين فى الهند أن حاكم البحرين يحاول مساعدة سكان زبارة بالمال والسلام . وقد بعث اتشيسون بخطاب الى المقيم طلب فيه أن يوضح لحاكم البحرين الشيخ عيسى بانه اذا استمر فى

الاشتراك فى أعمال محظورة تتعارض مع سياسة حكومة الهند فانه سوف يعد مسئولاً عن ذلك وبأن الحكومة البريطانية سوف تكون فى حل فى اتخاذ ما تراه ضرورياً من التدابير فى ذلك الشأن . وقد صادق مجلس شئون الهند على مضمون خطاب اتشيسون رغم أنها اعتبرته موقفاً مجحفاً . فقد أشار الكولونيل تى . اوين الذى خلف كيه بعد أن أحيل الأخير على المعاش سنة ١٨٧٤ ، كسكرتير للجنة السياسية والسرية الى أن اقتراحات اتشيسون تبدو قاسية بالنسبة لحاكم البحرين ، الذى يعتقد أن حقوقه فى داخلية شبه الجزيرة حقوق مشروعة ، غير أن وزير الدولة لشئون الهند كانت لديه عدم الرغبة فى إلغاء تلك القرارات بعد صدورها من حكومة الهند ، لأن الظروف كانت تبررها الى حد كبير كما لم يحاول سالسبورى أن يلقى تلك القرارات التى أصبحت منذ ذلك الوقت السياسة البريطانية المعلنة بالنسبة لزيارة .

فى يوم ٢٢ أكتوبر غادر روس بوشهر الى البصرة على سفينة البريد يرافقه الطراد « فيلتشر » وفى يوم ٢٤ اجتمع بالوالى ثم عاد فاجتمع به يوم ٢٦ أكتوبر الا أن الاجتماعين لم يسفرا عن أية نتائج ايجابية . فقد أوضح الوالى أنه لابد أولاً من التأكد من صحة المعلومات التى اذلى بها قائد الطراد قبل اتخاذ قرار فى الموضوع . ثم استطرد متجاهلاً أن قائد الطراد هو الذى قام بفك الحصار عن حامية القطيف وبذلك انقذ أرواح الحامية وبأنه لم تكن ثمة حاجة الى تدخل الأسطول البريطانى لاعادة النظام الى الاحساء أو الى أية منطقة أخرى من المناطق التابعة للأتراك . وكان من الواضح أن عبد الله باشا وهو من المتطرفين الدينيين يكن كراهية شديدة للبريطانيين كان يتشكك فى نوايا الانجليز من الاجراءات التى يتخذونها فى مجال مكافحة القرصنة داخل مياه الاحساء . وعلى أية حال فقد كان لعبد الله باشا تصورات الخاصة بالنسبة للمشكلة ، فقد جاء فى تقرير لروس حول هذا الموضوع بعد مغادرته البصرة . فعلى حين تبذل الحكومة البريطانية مساعيها لمكافحة القرصنة ومعاقبة أصحابها ، فإن الوالى التركى على ما يبدو يحاول استغلال اجراءات الحكومة البريطانية لفرض الحكم التركى على زيارة وعلى غيرها من المناطق

الساحلية في نجد وقطر التي كانت تتمتع بشبه استقلال ، وبعد أيام قليلة على سفر روس من البصرة ذكر عبد الله باشا لمساعد القنصل البريطاني في البصرة بأنه على الرغم من حرصه على مكافحة القرصنة في الأحساء ، إلا أنه يتوجب عليه أولاً قمع التمرد الذي نشب هناك ضد الأتراك ، ولما كانت القرصنة قد جاءت نتيجة مباشرة للتمرد فإنه قد قرر التوجه بنفسه إلى الأحساء حيث ينوى أن يقيم حاميات عسكرية على امتداد المناطق الساحلية . وعند سؤال مساعد القنصل عن حدود المناطق التي ينوى إقامة الحاميات فيها أجاب بأنه لا يدري وأن ذلك يتوقف على زيارته للأحساء ، ولكنه أكد بأنه سوف يقيم حاميات رادعة في كل من الهفوف وأنقضي ، ويرابط في كل منهما ما لا يقل عن خمسمائة من الجندرية وآلف من الجنود النظاميين .

وبعد أسبوعين من عودة روس إلى بوشهر تلقى تعليمات تفيد بأنه قد صرف النظر عن فرض عقوبات على أهل زيارة ، لأنهم قد عوقبوا بما فيه الكفاية . ففي أول نوفمبر تلقى قبطان الطراد البريطاني « العرب » الذي كان يقوم بأعمال المراقبة في مياه البحرين تلقى معلومات تفيد أن نحو ١٠٠٠ رجل من قبائل بني هاجر ومرة والمناصر قد فرضوا حصارهم على زيارة . وفي ٢ نوفمبر أبحر الطراد إلى قطر ، ثم منه في اليوم الثاني إلى خور حسن القريبة من زيارة ، ولكنه وجد أن الهدوء يسود المنطقة . وبعد عودته إلى البحرين طلب منه الشيخ عيسى العودة إلى زيارة بعد أن تلقى حاكم البحرين معلومات عن وجود ناصر بن مبارك وجاسم آل ثاني فيها ، غير أن قائد الطراد رفض طلب الشيخ عيسى وقال بأن التعليمات التي في جوزته تقصر مهمته على الدفاع عن البحرين فحسب لكن بعند يومين قام الاثنان ناصر بن مبارك وجاسم آل ثاني بهجوم على زيارة بقوات كبيرة من القبائل التابعة لها وقد قاما بتدمير البلدة . وقد حال سوء الأحوال الجوية دون وصول معلومات عن ذلك الاعتداء إلى المقيم قبل ١٤ نوفمبر . وفي يوم ١٥ منه أقبل به الطراد « تيرز » ووصل إلى البحرين في ١٧ نوفمبر ، وقد اجتمع به حاكم البحرين وطلب منه العمل السريع لانقضاء مكان زيارة وعند وصوله إلى زيارة كان هناك جاسم آل ثاني الذي كان

يعسكر بنجو ألفى رجل من اتباعه ووجد البلدة وقد تحولت الى انقاض .
وكان نحو ٥٠٠ من قبيلة النعيم محاصرين داخل الحدى القلاع . غير أن
روس رأى عدم التدخل فى صراعات لا ناقة له فيها ولا جمل . الا انه
على اية حال قام بتحذير جاسم آل ثانى وطلب منه ابلاغ تحذيره الى
ناصر بن مبارك بأن أى هجوم يقومون به على البحرين سوف يرد عليه
بقوة . ومن زيارة أبجر روس الى رأس تنورة حيث كانت السفينة التركية
المسلحة فى الميناء فقام بتسليم برقية مرسلة من عبد الله باشا وصلته عن
طريق القنصل التركى فى بوشهر . وقد طلب عبد الله باشا فى برقيته
من والى القطيف إبحار السفينة المسلحة الى زيارة لاعادة النظام الى البلدة
وتحذير جاسم آل ثانى من القيام باعتداء على البحرين . فى الأسبوع
الثانى من نوفمبر وصلت السفينة « الاسكندرية » الى زيارة وكانت تقل
٢٥٠ جنديا . كان النعيم حتى ذلك الوقت لا يزالون محاصرين وقد نجح
قائد السفينة الإسكندرية من ترتيب هدنة بين النعيم من جهة وبين جاسم
آل ثانى ومبارك من جهة أخرى . كما أخذ تعهدا من الزعيمين بعدم الاعتداء
على البحرين ، وقد وافق غالبية النعيم على مصاحبة جاسم الى الدوحة ،
بينما طلب البقية التوجه الى البحرين .

وعلى الرغم مما أبداه روس من الأسف على ما تعرضت له زيارة من
تدمير ، الا أنه تصور بأن البحرين قد تستفيد من ذلك الحادث حتى لو
أدى الى امتداد السيادة التركية على الساحل الغربى لقطر فى خطاب
له الى حكومة الهند ذكر روس : « بأن اقامة مركز تركى منظم فى زيارة او
فى المنطقة القريبة فيها سوف يكون اجراء حاسما لوضع حد لمخاوف
البحرين التى ظلت تعاني منها عدة سنوات والتى كان يقف وراءها اشخاص
مثل ناصر بن مبارك . وقال روس بأن وجود السلطة التركية فى المنطقة
قد لا يمنع من وقوع أعمال القرصنة فى المياه البحرية ، كما لا يمنع من
نشوب حركات تمرد فى الاحساء كالذى وقع فى ديسمبر ١٨٧٨ . غير
أن مثل هذه الانتهاكات للأمن سوف تكون فى متناول المراكم التركية
القريبة ، كما ذكر عبد الله باشا ، وعلى العكس من ذلك كما يقول روس
فقد يودى الى انفجار أوسع لأعمال القرصنة فى نهاية الشهر اشترك

مقصود بن مناخر أحد شيوخ عجمان ، وزايد بن محمد شيخ بنى هاجر
فى الاستيلاء على سفينة بحرانية واستخدمها فى مهاجمة احدى السفن
بالقرب من ساحل القطيف واستوليا على ما فيها من بضائع يقدر ثمنها
بالفى روبية . وخلال احدى عمليات القرصنة شوهدت نحو عشر سفن
تركية قريبة من مكان القرصنة وكان عليها بعض الجنود المتوجهين من العقير
الى القطيف ، الا انها لم تتخذ أى اجراء ضد القراصنة ، ولم ترد حتى على
نداء المساعدة الذى أطلقه ركاب السفينة المعتدى عليها .

وفى الأسبوع الثانى من يناير ١٨٧٠ تلقى الكولونيل جى . بى .
نيكسون الذى خلف هريرت فى منصب المعتمد السياسى والقنصل
البريطانى العام فى بغداد تعليمات من الهند بوجوب اثاره هذا الموضوع
مع السلطات التركية واعطائها الخيار بين أن تتولى هى بنفسها اتخاذ
الاجراءات ضد زايد بن محمد الذى كان يتخذ من الظهران ملجأ له ، أو أن
تسمح للحكومة البريطانية باتخاذ مثل ذلك الاجراء . غير أن نيكسون بدلا
من العمل بتلك التعليمات طلب من الباب العالى الموافقة على أن تقوم
احدى السفن الحربية البريطانية بالاجراءات اللازمة لقمع اعمال الشغب ،
كما ابرق فى الوقت نفسه الى لايارد فى القسطنطينية يطالبه بأن يقترح
على الباب العالى أن تتولى السفن البريطانية مهام حفظ الأمن فى سواحل
الاحساء . وكان رد عبد الله باشا على اقتراح نيكسون انه كلف احدى
السفن الحربية التركية القيام بدوريات على ساحل الاحساء . كما بعث
بتعليمات مشددة الى متصرف الاحساء باتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء
على نشاط القراصنة . وبعد ايام حصل لايارد على تأكيدات من الباب
العالى بتكليف احدى أو كلتا السفينتين التركيتين « الاسكندرية »
« برصنة » غير أن تلك التأكيدات لم تكن فى مستوى الاجراءات . وفى
منتصف يناير هاجمت قوة تركية فى القطيف قرية الحسين على بعد
خمسة أميال من الظهران وقامت بتدميرها . أما السفينة التركية الحربية
التي كان من المقرر أن تبحر الى ساحل الاحساء فلم تتحرك بسبب اصابة
محركها بمطرب .

أن انتصار زايد بن محمد وعجز الحكومة التركية قد شجعنا بشي

هاجر على الاستمرار فى اعمال القرصنة . فقد هاجمت عصاباتا سفينتين بحريتين بالقرب من القطيف ونهبتهما ، ثم توجهوا بعد ذلك الى ساحل الحسين واصلوا انضمامهم الى زايد بن محمد الذى كان لا يزال مقيما فى الظهران . وقد قام الجميع بامتطاء السفن للبحث عن ضحايا جدد ، وفى بداية ١٤ فبراير بعث بروس ببرقية عاجلة الى الحكومة الهندية فى كلكتا يناشدها اتخاذ الاجراءات لقمع القرصنة خوفا من أن تتخذ ابعادا خطيرة فى المنطقة ، وقد اقترح مطالبة الاتراك باتخاذ الاجراءات لتأديب بنى هاجر ، والموافقة على اية اجراءات قد تتخذها السفن البريطانية فى هذا السبيل بهدف اقرار النظام فى المنطقة .

وفى اليوم التالى تلقى رد الحاكم العام « . . رجاء اصدار التعليمات الى « سبارتان » للقيام بدوريات عبر ساحلى القطيف والبحرين ، مع العمل على تنفيذ بنود المعاهدة الخاصة بحماية البحرين . واتخاذ الاجراءات اللازمة لقمع القرصنة وفرض العقوبات على الذين ينتهكون حرمة السلام ايا كانت جنسياتهم وبشرط الا تمتد الاجراءات الى الاجزاء الداخلية ، واتصلوا بالمستول البريطانى الموجود حاليا بالبحرين ، اذا تتطلب الامر ذلك .

فى ١٩ فبراير بعث روس بمساعدة الكابتن دوراند الطراد الى البحرين . ثم بعد خمسة ايام انزل الطراد سبارتان وحدة من الكتيبة البحرية التى ترابط فى جاسك ، غير أنه قبل وصول هذه القوة تعرضت البحرين لغارة قامت بها مجموعات من بنى هاجر وفى ١١ فبراير هاجم نحو ثلاثون مسلحا من هذه القبيلة قرية بالقرب من المنامة ، وقتلوا احدى المواطنين ثم فروا ومعهم ٢٥٠ خروفا . وكان حاكم البحرين متاكدا من أن ناصر بن محمد هو المحرض والمدير لتلك الغارة ، وعند وصول الكابتن دوراند طلب الشيخ عيسى منه أن يأذن له بارسال سفينة خاصة لشن هجوم على بنى هاجر فى الظهران واسترداد المروقات منهم ، وعندما رفض دوراند طلب حاكم البحرين عاد الشيخ عيسى فسأله عما اذا كان يمكنه الاتصال بالاتراك مباشرة حول استرجاع حقوق أهل البحرين . فقرر أن

دوراند عارض ذلك رغم اعتقاده أن شيخ البحرين كانت له اتصالات بالفعل مع الأتراك ، وعند إبلاغ روس بطلب حاكم البحرين ، أبدى روس تعاطفا معه ، وبالتالي فقد طلب من حكومة الهند اتخاذ الإجراءات ضد بنى هاجر . وقد وافقت حكومة الهند على اقتراحه وكلفته بأعداد خطة للعمليات البحرية الممكن اتخاذها من منطلق حق الحكومة البريطانية في اتخاذ مثل تلك الإجراءات ، وتنفيذا لذلك اقترح روس القيام بمسح شامل للمناطق التي يعتقد أن القراصنة يأوون إليها من الأحساء ويتخصص سفينه واحدة للقيام بدوريات مراقبة لساحل البحرين . وقد أقر الحاكم العام الخطة المقترحة مشروطا بعدم القيام بأية عمليات داخل المنطقة تتعدى مدى مدفعية الأسطول .

وقد رأى الكولونيل نيكسون أن مقترحات روس بشأن تأمين الملاحة في مياه الأحساء وقطر والبحرين مقترحات مبالغ فيها . ففي رسالة بعث بها نيكسون الى لايارد في بداية شهر مارس حول عمليات القرصنة الأخيرة ذكر فيها ، بأنها حالات متفرقة نتجت عن التمرد الذي وقع في الأحساء ، وانها ليست من النوع الخطير السابق ، وأضاف نيكسون بأن مخاوف روس وحاكم البحرين من تلك العمليات لم يكن لها ما يبررها . فلقد كان نيكسون يحث الحكومة التركية دائما على اتخاذ اجراءات ضد تلك المخالفات وبأن الحكومة التركية قد استجابت لطلبه عندما قامت بالهجوم على قرية الحسين في الظهران وتدمير معقل القراصنة فيها . وقال نيكسون بأن مخاوف حاكم البحرين موقف يتسم بالطيب ، نظرا لأن الشيخ عيسى يتمتع بالحماية البريطانية بموجب المعاهدة وذلك يكفي في حد ذاته ، وإن ليس ثمة كما هو واضح ، ما يحمل حاكم البحرين على المطالبة بشن هجمات على القراصنة في الأراضي التركية ، وأكد نيكسون بأن روس عندما اقترح على المسؤولين مطالبة الحكومة التركية بالموافقة على أن يتولى الأسطول البريطاني مطاردة القراصنة في مياه الأحساء في حالة غياب الأسطول التركي ، لم يكن يضع مسألة السيادة التركية في اعتباره . وأوضح نيكسون في مذكرته الى لايارد بأن يضع في اعتباره أن احتلال الأتراك للمنطقة الرئيسية من شبه الجزيرة ابتداء من الكويت

حتى زبارة ، قد وضع القبائل الساحلية الصغيرة فى هذه المناطق تحت سيطرتهم تلقائيا كما غدت كافة المصالح على ساحل نجد مرتبطة بوجودهم وأخيرا قال نيكسون : باننى قد سبق أن أدليت بوجهة نظرى فى هذا الشأن . . . ولكن أستنتج من اجراءات المسؤولين البريطانيين فى بوشهر ، أن هذه الحقيقة قد غابت عن تفكيرهم .

ويبدو أن نيكسون من خلال هذه الاستنتاجات وبصفة خاصة امكانيات الأتراك فى مكافحة القرصنة على ساحل الأحساء ، كان يتجاهل ما تقوله التقارير التى كان يبعث بها اليه روبرتسون مساعده فى البصرة ، فقبل أسبوعين كان روبرتسون قد أبلغه على سبيل المثال بأن الاجراء الذى اتخذه الأتراك ضد القراصنة فى قرية الحسين لم يردع رلقراصنة أو بالأحرى. يفشى على نشاطهم الذى يذهب ضحيته الأبرياء وأن هدف الأتراك من هذا الاجراء هو النهب واستعراض القوة، وعندما اتصل روبرتسون بعبد الله باشا حول موضوع القرصنة ومطالبته باتخاذ اجراءات تأديبية فان الوالى قد ذكر بأنه لا يعرف أى شىء عن الموضوع . وبالتالي فمن العبث كما ذكر روبرتسون لنيكسون فيما بعد ، أن تتوقع الحكومة البريطانية اجراءات فعالة من الوالى الذى يعتقد بأن أعمال القرصنة فى المياه التركية موضوع خارج عن اختصاصه ، ويتحدث فى مجالاته الخاصة بمنتهى الصراحة عن رأيه فى البريطانيين ، فضلا عن أن عبد الله باشا قد أصيب بالخوف وأنه غير محبوب لآمن العرب ولا حتى من الأتراك .

استاء ليتون كثيرا من مضمون رسالة نيكسون الى لا يارد فكتب ينتقده :

« اعتقد أن نيكسون لا يعرف شيئا عن شئون المنطقة التى يتحدث عنها وأن الآراء التى عبر عنها فى رسالته الى سفير صاحبة الجلالة فى القسطنطينية مشكوك فى صحتها ، أن المشكلة التى تعترضنا فيما يختص بأعمال القرصنة وغيرها من الاعتداءات أنها تقع داخل المياه الاقليمية للأتراك

أو قريبا منها • واعتقد أن الكولونيل نيكسون على ما يبدو أدرك هذه الحقيقة • وبالإضافة إلى كل هذا فإن هذا المسئول البريطاني لا يزال يتصور بأن القرصنة الأخيرة كانت نتيجة للنزاع بين قبائل داخلية نجد والبحرين • غير أن الكولونيل روس لا يشاطره هذا الرأي فهو خير بهذه المناطق كما توجد تحت تصرفه امكانيات كثيرة تمكنه من الحصول على معلومات أوفى •

وعلى حد اعتقاده لم تقع أية نزاعات قبلية كتلك التي يشير إليها روبرتسون وأن المخالفات التي ارتكبت كانت معظمها من فعل عصابات معروفة مهنتها القرصنة وهدفها هو السلب والنهب • والاعرب من ذلك أن روبرتسون قد ذكر للكولونيل نيكسون أنه لم تقع أية اضطرابات في داخلية شبه الجزيرة على الإطلاق ، غير أنه إذا لم تتخذ الإجراءات الدفاعية على منطقة الساحل الغربى ، فمن المحتمل أن تمتد الاضطرابات إلى داخلية شبه الجزيرة •

« لم يستجد شيء كما ذكر روس يستوجب أيضا توضيحات خاصة بشأن المخالفات التي يأتيها بنو هاجر وشركاؤهم ، عدا أن هذه المخالفات هي أكثر أعمال القرصنة جرأة • ومن المعروف منذ عدة سنوات أن هذه الجماعة تمارس ما شاءت من أعمال القرصنة والاعتداءات دون أن تنال ما تستحقه من عقاب • وقد درج أفراد هذه العصابة على التربص بضحاياهم على سواحل البحر • وقد سبق لهم ممارسة هذا النشاط في كل من ساحل قطر وخور العديد ، ولكنهم بعد أن تم تدمير قواعدهم في خور العديد نقلوا نشاطهم إلى السواحل التركية القريبة من القطيف ، ففي هذه المناطق يستطيعون ممارسة نشاطهم في أمان ومكاسب كبيرة وقد شجعهم على الاستمرار في ممارسة هذه الأعمال غير المشروعة أفلاتهم من العقاب • فإذا لم تتم معاقبة الرؤوس المدبرة لهذه العصابة واسترداد الأموال التي اغتصبوها فلن تنعم المنطقة بالأمن والسلام • وأنه لأمر يدعو إلى الأسف أن مسئولية تلك الاعتداءات تقع على الأتراك أو على المسئولين المحليين ، سواء عن ضعف في السلطة أو نقص في الصلاحيات لاتخاذ الإجراءات الفورية لردع تلك

المصائب أو فى قبول اعتذاراتهم عن الاضطلاع بمسئوليتهم فى تلك
الحوادث » .

أن أكثر ما استفز اللورد ليتون فى ملاحظات نيكسون هو محاولته
رسم حدود السيادة الفعلية للاتراك على الجانب العربى للخليج . فهذا
الموضوع بالاضافة للمسئولية البريطانية فى المحافظة على الأمن فى المناطق
العربية للسلطة التركية هى الموضوع الذى كان يستأثر بأهتمام الحاكم
العام منذ بضعة أشهر . وفى أغسطس السابق طلب نيكسون من لايارد
بأن يصدر تعليمات الى المقيم بأحالة أى خلاف مع السلطات التركية فى
الأحساء بشأن الاعتداءات البحرية فى مياه سواحل شبه الجزيرة اليه فى
بغداد . وذكر أيضا بوجوب اعتبار الاتراك مسئولين مسئولية كاملة عما
يفع من اضطرابات وأخلال بالأمن فى داخلية شبه الجزيرة العربية وبأن
يتمين على المقيم أن يتحاشى اتخاذ اجراء منفرد . الا أن نيكسون مع ذلك
كان يعارض من حيث المبدأ التدخل فى شئون القبائل العربية فى شبه
الجزيرة أيا كان ذلك التدخل ما لم يتم بالتعاون مع السلطات التركية هناك
وذكر : أن الاتراك مستعدون للتعاون اذا طلبت منهم ذلك . وقد وافق
لايارد على آرائه هذه واقترح على سالسبورى العمل بموجب مقترحات
الحاكم العام واعتبار الاتراك مسئولين عن أعمال القرصنة والأخلال بالأمن
التي تقتربها القبائل العربية ضد رعايا الحكومة البريطانية ضمن الأراضى
الخاضعة لسيادة الباب العالى .

أحال سالسبورى المقترحات الى مكتب شئون الهند ، ثم أجالها
المكتب بدوره الى حكومة الهند الا أن أى . سى لايل الذى حل محل
أتشيسون فى وزارة الهند الخارجية أهملها وذكر بأن الساحل الغربى
للخليج وساحل الاحساء من الموضوعات التى رسم حدودها ، فالأول يمتد
بمعناه الواسع من المناطق القريبة للبصرة الى رأس الحد ، أما الثانى فمن
المحتمل أنه يبدأ من نقطة تقع غير بعيدة من الكويت وينتهى عند نقطة قريبة
من جزيرة الدمام وتساءل لايل عما اذا كان نيكسون ولايارد يعرفان شيئاً
عن موضوع أحالة الخلافات مع شيوخ الهند وسلطان مسقط الى والى بغداد
وحتى اذا افترضنا أنهما يعرفان بأن مقترحاتهما ذات طابع محدود ، فما هى

المناطق التى يدعى الباب العالى بالسيادة عليها كما ذكر لايارد ؟ فلا بد أولا من تحديد هذه النقاط وحتى يمكن تقييم أهمية تلك المقترحات . ولهذا بعث لايال الى كل من نيكسون وروس فى شهر ديسمبر بخطاب يطلب آراءهما حول حدود السيادة التركية على الساحل الغربى للخليج ، وفى الاجراءات التى يستوجب اتخاذها اذا تعرض الأمن فى الخليج لحملات القرصنة التى تنطلق من الاراضى الخاضعة للاتراك وعجز الاتراك عن مواجهاتها أو وضع حلول لها . كما طلب لايال من المسئولين البريطانيين بأن يدليا برأيهما حول مدى تأثر كل من المصالح البريطانية والفارسية فى الخليج ، فى حالة الاعتراف للاتراك بحقوقهم والتزاماتهم على الساحل العربى ، وبصفة خاصة لو نتج عن مثل ذلك الاعتراف ازدياد فى القوة البحرية التركية فى المنطقة (١) .

غير ان نيكسون رد على استفسارات لايال بآراء لم تكن شافية : ففى الوقت الذى اعترف بعجز الاتراك عن المحافظة على الأمن فى المناطق العربية الخاضعة لهم أشار الى أن الوجود التركى فى الأحساء قد ساعد على وقف توسع الوهابيين لا فيما يتعلق بنجد وحدها بل وفيما يتعلق بالهند . كما عاد فألح الى اقتراحه السابق فى شهر مارس ١٨٧٦ بأخضاع كل من ساحل الهدنة ، ومسقط لتبعية الحكومة البريطانية ، وقال بأنه اذا لم يتحقق ذلك فلن تتوفر الاسس القانونية للبريطانيين لمقاومة التوسع التركى فى مسقط وساحل الهدنة أما روس فكان زده أكثر ايجابية حيث أشار فى مستهل خطابه الى الخطأ الذى وقع فيه القنصل العام فى اعتقاده . بتدخل بريطانى سابق فى شئون قبائل الأحساء والى اعتبار لايارد بأن الحكومة البريطانية كانت تعتبر السلطات التركية مسئولة عن الاضطرابات التى تتعرض للرعايا البريطانيين المقيمين فى الاراضى التركية

(١) الخطابات والمرفات السياسية والسرية مجلد ٢٢ مرفق للخطب الخارجى ١٢٧ المؤرخ ١٨٧٩/٥/٢٢ من لايال الى روس والى نيكسون ١٨٧٨/١٢/١٧ (رقم ٢٥٥ و ٢٥٦) .

وممتلكاتهم . وكان روس يعتقد بأن نيكسون قد ضم قطر الى أراضي الأحساء . عند اشارته الى التدخلات البريطانية السابقة الأمير الذي يحملنا على تصويب رأيه . غير أنه لا يمكن اعتبار قطر من ضمن أراضي الأحساء لا من الناحية الجغرافية ولا من الناحية السياسية . وأوضح روس بأن الاحتلال التركي للأحساء معناه فرض السلطة التركية على كل من القطيف والعيقر ولكن ليس على قطر نظرا لاختلاف طبيعة الوجود التركي في قطر عنه في المناطق سالفة الذكر كما أن تحقيق الاحتلال قد تم بوسائل أخرى ، بمعنى أنه تم تلبية لدعوة من زعماء وشيوخ الدوحة ، وبالتالي فلابد من رسم خط فاصل بين الأحساء وقطر حيث انحصر الوجود التركي على الدوحة فقط والمناطق المواخمة لها على الرغم من أن الأتراك يحاولون تمويه هذه الحقيقة .

« قد تتصور الحكومة التركية ، وربما كان لتصورها هذا بعض الأسباب ، أن وجودها الفعلى على الجزء الساحلى من قطر يعطيها الحق فى فرض سلطتها على امتداد المنطقة الواقعة بين قطر والدوحة . غير أن مثل هذه الادعاءات قد تمس من ناحية أخرى الحقوق والالتزامات البريطانية على الساحل المذكور . غير أن الحكومة البريطانية لاتزعم بوجود اتفاقات تسمح لها بالأعتراض على ممارسة الأتراك سلطاتها الاقليمية على المنطقة ، ولا توجد أمام بريطانيا أسس أخرى تبني عليها اعتراضها . لقد كنا نحن الذين مهدنا الطريق لأقامة النفوذ التركى بعد أن أخذنا نتخلى تدريجيا عن ممارسة الإشراف والسلطة المباشرة على ذلك الجزء من ساحل شبه الجزيرة العربية وكان هذا سببا فى الظروف التى تمر بها المنطقة الآن كما لم تظهر الى الوجود سيطرة لدولة أخرى فى المنطقة تحل محل البريطانيين . ومن الواضح ان هذه الأوضاع غير مستساغة ولا يمكن السماح لها بأن تستمر دون ان تتسبب فى عواقب وخيمة وأصبح وجود نوع من المسئولية من الأمور الواجبة والضرورية » .

وبما أن الحكومة البريطانية لم تعترف لحاكم البحرين بحقوق فى تربية ونصحته بالكف عن التدخل فى شئون داخلية شبه الجزيرة العربية ،

فلم يعد ثمة مبرر كما يعتقد روس لاعتراضنا على الوجود التركي على امتداد الساحل القطري حتى الدوحة (البدعة) (١) .

ويستطرد المقيم فيقول : « بأن ثمة حدودا للحقوق والمسئوليات البريطانية لا يجوز للحكومة البريطانية أن تتعدها فيما يتعلق بالتوسع التركي أو السلطة التركية في المنطقة : وهذه الحدود كما يبدو لى تمتد من البدعة التى هى أقصى نقطة على الساحل يمكن أن تصل اليها الاجراءات البريطانية كما اعتقد أن الوكرة وهى منطقة متاخمة للبدعة تعتبر منطقة داخلية فى البدعة ، وبالتالي يشملها النفوذ التركى المعترف به أما الحدود الجنوبية لهذه المنطقة فانها تقع على درجة ٢٥ شمالا من خط الطول ثم الى الجنوب من تلك المنطقة تشكل « العديد » أول منطقة أهلة بالسكن .

وقد تأكد بالفعل كما أشار روس ، أن العديد تدخل ضمن أراضى شيخ أبو ظبى وبالتالي فهى ليست جزءا من قطر ، كما أن الأتراك لم يحاولوا من جانبهم تأكيد سيادتهم عليها . وقد لخص روس حدود السيادة التركية الفعلية على الساحل الغربى كما يلى « المنطقة الممتدة من البصرة الى العديد تشكل المنطقة الساحلية المعترف بالسلطة السياسية والادارية لتركيا عليها ، وفى القطيف والعقير توجد للأتراك حاميات وجهاز ادارى ، أما فى البدعة على الساحل الشرقى من رأس قطر فان السلطة التركية سلطة قوية وأن لم تكن منتظمة ، اما المنطقة الواقعة بين العقير والبدعة فلم يحاول الأتراك

(١) فى فترة من الفترات وجدت هناك نوعا من العلاقات المعقدة الى حد ما فيما بين البحرين وساحل قطر عموما ناتجة عن وضعها المشترك ازاء أمير نجد . وفى تنظيم تلك العلاقات لعبت الوساطة البريطانية دورها وأن احتلال الأتراك للاحساء ومحاولاتهم اخضاع نجد عن طريق تدمير سلطة ونفوذ الأتراك ، وقد اعفى شيوخ البحرين عمليا من التزاماتهم فيما يتعلق بدفع الزكاة (أو ابتزازها) للوهابيين وبأن الاتفاقات التى اجريت يمكن اعتبارها فى الوقت تدابير ملفاة ومن غير المحتمل تجديدها .

فرض سيادتهم أو ممارستها عليها . وإذا افترضنا أن ذلك الوضع لم يكن مستمرا فإن الخطوة السليمة أمام الحكومة البريطانية كما يعتقد روس هي فتح حوار مع الباب العالي بهدف رسم حدود السيادة ومناطق النفوذ لكل دولة وتحديد مسؤولياتها في منطقة الساحل العربى . أن المطالب التركية الغامضة فيما يتعلق بسيادتها في شبه الجزيرة عموما قد يمنعها من الموافقة على حدود واضحة المعالم ، ورغم ذلك كما يرى روس لا بد من المحاولة ، ويقترح بان توجه الحكومة البريطانية الدعوة الى الباب العالي لننى يحدد بدقة المنطقة الساحلية التى هى على استعداد للاضطلاع بمسئولية السيادة عليها ، تمهيدا للقيام بالاجراءات الفعالة للمحافظة على الأمن والنظام فى تلك المنطقة ووضع حد للمخالفات البحرية . وبالمقابل تقوم الحكومة البريطانية بدورها بتحديد طبيعة وحجم المصالح البريطانية فى الساحل الغربى والمناطق الأخرى التى تتولى مسؤولياتها كساحل الهدنة بما فى ذلك خور العديد وأرضيل البحرين .

انتقل المقيم السياسى بعد ذلك الى بحث الاجراءات التى يتعين على الحكومة البريطانية اتخاذها فى حالة عجز الأتراك أو عدم رغبتهم فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لردع قطاع الطرق أو مر يمارس الجرائم فى المناطق الخاضعة للأتراك ، فأعرب عن اعتقاده الجازم بحق الحكومة البريطانية فى التصدى لتلك الأعمال ايا كانت المناطق التى ينطلقون منها لممارسة أعمالهم وقال :

« لا توجد فى جميع السجلات أدلة على أن النداءات التى وجهتها الحكومة البريطانية للأتراك فى هذا الشأن قد أسفرت عن نتائج مرضية ، وبهذه العبارة كان روس يسخر ولو بصورة غير مباشرة من موقف نيكسون كما أوضح فى رده على استفسارات لايال بقوله : ان الوجود التركى فى الخليج قلص النفوذ البريطانى الى حد كبير ، غير أن الأتراك لم يحققوا من وجودهم اية نتائج عملية نظرا لأن المنطقة التى تركز نفوذهم فيها وهى الاحساء ، هى المنطقة التى يحاول البريطانيون ممارسة أى نفوذ أو سلطة عليها . كما لم يكن روس يعتقد بأن اعتراف البريطانيين بالحقوق والالتزامات التركية بالصورة التى اقترحها سوف يؤثر على المصالح

البريطانية في الخليج ، أو يثير القلق في نفوذ الفرس ، إذ ليس للأتراك
بإي استعداد لتكثيف وجودهم البحري في الخليج وهو الشيء الوحيد
الذي قد يزعج الحكومة الفارسية .

بالرغم من انشغال ليتون في ذلك الوقت بحرب أفغانستان
والمفاوضات التجارية للوصول إلى حل ، فقد كان يعتقد بأن حل مشكلة
السيادة التركية والرقابة البحرية البريطانية على امتداد الساحل العربي
للخليج موضوع في غاية الأهمية ، وعلى الأخص بعد الاضطرابات الأخيرة ،
بما يستوجب سرعة البت فيه من جانب الحكومة البريطانية . وفي ٢٢ مايو
يبحث ليتون بمذكرة إلى الحكومة المركزية حول هذا الموضوع تناول في
القسم الأول من مقترحاته عرضاً للأحداث المتعلقة بمنطقة خور العديد
والنتائج التي توصلت إليها الحكومة بهذا الشأن ثم انتقل إلى بحث
مقترحات كل من نيكسون ولارياد عن مسؤولية الأتراك في المحافظة على
الأمن والنظام في المياه الإقليمية التركية ، ولم يقطع فيما إذا كان ليارد
قد استبعد كافة أشكال التدخل البريطاني في خلق الاضطرابات التي
تقع داخل المياه التركية سواء كانت تمس الرعايا البريطانيين أو ممتلكاتهم
أم لا . وبالنظر إلى عجز الأتراك عن تحمل مسؤولياتهم أصبحت الحكومة
البريطانية على ما يبدو هي التي تتحمل تلك الأعباء التي لا طائل منها .
وبالتالي فإذا استبعدنا تعاون البحرية البريطانية في هذا المجال وترك الأمر
للأتراك للتصدي للاعتداءات البحرية ، فمن المحتم أن يتسع نطاق أعمال
القرصنة . وحتى إذا افترضنا نجاح الأتراك في التصدي لتلك الأعمال
وبرهنوا على رغبتهم وقدرتهم على المحافظة على الأمن في المناطق
الساحلية ، فإن ليتون يرى :

« أن ثمة اعتبارات هامة أخرى لا يمكننا أن نتجاهلها . ان أية سياسية
بريطانية تقوم على قبول أو تشجيع توسع النفوذ التركي في منطقة الخليج ،
يتعين عليها أن تطالب بإدخال تعديلات على وضع تلك السلطة وتوزيعها
في جميع تلك المناطق . وبالتالي يتعين توزيع المسؤولية توزيعاً متساوياً بين
إنجلترا وفارس . ان من مستلزمات قبول بريطانيا القيام بأعمال المراقبة
في تلك السواحل هي أن يكون لها التفوق البحري في الخليج ، وان أي

أسلوب غير هذا مرفوض . غير أننا لا نستطيع مطالبة الحكومة التركية القيام بمسئولياتها المتزايدة في الخليج دون إلزامها بمضاعفة قدراتها البحرية التي خد كبير . ثم أن الحكومة الفارسية لا تملك أسطولاً حروبياً عاملاً في الخليج قد تعترض على الوجود التركي البحري وعلى وجود أسطول تركي قوي في مياه الخليج » .

وإذا سلمنا برأي روس الذي يقول بأن السيادة الفعلية للأتراك داخل شبه الجزيرة إنما هي سيادة محددة سواء في حجمها أو في طبيعتها ، فإن ليتون له بعض التحفظات على اعتراف بريطانيا اعترافاً صريحاً بحدود معينة بتلك السيادة ، كما يقول روس : « بأن الشكوك قد أخذت تساورنا فيما إذا كان بحث هذه المنطقة قد لا يفجر مشكلات أكثر تعقيداً عما قد يقدم من حلول ، وبالتالي فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن هدف الحكومة التركية في الأساس ليس تعريف مسئوليتها بقدر ما هو توسيع سلطتها الشكلية ، وكان ليتون على استعداد للاعتراف بالسلطة التركية على المناطق التي تتواجد فيها بالفعل ، أي حتى المنطقة الممتدة إلى جنوب العقير ، إذا تعهد الباب العالي بمسئولية المحافظة على الأمن في المناطق الساحلية ، غير أننا كما يقول ، ينبغي ألا نقبل :

« الدخول في مباحثات حول هذا الموضوع توحى باستعدادنا للاعتراف بالسيادة التركية على المنطقة الممتدة إلى ما وراء العقيرة أو على أي جزء من ساحل قطر ، باستثناء البدعة ، حيث يوجد للأتراك على ما يبدو نفوذ وتمثيل حقيقيان » وعلى أية حال فلا يمارس الأتراك أية سلطة فيما وراء الدوحة ، وإن أي تدخل من جانبهم في المناطق الواقعة على ساحل الهدنة قد تكون له انعكاسات خطيرة على سريان نظام الهدنة وعلى المصالح البريطانية فيها . ومن الضروري كما يؤكد ليتون بالنسبة لزعماء المنطقة الموقعين على معاهدة الهدنة ، أن نضمن لهم احترام حدودهم وعدم التعرض لهم ، إذ من المحتمل أن يقوم العثمانيون بالتدخل في شئون هؤلاء من البر بحيث يضع هذه المناطق بين نفوذ مزدوج أو مقسم ، الأمر الذي لا بد وأن يؤدي إلى الفوضى والانقسامات ويضطرهم إلى ولاء مزدوج برفع العلم التركي في

مناطقهم تارة ورفع علم الهدنة تارة أخرى حسب كل ظروف . كما يقترح ليتون القيام باجراءات خاصة لحماية البحرين ، لاسيما وأن قربها من داخلية شبه الجزيرة يعرضها بصورة أكبر لاعتداءات القراصنة ، ثم هروبهم بعد ذلك الى الأراضى التركية للاختباء فيها . فاذا طالبنا حاكم البحرين ، كما هو واقع ، بالامتناع عن التدخل فى المنطقة الأم من شبه الجزيرة فلا بد لنا من أن نقره على اتخاذ التدابير الفعالة للدفاع عن مصالحه حتى ولو اضطر الى مطاردة القراصنة الى داخل الحدود الخاضعة للأتراك .

وعلى أية حال فإن ليتون يصر على أن تستمر الحكومة البريطانية فى ممارسة « نوع من الحماية البحرية المتكافئة » فى المياه الاقليمية التركية ، أى من شمال العقير الى ان يبرهن الباب العالى على رغبته بل وقدرته على حماية الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم . ولا يتطلب هذا الاجراء ابرام اتفاق رسمى مع الأتراك وإنما يمكن الاكتفاء بنوع من التفاهم كما يقول روس بالشروط الآتية :

١ - أن يتم التصرف فى جميع القراصنة الذين يتم القبض عليهم فى البحر أو بعد ملاحقتهم الى المياه الاقليمية التركية ، أو على شواطئ تلك المناطق من على مرمى قذائف السفن البريطانية ، وفقا للتعليمات التى يصدرها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج .

٢ - ألا تقوم السلطات البريطانية بأية اجراءات داخل المنطقة الأم من شبه الجزيرة وضمن حدود السيادة التركية لأن هذه الاجراءات هى من اختصاص السلطات التركية نفسها .

٣ - الاتصالات التى تتم مع السلطات التركية حول هذه الاجراءات هى مسئولية المعتمد السياسى البريطانى فى بغداد ، وإذا استوجب الامر اجراءات فورية فمن حق المقيم السياسى فى الخليج القيام

بتلك الاجراءات على أن يطلع المعتمد السياسى البريطانى فى
بغداد .

٤ - أما فيما يختص بأعمال القرصنة التى ترتكب داخل نطاق السيادة
التركية ، فإنه يتعين على الاتراك أن يقوموا برد الممتلكات المنهوبة
ودفع التعويضات عن الخسائر الناجمة عن ذلك .

وأخيرا يقول ليتون بأن الوقت قد حان لتعديل الاتفاقيات المعقودة مع
زعماء ساحل الهدنة وسلطنة مسقط :

« لقد ازدهرت الأوضاع الاقتصادية فى كل من سلطنة مسقط واقطار
الهند فى ظل الظروف السلمية المستقرة التى ضمنتها الحماية البريطانية
البحرية لهذه المناطق . ورغم هذا فإن حكامها لم يساهموا بشئ نى مقابل
هذه المكاسب ، كما أن الاتفاقيات المعقودة معهم لا تعترف بالدور الرئيسى
الذى تقوم به الحكومة البريطانية فى هذا الصدد ، بينما لا تمارس حكومة
الهند البريطانية سيادة من أى نوع على زعماء هذه المنطقة ، ولكى يتحقق
الاعتراف بالمركز الذى أصبحت تحتله الحكومة البريطانية فى هذه المناطق ،
بفضل السياسة الثابتة الطويلة المدى ، وبفضل الثمن الباهظ الذى تكلفته ،
فمن الأجدى أو أن الزعماء الذين ترتبط بهم الحكومة البريطانية باتفاقيات
ومعاهدات قد اعترفوا لبريطانيا بهذا الدور وكافأونا على الحماية التى
وفرنها لهم (١) .

والواقع أن هذه الآراء بدت غريبة ومفاجئة من ليتون الذى كان قبل
بضع سنوات ، بالاشتراك مع اتشيسون ، يعارض بشدة مثل هذه الآراء
عندما طرحها نيكسون ويعتبرها اجراءات غير ضرورية ولا تساهم فى
تنمية مصالح الامبراطورية البريطانية فى تلك الأرجاء ، وعلى أية حال فقد

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٢ من الحناكم
العام الى وزير الدولة ١٨٧٩/٥/٢٢ (رقم ١٢٧ الادارة السرية الخارجية) .

وقعت تطورات كثيرة خلال السنوات الثلاث التي تلت ذلك - وأهمها الحرب التركية - الروسية ، والحرب الافغانية التي سببت قلقا بالغيا للمسؤولين البريطانيين حول الوجود البريطانى (١) فى آسيا برمته ، مما حدا بليتون الى تغيير نظرتة الى هذا الموضوع .

وعلى الرغم من أن حكومة الهند قد وافقت على اجراء نوع من التدابير مع الحكومة التركية لحراسة المناطق الساحلية فيما بين الكويت وقطر ، الا أن مكتب شئون الهند ووزارة الخارجية لم يبديا اهتماما بالاقتراح خلال النصف الاول من عام ١٨٧٩ . ويعود السبب فى ذلك الى تردد الفاىكونت كراندوك خلف سالسبورى كوزير الدولة لشئون الهند فى اتخاذ اجراء ما قبل تلقيه توضيحا شاملا لآراء ليتون والتي لم تصل اليه قبل نهاية يونيو، وكان قد ارسل تقريراً الى الحاكم العام فى ٢٢ مايو ١٨٧٩ . وفى وزارة

(١) أن ليتون بعرضه ذلك ، لاقتراح فى مايو ١٨٧٩ كان يهتدى فى المقام الاول برآى تى . جى . س . بلاودون الوكيل المساعد لوزارة الخارجية فقد رفض على أية حال اقتراحا راديكاليا وهو ضم كل هذه المشيخات الصغيرة الى مسقط على رأسها سلطان مسقط ومد حدود سيادته الى الحدود التركية ومقابل هذا التوسيع فى رقعة الحدود تتعهد السلطات بمساهمة مالية لقاء حراسة المنطقة من جانب الاسطول البريطانى العامل فى الخليج . « نظر مكتب شئون الهند » مذكرة الادارة السياسية والسرية رقم ب ١٢٦ ومذكرة بلاودون سملا ١٨٧٩/٣/٢١ . وهذا المشروع هو صورة طبق الأصل لمشروع ايتقان نيبيين قبل ٦٩ عام لوضع البحرية تحت سلطة سلطان مسقط ، مقابل مساهمته فى نفقات وحدة الاسطول فى الخليج ، وكان موضع نفس الاعتراضات وعند تقديم بلاودون لمشروعه هذا تجاهل شأنه شأن نيبيين . حقائق الواقع السياسى فى عمان . ذلك أن شخصا مثل السيد تركى ابن سعيد لم يكن يستطيع أن يحكم مشايخ الهدنة على الاطلاق .

الخارجية كان سالسبورى هو الأخير مترددا فى إثارة هذه الموضوع مع سلطات الباب العالى خصوصا فى تلك المرحلة الحرجة من العلاقات البريطانية - التركية نظرا لحساسية الموضوع . ولهذه الأسباب فقد طلب سالسبورى من القائم بالاعمال البريطانى فى القسطنطينية بأن يكون معتدلا فى لهجته مع الباب العالى عند تناول موضوع الاضطرابات الناتجة عن أعمال القرصنة خلال ١٨٧٨ ، وبأنه يكتفى فى الوقت الحاضر على الأقل ببيان من الباب العالى يؤكد فيه أن سفينة تركية سوف يتم ارسالها الى الخليج :

وكان سالسبورى موافقا الى حد ما على التعليمات التى ارسلت الى المقيم فى شهر فبراير ١٨٧٩ بتخويله صلاحيات اتخاذ الاجراءات ضد القراصنة فى المياه الاقليمية التركية وفى المنطقة الأم من شبه الجزيرة الخاضعة لسلطة الأتراك ضمن مرمى قذائف المدفعية البحرية البريطانية . وقد أحال روس بدوره تلك التعليمات الى كبير ضباط الأسطول البريطانى فى الخليج ، ثم قام الثانى باحالتها الى القائد العام لأسطول الهند الشرقية اليرير . أدميرال جى . كوربيت للمصادقة عليها . وبما أن كوربيت لم يكن متأكدا من سلامة تلك الاجراءات فقد رفعها الى الأيرالية البريطانية فى لندن . وفى الأيرالية استقر الرأى على وجوب أخذ موافقة الخارجية وعرض الموضوع على سالسبورى فى أوائل شهر مايو ، غير أن سالسبورى وجد بعض الصعوبة فى اقرارها ، وفى منتصف الشهر ذكر بكتب شئون الهند : « أنه بالنظر الى عدم وجود معاهدة تنص على مثل هذه الاجراءات ، فان مهمة السفن البريطانية تقتصر على مكافحة أعمال القرصنة فى المياه الدولية خارج المياه الاقليمية التركية ، وأن أية حملات قد تقوم بها هذه السفن ، حتى ولو كانت فى مناطق لا تتعدى مرمى قذائف مدفعية هذه السفن قد تسفر عن تقديم احتجاجات من جانب الحكومة التركية ضدها وكنتيجة للتحفظات التى أبدتها وزير الخارجية البريطانية أصدرت الأيرالية تعليمات الى القائد العام لأسطول الهند الشرقية فى أواخر شهر مايو تدعوه الى الامتناع عن القيام بأية اجراءات عدائية ضد الأراضى التركية أو المياه الاقليمية التركية دون

موافقة الأتراك وتعاونهم ولما كانت حدود لسيادة التركية فى شرقى شبه الجزيرة العربية غير واضحة فان ذلك يعوق رجال البحرية من تحديد تلك المناطق والرجوع الى أقرب سلطة تركية فى المنطقة لأخذ رأيها .

فى نهاية شهر يونيو وصلت تلك المقترحات الى مكتب شئون الهند وقد جرت دراستها بشكل مستفيض ، وتركزت النظرية الرئيسية لتلك الاقتراحات على ضرورة تحديد الموقف البريطانى فى الخليج وبصفة خاصة من الأتراك تحديداً واضحاً . وكما أشار الكولونيل بيريز سكرتير الادارة السياسية والسرية للمكتب فى معرض تعليقه على مذكرة ليتون : « بأن الرقابة البحرية التى كانت تمارسها الحكومة البريطانية فى الخليج رقابة محدودة . وكان الشئ الوحيد المطلوب من شيوخ المنطقة هو عدم اعتداء أحد منهم على الدول الأخرى المشتركة فى معاهدة السلم البحرية الدائمة لعام ١٨٥٣ ، كما أن مجال التدخل البريطانى ضد أى اعتداء من ذلك النوع محدود . كما كانت تنص على امتناع حاكم البحرين من ارتكاب اعتداءات فى البحر ، طالما أن الحكومة البريطانية قد التزمت بحمايته من أية اعتداءات قد تقوم بها دول وقبائل المناطق الأخرى » وقد أوضح بيريز : بأنه لا توجد ثمة حقوق أو التزامات تسمح لبريطانيا بالتدخل لصد الاعتداءات التى قد تأتى من جانب الأتراك والفرس . ولكنه على أية حال قد جرى العرف خلال السنوات الماضية على الزام كافة الدول الساحلية الواقعة على المعاهدة أو الغير موقعة باحترام الحظر على مثل تلك الانتهاكات » .

الا أن بيريز قد لاحظ بأن تلك السياسة كانت تتعرض للمجابهة وتوقع أن تحدث تطورات تحول بيننا وبين انفرادنا بالسلطة على منطقة الخليج « ولعل الحماية التركية على الأحساء سنة ١٨٧٠ هى جزء من تلك التوقعات » . وهى الحملة التى اتضحت نتائجها الآن . ويذهب بيريز الى القول بأن الرد مطلوب على السؤال حول كيفية وضع حد لامتداد النفوذ التركى على ساحل الخليج . فهو غير واثق من ان عقداً اتفاق يسمى مع الباب العالي سوف يحل المشكلة ولكنه يرتئى أن اصدار بريطانيا بياناً

رسميا بتحديد مصالحها في المنطقة قد يكون اجراء افضل . ويختتم بيزير آراءه بالقول : بأن وضع الحكومة البريطانية في الخليج قد دخل مرحلة تستوجب الاهتمام وتتطلب العمل على تحسين ذلك الوضع وأنه لمن المرغوب فيه دون شك . « أن نغلق باب الاصطبل حتى لا يسرق الحصان » . « ... انه لا يصح إطلاقا ، بالنظر الى ما للحكومة البريطانية من مصالح هامة في منطقة الخليج ان نسمح بالتوسع التركي ، أو أن نترك وجودنا فيها على حالته الراهنة غير المحددة ، وبالتالي فإنه يتعين علينا انطلاقا من هذا الأساس أن نوضح للباب العالي ما نحن على استعداد له وما نحن على غير استعداد للتنازل عنه للأتراك وأن نعيد وضع صيغ جديدة للاتفاقيات التي تربطنا بزعماء المنطقة (١) » .

في نفس الوقت كان سالسبورى يعكف على دراسة مقترحات ليتون، وقد توصل في الدراسة الى افتراضات ضمنها مذكرة لكرانبورك بتاريخ ٢٣ أغسطس : أن الذى أثار اهتمام سالسبورى في المقترحات يختص بالتدابير التى وافق مور على اجرائها مع الباب العالي هى انها لا تتضمن مكاسب للأتراك توازى المكاسب التى ستحصل عليها حكومة الهند، فالمطلوب من الباب العالي وفقا لتلك المقترحات تحديد نطاق سيادته على الساحل الغربى بشكل لا يتجاوز المنطقة القريبة من البدعة بالتخلى كليا عن مطالبه فى البحرين والتى رفضتها حكومة صاحبة الجلالة وأن تعترف باستقلال الجزيرة تحت الحماية البريطانية ، وأخيرا ان تعترف لحاكمها بحقه فى حالة تعرضه لعدوان ما ، فى اتخاذ الاجراءات الدفاعية اللازمة عن بلاده وبموافقة المقيم السياسى البريطانى فى الخليج ، حتى ولو استدعى الأمر مطاردة الجناة الى داخل حدود السيادة التركية . ويستطرد سالسبورى بأنه مطلوب من الباب العالي فوق كل ذلك وبعد كل ذلك ، أن يسمح للسفن الحربية البريطانية بمطاردة القراصنة وبحق القبض عليهم داخل المياه الإقليمية لتركيا

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٣ محضر بيزير
(يوليو ١٨٧٩) .

أو في نطاق مرمى القذائف البريطانية ، وذلك ريثما يتأكد أن الحكومة التركية فادرة بنفسها على توفير الحماية اللازمة للرعايا البريطانيين والمصالح البريطانية داخل أرضها ، وفي رأى سالسبورى أنه لما كانت مكافحة نفوذ القراصنة وتوفير الأمن في مياه الخليج ليسا ضمن أهداف الحكومة التركية من أى تدخل أجنبى في المنطقة ، وليست على استعداد في الوقت نفسه بالتخلى عن حقوق سيادتها الصورية ، أن توافق موافقة صريحة على المبادئ التى أسلفنا إليها » . وربما كان أفضل حل لهذه المشكلة ، بعد أن يتم تحديد مواقع السيادة التركية ، أن يتحمل الأتراك مسئولية حماية المناطق التى تشملها سيادتهم ، عن طريق السماح للطرادات البريطانية باتخاذ الإجراءات اللازمة داخل تلك المناطق — وضمن ظروف خاصة — . أما الاقتراح الذى يدعو الى اجراءات مشتركة بين السلطتين البريطانية والتركية فإن هذا الاقتراح لم يقبله الأتراك . وكان موقف سالسبورى هو نفس الموقف من الاقتراح المتعلق بربط مشيخات الهدنة وسلطنة عمان بعلاقات تبعية للحكومة البريطانية ، صحيح أن بسط النفوذ التركى على الساحل الغربى سوف يعود بالضرر على المصالح التجارية البريطانية ، كما أن أوضاع شيوخ الهدنة لا تسمح هى الأخرى بالأمكانيات التى يمكن ان يوفرها الاعتماد على الحكومة البريطانية وبالمثل فإن السيطرة البريطانية أو ممارسة تلك السيطرة فوق ذلك الشق من ساحل شبه الجزيرة قد يؤدى الى نشوء أوضاع غير مريحة .

وتختلف الاستنتاجات التى توصل اليها مور العضو المساعد ليرتز في اللجنة السياسية والسرية بعد أن درس مشكلة السيادة التركية على الساحل الغربى منذ بدايتها في عام ١٨٧١ عن استنتاجات كل من ليتون وسالسبورى . وكان الاعتراض الرئيسى لمور على مقترحات ليتون هى أنها نطالب بالتوصل الى اتفاق رسمى مع الباب العالى بشأن هذه المشكلة ، وهو امر اثبتت التجارب السابقة استحالة . « . . . على الرغم من أن الباب العالى قد يوافق على تحديد رسم حدود سيادته على ساحل شبه الجزيرة الا أنه لن يوافق على التوقيع على تعهد كهذا ، حتى في إطار اتفاق دبلوماسى ودي ، أما سالسبورى فيرى بأن مثل هذا الاتفاق لن يحقق الفائدة المرجوة منه ، لأن الأتراك لن يوافقوا على اقتراح ليتون بالحدود

التي رسمها لتلك السيادة أى من شمال العقير ، على الرغم من أن تلك المنطقة بالذات هي التي تشكل قاعدة لنشاط القراصنة فى الخليج فلو وافقت الحكومة البريطانية على الحد من صلاحيات مسئوليتها السياسيين والبحريين فى ممارسة أجراءاتهم فى المناطق القريبة من العقير ، أو فى السواحل الواقعة الى الشمال من تلك المنطقة ، وعهدوا بذلك الى الأتراك فإن النتيجة هي أنه لن تتخذ أية أجراءات بتاتا ويصبح ذلك الشق من الساحل الغربى مأوى دائما للقراصنة ، لقد كان موقف المسئولين البريطانيين فى الخليج دقيقا للغاية بحكم تعليمات الأمرالية البريطانية الصادرة فى شهر مايو السابق ، ذلك أن تحجيم هؤلاء المسئولين قد يؤدى الى المزيد من الفوضى والأضطرابات فى المنطقة . ومن هذا المنطق اقترح مور بأن يحاط الباب العالى علما بتصميم الحكومة البريطانية على المحافظة على الأمن فى مياه الخليج بصرف النظر عن موافقة الحكومة التركية على التعاون أو عدم موافقتها : وبأن سيادة الباب العالى على الشق الساحلى شمالى وغربى العقير مسألة لا جدال فيها طالما كان ذلك الخط كما هو . وبأن المحافظة على الأمن والنظام هي الاختبار الوحيد لاستقرار تلك السلطة، كما أن العكس هو الصحيح ، وبأن جميع القراصنة الذين ينطلقون من أى جزء من ذلك الساحل سوف تتم مطاردتهم الى أية جهة يهربون اليها ويتم اعتقالهم سواء ضمن مساحة الثلاثة أميال من الساحل أو فى المنطقة الداخلية ضمن مرمى قذائف البحرية ، وبأن التعويضات عن الأضرار الناتجة عن جرائم القراصنة سوف تستوفى من الحكام المحليين المتواطئين معهم ، وبأنه لن يسمح للباب العالى فى أى من المناطق التي يدعى السيادة عليها بالتدخل سواء فى البحرين أو فى غيرها من مناطق الهدنة شرقى خسوز العديد . وكان مور يرى بأن اعتراض سالسبورى على تعديل المعاهدات مع البحرية ومشيوخ الهدنة له ما يبرره ، غير أن هذا الأجراء لو تم قد يساء فهمه وعلى الأخص من الحكومتين التركية والفارسية وبالتالى فلا يمكن اتخاذه . أن الأوضاع فى الخليج تختلف عن الوضع فى جنوب غربى شبه الجزيرة العربية حيث تتمركز الحكومة البريطانية فى عدن وحيث لن

يكون هناك أى فائدة من امتداد النفوذ التركى أو غير التركى (١) .

وافق كرانبروك على التوصيات دون تعديل ، ثم أحالها على سالسبورى فى ١٧ سبتمبر وكان كرانبروك على يقين بالنسبة للحفاظ على المصالح البريطانية فى الخليج والوفاء بالالتزامات البريطانية تجاه البحرين ومشايخ الهدنة ، من أن يستمر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج فى اتخاذ ما يراه ضروريا من التدابير للمحافظة على الأمن فى البحار بغض النظر عن المطالب التركية بالسيادة على الساحل الغربى بمجملة واعتراف الشيوخ المحليين كشيخ البدعة بالسلطة العثمانية عليهم والتواجد التركى فى نقاط متفرقة من تلك المنطقة « أما اذا اقام القراصنة باستخدام موانئ أخرى لنشاطهم أو انضمت قبائل الى ذلك النشاط ، فإن وضعنا كهذا كما أوضح مور سيشكل دليلا له نظره للتأكد على عدم خضوع تلك القبائل لسلطة تركية فعالة ، وفى هذه الحالة ، اذا اعترض الأتراك ، فإن كرانبروك على استعداد لتحديهم ، وعلى أى جزء من الساحل ، ابتداء من الكويت جنوبا ، أما اذا لم تبرز عصابات فى وجه الطرادات البريطانية اثناء عمليات المراقبة التى تقوم بها على الساحل الغربى ، واذا لم يحاول الأتراك التدخل فى البحرين أو مسقط ، أو مشايخات الهدنة فليس لديه اعتراض على أية اجراءات قد يتخذها الأتراك فى أى جزء من الساحل شمالى العديد كما أن القيود التى فرضتها الاميرالية البريطانية فى شهر مايو يجب أن تزول وأن يخول ضباط الأسطول البريطانى فى الخليج صلاحيات اتخاذ الاجراءات اللازمة فى مواجهة القراصنة وفقا لأوامر المقيم السياسى فى الخليج غير أن سالسبورى لم يجذب تلك الآراء ، ليس فى حد ذاتها ، وانما لأن تنفيذها يشكل ضربة لسياسة الوفاق التى كانت الحكومة البريطانية تسير عليها مع الباب العالى فى تلك المرحلة . كان الأتراك يعانون من انهيار نفسى نتيجة الهزائم والخسائر التى منوها بها فى سنة ١٨٧٧/١٨٧٨ ولم يكن استياؤهم من

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٤ مذكرة مور ١٨٧٩/٩/١ وهى أهم المذكرات وأكثرها صراحة .

بريطانيا أقل من استيائهم من روسيا ، وخلال عام ١٨٧٩ حاول سالسبورى جهده كى لا يصطدم بالأتراك غير أنهم لم يبادلوه ذلك الشعور ، وانما على العكس من ذلك فقد كانوا ينتهزون كل فرصة لاستفزاز بريطانيا والنيل منهم سوء فى أفغانستان أو فى مصر أو شبه الجزيرة العربية . وكان وراء هذا الموقف اكوام من الشكوك فى نوايا البريطانيين وتصورهم أن هؤلاء يعملون على تقويض نفوذهم فى الأقاليم العربية من الأمبراطورية ، ثم جاءت الأحداث فى مصر لتعزز من ذلك الاعتقاد ، غير أن الموقف التركى عموما كان ينطلق من دسائس عبد الحميد وعقدة الخلافة الاسلامية التى كانت تستحوذ عليه ، كان سالسبورى مترددا فى قبول الرأى الذى يقول أن لا فائدة من الأتراك وأنهم لا يمكن أن يكونوا واقعيين ورغم ذلك فان سالسبورى كان يدرك حقيقة واحدة وهى أن تصرفات الأتراك لم تترك فرصة لآى امل .

وفى مايو ١٨٧٩ وصلت معلومات الى القنصل البريطانى العام فى بغداد بأن الحكومة التركية تعتزم اقامة مستودع للفحم فى البحرين لتموين بواخرها فى الخليج ، فأحال سالسبورى المعلومات الى مكتب شؤون الهند الذى رد على الفور يقول بأن اقامة مستودع للفحم للأتراك سوف يفجر ضروبا من المؤامرات والتعقيدات ، وبالتالي فلا بد من مطالبة الباب العالى بأسرع وقت بتنفيذ تلك الفكرة . احيلت المذكرة الى القسطنطينية فى نهاية شهر يونيو ، وقام السفير البريطانى باثارة الموضوع مع صفوت باشا وزير الخارجية التركية فى ١٦ يونيو . وفى تقرير لا يارد عن هذا الموضوع ذكر بأن رد الوزير التركى يتضمن بأنه كان قد أقيم المستودع فى جزيرة البحرين ، ويعنى هذا أن المستودع اقيم لخدمة السفن التجارية التى يرسلها الباب العالى الى منطقة الخليج لمكافحة القرصنة تلبية لطلب حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، وانه بدون وجود هذا المستودع تضطر السفن التركية الى التوجه الى البصرة لتزود بالوقود ، مما يشكل اهدارا للوقت ، وقد اقتنع سالسبورى برد وزير الخارجية التركية ، أما حكومة الهند فلم تقتنع به ، واعتبرته تأكيدا لتنبؤات روس فى نوفمبر من أن الأتراك سيحاولون استغلال طلب الحكومة

البريطانية لتعزيز نفوذهم في الساحل الغربي (١) وبما أن الفرس بدورهم كانت لهم مطالب في البحرين فقد كتب ليتون الى كرانبروك في هذا الموضوع فيقول : بما اننا قد رفضنا المطالب التركية سابقا ، فاننا لن نسمح لهم الآن بإنشاء مستودع للفحم في البحرين ، ثم انقطعت الأخبار عن موضوع هذا المستودع ، غير أن الأتراك عادوا في شهر أغسطس بلعبة جديدة ، فقد جاء في رسالة للكولونيل مايلز الذي كان قد آوفا من مسقط الى بغداد ليتسلم منصب القنصل البريطاني العام بالوكالة هناك بدلا من نيكسون الذي تم إبعاده (٢) بأن سلطات الحجر الصحي في البصرة قد أصدرت أمرا بزيادة رسوم الكرانتينة على السفن القادمة من البحرين ومسقط ، على أساس أن السفن التي تغادر الموانئ التركية ولا تدفع رسوما للمغادرة ، يتعين عليها أن تدفع رسوما مضاعفة عند وصولها الى أي ميناء تركي آخر ، وذكر المسئولون عن الكرانتينة في البصرة أن الوالي عبد الله باشا قد أصدر مرسوما باعتبار مسقط والبحرين والشحر والمكلا، وكل ميناء يقع من الجزأين الجنوبي والشرقي من شبه الجزيرة ، باستثناء عدن موانئ تركية . ولم تؤد الاحتجاجات التي قدمها مايلز الى المسئولين في بغداد ضد ذلك المرسوم على اية نتيجة ، ولهذا فقد عرض مايلز الأمر على لايارد السفير البريطاني في تركيا . وفي الأسبوع الثالث من أغسطس أثار السفير هذا الموضوع مع صفوت باشا ووجه نظره الى أن الحكومة البريطانية لا تعترف بأن الموانئ المشار اليها هي موانئ تركية غير

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٣ من لايارد الى سالسبوري ١٨٧٩/٦/١٦ (رقم ٥٠٤) وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/٦/٢٨ ومجلد ٣٢ من الوكيل المساعد الى الوكيل المساعد لمكتب الهند ١٨٧٩/٥/٢٧ ، ١٨٧٩/٥/٣٠ ومن سالسبوري الى لايارد ١٨٧٩/٦/٥ (رقم ٧٦٣) .

(٢) كان ليتون يتهم نيكسون بمحاباة الأتراك وبنى تهمته هذه بنوع خاص الى الحاح والى بغداد على الإبقاء على نيكسون في منصبه وبأنه كان محبوبا من العرب (مكتب شئون الهند) .

أن السفير لم يحصل على رد من وزير الخارجية بالنفى ولا بالإيجاب .

وقد عزا بيلي عدم قيام الباب العالي بآية إجراءات ضد أعمال القرصنة التي ترتكب على ساحل الاحساء ، الى المطالب التركية في البحرين ، فقد ذكر في رسالة الى لايارد بأن الأتراك أبعد ما يكونون عن الاهتمام بما يجرى من انتهاكات وأعمال مخلة بالأمن في تلك المنطقة ، وإنما هم بالأحرى يفضلون انتشار مثل تلك الاضطرابات لكي يثبتوا لنا بأن البحرين هي لب المشكلة ، وأنه لا يمكن معالجتها الا اذا سيطروا على البحرين ، وبالأحرى أن الأتراك يبحثون عن أسباب وذرائع تسمح لهم بالتدخل في هذه المناطق وفرض الاحتلال (١) كان القنصل البريطاني المساعد في البصرة يرى نفس الرأي ، بل ويعتقد أيضا بأن هذا هو السبب الذي جعل الأتراك يتمسكون بالاحساء حتى الآن ، فقد ذكر روبرتسون لمايلز : بأن احتلال الأتراك لاقليم الاحساء ومنطقة الساحل هي السبب الحقيقي وراء اضطراب الأحوال في ساحل نجد ، ورغم أن هذا الوضع يعود بالخسارة على الأتراك في المال وفي الرجال ، في الوقت الذي تحولت تلك المنطقة الى مأوى للقتلة وقطاع الطرق والقراصنة على حساب الأبرياء من السكان. الذين اختاروا الشيخ زايد بن محمد الهاجري حاكما لهم ، فطالما ظل الأمل يراود الأتراك في السيطرة على البحرين وعلى مصائد اللؤلؤ فلا يمكن اقناع الأتراك بالتخلي عن المنطقة الأم من شبه الجزيرة العربية (٢) .

وفي آخر شهر يوليو قام زايد الهاجري باعتداء على إحدى سفن

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٢٣٤ من مايلز الى لايارد ١٨٧٩/٨/٥ (رقم ٨٨) وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/٩/٢٢ .

(٢) الخطابات والرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٣ من مايلز الى لايارد ١٨٧٩/٨/٥ (رقم ١١٩) المؤرخ ١٨٧٩/١٠/١٦ من روبرتسون الى مايلز ١٨٧٩/٨/١ (رقم ٢٣٦) .

صيد اللؤلؤ التابعة للبحرين فى منطقة تقع بالقرب من قطر واستولى عليها بعد أن قتل أحد بحارتها وأصاب ثلاثة منهم بجروح ، وبهذا الحادث كما يقول مايلز أصبح الخطر ماثلا ، فلو سمح لهذا الزعيم أو لغيره ان يفلتوا من العقاب عما يقترفونه من جرائم لعجز الطرادات البريطانية عن مطاردتهم داخل المياه التركية أو ضرب قواعدهم فى اليابسة ، فسوف يتصور حاكم البحرين أن المقيم البريطانى أصبح عاجزا عن حمايتهم أو الحصول على تعويض عن الخسائر والاضرار التى يتعرضون لها من جراء ذلك ، وانه لو حدث هذا فان الداء سوف يتفشى ويضيف مايلز « بان قبائل الساحل حين ترى ان السلطة الوحيدة القادرة على حمايتهم تواجه تحديا من جماعة مثل بنى هاجر وغيرها من القبائل لمجرد أن هذه القبائل تخضع لسلطة الأتراك الوهمية ، فان ذلك سوف يدفعهم الى طلب الحماية التركية . » وأن مايلز على يقين أن مثل هذه الأوضاع سوف تكون لها انعكاسات خطيرة على سكان الخليج . فقد كتب يقول : « أن أى إجراء أو خطوة نقوم بها فى هذه المنطقة لابد وأن تلقى الاهتمام الشديد من جانب الأطراف المعنية ، كما ستكون لها دلالتها الهامة بالنسبة اليهم ، وبالتالي فانى أؤكد بأن موضوع تفوقنا فى الخليج لم يعد موزعا للتساؤل أو النقاش بعد الآن . »

فى يوم ٦ سبتمبر عقد لايارد محادثات هامة وطويلة مع صفوت باشا تناولت الأوضاع المتردية فى الاحساء . وقد حذر السفير من أن الحكومة البريطانية التى نجحت فى تصفية القرصنة فى الخليج نظير ثمن باهظ فى الأموال والأرواح ، لن تسمح بعودتها كنتيجة للوجود التركى على الساحل الغربى أو عجز الباب العالى عن التصدى لها ، فاذا لم يتخذ الباب العالى الاجراءات الفعالة ضد هذه الأعمال فان الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مرغمة الى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الرعايا البريطانيين والتجارة البريطانية فى المنطقة . وقد ذكر صفوت باشا بأنه مقتنع كل الاقتناع بوجود وضع حد لأعمال القرصنة ، وبأن وزير البحرية التركية قد بعث بالفعل بتعليمات جديدة الى قائد الأسطول التركى فى البصرة بمضاعفة

جهود قوات خفر السواحل لمنع تكرار وقوع مثل تلك الحوادث (١) لكن لم تمض أيام قليلة على تأكيدات صفوت باشا حتى هوجمت إحدى السفن التي كانت ترفع العلم البريطاني في شط العرب على بعد ١٥ ميلاً من البصرة وقتل ربانها كما جرح اثنان من بحارتها ونهبت السفينة . وقد بعث لايارد بمذكرة الى الباب العالي يطالبه فيها بفرض عقوبات على المعتدين وأوضح في المذكرة : « أن إهمال السلطات التركية أو عجزها عن المحافظة على الأمن في مياهها الإقليمية في الخليج قد يؤدي الى نتائج لن تكون في مصلحة الباب العالي ورغم ذلك كله فان المسؤولين البريطانيين لم يكونوا يتوقعون أن يصدر عبد الله باشا أوامره بالقبض على القراصنة واسترجاع البضائع التي استولوا عليها ، وبصرف النظر عن موقف عبد الله باشا الشخصي تجاه البريطانيين الا أنه أصبح يدرك بان المسألة قد خرجت عن نطاق سلطته بعد أن قرر الباب العالي ادماج ولاية البصرة في ولاية بغداد ، كما كان الحال قبل بضع سنوات مضت ، وتم استدعاء عبد الله باشا الى القسطنطينية فور وصول المتصرف الجديد للبصرة (٢) .

قدم لايارد تحذيراته واحتجاجاته الى الباب العالي في الفترة الأخيرة من عام ١٨٧٩ بمبادرته الخاصة ولم يكلفه بها أحد من رجال السلطة العليا ، ورغم ذلك فلم يعترض عليها سالسبوري كما لم يؤيدها ،

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٤ من لايارد الى سالسبوري ١٨٧٩/٩/٨ (رقم ٨٠٩) ومرفق معه صورته من الرسالة الشفوية بنفس التاريخ وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/٩/٢٢ ومجلد ٣٥ رسالة شفوية من صفوت باشا ١٨٧٩/٩/٨ بالفرنسية و احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/١٠/٢٨ .

(٢) لقد نفذ الضم في ربيع ١٨٨٠ وقبل سنة من ذلك كانت الاقاليم الشمالية من ولاية بغداد منفصلة ومستقلة وتسمى ولاية الموصل وفي عام ١٨٨٤ فصلت البصرة والاحساء للمرة الثانية من ولاية بغداد واعتبرت ولاية مستقلة .

وأيا كانت مبررات لا يارد لتلك الاعتراضات — وكان سالسبورى لا يثق كل الثقة فى احكام لا يارد — الا أن وزير الخارجية لم يجبد أن يسترسل فى موقفه هذا . وفى نهاية شهر نوفمبر ذكر لمكتب شئون الهند الذى طلب منه الرد على المقترحات التى كان قد بعث بها الى وزير الخارجية قبل شهرين من ذلك التاريخ بأنه يفضل ارجاء البت فى هذا الموضوع ريثما يتسنى لخبراء القانون الملكى دراسة المقترحات وتقديم ارائهم فى موضوع تخويل ضباط الأسطول البريطانى صلاحيات مطاردة القراصنة واعتقالهم داخل قواعدهم فى المنطقة الأم من شبه الجزيرة العربية .

فى الأسبوع الأول من ديسمبر أدلى خبراء القانون برأيهم وجاء فى مذكرتهم بأن محور البحث يتركز حول ما اذا كانت كفة حق الدفاع عن النفس ترجح على كفة انتهاك حرمة الحقوق الاقليمية للأتراك ، فبموجب الأوضاع التى كانت سائدة فى منطقة الساحل الغربى ، يرى هؤلاء الخبراء أن البريطانيين لا يتمتعون بهذا الحق . وقد علق بيرنز على رأى الخبراء بأن هؤلاء لا يقدمون (كما هى عادتهم) وإنما يكررون كلاما معادا كان من المفروض ان يبدوا رأيهم فيه . وانهم أجابوا بالنفى القاطع ، كما اوضح بيرنز بأن خبراء القانون لم يفهموا الأوضاع الحقيقية للمنطقة ، فخلطوا بين قطر والأحساء وفاتهم أن البحرين مستثناة من حق الدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات البحرية ، وهكذا حذا هؤلاء حذو رجال وزارة الخارجية فى معالجتهم لهذه المشكلة التى تعتمد معالجتها على المقاييس العملية لا على مقاييس القوانين الدولية الجامدة » .

تلقى سالسبورى رأى خبراء القانون فى شجاعة فذكر فى رسالة الى مكتب شئون الهند فى نهاية ديسمبر بأن الاتجاه الى اتخاذ الاجراءات التى أوصوا بها أصبح غير ذى موضوع . وانه لابد من عنصر المساواة فى معالجة المشكلة . فلا بد من وضع المصالح الامبريالية وغيرها فى الاعتبار ، لأن هذه المصالح قد تواجه الخطر اذا تعرض الباب العالى للتهديد فى موضوع القرصنة فحسب ، وانما لأن دولا أخرى قد تتصور بان التدخل البريطانى هو دليل على محاولات الحكومة البريطانية لتفويض النفوذ العثمانى فى أحد أجزاء الامبراطورية ، ويضيف سالسبورى بأنه من

الأفضل العودة الى الاقتراح الذى قدمه فى البداية وهو ابرام اتفاق
رسمى او ضمنى مع الباب العالى يؤدى الى وضع حد للمتاعب الناجمة
عن وجود سلطة غير محددة للأتراك على ساحل شبه الجزيرة وعن عجز
المسؤولين الأتراك فى تلك المنطقة من المحافظة على الأمن . ولهذا فقد أعد
سالسبورى مجموعتين من التعليمات لارسالها الى السفير البريطانى فى
القسطنطينية بعد الاطلاع مكتب شئون الهند عليها وقرارها .

المجموعة الأولى تطالب ليارد بابرام اتفاق محدد مع الباب العالى
تخول الطرادات البريطانية بمقتضاه صلاحيات لمطاردة سفن القراصنة
وحجزها من مساحة ثلاثة أميال على امتداد ساحل شبه الجزيرة ابتداء
من الكويت حتى العديد بشرط انه فى حالة تواجد طراد تركى قريب من
مكان الحادث يمتنع قائد الطراد البريطانى من اتخاذ أى اجراء قبل ان
يدعو قائد الطراد التركى الى التعاون معه ، وبحيث يترك للقائد التركى
الجانب الأكبر من الاجراءات ، ووجوب الحصول على موافقة أقرب مسئول
تركى أو من ينوب عنه أيهما أسهل ، وان اية اجراءات تتخذ لاحتجاز السفن
المنتهكة فى مساحة الثلاثة أميال المنصوص عليها يتم التصرف فيها وفقا
لرغبة السلطات التركية . وعند عرض ليارد هذه الاقتراحات على الباب
العالى يتعين عليه ان يذكره بالوعود السابقة التى قطعتها السلطات التركية،
ولم تسفر عن نتيجة ، اما بسبب تردد المسؤولين المحليين الأتراك ، واما
بسبب السلطة الصورية للباب العالى فى تلك المناطق ، أو بسبب نقص
فى الوسائل اللازمة لاتخاذ اجراءات عسكرية فعالة . كما اقترح ان يترك
الباب مفتوحا للسفير ليحدد ما اذا كان يتعين ان يكون الاتفاق المقترح على
هيئة مذكرة أو رسائل متبادلة أو فى صورة اتفاق ودى ، والغرض من
كل ذلك هو ان تتفادى الحكومة البريطانية اثاره الشكوك التركية حول
نواياها فيما يختص بحدود الأتراك الاقليمية مما قد تسببها تلك
الاجراءات .

أعيد التأكيد على هذه النقطة فى المجموعة الثانية من التعليمات التى
أرسلت الى ليارد فقد ذكر سالسبورى انه بالنظر الى مفالة السباب
العالى فى مطالبه الاقليمية التقليدية ، والتى درج على اثارها فى مناسبة

وغير مناسبة ، ونظرا لتشبهه بالتفاصيل الدقيقة لسيادته الاسمية فان سالسبورى لا يتوقع ان يتم الوصول الى اتفاق من اى نوع . وعلى الرغم من استعداد سالسبورى للاعتراف بالسيادة للأتراك فى المناطق التى تتواجد فيها تلك السيادة بصورة فعلية ، الا انه كان يرى ان السيادة الفامضة من شأنها ان تعقد الموقف وتهىء الحماية للصوص وقطاع الطرق .

اما فيما يتعلق بمسقط والبحرين . وساحل الهدنة من العديد حتى رأس الخيمة فان الحكومة البريطانية لا تشترط ان يسقط الباب العالى حقه فى المطالبة بتلك المناطق ، كما جاء فى بيان والى البصرة ، الا انها سترفض تلك المطالب ، وسوف تتمسك بالمعاهدات التى تربطها بحكامها وسوف تتصدى لكل محاولة تهدف الى تقويض استقلالها . اما اذا اقتنع السفير باستحالة قبول الأتراك لهذه الشروط . فيتعين عليه أن يصرف النظر عن المحاولة . وكان سالسبورى يميل الى تأييد رأى اعضاء مكتب شئون الهند بحيث تساءل عما اذا كان من الأفضل تخويل السفن الحربية البريطانية صلاحيات القيام بدوريات مستمرة لسواحل الاحساء بعد حصولها على تصريح من السلطات المحلية التركية قدر الامكان ، وتقديم الاحتجاجات فى حالة تعذر اتخاذ مثل تلك الخطوة ، ولكنه أكد على افضلية هذه الخطوة ، نظرا لأن الباب العالى قد عودنا على منح موافقته الضمنية لاية اجراءات لا يوافق عليها بصفة رسمية .

وافق كرانبروك على المقترحات على الرغم من أنه لم يشعر بالارتياح لهذا اعتقادا منه أن لا فائدة منها ، الا انه ادخل بعض التعديلات الطفيفة عليها ليؤكد حق سفن صاحبة الجلالة فى اتخاذ الاجراءات التى تراها ضرورية داخل المياه الاقليمية فى البحرين ولتفادى نشوء سوء تفاهم حول موقف الحكومة البريطانية بالنسبة لمنطقة العديد التى هى جزء من اراضى أبو ظبى .

فى ٥ يناير ارسلت المقترحات بعد الموافقة على تمديدات كرانبروك الى لايارد .

لم تكن الأشهر الأولى من عام ١٨٨٠ الفترة المناسبة لاجراء الاتصالات

بالباب العالى اذ كان عبد الحميد تسيطر عليه عقدة الخوف والشك من المؤامرات التى كانت تحاك ضده ، كما كانت فكرة الخلافة الاسلامية تستحوذ على تفكيره ، وكان مستشاروه خليطا من الافاقين والانتهازيين الذين يفتقرون الى الكفاءة . وكانوا يغذون مخاوف واوهام عبد الحميد تحقيقا لمصالحهم الذاتية بينما كانت بطانة اخرى من مشايخ الدين تحيط به تنتهز كل مناسبة لتشجيع اطماعه فى خلافة المسلمين . ومن ناحية اخرى اخذت مخاوفه من النوايا البريطانية تجاه الامبراطورية العثمانية تتفاقم يوما بعد آخر ، على الرغم مما كان يبذله لايارد (الذى كان معجبا بعبد الحميد وكان يشق فيه الى حد ما) من محاولات لتبديد تلك المخاوف . فقد كان عبد الحميد مصرا على أن البريطانيين وراء ثورة العرب فى اقاليم الامبراطورية ضد الباب العالى ، أو انهم على الأقل كانوا يستغلون التذمر الموجود هناك لفصل تلك الاقاليم عن جسم الامبراطورية وفرض السيطرة البريطانية عليها وعندما نصحه لايارد بوجوب ادخال بعض الاصلاحات الادارية والنظم الى الاقاليم المذكورة لم يعره اهتماما ، فقد كان يعتقد بأن لايارد نفسه هو احد المسئولين عن الاضطرابات والمشكلات التى كانت تقع فى شبه الجزيرة العربية ضد الباب العالى . ألم يصر على استدعاء مدحت باشا من منفاه وتعيينه واليا على دمشق ، أو لم يكن مدحت باشا هو الذى حرض على الاضطرابات فى سوريا ؟ ألم يتوجه لايارد الى دمشق ويتجول فى انحاء سوريه خلال خريف عام ١٨٧٩ لى يقوم ، على حد اعتقاده ، بتجريض العرب على الثورة ضد الأتراك ؟ . الواقع أن السلطان عبد الحميد لم يكن يشك فى لايارد وانما كان قلقه الحقيقى من موقف السكان العرب فى تلك المناطق :

« ان العرب سواء عرب شبه الجزيرة أم عرب سوريا أم العراق قد أصبحوا متدمرين من الأتراك ومستعدين للقيام بأى عمل للتحرر منهم اذا وجدوا العون من انجلترا أو من أى دولة اخرى ، وهذا ما تؤيده المعلومات التى اتلقاها من مصادر مستقلة عديدة ، هذا ما جاء فى رسالة لايارد المؤرخة فى شهر فبراير ١٨٨٠ ويضيف لايارد بأن هناك مؤامرات وحركة تمرد بين العرب ضد السلطان وحكومته ، وأن الحجاز هو مركز

تلك الحركة ، وهناك الكثير مما يؤيد ذلك الاعتقاد ، ومن المحتمل جدا أن يكون شريف مكة ضالعا في هذه الحركات ، وإذا حكمنا على هذا الأمر من الرسائل التي نتلقاها منه ، خصوصا وأن شريف مكة رجل واسع الطموح ويتميز بالكفاءة فإنه له علاقة بتلك الأحداث . والفكرة السائدة في أوساط بعض المسلمين وهي فكرة تمتد الى العرب أن أسرة العثمانيين الحاكمة قد أصبحت عاجزة وأن من مصلحة الاسلام الى حد كبير أن يستبدل بحكم الساطان العثماني حكم شريف مكة الذي سوف تبادر الشعوب الاسلامية الى الاعتراف به كرئيس وخليفة لهم » .

لقد أصبح وجود هذا المنافس على الخلافة مصدر قلق كبير لعبد الحميد ، كما أن احتمال حصول هذا المنافس على تأييد البريطانيين يضاعف من هذا القلق ، وقد أكد هذا ما حدث في شهر يناير ١٨٨٠ عندما عرض حسين بن محمد بن عون على الحكومة البريطانية تكليفه بايفساد رسول عنه الى أفغانستان عن طريق الهند بدعوة حكام البلاد الافغانيين واهلها الى الدخول في علاقات صداقة مع بريطانيا . وقد تلقت الحكومة البريطانية ذلك العرض عن طريق مترجم القنصلية البريطانية في جدة . وقد جذبت حكومة لندن الفكرة وكلفت جيمس زهراب القنصل البريطاني في جدة لعمل الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع سرى مع شريف مكة في منطقة تقع في الطريق بين مكة وجدة على أن يكون الاجتماع في شهر مارس ، غير أن هذا الاجتماع لم يتم ، ففي ١٤ مارس عندما كان شريف مكة في طريقه الى مكة طعنه احد الافغانيين بالسكين طعنة قضت عليه . وعلى أية حال فإن تواطؤ الباب العالي في عملية الاغتيال ، ان لم يكن لها الاشتراك الفعلى فيها ، كان أمرا في غاية الوضوح . وقد وصلت اخبار الاتصالات التي اجراها شريف مكة مع بريطانيا الى حكومة القسطنطينية ، فقد علم لاينارد بأن عبد الحميد قد أخذ يعرب عن تدمره من تلك الاتصالات ، وكان يتحدث عن نقل شريف مكة من منصبه ، ورغم ذلك فلم يكن من المتوقع أن يجاهر السلطان عبد الحميد بشكوكه هذه في شريف مكة ، نظرا للمكانة التي كان يتمتع بها الشريف في العالم الاسلامي ، وانما من المحتمل أنه كان ينفذ خطبه بالتعاون مع عبد المطلب الذي كان شريفا سابقا لمكة وكان

يقيم في القسطنطينية ، وهو الذى آوفا أحد ابنائه فى أواخر عام ١٨٧٩ الى مكة ربما لتنفيذ تلك المؤامرة . وعرف بعد اغتيال شريف مكة أن القاتل من أفغانستان وأنه قام بجريمته بالانتقام من شريف مكة على عرض وساطته لدى الحكومة البريطانية ، وقد لا يكون هذا التصور صحيحا لأن المسئولين الأتراك كانوا يتحدثون عن هذا الموضوع قبل أن تصل معلومات عن الجريمة ودوافعها وجنسية القاتل الى القسطنطينية .

قبل عملية الاغتيال بنحو عشرة أيام أفضى مدحت باشا لأحد أعضاء السفارة الفرنسية الذى كان فى زيارة لدمشق بأوصاف القاتل ودوافعه وقد قام الفرنسى بإبلاغ ماليت القنصل العام البريطانى فى القاهرة عند وصوله اليها فى أول ابريل ، وقد استطاع ماليت أن يصل الى استنتاج صحيح لذلك الحادث بعد مقارنته بالتواريخ فقال :

« ان تقرير زهراب المؤرخ ٢٢ مارس يؤكد بأن المتهم من أفغانستان وقد وقعت الجريمة يوم ١٤ ، ووصل أول خبر عنها يوم ١٥ مارس عن طريق عدن ثم الى القاهرة يوم ٢١ مارس ، كما أن أول رسالة عن الحادث وصلت القاهرة يوم ٢٥ مارس ، وأفادت بأن القاتل فارسى الجنسية وكان من المتعذر وصول أية رسالة تتعلق بالحادث قبل التاريخ المذكور ، كما لم تصل أية برقيات عن الحادث من جدة ، ورغم هذا فقد ذكر مدحت باشا لشلو برجر (من أعضاء السفارة الفرنسية) معلومات عن جنسية القاتل والدوافع التى دفعته اليها ، ومن هذا يمكن القول بأن مدحت باشا فى استطاعته تحديد جنسية القاتل ودوافع الجريمة قبل وصول معلومات عنها ، ومعنى هذا أن نية الاغتيال كانت متوفرة لدى حكومة الأتراك قبل وقوعها ، بل أن هذا يجعلنا نقتنع بأن مؤامرة الاغتيال قد دبرت فعلا فى القسطنطينية ، مما مكن مدحت باشا أن يعرف عنها قبل حدوثها (١) .

(١) خطاب من ماليت الى سالسبورى ٨/٤/١٨٨٠ (١٥٣ سرى)
وقد أحيل الى مكتب شئون الهند ٣/٤/١٨٨٠ .

احتج لايارد على تعيين عبد المطلب شريفا على مكة خلفا للشريف حسين وقد بين في احتجاجه ان ذلك التعيين قد يؤدي الى وقوع اضطرابات وحروب في شبه الجزيرة وبأن الحكومة البريطانية لم تحبذه، نظرا لان عبد المطلب كان رجلا مهووسا ومعروفا بكرهه للبريطانيين ، ولكن السلطان عبد الحميد رفض الاحتجاج وذكر بأنه لم يكن أمامه خيار في تعيين عبد المطالب وبأنه لا خوف من تعيينه لأنه رجل مسن قد ناهز التسعين من عمره غير أن احتجاج لايارد أكد للسلطان عبد الحميد شكوكه في نوايا البريطانيين وتدخلهم في شئون الحكم في الاقاليم العربية ، وبأنهم كانوا يسعون لتقويض نفوذه في اراضي الحجاز ، وبالتالي فانهم لن يترددوا في القيام بنفس الدور في الاقاليم الشرقية من شبه الجزيرة وبأن المتاعب التي يخلقونها فيما يتعلق بأعمال القرصنة كانت في نظره دليلا على تلك النوايا . وفي منتصف عام ١٨٨٠ عندما وصلت الى السلطان عبد الحميد اتباء عن مؤامرة بريطانية تستهدف نفوذ السلطان في نجد والاحساء عن طريق تأييدهم لمطالب أحد أفراد الأسرة السعودية ، تأكدت لديه تلك الشكوك .

كان المطالب بالحكم هو عبد الله بن ثنيان وكان جد هذا الأمير قد اغتصب السلطة من خالد بن سعود في عام ١٨٤٢ ثم تنازل فيما بعد للأمير فيصل بن تركي في القاهرة عام ١٨٤٣ ، وفي شهر أكتوبر ١٨٧٩ غادر عبد الله مدينة البصرة التي أقام فيها بضع سنوات وذلك لاداء فريضة الحج ثم زيارة القسطنطينية ، وقبل مغادرته البصرة ذكر لروبرتسون بأنه ينوي أن يطالب السلطان العثماني بتعيينه أميراً على نجد ، وإذا أجابه السلطان الى طلبه فانه سوف يدفع الزكاة ويتولى الحكم في الاقليم كوال للسلطان العثماني ، أما اذا رفض السلطان طلبه فانه سوف يقترح تعيينه حاكما على الاحساء ، وهدد بأنه سوف يعرض امره على السفراء الأجانب في القسطنطينية اذا رفض السلطان عبد الحميد مطالبه . وقد وصف روبرتسون عبد الله بأنه رجل قدير وكفء وواسع الاطلاع وبرغم تشدده الديني الا أنه لم يكن متعصبا ، كما كان عبد الله من اشجع

رجال أسرة آل سعود (١). وقد ذكر عبد الله هذه القصة لروس أثناء توقفه في بوشهر وهو في طريقه إلى الخليج في أواخر أكتوبر ، وطلب منه أن يرتب مساعده السفير البريطاني في القسطنطينية لتحقيق هذه المطالب ، كما أوضح لروس بأن في نجاحه مصلحة للبريطانيين لأنه كما ذكر سيكون أكثر على السيطرة على القبائل الساحلية وتحقيق الأمن في المنطقة . غير أن روس لم يتعهد له بأي شيء وذكر لعبد الله بأن عرض هذا الموضوع على الباب العالي ينطوي على شيء من الخطورة .

وفي مستهل العام الجديد اجتمع عبد الله بالقنصل البريطاني في جدة وتسلم منه خطابات توصية إلى كل من لايارد وماليت القنصل البريطاني العام في القاهرة ، وفي شهر إبريل اجتمع عبد الله بماليت مرتين وبحث معه النقطة ، كما طلب منه تأييد الحكومة البريطانية له ، غير أن ماليت لم يتعهد بشيء وإنما وعده بعرض الأمر على الحكومة البريطانية في لندن ، كما أعطاه خطابا إلى لايارد . ومن القاهرة توجه عبد الله إلى القسطنطينية عن طريق بيروت حيث أجرى محادثات مع مدحت باشا ، ومن هناك توجه إلى دمشق حيث اجتمع بنائب القنصل البريطاني ، وفي شهر يونيو وصل إلى العاصمة التركية ، وفي هذه الأثناء أقحم ولفرد بلانك نفسه في هذا الموضوع وبعث بمذكرتين إلى وزارة الخارجية البريطانية تعرض فيها إلى تاريخ نجد ، غير أنه وقع في كثير من الأخطاء والسقطات ، فقد خلط بين عبد الله بن ثنيان وعبد الله بن ثويني وربط رحلته إلى القاهرة بالحركة القومية التي كانت قائمة في شبه الجزيرة . غير أن وزارة الخارجية البريطانية وكذلك مكتب شئون الهند لم يعبرا آراء بلانك ولا موضوع عبد الله بن ثنيان أي اهتمام ، وعلى الرغم من زيارتين قام بهما عبد الله للسفارة البريطانية في القسطنطينية إلا أنه لم يلق تأييدا لخطته

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٣ مرفق للخطاب الخارجي (سري) ٢٤٥ المؤرخ ١٨٧٩/١٢/١٩ من روبرتسون إلى مايلز ١٨٧٩/١٠/٧ (رقم ٢٨٥) .

مما اضطره الى البحث عن جهات أخرى لتأييد مشروعه .

وفى بداية عام ١٨٨٠ صرف سالسبورى النظر عن فكرة الوصول الى تفاهم مع الاتراك ، فضلا عن اقناعهم بادخال اصلاحات ادارية لاعتقاده بانها خطوة ضرورية للحفاظ على الامبراطورية والتصدي للضغوط الروسية عليها ، غير انه كان قلقا من احتمال قيام مؤامرة يشترك فيها الباب العالي مع روسيا تستهدف المصالح البريطانية فى آسيا ، وان كانت ابعاد تلك المؤامرة لم تكن واضحة (١) كانت هناك خطة يقودها عثمان باشا كبير الياوران للسلطان عبد الحميد لاثارة المسلمين فى الهند ضد الحكم البريطانى واستغلال الهنود المنفيين فى القسطنطينية من ناحية ، وبالاتصالات المباشرة مع بعض الحكام المسلمين فى الهند من ناحية أخرى، ولقد صدرت فى القسطنطينية صحيفة باسم « بيك اسلام » لتكون همزة وصل بين مسلمى الهند وتركيا، وكانت تصدر باللغتين الاوربية والتركية وكان يرأس تحريرها أحد المسلمين الهنود يدعى على خان ، وكان القصر هو الذى يمولها كما كانت تطبع على نفقة الدولة ، وكانت هذه الصحيفة ترحب برسائل القراء التى كانت توجه الى رئيس تحرير الصحيفة يلديز كيوشك ، وفى اول عدد صدر من هذه المجلة وصفت السلطان عبد الحميد بأنه خليفة المسلمين فى الهند . وكان لا يارد هو الآخر قد اخذ يستبد به القلق على مستقبل العلاقات البريطانية التركية ، ومن محاولات تودد الباب العالي الى مسلمى الهند ، كما كان يائسا من احتمال قيام الباب العالي بأية اصلاحات ادارية أو تنظيمية فى المناطق التى يحكمها . وفى شهر مايو ١٨٨٠ كتب لا يارد يقول : « لا أشك مطلقا فى ان الباب العالي ومستشاريه يلقون كل تأييد ودعم من جانب روسيا فى مؤامرتهم الرامية الى تقويض المصالح البريطانية فى آسيا ، وثمة أسباب قوية تحمل على الاعتقاد فى أن غازى عثمان باشا ضالع مع الروس ، كما أن دى نونيكون

(١) يمكن الرجوع الى كتاب (مؤتمر برلين وما بعده) طبعة لندن

السفير الروسى الجديد لدى الباب العالى يسعى الى تثبيت عثمان باشا فى مركزه لدى القصر وبأن عملاء روسيا ينتهزون كل فرصة لاقتناع صاحب الجلالة والوزراء بأن إنجلترا هى العدو الحقيقى لتركيا ، وبأن الروس هم اصدقائهم الوحيدون وكلما لاح امل فى نجاح أو قيام تفاهم بين الدول الكبرى على السياسة التى يجب اتباعها حيال تركيا كلما كان اصرار روسيا أقوى على تغذية شكوك السلطان فى نوايا إنجلترا والايقاع فيما بينهما . فأن أكثر ما تخشاه روسيا هو قيام اتفاق بين الدول العظمى قد يؤدى الى ادخال تطويرات واصلاحات ادارية فى الامبراطورية العثمانية يمكنها من استعادة ما كان لها من مركز وقوة وازدهار ، ومن احباط الاطماع الروسية فى تلك الامبراطورية » .

وعلى الرغم مما لهذه الآراء من صدى عند سالسبورى لو آته اطلع عليها ، الا أن مكتب شئون الهند لم ينظر اليها من تلك الزاوية ، فقد كان هناك السير ليوليس ماليت السكرتير الدائم للمكتب الذى كان يعارض المبدأ الذى كانت تقوم عليه سياسة كل من سالسبورى ولايارد وهو : أن ادخال الاصلاحات الى الامبراطورية العثمانية كانت اجراء ضروريا ، وبأن روسيا قد تستغل الظروف الخاصة بالامبراطورية لتقويض النفوذ البريطانى فى آسيا :

« اذا كانت آراء السير لايارد بالنسبة للمعلومات التى أوردها صحيحة (هكذا كتب ماليت) فانها تؤكد الأسلوب الخاطيء لما يسمى بالسياسة التقليدية تجاه الباب العالى والنتيجة المؤسفة التى تمخضت عنها . كانوا يقولون دائما بأن المحافظة على تركيا أمر جوهري بالنسبة للمصالح البريطانية فى الهند ، سواء فيما يتعلق بالاطماع الروسية فى تركيا ، أو كمنطقة عازلة ضد التوسع الروسى فى آسيا الوسطى عن طريق تعبئة المشاعر الدينية لمسلمى الهند ، الذين يرتبطون روحيا بالباب العالى . ومن هذا المنطلق وبصرف النظر عن كافة الاعتبارات الأخرى ، فقد كان من المنطقى أن تصطنع روسيا المبررات لتأييد موقف الحكومة التركية ، وخوض الحرب (٤٧ - بريطانيا والخليج / ٢)

الدفاع عنها ، ولتبرير هذه السياسة للشعب البريطانى . كان لابد من اظهار الباب العالى بمنظر الدولة الداعية الى الصداقة والتفاهم ، وبأن السلطان العثمانى شخصية محبوبة ، وأن كل ما هو مطلوب من الحكومة التركية لى تؤكد حسن نواياها هو اعطاؤها بعض الوقت وبعض الصبر » .

وعلى آية حال فقد برهنت الاحداث على خطأ هذا الاعتقاد . فقد اتضح انه ما ان تدعو بريطانيا الباب العالى الى اجراء اصلاحات ادارية فى المناطق الخاضعة لها حتى يتحول الباب العالى فورا الى جانب العدو ، وينبرى الى اثارة الاضطرابات فى الهند ويخضع للتوجيهات الروسية . ان الجانب الاخلاقى لهذه النظرية واضح كل الوضوح ، وأرجو أن يكون واضحا للمتمسكين حتى الآن بالسياسة التقليدية وعلى حد رأى السير لايارد فاننا وفقا لهذا المفهوم يجب أن نتوقع موقفا معاديا من جانب الباب العالى ، وأن أى قدر من الولاء الذى يكنه رعايانا المسلمون فى الهند للسلطان العثمانى سوف يستغله الروس ويحرضون عليه سرا .

غير أن ماليت كان يائسا من احتمال قيام الباب العالى بادخال اصلاحات الحديثة الفعالة وكان بالمثل يشك فى أهمية تلك الاصلاحات بالنسبة للحكومة البريطانية :

« فى اعتقادى أن المقصود من تطوير الادارة هو تحديثها فى مواقعها غير الاوربية . وبما أن الأمل ضعيف فى التخلص من السلطان أو تجريده من سلطته الدينية ، كما حدث بالنسبة للبابا ، فان السلطان العثمانى وحكومته يشكلان رمزا لأقطار عديدة أغلبية سكانها من الرجعيين والمتعصبين والمعادين لكل مظهر من مظاهر المدنية الحديثة التى ميزت شعوب أقطار أوروبا الغربية » .

لم يكن ماليت اطلاقا قلقا من تلك الاحتمالات رغم انه لم يكن راضيا عن التأييد الذى كانت الحكومة البريطانية توليه للسلطان العثمانى ابان الحرب الروسية - التركية ، وهو التأييد الذى يجعله يبدو فى نظر مسلمى الهند أهم بكثير مما كان بالفعل . كما لم يكن قلقا من التعاون التركى الروسى ، وكان يتساءل عن أسباب الاعتقاد بأن للروس مصلحة فى تأييدهم للقوى

الاسلامية المتطرفة . أن روسيا ليست حليفا للمسلمين أكثر من انجلترا ، فكلتا الدولتين تستغل اسم الاسلام لاجراج موقف الأخرى ، فالمصالح المشروعة لكل من انجلترا وروسيا تبدو لى دائما مصالح مشتركة ، أو على أية حال فإنها أقل تناقضا مع مصالح الدول الأخرى (١) .

وربما كانت تلك الآراء هى آراء ماليت الخاصة أو لعلها نتيجة للتغيرات التى طرأت على الحكومة . ففي شهر ابريل هزم المحافظون فى الانتخابات البريطانية وحل جرانفيل محل سالسبورى فى وزارة الخارجية ضمن وزارة جلادستون الثانية ، كما أصبح ماركوس هرنجتون وزيرا للدولة لشئون الهند ، ولو أننا صدقنا كل ما يقال عن الحملة الميدلوثية فإن تعود ثمة ضرورة لمحاباة الأتراك أو الى مواقف متشنجة . وفى نهاية شهر مايو تم استدعاء ليارد الذى كان من أنصار السياسة الجديدة تجاه تركيا ، وعين مكانه جى جى جوشين وكان آخر اجراء اتخذه ليارد قبل مغادرته لتركيا هو الاقتراح الخاص بقيام الاسطول الملكى باعمال الرقابة على ساحل الاحساء . وقد تناول ليارد هذا الموضوع مع ساواس باشا وزير خارجية تركيا بصورة غير رسمية عندما اقترح بأن يطلب الباب العالى المساعدة البريطانية فى اقرار الأمن وحكم القانون على سواحل الاحساء ، والمخ خلال المحادثات بأن الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مضطرة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة القرصنة فى حالة تعذر الوصول الى اتفاق حول هذا الموضوع دون أى اعتبار للحقوق التركية ، وكان رد ساواس باشا على ليارد هو أنه سوف يقوم بعرض الأمر على مجلس الوزراء قبل أن يبت فيه ، غير أنه حتى موعد سفر ليارد من القسطنطينية لم يصل أى رد من الحكومة التركية .

فى شهر يوليو اجتمع جوشين بوزير الخارجية التركية ونقل اليه مضمون المجموعة الثانية من الاقتراحات التى بعث بها سالسبورى الى

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٩ محضر ماليت

لا يارد فى أسلوبه الملتوى (وكان الود مفقودا بين الاثنين) فى عرض الموضوع على وزير الخارجية ، أم أنه كان يعتقد بأن الطريقة الصريحة هى أقرب الى النجاح ، فقد كان من الواضح أنه تقيد حرفيا بالتعليمات التى كانت لديه . ففى نفس اليوم الذى قدم فيه المذكرة الى حكومة الباب العالى ، نصحه بلاودون الوكيل المساعد للإدارة الخارجية فى حكومة الهند ، والذى توقف فى القسطنطينية وهو فى طريقه إلى بغداد ليحل مايلز كقنصل بريطانى عام ، نصحه بعدم محاولة عقد اتفاق مع الأتراك ، وإنما بالتقيد بما ورد فى المجموعة الثانية من تعليمات سالسبورى ، وأوضح له بأن إبرام اتفاق مع الأتراك سوف يعزز من حقوق السيادة التى يطالبون بها على سواحل الخليج ، وأثناء الحديث أعرب بلاودون عن أسفه لذلك الحشد الهائل من المكاتبات التى تبودلت مع الباب العالى حول الموضوع ، مما يمكن أن يستفيد منه الباب العالى فى تأكيد حقوقه فى تلك المناطق على أساس تلك الرسائل . وأشار بلاودون لجوشين بأنه ثمة اعتراضات جوهرية على الحقوق التركية فى المناطق الساحلية من شبه الجزيرة بل وفى الأحساء نفسها . فلو تم عقد اتفاق كما ورد فى الاقتراحات ، فإن هذا سوف يجرّد الحكومة البريطانية من حقها فى الاعتراض على تلك الحقوق فى المستقبل ، وذكر أيضا بأنه من المحتمل أن يوافق الباب العالى على الاتفاق ، ثم يعود بعد ذلك فيتنصل منه فى محاولة لكسب المزيد من الحقوق الضمنية أو الواضحة بالسيادة التركية على تلك المناطق . أما بالنسبة للزيارات التى قد تقوم بها سلفن الأسطول البريطانى . فإن الوضع سوف يصبح أسوأ مما هو عليه الآن . ولكن بلاودون استدرك فقال بأنه فى حالة اصرار جوشين على إبرام اتفاق مع الأتراك فيتعين أن يقتصر ذلك على سواحل الأحساء دون غيرها ، وعلى أية منطقة ساحلية أخرى تمارس الحكومة التركية سيادة فعلية وثابتة عليها ، وبأن يتضمن الاتفاق شرطا ينص على حق الحكومة البريطانية فى اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد القراصنة الذين يتم القبض عليهم من جانب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج أو المقيم السياسى البريطانى فى بغداد . أما بخصوص رسم حدود ساحل الأحساء فقد حددها بلاودون من شط العرب شمالا إلى الدمام

أسفل الخليج بين خطي عرض ٢٦ و ٢٧ درجة جنوبا . فاذا وافق الباب العالي على هذه الشروط فان هذا التجديد يفصل الشق الساحلى الذى يمارس فيه بنو هاجر نشاطاتهم عن المنطقة الخاضعة للسيادة التركية بما فى ذلك شبه جزيرة قطر والدوحة (١) .

وبما أن جوشين لم يكن ملما بالموضوع الماما كافيا ، فلم يكن من المتوقع أن يستوعب مضمون آراء بلاودون وحتى لو كان فى امكانه ذلك ، فقد كان مقيدا بالتعليمات التى لديه ، غير أن الشيء الوحيد الذى كان يمكنه أن يفعله هو ارجاء تقديم المذكرة الى الباب العالي ريثما يتصل بحكومته فى لندن . الا أنه لم يفعل ، واكتفى باحكامه وفهمه لما تضمنته التعليمات والتى تنص : « بأن الحكومة البريطانية على استعداد للاعتراف للحكومة التركية بالسيادة على تلك المناطق الساحلية من شبه الجزيرة حيث تمارس تركيا سلطة عن طريق ادارة منظمة وحضارية وقد نصح بلاودون جوشين باستبدال عبارة (حاليا) بعبارة (الوقت الحاضر) لأنه كما أوضح بأن من المحتمل أن يطرد الأتراك من المناطق الساحلية التى يسيطرون عليها . غير أن جوشين رفض التعديلات لأسباب أوضحها لجرانفيل فيما بعد ، حيث ذكر بأن المشكلة ليست فى الاعتراف أو عدم الاعتراف بالسلطة التركية فى المناطق الساحلية شمالى العديد ، وانما فى عدم السماح للفوضى بأن تسود تلك المناطق وتؤدي الى الأضرار بالمصالح التجارية . ومن ناحية أخرى فقد كان بلاودون بحكم اطلاعه على الرسائل التى كان يتبادلها المسئولون البريطانيون بهذا الشأن كان مشبعا على ما يبدو بفكرة رفض كل مطالب السيادة للأتراك على ذلك الجزء من المنطقة وحتى آخر نقطة ممكنة (٢) كما كانت نفس الفكرة تسيطر على رجال الادارة

(١) المكاتبات السياسية والسرية لحكومة الوطن مجلد ٤ . مذكرة بلاودون ١٨٨٠/٧/٨ ومرفق بمذكرة جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/٧/١١ (رقم ١٣٦) وقد أحيل لى مكتب شئون الهند ١٨٨٠/٨/١٤ .

(٢) من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/٧/١١ (رقم ١٣٦) .

الخارجية لحكومة الهند . وفى لندن تمت الموافقة على تفسيرات جوشين للموضوع وعلى الاجراءات التى اتخذها على الرغم من اعراب مكتب شئون الهند عن أسفه لعدم استخدام جوشين أسلوبا غير ذلك الأسلوب لمعالجة المشكلة . غير أن مكتب شئون الهند لم يؤيد اعتراضات بلاودون على المقترحات ، نظرا لأن حدود السيادة التركية قد تمت الموافقة عليها فعلا، وأن مكتب شئون الهند لم يكن يرغب فى التراجع عن تلك الموافقة شريطة أن يمتنع الأتراك عن التدخل فى البحرين أو خور العديد ، أو مشيخات الهدنة ، أو سلطنة عمان ، وكان اعتراض مكتب شئون الهند الوحيد على المفاوضات التى كان يقوم بها جوشين مع سلطات الباب العالى أنه فى حالة تأخر الرد على المقترحات أو وصول رد غير مرض أو رد ملتبس فيتعين عليه أن يوقف الاتصالات (١) .

كان جوشين نفسه قد توصل الى نفس النتيجة ولم يكن قد مضى على اجتماع جوشين ببلاودون أكثر من شهر . وعلى أية حال فإن اتصالات جوشين بالباب العالى لم تسفر عن شيء محدد ، وكان قد قطع الأمل فى الحصول على رد من الأتراك . وفى الأسبوع الثالث من أغسطس اقترح جوشين على جرانفيل باصدار تعليمات الى قادة الاسطول البريطانى فى الخليج بعدم التقيد بمسافة الثلاثة أميال المتفق عليها فى ملاحقتهم للقراصنة واعتقالهم اذا لم يصل رد مرض من الباب العالى ، وعلى الأخص أن طبيعة السيادة التركية على ذلك الساحل غامضة فى كثير من مناطقه .

كان الشرط لنجاح سياسة الاعتدال تجاه الأتراك وهى السياسة التى كانت تفضلها الحكومة البريطانية انها لا بد وأن تلاقى اعتدالا مماثلا من جانب الأتراك تجاه البريطانيين ، غير أن الأتراك لم يظهروا شيئا

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٠ من الوكيل المساعد لمكتب شئون الهند الى الوكيل المساعد لوزارة الخارجية ١٨٨٠/٨/٣٠ (سرى) .

من ذلك الاعتدال خلال ١٨٨٠ وانما كانوا يمارسون سياسة معاكسة .
ففى بداية مارس وصلت الى البحرين احدى سفن نقل البريد التركية ،
وطلب قائدها التركى من حاكم البحرين الشيخ عيسى اذنا بانشاء مستودع
للفحم فى الجزيرة ، وعند استفسار حاكم البحرين للقائد عما اذا كان
ذلك الطلب هو مبادرة خاصة منه او بايعاز من السلطات التركية ، فاجاب
بأنه قدم طلبه بناء على اوامر صادرة اليه ، وذكر فى معرض حديثه بأن
البصرة سوف تعلن ولاية منفصلة عن بغداد وسوف يتم تعيين وال جديد
فى الاحساء ، وأن هذا الوالى يعتزم زيارة البحرين فى وقت قريب . وقد
رد عليه الشيخ عيسى بأنه سوف يدرس هذا الموضوع عند وصول الوالى
التركى الجديد الى المنطقة . وعندما علم روس بهذا الموضوع كلف وكيل
المثلية البريطانية فى البحرين بتذكير الشيخ عيسى بالتعهد الذى أعطاه
للمقيم فى شهر يونيو ١٨٧٩ بعدم السماح للأتراك بانشاء مستودع للفحم
فى البحرين قبل عرض الموضوع على الحكومة البريطانية (١) .

وعلى أية حال فقد كانت هناك مؤامرة أخرى أشد خطرا على
البحرين كان يجرى اعدادها . ففى بداية ١٨٨٠ أطلقت السلطات البريطانية
سراح اثنين من زعماء حركة التمرد التى وقعت فى البحرين . وكانا
متحجزين مع حاكم البحرين السابق محمد بن خليفة فى عدن وكان أحد
هذين الزعيمين يدعى على بن ناصر حفيد عبد الله بن أحمد الذى تولى
الحكم فى البحرين خلال القسم الأكبر من القرن قد وُضِل الى البصرة فى
الأسبوع الثالث من مارس وذكر لوالى البصرة بأنه قد عقد العزم على
استرجاع حقوقه العائلية فى البحرين بما فى ذلك ممتلكاته التى صودرت
فى أعقاب تولى الشيخ عيسى الحكم فى البحرين . كما ذكر بأن نصف

(١) الخطابات السياسية والتيرية من الهند مجلد ٢٥ مرفق للخطاب
الخارجى (سياسى) رقم ٤٤ المؤرخ ٢٧/٤/١٨٨٠ من روس الى لايسال
١١ و ١٩ و ٣١/٣/١٨٨٠ / رقم ٦٢ و ٧١ و ٨٣) ومرفق معه رسالة
وكيل المثلية .

البحرين يخص فرع آل عبد الله من أسرة آل خليفة ، وبأنه اذا قدمت اليه المساعدة من الباب العالي فانه سوف يعلن تبعية البحرين تبعية كاملة للباب العالي وقال أيضا أنه حتى بدون مساعدة من الأتراك ، فهو واثق من أن يسترد حقوقه بتأييد ومساعدة أفراد أسرته المقيمين في الأحساء ، وعلى رأسهم ناصر بن مبارك ، ويتمكن من خلع عيسى بن علي من السلطة . ووعده بأنه في حالة نجاحه فسوف يضم البحرين الى ممتلكات الباب العالي . غير أن الوالى وعده بالاتصال بالقسطنطينية لعرض الأمر عليها ، وبأنه يأمل أن يحصل على رد ايجابي منها . وبعد بضعة أيام قام ناصر بالاتصال بالمعتمد السياسى والقنصل المساعد في البصرة لشرح قضيته وذكر بأن مستقبله مرتبط بالحكومة البريطانية وأنه يطلب تخصيص معاش له ولناصر بن مبارك وبقية أقاربهما وأوضح انه على استعداد للاقامة في أية منطقة تحددها الحكومة البريطانية وقد رد عليه مساعد القنصل باحالة طلبه الى كل من المقيم السياسى في الخليج والقنصل البريطانى العام في بغداد (١) .

انتقل ناصر الى الأحساء فيما بعد للاقامة مع ذويه وانقطعت أخباره بعد ذلك ، وفي منتصف أكتوبر تلقى جوشين السفير البريطانى في القسطنطينية عريضة من شخص يدعى محمد أو (أحمد) راشد ذكر فيها أنه وكيل لناصر وأقاربه ، وكانت العريضة موقعا عليها من ناصر بن علي وناصر بن مبارك وثلاثة آخرين من الشيوخ ، وتتضمن العريضة سردا مشوها لتاريخ البحرين منذ وفاة عبد الله بن أحمد في عام ١٨٤٩ ويطالب الموقعون برد حقوق آل عبد الله التي أخذت عنوة منهم ونداء الى الحكومة

(١) الخطابات والمرفقات السياسية السرية من الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ من السرجين ماجور جى برمان الى روبرتسون (نائب القنصل العام في بغداد ٣/٢٣ و ١٨٨٠/٣/٢٦) رقم ٨٦ و ٩٢) .

البريطانية بان تقوم برد تلك الحقوق الى أصحابها ، وقالوا أيضا بأنه اذا اغيدت اليهم كافة ممتلكاتهم من عقارات ومزارع وأراض وسمح لهم بالعودة الى البحرين فانهم يتعهدون للمسؤولين البريطانيين بالعيش في سلام مع الشيخ عيسى وغيره في ظل الحماية البريطانية (١) .

لم يعرف جوشين كيف يتصرف في أمر العريضة ، الا أنه كان متأكدا من أنها جزء من سياسة المجابهة التي أخذ ينتهجها الباب العالي في شبه الجزيرة . وحول هذا الموضوع بعث جوشين برسالة الى جرانفيل ذكر فيها بأن العناصر التي تحرك هذه السياسة من وراء الستار تأخذ في اعتبارها كل مناطق ساحل شبه الجزيرة ، كما انها تعتزم مد نشاطها الى ساحل البحر الأحمر والخليج . وهناك مفاوضات جارية مع زعماء نجد ، كما يقال بأن بعثة قد آوفدت الى البحرين للاتصال بالمسؤولين فيها . واستطرد جوشين يقول : بأنه قد سبق أن نبه وزير الخارجية الى خطط من هذا النوع يجرى تنفيذها في حضر موت . (٢) « أن ناصر باشا والى البصرة السابق هو أحد المتزعمين لهذه السياسة ، وكان دائما يلح ينصح السلطان لضم الاحساء وقطر الى ولاية نجد ، ثم يجرى توسيعها فيما بعد عندما تسمح الظروف . وقد رشح ناصر باشا عبد الله بن ثنيان الذي كان وقتها في القسطنطينية حاكما لهذه الولاية . وقد وافق السلطان عبد الحميد على الاقتراح ، ومنح عبد الله بن ثنيان لقب باشا والمخ الى احتمال تعيينه واليا في القطيف وقطر ، واذا استثنينا تلك التصريحات ، فان هذا المشروع ظل حبرا على ورق ، كما تعهد ناصر باشا باقناع سكان البحرين بالاعتراف بالسيادة التركية عليهم ، ولتنفيذ هذا التعهد أجرى ناصر باشا عدة اتصالات مع كل من ناصر بن علي وناصر بن مبارك (اللذين

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٢ من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/١٠/١٩ (رقم ٤٨٨ سرى) ومرفق معه نسخة من العريضة وقد أحيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٨٠/٣/٩ (٢) هذه الأخيرة اشارة الى التقارير المتعلقة بعودة السيد فضل بن علوى الى نشاطه .

أشار جوشين اليهما في مذكرته الى جرانفيل (لاقتناعهما بتزكية الاعتراف بالسلطة العثمانية على البحرين . وفى منتصف شهر أكتوبر واجه جوشين كلا من رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركيين بتلك الأحداث ، غير أن وزير الخارجية وصف تلك الأنباء بأنها مجرد أفكار صبيانية ، إلا أن جوشين لم يقتنع بأقوال وزير الخارجية التركية وأوضح فى مذكرته : « وعلى أية حال فقد اغتنمت الفرصة فواضحت لصاحب المعالي رئيس الوزراء بأن حكومة صاحبة الجلالة تراقب التطورات وحذوته فى أسلوب مهذب ولكنه حاسم ، بأنه اذا ما أقدمت الحكومة التركية على تحريض الزعماء العرب فى شبه الجزيرة ضد البريطانيين ، فان الحكومة البريطانية سوف تلجأ الى نفس الأسلوب ضد الأتراك ، وفى تلك الحالة فان تركيا سوف تكون بلاشك الطرف الخاسر (١) غير أن هذا التحذير لم يتمخض عن نتائج أفضل من التحذيرات السابقة أو بالأحرى كان له نفس الملامسات والانعكاسات على الوجود التركى فى شبه الجزيرة ، كما جعل الأتراك أكثر تصميمًا على التوسع والامتداد وحبك المؤمرات والخطط المدمرة ، ومن ثم فلم يعد هناك أى شك فى علاقة ناصر باشا بزعماء البحرين المنفيين وفيما كان يجرى فى قطر والاحساء فى أواخر ١٨٨٠ . فى فصل الشتاء ، وهو الفصل الذى تتحرك فيه قبائل البدو من المناصير وبنى هاجر ومرة للبحث عن المرعى . وفى عام ١٨٧٨ مكنت هذه التجمعات من البدو ناصر بن مبارك وجاسم بن أحمد آل ثانى من شن هجومهم الناجح على زبارة فى شهر نوفمبر من ذلك العام ، وبنفس هذا التجمع تمكن هذان الزعيمان فى شتاء ١٨٨٠ - ١٨٨١ من الاعداد لهجوم جديد على البحرين ، وبدلا من أن تقوم السلطات التركية بمنع ذلك الهجوم فانها أخذت تشجعهم ، بل كان ناصر يتقاضى معاشا شهريا من الأتراك فى حدود ٦٠ ريالا ، كما اعترف

(١) من جوشين الى جرانفيل ١٩/١٠/١٨٨٠ (رقم ٤٨٨ سرى) ومرفق به مذكرة (بغير توقيع صادرة فى القسطنطينية ١٦/١٠/١٨٨٠ . وقد رسم جوشين خطأ تحت هذه النقطة من تقريره الى جرانفيل . « فى الظروف الراهنة من موقف الأتراك من حكومة إنجلترا .

بنفسه بذلك وبأن الأتراك كانوا يشجعونه على مغامراته ، كما كان سعيد باشا والى الاحساء يطالبه بالتخلي عن حقوقه فى البحرين لصالح الباب العالي بحيث يتمكن الباب من فرض حمايته على البحرين ، وكان ناصر شأنه شأن جاسم يرغب فى وضع البحرين تحت السيادة التركية ، نظرا لأن سيطرته على الجزء الأكبر من قطر لم يمض عليها وقت طويل وكان قلقا على تلك السيطرة ، لاسيما وأن قسما كبيرا من سكانها كانوا يعارضون تلك السيطرة ، كما كانوا يعارضون محاولات الأتراك بفرض حمايتهم عليها ، وكانوا يفضلون أن يعودوا الى سيطرة البحرين ، وما لم يقض على نفوذ البحرين على تلك المنطقة فلن يهدأ بال لجاسم آل ثانى فى قطر ، وكان هذا هو أحد أسباب تحريضه لقبائل البدو فى شتاء ١٨٨٠ - ١٨٨١ للاطاحة بحكم عيسى بن على فى البحرين نظير وعود بالفنائم والمكافات (١) .

وفى أواخر نوفمبر ١٨٨٠ أخذت المعلومات تتوافر لدى وكيل الممثلة فى البحرين من قطر وكانت تشير الى ان ناصر بن مبارك على رأس قوة كبيرة من قبائل البدو تتحرك شمالا نحو الرويس وأبو ظلوف على الجهة الشمالية الغربية من شبه الجزيرة . كما تلقى حاكم البحرين معلومات مشابهة . وقبل نهاية الشهر بعث الشيخ عيسى بمجموعة من رجال النعيم الى منطقة الفويرات لتراقب أخبار تحركات ناصر فى المنطقة ، وقد صدرت لهم تعليمات مشددة بإعادة السفن التى ستحملهم الى البحرين بعد وصولهم مباشرة خوفا من أن يستولى عليها ناصر بن مبارك . وفى اليوم الأول من شهر ديسمبر وصل الى البحرين الطراد ليكون وكان قادما الى الخليج ، وقد أصدر اليه وكيل الممثلة فى البحرين أمرا بالتوجه الى

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية فى الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ من روس الى لايل ١٨٨٢/٤/٢ (٤٩) ومرفق معه تقارير من اغا محمد رحيم (وكيل الممثلة) وأن الاتفاق بين جاسم وناصر قد دعم مؤخرا باقتران ناصر من احدى كريمات جاسم .

ساحل قطر ، فاقلع يوم ٤ ديسمبر ، ومن قطر توجه الطراد الى أبو الظلوف ، غير أن قائد الطراد لم يلحظ شيئا غير عادي ، لكنه عرف بوجود ناصر ابن مبارك في تلك المنطقة ، وبعد مغادرة الطراد ظهر ناصر بن مبارك في منطقة بالقرب من الرويس وأبو الظلوف ، وطلب من سكان المنطقتين بأن يسلموه السفن التي لديهم ، غير أن هؤلاء كانوا قد عرفوا بقدومه فتمكنوا من بعثرة سفنهم خارج المنطقة وهكذا اضطر هو واتباعه الى الانسحاب بعد فشل خطتهم . وفي الأسبوع الأول من ديسمبر تلقى روس بعض المعلومات عن تحركات ناصر ، كما تضمنت المعلومات خبرا عن إبحار السفينة التركية المراقبة هناك الى ساحل الاحساء . وبما أن روس كان مقتنعا بأن السفينة التركية لم تتحرك من أجل أهداف سلمية فقد ابرق الى مايلز في مسقط والى بلاودون في بغداد ، يطلب اليهما ارسال بعض السفن المسلحة التابعة لهما ، لأن الطراد سيكون قد عاد الى بومباي ولم يعد الاتصال به ممكنا . وعلى الفور أبحر الطراد « وودلارك » من مسقط وفي نهاية الأسبوع الثاني من ديسمبر وصل الى البحرين وعند وصوله علم بفشل خطة ناصر وباختفاء السفينة التركية (١) .

ورغم ذلك فإن روس لم يقتنع ، ولذلك فقد قرر التوجه بنفسه الى البحرين ، وعند وصوله اليها يوم ٢١ ديسمبر قام بتحريرات واسعة عرف من خلالها بأن جاسم آل ثاني كان هو المسئول عن الهجوم الفاشل الذي قام به ناصر بن مبارك على البحرين ، وبما أن جاسم آل ثاني كان محسوبا على الأتراك فقد تصور روس على ضوء مواقف الأتراك السابقة أن لهم ضلعا في المؤامرة على البحرين ، وأنهم (أي الأتراك) سوف يستمرون في استخدام عملائهم في المنطقة لتقويض حكم عيسى بن علي في البحرين . وقد كشف الأتراك بأنفسهم عن نواياهم تجاه البحرين وذلك من

(١) نفس المصدر من روس الى لايل ٩ و ١٦ و ١٨٨٠/١٢/٢٤ (رقم ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥١) ومرفق معها تقرير س.س. هاند قائد الطراد بكون لروس ١٨٨٠/١٢/٨ وتقارير وكيل المثلثة ومن المقيم السياسي الى المعتمد السياسي في مسقط والمعتمد السياسي في بغداد ١٨٨٠/١٢/٦ .

خلال موافقهم السلبية من قضية القرصنة والتي ترتكب ضد سفن البحرين من جانب الموالين للأتراك في الاحساء ، ومن خلال محاولاتهم الحصول على نفوذ لهم في الجزيرة ، وذلك عن طريق الطلب الذي تقدموا به لحاكم البحرين لاقامة مستودع للفحم في جزيرة البحرين . وعلى الرغم من تعهد حاكم البحرين في شهر يونيو ١٨٧٩ ومارس ١٨٨٠ بأنه لن يسمح باقامة مثل ذلك المستودع قبل الحصول على موافقة السلطات البريطانية ، الا أنه يواجه ضغوطا متزايدة حول استمراره بذلك الالتزام بحجة عدم وجود اتفاق رسمي يستند اليه . وقد اقتنع روس بعد محادثاته مع الشيخ عيسى بأن عقد اتفاق من هذا النوع سوف يعزز موقفه من الضغوط التي يمارسها الأتراك أو غيرهم لاقامة مثل تلك المراكز أو المستودعات في اراضيه . وكان الشيخ عيسى يتفق مع روس في هذا الرأي ، وعلى هذا الاساس وضع روس صيغة اتفاق يلتزم فيه حاكم البحرين وذريته من بعده بعدم الدخول في مفاوضات أو ابرام معاهدات من أى نوع مع أى حكومة بغير موافقة الحكومة البريطانية ، كما يلزم حاكم البحرين بعدم اقامة علاقات دبلوماسية ، كما اُضاف الى مسودة الاتفاق شرطا آخر ينص على موافقة الحكومة البريطانية على تبادل البحرين رسائل الصداقة العادية مع الحكام المحليين للدول المجاورة للبحرين والتي تتناول المسائل العادية . وفي يوم ٢٢ ديسمبر وقع الشيخ عيسى حاكم البحرين على تلك المعاهدة .

وافق الماركويس اوف ريبون الحاكم الجديد للهند على الاجراء الذي قام روس باتخاذ في البحرين كما أقر ذلك الاتفاق ولكنّه أشار الى نقطة هامة وهي أنه لا يحق للمسؤولين السياسيين بشكل عام الدخول في مفاوضات كهذه دون تلقيهم تعليمات سابقة تخول لهم ذلك ، لأن المعاهدة لن تضاعف أو تغير (من الوجهة المادية) المسؤوليات التي تتحملها الحكومة البريطانية ، وقد جاء هذا التعليق في المذكرة التي بعث بها الحاكم العام لوزير الدولة لشئون الهند حول هذا الاتفاق واطاف الحاكم العام

« بأن رفض الاتفاق الآن قد يساء تفسيره » (١) وعلى العموم فقد كان هذا التقييم تقييما سليما نظرا لأن استثناء ممثلى الدول البحرية من اقامة علاقات مع البحرين وعلى الأخص تركيا وفارس كان يعتبر من سمات السياسة البريطانية فى الخليج ، مثله مثل الالتزام البريطانى بالدفاع عن البحرين ضد أى غزو يأتى من تلك الدول أو من الوهابيين . أما الشؤون السياسية العادية والعلاقات التجارية بين البحرين وجيرانها أو منع وصول البعثات الدبلوماسية من فارس أو نجد أو مصر أو تركيا من زيارة البحرين فلم يكن ذلك من شئون الحكومة البريطانية ، وإن الاعتراضات البريطانية الوحيدة على مثل هذه الزيارات تنحصر فى أن لا تتحول الزيارات الى محاولات لفرض السيطرة أو النفوذ أو حبك المؤامرات على البحرين . وقد زاد الموقف البريطانى تصلبا من قضية هذه البعثات بعد عام ١٨٨٠ عندما تبين أن حضور مثل هذه البعثات من فارس أو تركيا قد يشجع حاكمها على الاعتقاد بأن ارتباطاته بتركيا أو بفارس قد تعفيه من التعهد بالمحافظة على الأمن فى منطقته . وقد جاء الاحتلال التركى للاحساء عام ١٨٧١ ليستكمل التغيير فى ذلك الموقف نظرا لأن الاتصالات الرسمية التى كانت تتم بين حاكم البحرين وبين الباب العالى لم يكن فى الامكان منعها ، كما لم يكن فى الامكان تجاهلها وبصفة خاصة على ضوء المحاولات التى كان يقوم بها مدحت باشا فى توسيع رقعة نفوذ الأتراك للمناطق الشرقية من شبه الجزيرة العربية ، كما أن قبول جاسم آل ثانى بالسيادة التركية عليه كان يشكل تحديرا خطيرا وعلى الأخص من حيث معارضته المستمرة لحكام آل خليفة . ومن ناحية أخرى فقد كان العداء الذى يبدية الأتراك نحو البريطانيين وتصرفاتهم فى شبه الجزيرة بوجه عام بعد عام ١٨٧٣ اضطر الحكومة البريطانية الى الكشف عن موقفها الرسمى بشكل أوضح بالنسبة لعلاقات البحرين مع الدول الأخرى ، أما الأمر الذى لم

(١) من الحاكم العام الى وزير الدولة لشئون الهند ١٨٨١/٥/٢٧
(رقم ٨٣ الادارة الخارجية - سرى) .

ينسب إليه ريبون وروس من أن اتفاقية ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٠ قد عززت من ارتباط البحرين بالحكومة البريطانية وحولتها الى دولة تابعة تبعية مطلقة لبريطانيا ، وذلك من خلال الاجراءات التى كان معمولاً بها بين المسئولين البريطانيين فى الخليج وهى الاجراءات التى اتسمت بعدم الوضوح وشمول هذه الاجراءات دول الهدنة الأخرى عن طريق الاتفاقيات الاستثنائية التى عقدتها الحكومة البريطانية معها مما أدى الى خلق دول تابعة لبريطانيا فى المنطقة .

وأثناء وجود روس فى البحرين كتب الى ناصر بن مبارك وجاسم آل ثانى يدعوهم الى ايضاح موقفهما من تهديدهم بغزو البحرين . . . وفى شهر يناير ١٨٨٠ تسلم روس رد ناصر على كتابه وقد ذكر فى رده : « بأن أهدافه هى تحقيق العدل لنفسه ولاتباعه وبأنه قد طالب روس مرارا وتكرارا أن يعمل على استرداد حقوقه فى البحرين ولكن دون جدوى ، كما ذكر بأن اتباعه فى البحرين يلحون عليه فى العودة اليهم ، الا أنه (على حد تعبيره) رفض حتى الآن تحقيق تلك الرغبة احتراما منه لرغبة المقيم البريطانى ، وأضاف بأنه ليست لديه أهداف سوى تحسين حالته ومساعدة اتباعه . وكذلك كان رد جاسم آل ثانى يتضمن هذا المعنى ولكنه أشار فى خطابه بأن لناصر بن مبارك حقوقا فى البحرين لا يمكن تجاهلها ، وبأنه هو الذى كان يمنع ناصر من محاولات استرجاع تلك الحقوق بالقوة ، الا أنه أصبح من الصعب عليه الآن الاستمرار فى منع ناصر للحصول على حقه ، وبالتالي فإنه يعتقد بأن روس عليه واجب تسوية تلك الخلافات القائمة بين ناصر والشيخ عيسى حاكم البحرين (١) .

بعث روس برد مقتضب الى كل منهما جاء فيه :

« لقد تسلمت رسالتك . . . ؟ وأحب أن أخبركم بأن قيام أى عمل

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٨

مرفق للخطاب الخارجى سرى رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ .

عدواني على البحرين سواء منكم أو من غيركم سوف يقاوم بالقوة » . كما كتب روس الى جاسم آل ثاني رسالة ذكر فيها بأن ناصر بن مبارك ليست له حقوق في البحرين وأن ممتلكاته وممتلكات أسرته قد صادرها الشيخ عيسى بن علي وذلك لتعويض أسر ضحايا ناصر ومحمد خليفة على البحرين عام ١٨٦٩ ، واذا كان الشيخ عيسى سيوافق على اعتماد مخصصات مالية لناصر فانها ستكون في صورة هبة مالية منه ، وبشرط أن يتعهد بالتخلي عن أطماعه في البحرين ويقبل الإقامة في أي مكان آخر من الخليج فيما عدا قطر ، وأن ناصر غير مسموح له بالعودة الى البحرين وبأنه يعتبر جاسم آل ثاني مسئولاً عن تصرفات وسلوك ناصر في قطر .

لم تكن مفاجأة أن يرفض ناصر وجاسم تحذيرات وشروط المقيم ، وقد أعلن ناصر صراحة عن تصميمه على مهاجمة البحرين بمجرد أن يحصل على السفن اللازمة لنقل الحملة التي سيعدها للهجوم على البحرين ، وبنفس الصراحة أعلن جاسم بأنه لم يعد مسئولاً عن تصرفات وسلوك عديله ناصر بن مبارك . غير أن روس لم يقتنع بذلك وعاد فكتب الى جاسم في فبراير ١٨٨١ : بأنه يحمله المسؤولية كاملة تجاه أي عمل يقوم به ناصر تجاه البحرين لأنه يعلم بأن ناصر لا يستطيع أن يعمل شيئاً بدون مساعدة جاسم ، لعدم وجود امكانيات لديه ، ولذلك فإن أي أخلال بالأمن ستكون عواقبه وخيمة على جاسم في قطر (١) . ويبدو أن هذا التحذير من جانب روس قد أصاب الهدف ، فقد بعث جاسم آل ثاني برد الى روس جاء فيه :

« لقد طلبتم مني أن أقوم بجراسة ساحل قطر كله ، غير أنني لا أملك أي سلطة عليه نتيجة لنص المعاهدة (اتفاق عام ١٨٦٨) التي أبرمت في عهد والدي وبين الحكومة البريطانية ونصت على أن نكون مسئولين عن

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجي (سرى) رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ من روس الى جاسم آل ثاني ١٨٨١/٢/٢٥ .

خراسة دوحة البدعة والوكرة فقط ، أما ساحل قطر فهو طويل وواسع. ويضم كثيرا من الموانئ وليست لدى السلطة في منع أى شخص من النزول. اليه أو الصعود منه ، إلا في حالة اصدار أوامر مشددة الى السكان في تلك الموانئ بالنزوح عنها والاقامة في المناطق الخاضعة لسلطتى وفى هذه الحالة أستطيع أن امنع قيام أى اضطرابات فى سناحل قطر » .

لم يأبه روس بموقف جاسم آل ثانى واقترح على حكومة الهند توجيه تحذير رسمى الى جاسم بأن يكف عن تأييد ومساعدة ناصر بن مبارك فيما يتعلق بمطالبه فى البحرين ، ومطالبة الباب العالى بالايعاز الى المسئولين الأتراك فى الاحساء وقطر بمراقبة تحركات ناصر . وقد أحيل الاقتراح الأخير الى بلاودون فى بغداد للدلاء برأيه فيه ، وقد رد بأنه لا يتوقع أية فائدة عملية منه وقال بأنه سيكون من الأفضل اتخاذ اجراءات فعالة ضد جاسم وناصر اذا رفضوا التحذير الرسمى . وقد وافقت حكومة الهند على رأى بلاودون وأوعزت الى روس فى ٧ مايو بالتعليمات التالية :

« اننا نفوضك فى توجيه تحذير الى جاسم آل ثانى يتضمن بانه فى حالة ثبوت علاقته بالهجوم المزمع على البحرين فان المسئولية ستقع عليه مباشرة » كما تم فى نفس اليوم الايعاز الى بلاودون بإبلاغ السلطات التركية فى بغداد والبصرة بأنهم ما لم يتعهدوا بمنع عدوان ناصر بن مبارك على البحرين فان الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مضطرة الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية البحرين والمطالبة بالتعويضات عن أى اضرار أو خسائر تنشأ عن ذلك . وتنفيذا لهذا القرار أوضح ريون لوزير الدولة لشئون الهند بأن حكومته عند اتخاذها ذلك القرار قد وضعت فى اعتبارها مطالبة الأتراك بالسيادة على الدوحة ، نظرا لوجود كتيبة تركية قوامها ١٣٠ جنديا ، وأن أى اجراء مباشر يتخذ ضد جاسم آل ثانى قد يؤدى الى احتجاج الباب العالى ، ولكته قال بأن حكومة الهند ليست

مستعدة أن تقبل المطالب الفامضة بالسيادة والتي لا ترافقها اجراءات لممارسة الالتزامات المترتبة على تلك السيادة ، بحيث تمنعها من القيام بالاجراءات اللازمة لردع جاسم أو ناصر اذا قاموا بأية محاولة للاعتداء على البحرين (١) .

لم تكن هناك أية نية في مكتب شئون الهند لمناقشة قرار الحاكم العام ، وقد جاء في تقرير لجوشين من القسطنطينية في شهر ديسمبر ١٨٨٠ بأنه أصبح مقتنعا بأن الباب العالي ليس في نيته التنازل عن أى شيء للحكومة البريطانية ، وبأن التكتيك الذى استخدمه الأتراك فى موضوع القرصنة سوف يستمر فى استخدامه بصورة أكثر تنظيما فى المستقبل (٢) . وبعد شهرين أبلغ وزير الخارجية التركى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية بعدم وجود أى سفن للقرصنة فى ساحل الاحساء وأكد عدم وقوع حوادث عن شيء وذكر بأنه قد تم ارسال سفينة مسلحة للقيام بأعمال التفتيش والمراقبة فى مياه الاحساء كأجراء احتياطي ، وبأن وجود مثل هذه السفينة سوف يعفى الحكومة البريطانية من اتخاذ أية اجراءات كالتى أشارت اليها ، وقد كان رد فعل مكتب شئون الهند على أقوال وزير الخارجية التركية الايعاز الى جرانفيل بمنح قادة الطرادات البريطانية فى الخليج صلاحيات لاتخاذ الاجراءات الضرورية على الساحل العربى ومعاينة القرصنة اذا دعت الضرورة بشرط عدم الاصطدام مع الطرادات التركية أو القوات التركية ، كما ذكر وزير الدولة لجرانفيل بأنه أراد بذلك القرار أن يؤكد مضمون الاتفاق

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية فى الهند مجلد ٢٨ من الحاكم العام الى وزير الدولة لشئون الهند ١٨٨١/٥/٢٧ (رقم ٨٣ الادارة الخارجية السرية) .

(٢) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٥ من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/١٢/٦ (رقم ٦٤٣) .

الذى عقده روس مع حاكم البحرين فى ٢٢ ديسمبر عام ١٨٨٠ ، ولم يعترض جرانفيل على الاتفاق ، وفى ٨ أبريل بعث هرنجتون بتعليمات الى ريبون بالموافقة على الاتفاق المشار اليه .

كان جرانفيل متعاطفا مع الاقتراح الخاص بتحويل قادة سفن الأسطول البريطانى صلاحيات مطاردة القراصنة الى داخل المياه التركية .
وفال بانه لا يتوقع أى فائدة من الباب العالى حول هذا الموضوع خاصة وأن القيود القانونية المترتبة على التعديل الذى أدخله خبراء القانون الملكى فى حالة فشل الباب العالى فى توفير الحماية للتجارة البريطانية داخل المياه الاقليمية ، وفى حالة رفض الباب العالى السماح للطرادات البريطانية لاتخاذ القرارات ضد القراصنة ، واستمر القراصنة يعيشون فسادا فى المنطقة فانه سيكون من حق الحكومة البريطانية — من وجهة نظر القانون الدولى — أن تعتبر مثل ذلك الاهمال سببا كافيا لاتخاذ الاجراءات الرادعة من جانبها ، وان وصول تعليمات حكومة الهند المؤرخة ٧ مايو الى كل من روس وبلاودون باعتبار جاسم آل ثانى مسئولاً مسئولية مباشرة عن أية محاولة يقوم بها للهجوم على البحرين من قطر قد ساهم فى تعزيز الموقف البريطانى ، ليس لأن الموضوع يمس الملاحة فى سواحل الاحساء وقطر فحسب ، بل ولأنه يمس مسألة الدفاع عن البحرين أيضا . وقد كتب هرنجتون الى جرانفيل يقول : « اننا لن نسمح باستعمال البدعة وغيرها من مناطق الساحل العربى من جانب القراصنة الذين يحتمون تحت ظل العلم التركى لشن الحملات على البحرين ، سواء كانت تلك الحملات بالتواطؤ مع الأتراك أو بغير التواطؤ معهم ، وقد اثبتت التجارب مع الحكومة التركية انه لا أمل اطلاقا فى الحصول على اجراءات رادعة من جانبهم » وقد اقترح هرنجتون الموافقة على تعليمات ريبون لروس وبلاودون ، كما طلب من جرانفيل أن يرسلها الى السفير البريطانى فى القسطنطينية لابلغها للباب العالى اذا شاء . كما قال هرنجتون بأن عمليات المراقبة فى مياه الاحساء وقطر لا يمكن أن تستمر بصورتها هذه ، فليس من الحكمة أن نترك الضباط السياسيين والبحريين لصاحبة الجلالة

فى الخليج من غير تعليمات واضحة يسترشدون بها فى الظروف التى قد تطرأ وقد تترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة للمصالح والهيبة البريطانية (١) .

وافق جرانفيل على كلا الاقتراحين . وفى يوليو ١٨٨١ أوعز الى السفير البريطانى فى القسطنطينية بإبلاغ الباب العالى بموقف حكومة الهند بشأن البحرين وبالتأكيد لها بان أى إهمال أو عجز من جانب الباب العالى عن مكافحة القرصنة فى المياه المتاخمة للمناطق التى يطالب بالسيادة عليها قد ترغم الحكومة البريطانية على إصدار أوامرها لضباط الأسطول البريطانى بأن يتولوا حماية المصالح التجارية دون التفات للمطالب التركية ، كذلك طلب جرانفيل من الاميرالية البريطانية سحب أوامرها الصادرة فى مايو ١٨٧٩ لضباطها فى الخليج بالامتناع عن القيام بأى إجراءات معادية فى المياه الإقليمية التركية ، بالإيعاز اليهم بعدم التقيد فى تنفيذ واجباتهم بحدود مسافة الثلاثة أميال فى مطاردتهم للقراصنة والقبض عليهم نظرا لأن السلطة التركية على المنطقة الساحلية هى سلطة اسمية . الا أن على هؤلاء الضباط أن يتفادوا الاصطدام مع الطرادات أو القوات التركية ، وأن يقوموا بتسليم الأشخاص الذين يتم القبض عليهم فى المناطق الخاضعة للسيادة التركية للسلطات التركية (٢) .

وفى يوليو عام ١٨٨١ صدرت تعليمات الاميرالية البريطانية بهذا الشأن وظلت سارية المفعول لسنوات عديدة بعد ذلك .

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٧ من الوكيل المساعد لمكتب شئون الهند الى الوكيل المساعد للخارجية ١٨٨١/٧/٧ (سرى) .

(٢) نفس المصدر من جرانفيل الى ايرل اوف دومزين ١٨٨١/٧/٢٢ ومن الوكيل المساعد للخارجية الى سكرتير الاميرالية ١٨٨١/٧/١١ .

خاتمة الكتاب

كانت السبعينات من القرن التاسع عشر نهاية لمرحلة فى تاريخ الخليج ، فقد تم فيها القضاء على القراصنة والحروب البحرية فيما عدا بعض الحوادث الفردية التى كانت تقع بين حين وآخر فى مصائد اللؤلؤ فى فصول الصيف . ومن ناحية أخرى تمت تصفية تجارة الرقيق بعد تقليصها من قواعدها الأصلية فى افريقيا الشرقية . وبالإضافة الى ذلك أمكن ترويض قبائل الساحل الغربى أو بالأحرى تهذيبها ، وأرغمت على حصر منازعاتها الثأرية على المناطق الداخلية فقط بعد أن بدأ نجم حليفها أو خصمها القديم — حسب تعريفها له — وهو إمارة نجد ، فى الأفول نتيجة للصراعات الداخلية ولانقطاع صلاتها بدول الخليج بحكم تدخل الأتراك ، كما أصبحت إمارة نجد مهددة بظهور منافس جديد على السلطة هو ابن رشيد من جبل شمر . كانت تلك الأرمصاصات خاتمة المطاف بالنسبة لمركز بريطانيا، على الرغم من أن قوتها فى الخليج كانت فى ذروتها ، لأن تلك المرحلة قد انتهت عصرا من الجهود البطولية لادخال النظام وحكم القانون الى الخليج، وضمان وآمن وسلامة الهند البريطانية — وهى المرحلة التى بدأت برحلة جون مالكولم الى طهران عام ١٨٠٠ ، وبمعركة الطراد « مورنتنجتون » مع أسطول القراصنة عند ساحل أم القيوين ١٨٠٥ فحسب ، بل لأنها سجلت نهاية السيطرة البريطانية المطلقة فى الخليج . فبعد أن ضم الأتراك إقليم الأحساء الى مناطق نفوذهم وتعلموا ، أن لم يكونوا قد اتقنوا ، استخدام القوة البحرية ، وتفتحت شهواتهم لمد سيطرتهم على دول الساحل العربى تمهيدا لفرض حكم الخلافة الإسلامية على تلك الدول . وبالمثل فإن فارس التى لم يكن لها دور يذكر فى سياسات الخليج كما كانت من قبل ، ظلت متمسكة بمطالبها البالية فى البحرين . وأما البحرين فبعد أن تخلصت للمرة الأولى من صراعاتها العائلية وأمنت نفسها ضد أى عدوان خارجى بفضل معاهدة الحماية مع الحكومة البريطانية ، أصبحت قادرة على ممارسة شئونها التجارية .

أما عمان فعلى النقيض من ذلك فقد هوت من مركز القوة والازدهار -
وكدولة تجارية وبحرية رائدة ، الى أدنى مراتب التدهور وانكفأت على
نفسها مديرة ظهرها للعالم الخارجى ، وربما كانت احداث العقد السابق
لعام ١٨٨٠ هى نذر المستقبل الغامض الذى كان ينتظر عمان •

أن خسارة عمان من تجارة الرقيق بعد خسارتها من انفضال زنجبار
عن الوطن الأم وميناء بندر عباس كموارد اقتصادية قد جعل القبائل
العمانية من أطماع سياسية قد أوجد صدى عميقا بين أوساط العمانيين
ذلك • وقد دفعها ذلك الوضع بالإضافة الى تحريض رجال الدين الى ان
نصب جام غضبها على المسؤولين هناك • وعلى امتداد أربعين عاما من
ذلك التاريخ لم تعرف عمان طعما للراحة والسلام ، وتعرضت أسوار
مسقط ومعاقلها الى موجات من الهجمات من جانب القبائل المتمردة •
وقد جاء قرار فرض رسوم جمركية على منتجات عمان محركا لقيام
التمرد من جانب تلك القبائل ، ثم جاء قرار حظر تجارة السلاح من
السلطنة واليها فى نهاية القرن ليضعف من حدة تلك المشكلات ، كذلك
فان احقاد رجال الدين على المسؤولين وما كان يراود بعض زعماء القبائل
العمانية من أطماع سياسية قد أوجد صدى عميقا بين اوساط العمانيين
المطالبين ببعث الامامة فى عمان ، وعلى هذا الأساس قامت تلك القبائل
فى شهر مايو من عام ١٩١٣ بانتخاب سالم بن راشد الخروصى اماما على
البلاد (١) • غير أن هذا الامام لم يكن من طراز الامام السيد عزان بن قيس
أو بالأحرى لم يكن حتى فى مستوى زعيمى القبيلتين الرئيسيتين اللتين
اختارتاه ونعنى بهما الشيخ عيسى بن صالح ، الذى خلف والده الشيخ الكبير
صالح بن عيسى على زعامة الحرث ، وحمير بن ناصر النبھانى شيخ بنى ريام •

(١) ينحدر الامام سالم بن راشد الخروصى من اسرة الشيخ زايد
ابن خميس الخروصى الذى نجح على حد قول رؤس فى توحيد التقسيمات
الاربعة للاباضية خلال حكم الامام أحمد بن سعيد « بحث حول تعاليم
طائفة الاباضية فى عمان اعداد روس » •

وعلى أى حال فإن ظهور منافس على السلطة من بين القبائل العمانية الداخلية إنما يعكس عمق الفجوة التى تفصل بين المسئولين ومواطنيهم ، وهكذا فإن اصداء انتخاب سالم بن راشد الخروصي أماما لعُمان قد أخذت تتردد فيها بين جبال عمان ووهادها فترة من الزمن .

ومن ناحية أخرى فإن مسألة الاحتفاظ بالسلطة كان يعود أساسا الى قلة الموارد ، ففي عام ١٨٨٠ أصبح استمرار معونة زنجبار التى كان يحصل عليها سلطان مسقط أحد البنود الرئيسية فى الدعم المالى . لسقط ، وحتى تلك المعونة قد أصبح استمرارها مشكوكا فيه بعد أن قررت الخزانة البريطانية وقف مساهمتها فى تلك المعونة ، وبحلول عام ١٨٨٠ أوقفت الخزانة العمل بقرارها المذكور فى الوقت الذى كانت فيه المحادثات تجرى بين وزارة الخارجية البريطانية ومكتب شئون الهند . للبحث عن حل لتلك المشكلة . وفى عام ١٨٨٣ حلت تلك المشكلة غير أن حكومة الهند لم تؤيد الحل ، ففي الأول من سبتمبر من نفس العام انتقل أمر الاشراف على الوكالة البريطانية فى زنجبار الى سلطة وزارة الخارجية التى تقلدت مسئولية الانفاق على الوكالة ، وكان المفروض أن تؤول مسئولية دفع المعونة الى حكومة الهند مع العلم بأنه فى حالة اعتبار المعونة التزاما دائما فإن هذا الموضوع يعاد بحثه من جديد عند وفاة السلطان الحاكم . على أن جلادستون الذى كان أثناء الحرب الفارسية ينتقد بالمرستون على اجرائه غير الدستورى بتبديد موارد الهند فى تمويل المشروعات الامبريالية لم يحرك ساكنا عندما أراد استخدام تلك الموارد لأغراضه الخاصة . وفى عام ١٨٨٨ توفى السلطان تركى بن سعيد ، وهكذا فإن حكومة الهند التى التزمت قبل ذلك بالمحافظة على حكم أسرة آل بوسعيد وحماية استقلال السلطنة قد وافقت من غير تردد على الاستمرار فى دفع المعونة لمسقط واستمرت فى دفعها بمعدل ٨٦٤٠٠ روية هندية فى العام (أى ما يعادل ٤٠ ألف ريال نمسوى) ولم يطرأ تغيير على قيمة المعونة على الرغم من الانخفاض الذى طرأ على قيمة الريال النمسوى فيما بعد ، الى أن حلت امبراطورية الهند عام ١٩٤٧ . ثم بعد ذلك استمرت الحكومة البريطانية فى دفع تلك المعونة سنويا لمسقط

ليس لأسباب سياسية وانها وفاء لالتزاماتها لحكومة مسقط .

ان تدهور الميزان التجارى لعمان بعد القرن التاسع عشر لا تعود أسبابه الى انفصال زنجبار عنها أو الى فقدانها لبندر عباس أو الى صراعاتها الداخلية المزمنة فحسب بل الى تدهور تجارة الترانسيت ثم أن تزايد عدد البواخر الأوربية فى الخليج خلال السبعينات من القرن التاسع عشر قد شكل ضربة عنيفة الى مسقط كأحد الموانئ التجارية الهامة فى المنطقة . وقبل هذه الفترة كانت السفن الشراعية من مختلف مناطق الخليج تزور موانئ مسقط لنقل السلع وللتزود بالماء والمؤن ثم تتجه الى الهند وكان يتم العكس ايضا عند عودة تلك السفن من الهند الى الخليج لتجنب تقلبات الاحوال الجوية فى الخليج ، اما بعد ظهور السفن التجارية المتطورة فان تلك السفن لم تعد فى حاجة للمرور بموانئ مسقط فكانت تواصل رحلاتها الى وجهتها متخطية موانئ مسقط ومن ناحية اخرى فقد انخفضت حركة السفن العمانية من عابرات المحيط ، وتحول اسطول عمان الذى كان فى وقت من الاوقات أكبر الاساطيل واقواها الى كومة من الهياكل الخشبية المحطمة القابعة فى مراسيها . اما بقية دول الخليج فلم تتأثر بسرعة بتلك النتائج العكسية لمنافسة السفن الحديثة لها . وحتى الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر كان للبحرين ٧٦ سفينة شراعية من الحجم الكبير تتاجر مع الهند و ١٧ سفينة من طراز البغلة وثلاثين من طراز الباتيل (كما كانت مشيخات الهدنة تمتلك ٦٢ سفينة تجارية ، واصبحت موانئ فارس فى تلك الفترة تحظى بالنصيب الأكبر من التجارة المنقولة ، وكان عددها لا يقل عن ٧١ سفينة تابعة للنجة وبعض الموانئ الفارسية باستثناء بندر عباس تقوم برحلات سنوية الى الهند (١) .

استمرت تجارة الخليج مع الهند فى النمو خلال السبعينات من القرن التاسع عشر وان لم تكن بنفس المستوى السابق ، فبعد أن ارتفعت

(١) التقرير الادارى السنوى للخليج ١٨٧٨ - ١٨٧٩ .

معدلاتها فيما بين ١٦٨٠ - ١٨٦١ و ١٨٦٤ - ١٨٦٥ عادت فحافظت على تلك المعدلات خلال السنوات العشر التالية او لعلها انخفضت قليلا في الفترة الواقعة فيما بين عام ١٨٧٤ - ١٨٧٥ ثم عادت فارتفعت فيما بين ١٨٧٥ - ١٨٧٦ و ١٨٧٧ - ١٨٧٨ وذلك من ٣٠٥٧٢١٩٩ روبية هندية أي (٣٠٥٧٠٠٠ جنيه استرليني) تقريبا الى ٤٥٠٩٠٤٥ روبية هندية الى نحو (٤٥٠٠٠٠ جنيه استرليني) وأكثر من مرة ونصف عن معدل ١٨٦٤ - ١٨٦٥ وأكثر من ثلاثة اضعاف معدل ١٨٦٠ - ١٨٦١ وتزداد أهمية هذه المقارنات اذا رجعنا الى معدلات الأعوام السابقة وذلك قبل تطبيق نظام الهدنة . وعلى سبيل المثال فقد كانت تجارة بومباي في ١٨٣٦ - ١٨٣٧ هي ٧٠٤٩٨٣٠ روبية هندية فقط او اقل من خمس أرقام ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ويتركز معظم النشاط التجاري للفترة الواقعة في السبعينات على الموانئ الفارسية كميناء بوشهر وبندر عباس ونحو ثلث تلك الأرقام على ميناء البصرة . أما البحرين فقد كان لها نصيب الأسد من تلك التجارة بحيث تعادلت مع مسقط ومشيكات الهدنة مجتمعة .

ويشكل صيد اللؤلؤ والأسماك المورد الاساسي لسكان مشيخات الهدنة وقد ظل هذا الموضوع مستمرا ففي كل صيف كان يتجمع في منطقة الخليج الاسفل ما لا يقل عن ١٥٠٠ مركب فيها نحو ٤٨ ألف عامل بالإضافة الى مجموعة أخرى من المراكب يقدر عددها بـ ٧١٦ ويعمل بها ما لا يقل عن ١٣ ألف بحار كلهم من البحرين . ومن الصعب تحديد أرقام قيمة اللؤلؤ التي تستخرج في كل عام وكان الكولونيل بيلي قد قدر محصول اللؤلؤ في عام ١٨٦٥ بما قيمته ٤٠٠ ألف جنيه استرليني بينما تقدر تقارير الممثلة السياسية البريطانية في الخليج محصول اللؤلؤ عام ١٨٧٣ - ١٨٧٤ بـ ٧٠٠ ألف جنيه استرليني . ومن ناحية أخرى تقدر قيمة اللؤلؤ المصدرة الى الهند عام ١٨٧٣ - ١٨٧٤ حسب كشوفات الجمارك بـ ٢٩٥٠٩٠٩ روبية هندية أو اقل من ٣٠٠٠٠ جنيه استرليني (١) ، ومن ناحية أخرى خفت الاضطرابات التي كانت تحدث على

(١) التقرير الإداري السنوي للممثلة ١٨٧٧ - ١٨٧٨ .

الضفاف فى مواسم الصيد وكانت معظم الخلافات أو المشكلات ناجمة عن تهرب بعض العمال من تسديد السلف التى عليهم لأصحاب السفن وقد تفافمت هذه المشكلة بحيث اضطرت السلطات البريطانية للتدخل لحلها تقيدا بالتقاليد التى كانت متبعة فيما يختص بلجوء الأفراد ولم تحاول الحكومة البريطانية ان تلغى هذه التقاليد . وفى مطلع السبعينات من القرن اتخذت المشكلة ابعادا جديدة بعد ان أخذ بعض زعماء المنطقة يفرضون رسوما معينة على كل من يلجأ اليهم من الصيادين . وخوفا من ان يفضى الوضع الى انتشار أعمال الشغب والفوضى والخروج على القانون فى المنطقة ، اقترح الكولونيل روس خلال جولته السنوية عام ١٨٧٩ على شيوخ الهدنة عقد اتفاق فيما بينهم ينظم طريقة لجوء هؤلاء العمال ، وكيفية تطبيق ذلك القانون على المدنيين ، وقد وافق الزعماء على الاقتراح ، وبتاريخ ٢٤ يوليو ١٨٧٩ عقدوا اتفاقا فيما بينهم يقضى برفض منح اللجوء الى هؤلاء المتهربين وفرض غرامة تتراوح فيما بين ٥٠ الى ١٠٠ ريال عن كل مخالفة . أما اذا نشأ الخلاف حول تفسير الاتفاق فانه يحال الى هيئة التحكيم وتتشكل من الشيوخ أنفسهم او من ينوب عنهم ويحضرها وكيل المقيم السياسى المعتمد لدى ساحل الهدنة ، غير ان قرار الهيئة ينبغى ان يصادق عليه من المقيم السياسى قبل تنفيذه ، كما ان المقيم السياسى لن يفرض الغرامة المنصوص عليها فى الحكم الا اذا اقتنع بصحة الدعوى (١) .

وبعد مرور بضع سنوات على توقيع اتفاقية البحرين المعقودة فى ١٨٨٠/١٢/٢٨ لم يعد للأتراك اى نشاط ملحوظ على امتداد الساحل الغربى للخليج . وعلى اى حال ففى عام ١٨٨٧ بدا الأتراك اتصالاتهم بشيخ أبو ظبى ، كما بعث الفرس بعدة خطابات الى شيوخ الهدنة ، وكان الهدف من وراء تلك الخطوة هو تحقيق نوع من السيطرة على الحدود الشمالية لعمان المتصالحة ، غير ان تلك المناورات قد اضطرت حكومة الهند فى شهر ديسمبر ١٨٨٧ الى الحصول على تعهد من كل من حكومات شيوخ ساحل الهدنة على غرار التعهد الذى وقعه حاكم البحرين عام ١٨٨٠ وقد

(١) المكاتبات الرسمية بشأن حكام الهدنة ١٨٥٤ - ١٩٠٥ .

التزم هؤلاء الشيوخ بموجب هذا الاتفاق بعدم الدخول في مفاوضات أو عقد اتفاقيات مع أي دولة غير الحكومة البريطانية وبعدم السماح لأي حكومة بإقامة علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع حكومات أخرى ، أو إقامة مستودعات للفحم في أراضيهم دون موافقة الحكومة البريطانية ، واستثنى الاتفاق العلاقات الودية مع الحكام الحاليين للدول المجاورة . وبعد بضعة أعوام ظهرت أخطار كبيرة على المصالح البريطانية في المنطقة ، وكانت أسباب هذه الأخطار هي نشاط عملاء فرنسا في مسقط والخليج . فقد كانت فرنسا شائها شأن بريطانيا ملتزمة بالتصريح الفرنسي البريطاني الصادر في مارس ١٨٦٨ والذي ينص على احترام استقلال كل من مسقط وزنجبار ، غير أن فرض الحماية البريطانية على زنجبار في ١٤ يونيو ١٨٩٠ قد ألغى مضمون ذلك التصريح بالنسبة لزنجبار ، كما ألغى ظلالة من الشك على استمرار انطباقه على مسقط . وفي شهر مارس ١٨٩١ بعد أن تلقت حكومة الهند معلومات عن محاولات يقوم بها الفرنسيون للحصول على مركز لهم في مسقط عن طريق إقامة مستودع للفحم ، تحركت الحكومة البريطانية لمواجهة هذا الأمر وقد صادف أن كانت الترتيبات معدة لعقد معاهدة ملاحية وتجارية جديدة بين بريطانيا وسلطنة مسقط (١) يتعهد السلطان بموجبها بعدم التنازل عن أي جزء من أراضيها لأي دولة وبأن لا يتنازل أو يبيع أو يرضى أو يسمح باحتلال أي جزء من أراضيها سواء في مسقط أو في عمان أو في ملحقاتها لغير الحكومة البريطانية . وقد تم التوقيع على المعاهدة في ٢٠ مارس ١٨٩١ وظلت هذه المعاهدة سارية المفعول حتى عام ١٩٥٨ عندما تم إلغاء تلك المعاهدة على أثر تنازل السلطان الحاكم في ذلك الوقت عن منطقة جواذر لحكومة باكستان .

في عام ١٨٩١ نشط عملاء الفرنسيين في ساحل الهدنة يحاولون

(١) المعاهدات اعداد اتيشيسون الطبعة الخامسة مجلد ١٢ كلكتا ١٩٢٩ - ١٩٣٣ وثمة صلة باهتة فيما بين هذا التعهد وتعهد السيد سعيد عام ١٨٤٤ في الاتفاقية التجارية مع فرنسا (إشارة رقم ٣) .

اغراء الشيوخ بكافة الوسائل ، لدرجة انهم وعدوهم باطلاق تجارة الرقيق تحت الحماية الفرنسية ، وردا على ذلك طالب المقيم السياسى البريطانى زعماء الهدنة بالتوقيع على اتفاقيات تتضمن نفس الضمانات المنصوص عليها فى اتفاق شهر ديسمبر عام ١٨٨٧ والخاصة بالعلاقات مع الدول الاجنبية بالاضافة الى شرط جديد ينص على تعهد هؤلاء الشيوخ بعدم النازل عن اى جزء من اراضيهم لاي دولة اخرى وقد وافق الشيوخ ووقعوا على الاتفاقيات التى عرفت فيما بعد بالاتفاقات الاستثنائية وقد تم التوقيع عليها فى شهر مارس عام ١٨٩٨ وقد التزم كل من الشيوخ الموقعين على هذه الاتفاقيات عن نفسه وبالاصلالة عن ورثته من بعده بالشروط التالية :

١ - اتعهد بأن لا اعقد اى معاهدة أو أجرى اية اتصالات مع اى دولة اخرى وبأى شكل من الاشكال عدا الحكومة البريطانية .

١ - اتعهد بعدم الموافقة او السماح على اقامة اى ممثل او وكيل لاي دولة اخرى دون موافقة الحكومة البريطانية .

٣ - اتعهد بعدم التنازل أو البيع أو السماح أو ان أرضى لاي دولة باحتلال اى جزء من الاراضى التابعة لى لغير الحكومة البريطانية (١) .

كانت التحركات الفرنسية فى مسقط وفى ساحل الهدنة بعد عام ١٨٨٠ مؤشرا لنشوب صراع على النفوذ فى منطقة الخليج ، وكان على بريطانيا ان تواجه هذا الوضع ، ومع تزايد حدة ذلك الصراع اضطرت الحكومة البريطانية فى اواخر القرن الى انشاء علاقات رسمية مع

(١) كانت هناك سابقة لتلك الاتفاقيات رغم انها لم تكن قد تبلور أمرها حتى ذلك الوقت ، وذلك فى صورة التعهدات التى حصلت عليها بريطانيا من شيخ الشارقة ورأس الخيمة فى شهر يوليو ١٨٣٩ .

الكويت • وفى شهر مايو ١٨٩٦ اغتيل حاكم الكويت الشيخ محمد بن صباح وقد اغتاله اخوه مبارك • ونظرا لرغبة الشيخ مبارك الحاكم الجديد فى تدعيم مركزه طلب من المقيم السياسى البريطانى فى الخليج بأن يسمح له بالانضمام الى نظام المعاهدات المتبع مع شيوخ الهدنة ، غير أن الحكومة البريطانية لم توافق على الطلب نظرا لأنها لم تكن ترغب فى ان تفتح بابا جديدا للخلاف مع الباب العالى وذلك بسبب علاقة الكويت الخاصة بالامبراطورية العثمانية • ويعد عامين من هذا التاريخ غيرت بريطانيا موقفها بسبب المحاولات والخطط التى كان يعدها الألمان والروس لإنشاء خط حديدى يصل للخليج عبر آسيا الصغرى ، وبما ان الكويت هى المنطقة الوحيدة التى لها ميناء على الجانب العربى من الخليج فقد كان اصحاب المشروع يعتبرونها المحطة الأخيرة المناسبة لمثل هذا الخط ، ولكي تحول الحكومة البريطانية دون حصول أى دولة أوروبية على مركز لها فى الكويت فقد حصل المقيم السياسى البريطانى فى ٢١ يناير ١٨٩٩ على تعهد رسمى من الشيخ مبارك حاكم الكويت تعهد فيه بالاصالة عن نفسه وبالاصالة عن ورثته وخلفائه من بعده بعدم استقبال وكلاء أو ممثلين من أى دولة أخرى وبعدم التنازل عن أى جزء من اراضيه لأى دولة أو لرعايا أى دولة دون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية • وفى مقابل هذا التعهد ضمنت بريطانيا للكويت المساعدات التى تحتاج اليها (١) • وهكذا فان تعهد حكومة الكويت ، ومعاهدة عدم التنازل من سلطان

(١) « المعاهدات » تأليف اتشيسون (الطبعة الخامسة) فصل ١١ للاطلاع على نموذج الاتفاقات « سالسبورى » واتفاق الكويت لعام ١٨٩٩ اعداد جى بى كمبلى دراسات فى التاريخ الحديث الذى تقدم الى البروفسير دبليو • أن • ميدليكوت لندن عام ١٩٦٧ وبقي التعهد معمولاً به حتى ١٩٦١/٦/١٩ عندما انتهى بعد ان اعتبر بأنه لا يتناسب مع سيادة الكويت واستقلالها • انظر اللائحة التفسيرية (١٩٦١) لتبادل المذكرات حول العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة الكويت •

مسقط ، والاتفاقيات الاستثنائية التي عقدت مع حاكم البحرين وشيوخ الهدنة تعتبر اللمسات الأخيرة فى البناء الهيكلى لنظام المعاهدات الذى طبقته بريطانيا فى الخليج ابان القرن التاسع عشر . وعلى ذلك الهيكل ، وبصفة خاصة نظام الهدنة ، وضعت القواعد التى استند عليها الوجود البريطانى فى المنطقة اعتبارا من ذلك الوقت (١) .

وخلال هذا القرن تم التوصل لاتفاقية جديدة تتناول تجارة السلاح وبعض الامتيازات ، وفى ٣ نوفمبر عام ١٩١٦ عقدت معاهدة مع حكومة قطر انضمت قطر بموجبها لنظام الهدنة . ومع انقضاء القرن العشرين أصبح البناء الهيكلى للمعاهدات موضوعا للنقاش والجدل باعتباره نظاما محدودا لتحديد الوجود البريطانى فى الخليج سواء من حيث المتغيرات الدولية او من حيث مضمون المعاهدات نفسها والتى وقعت فى مرحلة كانت الالتزامات والمصالح البريطانية خلالها التزامات ومصالح بحرية ، بينما اكتسبت فى الاعوام الأخيرة طابعا اقليميا . ومما لا شك فيه أن اطار هذا النظام اطار محدود ، غير أن الوجود البريطانى فى الخليج لم يعتمد أساسا على ذلك الاطار المحدود للمعاهدات ، وانما اعتمد الى حد كبير ، ان لم يكن حدا أكبر ، على السوابق وعلى السياسة نفسها وأخيرا على المسئولية التى تحملتها بريطانيا فى الحفاظ على السلام البحرى وحماية التجارة والملاحة ومكافحة تجارتى الرقيق والسلاح وفى المحافظة على الكيانات الاقليمية واستقلالها . وفوق كل ذلك وبعد كل ذلك اعتمد الوجود البريطانى فى هذه المنطقة على جهود وتضحيات الرجال الذين حققوا السلام والعدالة وحكم القانون داخل الخليج والذين سطروا بأعمالهم وجهودهم امجد الصفحات فى تاريخ الامبراطورية البريطانية .

انتهى

(١) للاطلاع على بنود المعاهدة انظر « المعاهدات » اعداد اتيشيسون
طبعة (٥) فصل ١١ .

البيبلوجرافيسا

مراجع الكتاب

١ - مراجع مخطوطة :

- أ - سجلات مكتب الهند .
- ب - مكتبة مكتب الهند .
- ج - سجلات المكتب العام .
- د - المتحف البريطاني .
- هـ - مكتبة بودليان - اكسفورد .

٢ - مراجع مطبوعة :

- ١ - حكومة الهند .
- ب - حكومة بومباي .
- ج - مطبوعات برلمانية .
- د - رسائل ومذكرات .

٣ - مؤلفات معاصرة عن السير الذاتية والرحلات وأعمال ثانوية .

- ١ - مراجع مخطوطة .
- ب - سجلات مكتب الهند .

كانت مسئولية ادارة وتوجيه العلاقات البريطانية مع دول الخليج تنقلها حكومة بومباي حتى شهر يناير ١٨٧٢ عندما انتقلت مسئوليتها لحكومة الهند . وكانت حكومة بومباي تتولى شئون الخليج عن طريق اللجنتين السياسية والسرية ، وكانت تبعث بتقاريرها الى أعضاء مجلس ادارة شركة الهند الشرقية .

- ١ - الاجراءات السياسية والسرية لبومباي ، ١٧٩٠ - ١٧٩٦ - (حلقة من مجلد ٢ الى ١١) ١٧٩٧ - ١٨٠٩ (حلقة ٣٨٠ مجلد ٦٥ - حلقة ٣٨٣ مجلد ١٢) وبتاريخ ١٨٠٩/١١/٢٥ قسمت الادارة السياسية والسرية الى ادارتين .

- ٢ - الاجراءات السياسية لبومباى ١٨١٠ - ١٨٦٥ (حلقة ٣٨٣ مجلد ١٣ - حلقة ٣٩٧ مجلد ٣٣) (١) .
- ٣ - اجراءات بومباى السرية ١٨٠٩ - ١٨٥٧ (مجلد ٣٣٠) ان المراحل التى كانت تتولى هذه الادارة اثناءها شئون منطقة الخليج قد سبق الاشارة اليها .
- ٤ - الرسائل السياسية لبومباى (وهى الرسائل التى كان يبعث بها حاكم بومباى الى مجلس اذارة الشركة ١٨٠٣ - ١٨٥٩ (مجلد رقم ٥٠) .
- ٥ - مجموعات المجلس ١٧٩٦ - ١٨٥٨ (مجلد رقم ٢٧٣٠) .
- ٦ - رسائل بومباى السرية (وهى الرسائل التى كان يبعث بها حاكم بومباى الى اللجنة السرية لمجلس الادارة) وهى على حلقتين ، بمعنى أن الرسائل كانت ترسل الى انجلترا على نسختين من خلال الطريق المباشر عبر تركيا والعراق ، وعن الطريق البرى عبر مصر .
- ٧ - مرفقات الرسائل السرية لبومباى ١٨٠٢ - ١٨٦٩ (مجلد ١٤٧) أما بعد عام ١٨٦٩ فقد كانت المرفقات توثق بالرسائل .
- ٨ - سجلات معمل الشركة : فارس والخليج (من مجلد ١٨ الى ١٣٠) (١٧٨٤ - ١٨٧٤) وحتى عام ١٧٩٨ - ١٧٩٩ (والمجلدات من رقم ١٨ وحتى رقم ٢٠) وكانت هذه المجموعات تتألف غالبا من التقارير التى كان يبعث بها مع عملاء الشركة فى بوشهر والبصرة .
- ٩ - الرسائل السرية المتعددة وتتكون من ٥١ مجلدا ومن رسائل تتناول عددا واسعا من الموضوعات بما فى ذلك على سبيل المثال احتلال جزيرتى موريشيس وبوربون ؛ رحلة جيمس موريس وهنرى ايليس الى طهران والتعليمات التى كان يبعث بها مكتب الهند للوزير البريطانى المفوض فى طهران سنة ١٨٥٩ .
- ١٠ - خطابات البنغال السرية (وهى الخطابات التى كان يبعث بها الحاكم العام الى اللجنة السرية لمجلس الادارة) .

(١) استمرت هذه الحلقات بعد سنة ١٨٦٥ ولكن هذا البحث لم يعتمد عليها .

- ١١- مسودات الادارة : التقارير السرية للهند ١٧٨١ - ١٨٥٨ (مجلد رقم ٢٣)
وتتكون من مسودات التعليمات التي كان يضعها مجلس الهند ، وتقوم اللجنة السرية لمجلس الادارة بارسالها للحاكم العام بالهند والى الحكام بالأقاليم وأحيانا الى المقيمين السياسيين البريطانيين فى عدن والخليج والمعتمدين السياسيين فى كل من زنجبار وتركيا العربية .
- ١٢- التقارير السياسية الى بومباى ١٨٠٤ - ١٨٥٨ (مجلد رقم ٢٠) وتضم التعليمات التي كان يبعث بها مجلس الادارة الى حاكم بومباى فى اللجنة السياسية .
- ١٣- المكاتبات المتبادلة بين الشركة والمجلس ١٨٢٣ - ١٨٣٦ (مجلد رقم ١)
وتتعلق هذه المكاتبات بالشئون الخاصة باللجنتين السياسية والسرية خلال هذه الفترة .
- ١٤- المكاتبات السرية والسياسية العامة للمجلس وتضم فئتين ، احدهما من ٢٠ مجلدا وتمتد من ١٨٣١ - ١٨٥٨ ، والثئة الثانية من ٥٢ مجلدا وتمتد من ١٨٣٩ - ١٨٥٨ .
- ١٥- مكاتبات حكومة الوطن (السرية) ١٨٣٩ - ١٨٧٤ (٨٢ مجلدا) وهى الحلقة الثانية من المكاتبات السرية والسياسية العامة للمجلس المشار اليها سابقا .
- ١٦- الخطابات والمرفقات من حكومة الهند (وهى الخطابات الموجهة من الحاكم العام بالهند الى سكرتير الدولة فى الادارة الخارجية ١٨٦٦ - ١٨٧٤ (٦٦ مجلدا) .
- ١٧- الرسائل الخارجية للهند (وهى الرسائل التى تضم رسائل الحاكم العام بالهند فى الادارة الخارجية) اعتبارا من عام ١٨٥٨ فصاعدا .
- ١٨- الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند ابتداء من عام ١٨٥٨ فصاعدا .
- ١٩- الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الخليج (من مجلد ١ الى مجلد ٤) ويتناول الأعوام ١٨٧٥ - ١٨٨٠ وهى تتكون من نسخ المكاتبات الخاصة بالمقيم السياسى فى الخليج والمعتمد السياسى فى مسقط مع حكومة الهند والتي كان يتم ارسالها مباشرة الى وزير الدولة لشئون الهند .
(٤٩ - بريطانيا والخليج/ ٢)

- ٢٠- الخطابات السرية الموجهة الى الهند ، ومدراس ، وبومباي ، وعدن ،
ومسقط ، والخليج ، وزنجبار ١٨٥٩ - ١٨٧٤ (وتتألف من ٦ مجلدات) .
- ٢١- التقارير السياسية للهند ١٨٥٨ - ١٨٧٤ (فى ٦٧ مجلدا) .
- ٢٢- مجموعات التقارير السرية للهند ابتداء من ١٨٥٨ - ١٨٧٤ فصاعدا (١٤٤
مجلدا) .
- ٢٣- التقارير السياسية والسرية للهند ابتداء من ١٨٧٥ فصاعدا .
- ٢٤- التقارير السياسية الى بومباي (الادارة السرية) ١٨٥٨ - ١٨٧٤ (١٤
مجلدا) .
- ٢٥- مجموعات التقارير السرية الى بومباي ١٨٥٨ - ١٨٧٣ (٨٧ مجلدا) .
- ٢٦- مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية ابتداء من ١٨٧٥ فصاعدا .
- ٢٧- متفرقات حكومة الوطن (وهذه الحلقة عبارة عن مجموعات غير متناسقة
بحيث يتعذر تفصيلها) .
- ٢٨- متفوقات البحرية (ان اغلب سجلات بحرية بومباي والاسطول الهندى قد
اتلفت عام ١٨٦٠ وقد تم جمع ما بقى منها فى هذه السلسلة .

مكتبة مكتب الهند

- ١ - بيانات عن الملاحة فى نهر الفرات ١٨٣١ - ١٨٣٣ بقلم الكابتن
ف. شيزنى .
- ٢ - مذكرات فى عملية مسح للساحل العربى فى الخليج بقلم اللفتنانت ج. ن. جي
اعداد اللفتنانت ا. م. هوتون خبير المسح .
- ٣ - مذكرات (نورث بروك) (٢٣ مجلدا) الأوراق الخاصة بتوماس جورج
يارنج ، ايرل نورث بروك الاول (١٨٢٦ - ١٩٠٤ م) الحاكم العام للهند
من ١٨٧٢ حتى ١٨٧٦ م المجلدات ٩ و ١١ و ١٢ وتضم مراسلاته الخاصة
الى أرجيل (١٨٧٢ - ١٨٧٤ م) والى سالسبورى (١٨٧٤ - ١٨٧٦ م)
وكذلك المجلدات من ١٣ الى ١٨ وتضم مراسلاته داخل الهند .
- ٤ - (مذكرات بيلي) وهى تضم ٥ حقائب . الأوراق الخاصة بالسير لويس
بيلي ١٨٢٥ - ١٨٩٢ م .

- ٥ - (مذكرات أرجيل) وهى النسخة الفيلمية للمراسلات الخاصة بالسفير جورج دوجلاس كامبل ، ديوك أرجيل ، عن الفترة التى شغل فيها منصب وزير الدولة لشئون الهند (١٨٦٨ - ١٨٧٤ م) ولا يزال ديوك أرجيل يحتفظ بالنسخ الأصلية لهذه الأوراق .

سجلات المكتب العام

- ١ - وزارة الخارجية - ٥٤ (ادارة مسقط) باستثناء بعض الرسائل المتفرقة التى ترجع الى فترة مبكرة والتى يمكن الاطلاع عليها فى سجلات مكتب الهند ، فان هذه السلسلة من الرسائل لم تبدأ قبل عام ١٨٤٠ عندما تم تعيين أول قنصل بريطانى فى مسقط .
- ٢ - وزارة الخارجية - ٦٠ (ادارة فارس) لم يعتمد المؤلف على هذا المصدر الا فى أحوال قليلة ، اذ أن أكثرية الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية والوزير البريطانى المفوض فى طهران خاصة بالشئون المتعلقة بالخليج ، وكانت ترسل الى مجلس الهند ثم بعد ذلك الى مكتب الهند .
- ٣ - وزارة الخارجية - ٧٨ (ادارة تركيا) استخدمت هذه السلسلة من المعلومات فيما يتعلق بموضوع الملاحة البخارية للهند ، وبعثة الفرات ونشاطات محمد على فى شبه الجزيرة فى أغلب الأحوال .
- ٤ - وزارة الخارجية - ٨٤ (ادارة تجارة الرقيق) حتى عام ١٨٤٠ لا تتضمن هذه السلسلة معلومات كثيرة عن تجارة الرقيق من افريقية والحبشة لكنها تتضاعف فيما بعد لحد كبير . أن الرسائل المتبادلة حول تجارة الرقيق بين وزارة الخارجية وغيرها من ادارات الدولة قبل عام ١٨٣٩ تضمها مجلدات تتناول الشئون الداخلية .
- ٥ - وزارة الخارجية - ٢٤٨ (أرشيف المفوضية والقنصلية وغيرها من الرسائل المتعلقة بفارس) ولكن الاشارة الى هذه المراجع لم تحدث الا فى مناسبة أو مناسبتين .
- ٦ - وزارة الخارجية - ٥١٩ (مذكرات كولى) المذكرات الخاصة بهنرى ريتشارد ويلسلى البارون الثانى والارل الاول لكاولى (١٨٠٤ - ١٨٨٤ م) بالاشارة الى هذه المراجع تنحصر فى الفترة الخاصة بالحرب الفارسية (١٨٥٦ - ١٨٥٧ م) عندما كان كاولى السفير البريطانى فى باريس .

٧ - الادارة - (١) (ادارة السكرتارية - الخطابات الواردة) وتضم هذه السلسلة الرسائل الخاصة بالقادة العامين فى القواعد وغيرهم من الضباط وقادة السفن المعتمدين فى مهمات خاصة . الخ ، ولما كانت سفن الاسطول الملكى لا تقوم بزيارات كثيرة للخليج قبل السبعينات من القرن الثامن عشر فليست هناك كمية كبيرة من الخطابات حول هذا الموضوع .

٨ - الادارة - (٢) (ادارة السكرتارية - الخطابات الصادرة) تضم هذه السلسلة التعليمات الصادرة للقادة والضباط . أما بخصوص المسائل التى تتعلق بالهند فقد كان يتم ارسال نسخ من هذه الرسائل عادة الى مجلس الهند ثم الى مكتب الهند فيما بعد .

٩ - الادارة - (٥٠) (مذكرات الادميرالات) يتعلق هذا الجزء من الرير ادميرال السير فردريك ميثلاند برحلته للخليج عام ١٨٣٩ م وقد استشهدنا به فى هذا الكتاب .

المتحف البريطانى

١ - مذكرات جورج ايدن البارون الثانى والارل الاول لأوكلاند (١٧٨٤ - ١٨٤٩) عندما كان يشغل منصب الحاكم العام بالهند ١٨٣٦ حتى ١٨٤٨ م

٢ - مذكرات السير هوب هاوس (١٧٨٦ - ١٨٦٩) وتضم هذه المراجع المذكرات الخاصة بهوب هاوس التى كانت مودعة بالمتحف البريطانى أما بقية المذكرات فقد كانت ضمن (متفرقات حكومة الوطن التابعة لسجلات مكتب الهند) .

مكتبة بودليان

١ - مذكرات كلارندون - الأوراق الخاصة بجورج وليم فردرك فيلليز (١٨٠٠ - ١٨٧٠ م) وقد اعتمد المؤلف على المجلدات (٤٨ - ٧٩ ، ١٣٥ - ١٤٠ ، ٢٥٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥) وهى التى تضم رسائله عن الحرب الفارسية ومع بالمرستون وغيره من أعضاء البرلمان ومع كاوى وموريه .

مراجع مخطوطة

١ - حكومة الهند

١ - مجموعة المعاهدات والاتفاقات والوثائق المتعلقة بالهند والبلدان المجاورة ، اعداد اتشيسيسون ١٠

٢ - التقارير السنوية الادارية للممثلة البريطانية فى الخليج والوكالة البريطانية فى مسقط ومنها :

(أ) تقرير اللفتنانت كولونيل ايسروس بعنوان (مذكرات حول نجد ١٨٧٩ - ١٨٨٠ م) .

(ب) تقرير اللفتنانت كولونيل اسميل بعنوان (مذكرات عن قبائل عمان)
وتقرير روس بعنوان (مذكرات عن طائفة الاباضية)
١٨٨٠ - ١٨٨١ م .

(ج) تقرير روس بعنوان موجر لتاريخ عمان من عام ١٧٢٨ الى ١٨٨٣ م
١٨٨٢ - ١٨٨٣ م .

(د) تقرير مايلز بعنوان لمحة عن (سيرة السيد سعيد بن سلطان) ١٨٨٣ -
١٨٨٤ م .

(هـ) تقرير مايلم بعنوان (مذكرات رحلة عبر عمان والظاهرة) ١٨٨٥ -
١٨٨٦ م ، وتقرير مايلز لمحة عن (سيرة السيد سلطان بن احمد)
١٨٨٧ - ١٨٨٨ م .

٣ - دليل الخليج - عمان واواسط الجزيرة العربية مجلدان اعداد ج . لوريما .

٤ - مختارات من وثائق الدولة فى بومباى حول شركة الهند الشرقية وعلاقتها
بالخليج مع ملخص للاحداث ١٦٠٠ وحتى ١٧٠٠ م .

٥ - ملخص للشئون العربية التركية ١٨٠١ - ١٩٠٥ م .

٦ - ملخص للرسائل المتعلقة بشئون الخليج ١٨٠١ - ١٨٥٣ م .

٧ - ملخص للتجارة والمواصلات فى الخليج ١٨٠١ - ١٩٠٥ م .

٨ - ملخص لشئون نجد ١٨٠٤ - ١٩٠٤ م .

٩ - ملخص للرسائل المتعلقة بزعماء الهدنة ١٨٥٤ - ١٩٠٥ م .

١٠ - ملخص لشئون البحرين ١٨٠٤ - ١٩٠٤ م .

١١ - ملخص لشئون مسقط ابتداء من عام ١٨٥٦ م وقد اشترك فى هذا العمل
عدد من الشخصيات بسواء فى سملا والخليج .

١٢ - ملخص لشئون الساحل والجزر الفارسية ١٨٥٤ - ١٩٠٥ م .

- ١٣- ملخص الحملة التركية للساحل العربى للخليج والاحساء والقطيف .
- ١٤- ملخص اتجارة الرقيق فى عمان والخليج ١٨٧٣ - ١٩٠٥ م مع أثر رجعى للتاريخ السابق لعام ١٨٥٢ م .
- ١٥- ملخص حول التدابير البحرية فى الخليج ١٨٦٢ - ١٩٠٥ م .

٢ - حكومة بومباى

- ١- مختارات من سجلات حكومة بومباى ، معلومات تاريخية وغير تاريخية تتعلق بعمان والبحرين وغيرهما من الأقطار فى الخليج ، وقد أشرف على التحقيق ا.ر هيوز توماس - طبعة بومباى ١٨٥٦ م .
- ٢- تقرير عن رحلة الى الرياض عاصمة الوهابيين - بقلم اللفتنانت كولونيل بيللى - طبعة بومباى ١٨٦٦ م .
- ٣- مذكرات عن رحلة عبر شبه الجزيرة العربية - بقلم الكابتن ج.اف. سادلر - طبعة بومباى ١٨٦٦ م .

٣ - مطبوعات برلمانية

- ١- تقارير اللجان (١٨٢١ م) مجلد ٦ تقرير رقم ٧٤٦ « التقرير الثالث للجنة المنتخبة عن التجارة الخارجية » .
- ٢- بيانات وأوراق (١٨٢١ م) « عودة الأسرى الذين أسروا فى بلاد بنى بو على » .
- ٣- تقارير اللجان (١٨٣١ - ١٨٣٢ م) مجلد ١٠ « شئون شركة الهند الشرقية » وكانت عبارة عن محضر لشهادات فى اللجنة المنتخبة .
- ٤- تقارير اللجان (١٨٣٤ م) مجلد ١٤ « تقرير اللجنة المنتخبة عن الملاحة البخارية للهند » .
- ٥- بيانات وأوراق (١٨٣٧ م) مجلد ١٤ ورقم ٥٤٠ « الحملة للفرات : نسخة من التعليمات المرسلة الى الكولونيل شيزنى مع ملخص للرسائل والمصروفات » .
- ٦- بيانات وأوراق (١٨٣٧ - ١٨٣٨ م) « تجارة الرقيق : رسائل وتعليمات وقوانين ١٨٢٩ - ١٨٣٦ م » .
- ٧- بيانات وأوراق (١٨٣٩ م) « فارس - احتلال خرك » .

- ٨ - بيانات وأوراق (١٨٣٩ م) « فارس وأفغانستان : مكاتبات ١٨٣٤ - ١٨٣٩ م » .
- ٩ - بيانات وأوراق (١٨٤١ م) « الرق : خطاب من حكومة الهند بتاريخ ٨ فبراير ١٨٤١ م ومعه تقرير أعضاء لجان القانون بتاريخ ١٥ يناير ١٨٤١ م » .
- ١٠ - بيانات وأوراق (١٨٤١ م) « مسقط : الاتفاقية التجارية لعام ١٨٣٨ م » .
- ١١ - بيانات وأوراق (١٨٤١ م) « فارس : مكاتبات الفترة الواقعة ١٨٣٨ - ١٨٤٠ م » .
- ١٢ - بيانات وأوراق (١٨٤٢ م) « فارس : المعاهدة التجارية لعام ١٨٤١ م » .
- ١٣ - بيانات وأوراق (١٨٥١ م) « مسقط وتجارة الرقيق ، وتضم سلسلة المكاتبات والاتفاقيات وغيرها » .
- ١٤ - بيانات وأوراق (١٨٥٧ م) وتتناول الحملة الفارسية .
- ١٥ - بيانات وأوراق (١٨٥٧ م) وتتعلق بالمكاتبات حول فارس .
- ١٦ - بيانات وأوراق (١٨٥٧ م) وتتناول الحرب الفارسية .
- ١٧ - بيانات وأوراق (١٨٦١ م) وتتناول الحملة الفارسية والعمليات العسكرية المتعلقة بالتمرد .
- ١٨ - بيانات وأوراق (١٨٧٠ م) « تجارة الرقيق في افريقية الشرقية ، ويضم التقرير الموجه من اللجنة الى كلارندون بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٧٠ م » .
- ١٩ - بيانات وأوراق (١٨٧١ م) وذلك بشأن تجارة الرقيق في ساحل افريقية الشرقية ، ويضم التقرير الموجه من اللجنة المنتخبة .

٤ - رسائل ومذكرات

BERTRAND, PIERRE, Lettres Inedites de Talleyrand a Napoleon, 1800-1809, Paris 1889.
DRIAULT, EDOUARD, L'Egypt et l'Europe : La Crise orientale de 1839 — 1941, 5 Vols, Cairo. Societe royale geographie d'Egypte, 1930 — 4.

- ٣- - المذكرات السياسية لالين بورو (١٨٢٨ - ١٨٣٠ م) وقد أعدها اللورد كولشيستر في مجلدين - طبعة لندن ١٨٨٦ م .

٤ — تقارير ومحاضر المركويس ويلسلى أثناء عمله بالهند فى ٥ مجلدات — طبعة لندن ١٨٤٠ م .

٥ — اللورد منتو فى الهند «حياة ورسائل جليبرد اليوت الارل الاول لمنتومن عام ١٨٠٧ الى عام ١٨١٤ م عندما كان يشغل منصب الحاكم العام للهند» طبعة لندن ١٨٨٠ م .

٦ — مختارات من التقارير والمعاهدات وغيرها من الوثائق الخاصة بالمركويس ويلسلى خلال توليه حكومة الهند — طبعة اكسفورد ١٨٧٧ م .

٧ — تقارير رسائل ومذكرات الفيلد مارشال أرثر دوق ولنجتون ، وقد قام بالتحقيق فيها ابنه دوق ولنجتون أيضا فى ٨ مجلدات — طبعة لندن ١٨٦٧ — ١٨٧٣ م .

٥ — أعمال معاصرة لسير الرحلات وأعمال ثانوية

١ — جزر البحرين : دراسة دبلوماسية وقانونية للنزاع البريطانى الايرانى : اعداد الاميرالية البريطانية — طبعة نيويورك ١٨٥٥ م .

AUCHER — ELOY, Relations de voyages en orient, 2 vols, Paris, 1843.

AUZOUX, La France et Mupscate aux dixhaitieme et dix-neuvieme siecles, Reuve d'Histoire diplomqtiaue, xxIII (1909).

٤ — « الشعاع الشائع باللمعان فى ذكر أئمة عمان » تأليف ابن رزىق وترجمة الأب بادجر .

٥ — « الرق فى الهند البريطانية » تأليف د.ر باناجى — طبعة بومباى ١٨٣٣ م .
٦ — « حكم احمد بن سعيد — امام عمان » مجلة الجمعية الملكية الآسيوية ١٩٤١ م بقلم بكنجهام .

٧ — بريطانیا العظمى وروسيا والمسألة الشرقية ١٨٣٢ — ١٨٤١ م وهى رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الفلسفة جامعة لندن ١٩٣٣ م تأليف ج. اتسن بولسوفر .

٨ — « أسرة القاجار » تأليف السير هارفورد جونز — طبعة لندن ١٨٣٥ م

٩ — بيان عن انجازات البعثة الملكية الى بلاط فارس ، مجلدان — طبعة لندن ١٨٣٤ م .

١٠ — رحلات فى آشورية وميديا وفارس ، مجلدان — طبعة لندن ١٨٣٨ م بقلم ج. اتسن بكنجهام .

- ١١- « رحلات الى شبه الجزيرة العربية » مجلدان - طبعة لندن ١٨٢٩ م بقلم
بكنجهام .
- ١٢- « ملاحظات عن السكان البدو والوهابيين » طبعة لندن ١٨٣٠ م بقلم
بكنجهام .
- ١٣- « بعثة المسح لنهرى الفرات ودجلة » مجلدان - طبعة لندن ١٨٥٠ م بقلم
اف.ار. شيزم .
- ١٤- « قصة بعثة المسح للفرات » طبعة لندن ١٨٦٨ م بقلم اف.ار. شيزم .
- ١٥- تقرير عن رحلة برية من الشجرة الى مسقط والجبل الأخضر في عمان ، من
اعمال الجمعية الجغرافية في بومباي (١٨٤٧ - ١٨٤٩) بقلم اللغتنانت
كول .
- ١٦- « اصطيات العبيد في المحيط الهندي سنة ١٨٢٧ م » طبعة لندن بقلم الكابتن
بي. كولوب .
- (CORANCEZ), L. A. Histoire des wahabis depuis Leur ovigine
Jusqu'à La Fin 1809, Paris 1810.
- ١٨- « افريقية الشرقية وغزاتها » تأليف السير رجينالد كوبلاند - طبعة اكسفورد
١٩٣٨ م .
- ١٩- « استعمار افريقية الشرقية » طبعة لندن ١٩٣٩ م بقلم رجينالد كوبلاند .
- ٢٠- « فارس والمسألة الفارسية » تأليف المركويس كوزن ، مجلدان - طبعة لندن
١٨٩٢ م .
- ٢١- « اللعبة الكبرى في آسيا » من محاضر رايلي ، الاكاديمية البريطانية
١٩٢٧ م بقلم ا.ج. دبليو.سي. ديفس .
- ٢٢- « مؤسس مصر الحديثة » تأليف ا.ج. دودويل - طبعة كمبردج
١٩٣١ م .
- ٢٣- « وصف لرحلة خراسان خلال عامي ١٨٢١ - ١٨٢٢ م » بقلم جي.بي.
فريزر - طبعة لندن ١٨٢٥ م .
- ٢٤- « مهمة بارتل فريير في زنجبار » المجلة التاريخية ، مجلد ٢ (١٩٦٢ م)
بقلم ار.جي. جيفين .

- ٢٥- « مذكرات رحلة عبر الأجزاء الغربية من مكران » مجلة الجمعية الجغرافية الآسيوية الملكية (١٨٣٩ م) بقلم ان. بي جرانت .
- ٢٦- « أغا محمد خان وقيام الدولة القاجارية » مجلة جمعية آسيا الوسطى الملكية فصل ١ مجلد ٢ (ابريل ١٩١٣) بقلم جي. ار. جي هامبلى .
- ٢٧- الطرق البريطانية الى الهند » بقلم اج. ال. هوسكر - طبعة نيويورك ١٩٢٨ م
- ٢٨- « حملة اوترام وهافلوك الفارسية » بقلم جي. ار. هانت - طبعة لندن ١٨٥٨ م .
- ٢٩- « رحلة من الهند في اتجاه انجلترا خلال عام ١٧٩٧ م » بقلم جي جاكسون طبعة لندن ١٧٩٩ م .
- ٣٠- « حياة ورسائل السير جون مالكولم » مجلدان - طبعة لندن ١٨٥٦ م بقلم السير جي دبليو كيه .
- ٣١- « السياسة البريطانية في الخليج » ١٨١٣ - ١٨٤٣ م رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة لندن (لم تنشر) ١٩٥٦ م
- ٣٢- « مطالبة فارس بالبحرين » - الشئون الدولية (١٩٥٧ م) بقلم جي. بي كيلي .
- ٣٣- « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » طبعة لندن - بقلم جي. بي كيلي - ترجمة محمد أمين عبد الله (١٩٦٤ م) .
- ٣٤- « حملة محمد علي الى الخليج » ١٨٣٧ - ١٨٤٠ م - دراسات الشرق الاوسط بقلم جي. بي كيلي .
- ٣٥- « ملاحظات لعمليات مسح للسواحل الشرقية للخليج في عام ١٨٢٨ م » مجلة الجمعية الجغرافية الملكية - المجلد الخامس (١٨٣٥ م) .
- ٣٦- « حياة الجنرال اف. ار. شيزني » بقلم قرينته وكريمته لين وبول - طبعة لندن ١٨٥٥ م .
- ٣٧- « تقييم وتوزيع سفن الاسطول الحربى البريطانى في القرن التاسع عشر » مجلة مارين ميرور - عدد شهر ابريل ١٩٤٨ م .
- ٣٨- « أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث » طبعة اكسفورد ١٩٥٢ م بقلم اس. اج لونجرج .

- ٣٩- « تاريخ الأسطول الهندي » تأليف سي. ار. لور - مجلدان - طبعة لندن ١٨٧٧ م .
- ٤٠- « تاريخ فارس » مجلدان - طبعة لندن ١٨١٥ م تأليف السير جون مالكولم .
- ٤١- « تاريخ السيد سعيد سلطان في مسقط » طبعة لندن (تأليف الشيخ منصور) ترجمة موريزي - طبعة لندن ١٨١٩ م .
- ٤٢- « تاريخ مصر في ظل حكم محمد علي » مجلدان - طبعة باريس ١٨٢٣ م تأليف اف. منجن .
- ٤٣- « رحلة شتوية عبر روسيا وجبال القوقاز وجورجيا » مجلدان - تأليف الكابتن ار. اي. مجنان - طبعة لندن ١٨٣٩ م .
- ٤٤- « في الطريق من صحار الى البريمي في عمان » بقلم الكولونيل اس. بي. مايلز - مجلة فرع البنغال للجمعية الآسيوية الملكية (١٨٧٧ م) .
- ٤٥- « بلدان وقبائل الخليج » مجلدان - طبعة لندن ١٩١٩ م بقلم اس. بي. مايلز .
- ٤٦- « وصف شبه الجزيرة العربية » بقلم كارسنتان ينبهور - طبعة كوبنهاجن ١٧٧٣ م .
- ٤٧- « ترجمة لكتيب عربي يبحث في تاريخ الوهابيين وعقيدتهم » بقلم عبد الله حفيد محمد بن عبد الوهاب مؤسس الوهابية - مجلة جمعية البنغال الآسيوية .
- ٤٨- رحلة عبر الامبراطورية العثمانية من مصر الى فارس - ٦ مجلدات - طبعة باريس ١٨٠١ - ١٨٠٧ م .
- ٤٩- الحملة الفارسية عام ١٨٥٧ م - طبعة لندن ١٨٦٠ م بقلم السير اللفتنانت جنرال جيمس اوترام .
- ٥٠- « ملاحظات رحلة من غزة عبر المنطقة الداخلية من شبه الجزيرة الى القطيف على الخليج ومنها الى عمان » عام ١٨٦٢ - ١٨٦٣ م الجمعية الجغرافية الملكية - مجلد ٨ - ١٨٦٣ - ١٨٦٤ م بقلم دبليو جي بلجريف .

- ٥١- « ملاحظات عن رحلة الى أواسط وشرق وجنوب الجزيرة خلال عامي ١٨٦٢ و ١٨٦٣ م » الجمعية الجغرافية الملكية - عدد ٣٤ (١٨٦٤ م) ، بقلم دبليو جى بلجريف .
- ٥٢- « رحلة عام عبر أواسط وشرق الجزيرة العربية » مجلدان - طبعة لندن ١٨٦٥ م بقلم دبليو جى بلجريف .
- ٥٣- « رحلات الى آسيا وأفريقية » طبعة لندن ١٨٠٨ م بقلم ابراهام بيرسون .
- ٥٤- « ملاحظات عن القبائل والتجارة والموارد حول الخط الساحلى للخليج » جمعية بومباى الجغرافية (١٨٦٣ م) بقلم اللفتنانت كولونيل ليومى بيلى .
- ٥٥- بيان عن رحلة حديثة عبر الجزء الشمالى للخليج بقلم بيلى .
- ٥٦- « زيارة لعاصمة الوهابيين فى أواسط شبه الجزيرة » بقلم بيلى .
- ٥٧- « الساحل الشرقى لشبه جزيرة العرب فيما بين مسقط وصحار » بقلم دبليو .ام بنجلى .
- ٥٨- « شبه جزيرة العرب » بقلم جى .بى فيلبى - طبعة لندن ١٨٩٠ م .
- ٥٩- « العربية السعودية » طبعة لندن ١٩٥٥ م بقلم جى .بى فيلبى .
- ٦٠- « شركة الهند الشرقية » ١٧٨٤ - ١٨٣٤ م طبعة مانشستر - بقلم س .اج فيلبس .
- ٦١- « بريطانيا وروسيا فى الشرق » طبعة لندن ١٨٧٥ م للسير هنرى رولنسون .
- ٦٢- « تاريخ الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية والهند » مجلة فرع بومباى للجمعية الآسيوية الملكية ١٨٧٨ - ١٨٨٠ م بقلم اى ريهاتسك .
- ٦٣- « مهمة الى بلاطات مسقط والصين وكوشين خلال أعوام ١٨٣٢ - ١٨٣٣ - ١٨٣٤ م طبعة نيويورك ١٨٧٣ م بقلم الكابتن لدموند روبرتس .
- ٦٤- « الانعكاسات السياسية لحملة بونايرت الشرقية » بقلم جى هولاندوز (المجلة التاريخية البريطانية) .
- ٦٥- « مذكرة حول التقسيمات القبلية فى اقليم عمان - مع خريطة توضح التوزيع العام للقبائل وشجرة العائلة للأسرة الحاكمة فى مسقط » بقلم روس .

- ٦٦- « تاريخ عمان حتى عام ١٧٢٨ م بعد الميلاد - جمعية البنغال الآسيوية (١٨٦٨ - ١٨٧٣ م) بقلم اللفتنانت كولونيل اى. اس روس :
٦٧- «مذكرات أميرة عربية» بقلم السيدة اميلى رويتى - طبعة لندن ١٨٨٨ م.
٦٨- « وصف لرحلة حول العالم خلال أعوام ١٨٣٥ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ م » طبعة لندن - بقلم دبليو اس دبليو راشنبرجر .
٦٩- « الجنرال رجبى ، وزنجبار وتجار الرقيق » طبعة لندن ١٩٣٦ م بقلم ابنته السيدة راسيل .
٧٠- « سعيد بن سلطان » طبعة لندن ١٩٢٩ م بقلم رودولف سعيد رويثى .
٧١- « موجز الموسوعة الاسلامية » بقلم اى. اى. ار جب ، وجى. اى. كريمز - طبعة لندن ١٩٥٣ م .
٧٢- « ملاحظات خلال رحلة استطلاعية للساحل الشرقى من افريقية ابتداء من رأس القرضوفى جنوباً الى جزيرة زنجبار » مترجمة - جمعية بومباي الجغرافية - بقلم الكابتن تى سيمى (١٨٨٤ م) .
٧٣- « رحلة نصف شهر عبر مسالك خوزستان وفارس غير المطروقة » مجلدان - طبعة لندن ١٨٣٢ م بقلم جى. اى. ستوكلر .
٧٤- « شيخ فارس » مجلدان - لندن ١٩١٥ م بقلم السير بروس سكايز .
٧٥- « قضية جزر البحرين » (بالفرنسية) تأليف علام رضا تاج بخش - طبعة باريس ١٩٦٠ م .
٧٦- « انجلترا والشرق الأدنى » طبعة لندن ١٩٣٦ م بقلم اى. دبليو تى تمبرلى .
٧٧- « عبر الربع الخالى » بقلم وليفر دفيسجر - المجلة الجغرافية .
٧٨- « رحلة أخرى عبر الربع الخالى » بقلم وليفر دفيسجر - المجلة الجغرافية .
٧٩- « حدود الصحراء العمانية » بقلم وليفر دفيسجر - المجلة الجغرافية .
٨٠- « بالمرستون ومشكلة لبنان » ١٨٣٢ م « مجلة التاريخ الحديث - بقلم ام فيريرت .
٨١- « تاريخ فارس بدءاً من القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٥٨ م » طبعة لندن بقلم ار. جى واتسون .

- ٨٢- « وصف لرحلة عبر داخلية عمان » بقلم اللفتنان جى. ار. ولستد ،
- ٨٣- « رحلات فى شبه الجزيرة العربية » مجلدان - طبعة لندن ١٨٣٨ - بقلم اللفتنان جى. ار. ولستد .
- ٨٤- « رحلات الى مدينة الخلفاء ، عبر سواحل الخليج والبحر الأبيض المتوسط » مجلدان - طبعة لندن - بقلم جى. ار. ولستد .
- ٨٥- « بيانات عن رحلة الى عمان على امتداد الساحل الشرقى لشبه الجزيرة » مترجمة - جمعية بومباى الجغرافية - بقلم اف وايتلوك .
- ٨٦- « معلومات عن العرب القاطنين الساحل الواقع بين رأس الخيمة وأبو ظبى على الخليج والذي يطلق عليه ساحل القراصنة » بقلم اف وايتلوك .
- ٨٧- « وصف تصويرى لجزر الساحل الواقع عند مدخل الخليج » الجمعية الجغرافية الملكية (١٨٣٨ م) بقلم اف وايتلوك .
- ٨٨- « الخليج » طبعة اكسفورد ١٩٢٨ م بقلم السير أرنولد ويلسون .
- ٨٩- « مذكرة تتناول مصائد اللؤلؤ فى الخليج » بقلم الماجور دى ويلسون . الجمعية الجغرافية الملكية (١٨٣٣ م) .



فهرس الجزء الثانى

صحيقة	الموضوع
٣	الفصل العاشر تجارة الرقيق (١٨٠٠ - ١٨٤٢ م)
٨٠	الفصل الحادى عشر الحرب الفارسية (١٨٥٦ - ١٨٥٧ م)
١٧١	الفصل الثانى عشر مسقط البحرين ، تصاعد عمليات التدخل (١٨٥٣ - ١٨٦٤ م)
٣١٧	الفصل الثالث عشر الحملة على تجارة الرقيق (١٨٤٢ - ١٨٧٣ م)
٤٤٤	الفصل الرابع عشر مسقط والبحرين - ثمن التدخل (١٨٥٦ - ١٨٧١ م)
٥٨٢	الفصل الخامس عشر الحملة التركية على الأحساء (١٨٧١ - ١٨٧٣ م)
٦٣٨	الفصل السادس عشر حدود السياسة التركية على سواحل شبه الجزيرة العربية (١٨٧٣ - ١٨٨٠ م)
٧٥٧	خاتمة الكتاب
٧٦٧	البيبلوجرافيا

تبييه

ان الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب هي على مسئولية المؤلف ، ولا تعبر بحسب الاحوال عن آراء حكومة سلطنة عمان ، ولا تتحمل اذاءها آية مسئولية .

اعد الكتاب للطبع وراجعه الأستاذ عبد المنعم عامر

رقم الايداع بدار الكتب ٧٩/٥٠٤٠

